سلسلة نصوص تراثية للباحثين

(١٦٣٤)

كشف ابن تيمية

لتناقضات المخالفين من خلال مصنفاته

د/ يوسف بن حمود الحوشان

١٤٤٦هـ

نسخة أولية من غير ترتيب او مراجعة

ومتاح لكل أحد الاستفادة منها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اما بعد

فهذه نصوص جمعت باستخدام برنامج شاملة وورد من برمجيات الدكتور سعود العقيل بواسطة المكتبة الشاملة

معتمدة على توظيف الكلمة المفتاحية وتوفير النصوص للباحثين لتحريرها والاستفادة منها وهي مشاعة لمن يستفيد منها

وسيتبعها نصوص أخرى يسر الله نشرها والله الموفق

يوسف بن حمود الحوشان

yhoshan@gmail.com

تليجرام https://t.me/dralhoshan

١-" فساد تلفيق ابن سينا في الأمور الإلهية

وأما الأمور الإلهية فكل منهم فيها قليل الصواب كثير الخطأ واليهود والنصارى بعد النسخ والتبديل اعلم بالهيئات منهم بكثير ولكن متأخروهم كابن سينا (غيره) أرادوا أن يلفقوا بين كلام أولئك وبين ما جاءت به الرسل فأخذوا أشياء من أصول الجهمية والمعتزلة وركبوا مذهبا قد يعتزى إليه متفلسفة اهل الملل وفيه من الفساد **والتناقض** ما قد نبهنا على بعضه في غير هذا الموضع

وهؤلاء لما رأوا أمر الرسل كموسى وعيسى ومحمد صلى الله عليه و سلم قد بهر العالم واعترفوا بالناموس الذي بعث به محمد صلى الله عليه و سلم أعظم ناموس طرق العالم ووجدوا الأنبياء قد ذكروا الملائكة والجن أرادوا ان يجمعوا بين ذلك وبين أقوال سلفهم اليونان الذين أبعد الخلق عن معرفة الله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وأولئك قد أثبتوا عقولا عشرة يسمونها : المجردات والمفارقات

وأصل ذلك مأخوذ من مفارقة النفس للبدن وسموا تلك : المفارقات لمفارقتها المادة وتجردها عنها وأثبتوا الأفلاك لكل فلك نفسا وأكثرهم جعلوها أعراضا وبعضهم جعلوها جواهر ". (١)

٢-" نقد فكرة وحدة الوجود

وهذا مع كفره العظيم **متناقض** ظاهر فإن الوجود إذا كان واحدا فمن المحجوب ومن الحاجب ؟ ولهذا قال بعض شيوخهم لمريده : من قال لك : إن في الكون سوى الله فقد كذب فقال له مريده : فمن هو الذي يكذب ؟ قالوا لآخر : هذه مظاهر فقال لهم : المظاهر غير المظاهر أم هي ؟ فإن كانت غيرها فقد قلتم بالنسبة وإن كانت إياها فلا فرق

وقد بسطنا الكلام على كشف أسرار هؤلاء في موضع آخر وبينا حقيقة قول كل واحد منهم وإن صاحب الفصوص يقول : المعدوم شيء ووجود الحق فاض عليهما فيفرق بين الوجود والثبوت

والمعتزلة الذين قالوا : المعدوم شيء ثابت في الخارج مع ضلالهم خير منه فإن أولئك قالوا : إن الرب خلق لهذه الأشياء الثابتة في العدم وجودا ليس هو وجود الرب وهذا زعم أن عين وجود الرب فاض عليه فليس عنده وجود مخلوق مباين لوجود الخالق وصاحبه الدرالقونوي يفرق بين المطلق والمعين لأنه كان أقرب إلى الفلسفة فلم يقر بأن المعدوم شيء لكن جعل الحق هو الوجود المطلق وصنف مفتاح غيب الجمع والوجود ".

---

(١) أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص/٧٤

(١)

٣-" القول في طلبهم ترك العقل و الشرع

وهذا ما فيه من الكفر العظيم ففيه ما يلزمهم دائما من **التناقض** لأنه يقال لهم : فمن المخطىء ؟ لكنهم يقولون : إن الرب هو الموصوف بجميع النقائص التي يوصف بها المخلوق ويقولون : إن المخلوقات يوصف بجميع الكمالات التي يوصف بها الخالق ويقولون ما قاله صاحب الفصوص : فالعلي لنفسه هو الذي يكون له الكمال الذي يستوعب به جميع النعوت الوجودية والنسب العدمية سواء كانت محمودة عرفا أو عقلا أو شرعا أو مذمومة عرفا وعقلا وشرعا وليس ذلك إلا لمسمى الله خاصة وهم مع كفرهم هذا لا يندفع عنهم **التناقض** فإنه معلوم بالحس والعقل أن هذا ليس هو ذاك وهؤلاء يقولون ماكان يقوله التلمساني إنه ثبت عندنا في الكشف ما يناقض صريح العقل ويقولون من أراد التحقيق - يعني تحقيقهم - فيترك العقل والشرع

وقد قلت لمن خاطبته منهم : ومعلوم أن كشف الأنبياء أعظم وأتم من كشف غيرهم وخبرهم أصدق من خبر غيرهم والأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم يخبرون بما تعجز عقول الناس عن معرفته لا بما يعرف الناس بعقولهم أنه ممتنع فيخبرون بمجازات العقول لا بمحالات العقول ويمتنع أن يكون في أخبار الرسول ما يناقض صريح العقول ويمتنع أن يتعارض دليلان قطعيان سواء كانا عقليين أو سمعيين أو كان أحدهما عقليا والآخر سمعيا فكيف بمن ادعى كشفا يناقض صريح الشرع والعقل ؟ !

وهؤلاء قد لا يتعمدون الكذب لكم يخيل لهم أشياء تكون في نفوسهم ويظنونها في الخارج وأشياء يرونها تكون موجودة في الخارج لكن يظنونها من كرامات الصالحين وتكون من تلبيسات الشياطين ". (٢)

٤-" معية الله بعلمه لا بذاته وهي عامة وخاصة

وأما قوله : { وهو معكم } فلفظ { مع } لا تقتضي في لغة العرب أن يكون أحد الشيئين مختلطا بالآخر كقوله تعالى : { اتقوا الله وكونوا مع الصادقين } وقوله تعالى : { محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار } وقوله تعالى : { والذين آمنوا من بعد وهاجروا وجاهدوا معكم فأولئك منكم } ولفظ { مع

---

(١) أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص/٨٨

(٢) أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص/٩٠

} جاءت في القرآن عامة وخاصة فالعامة في هذه الآية وفي آية المجادلة : { ألم تر أن الله يعلم ما في السماوات وما في الأرض ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم أين ما كانوا ثم ينبئهم بما عملوا يوم القيامة إن الله بكل شيء عليم } فافتتح الكلام بالعلم وختمه بالعلم ولهذا قال ابن عباس و الضحاك و سفيان الثوري و أحمد بن حنبل : هو معهم بعلمه

وأما المعية الخاصة ففي قوله تعالى : { إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون } وقوله تعالى لموسى : { إنني معكما أسمع وأرى } وقال تعالى : { إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا } يعني النبي صلى الله عليه و سلم وأبا بكر رضي الله عنه فهو مع موسى وهارون دون فرعون ومع محمد وصاحبه دون أبي جهل وغيره من أعدائه ومع الذين اتقوا والذين هم محسنون دون الظالمين المعتدين

فلو كان معنى المعية أنه بذاته في كل مكان **تناقض** الخبر الخاص والخبر العام بل المعنى أنه مع هؤلاء بنصره وتأييده دون أولئك وقوله تعالى : { وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله } أي هو إله من في السماوات وإله من في الأرض كما قال تعالى : { وله المثل الأعلى في السماوات والأرض وهو العزيز الحكيم } وكذلك قوله تعالى : { وهو الله في السماوات وفي الأرض } كما فسره أئمة العلم كـ الإمام أحمد وغيره : أنه المعبود في السماوات والأرض ". (١)

٥- " ولاشتق لذلك المحل منه اسم كما في سائر الصفات مثل العلم والقدرة والسمع والبصر والحياة وكما في الحركة والسكون والسواد والبياض وسائر الصفات التي تشترط لها الحياة فإنها إذا قامت بمحل كانت صفة لذلك المحل دون غيره واشتق لذلك المحل منها اسم دون غيره فإن الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك المحل دون غيره وسمي بالاسم المشتق منها ذلك المحل دون غيره وطرد هذا عند السلف وجمهور أهل الإثبات في أسماء الأفعال كالخالق والعادل وغير ذلك

وأما من لم يطرد ذلك بل زعم أنه يوصف بصفات الأفعال وهي عنده المفعولات المباينة له ويشقق له منها اسم فقوله **متناقض** ولهذا نقضت المعتزلة قول هؤلاء بما سلموه لهم وبسط هذا له موضع آخر

والمقصود هنا التنبيه على الفرق بين المتكلم والمريد وغيرهما حيث جاءت النصوص باسم العليم والقدير والسميع والبصير ولم تأت باسم المريد والمتكلم بما يدل على مطلق الإرادة والكلام وإنما جاءت بما يدل على

---

(١) أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص/٩٥

الكلام المحمود والإرادة المحمودة لا باسم يشترك فيه المحمود والمذموم وأن الكلام والإرادة مما يقوم بالرب تعالى ويوصف به ليس ذلك أمرا منفصلا عنه كما تزعم الجهمية والتنبيه على أنه لو كان كلام الله مخلوقا في محل لكان ذلك المحل هو المتكلم به وكانت الشجرة مثلا هي القائلة لموسى إنني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني ولوجب أن يكون ما أنطق الله به بعض مخلوقاته كلاما له وقد قال تعالى وقالوا لجلودهم لم شهدتم علينا قالوا أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء وقد كان النبي ص – يسلم عليه الحجر وقال إني لأعرف حجرا بمكة كان يسلم علي قبل أن أبعث إني لأعرفه الآن وقد سبح الحصى بيديه حتى سمع تسبيحه وأمثال ذلك كثير والله هو الذي أنطق هذه الأجسام فلو كان ما يخلقه من النطق والكلام كلاما له لكان ذلك كلام الله كما أن القرآن كلام وكان لا فرق بين أن ينطق هو وبين أن ينطق غيره من ". (١)

٦-" فصل

فإن قيل إنما نفينا الرحمة والمحبة والرضا والغضب ونحو ذلك من الصفات لأنه لايعقل لها حقيقة تليق بالخالق إلا الإرادة فالمحبة والرضا إرادة الإحسان والغضب إرادة العقاب منه فالفرق بينهما بحسب تعلقاتها لأن هذا في نفسها ليست عده قيل هذا باطل فإن نصوص الكتاب والسنة والإجماع مع الأدلة العقلية تبين الفرق فإن الله سبحانه يقول إن تكفروا فإن الله غني عنكم ولا يرضى لعباده الكفر وإن تشكروا يرضه لكم وقال تعالى إذا يبيتون مالا يرضى من القول فبين أنه لا يرضى هذه المحرمات مع أن كل شيء كائن بسببه وقال تعالى والله لا يحب الفساد

وقد علم بالاضطرار من دين الإسلام وبإجماع سلف الأمة قبل حدوث أقوال النفاة من الجهمية ونحوهم إن الله يحب الإيمان والعمل الصالح ولا يحب الكفر والفسوق والعصيان وإنه يرضى هذا ولا يرضى هذا والجميع بمشيئته وقدرته والذين لم يفرقوا لهم تأويلات تارة يقولون لا يرضاه لعباده المؤمنين فهم يقولون لا يحب الإيمان والعمل الصالح ممن لم يفعله كما لم يرده ممن لم يفعله ويقولون إنه يحب الكفر والفسوق والعصيان ممن فعله كما أراده ممن فعله

وفساد هذا القول مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام مع دلالة الكتاب والسنة وإجماع السلف على فساده وتأويلهم الثاني قالوا لا يرضاه دينا كما يقولون لا يريده دينا ومعناه عندهم أنه لا يريد أن يثبت فاعله

---

(١) العقيدة الأصفهانية ص/٢٢

إذ جميع الموجودات والأفعال عندهم بالنسبة إليه سواء لا يحب منها شيئا دون شيء ولا يبغض منها شيئا دون شيء وقد بسط الكلام على فساد هذا القول **وتناقضه** في مواضع ". (١)

٧-" مفتقر إلى غيره غنيا بنفسه ليس بغني بنفسه وهو جمع بين النقيضين فلو كان فاعل الممكنات كلها ممكنا لزم أن يكون هذا الممكن غنيا بنفسه ليس بغني بنفسه فقيرا إلى غيره غير فقير إلى غيره حيث جعل ممكنا مفتقرا وجعل معلولا بعلة تامة فلا يفتقر فيلزم **التناقض** والأمر في هذا أوضح من هذا التطويل

وإنم سلك هذا المصنف طريقة أبي عبد الله بن الخطيب الرازي فإن هذه طرقه وكان ينسج على منواله وإلا فالعلم بأن جميع الممكنات تفتقر إلى غيرها كالعلم بأن هذا الممكن مفتقر إلى غيره فإن الافتقار إذا كان من جهة كونه ممكنا سواء كان الإمكان دليل الافتقار أو علة الافتقار فهو يعمها كلها فأي شيء قدر ممكنا كان الفقر ثابتا فيه إلى غيره فلا بد لكل ممكن من مفتقر إليه كما لا بد لهذا الممكن من غير يفتقر به ومعلوم أن افتقار الشيء إلى بعض أشد من افتقاره إلى نفسه فإذا كان الممكن لا يوجد بنفسه ولا يكون موجودا بنفسه فكيف يكون موجودا ببعضه وكيف يتصور أن يكون مجموع الممكنات موجودة بممكن من الممكنات وهي لا يكفي في وجودها مجموع الممكنات والهيئة الاجتماعية لا تخرجها عن الإمكان الذي هو علة الافتقار أو دليل الافتقار وهذا بين ولله الحمد ". (٢)

٨-" لم يصدق على المعينات فإن المعين ليس مطلقا بشرط الإطلاق فإنه لو شرط فيه الإطلاق لم يصدق على المعينات فإن المعين ليس مطلقا بشرط الإطلاق فإذا كان المطلق لا بشرط الإطلاق لا يوجد في الخارج فلا يوجد فيه حيوان مطلق بشرط الإطلاق ولا إنسان مطلق بشرط الإطلاق وهذا بين لجميع العقلاء

ثم قالوا في الموجود الواجب الوجود إنه وجود مطلق بشرط الإطلاق وقد علم بصريح العقل أن الوجود المطلق بشرط الإطلاق لا يكون في الخارج وإنما هو أمر يقدر في العقل لا حقيقة له في الخارج عن الذهن ولا ثبوت له في نفس الأمر وهذا عين التعطيل للموجود الواجب الذي شهد به الوجود من حيث هو وجود فإن الوجود من حيث هو وجود يشهد بوجود واجب الوجود كما قال ابن سينا وغيره وأصابوا في ذلك فإنه لا

---

(١) العقيدة الأصفهانية ص/٢٩

(٢) العقيدة الأصفهانية ص/٣٦

ريب أن ثم وجودا وأنه إما واجب وإما ممكن والممكن لا بد له من واجب فثبت أنه لا بد في الوجود من موجود واجب

فهذا البيان الذي ذكروه في إثبات واجب الوجود حق واضح مبين لكنهم زعموا مع ذلك أنه وجود مطلق بشرط الإطلاق لا يتعين ولا يتخصص بحقيقة يمتاز بها عن سائر الموجودات بل حقيقته وجود محض مطلق بشرط نفي جميع القيود والمعينات والمخصصات وهم يعلمون في المنطق وكل عاقل تصور هذا الكلام أن هذا لا حقيقة له ولا وجود له إلا في الذهن لا في الخارج فصار الموجود الواجب الذي يشهد به الوجود في الخارج لا يوجد إلا في الذهن وهذا من أبين التناقض والاضطراب والجمع بين النقيضين حيث جعلوه بموجب البرهان الحق موجودا في الخارج وبموجب سلب الصفات هو التوحيد الذي تخيلوه معدوما في الخارج فصار قولهم مستلزما لوجوده وعدمه وكذلك قول من سلك سبيلهم من القرامطة الباطنية كأصحاب رسائل إخوان الصفا وأمثالهم من الاتحادية أهل وحدة الوجود كابن سبعين وابن عربي ونحوهما بل وسبيل نفاة الصفات من أهل الكلام كالمعتزلة وغيرهم بل وسبيل سائر من نفى شيئا ". (١)

٩-" التي لا يشتق لمحلها منها اسم

الرابعة أنه لا يشتق الاسم لمحل لم يقم به تلك الصفة فلا يقال لمحل لم يقم به العلم أو القدرة أو الإرادة أو كلام أو الحركة إنه عالم أو قادر أو مريد أو متكلم أو متحرك

والجهمية والمعتزلة عارضوا هذا بالصفات الفعلية فقالوا إنه كما أنه خالق عادل بخلق وعدل لا يقوم به بل هو موجود في غيره فكذلك هو متكلم مريد بكلام وإرادة لا تقوم به بل يقوم الكلام بغيره ممن سلم لهم هذا النقض كالأشعري ومن اتبعه من أصحاب مالك والشافعي وأحمد أظهر تناقضهم ولم يجيبوهم بجواب مستقيم وأما السلف وجمهور المسلمين من جميع الطوائف فإنهم طردوا أصلهم وقالوا بل الأفعال تقوم به كما تقوم به الصفات والخلق ليس هو المخلوق وذكر البخاري أن هذا إجماع العلماء ومن قال الصفات تنقسم إلى صفات ذاتية وفعلية ولم يجعل الأفعال تقوم به فكلامه فيه تلبيس فإنه سبحانه لا يوصف بشيء لا يقوم به وإن سلم أنه يتصف بما لا يقوم به فهذا هو أصل الجهمية الذين يصفونه بمخلوقاته ويقولون إنه متكلم ومريد وراض وغضبان ومحب ومبغض وراحم لمخلوقات يخلقها منفصلة عنه لا بأمور تقوم بذاته

---

(١) العقيدة الأصفهانية ص/٧٧

إذا تبين ذلك فالسلف لما علموا هذا علموا أن قول من قال إني أنا الله لا إله إلا أنا مخلوق يوجب أن يكون هذا الكلام كلاما للشجرة لا كلاما لله لأنه قام بالشجرة لم يقم بالله كما ان كلام فرعون قام به وإن كان الله خالق ذلك كله فإنه خالق العباد وأفعالهم وكلامهم وهذا أيضا مما يبين أنه لو كان من يخلق الكلام في غيره متكلما لوجب أن يكون كل كلام في الوجود كلامه وهذا يقوله غالية الجهمية الاتحادية كصاحب الفصوص ونحوه فإنه يقول ... وكل كلام في الوجود كلامه ... سواء علينا نثره ونظامه ...

ومعلوم أن هذا الكلام أعظم من كفر عباد الأصنام كما ذكر ابن المبارك ". (١)

١٠-" فليتدبر المؤمن العليم كيف ألزم هؤلاء الزنادقة الملاحدة المنافقون الذين هم أكفر من اليهود والنصارى ومشركي العرب كالمعتزلة ونحوهم من نفاة الصفات نفي أسماء الله الحسنى وأن تكون أسماؤه الحسنى لبعض المخلوقات فيكون المخلوق هو المسمى بأسمائه الحسنى كقوله في الأول والآخر والظاهر والباطن أن الظاهر هو محمد الناطق والباطن هو على الأساس ومحمد هو الأول وعلي هو الآخر وتأويلهم قوله تعالى بل يداه مبسوطتان أن اليد الواحدة هو محمد والأخرى علي وقوله تعالى تبت يدا أبي لهب أن يديه هما أبو بكر وعمر لكونهما كانا مع أبي لهب في الباطن فأمرهما بقتل النبي ص - فعجزا عن ذلك فأنزل الله تبت يدا أبي لهب وأمثال هذه التأويلات المعروفة عن القرامطة وأصل كلامهم استدلالهم بما يزعمونه من نفي التشبيه وإلزامهم لكل من وافقهم على شيء من النفي يطرد مقالته وإتباع لوازمها ولازمها التعطيل الذي يصدونه

قال القرمطي وأيضا فمن نزه خالقه عن الصفة والحد والنعت ولم يجرده عما لا صفة له ولا حد ولا نعت فقد أثبته بما لم يجرده عنه وإذا كان إثباته لمعبوده ينفي الصفة والحد والنعت فقد كان إثباته مهملا غير معروف لأن مالا صفة له ولا حد ولا نعت ليس هو الله بزعمه فقط بل هو والنفس والعقل وجميع الجواهر البسيطة من الملائكة وغيرهم

والله تعالى أثبت من أن يكون إثباته مهملا غير معلوم فإذا الإثبات الذي يليق بمجد المبدع ولا يلحقها الإهمال هو نفي الصفة ونفي أن لا صفة ونفي الحد ونفي أن لا حد لتبقى هذه العظمة لمبدع العالمين إذ لا يحتمل أن يكون معه لمخلوق شركة في هذا التقديس وامتنع أن يكون الإثبات من هذه الطريق مهملا فاعرفه قال فإن قال إن من شريطة القضايا **المتناقضة** أن يكون أحد طرفيها صدقا والآخر كذبا فقولكم لا موصوفة

---

(١) العقيدة الأصفهانية ص/٩٠

ولا لا موصوفة قضيتان **متناقضتان** لا بد لأحدهما من أن تكون صادقة والأخرى كاذبة ". (١)

١١-" يقال له غلطت في معرفة القضايا **المتناقضة** وذلك أن القضايا **المتناقضة** أحد طرفي النقيض منه موجب والآخر سالب فإن كانت القضية كلية موجبة كان نقيضها جزئية سالبة كقولنا كل إنسان حي وهو قضية كلية موجبة نقيضة لا كل إنسان حي

فلما كان من شرط من النقيض أنه لا بد من أن يكون أحد طرفيها موجبة والآخر سالبة رجعنا إلى قضيتنا في المبدع هل نجد فيها هذه الشريطة فوجدناها في كلتا طرفيها لم يوجب له شيئا بل كلتا طرفيها سالبتان وهي قولنا لا موصوف ولا لا موصوف فهي إذا لم يناقض بعضها بعضا وإنما **تتناقض** القضية في هذا الموضع أن نقول له صفة وأن ليس له صفة أو نقول له حد وأن لا حد له أو إنه في مكان وإنه لا في مكان فيلزمنا حينئذ إثبات لاجتماع طرفي النقيض على الصدق فأما إذا كانت القضيتان سالبتين إحداهما سلب الصفة اللاحقة بالجسمانيين والأخرى نفي الصفة اللازمة للروحايين كان من ذلك تجريد الخالق عن سمات المربوبين وصفات المخلوقين قال فقد صح أن من نزه خالقه عن الصفة والحد والنعت واقع في التشبيه الخفي كما أن من وصفه وحده ونعته واقع في التشبيه الجلي قلت فهذا حقيقة مذهب القرامطة وهو قد رد على من وصفه منهم بالنفي دون الإثبات ونفي النفي قال لأن في الإثبات تشبيها له بالجسمانيين وفي النفي تشبيها له بالروحانيين وهي العقول والنفوس عندهم أنها موصوفة عندهم بالنفي دون الإثبات ولهذا يقولون بسائط ليس فيها تركيب عقلي من الجنس والفصل كما إله ليس فيها تركيب الأجسام

وظن هذا الملحد وأمثاله أنهم بذلك خلصوا من الالزمات ومعلوم عند من عرف حقيقة قولهم أن هذا القول من أفسد الأقوال شرعا وعقلا وأبعدها من مذاهب المسلمين واليهود والنصارى بل مع ما قد حققوه من الفلسفة وعرفوه من مذهب أهل الكلام وادعوه من العلوم الباطنة ومعرفة التأويل ". (٢)

١٢-" شفع وإما وتر وقولنا أن كل موجودين إما أن يقترنا في الوجود أو يتقدم أحدهما على الآخر وكل موجود إما قائم بنفسه وإما قائم بغيره وكل جسم إما متحرك وإما ساكن وإما حي وإما ميت وكل حي

---

(١) العقيدة الأصفهانية ص/١١٣

(٢) العقيدة الأصفهانية ص/١١٤

إما عالم وإما جاهل وإما قادر وإما عاجز وإما سميع وإما أصم وإما أعمى وإما بصير بل وكذلك كل موجودين فإما أن يكونا متجانسين وإما أن يكونا متباينين وأمثال هذه القضايا

وكل من رام سلب هذين جميعا كان من جنس القرامطة الرافعة للنقيضين لكن التناقض قد يظهر باللفظ كما إذا قلنا إما أن يكون وإما أن لا يكون وقد يظهر بالمعنى كما إذا قلنا إما قديم بنفسه وإما قائم بغيره وهذا كله مبسوط في غير هذا الموضع بل وقد زدنا في جواب السائل عما هو مقصوده لكن نبهنا على أصول نافعة جامعة

الطريق الثالث لأهل النظر في إثبات السمع والبصر أن السمع والبصر من صفات الكمال فإن الحي السميع البصير أكمل من حي ليس بسميع ولا بصير كما أن الموجود الحي أكمل من موجود ليس بحي والموجود العالم أكمل من موجود ليس بعالم وهذا معلوم بضرورة العقل وإذا كانت صفة كمال فلو لم يتصف الرب بها لكان ناقصا والله منزه عن كل نقص وكل كمال محض لا نقص فيه فهو جائز عليه وما كان جائزا عليه من صفات الكمال فهو ثابت له فإنه لو لم يتصف به لكان ثبوته له موقوفا على غير نفسه فيكون مفتقرا إلى غيره في ثبوت الكمال له وهذا ممتنع إذا لم يتوقف كمال إلا على نفسه فيلزم من ثبوت نفسه ثبوت الكمال لها وكل ما ينزه عنه فإنه يستلزم نقصا يجب تنزيهه له وأيضا فلو لم يتصف بهذا الكلام لكان السميع البصير من مخلوقاته أكمل منه

ومن المعلوم في بداية العقول أن المخلوق لا يكون أكمل من الخالق إذ الكمال لا يكون إلا بأمر وجودي والعدم المحض ليس فيه كمال وكل موجود للمخلوق فالله خالقه ويمتنع أن يكون الوجود الناقص مبدعا وفاعلا للوجود ". (١)

١٣-" فصل

ثم قال المصنف والدليل على نبوة الأنبياء المعجزات والدليل على نبوة محمد ص - القرآن المعجز نظمه ومعناه قال شيخ الإسلام ابن تيمية هذه الطريقة هي من أتم الطرق عند أهل الكلام والنظر حيث يقررون نبوة الأنبياء بالمعجزات ولا ريب أن المعجزات دليل صحيح لتقرير نبوة الأنبياء لكن كثير من هؤلاء بل كل من بني إيمانه عليها يظن أن لا نعرف نبوة الأنبياء إلا بالمعجزات ثم لهم في تقرير دلالة المعجزة على الصدق طرق

---

(١) العقيدة الأصفهانية ص/١١٦

متنوعة وفي بعضها من التنازع والاضطراب ما سننبه عليه والتزم كثير من هؤلاء إنكار خرق العادات لغير الأنبياء حتى أنكروا كرامات الأولياء والسحر ونحو ذلك

وللنظار هنا طرق متعددة منهم من لا يجعل المعجزة دليلا بل يجعل الدليل استواء ما يدعو إليه وصحته وسلامته من **التناقض** كما يقول طائفة من النظار ومنهم من يوجب تصديقه بدون هذا وهذا ومنهم من يجعل المعجزة دليلا ويجعل أدلة أخرى غير المعجزة وهذا أصح الطرق ومن لم يجعل طريقها إلا المعجزة اضطر لهذه الأمور التي فيها تكذيب لحق أو تصديق لباطل ولهذا كان السلف والأئمة يذمون الكلام المبتدع فإن أصحابه يخطئون إما في مسائلهم وإما في دلائلهم فكثيرا ما يثبتون دين المسلمين في الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله على أصول ضعيفة بل فاسدة ويلتزمون لذلك لوازم يخالفون بها السمع الصحيح والعقل الصريح وهذا حال الجهمية من المعتزلة وغيرهم حيث أثبتوا حدوث العالم بحدوث الأجسام وأثبتوا ذلك بحدوث صفاتها التي هي الأعراض فاضطرهم ذلك إلى القول بحدوث كل موصوف فنفوا عن الله الصفات وقالوا بأن القرآن مخلوق وأنه لا يرى في الآخرة وقالوا إنه لا مباين ولا محايث وأمثال ذلك من مقالات النفاة التي تستلزم التعطيل كما ". (١)

١٤-" الأمور المشاهدة لا بد أن يظهر فيه كذب الكاذب فما الظن بمن يخبر عن الأمور الغائبة التي تطلب منه ومن لوازم النبي التي لا بد منها الإخبار عن الغيب الذي أنبأ الله تعالى به فإن من لم يخبر عن غيب لا يكون نبيا فإذا أخبرهم المتنبيء عن الأمور الغائبة عن حواسهم من الحاضرات والمستقبلات والماضيات فلا بد أن يكذب فيها ويظهر لهم كذبه وإن كان قد يصدق أحيانا في شيء كما يظهر كذب الكهان والمنجمين ونحوهم وكذب المدعين للدين والولاية والمشيخة بالباطل فإن الواحد من هؤلاء وإن صدق في بعض الوقائع فلا بد أن يكذب في غيرها بل يكون كذبه أغلب من صدقه بل **تتناقض** أخباره وأوامره وهذا أمر جرت به سنة الله التي لن تجد لها تبديلا قال تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا وأم النبي الصادق المصدوق فهو يخبر به عن الغيوب توجد أخباره صادقة مطابقة وكلما زادت أخباره ظهر صدقه وكلما قويت مباشرته وامتحانه ظهر صدقه كالذهب الخالص الذي كلما سبك خلص وظهر جوهره بخلاف المغشوش فإنه عند المحنة ينكشف ويظهر أن باطنه خلاف ظاهره ولهذا جاء في النبوات المتقدمة أن الكذاب لا يدوم أمره

---

(١) العقيدة الأصفهانية ص/١٢٠

أكثر من مدة قليلة أما ثلاثين سنة وأما أقل فلا يوجد مدعي النبوة كذابا إلا ولا بد أن ينكشف ستره ويظهر أمره والأنبياء الصادقون لا يزال يظهر صدقهم بل الذين يظهرون العلم ببعض الفنون والخبرة ببعض الصناعات والصلاح والدين والزهد لا بد أن يتميز هذا من هذا وينكشف فالصادقون يدوم أمرهم والكذابون ينقطع أمرهم هذا أمر جرت به العادة وسنة الله التي لن تجد لها تبديلا

وأما المخبر عنه وبه كالنبي يخبر عن الله تعالى بأنه أخبر بكذا أو أنه أمر بكذا فلا بد أن يكون خبره صدقا وأمره عدلا وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته وهو السميع العليم والأمور التي يخبر بها ويأمر بها تارة تنبه العقول على الأمثال والأدلة العقلية التي يعلم بها صحتها فيكون ما علمته العقول بدلالته وإرشاده من الحق الذي أخبر به والخبر الذي أمر به شاهد بأنه ". (١)

١٥-" عليهم القول بالتحسين والتقبيح العقليين وذكروا ذلك نصا عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأهل الحديث فيها أيضا على قولين ومن قال بالإثبات أبو النصر السجزي وصاحبه الشيخ أبو القاسم سعيد ابن علي الزنجاني فأما ما اختصت به القدرية فهذا لا يوافقهم عليهم أحد من هؤلاء ولكن هؤلاء هم وجمهور الفقهاء بل وجمهور الأمة يرون أن للأفعال صفات يتعلق الأمر والنهي بها لأجلها وملخص ذلك أن الله تعالى إذا أمر بأمر فإنه حسن بالاتفاق وإذا نهى عن شيء فإنه قبيح بالاتفاق لكن حسن الفعل وقبحه إما أن ينشأ من نفس الفعل والأمر والنهي كاشفان أو ينشأ من نفس تعلق الأمر والنهي به أو من المجموع

فالأول هو قول المعتزلة ولهذا لا يجوزون نسخ العبادة قبل دخول وقتها لأنه يستلزم أن يكون الفعل الواحد حسنا قبيحا وهذا قول أبي الحسن التميمي من أصحاب أحمد وغيره من الفقهاء

والثاني قول الأشعرية ومن وافقهم من الظاهرية وفقهاء الطوائف وهؤلاء يجعلون علل الشرع مجرد أمارات ولا يثبتون بين العلل والأفعال مناسبة لكن هؤلاء الفقهاء **متناقضون** في هذا الباب فتارة يقولون بذلك موافقة للأشعرية المتكلمين وهم في أكثر تصرفاتهم يقولون بخلاف ذلك كما يوجد مثل هذا في كلام فقهاء المالكية والشافعية والحنبلية

---

(١) العقيدة الأصفهانية ص/١٨٨

وإما أن يكون ذلك ناشئا من الأمرين وهذا مذهب الأئمة وعليه تجرى تصرفات الفقهاء في الشريعة فتارة يؤمر بالفعل لحكمة تنشأ من نفس الأمر دون المأمور به وهذا هو الذي يجوز نسخه قبل التمكين كما نسخت الصلاة ليلة المعراج من خمسين إلى خمس وكما نسخ أمر إبراهيم بذبح ابنه عليهما السلام

وبالجملة فجمهور الأئمة على أن الله تعالى منزه عن أشياء هو قادر عليها ولا يوافقون هؤلاء على أنه لا ينزه عن مقدور الظلم الذي نزه الله ". (١)

١٦-" مطلقا وأما إنكار الفلاسفة لمعاد الأبدان مما اتفق أهل الملل على إبطاله

الفصل الثالث

إن من انتسب إلى الملل منهم من المسلمين واليهود والنصارى هم مضطربون في ما جاءت به الأنبياء في المعاد فالمحققون منهم يعلمون أن حججهم على قدم العالم ونفي معاد الأبدان ضعيفة فيقبلون من الرسل ما جاؤوا به ومنهم قوم واقفة متحيرون لتعارض الأدلة وتكافئها عندهم ومنهم قوم أصروا على التكذيب ثم زعموا أن ما جاءت به الرسل هو أمثال مضروبة لتفهم المعاد الروحاني وهؤلاء إذا حقق عليهم الأمر صرحوا بأن الرسل تكذب لمصلحة العالم وإذا حسنوا العبارة قالوا إنهم يخيلون الحقائق في أمثال خيالية وقالوا إن خاصة النبوة تخييل الحقائق للمخاطبين وإنه لا يمكن خطاب الجمهور إلا بهذا الطريق كما يزعم ذلك الفارابي وأمثاله مع أن الفارابي له في معاد الأرواح ثلاثة أقوال **متناقضة** تارة يقول لا تعاد وينكر المعاد بالكلية وتارة يقول إنها تعاد وتارة يفرق بين الأنفس العالمة والجاهله فيقر بمعاد العالمة دون الجاهلة ولهم في تفضيل النبي على الفيلسوف أو بالعكس نزاع فعقلاؤهم كابن سينا وأمثاله يفضل النبي على الفيلسوف وأما غلاتهم فيفضلون الفيلسوف ولا ريب أن أوليهم ليس لهم في النبوات كلام محصل وكلامهم في الإلهيات قليل وإنما توسع القوم في الأمور الطبيعية والرياضية ومصنفات معلمهم الأول أرسطو عامتها من ذلك والذي فيها من الإلهيات أمر في غاية القلة مع اضطرابه **وتناقضه** فإذا عرف ذلك فما جاء به السمع من أمر المعاد قرره عليهم النظار بطريقين أحدهما ببيان الكلام الصريح في إثبات معاد الأبدان وتفاصيل ذلك والثاني إن العلم بأن الرسل جاءت بذلك علم ضروري فإن كل من سمع القرآن والأحاديث المتواترة وتفسير الصحابة والتابعين لذلك علم بالاضطرار إن الرسول ص - أخبر بمعاد الأبدان وإن القدح في ذلك كالقدح في أنه جاء بالصلوات الخمس وصوم شهر

---

(١) العقيدة الأصفهانية ص/٢٠٤

رمضان وحج البيت العتيق ونحو ذلك والقرامطة الباطنية ". (١)

١٧-"الخطأ واليهود والنصارى بعد النسخ والتبديل أعلم بالإلهيات منهم بكثير ؛ ولكن متأخروهم كابن سينا أرادوا أن يلفقوا بين كلام أولئك وبين ما جاءت به الرسل ؛ فأخذوا أشياء من أصول الجهمية والمعتزلة وركبوا مذهبا قد يعتزي إليه متفلسفة أهل الملل ؛ وفيه من الفساد **والتناقض** ما قد نبهنا على بعضه في غير هذا الموضع . وهؤلاء لما رأوا أمر الرسل كموسى وعيسى ومحمد صلى الله عليه وسلم قد بهر العالم واعترفوا بأن الناموس الذي بعث به محمد صلى الله عليه وسلم أعظم ناموس طرق العالم ووجدوا الأنبياء قد ذكروا الملائكة والجن أرادوا أن يجمعوا بين ذلك وبين أقوال سلفهم اليونان الذين هم أبعد الخلق عن معرفة الله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وأولئك قد أثبتوا عقولا عشرة يسمونها " المجردات " " والمفارقات " . وأصل ذلك مأخوذ من مفارقة النفس للبدن وسموا تلك " المفارقات " لمفارقتها المادة وتجردها عنها . وأثبتوا الأفلاك لكل فلك نفسا وأكثرهم جعلوها أعراضا وبعضهم جعلها جواهر . وهذه " المجردات " التي أثبتوها ترجع عند التحقيق إلى أمور موجودة في الأذهان لا في الأعيان كما أثبت أصحاب أفلاطون " الأمثال الأفلاطونية المجردة " أثبتوا هيولى مجردة عن الصورة ومدة وخلاء مجردين وقد اعترف حذاقهم بأن ذلك إنما يتحقق في الأذهان لا في الأعيان ؛ فلما أراد هؤلاء المتأخرون منهم كابن سينا أن يثبت أمر النبوات على أصولهم الفاسدة وزعموا أن النبوة لها خصائص ثلاثة من اتصف بها فهو نبي . (الأول : أن تكون له قوة علمية يسمونها القوة القدسية ينال بها من العلم بلا تعلم . (الثاني : أن يكون له قوة تخيلية تخيل له ما يعقل في نفسه بحيث يرى في نفسه صورا أو يسمع في نفسه أصواتا كما يراه النائم ويسمعه ولا يكون لها وجود في الخارج وزعموا أن تلك الصور هي ملائكة الله وتلك الأصوات هي كلام الله تعالى . (الثالث : أن يكون له قوة فعالة يؤثر بها في هيولى العالم وجعلوا معجزات الأنبياء وكرامات الأولياء وخوارق السحرة هي قوى النفس فأقروا من ذلك بما يوافق أصولهم من قلب العصا حية دون انشقاق القمر ونحو ذلك ؛ فإنهم ينكرون وجود هذا . وقد بسطنا الكلام على هؤلاء في مواضع . وبينا أن كلامهم هذا أفسد الكلام وأن هذا الذي جعلوه من الخصائص يحصل ما هو أعظم منه لآحاد العامة ولأتباع الأنبياء وأن الملائكة التي أخبرت بها الرسل أحياء ناطقون أعظم مخلوقات الله وهم كثيرون كما قال تعالى : { وما يعلم جنود ربك إلا هو } وليسوا عشرة وليسوا أعراضا لا سيما

(١) العقيدة الأصفهانية ص/٢١٣

وهؤلاء يزعمون أن الصادر الأول هو " العقل الأول " وعنه صدر كل ما دونه و " العقل الفعال العاشر " رب كل ما تحت فلك القمر . وهذا كله يعلم فساده بالاضطرار من دين الرسل فليس أحد من الملائكة مبدع لكل ما سوى الله . وهؤلاء يزعمون أنه العقل المذكور في حديث يروى " { أن أول ما خلق الله العقل فقال له أقبل فأقبل فقال له : أدبر فأدبر فقال وعزتي ما خلقت خلقا أكرم". (١)

١٨-"الشيطانية ؛ فإن الجنيد - قدس الله روحه - كان من أئمة الهدى فسئل عن التوحيد فقال : " التوحيد " إفراد الحدوث عن القدم . فبين أن التوحيد أن تميز بين القديم والمحدث وبين الخالق والمخلوق . وصاحب " الفصوص " أنكر هذا ؛ وقال في مخاطبته الخيالية الشيطانية له : يا جنيد هل يميز بين المحدث والقديم إلا من يكون غيرهما ؟ فخطأ الجنيد في قوله : (إفراد الحدوث عن القدم ؛ لأن قوله هو : إن وجود المحدث هو عين وجود القديم كما قال في فصوصه : " ومن أسمائه الحسنى " العلي " على من ؟ وما ثم إلا هو وعن ماذا ؟ وما هو إلا هو فعلوه لنفسه وهو عين الموجودات فالمسمى محدثات هي العلية لذاته وليست إلا هو " إلى أن قال : " هو عين ما بطن وهو عين ما ظهر وما ثم من يراه غيره وما ثم من ينطق عنه سواه وهو المسمى أبو سعيد الخراز وغير ذلك من الأسماء المحدثات " . فيقال لهذا الملحد : ليس من شرط المميز بين الشيئين بالعلم والقول أن يكون ثالثا غيرهما فإن كل واحد من الناس يميز بين نفسه وغيره وليس هو ثالث فالعبد يعرف أنه عبد ويميز بين نفسه وبين خالقه والخالق جل جلاله يميز بين نفسه وبين مخلوقاته ويعلم أنه ربهم وأنهم عباده كما نطق بذلك القرآن في غير موضع والاستشهاد بالقرآن عند المؤمنين الذين يقرون به باطنا وظاهرا . وأما هؤلاء الملاحدة فيزعمون ما كان يزعمه التلمساني منهم - وهو أحذقهم في اتحادهم - لما قرئ عليه " الفصوص " فقيل له : القرآن يخالف فصوصكم . فقال : القرآن كله شرك وإنما التوحيد في كلامنا . فقيل له : فإذا كان الوجود واحدا فلم كانت الزوجة حلالا والأخت حراما ؟ فقال : الكل عندنا حلال ولكن هؤلاء المحجوبون قالوا حرام فقلنا حرام عليكم . وهذا مع كفره العظيم متناقض ظاهر فإن الوجود إذا كان واحدا فمن المحجوب ومن الحاجب ؟ ولهذا قال بعض شيوخهم لمريده : من قال لك : إن في الكون سوى الله فقد كذب . فقال له مريده : فمن هو الذي يكذب ؟ وقالوا لآخر : هذه مظاهر . فقال لهم : المظاهر غير الظاهر أم هي ؟ فإن كانت غيرها فقد قلتم بالنسبة وإن كانت إياها فلا فرق . وقد بسطنا الكلام على

(١) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص/٣٥

كشف أسرار هؤلاء في موضع آخر وبينا حقيقة قول كل واحد منهم وأن صاحب " الفصوص " يقول المعدوم شيء ؛ ووجود الحق قاض عليه فيفرق بين الوجود والثبوت . والمعتزلة الذين قالوا : المعدوم شيء ثابت في الخارج مع ضلالهم خير منه فإن أولئك قالوا : إن الرب خلق لهذه الأشياء الثابتة في العدم وجودا ليس هو وجود الرب . وهذا زعم أن عين وجود الرب فاض عليه فليس عنده وجود مخلوق مباين لوجود الخالق وصاحبه الصدر القونوي يفرق بين المطلق والمعين لأنه كان أقرب إلى الفلسفة فلم يقر بأن المعدوم شيء ؛ لكن جعل الحق هو الوجود المطلق وصنف " مفتاح غيب الجمع والوجود " . وهذا القول أدخل في تعطيل الخالق وعدمه فإن المطلق بشرط الإطلاق – وهو الكلي العقلي لا يكون إلا في الأذهان لا في الأعيان والمطلق لا بشرط وهو الكلي الطبيعي – وإن قيل إنه موجود في". (١)

١٩ –"الخارج فلا يوجد في الخارج إلا معينا وهو جزء من المعين عند من يقول بثبوته في الخارج فيلزم أن يكون وجود الرب إما منتفيا في الخارج وإما أن يكون جزءا من وجود المخلوقات وإما أن يكون عين وجود المخلوقات . وهل يخلق الجزء الكل أم يخلق الشيء نفسه ؟ أم العدم يخلق الوجود ؟ أو يكون بعض الشيء خالقا لجميعه . وهؤلاء يفرون من لفظ " الحلول " لأنه يقتضي حالا ومحلا ومن لفظ " الاتحاد " لأنه يقتضي شيئين اتحد أحدهما بالآخر وعندهم الوجود واحد . ويقولون : النصارى إنما كفروا لما خصصوا المسيح بأنه هو الله ولو عمموا لما كفروا . وكذلك يقولون في عباد الأصنام : إنما أخطئوا لما عبدوا بعض المظاهر دون بعض فلو عبدوا الجميع لما أخطئوا عندهم . والعارف المحقق عندهم لا يضره عبادة الأصنام . وهذا مع ما فيه من الكفر العظيم ففيه ما يلزمهم دائما من التناقض لأنه يقال لهم : فمن المخطئ ؟ لكنهم يقولون : إن الرب هو الموصوف بجميع النقائص التي يوصف بها المخلوق . ويقولون : إن المخلوقات توصف بجميع الكمالات التي يوصف بها الخالق ويقولون ما قاله صاحب " الفصوص " : " فالعلي لنفسه هو الذي يكون له الكمال الذي يستوعب به جميع النعوت الوجودية والنسب العدمية سواء كانت محمودة عرفا أو عقلا أو شرعا أو مذمومة عرفا وعقلا وشرعا وليس ذلك إلا لمسمى الله خاصة " . وهم مع كفرهم هذا لا يندفع عنهم التناقض فإنه معلوم بالحس والعقل أن هذا ليس هو ذاك وهؤلاء يقولون ما كان يقوله التلمساني : إنه ثبت عندنا في الكشف ما يناقض صريح العقل . ويقولون : من أراد التحقيق – يعني تحقيقهم – فليترك العقل والشرع . وقد

(١) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص/٤٠

قلت لمن خاطبته منهم : ومعلوم أن كشف الأنبياء أعظم وأتم من كشف غيرهم وخبرهم أصدق من خبر غيرهم ؛ والأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم يخبرون بما تعجز عقول الناس عن معرفته ؛ لا بما يعرف الناس بعقولهم أنه ممتنع فيخبرون بمحارات العقول لا بمحالات العقول ويمتنع أن يكون في إخبار الرسول ما يناقض صريح العقول ويمتنع أن يتعارض دليلان قطعيان : سواء كانا عقليين أو سمعيين أو كان أحدهما عقليا والآخر سمعيا فكيف بمن ادعى كشفا يناقض صريح الشرع والعقل ؟ . وهؤلاء قد لا يتعمدون الكذب لكن يخيل لهم أشياء تكون في نفوسهم ويظنونها في الخارج وأشياء يرونها تكون موجودة في الخارج لكن يظنونها من كرامات الصالحين وتكون من تلبيسات الشياطين . وهؤلاء الذين يقولون بالوحدة قد يقدمون الأولياء على الأنبياء ويذكرون أن النبوة لم تنقطع كما يذكر عن ابن سبعين وغيره ويجعلون المراتب " ثلاثة " يقولون : العبد يشهد أولا طاعة معصية ثم طاعة بلا معصية ثم لا طاعة ولا معصية و " الشهود الأول " هو الشهود الصحيح وهو الفرق بين الطاعات والمعاصي وأما " الشهود الثاني " فيريدون به شهود القدر كما أن بعض هؤلاء يقول : أنا كافر برب يعصى وهذا يزعم أن المعصية مخالفة الإرادة التي هي المشيئة . والخلق كلهم داخلون تحت حكم المشيئة ويقول شاعرهم : أصبحت". (١)

٢٠-"دون أبي جهل وغيره من أعدائه ومع الذين اتقوا والذين هم محسنون دون الظالمين المعتدين . فلو كان معنى " المعية " أنه بذاته في كل مكان تناقض الخبر الخاص والخبر العام ؛ بل المعنى أنه مع هؤلاء بنصره وتأييده دون أولئك . وقوله تعالى { وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله } أي هو إله من في السموات وإله من في الأرض كما قال الله تعالى : { وله المثل الأعلى في السماوات والأرض وهو العزيز الحكيم } وكذلك وقوله تعالى { وهو الله في السماوات وفي الأرض } كما فسره أئمة العلم كالإمام أحمد وغيره : أنه المعبود في السموات والأرض . وأجمع سلف الأمة وأئمتها على أن الرب تعالى بائن من مخلوقاته يوصف بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل يوصف بصفات الكمال دون صفات النقص ويعلم أنه ليس كمثله شيء في صفات الكمال كما قال الله تعالى : { قل هو الله أحد } { الله الصمد } { لم يلد ولم يولد } { ولم يكن له كفوا أحد } قال ابن عباس : (الصمد العليم الذي كمل في علمه العظيم الذي كمل في عظمته القدير الكامل في قدرته الحكيم

---

(١) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص/٤١

الكامل في حكمته السيد الكامل في سؤدده . وقال ابن مسعود وغيره : هو الذي لا جوف له . و الأحد الذي لا نظير له . فاسمه الصمد يتضمن اتصافه بصفات الكمال ونفي النقائص عنه واسمه الأحد يتضمن اتصافه أنه لا مثل له . وقد بسطنا الكلام على ذلك في تفسير هذه السورة وفي كونها تعدل ثلث القرآن .". (١)

٢١-"كما يذكره ابن عربي في « فصوص الحكم» ويذكره «القونوي» في «مفتاح غيب الجمع والوجود» ويذكره «العفيف»في «شرح الأسماء الحسنى» وفي «شرح قصيدة ابن الفارض» وفي أشعاره. وإن كان «ابن عربي» يرى أن المعدوم شيء ثابت في العدم كقول من يقول ذلك من

المعتزلة والرافضة، ويرى أن وجود الحق فاض عليهم فيرى أن وجود الكائنات عين وجود الحق، وأن الناكح هو المنكوح، والشاتم هو المشتوم وكما قال بعضهم: من قال لك: إن في الكون سوى الله فقد كذب، فقال له صاحبه: من الذي كذب.

وقد يبتلى ببعض ذلك حالا بعض جهال المتصوفة إذا كانوا قد أقروا بما ظنوا أنه هو وحاروا فيه، فإن الحيرة ظاهرة عليهم لما هم فيه من **التناقض**، والمتعبدة فإنهم لما توجهوا بقلوبهم إلى الله وذكره وأحبوه شهدت قلوبهم الوجود العام بالمخلوقات الصادر عن الحق الذي خلق السموات والأرض فاعتقدوا أن هذا الحق المخلوق هو الحق الخالق، فأشبهوا من بعض الوجوه من رأى شعاع الشمس فظن أنها هي الشمس، أو رأى الظل فظن أنه الشخص.

وأما صاحبه «الصدر الرومي» فيرى أنه هو الوجود المطلق الساري في الكائنات؛ لا يفرق بين الوجود والماهية، ولا الفائض والمفيض عنه؛ لكن ليس هو عين كل موجود؛ فإن المطلق ليس هو المعين، وهذا تعطيل محض، وهو حقيقة مذهب فرعون والقرامطة.

وأما الأول ففيه قسط من ذلك.

وصاحبه «التلمساني» ونحوه لا يفرق بين مطلق ومعين، ولا بين وجود وماهية، بل عنده أن نفس الأكوان هي الله، وهي أجزاء منه وأبعاض له، بمنزلة أمواج البحر مع البحر، وأجزاء البيت من البيت:

---

(١) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص/٤٤

فما البحر إلا الموج لا شيء غيره ... وإن فرقته كثرة المتعدد

[أهل الاتحاد الخاص والحلول الخاص]

فهؤلاء في الكفر الصريح هو أهل الإلحاد والاتحاد العام، بخلاف من قال بالاتحاد الخاص المقيد في نبي أو غير نبي كالنصارى وغالية الرافضة وغالية جهال المتعبدة من الحلاجية واليونسية وبعض العدوية". [١]

٢٢-"قال شيخنا: لا يمكن من الرجعة إلا من أراد إصلاحا وأمسك بمعروف فلو طلق إذا ففي تحريمه الروايات: وقال: القرآن يدل على أنه لا يملكه وأنه لو أوقعه لم يقع كما لو طلق البائن، ومن قال: إن الشارع ملك الإنسان ما حرمه عليه فقد **تناقض**(١).

وألزم شيخنا بإعلان الرجعة والتسريح أو الإشهاد كالنكاح والخلع عنده، لا على ابتداء الفرقة لقوله: { وأشهدوا } ولئلا يكتم طلاقها(٢).

قال أبو العباس: أبو حنيفة يجعل الوطء رجعة، وهو إحدى الروايات عن أحمد، والشافعي لا يجعله رجعة، وهو رواية عن أحمد، ومالك يجعله رجعة مع النية، وهو رواية أيضا عن أحمد، فيبيح وطء الرجعية إذا قصد به الرجعة وهذا أعدل الأقوال وأشبهها بالأصول، وكلام ابن أبي موسى في الإرشاد يقتضيه.

ولا تصلح الرجعة مع الكتمان بحال، وذكره أبو بكر في الشافعي، وروي عن أبي طالب قال: سألت أحمد عن رجل طلق امرأته وراجعها واستكتم الشهود حتى انقضت العدة؟ قال: يفرق بينهما ولا رجعة له عليها(٣).

فصل

قال أصحابنا: ومن غابت مطلقته المحرمة ثم ذكرت أنها تزوجت من أصابها وانقضت عدتها منه وأمكن ذلك فله نكاحها إذا غلب على ظنه صدقها وإلا فلا.

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم ص/٢٥

وقد تضمنت هذه المسألة، أن المرأة إذا ذكرت أنه كان لها زوج فطلقها وانقضت عدتها فإنه يجوز تزوجها وتزويجها، وإن لم يثبت أنه طلقها.

ولا يقال: إن ثبوت إقرارها بالنكاح يوجب تعلق حق الزوج بها فلا يجوز نكاحها حتى يثبت زواله.

ونص الإمام أحمد في الطلاق، إذا كتب إليها أنه طلقها لم تتزوج حتى يثبت الطلاق، وكذلك لو كان للمرأة زوج فادعت أنه طلقها لم تتزوج بمجرد ذلك باتفاق المسلمين؛ لأنا نقول، المسألة هنا فيما إذا

---

(١) فروع (٥/ ٤٦٤) وإنصاف (٩/ ١٥٠)، ف (٢/ ٣٢٣).

(٢) فروع (٥/ ٤١٦)، ف (٢/ ٣٢٤).

(٣) اختيارات (٢٧٣، ٢٧٤) فيه زيادات والمبدع (٧/ ٣٩٣)، ف (٢/ ٣٣٤)." [١]

٢٣-"الرهان، وإن لم تغلب الروم أخذوا الرهان» وهذه المراهنة هي مثل المراهنة في سباق الخيل والرمي بالنشاب، وكانت جائزة لأنها مصلحة للإسلام؛ لأن فيها مصلحة بيان صدق الرسول - صلى الله عليه وسلم - فيما أخبر به من أن الروم سيغلبون بعد ذلك، وفيها ظهور أقرب الطائفتين إلى المسلمين على أبعدهما. وهذا فعله الصديق رضي الله عنه وأقره عليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولم ينكره عليه، ولا قال: هذا ميسر وقمار. والصديق أجل قدرا من أن يقامر؛ فإنه لم يشرب الخمر في جاهلية ولا إسلام وهي أشهى إلى النفوس من القمار.

وقد ظن بعضهم أن هذا قمار لكن فعله هذا كان قبل تحريم القمار، وهذا إنما يقبل إذا ثبت أن مثل هذا ثابت فيما حرمه الله من الميسر، وليس عليه دليل شرعي أصلا. بل هي مجرد أقوال لا دليل عليها وأقيسة فاسدة يظهر **تناقضها** لمن كان خبيرا بالشرع، وحل ذلك ثابت بسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حيث أقر صديقه على ذلك؛ فهذا العمل معدود من فضائل الصديق رضي الله عنه وكمال يقينه حيث أيقن بما قاله رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأحب ظهور أقرب الطائفتين إلى الحق، وراهن على ذلك رغبة في إعلاء كلمة الله ودينه بحسب الإمكان.

وبالجملة إذا ثبتت الإباحة فمدعي النسخ يحتاج إلى دليل.

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم ص/٣٢

والكلام على هذه المسألة مبسوط في مواضع، وإنما كتبت ذلك في جلسة واحدة.
و«السبق» بالفتح هو العوض. وبالسكون هو الفعل.
وقال – صلى الله عليه وسلم – : «لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر» مطلقا لم يشترط محللا لا هو ولا أصحابه، بل ثبت عنهم مثل ذلك بلا محلل.". (١)

٢٤–"وهذان الوجهان في مذهب الشافعي وأحمد.
فلو كانت جهة الأمومة راجحة لترجح رجالها ونساؤها، فلما لم يترجح لرجالها بالاتفاق فكذلك نساؤها.
وأيضا فمجموع أصول الشرع إنما تقدم أقارب الأب في الميراث والعقل والنفقة وولاية الموت والمال وغير ذلك، لم يقدم الشارع قرابة الأم في حكم من الأحكام فمن قدمهن في الحضانة فقد خالف أصول الشريعة.
ولكن قدموا الأم لكونها امرأة وجنس النساء مقدمات في الحضانة على الرجال، وهذا يقتضي تقديم الجدة أم الأب على الجد، كما قدمت الأم على الأب، وتقديم أخواته على إخوته، وعماته على أعمامه، وخالاته على أخواله، هذا هو القياس والاعتبار الصحيح.
وأما تقديم جنس نساء الأم على جنس نساء الأب فمخالف للأصول والمعقول.
ولهذا كان من قال هذا في موضع **يتناقض** ولا يطرد أصله، ولهذا تجد لمن لم يضبط أصل الشرع ومقصوده في ذلك أقوالا **متناقضة**، حتى يوجد في الحضانة من الأقوال **المتناقضة** أكثر مما يوجد في غيرها من
هذا الجنس –فمنهم من يقدم أم الأم على أم الأب– كأحد القولين في
مذهب أحمد، وهو قول مالك والشافعي وأبي حنيفة، ثم من هؤلاء من يقدم الأخت من الأب على الأخت من الأم، ثم يقدم الخالة على العمة كقول الشافعي في الجديد وطائفة من أصحاب أحمد، وبنوا قولهم على أن الخالات مقدمات على العمات لكونهن من جهة الأم، ثم قالوا في العمات والخالات والأخوات من كانت لأبوين أولى، ثم من كانت لأب، ثم من كانت لأم.
وهذا الذي قالوه هنا موافق لأصول الشرع، لكن إذا ضم هذا إلى قولهم بتقديم قرائب الأم ظهر **التناقض**، وهم أيضا قالوا بتقديم أمهات الأب والجد على الخالات والأخوات للأم، وهذا موافق لأصول الشرع؛ لكنه يناقض هذا الأصل، ولهذا قالوا في القول الآخر، إن الخالة والأخت للأم أولى من أم الأب كقول الشافعي القديم،

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم ص/٥٧

وهذا أطرد لأصلهم لكنه في غاية المناقضة لأصول الشرع.". (١)

٢٥-"شيخنا: وقال القاضي في ضمن مسألة ما لا نفس له سائلة لما احتج بحديث سلمان، فطعن فيه المخالف بأن «بقية» ضعيف فقال القاضي: قولك ضعيف لا يوجب رد الخبر، لأنك لم تبين وجه ضعفه. فقال المخالف: فيجب أن تتوقفوا عنه حتى يتبين سبب ضعفه، كالبينة إذا طعن فيها المشهود عليه وجب على الحاكم أن يتوقف عن الحكم حتى يبين وجه الطعن. فقال القاضي: حكم الخبر أوسع من الشهادة ألا ترى أنه يسمع ممن ظاهره العدالة ولا تسمع الشهادة ممن ظاهرة العدالة.

والد شيخنا: الفرق بين رواية المستور(١) وقبول الحديث إذا كان في إسناده مستور على طريقة القاضي وغيره ثابت، وليس **تناقضا**، لأنه يقول: إذا روى العدل عمن لا نعرفه نحن كان تعديلا له، فتكون عدالته ثابتة برواية المحدث عنه، بخلاف المستور إذا كان هو الذي شافهنا بالرواية، فإنه ليس هنا ما يوجب عدالته، كالشاهد المستور عند القاضي [هذا معنى كلام القاضي وغيره] وهو مبني على أن الرواية تعديل [وقد صرح بذلك في ضمن مسألة المرسل] والصحيح في هذه المسألة الذي يوجبه كلام الإمام أن من عرف من حاله الأخذ من الثقات، كمالك وعبد الرحمن بن مهدي كان تعديلا دون غيره، ويمكن تثبيت رواية المستور في وسط الإسناد على هذا القول بأنه إذا سمي المحدث فقد أزال العذر، بخلاف ما إذا قال: «رجل من بني فلان» فإنه لولا اعتقاده عدالته كانت روايته ضياعا.

شيخنا: ثم رأيت القاضي قد صرح بهذا الفرق في مسألة المستور. وأما في مقدمة المجرد فقال: الخبر المرسل أن يروي عن رجل ولا يذكر اسمه، أو عمن لم يلقه، ثم قال: ولا يقبل خبر من لم تعرف عدالته وإن عرف مجرد إسلامه على نصوص أحمد فلأن يعرف فيجعل ذلك حجة في رد حديثه، فالأول فيمن لم يعرف اسمه، وهنا قد عرف(٢).

[شيخنا]: ... ... فصل

[فالمرسل طبقات]

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم ص/٥٨

(١) نسخة: «مستور الحال».

(٢) المسودة ص ٢٥٢-٢٥٥ ف ٢/٩.". (١)

٢٦-"قال شيخ الإسلام -قدس الله روحه-: ولما رجع الأشعري من مذهب المعتزلة سلك طريق ابن كلاب ومال في أهل السنة والحديث(١) وانتسب إلى الإمام أحمد، كما قد ذكر ذلك في كتبه كلها: كالإبانة والموجز، والمقالات، وغيرها. وكان القدماء من أصحاب أحمد كأبي بكر بن عبد العزيز وأبي الحسين التميمي وأمثالهما يذكرونه في كتبهم على طريق الموافق للسنة في الجملة، ويذكرون رده على المعتزلة، وأبدى **تناقضهم**.

ثم ذكر ما بين الأشعري وقدماء أصحابه وبين الحنابلة من التآلف لا سيما بين القاضي أبي بكر بن الباقلاني وبين أبي الفضل التميمي، حتى كان ابن الباقلاني يكتب في أجوبته في المسائل: كتبه محمد بن الطيب الحنبلي، ويكتب أيضا الأشعري.

قال: وعلى العقيدة التي صنفها أبو الفضل التميمي اعتمد البيهقي في الكتاب الذي صنفه في مناقب أحمد لما ذكر عقيدة أحمد.

قال: وأما ابن حامد وابن بطة وغيرهما فإنهم مخالفون لأصل ابن كلاب.

قال: والأشعري وأئمة أصحابه كأبي الحسن الطبري وأبي عبد الله بن مجاهد والقاضي أبي بكر متفقون على إثبات الصفات الخبرية التي ذكرت في القرآن كالاستواء والوجه واليدين وإبطال تأويلها، وليس للأشعري في ذلك قولان أصلا. ولم يذكر أحد عن الأشعري في ذلك قولين؛ ولكن لأتباعه قولان في ذلك. ولأبي المعالي الجويني في تأويلها قولان أولهما في الإرشاد ورجع عن التأويل في رسالته النظامية وحرمه ونقل إجماع السلف على تحريمه وأنه ليس بواجب ولا جائز(٢).

مفصل الاعتقاد(٣)

[موت الملائكة في الأرض]

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم ص/٦٧

(١) لعله ومال إلى أهل السنة والحديث.

(٢) اجتماع الجيوش الإسلامية ص١٨١. هذا النقل عن ابن تيمية فيه زيادات عما في المجموع. يفهرس جـ١/١٢٢ مع الفهارس العامة لمجموع الفتاوى.

(٣) مسائل في الاعتقاد، أو في فروع الاعتقاد.". (١)

٢٧-"جوابه الموافق للحق، فأخرج بعض الحاضرين جوابه الأول، وقال: هذا جوابك بضد هذا، فكيف تكتب جوابين **متناقضين** في واقعة واحدة؟ فوجم الحاكم، فقلت: هذا من علمه ودينه أفتى أولا بشيء ثم تبين له الصواب فرجع إليه، كما يفتي إمامه بقول ثم يتبين له خلافه فيرجع إليه، ولا يقدح ذلك في علمه ولا دينه، وكذلك سائر الأئمة، فسر القاضي بذلك وسري عنه(١).

وقال شيخنا مرة: أنا مخير بين إفتاء هؤلاء وتركهم، فإنهم لا يستفتون للدين بل لوصولهم إلى أغراضهم حيث كانت، ولو وجدوها عند غيري لم يجيئوا إلي، بخلاف من سأل عن دينه، وقد قال الله تعالى لنبيه - صلى الله عليه وسلم - في حق من جاءه يتحاكم إليه لأجل غرضه لا لالتزامه لدينه - صلى الله عليه وسلم - من أهل الكتاب: { فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم وإن تعرض عنهم فلن يضروك شيئا } [٥/٤٢] فهؤلاء لما لم يلتزموا لدينه لم يلزمه الحكم بينهم والله تعالى أعلم(٢).

وسمعت شيخ الإسلام يقول: حضرت مجلسا فيه القضاة وغيرهم فجرت حكومة حكم فيها أحدهم بقول زفر. فقلت له: ما هذه الحكومة؟ قال: هذا حكم الله فقلت له: صار قول زفر هو حكم الله الذي حكم به وألزم به الأمة قل: هذا حكم زفر، ولا تقل: هذا حكم الله، أو نحو هذا من الكلام(٣).

قال ابن القيم رحمه الله: من أفتى الناس وليس بأهل الفتوى فهو آثم عاص، ومن أقره من ولاة الأمور على ذلك فهو آثم أيضا، وكان شيخنا رضي الله عنه شديد الإنكار على هؤلاء، فسمعته يقول: قال لي

بعض هؤلاء: أجعلت محتسبا على الفتوى؟ فقلت له: يكون على الخبازين والطباخين محتسب ولا يكون على الفتوى محتسب(٤).

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم ص/٧٢

(١) زاد المعاد (٤/ ٢٣٢، ٢٣٣)، ف (٢/ ٤١٠).
(٢) إعلام الموقعين (٤/ ٢٥٩)، ف (٢/ ٤١٠).
(٣) إعلام الموقعين (٤/ ١٧٦)، ف (٢/ ٤١٠).
(٤) إعلام الموقعين (٤/ ٢١٧)، ف (٢/ ٤١٠).". [١]

٢٨-"قال ابن القيم رحمه الله: وزعم أرسطو وأتباعه أن المنطق ميزان المعاني كما أن العروض ميزان الشعر.
وقد بين نظار الإسلام فساد هذا الميزان، وعوجه، وتعويجه للعقول، وتخبيطه للأذهان، وصنفوا في رده وتهافته كثيرا.
وآخر من صنف في ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية ألف في رده وإبطاله كتابين -كبيرا وصغيرا- بين فيه **تناقضه**، وتهافته، وفساد كثير من أوضاعه(١).

السلوك، أو التصوف

كان شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: لابد للسالك إلى الله من همة تسيره وترقيه، وعلم يبصره ويهديه(٢).
وقال العارف: يسير إلى الله عز وجل بين مشاهدة المنة ومطالعة عيب النفس(٣).
[ما لابد للسالك والعارف منه]
قال ابن القيم رحمه الله: وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية -قدس الله روحه- يقول: العارف لا يرى له على أحد حقا، ولا يشهد له على غيره فضلا؛ ولذلك لا يعاتب، ولا يطالب، ولا يضارب.
ولقد شاهدت من شيخ الإسلام ابن تيمية -قدس الله روحه- من ذلك أمرا لم أشاهده من غيره. وكان يقول كثيرا: ما لي شيء، ولا مني شيء، ولا في شيء. وكان كثيرا ما يتمثل بهذا البيت.

أنا المكدي وابن المكدي ... وهكذا كان أبي وجدي

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم ص/١٢١

وكان إذا أثني عليه في وجهه يقول: والله إني إلى الآن أجدد إسلامي كل وقت، وما أسلمت بعد إسلاما جيدا.

[المؤلف يستقل علمه وعمله، ظهور ذله وانكساره وافتقاره واعتماده على ربه]
وبعث إلي في آخر عمره «قاعدة» في التفسير بخطه، وعلى ظهرها أبيات بخطه من نظمه.

أنا الفقير إلى رب البريات ... أنا المسكين في مجموع حالاتي
أنا الظلوم لنفسي وهي ظالمتي ... والخير إن يأتنا من عنده يأتي
لا أستطيع لنفسي جلب منفعة ... ولا عن النفس لي دفع المضراتي
وليس لي دونه مولى يدبرني ... ولا شفيع إذا حاطت خطيئاتي

---

(١) إغاثة اللهفان جـ٢/٢٦٠ وللفهارس العامة جـ١/١٥٧.
(٢) الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية ص٣٥ لمرعي بن يوسف الكرمي ت١٠٣٣هـ.
(٣) الشهادة الزكية ص٣٥.". (١)

٢٩-"فمن قال: إن العلة لا يجوز تخصيصها مطلقا لفوات شرط أو وجود مانع فهذا مخطئ قطعا، وقوله مخالف لإجماع السلف كلهم الأئمة الأربعة وغيرهم؛ فإنهم كلهم يقولون بتخصيص العلة لمعنى يوجب الفرق، وكلامهم في ذلك أكثر من أن يحصر. وهذا معنى قول من قال: تخصيصها مذهب الأئمة الأربعة. والقول بالاستحسان المخالف للقياس لا يكون إلا مع القول بتخصيص العلة. وما ذكروه من اعتراض النص على قياس الأصول فهو أحد أنواع تخصيص العلة، وهذا تسليم منهم لكون العلة تقتضي التخصيص في الجملة.
وأما من جوز تخصيص العلة بمجرد دليل لا يبين الفرق بين صورة التخصيص وغيرها فهذا مورد النزاع في الاستحسان المخالف للقياس وغيره.

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم ص/١٢٢

ثم هذه العلة إن كانت مستنبطة وخصت بنص ولم يتبين الفرق المعنوي بين صورة التخصيص وغيرها فهذا أضعف ما يكون. وهذا هو الذي كان ينكره كثيرا الشافعي وأحمد وغيرهما على من يفعله من أصحاب أبي حنيفة وغيرهم. وكلام أحمد فيما تقدم أراد به هذا؛ فإن العلة السببية لم تعلم صحتها إلا بالرأي، فإذا عارضها النص كان مبطلا لها. والنص إذا عارض العلة دل على فسادها، كما أنه إذا عارض الحكم الثابت بالقياس دل على فساده بالإجماع.

وأما إذا كانت العلة منصوصة وقد جاء نص بتخصيص بعض صور العلة فهذا مما لا ينكره أحمد بل ولا الشافعي ولا غيرهما، كما إذا جاء نص في صورة وجاء نص يخالفه في صورة أخرى لكن بينهما شبه لم يقم دليل على أنه مناط الحكم فهؤلاء يقرون النصوص ولا يقيسون

منصوصا على منصوص خالف حكمه، بل هذا من جنس الذين قالوا: { إنما البيع مثل الربا } [٢/٢٧٥] وهذا هو الذي قال أحمد فيه: أنا أذهب إلى كل حديث كما جاء ولا أقيس عليه. أي لا أقيس عليه صورة الحديث الآخر فأجعل الأحاديث متناقضة وأدفع بعضها ببعض بل أستعملها كلها.

والذين يدفعون بعض النصوص ببعض يقولون: الصورتان سواء لا فرق بينهما فيكون أحد النصين ناسخا للآخر.". (١)

٣٠-"وتارة ينكرون صحة الاثنين فلا يكون القياس صحيحا، ولا يكون ما خالفوه لأجله صحيحا؛ بل كلا الحجتين ضعيفة.

فصل

وقد تدبرت عامة هذه المواضع التي يدعي من يدعي فيها من الناس أنها تثبت على خلاف القياس الصحيح، أو أن العلة الشرعية الصحيحة خصت بلا فرق شرعي من فوات شرط أو وجود مانع، أو أن الاستحسان الصحيح يكون على خلاف القياس الصحيح من غير فرق شرعي فوجدت الأمر بخلاف ذلك كما قاله أكثر الأئمة كالشافعي وأحمد وغيرهما. وإن كان الواحد من هؤلاء قد يتناقض أيضا فيخص ما يجعله علة بلا فارق مؤثر كما أنه قد يقيس بلا علة مؤثرة.

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم ص/١٢٨

فالمقصود ضبط أصول الفقه الكلية المطردة المنعكسة، وبيان أن الشريعة ليس فيها ما نص أصلا، والقياس الصحيح لا يكون خلافه إلا مانعا؛ فإن القياس الصحيح هو التسوية بين المتماثلين، والتفريق بين المختلفين، والجمع بين الأشياء التي جمع الله ورسوله بينها فيه والتفريق بينها فيما فرق الله ورسوله بينها فيه.
والقياس: هو اعتبار المعنى الجامع المشترك الذي اعتبره الشارع وجعله مناطا للحكم، وذلك المعنى يكون لفظا شرعيا عاما أيضا، فيكون الحكم ثابتا بعموم لفظ الشارع ومعناه.
وقد بينا في غير هذه الموضع أن الأحكام كلها ثابتة بلفظ الشارع ومعناه، فألفاظه تناولت جميع الأحكام، والأحكام كلها معللة بالمعاني المؤثرة، فمعانيه أيضا متناولة لجميع الأحكام؛ لكن قد يفهم المعنى من لم يعرف اللفظ العام، وقد يعرف اللفظ العام ودلالته من يفهم العلة العامة. وكثيرا ما يغلط من يظنه قال لفظا ولم يقله، أو يجعله عاما أو خاصا ويكون مراد الشارع خلاف ذلك، كما يغلط من يظنه اعتبر معنى لم يعتبره أو ألغى معنى وقد اعتبره، ونحو ذلك.
وإنا نبين ما يذكره العلماء أنه استحسان على خلاف القياس.
فمن ذلك ما يذكره أحمد في إحدى الروايتين عنه إذا اعتبر الاستحسان؛ فإنه ذكر عنه روايتين كما تقدم.". (١)

٣١-"وجواب هذا أن قولهم: لا يرفع، يبيح. كلام لا حقيقة له، ولو صح لم يكن لهم فيه حجة؛ فإن الحدث ليس هو أمرا محسوسا كطهارة

الخبث؛ بل هو أمر معنوي يمنع الصلاة، فمتى كانت الصلاة جائزة بل واجبة فقد امتنع أن يكون هنا مانع من الصلاة؛ بل قد ارتفع المانع قطعا. وإن قالوا: هو مانع لكنه لا يمنع مع التيمم، فالمانع الذي لا يمنع ليس مانعا.
فإن قيل: هو منع إذا قدر على استعمال الماء. قيل: هو حينئذ وجد المانع.
فإن قالوا: كيف يعود المانع من غير حدث؟ قيل: كما عاد الحاظر من غير حدث. فالحاظر للصلاة هو المانع،

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم ص/١٣٨

والمبيح لها هو الرافع لهذا المانع.

فإن قيل: إباحتها إلى حين القدرة على استعمال الماء. قيل: وأزال المانع إلى حين القدرة. فكما يقال: أباح إباحة مؤقتة. يقال: إنه رفع رفعا مؤقتا.

وإن قالوا: نحن لا نقبل إلا ما يرفع مطلقا كالماء. قيل: ولا نقبل إلا ما يبيح مطلقا كالماء.

وأيضا فالله ورسوله قد سماه «طهورا» وجعله النبي – صلى الله عليه وسلم – «طهور المسلم ما لم يجد الماء» وجعل «تربة الأرض طهورا».

الطهور: ما يتطهر به، وقد قال الله تعالى: { وإن كنتم جنبا فاطهروا } [٥/٦] والتيمم قد يطهر، ومع الطهارة لا يبقى حدث؛ فإن الطهارة مانعة للحدث: إذ غايته أن يكون نجاسة معنوية، والطهارة تناقض النجاسة.

فقد تبين هنا: أن القياس هو الصحيح دون الاستحسان الذي يناقضه.

وتخصيص العلة وهو كون هذا بدلا طهورا مبيحا يقوم مقام الماء

عند تعذره في جميع أحكامه، ثم يخص بعض الأحكام من حكم البدلية والطهورية والإباحة، والبدل يقوم مقام المبدل في حكمه لا في صورته والحكم جواز الطهارة به ما لم يجد الماء أو يحدث، فذلك القول مخالف للقياس وتخصيص العلة بلا ريب.والعلة صحيحة بلا ريب.

ونحن إذا قلنا: لا يجوز تخصيص بدون فارق مؤثر أفاد شيئين:

أحدهما: أنه إذا ثبت أنها علة صحيحة لم يجز تخصيصها مثل هذا الموضع.". (١)

٣٢-"وأما أنا فيما بيني وبين الله فذاك شيء آخر حكمي فيه كحكمك نعم لو أمرتني ونفسك باتباع موجب هذا لاستقام كما أن أحد الخصمين لا يصلح له أن يكون حاكما ولا شاهدا على خصمه وإن كان على الخصم في الباطن أن يتبع الحق. فما دام الخصم معتقدا صحة الانتقاض لا يصلح له أن يأمر باتباع قول منتقض فإذا توقف عن هذا الاعتقاد أو قال: « أريد أن نتناظر حتى نعلم صحة الانتقاض أو فساده» توجه منه ذلك، فيقبل منه هذا السؤال في مناظرة المشاورة لا في مناظرة المجادلة سواء كان المقصود المشاورة في صحة الدليل أو في صحة الحكم، وفرق بين المشاورة والمعاونة التي مقصودها استخراج ما

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم ص/١٤٠

لم يعلم وبين المجادلة التي مقصودها الدعاء إلى ما قد علم. والأول يدعو إلى حق مطلق، والثاني يدعو إلى حق معين.

وعلى هذا فإذا عارضه المعترض بما هو دليل عند المستدل وحده فهو في المعنى مثل النقض بمذهب المستدل، فإن النقض معارضة في الدليل، كما أن المعارضة المطلقة معارضة في الحكم، وكأنه يقول: هذا الدليل الذي ذكرته موقوف باتفاق مني ومنك. أما عندك فلأنه معارض بهذا الدليل، وأما عندي فلتخلف مدلوله في صورة النزاع، ويقول له: هذا ليس بدليل سالم عندك، فأنت لا تعتقد صحته، فكيف تلزمني بمدلوله؟ والذي يقوله المستدل في دفع هذه المعارضة يقوله المعترض في دفع الاستدلال، ألا ترى أن المعترض لو عارض بدليل عنده أو نقض بصورة يعقدها فهما سواء؟ وفي ذلك قولان يختار أصحابنا منعه. وأما المستدل إذا استدل بما هو دليل عند مناظره فقط فهو في الحقيقة سائل معارض لمناظره بمذهبه، وهو سؤال وارد على مذهبه وهو استدلال على فساد أحد الأمرين إما دليله أو مذهبه، فينبغي أن يعرف وجوه الأدلة والأسئلة، وهذا في الحقيقة استدلال على فساد قول المنازع بما لا يستلزم صحة قول المستدل، بمنزلة إظهار **تناقضه**، وهو أحد مقاصد الجدل.". (١)

٣٣-"قال: والانتقالات التي ينقطع بها أربعة أقسام: انتقال من مذهب إلى مذهب ومن علة إلى علة ومن إلزام إلى إلزام، ومن تسليم إلى ممانعة.

وذكر ابن عقيل: أن بعضهم رأى أن الانتقال من دليل إلى غيره ليس بانقطاع ولا خروج عن مقتضى الجدال والحجاج، احتجاجا بقصة إبراهيم وأجاب عنه: بأن الخليل لم يكن انتقاله للعجز، لأنه كان قادرا أن يحقق مع نمرود حقيقة الإحياء والإماتة وهو المستدل بالنجوم وغيرها، لكن لما رآه غبيا أو متغابيا انتقل إلى الدليل الأوضح في باب يعجزه عن دعواه المشاركة لباريه فلم يوجد في حقه العجز(١).

[شيخنا]: ... ... فصل

[لا تتكافأ الأدلة القطعية وفي الظنية خلاف]

اتفقوا على أنه لا يجوز تعادل الأدلة القطعية لوجوب وجود

مدلولاتها وهو محال، وكذلك الأدلة الظنية عندنا، ذكره القاضي وأبو الخطاب، وبه قال الكرخي وأبو سفيان

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم ص/٢٠١

السرخسي وأكثر الشافعية. وقال الرازي والجرجاني والجبائي وابنه: يجوز ذلك وذهب قوم إلى جوازه في القطعيات، ذكره يوسف بن الجوزي. وقد ذكر القاضي فيما اختصره من أصول الدين والفقه رأيته بخطه: لا يجوز تكافؤ الأدلة في أدلة التوحيد وصفات الله وأسمائه والقضاء والقدر. وأما دلائل الفروع مثل الصلاة والصيام والحج الزكاة وغير ذلك فيجوز أن تتكافأ وقال بعد هذا: والمجتهد إذا أداه اجتهاده إلى أمرين **متناقضين** فحكمه حكم العامي يجب عليه أن يقلد غيره ولا يجوز القول بالتخيير(٢)،(٣).

[شيخنا]: ... ... فصل

[انقسام المسائل إلى قطعية واجتهادية، وإلى عقلية وشرعية]

ذكر أبو المعالي أن «المسائل» قسمان: قطعية، ومجتهد فيها. والقطعية عقلية وسمعية.

---

(١) المسودة ص ٤٤٣-٤٤٥ ف ٢/٢٢.

(٢) المسودة ص ٤٤٨، ٤٤٩ ف ٢/٢٢.

(٣) المفهوم لا عموم له تقدم قبل فحوى الخطاب ص ١٠.". [1]

٣٤-"جواز هذا التوكيل دون أبي حنيفة فعدل عما أجمع عليه هؤلاء الأئمة الثلاثة إلى ما ذهب إليه أبو حنيفة لمجرد أنه قاله فقيه هو في الجملة من فقهاء الأتباع له من غير أن يثبت عنده بالدليل ولا أداه اجتهاده إلى أن قول أبي حنيفة أولى مما اتفق عليه الجماعة فإني أخاف على مثل هذا أن يكون ممن اتبع هواه، وأنه لا يكون ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه.

وكذلك إن كان على مذهب مالك فقضى بتطهير الكلب. وكذلك إن كان على مذهب الشافعي فقضى في متروك التسمية عمدا بالحل خلافا للثلاثة. وكذلك إن كان على مذهب أحمد فقال أحد الخصمين: كان له علي مال فقضيته يقضي عليه بالبراءة من إقراره مع علمه بخلاف الفقهاء الثلاثة؛ فإن هذا وأمثاله إذا توخى فيه اتباع الأكثرين فأمره عندي أقرب إلى الخلاص وأرجح في العمل.

وبمقتضى هذا فإن ولايات الحكام في وقتنا هذا ولايات صحيحة وإنهم قد سدوا من ثغر الإسلام ما سده فرض كفاية. ومتى أهملنا هذا القول ولم نذكره ومشينا على طريق التغافل التي يمشي فيها من يمشي من الفقهاء

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم ص/٢٠٧

الذي يذكر كل منهم في كتاب إن صنفه أو كلام إن قاله أنه لا يصح أن يكون أحد قاضيا حتى يكون من أهل الاجتهاد، ثم يذكر في شروط الاجتهاد أشياء ليست موجودة في الحكام فإن هذا كالإحالة **وكالتناقض**، وكأنه تعطيل للأحكام وسد لباب الحكم وألا ينفذ لأحد حق، ولا يكاتب به، ولا تقام بينة، ولا يثبت لأحد ملك، إلى غير ذلك من القواعد الشرعية فكان هذا الأصل غير صحيح، وبان أن الحكام اليوم حكوماتهم صحيحة نافذة، وولاياتهم جائزة شرعا فقد تضمن هذا الكلام أن تولية المقلد تجوز إذا تعذر تولية المجتهد، وأنه انعقد الإجماع على تقليد كل واحد من هذه المذاهب الأربعة، وأن إجماع الفقهاء الأربعة حجة لا يخرج الحق عنهم، وأنه ينبغي الاحتراز

من الاختلاف فإن لم يكن فاتباع الأكثر أولى، ويكره تقليد الواحد المخالف للأكثر لأجل تقدم ونحوه.". (١)

٣٥-"ص -١٩٢- وما ذكره عنهم من الفرق بين العقول والنفوس وبين الأجسام بأن تلك مجردة عن المادة والأجسام في المادة منبئ على أن للجسم مادة هي جوهر قائم بنفسه وهو من أعظم الباطل.

وما ذكروه من التجريد واحترازهم عن المعقولات بقوله: "لا بتجريد غيره يقتضي الاشتراك في مسمى العقل".

وهذا العقل عرض من الأعراض وذاك جوهر قائم بنفسه.

ولا ريب أن كلامهم في إثبات ذلك وإن كان مهيبا عند من لم يمعن النظر فيه فهو عند التحقيق في غاية الفساد **والتناقض** والاضطراب كما قد أوضحناه في غير هذا الموضع.

وكذلك ما ذكره عن المتكلمين في المتحيز فإن لهم في ذلك نزاعا وفيه تفصيل ليس هذا موضعه.". (٢)

٣٦-"ص -١٩٧- عقلية أعني أنه يثبت معنى اليد وحقيقتها وروحها دون تصورها إذ روح اليد ومعناها ما يبطش به ويفعل ويعطي ويمنع والله تعالى يعطي ويمنع بواسطة الملائكة كما قال عليه السلام: "أول ما خلق الله العقل فقال: بك أعطي وبك أمنع".

ولا يمكن أن يكون المراد بذلك العقل عرضا كما يعتقده المتكلمون إذ لا يمكن أن يكون العرض أو مخلوق بل

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم ص/٢٤٥

(٢) بغية المرتاد ٢/٢٥

يكون عبارة عن ذات ملك من الملائكة سمي عقلا من حيث يعقل الأشياء بجوهره وذاته من غير حاجة إلى تعلم.

وربما يسميها قلما باعتبار أنه ينقش به حقائق العلوم في ألواح قلوب الأنبياء والأولياء وسائر الملائكة وحيا وإلهاما فإنه روى من حديث "أن أول ما خلق الله القلم" فإن لم يرجع ذلك إلى العقل **تناقض** الحديثان ويجوز أن يكون لشيء واحد أسماء كثيرة باعتبارات مختلفة فسمي عقلا باعتبار ذاته وملكا باعتبار نسبته إلى الله تعالى في كونه واسطة بينه وبين الخلق وقلما باعتبار إضافته إلى ما يصدر منه من نقش العلوم بالإلهام والوحي كما سمي جبريل روحا باعتبار ذاته وأمينا باعتبار ما أودع من الأسرار وذا قوة باعتبار قدرته وشديد القوى باعتبار كمال قوته". (١)

٣٧-"ص -٢٢٩- وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم "أن أهل الجنة يلهمون التسبيح كما يلهم أهل الدنيا النفس".

ومعلوم أن النفس لا يشغل الإنسان عما يزاوله من الأعمال فحينئذ كان التسبيح والمشاهدة لجلال الله تعالى لا يشغلهم عن التدبير الذي وكلوا به وهذا الجمع أكمل لا سيما وهم يقولون كمال الإنسان التشبه بالإله على حسب الطاقة وقد وافقهم هؤلاء على هذا المعنى.

وكذلك قولهم: "في الملأ الأعلى" وإذا كان ذلك فمعلوم أن الله تعالى لا يشغله ما يفعله عن معرفته وله وذكره شيء بل هو سبحانه لا يشغله ما سمع عن سمع ولا تغلطه المسائل ولا يتبرم بإلحاح الملحين.

وإن كان قولهم في الله تعالى موافقا لقول المسلمين في علمه وقدرته ومشيئته فالكلام مع من يذكر مطابقة الكتاب والسنة لقولهم وهذا لا يكون إلا مسلما فلا يمكن ذكره المطابقة مع المخالفة لأصول المسلمين.

وأما مع من لا يبالي بدين الرسول أو يفضل الفيلسوف على النبي فهذا لكلامه مقام آخر يستقصي فيه هذا الاستقصاء كما بسط **تناقض** أقوالهم على أصولهم وفسادها على كل أصل في غير هذا الموضع وقد قال الله تعالى: {الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم". (٢)

---

(١) بغية المرتاد ٢/٣٠

(٢) بغية المرتاد ٢/٦٢

٣٨-"ص -٣٩٥- واحد فلا يتميز وجود مبدع عن وجود مبدع ولا وجود خالق عن وجود مخلوق وهم يصرحون بهذا في كتبهم وفي كلامهم ولكنهم في حيرة وضلال فإنهم إذا يشهدون أن بين الموجودات تباينا وتفرقا فيريدون أن يجمعوا بين ما ادعوه من وحدة الوجود وبين التعدد للموجود فاضطربوا في ذلك.

فأما صاحب الفصوص فكلامه يدور على أصلين:

أحدهما: أن الأشياء كلها ثابتة في العدم مستغنية بنفسها نظير قول من يقول المعدوم شيء ولكن هذا لا يفرق بين ذات الخالق وذات المخلوق إذ ليس عنده ذات واجبة متميزة بوجودها عن الذوات الممكنة وإن كان قد يتناقض في ذلك قولهم فإنهم كلهم يتناقضون وكل من خالف الرسول فلا بد أنه يتناقض قال تعالى: {إنكم لفي قول مختلف يؤفك عنه من أفك} وقال: {ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا}.

الأصل الثاني:

أن الوجود الذي لهذه الذوات الثابتة هو عين وجود الحق الواجب ولهذا قال في أول الفصوص في الشيئية.". (١)

٣٩-"ص -٤١١- ولما كان هؤلاء نسخة الجهمية الذين تكلم فيهم السلف والأئمة مع كون أولئك كانوا أقرب إلى الإسلام كان كلام الجهمية يدور أيضا على هذين الأصلين فهم يظهرون للناس والعامة أن الله بذاته موجود في كل مكان أو يعتقدون ذلك.

وعند التحقيق إما يصفونه بالسلب الذي يستوجب عدمه كقولهم ليس بداخل العالم لا خارجه ولا مباين له ولا محايث له ولا متصل به ولا منفصل عنه وأشباه هذه السلوب.

فكلام أول الجهمية وآخرهم يدور على هذين الأصلين:.

إما النفي والتعطيل الذي يقتضي عدمه.

وإما الإثبات الذي يقتضي أنه هو المخلوقات أو جزء منها أو صفة لها وكثير منهم يجمع بين هذا النفي وهذا الإثبات المتناقضين وإذا حوقق في ذلك قال ذاك السلب مقتضى نظري وهذا الإثبات مقتضى شهودي وذوقي.

ومعلوم أن العقل والذوق إذا تناقضا لزم بطلانهما أو بطلان أحدهما وأما ابن سبعين فقوله يشبه هذا من وجه

---

(١) بغية المرتاد ٢/٢٣٣

وهذا من وجه وهو إلى قول القونوي أقرب لكنه يجعله الوجود الثابت الذي يختلف على صور الموجودات فإنه يقول بثبوت الماهيات المطلقة في الموجودات المعينة ولا يقول بانفكاكها عن الوجود وهذا قول ابن سينا وأمثاله من الفلاسفة.

وهذا كما ترى مع موافقته لقول من يقول المعدوم شيء فهو يخالفه من هذين الوجهين ويقول مع ذلك إن وجوده هو تصور الماهيات فهو". (١)

٤٠-"ص -٤١٨- المادة والصورة كما يشبه قول ذلك قول أهل الثبوت والوجود المفرقين بينهما الذين يقولون المعدوم شيء لكن ابن عربي يجعل الوجود الذي هو حال في الثبوت والثبوت محل له هو وجود الحق كما تقدم.

فهو وإن كان يقول بأن الوجود واحد فهو يقول بالإتحاد والحلول من هذا الوجه.

ولا ريب أن القولين **متناقضان** وهو يذكر **تناقض** ذلك ويشير إلى أن ذلك هو الحيرة وهو أعلى العلم.

وابن سبعين يجعل وجود الحق هو الثابت بدءا الذي هو كالمادة والخلق هو المنتقل الذي هو الصورة فهو وإن قال بأن الوجود واحد فهو يقول بالإتحاد والحلول من هذه الوجه لكن الحق عنده محل للخلق وعلى قول ابن عربي حال في الخلق وقد تقدم ذكر بعض قول ابن عربي.

وأما ابن سبعين ففي بعض ألواحه يقول: "قد رأى الصورة المحيطة بجميع الصور لها اسم من حيث هي صورة في متصور قائم بذاته وهي قائمة به وللمتصور من حيث هو موصوف بها اسم ولما ارتبطا ارتباطا لا يصح انفكاكه أبدا دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة ولم يصح الأخبار عن مطلق الصورة إلا ومطلق المتصور ضمنا ولا". (٢)

٤١-"ص -٤٢٣- في ذلك الحكم إيجاده وللشيء فيه التشبه فهذا الكلام يتضمن أنه هو وجود العالم وكل جزء من العالم إما أن يوجد معينا كهذا الإنسان وهذا النبات أو مطلقا كالإنسان والنبات فكل جزء إذا أخذ غير معين فهو جزء من وجود العالم فهو والعالم هو الكل للجزء إذا عين وإذا أطلق ولم يعين فهو كل

---

(١) بغية المرتاد ٢/٢٤٩

(٢) بغية المرتاد ٢/٢٥٦

النوع الذي هو كل المشخص.

واعلم أنا لم نقصد في هذا الجواب الرد على هؤلاء وبيان ما في كلامهم من الكفر والباطل والضلال فقد أوضحنا ذلك في غير هذا الموضع وبيناه بيانا شافيا.

وإنما القصد هنا التنبيه على جمل أقوالهم لتتصور فإن تصورها يكفي في بيان بطلانها فإن هذا الكلام وإن تضمن أنه ليس غير العالم وتضمن تعطيل أن يكون للعالم خالق مباين له كما هو معلوم بالضرورة من دين جميع أهل الملل بل من دين كل من يقر بالصانع وهم يصرحون بذلك كما يقول ابن عربي: "إن العالم صورته وهويته" فإنه **متناقض** باطل في نفسه فإن الناس يعرفون انقسام الكلي إلى جزئياته كانقسام الجنس إلى أنواعه وإلى أشخاص أنواعه كانقسام الحيوان إلى الناطق والأعجم وانقسام الناطق إلى العربي والعجمي وانقسام الكلمة الاصطلاحية إلى الاسم والفعل والحرف". (١)

٤٢-"ص -٤٣٢- الخارج بحال ولكن كلامه يقتضي أنه يجعل الكلي المطلق موجودا في المعين على القول الضعيف وإذا نزلنا معه على هذا التقدير يكون الرب تعالى عندهم جزءا من كل موجود مخلوق.

فهم بين أن يجعلوه جملة المخلوقات أو جزءا من كل مخلوق أو صفة لكل مخلوق أو يجعلونه عدما محضا لا وجود له إلا في الأذهان لا في الأعيان ثم هم مع هذا التعطيل الصريح والإفك القبيح **يتناقضون** ولا يثبتون على مقام ولهذا رأيت كلامهم كله مضطربا لا ينضبط لما فيه من **التناقض** ولكن لما كنت أبينه وأوضحه أذكر القواعد العلمية التي يعرف الناس حقيقة ما يمكن حمل كلامهم عليه وميزت بين قول هذا وقول هذا وبينت ما فيه من **التناقض** حتى أطلع الناس على ما هم فيه من الكفر والهذيان مع دعواهم التحقيق والعرفان وتعظيم الناس لهم وهيبتهم لهم وظنهم أنهم من كبار أولياء الله العارفين وسادات المحققين وإنما هم بالنسبة إلى هؤلاء كالمنتسبين إلى الأئمة الصادقين.". (٢)

٤٣-"ص -٤٣٦- وقولهم بإثبات الأحوال هو من نمط قولهم حيث يقرون بإثبات ثابت لا موجود ولا معدوم وكما ينكر الفلاسفة على من يقول بالأحوال وبأن المعدوم شيء.

---

(١) بغية المرتاد ٢/٢٦١

(٢) بغية المرتاد ٢/٢٧٠

فقولهم بإثبات الماهيات المطلقة في الأعيان مع قولهم بإثبات المواد للجسم وتركب الجسم من جوهرين مادة وصورة هو مع كونه من نمط هذا القول فهو إن لم يكن أبعد منه فليس دونه في الضعف إذ جعله حقيقة مطلقة لا تتقيد ثابتة في شيء مقيد وحاصلة له مع أن تلك تنقسم إلى واحد وكثير وهذا لا ينقسم إن هذا من العجب فهل يجعل مورد التقسيم جزءا من القسمين ثابتا في الأعيان وهل هذا إلا تسوية بين قسمة الكلي إلى جزيئاته والكلي إلى أجزائه مع أنهم يفرقون بينهما وغاية ما قد يجيبون به عن هذا أن يقولوا المطلق من حيث هو لا يوصف لا بنفي ولا بإثبات فلا يقال هو واحد ولا كثير ولا ينقسم ولا لا ينقسم ونحو ذلك مع أن محققيهم كابن سينا يقول: "إنه لا يوجد إلا موجودا في الأعيان أو في الذهن" وعلى هذا فيكون الوجود المطلق لا يوجد إلا في الأعيان الموجودة فلو كان وجود الرب هو المطلق للزم أن يكون جزءا من أعيان المخلوقات مع أنه يلزمه أن يكون ثابتا في الوجود الواجب والوجود الممكن فلا يكون هو واجب الوجود وهذا **تناقض** كما قد بسطناه في غير هذا الموضع.

ومعلوم أن هذا الجواب لم يقصد فيه بيان هذه المسائل تصويرا". (١)

٤٤-"ص -٤٧٣- وليس النزاع في إمكان ذلك وقدرة الله عليه فإن هذا لا نزاع فيه بين مثبتي الرؤية وإنما النزاع هل يقع ذلك في الدنيا فمن أصحابه من يسوغ وقوعه بحسب ما تدعو إليه الدواعي وقد يحصل ذلك لبعض الناس وهذا باطل مخالف للنصوص ولإجماع السلف والأئمة بل نفاة الرؤية مع كونهم مبطلين أجل من هؤلاء وهؤلاء أقرب إلى الشرك منهم وأما هؤلاء الاتحادية فهم يجمعون بين النفي العام والإثبات العام فعندهم أن ذاته لا يمكن أن ترى بحال وليس لها اسم ولا صفة ولا نعت إذ هو الوجود المطلق الذي لا يتعين وهو من هذه الجهة لا يرى ولا اسم له ويقولون إنه يظهر في الصور كلها وهذا عندهم هو الوجود الأسمى لا الذاتي ومن هذه الجهة فهو يرى في كل شيء ويتجلى في كل موجود لكنه لا يمكن أن ترى نفسه بل تارة يقولون كما يقول ابن عربي ترى الأشياء فيه وتارة يقولون يرى هو في الأشياء وهو تجليه في الصور.

وتارة يقولون كما يقول ابن سبعين: "عين ما ترى ذات لا ترى وذات لا ترى عين ما ترى" وهم جميعا يحتجون بالحديث وهم مضطربون لأن ما جعلوه هو الذات عدم محض إذ المطلق لا وجود له في الخارج مطلقا بلا ريب فلم يبق إلا ما سموه مظاهر ومجالي فيكون الخالق عين المخلوقات لا سواها وهم معترفون بالحيرة **والتناقض** مع

---

(١) بغية المرتاد ٢/٢٧٤

ما هم فيه من التعطيل والجحود.

وقد تقدم قول صاحب الفصوص في الفص الشيثي وأن المتجلي". (١)

٤٥-" ولا خارجه لم يقل أحد من العقلاء أنه معلوم بالضرورة وكذلك سائر لوازم هذا القول مثل كونه ليس بجسم ولا متحيز ونحو ذلك لم يقل أحد من العقلاء إن هذا النفي معلوم بالضرورة بل عامة ما يدعى في ذلك أنه من العلوم النظرية والعلوم النظرية لا بد أن تنتهي إلى مقدمات ضرورية وإلا لزم الدور القبلي والتسلسل فيما له مبدأ حادث وكل هذين معلوم الفساد بالضرورة متفق على فساده بين العقلاء

وقال مما يبين أن هذه القضية حق أن جميع الكتب المنزلة من السماء وجميع الأنبياء جاؤوا بما يوافقها لا بنا يخالفها وكذلك سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم يوافقون مقتضاها لا يخالفونها ولم يخالف هذه القضية الضرورية من له في الأمة لسان صدق بل أكثر أهل الكلام والفلسفة يقولون بموجبها وإنما خالفها طائفة من المتفلسفة وطائفة من المتكلمين كالمعتزلة ومن اتبعهم والذين خالفوها عقلاؤهم وعلماؤهم **تناقضوا** في ذلك وادعوا الضرورة في قضايا من جنسها وهي أبين منها ومن أنكر منهم ذلك أدى به الأمر إلى جحد عامة الضروريات والحسيات

يبين ذلك أن الذين قالوا إن الخالق سبحانه ليس هو جسم ولا متحيز تنازعوا بعد ذلك هل هو فوق العالم أم ليس فوق العالم فقال طوائف كثيرة هو فوق العالم بل هو فوق العرش وهو مع هذا ليس بجسم ولا متحيز وهذا يقوله طوائف من الكلابية والكرامية والأشعرية وطوائف من أتباع الأئمة من الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية وأهل الحديث والصوفية وهذا هو الذي حكاه الأشعري عن أهل الحديث والسنة وقال طوائف منهم ليس فوق العالم ولا فوق العالم شيء أصلا ولا فوق العرش شيء وهذا قول الجهمية والمعتزلة ". (٢)

٤٦-" وأما النوع الثاني وهم الغالية الذين يحكى عنهم أنهم قالوا هو لحم وعظم ونحو ذلك فهؤلاء وإن كان قولهم فاسدا ظاهر الفساد إذ لو كان لحما وعظما كما يعقل لجاز عليه ما يجوز على اللحوم والعظام

(١) بغية المرتاد ٣١١/٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية ٦/١

وهذا من تحصيل التمثيل الذي نفاه الله عن نفسه فإنه سبحانه وتعالى إذ قال لم يكن له كفوا أحد ١١٢٤ وقال إنه أحد وقال إنه ليس كمثله شيء ٤٥١١ فإنه قد دخل في ذلك ما هو أيضا معلوم بالعقل وهو أنه لا يكون من جنس شيء أو بما يقتضي أنه يجوز الإشارة إلى شيء دون شيء من الأشياء وإن كان هو أكبر مقدارا من ذلك الشيء فإن القدر الصغير من ذهب أو فضة أو نحاس هو من جنس المقدار الكبير وهذا بعينه هو الذي نزه الله نفسه عنه في هذه السورة وهو الذي سأل عنه من سأل من المشركين لما قالوا هو من ذهب هو من فضة ونحو ذلك

فمن قال بالتشبيه المتضمن هذا التجسيم فإنه يجعله من جنس غيره من الأجسام لكنه أكبر مقدارا وهذا باطل ظاهر البطلان شرعا وعقلا وهؤلاء هم المشبهة الذين ذمهم السلف وقالوا المشبه الذي يقول بصر كبصري ويد كيدي وقدم كقدمي فإن هذا التشبيه هو في الجنس وإن كان المشبه أكبر مقدارا من المشبه به إذ لا يقول أحد إلا أنه أكبر ومع ظهور بطلان قول هؤلاء لم ينقل عنهم أنهم جوزوا عليه التبعيض والتفرق لكن هذا لازم قولهم فإنهم متى جعلوه من جنس غيره جاز عليه ما يجوز على ذلك الغير إذ هذا حكم المتجانسين المتماسكين فهم إن أجازوا عليه من التبعي والتفرق ما يجوز على مثله لزمهم القول بجواز تبعيضه وتفرقه بل بجواز فنائه وعدمه وإن لم يجوزوا ذلك كانوا **متناقضين** وقائلين مالا حقيقة له فإنهم يقولون هو من جنسه وما هو من جنسه ". (١)

٤٧-" وأما إن أراد بلفظ الأجزاء الأجزاء والأبعاض ما يريده المتكلمون بلفظ الجسم والتركيب وهو الذي أراده فإن الجسم كل جسم عندهم له أبعاض وأجزاء إما بالفعل على قول من يثبت الجوهر الفرد وإما بالإمكان على قول من ينفيه فيقال له هذا المعنى هو كما يريده الفلاسفة والمعتزلة بلفظ الأجزاء الصفات القائمة به ويقولون ليس فيه أجزاء حد ولا أجزاءكم وعندهم أن الأنواع مركبة من الجنس وهو جزؤها العام والفصل وهو جزؤها الخاص فإن أردت هذا المعنى فلا ريب أن الحنابلة هم من مثبتة الصفات وهم متفقون على أن له علما قدرة وحياة فهذا النزاع الموجود فيهم هو موجود في سائر الصفاتية

وأما وصفه بالحد والنهاية الذي تقول أنت أنه معنى الجسم فهم فيه كسائر أهل الإثبات على ثلاثة أقوال منهم من يثبت ذلك كما هو المنقول عن السلف والأئمة ومنهم من نفى ذلك ومنهم من لا يتعرض له

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٥١/١

بنفي ولا إثبات ونفاة ذلك منهم يثبتون له مع ذلك الصفات الخبرية لكن لا اختصاص للحنابلة بذلك كما تقدم بعضه وكما سيأتي حكاية مذاهب الأئمة والأمة في ذلك ومنهم طائفة لا تثبت الصفات الخبرية

الوجه التاسع عشر أن هذا القول الذي حكيته عن الحنابلة مع أنك لم تؤد الأمانة في نقله بل نقلته بلفظ لا يطلقونه بحيث يفهم المستمع معان لم يقصدوها ويوجب أن يعتقد في مذهب القوم ما لا يعتقدونه لم تذكر عنهم **تناقضا** فيه كما ذكرته عن الكرامية ولا ذكرت أنهم خالفوا لا المحسوس ولا المعقول كما ذكرته عن الكرامية ولا ذكرت أنهم أثبتوا شيئا يعلم بالحس أو بالعقل بطلانه كما ذكرته عن الكرامية ولا وصفت به قولك من مخالفة البديهة العقلية وهذا الذي ذكرته هو الواقع فإن أحدا من العقلاء لم نعلمه ادعى أن فساد هذا القول ". (١)

٤٨-" معلوم بالضرورة العقلية كما يقولونه في قولك والقول الذي ذكرته عن الكرامية بل غايتهم أن يدعوا أنه معلوم الفساد بدقيق النظر ثم كل طائفة يثبتون فساد الطريق التي نفت بها الأخرى ذلك وهذا يبين أنه ليس عند العقلاء في ذلك دليل يبقى عليه بل ذكرت أنهم مع هذا الإثبات يقولون بأن ذات الباري لا تماثل الذوات وهذا حق لا ريب فيه

فما ذكرته هو تقرير لهذا لاقول ومدح له وليس فيه ما يكون إلزاما لك عليهم ولا ما يقتضي **تناقضا** فيه فإن إثبات موجود ليس مماثلا لغيره من الموجودات لا يخالف حسا ولا عقلا وهذا هو الذي تقدم ذكرنا له أن قوله لا بد من الاعتراف بوجود موجود على خلاف الحس والخيال أنه إذا أراد بذلك أنه لا يماثل المحسوسات فلا فرق في ذلك بين المحسوسات والمعقولات وغيرها فإنه لا يماثل شيئا من الأشياء المخلوقة بوجه من الوجوه سواء سميت حسيات أو متخيلات أو عقليات أو سميت جسمانيات أو روحانيات فإذن ما تثبته من نفي المماثلة لا يدل على ما قصدته من إثبات شيء على خلاف حكم الحس والخيال دون حكم العقل أو نفي التماثل لا فرق بين المدركات بجميع أنواع الإدراكات

وقد ذكرنا فيما تقدم أن نفي المماثلة بين الخالق والمخلوق مما علم بالشرع والعقل وذلك لا يقتضي إثبات ما يعلم بالبديهة انتفاؤه أو إثبات موجود لا داخل العالم ولا خارجه فهو أيضا يقتضي انتفاء مماثلة الخالق للمخلوق كما بيناه فيما تقدم إذ التماثل يقتضي أن يجوز ويجب ويمتنع لكل منهما ما يجوز ويجب

(١) بيان تلبيس الجهمية ٥٢/١

ويمتنع للآخر فيلزم أن يكون الشيء الواحد خالقا مخلوقا قديما محدثا موجودا معدوما واجبا ممكنا قادرا عاجزا عالما جاهلا غنيا فقيرا حيا ميتا ولهذا كان مذهب السلف قاطبة يثبتون هذه الصفات الخبرية وينفون التمثيل وكانوا ينكرون على المشبهة الذين ". (١)

٤٩-" وأن القاضي قال لا بعد عندي فيما قاله ضرار فإن الرب يخالف خلقه بأخص صفاته فيعلم على الجملة اختصاص الرب سبحانه بصفة يخالف بها خلقه ولا سبيل إلى صرف الأخص إلى الوجود والقدم ولا شك في امتناع صرفها إلى الصفات الحقيقية وأن القاضي تردد في أن الذين يرون الله سبحانه في الدار الآخرة هل يعلمون تلك الصفة التي يسميها أخص وصفه وسماها ضرار مائية وذكر عن طائفة من الكرامية أنهم أثبتوا لله مائية وكيفية

فقد يقال إذا كان أبو المعالي قد أوجب ثبوت صفة لله يمتنع علمنا بها الآن كيف يصح أن يقال علمنا جميع ما يثبت له وينفي عنه من الصفات وإذا كان قول طوائف يثبوت صفات له لا تعلم وتجويز ذلك كيف يحكى إجماع المسلمين على خلاف ذلك هذا **تناقض** منه في كتبه وقد يقال لم **يتناقض** لأن الذي نفاه بالإجماع تقدير صفة مجتهد فيها لا يتوصل إلى القطع فيها بعقل أو سمع وهو هنا قاطع بما أثبته لا مجوز له فلا **تناقض**

وقد يقال بل إذا وجب إثبات حقيقة لا تعرف لم يمتنع أن يكون لتلك الحقيقة صفة لا تعرف فالجزم بنفي ذلك مع الجزم بثبوت تلك الحقيقة **تناقض** وسواء كان **تناقضا** أو لم يكن ولو لم **يتناقض** فبطلان هذا الإجماع الذي ادعاه ظاهر لكل من له من العلم أدنى نظر وإنما هو كثير الاستغراق في كلام المعتزلة وأتباعهم قليل المعرفة والعناية بكلام السلف والأئمة وسائر طوائف الإسلام من أهل الفقه والحديث والتصوف وفرق المتكلمين أيضا فحكى الإجماع كما يحكى أمثال هذه الإجماعات الباطلة أمثال هؤلاء المتكلمين ولو كان الأمر كما ادعاه فدعواه أن دلالة القرآن والأخبار على ذلك ليست قطعية يخالفه ". (٢)

٥٠-" فإن أراد به المعنى الأول فليس هو الذي حكاه عن الحنبلية فإنه قال وأما الحنابلة الذين التزموا الأجزاء والأبعاض فهم أيضا معترفون بأن ذاته مخالفة لسائر الذوات إلى أن قال وأيضا فعمدة مذهب الحنابلة

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٥٣/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية ٨٦/١

أنهم متى تمسكوا بآية أو خبر يوهم ظاهره شيئا من الأعضاء والجوارح صرحوا بأنا نثبت هذا المعنى لله على خلاف ما هو ثابت للخلق فأثبتوا لله وجها بخلاف وجوه الخلق ويدا بخلاف أيدي الخلق ومعلوم أن اليد والوجه بالمعنى الذي ذكروه عما لا يقبله الوهم والخيال فإذا كان هذا قوله فمعلوم أن هذا القول الذي حكاه هو قول من يثبت هذه بالمعنى الذي سماه هو أجزاء وأبعاضا فتكون هذه صفات قائمة بنفسها كما هي قائمة بفسها في الشاهد كما أن العلم والقدرة قائم بغيره في الغائب والشاهد لكن لا تقبل التفريق والانفصال كما أن علمه وقدرته لا تقبل الزوال عن ذاته وإن كان المخلوق يمكن مفارقة ما هو قائم به وما هو منه يمكن مفارقة بعض ذلك بعضا فجوزا ذلك على المخلوق لا يقتضي جوازه على الخالق وقد علم أن الخالق ليس مماثلا للمخلوق وأن هذه الصفات وإن كانت أعيانا فليست لحما ولا عصبا ولا دما ولا نحو ذلك ولا هي من جنس شيء من المخلوقات

فإذا كان هذا القول الذي ذكر تنفي الحنابلة وإن هذا هو الظاهر فلو كان هذا مما لا يقبله الوهم والخيال لوجب نفرة من سمع القرآن والحديث عن ذلك من الكفار والمؤمنين ولوجب أن يكون المشركون يقدحون فيه بأنه جاء بما تنكره الفطرة ولوجب أن المؤمنين عوامهم وخواصهم يكون عندهم يفي ذلك شبهة وإشكالا حتى يسألوا عن ذلك كما وقعت الشبهة عند من سمع ذلك واعتقد نفي هذا المعنى إذ يرى ذلك **متناقضا** ولوجب أن علماء السلف وأئمة الأمة يتكلمون بما ينفي هذا المرض ويزيل هذه الشبهة ويكون ذلك من أعظم الطاعات بل من ". (١)

٥١-" وصفة بنقيض ذلك لكان هذا القول أقرب بل هذا القول الذي اتفق عليه العقلاء من أهل الإثبات والنفي اتفقوا على أن الوهم والخيال لا يتصور موجودا إلا متحيزا أو قائما وهو الجسم وصفاته ثم المثبتة قالوا وهذا حق معلوم أيضا بالأدلة العقلية والشرعية بل بالضرورة وقالت النفاة إنه قد يعلم بنوع من دقيق النظر أن هذا باطل فالفريقان اتفقوا على أن الوهم والخيال يقبل قول المثبتة الذين ذكرت أنهم يصفونه بالأجزاء والأبعاض وتسميهم المجسمة فهو يقبل مذهبهم لا نقيضه في الذات

فصل

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٩٢/١

التخيل والوهم الصحيح لا يتصور الموجود معدوما فعلم أن إنكاره الفطرة لذلك ورد التخيل والوهم له لما فيه من الأمور العدمية **كالتناقض** الذي فيه لا لعظمته في الوجود والذي يوضح هذا أن كثيرا من الخطباء والقصاص إذا أخذوا يصفون الرب ويعظمونه بهذه الصفات السلبية أخذت العامة الذين لا يفهمون حقيقة ما يقولون وإنما يستشعرون من حيث الجملة أن هذا تعظيم للرب يسبحونه ويمجدونه فلولا أنهم تخيلوا وتوهموا أن هذا السلب متضمن لوجود عظيم كبير وإلا لم يكونوا كذلك فعلم أنهم لم ينكروه لما فيه من الأمور الوجودية بل هم يتخيلون الموجود العظيم في الجملة ولكن إذا فهموا حقيقة هذه الألفاظ وما تشتمل عليه من الأمور العدمية أنكروه حينئذ وردته فطرتهم وذلك لأن السلب والعدم ليس فيه مدح أصلا ولا تعظيم فعلم أنه تعظيم فيها عند من توهمها

ولهذا لم يكن النبي صلى الله عليه و سلم والصحابة والتابعون يعظمون الرب بشيء من ذلك ولا يوجد في كتاب الله ولا في سنة رسوله ولا في آثار الأنبياء وسلف الأمة وأئمتها شيء من ذلك بل أعظم ما نقل عن النبي صلى الله عليه و سلم في تعظيم الرب وتمجيده ". (١)

٥٢-" والمشبهة لا يقولون بذلك والدهرية يلزم عليهم مذهب المشبهة وهو مباينة الباري عن العالم بالجهة والمكان فيلزمهم القول بكون الباري مكانيا وهم لا يقولون به فصار هذا **التناقض** وارد على الفريقين

وأما إن قلنا إن حكم الوهم والخيال غير مقبول البتة في ذات الله تعالى وفي صفاته فحينئذ نقول قول المشبهة إن كل موجودين فلا بد وأن يكون أحدهما حالا في الآخر أو مباينا عنه بالجهة قول خيالي باطل وقول الدهري إن تقدم الباري على العالم لا بد وأن يكون بالمدة والزمان قول خيالي باطل وذلك هو قول أصحابنا أهل التوحيد والتنزيه الذين عزلوا حكم الوهم والخيال في ذات الله تعالى وصفاته وذلك هو المنهج القويم والصراط المستقيم

قلت والكلام على هذا من وجوه

أحدها أن تسمية هؤلاء أهل التشبيه مما ينازعونه فيه وذلك أن القوم متفقون على إنكار التشبيه وذم المشبهة الذين يشبهون الله تعالى بخلقه ويجعلون الخالق من جنس شيء من المخلوقات وهذا منتف عندهم كما أقر به هذا الرجل

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٩٧/١

ومعلوم أن كل من نفى شيئا من الصفات سمى المثبت لها مشبها فمن نفى الأسماء من املاحدة الفلاسفة والقرامطة وغيرهم يجعل من سمى الله تعالى عليما وقديرا وحيا ونحو ذلك مشبها وكذلك من نفى الأحكام يسمى من يقول إن الله يعلم ويقدر ويسمع ويبصر مشبها ومن نفى الصفات من الجهمية والمعتزلة وغيرهم يسمون من يقول إن لله علما وقدرة وأن القرآن كلام الله غير مخلوق وأن الله تعالى يرى في الآخرة مشبها وهم من أكثر الطوائف لهجا بهذا الاسم وذم ". (١)

٥٣-" تعالى جسم بالمعنى الذي ذكرتموه الذي تقول إنه ملازم لكونه موصوفا وقائما بنفسه وإن نازعتم في الملازمة وذلك يدل على صحة الحجة الأولى بالاتفاق فإن الجسم وما يقوم به إما أن يكون مباينا لغيره وإما أن يكون محايثا له أو حالا فيه وهذا متفق عليه فإنكم لا تنازعون في أن الجسم أو ما يقوم به إما مباينا لغيره أو محايثا له وإذا كان موجب الحجة التي ألزمتموني إياها يلزمني أن أقول هو جسم وذلك يستلزم أن يكون مباينا للعالم كان هذا الذي ألزمتموني به حجة ثانية على أنه مباين للعالم فأردتم معارضة كل حجة بالأخرى ليكون ما قلتموه من تناقض الحجتين نافيا لكونه مباينا للعالم ولكون كل جسم محدثا فتبين أن الحجتين متعاونتان متصادقتان وأن كل واحدة منهما تدل على أنه تعالى مباين للعالم

ويقول في الوجه العاشر إذا كانت إحدى هاتين المقدمتين الضرورتين تستلزم أنه مباين للعالم والأخرى تستلزم أنه جسم فقد ثبت بموجب هاتين المقدمتين صحة قول القائلين بالجهة وقول القائلين بأنه جسم وكونه جسما يستلزم القول بالجهة كما توافقون عليه وقول القائلين بالجهة يستلزم أيضا القول بالجسم كما تقولون أنتم وأكثر العقلاء خلاف ما يقوله قدماء أصحابكم إن نفي الجسم مستلزم لنفي الجهة والعلو على العرش وأن ثبوت العلو على العرش يستلزم ثبوت الجسم فإذا تكون كل واحدة من هاتين المقدمتين الفطريتين دليل على كل واحد من هذين المطلوبين وكل من المطلوبين دليلا على الآخر فصار على كل واحد من هذين المطلوبين أربع حجج وهي مبنية على مقدمات فطرية فقد بين هذا أن ما ذكرتموه معارضة للنفاة لتبطلوا به حجتهم هو من أعظم الحجج على صحة قولهم ". (٢)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ١/١٠٤

(٢) بيان تلبيس الجهمية ١/١١٩

٥٤-" وهو الجهة ليس مكانا على اصطلاح الفلاسفة إذ المكان عند آرسطو هو السطح الباطن من الجسم الحاوي الملاقي للسطح الظاهر من الجسم المحوي إلى أن قال وقد قيل في الآراء السالفة القديمة والشرائع الغابرة إن ذلك الموضع هو مسكن الروحانيين يريدون الله والملائكة إلى أن قال فقد ظهر من هذا أن إثبات الجهة واجب بالشرع والعقل وأنه الذي جاء به الشرع وابتنى عليه فإن إبطال هذه القاعدة إبطال للشرائع فقد حكى اتفاق الحكماء على إثبات الجهة قال وجميع الحكماء قد اتفقوا على أن الله تعالى والملائكة في السماء وأن مما قيل في الآراء السالفة والشرائع الغابرة إن ذلك الموضع يعني ما فوق العالم هو مسكن الروحانيين يريدون الله تعالى والملائكة وتصريحهم في هذا بلفظ المسكن يشبه ما ذكره الأشعري أن المسلمين جميعا إذا نابتهم نائبة يقولون يا ساكن العرش

فقد ظهر بهذا أنما ذكره من التناقض على المجسمة والفلاسفة لا يرد على واحدة منهما بل يمكنهم نفي هذا التناقض

فصل

لفظ الظرف فيه اشتراك غلط بسببه أقوام فإن الظرف في اللغة قد يعنى به الجسم الذي يوعى فيه غيره فيظن إذا استعملت هذه الأدوات في حق الله تعالى أنه محل المخلوقات تكون في جوفه وأنها محل له يكون في جوفها وهذا مما يعلم قطعا أن هذه الأدوات لم تدل على ذلك في حق الله تعالى البتة بل النحاة سموا الألفاظ التي يعبر بها العرب عن المعاني التي هي أعم من ذلك بالظروف حتى يدخل في ذلك ما لا يحيط بالمظروف وأنواع متعددة وقد قال تعالى ولو ترى إذ وقفوا على ربهم وقال تعالى ولو ترى إذ المجرمون ناكسو رؤوسهم عند ربهم وقال تعالى إن الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون وقال تعالى فإن استكبروا فالذين عند ربك يسبحون له بالليل ". (١)

٥٥-" متناقضون في أقوالهم لم يكن نفي قول الأثبات الذين صرحوا به عنهم لقولهم بما يناقضه بأولى من نفي القول النافي عنهم لقولهم ما يناقضه لا سيما إذا كان المعروف عنهم أن الأثبات آخر القولين وإذا كان أبو المعالي والشهرستاني وطوائف غيرهما قد خالفوه من أئمة أصحابهم وقدمائهم في الأثبات لم يجز أن يجعل قولهم هو قول أولئك بل نقل لمذهب إمامه أنا قد ذكرنا بنقل العدول الأئمة أن أبا المعالي تحير في هذه

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ١٢١/١

المسألة في حياته ورجع إلى دين أهل الفطرة كالعجائز عند مماته وكذلك الرازي أيضا حيرته وتوبته معروفة وكذلك أئمة هؤلاء

ثم يقال هب أنه قول هؤلاء أفهؤلاء ومن وافقوه من المعتزلة هم أهل التوحيد والتنزيه دون سائر النبيين والمرسلين والصحابة والتابعين وسائر أئمة الفقهاء والصوفية والمحدثين وأصناف المتكلمين الذين لم يوافقوا هؤلاء في هذا السلب بل يصرحون بنقيضه أو بما يستلزم وكلامهم في ذلك ملء العالم مع موافقتهم للكتب المنزلة من السماء وللفطرة الضرورية التي عليها عموم الدهماء والمقاييس العقلية السليمة عن المراء وقد ذكر هذا الإمام لأتباعه أبو عبدالله الرازي في كتابه أقسام اللذات لما ذكر اللذة العقلية وأنها العلم وأن أعرف العلوم العلم بالله لكنه العلم بالذات والصفات والأفعال وعلى كل واحدة من ذلك عقدة هل الوجود هو الماهية أم قدر زائد وهل الصفات زائدة على الذات أم لا وهل الفعل مقارن أو محدث ثم قال ومن الذي وصل إلى هذا الباب أو ذاق من هذا الشراب ". (١)

٥٦-" بلا مرجح فمن تكون هذه حاله كيف يدعي أنه وأصحابه أهل التوحيد والتنزيه دون المثبتين والفلاسفة

وسبب ذلك أنهم أدخلوا في مسألة حدوث العالم حقا وباطلا وطلبوا إثباتهما معا فلم ينهض دليل صحيح بإثبات باطل مع حق وطمع فيهم خصمهم لما رآه من ذلك وإن كان كلام خصومهم فيها أيضا فاسدا متناقضا فالطائفتان فيها ضالتان وذلك أن هذا وأصحابه سلكوا طريق المعتزلة التي التزموا حدوث الموصوفات بحدوث صفاتها والتزموا على ذلك امتناع اتصاف الرب بصفة ولزمهم على ذلك وإن لم يلتزموه حدوث كل قائم بنفسه بل حدوث كل موجود فكان ما ذكروه من الحجة متضمنا حدوث الموجودات كلها ومعلوم أن الدليل على ذلك لا يكون حقا وقابلوا بها من زعم أن من المخلوقات ما هو قديم كالعناصر والسموات وقابلوا باطلا بباطل ثم إنهم اضطربوا في العلم بحدوث الصفات وحدوث موصوفاتها اضطرابا ذكرناه في غير هذا الموضع ثم جاء هؤلاء فوافقوهم في المعنى دون العبارة وزعموا أن الموصوف الذي سموا صفته عرضا يستدل على حدوثه بحدوث صفته وزعموا أن شيئا من صفات المخلوقات لا يبقى زمانين وأن القابل لصفة

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ١/١٢٨

لا يخلو منها ومن ضدها وقود مقالتهم يوجب مثل تلك المقالة مع ما التزموه في مواضع من المكابرات وإن كانوا في مواضع اعترفوا بالحق الذي أنكره أولئك

ومن تدبر عامة بدع الجهمية ونحوهم وجدها ناشئة عن مباحث هذه الدعوى والحجة

ولهذا كان السلف والأئمة يذمون كلامهم في الجواهر والأعراض وبناءهم علم الدين على ما ذكروه من هذه المقدمات وقد بسطنا الكلام في هذا في غير ". (١)

٥٧-" بنفسه كان ما يلزمكم في هذا من المحذورات أعظم بكثير مما يلزمكم من الاعتراف بصانع لها قديم واجب الوجود فإنكم مهما أوردتموه في ثبوته حينئذ من كونه يستلزم أن يكون محلا للصفات والأفعال ونحو ذلك فإن ذلك يلزمكم أعظم منه إذا قلتم بأن الأفلاك قديمة واجبة الوجود بنفسها وإن قدر أن قائلا يقول إنها حدثت بأنفسها فهذا أعظم إحالة وهذا مما نبغي التفطن له فكل ما يقوله الدهرية من نفاة الصانع ومن مثبتيه من الشبهة النافية لوجوده أو لفعله فإنه يلزمهم أعظم منه على قولهم بأن القديم واجب الوجود بنفسه مستغن عن صانع وقولهم بأنه معلول عن علة موجبة فتدبر هذا

وأصل ذلك أن الله ليس كمثله شيء لا في نفسه ولا في صفاته ولا في أفعاله ولا مفعولاته فإذا رام الإنسان أن ينفي شيئا مما يستحقه لعدم نظيره في الشاهد كان ما يثبته بدون الذي نفاه أبعد عن المشهود مثل أن يثبت الصفات بلا حقيقة الذات أو الذات بلا صفات أو يثبتهما بدون فعل يقوم بنفسه أو يثبت ذلك لازما لذاته أو يقول إن هذا المحسوس هو القديم الواجب الوجود بنفسه أو يقول حدث بنفسه فكل هذه المقالات النافية يلزم كل قول منها من المعارضات أعظم مما أورده هو على أقوال المثبتين فلا خلاص عنها بحال إذ الوجود مشهود محسوس ولا يخلو إما أن يكون قديما واجبا بنفسه أو محدثا بإحداث غيره وممكنا ومفتقرا إلى واجب بنفسه وإذا كان لا بد من الاعتراف بالوجود القديم الواجب وكان من نفي الرب الصانع الخالق السموات والأرض لشبهة يذكرها يلزمه مع هذا هي وما هو أعظم منها علم أن كل ما يذكره النفاة من الشبهة النافية للرب أو صفاته أو أفعاله حجج باطلة **متناقضة** إذ كان يلزم من صحتها نفي الوجود بالكلية

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ١٣١/١

وما استلزم نفي الوجود بالكلية علم أنه باطل ". [١]

٥٨-" والمقصود هنا التنبيه على فساد حجج الدهرية المعطلة للصانع تعالى **وتناقضها** ومشاركة الجهمية لهم في بعض أصولهم الفاسدة مع حجج الدهرية المثبتة له أيضا

وقد تقدم ما ذكره أبو المعالي من أن شبه الدهرية لحصرها أربعة أقسام

أحدها تعرضهم للقدح في الدليل الذي ذكره أبو المعالي دليل المعتزلة ومن اتبعهم من المتكلمين الذي استدلوا له على حدوث الأجسام دليل الأعراض ونحن قد ذكرنا في غير هذا الموضع كلام أئمة المسلمين في هذه الطريقة تحريما وكراهة وإبطالا

قال والقسم الثاني يتعلق بالتعرض لنفي الصانع ولهم في ذلك طريقان

أحدهما أن إثبات قائم بنفسه يتقدس عن الجهات المحاذيات غير معقول

والثاني يتعلق بالتعديل والتجويز والحكم بأن الحكم لا يفعل الفعل إلا لغرض والغرض ماله الضر والنفع وذلك يستحيل على القديم

قلت هاتان أيضا كلامهم فيهما مع المعتزلة في الأصل فإنهم جهمية أثبتوه بالصفات السلبية وهم أيضا قدرية ثم انتقلت هذه الحجة إلى المرجئة فجاوبوهم في المقدمة الثانية ببعض جواب المعتزلة وأجابوهم في الصفات بجواب يقال إنه **متناقض**

قال أبو المعالي والقسم الثالث على الاستشهادات بالشاهد على الغائب من غير رعاية وجه في الجمع بينهما

قال والقسم الرابع من كلامهم يشتمل على ضروب من التمويهات ". [٢]

٥٩-" والمحدث لا بد له من محدث والممكن لا بد له من واجب وهذا مما لا ينازع فيه أحد من بني آدم وإنما الدهرية تقول هذا العالم قديم واجب بنفسه أو يقولون هو معلول علة قديمة واجبة بنفسها فيقال لهؤلاء إن قلتم إن هذا العالم واجب الوجود بنفسه قديم لزمكم هذه المحالات وأضعافها فإنه يقال لكم لأي

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ١/١٤٧

(٢) بيان تلبيس الجهمية ١/١٦٠

سبب تحرك الفلك الأعلا وغيره من الأفلاك ولم حصلت هذه الاستحالات فإن هذه أمور حادثة بعد أن لم تكن وهي ممكنة قطعا فالمحدث لها سواء كان الفلك أو غيره الذي قد قدر أنه قديم واجب الوجود بنفسه إن أحدثها لغرض لزم أن يكون مستكملا بها والتقدير أنه قديم واجب الوجود بنفسه فقد لزمكم أن يكون القديم الواجب الوجود بنفسه مستكملا بغيره وهذا هو المحال الذي فررتم منه فقد وقعتم فيه مع ما في ذلك من المحالات اللازمة على هذا التقدير مثل امتناع كون الفلك الأعلا هو المحدث لجميع الحركات وغير ذلك حتى لو قدر في كل فلك متحرك أنه قديم واجب الوجود بنفسه كان هذا السؤال قائما فيه وفي حركاته الحادثة بعد أن لم تكن وكذلك إن قالوا تحرك لأجل العناية بالسافلات أن يكون الأعلا خادما للأدنى وأن تكون هذه الغاية أعلا من الفاعل الذي هو أشرف منها وهو **متناقض**

وإن فرض أن قائلا يقول أو يخطر له إن الفلك ليس بقديم واجب بنفسه ولا معلول علة قديمة بل يقول حدث بنفسه بعد أن لم يكن وهذا لا نعلم به قائلا وقد ذكر أرباب المقالات أنهم لم يعلموا به قائلا لكن هو مما يخطر بالقلب ويوسوس به الشيطان ". (١)

٦٠-" فيقال هذا الوجود المشهود إما أن يكون موجودا بنفسه وإما أن لا يكون وإذا كان موجودا بنفسه فإما أن يكون قديما وهو القسم الذي تقدم بيان **تناقض** أصحابه وإما أن يكون محدثا بنفسه فيقال هذا القول أظهر فسادا **وتناقضا** فإنه من المعلوم ابالفطرة البديهية أن المحدث بد أن لم يكن لا يتصور أن يحدث عن غير محدث ولا ن يحدث نفسه فلا يكون الشيء صانعا لنفسه ولا مصنوعا لنفسه ولا يكون أيضا على غائية لنفسه كما قد بسطنا هذا في غير هذا الموضع قال تعالى أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون قالوا من غير خالق خلقهم قال جبير بن مطعم لما سمعت النبي صلى الله عليه و سلم يقرأ هذه الآية في صلاة المغرب أحسست بفؤادي قد انصدع وقد تكلمنا على هذه الآية في غير هذا الموضع بين سبحانه باستفهام الإنكار الذي يتضمن أن الأمر المنكر من العلوم المستقرة الملازمة للمخاطب التي ينكر على من جحدها لأنه سفسط بجحد العلوم البديهية الفطرية الضرورية فإنه من المعلوم أن ما حدث لا يكون من غير محدث أحدثه ولا يكون هو حدث بنفسه فقال أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون وهذا يستلزم الجمع بين النقيضين وغيره من المحالات

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ١/١٦٤

وإن كانت إحالته في العقل من أظهر العلوم الضروريات فإن كونه فاعلا لنفسه يقتضي أن يكون وجوده قبلها وكونها مفعولة يقتضي أن يكون وجوده بعد نفسه فيجب أن تكون نفسه موجودة معدومة في آن واحد

والمقصود هنا بيان **تناقض** حججهم وأن الذي يقولونه فيه من المحذور أعظم مما فروا منه

فيقال إذا قدر أنه حدث بنفسه بلا محدث بل عن العدم المحض فمعلوم أن هذا مع كونه معلوم الفساد بالضرورة من أبعد الأشياء عن الأمور الموجودة ". (١)

٦١-" المحسوسة وعن القياس العقلي فمن جوز أن يكون هذا الوجود صدر عن عدم محض فصدروه عن علة موجبة لا تستلزم وجود المعلول أقرب إلى العقل وأبعد عن المحذور وهو الذي فروا منه لأن أكثر ما في هذا أنه تكون العلة التامة قد تخلف عنها معلولها أو وجد المعلول عن علة ليست تامة ومن المعلوم أن صدوره لا عن شيء أعظم امتناعا وفسادا من صدوره عن علة ليست تامة ومن المعلوم أن وجود العلة التامة بلا معلول أقل فسادا وامتناعا من وجود المحدث لا من علة أصلا فإن المعلول إما محدث وإما قديم ومعلوم بالعقل أن حاجة المعلول المحدث إلى العلة أظهر من حاجة المعلول القديم ووجود المعلول بلا علة أبعد في العقل من وجود العلة بلا معلول فإذا جوزتم صدور المحدث بلا علة ولا محدث كان تجويز وجود العلة التامة مع تأخر معلولها أقرب في العقل وأبعد عن المحال

وكذلك أيضا إذا جوزتم صدوره عن العدم فصدوره عن فاعل مستكمل بفعله أو فاعل يفعل لا لغرض أقرب في العقل وأبعد عن المحال مما جوزتموه فإن هذا غايته أن يكون أحدثه فاعل ناقص أو عابث وبكل حال فهذا أقل امتناعا من أن يكون حدث لا عن شيء

وبالجملة فافتقار المحدث إلى المحدث من أبده العلوم وأوضح المعارف وهذا لم ينازع فيه أحد من العقلاء وأي قول قيل كان أقرب إلى العقل وأبعد عن المحال من هذا فإذا قرر هذا القول ظهر أن المحال الذي فيه أعظم من المحال الذي يلزم غيره ولهذا لم نكثر تقرير هذا القول وإنما تكلمنا على ما قال به قائلون وهم الدهرية القائلون بقدم العالم إما واجبا بنفسه وإما واجبا بعلته فهؤلاء إذا ظهر **تناقض** قولهم كان **تناقض** ذلك القول

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ١/١٦٥

أظهر وقد ذكرنا بعض **تناقضهم** ". (١)

٦٢-" ويقال لهم أيضا هذه الكمالات الحاصلة للفلك بإحداث ما يحدثه من الحركات إن كانت مقدورة له في الأزل فلم أخرها وإن كانت غير مقدورة له فقد أثبتموه عاجزا عن غير ما فعل من الأحداث فإذا أقررتم بخلق الفلك لم يلزمكم في إثباته أكثر من هذا وهو أن يكون مستكملا بما يحدثه من الأفعال وأن لا يكون وجود تلك الأفعال في الأزل ممكنا وغاية ما يلتزمونه من قيام أفعال حادثة بذاته أو من كونه جسما أو غير ذلك فإن هذا كله لازم لكم إذا قلتم بأن الفلك قديم واجب الوجود فإذا كان كل محذور يلزمكم على تقدير إثبات الصانع يلزمكم أيضا على تقدير نفي الصانع كان القول بنفيه باطلا قطعا وكانت هذه الحجة فاسدة وهذا هو المقصود هنا

وأما بيان أن هذه الحوادث الموجودة في العالم يمتنع أن يكون الفلك مستقلا بهذا فذاك له مقام آخر إذ الغرض هنا بيان **تناقضهم** مع أن ذلك ظاهر بين والعقلاء المعروفون متفقون على أن الحوادث التي تحدث لا يستقل بها الفلك ويمتنع أن يكون في المخلوقات ما يستقل بأحداث محدث منفصل عنه فهذا له مقام آخر وهو دليل مستقل عظيم القدر على ثبوت الصانع تعالى

وهكذا الإلزام على التقدير الثاني وهو أن يقال هذه الحركات لغير غرض فيقال فيلزمكم بموجب كلامكم أن يكون الموجود القديم الواجب الوجود يفعل أفعالا دائمة مستمرة لغير غرض وقد قلتم إنه عبث والعبث على الحكيم محال فمهما كان جوابكم عن ذلك في هذا أمكن أن تجيبوا أنفسكم به إذا كان القديم الواجب الوجود هو صانع الفلك مع كون المحذور حينئذ أقل عندكم فلم عدلتم عن القول الأخف إلى القول الأقبح ولله المثل الأعلى فنزهتموه إذا كان ". (٢)

٦٣-" موجودا قديما صانعا عن أن يستكمل بفعله أو يكون عابثا فيه فجعلتموه معدوما وأي موجود فرض كان خيرا من المعدوم فعدلتم عن أن تصفوه بنوع نقص فوصفتموه بما يجمع كل نقص ثم وصفتم غيره

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ١٦٦/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية ١٦٧/١

بصفات الكمال التي هي وجوب الوجود والقدم مع وصفكم له بتلك النقائص فاجتماع هذه النقائص مع هذه الكمالات لازم لكم ولم تستفيدوا إلا كمال التعطيل والجحود بلا حجة أصلا

وقد ظهر فساد حجتهم وتناقضهم فيها من وجوه

أحدها أن الذي نفوه به يلزمهم مثله فيما أثبتوه من موجود قديم واجب وهو الفلك المشهود

الثاني أنهم قصدوا تنزيهه عن تجدد كمال له بفعله أو عن عبث فجعلوه أعظم نقصا من المستكمل العابث ومن المعلوم أنه إذا قدر فاعل يستكمل بفعله كان خيرا من المعدوم فإن الفلك أو غير الفلك إذا قدر ذلك فيه لم يشك عاقل أنه خير من المعدوم فكان نفيهم له الذي فروا إليه شرا من نفي بعض الأمور التي ظنوها كمالا فتدبر هذا أيضا وكذلك إذا قدر موجود كامل يفعل فعلا لغير غرض له وقيل إنه عابث فهو أكمل من العدم الذي ليس بشيء أصلا فإن الفاعل لغير غرض بمنزلة الساكن الذي لا يفعل وهذا يقال فيه إنه جامد ويقال في ذلك إنه عابث والجامد والعابث خير من العدم المحض لا سيما إذا كان متصفا بسائر صفات الكمال

الثالث ما تركب من هذين الوجهين وهو أنهم مع التزام المحالات التي زعموا أنهم فروا منها ومع التزام ما هو شر مما فروا منه لم يستفيدوا بذلك إلا جحود الصانع تعالى وتقدس رب العالمين الذي هو أصل كل باطل ." (١)

٦٤-" وكفر وكذب وتناقض وشر في الوجود كما أن الإيمان به أصل كل حق وهدى وصدق واستقامة وخير في الوجود

وهكذا يقال لهم في فعل القبائح وعدم فعلها من وجوه

أحدها أن هذا لازم لكم فيما تصفونه بأنه واجب لذاته قديم وهذا لا بد منه على كل تقدير ولا مندوحة عنه

الثاني أن يقال تجويز تصديق الكاذب أو الكذب أكثر ما يقال فيه إنه يستلزم بطلان الرسالة والخبر عن الثواب والعقاب وهذا المحذور أخف بكثير من محذور نفي الصانع فهل يسوغ في العقل أن نجحد الصانع وخلقه للعالم لأن ثبوت ذلك يستلزم بطلان النبوة والوعد والوعيد فإنه يقال لذلك وأنت إذا نفيته بطلت النبوة

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ١٦٨/١

والوعد والوعيد أيضا وبطل أضعاف هذا من أمور الديانات فبتقدير أن يكون هذا لازما على التقديرين لا يجوز أن يحتج به على نفي أحدهما مع كثرة المحاذير على هذا التقدير بل غاية ما يقال إذا قدر أنه لازم فليس بمحذور ومعلوم أن الإقرار بالصانع تعالى مع الكفر بالرسل والمعاد أقل كفرا من جحود الصانع كما أن الإقرار مستكمل أو عابث أقل كفرا من جحوده فالتزام زيادة الحجة والتعطيل بلا حجة من أبطل الباطل

وهكذا ما احتجوا به على جحود فعل القبيح كتكليف المحال ووجود الشرور فإنه يقال فيه هذان الوجهان

أحدهما لزوم ذلك أيضا مع ما يصفونه بالقدم ووجوب الوجود

الثاني أن ذلك إنما يستلزم نقصا وذلك أهون من العدم فإذا كانت الحجة إنما تستلزم في الوجود لم جز أن يلتزم عدمه بلا حجة بل إذا كان إثبات الوجود الناقص لا بد منه على كل تقدير ". (١)

٦٥-" وكذلك من قال لا أزكي أصلا لأني إذا زكيت فقد يأخذ زكاة بعض مالي من لا يستحقها فيحرم المستحقين لها فأنا أحرم المستحقين جميع الزكاة لئلا يحرموا بعضها بالمزاحمة

ومثل من ارتكب الفواحش المحرمة وترك النكاح الحلال قال لأني إذا نكحت المرأة فقد أطؤها وهي حائض أو في الدبر فأستحل الفواحش من التلوط وغيره حذرا من هذا الذنب

أو من أخذ يسرق أموال الناس خوفا من تجارة أو صناعة يكون ظلمه فيها أقل من ظلم السرقة

أو من أقام ببلاد الحرب معاونا لهم على قتال المسلمين خوفا من أن يهاجر إلى بلاد المسلمين فيقصر بجهاد أهل الحرب والأمثال في هذا كثيرة جدا

ومن العجب أن المتكلمين المناظرين لهؤلاء وأمثالهم من أهل الكفر إذا أوردوا سؤالا من جنس هذا السؤال أن يدخلوا معهم في جوابه وحله وقد لا يكون المجيب متمكنا من ذلك علما وبيانا ولا ينقطع بذلك الخصم ولا يهتدي لنقص قوي إدراكه أو سوء قصده أو لا حتياج تحقيق ذلك إلى مقدمات متعددة وزمان طويل وتقرير لتلك المقدمات بجواب ما ترد بها من ممانعة ومعارضة فيتركوا أن يبدؤوهم من أول الأمر ببيان فساد هذه الحجة وبيان **تناقضهم** وأن قائلها يلزمه إذا قال بها أعظم مما أنكره فإذا تبين له فسادها وللمتكلمين

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ١٦٩/١

معه حصل دفع هذا الشر وبطلان هذا القول وهذه الحجة وهو المقصود في هذا المقام ثم بيان الحق وتكميله مقام آخر

ومثل ذلك مثال من قدم العدو بلاده فأخذ يبني ويغرس ويعمر ما ينتفع به لنفسه ويدفع به عدوه قبل دفع العدو عن بلاده فجعل كلما عمر شيئا خربه العدو ". (١)

٦٦-" بعضا يتم صلاح أمر العالم وينتظم وفي ذلك دليل على أن صانع العالم قادر حكيم عالم خبير ووقع ذكر هذه الأمور عقب قوله تعالى وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم ليدل بها على صدق الخبر عما قد يدلنا به من وحدانيته سبحانه وذكر رحمته ورأفته بخلقه وطرق الاستدلال كثيرة لكنا أخبرنا منها في الكتاب ما هو أقرب إلى الأفهام وذكر تمام الكلام الذي كتبناه في موضعه

واستدلال الناس من جميع الطوائف بما يشهدونه في العالم من الحكمة والنعمة والبرهنة على حكمة ارب ورحمته وإرادته النعمة والإحسان إلى عباده وعنايته كثيرة جدا

وإنما المقصود هنا أن الفلاسفة يصرحون بذلك وهم من أكثر الناس نظرا في حكم الموجودات وقد اعترفوا بما تقدم من أن هذه الموافقة تعلم ضرورة أنها من قبل فاعل قاصد لذلك مريد إذ ليس يمكن أن تكون هذه الموافقة بالاتفاق فعلم أن نفيهم بعد ذلك كونه فاعلا مختارا **تناقض** منهم

وأيضا فلو لم **يتناقضوا** لكانت هذه الدلالة مع دلالة الاختصاص كلاهما يدل على الإرادة الاختصاص يدل على إرادة في نفس المفعول وهذا يدل على الإرادة للمفعول ولحكمته فهذه ثلاث طرق

وقد اعتذر ابن سينا ونحوه من المتفلسفة عن هذا فقال في الإشارات بعد أن ذكر حججه على نفي الفعل بالقصد والاختيار إشارة لا تجد إن طلبت مخلصا إلا أن تقول إن تمثل النظام الكلي في العلم السابق مع ترتيبه الواجب اللائق يفيض منه ذلك النظام على ترتيبه وتفاصيله معقولا فيضانه وهذا هو العناية وهذه جملة تهتدى سبيل تفاصيلها ". (٢)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ١٧١/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية ١٨٢/١

٦٧-" قال الرازي الغرض منه ذكر ماهية الملك ويعتبر فيها أمران أحدهما سلبي وهو أن يكون غنيا مطلقا عن كل ما عداه وثانيهما إضافي وهو أن يفتقر إليه كل ما عداه بواسطة أو بغير واسطة

قلت هذه الجملة متفق عليها بين المسلمين وغيرهم من أهل الملل بل المشركون من العرب وغيرهم يقرون بها كما قال تعالى وتقدس قل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون سيقولون لله قل أفلا تذكرون قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم سيقولون الله قل أفلا تتقون قل من بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه إن كنتم تعلمون سيقولون الله قل فأنى تسحرون والأكثرون يقرأون الآخرتين سيقولون لله كما اتفقوا على أن جواب الأول سيقولون لله وهو جواب مطابق لمعنى اللفظ لأن معنى قوله قل من رب السموات السبع ومن بيده ملكوت كل شيء أي لمن ذلك فكان الجواب بقوله سيقولون لله هذا بيان لأن المشركين يقرون بأن ملكوت كل شيء لله وذلك مبالغة في الملك فإن الملكوت أبلغ من لفظ الملك وما ذكروه من ذلك يتضمن غناه عن كل شيء وفقر كل شيء إليه فهو حق لكنه يتضمن أكمل من ذلك من العلم والقدرة والتدبير على وفق المشيئة والإرادة وغير ذلك من المعاني التي تبين أن هؤلاء الفلاسفة لا يجعلونه ملكا حقا وكيف يكون ملكا عندهم من لا يقدر على إحداث شيء ولا دفع شيء ولا له تصرف لا بنفسه ولا في غيره بوجه من الوجوه بل هو بمنزلة المقيد بحبل معلق به من لا يقدر على دفعه عن نفسه وما يثبتونه من غناه وافتقاره ما سواه إليه يتناقضون فيها فإنهم يصفونه بما يمتنع معه أن يكون غنيا وأن يكون إليه شيء ما فقير لكن ليس المقصود ". (١)

٦٨-"كان هذا المسمى معدوما والاسم معروفا في الشرع واللغة لأعيان موجودة امتنع أن يكون مسماه ما ذكره

بل يقال في الوجه العاشر إن ما ذكره ممتنع لذاته ولهذا هم يسلمون أنه ليس في الموجودات ما هو كذلك إلا ما يذكرونه في واجب الوجود وهم متناقضون في ذلك فيصرحون تارة أنه يفعل لقصد منه للغاية ورحمة منه وتارة يقولون ليس له إرادة ولا قصد وإن كانوا متناقضين في ذلك تبين أن أحدا من العقلاء لم يستقر قوله على إثبات موجود بهذه الصفة التي سموها جودا

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ١/١٨٥

الوجه الحادي عشر أن يقال الجود إفادة ما ينبغي لا لغرض هو كلام مجمل يحتمل الحق والباطل بل الظاهر منه للناس هو الحق الذي لم يرده فإنه يقال لك العوض المعروف في الشرع واللغة والعرف والعقل هو ما يبذله أحد المتعاوضين للآخر في مقابلة ما بذله الآخر له كثمن المبيع وأجرة الأجير وثواب الهدية ومكافأة النعمة ونحو ذلك فلا ريب أن من أعطى غيره ليعطيه ذلك الغير عوضها فهذا مستعيض وليس بجواد ولهذا يفرق الفقهاء بين عقود المعاوضات والتبرعات بنحو هذا الفرق ولهذا قال المخلصون إنما نطعمكم لوج الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا فأخبروا أنهم لا يريدون من المنعم عليهم لا جزاء ولا شكورا ولم يقولوا لا نريد ذلك من أحد لا من الله ولا من غيره فإن هذا إما ممتنع وإما سفاهة ولهذا كان المحققون للإخلاص لا يطلبون من المحسن إليه لا دعاءا ولا ثناءا ولا غير ذلك فإنه إرادة جزاء منه فإن الدعاء نوع من الجزاء على الإحسان والإساءة كما جاء في الحديث من أسدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تعلموا أنكم قد كافأتموه وقال الشاعر ". (١)

٦٩-" ٧ - ومن تأمل مقالات أهل الفلسفة والكلام ومن يضاهيهم في هذا الأصل وجدهم عامتهم مضطربين فيه كل منهم وإن أثبت نوعا من الحق واعتصم به فقد كذب بنوع آخر من الحق فتناقض وأكثر عقول الناس تبحث دون تأمل هذا إذ أحدهم يرى نفسه إما أن يقول حقا ويقول ما ينقضه أو يقول حقا ويكذب بحق آخر وتناقض القولين باطل والتكذيب بالحق باطل والحق الصريح لا يرى قلبه يستطيع معرفته كما لا يستطيع أن يحدق بصر عينه في نور الشمس بل كما لا يستطيع الخفاش أن يرى ضوء الشمس وقد قال تعالى فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور

والمقصود هنا بيان تناقض الدهرية وفساد حجتهم

فصل

المشهور بين أهل السنة والجماعة أنه لا يقال في صفات الله عز و جل كيف ولا في أفعاله لم وقد ذكرنا في غير هذا الموضع أن السلف والأئمة نفوا علمنا الآن بكيفيته كقول مالك رحمه الله الاستواء معلوم والكيف مجهول لم ينفوا أن يكون في نفس الأمر له حقيقة يعلمها هو وتكلمنا على إمكان العلم بها عند رؤيته في الآخرة أو غير ذلك لكن كثيرا من الجهمية من المعتزلة وغيرهم ينفون أن يكون له ماهية وحقيقة وراء ما علموه

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ١/١٩٢

وكذلك إذا قلنا لا يقال في أفعاله لم فإنما نفينا السؤال بلم وذلك ينفي علم السؤال بالحكمة الغائية المقصودة بالفعل التي تصلح أن تكون جواب لم وهي المقرونة باللام في قول المجيب لكذا وهي التي تنصب على المفعول له إذا حذفت اللام بأن تكون العلة مصدرا فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنة له في الزمان كما تقول فعلت هذا ابتغاء وجه الله ونحو ذلك لكن اللام تقرن بها نفس ". (١)

٧٠-" ٣ - ولكن الغرض بيان ممانعة الجهمية والدهرية وعجز كل طائفة عن تصحيح قولها لاشتراك الطائفتين في جحد أصول فطرية ضرورية جاءت الرسل بكمالها وتمامها وشهدت بها الأقيسة الصحيحة وأن الجهمية عاجزون عن الجواب عن شبه الدهرية على أصولهم وأن الدهرية عن الجواب عن حجج الجهمية على أصول أنفسهم أعجز وأن حجة كل واحدة من الطائفتين باطلة على أصل نفسه كما هي باطلة على أصل خصمه فإذا كانت حججهم باطلة على الأصلين وجوابهم عن حجج خصومهم باطل على الأصلين كما أن ذلك أيضا باطل على الأصول الصحيحة ظهر مع بطلان أصولهم عظم **تناقضهم** من كل وجه

وقد تقدم أن هذه الحجة حجة الحكمة والغرض للفعل احتج بها الدهرية وذكرنا أنهم يعارضون بها على كل قول يقولونه فتبين أن الذي يلزمهم أعظم مما فروا منه

ونقول قد تبين أنهم معترفون بما هو مشهود معلوم من ظهور الحكمة التي في العالم التي يسمونها العناية والفلاسفة من أعلم الناس بهذا وأكثر الناس كلاما فيما يوجد في المخلوقات من المنافع والمقاصد والحكم الموافقة للإنسان وغيره وما يوجد من هذه الحكمة في بدن الإنسان وغيره سواء كانوا ناظرين في العلم الطبيعي وفروعه أو علم الهيئة ونحوه من الرياضي أو العلم الإلهي وأجل القوم الإلهيون وقد تقدم ما ذكر في اعترافهم بأن هذه الموافقة ضرورة من قبل فاعل قاصد لذلك مريد ولا ريب أن الاعتراف بهذا ضروري كالاعتراف بأن المحدث لا بد له من محدث والممكن لا بد له من مرجح فكما أن هناك مقدمتين إحداهما أن هنا حوادث مشهودة والحادث لا بد له من محدث والأولى حسية والثانية عقلية بديهية ضرورية وكذلك أن ها هنا ممكنات والممكن لا بد له من مرجح واجب فكذلك ها هنا مقدمتان ". (٢)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ١/١٩٧

(٢) بيان تلبيس الجهمية ١/٢٠٣

٧١-" ٤ - إحداهما أن هنا حكما أو منافع مطلوبة والثانية أنه لا بد لذلك من فاعل قاصد مريد وهما مقدمتان ضروريتان الأولى حسية والثانية عقلية فإن الإحساس بالانتفاع كالإحساس بالحدوث وإن كان في تفاصيل ذلك ما يعلم بالقياس أو الخبر ثم هذه الحكم قد يعلم حدوثها وقد يعلم إمكانها كالأسباب

وأيضا فإنه يقال هذا الموجود المحسوس يستلزم الواجب القديم فإن كل موجود إما قديم واجب بنفسه وإما ممكن أو محدث والممكن والمحدث يستلزم القديم الواجب فثبت الموجود الواجب القديم فكذلك يقال هذه المقاصد المحسوسة تستلزم وجود موجود مقصود لنفسه لأن هذه المقصودات إما أن تكون مقصودة لنفسها أو لغيرها والمقصود لغيره يستلزم وجود المقصود لنفسه فثبت أنه لا بدمن مقصود لنفسه علىالتقديرين كما ثبت أنه لا بد من موجود لنفسه على التقديرين ثم هذا يدل على وجود المريد الفاعل لهذه الموجودات لغيرها ولنفسها

وإذا تقرر هذا تبين **تناقض** الفلاسفة وفساد مذهبهم في حجة الحكمة والغرض وحجة السبب الحادث وهما جماع الكلام وذلك أنهم لما قالوا في حجة الفرض إذا أحدثه كان فاعلا بالاختيار وذلك محال لما تقدم من الوجهين أحدهما أن ذلك يستلزم إما استكماله بغيره وإما العبث ولما في ذلك من المحذور على تقدير جواز القبائح عليه وعدم جوازها فيقال لهم أنتم معترفون بالاختيار كما تقدم التصريح عنكم بأن هذه الحكم ضرورة من قبل فاعل قاصد لذلك مريد له وهذا موجود في عامة كتب الفلاسفة وأعظمهم قدرا هم الإلهيون المشاؤون وهم أعظم الناس تصريحا بذلك وكذلك الطبائعيون حتى محمد بن زكريا الرازي وأمثاله ". (١)

٧٢-" ٤ - وأما إذا قيل بأن هنا موجودا قديما واجبا غير هذه الأمور الحادثة المستحيلة في الجملة فمن المعلوم أن ما سوى الوجود الواجب بنفسه ليس هو موجود واجب الوجود بنفسه فثبت بهذا أن في الوجود شيئين أحدهما موجود واجب الوجود بنفسه والثاني موجود لا يجب وجوده بل يكون موجودا تارة ومعدوما أخرى فهذا الموجود إذا وجد لم يكن أن يقال إنه واجب الوجود بنفسه بل هو واجب الوجود بغيره وهب أن الشاك يشك في بعض الأمور التي لم يعلم عدمها واستحالتها هل هي واجبة بنفسها أم لا أما التي لم يعلم أنها تعدم وتستحيل فلا يشكفي أنها ليس بواجبة بنفسها بل بغيرها ما دامت موجودة وهي واجبة العدم إذا عدمت أيضا وليس لها من ذاتها لا وجوب الوجود ولا وجوب العدم لكن ليس لها من ذاتها إلا العدم وفرق

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٢٠٤/١

بين أن تكون معدومة وعدنها من ذاتها وبين أن تكون واجبة العدم بذاتها فإن هذه صفة الممتنع إذ العدم ليس بشيء وإذا ثبت أن في الموجودات ما هو ممكن وجائز حصل المقصود فإن تخصيص هذا بالوجود دون العدم لا بد له من موجب فاعل ثم إذا كانت ذاته قابلة للعدم فصفاته ومقاديره بطريق الأولى فتخصيصه بصفة وقدر وزمان ومكان لا بد له من مخصص بإرادته ومشيئته وهذا هو مطلوب أبي المعالي وغيره من أهل النظر واعلم في هذا المقام

وأما الذي جرأه عليهم فإن هؤلاء المتكلمين الذين لا يقولون برعاية الحكمة في أفعال الله تعالى كأبي الحسن الأشعري وأصحابه ومن وافقهم من الفقهاء من أصحاب أحمد رحمه الله وغيرهم كالقاضي أبي يعلى وأبي الوفاء ابن عقيل وأبي الحسن بن الزاغوني ونحوهم ممن يوافقهم على هذا وعلى نفي التحسين والتقبيح العقليين نطلقا مع أن أكثر الذين يوافقونهم من هؤلاء وغيرهم **يتناقضون** فيثبتون الحكمة في أكثر ما يتكلمون فيه من مسائل الخلق والأمر وجمهور الفقهاء يقولون بذلك ويصرح بالتحسين والتقبيح العقليين طوائف ". (١)

٧٣-" تتبين حقيقته إلا لأهل صناعة البرهان وهم العلماء الذين خصهم الله تعالى بعلمه وقرن شهادتهم في الكتاب العزيز بشهادته وشهادة ملائكته

قلت قد قدم فيما مضى أن أفلاطون وشيعته يقولون إن الزمان متناه وأنهم يقولون العالم محدث أزلي لكون الزمان متناهيا عندهم في الماضي وأن أرسطو وفرقته يقولون الزمان غير متناه في الماضي كما لا يتناهى في المستقبل ولا يسمون العالم محدثا وهذا يقتضي أن الأزلي في هذا الكلام المراد به الأبدي الذي لا آخر له وإلا **تناقض** الكلام وأفلاطون شيعته يقولون هو محدث جائز لكنه يكون مع ذلك أبديا والجائز يمكن أن يكون أبديا وأما آرسطو فيقول ما كان محدثا عن عدم فلا بد له من آخر فالجائز لا يكون أبديا وهذا الذي قاله آرسطو هو الذي تقدم قول الحفيد له إن كل محدث فهو فاسد ضرورة فهذا قول معلم طائفته آرسطو وهو أيضا قول طائفة ممن يقول بحدوث العالم كالجهم بن صفوان ومن يقول بوجوب فناء الحوادث وأما الذي حكاه عن أفلاطون فهو قول أهل الملل إن الله يخلق شيئا للبقاء ويخلق شيئا للفناء كما يشاء وهو ومع هذا فالذي ينقلونه عن آرسطو أن النفوس الناطقة عنده محدثة فتكون جائزة وهي مع هذا أبدية باقية فهذا يناقض ما أصله

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٢١٤/١

فهذا القدر الذي تبين يدل على أن ما حكاه عن هذين الفيلسوفين أو أصحابهما اتفاق منهم على أن ما كان جائزا فهو محدث فإذا كان قد ثبت أن العالم جائز ثبت أنه محدث ولهذا منع هو كونه جائزا وغلط ابن سينا في قوله إنه جائز بنفسه مع موافقته له على قدمه ". (١)

٧٤-" قلت وكذلك قررها الرازي أيضا فهذه المقدمات الثلاث مع أن نزاع الحفيد والفلاسف في تينك المقدمتين لا يضر فإنا قد بينا أنهم موافقون على أن الخالق مريد قاصد كما تبين في إثباتهم العناية وإن **تناقضوا** بنفي الإرادة هنا لم يفدهم لإقرارهم بذلك ولأنا قد بيننا أن الأدلة الدالة على ذلك يقينية ضرورية وأن نفي ذلك كنفي واجب الوجود ولكن أبو المعالي والرازي ونحوهما إنما احتاجوا إلى هذه الطريقة لأنهم لا يثبتون الحكمة الغائية وإنما يثبتون الإرادة المخصصة وقد قدمنا أن كونه مختارا يبين بما دل على الإرادة المخصصة لمفعول دون مفعول وبما دل على ما في المفعولات من الحكمة المقصودة وبالأمرين جميعا لكن هؤلاء الفلاسفة سلكوا إحدى الطريقتين **وتناقضوا** في منازعتهم في الأخرى والأشعرية سلكوا إحدى الطريقتين ونازعوا في الأخرى **والتناقض** لازم لهم أيضا والمقصود من الطريقتين واحد وهو كونه قاصدا مريدا مختارا وهذه الطريقة التي سلكها أبو المعالي والرازي وغيرهما صحيحة أيضا توجب العلم اليقني بكونه مريدا مختارا

قال الحفيد ثم بين يعني أبو المعالي أن الجائز يكون عن الإرادة أي عن فاعل مريد من قبل أن كل فعل فإما أن كون عن الطبيعة وإما عن الإرادة والطبيعة ليس يكون عنها أحد هذين الجائزين المتماثلين أعني لا تفعل المماثل دون مماثله بل تفعلهما مثال ذلك السقمونيا ليست تجذب الصفراء التي في الجانب الأيمن في البدن دون التي في الأيسر فأما الإرادة فهي التي تختص بالشيء دون مماثله ثم أضاف هذه إلى أن العالم مماثل كونه في الموضع الذي خلق فيه في الجو الذي خلق فيه يريد الخلاء لكونه في غير ذلك الموضع من ذلك الخلاء فأنتج عن ذلك أن العالم خلق عن الإرادة والمقدمة القائلة إن الإرادة هي التي تخص أحد المتماثلين صحيحة والقائلة إن العالم في خلاء يحيط به كاذبة أو غير بينة بنفسها ". (٢)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٢١٨/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية ٢٢٢/١

٧٥-" قال ونعني بالتكذيب إما نفس التكذيب أو ما علم من الدين ضرورة دلالته على التكذيب فلو ورد على هذا أن صاحب التأويل إما أن لا يجعل من المكذبين بل يجعل المكذوب من يرد قوله صلى الله عليه و سلم من غير تأويل وأما أن يجعل من المكذبين فإن كان الأول لزمنا أن لا يكون الفلاسفة في قولهم بقدم العالم وإنكارهم علمه تعالى بالجزئيات وإنكار الحشر والنشر كفارا لأنهم يجعلون للنصوص الواردة في هذه المسألة تأويلات ليست بأبعد من تأويلاتكم للنصوص في التشبيه لأنهم يحملون النصوص الواردة في خلقه تعالى العالم على تأثيره في العالم واحتياج العالم في وجوده إليه ويحملون النصوص الواردة في علمه بالجزئيات على أنه تعالى يعلم كل الكليات على وجه كلي ويحملون النصوص الواردة في الحشر والنشر على أحوال النفس الناطقة في سعادتها وشقاوتها بعد المفارقة قالوا إذا جاز لكم حمل الآيات والأخبار المحتملة للتشبيه فلم لا يجوز مثلها في الحشر والنشر على أمور روحانية بصرفها عن ظواهرها ٢ التي هي أمور حسمانية فثبت أن لو أردنا بالتكذيب رد النصوص لا على وجه التأويل لزمنا أن لا نجعل الفلاسفة من المكذبين وإن لم يكونوا من المكذبين وجب أن لا يكونوا كفرة لأن العكس واجب في الحد فإما أن جعلنا كصاحب التأويل من المكذبين فمعلوم أنه ليس كل متأول مكذب وإلا لزم إجراء كل الأخبار والآيات على ظواهرها وذلك يوجب التشبيه والقدر والمذاهب المتناقضة وكل ذلك باطل بل يجب أن تجعل التأويلات غير موجبة للتكذيب وبعضها موجب وعند ذلك لا نعلم حقيقة التكذيب إلا عند الضابط الذي به يصير التأويل تكذيبا وما لم يذكروا ذلك كان التأويل غير مقيد

وقال في الجواب عن هذا إنا نعلم بالضرورة إجماع الأمة على أن دينه عليه السلام هو القول بحدوث العالم وإثبات العلم بالجزئيات وإثبات الحشر والنشر ". (١)

٧٦-" رتبة الصنف الأول قليلا في النظر اعتقاد الجسمية ولذلك كان الجواب لهؤلاء في أمثال هذه أنها من المتشابهات وأن الوقف في قوله تعالى وما يعلم تأويله إلا الله وأهل البرهان مع أنهم مجمعون في هذا الصنف أنه من المتأول فإنهم يختلفون في تأويله

قلت الذين سماهم أهل البرهان هنا هم من عناه من الجهمية والدهرية وقد تناقض في هذا الكلام فإنه قد تقدم ما ذكره في كتاب مناهج الأدلة في الرد على الأصولية ولفظه وجميع الحكماء قد اتفقوا على أن الله

(١) بيان تلبيس الجهمية ٢٢٥/١

تعالى والملائكة في السماء كما اتفقت جميع الشرائع على ذلك وما ذكره من أن ذلك من الآراء السالفة القديمة والشرائع الغابرة أن العلو مسكن للروحانيين يريدون الله والملائكة وقوله قد ظهر لك من هذا أن إثبات الجهة واجب بالشرع والعقل وقد تقدم حكاية قوله فإذا كان هذا هكذا فكيف يكون أهل البرهان متفقين على تأويل ذلك وأن يكون قول الجارية أنه في السماء مما يجب على أهل البرهان تأويله

ثم يقال له هل كان الصحابة والتابعون وأئمة المسلمين من أهل البرهان الحق أم لا فإن قلت لم يكونوا من أهله ولكن المتأخرين وفي الصابئين قبلنا من كان من أهله فهذا خلاف المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أن السابقين الأولين كانوا أعظم علما وإيمانا من هؤلاء وإن قلت كانوا من أهل البرهان فمن المعلوم بالاضطرار أنهم لم يئولوه كما تأوله هؤلاء المتأخرون بل هم متفقون على أن الله تعالى فوق العرش كما ذكرت أنت إجماع الأنبياء والحكماء على ذلك وكلهم في تحريم تأويل ذلك أعظم من أن يذكر هنا فكيف يكون واجبا ". (١)

٧٧-" ومما يبين تناقض الفريقين لاشتراكهما في النفي والتعطيل أن كل حجة يحتج بها أحدهما على الآخر تنقض مذهبه أيضا كما تنقض مذهب خصمه ولهذا عمدة كلامهم بيان كل طائفة تناقض الأخرى وإن كانت هي أيضا متناقضة كما نبهنا عليه غير مرة

ويوضح ذلك ما ذكره هذا القاضي أبو الوليد ابن رشد الحفيد في كتابه الذي سماه مناهج الأدلة في الرد على لأصولية هذا بعد أن قال في خطبته أما بعد فإن كنا قد بينا في أول هذا الكتاب مطابقة الحكمة للشرع وأمر الشريعة بها وقلنا هناك إن الشريعة ظاهر ومئول وأن الظاهر فيها هو فرض الجمهور وأن المئول هو فرض العلماء وأما الجمهور ففرضهم فيه حمله على ظاهره وترك تأويله

قلت قد جعل فرض الجمهور اعتقاد الباطل الذي هو خلاف الحق إذا كان الحق خلاف ظاهره وقد فرض عليهم حمله على ظاهره قال وأما الجمهور ففرضهم فيه حمله على ظاهره وترك تأويله وأنه لا يحل للعلماء أن يفصحوا بتأويله للجمهور كما قال علي رضي الله عنه حدثوا الناس بما يفهمون أتريدون أن يكذب الله ورسوله قلت حرف لفظ حديث علي ومعناه فإن عليا قال كما ذكره البخاري في صحيحه من رواية معروف بن خربوذ عن أبي الطفيل عن علي قال حدثوا الناس بما يعرفون ودعوا ما ينكرون أتحبون أن يكذب الله ورسوله وهذا يدل على نقيض مطلوبه لأنه قال أتحبون أن يكذب الله ورسوله فعلم أن الأحاديث التي قالها الله ورسوله

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ١/٢٣٢

أحاديث لا يطيق كل أحد حملها فإذا سمعها من لا يطيق ذلك كذب الله ورسوله وهذا إنما يكون ". (١)

٧٨-" عالم معروف في الأمة من الكذب البين وهو من جنس وضع الملاحدة للأحاديث **المتناقضة** على المحدثين ليشنوهم بذلك عند الجهال لكن من عموم المؤمنين أهل الحديث وغيرهم من لا يحسن أن يجيب عما يورد عليه من الشبه ومن لا يحسن البيان عما انعقد في نفسه من البرهان واستقر عنده من الإيمان ولكن هذا لا يبيح أن ينقل عنه البهتان كيف وشعارهم الدعاء إلى الكتاب والسنة والقرآن مملوء من طريق تعريف الله تعالى لعباده بالأدلة الواضحة المعقول والأمثال المضروبة التي هي القياسات العقلية

ونحن قد بينا في غير هذا الموضع أن القرآن بين فيه أصول الدين في المسائل والدلائل على غاية الأحكام ونهاية التمام وأن خلاصة ما يذكره أهل الكلام والفلسفة إنما هو بعض ما بينه القرآن والحديث مع سلامة ذلك عما في كلامهم من **التناقض** والاختلاف واشتماله على ما تقصر عنه نهاية عقولهم ومالا يطمعون أن يكون من مدلولهم وبينا أن تعريف الشارع ودلالة الشرع ليس بمجرد الإخبار كما يظنه من يظن ذلك من أهل الكلام والفلسفة فإن مثل هذا الظن بالشارع هو الذي أوجب أن يلمزوا المؤمنين بما هم به أولى وأحرى والذين يلمزون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتانا وإثما مبينا وهذا حال الكفار والمنافقين الذين قال الله تعالى فيهم وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزؤن وقال إن الذين أجرموا كانوا من الذين آمنوا يضحكون وإذا مروا بهم يتغامزون وإذا انقلبوا إلى أهلهم انقلبوا فكهين ". (٢)

٧٩-" بالمسيح والجهمية تطلقه في الموجودات فقولهم في كل مكان نظير قول النصارى إنه حال في المسيح

إذا تبين ذلك فنقول المتكلمون والفلاسفة كلهم على اختلاف مقالاتهم هم في قياس الغائب على الشاهد مضطر بين كل منهم يستعمله فيما يثبته ويرد على منازعه ما استعمله في ذلك وإن كان قد استعمل

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٢٣٩/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية ٢٤٦/١

هو في موضع آخر ما هو دونه وسبب ذلك أنهم لم يمشوا على صراط مستقيم بل صار قبوله ورده هو بحسب القول لا بحسب ما يستحقه القياس العقلي كما تجدهم أيضا في النصوص النبوية كل منهم يقبل منها ما وافق قوله ويرد منها ما خالف قوله وإن كان المردود من الأخبار المقبولة باتفاق أهل العلم بالحديث والذي قبله من الأحاديث المكذوبة باتفاق أهل العلم والحديث فحالهم في الأقيسة العقلية كحالهم في النصوص السمعية لهم في ذلك من **التناقض** والاضطراب مالا يحصيه إلا رب الأرباب

وأما السلف والأئمة فكانوا في ذلك من العدل والاستقامة وموافقة المعقول الصريح والمنقول الصحيح بحال آخر فالعصمة وإن كانت شاملة لجماعتهم فآحادهم مع ذلك لا يجترؤون في مخالفة النصوص المشهورة والمعقولات المعروفة على ما يجترئ عليه هؤلاء المسفسطون وكانوا يستعملون القياس العقلي على النحو الذي ورد به القرآن في الأمثال التي ضربها الله تعالى للناس فإن الله ضرب للناس في القرآن من كل مثل وبين بالأقيسة العقلية المقبولة بالعقل الصريح من المطالب الآلهية والمقاصد الربانية مالا تصل إليه آراء هؤلاء المتكلمين في ". (١)

٨٠-" هذا ثبت له أن العقل الصريح يمنع أن يكون في الخارج وجود كلي مطلق بشرط الإطلاق وأن الكليات بشرط إطلاقها أو عمومها إنما وجودها في الأذهان لا في الخارج وكان عارفا بهذه العلوم وبينت له ما تستلزم أقوالهم الكثيرة من الجمع بين **المتناقضات** التي هي معلوم استحالتها ببداية العقول وما كان كذلك فإذا ادعى أنه عرفه كشفا وشهودا أو ذوقا علم أنه خيالات فاسدة وأذواق فاسدة وذلك أنه لا بد من أحد الأمرين إما أن يكون قد شهد ما وجوده في الأذهان فاعتقد وجوده في الأعيان كما يقع لكثير من الناس ومعلوم أن شهود الشيء غير العلم بكونه في النفس أو الخارج وهؤلاء قد يحصل لهم مجرد الشهود من غير تمييز بين الموجود في النفس أو الخارج وكثيرا ما يضلهم الشيطان بتخيلات لا حقيقة لها في الخارج وإما أن يكون قد شهد ما وجوده في الخارج فظن أنه الخالق وإنما هو مخلوق ليس هو الخالق فكل شهود وذوق وكشف يدعى فيه أن المشهود بالقلب هو الله وذلك مما يناقض المعلوم بصريح العقل ويخالف الكتاب والسنة والإجماع فإنه يكون المشهود به إما في الذهن وإما في الخارج ولكن ليس هو الله ولا هو ما يقال هو وجوده ولا ذاته وبسط الكلام في هذا له موضع آخر

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٣٢٦/١

فإن المؤسس وأمثاله وإن كانوا هم وهؤلاء يشتركون في إنكار الأصل وهو إنكار حقيقة وجود الله ومباينته لخلقه الذي يستلزم إنكاره هذه المقالات **المتناقضة** وفي الإقرار يثبتون ما يخالف ذلك من الأمور الممتنعة لكن هو وأمثاله لا يقولون بهذا ويسلمون أنه ليس وجودا مطلقا بل له حقيقة تختص به يمتاز بها عن من سواه ". (١)

٨١-" والكراهة والفناء اتفق سائر العقلاء على أن هذا خروج عن المعقول لكونه أثبت مالا يقوم بنفسه لا في محل فكذلك من أثبت قائما بنفسه ليس مباينا لغيره فإن علم العقل باستحالة عرض لا في محل كعلمه باستحالة قائم بنفسه ليس بمباين أو ليس بجسم كما أن الأول فيه جمع بين **المتناقضين** في الحس والخيال والعقل كذلك في الثاني جمع بين **المتناقضين** في الحس والخيال والعقل

ثم قالوا فإن قيل هل في المقدور حدوث ما يخرج عن القسمين

قلنا إنما يوصف الرب سبحانه وتعالى بالاقتدار على الممكنات وليس ذلك من الممكنات فإن الذي يحصره ويضبطه الذكر حسا أو حكما على هذا الحكم قسمان أحدهما موجود وهو جرم متحيز لو اتصل بمثله اتصل به على طريق المجاورة لا بالمداخلة والحقيقية بل ينحاز أحدهما عن الآخر ويختص عنه بجهة ويصير أحد جهاته ولو نظر الناظر إليهما أدركهما شيئين متجاورين لكل واحد منهما حظ من المساحة وما هذا وصفه قد يسمى قائما بنفسه لاستغنائه عن محل يقوم به فيكون صفة له ومعنى تحيزه شغله الحيز وأنه إذا وجد في فراغ أخرجه عن كونه فراغا وما هذا وصفه يسمى جوهرا وأما القسم الثاني وهو الذي لو قدر شيئان منه لا يمتنع حصولهما في محل واحد وحيث واحد ولا يتصور ازدحامهما فيه

ومن تأمل ما ذكرنا من القسمين وأنصف علم استحالة تقدير قسم ثالث خارج عن القسمين وهذا الكلام يتناول الموجود مطلقا ويقال فيه مطلقا ما قاله في المحدث فإن قوله الذي يضبطه الذكر حسا أو حكما يعم ذلك في الموجود لا يفرق في ذلك بين كونه قديما أو محدثا بل ضبط الذكر حسا ". (٢)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٣٣٤/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية ٣٤١/١

٨٢-" أو حكما لهذين القسمين هو للموجود مطلقا من غير تقييد بحدوث أو قدم ويبين ذلك أن الذكر يضبط هذين القسمين قبل علمه بانقسام الموجود إلى محدث وقديم وقبل علمه باستحالة وصف القديم بأحدهما أو بهما أو جواز ذلك عليه

وبالجملة فحكم الفطرة إن كان مقبولا في هذا التقسيم فهو مقبول مطلقا وإن لم يكن مقبولا فليس مقبولا مطلقا إذ الفطرة لا تفرق ولهذا كان يقول غير واحد من الفضلاء العالمين بالفلسفة والشريعة ما ثم إلا مذهب المثبتة أو الفلاسفة وما بينهما **متناقض** وثبت أن الفلاسفة أكثر **تناقضا**

الوجه السابع أن ما به يعلم أنه لا بد لكل موجود في الخارج من صفة وخاصة ينفصل بها ويتميز بها عما سواه يعلم أنه لا بد لكل موجود من حد ومقدار ينفصل به عما سواه إذ كل موجود فلا بد له من صفة تخصه وقدر يخصه وليس المراد بالحد هنا الحد النوعي فإن ذلك هو القول الدال على المحدود وهو كلي لا يمنع تصور معناه من وقوع الشركة فيه وإذا أريد بالحد نفس المحدود وحقيقته فليس في الخارج محدود كلي بشرط كونه كليا بل يقال حقيقة هذا تشبه حقيقة هذا فالحدود على هذا تتشابه وتتماثل إذا عني بها حقيقة الموجودات الخارجية ولا بد لكل موجود من هذه الحدود والحقائق كما ذكرنا وتقدير موجود قائم بنفسه ليس له صفة ولا قدر هو الذي يراد بالكيفية والكمية كتقدير موجود ليس قائما بنفسه ولا بغيره وهو الذي يراد بالعرض والجوهر ولهذا كان السلف والأئمة يقولون إن الكيف غير معقول وغير معلوم ويقولون إن لله عز و جل حدا لا يعلمه إلا هو فهم دائما ينفون علم العباد بكيفية الرب وكيفية صفاته وبحده وحد صفاته لا ينفون ثبوت ذلك في نفسه بل ينفون علمنا به ". (١)

٨٣-" فإن الموجود لا يتصور أن يكون موجودا إلا بذلك ودعوى وجود موجود بدون ذلك دعوى تخالف البديهة والضرورة العقلية وكذلك حكموا على من نفى ذلك بالتعطيل لأنه لازم قوله وإن كان لا يعلم لزومه

والتحقيق أنه جمع في قوله بين الإقرار بما يستلزم وجوده والإقرار بما يستلزم عدمه فهو مقر به من وجه منكر له من وجه **متناقض** من حيث لا يشعر ولهذا يقول المشايخ العارفون إن هؤلاء المنكرين لا تتنور قلوبهم ولا يفتح عليها ولا ينالون زينة أولياء الله تعالى الكاملين لما عندهم من الجحود والإنكار المانع لهم من حقيقة

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٣٤٢/١

معرفة الله تعالى ومحبته والقرب منه فإنهم التزموا التكذيب بالحق الذي تقربهم معرفته وقصده إلى الله تعالى ففاتهم من معرفة الله وقصده والتقرب إليه بقلوبهم ما به ينالون ولايته التي نعت بها أولياءه المتقين العاملين وإن كانوا قالوا من ذلك بحسب ما عندهم من الإيمان والتقوى

الوجه الثامن إنه قد ثبت بالسنة المتواترة وباتفاق سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة أهل الإسلام الذين ائتموا بهم في دينهم أن الله سبحانه وتعالى يرى في الدار الآخرة بالأبصار عيانا وقد دل على ذلك القرآن في مواضع كما ذلك مذكور في مواضعه والأحاديث الصحيحة في ذلك كثيرة متواترة في الصحاح والسنن والمساند وقد اعتنى بجمعها أئمة مثل الدارقطني في كتاب الرؤية وأبي نعيم الأصبهاني وأبي بكر الآجري وطوائف كثيرون وفي الصحيحين نحو عشرة أحاديث فيها أن رؤية الأبصار ليست ممتنعة ". (١)

٨٤-" ذلك الأمر مما تمتنع رؤيته وسماعه ولهذا وردت الأخبار في قصة موسى عليه الصلاة و السلام وغيره بأن الناس إنما لا يرون الله في الدنيا للضعف والعجز والله سبحانه وتعالى قادر على أن يقويهم على ما عجزوا عنه وتمام بسط هذا وتقريره له في موضع آخر

وأنما المقصود أن نقول إذا ثبتت رؤيته فمعلوم في بداية العقول أن المرئي القائم بنفسه لا يكون إلا بجهة من الرائي وهذه الرؤية التي أخبر بها النبي صلى الله عليه و سلم حيث قال ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر فأخبر أن رؤيته كرؤية الشمس والقمر وهما أعظم المرئيات ظهورا في الدنيا وإنما يراهم الناس فوقهم بجهة منهم بل من المعلوم أن رؤية مالا يكون داخل العالم ولا خارجه ممتنع في بداية العقول وهذا مما اتفق عليه عامة عقلاء بني آدم من السلف والأئمة وأهل الحديث والفقه والتصوف وجماهير أهل الكلام المثبتة والنافية والفلاسفة وإنما خالف فيه فريق من أصحاب الأشعري ومن وافقهم من الفقهاء كما قد يوافقهم القاضي أبو يعلى في المعتمد هو وغيره ويقولون ما قاله أولئك في الرؤية إنه يرى لا في جهة ويلتزمون ما اتفق أهل العقول على أنه من الممتنع في بداية العقول بل يقولون إن المعلوم ببداية العقول أنه لا يرى إلا ما هو متحيز أو قائم بمتحيز ومن ادعى رؤية ما ليس بمتحيز ولا قائما بمتحيز فقد خرج عن ضرورات العقول باتفاق عقلاء بني آدم من جميع الطوائف إلا هذا الفريق الذي اتفق الناس على **تناقضهم** فإن موافقيهم من الجهمية الفلاسفة والمعتزلة ونحوهم على إمكان وجود موجود ليس بمتحيز ولا حال فيه وعلى إمكان معرفة ذلك بالعقل وإن كانوا عند

(١) بيان تلبيس الجهمية ٣٤٨/١

جمهور العقلاء مخالفين لضرورة العقل فإنهم لا يوافقونهم على أن من كان كذلك فإنه يرى بل هؤلاء يوافقون جمهور العقلاء في أن مالا يكون متحيزا ولا حالا في متحيز ". (١)

٨٥-" هذه المقدمة في نفسها حقا إذا فسرت بما يوافق الكتاب والسنة والعقل الصريح فإن هذا الرجل ربما يقول الحق ولكن تكون الحجج التي يقيمها عليه ضعيفة وكثيرا ما يقول ما ليس بحق وكثيرا ما **يتناقض** وهو في هذه المقدمة لم يثبت نفي الشبيه والنظير عن الله تعالى ولكن أراد أن يثبت أنه لا يجب أن يكون لكل موجود نظير وشبيه فأثبت سلب هذا العموم لم يثبت نفي النظير عن الله تعالى ومتى ثبت نفي المثل عن الله تعالى ثبت سلب هذا العموم لانتقاض هذه القضية العامة الكلية ولا يلزم من ثبوت نقيض هذه القضية وسلبها ثبوت نفي المثل عن الله فإنه إذا لم يجب أن يكون لكل موجود نظير لم يلزم من ذلك عدم وجود النظير لكل موجود إذ نفي الوجوب لا ينفي الوجود ولو ثبت أن في الموجودات مالا نظير له بل ما يجب نفي النظير عنه لم يثبت بمجرد هذا الإبهام أنه الله إلا بدليل آخر فكيف إذا لم يثبت إلا مجرد عدم وجوب النظير لكل موجود

وإذا عرف مضمون هذه المقدمة فإن ما استفاد بها قوله فثبت فساد قول من يقول إنه لا يمكننا أن نعقل وجود موجود لا يكون متصلا بالعالم ولا منفصلا عنه إلا إذا وجدنا له نظيرا

وإذا كان هذا هو الذي استفاده بهذه المقدمة فينبغي أن يعلم أن هذا الكلام لا يقوله من يجزم بقول ولا يقوله أحد من أهل الأقوال المعتبرة وما أعلم أحدا يقوله ممن يذكر له قول لكن لعله قد قاله بعض الجهال بالمذاهب والدلائل وأهل الريب والشك في ذلك وذلك أن المنازعين له عندهم يعلم بضرورة العقل ونظره امتناع وجود موجود لا داخل ولا خارجه وإذا كان هذا ممتنعا عندهم لم يجز أن يكون لهذا الممتنع نظير ولم يجز أن يقول عاقل إن هذا الممتنع لا أعقله إلا إذا كان له نظير فإن هذا يكون تعليقا لعقله على وجود نظيره ويكون ". (٢)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٣٥٩/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية ٣٧٩/١

٨٦-" في هذا الكلام وقال تبارك وتعالى لا إله إلا هو الحي القيوم لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر هذه صفات الله عز و جل وأسماؤه تبارك وتعالى

فهذا الكلام من الإمام أبي عبد الله أحمد رحمه الله يبين أنه نفى أن العباد يحدون الله تعالى أو صفاته بحد أو يقدرون ذلك بقدر أو أن يبلغوا إلى أن يصفوا ذلك وذلك لا ينافي ما تقدم من إثبات أنه في نفسه له حد يعلمه هو لا يعلمه غيره أو أنه هو يصف نفسه وهكذا كلام سائر أئمة السلف يثبتون الحقائق وينفون علم العباد بكنهها كما ذكر من كلامهم في غير هذا الموضع ما يبين ذلك

وأصحاب الإمام أحمد منهم من ظن أن هذين الكلامين **يتناقضان** فحكى عنه في إثبات الحد لله تعالى روايتين وهذه طريقة الروايتين والوجهين ومنهم من نفى الحد عن ذاته تعالى ونفى علم العباد به كما ظنه موجب ما نقله حنبل وتأول ما نقله المروذي والأثرم وأبو داود وغيرهم من إثبات الحد له على أن المراد إثبات حد للعرش ومنهم من قرر الأمر كما يدل عليه الكلامان أو تأول نفى الحد بمعنى آخر والنفي هو طريقة القاضي أبي يعلى أولا في المعتمد وغيره فإنه كان ينفي الحد والجهة وهو قوله الأول قال

فصل

وقد وصف الله تعالى نفسه بالاستواء على العرش والواجب إطلاق هذه الصفة من غير تفسير ولا تأويل وأنه استواء الذات على العرش لا على معنى العلو والرفعة ولا على معنى الاستيلاء والعلم وقد قال أحمد في رواية حنبل نحن ". (١)

٨٧-" يتجاوز ما أثبته أمثال هؤلاء مع ماله من معرفة بالفقه والحديث كأبي حاتم هذا وأبي سليمان الخطابي وغيرهما ولهذا يوجد للخطابي وأمثاله من الكلام ما يظن أنه **متناقض** حيث يتأول تارة ويتركه أخرى وليس **بمتناقض** فإن أصله إن الصفات التي في القرآن والأخبار الموافقة له أو ما في الاخبار المتواترة دون ما في الأخبار المحضة أو دون ما في غير المتواترة وهذه طريقة ابن عقيل ونحوه وهي إحدى طريقي أئمة الأشعرية كالقاضي أبي بكر ابن الباقلاني وهم مع هذا يثبتونها صفات معنوية

قال الخطابي في الرسالة الناصحة له ومما يجب أن يعلم في هذا الباب ويحكم القول فيه أنه لا يجوز أن يعتمد في الصفات إلا الأحاديث المشهورة إذ قد ثبت صحة أسانيدها وعدالة ناقليها فإن قوما من أهل

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ١/٤٣٣

الحديث قد تعلقوا منها بألفاظ لا تصح من طريق السند وإنما هي من رواية المفاريد والشواذ فجعلوها أصلا في الصفات وأدخلوها في جملتها كحديث الشفاعة وما روي فيه من قوله صلى الله عليه و سلم فأعود إلى ربي فأجده بمكانه أو في مكانه فزعموا على هذا المعنى أن الله تعالى مكانا تعالى الله عن ذلك وإنما هذه لفظة تغرد بها من هذه القصة شريك بن عبد الله ابن أبي نمر وخالفه أصحابه فيها ولم يتابعوه عليها وسبيل مثل هذه الزيادة أن ترد ولا تقبل لاستحالتها ولأن مخالفة أصحاب الراوي له روايته كاختلاف البينة وإذا تعارضت البينتان سقطتا معا وقد تحتمل هذه اللفظة لو كانت صحيحة أن يكون معناها أن يجد ربه عز و جل بمكانه الأول من الإجابة في الشفاعة والإسعاف بالمسألة إذ كان مرويا في الخبر أنه يعود مرارا فيسأل ربه تعالى في المذنبين من أمته كل ذلك يشفعه فيهم ويشفعه في مسألتهم ". (١)

٨٨-" أما في النفي فنفيتم عن الله تعالى أشياء لم ينطق بها كتاب ولا سنة ولا إمام من أئمة المسلمين بل والعقل لا يقضي بذلك عند التحقيق وقلتم إن العقل نفاها فخالفتم الشريعة بالبدعة والمناقضة المعنوية وخالفتم العقول الصريحة وقلتم ليس هو بجسيم ولا جوهر ولا متحير ولا في جهة ولا يشار إليه بحس ولا يتميز منه شئ عن شئ وعبرتم عن ذلك بأنه تعالى ليس بمنقسم ولا مركب وأنه لا حد له ولا غاية تريدون بذلك انه يمتنع عليه أن يكون له حد وقدر أو يكون له قدر لا يتناها و أمثال ذلك ومعلوم أن الوصف بالنفي كالوصف بالإثبات فكيف ساغ لكم هذا النفي بلا كتاب ولا سنة مع اتفاق السلف على ذم من ابتدع ذلك وتسميتهم إياهم جهمية وذمهم لأهل هذا الكلام

وأما في الإثبات فإن الله تعالى وصف نفسه بصفات ووصفه رسوله بصفات فكنتم أنتم الذين تزعمون أنكم من أهل السنة والحديث دع الجهمية والمعتزلة تارة تنفونها وتحرفون نصوصها أو تجعلونها لا تعلم إلا أماني وهذا مما عاب الله تعالى به أهل الكتاب قبلنا وتارة تقرونها إقرارا تنفون معه ما أثبته المنصوص من أن يكون النصوص نفته وتاركين من المعاني التي دلت عليه مالا ريب في دلالتها عليه مع ما في جمعهم بين الأمور المتناقضة من مخالفة صريح المعقول فأنت وأئمتك في هذا الذي تقولون إنكم تثبتونه إما أن تثبتوا ما تنفونه فتجمعوا بين النفي والإثبات وإما أن تثبتوا ما لا حقيقة له في الخارج ولا في النفس وهذا الكلام تقوله النفاة

(١) بيان تلبيس الجهمية ٤٤١/١

المثبتة لهؤلاء كمثل الأشعري والخطابي والقاضي أبي يعلى وغيرهم من الطوائف ". (١)

٨٩-" قال والرد عليهم أن يقال لهم إن الحياة والكلام عندنا صفتان لذاته وليستا في حكم الذات ولا يقع عليهما اسم الله فإن الله هو الموصوف بهما دونهما وليس يصح إضافة شئ من أفعال الربوبية إليهما لأن الحياة والكلام لا يفعلان وإنما يفعل الحي المتكلم وهو الله الموصوف بهما وليس كذلك قولكم من قبل أنكم جعلتم الروح والابن أقنومين يتناولهما اسم الله وأفعال الربوبية عندكم منسوبة إلى مجموع الأب ولابن والروح القدس قد جعلتموها بمنزلة أركان الإنسان التي يتناولها مجموعها اسم الإنسان وتنسب إلى جملتها أفعاله وهذا هو وصفه بالتجزئة والتبعيض وليس ما وصفنا به من الحياة والكلام كذلك

ثم يقال لهم وإذ كان الله عندنا وعندكم موصوفا بالقدرة والعلم والمشيئة والسمع والبصر والرحمة والعزة كما كان موصوفا بالحياة والكلام فهلا جعلتم هذه كلها أقانيم له ومالكم قصرتم الأقانيم على الثلاثة وفي هذا ما يدل على أنكم لم تذهبوا من الأقانيم مذهب إثبات الصفات له لذلك فرقتم بين هذه الصفات وبينها وإنما ذهبتم فيها مذهب الأبعاض والأجزاء تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا

قلت مذهب النصارى لكونه **متناقضا** في نفسه لا يعقل إذ لا حقيقة له كما لا تعقل الممتنعات صاروا يضطربون في قوله فكل طائفة منهم تفسره بغير ما تفسره الأخرى وكذلك يضطرب الناس في نقله فلهذا ذكر هذا أن الأقانيم عندهم أبعاض كأركان الإنسان وأن كان الآخرون من النصارى لا يقولون ذلك فإن عندهم كل واحد من الأقانيم إله يدعى ويعبد مع قولهم أن الثلاثة إله واحد وبعض الإله ليس هو إلها ". (٢)

٩٠-" في تفسير الصمد أنه الذي لا جوف له كما سيأتي بيانه وأكثر الناس لا يفهمون من نفي التبعيض والتجزئة والانقسام والتركيب إلا هذين المعنيين ونحوهما وذلك متفق على نفيه بين المسلمين اللهم إلا أن يكون بعض من لا أعلم من الجهال الضلال قد جوز على الله أن ينفصل منه بعضه عن بعض كما يحكى ذلك عن بعض الكفار فبنوا آدم لا يمكن حصر ما يقولونه وإنما المقصود أن المقالات المحكية عن طوائف الأمة لم أجد فيها من حكى هذا القول عن أحد من الطوائف

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٤٤٤/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية ٤٧٣/١

وإنما مراد أئمة هذا القول من الجهمية والفلاسفة والمعتزلة ومن اتبعهم من الصفاتية بنفي ذلك ما ينفونه عن الجسم المطلق وهو أنه لا يشار إلى شيء منه دون شيء ولا يتميز منه شيء عن شيء بحيث لا يكون له قدر وحد وجوانب ونهاية ولا عين قائمة بنفسها يمكن أن يشار إليها أو يشار إلى شيء منها دون شيء ولا يمكن أيضا عند التحقيق أن يرى منه شيء دون شيء وهذا عندهم نفي الكم والمساحة وأما غير الصفاتية فيريدون أنه لا صفة له إذ وجود الصفات يستلزم التجسيم والتجزئة والتركيب كما سيأتي بيان قولهم فيه

وهؤلاء ينفون التجسيم والتشبيه وهم **متناقضون** في ذلك عند النفاة والمثبتة الذين يخالفونهم كما أن النفاة تثبت موجودا مطلقا مجردا عن الصفات والمقادير وهم في ذلك **متناقضون** عند جماهير العقلاء وكذلك من أثبت أنه حي عالم قادر ونفي الصفات كانت **متناقضا** عند جماهير العقلاء ومن أثبت من الصفاتية الخبرية كالوجه واليدين مع نفي التجسيم والتشبيه هم **متناقضون** في ذلك عند من يخالفهم من الصفاتية والمثبتة كما هو قول ابن كلاب والأشعري وغيرهما ثم متكلمة أهل الحديث وفقهاؤهم الذين يوافقون هؤلاء على النفي مع إثبات المعاني الواردة في آيات الصفات وأحاديثها هم **متناقضون** في ذلك عند هؤلاء ". [(١)]

٩١-" ولهذا لما صنف القاضي أبو يعلى كتابه الذي سماه كتاب إبطال التأويلات لأخبار الصفات وقال في أوله أحمده حمدا يرضيه وأستعينه على أوامره ونواهيه وابرأ إليه من التجسيم والتشبيه وصار في عامة ما يذكره من أحاديث الصفات يقر الحديث على ما يقول إنه ظاهره ومقتضاه مع قوله بنفي التجسيم كما يقول سائر الصفاتية في الوجه واليد وكما يقولونه في العلم والقدرة ونحو ذلك وهذا **تناقض** عند أكثر أهل الإثبات والنفي

ولهذا صار في أصحاب الإمام أحمد وغيرهم من يشهد **بتناقضه** إما مائلا إلى النفي كرزق الله التميمي وابن عقيل وابن الجوزي وغيرهم وأما مائلا إلى الإثبات كطوائف أجل وأكثر من هؤلاء من أهل السنة والحديث وغيرهم وطوائف آخرون من أصحاب أحمد وغيرهم يوافقونه على مجمل ما ذكره وإن نازعوه في بعض المواضع وهؤلاء أكثر وأجل من المائلين إلى النفي كالشريف أبي جعفر وأبي الحسن القزويني والقاضي أبو الحسين وأبي وإن كانو يخالفونه في أشياء مما أثبتها إما لضعف الحديث أو لضعف دلالته

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٤٧٥/١

وأما التشبيه فهو في اصطلاح المتكلمين وغيرهم هو التمثيل والمتشابهان هما المتماثلان وهما ما سد أحدهما سد صاحبه وقام مقامه وناب منابه وبينهم نزاع في إمكان التشابه الذي هو التماثل من وجه وهل التشابه الذي هو التماثل بنفس الذوات أو بالصفات القائمة بالذوات وهذا التشبيه أيضا منتف عن الله وإنما خالف فيه المثبتة الممثلة الذين وصفهم الأئمة وذموهم كما قال الإمام أحمد المشبه الذي يقول بصر كبصري ويد كيدي وقدم ". (١)

٩٢-" يمثلونه بالأجسام المخلوقة وأما المعنى الخاص الذي يعنيه النفاة والمثبتة الذين يقولون هو جسم لا كالأجسام فهذا مورد النزاع بين أئمة أهل الكلام وغيرهم وهو الذي **يتناقض** سائر الطواف من نفاته لإثبات ما يستلزمه كما **يتناقض** مثبتوه مع نفي لوازمه ولهذا كان الذي عليه أئمة الإسلام إنهم لا يطلقون الألفاظ المبتدعة المتنازع فيها لا نفيا ولا إثباتا إلا بعد الاستفسار والتفصيل فيثبت ما أثبته الكتاب والسنة من المعاني وينفي ما نفاه الكتاب والسنة من المعاني

والمقصود هنا أن التوحيد الذي أنزل الله به كتبه وأرسل به رسله وهو المذكور في الكتاب والسنة وهو المعلوم بالأضرار من دين الإسلام ليس هو هذه الأمور الثلاثة التي ذكرها هؤلاء المتكلمون وإن كان فيها ما هو داخل في التوحيد الذي جاء به الرسول فهم مع زعمهم أنهم الموحدون ليس توحيدهم التوحيد الذي ذكر الله ورسولهبل التوحيد اللذي يدعون الاختصاص به باطل في الشرع والعقل واللغة وذلك أن توحيد الرسل والمؤمنين هو عبادة الله وحده فمن عبد الله وحده ولم يشرك به شيئا فقد وحده ومن عبد من دونه شيئا من الأشياء فهو مشرك به ليس بموحد مخلص له الدين وإن كان مع ذلك قائلا بهذه المقالات التي زعموا أنها التوحيد حتى لو أقر بأن الله وحده خالق كل شئ وهو التوحيد في الأفعال الذي يزعم هؤلاء المتكلمون أنه يقر أن لا إله إلا هو ويثبتون بما توهموه من دليل التمانع وغيره لكان مشركا ". (٢)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٤٧٦/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية ٤٧٨/١

٩٣-" وأما الشرك الذي في النصارى فإنما ابتدعوه تشبها بأولئك فكان فيهم قليل من شرك أولئك قال تعالى وقالت اليهود عزيز ابن عبد الله وقالت النصارى المسيح ابن الله ذلك قولهم بأفواههم يضاهون قول الذين كفروا من قبل كالذين قالوا الملائكة أولاد الله كما يقوله هؤلاء المتفلسفة الصابئون فإنهم كانوا قبل النصارى

قلت وأما التوحيد الذي يذكر عن الفلاسفة من نفي الصفات فهو مثل تسمية المعتزلة لما يقولونه توحيدا وهذا في التحقيق تعطيل مستلزم للتمثيل والإشراك وأما النصارى فهم لا يقولون إن ثم إلهين متباينين بل يقولون قولا متناقضا حيث يجعلون الثلاثة واحدا ويجعلون الواحد هو المتحد بالمسيح دون غيره مع عدم إمكان تحيز واحد عن غيره وهذا الكفر دون كفر الفلاسفة بكثير وتكلمت في ذلك بكلام بعد عهدي به وفساد هذا وتناقضه أعظم حتى لقد قال عبد الله بن المبارك إنا لنحكي قول اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية

وهذا يتبين بما نقوله وهو أن ما فسر به هؤلاء اسم الواحد من هذه التفاسير التي لا أصل لها في الكتاب والسنة وكلام السلف والأئمة باطل بلا ريب شرعا وعقلا ولغة

أما في اللغة فإن أهل اللغة مطبقون على أن معنى الواحد في اللغة ليس هو الذي لا يتميز جانب منه عن جانب ولا يرى منه شئ دون شيء إذ القرآن ونحوه من الكلام العربي متطابق على ما هو معلوم بالأضرار في لغة العرب وسائر اللغات أنهم يصفون كثيرا من المخلوقات بأنه واحد ويكون ذلك جسما إذ المخلوقات إما أجسام وإما أعراض عند من يجعلها غيرها وزائدة عليها ". (١)

٩٤-" من الجهال ومن حواليه من الأغمار أن مذاهب جهم والمريسي في التوحيد كبعض اختلاف الناس في الأيمان في القول والعمل والزيادة والنقصان وكاختلافهم في التشيع والقدر ونحوهما كيلا ينفروا من مذاهب جهم والمريسي أكثر من نفورهم من كلام الشيعة والمرجئة والقدرية

قال وقد أخطأ المعارض محجة السبيل وغلط غلطا كثيرا في التأويل لما أن هذه الفرق لم يكفرهم العلماء بشيء من اختلافهم والمريسي وجهم وأصحابهما لم يشك أحد منهم في أكفارهم سمعت محبوب بن الحسن الانطاكي أنه سمع وكيعا يكفر الجهمية وكتب ألي علي بن خشرم أن ابن المبارك يخرج الجهمية من عداد المسلمين وسمعت يحي بن يحي وأبا توبة وعلي بن المديني يكفرون الجهمية ومن يدعي أن القرآن مخلوق فلا

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ١/٤٨٢

يقيس الكفر ببعض اختلاف هذه الطرق إلا امرؤ جهل العلم ولم يوفق فيه لفهم فادعى المعارض أن الناس قد تكلموا في الأيمان وفي التشيع والقدر ونحوه ولا يجوز لأحد أن يتأول في التوحيد غير الصواب إذ جميع خلق الله تدرك بالحواس الخمس اللمس والشم والذوق والبصر بالعين والسمع والله بزعم المعارض لا يدرك بشيء من هذه الخمس

قال فقلنا لهذا المعارض الذي لا يدي كيف **يتناقض** أما قولك لا يجوز لأحد أن يتأول في التوحيد غير الصواب فقد صدقت وتفسير التوحيد عم الأمة وصوابه قول لا إله إلا الله وحده لا شريك له التي قال رسول الله صلى الله عليه و سلم من جاء بها مخلصا دخل الجنة أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله من قالها فقد وحد الله وكذلك روى جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه أهل بالتوحيد في حجة الوداع فقال لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك إن ". (١)

٩٥-" بعضه وإذا قيل هو مفتقر إلى بعضه لم يكن هذا إلا دون قول القائل هو مفتقر إلى نفسه الذي هو المجموع وإذا كان لا محذور فيه فهذا أولى وإذا قيل أجزاؤه غيره والواجب لا يفتقر إلى غيره قيل إن أردت أن جزئه مباين له وأنه يجوز مفارقة أحدهما الآخر بوجه من الوجوه فهذا باطل فليس جزؤه غيره بهذا التفسير وإن أردت أنه يمكن العلم بأحدهما دون العلم بالآخر كما نعلم أنه قادر قبل العلم بأنه عالم ونعلم الذات قبل العلم بصفاتها فهو غيره بهذا التفسير وقد علم بصريح العقل أنه لا بد من إثبات معان هي أعيان بهذا التفسير وإلا فكونه قائم بنفسه ليس هو كونه عالم وكونه عالما ليس كونه حيا وكونه حيا ليس كونه قادرا ومن جعل هذه الصفة هي الأخرى وجعل الصفات كلها هي الموصوف فقد انتهى في السفسطة إلى الغاية وليس هذا إلا كمن قال السواد هو والبياض والسواد والبياض هو الأسود والأبيض ثم هؤلاء الذين نفوا المعاني التي يتصف بها كلهم **متناقضون** يجمعون في قولهم بين النفي والإثبات وقد جعلوا هذا أساس التعطيل والتكذيب بما علم بصريح المعقول وصحيح المنقول

والمقصود هنا أن من نفى الجسم وأراد به نفي التركيب من الجواهر الفردة أو من المادة والصورة فقد أصاب في المعنى لكن منازعوه يقولون هذا الذي قلته ليس هو مسمى الجسم في اللغة ولا هو أيضا حقيقة الجسم الاصطلاحي وإن كان منازعوه ممن ينفي التركيب من هذا وهذا فالفريقان متفقان على تنزيه الرب عن

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٤٨٥/١

ذلك لكن أحدهما يقول نفي الجسم لا يفيد هذا التنزيه وإنما يفيده لفظ هذا التركيب ونحوه والآخر يقول بل لفظ الجسم يفيد هذا التنزيه ومن قال هو جسم فالمشهور عن نظار الكرامية وغيرهم ممن يقول هو جسم أنه يفسر ذلك بأنه الموجود أو القائم بنفسه لا بمعنى المركب وقد اتفق ". (١)

٩٦-" لا يحيط به شيء من مخلوقاته فلا يكون متحيزا بهذا المعنى اللغوي وأما أهل الكلام فاصطلاحهم في المتحيز أعم من هذا فيجعلون كل جسم متحيز والجسم عندهم ما يشار إليه فتكون السموات والأرض وما بينهما متحيزا على اصطلاحهم وإن لم يسم ذلك متحيزا في اللغة والحيز تارة يريدون به معنى موجودا وتارة يريدون به معنى معدوما ويفرقون بين مسمى الحيز ومسمى المكان فيقولون المكان أمر موجود والحيز تقدير مكان عندهم فمجموع الأجسام ليست في شيء موجود فلا تكون في مكان وهي عندهم متحيزة ومنهم من **يتناقض** فيجعل الحيز تارة موجودا وتارة معدوما كالرازي وغيره كما بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع فمن تكلم باصطلاحهم وقال إن الله متحيز بمعنى أحاط به شيء من الموجودات فهذا مخطىء فهو سبحانه بائن من خلقه وما ثم موجود إلا الخالق والمخلوق وإذا كان الخالق بائنا عن المخلوق امتنع أن يكون الخالق في المخلوق وامتنع أن يكون متحيزا بهذا الاعتبار وإن أراد بالحيز أمرا عدميا فالأمر العدمي لا شيء وهو سبحانه بائن عن خلقه فإذا سمي العدم الذي فوق العالم حيزا وقال يمتنع أن يكون فوق العالم لئلا يكون متحيزا فهذا معنى باطل لأنه ليس هناك موجود غيره حتى يكون فيه وقد علم بالعقل والشرع أنه بائن عن خلقه كما بسط في غير هذا الموضع

قال الرازي وأما قوله ولم يكن له كفوا أحد فهذا أيضا يدل على أنه ليس بجسم ولا جوهر لأنا سنقيم الدلالة على أن الجواهر متماثلة فلو كان تعالى جوهرا لكان مثلا لجميع الجواهر فكان كل واحد من الجواهر كفوا له ولو كان جسما لكان مؤلفا من الجواهر لأن الجسم ". (٢)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٥١٠/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية ٥٢١/١

٩٧-" شاء وهو في ذلك العلي الأعلى الكبير المتعالي علي في دنوه قريب في علوه فهذا وإن لم يتصف به غيره فلعجز المخلوق أن يجمع بين هذا وهذا كما يعجز أن يكون هو الأول والآخر والظاهر والباطن ولهذا قيل لأبي سعيد الخراز بم عرفت الله قال بالجمع بين النقيضين وأراد أنه يجتمع له ما **يتناقض** في حق الخلق

ولو أراد مجرد الانكشاف والتجلي لنافى ذلك وصفه بالبطون لأن كون الشيء ظاهرا بمعنى كونه معلوما أو مشهودا ينافي كونه باطنا

وقد روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه كان يقول أنت الأول فليس قبلك شيء وأنت الآخر فليس بعدك شيء وأنت الظاهر فليس فوقك شيء وأنت الباطن فليس دونك شيء اقض عني الدين واغنني من الفقر فأخبر بأنه ليس فوقه شيء في ظهوره وعلوه على الأشياء وأنه ليس دونه شيء فلا يكون أعظم بطونا منه حيث بطن في الجهة الأخرى من العباد إلى أن قال ومجموع الأسمين يدلان على الإحاطة والسعة

قال أبو عبد الله الرازي الحجة الثامنة قوله تعالى ولا يحيكون به علما وقوله لا تدركه الأبصار وذلك يدل على كونه تعالى منزها عن المقدار والشكل والصورة وإلا لكان الإدراك والعلم محيطين به وذلك على خلاف هذين النصين فإن قيل لم لا يجوز أن يقال أنه وإن كان جسما لكنه جسم كبير فلهذا المعنى لا يحيط به الإدراك والعلم قلنا لو كان الأمر كذلك لصح أن يقال بأن علوم الخلق وأبصارهم لا تحيط بالسموات ولا بالجبال ولا بالبحار ولا بالمفاوز فإن ". (١)

٩٨-" كالرازي ومتأخري الأشعرية وكالمعتزلة يدعون أن هذا **تناقض** مخالف للضرورة العقلية إلى أن قال

وأما القسم الثاني فهو مقام من سلم له أنه فوق العرش وهو متحيز وله حد ونهاية ويطلق عليه أيضا لفظ الجهة فإن أهل الإثبات متنازعون في لفظ الجهة وفي ذلك نزاع بين أصحاب الإمام أحمد وغيرهم كما أنهم متنازعون في اسم الحد أيضا فنقول على هذا التقدير فالكلام على هذا من وجوه

الأول أن كلام هذا وغيره في الحيز هل هو أمر وجودي أو عدمي أو إضافي مضطرب متناقض فإنه وإن كان قد قرر هنا أنه وجودي فقد قرر في غير هذا الموضع أنه عدمي ويكفي نقض كلامه بكلامه فأنا قد اعتمدنا هذا مرات فإن هذا موجود في عامة هؤلاء تحقيقا لقوله تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٥٥٢/١

اختلافا كثيرا بخلاف الحق الذي يصدق بعضه بعضا فقد ذكر في البرهان الرابع بعد هذا نقض هذا فقال الرابع وهو أنا نعلم بالضرورة أن الأحياز بأسرها متساوية لأنها فراغ محض وخلاء صرف وإذا كانت بأسرها متساوية يكون حكمها واحدا وذلك يمنع من القول بأنه تعالى واجب الاختصاص ببعض الأحياز على التعيين فإن قالوا فلم لا يجوز أن يكون اختصاصه بجهة فوق أولى قلنا هذا باطل لوجهين أحدهما أنه قبل خلق العالم ما كان إلا الخلاء الصرف والعدم المحض فلم يكن هناك فوق ولا تحت فبطل قولكم الثاني أنه لو كان الفوق متميزا عن التحت بالتميز الذاتي لكانت الجهات أمورا وجودية ممتدة قابلة للانقسام وذلك يقتضي تقدم الجسم لأنه لا معنى بالجسم إلا ذلك فهذا تصريح في أنها مختلفة في الحقائق وأنها خلاء صرف وفراغ محض وهذا يناقض ما ذكره هنا ومن لم يكن لسانه وراء قلبه كان كلامه كثير التقلب **والتناقض** ". (١)

٩٩-" مستلزمة لما من شأنه ترجيح أحد المثلين لذاته بلا مرجح فلأن تكون ذاته تقتضي ترجيح أحد المثلين بلا مرجح أولى إلى أن قال

والمقصود إن هؤلاء القائلين بعدم التناهي أو بالتناهي من جانب دون جانب مع كون قولهم فاسدا فنفاة كون الرب على العرش الذين يحتجون على نفي ذلك بنفي الجسم وعلى نفي الجسم بهذه الحجج يلزمهم من **التناقض** أعظم مما يلزم المثبتين والمقدمات التي يحتجون بها هي أنفسها وما هو أقوى منها من جنسها تدل على فساد أقوالهم بطريق الأولى فإن كانت صحيحة دلت على فساد قولهم ومتى فسد قولهم صح قول المثبتة لأمتناع رفع النقيضين وإن كانت باطلة لم تدل على فساد قول المثبتة فدل ذلك على أن هذه المقدمات مستلزمة فساد قول النفاة دون قول أهل الإثبات وهذه الطريق هي ثابتة في الأدلة الشرعية والعقلية

قال أبو عبد الله الرازي البرهان الثالث لو كان إله العالم متحيزا لكان محتاجا إلى الغير وهذا محال فكونه متحيزا محال بيان الملازمة أنه لو كان مساويا لغيره من المتحيزات في مفهوم كونه متحيزا ولكان مخالفا لها في تعينه وتشخصه

ثم نقول إن بعد حصول الامتياز بالتعين أما أن يحصل الامتياز في الحقيقة وعلى هذا التقدير يكون المتحيز جنسا تحته أنواع أحدها واجب الوجود وإما أن لا يحصل الامتياز في الحقيقة وعلى هذا التقدير يكون

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٥٨٣/١

المتحيز نوعا تحته أشخاص أحدها واجب الوجود ". (١)

١٠٠-" شيئا من الجواهر المنفردة يسمى باسم جملته لقيام الصفة بالجملة فكيف يجب في حق الله إذا قامت به صفات الكمال أن يكون بتقدير ما ذكروه يجب فيه مثل ذلك

السابع أن يقال كما أنه لا يجب في كل جزء من الإنسان أن يكون إنسانا لأنه قام به من الصفات ما يقوم بالإنسان ولا في كل جزء من أجزاء الفرس وسائر الحيوان أن يكون فرسا لكونه من الجملة التي قامت بها الصفة فلماذا يجب في كل ما كان من الإله أن يكون إلها لقيام صفة الأله بالإله الموصوف كله مع أن كل واحد من الموجودات لا يكون جزؤه حكم كله لقيام الصفة بالجميع هل هذا إلا من أفسد الحجج وإن كان هو من أعظم عمدة النفاة

قال الشيخ رحمه الله وأما التأويل الثالث المذكور عن الغزالي من أن معنى قوله خلق آدم على صورته أن الإنسان ليس بجسم ولا جسماني ولا تعلق له بهذا البدن إلا على سبيل التدبير والتصرف ونسبة ذات آدم إلى هذا البدن كنسبة الباري إلى العالم من حيث أن كل منها غير حال في هذا الجسم وإن كان موجودا فيه فهذا يشبه ما ذكره الإمام أحمد عن الجهم في مناظرة المشركين السمنية إلى أن قال وهذا يشبه قول الصائبة المتفلسفة الذين اتبعهم أبو حامد حيث ادعوا أن الروح هي كذلك ليست جسما ولا يشار إليها ولا تختص بمكان دون مكان ولكنها مدبرة للجسد كما أن الرب مدبر للعالم مع أن في كلام أبي حامد من **التناقض** في هذه الأمور ما ليس هذا موضع استقصائه وبهذا تبين ما نبهنا عليه في غير موضع أن مذهب الجهمية هو من جنس دين الصائبة المبدلين ". (٢)

١٠١-" الثاني أن يقال إن سبحانه منزه أن يكون من جنس شيء من المخلوقات لا أجساد الآدميين ولا أرواحهم ولا غير ذلك من المخلوقات فإنه لو كان من جنس شيء من ذلك بحيث تكون حقيقته كحقيقته للزم أن يجوز على كل منهما ما يجوز على الآخر ويجب له ما يجب له ويمتنع عليه ما يمتنع عليه لأنه يستلزم أن يكون القديم الواجب الوجود بنفسه غير قديم واجب الوجود بنفسه وأن يكون المخلوق الذي يمتنع غناه

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٦٠٣/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية ٦١٥/١

غنيا يمتنع افتقاره إلى الخالق وأمثال ذلك من الأمور **المتناقضة** والله تعالى نزه نفسه أن يكون له كفوأ ومثل أو سمي أو ند

والمقصود إنما أخرجه كان جسدا مصمتا لا روح فيه حتى تبين نقصه وأنه كان مسلوب الحياة والحركة

الوجه الثالث وهو إنه سبحانه قال ألم يروا أنه لا يكلمهم ولا يهديهم سبيلا فلم يذكر فيما عابه به كونه ذا جسد ولكن ذكر فيما عابه به أنه لا يكلمه ولا يهديهم سبيلا ولو كان مجرد كونه ذا بدن عيبا ونقصا لذكر ذلك فعلم أن الآية تدل على نقض حجة من يحتج بها على أن كون الشيء ذا بدن عيبا ونقصا وهذه الحجة نظير احتجاجهم بالأفول فإنهم غيروا معناه في اللغة وجعلوه الحركة فظنوا أن إبراهيم احتج بذلك على كونه ليس رب العالمين ولو كان كما ذكروه لكان حجة عليهم لا لهم

الوجه السادس أن الله تعالى ذكر عن الخليل أنه قال يا أبت لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغني عنك شيئا وقال تعالى هل يسمعونكم إذ تدعون أو ينفعونكم أو يضرون قالوا بل وجدنا آباءنا كذلك يفعلون فاحتج على نفي إلهيتها بكونها لا تسمع ولا تبصر ولا تنفع ولا تضر مع كون ". (١)

١٠٢-" ولا فوق العالم كما يذكره في سائر كلامه ويحرف النصوص الدالة على ذلك ولكن لم يترجم للمسألة بنفي هذا المعنى الخاص الذي اثبتته النصوص بل عمد الى معى عام مجمل يتضمن نفي ذلك وقد يتضمن ايضا نفي معنى باطل فنفاهما جميعا نفي الحق والباطل فان القائل ليس في جهة ولا حيز يتضمن نفيه انه ليس داخل العالم ولا في اجواف الحيوانات ولا الحشوش القذرة وهذا كله حق ويتضمن انه ليس على العرش ولا فوق العالم وهذا باطل وكان في نفيه نفي الحق والباطل

ولهذا كان اهل الاثبات على فريقين منهم من يقول بل هو في جهة وحيز لانه فوق العرش وهذا مما دخل في عموم كلام النافي والنافية الكلية السالبة **تناقض** بإثبات معين كما في قوله وما قدروا الله حق قدره اذ قالوا ما انزل الله على بشر من شيء قل من انزل الكتاب الذي جاء به موسى ومقصود هذا المثبت جهة معينة وحيزا معينا وهو ما فوق العرش ومنهم لا يطلق انه لا في جهة ولا في حيز اما لان هذا اللفظ لم ترد به النصوص واما لانه مطلق لا يبين المقصود الحق وهو انه على العرش وفوق العالم واما لان لفظه يفهم او يوهم معنى فاسدا مثل كونه قد احاط به بعض المخلوقات فإن كثيرا من النفاة وان كان مشهورا عند الناس بعلم او

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٦٢٠/١

مشيخة او قضاء او تصنيف قد يظن ان قول من قال انه في السماء او في جهة معناه ان السموات تحيط به وتحوزه وكذلك اذا قال متحيز يظن ان معناه التحيز اللغوى وهو كونه تحيز في بعض مخلوقاته حتى ينقلون ذلك عن منازعهم اما عمدا او خطأ وربما صغروا الحيز حتى يقولوا ان الله في هذه البقعة او هذا الموضع او نحو ذلك من الاكاذيب المفتراة ". (١)

١٠٣-" باطنه ميل الى الفلسفة والاعتزال ولا يتظاهر بذلك درس مسألة الرؤية من جانب المثبتين وذكر حجتهم فيها ولا ريب ان ذلك يظهر من استطالة المعتزلة عليهم ما يشفي به قلبه

ولهذا صار كثير من اهل العلم والحديث يصف اقوال هؤلاء بان فيها نفاقا **وتناقضا** حيث يوافقون اهل السنة والجماعة على شيء من الحق ويخالفونهم فيما هو اولى بالحق منهم ويفسرون ما يوافقون فيه بما يحيله عن حقيقته وهذا كله لما وقع من الاشتباه عندهم في هذه المسائل ولما تعارض عندهم من الدلائل

والله هو المسئول ان يغفر لجميع المؤمنين ويصلح لهم امر الدينا والدين انه على كل شيء قدير

وهذا القدر الذي يوجد في هؤلاء قد يوجد من جنسه في منازعيهم من اهل الاثبات بحيث يعظم اهتمامهم لما ينازعون فيه اخوانهم الذين يوافقونهم في اكثر الاثبات من دق مسائل القرآن والصفات وغير ذلك بحيث يوالون على ذلك ويعادون عليه مع اعراضهم عمن هم ابعد من هؤلاء عن الحق والسنة حتى يفضي بكثير منهم الجهل والظلم الى ان يحب اولئك ويثني عليهم لما يرى فيهم من نوع خير او انه لا يبغضهم ولا يذمهم مع انه يبغض هؤلاء ويذمهم وهذا من جهله بحقيقة احوال الناس ومراتب الحق عند الله ومن ظلمه حيث يكون غضبه لنفسه لما يناله من اذى هؤلاء احيانا اعظم من غضبة لربه فيما فعله اولئك ". (٢)

١٠٤-" ومعنى واما الحنبلية فلا يعرف فيهم من يطلق هذا اللفظ لكن فيهم من ينفيه وفيهم من لا ينفيه ولايثبته وهو الذي كان عليه الامام احمد وسائر ائمة السنة وان كانوا مع ذلك يثبتون ما جاءت به النصوص مما يسميه المنازعون تجسيما وتشبيها بل يقولون اثبات هذه المعاني احق بمعنى التجسيم ممن يثبت لفظه دون معناه

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ١٣/٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية ٨٩/٢

وكذلك قوله عن الكرامية انهم زعموا انه غير متناهي فهذا انما هو قول بعضهم كما تقدم ذكره لذلك وان منهم من يقول هو متناهي ثم ان كلا من القولين ليس من خصائص الكرامية بل النزاع في ذلك مشهور عن غيرهم وقد ذكرنا بعض ما في ذلك من النزاع فيما ذكره الاشعري في المقالات

وكذلك قولهم لا يقبل القسمة هذا اللفظ قد يطلقه طوائف منهم ومن غيرهم وقد لا يطلقه طوائف لما فيه من الاجمال **والتناقض**

فالذي يقال على الكرامية باثباتهم واحدا فوق العرش لا ينقسم يقال على غيرهم ففي الطوائف الاربعة من الفقهاء كثير ممن يقول نحو ذلك وكذلك ابن كلاب والاشعري وائمة اصحابه يقولون نحو ذلك فان كل من قال انه فوق العرش وقال انه ليس بجسم او اثبت له هذه الصفات التي وردت بها النصوص كالوجه واليدين وقال مع ذلك انه جسم يرد عليه ذلك فانه يلزمه انه يشار اليه بحسب الحس وائه واحد لا ينقسم هذه القسمة التي زعمها

ولهذا نجد في هذه الطوائف منازعة بعضهم لبعض في ذلك كما يوجد في اصحاب ابي حنيفة ومالك والشافعي واحمد وكذلك يوجد في اصحاب الاشعري من يتنازعون في ذلك فنفاة الجهة منهم يقولون ان ادلتهم وائمتهم الذين يقولون ". (١)

١٠٥-" ان الله تعالى فوق العرش وانه ليس بجسم **متناقضون** وكذلك نفاة الصفات الخبرية منهم يقولون ان مثبتيها مع نفي الجسم **متناقضون** ومثبتة العلو والصفات الخبرية يقولون ان نفاة ذلك منهم **متناقضون** حيث اثبتوا ما هو عرض في المخلوقات كالعلم والقدرة والحياة قالوا وليس هو بعرض في حق الخالق ولم يثبتوا ما هو جسم في حق المخلوق كاليد والوجه ويقولوا ليس لجسم في حق الخالق وكذلك اصحاب الامام احمد فطائفة منهم كابن عقيل وصدقة بن الحسين وابي الفرج بن الجوزي قد يقولون ان ابن حامد والقاضي ابا يعلي وابا الحسن ابن الزاغوني ونحوهم **متناقضون** حيث ينفون الجسم ويثبتون هذه الصفات وجمهورهم يقول بل هؤلاء هم **المتناقضون** الذين يثبتون الشيء تارة وينفونه اخرى كما هو معروف من حالهم واجتماع النفي والاثبات في الشيء الواحد اعظم من اجتماعهما في لوازمه وملزوماته فان كان كل منهما في وقتين فالاول اعظم وكذلك ان كانا في وقت واحد واما ان كان الاول في وقتين والثاني في وقت واحد فهذا ابلغ من وجه

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٢/٩٣

وهذا ابلغ من وجه ويقولون ان اولئك **متناقضون** حيث يسلمون بثبوت الصفات التي هي فينا اعراض ويمنعون ثبوت الصفات التي هي فينا اجسام

الوجه السادس عشر قوله فلا جرم صار قول الكرامية على خلاف العقل يقال هذا العقل الذي هذا على خلاف بديهته اما ان يكون ". (١)

١٠٦-" وهذا لازم على اصلك واصل اصحابك لزوما قويا فانكم انتم وسائر الصفاتية تسلمون ان كل موجود فانه يمكن ان يحس وان الذي لا يمكن احساسه هو المعدوم وكثير من اهل السنة والحديث يقولون بانه يلمس ايضا وانتم تريدون انه يدرك بالحواس الخمس وانتم تثبتون هذا مثل اثبات انه ذو حيز ومقدار ولم يكن العلم بذلك موقوفا على العلم بأنه ذو حيز ومقدار

واذا كنت قلت ان كونه موصوفا انه احقر من الجوهر الفرد فاذا كان لا يحس ولا يشار اليه مستلزم ان يكون ذو حيز ومقدار وانت قلت هنا انه لا يحس ولا يشار اليه فقد لزمك اما ان يكون معدوما او يكون ذا حيز ومقدار واذا قلت انه يحس بطل ما ذكرته هنا من انه لا يحس ولا يشار اليه

وهذا الذي يورده المنازع حق في النظر الصحيح في المناظرة العادلة فانه يظهر به من **تناقض** منازعه وضعف حجته ما يدفعه به عنه ويظهر به من صحة حجته ما ينفع الناظر والمناظر

وهذا يتقرر بالوجه الثامن عشر وهو ان هؤلاء المنازعين له الذين ينتصر لهم المؤسس يقولون انه تجوز رؤيته بل يجوزون كونه مدركا بادراك اللمس بل يجوزون كونه مدركا بغير ذلك من الحواس مع قولهم انه ليس فوق العرش ولا يمكن ان يكون مشارا اليه بالحس ولا يمكن ان يحس به لا ريب انهم **متناقضون** في ذلك غاية **التناقض** فإنه من المعلوم ان ادراك اللمس به ابعد من كونه مشارا اليه بالحس او كونه في جهة فان لمس الانسان قائما بذاته التي هي في جهة معينة فادراكه الشيء بلمسه يقتضي من الاتصال به والملاصقة وكونه جهة ". (٢)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٩٤/٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية ١٠١/٢

١٠٧-" من الملامس وغير ذلك مالا يقتضيه مجرد كونه ترفع اليه الايدي او الاعين فان من المعلوم انا نشير الى كل شيء من الموجودات التي نراها ومع هذا فلا يمكننا ان نلمس منها الا بعضها فاذا جاز كونه باللمس فلأن يجوز كونه مشارا اليه باليد والعين اولى واحرى

وكذلك كلما يلمسه فلا يكون الا في جهة وكثيرا ما يكون الشيء في جهة ولا يمكننا لمسه فكيف يجوز اثبات لمسه مع منع كونه في جهة اللامس هذا **تناقض** محض بل هذا نفي الشيء مع اثبات ما هو ابلغ منه وتحريم الشيء مع استحلال ما اعظم منه كما قال ابن عمر يستفتوني في دم البعوضة وقد قتلوا ابن بنت رسول الله صلى الله عليه و سلم بل كما قال تعالى قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام واخراج اهله منه اكبر عند الله وهو بمنزلة من يقول ان الله لا يرى ولكن يصافح ويعانق

وكذلك قولهم انه يرى وقولهم انه يتعلق به ادراك اللمس مع قولهم لا يمكن ان يحس **تناقض** ظاهر واذا كان ذلك **تناقضا** منهم ومن المعلوم ان مسألة الرؤية ثابتة بالنصوص المتواترة عن رسول الله صلى الله عليه و سلم وباجماع سلف الامة وائمتها فتكون صحتها مستلزمة لكونه يحس وذلك مستلزم لبطلان ما قالوه في هذه المسألة

فان قيل دليلهم العقلي في الرؤية ضعيف قيل لا نسلم انه ضعيف ثم ان كان ضعيفا فليس هو بأضعف مما ذكروه في هذه المسألة فان كان اضعف ظهر **تناقضهم** في النفي والاثبات في هاتين المسألتين

الوجه التاسع عشر انهم قد قرروا في هاتين المسألتين هنا وهناك ان ما يمكن ان يشار اليه ويحس به يكون معدوما وقرر هناك ان كل موجود ". (١)

١٠٨-" النزاع بينهم لفظيا لكن اهل السنة والحديث فيهم رعاية لالفاظ النصوص والفاظ السلف وكثير من مبتغي ذلك يؤمن بألفاظ لا يفهم معناها وقد يؤمن بلفظ ويكذب بمعنى آخر غايته ان يكون فيه بعض معنى اللفظ الذي آمن به ولهذا يطعن كثر من اهل الكلام في نحو هؤلاء الذين يتكلمون بألفاظ **متناقضة** لا يفهمون **التناقض** فيها لكن وجود هذا وامثاله في اهل الكلام اكثر منه في اهل الحديث باضعاف مضاعفة كما قد بيناه في غير هذا الكتاب

واذا كان كذلك فالجواب عن هذه الحجة وامثالها مبين على مقامين

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٢/١٠٢

المقام الاول مقام من يقول انه نفسه تعالى فوق العرش ويقول انه بيس بجسم ولا متحيز كما يقول ذلك ابن كلاب والاشعري وكثير من الصفاتية فقهائهم ومحدثيهم وصوفيتهم وهو كثير فيهم فاش ظاهر منتشر والمنازعون لهم في وكونه فوق العرش كالرازي ومتأخري الاشعرية وكالمعتزلة يدعون ان هذا **تناقض** مخالف للضرورة العقلية وقد تكلمنا بين الطائفتين فيما تقدم بما ينبه على حقيقة الامر وتبين ان الاولين اعظم مخالفة للضرورة العقلية واعظم **تناقضا** من هؤلاء وان هؤلاء لا يسع احدهم في نظره ولا مناظرته ان يوافق اولئك على ما سلكوه من النفي فرارا مما الرموه اياه من **التناقض** لانه يكون كالمستجير من الرمضاء بالنار فيكون الذي وقع فيه من **التناقض** ومخالفة الفطرة الضرورية العقلية اعظم مما فر منه مع ما في ذلك من مخالفة القرآن والسنة وما اتفق عليه سلف الامة وان كان قد يضطر الى نوع ". (١)

١٠٩-" باطل في الأول فإنه بمنزلة قول الواقف في الرمضاء أنا أجد حرارتها وألمها فيقال له النار التي فررت إليها أعظم حرارة وألما وأن كنت لا تجدها حين وقوفك على الرمضاء بل تجدها حين تباشرها فيكون قد فر من نوع **تناقض** و خلاف بعض الضرورة فوقع في انواع من **التناقضات** و مخالفة الضرورات و بقي ما امتاز به الاول في كلامه من الزندقه و الالحاد و مشاقة الرسول من بعد ما تبين له الهدى و اتباع غير سبيل المؤمنين زيادة علىذلك و لهذا كان في هؤلاء المثبته ممن له في الامه من الثناء و لسان الصدق ما ليس لمن هو من اولئك وان كان قد يذمه من يذمه من وجه اخر فليس الغرض بيان صوابهم مطلقا و لكن بيان ان طريقهم اقل خطا و طريق الاولين اعظم ضلاله فهذا احد المقامين و قد تقدم بيانه فلا نعيده

واما المقام الثاني فهو مقام من يسلم له انه فوق العرش وهو متحيز و له حد و نهايه و يطلق عليه ايضا لفظ الجهه فان اهل الإثبات متنازعون في اثبات لفظ الجهه وفي ذلك نزاع بين اصحاب الإمام أحمد وغيرهم كما أنهم متنازعون في إسم الحد أيضا وفي نزاع بين أصحاب الإمام أحمد وغيرهم فنقول وعلى هذا التقدير فالكلام على هذا من وجوه

الأول أن كلام هذا وغيره في الحيز هل هو أمر وجودي أو عدمي أو أضافي مضطرب **متناقض** فإنه وإن كان قد قرر هنا أنه وجودي فقد قرر في غير هذا الموضع أنه عدمي ويكفي نقض كلامه بكلامه فإنا قد إعتمدنا هذا مرات فإن هذا موجود في عامة هؤلاء تحقيقا لقوله تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ١١٠/٢

اختلافا كثيرا بخلاف الحق الذي يصدق بعضه بعضا ". (١)

١١٠-" فقد ذكر في البرهان الرابع بعد هذا نقيض هذا فقال

الوجه الربع أنا نعلم بالضرورة أن الأحياز بأسرها متساوية لأنها فراغ محض وخلاء صرف وإذا كانت بأسرها متساويا فيكون حكمها واحدا وذلك يمنع من القول واجب الإختصاص ببعض الأحياز على التعيين وقال فإن قيل لم لا يجوز أن يكون أختصاصه بجهة فوق أولى قلنا هذا باطل لوجهين أحدهما أنه قبل خلق العالم ما كان إلا الخلاء الصرف والعدم المحض فلم يكن هناك فوق ولا تحت الثاني أنه لو كان الفوق متميزا عن التحت بالتميز الذاتي لكانت أمورا موجودة قابلة للأنقسام وذلك يقتضي قدم الجسم لأنه لا معنى للجسم إلا ذلك

فهذا تصريح بأنها مختلفة في الحقائق وأنها خلاء صرف وفراغ محض وهذا يناقض ما ذكره هنا ومن لم يكن لسانه وراء قلبه كان كلامه كثير التقلب **والتناقض**

وذكر في نهايته في مسألة حدوث العالم لما ذكر نزاع المازع في أن الكون والحصول في الحيز أمر زائدا على ذات الجسم وذكر اسولتهم على دليله ثم قال وإن سلمنا أن ما ذكرتموه يدل على أن الحصول في الحيز زائد على ذات الجسم لكن معنا ما يدل على نفي ذلك وهو أمور ثلاثة

الأول وهو أن الحصول أمر نسبي والأمور النسبية تستدعي وجود أمرين لتتحقق بينهما تلك النسبة فلو كان الحصول في الحيز أمرا ثبوتيا للزم ان يكون الحيز أمرا ثبوتيا وهو باطل لأنه لو كان موجودا لكان أما أن يكون حالا ". (٢)

١١١-" لكن يحتاج إلى الجواب عن وجوهه الثلاث

فأما الوجه الأول فإنه إحتجاج بقول المنازع له إنه يجب أن يكون الله في جهة الفوق ويمتنع حصوله في سائر الجهات فإن كان قول المخالف حقا فقد صح مذهبه الذي تستدل على إبطاله ولم تسمع منه الدلالة

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ١١١/٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية ١١٢/٢

على ذلك وأن كان باطلا لم يدل على أن الحيز أمر وجودي فعلى التقديرين لا تكون هذه الحجة مقبولة لأنها إما أن تكون باطلة أو تكون مستلزمة لصحة قول المنازع

فإن قال أنا ألزم المنازع بها قيل له فغاية ما في الباب أن تكون حجة جدلية أحتججت فيها بكذب خصمك وهذا لا يكون برهانا قاطعا على أن الحيز أمر وجودي

ثم يقال لك أنت من أين تعلم أو تفيد الناس الذين يسترشدون منك ولا يتقلدون مذهبا أن الحيز أمر وجودي فإن كنت تعلم ذلك وتعلمه لقول خصمك لزم صحته وبطل مذهبك وإن لم تحتج بقول خصمك الذي تدفعه عنه بطلت هذه الحجة أن تكون طريقا لك إلى العلم أو إلى التعليم والإرشاد وكان غايتها ذكر تناقض الخصم وللخصم عنها اجوبة لا نحتاج إلى ذكرها هنا

وأما قوله في الوجه الثاني أن حهة الفوق متميزة عن جهة التحت في الإشارة فيقال له إن كانت الإشارة إلى ما فوقنا من العالم وما تحتنا منه فلا ريب أن هذا موجود لكن ليس ذلك هو مسمى الحيز والجهة الذي ينازعونك في أن الله فيه فإنهم لم يقولوا إن الله في جوف العالم وإنما قالوا هو خارج العالم فإن كانت الإشارة إلى ما فوق العالم وما تحته فلا نسلم أن أحدا يشير إلى ما تحت العالم أصلا وأما ما فوق العالم فالله هو الذي فوق العالم فالإشارة إلى ما هناك إشارة إليه سبحانه وتعالى ولا يسلم أنه يشار إلى شيء موجود فوق العالم غير الله تعالى فلم تحصل الإشارة إلى شيء معدوم بحال ولم ". (١)

١١٢-" وإما أن يكون مباينا عنه بالجهة فقالوا ليس بكذا ولا كذا ففنوا الطريقين جميعا وقالوا إنه لا يمكن أن يحس به ولا أن يشار إليه بالحس فقيل لهم هذا أحقر من الجوهر الفرد فقالوا في جواب ذلك إنما يلزم لو كان جسما أو لو كان موصوفا بالحيز والمقدار أو قالوا هذا من حكم الوهم والخيال أو حكم الحس والوهم

فقد بينا فيما تقدم غير مرة أن كلام منازعيهم هؤلاء أبعد عن الخطأ في العقل والدين من منازعيهم فانهم هم أعظم مخالفة لما يعلم بضرورة العقل وبديهته وفطرته من منازعيهم هؤلاء المثبتين لأن الله على العرش الموافقين لهم على نفي الجسم وقد تقدم التنبيه على أصل كلام هؤلاء وأنه إن كان كثيرا ممن يوافقهم على أن الله على العرش أو على نفي الجسم يقول إن هذا القول متناقض ويصفهم بالتناقض في ذلك فالنفاة أعظم تناقضا منهم وأعظم مخالفة لما يعلم بالاضطرار في العقل والدين وأن هؤلاء أعظم مخالفة للعلوم الشرعية والعقلية

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ١١٦/٢

ولا ريب أن كلام هؤلاء فيه ما يحتج به مثبتو الحد والمقدار والتحيز والجهة وفيه ما يحتج به نفاة الجسم والتحيز والجهة أيضا فلهذا قيل إنهم **متناقضون** أو أن لهم قولين

وقد ذكرنا بعض كلام أبي الحسن الأشعري وغيره من أئمة أصحابه الذي احتجوا به على أن الله على العرش وما احتجوا في ذلك من الآيات التي يحتج بها على اثبات الحد فقال باب ذكر الاستواء فإن قال قائل ما تقولون في الاستواء قيل له إن الله مستو على عرشه كما قال سبحانه الرحمن على ". (١)

١١٣-" الافك والبهتان و الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا قيما لينذر بأسا شديدا من لدنه ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجرا حسنا ماكثين فيه أبدا وينذر الذي قالوا اتخذ الله ولدا ما لهم به من علم ولا لآبائهم كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا وجعلوا لله شركاء الجن وخلقهم وخرقوا له بنين وبنات بغير علم سبحانه وتعالى عما يصفون بديع السموات والأرض أنى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة وخلق كل شيء وهو بكل شيء عليم ذلكم الله ربكم خالق كل شيء لا إله إلا هو فاعبدوه وهو على كل شيء وكيل لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير وليس هذا موضع استقصاء الكلام في هذا وإنما الغرض التنبيه على **تناقض** هؤلاء وابطال حججهم

وحينئذ يقال في

الوجه الثالث قوله إنه إذا كان على العرش وكان عظيما فلابد أن يكون له جانبان جانب عن يمين العرش وجانب عن يساره ويكون أحدهما غير الآخر العلم بهذا إما أن يكون من العقل الجسماني ومقتضى الحس والخيال أو لا يكون فإن كان من هذا القسم وهو مقبول نظيره وما هو أولى منه فتبطل هذه الحجة لأن هذا العقل يحكم بأن الموجود لابد أن يكون داخل العالم أو خارجه وإن لم يكن مقبولا بطلت هذه الحجة

وإن قيل إن هذا ليس من حكم العقل الجسماني ومقتضى الحس والخيال وهو قد حكم بأن الموجود العظيم الذي فوق غيره لابد أن يكون جسما يتميز منه ". (٢)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ١٧٦/٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية ٢٥٧/٢

١١٤-" فلو لم يكن في الأجسام ما يوصف بأنه واحد والناس لم يشهدوا إلا لأجسام مع أن العلم بأن الواحد المطلق نصف الاثنين موقوف على أن الواحد في الخارج نصف الاثنين إذ العلوم الكلية الذهنية مسبوقة بالعلوم المعينة الوجودية فلو لم يكن في الأجسام ما هو واحد امتنع حكم الذهن بأن الواحد نصف الاثنين وهذا من أوائل العلوم البديهية التي يضرب بها المثل في النظر والمناظرة فيكون احتجاجه على أن الجسم لا يكون واحدا في مقابلة ذلك فيكون من أفسد حجج السوفسطائية لقدحها في أظهر الأمور الحسية اليديهية

ثم يقال هذه الحجة تستلزم أن لا يكون الله واحدا ولا يكون الجوهر الفرد واحدا إلا به ثم يقال في وحدة ذلك مثل ما قلته في وحدة الجسم وذلك يستلزم أن تكون الوحدة بالذات وبالجوهر الفرد متوقفا على كونه واحدا فالكلام في تلك الوحدة كالكلام في الأولى وذلك يستلزم التسلسل وهو محال

وإذا كانت هذه الحجة تستلزم هذا الكفر فهي تستلزم أيضا نقيض المطلوب لأن المقصود بنفي وحدة الجسم اثبات تركيبه من الأجزاء المفردة التي كل منها واحدا فإذا نفيت وحدة الجوهر الفرد استلزمت إبطاله وإذا بطل الجوهر الفرد امتنع كون الجسم مركبا من الجواهر المنفردة فيلزم أن يكون واحدا فصارت هذه الحجة المذكورة لنفي وحدة الجسم مستلزمة لوحدته ونافية لوحدة الجوهر الفرد أيضا وكل هذا **تناقض**

ثم من العجب تولك بعد أن ثبت أن الوحدة تستلزم التسلسل وهو محال ثم قلت وبتقدير إمكانه فلابد أن ينتهي إلى وحدة تقوم بالذات لا بتوسط ". (١)

١١٥-" لا يتجزأ وهو الجوهر الفرد أو ما هو أكبر من ذلك فإن أردت بالأجزاء الجواهر المنفردة وقد قلت إما أن تكون متماثلة الماهية أو مختلفة فيقال لك هب أنها مختلفة في الماهية ما الذي يلزم قولك و القسم الثاني وهو أن يقال إن تلك الأجزاء مختلفة في الماهية فنقول كل جسم مركب من أجزاء مختلفة الماهية فلابد وأن ينتهي تحليل تركيبه إلى أجزاء يكون كل واحد منها مبرءا عن هذا التركيب يقال هذا باطل على هذا التقدير لأن كل واحد من تلك الأجزاء المختلفة الماهية إذا كان جزءا لا ينقسم وهو الجوهر الفرد امتنع حينئذ أن يكون مركبا وأن يتحلل إلى أجزاء أخر فإنه لا تركيب فيه بحال أكثر ما يمكنك أن تقول فيه ما قلته في الأجزاء التي يتحلل إليها من لزوم مماسته بيمينه شيئا وبيساره شيئا آخر لكن يقال لك هذا أولا في الجزء الذي لا ينقسم

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٢/٢٦٠

وقولك لكن يمينه مثل يساره إلا لكان هو نفسه مركبا وقد فرضناه غير مركب كلام متناقض ينقض بعضه بعضا فإنه إذا كان له يمين ويسار كان مركبا

وقولك يمينه مثل يساره والمثلان غير أن يقضى أن فيه غير أن وهذا تركيب أيضا وتماثل جانبيه لا يخرجه عن أن يكون مركبا فقولك وقد فرضناه غير مركب تناقض

وكذلك قولك ودعواك أنه تماثل يمينه يساره وإلا لكان هو نفسه مركبا يقتضي أنه مع تماثل جانبيه يكون غير مركب ومع عدم تماثلهما يكون مركبا وليس الأمر كذلك بلا نزاع

وأيضا فإنه على هذا التقدير الأجزاء مختلفة في الحقيقة وإذا كانت مختلفة في الحقيقة لم يلزم أن يجوز على كل واحد منها ما جاز على الآخر بل يمتنع تساويهما ". (١)

١١٦-" فيما يجب ويجوز ويمتنع فلو وجب أن يقوم كل منها مقام الآخر لكانت متماثلة والتقدير إنها مختلفة هذا تناقض فعلم أنه يمتنع مع كون الأجزاء غير منقسمة وهي مختلفة في الحقيقة أن يقوم بعضها مقام البعض وحينئذ فيبطل لزوم تفرقها

بل يقال إذا كان تفرقها يوجب قيام بعضها مقام بعض امتنع تفرقها مع كونها مختلفة لأن الحقائق المختلفة يمتنع أن يقوم بعضها مقام بعض هذا إن أراد بالأجزاء الجواهر المنفردة وهو المفهوم من اطلاقه

وإن أراد بالأجزاء الأجزاء الكبار قيل

الوجه الثامن وهو أن المعنى أنه مركب من أجزاء كبار بحيث يلزم إذا كانت مختلفة أن يكون الجزء منها ينحل إلى أجزاء لا تنقسم وقد قلت إما أن تكون متماثلة أو مختلفة فيقال لك نقدر إنها متماثلة وهي وإن كانت متماثلة في الصفة فلها قدر في نفسها ليست أجزاء منفردة إذ التقدير كذلك وإذا كانت كذلك لم يلزم أن يكون الطرف منها وسطا لأن الطرف يكون غير منقسم وغير المنقسم لا يسد مسد الجزء الكبير الذي قد ينقسم وإذا لم يكن كذلك لم يلزم جواز تباعد المتلاقيين وتلاقي المتباعدين لتباين مقاديرهما واشكالهما وإن الذي يقوم مقام غيره لابد أن يكون مساويا له في الصفة والقدر جميعا لاسيما وعلى هذا التقدير فيمكن أن يكون بعضها أكبر من بعض لأنه أكثر ما يلزم أن يكون كل جزء منها يمكن انقسامه ليصح الحكم عليها بالتحليل إلى الذي لا ينقسم حتى يتوجه كلامه في القسم الثاني وإذا لم يجب إلا ذلك لم يلزم تساويها في المقدار

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٢/٢٦٨

وإذا لم يلزم تساويها في المقدار لم يجب أن يقوم بعضها مقام بعض فلا يلزم جواز التفرق والانحلال فحاصله أن هذه الأجزاء إن قدرها ". (١)

١١٧-" أو يستلزم النقص كما زعم أنه يستلزم الحاجة وأنه مستلزم لعدم الوحدانية

فتبين لهم صورة الحال وهو أن هذه الأمور التي يوافق المسلمون على نفيها وإن كنتم لا تقيمون على نفيها حجة عقلية هي على فساد قولكم أدل منها على فساد قول من نازعكم من أهل الاثبات وإن كان مخطئا في بعض ما يقوله إذا كان خطاه أقل من خطاكم وهو مع ضلاله عن بعض الهدى أقرب إليه منكم

وإذا كان الأمر كذلك فهؤلاء الذين يزعمون أنهم ينفون عن الله النقص بكونه على العرش قد بينا أنهم يصفونه بالنقص إما تصريحا وإما لزوما ويصرحون بأن العقل لا ينفي النقص عن الله كانوا لم ينفوا ذلك إلا بالإجماع فلم يجمع المسلمون على قولهم فلا يكون لهم حجة على نفي كونه على العرش لو كان فيه ما زعموه من النقص والاستكمال بالغير فكيف والنقص إنما هو لازم على قولهم كما قد بين ذلك غير مرة

وقيل لك ثانيا هب أن هذا متناقض لكن إذا كانوا قد جمعوا في قولهم من إثبات كونه على العرش وبين نفي كونه جسما فلما أن يكون إثبات هذا أو نفي هذا متناقضا أو لا يكون فإن لم يكن متناقضا صح قولهم وبطل قولك في نفي الجهة فإذا كان هذا متناقضا لم يكن الزامهم لوازم أحد النقيضين بأولى من الزامهم النقيض الآخر فإن حقيقة هذا عند من يقول إنهم تناقضوا أنهم قد قالوا هو فوق العرش ليس فوق العرش وهو جسم وهو ليس بجسم ومثل هذا إما أن يجعل لهم قولين فيكون لهم قول بأنه فوق العرش ولوازمه وهو أنه جسم وقول بأنه ليس بجسم ولوازمه وهو أنه ليس فوق العرش ". (٢)

١١٨-" أو يذكر قولهم المتناقض على جهته ولا يلزمون لوازم النفي دون لوازم الاثبات ولا لوازم الاثبات دون لوازم النفي بل يثبت اللازم كما أثبت الملزوم وإن قيل إن فيها تناقضا وإذا كان كذلك لم يجز أن يلزموا بأن يكون متحيزا أو غير متحيز فإن ذلك لا يلزمهم ما داموا جامعين بين النفي والاثبات وهذا بين

ولهذا لا يزال هؤلاء وأمثالهم يميلون إلى النفاة من وجه وإلى المثبتة من وجه

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٢/٢٦٩

(٢) بيان تلبيس الجهمية ٢/٢٩٦

وقيل لك ثالثا هب أن هؤلاء متناقضين في إثبات موجود ليس بجسم فوق العالم فقولك بإثبات موجود لا داخل العالم ولا خارجه أعظم تناقضا فإن قولك موجود يقضي ثبوت أحد الأمرين فإذا نفيتهما فقد نفيت لازم الوجود المعلوم بالفطرة الضرورية لاسيما وقد علم بالضرورة الفطرية أن الله فوق العالم وأن ما يكون لا داخل ولا خارجه فإنه لا يكون إلا معدوما

وقالوا لك رابعا لا نسلم أن هذا تناقض بل قد علمناه بالضرورة الفطرية والضرورة الدينية والأدلة السميعة والعقلية أنه فوق العرش وعلمنا بما وافقتنا عليه من الأدلة العقلية وما تذكر في موافقتنا عليه من الأدلة الشرعية أنه ليس بجسم وموجب الأدلة الصحيحة لا تتناقض وإذا لم تتناقض فإذا قدرنا فوق العالم ما ليس بجسم لم يمكن أن يكون في حيز كما يكون الاجسام وحينئذ ما تذكره من اللوازم في هذه الحجة وفي نظائرها من الحجج مثل لزوم كونه منقسما أو جوهرا فردا وكونه في حيز أو أكثر من حيز ممنوعة ". (١)

١١٩-" فإن قلت هذا متناقض فإنه إذا كان فوق العالم أو في الجهة وجب أن يكون جسما قيل لك أولا قد صدرت هذا الكلام في هذه المسألة بأنه لايلزم من نفي كون الشيء جسما نفي اختصاصه بالحيز وإذا سلمت لهم لم يكن لك أن تنازعهم فيه فإن هذا رأس المسألة فيكون التقدير باتفاق منك ومنهم أن ما ليس بجسم إذا كان في الجهة بمعنى أنه يكون فوق العالم هل يكون في حيزين يعني الحيز الاصطلاحي وهم يقولون أنه لا يكون في الحيز الاصطلاحي مع كونه فوق العالم ومع كونه في الجهة وهي جهة العلو

الوجه الثاني أن يقال قولك في حيز واحد أوفي أكثر من حيز يقتضي تعدد الأحياز وذلك ممنوع فإن الأحياز إما أن تكون وجودية أو عدمية وهي ليست وجودية كما قررته في هذه الحجة وفي غيرها وإذا كانت عدمية فالعدم المحض لا يتعدد ولا يقال فيه إما أن يكون واحدا أو اثنان فامتنع أن يقال إما أن يكون في حيز واحد أو في حيزين

ويتقوى هذا بالوجه الثالث وهو أن الحيز إما أن يكون وجوديا أو عدميا فإن كان وجوديا جاز اختصاصه بأمر وجودي على سبيل الوجوب كاختصاصه بصفاته الواجبة له الوجودية وحينئذ فيبطل ما ذكره في الحجة من امتناع كونه في الحيز واجبا أو جائزا وإن كان الحيز عدميا لم يصح أن يقال إما أن يكون في حيز

(١) بيان تلبيس الجهمية ٢/ ٢٩٧

واحد أو في حيزين وهذا يقتضي بطلان أحد طريقيه الذي ذكرهما في هذه الحجة أحدهما إما أن يكون في حيز أو حيزين والثاني امتناع كونه واجبا أو جائزا

يوضح هذا الوجه الرابع وهو أن أحياز المتحيز الوجودية اللازمة له هي حدوده ونهايته والعدمية هي ما يقال إنه تقدير المكان فإن أراد بالحيز الأمر ". (١)

١٢٠-" فإن كان لفظيا لم يكن ذلك منافيا لاتفاقهم من جهة المعنى وإن كانت المعاني متفقة لم يضر اختلاف الألفاظ إلا إذا كان منهيا عنها في الشريعة

وإن كان النزاع معنويا فهو أيضا قسمان أحدهما اختلاف تنوع بأن يكون هؤلاء يثبتون شيئا لا ينفيه هؤلاء وهؤلاء ينفون شيئا لا يثبته هؤلاء فهذا أيضا ليس باختلاف معلوم إلا إذا كان كل منهما يدفع ما يقوله الآخر من الحق فإذا كان أحدهما يثبت حقا والآخر ينفي باطلا كان على كل منهما أن يوافق الآخر وإذا اختلفا كانا جميعا مذمومين وهذا من الاختلاف الذي ذمه الله تعالى في كتابه حيث قال سبحانه وتعالى وإن الذين اختلفوا في الكتاب لفي شقاق بعيد وقال ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأمثال ذلك

وإن كانا قد تنازعا حقيقيا هما فيه متناقضان على حقيقة التناقض بحيث أن يكون أحدهما ينفي غير ما أثبته الآخر فهذا بعد اتفاقهم على إثبات أنه فوق العرش وفوق العالم ومخالفتهم جميعا للمعتزلة الذين سلك هذا الرازي وأمثاله مسلكهم في كتابه هذا التأسيس إنما يكون بأن يقول المثبت كونه فوق العرش يستلزم أن يكون في جهة أو يكون متحيزا أو أن يكون منقسما ونحو ذلك ويقول الثاني كونه على العرش لا يستلزم ذلك بل يجوز أن يكون على العرش ولا يكون جسما وهذا الثاني قول الأشعرية فالخلاف بينهم وبين الأشعرية إنه إذا كان على العرش هل يستلزم ذلك أن يكون جسما أو لا يستلزم ذلك

فإن كان هذا هو الخلاف المحقق بين ابن فورك وأصحابه وبين ابن الهيصم وأصحابه فإما أن يكون الصواب مع ابن فورك أو مع ابن الهيصم ". (٢)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٢/٣٠٣

(٢) بيان تلبيس الجهمية ٢/٣٣٨

١٢١-" وإنما أراد من نفي الرؤية لله عز و جل بالأبصار التعطيل فلما لم يمكنهم ذلك صراحا أظهروا ما يؤول بهم إلى التعطيل وجحدوا الله تعالى تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا

قال ومما يدل على جواز رؤية الله تعالى بالأبصار أن الله تعالى يرى الأشياء وإذا كان للأشياء رائيا وليس يجوز أن يرى الأشياء من لا يرى نفسه وإذا كان لنفسه رائيا فجائز أن يرينا نفسه وذلك أنه من لا يعلم نفسه لا يعلم شيئا فلما كان الله تعالى عالما بالأشياء كان عالما بنفسه فكذلك من لا يرى نفسه لا يرى الأشياء فلما كان الله رائيا للأشياء كان رائيا لنفسه وإذا كان رائيا لها فجائز أن يرينا نفسه كما أنه لما كان عالما بنفسه جاز أن يعلمناها وقد قال الله عز و جل أنني معكما أسمع وأرى فاخبر أنه سمع كلامهما ويراهما ومن زعم أن الله لا يرى بالأبصار يلزمه أن لا يجوز أن يكون الله عز و جل عالما ولا قادرا ولا رائيا لأن العالم القادر الرائي جائز أن يرى

قلت وهذا المعنى الذي ذكره الأشعري من أن الموجود يقدر الله على أن يريناه وأن المعدوم هو الذي لا يجوز رؤيته فنفي رؤيته يستلزم نفي الوجود هو مأخوذ من كلام السلف والأئمة كما ذكره حنبل عن الامام أحمد ورواه الخلال عنه في كتاب السنة قال القوم يرجعون إلى التعطيل في كونهم ينكرون الرؤية

وذلك أن الله على كل شيء قدير وهذا لفظ عام لا تخصيص فيه فأما الممتنع لذاته فليس بشيء باتفاق العقلاء وذلك أنه متناقض لا يعقل وجوده فلا يدخل في مسمى الشيء حتى يكون داخلا في العموم مثل أن يقول القائل ". (١)

١٢٢-" هل يقدر أن يعدم نفسه أو يخلق مثله فإن القدرة تستلزم وجود القادر وعدمه ينافي وجوده فكأنه قيل هل يكون موجودا معدوما وهذا متناقض في نفسه لا حقيقة له وليس بشيء أصلا وكذلك وجود مثله يستلزم أن يكون الشيء موجودا معدوما فإن مثل الشيء ما يسد مسده ويقوم مقامه فيجب أن يكون الشيء موجودا معدوما قبل وجوده مفتقرا مربوبا فإذا قدر أنه مثل الخالق تعالى لزم أن يكون واجبا قديما لم يزل موجودا غنيا ربا ويكون الخالق فقيرا ممكنا معدوما مفتقرا مربوبا فيكون الشيء الواحد قديما محدثا فقيرا مستغنيا واجبا ممكنا موجودا معدوما ربا مربوبا وهذا متناقض لا حقيقة له وليس شيء أصلا فلا يدخل في العموم وأمثال ذلك

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٢/٣٤٩

أما خلق قوة في العباد يقدرون بها على رؤيته فإن ذلك يقتضي كمال قدرته وما من موجود قائم بنفسه إلا والله قادر على أن يرينا إياه بل قد يقال ذلك في كل موجود سواء قام بنفسه أو قام بغيره

وهنا طريقة أخرى وهي أن نقول كل موجود فالله قادر على أن يجعلنا نحسه بأحد الحواس الخمس وما لا يكون ممكن إحساسه باحدى الحواس الخمس فإنه معدوم وهذه الطريقة مما بين الأئمة أن جهما يقول بأن الله معدوم لما زعم أنه لا يحس بشيء من الحواس لأن الموجود لابد أن يمكن إحساسه باحدى الحواس كما ذكر الامام أحمد أصل قوم جهم

قال وكذلك الجهم وشيعته دعوا الناس إلى المتشابه من القرآن والحديث واضلوا بكلامهم بشرا كثيرا فكان مما بلغنا من أمر الجهم عدو الله أنه كان صاحب خصومات وكلام وكان أكثر كلامه في الله فلقي أناسا من المشركين يقال لهم السمنية فعرفوا الجهم فقالوا نكلمك فإن ظهرت حجتنا عليك دخلت في ديننا وإن ظهرت حجتك علينا دخلنا في دينك ". (١)

١٢٣-" ذكره المعتزلة من وجود اعراض غير محايثة لغيرها بل ما زال الناس يذكرون ان هذا من اعظم المحالات **المتناقضة** التي اثبتتها المعتزلة حيث اثبتوا ارادات وكراهات لافي محل وان قولهم هذا يوجب عليهم وجود بقية الاعراض لافي محل وينقض عامة اصولهم

الوجه الثالث ان يقال ما ذكروه من الحجة على ان الموجودين لا بد وان يكونا متباينين او متحايثين هو حجة على هؤلاء وغيرهم فيكون التزام بطلان هذه الاقوال طردا لدليل والمستدل اذا استدل بدليل يبطل مذهب منازعيه في الصورة التي تنازعا فيها وفي غيره مما لم يذكره لم يكن للمنازع ان ينقض دليله بمجرد مذهبه في صورة النزاع ولا يجب على المستدل ان يخص كل صورة صورة بدليل خاص اذا كان العام يتناول الجميع

وبهذا ظهر خطاه في قوله ما لم تبطلوا هذا المذهب بالدليل لا يصح القول بأن كل موجودين في الشاهد فاما ان يكون احدهما محايثا للاخر او مباينا عنه وكذلك قوله ما لم تبطلوا قول المعتزلة بثبوت ارادات وكراهات وفناء لافي محل فان الدليل الذي ذكروه على ان كل موجودين لا بد ان يكون احدهما مبيانا للاخر او يكون بحيث هو سواء كان هو الضرورة او الحجة القياسية حجة على هؤلاء وعلى غيرهم فلا يكون مجرد دعوى هؤلاء أو دعى غيرهم معارضة لما ذكر من الدليل لكن ان اقاموا حج على جوهر غير مباين لغيره او ثبوت

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٢/٣٥٠

عرض غير محايث لغيره كان ذلك الدليل معارضا لكن هذا لم يذكر والجواب عنه اذا ذكر هو جواب المؤسس وسائر بني آدم

وذلك يظهر بالوجه الرابع وهو ان قوله ان جمهور الفلاسفة يثبتون هذه الاشياء ويصفونها بما ذكر ليس كذلك بل هذا تثبته طائفة من الفلاسفة ". (١)

١٢٤-" وكثير من هؤلاء يعتقد انه قد ادرك حقيقته او انه لا حقيقة له الا ذلك وهؤلاء من اعظم الخلق تمثيلا لربهم بكل شيء وتشبيها له بكل شيء وقد جعلوا كل شيء ندا له وكفوا حيث جعلوا حقيقته هي الوجود المطلق وذلك يثبت لكل موجود فهم اعظم الخلق اشراكا بالله ومن هنا قال الاتحادية منهم انه وجود كل شيء وانه وجود الموجودات كلها ونحو ذلك مما هو من اعظم الاشراك والتعطيل

واصل هذا ان الاشتراك او الاشتباه في امر ما لمسمى الوجود او الحي او غير ذلك لا يقتضي التماثل بوجه من الوجوه بل يقتضي نوع اشتباه وقد يكون بعيدا عن التماثل وهذا الرازي كثيرا يظن ان الاشتراك في شيء هو التماثل فحكم على المشتبهين في شيء بحكم المتماثلين ثم انه في موضع آخر يناقض ذلك حتى يجعل الامور المتماثلة في الحكم لا تتماثل في العلة والامور المتماثلة في العلة لا تتماثل في الحكم اذ هو **متناقض** في عامة كلامه

ثم ان هؤلاء المتفلسفة والمتصوفة وسائر الملاحدة من القرامطة وغيرهم الذين يقولون حقيقته هي الوجود المحض او المطلق او نحو ذلك يزعمون انهم ابعد الخلق عن التشبيه وانهم هم الموحدون المحققون للتوحيد حتى ينفوا الصفات والاسماء نفيا منهم زعموا التشبيه هم اعظم الخلق تشبيها وتمثيلا واشراكا وجعل اندادا لله معماهم عليه من التعطيل وابعد الخلق عن ان يوحدوا الله تعالى بوحدانيته التي انفرد بها عن سائر مخلوقاته

فانهم اذا جعلوا حقيقته الوجود المطلق فهذا القدر ثابت لكل موجود فقد جعلوا حقيقته ما هو ثابت لكل شيء فقد حقيقة الله تشركه فيها ". (٢)

١٢٥-" وجب كونه مقابلا للرائي الا أن المرئي في الغائب لا يجوز ان يكون كذلك

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٢/٣٦٤

(٢) بيان تلبيس الجهمية ٢/٣٨٠

والكلام على ما ذكره من وجوه

احدها انما ذكره عن المعتزلة والكرامية ليس هو قولهم فقط بل قول عامة طوائف بني آدم من المسلمين واليهود والنصارى والمجوس والمشركين والصابئين وهو قول جماهير مثبتي الصفات ونفاتها ولا يعرف القول باثبات الرؤية مع نفي كون الله تعالى فوق العالم الا عن هذه الشرذمة وهم بعض اتباع الأشعري ومن وافقهم وليس ذلك قول ائمتهم كما يقول هؤلاء وان كانوا هم وغيرهم يقولون ان في كلام أئمتهم **تناقضا** او اختلافا فقد قدمنا ان **تناقض** من كان الى الاثبات اقرب هو أقل من **تناقض** من كان الى النفي اقرب وقدمنا ان العلم بأنه فوق العالم اعظم من العلم بأنه يرى فعلم ذلك بالعقل اعظم في الطرق البديهية والقياسية وعلم ذلك بالسمع أعظم لما في الكتاب والسنة من الدلالات الكثيرة التي لا يحصيها الا الله على أن الله فوق

ولهذا تجد هؤلاء الذين يثبتون الرؤية دون العلو عند تحقيق الأمر منافقين لأهل السنة والاثبات يفسرون الرؤية التي يثبتونها بنحو ما يفسرها به المعتزلة وغيرهم من الجهمية فهم ينصبون الخلاف فيها مع المعتزلة ونحوهم ويتظاهرون بالرد عليهم وموافقة أهل السنة والجماعة في اثبات الرؤية وعند التحقيق فهم موافقون المعتزلة انما يثبتون من ذلك نحو ما اثبته المعتزلة من الزيادة في العلم ونحو ذلك مما يقوله المعتزلة في الرؤية او يقول قريبا منه ولهذا يعترف هذا الرازي بأن النزاع بينهم وبين المعتزلة في الرؤية قريب من اللفظي ". (١)

١٢٦-" فعلم ان هؤلاء حقيقة باطنهم باطن المعتزلة الجهمية المعطلة وإن كان ظاهرهم ظاهر اهل الاثبات كما أن المعتزلة عند التحقيق حقيقة امرهم امر الملاحدة نفاة الأسماء والصفات بالكلية وان تظاهروا بالرد عليهم والملاحدة حقيقة امرهم حقيقة من يجحد الصانع بالكلية هذا لعمري عند التحقيق وأما عوام الطوائف وان كان فيهم فضيلة وتميز فقد يجمعون بين **المتناقضات** تقليدا وظنا ولهذا لا يكونون جاحدين وكافرين مطلقا لأنهم يثبتون من وجه وينفون من وجه فيجمعون بين النفي والاثبات

قال الأشعري في الابانة باب الرد على الجهمية في نفيهم على الله وقدرته قال الله تعالى انزله بعلمه وقال سبحانه وما تحمل من انثى ولا تضع الا بعلمه وذكر العلم في خمسة مواضع من كتابه فقال سبحانه فأن لم يتجيبوا لكم فعلموا أنما أنزل بعلم الله ولا يحيطون بشيء من علمه الا بما شاء وذكر تعالى القوة فقال اولم يرو أن الله الذي خلقهم هو أشد منهم قوة وقال سبحانه ذو القوة المتين وقال الله تعالى والسماء بنيناها بأيد

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٢/٣٩٦

قال وزعمت الجهمية والقدرية ان الله عز و جل لا علم له ولا حياة ولا سمع ولا بصر وأرادوا ان ينفوا ان الله عالم قادر حي سميع بصير فمنعهم خوف السيف من اظهارهم ذلك فأتوا بمعناه لأنهم اذا قالوا لا علم ولا قدرة لله فقد قالوا ليس بعالم ولا قادر ووجب ذلك عليهم وهذا انما اخذوه عن اهل الزندقة والتعطيل لأن الزنادقة قال كثير منهم ليس بعالم ولا قادر ولا حي ولا سميع ولا بصير فلم تقدر المعتزلة ان تفصح بذلك فأتت بمعناه وقالت ان الله عالم قادر حي سميع بصير من طريق التسمية من غير ان نثبت له علما وقدرة وسمعا وبصرا ". (١)

١٢٧-" ما يذكرونه من الأقيسة العقلية فاذا كان رفع الأيدي الى السماء في الدعاء مستلزما لاعتقاد الدعاة التجسيم وهم يثبتون ذلك بالأقيسة العقلية أيضا كان جانبهم أرجح لو لم يجيبوا عن حجج النفاة فكيف اذا اجابوا عنها واذا بينوا ان نقيض قولهم مستلزم للتعطيل لتعطيل وجود الباري ذاته وصفاته وتعطيل معرفته وعبادته ودعائه

الوجه التاسع والثلاثون أن يقال ليس قول القائل بأن رفع الأيدي الى السماء مستلزم التجسيم بأعظم مما يقال لكل من أثبت شيئا من الأسماء والصفات فان الملاحدة من المتفلسفة واتباعهم الذين يجمعون بين النقيضين فيقولون لا موجود ولا معدوم ولا حي ولا ميت أو يقولون لا يقال موجود ولا معدوم ولا حي ولا ميت يزعمون أن هذه الأسماء لا تقال الا لما هو جسم ونفاة الصفات من العلم والقدرة وغيرها يقولون ان هذه الصفات لا تقوم الا بجسم ومنكروا الرؤية والقائلون بخلق القرآن يقولون لا يمكن أن يرى الا جسم ولا يقوم الكلام الا بجسم وهو يبينون ذلك اعظم من بيان هذا المؤسس ان الرافعين لأيديهم في الدعاء مستندهم اعتقاد أن المدعو جسم

وحينئذ فلا يخلو اما أن يكون ما ذكره النفاة من لزوم التجسيم لهؤلاء المثبتة حقا او باطلا فان كان ذلك حقا كان التجسيم حقا اذ الاثبات للأسماء والصفات حق معلوم بالضرورة العقلية وبالنصوص السمعية وقول النفاة مستلزم للجمع بين النقيضين ولغير ذلك من السفسطة وان كان ما يذكره هؤلاء النفاة من لزوم التجسيم باطلا فانتفاء هذا اللازم في حق الداعين اولى وأوكد

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٣٩٧/٢

الوجه الاربعون أن يقال ومن المعلوم ان هذاب الباب كثيرا ما يقال فيه ان الناس **يتناقضون** فيه فيثبت أحدهما شيئا من وجود واجب او اسم او صفة وينفي ". (١)

١٢٨-" لوازمه او ينفي الجسم ونحوه ويثبت ملازمه ولا ريب أن باب الاثبات حجته العقلية الضرورية والنظرية اعظم من حجج النفي فان النفاة ليس معهم حجج ضرورية وليس معهم قياس عقلي الا ومع أولئك ما هو أقوى واكثر هذا اذا لم يعرف الانسان القدح في مقاييسهم والا فمن عرف القدح فيها تبين له أن حاصلها تهويل لا تحصيل وأما الحجج السمعية فهي مع المثبتة أضعافا مضاعفة وليس مع النفاة ما يفيد ظنا

واذا كان كذلك فالذي تسميه النفاة تجسيما اذا كان لازما أمكن المثبتة أن تلزمه ويكون مقره الأدلة العقلية والسمعية وأما النفاة فلا يمكنهم النفي الا تركوا العقل والسمع وهذه حال أهل النار الذين قالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا من اصحاب السعير واذا لم يكن لازما لم يحتج الى اثباته وان دفع الشك في لزومه وكان في **تناقض** المثبت مع نفي الجسم قولان فلا ريب ان **تناقض** المثبت اقل بكثير من **تناقض** النافي ومتابعته الأدلة السمعية والعقلية اكثر وتقريره للفطرة والشرعة أظهر واذا كان ما في جانبه من الخطأ أقل لم يجزأن يرجع الى من خطأه اكثر بل على ذلك ان يوافقه على ما معه من الصواب ثم ان رجعا جميعا الى تمام الصواب والا كان استكثارهما من الصواب اولى وأحب من استكثار الخطأ

فصل

قد ذكر ابو عبد الله الرازي في نهاية العقول له لمثبتي الجهة حججا أخرى فنذكر هنا أيضا ما ذكره من الجانبين في الكتابين فقال واحتج مثبتو الجهة بأمور اربعة أولها أنا نعلم بالضرورة ان كل موجودين قائمين بأنفسهما فلا بد وأن يكونا متباينين وتعلم بالضرورة أن التباين بين الشيئين لا يخلو عن ". (٢)

١٢٩-" بين المحل والحال فيه وبين الحالين في المحل والمحل هو الجوهر والحال فيه هو العرض واذا كان التباين الذي بينه وبين العالم زائدا على تباين هذين وهذان متباينان بالحقيقة وبالزمان لم يكن التباين بينه وبين العالم بمجرد الحقيقة والزمان فانه اذا كانت مباينته للعالم أعظم من مباينة المباين لغيره بالحقيقة والزمان لم تكن

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٥٠١/٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية ٥٠٢/٢

من جنسها وهذا بين فانه اذا كانت حقيقة المباينة بمجرد الحقيقة والزمان لم يمتنع أن يكون أحدهما حالا في الآخر او يكونان جميعا حالين في محل واحد وهذا تقوله الحلولية من الجهمية فان القائل اذا قال الباري مباين للعالم وهو مع هذا حال فيه أو محل له ومباينته له بانه قبله وأن حقيقته تخالف حقيقته كما يباين الجوهر العرض والعرض الجوهر لم تكن المباينة بالحقيقة والزمان مانعة من هذه المحايثة فاذا كانت المحايثة منتفية لم يكن بد من اثبات مباينة تتقي هذه المحايثة والمباينة بالحقيقة والزمان لا تنفي المحايثة

ولهذا لما زعم الجهمية أنه ليس مباينا بالمكان اضطربوا بعد ذلك فقال جمهور علمائهم لا هو محايث للعالم ولا هو خارج عنه وقال كثير من عامتهم وعبادهم وعلمائهم بل هو محايث فانه اذا ارتفعت المباينة بالمكان لم يبق الا المحايثة ولا ريب أن قول هؤلاء اقرب الى المعقول لكنه اقرب الى العقل ابتداءا حيث جعلوه موجودا محاثيا للعالم لكنه أعظم تناقضا وجهلا من وجه آخر فان ما به نفوا أن يكون على العرش هو أعظم نفيا لكونه محايثا للعالم ولأن في كونه في نفس المخلوقات من الكفر والضلال ما فيه شناعة تزيد على النفي المطلق الذي لا يفهم بحال وأيضا فالأدلة الدالة على أنه فوق العالم وأنه مباين للعالم تمنع المحايثة أيضا ". (١)

١٣٠-" والحاجة لهما كان كذلك كان الاختلاف بين الباري وبين العالم أتم من الاختلاف بين الحال وبين المحل يقال له أما عدم المشاركة في الحدوث والامكان والحاجة فمرجعها الى ثبوت الوجوب والى القدم وذلك لا يخرج عن المخالفة بالحقيقة او الزمان كما تقدم وأما كونه ليس حالا فيه ولا محلا له فيقال له ان أردت بهذا أنه مباين عنه بالجهة والمكان فهو المطلوب وأن أردت بذلك أنه ليس حالا ولا محلا ولا مباينا بالجهة فهذا غير معقول ولا متصور فاما أن يقول انه معقول والمنازع مكابر فهم يحلفون الايمان المعلطة أن هذا غير معقول لهم وهم أمم عظيمة وفيهم من الصدق والديانة ما يمنع أقدامهم على الكذب ولقد خاطبت بهذا طوائف مع ذكائهم وصحة فطرتهم فلم يكن فيهم من يتصور ذلك او يعقله وان ادعيت انه معقول لطائفة دون طائفة فهذا لا يستقيم عندك لاشتراك الناس في المعقولات وان قيل ان ذلك لاختصاص بعضهم زيادة ذكاء او فطنة فمعلوم أن هذا لا يختص به أهل هذا القول دون ذاك بل الاستقراء يدل على أن المنازعين له أكمل عقولا وأحد اذهانا واوضح ادراكا وأقل تناقضا وأقل ما يمكن أن تقابل دعواه بمثلها

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٢/٥٠٥

الوجه السادس أن يقال هب أن هذا معقول وممكن امكانا ذهنيا فما الدليل على انه ليس بحال في محل ولا محياثا للعالم اذا قلت انه ليس بخارج العالم فان المنازع لك يقول نفي كونه محايثا للعالم انما علم بأنه مباين للعالم بالجهة فاذا قدر أنه غير مباين للعالم الا بالحقيقة والزمان دون الجهة لهذا القدر لا يمنع أن يكون حالا في العالم او محلاله كالجوهر مع عرضه فان تباينهما بالحقيقة والزمان لا يمنع ذلك من تحايثهما فلا بد لك من دليل يبين عدم محايثة العالم اذا اثبت مباينته بالجهة وانت لم تذكر على ذلك حجة حتى يتم ما ذكرته من المباينة فان قلت المنازع سلم لي ذلك فهو انما سلم عدم المحايثة التي هي المبيانة بالجهة فاما نفي المحايثة من ". (١)

١٣١-" الحجج كما تقدم وأولئك اذا قالوا هو في كل مكان لم يمكنهم الاحتجاج على ذلك بما نفي كونه خارج العالم وكان قول طائفة من الطائفتين مانعا من صحة قول الآخرين وذلك يقتضي بطلان قول الطائفتين وبطلانهما جميعا يوجب أن يكون خارج العالم

وايضاح ذلك أن من يقول في كل مكان يجعله مقدرا محدودا بقدر العالم فجميع ما يحتج به على نفي كونه فوق العرش ينفي أن يكون بكل مكان بطريق الأولى والأحرى لأن في هذا القول من وصفه بالصفات الممتنعة عليه وتجويز النقائص عليه وقبوله للزيادة والنقصان وغير ذلك ما ليس في كونه خارج العالم ومن قال انه ليس داخل العالم ولا خارجه اما أن يثبت مباينته للعالم بقدر زائد على المباينة بالحقيقة والزمان او لا يثبته فان اثبت المباينة الزائدة وجب أن يكون مباينا للمكان وان لم يثبتها لم يمكنه نفي حلوله في العالم مع مبيانته بالحقيقة والزمان اذ لا يكون له حجة على نفي حلوله في العالم كما تقدم وهذا باطل وما استلزم الباطل فهو باطل وان قال هو داخل العالم وهو خارجه ايضا كما يقوله بعض الناس فانه يرد عليه كل ما يورد على من قال هو خارج العالم سواء قال هو جسم مع ذلك او ليس بجسم

فقد تبين أن من قال أن الله ليس خارج العالم يلزمه أن لا يكون الله مباينا للعالم منفصلا عنه وهذا باطل عند المنازع ونحوه ومن التزمه وقال بالحلول كان ما يلزمه من الفساد **والتناقض** اكثر مما يلزم خصمه فيكون قوله من أبطل الباطل وابطال قول هؤلاء زيادة زدناها اذ هو لم يتعرض لذلك هنا وانما أفرد له مسألة ولهذا كان الأئمة كأبن المبارك والامام أحمد واسحاق بن ابراهيم وغيرهم يقولون ان الله فوق سماواته على عرشه

(١) بيان تلبيس الجهمية ٥١١/٢

بائن من خلقه ويقولون بحد ". (١)

١٣٢-" الوجه الحادي عشر انه قد ثبت بالشرع والعقل ان الله سبحانه ليس كمثله شيء وان حقيقته لا تماثلها حقيقة وذلك انه لو كان له مثل والمثلان يجوز ويجب ويمتنع على احدهما ما يجوز ويجب ويمتنع على الآخر لوجب للمخلوق ما يجب له من الوجوب والقدم والخلق وسائر خصائص الربوبية ولجاز عليه ما يجوز على المخلوق من العدم والحاجة والحدوث وسائر صفات النقص ولا ممتنع على المخلوق ما يمتنع عليه من العدم ونحو ذلك وذلك يستلزم ان يكون الشيء موجودا معدوما قديما محدثا خالقا مخلوقا واجبا ممكنا الى غير ذلك من الأمور المتناقضة واذا كان كذلك فمن المعلوم ان عدم مماثلته لشيء من المخلوقات اعظم من عدم مماثلة المخلوق للمخلوق اذ المخلوقات تشترك في كثير مما يجوز ويجب ويمتنع عليها واذا كان عدم مماثلته للعالم أعظم فالمباينة والمخالفة ونحوهما تتبع عدم المماثلة فكلما كان الشيء عن مماثلة الشيء أبعد كانت مباينته له ومخالفته له أعظم وذلك يوجب أن يكون مباينته له أعظم من مباينة كل جوهر وكل عرض لكل جوهر ولكل عرض فاذا لم يكن مباينا الا بالحقيقة والزمان لم يكن كذلك فعلم ان ذلك باطل

الوجه الثاني عشر يقال لو كان لا يباين العالم الا بالحقيقة والزمان وهذه المباينة يشاركه فيها الجواهر وما يقوم بها من الأعراض لم يكن لمباينته للعالم قدر زائد على مباينة الجوهر للعرض واذا انتفت المباينة الزائدة ثبتت المماثلة والمشابهة في المباينة فان الشيئين اذا كان كل منهما لا يباين ما يباينه الا بالحقيقة والزمان كانت نسبة كل منهما الى ما يباينه كنسبة الآخر الى ما يباينه فتكون نسبته الى العالم كنسبة كل من الجواهر والأعراض المخلوقه الى الآخر اكثر ما يقال ان حقيقته اكثر مباينة لحقيقة غيره من لجوهر للعرض والعرض للعرض كما ان تقدمه للعالم اعظم من تقدم بعض العالم لبعض لكن بكل حال اذا كانت مباينته من جنس المباينة بالحقيقة والزمان لم يخرج عما يجوز على هذا ". (٢)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٥١٧/٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية ٥٢٠/٢

١٣٣-" الجنس كما انه اذا كان موجودا وقائما بنفسه لم يخرج عما يجوز على جنس الموجود والقائم بنفسه فاذا كان الموجود والقائم بنفسه لا يكون الا واجبا او ممكنا ولا يكون الا قديما او محدثا لم يخرج عن أحد القسمين

واذا كان التباين بالحقيقة أو الزمان لا يخرج عن ان يكون محلا لحال يقوم به او حالا في محل والحال مفتقر الى محله والمحل لا يوجد بدون وجود الحال فيه اذ العرض مفتقر الى الجوهر مستلزم للعرض وقد يقال هو محتاج اليه ايضا لزم اذا جعل حالا في العالم ان يكون مفتقرا الى العالم محتاجا اليه لا يقوم وجوده الا بالعالم مع ان العالم قائم بنفسه بدونه وهذا يقتضي ان يكون غنيا عن الله تعالى والله مفتقر اليه وان يكون هو الى العالم أحوج من العالم اليه او ان يكون كل منهما محتاجا الى الآخر

وهذا قد صرح به الاتحادية كصاحب الفصوص وقال بان العالم والحق كل منهما محتاج الى الآخر ونحو ذلك مما قد ذكرناه في غير هذا الموضوع ويقال ان أعيان العالم هي ثابتة في العدم مستغنية عن الحق وأن وجود الحق ظهر فيها وهذا من جنس حلوله في تلك الأعيان لكن هما متحدان لا يتميز الحال عن المحل ولهذا يقول بنوع من الحلول وبنوع من الاتحاد وهو في ذلك متناقض كتناقض النصارى في الحلول والاتحاد الخاص بالمسيح وذلك لأنه يجعل الثبوت غير الوجود كما يقوله من يقول المعدوم شيء وهذا باطل وان كان محققوا هؤلاء لا يرضون بالحلول الذي يقتضي اثنين حالا ومحلا بل عندهم ما ثم الا وجود واحد ومنهم من يقول هو الوجود المطلق وان كان المطلق لا وجود له في الخارج الا معينا مخصصا فيكون هو وجود المخلوقات بعينه ومنهم من يصرح ". (١)

١٣٤-" الوجه الثاني ان النصارى يقولون بأن الاتحاد والحلول فعل من أفعال الرب وان اللاهوت اتحد بالناسوت مرة وانفصل عنه أخرى وهؤلاء عندهم ما يتصور أن يتميز وجود الحق عن المخلوقات ولا يباينها ولا ينفصل عنها وهؤلاء الاتحادية هم أكفر وأضل ممن يقول ان الله تعالى بذاته في كل مكان ونحو ذلك من المقالات الشنيعة المتقدمة ولكن هم مشاركون لهم في أصل المقالة وزائدون عليهم في الضلالة

والمقصود هنا التنبيه على ان اولئك الجهمية الذين لا يثبتون المباينة يضطرون الى ان يجعلوا الرب مفتقرا الى العالم اذا جعلوه حالا فيه مع استغناء العالم عنه وان جعلوه محلاله مع أن ذاته لا تباين ذات العالم بل تحايثه

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٢/٥٢١

كما هو قولهم بانهم يقولون بأنه لا وجود للرب الا بوجود العالم ولا يمكن وجود الرب بدون وجود العالم كما لا يمكن وجود المحل الذي هو الجوهر او الهيولي بدون ما يحل فيه من الأعراض او الصورة فيكون العالم مقويا لوجود الرب والرب محتاج اليه أيضا وهو اعظم من قدم جميع العالم

الوجه الثالث عشر أن هؤلاء الجهمية يقولون انه لا تحله الصفات ولا تقوم به فانه اذا قامت به الصفات والأعراض كان محتاجا اليها وكانت مقومة له ومنافية لوحدته ووجوب وجوده وقدمه فاذا قال منهم طائفة بأن المخلوقات كلها تحله وتقوم به كان هذا مع فيه من الكفر والضلال في الاختلاف **والتناقض** اعظم من ان يوصف وكذلك قالوا انه لا يكون فوق العرش لئلا يكون حالا بغيره وقائما بغيره وكأننا في كل مكان ونحو ذلك مع انه متميز عن العرش منفصل ". (١)

١٣٥-" عنه فاذا قالوا أنه حال في المخلوقات مختلط بالقاذورات كان هذا مع ما فيه من الكفر والضلالات من أعظم **المتناقضات**

والمقصود ان هؤلاء الجهمية لا يفرون من شيء من الحق لما يظنونه شبهة الا وقعوا في اضعاف مضاعفة من الباطل التي يلزمها ذلك المحذور عندهم فهم دائما **متناقضون** فان كل من نفي عن الله ان يكون فوق العرش لا بد أن يحتج بحجة تقتضي السلب والنفي فهو مع قوله بالمحايثة او قوله بالمباينة بلا محايثة يكون مثبتا لكل ما سلبه ولأضعافه او يلزمه ذلك فلم يستفيدوا الا **التناقض** في المقال وجحدوا الخالق الذي هو من أعظم الضلال ونفس **تناقض** القولين يقتضي فساده فكيف بما زاد على ذلك

فانهم اذا قالوا الوجود الواجب لا يكون الا واحدا ليس هو صفة ولا قدرة ونحو ذلك مما أصل قولهم فكل ما يقولونه بعد ذلك من كونه بكل مكان او كونه داخل العالم وخارجه او كونه هو الوجود القائم بالكائنات ونحو ذلك مما يناقض هذا فان المحايث لجواهر العالم وأعراضه يجب ان يوصف بما توصف به الجواهر والأعراض من التركيب والانقسام وغير ذلك وان لم يوصف بذلك مع قولهم بالمحايثة له كان هذا مع فساده في ضرورة العقل ناقضا لجميع اصولهم فانهم اذا جعلوا ذاتين محايثتين وجعلوا احداهما منقسمة ومركبة وغير ذلك دون الأخرى وجعلوا الواحد الذي لا تركيب فيه محايثا لكل مركب كان هذا مفسدا لكل حجة لهم وقولهم انه غير محايث له مع قولهم انه لا يباينه الا بالحقيقة والزمان جمع بين النقيضين حيث جعلوا مباينته غير زائدة على

(١) بيان تلبيس الجهمية ٥٢٣/٢

مباينة المحل للحال فيه وقالوا مع ذلك انه غير مباين بغير هذه المباينة كما تقدم ". (١)

١٣٦-" فاحتج بتنزيهه عن أن يكون مستويا على الأقذار على المنع أن يكون الاستواء هو الاستيلاء واحتج على نفي كونه في كل مكان بتنزيهه عن أن يكون في النجاسات وقال وقد قال قائلون من المعتزلة والجهمية والحرورية ان معنى قوله الرحمن على العرش استوى انه استولى وملك وقهر وأن الله في كل مكان وجحدوا أن يكون الله على عرشه كما قال أهل الحق وذهبوا في الاستواء على العرش الى معنى القدرة ولو كان هذا كما قالوه كان لا فرق بين العرش والأرض السابعة السفلى لأن الله عز و جل قادر على كل شيء والأرض والسموات وكل شيء في العالم فالله قادر عليه فلو كان الاستواء بمعنى الاستيلاءلكان الله مستويا على العرش وعلى الأرض وعلى السماء وعلى الحشوش والانتان والأقذار لأن الله سبحانه وتعالى قادر على الأشياء كلها ولما لم نجد أحدا من المسلمين يقول أن الله مستو على الحشوش والأخلية لم يجز أن يكون معنى الاستواء على العرش الاستيلاء الذي هو عام في الأشياء كلها ووجب أن يكون معنى الاستواء يختص بالعرش دون سائر الأشياء قال وزعمت المعتزلة والجهمية والحرورية أن الله عز و جل في كل مكان فلزمهم أن يكون في بطن مريم وفي الحشوش تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا

ويقال لهم اذا لم يكن الله مستويا على العرش بمعنى يختص به العرش دون غيره كما قال ذلك نقلة الآثار وكان الله في كل مكان فهو سبحانه تحت الأرض والأرض فوق والسماء فوق الأرض وفي هذا ما يلزمكم أن تقولوا ان الله تحت ما هو ما فوقه وفوق التحت والأشياء فوق وإنه فوق الإشياء كلها تحته وفي هذا ما يوجب أنه تحت ما هو تحته وهذا المحال الفاسد **المتناقض** تعالى الله ربنا جل جلاله عن ذلك علوا كبيرا ". (٢)

١٣٧-" فوقهم ويفعلون ما يؤمرون وقال ذي المعارج تعرج الملائكة والروح اليه وقال وهو القاهر فوق عباده وقال وهو العلي العظيم وقال فقد أخبر الله أنه في السماء

ثم احتج بحجة أخرى من الأقسية العقلية وقال وجدنا كل شيء أسفل مذموما قال الله تعالى إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار وقال الذين كفروا ربنا أرنا الذين أضلانا من الجن ولانس نجعلهما تحت

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٥٢٤/٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية ٥٣٣/٢

أقدامنا ليكونا من الاسفلين وهذه الحجة من باب قياس الأولى وهو أن السفل مذموم في المخلوق حيث جعل الله أعداءه في أسفل السافلين وذلك مستقر في فطر العباد حتى إن أتباع المضلين طلبوا أن يجعلوهم تحت اقدامهم ليكونوا من الأسفلين وإذا كان هذا مما ينزه عنه المخلوق ويوصف به المذموم المعيب من المخلوق فالرب تعالى أحق أن ينزه ويقدس عن ان يكون في السفل او يكون موصوفا بالسفل هو اوشى منه أو يدخل ذلك في صفاته بوجه من الوجوه بل هو العلى الأعلى بكل وجه ولهذا يروى عن بشر المريسي انه كان يقول في سجوده سبحان ربي الأسفل وكذلك بلغني عن طائفة من أهل زماننا أن منهم من يقول إن يونس عرج به الى بطن الحوت كما عرج بمحمد إلى السماء وانه قال لاتفضلوني على يونس وأراد هذا المعنى وقد بينا كذب هذا الحديث وبطلان التفسير في غير هذا الموضع

وهذه الحجة التي احتج بها الأئمة اجود من حجة **التناقض** التي احتج بها ابو الحسن فانه يرد على تلك الأسولة ما لم يرد على هذه حيث يمكن ان يقال هو يجمع بين **مايتناقض** في حق غيره كما قيل لأبي سعيد الخراز بماذا عرفت ". (١)

١٣٨-"اتباعها وقد يكون من سنته ما يظن أنه مخالف لظاهر القرآن وزيادة عليه كالسنة المفسرة لنصاب السرقة والموجبة لرجم الزاني المحصن فهذه السنة أيضا مما يجب اتباعه عند الصحابة والتابعين لهم باحسان وسائر طوائف المسلمين (

إلا من نازع فى ذلك من الخوارج المارقين الذين قال فيهم النبى (يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرأون القرآن لايجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية أينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن فى قتلهم أجرا عند الله لمن قاتلهم يوم القيامة (

وقد استفاضت الأحاديث الصحيحة فى وصفهم وذمهم والأمر بقتالهم عن النبى صلى الله عليه وسلم قال أحمد بن حنبل صح الحديث في الخوارج من عشرة أوجه وقد روى مسلم في صحيحه حديثهم من عشرة أوجه كأنها هي التي أشار إليها احمد بن حنبل فإن مسلما أخذ عن أحمد

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٥٤٣/٢

وقد روى البخاري حديثهم من عدة أوجه وهؤلاء أولهم قال للنبي يا محمد اعدل فانك لم تعدل فمن جوز عليه أن يظلمه فلا يعدل كمن يوجب طاعته فيما ظلم فيه لكنهم يوجبون اتباع مابلغه عن الله وهذا من جهلهم **وتناقضهم** ولهذا قال النبي

". (١)

١٣٩-" فصل

والمتحقق أن الأحكام والأقوال والاعتقادات كما تقدم نوعان عيني وعملى تابع للمعتقد ومتبوع للمعتقد فرع للمعتقد وأصل له

فأما الأول وهوالعيني التابع للمعتقد المتفرع عليه فهذا لا تؤثر فيه الاعتقادات ولا يختلف باختلافها فان حقائق الموجودات ثابتة فى نفسها سواء اعتقدها الناس او لم يعتقدوها وسواء اتفقت عقائدهم فيها او اختلفت واذ اختلف الناس فيها على قولين **متناقضين** لم يكن كل مجتهد مصيبا بمعنى ان قوله مطابق للمعتقد موافق له لايقول ذلك عاقل كما تقدم ومن حكى عن أحد من علماء المسلمين سواء كان عبيد الله بن الحسن العنبرى أو غيره أنه قال كل مجتهد فى الأصول مصيب بمعنى أن القولين **المتناقضين** صادقان مطابقان فقد حكى عنه الباطل بحسب توهمه وإذا رد هذا القول وأبطله فقد أحسن فى رده وابطاله وإن كان هذا القول المردود لا قائل به

ولكن المنازعات والمخالفات فى هذا الجنس تشتمل على أقسام وذلك أن التنازع إما أن يكون فى اللفظ فقط أو فى المعنى فقط او فى كل منهما أو فى مجموعهما

". (٢)

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ١٩/٨٦

(٢) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ١٩/١٣٨

"١٤٠-"
فان كان فى المعنى مع اللفظ أو بدونه فلايخلو اما أن **يتناقض** المعنيان أو يمكن الجمع بينهما فان كان النزاع فى المعنيين **المتناقضين** فأحد القولين صواب والآخر خطأ وأما بقية الأقسام فيمكن فيها أن يكون القولان صوابا ويمكن أن يكون الجميع خطأ ويمكن أن يكون كل منهما أو احدهما صوابا من وجه خطأ من وجه وحيث كان القولان خطأ وقد لايكون واذا لم يكن كفرا فقد يكون فسوقا وقد لا يكون فمن قال ان المتنازعين كل منهما صواب بمعنى الاصابة فى بعض الأقسام المتقدمة أو بمعنى أنه لا يعاقب على ذلك فهذا ممكن وأما تصويب **المتناقضين** فمحال فانه كثيرا ما يكون النزاع فى المعنى نزاع تنوع لا نزاع تضاد **وتناقض** فيثبت أحدهما شيئا وينفى الآخر شيئا آخر ثم قد لا يشتركان فى لفظ ما نفاه أحدهما وأثبته الآخر وقد يشتركان فى اللفظ فيكون **التناقض** والاختلاف فى اللفظ وأما المعنى فلا يختلفان فيه ولا **يتناقضان**

ثم قد يكونان متفقين عليه يقوله كل منهما وقد يكون أحدهما قاله أو يقوله والآخر لا يتعرض له باثبات ولا نفى وقد يكون النزاع اللفظى مع اتحاد المعنى لا تنوعه وكثير من تنازع الأمة فى دينهم هو من هذا الباب في الأصول والفروع والقرآن والحديث وغير ذلك

مثال التنوع الذى ليس فيه نزاع لفظى أن يقول أحدهما الصراط

". (١)

١٤١-"نفسها موجودة بدون اعتقاده لا أنه يطلب باعتقاده أن يثبت للأمر والفعل صفة لم تكن له قبل ذلك اذ ليس لأحد من المجتهدين غرض فى ان يثبت للأفعال احكاما باعتقاده ولا ان يشرع دينا لم يأذن به الله وإنما مطلوبه ان يعتقد حكم الله ودينه ولا له مقصود ان يجيء إلى الأفعال المتساوية فى ذواتها وفي أمر الله فيعتقد فى أحدها الوجوب على نفسه وفى الآخر التحريم من غير سبب تختص به الأفعال

فهذا موضع ينبغى تدبره فان المؤمن الطالب لحكم الله اذا علم ان تلك الأفعال عند الله سواء لم يميز بعضها عن بعض بامر ولا نهي وهى فى أنفسها سواء لم يميز بعضها عن بعض بحسن ولا سوء ولا مصلحة ولا

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ١٣٩/١٩

مفسدة فان هذا الاعتقاد منه موجب لاستوائها وتماثلها فاعتقاده بعد هذا أن هذا واجب يذم تاركه وهذا حرام يعاقب فاعله تناقض فى العقل وسفسطة وكفر فى الدين وزندقة

أما الأول فلأن اعتقاد التساوى والتماثل ينافى اعتقاد الرجحان والتفضيل فضلا عن وجوب هذا وتحريم هذا فكيف يجمع العاقل بين الاعتقادين المتناقضين الا أن يكون اخرق كافرا فيقول أنا اوجب هذا وأحرم هذا بلا أمر من الله ولا مرجح لاحدهما من جهة العقل فإذا فعل هذا كان شارعا من الدين لما لم يأذن به الله وهو مع هذا دين معلوم الفساد بالعقل حيث جعل الأفعال المستوية

". (١)

١٤٢-"الحق وانهم بينوه مع علمهم بأنهم اعلم الخلق بالحق فهم الصادقون المصدوقون علموا الحق وبينوه فمن قال انهم كذبوا للمصلحة فهو من اخوان المكذبين للرسل لكن هذا لما رأى ما عملوا من الخير والعدل فى العالم لم يمكنه ان يقول كذبوا لطلب العلو والفساد بل قال كذبوا لمصلحة الخلق كما يحكى عن بن التومرت وامثاله

ولهذا كان هؤلاء لا يفرقون بين النبي والساحر الا من جهة حسن القصد فان النبي يقصد الخير والساحر يقصد الشر والا فلكل منهما خوارق هي عندهم قوى نفسانية وكلاهما عندهم يكذب لكن الساحر يكذب للعلو والفساد والنبي عندهم يكذب للمصلحة اذ لم يمكنه اقامة العدل فيهم الا بنوع من الكذب

والذين علموا ان النبوة تناقض الكذب على الله وان النبي لا يكون الاصادقا من هؤلاء قالوا انهم لم يبينوا الحق ولو انهم قالوا سكتوا عن بيانه لكان اقل الحادا لكن قالوا انهم اخبروا بما يظهر منه للناس الباطل ولم يبينوا لهم الحق فعندهم انهم جمعوا بين شيئين بين كتمان حق لم يبينوه وبين اظهار ما يدل على الباطل وان كانوا لم يقصدوا الباطل فجعلوا كلامهم من جنس المعاريض التى يعنى بها المتكلم معنى صحيحا لكن لا يفهم المستمع منها الا الباطل واذا قالوا قصدوا التعريض كان اقل الحادا ممن قال انهم قصدوا الكذب

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ١٤٧/١٩

". (١)

١٤٣-"كان كل منهم يتكلم بحسب ما عنده من العلم فمن رأى دلالة الكتاب ذكرها ومن رأى دلالة الميزان ذكرها والدلائل الصحيحة لا **تتناقض** لكن قد يخفى وجه اتفاقها أو ضعف أحدها على بعض العلماء

وللصحابة فهم فى القرآن يخفى على أكثر المتأخرين كما أن لهم معرفة بأمور من السنة وأحوال الرسول لا يعرفها أكثر المتأخرين فانهم شهدوا الرسول والتنزيل وعاينوا الرسول وعرفوا من أقواله وأفعاله وأحواله مما يستدلون به على مرادهم ما لم يعرفه أكثر المتأخرين الذين لم يعرفوا ذلك فطلبوا الحكم مما اعتقدوه من إجماع أو قياس

ومن قال من المتأخرين إن الاجماع مستند معظم الشريعة فقد أخبر عن حاله فانه لنقص معرفته بالكتاب والسنة احتاج إلى ذلك وهذا كقولهم ان أكثر الحوادث يحتاج فيها إلى القياس لعدم دلالة النصوص عليها فانما هذا قول من لا معرفة له بالكتاب والسنة ودلالتهما على الاحكام وقد قال الامام أحمد رضي الله عنه إنه ما من مسألة إلا وقد تكلم فيها الصحابة أو في نظيرها فانه لما فتحت البلاد وانتشر الاسلام حدثت جميع أجناس الاعمال فتكلموا فيها بالكتاب والسنة وإنما تكلم بعضهم بالرأي فى مسائل قليلة والاجماع لم يكن يحتج به عامتهم ولا يحتاجون إليه إذ هم أهل الاجماع فلا اجماع قبلهم لكن لما جاء التابعون كتب عمر إلى شريح اقض بما فى كتاب

". (٢)

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ١٩/١٥٨

(٢) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ١٩/٢٠٠

١٤٤-"بمعنى الاثم وقيل يثبت في الخطاب المبتدأ دون الناسخ والأقوال الثلاثه في مذهب أحمد وغيره وإذا كان كذلك فما لم يسمعه المجتهد من النصوص الناسخة أو المخصوصة فلم تمكنه معرفته فحكمه ساقط عنه وهو مطيع لله في عمله بالنص المنسوخ والعام ولا إثم عليه فيه وهنا تنازع الناس على ثلاثة أقوال

قيل عليه اتباع الحكم الباطن وأنه إذا أخطأ كان مخطئا عند الله وفى الحكم تارك لما أمر به مع قولهم إنه لا إثم عليه وهذا **تناقض** فان من ترك ما أمر به فهو آثم فكيف يكون تاركا لمأمور به وهو غير آثم

وقيل بل لم يؤمر قط بالحكم الباطن ولا هو حكم فى حقه ولا أخطأ حكم الله ولا لله في الباطن حكم في حقه غير ما حكم به ولا يقال له أخطأ فان الخطأ عندهم ملازم للاثم وهم يسلمون أنه لو علمه لوجب عليه العمل به ولكان حكما فى حقه فكان النزاع لفظيا وقد خالفوا فى منع اللفظ فى الكتاب والسنة وإجماع الصحابة وأيضا فقولهم ليس فى الباطن حكم خطأ بل حكم الله فى الباطن

". (١)

١٤٥-" فصل

فى تعليل الحكم الواحد بعلتين وما يشبه ذلك من وجود مقدر واحد بين قادرين ووجود الفعل الواحد من فاعلين فنقول

النزاع وان كان مشهورا فى ذلك فأكثر الفقهاء من أصحابنا وغيرهم يجوز تعليل الحكم بعلتين وكثير من الفقهاء والمتكلمين يمنع ذلك فالنزاع فى ذلك يعود إلى نزاع تنوعي ونزاع فى العبارة وليس بنزاع **تناقض** ونظير ذلك النزاع فى تخصيص العلة فان هذا فيه خلاف مشهور بين الطوائف كلها من أصحابنا وغيرهم حتى يذكر ذلك روايتان عن أحمد

وأصل ذلك أن مسمى العلة قد يعنى به العلة الموجبة وهى التامة التى يمتنع تخلف الحكم عنها فهذه لايتصور تخصيصها ومتى انتقضت فسدت ويدخل فيها ما يسمى جزء العله وشرط الحكم

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٢٠/٢٦

". (١)

١٤٦-"الوصف وصفا آخر يكون عله له فهم يوردون هذا السؤال فى الموضع الذي ليست العلة فيه الا علة واحدة إما لقيام الدليل على ذلك وإما لتسليم المستدل لذلك

والمقصود هنا أن نبين أن النزاع فى تعليل الحكم بعلتين يرجع إلى نزاع تنوع ونزاع فى العبارة لا إلى نزاع تناقض معنوي وذلك أن الحكم الواحد بالجنس والنوع لا خلاف فى جواز تعليله بعلتين يعنى أن بعض أنواعه أو أفراده يثبت بعلة وبعض أنواعه أو أفراده يثبت بعله أخرى كالارث الذي يثبت بالرحم وبالنكاح وبالولاء والملك الذي يثبت بالبيع والهبة والارث وحل الدم الذي يثبت بالردة والقتل والزنا ونواقض الوضوء وموجبات الغسل وغير ذلك

وأما التنازع بينهم فى الحكم المعين الواحد بالشخص مثل من لمس النساء ومس ذكره وبال هل يقال انتقاض وضوئه ثبت بعلل متعددة فيكون الحكم الواحد معللا بعلتين ومثل من قتل وارتد وزنا ومثل الربيبة إذا كانت محرمة بالرضاع كما قال النبى فى درة بنت أم سلمة لما قالت له أم حبيبة إنا نتحدث أنك ناكح درة بنت أم سلمة فقال (بنت أبي سلمة (فقالت نعم فقال (إنها لو لم تكن ربيبتى فى حجري لما حلت لي لأنها بنت أخي من الرضاعة أرضعتنى وأبا سلمة ثويبة مولاة أبي لهب (وكما قال أحمد

". (٢)

١٤٧-"المريد بحال والارادة الجازمه بلا قدرة لا يوجد مرادها والارادة الجازمة مع القدرة التامة تستلزم وجود المراد فلو كان أحد المشتركين تام القدرة تام الارادة لوجب وجود المفعول به وحده ووجوده به وحده يمنع وجوده بالأخر فيلزم إجتماع النقيضين وهو وجود المفعول به وحده وعدم وجود المفعول به وحده وأن يكون فاعلا غير فاعل وذلك ظاهر البطلان

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٢٠/١٦٧

(٢) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٢٠/١٦٩

وهذا التمانع ليس هو أن كل واحد من الفاعلين يمنع الآخر كما يقال إذا أراد أحدهما تحريك جسم والأخر تسكينه أو اماتة شخص والآخر إحياءه وإنما هو تمانع ذاتى وهو أنه تمانع اشتراك شريكين تامى القدرة والارادة فى مفعول هما عليه تاما القدرة والارادة فان من كان على الشيء تام القدرة وهو له تام الارادة وجب وجود المفعول به وحده وإذا كان الآخر كذلك وجب وجود المفعول به وهذان يتتابعان ويتمانعان إذ الاثبات يمنع النفى والنفى يمنع الاثبات تمانعا **وتناقضا** ذاتيا فتبين أن الاشتراك موجب لنقص الشريك فى نفس القدرة وإذا قدر إثنان مريدان لأمر من الأمور فلابد من أمرين

إما أن يكون المفعول الذي يفعله هذا ليس هو المفعول الذى يفعله الأخر ولكن كل منهما مستقل ببعض المفعول

". (١)

١٤٨-"القائمة بمحلين وإذا كان من المعلوم أن المحلين المتباينين اللذين قام بهما قدرتان إذا قدر أنهما محل واحد وأن القدرتين قامتا به لم تنقص القدرة بذلك بل تزيد علم أن المفعول الممكن المقدور عليه لقادرين منفصلين إذا قدر أنهما بعينهما قادر واحد قد قام به ما قام بهما لم ينقص بذلك بل يزيد فعلم أنه يمكن أن يكون كل منهما قابلا للقدرة على الاستقلال فإن ذلك ممكن فيه

فتبين أنه ليس يمكن فى المشتركين على المفعول الواحد أن يكون كل منهما قادرا عليه بل من الممكن أن يكونا شيئا واحدا قادرا عليه فتبين أن كلا منهما يمكن أن يكون أكمل مما هو عليه وأن يكون بصفة أخرى وإذا كان يمكن فى كل منهما أن تتغير ذاته وصفاته ومعلوم أنه هو لا يمكن أن يكمل نفسه وحده ويغيرها إذ التقدير أنه عاجز عن الانفراد بمفعول منفصل عنه فان يكون عاجزا عن تكميل نفسه وتغييرها أولى واذا كان هذا يمكن أن يتغير ويكمل وهو لا يمكنه ذلك بنفسه لم يكن واجب الوجود بنفسه بل يكون فيه إمكان وافتقار إلى غيره والتقدير أنه واجب الوجود بنفسه (غير واجب الوجود بنفسه) فيكون واجبا ممكنا وهذا **تناقض** اذ ما كان واجب الوجود بنفسه تكون نفسه كافية فى حقيقة ذاته وصفاته لا يكون فى شيء

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ١٧٧/٢٠

من ذاته وأفعاله وصفاته مفتقرا إلى غيره إذ ذلك كله داخل فى مسمى ذاته بل ويجب أن لا يكون مفتقرا إلى غيره فى شيء من أفعاله ومفعولاته فان أفعاله القائمة به داخلة فى

". (١)

١٤٩-"

وسئل شيخ الاسلام قدس الله روحه

هل لازم المذهب مذهب أم لا

فأجاب

وأما قول السائل هل لازم المذهب مذهب أم ليس بمذهب فالصواب أن مذهب الانسان ليس بمذهب له إذا لم يلتزمه فانه إذا كان قد أنكره ونفاه كانت إضافته إليه كذبا عليه بل ذلك يدل على فساد قوله **وتناقضه** فى المقال غير التزامه اللوازم التى يظهر أنها من قبل الكفر والمحال مما هو اكثر فالذين قالوا بأقوال يلزمهاأقوال يعلم أنه لا يلتزمها لكن لم يعلم أنها تلزمه ولو كان لازم المذهب مذهبا للزم تكفير كل من قال عن الاستواء او غيره من الصفات انه مجاز ليس بحقيقة فإن لازم هذا القول يقتضى أن لا يكون شيء من أسمائه أو صفاته حقيقه وكل من لم يثبت بين الاسمين قدرا مشتركا لزم أن لا يكون شيء من الايمان بالله ومعرفته والاقرار به ايمانا فانه ما من شيء يثبته القلب إلا ويقال فيه نظير ما يقال فى الآخر ولازم قول هؤلاء يستلزم قول غلاة الملاحدة المعطلين الذين هم اكفر من اليهود والنصارى

". (٢)

١٥٠-"عوارض المعنى أخرى وقد تجعلونه من عوارض الاستعمال فيقال استعمال هذا اللفظ فى هذا المعنى حقيقة وفى هذا مجاز

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٢٠/١٨٠

(٢) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٢٠/٢١٧

ثم يقال لا ضابط لهؤلاء فان منهم من يجعل استعمال اللفظ فى بعض معناه حقيقه ومنهم من يجعله مجازا ومنهم من يجعله حقيقه ومجازا جميعا كما قد ذكر ذلك فى مسأله العموم والامر اذا اريد به الندب هو مما يبين **تناقض** هذا الاصل

ثم يقال هب ان هذا من عوارض الالفاظ فانما هو من عوارض اللفظ المستعمل الذى اريد به معناه فقولك هو من صفات الالفاظ دون القرائن المعنويه فلا تكون الحقيقة صفه للمجموع باطل من وجوه

أحدها ان اللفظ لم يدل قط الا بقرائن معنويه وهو كون المتكلم عاقلا له عادة باستعمال ذلك اللفظ فى ذلك المعنى وهو يتكلم بعادته والمستمع يعلم ذلك وهذه كلها قرائن معنويه تعلم بالعقل ولا يدل اللفظ الا معها فدعوى المدعى ان اللفظ يدل مع تجرده عن جميع القرائن العقليه غلط

الثانى ان يقال انت لم تفرق بين القرائن المعنويه واللفظيه فان

". (١)

"-١٥١

قلت ما ذكره من ان السورة القصيرة لا اعجاز فيها مما ينازعه اكثر العلماء ويقولون بل السورة معجزة بل ونازعه بعض الاصحاب فى الايه والايتين قال ابو بكر بن العماد شيخ جدي ابى البركات قوله انما جاز للجنب قراءة اليسير من القرآن لانه لا اعجاز فيه ما أراه صحيحا لان الكل محترم وانما ساغ للجنب قراءة بعض الآية توسعة على المكلف ونظرا في تحصيل المثوبة والحرج مع قيام الحرمة كما سوغ له الصلاة مع يسير الدم مع نجاسته

قلت وأما قوله ان القرآن نزل بلغة العرب فحق بل بلسان قريش كما قال تعالى { وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه } وقال عمر وعثمان ان هذا القرآن نزل بلغة هذا الحي من قريش وحينئذ فمن قال أن الألفاظ التى فيه ليست مجازا ونظيرها من كلام العرب مجاز فقد **تناقض** لكن الاصحاب الذين قالوا ليس فى القرآن مجاز لم يعرف عنهم أنهم اعترفوا بأن في لغة العرب مجازا فلا يلزمهم **التناقض**

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٤٥٩/٢٠

وأيضا فقول القائل ان فى لغة العرب مجازا غير ما يوجد نظيره في القرآن فان كلام المخلوقين فيه من المبالغة والمجازفة من المدح والهجو والمراثى وغير ذلك ما يصان عنه كلام الحكيم فضلا عن كلام الله فاذا كان المسمى لا يسمى مجازا الا ما كان كذلك لم يلزمه ان يسمي

". (١)

١٥٢-"في ان الله اله حق وانما كانوا يجعلون معه آلهة أخرى فكان النزاع بين الرسول وبينهم فى نفي الالهية عما سوى الله حقيقة اذ لم يستعمل فى غير ما وضع له وان الموضوع الاصل هو النفي وهو نفي الاله مطلقا فهذا المعنى لم يعتقده احد من العرب بل ولا لهم قصد فى التعبير عنه ولا وضعوا له لفظا بالقصد الاول اذ كان التعبير هو عما يتصور من المعانى وهذا المعنى لم يتصوروه الا نافين له يتصوروه مثبتين له ونفي النفي اثبات

فمن قال ان هذا اللفظ قصدوا به في لغتهم كان ان يبعث الرسول لنفي كل اله وان هذا هو موضوع اللفظ الذي قصدوه به اولا وقولهم لا اله الا الله استعمال لذلك اللفظ فى غير المعنى الذي كان موضوع اللفظ عندهم فكذبه ظاهر عليهم في حال الشرك فكيف فى حال الايمان

ولا ريب ان جميع التخصيصات المتصلة كالصفة والشرط والغاية والبدل والاستثناء هو بهذه المنزلة لكن اكثر الالفاظ قد استعملوها تارة مجردة عن هذه التخصيصات وتارة مقرونة بها بخلاف قول لا اله الا الله فانهم لم يعرفوا قط عنهم انهم استعملوها مجردة عن الاستثناء اذ كان هذا المعنى باطلا عندهم فمن جعل هذا حقيقة فى لغتهم ظهر كذبه عليهم وان فرق بين ا ستثناء واستثناء تناقض وخالف الاجماع وذلك

". (٢)

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٤٨٢/٢٠

(٢) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٤٨٤/٢٠

١٥٣-"لانه بني على اصل فاسد متناقض والقول المتناقض اذا طرده صاحبه والزم صاحبه لوازمه ظهر من فساده وقبحه ما لم يكن ظاهرا قبل ذلك وان لم يطرده تناقض وظهر فساده فيلزم فساده على التقديرين

ولهذا لا يوجد للقائلين بالمجاز قول البته بل كل اقوالهم متناقضة وحدودهم والعلامات التى ذكروها فاسدة اذ كان اصل قولهم باطلا فابتدعوا فى اللغة تقسيما وتعبيرا لاحقيقة له فى الخارج بل هو باطل فلا يمكن ان يتصور تصورا مطابقا ولا يعبر عنه بعبارة سديدة بخلاف المعنى المستقيم فانه يعبر عنه بالقول السديد كما قال تعالى { يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا } والسديد الساد الصواب المطابق للحق من غير زيادة ولانقصان وهو العدل والصدق بخلاف من أراد ان يفرق بين المتماثلين ويجعلهما مختلفين بل متضادين فان قوله ليس بسديد وهذا يبسط في موضعه

والمقصود هنا ان الذين يقولون ليس فى القرآن مجاز ارادوا بذلك ان قوله { واسأل القرية } اسأل الجدران والعير البهائم ونحو ذلك مما نقل عنهم فقد أخطأوا وان جعلوا اللفظ المستعمل فى معنى في غير القرآن مجازا وفيه ليس بمجاز فقد أخطأوا ايضا وان قصدوا ان في غير القرآن من المبالغات والمجازفات والالفاظ التى لا يحتاج اليها ونحو ذلك مما ينزه القرآن عنه فقد اصابوا فى ذلك واذا قالوا

." (١)

١٥٤-"لوجوه متعددة وقوله (صلى الله عليه وسلم) للمستحاضة (انما ذلك عرق وليس بالحيضة) تعليل لعدم وجوب الغسل لا لوجوب الوضوء فان وجوب الوضوء لا يختص بدم العروق بل كانت قد ظنت ان ذلك الدم هو دم الحيض الذى يوجب الغسل فبين لها النبي ( ) ان هذا ليس هو دم الحيض الذى يوجب الغسل فان ذلك يرشح من الرحم كالعرق وانما هذا دم عرق انفجر فى الرحم ودماء العروق لا توجب الغسل وهذه مسائل مبسوطة فى مواضع أخر

والمقصود هنا التنبيه على فساد (قول) من يدعى التناقض فى معانى الشريعة أو ألفاظها ويزعم ان الشارع يفرق بين المتماثلين بل نبينا محمد بعث بالهدى ودين الحق بالحكمة والعدل والرحمة فلا يفرق بين شيئين فى الحكم الا لافتراق صفاتهما المناسبة للفرق ولايسوى بين شيئين الا لتماثلهما فى الصفات المناسبة

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٤٨٥/٢٠

للتسوية والاظهر أنه لايجب الوضوء من مس الذكر ولا النساء ولا خروج النجاسات من غير السبيلين ولا القهقهة ولا غسل الميت فانه ليس مع الموجبين دليل صحيح بل الادلة الراجحة تدل على عدم الوجوب لكن الاستحباب متوجه ظاهر فيستحب ان يتوضأ

". (١)

١٥٥-"أعز عليه من ماله وان قيل تعلق حق الثانى بها قيل حقه سابق على حق الثانى وقد ظهر انتقاض السبب الذى به استحق الثانى أن تكون زوجة له وما الموجب لمراعاة حق الثانى دون حق الاول

فالصواب ما قضى به امير المؤمنين عمر بن الخطاب واذا ظهر صواب الصحابة فى مثل هذه المشكلات التى خالفهم فيها مثل ابى حنيفة ومالك والشافعي فلأن يكون الصواب معهم فيما وافقهم فيه هؤلاء بطريق الاولى وقد تأملت من هذا الباب ما شاء الله فرأيت الصحابة افقه الامة واعلمها واعتبر هذا بمسائل الايمان بالنذر والعتق والطلاق وغير ذلك ومسائل تعليق الطلاق بالشروط ونحو ذلك وقد بينت فيما كتبته ان المنقول فيها عن الصحابة هو اصح الاقوال قضاء وقياسا وعليه يدل الكتاب والسنة وعليه يدل القياس الجلى وكل قول سوى ذلك تناقض فى القياس مخالف للنصوص

وكذلك فى مسائل غير هذه مثل مسألة بن الملاعنة ومسألة ميراث المرتد وما شاء الله من المسائل لم اجد اجود الاقوال فيها الا الاقوال المنقولة عن الصحابة

". (٢)

١٥٦-"يمكنه إصلاحه في السفر فإن لم يجز المسح عليه لم يحصل مقصود الرخصة

وأيضا فإن جمهور العلماء يعفون عن ظهور يسير العورة وعن يسير النجاسة التي يشق الاحتراز عنها فالخرق اليسير في الخف كذلك

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٢٠/٥٢٦

(٢) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٢٠/٥٨٢

وقول القائل إن ما ظهر فرضه الغسل ممنوع فإن الماسح على الخف لا يستوعبه بالمسح كالمسح على الجبيرة بل يمسح أعلاه دون أسفله وعقبه وذلك يقوم مقام غسل الرجل فمسح بعض الخف كاف عما يحاذي الممسوح ومالا يحاذيه فإذا كان الخرق في العقب لم يجب غسل ذلك الموضع ولا مسحه ولو كان على ظهر القدم لا يجب مسح كل جزء من ظهر القدم وباب المسح على الخفين مما جاءت السنة فيه بالرخصة حتى جاءت بالمسح على الجوارب والعمائم وغير ذلك فلا يجوز أن **يتناقض** مقصود الشارع من التوسعة بالحرج والتضييق وسئل

هل يجوز المسح على الجورب كالخف أم لا وهل يكون الخرق الذي فيه الطعن مانعا من المسح فقد يصف بشرة شيء من محل

". (١)

١٥٧-"للسجود وعلى هذا مذاهب أكثر أهل العلم وكذلك يكبر إذا رفع رأسه من السجود قال وكان الشافعي وأحمد يقولان يرفع يديه إذا أراد أن يسجد وعن بن سيرين وعطاء إذا رفع رأسه من السجود يسلم وبه قال إسحاق بن راهويه

قال واحتج لهم في ذلك بقول النبي تحريمها التكبير وتحليلها التسليم وكان أحمد لا يعرف وفي لفظ لا يرى التسليم في هذا

قلت وهذه الحجة إنما تستقيم لهم إن ذلك داخل في مسمى الصلاة لكن قد يحتجون بهذا على من يسلم أنها صلاة **فيتناقض** قوله وحديث بن عمر رواه البخاري في صحيحه وليس فيه التكبير قال كان النبي يقرأ علينا السورة فيها السجدة فيسجد ونسجد حتى ما يجد أحدنا موضع جبهته وفي لفظ حتى ما يجد أحدنا مكانا لجبهته

فابن عمر قد أخبر أنهم كانوا يسجدون مع النبي ولم يذكر تسليما وكان بن عمر يسجد على غير وضوء ومن المعلوم أنه لو كان النبي بين لأصحابه أن السجود لا يكون إلا على وضوء لكان هذا مما يعلمه عامتهم لأنهم كلهم

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٢١/٢١٣

" . (١)

١٥٨-"والمخلوقات كلها مراده له وهؤلاء يصرح أحدهم بإطلاق الجمال فى كل شيء واقل ما يصيب هؤلاء أنهم يتركون الغيرة لله والنهى عن المنكر والبغض فى الله والجهاد فى سبيله وإقامة حدوده وهم فى ذلك **متناقضون** إذ لا يتمكنون من الرضا بكل موجود فإن المنكرات هي أمور مضرة لهم ولغيرهم فيبقى أحدهم مع طبعه وذوقه وينسلخون عن دين الله وربما دخل أحدهم فى الإتحاد والحلول المطلق وفيهم من يخص الحلول والإتحاد ببعض المخلوقات كالمسيح أو علي أو غيرهما أو المشائخ والملوك والمردان

فيقولون بحلوله فى الصور الجميلة ويعبدونها ومنهم من لا يرى ذلك بل يتدين بحب الصور الجميلة من النساء الأجانب والمردان وغير ذلك ويرى هذا من الجمال الذى يحبه الله فيحبه هو ويلبس المحبة الطبيعية المحرمة بالمحبة الدينية ويجعل ما حرمه الله مما يقرب إليه { وإذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها قل إن الله لا يأمر بالفحشاء }

والآخرون قالوا قد ثبت فى صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال (إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم وإنما ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم) وقد قال تعالى عن المنافقين { وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم } وقال تعالى { وكم أهلكنا قبلهم من قرن هم أحسن أثاثا ورئيا }

" . (٢)

١٥٩-"فإنه لم يرده وربما قالوا ولم يحبه ولم يرضه إلا إذا وجد قالوا ولكن أمر به وطلبه

فقيل لهم هل يكون طلب وإرادة وإستدعاء بلا إرادة ولا محبة ولا رضى هذا جمع بين النقيضين فتحيروا فأولئك سلبوا الرب خلقه وقدرته وإرادته العامة وهؤلاء سلبوه محبته ورضاه وإرادته الدينية وما تضمنه أمره ونهيه من ذلك فكما أن الأولين لم يثبتوا أن الشخص الواحد يكون مثابا معاقبا بل إما مثابا وإما معاقبا فهؤلاء لم

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٢٧٨/٢١

(٢) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ١٢٦/٢٢

يثبتوا ان الفعل الواحد يكون مرادا من وجه دون وجه مرادا غير محبوب بل إما مراد محبوب وإما غير مراد ولا محبوب

وكما تفرقوا فى صفات الخالق تفرقوا فى صفات المخلوق فأولئك لم يثبتوا له إلا قدرة واحدة تكون قبل الفعل وهؤلاء لم يثبتوا له إلا قدرة واحدة تكون مع الفعل أولئك نفوا القدرة الكونية التى بها يكون الفعل وهؤلاء نفواالقدرة الدينية التي بها يأمر الله العبد وينهاه وهذا من أصول تفرقهم في مسألة تكليف ما لا يطاق

وانقسموا إلى قدرية مجوسية تثبت الأمر والنهى وتنفى القضاء والقدر وإلى قدرية مشركية شر منهم تثبت القضاء والقدر وتكذب بالأمر والنهى أو ببعض ذلك وإلى قدرية إبليسية تصدق بالأمر لكن ترى ذلك **تناقضا** مخالفا للحق والحكمة وهذا

." (١)

١٦٠-"شأن عامة ما تتعارض فيه الأسباب والدلائل

تجد فريقا يقولون بهذا دون هذا وفريقا بالعكس أو الأمرين فإعتقدوا **تناقضهما** فصاروا متحيرين معرضين عن التصديق بهما جميعا **ومتناقضين** مع هذا تارة ومع هذا تارة وهذا تجده فى مسائل الكلام والإعتقادات ومسائل الإرادة والعبادات كمسألة السماع الصوتى ومسألة الكلام ومسائل الصفات وكلام الله تعالى وغير ذلك من المسائل

وأصل هذا كله هو العدل بالتسوية بين المتماثلين فإن الله يقول { لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط } وقد بسطنا القول فى ذلك وبينا أن العدل جماع الدين والحق والخير كله فى غير موضع والعدل الحقيقى قد يكون متعذرا أو متعسرا إما علمه وإما العمل به لكون التماثل من كل وجه غير متمكن او غير معلوم فيكون الواجب فى مثل ذلك ما كان اشبه بالعدل وأقرب إليه وهى الطريقة المثلى ولهذا قال سبحانه { وأوفوا الكيل والميزان بالقسط لا نكلف نفسا إلا وسعها }

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ١٣١/٢٢

". (١)

١٦١-"لا ضابط لها

كما يختلف الذين يريدون أن يعلموا طلوع الهلال بالحساب أو طلوع الفجر بالحساب وهو أمر لا يقوم عليه دليل حسابي مطرد بل ذلك **متناقض** مختلف فهؤلاء أعرضوا عن الدين الواسع والأدلة الشرعية فدخلوا فى أنواع من الجهل والبدع مع دعواهم العلم والحذق كذلك يفعل الله بمن خرج عن المشروع إلى البدع وتنطع فى الدين

وقد ثبت فى الصحيح صحيح مسلم عن الأحنف بن قيس عن إبن مسعود عن النبى أنه قال (هلك المتنطعون (قالها ثلاثا ورواه أيضا أحمد وأبو داود

وأيضا فإن الله قال { فول وجهك شطر المسجد الحرام } وقال { ولكل وجهة هو موليها } أى مستقبلها وقال النبى (هذه القبلة (والقبلة ما يستقبل وقال (من صلى صلاتنا وإستقبل قبلتنا وأكل من ذبيحتنا فذلك المسلم له مالنا وعليه ما علينا (

وأجمع المسلمون على أنه يجب على المصلى إستقبال القبلة في الجملة فالمأمور به الإستقبال للقبلة وتولية الوجه شطر المسجد الحرام فينظر هل الإستقبال وتولية الوجه من شرطه أن يكون وسط وجهه مستقبلا

". (٢)

١٦٢-"حتى أنكروا فحوى الخطاب وتنبيهه كقوله تعالى { فلا تقل لهما أف } وقالوا إن هذا لا يدل إلا على النهى عن التأفيف لا يفهم منه النهى عن الضرب والشتم وأنكروا (تنقيح المناط (وإدعوا فى الألفاظ من الظهور مالا تدل عليه وقوم يقدمون القياس تارة لكون دلالة النص غير تامة أو لكونه خبر الواحد وأقوام يعارضون بين النص والقياس ويقدمون النص **ويتناقضون** ونحن قد بينا فى غير هذا الموضع أن الأدله الصحيحة

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ١٣٢/٢٢

(٢) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٢١٥/٢٢

لا تتناقض فلا تتناقض الأدلة الصحيحة العقلية والشرعية ولا تتناقض دلالة القياس إذا كانت صحيحة ودلالة الخطاب إذا كانت صحيحة

فإن القياس الصحيح حقيقة التسوية بين المتماثلين وهذا هو العدل الذى أنزل الله به الكتب وأرسل به الرسل والرسول لا يأمر بخلاف العدل ولا يحكم فى شيئين متماثلين بحكمين مختلفين ولا يحرم الشيء ويحل نظيره

وقد تأملنا عامة المواضع التى قيل إن القياس فيها عارض النص وإن حكم النص فيها على خلاف القياس فوجدنا ما خصه الشارع بحكم عن نظائره فإنما خصه به لإختصاصه بوصف أوجب إختصاصه بالحكم كما خص العرايا بجواز بيعها بمثلها خرصا لتعذر الكيل مع

". (١)

١٦٣-"أولها (بسم الله الرحمن الرحيم) اذ لو كان مقصوده ذلك لتناقض حديثاه

وأيضا فإن إفتتاح الصلاة بالفاتحة قبل السورة هو من العلم الظاهر العام الذى يعرفه الخاص والعام كما يعلمون إن الركوع قبل السجود وجميع الأئمة غير النبى وأبى بكر وعمر وعثمان يفعلون هذا ليس فى نقل مثل هذا فائدة ولا هذا مما يحتاج فيه إلى نقل أنس وهم قد سالوه عن ذلك وليس هذا مما يسأل عنه وجميع الأئمة من أمراء الأمصار والجيوش وخلفاء بنى أمية وبنى الزبير وغيرهم ممن أدركه أنس كانوا يفتتحون بالفاتحة ولم يشتبه هذا على أحد ولا شك فكيف يظن أن أنسا قصد تعريفهم بهذا وأنهم سألوه عنه وإنما مثل ذلك مثل أن يقال فكانوا يصلون الظهر أربعا والعصر أربعا والمغرب ثلاثا أو يقول فكانوا يجهرون فى العشاءين والفجر ويخافتون فى صلاتى الظهرين أو يقول فكانوا يجهرون فى الأوليين دون الأخيرتين

ومثل حديث أنس حديث عائشة الذى فى الصحيح أيضا (أن النبى كان يفتتح الصلاة بالتكبير (والقراءة بالحمد لله رب العالمين (إلى آخره وقد روى (يفتح القراءة بالحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين (وهذا صريح فى إرادة

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٣٣٢/٢٢

". (١)

١٦٤-"وبن المنذر كما روى عن غير واحد من السلف مثل الحسن ومكحول وغيرهما

وكثير من العلماء لم يعرفوا هذا الحديث فنهوا عن الصلاة وقت الخطبة لأنه وقت نهى كما نقل عن شريح والنخعى وبن سيرين وهو قول أبى حنيفة والليث ومالك والثورى

وهو قياس قول من منع تحية المسجد وقت النهى فان الصلاة والخطيب على المنبر أشد نهيا بل هو منهى عن كل ما يشغله عن الاستماع واذا قال لصاحبه أنصت فقد لغا فاذا كان قد أمر بتحية المسجد فى وقت الخطبة فهو فى سائر الأوقات أولى بالأمر

وقد احتج بعض أصحابنا أنه اذا دخل المسجد فى غير وقت النهى عن الصلاة يسن له الركوع لقوله (اذا دخل أحدكم المسجد والامام يخطب فلا يجلس حتى يصلى ركعتين (وقالوا تنقطع الصلاة بجلوس الامام على المنبر فلا يصلى أحد غير الداخل يصلى تحية المسجد ويوجز وهذا **تناقض** بين بل اذا كان النبى ((أمر بالتحية فى هذا الموضع وهو وقت نهى عن الصلاة وغيرها مما يشغل عن الاستماع فأوقات النهى الباقية أولى بالجواز

يبين ذلك أنه فى هذه الحال لا يصلى على جنازة ولا يطاف

". (٢)

"-١٦٥

ومعلوم أنه لو أراد الوقت لاستثنى ركعتى الفجر والفرض كما ورد استثناء ذلك فى ما نهى عنه حيث قال (لا صلاة بعد الفجر الا سجدتين (فلما لم يذكر ذلك فى الأحاديث علم أنه أراد فعل الصلاة كما جاء مفسرا فى أحاديث صحيحة ولأنه يمتنع أن تكون أوقات الصلاة المكتوبة فرضها وسنتها وقت نهى وما بعد

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٤١٣/٢٢

(٢) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ١٩٣/٢٣

الفجر وقت صلاة الفجر سنتها وفرضها فكيف يجوز أن يقال ان هذا وقت نهى وهل يكون وقت نهى سن فيه الصلاة دائما بلا سبب وأمر بتحرى الصلاة فيه هذا **تناقض** مع أن هذا الوقت جعل وقتا للصلاة إلى طلوع الشمس ليس كوقت العصر الذى جعل آخر الوقت فيه اذا اصفرت الشمس

والنهي هو لأن الكفار يسجدون لها وهذا لا يكون من طلوع الفجر ولهذا كان الأصل فى النهى عند الطلوع والغروب كما فى حديث بن عمر لكن نهى عن الصلاة بعد الصلاتين سدا للذريعة فان المتطوع قد يصلى بعدهما حتى يصلى وقت الطلوع والغروب والنهى فى هذين أخف ولهذا كان يداوم على الركعتين بعد العصر حتى قبضه الله فأما قبل صلاة الفجر فلا وجه للنهى لكن لا يسن ذلك الوقت الا الفجر سنتها وفرضها ولهذا كان النبي ((يصلى بالليل ويوتر ثم اذا طلع الفجر صلى الركعتين ثم صلى الفرض وكان يضطجع أحيانا

". (١)

١٦٦-"معنى الرجوع ولفظ الظل يتناول هذا وهذا فانه قبل طلوع الشمس يكون الظل ممتدا كما قال تعالى (ألم تر إلى ربك كيف مد الظل ولو شاء لجعله ساكنا (ثم اذا طلعت الشمس كانت عليه دليلا فتميز الظل عن الضحى ونسخت الشمس الظل لا تزال تنسخه وهو يقصر إلى الزوال فاذا زالت فانه يعاد ممتدا إلى المشرق حيث ابتدأ بعد أن كان أول ما نسخته عن المشرق ثم عن المغرب ثم تفيء إلى المشرق ثم المغرب ولم يزل يمتد ويطول إلى أن تغرب فينسخ الظل جميع الشمس فلهذا قال فى حديث عمرو بن عبسة (ثم اقصر عن الصلاة فانه حينئذ تسجر جهنم فاذا أقبل الفيء فصل (

وعلى هذا فمن رخص فى الصلاة يوم الجمعة قال انها لا تسجر يوم الجمعة كما قد روى وقالوا انه لا يستحب الابراد يوم الجمعة بل يجوز عقب الزوال بالسنة الصحيحة واتفاق الناس وفي الابراد مشقة للخلق ويجوز عند أحمد وغيره أن يصلى وقت الزوال كما فعله غير واحد من الصحابة فكيف يكون وقت نهى والجمعة جائزة فيه والفرائض المؤداة لا تشرع فى وقت النهى لغير عذر كما قلنا فى الفجر فان هذا **تناقض**

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٢٠٣/٢٣

وبالجملة جواز الصلاة وقت الزوال يوم الجمعة على أصل أحمد أظهر منه على أصل غيره فانه يجوز الجمعة وقت الزوال ولا يجعل

". (١)

١٦٧-"

طرد هذا الدليل طائفة من متأخرى أصحاب الشافعى وأحمد وجوزوا أن يتطوع الرجل مضطجعا لغير عذر لأجل هذا الحديث ولتعذر حمله على المريض كما تقدم

ولكن أكثر العلماء أنكروا ذلك وعدوه بدعة وحدثا فى الاسلام وقالوا لا يعرف أن أحدا قط صلى فى الاسلام على جنبه وهو صحيح ولو كان هذا مشروعا لفعله المسلمون على عهد نبيهم ((أو بعده ولفعله النبي ((ولو مرة لتبيين الجواز فقد كان يتطوع قاعدا ويصلى على راحلته قبل أى وجه توجهت ويوتر عليها غير أنه لا يصلى عليها المكتوبة فلو كان هذا سائغا لفعله ولو مرة أو لفعله أصحابه وهؤلاء الذين أنكروا هذا مع ظهور حجتهم قد **تناقض** من لم يوجب الجماعة منهم حيث حملوا قوله (تفضل صلاة الجماعة على صلاة الرجل وحده بخمس وعشرين درجة (على أنه أراد غير المعذور فيقال لهم لم كان التفضيل هنا فى حق غير المعذور والتفضيل هناك فى حق المعذور وهل هذا الا **تناقض**

وأما من أوجب الجماعة وحمل التفضيل على المعذور فطرد دليله وحينئذ فلا يكون فى الحديث حجة على صحة صلاة المنفرد لغير عذر

". (٢)

١٦٨-"(فاستمعوا له وأنصتوا (والا **تناقضوا** كما ذكره البخارى

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٢٠٨/٢٣

(٢) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٢٣٥/٢٣

وأما قول أبي هريرة اقرأ بها فى نفسك يا فارسى فانى سمعت رسول الله ((يقول (قال الله قسمت الصلاة بيني وبين عبدى نصفين (إلى آخره فقد يقال ان أبا هريرة انما أمره بالقراءة لما فى ذلك من الفضيلة المذكورة فى حديث القسمة لا لقوله (من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج (فانه لو كان صلاة المأموم خداجا اذا لم يقرأ لأمره بذلك لأجل ذلك الحديث ولم يعلل الأمر بحديث القسمة اللهم الا أن يقال ذكره توكيدا أو لأنه لما قسم القراءة قسم الصلاة فدل على أنه لابد منها فى الصلاة اذ لو خلت عنها لم تكن القسمة موجودة وعلى هذا يبقى الحديثان مدلولهما واحد

وقوله اقرأ بها فى نفسك مجمل فان أراد ما أراد غيره من القراءة فى حال المخافتة أو سكوت الامام لم يكن ذلك مخالفا لقول أولئك يؤيد هذا أن أبا هريرة ممن روى قوله (واذا قرأ فأنصتوا (وروى قوله (لا صلاة الا بفاتحة الكتاب وما زاد (وقال (تجزئ فاتحة الكتاب واذا زاد فهو خير (ومعلوم أن هذا لم يتناول المأموم المستمع لقراءة الامام فان هذا لا تكون الزيادة على الفاتحة خيرا له بل الاستماع والانصات خيرا له فلا يجزم حينئذ بأنه أمره

". (١)

"-١٦٩

وهكذا الأقوال التى يكفر قائلها قد يكون الرجل لم تبلغه النصوص الموجبة لمعرفة الحق وقد تكون عنده ولم تثبت عنده أو لم يتمكن من فهمها وقد يكون قد عرضت له شبهات يعذره الله بها فمن كان من المؤمنين مجتهدا فى طلب الحق وأخطأ فان الله يغفر له خطأه كائنا ما كان سواء كان فى المسائل النظرية أو العملية هذا الذى عليه أصحاب النبى (صلى الله عليه وسلم (وجماهير أئمة الاسلام

وما قسموا المسائل إلى مسائل أصول يكفر بانكارها ومسائل فروع لا يكفر بانكارها

فأما التفريق بين نوع وتسميته مسائل الأصول وبين نوع آخر وتسميته مسائل الفروع فهذا الفرق ليس له اصل لا عن الصحابة ولا عن التابعين لهم باحسان ولا أئمة الاسلام وانما هو مأخوذ عن المعتزلة وأمثالهم من أهل البدع وعنهم تلقاه من ذكره من الفقهاء فى كتبهم وهو تفريق **متناقض** فانه يقال لمن فرق بين النوعين

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٢٣/٣٠٠

ما حد مسائل الأصول التى يكفر المخطئ فيها وما الفاصل بينها وبين مسائل الفروع فان قال مسائل الأصول هي مسائل الاعتقاد ومسائل الفروع هي مسائل العمل قيل له فتنازع الناس فى محمد ((هل رأى ربه أم لا وفى أن عثمان افضل من على أم على افضل وفى كثير من معانى القرآن وتصحيح بعض الأحاديث هي من المسائل الاعتقادية العلمية ولا كفر فيها بالاتفاق

". (١)

١٧٠-"ليس على شيء منها حجة وهى **متناقضة** ولا يمكن ان يحد ذلك بحد صحيح

فإن الأرض لا تذرع بذرع مضبوط فى عامة الأسفار وحركة المسافر تختلف والواجب ان يطلق ما أطلقه صاحب الشرع ويقيد ما قيده فيقصر المسافر الصلاة فى كل سفر وكذلك جميع الأحكام المتعلقة بالسفر من القصر والصلاة على الراحلة والمسح على الخفين

ومن قسم الأسفار إلى قصير وطويل وخص بعض الأحكام بهذا وبعضها بهذا وجعلها متعلقة بالسفر الطويل فليس معه حجة يجب الرجوع إليها والله سبحانه وتعالى أعلم وسئل شيخ الاسلام رحمه الله

إذا سافر إنسان سفرا مقدار ثلاثة أيام أو ثلاثة فراسخ هل يباح له الجمع والقصر أم لا

فأجاب وأما الجمع والقصر فى السفر القصير ففيه ثلاثة أقوال بل أربعة بل خمسة فى مذهب أحمد

". (٢)

١٧١-"يجمع فى حجته إلا بعرفة ومزدلفة ولم يجمع بمنى ولا فى ذهابه وإيابه ولكن جمع قبل ذلك فى غزوة تبوك والصحيح أنه لم يجمع بعرفة لمجرد السفر كما قصر للسفر بل لاشتغاله باتصال الوقوف عن النزول ولاشتغاله بالمسير إلى مزدلفة وكان جمع عرفة لأجل العبادة وجمع مزدلفة لأجل السير الذى جد فيه وهو سيره إلى مزدلفة وكذلك كان يصنع فى سفره كان إذا جد به السير أخر الأولى إلى وقت الثانية ثم ينزل فيصليهما

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٣٤٦/٢٣

(٢) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ١٣/٢٤

جميعا كما فعل بمزدلفة وليس فى شريعته ما هو خارج عن القياس بل الجمع الذى جمعه هناك يشرع أن يفعل نظيره كما يقوله الأكثرون ولكن أبو حنيفة يقول هو خارج عن القياس وقد علم أن تخصيص العلة إذا لم تكن لفوات شرط أو وجود مانع دل على فسادها وليس فيما جاء من عند الله اختلاف ولا **تناقض** بل حكم الشيء حكم مثله والحكم إذا ثبت بعلة ثبت بنظيرها

وأما (القصر (فلا ريب أنه من خصائص السفر ولا تعلق له بالنسك ولا مسوغ لقصر أهل مكة بعرفة وغيرها إلا أنهم بسفر وعرفة عن المسجد بريد كما ذكره الذين مسحوا ذلك وذكره الأزرقى فى (أخبار مكة (فهذا قصر فى سفر قدره بريد وهم لما رجعوا إلى منى كانوا فى الرجوع من السفر وإنما كان غاية قصدهم

". (١)

١٧٢-"نهى أن توصل صلاة بصلاة حتى يفصل بينهما بكلام أو قيام (

وقد كان الصحابة ينكرون على من يصل الجمعة وغيرها بصلاة تطوع فكيف يسوغون أن يصل الركعتين فى السفر أن كان لا يجوز الا ركعتان بصلاة تطوع وأيضا فلماذا وجب على المقيم خلف المسافر أن يصلى أربعا كما ثبت ذلك عن الصحابة وقد وافق عليه أبو حنيفة وأيضا فيجوز أن يصلي المقيم أربعا خلف المسافر ركعتين كما كان النبي وخلفاؤه يفعلون ذلك ويقولون أتموا صلاتكم فانا قوم سفر

وهذا مما يبين أن صلاة المسافر من جنس صلاة المقيم فانه قد سلم جماهير العلماء أن يصلي هذا خلف هذا كما يصلي الظهر خلف من يصلي الجمعة وليس هذا كمن صلى الظهر قضاء خلف من يصلي الفجر

وأما من قال أن المسافر فرضه أربع وله أن يسقط ركعتين بالقصر فقوله مخالف للنصوص وإجماع السلف والأصول وهو قول **متناقض** فإن هاتين الركعتين يملك المسافر اسقاطهما لا إلى بدل ولا إلى نظيره وهذا يناقض الوجوب فإنه يمتنع أن يكون الشيء واجبا

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٤٦/٢٤

". (١)

١٧٣-"الثانى خاص فى النساء وهو قوله صلى الله عليه وسلم (لعن الله زوارات القبور أو زائرات القبور (وقوله (فزوروها (بطريق التبع فيدخلن بعموم ضعيف إما أن يكون مختصا بالرجال وإما أن يكون متناولا للنساء والعام إذا عرف أنه بعد الخاص لم يكن ناسخا له عند جمهور العلماء وهو مذهب الشافعى وأحمد فى أشهر الروايتين عنه وهو المعروف عند أصحابه فكيف إذا لم يعلم أن هذا العام بعد الخاص إذ قد يكون قوله (لعن الله زوارات القبور (بعد إذنه للرجال فى الزيارة ويدل على ذلك انه قرنه بالمتخذين عليها المساجد والسرج وذكر هذا بصيغة التذكير التى تتناول الرجال ولعن الزائرات جعله مختصا بالنساء ومعلوم أن اتخاذ المساجد والسرج باق محكم كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة فكذلك الآخر

واما ما ذكر عن عائشة رضى الله عنها فأحمد احتج به فى إحدى الروايتين عنه لما أداه اجتهاده إلى ذلك والرواية الأخرى عنه تناقض ذلك وهى اختيار الخرقى وغيره من قدماء أصحابه

ولا حجة فى حديث عائشة فإن المحتج عليها ٤ احتج بالنهى العام فدفعت ذلك بأن النهى منسوخ وهو كما قالت رضى الله عنها ولم يذكر لها المحتج النهى المختص بالنساء الذى فيه لعنهن على الزيارة يبين ذلك قولها (قد أمر بزيارتها (فهذا يبين أنه أمر بها أمرا

". (٢)

١٧٤-"بمسمى الهلال والشهر كالصوم والفطر والنحر فقال تعالى (يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج (فبين سبحانه أن الاهلة مواقيت للناس والحج

قال تعالى (كتب عليكم الصيام إلى قوله شهر رمضان الذى انزل فيه القرآن هدى للناس (انه اوجب صوم شهر رمضان وهذا متفق عليه بين المسلمين لكن الذى تنازع الناس فيه ان الهلال هل هو اسم لما يظهر

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ١٠٣/٢٤

(٢) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٣٥٣/٢٤

فى السماء وان لم يعلم به الناس وبه يدخل الشهر او الهلال اسم لما يستهل به الناس والشهر لما اشتهر بينهم على قولين

فمن قال بالأول يقول من رأى الهلال وحده فقد دخل ميقات الصوم ودخل شهر رمضان فى حقه وتلك الليلة هي فى نفس الأمر من رمضان وان لم يعلم غيره ويقول من لم يره اذا تبين له انه كان طالعا قضى الصوم وهذا هو القياس فى شهر الفطر وفى شهر النحر لكن شهر النحر ما علمت ان احدا قال من رآه يقف وحده دون سائر الحاج وانه ينحر فى اليوم الثانى ويرمى جمرة العقبة ويتحلل دون سائر الحاج وانما تنازعوا فى الفطر فالأكثرون الحقوه بالنحر وقالوا لا يفطر الا مع المسلمين وآخرون قالوا بل الفطر كالصوم ولم يأمر الله العباد بصوم واحد وثلاثين يوما وتناقض

". (١)

١٧٥-"الجهات بقدر واحد فاضطرار ان تكون الارض وسط السماء

وقد يظن بعض الناس أن ما جاءت به الآثار النبوية من ان العرش سقف الجنة وان الله على عرشه مع ما دلت عليه من ان الافلاك مستديرة متناقض او مقتض ان يكون الله تحت بعض خلقه كما احتج بعض الجهمية على انكار ان يكون الله فوق العرش باستدارة الافلاك وان ذلك مستلزم كون الرب اسفل وهذا من غلطهم فى تصور الامر ومن علم ان الافلاك مستديرة

وان المحيط الذى هو السقف هو اعلى عليين وان المركز الذي هو باطن ذلك وجوفه وهو قعر الارض هو (سجين (واسفل سافلين (علم من مقابلة الله بين اعلى عليين وبين سجين مع ان المقابلة انما تكون فى الظاهر بين العلو والسفل او بين السعة والضيق وذلك لان العلو مستلزم للسعة والضيق مستلزم للسفول وعلم ان السماء فوق الارض مطلقا لا يتصور ان تكون تحتها قط وان كانت مستديرة محيطة وكذلك كلما علا كان ارفع واشمل

وعلم ان الجهة قسمان قسم ذاتى وهو العلو والسفول فقط وقسم اضافى وهو ما ينسب إلى الحيوان بحسب حركته فما امامه

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ١١٦/٢٥

____

". (١)

١٧٦-"التطوع التى لا سبب لها فى اوقات النهى بخلاف ذوات الاسباب فإن الراجح في الدليل من قولي العلماء أنها تجوز لحاجته اليها فإنه ان لم يفعلها تعذر فعلها وفاتت مصلحتها بخلاف التطوع المحض فإنه لا يفوت والصوم من هذا الباب ليس لها صوم الا ويمكن فعله فى ايام الطهر ولهذا جاز للمستحاضة الصوم والصلاة

واما الصلاة فانها لوابيحت مع الحيض لم يكن الحيض مانعا من الصلاة بحال فإن الحيض مما يعتاد النساء كما قال النبي لعائشة إن هذا شيء كتبه الله على بنات آدم فلو أذن لهن النبي أن يصلين بالحيض صارت الصلاة مع الحيض كالصلاة مع الطهر ثم أن أبيح سائر العبادات لم يبق الحيض مانعا مع أن الجنابة والحدث الاصغر مانع وهذا تناقض عظيم وان حرم ما دون الصلاة وابيحت الصلاة كان ايضا تناقضا ولم تكن محتاجة إلى الصلاة زمن الحيض فان لها فى الصلاة زمن الطهر وهو اغلب اوقاتها ما يغنيها عن الصلاة ايام الحيض ولكن رخص لها فيما تحتاج إليه من التلبية والذكر والدعاء وقد امرت مع ذلك بالاغتسال كما امر النبى أسماء ان تغتسل عند الاحرام لما نفست بمحمد بن ابى بكر وامر ايضا بذلك النساء مطلقا وأمر عائشة حين حاضت بسرف

____

". (٢)

١٧٧-"عن ذلك (رواه مسلم

فمن لم يفرق بين ماهو مشروع فى زيارة القبور وما هو منهى عنه لم يعرف دين الإسلام فى هذا الباب والمقصود التنبيه على مافى هذا المصنف الذى صنفه هذا المعترض على الجواب المذكور وبيان ما فيه من الجهل والإفتراء

____

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ١٩٦/٢٥

(٢) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ١٨٩/٢٦

فمنها أنه قال فى الجواب أنه ظهر لى من صريح ذلك الكلام وفحواه ومقصده إلي ومغزاه وهو تحريم زياره قبور الأنبياء وسائر القبور والسفر إليها ودعواه أن ذلك معصية محرمة مجمع عليها

فيقال معلوم لكل من رأى الجواب أنه ليس فيه تحريم لزيارة القبور لا قبور الأنبياء ولا غيرهم إذا لم يكن بسفر ولا فيه دعوى الإجماع على تحريم السفر بل قد صرح بالخلاف فى ذلك فكيف يحكى عنه أنه يقول إن نفس زيارة القبور مطلقا معصية محرمة مجمع عليها فهذا إفتراء ظاهر على الجواب ثم أنه **تناقض** فى ذلك فحكى بعد هذا عن المجيب أنه حكى الخلاف فى جواز السفر

ثم قال فى آخر كلامه إن ما ادعاه مجمع على أنه حرام وأنه يناقض فى ذلك وهو الذى يناقض فى هذه الحكاية وأما المجيب

". (١)

١٧٨-"عشرا (فالله يجزيه على هذا السلام أفضل مما يحصل بالرد كما أنه من صلى عليه مرة صلى الله عليه بها عشرا وكان إبن عمر يسلم عليه ثم ينصرف لا يقف لا لدعاء له ولا لنفسه ولهذا كره مالك ما زاد على فعل بن عمر من وقوف له أو لنفسه لأن ذلك لم ينقل عن أحد من الصحابة فكان بدعة محضة قال مالك لن يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها مع أن فعل بن عمر إذا لم يفعل مثله سائر الصحابة إنما يصلح للتسويغ كأمثال ذلك فيما فعله بعض الصحابة رضوان الله عليهم

وأما القول بأن هذا الفعل مستحب أو منهى عنه أو مباح فلا يثبت إلا بدليل شرعى فالوجوب والندب والإباحة والإستحباب والكراهة والتحريم لا يثبت شيء منها إلا بالأدلة الشرعية والأدلة الشرعية مرجعها كلها إليه صلوات الله وسلامه عليه فالقرآن هو الذى بلغه والسنة هو الذى علمها والإجماع بقوله عرف أنه معصوم والقياس إنما يكون حجة إذا علمنا أن الفرع مثل الأصل وإن علة الأصل فى الفرع وقد علمنا أنه لا يتناقض فلا يحكم فى المتماثلين بحكمين **متناقضين** ولا يحكم بالحكم لعلة تارة ويمنعه أخرى مع وجود العلة إلا لإختصاص إحدى الصورتين بما يوجب التخصيص فشرعه هو ما شرعه هو وسنته ما سنها هو لا يضاف إليه قول غيره

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٢٧/٢٢٨

". (١)

١٧٩-"ظاهر التناقض

ومن ذلك اذا كان الناس محتاجين إلى من يطحن لهم ومن يخبز لهم لعجزهم عن الطحن والخبز فى البيوت كما كان أهل المدينه على عهد رسول الله فانه لم يكن عندهم من يطحن ويخبز بكراء ولا من يبيع طحينا ولا خبزا بل كانوا يشترون الحب ويطحنونه ويخبزونه فى بيوتهم فلم يكونوا يحتاجون إلى التسعير وكان من قدم بالحب باعه فيشتريه الناس من الجالبين ولهذا قال النبى (الجالب مرزوق والمحتكر ملعون (وقال (لا يحتكر الا خاطئ (رواه مسلم فى صحيحه

وما يروى عن النبى صلى الله عليه وسلم (انه نهى عن قفيز الطحان (فحديث ضعيف بل باطل فان المدينة لم يكن فيها طحان ولا خباز لعدم حاجتهم إلى ذلك كما ان المسلمين لما فتحوا البلاد كان الفلاحون كلهم كفارا لأن المسلمين كانوا مشتغلين بالجهاد

ولهذا لما فتح النبى خيبر أعطاها لليهود يعملونها فلاحة لعجز الصحابة عن فلاحتها لأن ذلك يحتاج إلى سكناها وكان الذين فتحوها أهل بيعة الرضوان الذين بايعوا تحت الشجرة وكانوا نحو الف واربعمائة وانضم اليهم أهل سفينة جعفر فهؤلاء هم الذين قسم النبى بينهم أرض خيبر فلو أقام

". (٢)

١٨٠-"أذا كثر منه فلا أرى ذلك وعلى صاحبه العقوبة لانه يذهب فى ذلك أموال عظام يريد فى الصدقة بكثيره

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٣٩٦/٢٧

(٢) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٨٨/٢٨

قال بعض الشيوخ وسواء على مذهب مالك كان ذلك يسيرا او كثيرا لأنه ساوى فى ذلك بين الزعفران واللبن والمسك قليله وكثيره وخالفه بن القاسم فلم ير أن يتصدق من ذلك الا بما كان يسيرا وذلك اذا كان هو الذى غشه وأما من وجد عنده من ذلك شيء مغشوش لم يغشه هو وانما اشتراه أو وهب له أو ورثه فلا خلاف فى أنه لا يتصدق بشيء من ذلك

وممن آفتى بجواز اتلاف المغشوش من الثياب بن القطان قال فى الملاحف الرديئة النسج تحرق بالنار وأفتى بن عتاب فيها بالتصدق وقال تقطع خرقا وتعطى للمساكين اذا تقدم إلى مستعمليها فلم ينتهوا وكذلك أفتى باعطاء الخبز المغشوش للمساكين فأنكر عليه بن القطان وقال لا يحل هذا فى مال امرئ مسلم الا باذنه

قال القاضي أبو الأصبع وهذا اضطراب فى جوابه **وتناقض** فى قوله لأن جوابه فى الملاحف باحراقها بالنار أشد من اعطاء هذا الخبز للمساكين وبن عتاب أضبط فى أصله فى ذلك واتبع لقوله

واذا لم ير ولى الأمر عقوبة الغاش بالصدقة أو الاتلاف فلا بد

". (١)

١٨١-"تعالى (وماخلقت الجن والانس الا ليعبدون ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين)

فالمقصود الواجب بالولايات إصلاح دين الخلق الذى متى فاتهم خسروا خسرانا مبينا ولم ينفعهم ما نعموا به فى الدنيا واصلاح مالا يقوم الدين الا به من أمر دنياهم وهو نوعان قسم المال بين مستحقيه وعقوبات المعتدين فمن لم يعتد أصلح له دينه ودنياه ولهذا كان عمر بن الخطاب يقول (انما بعثت عمالى اليكم ليعلموكم كتاب ربكم وسنة نبيكم ويقسموا بينكم فيأكم فلما تغيرت الرعية من وجه والرعاة من وجه **تناقضت** الأمور فإذا اجتهد الراعى فى اصلاح دينهم ودنياهم بحسب الامكان كان من افضل اهل زمانه وكان من أفضل المجاهدين فى سبيل الله فقد روى (يوم من امام عادل افضل من عبادة ستين سنة) وفى مسند

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ١١٦/٢٨

الامام احمد عن النبى انه قال (احب الخلق إلى الله امام عادل وأبغضهم إليه امام جائر) وفى الصحيحين عن ابى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (سبعة يظلهم الله فى ظله يوم لا ظل الا ظله امام عادل وشاب نشا فى طاعة الله ورجل قلبه معلق بالمسجد اذا خرج منه حتى يعود إليه ورجلان تحابا فى الله اجتمعا على ذلك وتفرقا عليه ورجل ذكر الله خاليا ففاضت

." (١)

١٨٢-"فمن كان لا يؤمن بالله بل يسب الله ويقول أنه ثالث ثلا وأنه صلب ولا يؤمن برسله بل يزعم أن الذى حمل وولد وكان يأكل ويشرب ويغوط وينام هو الله وإبن الله وإن الله أو إبنه حل فيه وتدرعه ويجحد ما جاء به محمد خاتم المرسلين ويحرف نصوص التوراة والأنجيل فإن فى الأناجيل الأربعة من **التناقض** والإختلاف بين ما أمر الله به أوجبه ما فيها ولايدين الحق ودين الحق هو الإقرار بما أمر الله به وأوجبه من عبادته وطاعته ولا يحرم ما حرم الله ورسوله من الدم والميتة ولحم الخنزير الذى ما زال حراما من لون آدم إلى محمد صلى الله عليه وسلم ما أباحه نبى قط بل علماء النصارى يعلمون أنه محرم وما يمنع بعضهم من إظهار ذلك إلا الرغبة والرهبة وبعضهم يمنعه العناد والعادة ونحو ذلك ولا يؤمنون باليوم الآخر لأن عامتهم وان كانوا يقرون بقيامة الابدان لكنهم لا يقرون بما أخبر الله به من الاكل والشرب واللباس والنكاح والنعيم والعذاب فى الجنة والنار بل غاية ما يقرون به من النعيم السماع والشم ومنهم متفلسفة ينكرون معاد الاجساد واكثر علمائهم زنادقة وهم يضمرون ذلك ويسخرون بعوامهم لاسيما بالنساء والمترهبين منهم بضعف العقول فمن هذا حاله فقد امر الله رسوله بجهاده حتى يدخل فى دين الله او يؤدى الجزية وهذا دين محمد

ثم المسيح صلوات الله عليه لم يأمر بجهاد لاسيما بجهاد الأمة

." (٢)

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٢٦٢/٢٨

(٢) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٦٢١/٢٨

"١٨٣-

وكما أن العالم من الصحابة والتابعين والأئمة كثيرا ما يكون له في المسألة الواحدة قولان فى وقتين فكذلك يكون له في النوع الواحد من المسائل قولان في وقتين فيجيب في بعض أفرادها بجواب في وقت ويجيب فى بعض الأفراد بجواب آخر فى وقت آخر وإذا كانت الأفراد مستوية وكان له فيها قولان فإن لم يكن بينهما فرق يذهب إليه مجتهد فقوله فيها واحد بلا خلاف وإن كان مما قد يذهب إليه مجتهد فقالت طائفة منهم أبو الخطاب لا يخرج وقال الجمهور كالقاضي أبي يعلى يخرج الجواب اذا لم يكن هو ممن يذهب إلى الفرق كما اقتضته أصوله ومن هؤلاء من يخرج الجواب اذا رآهما مستويين وإن لم يعلم هل هو ممن يفرق أم لا وإن فرق بين بعض الأفراد وبعض مستحضرا لهما

فإن كان سبب الفرق مأخذا شرعيا كان الفرق قولا له وإن كان سبب الفرق مأخذا عاديا أو حسيا ونحو ذلك مما قد يكون أهل الخبرة به أعلم من الفقهاء الذين لم يباشروا ذلك فهذا فى الحقيقة لا يفرق بينهما شرعا وإنما هو أمر من أمر الدنيا لم يعلمه العالم فإن العلماء ورثة الأنبياء وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم (أنتم أعلم بأمر دنياكم فأما ما كان من أمر دينكم فالي)

وهذا الاختلاف في عين المسألة أو نوعها من العلم قد يسمى تناقضا

". (١)

١٨٤-"أيضا لأن التناقض اختلاف مقالتين بالنفي والاثبات فإذا كان في وقت قد قال إن هذا حرام وقال في وقت آخر فيه أو في مثله إنه ليس بحرام أو قال ما يستلزم أنه ليس بحرام فقد تناقض قولاه وهو مصيب فى كليهما عند من يقول إن كل مجتهد مصيب وأنه ليس لله في الباطن حكم على المجتهد غير ما اعتقده

وأما الجمهور الذين يقولون إن لله حكما فى الباطن علمه العالم فى إحدى المقالتين ولم يعلمه فى المقالة التى تناقضها وعدم علمه به مع اجتهاده مغفور له مع ما يثاب عليه من قصده للحق واجتهاده في طلبه ولهذا

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٢٩/٤٠

يشبه بعضهم تعارض الاجتهادات من العلماء بالناسخ والمنسوخ فى شرائع الأنبياء مع الفرق بينهما بأن كل واحد من الناسخ والمنسوخ ثابت بخطاب حكم الله باطنا وظاهرا بخلاف أحد قولي العالم **المتناقضين**

هذا فيمن يتقي الله فيما يقوله مع علمه بتقواه وسلوكه الطريق الراشد

وأما أهل الأهواء والخصومات فهم مذمومون فى مناقضاتهم لانهم يتكلمون بغير علم ولا حسن قصد لما يجب قصده

وعلى هذا فلازم قول الانسان نوعان

". (١)

١٨٥-"أحدهما لازم قوله الحق فهذا مما يجب عليه أن يلتزمه فان لازم الحق حق ويجوز أن يضاف إليه إذا علم من حاله أنه لا يمتنع من التزامه بعد ظهوره وكثير مما يضيفه الناس إلى مذهب الأئمة من هذا الباب

والثانى لازم قوله الذي ليس بحق فهذا لا يجب التزامه إذ أكثر ما فيه أنه قد **تناقض** وقد ثبت أن **التناقض** واقع من كل عالم غير النبيين ثم ان عرف من حاله أنه يلتزمه بعد ظهوره له فقد يضاف إليه وإلا فلا يجوز أن يضاف إليه قول لو ظهر له فساده لم يلتزمه لكونه قد قال ما يلزمه وهو لا يشعر بفساد ذلك القول ولا يلزمه

وهذا التفصيل فى اختلاف الناس فى لازم المذهب هل هو مذهب أو ليس بمذهب هو أجود من إطلاق أحدهما فما كان من اللوازم يرضاه القائل بعد وضوحه له فهو قوله وما لا يرضاه فليس قوله وإن كان **متناقضا** وهو الفرق بين اللازم الذي يجب التزامه مع ملزوم اللازم الذي يجب ترك الملزوم للزومه فاذا عرف هذا عرف الفرق بين الواجب من المقالات والواقع منها وهذا متوجه في اللوازم التي لم يصرح هو بعدم لزومها

فأما إذا نفي هو اللزوم لم يجز أن يضاف إليه اللازم بحال وإلا

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٢٩/٤١

". (١)

١٨٦-"لأضيف إلى كل عالم ما اعتقدنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله لكونه ملتزما لرسالته فلما لم يضف إليه ما نفاه عن الرسول وإن كان لازما له ظهر الفرق بين اللازم الذي لم ينفه واللازم الذي نفاه ولا يلزم من كونه نص على الحكم نفيه للزوم ما يلزمه لأنه قد يكون عن اجتهادين فى وقتين

وسبب الفرق بين أهل العلم وأهل الأهواء مع وجود الاختلاف في قول كل منهما أن العالم قد فعل ما أمر به من حسن القصد والاجتهاد وهو مأمور فى الظاهر باعتقاد ما قام عنده دليله وإن لم يكن مطابقا لكن اعتقادا ليس بيقيني كما يؤمر الحاكم بتصديق الشاهدين ذوي العدل وإن كانا فى الباطن قد أخطآ أو كذبا وكما يؤمر المفتى بتصديق المخبر العدل الضابط أو باتباع الظاهر فيعتقد ما دل عليه ذلك وإن لم يكن ذلك الاعتقاد مطابقا فالاعتقاد المطلوب هو الذي يغلب على الظن مما يؤمر به العباد وإن كان قد يكون غير مطابق وإن لم يكونوا مأمورين في الباطن باعتقاد غير مطابق قط

فإذا اعتقد العالم اعتقادين **متناقضين** فى قضية أو قضيتين مع قصده للحق واتباعه لما أمر باتباعه من الكتاب والحكمة عذر بما لم يعلمه وهو الخطأ المرفوع عنا بخلاف أصحاب الأهواء فانهم (إن يتبعون الا الظن وما تهوى الأنفس (ويجزمون بما يقولونه بالظن والهوى

". (٢)

١٨٧-"أباحه الله فان شرطه حينئذ يكون مبطلا لحكم الله وكذلك ليس له ان يسقط ما أوجبه الله وانما المشترط له ان يوجب بالشرط ما لم يكن واجبا بدونه فمقصود الشروط وجوب ما لم يكن واجبا ولا حراما وعدم الايجاب ليس نفيا للايجاب حتى يكون المشترط مناقضا للشرع وكل شرط صحيح فلابد أن يفيد وجوب ما لم يكن واجبا فان المتبايعين يجب لكل منهما على الأخر من الاقباض ما لم يكن واجبا ويباح ايضا لكل

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٤٢/٢٩

(٢) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٤٣/٢٩

منهما ما لم يكن مباحا ويحرم على كل منهما ما لم يكن حراما وكذلك كل من المتآجرين والمتناكحين وكذلك اذا اشترط صفة فى المبيع أو رهنا أو اشترطت المرأة زيادة على مهر مثلها فانه يجب ويحرم ويباح بهذا الشرط ما لم يكن كذلك

وهذا المعني هو الذي أوهم من اعتقد ان الأصل فساد الشروط قال لأنها إما ان تبيح حراما او تحرم حلالا او توجب ساقطا أو تسقط واجبا وذلك لا يجوز إلا باذن الشارع وقد وردت شبهة عند بعض الناس حتى توهم أن هذا الحديث متناقض وليس كذلك بل كل ما كان حراما بدون الشرط فالشرط لا يبيحه كالربا وكالوطء فى ملك الغير وكثبوت الولاء لغير المعتق فان الله حرم الوطء إلا بملك نكاح أو ملك يمين فلو اراد رجل أن يعير أمته لآخر للوطء لم يجز له ذلك بخلاف إعارتها للخدمة فانه جائز وكذلك الولاء

". (١)

"١٨٨-

فان العقد إذا كان له مقصود يراد فى جميع صوره وشرط فيه ما ينافى ذلك المقصود فقد جمع بين المتناقضين بين إثبات المقصود ونفيه فلا يحصل شيء ومثل هذا الشرط باطل بالاتفاق بل هو مبطل للعقد عندنا

والشروط الفاسدة قد تبطل لكونها قد تنافي مقصود الشارع مثل اشتراط الولاء لغير المعتق فان هذا لا ينافي مقتضى العقد ولا مقصوده فان مقصوده الملك والعتق قد يكون مقصودا للعقد فان اشتراء العبد لعتقه يقصد كثيرا فثبوت الولاء لا ينافى مقصود العقد وانما ينافى كتاب الله وشرطه كما بينه النبى صلى الله عليه وسلم بقوله (كتاب الله أحق وشرط الله أوثق (فاذا كان الشرط منافيا لمقصود العقد كان العقد لغوا وإذا كان منافيا لمقصود الشارع كان مخالفا لله ورسوله فأما إذا لم يشتمل على واحد منهما فلم يكن لغوا ولا اشتمل على ما حرمه الله ورسوله فلا وجه لتحريمه بل الواجب حله لأنه عمل مقصود للناس يحتاجون إليه إذ لولا حاجتهم إليه لما فعلوه فان الاقدام على الفعل مظنة الحاجة إليه ولم يثبت تحريمه فيباح لما فى الكتاب والسنة مما يرفع الحرج

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ١٤٨/٢٩

وايضا فان العقود والشروط لا تخلو إما ان يقال لا تحل ولا تصح إن لم يدل على حلها دليل شرعي خاص من نص او اجماع او

". (١)

١٨٩-"الحلال هو الغالب على أموال الناس وهو اكثر من الحرام وهذا القول قد يقوله طائفة من المتفقهة المتصوفة وأعرف من قاله من كبار المشايخ بالعراق ولعله من أولئك انتقل إلى بعض شيوخ مصر ثم الذي قال ذلك لم يرد أن يسد باب الأكل بل قال الورع حينئذ لا سبيل إليه ثم ذكر ما يأتى فيما يفعل ويترك لم يحضرنى الآن

فليتدبر العاقل وليعلم أنه من خرج عن القانون النبوي الشرعي المحمدي الذي دل عليه الكتاب والسنة وأجمع عليه سلف الأمة وأئمتها احتاج إلى أن يضع قانونا آخر **متناقضا** يرده العقل والدين لكن من كان مجتهدا امتحن بطاعة الله ورسوله فان الله يثيبه على اجتهاده ويغفر له خطأه { ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم }

وما ذكره من أن وقعة المنصورة لما لم تقسم فيها المغانم واختلطت فيها المغانم دخلت الشبهة

الجواب عنه من كلامين

احدهما أن يقال الذي اختلط بأموال الناس من الحرام المحض كالغصب الذي يغصبه القادرون من الولاة والقطاع أو أهل الفتن وما يدخل فى ذلك من الخيانة فى المعاملات اكثر من ذلك بكثير

". (٢)

١٩٠-"

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ١٥٦/٢٩

(٢) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٣٢٩/٢٩

وكثير منهم لا يلحظ فيها معنى بل يتمسك فيها بظاهر النصوص وكل منهما قد يتناقض فيها لكن قد جعل على حمل المذاهب فيها والله أعلم

وسئل رحمه الله

عن رجل اشترى صبرة مجازفة ثم تلفت على ملك المشترى قبل قبضها ثم باعها قبل قبضها من غير أن يعلم تلفها فاذا قلنا أن المشترى الأول لم يجز له بيعها قبل قبضها فتلفت فهل هي من ماله أو من مال البائع الأول وهل ذكر احد من العلماء ان المشترى الأول اذا لم يجز له التصرف فيها قبل القبض فتلفت يكون ضامنا لها أو ان جواز التصرف والضمان متلازمان طردا وعكسا

فأجاب الحمد لله أما في هذه الصورة فالبيع باطل بالاتفاق اذا تلف المبيع وقت العقد سواء باعها بالصفة أو بغير الصفة أو باعها برؤية سابقة على العقد بل في مثل هذه الصورة لو تلفت بعد العقد وقبل وجودها على الصفة أو الرؤية الأولى لا يفسخ البيع فأما اذا تبين أنها كانت تالفة حين العقد فالبيع باطل بلا ريب

واما ضمانها فظاهر مذهب مالك وأحمد أن التلف من ضمان

". (١)

١٩١-"يقصد الانتفاع بعينها فمتي بيع بعضها ببعض إلى أجل قصد بها التجارة التى تناقض مقصود الثمنية واشتراط الحلول والتقابض فيها هو تكميل لمقصودها من التوسل بها إلى تحصيل المطالب فان ذلك إنما يحصل بقبضها لا بثبوتها فى الذمة مع أنها ثمن من طرفين فنهي الشارع أن يباع ثمن بثمن إلى أجل فاذا صارت الفلوس أثمانا صار فيها المعنى فلا يباع ثمن بثمن إلى أجل

كما أن النبي صلى الله عليه وسلم (نهى عن بيع الكالئ بالكالئ (وهو المؤخر بالمؤخر ولم ينه عن بيع دين ثابت فى الذمة يسقط اذا بيع بدين ثابت فى الذمة يسقط فان هذا الثاني يقتضي تفريغ كل واحدة من

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٢٩/٤٠٤

الذمتين ولهذا كان هذا جائزا فى أظهر قولي العلماء كمذهب مالك وأبي حنيفة وغيرهما بخلاف ما اذا باع دينا يجب في الذمة ويشغلها بدين يجب فى الذمة كالمسلم اذا أسلم فى سلعة ولم يقبضه رأس المال فانه يثبت فى ذمة المستسلف دين السلم وفى ذمة المسلف رأس المال ولم ينتفع واحد منهما بشيء ففيه شغل ذمة كل واحد منهما بالعقود التى هي وسائل إلى القبض وهو المقصود بالعقد كما أن السلع هي المقصودة بالأثمان فلا يباع ثمن بثمن إلى أجل كما لا يباع كالئ بكالئ لما في ذلك من الفساد والظلم المنافي لمقصود الثمنية ومقصود العقود بخلاف كون المال موزونا ومكيلا فان هذا صفة لما

". (١)

١٩٢-"ضمن بالقبض فى الآخر إلا أنه يضمن هنا بالمسمى وهناك بالبدل وهذه حجة قوية لا محيص عنها فإنه أن جعل ما لم يخلق من الأجزاء مقبوضا لزمه أن يضمن فى العقد الفاسد وإن جعله غير مقبوض لزمه أن لا يضمن فى العقد الصحيح والأول باطل قطعا مخالف للنص والإجماع

ومن قال من الكوفيين أن المعقود عليه هو ما وجد فقط وهو المقبوض فقد سلم من هذا **التناقض** لكن لزمه مخالفة النصوص المستفيضة ومخالفة عمل المسلمين قديما وحديثا ومخالفة الأصول المستقرة ومخالفة العدل الذى به تقوم السماء والأرض كما هو مقرر فى موضعه

وهذا كالحجج القاطعة على وجوب وضع الجوائح فى العقود الصحيحة والفاسدة ووضعها فى العقد الفاسد أقوى وأما إذا جعلنا الضمان صحيحا فإنا نقول بوضع الجوائح فيه كما نقوله فى الشراء وأولى أيضا وأما من يصحح هذه الحيلة ويرى العقد صحيحا فقد يقول أنت مساق والمساقاة ليس فيها جائحة فيبنى هذا على وضع الجوائح فى المساقاة

". (٢)

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٤٧٢/٢٩

(٢) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٢٨٧/٣٠

١٩٣-"الذى يؤخذ من الطريق فقال أكره الصلاة فيه الا ان يكون بإذن الإمام فهنا إشترط فى الجواز إذن الإمام

ومسائل إسماعيل عن أحمد بعد مسائل بن الحكم فإن بن الحكم صحب أحمد قديما ومات قبل موته بنحو عشرين سنة وأما إسماعيل فإنه كان على مذهب أهل الرأى ثم انتقل إلى مذهب أهل الحديث وسأل أحمد متأخرا وسأل معه سليمان بن داود الهاشمى وغيره من علماء أهل الحديث وسليمان كان يقرن بأحمد حتى قال الشافعى ما رأيت ببغداد أعقل من رجلين أحمد بن حنبل وسليمان بن داود الهاشمى

وأما الذين جعلوا فى المسألة رواية ثالثة فأخذوها من قوله فى رواية المروزى حكم هذه المساجد التى قد بنيت فى الطريق أن تهدم وقال محمد بن يحيى الكحال قلت لأحمد الرجل يزيد فى المسجد من الطريق قال لا يصلى فيه ومن لم يثبت رواية ثالثة فإنه يقول هذا إشارة من أحمد إلى مساجد ضيقت الطريق وأضرت بالمسلمين وهذه لا يجوز بناؤها بلا ريب فإن فى هذا جمعا بين نصوصه فهو أولى من **التناقض** بينها

وأبلغ من ذلك أن أحمد يجوز إبدال المسجد بغيره للمصلحه كما فعل ذلك الصحابة قال صالح بن احمد قلت لأبى المسجد يخرب

." (١)

١٩٤-"يجاور بأحد الحرمين أو على أن الفقهاء يشهدون الدرس فى كل غداة ونحو ذلك من النظائر التى تفوت العدد والاحصاء

ومما يغلط فيه بعض الاذهان فى مثل هذا أن يحسب أن بين أول الكلام وآخره **تناقضا** أو تعارضا وهذا شبهة من شبهات بعض الطماطم من منكرى العموم فانهم قالوا لو كانت هذه الصيغ عامة لكان الاستثناء رجوعا أو نقضا وهذا جهل فان ألفاظ العدد نصوص مع جواز ورود الاستثناء عليها كما قال تعالى { فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما } وكذلك النكرة فى الموجب مطلقة مع جواز تقييدها فى مثل قوله { فتحرير رقبة }

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٣٠/٤٠٤

وإنما أتى هؤلاء من حيث توهموا أن الصيغ إذا قيل هي عامة قيل أنها عامة مطلقا وإذا قيل إنها عامة مطلقا ثم رفع بالاستثناء بعض موجبها فقد اجتمع فى ذلك المرفوع العموم المثبت له والاستثناء النافى له وذلك **تناقض** أو رجوع ٣ فيقال لهم إذا قيل هي عامة فمن شرط عمومها أن تكون منفصلة عن صلة مخصصة فهي عامة عند الاطلاق لا عامة على الاطلاق واللفظ الواحد تختلف دلالته بحسب إطلاقه وتقييده ولهذا أجمع الفقهاء أن الرجل لو قال له ألف درهم من النقد الفلانى أو مكسرة

". (١)

١٩٥-"وسود أو ناقصة أو طبرية أو ألف إلا خمسين ونحو ذلك كان مقرى بتلك الصفة المقيدة ولو كان الاستثناء رجوعا لما قبل فى الاقرار إذ لا يقبل رجوع المقر فى حقوق الآدميين

وكثيرا ما قد يغلط بعض المتطرفين من الفقهاء فى مثل هذا المقام فانه يسأل عن شرط واقف أو يمين حالف ونحو ذلك فيرى أول الكلام مطلقا أو عاما وقد قيد فى آخره فتارة يجعل هذا من باب تعارض الدليلين ويحكم عليهما بالأحكام المعروفة للدلائل المتعارضة من التكافؤ والترجيح وتارة يرى أن هذا الكلام **متناقض** لاختلاف آخره وأوله وتارة يتلدد تلدد المتحير وينسب الشاطر إلى فعل المقصر وربما قال هذا غلط من الكاتب وكل هذا منشؤه من عدم التمييز بين الكلام المتصل والكلام المنفصل ومن علم أن المتكلم لا يجوز اعتبار أول كلامه حتى يسكت سكوتا قاطعا وأن الكاتب لا يجوز اعتبار كتابه حتى يفرغ فراغا قاطعا زالت عنه كل شبهة فى هذا الباب وعلم صحة ما تقوله العلماء فى دلالات الخطاب

ومن أعظم التقصير نسبة الغلط إلى متكلم مع إمكان تصحيح كلامه وجريانه على أحسن أساليب كلام الناس ثم يعتبر أحد الموضعين المتعارضين بالغلط دون الآخر فلو جاز أن يقال قوله على أنه من مات منهم عن غير ولد غلط لم يكن ذلك بأولى من أن

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ١١٣/٣١

". (١)

١٩٦-"وقلوبهم عن ذكر الله وعن الصلاة أكثر مما يفعله بهم كثير من أنواع الخمور والحشيشة وقليلها يدعو إلى كثيرها فتحريم النرد الخالية عن عوض مع إباحة الشطرنج مثل تحريم القطرة من خمر العنب وإباحة الغرفة من نبيذ الحنطة وكما أن ذلك القول في غاية **التناقض** من جهة الإعتبار والقياس والعدل فهكذا القول في الشطرنج وتحريم النرد ثابت بالنص كما في السنن عن أبي موسى عن النبي أنه قال (من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله) وقد رواه مالك في الموطإ وروايته عن عائشة رضي الله عنها أنه بلغها أن أهل بيت في دارها كانوا سكانا لها عندهم نرد فأرسلت إليهم إن لم تخرجوها لأخرجكم من داري وأنكرت ذلك عليهم ومالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان إذا وجد من أهله من يلعب بالنرد ضربه وكسرها وفي بعض ألفاظ الحديث عن أبي موسى قال سمعت رسول الله وذكرت عنده فقال (عصى الله ورسوله من ضرب بكعابها يلعب بها) فعلق المعصية بمجرد اللعب بها ولم يشترط عوضا بل فسر ذلك بأنه الضرب بكعابها وقد روى مسلم في صحيحه عن أبي بريدة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (من لعب بالنردشير فكأنما غنس يده في لحم خنزير ودمه) وفي لفظ آخر (فليشقص الخنازير) فجعل النبي صلى الله عليه وسلم في هذا

". (٢)

١٩٧-"لثبت فيه الرجعة وهذا يزيل معنى الافتداء اذ هو خلاف الإجماع فإنا نعلم من قال إن الخلع المطلق يملك فيه العوض ويستحق فيه الرجعة لكن قال طائفة هو غير لازم فإن شاء رد العوض وراجعها وتنازع العلماء فيما إذا شرط الرجعة في العوض هل يصح على قولين هما روايتان عن مالك وبطلان الجمع مذهب أبي حنيفة والشافعي وهو قول متأخري أصحاب أحمد ثم من هؤلاء من يوجب العوض ويرد الرجعة ومنهم من يثبت الرجعة ويبطل العوض وهما وجهان في مذهب أحمد والشافعي وليس عن أحمد في ذلك نص وقياس

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٣١/١١٤

(٢) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٣٢/٢٢٢

مذهب أحمد صحته بهذا الشرط كما لو بذلت ما لا على أن تملك أمرها فإنه نص على جواز ذلك ولأن الأصل عنده جواز الشرط في العقود إلا أن يقوم على فسادها دليل شرعي وليس الشرط الفاسد عنده ما يخالف مقتضى العقد عند الإطلاق بل ما خالف مقصود الشارع وناقض حكمه كاشتراط الولاء لغير المعتق واشتراط البائع للوطء مع أن الملك للمشتري ونحو ذلك وأيضا فالفرق بين لفظ ولفظ في الخلع قول محدث لم يعرف عن أحد من السلف لا الصحابة ولا التابعين ولا تابعيهم والشافعي رضي الله عنه لم ينقله عن أحد بل ذكر أنه يحسب أن الصحابة يفرقون ومعلوم أن هذا ليس نقلا لقول أحد من السلف والشافعي ذكر هذا في أحكام القرآن ورجح فيه أن الخلع طلاق وليس بفسخ فلم يجز هذا القول لما ظنه من **تناقض** أصحابه وهو أنهم يجعلونه بلفظ طلاقا بائنا من الثلاث

". (١)

١٩٨-"وبلفظ ليس من الثلاث فلما ظنه من **تناقضه** عدل عن ترجيحه ولكن هذا **التناقض** لم ينقله لا هو ولا أحد غيره عن أحد من السلف القائلين به ولا من اتبعه كأحمد بن حنبل وقدماء أصحابه وإنما قاله بعض المتأخرين من أصحاب أحمد لما وجدوا غيرهم قد ذكروا الفرق فيه بين لفظ الطلاق وغيره وذكر بعضهم كمحمد بن نصر والطحاوي أنهم لا يعلمون في ذلك نزاعا وإنما قاله بعض المتأخرين من أصحاب أحمد والمنقول عن السلف قاطبة إما جعل الخلع فرقة بائنة وليس بطلاق وإما جعله طلاقا وما رأيت في كلام أحد منهم أنه فرق بين لفظ ولفظ ولا اعتبر فيه عدم نية الطلاق بل قد يقولون كما يقول عكرمة كلما أجازه المال فليس بطلاق ونحو ذلك من العبارات مما يبين أنهم اعتبروا مقصود العقد لا لفظا معينا والتفريق بين لفظ ولفظ مخالف للأصول والنصوص وببطلان هذا الفرق يستدل من يجعل الجميع طلاقا فيبطل القول الذي دل عليه الكتاب والسنة وهذا الفرق إذا قيل به كان من أعظم الحجج على فساد قول من جعله فسخا ولهذا عدل الشافعي رضي الله عنه عن ترجيح هذا القول لما ظهر له أن أهله يفرقون وأيضا ففي السنن أن فيروز الديلمي أسلم وتحته أختان فقال له النبي صلى الله عليه وسلم (طلق أيتهما شئت) قال فعمدت إلى أسبقهما صحبة

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٣٢/٣٠٠

ففارقتها وهو حديث حسن فقد أمره النبي أن يطلق إحداهما وهذه الفرقة عند الشافعي وأحمد فرقة بائنة وليست

". (١)

١٩٩-"بعدها والأمر برجعة لا فائدة فيها مما تنزه عنه الله ورسوله فانه إن كان راغبا فى المرأة فله أن يرتجعها وإن كان راغبا عنها فليس له أن يرتجعها فليس فى أمره برجعتها مع لزوم الطلاق له مصلحة شرعية بل زيادة مفسدة ويجب تنزيه الرسول صلى الله عليه وسلم عن الأمر بما يستلزم زيادة الفساد والله ورسوله إنما نهى عن الطلاق البدعى لمنع الفساد فكيف يأمر بما يستلزم زيادة الفساد

وقول الطائفة الثانية أشبه بالأصول والنصوص فان هذا القول متناقض إذ الأصل الذى عليه السلف والفقهاء أن العبادات والعقود المحرمة إذا فعلت على الوجه المحرم لم تكن لازمة صحيحة وهذا وإن كان نازع فيه طائفة من أهل الكلام فالصواب مع السلف وأئمة الفقهاء لأن الصحابة والتابعين لهم بإحسان كانوا يستدلون على فساد العبادات والعقوبة بتحريم الشارع لها وهذا متواتر عنهم

وأيضا فان لم يكن ذلك دليلا على فسادها لم يكن عن الشارع ما يبين الصحيح من الفاسد فان الذين قالوا النهى لا يقتضى الفساد قالوا نعلم صحة العبادات والعقود وفسادها بجعل الشارع هذا شرطا أو مانعا ونحو ذلك وقوله

". (٢)

٢٠٠-"هذا صحيح وليس بصحيح من خطاب الوضع والإخبار ومعلوم أنه ليس فى كلام الله ورسوله وهذه العبارات مثل قوله الطهارة شرط فى الصلاة والكفر مانع من صحة الصلاة وهذا العقد وهذه العبادة لا تصح ونحو ذلك بل إنما فى كلامه الأمر والنهى والتحليل والتحريم وفى نفى القبول والصلاح كقوله (لا يقبل

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٣٠١/٣٢

(٢) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٢٤/٣٣

الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول (وقوله (هذا لا يصلح (وفى كلامه (إن الله يكره كذا (وفى كلامه الوعد ونحو ذلك من العبارات فلم نستفد الصحة والفساد إلا بما ذكره وهو لا يلزم أن يكون الشارع بين ذلك وهذا مما يعلم فساده قطعا

وأيضا فالشارع يحرم الشيء لما فيه من المفسدة الخالصة أو الراجحة ومقصوده بالتحريم المنع من ذلك الفساد وجعله معدوما فلو كان مع التحريم يترتب عليه من الأحكام ما يترتب على الحلال فيجعله لازما نافذا كالحلال لكان ذلك إلزاما منه بالفساد الذى قصد عدمه فيلزم أن يكون ذلك الفساد قد أراد عدمه مع أنه الزم الناس به وهذا تناقض ينزه عنه الشارع صلى الله عليه وسلم

وقد قال بعض هؤلاء إنه إنما حرم الطلاق الثلاث لئلا يندم المطلق دل على لزوم الندم له إذا فعله وهذا يقتضى صحته

." (١)

٢٠١-"فعلم أن اللعنة لمن قصد التحليل وعلم أن الملعون لم يحللها فى نفس الأمر ودلت اللعنة على تحريم فعله والمنازع يقول فعله مباح

فتبين أنه لا حجة معهم بل الصواب مع السلف وأئمة الفقهاء ومن خرج عن هذا الأصل من العلماء المشهورين فى بعض المواضع فان لم يكن له جواب صحيح والا فقد تناقض كما تناقض فى مواضع غير هذه والأصول التى لا تناقض فيها ما أثبت بنص أو اجماع وما سوى ذلك فالتناقض موجود فيه وليس هو حجة على أحد والقياس الصحيح الذى لا يتناقض هو موافق للنص والإجماع بل ولابد أن يكون النص قد دل على الحكم كما قد بسط فى موضع آخر وهذا معنى العصمة فان كلام المعصوم لا يتناقض ولا نزاع بين المسلمين أن الرسول معصوم فيما بلغه عن الله تعالى فهو معصوم فيما شرعه للأمه باجماع المسلمين وكذلك الأمة أيضا معصومة أن تجتمع على ضلالة بخلاف ما سوى ذلك ولهذا كان مذهب أئمة الدين ان كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك الا رسول الله فانه الذى فرض الله على جميع الخلائق الإيمان به وطاعته وتحليل ما حلله وتحريم ما حرمه وهو الذى فرق الله به بين المؤمن والكافر وأهل الجنة وأهل النار والهدى والضلال

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٢٥/٣٣

والغى والرشاد فالمؤمنون أهل الجنة وأهل الهدى والرشاد هم متبعون والكفار أهل النار وأهل الغى والضلال هم الذين لم يتبعوه

". (١)

٢٠٢-"الفساد ولا يذكرون فى الاعتذار عن هذه الصورة فرقا صحيحا وهذا مما تسلط به عليهم من نازعوهم فى أن النهى يقتضى الفساد وإحتج بما سلموه له من الصور وهذه حجة جدلية لاتفيد العلم بصحة قوله وإنما تفيد أن منازعيه أخطؤا إما فى صور النقض وإما فى محل النزاع وخطؤهم فى احداهما لا يوجب أن يكون الخطأ فى محل النزاع بل هذا الأصل أصل عظيم عليه مدار كثير من الأحكام الشرعية فلا يمكن نقضه بقول بعض العلماء الذين ليس معهم نص ولا إجماع بل الأصول والنصوص لا توافق بل **تناقض** قولهم ومن تدبر الكتاب والسنة تبين له أن الله لم يشرع الطلاق المحرم جملة قط وأما الطلاق البائن فإنه شرعه قبل الدخول وبعد إنقضاء العدة

وطائفة من العلماء يقول لمن لم يجعل الثلاث المجموعة الا واحدة أنتم خالفتم عمر وقد إستقر الأمر على التزام ذلك فى زمن عمر وبعضهم يجعل ذلك إجماعا فيقول لهم أنتم خالفتم عمر فى الأمر المشهور عنه الذى إتفق عليه الصحابة بل وفى الأمر الذى معه فيه الكتاب والسنة فان منكم من يجوز التحليل وقد ثبت عن عمر أنه قال لا أوتى بمحلل ولا محلل له إلا رجمتهما وقد إتفق الصحابة على النهى عنه مثل عثمان وعلى وبن مسعود وبن عباس وإبن عمر وغيره ولا يعرف عن أحد من الصحابة أنه أعاد المرأة إلى زوجها بنكاح تحليل وعمر وسائر الصحابة معهم الكتاب

". (٢)

٢٠٣-"

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٢٨/٣٣

(٢) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٣٠/٣٣

قال هؤلاء وليس فى كتاب الله طلاق بائن محسوب من الثلاث أصلا بل كل طلاق ذكره الله تعالى فى القرآن فهو الطلاق الرجعى وقال هؤلاء ولو قال لإمرأته أنت طالق طلقة بائنة لم يقع بها إلا طلقة رجعية كما هو مذهب اكثر العلماء وهو مذهب مالك والشافعى وأحمد فى ظاهر مذهبه قالوا وتقسيم الطلاق إلى رجعى وبائن تقسيم مخالف لكتاب الله وهذا قول فقهاء الحديث وهو مذهب الشافعى وظاهر مذهب أحمد فان كل طلاق بغير عوض لا يقع إلا رجعيا وإن قال أنت طالق طلقة بائنة أو طلاقا بائنا لم يقع به عندهما إلا طلقة رجعية وأما الخلع ففيه نزاع فى مذهبهما فمن قال بالقول الصحيح طرد هذا الأصل واستقام قوله ولم **يتناقض** كما **يتناقض** غيره إلا من قال من أصحاب الشافعى وأحمد إن الخلع بلفظ الطلاق يقع طلاقا بائنا فهؤلاء أثبتوا فى الجملة طلاقا بائنا محسوبا من الثلاث فنقضوا أصلهم الصحيح الذى دل عليه الكتاب والسنة وقال بعض الظاهرية إذا وقع بلفظ الطلاق كان طلاقا رجعيا لا بائنا لأنه لم يمكنه أن يجعله طلاقا بائنا لمخالفة القرآن وظن أنه بلفظ الطلاق يكون طلاقا فجعله رجعيا وهذا خطأ فان مقصود الإفتداء لا يحصل إلا مع البينونة ولهذا كان حصول البينونة بالخلع مما لم يعرف فيه خلاف بين المسلمين لكن بعضهم جعله جائزا فقال للزوج أن يرد العوض ويراجعها والذى عليه الأئمة الأربعة والجمهور أنه لا يملك الزوج وحده أن يفسخه ولكن لو اتفقا على فسخه كالتقايل فهذا فيه نزاع آخر كما بسط فى موضعه

". (١)

٢٠٤-"عنه إن الله فى السماء وعلمه فى كل مكان لا يخلو من علمه مكان وقال الامام أحمد بن حنبل مثل قال مالك وما قاله بن المبارك

والآثار عن النبي وأصحابه وسائر علماء الأمة بذلك متواترة عند من تتبعها وقد جمع العلماء فيها مصنفات صغارا وكبارا ومن تتبع الآثار علم أيضا قطعا أنه لا يمكن أن ينقل عن أحد منهم حرف واحد يناقض ذلك بل كلهم مجمعون على كلمة واحدة وعقيدة واحدة يصدق بعضهم بعضا وان كان بعضهم أعلم من بعض كما أنهم متفقون على الإقرار بنبوة محمد وان كان فيهم من هو أعلم بخصائص النبوة ومزاياها وحقوقها وموجباتها وحقيقتها وصفاتها

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ١٥٥/٣٣

ثم ليس أحد منهم قالوا يوما من الدهر ظاهر هذا غير مراد ولا قال هذه الآية أو هذا الحديث مصروف عن ظاهره مع أنهم قد قالوا مثل ذلك فى آيات الأحكام المصروفه عن عمومها ظهورها وتكلموا فيما يستشكل مما قد يتوهم أنه **تناقض** وهذا مشهور لمن تأمله وهذه الصفات أطلقوها بسلامه وطهارة وصفاء لم يشوبوه بكدر ولا غش

ولو لم يكن هذا هو الظاهر عند المسلمين لكان رسول الله ثم سلف الأمة قالوا للأمة الظاهر الذى تفهمونه غير مراد ولكان أحد من المسلمين إستشكل هذه الآية وغيرها

". (١)

٢٠٥-"(أيمان) جميع المسلمين لفظا ومعنى ولم يخصه نص ولا اجماع ولا قياس بل الأدلة الشرعية تحقق عمومه

واليمين فى كتاب الله وسنة رسوله (نوعان) نوع محترم منعقد مكفر كالحلف بالله ونوع غير محترم ولا منعقد ولا مكفر وهو الحلف بالمخلوقات فان كانت هذه اليمين من أيمان المسلمين ففيها الكفارة وهى من النوع الأول وان لم تكن من ايمان المسلمين فهو من الثانى واما اثبات يمين منعقدة غير مكفرة فهذا لا أصل له فى الكتاب والسنة

وتقسيم أيمان المسلمين إلى يمين مكفرة وغير مكفرة كتقسيم الشراب المسكر إلى خمر وغير خمر وتقسيم السفر إلى طويل وقصير وتقسيم الميسر إلى محرم وغير محرم بل الاصول تقتضى خلاف ذلك وبسط الكلام له موضوع آخر لكن هذا

(القول الثالث) وهو القول بثبوت الكفارة فى جميع أيمان المسلمين هو القول الذى تقوم عليه الآدلة الشرعية التى لا **تتناقض** وهو المأثور عن أصحاب رسول الله وأكابر التابعين

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٣٣/١٨٠

". (١)

٢٠٦-"
هذه المسألة فيها نزاع مشهور فى مذهب الشافعى واحمد فى المشهور عنه لا يحرم الا خمس رضعات لحديث عائشة المذكور وحديث سالم مولى أبى حذيفة لما (أمر النبى أمرأة أبى حذيفة بن عتبة بن أبى ربيعة أن ترضعه خمس رضعات) وهو فى الصحيح أيضا فيكون ما دون ذلك لم يحرم فيحتاج إلى خمس رضعات

وقيل يحرم الثلاث فصاعدا وهو قول (طائفة) منهم أبو ثور وغيره وهو رواية عن احمد واحتجوا بما فى الصحيح (لا تحرم المصة ولا المصتان ولا الاملاجة ولا الاملاجتان) قالوا مفهومه ان الثلاث تحرم ولم يحتج هؤلاء بحديث عائشة قالوا لأنه لم يثبت أنه قرآن إلا بالتواتر وليس هذا بمتواتر

فقال لهم الأولون معنا حديثان صحيحان مثبتان أحدهما يتضمن شيئين حكما وكونه قرانا فما ثبت من الحكم يثبت بالأخبار الصحيحة وأما ما فيه من كونه قرآنا فهذا لم نثبته ولم نتصور ان ذلك قرآن إنما نسخ رسمه وبقى حكمه

فقال أولئك هذا تناقض وقراءة شاذة عند الشافعى فان عنده أن القراءة الشاذة لا يجوز الاستدلال بها لأنها لم تثبت بالتواتر كقراءة

". (٢)

٢٠٧-"وللعلماء هنا ثلاثة أقوال

(أحدها) ان هذه النفقة نفقة زوجة معتدة ولا فرق بين أن تكون حاملا أو حائلا وهذا قول من يوجب النفقة للبائن كما يوجبها للرجعية كقول طائفة من السلف والخلف وهو مذهب أبى حنيفة وغيره ويروى عن عمر وبن مسعود ولكن على هذا القول ليس لكونها حاملا تأثير فانهم ينفقون عليها حتى تنقضى العدة سواء كانت حاملا أو حائلا

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٢٢٢/٣٣

(٢) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٤٢/٣٤

(القول الثانى (انه ينفق عليها نفقة زوجة لأجل الحمل كأحد قولى الشافعى وإحدى الروايتين عن احمد وهذا قول **متناقض** فانه ان كان نفقة زوجة فقد وجب لكونها زوجة لا لأجل الولد وان كان لأجل الولد فنفقة الولد تجب مع غير الزوجة كما يجب عليه أن ينفق على سريته الحامل إذا أعتقها وهؤلاء يقولون هل وجبت النفقة للحمل أولها من أجل الحمل على قولين فان أرادوا لها من أجل الحمل أى لهذه الحامل من أجل حملها فلا فرق وإن أرادوا وهو مرادهم انه يجب لها نفقة زوجة من أجل الحمل فهذا **تناقض** فان نفقة الزوجة تجب وإن لم يكن حمل ونفقة الحمل تجب وان لم تكن زوجة

و (القول الثالث (وهو الصحيح أن النفقة تجب للحمل ولها من أجل الحمل لكونها حاملا بولده فهي نفقة عليه لكونه أباه

." (١)

٢٠٨-"لا تثبت إلا لرجل من العصبة أو لامرأة وارثة أو مدلية بعصبة أو وراث فان عدموا فالحاكم وعلى الوجه الثانى فلا حضانة للرجال من أقارب الأم وهذان الوجهان فى مذهب الشافعى وأحمد

فلو كانت جهات الأقربة راجحة لترجح رجالها ونساؤها فلما لم يترجح رجالها بالاتفاق فكذلك نساؤها أيضا لأن مجمع أصول الشرع إنما يقدم أقارب الأب فى الميراث والعقد والنفقة وولاية الموت والمال وغير ذلك ولم يقدم الشارع قرابة الأم فى حكم من الأحكام فمن قدمهن فى الحضانة فقد خالف أصول الشريعة ولكن قدم الأم لأنها امرأة وجنس النساء فى الحضانة مقدمات على الرجال وهذا يقتضى تقديم الجدة أم الأب على الجد كما قدم الأم على الأب وتقديم اخواته على اخوته وعماته على أعمامه وخالاته على أخواله هذا هو القياس والاعتبار الصحيح

وأما تقديم جنس نساء الأم على نساء الأب فمخالف للأصول والعقول ولهذا كان من قال هذا موضع **يتناقض** ولا يطرد أصله ولهذا تجد لمن لم يضبط أصل الشرع ومقصوده فى ذلك أقوالا **متناقضة** حتى توجد فى الحضانة من الأقوال **المتناقضة** اكثر مما يوجد فى غيرها من هذا الجنس فمنهم من يقدم أم الأم على أم الأب

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٧٣/٣٤

كأحد القولين من مذهب أحمد وهو عند مالك والشافعى وأبى حنيفة ثم من هؤلاء من يقدم الأخت من الأب على الأخت

". (١)

٢٠٩-"من الأم ويقدم الخالة على العمة كقول الشافعى فى الجديد وطائفة من أصحاب أحمد وبنوا قولهم على أن الخالات مقدمة على العمات لكونهن من جهة الأم ثم قالوا فى العمات والخالات والأخوات من كانت لأبوين أولى ثم من كانت لأب ثم من كانت لأم

وهذا الذى قالوه هنا موافق لأصول الشرع لكن إذا ضم هذا إلى قولهم بتقديم قرابة الأم ظهر **التناقض** وهم أيضا قالوا بتقديم أمهات الأب والجد على الخالات والأخوات للأم وهذا موافق لأصول الشرع لكنه يناقض هذا الأصل ولهذا لايوافق القول الآخر أن الخالة والأخت للأم أولى من أم الأب كقول الشافعى فى القديم وهذا أطرد لأصلهم لكنه فى غاية المناقضة لأصول الشرع

(وطائفة اخرى) طردت أصلها فقدمت من الأخوات من كانت لأم على من كانت لأب لقول أبى حنيفة والمزنى وبن سريج وبالغ بعض هؤلاء فى طرد قياسه حتى قدم الخالة على الأخت من الأب لقول زفر ورواية عن أبى حنيفة ووافقها بن سريج ولكن أبو يوسف استشنع ذلك فقدم الأخت من الأب رواه عن أبى حنيفة وروى عن زفر أنه امعن فى طرد قياسه حتى قال ان الخالة أولى من الجدة أم الأب

ويرون عن أبى حنيفة أنه قال لا تأخذوا بمقاييس زفر فانكم اذا أخدتم بمقاييس زفر حرمتم الحلال وحللتم الحرام وكان يقول من القياس

". (٢)

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ١٢٣/٣٤

(٢) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ١٢٤/٣٤

٢١٠-"و (الكتاب) القرآن و (الميزان) العدل والقياس الصحيح هو من العدل لأنه لا يفرق بين المتماثلين بل سوى بينهما فاستوت السيئات فى المعنى الموجب للتحريم لم يخص أحدها بالتحريم دون الآخر بل من العدل أن يسوى بينهما ولو لم يسو بينهما كان **تناقضا** وحكم الله ورسوله منزه عن **التناقض** ولو أن الطبيب حمى المريض عن شيء لما فيه من الضرر وأباحه له لخرج عن قانون الطب والشرع طب القلوب والأنبياء أطباء القلوب والأديان ولابد إذا أحل الشرع شيئا منه أن يخص هذا بما يفرق به بينه وبين هذا حتى يكون (فيه) معنى خاص بما حرمه دون ما أحله والله أعلم

(وسئل رحمه الله تعالى (عمن يأكل الحشيشة ما يجب عليه

فأجاب الحمد لله هذه الحشيشة الصلبة حرام سواء سكر منها أو لم يسكر والسكر منها حرام باتفاق المسلمين ومن استحل ذلك وزعم أنه حلال فانه يستتاب فان تاب وإلا قتل مرتدا لا يصلى عليه ولا يدفن فى مقابر المسلمين وأما إن اعتقد ذلك قربة وقال هي لقيمة الذكر والفكر وتحرك العزم الساكن إلى أشرف الأماكن وتنفع فى

". (١)

٢١١-"وتبين له فى آخر عمره ان لو فعل غير الذي كان فعله لكان هو الأصوب وله فتاوى رجع ببعضها عن بعض كقوله فى امهات الاولاد فان له فيها قولين (احدهما (المنع من بيعهن (والثانى (اباحة ذلك والمعصوم لا يكون له قولان **متناقضان** إلا أن يكون أحدهما ناسخا للآخر كما فى قول النبى السنة استقرت فلا يرد عليها بعده نسخ اذ لا نبي بعده

وقد وصى الحسن اخاه الحسين بان لا يطيع اهل العراق ولا يطلب هذا الأمر واشار عليه بذلك بن عمر وبن عباس وغيرهما ممن يتولاه ويحبه ورأوا ان مصلحته ومصلحة المسلمين ان لا يذهب اليهم ولا يجيبهم إلى ما قالوه من المجيء اليهم والقتال معهم وان كان هذا هو المصلحة له وللمسلمين ولكنه رضى الله عنه فعل ما رآه مصلحة والرأى يصيب ويخطئ والمعصوم ليس لأحد ان يخالفه وليس له أن يخالف معصوما آخر الا أن يكونا على شريعتين كالرسولين ومعلوم ان شريعتهما واحدة وهذا باب واسع مبسوط فى غير هذا الموضع

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٢١٠/٣٤

(والمقصود (ان من ادعى عصمة هؤلاء السادة المشهود لهم بالايمان والتقوى والجنة هو فى غاية الضلال والجهالة ولم يقل هذا القول من له فى الأمة لسان صدق بل ولا من له عقل محمود

". (١)

"-٢١٢

ومن ظن من أصحاب احمد وغيرهم أن تحريم نكاح من أبواه مجوسيان أو أحدهما مجوسى قول واحد فى مذهبه فهو مخطئ خطأ لا ريب فيه لأنه لم يعرف أصل النزاع فى هذه المسألة

ولهذا كان من هؤلاء من **يتناقض** فيجوز أن يقر بالجزية من دخل فى دينهم بعد النسخ والتبديل ويقول مع هذا بتحريم نكاح نصرانى العرب مطلقا ومن كان أحد أبويه غير كتابى كما فعل ذلك طائفة من أصحاب أحمد وهذا **تناقض** والقاضى أبو يعلى وان كان قد قال هذا القول هو وطائفة من أتباعه فقد رجع عن هذا القول فى (الجامع الكبير (وهو آخر كتبه فذكر فيمن انتقل إلى دين أهل الكتاب من عبدة الأوثان كالروم وقبائل من العرب وهم تنوخ وبهراء ومن بنى تغلب هل تجوز مناكحتهم وأكل ذبائحهم وذكر أن المنصوص عن أحمد أنه لا بأس بنكاح نصارى بنى تغلب وان الرواية الأخرى مخرجة على الروايتين عنه فى ذبائحهم واختار أن المنتقل إلى دينهم حكمه حكمهم سواء كان انتقاله بعد مجيء شريعتنا أو قبلها وسواء انتقل إلى دين المبدلين أو دين لم يبدل ويجوز مناكحته وأكل ذبيحته واذا كان هذا فيمن أبواه مشركان من العرب والروم فمن كان أحد أبويه مشركا فهو أولى بذلك هذا هو المنصوص عن أحمد فانه قد نص على أنه من دخل فى دينهم بعد النسخ والتبديل كمن دخل فى دينهم فى هذا الزمان فانه يقر بالجزية قال أصحابه واذ أقررناه بالجزية حلت ذبائحهم ونساؤهم وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وغيرهما

". (٢)

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ١٢٦/٣٥

(٢) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٢٢٢/٣٥

٢١٣-"فيحكم بأن قوله هو الصواب فهذا لا يمكن أن يكون كل واحد من القولين المتضادين يلزم جميع المسلمين إتباعه بخلاف ما جاء به الرسول فإنه من عند الله حق وهدى وبيان ليس فيه خطأ قط ولا إختلاف ولا **تناقض** قال تعالى { أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا }

وعلى ولاة الأمر أن يمنعوهم من التظالم فإذا تعدى بعضهم على بعض منعوهم العدوان وهم قد ألزموا بمنع ظلم أهل الذمة وأن يكون اليهودى والنصرانى فى بلادهم إذا قام بالشروط المشروطة عليهم لا يلزمه أحد بترك دينه مع العلم بأن دينه يوجب العذاب فكيف يسوغ لولاة الأمور أن يمكنوا طوائف المسلمين من إعتداء بعضهم على بعض وحكم بعضهم على بعض بقوله ومذهبه هذا مما يوجب تغير الدول وإنتقاضها فإنه لا صلاح للعباد على مثل هذا

وهذا إذا كان الحكام قد حكموا فى مسألة فيها اجتهاد ونزاع معروف فإذا كان القول الذى قد حكموا به لم يقل به أحد من أئمة المسلمين ولا هو مذهب أئمتهم الذين ينتسبون إليهم ولا قاله أحد من الصحابة والتابعين ولا فيه آية من كتاب الله وسنة رسوله بل قولهم يخالف الكتاب والسنة وإجماع الأئمة فكيف يحل مع هذا أن يلزم علماء المسلمين

." (١)

٢١٤-اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ابن تيمية (٧٢٨)

"ألا لا يجهلن أحد علينا ... فنجهل فوق جهل الجاهلينا (١)

وهذا كثير وكذلك من عمل بخلاف الحق فهو جاهل وإن علم أنه مخالف للحق كما قال سبحانه: {إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة} [النساء: ١٧] (٢) قال أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم: كل من عمل سوءا فهو جاهل (٣) .

وسبب ذلك أن العلم الحقيقي الراسخ في القلب يمتنع أن يصدر معه ما يخالفه من قول، أو فعل فمتى صدر خلافه فلا بد من غفلة القلب عنه، أو ضعفه في القلب بمقاومة (٤) ما يعارضه وتلك أحوال **تناقض** حقيقة العلم فيصير جهلا بهذا الاعتبار.

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ٣٨٠/٣٥

ومن هنا (٥) تعرف دخول الأعمال في مستحق (٦) الإيمان حقيقة لا مجازا وإن لم يكن كل من ترك شيئا من الأعمال كافرا، ولا (٧) خارجا عن أصل مسمى الإيمان وكذلك اسم العقل ونحو ذلك من الأسماء.

---

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة لعمرو بن كلثوم الشاعر الجاهلي، وهي إحدى المعلقات السبع المشهورة. انظر: كتاب شرح القصائد السبع لأبي بكر الأنباري (ص ٤٢٦) .

(٢) سورة النساء: من الآية ١٧.

(٣) في (ب) : زاد: وإن علم أنه مخالف للحق.

انظر: تفسير ابن جرير (٤ / ٢٠٢، ٢٠٣) ، حيث ذكر أقوال الصحابة والتابعين في ذلك، وكلها تؤكد هذا المعنى الذي أشار إليه المؤلف.

(٤) في المطبوعة: أو ضعف القلب عن مقاومة ما يعارضه. وقد أجمعت النسخ المخطوطة على ما أثبته.

(٥) من هنا حتى قوله: وإن لم يكن (سطر واحد تقريبا) : ساقط من (أ) .

(٦) في المطبوعة:: في مسمى الإيمان.

(٧) قد فصل المؤلف هذا الموضوع واستوفاه في كتابه (الإيمان) فليراجع. وفي المطبوعة: أو خارجا.." [(١)]

٢١٥-اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ابن تيمية (٧٢٨)

"أنس بن مالك، قال: " ما صليت خلف رجل أوجز صلاة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في تمام، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال: " سمع الله لمن حمده قام " حتى نقول (١) قد أوهم. ثم يكبر ثم يسجد. وكان يقعد بين السجدتين حتى نقول قد أوهم " (٢) .

فجمع أنس رضي (٣) الله عنه في هذا الحديث الصحيح، بين الإخبار بإيجاز النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم الصلاة وإتمامها، وبين أن من إتمامها الذي أخبر به: إطالة الاعتدالين، وأخبر في الحديث المتقدم: أنه ما رأى (٤) أوجز من صلاته، ولا أتم.

فيشبه - والله أعلم - أن يكون الإيجاز عاد إلى القيام، والإتمام إلى الركوع والسجود؛ لأن القيام، لا يكاد يفعل إلا تاما، فلا يحتاج إلى الوصف بالإتمام، بخلاف الركوع والسجود والاعتدالين.

وأيضا، فإنه بإيجاز القيام، وإطالة الركوع والسجود تصير الصلاة تامة، لاعتدالها وتقاربها، فيصدق قوله: " ما

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ابن تيمية ٢٥٧/١

رأيت أوجز ولا أتم ".

فأما إن أعيد الإيجاز إلى نفس ما أتم (٥) والإتمام إلى نفس ما أوجز (٦) ؛ فإنه يصير في الكلام تناقضا، لأن من طول القيام على قيامه (٧) لم يكن دونه في إتمام

---

(١) في (أب) : يقول.

(٢) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب طول القيام من الركوع، وبين السجدتين، حديث رقم (٨٥٣) ، (١ / ٥٣٢) ورجاله ثقات.

(٣) رضي الله عنه: ساقطة من (ب ج د) .

(٤) في (ط) : ما روى، ولعله تحريف من الناسخ.

(٥) في المطبوعة: إلى لفظ: لا أتم.

(٦) في المطبوعة أيضا قال: إلى لفظ: لا أوجز.

(٧) في المطبوعة: صلى الله عليه وعلى آله وسلم.." [١]

٢١٦-اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ابن تيمية (٧٢٨)

"الحاجات ما ليس في غيره (١) ومع كونها تفعل في شدة الحر، مسبوقة بخطبتين: فالفجر ونحوها التي تفعل وقت البرد، مع قلة الجمع: أولى وأحرى. والأحاديث في هذا كثيرة.

وإنما ذكرنا هذا تفسيرا (٢) لما في حديث أنس، من تقدير صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ إذ قد يحسب من يسمع هذه الأحاديث: أن فيها نوع تناقض، أو يستمسك (٣) بعض الناس ببعضها دون بعض، ويجهل معنى ما تمسك به.

[التشديد على النفس أنواعه وآثاره]

وأما في حديث أنس المتقدم من قول (٤) النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تشددوا على أنفسكم، فيشدد الله عليكم، فإن قوما شددوا على أنفسهم، فشدد الله عليهم فتلك بقاياهم في الصوامع والديارات (٥) رهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم» (٦) . ففيه نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن التشدد في الدين بالزيادة على

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ابن تيمية ١/٣٠٤

المشروع.

والتشديد: تارة يكون باتخاذ ما ليس بواجب، ولا مستحب: بمنزلة الواجب والمستحب في العبادات (٧) وتارة باتخاذ ما ليس بمحرم، ولا مكروه بمنزلة المحرم والمكروه، في الطيبات. وعلل ذلك بأن الذين شددوا على أنفسهم من النصارى، شدد الله عليهم لذلك، حتى آل الأمر إلى ما هم عليه من الرهبانية المبتدعة.

وفي هذا تنبيه على كراهة النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما عليه النصارى من الرهبانية

---

(١) في المطبوعة: غيرها.

(٢) في المطبوعة: التفسير.

(٣) في المطبوعة: أو يتمسك.

(٤) في (ب) : من قوله.

(٥) في (أط) : والديار.

(٦) الحديث مر تخريجه (ص ٢٩٦) .

(٧) في (ط) : في العادات.." [١]

٢١٧-اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ابن تيمية (٧٢٨)

"وقالوا أيضا: يكره السجود في الطاق؛ لأنه يشبه صنيع أهل الكتاب، من حيث تخصيص الإمام بالمكان، بخلاف ما إذا كان سجوده في الطاق، وهذا أيضا ظاهر مذهب أحمد وغيره (١) وفيه آثار صحيحة عن الصحابة: ابن مسعود، وغيره (٢) .

وقالوا: لا بأس أن يصلي وبين يديه مصحف معلق، أو سيف معلق؛ لأنهما لا يعبدان؛ وباعتباره: تثبت (٣) الكراهة (٤) ولا بأس أن يصلي على بساط فيه تصاوير؛ لأن فيه استهانة بالصورة، ولا يسجد على التصاوير (٥) ؛ لأنه يشبه عبادة الصور، وأطلق الكراهة في الأصل؛ لأن المصلي معظم (٦) .

قالوا: ولو لبس ثوبا فيه تصاوير كره (٧) ؛ لأنه يشبه (٨) حامل الصنم، ولا يكره تماثيل (٩) غير ذوي الروح؛ لأنه لا يعبد (١٠) .

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ابن تيمية ٣٢٢/١

(١) انظر: المغني والشرح الكبير (٢ / ٤٧) في المغني، وفي العبارة غموض مما يشعر القارئ بأن فيها **تناقضا** من حيث إنه أشار إلى كراهة السجود في الطاق، ثم استثنى من الكراهة السجود في الطاق، ويظهر لي أنه يقصد أن الصلاة في الطاق بحيث يكون فيه كل جسم الإمام أن ذلك مكروه، بخلاف ما إذا وقع فيه سجوده وبقية جسمه خارجه.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) في (ج د) : ثبتت.

(٤) في المطبوعة زاد: إلى غيرهما.

(٥) في المطبوعة: على الصورة.

(٦) في المطبوعة زاد: لله.

(٧) في (أط) : يكره.

(٨) في (د) : يشبه عبادة حامل الصنم.

(٩) في (أط) : تمثال.

(١٠) في (ط) : غير ذوي روح لأنها لا تعبد.." (١)

٢١٨-اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ابن تيمية (٧٢٨)

"ثابت، عن القرون الثلاثة التي أثنى النبي صلى الله عليه وسلم (١) عليها حيث قال: «خير أمتي القرن الذي بعثت فيه، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم» (٢) مع شدة المقتضي فيهم (٣) لذلك (٤) لو كان فيه فضيلة، فعدم (٥) أمرهم وفعلهم لذلك مع قوة المقتضي لو كان فيه فضل يوجب (٦) القطع بأن لا فضل فيه.

وأما من بعد هؤلاء، فأكثر ما يفرض: أن الأمة اختلفت، فصار كثير من العلماء أو الصديقين إلى فعل (٧) ذلك، وصار بعضهم إلى النهي عن ذلك، فإنه لا يمكن أن يقال: قد أجمعت الأمة على استحسان ذلك لوجهين:

أحدهما: أن كثيرا من الأمة كره ذلك وأنكره، قديما وحديثا.

الثاني: أنه من الممتنع أن تتفق الأمة على استحسان فعل لو كان حسنا لفعله المتقدمون، ولم يفعلوه، فإن هذا

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ابن تيمية ٣٩٢/١

من باب تناقض الإجماعات، وهي لا تتناقض، وإذا اختلف فيه المتأخرون فالفاصل بينهم: هو الكتاب والسنة،

---

(١) في المطبوعة: أثنى عليها رسول الله.

(٢) هذا حديث متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب وباب فضائل أصحاب النبي صلي الله عليه وسلم، حديث رقم (٣٦٥٠) ، من فتح الباري، (٧ / ٣) ولفظه " خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم " الحديث. وأخرجه مسلم في كتاب وباب فضائل الصحابة، حديث رقم (٢٥٣٣، ٢٥٣٤، ٢٥٣٥) ، بلفظ البخاري. وباللفظ الذي أشار إليه المؤلف، لكن قال فيه الراوي: " والله أعلم أذكر الثالثة أم لا " يعني بعد قوله: " ثم الذين يلونهم " (٤ / ١٩٦٢ - ١٩٦٤) .

(٣) في المطبوعة: عندهم.

(٤) في (أ) : كذلك.

(٥) في (أط) : بعدم.

(٦) في (ط) : موجب.

(٧) فعل: ساقطة من (ط) .." [1]

٢١٩-اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ابن تيمية (٧٢٨)

"السابقين أو الأولين، لا يجوز إثبات حكم شرعي بدون هذه الأصول الثلاثة، نصا واستنباطا بحال.

والجواب عنها من وجهين: مجمل ومفصل.

* أما المجمل: فالنقض: فإن اليهود والنصارى عندهم من الحكايات والقياسات من هذا النمط كثير، بل المشركون الذين بعث إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يدعون عند أوثانهم فيستجاب لهم أحيانا، كما قد يستجاب لهؤلاء أحيانا، وفي وقتنا هذا عند النصارى من هذا طائفة، فإن كان هذا وحده دليلا على أن الله يرضى ذلك ويحبه، فليطرد الدليل (١) . وذلك (٢) كفر متناقض.

ثم إنك تجد كثيرا من هؤلاء الذين يستغيثون، عند قبر أو غيره، كل منهم قد اتخذ وثنا أحسن به الظن، وأساء الظن بآخر، وكل منهم يزعم أن وثنه يستجاب عنده، ولا يستجاب عند غيره، فمن المحال إصابتهم جميعا،

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ابن تيمية ٢/٢٠٥

وموافقة بعضهم دون بعض تحكم، وترجيح بلا مرجح، والتدين بدينهم جميعا جمع بين الأضداد.

فإن أكثر هؤلاء إنما يكون تأثرهم - فيما يزعمون - بقدر إقبالهم على وثنهم، وانصرافهم عن غيره، وموافقتهم جميعا فيما يثبتونه - دون ما ينفونه -، بضعف التأثير على زعمهم، فإن الواحد (٣) إذا أحسن الظن بالإجابة عند هذا وهذا، لم يكن تأثره مثل تأثر الحسن (٤)

---

(١) نعم، إن الاستجابة في هذه الحال ليست دليلا؛ لأنها قد تكون ابتلاء، وقد تكون من باب تعجيل النعيم في الدنيا وتأخير العذاب في الآخرة، أو غير ذلك. ومع هذا فالاستجابة لأمثال هؤلاء نادرة كما سيبين المؤلف بعد قليل.

(٢) في (ط) : وهذا.

(٣) في (د) : الوالد، وهو تحريف.

(٤) في (ب) : حسن الظن، وفي المطبوعة: من حسن الظن.." [١]

٢٢٠-الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية (٧٢٨)

"يودعه. وكذلك طواف القدوم الذي يطوفه القادم إلى مكة يستحب فيه الرمل أولا لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فعلوا ذلك في عمرتهم وفي حجة الوداع، ولا يستحب ذلك لأهل مكة لأنه لا قدوم عليهم. وكذلك الاضطباع يستحب فيه عند الجمهور: أبي حنيفة والشافعي وأحمد. وقال مالك: ليس بسنة، فما نقل عن ابن عمر من تخصيصه الوقوف عند القبر والسلام بما إذا قدم من سفر هو -والله أعلم- لكون ذلك تحية مجيئه إذا قدم من السفر، كما أن طواف القدوم يسمى طواف التحية وفيه الرمل والاضطباع، وليس ذلك مشروعا لأهل مكة، وكذلك طواف الوداع لا يشرع لأهل مكة، إذ لا وداع في حقهم. فتفريقهم بين الغرباء وبين المقيمين له نظير في الشرع، لكن أصل استحبابهم ما استحبوه من فعل ابن عمر.

وقد احتج أحمد وغيره مع ذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم: (ما من رجل يسلم علي إلا رد الله علي روحي حتى أرد عليه السلام) رواه أبو داود وغيره وهو على شرط مسلم، وفي [رواته أبو] صخر حميد بن زياد وهو مختلف فيه، ضعفه ابن معين ووافقه النسائي، ومرة وثقه ووافقه أحمد. فمالك وأحمد وغيرهما احتجوا بفعل ابن عمر. وقد احتج أحمد وأبو داود وابن حبيب وغيرهم بحديث أبي هريرة هذا. وفي هذا نزاع مذكور في غير

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ابن تيمية ٢/٢٠٨

هذا الموضع.

والمقصود هنا بيان قول مالك وغيره من أهل العلم، وأنهم لم يتناقضوا حيث منعوا من السفر إلى غير المساجد الثلاثة وأنه لا يسافر إلى المدينة إلى غير المسجد لا." (١)

٢٢١-الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية (٧٢٨)

"فهذا بعض كلام العلماء في مثل هذه [وحكايات إجماعات] متناقضة، ومع هذا فلم يقل أحد إن من لم يوجب الصلاة عليه فقد تنقصه أو سبه أو عاداه أو نحو ذلك، فإنهم كلهم قصدهم متابعته، كل بحسب اجتهاده رضي الله عنهم أجمعين. وكذلك تنازعوا: هل تكره الصلاة عليه عند الذبح؟ فكره ذلك مالك وأحمد وغيرهما.

قال القاضي عياض: وكره ابن حبيب ذكر النبي صلى الله عليه وسلم عند الذبح، وكره سحنون الصلاة عليه عند التعجب.

قال: ولا يصلى عليه إلا على طريق الاستحباب وطلب الثواب.

وقال أصبغ عن ابن القاسم: موطنان لا يذكر فيهما إلا الله: الذبح، والعطاس. فلا يقال فيها بعد ذكر الله: محمد رسول الله، ولو قال بعد ذكر الله: محمد رسول الله لم يكره تسميته له مع الله.." (٢)

٢٢٢-الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية (٧٢٨)

"شرقية أيضا فكانت هذه شرقية شامية، ومن قال شامية فمعناه أنها من جهة شام الشرق وإن لم تكن متصلة بالمسجد، فكثير من الروايات من هذا الباب قد يظن بها تناقض فإن كانت متناقضة فما ناقض الصحيح فهو باطل، وإن كان المعنى متفقا فلا تناقض.

وقد جاءت الآثار بأن حكم الزيادة في مسجده حكم المزيد تضعف فيه الصلاة بألف صلاة، كما أن المسجد الحرام حكم الزيادة فيه حكم المزيد فيجوز الطواف فيه والطواف لا يكون إلا في المسجد لا خارجا منه، ولهذا اتفق الصحابة على أنهم يصلون في الصف الأول من الزيادة التي زادها عمر ثم عثمان، وعلى ذلك عمل المسلمين كلهم، فلولا أن حكمه حكم مسجده لكانت تلك صلاة في غير مسجده، والصحابة وسائر المسلمين بعدهم لا يحافظون على العدول عن مسجده إلى غير مسجده ويأمرون بذلك. /

---

(١) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية ص/١٨٠

(٢) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية ص/٢١٨

قال أبو زيد: حدثني محمد بن يحي حدثني من أثق به أن عمر زاد في المسجد من القبلة إلى موضع المقصورة التي هي به اليوم، قال: فأما الذي لا يشك فيه أهل بلدنا أن عثمان هو الذي وضع القبلة في موضعها اليوم، ثم لم تغير بعد ذلك.

قال أبو زيد: حدثنا محمد بن يحي عن محمد بن عثمان عن مصعب بن ثابت عن خباب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوما وهو في مصلاه: (لو زدنا في." (١)

٢٢٣-الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية (٧٢٨)

"تصلوا إلى القبور ولا تجلسوا عليها) وبسط هذا له موضع آخر، ولكن نبهنا هنا على مثل هذا لأن هذا المعترض لم يأت في كلامه بعلم ولا حجة ولا دليل، بل حجته من جنس ما ذكره هنا أن الزيارة لا بد فيها من الحركة والانتقال، وهذا معلوم لكل أحد.

فقوله: والزيارة نفسها قربة والوسيلة إلى القربة قربة، هذا مضمون كلامه.

ونسب المجيب إلى **التناقض** حيث أباح الزيارة ومنع من الوسيلة إليها وهو السفر، ولهذا قال:

.[فلو علم هذا القائل ما في كلامه من [الخطأ والزلل]، وما اشتمل عليه كلامه من المناقضة والخلل، لما أبدى لهم عواره، ولستر عنهم شناره.].

وجواب هذا من وجوه:

أحدها: أن يقال: أنت **المتناقض** فيما حكيته عنه، فإنك في أول كلامك قلت إنه ظهر لك من صريح كلامه وفحواه مقصده السيء ومغزاه، وهو تحريم زيارة قبور الأنبياء وسائر القبور والسفر إليها، ودعوى أن ذلك معصية محرمة مجمع عليها.

وقد علم كل من وقف على الجواب أنه لم يحرم الزيارة مطلقا، ولا حكى ذلك عن أحد فضلا عن أن يحكيه إجماعا، لكن هذا قول طائفة من السلف حرموا زيارة القبور مطلقا كما نقل عن الشعبي والنخعي وابن سيرين، لكن المجيب لم." (٢)

٢٢٤-الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية (٧٢٨)

---

(١) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية ص/٣٢٨

(٢) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية ص/٣٩٧

"يذكر هذا القول فإنه قول مرجوح، ولو قدر أنه حكاه لم يحك الإجماع على التحريم، فإن بطلان هذا لا يخفى على آحاد طلبة العلم، إذ كانت كتب العلماء مشحونة بذكر جواز زيارة القبور للرجال أواستحباب ذلك.

ثم هنا جعلت المجيب يجوز الزيارة وينهى عن الوسيلة إليها وهو السفر، فجعلته **متناقضا**.

وكذلك قلت بعدها:

.[لأنه نقل الجواز عن الأئمة المرجوع إليهم في علوم الدين والفتوى، المشتهرين بالزهادة والتقوى، / الذين لا يعتد بخلاف من سواهم، ولا يرجع في ذلك لمن عداهم. ونقل عدم الجواز إن صح نقله عمن لا يعتمد عليه ولا يعتد بخلافه ولا يعرج عليه.].

فإذا كان قد نقل الجواز عن هؤلاء وهو جواز السفر للزيارة فكيف يحكى عنه أنه جعل كل زيارة القبور معصية محرمة مجمع عليها؟ هذا **هوالتناقض**. ثم نسبته إلى **التناقض** وأنت **المتناقض** فقلت:

.[ثم قال في آخر كلامه: إن ما ادعاه مجمع على أنه حرام، وهذه مناقضة لما تقدم منه في الكلام. فليت شعري حين قال هذا أكان به جنة، أم أدركته من الله محنة؟].

فيقال لك: المستحق للطعن في عقله ودينه من جعل المستقيم أعوج، وزاغ عن سواء المنهج، **وتناقض** فيما يقول وجعل غيره هو **المتناقض**، كما قيل في المثل السائر (رمتني بدائها وانسلت).." (١)

٢٢٥-الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية (٧٢٨)

"القربة والطاعة إما واجب [وإما مستحب]، وما ليس بواجب ولا مستحب فليس قربة ولا طاعة بالإجماع. / فمن اعتقد أن ذلك قربة وطاعة أو قال إنه قربة وطاعة أو فعله لأنه قربة وطاعة، فقد خالف هذا الإجماع. ولكن من علم أن الفعل ليس بطاعة ولا قربة امتنع أن يعتقده قربة وطاعة، فإن ذلك جمع بين اعتقادين **متناقضين**، وامتنع من أن يفعله لذلك. وإنما يعتقده قربة ويفعله على وجه التقرب من لا يعلم أنه ليس بقربة ويكون مخطئا في هذا الاعتقاد، وإن كان خطؤه مغفورا له؛ وهذا لا يعاقب على هذا الفعل لأنه لم يعلم تحريمه كسائر المتقربين بما نهى عنه قبل العلم بالنهي، كمن كان يصلي إلى بيت المقدس قبل العلم بالنهي، وكمن صلى في أوقات النهي ولم يعلم بالنهي، فإن الله يقول: {وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا} [سورة الإسراء: (١٥)]، لكن الأفعال التي ليست واجبة ولا مستحبة لا ثواب فيها، فهؤلاء لا يثابون ولا يعاقبون.

---

(١) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية ص/٣٩٨

وهذا الإجماع المذكور فيمن سافر لمجرد زيارة قبور الأنبياء والصالحين لم يدخل فيه السفر لزيارة قبر نبينا صلى الله عليه وسلم على الوجه المشروع. فإن هذا السفر مستحب بإجماع المسلمين، فمن ظن أن هذا يقتضي أنه لا يستحب سفر أحد إلى مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ولا مسجده ولا قبره فقد غلط، فإن هذا لم يقله أحد، والقولان حكيا في جواز القصر لمن سافر لمجرد زيارة قبور الأنبياء والصالحين، فإنهما قولان." (١)

٢٢٦-الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية (٧٢٨)

"فالذين قالوا: السفر إليها جائز ليس بمحرم ولا مكروه، قد يفهم منه أنه مستحب، لأن الذين يفعلون ذلك إنما يفعلونه لأنه قربة، فإذا قيل في ذلك إنه جائز قد يقولون نحن قلنا هو جائز مباح، لم نقل إنه مستحب ولا قلنا إن التقرب به جائز، فمن جعله / قربة فقد خالف قولنا الصريح، فقد يفهم منه أن التقرب به جائز، لكن قولهم مع ذلك إنه ليس بمستحب ولا فضيلة فيه لأجل [أن] الحديث ينفي ذلك، فلا بد لهم من اتباع الحديث فصار في قولهم تناقض. وهذا مما احتج به عليهم أهل القول بالتحريم. فهذا الجواب على ما ادعاه من التناقض في نقل الخلاف والإجماع.." (٢)

٢٢٧-الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية (٧٢٨)

"والجمعة بل والجماعة بلا سفر، وليس لها أن تسافر إلا مع زوج أو ذي محرم.

ومن طولب بقضاء دين لزمه قضاؤه لم يكن له أن يسافر بالمال الذي يجب صرفه في قضاء دينه وإن كان قصده أن يتوسل بذلك السفر إلى الحج وغيره.

ففي مواضع كثيرة يكون العمل طاعة إذا أمكن بلا سفر، ومع السفر لا يجوز، وصاحب الشرع قد قال (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى) ومعلوم أن سائر المساجد يستحب إتيانها بلا سفر، فهذا الفرق ثابت بنص الرسول صلى الله عليه وسلم.

فإن قيل: ما رحل إليه هؤلاء المنهيون عن السفر ليس بقربة في حقهم، قيل له ومن رحل لزيارة القبور لم يكن ما رحل إليه قربة في حقه. فزيارة القبور بالرحلة كالصلاة في غير المساجد الثلاثة، فالرحلة ليست بقربة ولا طاعة، بل معصية محرمة عند الأئمة الذين صرحوا بذلك ومن وافقهم.

وأما نقل الخطا إلى المساجد فهو إتيان إليها بغير سفر، وهذا مشروع، فهو نظير نقل النبي صلى الله عليه

---

(١) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية ص/٤٠٦

(٢) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية ص/٤٢٦

وسلم خطاه إلى زيارة أهل البقيع فإن ذلك / عمل صالح، وكذلك الزيارة المستحبة من البلد نقل الخطا فيها عمل صالح.

فقد تبين أنه لا مناقضة في ذلك، ولو قدر أن هذا تناقض كان تناقضا ممن قال ذلك مثل مالك وجمهور الصحابة، ومثل من قاله من أصحاب الشافعي وأحمد، فإن المجيب ذكر القولين، فإن كان هنا عوار وشنار في القول بالتحريم كان هذا لازما لمالك الإمام ومن وافقه، وحاشى لله أن يلزم مالكا ومن وافقه." (١)

٢٢٨-الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية (٧٢٨)

"تناقض فيها في هذا وهم متبعون لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، لكن هذا المعترض الجاهل تارة يجعل قول المتبعين للسنة كمالك وغيره متناقضا، وتارة يجعله مجاهرة للأنبياء بالعداوة وإظهارا لعنادهم، وهو يضيف ذلك إلى المجيب، والمجيب لم يقل إلا ما قاله هؤلاء، بل حكى قولهم وقول غيرهم، وذكر حجة القولين. بخلاف مالك وأتباعه فإنهم جزموا بالتحريم ولم يلتفتوا إلى قول من حمل الحديث على نفي الاستحباب، لظهور فساد هذا القول وتناقضه. وأيضا فهذا الذي ذكره إنما يتصور في زيارة غير قبر النبي صلى الله عليه وسلم كأهل البقيع وشهداء أحد وسائر المؤمنين المدفونين في بلادهم. ومع هذا ما علمنا أحدا قال يستحب السفر لمجرد هذه الزيارة، بل إما أن يكون محرما وإما أن يكون مباحا، وإن كانت الزيارة من البلد مستحبة.

وأما نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فله شأن آخر، فضله الله به على غيره، فإن الله أمرنا بالصلاة والسلام عليه مطلقا وأن نطلب له الوسيلة. ومحبته وتعظيمه فرض على كل أحد، بل فرض على كل أحد أن يكون الرسول أحب إليه من ولده ووالده، وهو أولى بكل مؤمن من نفسه، فحقوقه وشريعته إيجابا واستحبابا لا تختص ببقعة، بل هي مشروعة في جميع البقاع لا فرق في ذلك بين أهل المدينة وغيرهم، وقد نهى أن يتخذ قبره عيدا وقال: (صلوا علي حيثما كنتم فإن صلاتكم تبلغني)، وقال." (٢)

٢٢٩-الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية (٧٢٨)

"يضيفون إليه التعليم {أعجمي وهذا لسان عربي مبين} فدل على أن هذا اللسان العربي المبين تعلمه من الملك، لم يتعلمه من بشر ولا من تلقاء نفسه، بل جاءه به روح القدس، وروح القدس هو جبريل، وهو الروح الأمين، فإنه أخبر أن جبريل نزله على قلبه وأخبر أن الروح الأمين نزل به عليه، فعلم أن جبريل هو الروح

---

(١) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية ص/٤٣٠

(٢) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية ص/٤٣١

الأمين. وقال ها / هنا إنه {نزله روح القدس من ربك} فعلم أنه روح القدس. وقال في سورة التكوير [(١٩ - ٢٣)] {إنه لقول رسول كريم * ذي قوة عند ذي العرش مكين * مطاع ثم أمين}، ثم قال {وما صاحبكم بمجنون * ولقد رآه بالأفق المبين} كما ذكر ذلك في سورة النجم. وقال في سورة الحاقة [(٣٨ - ٤٧)] {فلا أقسم بما تبصرون * وما لا تبصرون -إلى قوله- حاجزين} فهذا محمد كما يدل عليه الكلام كله، وهذا قول عامة العلماء.

وقد غلط بعض من شذ فزعم أن جبريل غلط، كما غلط منهو أعظم غلطا منه فزعم أن التي في التكوير في محمد عليه السلام، وهو سبحانه إنما أضافه إلى هذا تارة وإلى هذا تارة بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم ليبين أنه قول رسول بلغه عن مرسله، لم يحدث منه شيئا من تلقاء نفسه. ولا منافاة بين أن يكون ذلك الرسول بلغه إلى هذا، وهذا بلغه إلى الإنس والجن، فهو قول هذا وقول هذا.

وقد غلط بعض الناس فظن أنه أضافه إلى الرسول لأنه أحدث القرآن العربي وعبر به عن المعنى الذي فهمه. وهذا باطل من وجوه: إذ لو كان هذا حقا تناقض." (١)

٢٣٠-الاستقامة ابن تيمية (٧٢٨)

"والسنة وإلا فإن مجرد الاستحسان بالذوق والوجدان إن لم يشهد له الكتاب والسنة وإلا كان ضلالا

ومن هذا الباب ضل طوائف من الضالين وإذا كان كذلك فمن المعلوم أن مثل هذا جميعه لا يجوز أن يجعل طريقا إلى الله ويجمع عليه عباد الله ويستحب للمريدين وجه الله لان ما فيه من الضرر هو اضعاف ما فيه من المنفعة لهم ولكن قد صادف السر الذي يكون في قلبه حق بعض هذه المسموعات فيكون مذكرا له ومنبها

وهذا معنى قول الجنيد السماع فتنة لمن طلبه ترويح لمن صادفه

وأما قول القائل السماع وارد حق يزعج القلوب إلى الحق فمن أصغى إليه بحق تحقق ومن أصغى إليه بنفس تزندق فالسماع الموصوف أنه وارد حق الذي يزعج القلوب إلى الحق هو أخص من السماع الذي قد يوجب التزندق فالكلام في ظاهره متناقض لأن قائله أطلق القول بأنه وارد حق يزعج القلوب إلى الحق ثم جعل من أصغى إليه بنفس تزندق

ووارد الحق الذي يزعج القلوب إلى الحق لا يكون موجبا للتزندق لكن قائله قصد أولا السماع الذي يقصده أهل الارادة لوجه الله فلفظه وإن كان فيه عموم فاللام لتعريف المعهود أي يزعج قلوب أهل هذه الإرادة إلى

(١) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية ص/٤٨٢

الحق لكونه يحرك تباكيهم ويهيج باطنهم فتتحرك قلوبهم إلى الله الذي يريدون وجهه وهو إلههم ومعبودهم ومنتهى محبوبهم ونهاية مطلوبهم." (١)

٢٣١-الاستقامة ابن تيمية (٧٢٨)

"ثم ذكر أنه من أصغى إلى هذا السماع تزندق وهو من أصغى إليه بإرادة العلو في الأرض والفساد وجعل محبة الخالق من جنس محبة المخلوق وجعل ما يطلب من الاتصال بذي الجلال من جنس ما يطلب من الاتصال بالخلق فإن هذا يوجب التزندق في الاعتقادات والإرادات فيصير صاحبه منافقا زنديقا وقد قال عبد الله بن مسعود الغناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء البقل ولهذا تزندق بالسماع طوائف كثيرة كما نبهنا عليه قبل هذا

ويقال هنا من المعلوم أن النفس سواء أريد بها ذات الإنسان أو ذات روحه المدبرة لجسده أو عني بها صفات ذلك من الشهوة والنفرة والغضب والهوى وغير ذلك فإن البشر لا يخلو من ذلك قط ولو فرض أن قلبه يخلو عن حركة هذه القوى والإرادات فعدمها شئ وسكونها شئ آخر والعدم ممتنع عليها ولكن قد تسكن ولكن إذا كانت ساكنة ومن شأن السماع أن يحركها فكيف يمكن الإنسان أن يسكن الشئ مع ملابسته لما يوجب حركته

فهذا أمر بالتفريق بين المتلازمين والجمع بين **المتناقضين** وهو يشبه أن يقال له أدم مشاهدة المرأة والصبي والأمرد أو مباشرته بالقبلة واللمس وغير ذلك من غير أن تتحرك نفسك أو فرجك إلى الاستمتاع به ونحو ذلك فهل الأمر بهذا إلا من احمق الناس." (٢)

٢٣٢-الاستقامة ابن تيمية (٧٢٨)

"وهم في ذلك **متناقضون** إذ لا يتمكنون من الرضا بكل موجود فإن المنكرات هي أمور مضرة لهم ولغيرهم ويبقى أحدهم مع طبعة وذوقه وهواه ينكر ما يكره ذوقه دون ما لا يكره ذوقه وينسلخون عن دين الله وربما دخل أحدهم في الاتحاد والحلول المطلق ومنهم من يحض الحلول أو الاتحاد ببعض المخلوقات كالمسيح أو علي بن أبي طالب أو غيرهما من المشايخ والملوك والمردان فيقولون بحلوله في الصور الجميلة ويعبدونها ومنهم من لا يرى ذلك لكن يتدين يحب الصور الجميلة من النساء الأجانب والمردان وغير ذلك ويرى هذا

---

(١) الاستقامة ابن تيمية ٣٩١/١

(٢) الاستقامة ابن تيمية ٣٩٢/١

من الجمال الذي يحبه الله ويحبه هو ويلبس المحبة الطبيعية المحرمة بالمحبة الدينية ويجعل ما حرمه الله مما يقرب إليه {وإذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها قل إن الله لا يأمر بالفحشاء} [سورة الأعراف ٢٨]

والآخرون قالوا ثبت في صحيح مسلم عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم وإنما ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم ومعلوم أنه لم ينف نظر الإدراك لكن نظر المحبة." (١)

٢٣٣-الاستقامة ابن تيمية (٧٢٨)

"محبوب ولا مرضى ويكون مرادا من وجه دون وجه ويكون محبوبا مرضيا غير مراد الوقوع

والإرادة نوعان إرادة دينية وهي المقارنة الأمر والنهي والحب والبغض والرضا والغضب

وإرادة كونية وهي المقارنة للقضاء والقدر والخلق والقدرة

وكما تفرقوا في صفات الخالق تفرقوا في صفات المخلوق فأولئك لم يثبتوا له إلا قدرة واحدة تكون قبل الفعل وهؤلاء لم يثبتوا له إلا قدرة واحدة تكون مع الفعل

أولئك نفوا القدرة الكونية التي بها يكون الفعل وهؤلاء نفوا القدرة الدينية التي بها يأمر الله العبد وينهاه

وهذا من أصول تفرقهم في مسألة تكليف ما لا يطاق وانقسموا إلى قدرية مجوسية تثبت الأمر والنهي وتنفى القضاء والقدر وإلى قدرية مشركية شر منهم تثبت القضاء والقدر وتكذب بالأمر والنهي أو ببعض ذلك

وإلى قدرية إبليسية تصدق بالأمرين لكن ترى ذلك تناقضا مخالف للحق والحكمة

وهذا شأن عامة ما تتعارض فيه الأسباب والدلائل تجد فريقا يقولون بهذا دون هذا وفريقا بالعكس وفريقا رأوا الأمرين واعتقدوا." (٢)

٢٣٤-الاستقامة ابن تيمية (٧٢٨)

"تناقضهما فصاروا متحيرين أو معرضين عن التصديق بهما جميعا أو متناقضين مع هذا تارة ومع هذا تارة

وهذا تجده في مسائل الكلام والاعتقادات ومسائل الإرادة والعبادات كمسألة السماع الصوتي ومسألة الكلام ومسأئل الصفات وكلام الله وغير ذلك من المسائل

---

(١) الاستقامة ابن تيمية ٤٢٥/١

(٢) الاستقامة ابن تيمية ٤٣٣/١

وجماع القول في ذلك أن كل أمرين تعارضا فلا بد أن يكون أحدهما راجحا أو يكونا متكافئين فيحكم بينهما بحسب الرجحان ويحسب التكافؤ فالعملان والعاملان إذا امتاز كل منهما بصفات فإن ترجح أحدهما فهو الراجح وإن تكافئا سوى بينهما في الفضل والدرجة وكذلك أسباب المصالح والمفاسد وكذلك الأدلة بأنه يعطى كل دليل حقه ولا يجوز أن تتكافأ الأدلة في نفس الأمر عند الجمهور لكن تتكافأ في نظر الناظر وأما كون الشئ الواحد من الوجه الواحد ثابتا منتفيا فهذا لا يقوله عاقل

وأصل هذا كله العدل بالتسوية بين المتماثلين فإن الله تعالى يقول {لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط} [سورة الحديد ٢٥] وقد بسطنا القول في ذلك وبينا أن العدل جماع الدين والحق والخير كله في غير موضع

والعدل الحقيقي قد يكون متعذرا إما عمله وإما العمل به." (١)

٢٣٥-الاستقامة ابن تيمية (٧٢٨)

"لا من احتجابه عنك ولا من تعذيبك في النار فهذا الكلام مع كونه مخالفا لجميع الانبياء والمرسلين وسائر المؤمنين فهو **متناقض** في نفسه فاسد في صريح المعقول

وذلك ان الراضي الذي لا يسأل انما لا يسأله لرضاه عن الله ورضاه عنه انما هو بعد معرفته به ومحبته له فإذا قدر انه حجب فرضي بزوال كل نعيم فرضي بزوال رضاه عن الله وبزوال محبته لله واذا لم يبق معه رضا عن الله ولا محبة لله فكأنه قال يرضي ان لا يرضى وهذا جمع بين النقيضين ولا ريب انه كلام من لم يتصور ما يقول ولا عقله

يوضح ذلك ان الراضي انما يحمله على احتمال المكاره والآلام ما يجده من لذة الرضا وحلاوته فإذا فقد تلك الحلاوة واللذة امتنع ان يحتمل الما ومرارة فكيف يتصور ان يكون راضيا وليس معه من حلاوة الرضا ما يحمل به مرارة المكاره." (٢)

٢٣٦-الاستقامة ابن تيمية (٧٢٨)

"وانما هذا من جنس كلام السكران والفاني الذي وجد في نفسه حلاوة الرضا فظن ان هذا يبقى معه على أي حال كان وهذا غلط عظيم منه كغلط سمنون كما تقدم

---

(١) الاستقامة ابن تيمية ٤٣٤/١

(٢) الاستقامة ابن تيمية ١١٧/٢

وان اراد بذلك ان لا يسأل التمتع بالمخلوق بل يسأل ما هو اعلى من ذلك فقد غلط من وجهين من جهة انه لم يجعل ذلك المطلوب من الجنة وهو أعلى نعيم الجنة ومن جهة انه ايضا اثبت انه طالب مع كونه راضيا فإذا كان الرضا لا ينافي هذا الطلب فلا ينافي طلبا اخر اذا كان محتاجا الى مطلوبه

ومعلوم ان تنعمه بالنظر لا يتم الا بسلامته من النار وبتنعمه من الجنة بما هو دون النظر وما لا يتم المطلوب الا به فهو مطلوب فيكون طلبه للنظر طلبا للوازمه التي منها النجاة من النار فيكون رضاه لا ينافي طلب حصول المنفعة ولا دفع المضرة عنه ولا طلب حصول الجنة ودفع النار ولا غيرهما مما هو من لوازم النظر فتبين **تناقض** قوله

وايضا فإذا لم يسأل الله الجنة لم يستعذ به من النار فإما ان يطلب من الله ما هو دون ذلك مما يحتاج اليه من جلب منفعة ودفع." (١)

٢٣٧-التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية (٧٢٨)

"[مذهب المعتزلة وأتباعهم]

وقاربهم طائفة ثالثة من أهل الكلام من المعتزلة ومن اتبعهم فأثبتوا له الأسماء دون ما تضمنته من الصفات، فمنهم من جعل العليم والقدير والسميع والبصير كالأعلام المحضة المترادفات، ومنهم من قال: عليم بلا علم، قدير بلا قدرة، سميع بصير بلا سمع ولا بصر، فأثبتوا الاسم دون ما تضمنه من الصفات.

والكلام على فساد مقالة هؤلاء وبيان **تناقضها** بصريح المعقول المطابق لصحيح المنقول مذكور في غير هذه الكلمات.." (٢)

٢٣٨-التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية (٧٢٨)

"الجماد ميتا، وهذا مشهور في لغة العرب وغيرهم.

[الوجه الثاني]

وقيل لك، ثانيا: فما لا يقبل الاتصاف بالحياة والموت والعمى والبصر، ونحو ذلك من المتقابلات أنقص مما يقبل ذلك، فالأعمى الذي يقبل الاتصاف بالبصر أكمل من الجماد الذي لا يقبل واحدا منهما. فأنت فررت من تشبيهه بالحيوانات القابلة لصفات الكمال، ووصفته بصفات الجمادات التي لا تقبل ذلك.

---

(١) الاستقامة ابن تيمية ١١٨/٢

(٢) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية ص/١٨

وأيضا فما لا يقبل الوجود والعدم أعظم امتناعا من القابل للوجود والعدم، بل ومن اجتماع الوجود والعدم، ونفيهما جميعا، فما نفيت عنه قبول الوجود والعدم كان أعظم امتناعا مما نفيت عنه الوجود والعدم. وإذا كان هذا ممتنعا في صرائح العقول فذلك أعظم امتناعا، فجعلت الوجود الواجب الذي لا يقبل العدم هو أعظم الممتنعات. وهذا غاية **التناقض** والفساد.

وهؤلاء الباطنية منهم من يصرح برفع النقيضين: الوجود والعدم. ورفعهما كجمعهما. ومنهم من يقول: لا أثبت واحدا." (١)

٢٣٩-التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية (٧٢٨)

"قيل: وإذا قلتم: هو موجود واجب، وعقل وعاقل ومعقول، وعاشق ومعشوق، ولذيذ وملتذ ولذة، أفليس المفهوم من هذا هو المفهوم من هذا؟، فهذه معان متعددة متغايرة في العقل وهذا تركيب عندكم، وأنتم تثبتونه وتسمونه توحيدا.

فإن قالوا: هذا توحيد في الحقيقة وليس هذا تركيبا ممتنعا.

قيل لهم: واتصاف الذات بالصفات اللازمة لها توحيد في الحقيقة وليس هو تركيبا ممتنعا.

وذلك أنه من المعلوم بصريح المعقول أنه ليس معنى كون الشيء عالما هو معنى كونه قادرا، ولا نفس ذاته هو نفس كونه عالما قادرا، فمن جوز أن تكون هذه الصفة هي الأخرى، وأن تكون الصفة هي الموصوف فهو من أعظم الناس سفسطة، ثم إنه **متناقض**، فإنه إن جوز ذلك جاز أن يكون وجود هذا هو وجود هذا، فيكون الوجود واحدا بالعين لا بالنوع. وحينئذ، فإذا كان وجود الممكن هو وجود الواجب، كان وجود كل مخلوق - يعدم بعد وجوده، ويوجد بعد عدمه - هو نفس وجود الحق القديم الدائم الباقي، الذي لا يقبل العدم.." (٢)

٢٤٠-التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية (٧٢٨)

"ونزوله واستواؤه ثابت في نفس الأمر، وهو متصف بصفات الكمال التي لايشابهه فيها سمع المخلوقين وبصرهم، وكلامهم ونزولهم واستواؤهم.

[عودة لمناقشة من يثبت بعض الصفات دون بعض]

---

(١) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية ص/٣٨

(٢) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية ص/٤١

وهذا الكلام لازم لهم في العقليات وفي تأويل السمعيات، فإن من أثبت شيئا، ونفي شيئا بالعقل، إذا ألزم فيما نفاه من الصفات التي جاء بها الكتاب والسنة نظير ما يلزمه فيما أثبته، وطولب بالفرق بين المحذور في هذا وهذا لم يجد بينهما فرقا.

ولهذا لا يوجد لنفاة بعض الصفات دون بعض – الذين يوجبون فيما نفوه إما التفويض، وإما التأويل المخالف لمقتضى اللفظ – قانون مستقيم، فإذا قيل لهم: لم تأولتم هذا وأقررتم هذا، والسؤال فيهما واحد؟ لم يكن لهم جواب صحيح. فهذا تناقضهم في النفي.

وكذلك تناقضهم في الإثبات، فإن من تأول النصوص على معنى من المعاني التي يثبتها، فإنهم إذا صرفوا النص عن المعنى الذي هو مقتضاه إلى معنى آخر، لزمهم في المعنى المصروف إليه ما كان يلزمهم في المعنى المصروف عنه، فإذا قال قائل: تأويل محبته." (١)

٢٤١-التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية (٧٢٨)

"ويناسب بعضها بعضا، ويشهد بعضها لبعض، ويقتضي بعضها بعضا – كان الكلام متشابها، بخلاف الكلام المتناقض الذي يضاد بعضه بعضا.

فهذا التشابه العام لا ينافي الإحكام العام، بل هو مصدق له، فإن الكلام المحكم المتقن يصدق بعضه بعضا، لا يناقض بعضه بعضا.

بخلاف الإحكام الخاص، فإنه ضد التشابه الخاص، فالتشابه الخاص هو مشابهة الشيء لغيره من وجه مع مخالفته له من وجه آخر، بحيث يشتبه على بعض الناس أنه هو أو هو مثله، وليس كذلك، والإحكام هو الفصل بينهما بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر. وهذا التشابه إنما يكون لقدر مشترك بين الشيئين مع وجود الفاصل بينهما.

[التشابه قد يكون أمرا نسبيا]

ثم من الناس من لا يهتدي للفصل بينهما، فيكون مشتبها عليه، ومنهم من يهتدي إلى ذلك، فالتشابه الذي لا يتميز معه قد يكون من الأمور النسبية الإضافية، بحيث يشتبه على بعض الناس دون." (٢)

٢٤٢-التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية (٧٢٨)

---

(١) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية ص/٤٥

(٢) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية ص/١٠٥

"{وما يعلم تأويله إلا الله} ويحتجون بهذه الآية على إبطال التأويل.

وهذا **تناقض** منهم، لأن هذه الآية تقتضي أن هناك تأويلا لا يعلمه إلا الله، وهم ينفون التأويل مطلقا.

وجهة الغلط أن التأويل الذي استأثر الله بعلمه هو الحقيقة التي لا يعلمها إلا هو، وأما التأويل المذموم والباطل فهو تأويل أهل التحريف والبدع، الذين يتأولونه على غير تأويله، ويدعون صرف اللفظ عن مدلوله إلى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك، ويدعون أن في ظاهره من المحذور ما هو نظير المحذور اللازم فيما أثبتوه بالعقل! ويصرفونه إلى معان هي نظير المعاني التي نفوها عنه! فيكون ما نفوه من جنس ما أثبتوه، فإن كان الثابت حقا ممكنا كان المنفي مثله، وإن كان المنفي باطلا ممتنعا كان الثابت مثله.

وهؤلاء الذين ينفون التأويل مطلقا، ويحتجون بقوله تعالى: {وما يعلم تأويله إلا الله} قد يظنون أنا خوطبنا في القرآن بما لا يفهمه أحد، أو بما لا معنى له، أو بما لا يفهم منه شيء.." (١)

٢٤٣-التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية (٧٢٨)

"وهذا مع أنه باطل فهو **متناقض**، لأنا إذا لم نفهم منه شيئا لم يجز أن نقول: له تأويل يخالف الظاهر ولا يوافقه، لإمكان أن يكون له معنى صحيح، وذلك المعنى الصحيح لا يخالف الظاهر المعلوم لنا، فإنه لا ظاهر له على قولهم، فلا تكون دلالته على ذلك المعنى دلالة على خلاف الظاهر فلا يكون تأويلا، ولا يجوز نفي دلالته على معان لا نعرفها على هذا التقدير، فإن تلك المعاني التي دلت عليها قد لا نكون عارفين بها، ولأنا إذا لم نفهم اللفظ ومدلوله المراد فلأن لا نعرف المعاني التي لم يدل عليها اللفظ أولى، لأن إشعار اللفظ بما يراد به أقوى من إشعاره بما لا يراد به، فإذا كان اللفظ لا إشعار له بمعنى من المعاني، ولا يفهم منه معنى أصلا، لم يكن مشعرا بما أريد به، فلأن لا يكون مشعرا بما لم يرد به أولى.." (٢)

٢٤٤-التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية (٧٢٨)

"فلا يجوز أن يقال: إن هذا اللفظ متأول، بمعنى أنه مصروف عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح، فضلا عن أن يقال: إن هذا التأويل لا يعلمه إلا الله، اللهم إلا أن يراد بالتأويل ما يخالف الظاهر المختص بالمخلوقين، فلا ريب أن من أراد بالظاهر هذا فلا بد أن يكون له تأويل يخالف ظاهره.

لكن إذا قال هؤلاء: إنه ليس لها تأويل يخالف الظاهر، أو إنها تجري على المعاني الظاهرة منها، كانوا **متناقضين**.

---

(١) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية ص/١١٣

(٢) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية ص/١١٤

وإن أرادوا بالظاهر هنا معنى وهنا معنى في سياق واحد من غير بيان كان تلبيسا، وإن أرادوا بالظاهر مجرد اللفظ، أي تجرى على مجرد اللفظ الذي يظهر من غير فهم لمعناه كان إبطالهم للتأويل أو إثباته **تناقضا**، لأن من أثبت تأويلا أو." (١)

٢٤٥-التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية (٧٢٨)

"نفاه فقد فهم منه معنى من المعاني. وبهذا التقسيم يتبين **تناقض** كثير من الناس من نفاة الصفات ومثبتيها في هذا الباب.

[القاعدة السادسة - بيان الضابط الذي تعرف به الطرق الصحيحة والباطلة في النفي والإثبات]

القاعدة السادسة - أن لقائل أن يقول: لا بد في هذا الباب من ضابط يعرف به ما يجوز على الله سبحانه وتعالى مما لا يجوز في النفي والإثبات، إذ الاعتماد في هذا الباب على مجرد نفي التشبيه أو مطلق الإثبات من غير تشبيه ليس بسديد، وذلك أنه ما من شيئين إلا وبينهما قدر مشترك وقدر مميز.

[خطأ الاعتماد في النفي على مجرد ادعاء التشبيه فيما ينفى]

فالنافي إن اعتمد فيما ينفيه على أن هذا تشبيه، قيل له: إن أردت أنه مماثل له من كل وجه فهذا باطل، وإن أردت أنه مشابه له من وجه دون وجه، أو مشارك له في الاسم، لزمك هذا في سائر ما تثبته، وأنتم إنما أقمتم الدليل على إبطال التشبيه والتماثل، الذي فسرتموه بأنه يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه، ويجب له ما يجب له.." (٢)

٢٤٦-التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية (٧٢٨)

"بسط هذا في مواضع كثيرة، وبين فيها أن القدر المشترك الكلي لا يوجد في الخارج إلا معينا مقيدا، وأن معنى اشتراك الموجودات في أمر من الأمور هو تشابهها من ذلك الوجه، وأن ذلك المعنى العام يطلق على هذا وهذا، لا أن الموجودات في الخارج يشارك أحدهما الآخر في شيء موجود فيه، بل كل موجود متميز عن غيره بذاته وصفاته وأفعاله.

[عدم فهم هذا المعنى يوقع في الغلط **والتناقض**]

ولما كان الأمر كذلك كان كثير من الناس **يتناقض** في هذا المقام، فتارة يظن أن إثبات القدر المشترك يوجب

---

(١) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية ص/١١٥

(٢) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية ص/١١٦

التشبيه الباطل، فيجعل ذلك له حجة فيما يظن نفيه من الصفات، حذرا من ملزومات التشبيه؛ وتارة يتفطن أنه لا بد من إثبات هذا على كل تقدير، فيجيب به فيما يثبته من الصفات لمن احتج به من النفاة.

[أمثلة ذلك]

ولكثرة الاشتباه في هذا المقام وقعت الشبهة في أن وجود الرب هل هو عين ماهيته، أو زائد على ماهيته؛ وهل لفظ «الوجود»." (١)

٢٤٧-التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية (٧٢٨)

"مقول بالاشتراك اللفظي، أو بالتواطئ، أو التشكيك، كما وقع الاشتباه في إثبات الأحوال ونفيها، وفي أن المعدوم هل هو شيء أم لا؟، وفي وجود الموجودات هل هو زائد على ماهيتها أم لا؟.

وقد كثر من أئمة النظار الاضطراب **والتناقض** في هذه المقامات، فتارة يقول أحدهم القولين **المتناقضين**، ويحكى عن الناس مقالات ما قالوها، وتارة يبقى في الشك والتحير، وقد بسطنا من الكلام في هذه المقامات، وما وقع من الاشتباه والغلط والحيرة فيها لأئمة الكلام والفلسفة، ما لا تتسع له هذه الجمل المختصرة.

وبينا أن الصواب هو أن وجود كل شيء في الخارج هو ماهيته الموجودة في الخارج، بخلاف الماهية التي في الذهن فإنها مغايرة للموجود في الخارج، وأن لفظ «الوجود» كلفظ." (٢)

٢٤٨-التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية (٧٢٨)

"الرابع - أن سالكي هذه الطريقة **متناقضون**، فكل من أثبت شيئا منهم ألزمه الآخر بما يوافقه فيه من الإثبات، كما أن كل من نفى شيئا منهم ألزمه الآخر بما يوافقه فيه من النفي، فمثبتة الصفات كالحياة والعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر، إذا قالت لهم النفاة كالمعتزلة: هذا تجسيم، لأن هذه الصفات أعراض، والعرض لا يقوم إلا بالجسم، فإنا لا نعرف موصوفا بالصفات إلا جسما - قالت لهم المثبتة: وأنتم قد قلتم: إنه حي عليم قدير، وقلتم: ليس بجسم، وأنتم لا تعلمون موجودا حيا عالما قادرا إلا جسما، فقد أثبتموه على خلاف ما علمتم، فكذلك نحن، وقالوا لهم: أنتم أثبتم حيا عالما قادرا، بلا حياة ولا علم ولا قدرة، وهذا

---

(١) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية ص/١٢٨

(٢) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية ص/١٢٩

تناقض يعلم بضرورة العقل.

ثم هؤلاء المثبتة إذا قالوا لمن أثبت أنه يرضى ويغضب ويحب." (١)

٢٤٩-التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية (٧٢٨)

"فطرق العلم بنفي ما ينزه الرب عنه متسعة، لا يحتاج فيها إلى الاقتصار على مجرد نفي التشبيه والتجسيم كما فعله أهل القصور والتقصير، الذين **تناقضوا** في ذلك وفرقوا بين المتماثلين، حتى إن كل من أثبت شيئا احتج عليه من نفاه بأنه يستلزم التشبيه.

وكذلك احتج القرامطة على نفي جميع الأمور حتى نفوا النفي، فقالوا: لا يقال موجود ولا ليس بموجود، ولا حي ولا ليس بحي، لأن ذلك تشبيه بالموجود أو المعدوم. فلزم نفي النقيضين، وهو أظهر الأشياء امتناعا، ثم إن هؤلاء يلزمهم من تشبيهه بالمعدومات والممتنعات والجمادات أعظم مما فروا منه من التشبيه بالأحياء الكاملين، فطرق تنزيهه وتقديسه عما هو منزه عنه متسعة لا تحتاج إلى هذا.

وقد تقدم أن ما ينفى عنه سبحانه وتعالى - ينفى." (٢)

٢٥٠-التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية (٧٢٨)

"فقالوا: «القول بأنه لو لم يكن متصفا بهذه الصفات، كالسمع والبصر والكلام، مع كونه حيا لكان متصفا بما يقابلها - فالتحقيق فيه متوقف على بيان حقيقة المتقابلين وبيان أقسامهما.

فنقول: أما المتقابلان فما لا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة، وهو إما أن لا يصح اجتماعهما في الصدق ولا في الكذب، أو يصح ذلك في أحد الطرفين.

فالأول هما المتقابلان بالسلب والإيجاب، وهو تقابل **التناقض**، **والتناقض** هو اختلاف القضيتين بالسلب والإيجاب على وجه لا يجتمعان في الصدق ولا في الكذب لذاتيهما كقولنا: زيد حيوان، زيد ليس بحيوان، ومن خاصيته استحالة اجتماع." (٣)

٢٥١-التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية (٧٢٨)

---

(١) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية ص/١٣٤

(٢) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية ص/١٤٠

(٣) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية ص/١٥٢

"واعلم أن هذا يمكن أن يجعل طريقة مستقلة في إثبات صفات الكمال له، فإنها إما واجبة له، وإما ممتنعة عليه، والثاني باطل فتعين الأول، لأن كونه قابلا لها خاليا عنها يقتضي أن يكون ممكنا، وذلك ممتنع في حقه، وهذه طريقة معروفة لمن سلكها من النظار.

الجواب الثاني – أن يقال: فعلى هذا إذا قلنا: زيد إما عاقل وإما غير عاقل، وإما عالم وإما ليس بعالم، وإما حي وإما غير حي، وإما ناطق وإما غير ناطق، وأمثال ذلك مما فيه سلب الصفة عن محل قابل لها، لم يكن هذا داخلا في قسم تقابل السلب والإيجاب.

ومعلوم أن هذا خلاف المعلوم بالضرورة، وخلاف اتفاق العقلاء، وخلاف ما ذكروه في المنطق وغيره.

ومعلوم أن مثل هذه القضايا تتناقض بالسلب والإيجاب على وجه يلزم من صدق إحداهما كذب الأخرى، فلا يجتمعان في الصدق والكذب، فهذه شروط التناقض موجودة فيها.

وغاية فرقهم أن يقولوا: إذا قلنا: هو إما بصير وإما ليس ببصير، كان إيجابا وسلبا، وإذا قلنا: إما بصير وإما أعمى، كان ملكة وعدما.

وهذا منازعة لفظية، وإلا فالمعنى في الموضعين سواء، فعلم أن ذلك نوع من تقابل السلب والإيجاب، وهذا يبطل قولهم في حد ذلك التقابل: إنه لا استحالة لأحد الطرفين إلى الآخر، فإن الاستحالة هنا ممكنة كإمكانها إذا عبر بلفظ «العمى» .." (١)

٢٥٢-التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية (٧٢٨)

"فالمجوسية، الذين كذبوا بقدر الله، وإن آمنوا بأمره ونهيه، فغلاتهم أنكروا العلم والكتاب، ومقتصدتهم أنكروا عموم مشيئة الله وخلقه وقدرته، وهؤلاء هم المعتزلة ومن وافقهم.

والفرقة الثانية: المشركية، الذين أقروا بالقضاء والقدر، وأنكروا الأمر والنهي، قال الله تعالى: {سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء} فمن احتج على تعطيل الأمر والنهي بالقدر فهو من هؤلاء، وهذا قد كثر فيمن يدعي الحقيقة من المتصوفة.

والفرقة الثالثة: الإبليسية، وهم الذين أقروا بالأمرين، لكن جعلوا هذا تناقضا من الرب سبحانه وتعالى، وطعنوا

---

(١) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية ص/١٥٨

في حكمته وعدله، كما يذكر مثل ذلك عن إبليس مقدمهم، كما نقله أهل المقالات، ونقل عن أهل الكتاب.." (١)

-٢٥٣

"وتنقض رأيه، ثم يدعم ما يراه هو بعد ذلك بالنص من القرآن الكريم أو السنة المطهرة، أو أقوال السلف.

٤ – وإذا كان الرأي المخالف يمثل سوء فهم، أو تأويلا باطلا، فإنه يسلك معه مسلك التفريع الذي يتدرج مع المخالف من فهمه إلى الصواب عن طريق ما يمكن أن نسميه بأسلوب الإلزام، يعني أن يقول له: يلزم من قولك كذا أن يكون المعنى كذا، أو يلزم من فهمك كذا أن تقع في المحظور كذا، وبعد أن يفند ما ساء من فهم المخالف يصل إلى الرأي الذي يراه ولا يحدث معه إلزاما فاسدا.

٥ – قد يستدعي النقاش والرد على المخالف أن يذكر –رحمه الله– أقوال جماعة من أصحاب من هو بصدد مناقشته ليصل بعرضها ومناقشتها إلى **تناقض** أقوالهم، وبيان أنها لا تثبت أمام التمحيص.

٦ – أن الشيخ –رحمه الله– يسلك في رده على المخالف مسلك البسط الذي لا يؤلف عند غيره، وقد يكون مملا لدى غيره، ولكن الموضوعية التي يتسم بها أسلوبه –رحمه الله– والأفكار الجديدة التي يعرضها في ردوده تكسر حدة البسط والإطناب.

٧ – أن تفريع الشيخ –رحمه الله– في ردوده يأخذ صورة منتظمة يسلكها في هذا الكتاب فيما يسمى بالوجوه، والتي سمي الكتاب باسمها –كما سبق–.

٨ – أن الشيخ –رحمه الله– يفصل قول المخالف بحيث يشمل رده المسائل التي يمكن أن تستنتج من قوله، ولو لم يصرح بها، فالكتاب كله على طوله رد على رسالة صغيرة في موضوعات محددة، وهذا المنهج مطرد في كثير من كتبه.

٩ – الشيخ –رحمه الله– في تناوله لموضوعات الكتاب لا ينسى مهمته في الأستاذية الموجهة لتلاميذه وطلابه في إرشادهم إلى مواضع الإفادة في الموضوع المدروس في مثل قوله: وقد بسطنا الكلام في غير هذا الموضع.

١٠ – طريقة الشيخ في الرد على الخصوم تسلك مسلك التوثيق لما يقدمه." (٢)

---

(١) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية ص/٢٠٨

(٢) التسعينية ابن تيمية ٦٣/١

-٢٥٤

"ربما اعتقدوا أنه لا يصح إيمان أحد إلا به، بطلانه معلوم بالاضطرار من دين الإسلام (١).

والشيخ -رحمه الله- تصدى لهذا الدليل الباطل، وبين وجه **تناقضه**، وأن الاستدلال على حدوث العالم لا يحتاج إلى الطريقة التي سلكها أولئك المتكلمون، بل يمكن إثبات حدوثه بطرق أخرى عقلية صحيحة، لا يعارضها عقل صريح ولا نقل صحيح. في مواضع من هذا الكتاب أحيل عليها (٢) اكتفاء بذكرها هنا.

وإذا عرف الأصل الذي تفرع منه النزاع في مسألة الكلام، فلا بد أن نعرف النزاع الحاصل في المسألة نفسها، وذلك على ضوء ما عرضه الشيخ -رحمه الله- في هذا الكتاب.

إلزامات:

ألزم السلف المعطلة النفاة لصفة الكلام بإلزامات أذكر منها:

١ - مشابهة قولهم لقول النصارى قالوا: إن عيسى نفس كلمة الله فجعلوا الكلام الذي هو من قبيل الأعراض جوهرا قائما بنفسه، ولذا اتخذوه إلها، فقالوا: إن اللاهوت -ويعنون الكلمة- اتحدت بالناسوت -ويعنون جسد عيسى-.

فعندهم أن عيسى مركب من جزئين:

جزء إلهي قديم، وهو الكلمة.

وجزء حادث مخلوق، وهو الجسد، لكنهما اتحدا وصارا شيئا واحدا هو المسيح.

وهذا القول من جنس قول الكلابية والأشعرية الذين جعلوا القرآن نصفين:

قديم: وهو المعنى القائم بالنفس.

---

(١) انظر مجموع الفتاوى -لابن تيمية- ١٢/ ١٤٢، ١٤٣، ٢١٣، ٢٢٩.

(٢) انظر ما يتعلق بهذه المسألة ومناقشة الشيخ لها في قسم التحقيق ص: ٤٨٣ - ٤٩٦، ٦٢١، ٦٢٢، وص ٧٤٧ - ٨٠٣.." (١)

-٢٥٥

---

(١) التسعينية ابن تيمية ٩٤/١

"وجوده عين الموجودات، فيقول قائلهم:

وكل كلام في الوجود كلامه ... سواء علينا نثره ونظامه (١)

يقول ابن القيم مشيرا إلى هذا الإلزام:

أو ليس قد قام الدليل بأن أفع ... ـال العباد خليقة الرحمن

من ألف وجه أو قريب الألف يحصيـ ... ـها الذي يعنى بهذا الشان

فيكون كل كلام هذا الخلق ... عين كلامه سبحانه ذي السلطان

إذ كان منسوبا إليه كلامه ... خلقا كبيت الله ذي الأركان

هذا ولازم قولكم قد قاله ... ذو الاتحاد مصرحا ببيان

حذر **التناقض** إذا **تناقضتهم** ولكـ ... ـن طرده في غاية الكفران (٢)

هذه بعض الإلزامات التي لا محيد للمعطل النافي لهذه الصفة عنها، وهي -بحق- تبرز رأي السلف في هذه المسألة المستمد من كتاب الله، وسنة رسوله - عليه السلام - وأقوال الصحابة ومن تبعهم بإحسان، والمدعم بصريح المعقول الموافق لصحيح المنقول، وأنه الرأي الذي يجب على المسلم أن يعتقده، ويدين ربه -عز وجل- به.

...

---

(١) انظر قسم التحقيق - ص: ٩٦٢، ٩٦٣.

(٢) القصيدة النونية -لابن القيم- ص: ٤٠.." (١)

-٢٥٦

"فأخذا الجواب (١) وذهبا فأطالا الغيبة ثم رجعا، ولم يأتيا بكلام محصل إلا طلب الحضور، فأغلظت لهم في الجواب، وقلت لهم بصوت رفيع (٢): يا مبدلين (٣) يا مرتدين (٤) عن الشريعة يا زنادقة (٥)

---

(١) هذا الجواب المختصر ذكر بحرفه في مجموع الفتاوى ٥/ ٢٦٤ - ٢٦٦.

(٢) ليس من عادة الشيخ أن يغلظ في الكلام بل هو من أكثر الناس استعمالا للكلام اللين لكن كل شيء

---

(١) التسعينية ابن تيمية ١/٩٩

في موضعه حسن {ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون}.
انظر: مجموع الفتاوى -لابن تيمية- ٣/ ٢٣٢.
(٣) جمع مبدل، والمبدل هو المغير، وتبديل الشيء: تغييره وإن لم يأت ببدل، وبدل الشيء: حرفه.
انظر: لسان العرب -لابن منظور ١١/ ٤٨ (بدل).
(٤) جمع مرتد، والارتداد والردة: الرجوع في الطريق الذي جاء منه، لكن الردة تختص بالكفر، والارتداد يستعمل فيه وفي غيره.
راجع: لسان العرب -لابن منظور ٣/ ١٧٣ (ردد).
فالردة عن الإسلام: أي: الرجوع عنه، وارتد فلان عن دينه إذا كفر بعد إسلامه.
راجع: المفردات في غريب القرآن – للأصبهاني ص: ٢٨١.
والمرتد إذا مات -والعياذ بالله- ولم يتب فهو كافر، وفي الآخرة يخلد في النار، يقول تعالى: {ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون} البقرة / ٢١٧.
(٥) جمع زنديق، فارسي معرب، وهو المنكر لأصل من أصول العقيدة، أو يرى رأيا يؤدي إلى ذلك.
راجع: لسان العرب -لابن منظور ١٠/ ١٤٧ (زندق).
وأطلقه كثير من أهل العلم على من بدل دينه وأحدث فيه.
وأطلقه الإمام أحمد -رحمه الله- على القائلين **بتناقض** القرآن.
راجع: الرد على الجهمية والزنادقة. نشر: قصي محب الدين الخطيب، – ص: ٧ – الحاشية رقم ١.
ونفس المرجع – تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة ص: ٥٢.." (١)
-٢٥٧

"والتصوف، وهؤلاء (١) إلى أهل السنة المحضة أقرب منهم إلى الجهمية والرافضة والخوارج والقدرية، لكن انتسب إليهم طائفة هم إلى الجهمية أقرب منهم إلى أهل السنة المحضة، فإن هؤلاء ينازعون المعتزلة نزاعا عظيما فيما يثبتونه من الصفات وأعظم من منازعتهم سائر أهل الإثبات فيما ينفون.
وأما "المتأخرون" (٢) فإنهم والوا المعتزلة وقاربوهم أكثر، وقدموهم على أهل السنة والإثبات، وخالفوا أوليهم،

---

(١) التسعينية ابن تيمية ١/١١٨

ومنهم من يتقارب نفيه وإثباته، وأكثر الناس يقولون: إن هؤلاء **يتناقضون** فيما يجمعونه من النفي والإثبات.

وفي (٣) هذه الدرجة حصل النزاع في مسألة الحرف والصوت، والمعنى القائم بالنفس، وذلك [أن الجهمية] (٤) لما أحدث (٥) القول بأن القرآن مخلوق، ومعناه أن الله لم يصف نفسه بالكلام أصلا، بل حقيقته أن الله لم يتكلم ولا يتكلم (٦)، كما أفصح به رأسهم الأول الجعد بن درهم، حيث زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلا، ولم يكلم موسى تكليما، لأن الخلة إنما تكون من المحبة، وعنده أن الله لا يحب شيئا في الحقيقة ولا يحبه [شيء] (٧) في الحقيقة، فلا يتخذ شيئا خليلا، وكذلك الكلام يمتنع عنده على الرب تعالى.

---

(١) "وهؤلاء": مكررة في الأصل، والكلام يستقيم بالمثبت.

(٢) في الأصل وس: المستأخرون.

(٣) في هامش س: "النزاع في مسألة الحرف والصوت".

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من: س، ط.

(٥) في الأصل: "لما أن حدثت". والمثبت من: س، ط.

(٦) "ولا يتكلم": ساقطة من: س.

(٧) في الأصل؛ س: "شيئا". والمثبت من: ط. وهو الصواب.." [1]

-٢٥٨

"الذي (١) يزعمون أنه الروح المفارق للأجسام، الذي هو العقل العاشر كفلك القمر، ويزعمون (٢) أنه الذي يفيض منه ما في هذا العالم من الصور والأعراض، ويزعم من يزعم من منافقيهم الذين يحاولون (٣) الجمع بين النبوة وبين قولهم بأن ذلك هو جبرائيل (٤).

ويقولون: إن تلك المعاني التي تفيض على نفس النبي والحروف التي تتشكل في نفسه هي كلام الله، كما يزعمون أن ما يتصور في نفسه من

= يقول شيخ الإسلام -رحمه الله-:

---

(١) التسعينية ابن تيمية ٢٧١/١

". . . وأما هؤلاء فيقولون: إن العقول -التي يسميها من يتظاهر بالإسلام منهم ملائكة- يقولون: إنها معلولة متولدة عن الله لم يخلقها بمشيئته وقدرته، ويقولون: إنها هي رب العالم.

فالعقل الأول أبدع كل ما سوى الله عندهم، والثاني أبدع ما سوى الله وسوى العقل الأول، حتى ينتهي الأمر إلى العقل العاشر الفعال المتعلق بفلك القمر، فيقولون: إنه أبدع ما تحت الفلك، فهو عندهم المبدع لما تحت السماء من هواء وسحاب وجبال وحيوان ونبات ومعدن، ومنه يفيض الوحي والعلم على الأنبياء وغيرهم، والخطاب الذي سمعه موسى - عليه السلام - إنما كان عندهم في نفسه لا في الخارج، وهو فيض فاض عليه من هذا العقل الفعال، ومنهم من يقول: جبريل".

انظر: الصفدية لابن تيمية ١/ ٨، ٩.

وقد بين -رحمه الله- في هذا الكتاب أن أصل قولهم: إن الصانع لا يمكنه تغيير العالم ولا قدرة له ولا اختيار في تصريفه من حال إلى حال، ولكي يطرد قولهم ويسلم من **التناقض** نسبوا جميع الحوادث إلى أمور طبيعية. ونقضه -رحمه الله- بما يكفي ويشفي وبين أن كفرهم أعظم من كفر النصارى الذين يقرون بأن له خلق جميع المخلوقات لكنه اتحد بالمسيح.

راجع: درء تعارض العقل والنقل ٥/ ٨٢، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦.

(١) في الأصل، س: "الذين". والمثبت من: ط. ولعله المناسب للفهم.

(٢) في س، ط: "يزعمون" بدون "واو".

(٣) في الأصل: "يجادلون" والمثبت من: س، ط.

(٤) في ط: "جبريل".." (١)

-٢٥٩

"**متناقض**، فإن الفعل -أيضا- لا يقوم بغير الفاعل، وإنما الذي يقوم بغيره هو المفعول.

وإما قول من يقول: إن الخلق لا يكون إلا بمعنى المخلوق، فهو من بدع الجهمية، وعامة أهل الإسلام على خلاف هذا، وكذلك قال الأئمة مثل ما ذكره الإمام أحمد فيما خرجه في الرد على الزنادقة والجهمية قال (١): ففيما (٢) يسأل عنه الجهمي (٣) يقال له: تجد في كتاب الله أنه يخبر عن القرآن أنه مخلوق؟ فلم (٤) يجد فيقال له: فلم (٥) قلت؟ فيقول (٦) من قول الله: {إنا جعلناه قرآنا عربيا} (٧).

---

(١) التسعينية ابن تيمية ٢٧٣/١

وزعم أن كل مجعول مخلوق (٨)، فادعى كلمة من الكلام المتشابه، يحتج بها من أراد أن يلحد في تنزيلها ويبتغي الفتنة في

---

(١) الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد ص: ١٠٦ - ١١٠ ط / دار اللواء ١٣٩٧ هـ تحقيق د. عبد الرحمن عميرة. وهو ما درجت على مقابلة النصوص منه.

وص ٢٧ - ٢٩ ط / القاهرة ١٣٩٩ هـ نشر قصي محب الدين الخطيب، وسوف تكون مقابلة النص الآتي الطبعتين للاختلاف بينهما فيه.

(٢) في الرد على الجهمية- الطبعتين: "فمما".

(٣) "الجهمي": ساقطة من الرد على الجهمية ط / دار اللواء وتوجد في ط / القاهرة.

(٤) في س، ط، والرد على الجهمية- المطبوعتين: "فلا".

(٥) في س: "فما".

وفي ط: "فيم".

وفي الرد على الجهمية -المطبوعتين: "فمن أين". وقد ورد قبلها العبارة التالية: "فيقال له: فتجده في سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: إن القرآن مخلوق- فلا يجد فيقال له. . . ".

(٦) في الرد على الجهمية ط / القاهرة: "فسيقول".

(٧) سورة الزخرف، الآية: ٣.

(٨) في الرد على الجهمية -الطبعتين: "وزعم أن -جعل- بمعنى -خلق- فكل مجعول بمعنى مخلوق. . . ".." (١)

-٢٦٠

"شاء، وأنه خلق آدم بيديه (١)، ونحو ذلك من الأفعال القائمة

= حقيقة من عطل أفعاله، وإن كان فاعلا حقيقة فأفعاله نوعان: لازمة، ومتعدية كما دلت النصوص التي هي أكثر من أن تحصر على هذين النوعين، وبإثبات أفعاله وقيامها به تزول عنك جميع الإشكالات، وتصدق

---

(١) التسعينية ابن تيمية ١/٣٠٠

النصوص بعضها بعضا وتعلم مطابقتها للعقل الصريح.

وإن أنكرت حقيقة الأفعال وقيامها به -سبحانه- اضطرب عليك هذا الباب أعظم اضطراب، وبقيت حائرا في التوفيق بين النصوص، وبين أصول النفاة، وهيهات لك بالتوفيق بين النقيضين، والجمع بين الضدين.

يوضحه: أن الأوهام الباطلة، والعقول الفاسدة، لما فهمت من نزول الرب ومجيئه وإتيانه وهبوطه ودنوه ما يفهم من مجيء المخلوق وإتيانه وهبوطه ودنوه، وهو أن يفرغ مكانا ويشغل مكانا، نفت حقيقة ذلك فوقعت في محذورين: محذور التشبيه، ومحذور التعطيل، ولو علمت هذه العقول الضعيفة أن نزوله -سبحانه- ومجيئه وإتيانه لا يشبه نزول المخلوق وإتيانه ومجيئه، كما أن سمعه وبصره وعلمه وحياته كذلك، بل يده الكريمة ووجهه الكريم كذلك، وإذا كان نزولا ليس كمثله نزول، فكيف تنفي حقيقته، فإن لم تنف المعطلة حقيقة ذاته وصفاته وأفعاله بالكلية، وإلا **تناقضوا**، فإنهم أي معنى أثبتوه لزمهم في نفيه ما ألزموا به أهل السنة المثبتين لله ما أثبت لنفسه، ولا يجدون إلى الفرق سبيلا.

راجع: مختصر الصواعق المرسلة -لابن القيم- اختصار الموصلي ٢/ ٢٢٨، ٢٢٩. وانظر رأي السلف - رحمهم الله- في مسألة مجيء الله تعالى يوم القيامة، والرد على مخالفيهم في المصادر التالية:

الرد على الجهمية -للدارمي ص: ٤٤ - ٥٣. رد الإمام الدارمي على بشر المريسي ص: ١٤٨، ١٤٩. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٦/ ٨ - ١١.

الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية للشيخ زيد الفياض ص: ٩٩ - ١٠٣.

(١) الله -سبحانه وتعالى- خلق آدم بيديه. قال تعالى لإبليس {ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي أستكبرت أم كنت من العالين} سورة ص / ٧٥.

وفي الحديث: عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "احتج آدم وموسى -عليهما السلام- عند ربهما، فحج آدم موسى قال موسى: أنت آدم الذي خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأسجد لك ملائكته، وأسكنك في جنته". . الحديث. صحيح مسلم ٤/ ٢٠٤٣ - كتاب القدر- باب =." (١)

-٢٦١

---

(١) التسعينية ابن تيمية ٣٢٩/١

"قد يقوله بعض العقلاء، فأما نفي وجودها فهو سفسطة (١) من جنس نفي الجسم، وهذا القول هو قول غير هذا مثل هشام بن الحكم وغيره.

قال الأشعري (٢): (وقال هشام بن الحكم: الحركات وسائر الأفعال من القيام والقعود والإرادة والكراهة والطاعة والمعصية وسائر ما يثبت المثبتون أعراضا، إنها صفات الأجسام (٣) لا هي الأجسام ولا غيرها، إنها ليست بأجسام فيقع عليها التغاير.

قال: وقد حكي هذا عن بعض المتقدمين، وأنه كان يقول كما حكينا عن هشام، وأنه لم يكن يثبت أعراضا غير الأجسام. وحكي (٤) عن هشام أنه كان لا يزعم أن صفات الإنسان أشياء، لأن الأشياء هي الأجسام عنده، وكان يزعم أنها معان وليست بأشياء).

قلت: وهشام يقول ذلك -أيضا- في صفات الله: إنها ليست هو ولا غيره، وطرد القول في جميع الصفات (٥)، ودفع (٦) بذلك ما كانت المعتزلة توردە على الصفاتية من **التناقض** (٧)، قال (٨): (وقال قائلون منهم أبو الهذيل، وهشام وبشر بن المعتمر، وجعفر (٩) بن حرب،

---

(١) في الأصل: سفصطة. والمثبت من: س، ط.

(٢) المقالات ص: ٣٦.

(٣) في س: إنها صفات الأعراض الأجسام".

وفي المقالات: "المثبتون الأعراض أعراضا إنها صفات الأجسام.

(٤) في المقالات: ويحكى.

(٥) هشام بن الحكم ضل في صفات الله تعالى. راجع تفصيل هذا في الفرق بين الفرق - للبغدادي ص: ٦٧. والملل والنحل للشهرستاني ١/ ١٨٤، ١٨٥.

(٦) في س: رفع.

(٧) في الأصل: التناهن. وهو تصحيف. والمثبت من: س، ط.

(٨) أبو الحسن الأشعري في المقالات ٢/ ٣٧.

(٩) في الأصل: جعثم. وهو خطأ. والمثبت من: س، ط، والمقالات.

هو: جعفر بن حرب الهمداني من كبار معتزلة بغداد درس الكلام بالبصرة =." (١)

-٢٦٢

"قيل له: حدثنا عن علم الله الذي هو الله، أتزعم أنه قدرته؟ أبى (١) ذلك، وإذا (٢) قيل له: فهو غير قدرته؟ أنكر ذلك، وهذا نظير ما أنكره من قول مخالفيه: إن علم الله لا يقال: هو الله، ولا يقال غيره.

وكان إذا قيل له: [إذا قلت: إن علم الله هو الله] (٣)، فقل: إن الله علم، ناقض ولم يقل إنه علم مع قوله: إن علم الله هو الله.

قال (٤): (وكان يسأل من يزعم أن طول الشيء هو هو (٥)، وكذلك عرضه: هل طوله هو عرضه؟ قال (٦): وهذا راجع عليه في قوله: إن علم الله هو الله، وإن قدرته هي هو لأنه إذا كان علمه هو هو، وقدرته هو هو، فواجب أن يكون علمه هو قدرته وإلا لزم **التناقض**.

قال (٧): وهذا أخذه أبو الهذيل عن أرسطاطاليس، وذلك أن أرسطاطاليس قال في بعض كتبه: إن الباري علم كله، قدرة كله، حياة كله، بصر كله، فحسن اللفظ عند نفسه، وقال: علمه هو هو) [وقدرته هي هو] (٨).

---

(١) في الأصل: أذلك. وفي س: أي: أبي ذلك. والمثبت من: ط، والمقالات.

(٢) في المقالات: فإذا.

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من: المقالات، يقتضيها السياق.

(٤) مقالات الإسلاميين - للأشعري - ٣/ ١٧٨.

(٥) في الأصل؛ س: فقل: إن. وفي ط: فيقول. والمثبت من: المقالات.

(٦) يعني الأشعري، وهي إضافة من الشيخ، والكلام متصل بما قبله في المقالات.

(٧) أي: الأشعري. والكلام متصل بما قبله.

(٨) ما بين المعقوفتين زيادة من: المقالات.." (٢)

---

(١) التسعينية ابن تيمية ٢/٣٨٣

(٢) التسعينية ابن تيمية ٢/٣٨٧

-٢٦٣

"قلت: هو قول أرسطو وأصحابه: إن العقل والعاقل والمعقول شيء واحد (١)، وكذلك العلة (٢).

---

(١) ذكر الشهرستاني في الملل والنحل ٢/ ١٢١، ١٢٢: أن أرسطوطاليس يرى "أن واجب الوجود لذاته: عقل لذاته، وعاقل ومعقول لذاته، عقل من غيره، أو لم يعقل".

أما أنه عقل، فلأنه مجرد عن المادة، منزه عن اللوازم المادية فلا تحتجب ذاته عن ذاته. وأما أنه عاقل لذاته، فلأنه مجرد لذاته.

وأما أنه معقول لذاته، فلأنه غير محجوب عن ذاته بذاته أو بغيره".

وقد بين شيخ الإسلام أن المتفلسفة المشائين القائلين هو عاقل ومعقول وعقل، وذلك كله شيء واحد، فيجعلون الصفة هي الموصوف، وهذه الصفة هي الأخرى، قالوا: ليس له صفة ثبوتية: لا علم ولا قدرة إذ لو كان كذلك -بزعمهم- لكان مركبا من ذات وصفة، وهذا أكثر تناقضا من قول النصارى، وجحد للعلوم الضرورية، وتصوره التام يكفي في العلم بفساده.

انظر بتصرف: درء تعارض العقل والنقل -لابن تيمية - ٥/ ٢٤٧، ٦/ ٢٦٨.

وبيان تلبيس الجهمية -لابن تيمية- ١/ ١٥٠٧.

وانظر: مجموعة الرسائل والمسائل -كتاب مذهب السلف القويم في تحقيق مسألة كلام الله الكريم -لابن تيمية - ١/ ٣ / ٣٧٣.

(٢) في الأصل، ط: العناية. وفي س: الغاية. ولعل الصواب ما أثبته.

يؤيد ذلك ما ذكره الشيخ في مجموعة الرسائل والمسائل -كتاب مذهب السلف القويم في تحقيق مسألة كلام الله الكريم ١/ ٣ / ٣٧٣ بعد كلامه السابق على قول الفلاسفة: إنه عاقل ومعقول وعقل. . فقال: "ويقولون: إنه علة تامة في الأزل فيجب أن يقارنها معلولها في الأزل في الزمن وإن كان متقدما عليها بالعلة لا بالزمان.

ويقولون: إن العلة التامة ومعلولها يقترنان في الزمان ويتلازمان فلا يوجد معلول إلا بعلة تامة، ولا تكون علة تامة إلا مع معلولها في الزمان، ثم يعترفون بأن حوادث العالم حدثت شيئا بعد شيء من غير أن يتجدد من

المبدع الأول ما يوجب أن يصير علة للحوادث المتعاقبة بل حقيقة قولهم: إن الحوادث حدثت بلا محدث وكذلك عدمت بعد حدوثها من غير سبب يوجب عدمها على أصلهم". =." (١)

-٢٦٤

"يقال: إنه تغاير بهذا الاعتبار، ثم كثير (١) من الناس يمتنع أو ينفي لفظ التغاير والتبعيض ونحو ذلك، وبعض الناس لا يمتنع من لفظ التغاير ويمتنع من لفظ التبعيض، وبعضهم لا يمتنع من اللفظين إذا فسر المعنى وأزيلت عنه الشبهة والإجمال الذي في اللفظ.

ولا ريب أن الجهيمية تقول في هذا الباب ما هم **متناقضون** فيه **تناقضا** معلوما بالبديهة، ثم إن الذي ينفونه لا (٢) يتصف به إلا المعدوم **فيتناقضون** ويعطلون، فإنهم يقولون: إن كونه واحدا يمتنع أن يكون له صفة بوجه من الوجوه، لأن ذلك يوجب الكثرة والعددية، قالوا: ويجب تنزيهه عن ثبوت عدد وكثرة في وصفه أو قدره (٣)، ثم إنهم يضطرون إلى أن يقولوا: هو قديم حق، رب حي عليم قدير، ونحو ذلك من المعاني التي يمكن علمنا ببعضها دون بعض، والمعلوم ليس هو الذي ليس بمعلوم، وذلك يقتضي ما فروا منه مما سموه تعددا وكثرة وتبعيضا وتغايرا، فهذا **تناقضهم**، ثم إن سلب ذلك لا يكون (٤) إلا عن المعدوم، وأما الموجود فإما قديم وإما محدث، وإما موجود (٥) بنفسه وإما ممكن مفتقر إلى غيره، وإن (٦) الموجود إما قائم بنفسه، وإما قائم بغيره إلى غير ذلك من المعاني التي تتميز (٧) بها الموجودات بعضها عن بعض، إذ لكل موجود حقيقة خاصة يتميز بها، يعلم منها شيء دون شيء

---

(١) في س، ط: كثيرا.

(٢) في س: الذين ينفون لا. . . وفي ط: الذين ينفون أن لا. . .

(٣) في ط: في وصف وقدرة.

(٤) لا يكون: مكررة في: س.

(٥) في الأصل: موجودا. والمثبت من: س، ط.

---

(١) التسعينية ابن تيمية ٢/٣٨٨

(٦) في الأصل: وأما. والمثبت من: س، ط.

(٧) في س: يتميز.." (١)

-٢٦٥

"أئمتهم وإنما هي من أفعال الزنادقة المنافقين، وإلا فلا خلاف بين من يعتقد الإسلام في وجوب احترام المصاحف، وإكرامها وإجلالها، وتنزيهها، وفي العمل بقول (١) النبي - صلى الله عليه وسلم -: "لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو" (٢) وإن كان أهل البدعة **يتناقضون** في الجمع بين ما جاءت به الشريعة، وما اعتقدوه من البدعة، لكن **التناقض** جائز على العباد، وهو أيسر عليهم من التزام الزندقة والنفاق والإلحاد (٣)، وإن كانت (٤) تلك البدعة هي المرقاة إلى هذا الفساد (٥).

وأما الطائفة الثانية: التي جعلت القرآن مجرد الحروف والأصوات فإنهم وافقوا الجهمية من المعتزلة وغيرهم على ذلك، فإن أولئك جعلوا

---

(١) في س: يقول.

(٢) الحديث رواه الشيخان في صحيحيهما بلفظ آخر عن ابن عمر - رضي الله عنه - قال: نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو وزاد مسلم وغيره: مخافة أن يناله العدو.

ورواه مسلم بلفظ آخر عن ابن عمر قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "لا تسافروا بالقرآن فإني لا آمن أن يناله العدو".

صحيح البخاري ٤/ ١٥ كتاب الجهاد -باب السفر بالمصاحف إلى أرض العدو.

وصحيح مسلم ٣/ ١٤٩٠، ١٤٩١ كتاب الإمارة- باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه بأيديهم. الحديث / ٩٢، ٩٣، ٩٤.

وسنن ابن ماجه ٢/ ٩٦١ كتاب الجهاد- باب النهي أن يسافر القرآن إلى أرض العدو. الحديث / ٢٨٧٩، ٢٨٨٠.

ومسند أحمد ٢/ ٦، ٨، ١٠، ٥٥، ٦٣، ٧٦، ١٢٨.

(٣) في س: وإلا لحال.

---

(١) التسعينية ابن تيمية ٣٩٩/٢

(٤) في س: كان.

(٥) بعد كلمة (الفساد) بياض في: الأصل، س- بمقدار خمس كلمات. وفي ط؛ الكلام متصل.

ولعل الناسخ ترك هذا البياض لانتهاء كلام وبداية آخر.." (١)

-٢٦٦

"وقد ذكر الاحتجاج بهذا البيهقي في كتاب الأسماء والصفات (١)، لكن نقل احتجاج أحمد على غير وجهه، وعورض بمعارضة فلم يجب عنها.

ثم قال البيهقي (٢): (ولا يصح أن يستعيذ بمخلوق من مخلوق (٣)، فدل على (٤) أنه استعاذ بصفة من صفات ذاته، وهي غير مخلوقة، كما أمره الله أن يستعيذ بذاته، وذاته غير مخلوقة (٥)).

ثم قال (٦): (وبلغني عن أحمد بن حنبل أنه كان يستدل بذلك على أن القرآن غير مخلوق، قال: وذلك أنه ما من مخلوق إلا وفيه نقص).

قلت: احتجاج أحمد هو من الوجه الذي تقدم، كما حكينا لفظ المروذي (٧) في كتابه الذي عرض على أحمد.

والمقصود هنا (٨) الكلام على قول الطائفة الثانية الذين قالوا: إن القرآن هو الحروف والأصوات دون المعاني، ثم إن قولهم هذا: متناقض في نفسه، فإن الحروف والأصوات التي سمعها موسى عبرية، والتي ذكرها الله عنه في القرآن عربية، فلو لم يكن الكلام إلا مجرد الحروف والأصوات، لم يكن بين الكلام الذي سمعه موسى، والذي

---

(١) في الأسماء والصفات ص: ١٨٦.

وسوف يبين الشيخ -رحمه الله- في الصفحات التالية أن البيهقي نقل احتجاج أحمد بهذه الأحاديث على أن القرآن غير مخلوق على غير وجهه.

(٢) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٣) في س، ط: من مخلوق بمخلوق.

(٤) على: ساقطة من الأسماء والصفات.

(٥) في الأسماء والصفات: مخلوق.

---

(١) التسعينية ابن تيمية ٢/٤٤٠

(٦) أي: البيهقي بعد عدة أسطر في المصدر السابق.

(٧) في الأصل: المروزي. والمثبت من: س، ط.

(٨) في ط: هنا، ثم. . ..". (١)

-٢٦٧

"وقال (١) الإمام أحمد بن حنبل مثل ما قال مالك، وما قال ابن المبارك.

والآثار عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه، وسائر علماء الأمة بذلك متواترة (٢) عند من تتبعها، قد جمع العلماء فيها مصنفات صغارا وكبارا، ومن تتبع الآثار علم -أيضا- قطعا أنه لا يمكن أن ينقل عن أحد منهم حرف واحد يناقض ذلك، بل كلهم مجمعون على كلمة واحدة وعقيدة واحدة، يصدق بعضهم بعضا، وإن كان بعضهم أعلم من بعض كما أنهم متفقون على الإقرار بنبوة محمد - صلى الله عليه وسلم - وإن كان فيهم من هو أعلم بخصائص النبوة ومزاياها وحقوقها وموجباتها وحقيقتها وصفاتها.

ثم ليس أحد منهم قال يوما من الدهر: ظاهر هذا غير مراد، ولا قال: ظاهر (٣) هذه الآية أو (٤) هذا الحديث مصروفة عن ظاهره، مع أنهم قد قالوا مثل ذلك في آيات الأحكام المصروفة عن عمومها وظهورها، وتكلموا فيما يستشكل مما قد يتوهم أنه **متناقض**، وهذا مشهور لمن تأمله، وهذه الصفات أطلقوها بسلامة، وطهارة وصفاء، لم يشوبوه (٥) بكدر ولا غش.

ولو لم يكن هذا هو الظاهر عند المسلمين لكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم

---

(١) فمن ذلك ما رواه ابن القيم -رحمه الله- في كتابه "اجتماع الجيوش" ص: ١٢٣ حيث قال: "قال الخلال في كتاب السنة: حدثنا يوسف بن موسى قال: أخبرنا عبد الله بن أحمد قال: قيل لأبي: ربنا تبارك وتعالى فوق السماء السابعة على عرشه بائن من خلقه، وقدرته وعلمه بكل مكان؟

قال: نعم، لا يخلو شيء من علمه".

إلى غير ذلك مما نقل عن الإمام أحمد في هذا الباب.

(٢) في س، ط: متوافرة.

(٣) ظاهر: ساقطة من: س، ط.

---

(١) التسعينية ابن تيمية ٢/٤٦٤

(٤) في س: وا.

(٥) في ط: يشربوه.." (١)

-٢٦٨

"الدلالات (١) على وجوب معصوم، وبينت (٢) **تناقض** هذا الأصل، وامتناع توقف التكليف عليه، وأنه يفضي إلى تكليف ما لا يطاق (٣)، وخاطبت بذلك أفضل من رأيته منهم واعترف بصحة ذلك بالإنصاف في مخاطبته، وليس هذا موضع ذلك (٤).

لكن المقصود الاحتجاج (٥) بالإجماع، فإنا قلنا لهم: لا نسلم أن أحدا من الأئمة (٦) لم يدع النص على غير علي، بل طوائف من أهل السنة يقولون: إن خلافة أبي بكر ثبتت بالنص، ثم منهم من يقول: بنص جلي، ومنهم من يقول: بنص خفي.

وأيضا فالراوندية (٧) تدعي. . . . .

---

(١) في س، ط: الدلالة.

(٢) في س: بننت.

(٣) في س: مال يطاق. وهو تصحيف.

(٤) لعل الشيخ -رحمه الله- يقصد ابن المطهر العلي (٦٤٨ - ٧٢٦) أحد صناديد التشيع ومؤلف كتاب "مناهج الكرامة في معرفة الإمامة" الذي نقضه شيخ الإسلام في كتابه العظيم "منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية" بعد إلحاح ممن أحضر الكتاب للشيخ -رحمه الله- وطلبهم بيان ما في هذا الكتاب من الضلال وباطل الخطاب، لما في ذلك من نصر عباد الله المؤمنين، وبيان بطلان أقوال المفترين الملحدين.

انظر: الصفحة الأولى والثانية من "منهاج السنة النبوية" لابن تيمية.

(٥) في س، ط: والاحتجاج.

(٦) في الأصل: الأئمة. وأثبت ما رأيته صوابا من: س، ط.

(٧) في ط: الراوندية.

والراوندية: من فرق المعتزلة، وتنسب إلى أبي الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق الراوندي، أو ابن الراوندي -

---

(١) التسعينية ابن تيمية ٥٦٥/٢

نسبة إلى راوند من قرى أصبهان- فيلسوف مجاهر بالإلحاد، طعن في القرآن الكريم.

قال ابن حجر: كان أولا من متكلمي المعتزلة، ثم تزندق، واشتهر بالإلحاد، مات سنة ٢٩٨ هـ.

راجع: المنتظم -لابن الجوزي- ٦/ ٩٩ - ١٠٥. ولسان الميزان -لابن حجر =." [1]

-٢٦٩

"كلاما على التحقيق امتنع منكم حينئذ إثبات وجوده ودعوى أنه هو الكلام على التحقيق، وذلك أنهم يحتجون على وجوب الصدق لله بأن الكلام النفساني يمتنع فيه الكذب لوجوب (١) العلم لله وامتناع الجهل، وهذا الدليل قد ذكره جميع أئمتهم حتى الرازي ذكره، لكن قال: إنما يدل على صدق الكلام النفساني لا على صدق الحروف الدالة عليه، وإن (٢) جاز أن يتصف الحي بحكم نفساني لا يعلمه ولا يعتقده ولا يظنه بل يعلم خلافه امتنع حينئذ أن يقال: الحكم النفساني مستلزم للعلم أو أنه -يمتنع أن يكون بخلاف العلم فيكون كذبا، وهذا الذي قالوه **تناقض** في عين الشيء ليس **تناقضا** من جهة اللزوم، فإنهم لما أثبتوا أن معنى الخبر ليس هو العلم أثبتوا حكما نفسانيا ينافي العلم فيكون كذبا ويكون مع عدم العلم، ولما أثبتوا الصدق قالوا: إن معنى الخبر الذي هو الحكم النفساني يمتنع أن يحقق (٣) بدون العلم أو خلافه فيمتنع أن يكون كذبا.

قال أبو القاسم الأنصاري (٤): شيخ الشهرستاني، وتلميذ أبي المعالي في شرح الإرشاد:

فصل: كلام الله صدق، والدليل عليه إجماع المسلمين والكذب

= وقد صححها ناسخها في الهامش كما أثبته.

وفي ط: انقسم.

(١) في الأصل: لوجود. وأثبت ما رأيته مناسبا من: س، ط.

(٢) في س، ط: إذا.

(٣) في ط: يتحقق.

(٤) هو: أبو القاسم سليمان بن ناصر بن عمران الأنصاري الجويني الشافعي من أهل نيسابور، توفي سنة ٥١٢ هـ. من مؤلفاته: شرح الإرشاد -لأستاذه إمام الحرمين في علم الكلام، ولم تذكر الكتب التي عرفت به

---

[1] التسعينية ابن تيمية ٢/٦٢٩

شيئا عن هذا الكتاب.

راجع: طبقات الشافعية -للسبكي- ٧/ ٩٦ - ٩٩. ومعجم المؤلفين -لكحالة - ٤/ ٢٤٠. والإعلام - للزركلي- ٣/ ٢٠٠. وكشف الظنون -لحاجي خليفة - ١/ ٦٨. وهداية العارفين -للبغدادي- ١/ ٣٩٨.." (١)

-٢٧٠

"التحقيق وإنما هو تقدير كلام، كما أن العالم بوحدانيته قد يقدر في نفسه مذهب الثنوية (١)، ثم لا يكون ذلك منافيا لعلمه بالوحدانية، ولو كان ذلك اعتقادا حقيقيا لنافاه، فإذا ثبت أن العلم يدل على الخبر الصدق، فإذا تعلق الخبر بالمخبر على وجه الصدق فتقدير خبر خلف مستحيل مع الخبر القديم، إذ لا يتجدد الكلام.

قال (٢): فإن قيل: فإذا جاز أن يكون الكلام أمرا من وجه نهيا من وجه، فكذلك يجوز أن يكون صدقا من وجه كذبا من وجه.

قلنا: الأمر في حقيقته (٣) هو النهي، لأن الأمر بالشيء نهي عن ضده، والآمر بالشيء ناه عن ضده ولا تناقض فيه، ولا يجوز أن يكون الصدق كذبا بوجه، وتعلق الخبر بالمخبر بمثابة تعلق العلم بالمعلوم وإذا تعلق العلم بوجود الشيء فلا يكون علما بعدمه في حال وجوده.

وقال أبو المعالي في إرشاده (٤) المشهور الذي هو زبور المستأخرين من أتباعه، كما أن الغرر، وتصفح الأدلة لأبي الحسين (٥) زبور

---

(١) الثنوية: هم القائلون بأصلين -للعالم- أزليين قديمين هما (النور والظلمة) وهما متساويان في القدم، وإن كانا مختلفين في الجوهر والطبع والفعل والمكان والأبدان والأرواح، وغير ذلك، وعنهما كان كل الموجودات، فهم بخلاف المجوس الذين قالوا بحدوث الظلمة.

وهم فرق: المانوية، الديصانية، المرقونية، المزدكية.

راجع في شأنها: الملل والنحل -للشهرستاني ١/ ٢٤٤ - ٢٥٣. اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي، ومعه المرشد الأمين إلى اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، تأليف: طه عبد الرؤوف سعد، ومصطفى الهواري

---

(١) التسعينية ابن تيمية ٢/٦٤٣

- ص: ١٣٨ - ١٤٢.

(٢) القائل: أبو القاسم الأنصاري.

(٣) في ط: الحقيقة.

(٤) الإرشاد -لأبي المعالي الجويني- ص: ٣٩٦، ٣٩٧.

(٥) هو: أبو الحسين البصري المعتزلي -تقدمت ترجمته- له كتاب "غرر الأدلة" يقع في مجلد كبير، وله "تصفح الأدلة في أصول الدين" في مجلدين ولم أجد =." (١)

-٢٧١

"من الأقاويل في معنى التصديق ما يوافق اللغة، لأن التكليف بالإيمان ورد بما يوافق اللغة، والإيمان بالله ورسوله على موافقة اللغة هو العلم بأن الله ورسوله صادقان في جميع ما أخبرا به، والإيمان في اللغة مطلقا هو اعتقاد صدق المخبر في خبره، إلا أن الشرع جعل هذا التصديق علما، ولا يكفي أن يكون اعتقادا من غير أن يكون علما، لأن من صدق الكاذب واعتقد صدقه فقد آمن به، ولهذا قال في صفة اليهود: {يؤمنون بالجبت والطاغوت} (١) يعني: يعتقدون صدقهما".

قلت: ليس الغرض هنا ذكر **تناقضهم** في مسمى الإيمان، وفي التصديق هل هو التصديق بوجود الله وقدمه وإلاهيته، كما قاله الأشعري؟ أو [هو] (٢) تصديق (٣) فيما أخبر به كما ذكره غيره؟ أو **التناقض** كما في كلام صاحب الإرشاد؟ حيث قال: الإيمان هو التصديق بالله، فالمؤمن بالله من صدقه، فجعل التصديق بوجوده هو تصديقه في خبره مع تباين الحقيقتين (٤) فإنه فرق بين التصديق بوجود الشيء وتصديقه، ولهذا يفرق القرآن بين الإيمان بالله ورسوله، وبين الإيمان للرسول، إذ الأول هو الإقرار بذلك والثاني هو الإقرار له، كما في قوله: {وما أنت بمؤمن لنا} (٥) وفي قوله {يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين} (٦)، وفي قوله: {لن نؤمن لكم} (٧)، وقد قال:

---

(١) سورة النساء، الآية: ٥١.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من: س، ط.

(٣) في الأصل، س: تصديقه، والمثبت من: ط. وهو المناسب للسياق.

---

(١) التسعينية ابن تيمية ٢/٦٤٥

(٤) في الأصل: الحقيقين. والمثبت من: س، ط.

(٥) سورة يوسف، الآية: ١٧.

(٦) سورة التوبة، الآية: ٦١.

(٧) سورة التوبة، الآية: ٩٤.." (١)

-٢٧٢

"يختلفوا في ترك العناد شرطا (١)، وهو أن يعتقد أنه متى طولب بالإقرار أتى به، فأما قبل أن يطالب به، مثهم من قال: لا بد من الإتيان به حتى يكون مؤمنا، وهذا القائل يقول: التصديق هو المعرفة والإقرار جميعا، وهذا قول الحسين بن الفضل البجلي (٢)، وهو مذهب أبي حنيفة

---

(١) كذا في جميع النسخ. ولعل الصواب "شرعا".

وقد نقل شيخ الإسلام -رحمه الله- في كتابه "الإيمان" ص: ١٢٣، عن أبي المعالي الجويني -كذا في كتاب الإيمان، ولعل الصواب عن أبي القاسم الأنصاري، وقد رجعت إلى كتاب الإرشاد لأبي المعالي باب في الأسماء والأحكام فصل في معنى الإيمان فلم أجد هذا النقل- ص: ٣٩٦ - ٤٠٠ وهذا النقل في كتاب الإيمان بعد النقل مباشرة عن أبي القاسم المتقدم في ص: ٥٠٤ - قوله: "ومنهم من اكتفى بترك العناد، فلم يجعل الإقرار أحد ركني الإيمان فيقول: الإيمان هو التصديق بالقلب، وأوجب ترك العناد بالشرع، وعلى هذا الأصل يجوز أن يعرف الكافر الله، وإنما يكفر بالعناد، لا لأنه ترك ما هو الأهم في الإيمان.

وعلى هذا الأصل يقال: إن اليهود كانوا عالمين بالله ونبوة محمد - صلى الله عليه وسلم - إلا أنهم كفروا عنادا وبغيا وحسدا، وعلى قول شيخنا أبي الحسن: كل من حكمنا بكفره فنقول: إنه لا يعرف الله أصلا، ولا عرف رسوله ولا دينه".

ثم قال الشيخ -رحمه الله-: "قال أبو القاسم الأنصاري تلميذه: كأن المعنى لا حكم لإيمانه ولا لمعرفته شرعا". وعلق على ذلك شيخ الإسلام -رحمه الله- في المصدر السابق ص: ١٢٣، ١٢٤ بقوله: "قلت: وليس الأمر على هذا القول كما قاله الأنصاري هذا، ولكن على قولهم: المعاند كافر شرعا، فيجعل الكفر تارة بانتفاء الإيمان الذي في القلب وتارة بالعناد، ويجعل هذا كافرا في الشرع وإن كان معه حقيقة الإيمان الذي هو

---

(١) التسعينية ابن تيمية ٦٥٢/٢

التصديق، ويلزمه أن يكون كافرا في الشرع، مع أن معه الإيمان الذي هو مثل إيمان الأنبياء والملائكة، والحذاق في هذا المذهب، كأبي الحسن، والقاضي ومن قبلهم من أتباع جهم، عرفوا أن هذا **تناقض** يفسد الأصل، فقالوا: لا يكون واحد كافرا إلا إذا ذهب ما في قلبه من التصديق، والتزموا أن كل من حكم الشرع بكفره، فإنه ليس في قلبه شيء من معرفة الله ولا معرفة رسوله، ولهذا أنكر عليهم جماهير العقلاء، وقالوا: هذا مكابرة وسفسطة".

(٢) هو: أبو علي الحسين بن الفضل بن عمير البجلي الكوفي، ثم النيسابوري الإمام =." [1]

-٢٧٣

"وأصحابه، وبقريب (١) من هذا كان يقول (٢) الإمام أبو محمد عبد الله بن سعيد القطان (٣) من متقدمي أصحابنا.

ونحن نقول: من أتى بالتصديق بالقلب واللسان فهو المؤمن باطنا وظاهرا، ومن صدق بقلبه وامتنع من الإقرار فهو معاند كافر، يكفر كفر عناد، ومن أقر بلسانه وجحد بقلبه فهو كافر عند الله وعند نفسه، ويجري عليه أحكام الإيمان لما أظهر (٤) من علامات الإيمان.

ومن أصحابنا من جعل المعارف مجموعة تصديقا واحدا، أو هو المعرفة بالله وصفاته ورسوله وبأن دين الإسلام حق.

قال (٥): "وهذه الجملة تصديق واحد"، ثم قال: "هذا ما ذكره أبو القاسم الإسفرائيني".

قلت: ليس المقصود هنا بيان ما ذكروه من قول الجهمية والمرجئة في الإيمان، وما في ذلك من **التناقض**، حيث جعله التصديق الذي في القلب، ثم سلبه عمن ترك النطق عنادا، وأن عنده كلما سمي كفرا فلأنه مستلزم لعدم هذا التصديق، ولكن دلالته على العدم تعلم تارة بالعقل وتارة بالشرع، لأن ما يقوم بالقلب من الاستكبار على الله والبغض له ولرسوله (٦) ونحو ذلك يكون هو في نفسه كفرا وما ذكروه من التصديق

= المفسر. قال عنه الحاكم: إمام عصره في معاني القرآن. توفي سنة ٢٨٢ هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء -للذهبي- ١٣/ ٤١٤ - ٤١٦. ولسان الميزان -لابن حجر- ١/ ٣٠٧، ٣٠٨. وطبقات المفسرين -للداودي- ١/ ١٥٩، ١٦٠.

---

(١) التسعينية ابن تيمية ٦٥٦/٢

(١) في الأصل: تقريب. وفي ط: ويقرب. والمثبت من: س. وهو المناسب للسياق.

(٢) في س: كأنه يقول. وفي ط: ما كان يقوله.

(٣) وهو: ابن كلاب. وقد تقدم التعريف به ص: ١٦٩.

(٤) في الأصل، س: ظهر. وأثبت المناسب للكلام من: ط.

(٥) القائل: أبو القاسم الأنصاري.

(٦) في س، ط: ولرسله.." (١)

-٢٧٤

"بمجرد قول المرسلين.

وقوله: الأحكام من أول الدليل على ثبوت الأمر والنهي.

يقال له: فهل الأحكام عندك شيء غير الأمر والنهي حتى (١) يستدل بأحدهما على الآخر؟ أم اسم الأحكام هل هو أظهر في كلام الرسل والمؤمنين بهم من اسم الأمر والنهي؟.

وأعجب من ذلك قوله: فورود التكليف على العباد دليل على كلام الله وجواز إرسال الرسل، فإن التكليف إذا كان عنده لم يثبت إلا بالرسل كان العلم بجواز إرسأل الرسل سابقا للعلم (٢) بالتكليف، فكيف يستدل بما يتأخر علمه على ما يتقدم علمه، ومن حق الدليل أن يكون العلم به قبل العلم بالمدلول حيث جعل دليلا على العلم به، ولو قدر أنه ممن يسوغ التكليف العقلي فذاك عند القائلين به يرجع إلى صفات تقوم بالأفعال، فلا يفتقر إلى ثبوت الكلام.

وليس المقصود بيان هذا، وإنما المقصود قولهم: ورود التكليف دال على علمه، وعلمه دال على ثبوت الصدق (٣) إذ العالم بالشيء لا يخلو عن نطق النفس بما يعلمه، وذلك هو التدبير والخبر، فقد جعلوا العلم مستلزما للكلام بنوعية الخبر الصدق (٤) والتدبير الذي هو الطلب، وهذا إلى التحقيق أقرب من غيره، فإذا كان الأمر كذلك كيف يتصور اجتماع العلم والكذب النفساني؟.

فإن قيل: لا ريب أن هذا **تناقض** منهم في الشيء الواحد المعين، بإثباته تارة وجعله كلاما محققا، ونفيه أخرى ونفي تسميته كلاما محققا -إذا قدر وجوده- لكن **التناقض** يدل على بطلان أحد القولين **المتناقضين**

---

(١) التسعينية ابن تيمية ٦٥٧/٢

(١) في س: حق. وهو خطأ.

(٢) في ط: على العلم.

(٣) في س، ط: المصدق.

(٤) في س، ط: والصدق. وهو خطأ.." (١)

-٢٧٥

"في حقه (١)، فعلم أنهم مع التناقض لم يثبتوا لا (٢) الكلام النفساني ولا صدقه، فلم يثبتوا واحدا من المتناقضين.

فإن قيل: كيف يخلو الأمر عن النقيضين ويمكن رفعهما جميعا؟

قيل: هذا لا يمكن في الحقائق الثابتة (٣)، ولكن يمكن في المقدرات الممتنعة، فإن من فرض تقديرا ممتنعا لزمه اجتماع النقيضين وانتفاؤهما (٤)، وذلك محال، لأنه لازم للمحال الذي قدره، وهذا دليل آخر وهو:

الوجه الثامن عشر:

وهو أنهم أثبتوا للخبر معنى ليس هو العلم وبابه، فهذا إثبات أمر ممتنع، وإذا كان ممتنعا من صفة بأنه صدق أو كذب ممتنع - أيضا إذ (٥) لا حقيقة له، فقولهم بعد هذا: العلم يستلزم الصدق منه وينافي الكذب، وإن كان يناقض قولهم: العلم لا يستلزم الصدق ولا ينافي الكذب، فهذان النقيضان كلاهما منتف، لأن كليهما (٦) إنما يلزم على تقدير ثبوت معنى للخبر ليس هو العلم وبابه، فإذا كان ذلك تقديرا باطلا ممتنعا كان ما يلزمه من نفي أو إثبات قد يكون باطلا، إذ حاصله لزوم [اجتماع] (٧) النقيضين، ولزوم (٨) الخلو عن النقيضين على هذا التقدير وهذه اللوازم تدل على فساد الملزوم الذي هو معنى للخبر ليس هو العلم ونحوه،

---

(١) في الأصل، س: حق. والمثبت من: ط.

(٢) في الأصل: إلا. وهو تصحيف. والمثبت من: س، ط.

(٣) في س: الثانية. وهو خطأ.

(٤) في س: وانتفائهما. وفي ط: وانتفاؤها.

(٥) إذ: ساقطة من: س، ط.

---

(١) التسعينية ابن تيمية ٢/٦٦٣

(٦) في جميع النسخ: كلاهما. وهو خطأ على القياس.

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من: س، ط.

(٨) في س، ط: لزم.." (١)

-٢٧٦

"الوجه التاسع عشر:

هو متضمن للجواب عما ذكرناه من السؤال عن أن المتناقضين لا يعين (١) الصادق، وهو أن نقول (٢): لا ريب أن قولهم: إن العلم ينافي الكذب النفساني هو الصواب، دون قولهم: إنه قد يجامع الكذب النفساني، وإن لم يكن العلم مستلزما لخبر نفساني صدق، وهذا أمر يجده المرء من نفسه ويعلمه بالضرورة أن ما (٣) علمه لم (٤) يمكن أن يقوم بنفسه خبر ينافي ذلك، بل لو كلف ذلك كلف الجمع بين النقيضين، ولهذا لم يتنازع الناس في أنه يمتنع تكليف الإنسان أن يعتقد خلاف ما يعلمه، ولو كان في الإمكان خبر نفساني ينافي العلم لأمكن أن يطلب ذلك من الإنسان، فإنه يمكن أن يطلب منه كل ما يقدر عليه (٥) سواء قيل إن ذلك جائز في الشريعة أو لم يمكن، كما أن طلب الكذب ممكن والتكليف به ممكن (٦)، وأما طلب كذب نفساني يخالف العلم، فهذا مما

---

(١) في الأصل، س: لا معين. والمثبت من: ط. وبه يتضح المعنى.

(٢) في الأصل: الصادق أن يقولوا. وفي س: الصادق أن يقول. والمثبت من: ط. وبه يتضح المعنى.

(٣) في س: أما.

(٤) في س، ط: لا وهو الصواب.

(٥) عليه: ساقطة من: س.

(٦) طلب الكذب يكون ممكنا كأن يؤمر الإنسان به في بعض الحالات، كالصلح بين المتخاصمين، أو التخذيل في الحرب، كما ورد في الحديث عن أم كلثوم - رضي الله عنها - قالت: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: "ليس بالكاذب من أصلح بين الناس، فقال خيرا، أو نمى خيرا".

قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

---

(١) التسعينية ابن تيمية ٢/٦٦٥

سنن الترمذي ٤/ ٣٣١ -كتاب البر والصلة - باب ما جاء في إصلاح ذات البين - الحديث / ١٩٣٨.
وقد ورد في قصة طويلة أن نعيم بن مسعود الأشجعي جاء إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - =." (١)
-٢٧٧

"ما كانوا يستعملونه معهم الهجران والمنع من الأمور التي تظهر بسببها (١) بدعتهم، مثل ترك مخاطبتهم ومجالستهم؛ لأن هذا هو الطريق إلى خمود بدعتهم، وإذا عجزوا عنهم لم ينافقوهم، بل يصبرون على الحق الذي بعث الله به نبيه، كما كان سلف المؤمنين يفعلون، وكما أمرهم الله في كتابه، حيث أمرهم بالصبر على الحق، وأمرهم أن لا يحملهم شنآن قوم على أن لا يعدلوا (٢).

الوجه الثاني والثلاثون (٣):

أن هذا المعنى القائم بالذات الذي زعموا أنه كلام، وخالفوا في إثباته جميع فرق الإسلام، كما يقرون هم على أنفسهم بذلك، كما ذكره

= الكامل -لابن الأثير- ٣/ ٣٣٤ - ٣٤٨.

(١) في ط: بسببها.

(٢) يقول محمد بن الحسين الآجري في كتابه "الشريعة" ص: ٢٣٤، ٢٣٥ - بعد أن عقد بابا ذكر فيه سيرة عمر بن عبد العزيز مع القدرية- قال في نهايته: ". . هذه حجتنا على القدرية: كتاب الله -عز وجل- وسنة رسوله على، وسنة أصحابه والتابعين لهم بإحسان، وقول أئمة المسلمين، مع تركنا للجدل والمراء والبحث عن القدر، فإنا قد نهينا عنه، وأمرنا بترك مجالس القدرية، وأن لا نناظرهم وأن لا نفاتحهم على سبيل الجدل، بل يهجرون ويهانون ويذلون، ولا يصلى خلف واحد منهم، ولا تقبل شهادته، ولا يزوج، وإن مرض لم يعد، وإن مات لم تحضر جنازته، ولم تجب دعوته في وليمة إن كانت له، فإن جاء مسترشدا أرشد على سبيل النصيحة له، فإن رجع فالحمد لله، وإن عاد إلى باب الجدل والمراء لم يلتفت إليه، وطرد وحذر منه، ولم يكلم، ولم يسلم عليه".

(٣) ناقش الشيخ -رحمه الله- فيما مضى من الأوجه قول الأشاعرة بأن الكلام معنى قائم بالنفس، وبين -رحمه الله- أن هذا القول انفردوا به عن سائر الأمة وخرقوا إجماعها.

---

(١) التسعينية ابن تيمية ٦٦٧/٢

ومن هذا الوجه يبدأ الشيخ -رحمه الله- بمناقشة قولهم: إنه معنى واحد بعد أن يورد أقوال أئمتهم كالرازي وابن فورك وغيرهم، وينتهي إلى أن هذا القول مما يعلم فساده بضرورة العقل وأنه مبني على أصل فاسد وتناقضهم فيه ظاهر.." (١)

-٢٧٨

"فيمكن على هذا تقدير المأمور به منهيا عنه وبالعكس، ولم يتغير شيء من الحقائق.

الوجه الخامس والثلاثون (١):

أنهم قد ذكروا حجتهم على ذلك، وإذا تدبرها الإنسان علم فسادها وبناءها على أصل فاسد وتناقضهم فيها.

قال الأستاذ أبو بكر بن فورك (٢): "أمره سبحانه للمؤمنين (٣) بالإيمان، هو نهيه عن الكفر، وأمره بالصلاة إلى بيت المقدس في وقت بعينه، هو نهيه عن الصلاة إليه في وقت غيره.

قال (٤): وكذلك نقول (٥): إن مدحه للمؤمنين على إيمانه (٦) بكلامه الذي هو ذم للكافرين، ولا نجيز (٧) القول بتغاير كلامه واختلاف أنواعه، بل نقول فيه كما نقول في علمه وقدرته وسمعه وبصره، فنقول: إن علمه بوجود الموجود هو علمه بعدمه إذا عدم، وقدرته عليه قبل أن يوجده هي مقدرته عليه في حال إيجاده، ولا يقال: إنها قدرة عليه في حال بقائه، ورؤيته لآدم وهو في الجنة هي رؤيته له وهو في الدنيا،

---

(١) في هامش س: كلام ابن فورك في مسألة الكلام ورده.

(٢) لم أقف على هذا النقل في مشكل الحديث وبيانه، وانظره في "الأسنى في أسماء الله الحسنى وصفاته العلى" لأبي عبد الله القرطبي -مخطوط- اللوحة ٢٤٣.

(٣) للمؤمنين: ساقطة من: الأسنى.

(٤) القائل أبو بكر بن فورك، والكلام متصل بما قبله في "الأسنى".

(٥) في جميع النسخ: يقول. والمثبت من: الأسنى.

(٦) في الأسنى: للمؤمنين على إيمانهم.

---

(١) التسعينية ابن تيمية ٧٠١/٢

(٧) في س: ولا يخير. وفي ط: ولا يتغير.

وقد ورد في الأسنى: للكافرين على كفرهم لا نجيز.." (١)

-٢٧٩

"نعم الزنادقة الاتحادية (١) يقولون: إن الرب هو الوجود وهم على قولين:

أحدهما: أنه هو الوجود المطلق الذي لا يتعين، وهذا قول القونوي (٢)، فعلى [هذا القول] (٣) ينقسم إلى حيوان ونبات وأرواح وأجسام، لكن لا ينقسم إلى واجب وممكن وخالق ومخلوق، بل الوجود الكلي المطلق هو الواجب الخالق، وهذا قول بتعطيل الصانع وجحوده سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا، ولا يقول: عاقل إنه (٤) الوجود المطلق الثابت للواجب المتميز بنفسه عن الممكن فإن هذا إنما قاله لكونه لا يثبت الواجب متميزا عن الممكن بنفسه، فإذا لزمه ثبوت واجب متميز لزم تناقضه ومع هذا فهم من أكثر الخلق تناقضا، وهم مخلطون تخليطا عظيما مع اشتراكهم فيما هم فيه من أظلم الخلق من

---

(١) تقدم الكلام عليهم في ١٩٣، وأنهم يقولون: إن الرب هو الوجود، فصفاته هي صفات الله، وكلامه هو كلام الله - تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا.

انظر في شأنهم وإلحادهم -إضافة إلى ما تقدم: مجموع الفتاوى -لابن تيمية رحمه الله- ٢/ ٩٨ - ١٠٤، ١٢٤، ١٣٤ - ٢٨٥.

مجموعة الرسائل والمسائل -لابن تيمية -أيضا- ١/ ١٧٨ - ١٨٧. والمعجم الفلسفي -مجمع اللغة العربية بالقاهرة- ص: ٢. ودائرة المعارف الإسلامية - لمجموعة من المؤلفين ٢/ ٤٣، ٥٤. والتعريفات -للجرجاني- ص: ٨، ٩.

(٢) هو: صدر الدين محمد بن إسحاق بن محمد بن يوسف بن علي القونوي الرومي، صوفي، من كبار تلاميذ ابن عربي، توفي سنة ٦٧٣ هـ.

راجع: طبقات الشافعية للسبكي ٨/ ٤٥. والوافي بالوفيات -للصفدي- ٢/ ٢٠٠. والأعلام -للزركلي- ٦/ ٢٥٤.

وقد ذكر شيخ الإسلام -رحمه الله- قول القونوي وغيره من ملاحدة التصوف كابن عربي وابن سبعين وابن

---

(١) التسعينية ابن تيمية ٢/٧٠٩

الفارض وأمثالهم ورده -رحمه الله- وبين ما فيه من ضلال في: "درء تعارض العقل والنقل" ١/ ٢٩٠ - ٢٩٥.
(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من: س، ط.
(٤) في الأصل: إن. وأثبت ما يناسب الكلام من: س، ط.." (١)
-٢٨٠

"الناس وعبادهم، ووقع تعظيمهم في نفوس طوائف كثيرة من العلماء والعباد والملوك تقليدا وتعظيما لقولهم من غير فهم لقولهم.

فكل مسلم بل كل عاقل إذا فهم قولهم حقيقة، علم أن القوم جاحدون للصانع مكذبون بالرسل والشرائع مفسدون للعقل والدين [و] (١) ليس الغرض هنا (٢) الكلام فيهم فإن الأشعرية لا تقول بهذا -وحاشاها من هذا- بل هم من أعظم الناس تكفيرا ومحاربة لمن هو أمثل من هؤلاء، وإنما هؤلاء من جنس القرامطة والباطنية.

ومن قال من أهل الكلام من المعتزلة والأشعرية ومن الفلاسفة: ليس بمنقسم فإن هذا المعنى هو أظهر فسادا عندهم من أن يكون هو مرادهم، بل يريدون أنه موجود في الخارج متميز بنفسه، وأنه مع ذلك ليس له أجزاء وأبعاض، وقد يقول نفاة الصفات من الفلاسفة وغيرهم كابن سينا وغيره: إن واجب الوجود ليس له أجزاء، لا (٣) أجزاء حد ولا أجزاء كم ومراده بذلك أنه ليس له صفة كالعلم والقدرة، ولا بعض كالجسم (٤)، وهو يقول: إنه موجود متميز عن الممكنات، ولكن يقول

= يقول ابن كثير: "وقد نسب هذا الرجل إلى عظائم في الأقوال والاعتقاد في الحلول والاتحاد والزندقة والكفر المحض". توفي سنة ٦٩٠ هـ.

انظر: فوات الوفيات -لابن شاكر- ٢/ ٧٢ - ٧٦. والبداية والنهاية -لابن كثير- ١٣/ ٣٠٩. وشذرات الذهب -لابن العماد- ٥/ ٤١٢، ٤١٣.

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من: س، ط.

(٢) في جميع النسخ "هذا" ولعل الصواب ما أثبته.

(٣) في الأصل، س: إلا.

---

(١) التسعينية ابن تيمية ٢/٧٢٤

(٤) ابن سينا وأتباعه يسمون نفي الصفات والأفعال القائمة بذات الله تعالى توحيدا لأن إثبات ذلك يؤدي إلى التركيب والتجسيم - بزعمهم.

وقد قال ذلك موافقة للمعتزلة، فتناقضت عليه أصوله. ولشيخ الإسلام -رحمه الله- كلام لطيف حول هذا الموضوع، يمكن الاطلاع عليه في "درء تعارض العقل والنقل" ٨/ ٢٣٩ - ٢٤٩.." [١]

-٢٨١

"هو وغيره -من أهل الكلام من المعتزلة ومن اتبعهم من الأشعرية- فيه ما يوجب أن يلزمهم قول أولئك الاتحادية، فإنه يقول: هو الوجود المطلق، ويصفونه (١) بالصفات السلبية التي لا تنطبق إلا على المعدوم كالوجود المطلق الكلي الذي لا جود له في الخارج، لكن لازم قول الناس ليس هو نفس قولهم الذي قصدوه.

وتحقيق الأمر: أن هؤلاء يجمعون بين إثبات الباري ونفيه وبين الإقرار به وإنكاره، ولا يقرون بأنه وجود المخلوقات، وأما أولئك الاتحادية فمع تناقضهم صرحوا بأنه وجود المخلوقات.

والمقصود هنا: أن الباري تعالى وإن كانت هذه القسمة والتبعيض منتفية عنه، فقولهم: إنه واحد ليس بذي أبعاض معناه عندهم أنه واحد متميز عن غيره موجود لا بعض له، وإذا كان كذلك [كان كلامه معنى واحدا] (٢) ومن أصلهم أن كلام الله شيء موجود قائم بالمتكلم لا يتبعض ولا ينقسم، أي ليس منه ما هو أمر ومنه ما هو نهي، ومنه ما هو خبر بحيث يكون ليس هذا هو هذا، بل الذي هو الأمر هو (٣) النهي وهو الخبر، والباري عندهم شيء واحد، أي: ليس بجسم ذي أبعاض، واحد هذين النوعين ليس من جنس الآخر؛ لأنه إنما يصلح أن يستدل (٤) بنفي هذا التبعيض أن (٥) لو كان بعض الكلام يقوم ببعض، وبعضه يقوم ببعض آخر، فيقال: يلزم من نفي تبعض الموصوف نفي تبعض الصفة القائمة به، بل إذا قيل: إن الكلام حقائق فكل حقيقة تقوم بالموصوف

---

(١) في ط: يصفه.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة أثبتها لعل الكلام يستقيم بها. وهو بياض في: الأصل، س- بقدر كلمتين. والكلام متصل في: ط.

---

[١] التسعينية ابن تيمية ٢/٧٢٦

(٣) في الأصل: وهو. والمثبت من: س، ط.

(٤) في ط: يستدل.

(٥) في س: أنه.." (١)

-٢٨٢

"فيقال له: الكلام في وصف الله بالجسم نفيا وإثباتا بدعة لم يقل أحد من سلف الأمة وأئمتها أن الله ليس بجسم (١).

كما لم يقولوا: إن الله جسم (٢)، بل من أطلق أحد اللفظين استفصل (٣) عما أراد بذلك فإن في لفظ الجسم بين الناطقين به نزاعا كثيرا (٤).

فإن أراد تنزيهه عن معنى يجب تنزيهه عنه، مثل أن ينزهه عن مماثلة المخلوقات فهذا حق، ولاريب أن من جعل الرب جسما من جنس المخلوقات فهو من أعظم المبتدعة ضلالا، دع من يقول منهم: إنه لحم ودم ونحو ذلك من الضلالات المنقولة عنهم.

وإن أراد نفي ما ثبت بالنصوص وحقيقة العقل -أيضا- مما وصف الله ورسوله منه وله، فهذا حق، وإن سمى ذلك تجسميا (٥)، أو قيل: إن

---

(١) ورد في س: بعد كلمة "بجسم" زيادة: "كما لم يقولوا أن الله ليس بجسم".

(٢) في الأصل: جسما. وهو خطأ.

(٣) في س: استقسل. وهو تصحيف.

(٤) في س: كبيرا.

والشيخ -رحمه الله- في كتابه بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١/ ٤٧٨، ٤٩٥، ٤٩٦ بين أن مورد النزاع بين أئمة أهل الكلام وغيرهم في المعنى الخاص الذي يعنيه النفاة والمثبتة الذين يقولون: هو جسم لا كالأجسام وهو الذي **يتناقض** سائر الطوائف من نفاته لإثبات ما يستلزمه، كما **يتناقض** مثبتوه مع نفي لوازمه.

ولهذا كان أئمة الإسلام لا يطلقون الألفاظ المبتدعة المتنازع فيها لا نفيا ولا إثباتا إلا بعد الاستفسار والتفصيل.

---

(١) التسعينية ابن تيمية ٢/٧٢٧

وانظر نزاع الناس في الجسم في:

مقالات الإسلاميين -للأشعري- ١/ ٢٨١ - ٢٨٣، ٢/ ٤ - ٨. والمواقف -للآيجي- ص: ١٨٣ - ٢٠٠.

(٥) في س: تجسما.." (١)

-٢٨٣-

"قال (١): والدليل على بطلان ما قالوه، أنه لو قبل الحوادث لم يخل منها لما سبق تقريره في الجواهر، حيث قضينا باستحالة تعريها عن الأعراض، وما لم يخل من الحوادث لم يسبقها (٢)، وينساق ذلك إلى الحكم بحدث (٣) الصانع.

قال (٤): ولا يستقيم هذا الدليل على أصول المعتزلة مع مصيرهم إلى تجويز خلو الجواهر عن الأعراض، على تفصيل لهم أشرنا إليه، وإثباتهم أحكاما متجددة لذات الرب -تعالى- من الإرادات الحادثة القائمة، لا بمحال (٥) -على زعمهم-، ويصدهم (٦) -أيضا- عن طرد الدليل في هذه المسألة أنه إذا لم يمتنع تجدد أحكام الذات (٧) من غير أن يدل (٨) على الحدث (٩)، لم يبعد مثل ذلك في اعتوار أنفس الأعراض على الذات.

قال (١٠): وتقول الكرامية: مصيركم إلى إثبات قول حادث مع نفيكم اتصاف الرب (١١) به **تناقض**، إذ لو جاز قيام معنى بمحل غائب (١٢)

---

(١) قال: إضافة من الشيخ. والكلام متصل بما قبله.

(٢) في س: يسقبها. وهو تصحيف.

(٣) في ط: بحدوث.

(٤) قال: إضافة من الشيخ. والكلام متصل بما قبله في: الإرشاد.

(٥) في س: بمجال.

(٦) في الأصل، س: وبصدهم. وأثبت المناسب للسياق من: ط، والإرشاد.

(٧) في الإرشاد: للذات.

(٨) في الإرشاد: تدل.

---

(١) التسعينية ابن تيمية ٣/٧٤٥

(٩) في ط: الحدوث.

(١٠) قال: إضافة من الشيخ، والكلام متصل بما قبله.

(١١) في الإرشاد: الباري.

(١٢) في الإرشاد: غائبا.." (١)

-٢٨٤

"الدليل القاطع الذي تحتج به (١) في أصول الدين الذي ذكرت أنه ليس في بابه مثله هو قولك (٢): "إنه لو قبل (٣) الحوادث لم يخل منها لما (٤) سبق تقريره في الجواهر، حيث قضينا باستحالة تعريها عن الأعراض، وما لم يخل من الحوادث لم يسبقها، وينساق ذلك إلى الحكم بحديث (٥) الصانع".

فيقال له: قولك: لما سبق تقريره إحالة على ما مضى وأنت لم تقرر فيما مضى أن ما قبل الشيء لم يخل منه، ولا قررت أن كل جوهر قبل عرضا يستحيل خلوه عنه (٦)، ولا قررت -أيضا- استحالة تعري الجواهر (٧) عن جميع الأعراض، إذ هذا يحتاج إلى مقدمتين:

إحداهما: إمكان قيام كل جنس من الأعراض بكل جوهر.

والثانية: أن القابل للشيء (٨) لا يخلو منه ومن ضده، وأنت لم تذكر حجة على شيء من ذلك، غاية ما ذكرت أنك أثبت الأكوان التي هي الاجتماع والافتراق فقط، وأنك ادعيت تناقض المعتزلة حيث فرقوا بين ما قبل الاتصاف وبعده، وحيث إنهم إذا جوزوا خلو الجوهر عن بعض الحوادث مع قبوله لها (٩)، بطل الاستدلال على امتناع قيام الحوادث بذات الله، وأنه لا يستقيم مع ذلك دليل على استحالة قبول الباري للحوادث، فكان هذا الكلام مع ما فيه من ذكر تناقض المعتزلة، وأنه لا حجة لهم

---

(١) في س: نحتج.

(٢) تقدم في ص: ٧٥٧، وفي الإرشاد: ص: ٤٥.

(٣) في س: قيل.

(٤) في الأصل: لم. وأثبت المناسب من: س، ط، والإرشاد.

(٥) في ط: بحدوث.

---

(١) التسعينية ابن تيمية ٣/٧٥٧

(٦) في الأصل، س: عنها.

(٧) في الأصل: الجوهر. والمثبت من: س، ط.

(٨) في س، ط: لشيء.

(٩) له: ساقطة من: س.." (١)

-٢٨٥

"القدس إله واحد، وهو قولهم بالجوهر الواحد الذي له الأقانيم [الثلاثة التي يجعلونها ثلاثة جواهر وثلاثة أقانيم] (١)، أي: ثلاث صفات وخواص، وقولهم: إنه هو الله، وابن الله، هو الاتحاد والحلول، فيكون على هذا تلك الآية على قولهم تثليث الأقانيم، وهاتان في قولهم بالحلول والاتحاد، فالقرآن على هذا القول رد في كل آية بعض قولهم، كما أنه على القول الأول في كل آية على صنف منهم.

والقول الثاني (٢): وهو الذي عليه [يدل القرآن] (٣) أن المراد

= آلهة، بل إله واحد موجود في ثلاثة أقانيم متساوين في الجوهر، ومتميزين فيما بينهم بالأقنومية، وذلك لأن لهم جوهرا واحدا ولاهوتا واحدا وذاتا واحدة، وليس أحد هذه الأقانيم الثلاثة أعظم أو أقدم أو أقدر من الآخرين، لكون الثلاثة متساوية في العظمة والأزلية والقدرة وفي كل شيء. ما عدا الأقنومية. ولا نقدر أن نفهم جيدا هذه الحقائق، لأنها أسرار فائقة العقل والإدراك البشري.

قال: فانظر إلى هذا التناقض والتمويه، يعترفون بأن الثلاثة آلهة، ثم يناقضون قولهم ينكرون ذلك".

وقد نقل -رحمه الله- عن الشيخ: رحمة الله الهندي، في كتابه "إظهار الحق" والماوردي في "أعلام النبوة" ما يبين تناقض هذه الطوائف، وأن مقالتهم هذه مغالطة صرفة لا تقبلها العقول.

(١) في الأصل: أبو. والمثبت من: س، ط، والمجموع.

(٢) ذكره ابن جرير في تفسيره ٦/ ٣١٤، وابن الجوزي في "زاد المسير" ٢/ ٤٠٣. ونقل ابن كثير في "تفسير القرآن العظيم" ٢/ ٨١ أن قوله تعالى: {لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة} الآية، نزلت في جعلهم المسيح وأمه إلهين مع الله، فجعلوا الله ثالث ثلاثة بهذا الاعتبار، قال السدي: وهي كقوله تعالى في آخر السورة {وإذ قال الله ياعيسى ابن مريم أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله قال سبحانك} الآية.

---

(١) التسعينية ابن تيمية ٧٦٨/٣

قال ابن كثير: وهذا القول هو الأظهر.

(٣) ما بين المعقوفتين بياض في الأصل بقدر كلمتين في بداية السطر. وبقدر أربع كلمات في: س، وبقدر كلمتين في: ط. ولعل ما أثبته يستقيم به الكلام ويناسب السياق. وقد ورد في "منحة القريب المجيب في الرد على عباد =." (١)

-٢٨٦

"هو الكلمة، كان المسيح هو ابن الله عندهم، ولا ريب أن هذين القولين وإن كان كل منهما متضمنا لكفرهم، كما ذكره الله، فإنهما **متناقضان**، إذ كونه هو، ينافي كونه ابنه، لكن النصارى يقولون هذا كلهم، ويقولون هذا كلهم، كما ذكر الله ذلك عنهم، ولهذا كان قولهم معلوم **التناقض** في بديهة العقول عند كل من تصوره، فإن هذه الأقانيم إذا كانت صفات أو خواصا، وقدر (١) أن الموصوف له بكل صفة اسم، كما مثلوه بقولهم: زيد الطبيب (٢)، وزيد الحاسب، وزيد الكاتب، لكن لا (٣) يمكن أن بعض هذه الصفات يتحد بشيء دون الجوهر، ولا أن بعض هذه الصفات يفارق بعضا، فلا يتصور مفارقة بعضها بعضا، ولا مفارقة شيء منها للموصوف، حتى يقال: المتحد بالمسيح بعض هذه الصفات، وهم لا يقولون ذلك -أيضا- بل هم متفقون على أنه المتحد به جوهر قائم بنفسه، فإن لم يكن جوهر إلا جوهر الأب، كان جوهر الأب هو المتحد، وإن كان جوهر الابن غيره، فهما جوهران منفصلان، وهم لا يقولون بذلك، والموصوف -أيضا- لا يفارق صفاته، كما لا تفارقه، فلا يمكن أن يقال: اتحد الجوهر بالمسيح بأقنوم العلم دون الحياة، إذ العلم والحياة لا زمان للذات، لا يتصور أن تفارقهما الذات ولا يفارقهما واحد منهما.

ومن هنا قيل: النصارى غلطوا في أول مسألة من الحساب الذي يعلمه كل أحد، وهو قولهم: الواحد ثلاثة، وأما قول بعضهم: أحدي

---

(١) في س: وقد. وهو تصحيف.

(٢) في الأصل: الطيب. والمثبت من: س، ط.

وقد ذكر الشيخ -رحمه الله- أن هذا القول قال به يحيي بن عدي وغيره، من النصارى اعتذارا لهم.

---

(١) التسعينية ابن تيمية ٨٥٧/٣

انظر: الجواب الصحيح -لابن تيمية- ٢/ ١١٨.

(٣) لا: ساقطة من: س.." (١)

-٢٨٧

"وأقوى، ونفي كون القرآن كلام الله على قول أولئك هو أظهر وأبين، لكن (١) عند التحقيق فأولئك -أيضا- يقولون ذلك -أيضا- فهم أعظم إلحادا في الحقيقة في أسماء الله وآياته، وأولئك أسخف (٢) قولا.

الوجه الثامن والسبعون:

إنه ما زال أئمة الطوائف، طوائف الفقهاء وأهل الحديث، وأهل الكلام يقولون: إن هذا القول الذي قاله ابن كلاب والأشعري في القرآن والكلام، من أنه معنى قائم بالذات، وأن الحروف ليست من الكلام، قول مبتدع، مخالف لأقوال سلف الأمة وأئمتها، مسبوق بالإجماع على خلافه، حتى الذين يحبون الأشعري ويمدحونه بما كان منه من الرد على أهل البدع والكبار، من المعتزلة والرافضة ونحوهم، ويذبون عنه عند من يذمه ويلعنه، ويناصحون عنه من أئمة الطوائف، يعترفون بذلك، ويقولون: إنا نخالفه في ذلك، ويجعلون ذلك من أقواله المتروكة، إذ لكل عالم خطأ من قوله يترك، أو يمسكون عن نصر هذا القول والدعاء إليه، لعلمهم بما فيه من التناقض والاضطراب واعتبر ذلك بما ذكره أبو محمد عبد الله بن يوسف الجويني والد أبي المعالي (٣) في آخر كتاب صنفه (٤) سماه (عقيدة أصحاب الإمام المطلبي الشافعي وكافة أهل السنة

---

(١) في ط: لك.

(٢) في الأصل: إسحق. وهو تصحيف. والمثبت من: س، ط.

(٣) هو: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيوية الجويني -نسبة إلى "جوين" من نواحي نيسابور، من علماء التفسير واللغة والفقه، قال السبكي: كان يلقب بركن الإسلام، توفي سنة ٤٣٨ هـ.

انظر: تبيين كذب المفتري -لابن عساكر- ص: ٢٥٧، ٢٥٨. ووفيات الأعيان -لابن خلكان- ٣/ ٤٧، ٤٨. وطبقات الشافعية -للسبكي- ٥/ ٧٣ - ٩٣.

(٤) في س، ط: صفة. وهو تصحيف.." (٢)

---

(١) التسعينية ابن تيمية ٣/٨٦٠

(٢) التسعينية ابن تيمية ٣/٨٧٥

"سلطان، ويتكلمون فيها (١) بما يخالف الشرع والعقل، فكيف ينكرون على من يصنف ويؤلف ما قاله رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه، والتابعون لهم بإحسان، والأصول التي يقررها هي أصول جهم بن صفوان في الصفات والقدر والإرجاء، وقد ظهر ذلك في أتباعه، كالمدعي المغربي في مرشدته (٢) وغيره، فإن هؤلاء في القدر يقولون بقول جهم يميلون إلى الجبر، وفي الإرجاء بقول جهم -أيضا- لأن الإيمان هو المعرفة (٣)، وأما في الصفات فهم يخالفون جهما والمعتزلة، فهم يثبتون الصفات في الجملة، لكن جهم والمعتزلة حقيقة قولهم نفي الذات والصفات وإن لم يقصدوا ذلك ولم يعتقدوه، وهؤلاء حقيقة قولهم إثبات صفات بلا ذات، وإن لم يعتقدوا ذلك ويقصدوه، ولهذا هم **متناقضون**، لكن هم

---

(١) في الأصل: فيه. والمثبت من: س، ط، ولعله المناسب للسياق.

(٢) هو: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن تومرت المصمودي البربري، لقب نفسه بالمهدي، وسمى أتباعه الموحدين، صاحب دعوة السلطان عبد المؤمن بن علي ملك المغرب، وواضع أسس دولة الموحدين التي قامت على أنقاض دولة المرابطين، توفي سنة ٥٢٤ هـ.

انظر: وفيات الأعيان -لابن خلكان- ٥/ ٤٥ - ٥٥. والوافي بالوفيات -للصفدي- ٣/ ٣٢٣ - ٣٢٨. والأعلام -للزركلي- ٧/ ١٠٤، ١٠٥.

و"المرشدة" رسالة صغيرة طبعت عدة مرات ضمن بعض الكتب، أوردها السبكي في "طبقات الشافعية" ٨/ ١٨٥، ١٨٦.

قال شيخ الإسلام -رحمه الله- في "شرح الأصبهانية" ص: ٢٠: "ولما كان أبو عبد الله محمد بن التومرت على مذهب المعتزلة في نفي الصفات لقب أصحابه بالموحدين، وقد صرح في كتابه الكبير بنفي الصفات، ولهذا لم يذكر في "مرشدته" شيئا من الصفات الثبوتية، لا علم الله، ولا قدرته، ولا كلامه، ولا شيئا من صفاته الثبوتية، وإنما ذكر السلوب".

(٣) الإيمان عند جهم وأتباعه هو المعرفة بالله بالقلب فقط، فمن أتى بالمعرفة، ثم جحد بلسانه فإنه لا يكفر -بزعمهم- وهو قول ظاهر الفساد. وتقدم الكلام عليه.." (١)

---

(١) التسعينية ابن تيمية ٩٣٩/٣

-٢٨٩

"الثالث عشر: أن معرفة أبي المعالي وذويه بحال هؤلاء الأئمة، الذين اتفقت الأمة على إمامتهم، لا يكون أعظم من معرفتهم بالصحابة والتابعين، بل بنصوص رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وقد رأيت أبا المعالي في ضمن كلامه، يذكر ما ظاهره (١) الاعتذار عن الصحابة، وباطنه جهل بحالهم، مستلزم إذا طرد الزندقة والنفاق، فإنه أخذ يعتذر عن كون الصحابة لم يمهدوا أصول الدين، ولم يقرروا قواعده فقال: "لأنهم كانوا مشغولين بالجهاد والقتال عن ذلك" (٢)، هذا مما في كلامه، وهذا إنما قالوه لأن هذه الأصول والقواعد التي يزعمون أنها أصول الدين، قد علموا أن الصحابة لم يقولوها، وهم يظنون أنها أصول صحيحة، وأن الدين لا يتم إلا بها وللصحابة – رضي الله عنهم –أيضا– من العظمة في القلوب ما لم يمكنهم دفعه، حتى يصيروا بمنزلة الرافضة القادحين في الصحابة، ولكن أخذوا من الرفض شعبة، كما أخذوا من التجهم بشعبة (٣)، وذلك (٤) دون ما أخذته المعتزلة من الرفض والتجهم، حين غلب على الرافضة التجهم، وانتقلت عن التجسيم إلى التعطيل والتجهم، إذ كان هؤلاء نسجوا على منوال المعتزلة، لكن كانوا أصلح منهم وأقرب إلى السنة وأهل الإثبات في أصول الكلام، ولهذا كان المغاربة الذين اتبعوا محمد بن التومرت المتبع لأبي المعالي، أمثل وأقرب إلى الإسلام من

---

(١) في الأصل: ظهره. وهو تصحيف. والمثبت من: س، ط.

(٢) بين الشيخ –رحمه الله– في "درء تعارض العقل والنقل" ٢/ ١٤، ١٥، أن كلام الجويني وأتباعه هذا يوافقون به الرافضة ونحوهم من أهل البدع، ويخالفون به الكتاب والسنة والإجماع، وأن كلامهم فيه من التناقض والفساد ما ضارعوا به أهل الإلحاد، فهم من جنس الرافضة: لا عقل صريح ولا نقل صحيح، بل منتهاهم السفسطة في العقليات والقرمطة في السمعيات، وهذا منتهى كل مبتدع خالف شيئا من الكتاب والسنة، حتى في المسائل العلمية والقضايا الفقهية.

(٣) في س، ط: شعبة.

(٤) في الأصل: وكذلك. والمثبت من: س، ط، ولعله المناسب.." (١)

-٢٩٠

---

(١) التسعينية ابن تيمية ٩٤١/٣

"العلم والدين والجهاد، فمن ادعى أنه حقق من العلم بأصول الدين، أو من الجهاد ما لم يحققوه، كان من أجهل الناس وأضلهم، وهو بمنزلة من يدعي من أهل الزهد والعبادة والنسك، أنهم حققوا من العبادات والمعارف والمقامات والأحوال ما لم يحققه الصحابة، وقد يبلغ الغلو بهذه الطوائف إلى أن يفضلوا نفوسهم وطرقهم على الأنبياء وطرقهم، وتجدهم (١) عند التحقيق من أجهل الناس وأضلهم وأفسقهم وأعجزهم.

الرابع عشر (٢): أن يقال له: هؤلاء الذين سميتهم أهل الحق، وجعلتهم قاموا من تحقيق أصول الدين بما لم يقم به الصحابة، هم متناقضون في الشرعيات والعقليات.

أما الشرعيات فإنهم تارة يتأولون نصوص الكتاب والسنة، وتارة يبطلون التأويل، فإذا ناظروا الفلاسفة والمعتزلة الذين يتأولون نصوص الصفات مطلقا، ردوا عليهم وأثبتوا لله الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر ونحو ذلك من الصفات، وإذا ناظروا من يثبت صفات أخرى دل عليها الكتاب والسنة، كالمحبة والرضا والغضب والمقت والفرح والضحك ونحو ذلك تأولوها، وليس لهم فرق مضبوط بين ما يتأول وما لا يتأول، بل منهم من يحيل على العقل، ومنهم من يحيل إلى (٣) الكشف، فأكثر متكلميهم (٤) يقولون: ما علم بثبوته بالعقل لا يتأول، وما لا (٥) يعلم ثبوته بالعقل يتأول، ومنهم من يقول: ما علم ثبوته

---

(١) في الأصل: وتجددهم. وهو تصحيف. والمثبت من: س، ط.

(٢) في س، ط: الوجه الرابع عشر. وفي الأصل: بياض لعله كتب بالحمرة فلم يتضح. والصواب كما أثبته، إذ السياق في الترقيم يقتضي ذلك.

(٣) في س، ط: على.

(٤) في الأصل: متكلمين. وهو تصحيف. والمثبت من: س، ط.

(٥) في س، ط: ما لم.." (١)

-٢٩١

"ويتأولونها، وإن لم يعلموا انتفاء مقتضاها، ومعلوم أن من جعل الرسول بمنزلة واحد من هؤلاء، كان في قوله من الإلحاد والزندقة ما الله به عليم، فكيف بمن جعله في الحقيقة دون هؤلاء؟ وإن كانوا هم لا يعلمون أن هذا لازم قولهم، فنحن ذكرنا أنه لازم لهم لنبين فساد الأصول التي لهم، وإلا فنحن نعلم أن من كان منهم

---

(١) التسعينية ابن تيمية ٩٤٤/٣

ومن غيرهم مؤمنا بالله ورسوله، لا ينزل الرسول هذه المنزلة.

الوجه الثالث:

أن يقال: ما نفيتموه من الصفات وتأولتموه، يقال في ثبوته من العقل والكشف نظير ما قلتموه فيما أثبتوه وزيادة، وقد بسطت هذا في غير هذا الموضع، وبينت أن الأدلة الدالة سمعا وعقلا على ثبوت رحمته ومحبته ورضاه وغضبه، ليست بأضعف من الأدلة الدالة على إرادته، بل لعلها أقوى منها، فمن تأول نصوص المحبة والرضا والرحمة وأقر نصوص الإرادة كان **متناقضا**.

الوجه الرابع:

إن ما ذكرتموه هو نظير قول المتفلسفة والمعتزلة، فإنهم يقولون: تأولناه لدلالة أدلة المعقول (١) على نفي مقتضاه، وكل ما يجيبونهم به يجيبكم أهل الإثبات من أهل الحديث والسنة به.

الوجه الخامس:

إن أهل الإثبات لهم من العقل الصريح والكشف الصحيح ما يوافق ما جاءت به النصوص، فهم مع موافقة الكتاب والسنة وإجماع سلف

---

(١) في س، ط: العقول.." (١)

-٢٩٢

"شيء، وأصل الشر ممن (١) جعل مثل هذا العقل ومثل هذا الكشف ميزانا يزن به الكتاب والسنة.

وأما أهل العقل الصريح، والكشف الصحيح، منهم أئمة العلم والدين من مشايخ الفقه والعبادة الذين لهم في الأمة لسان صدق، وكل من له في الأمة لسان صدق عام من أئمة العلم والدين المنسوبين إلى الفقه والتصوف فإنهم على الإثبات لا على النفي، وكلامهم في ذلك كثير قد ذكرناه في غير هذا الموضع (٢).

وأما **تناقضهم** في العقليات فلا يحصى، مثل قولهم: إن الباري لا يقوم به الأعراض، ولكن تقوم به الصفات، والصفات والأعراض في المخلوق سواء عندهم، فالحياة والعلم والقدرة والإرادة والحركة والسكون في المخلوق هو عندهم صفة، وهو عندهم عرض، ثم قالوا: في الحياة ونحوها هي في حق الخالق صفات وليست بأعراض،

---

(١) التسعينية ابن تيمية ٩٤٦/٣

إذ العرض هو ما لا يبقى زمانين، والصفة القديمة باقية.

ومعلوم أن قولهم العرض ما [لا] (٣) يبقى زمانين: هو فوق

---

(١) في ط: وأصل البشر من. وهو تصحيف.

(٢) انظر مثلا ٢/ ٢٩٩، ٣/ ٢١٩ - ٢٢٧، ٥/ ٣٨ - ١٠٧، ١٣٦ - ١٤٣.

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة أرى أن الكلام يستقيم بها.

والأشعري ومتبعوه يذهبون إلى أن العرض لا يبقى زمانين، فالأعراض في جملتها على التقضي والتجدد، وتخصيص كل بوقته للقادر المختار، ووافقهم النظام والكعبي.

انظر: مقالات الإسلاميين -للأشعري- ٢/ ٤٦ - ٤٨. والمواقف -للآيجي- ص: ١٠١.

وقولهم هذا قول محدث في الإسلام، لم يقله أحد من السلف والأئمة، وهو قول مخالف لما عليه جماهير العقلاء من جميع الطوائف، بل من الناس من يقول: إنه معلوم الفساد بالاضطرار.

انظر: مجموعة الرسائل والمسائل -لابن تيمية- كتاب مذهب السلف القويم =." (١)

-٢٩٣

"حجتهم على المعتزلة في قولهم: إن الكلام إذا قام بمحل عاد حكمه عليه، وجاز حينئذ أن يقال: إن الكلام مخلوق خلقه في غيره وهو كلامه حقيقة، ولزمهم من الشناعة ما لزم المعتزلة، حيث ألزمهم السلف والأئمة أن تكون الشجرة هي القائلة لموسى: {إنني أنا الله لا إله إلا أنا} (١) مع أن أدلتهم في مسألة امتناع حلول الحوادث، لما تبين للرازي ونحوه ضعفها لم يمكنه أن يعتمد في مسألة الكلام على هذا الأصل، بل احتج بحجة سمعية هي من أضعف الحجج حيث أثبت الكلام النفساني بالطريقة المشهورة، ثم قال (٢): "وإذا ثبت ذلك ثبت أنه واحد وأنه قديم، لأن كل من قال ذلك قال هذا ولم يفرق أحد" هكذا قرره في نهاية العقول.

ومعلوم أن [هذا] (٣) الدليل لا يصلح لإثبات مسألة فرعية عند محققي الفقهاء، وقد بينا تناقضهم في هذه المسألة بقريب من مائة وجه عقلي في هذا الكتاب (٤)، وكان بعض الفضلاء قد قال للفقيه أبي محمد بن عبد السلام (٥) في مسألة القرآن: كيف يعقل شيء واحد هو أمر

---

(١) التسعينية ابن تيمية ٣/٩٤٨

(١) سورة طه، الآية: ١٤.

(٢) نهاية العقول في دراية الأصول -لأبي عبد الله الرازي - مخطوط - اللوحة رقم.

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من: س.

(٤) هو: الكتاب الذي بين أيدينا.

(٥) هو: أبو محمد عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن حسين بن محمد السلمي الدمشقي الشافعي، أحد الأئمة الأعلام، برع في المذهب وجمع علوما كثيرة، من القائلين بقول الأشعري. توفي سنة ٦٦٠ هـ. وقد ذكر السبكي في طبقاته ٨/ ٢١٩ - ٢٢٩ عقيدته في مسألة الكلام.

وراجع: فوات الوفيات -لابن شاكر - ٢/ ٣٥٠ - ٣٥٢. والبداية والنهاية -لابن كثير- ١٣/ ٢٢٣، ٢٢٤.." [1]

-٢٩٤

"المعتزلة، حتى قيل (١): إن الأشعري حجرهم في قمع السمسمة (٢)، فهذا -أيضا- صحيح بما أبداه من تناقض أصولهم، فإنه كان خبيرا بمذاهبهم، إذ كان من تلامذة أبي علي الجبائي، وقرأ عليه أصول المعتزلة أربعين سنة، ثم لما انتقل إلى طريقة أبي محمد عبد الله بن سعيد (٣) بن كلاب، وهي أقرب إلى السنة من طريقة المعتزلة، فإنه يثبت الصفات والعلو ومباينة الله للمخلوقات، ويجعل العلو يثبت بالعقل، فكان الأشعري لخبرته بأصول المعتزلة، أظهر من تناقضها وفسادها ما قمع به المعتزلة، وبما أظهر (٤) من تناقض المعتزلة والرافضة والفلاسفة ونحوه، صار له من الحرمة والقدر ما صار له ف {إن الله لا يظلم مثقال ذرة وإن تك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجرا عظيما} (٥). لكن الأشعري قصر عن طريقة ابن كلاب، وأنتم خالفتم ابن كلاب والأشعري، فنفيتم الصفات الخبرية، ونفيتم العلو، وخياركم يجعله

---

(١) ينسب هذا القول إلى أبي بكر الصيرفي.

فقد نقل الذهبي في "سير أعلام النبلاء" ١٥/ ٨٦ والسبكي في طبقات الشافعية ٣/ ٣٤٩ أنه قال: "كانت المعتزلة قد رفعوا رؤوسهم حتى نشأ الأشعري، فحجرهم في أقماع السمسم".

(٢) القمع: مصدر قمع الرجل يقمعه قمعا. وأقمعه فانقمع قهره وذلله فذل.

---

(١) التسعينية ابن تيمية ٩٥١/٣

والقمع: الدخول فرارا وهربا.

وانظر: لسان العرب -لابن منظور- ٨/ ٢٩٤ (قمع).

والسمسمة دويبة، وقيل: هي النملة الحمراء.

انظر: اللسان -لابن منظور - ١٢/ ٣٠٥ (سمم).

وهذا القول كتابة عن التضييق والقهر، وهو أمر يتفق وإقامة الأشعري على الاعتزال أربعين عاما ومعرفته بدقائقه وخباياه، ولذا نجده ألف الكتب الكثيرة التي كشفت النقاب عن ذلك المذهب، وبينت **تناقضه**.

(٣) في جميع النسخ: مسعود. وهو خطأ. وتقدم التعريف به ص: ١٦٩.

(٤) في س، ط: أظهره.

(٥) سورة النساء، الآية: ٤٠.." (١)

-٢٩٥

"اللسان، ووجود في البنان، فالأعيان لها المرتبة (١) الأولى، ثم يعلم بالقلوب، ثم يعبر [عنها] (٢) باللفظ، ثم يكتب اللفظ. وأما الكلام فله المرتبة الثالثة وهو الذي يكتب في المصحف، فأين قول القائل: إن الكلام في الكتاب من قوله: إن المتكلم في الكتاب، وبينهما من الفرق أعظم مما بين القدم والفرق (٣)، ثم إن منكم من احتج بقوله: {إنه لقول رسول كريم} (٤)، وجعل المراد بذلك العبارة، وهذا مع أنه **متناقض** فهو أفسد من قول المعتزلة، فإنه إن كان أضيف إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لأنه أحدث حروفه، فقد أضافه في موضع إلى رسول هو جبرئيل، وفي موضع إلى رسول هو محمد، قال في موضع: {إنه لقول رسول كريم ذي قوة عند ذي العرش مكين} (٥)، وقال في موضع: {إنه لقول رسول كريم (٤٠) وما هو بقول شاعر قليلا ما تؤمنون} (٦).

ومعلوم أن عبارتها إن (٧) أحدثها جبريل لم يكن محمد أحدثها [وإن أحدثها محمد لم يكن جبريل أحدثها] (٨)، فبطل قولكم، وعلم أنه إنما أضافه إلى الرسول لكونه بلغه وأداه، لا أنه أحدثه وابتدأه، ولهذا قال: {لقول رسول} ولم يقل: لقول ملك ولا نبي، فذكر اسم الرسول المشعر بأنه بلغ (٩) عن غيره، كما قال تعالى: {يا أيها الرسول بلغ ما أنزل

---

(١) التسعينية ابن تيمية ٣/٩٦٠

(١) في الأصل: مرتبة. والمثبت من: س، ط، ولعله المناسب.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من: س. وفي ط: عنه.

(٣) الفرق: هو مفرق شعر الرأس. انظر: لسان العرب -لابن منظور- ١٠/ ٣٠١ (فرق).

(٤) سورة الحاقة، الآية: ٤. وسورة التكوير، الآية: ١٩.

(٥) سورة التكوير، الآية: ١٩.

(٦) سورة الحاقة، الآية: ٤٠.

(٧) إن: ساقطة من: س.

(٨) ما بين المعقوفتين زيادة من: س، ط.

(٩) في س، ط: مبلغ.." (١)

-٢٩٦

"المعتزلة بما ابتدعوه من المقالات وخالفوه من السنن والآثار (١) قدحوا فيكم بمثل ذلك، وإذا نسبتموهم (٢) إلى القدح في السلف والأئمة نسبوكم إلى مثل ذلك، فما تذموهم به من مخالفة الكتاب والسنة والإجماع يذمونكم بنظيره، ولا محيص لكم عن ذلك إلا بترك ما ابتدعتموه وما وافقتموهم عليه من البدعة، وما ابتدعتموه أنتم، وحينئذ فيكون الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها سليما من **التناقض** والتعارض محفوظا، قال تعالى: {إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون} (٣).

وبالجملة فعامة ما ذمه السلف والأئمة وعابوه على المعتزلة، من الكلام المخالف للكتاب والسنة والإجماع القديم لكم منه أوفر نصيب، بل تارة تكونون (٤) أشد مخالفة لذلك من المعتزلة، وقد شركتموهم (٥) في أصول ضلالهم التي فارقوا بها سلف الأمة وأئمتها، ونبذوا بها كتاب الله وراء ظهورهم، فإنهم لا يثبتون شيئا من صفات الله تعالى، ولا ينزهونه عن شيء بالكتاب والسنة والإجماع [بل يزعمون أن معرفة صحة الكتاب والسنة والإجماع] (٦) موقوف على العلم بذلك، والعلم بذلك لا يحصل به لئلا يلزم الدور، فيرجعون إلى مجرد رأيهم في ذلك (٧)، وإذا استدلوا بالقرآن كان ذلك على وجه الاعتضاد والاستشهاد لا على وجه الاعتماد

---

(١) الآثار: ساقطة من: س.

---

(١) التسعينية ابن تيمية ٣/٩٧١

(٢) في س: نسبتموه. وهو تصحيف.

(٣) سورة الحجر، الآية: ٩.

(٤) في الأصل: تكون. والمثبت من: س، ط. ولعله المناسب.

(٥) في ط: شاركتموهم.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من: س، ط.

(٧) وشاركهم الأشاعرة في ذلك.

انظر: محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين -للرازي- ص: ٥١. حيث ذكر أن كل ما يتوقف العلم بصدق الرسول على العلم به لا يمكن إثباته بالنقل وإلا لزم الدور.." (١)

-٢٩٧

"ببعضه ويؤمن ببعضه، فيهدم من الدين جانب ويبنى منه جانب على غير أساس ثابت، ولولا أن هذا الموضع لا يسع (١) ذلك لفصلناه، فإنا قد بسطناه في مواضع، مثل ما يقال: من أنه لا يمكن الإقرار بالصانع إلا بنفي صفاته أو بعضها، التي يستلزم نفيها تعطيله في الحقيقة، فيبقى الإنسان مثبتا له نافيا له مقرا بوجوده مستلزما لعدمه، وإن كان لا يشعر **بالتناقض**.

وأما العقليات، فإنكم وافقتم المعتزلة والفلاسفة على أصول يلزم من تسليمها فساد ما بينتموه، فإنكم لما سلمتم لهم أن الأعراض وهي صفات تدل على حدوث ما قامت به أو تدل على إمكانه (٢)، كانوا مستدلين بهذا على نفي الصفات عن الرب -سبحانه وتعالى- فتنقطعون معهم، ثم أنتم إنما استدللتم على المتفلسفة بأن ما قامت به الحوادث فهو حادث، فإنهم يزعمون أن القديم تقوم به الحوادث، ولما ادعيتم أن ما قامت به الحوادث فهو حادث ألزموكم أول الحوادث، فقالوا: ذلك الحادث إما أن يكون لحدوثه سبب، وإما أن لا يكون لحدوثه سبب، فإن كان لحدوثه سبب لزم تسلسل الحوادث وذلك يبطل دليلكم عليهم، إذ هو مبني على تسلسل الحوادث وامتناع حوادث لا أول لها، وإن لم

---

(١) في الأصل: لا يتسع. والمثبت من: س. ولعله المناسب للسياق.

(٢) انظر: الإرشاد -للجويني- ص: ١٧ فما بعدها. حيث فسر العرض بأنه المعنى القائم بالجوهر، كالألوان

---

(١) التسعينية ابن تيمية ٩٨١/٣

والطعوم والروائح، والحياة والموت، والعلوم والإرادات والقدر القائمة بالجوهر. والجوهر عنده هو المتحيز، وكل ذي حجم متحيز، والعالم جواهر وأعراض. والجواهر حادثة، وإثبات حدثها يبنى على أصول.

منها: إثبات الأعراض.

ومنها: إثبات حدثها.

ومنها: إثبات استحالة تعري الجواهر عنها.

ومنها: إثبات استحالة حوادث لا أول لها.." (١)

-٢٩٨

"فيدمغه فإذا هو زاهق، وتبين أن صاحبه الأحمق كاذب مائق، وظهر فيه من القبح والفساد، والحلول، والاتحاد، **والتناقض**." (٢)

-٢٩٩

"{وقولهم على مريم بهتانا عظيما} [النساء: ١٥٦] .

والنصارى يدعون أن الله الذي خلق الأولين والآخرين، وأنه ديان يوم الدين، فكانت الأمتان فيه على غاية **التناقض** والتعادي والتقابل ؛ ولهذا كل أمة تذم الأخرى بأكثر مما تستحقه، كما قال تعالى: {وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهم يتلون الكتاب كذلك قال الذين لا يعلمون مثل قولهم فالله يحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون} [البقرة: ١١٣] .

ذكر محمد بن إسحاق، عن محمد بن أبي." (٣)

-٣٠٠

"الوجوه، ونبين أن القرآن، لا حجة فيه لهم، ولا فيه **تناقض**.

وكذلك كتب الأنبياء المتقدمين، التي يحتجون بها هي حجة عليهم ليس في شيء منها حجة لهم، ولو لم يبعث محمد صلى الله عليه وسلم، فكيف والكتاب الذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم موافق لسائر كلام الأنبياء عليهم السلام في إبطال دينهم، وقولهم في التثليث، والاتحاد، وغير ذلك، مع العقل الصريح. فهم

---

(١) التسعينية ابن تيمية ٩٨٦/٣

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٨٩/١

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ١١١/١

احتجوا في كتابهم هذا بالقرآن، وبما جاءت به الأنبياء قبل محمد صلى الله عليه وسلم مع العقل.

ونحن نبين أنه لا حجة لهم فيما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم، ولا فيما جاءت به الأنبياء قبله، ولا في العقل بل ما جاء به محمد، وما جاءت به الأنبياء قبله مع صريح العقل كلها براهين قطعية على فساد دينهم، ولكن نذكر قبل ذلك أن احتجاجهم بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يصح بوجه من الوجوه، وأنه لا يجوز أن يحتج بمجرد المنقول عن محمد صلى الله عليه وسلم من يكذبه في كلمة واحدة مما جاء به.

وكذلك سائر الأنبياء عليهم السلام، بخلاف الاحتجاج بكلام غير الأنبياء، فإن ذلك يمكن موافقة بعضه دون بعض، وأما ما أخبرت به الأنبياء عليهم السلام، أو من قال إنه نبي،." (١)

-٣٠١

"الأنبياء فيها ناسخ ومنسوخ، مع أن ما ذكروه من الآيات ليس منسوخا، ولكن المقصود: أن المعلوم من حال الرسول صلى الله عليه وسلم علما ضروريا يقينيا متواترا لا يجوز دفعه، فإن العلم بأنه كان يقول: إنه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى جميع الخلق معلوم لكل من عرف أخباره صلى الله عليه وسلم سواء صدقه أو كذبه، والعلم بأنه كان يقول إنه رسول الله إلى جميع الناس ممكن قبل أن يعلم أنه نبي أو ليس بنبي، كما أن العلم بنبوته وصدقه ممكن قبل أن يعلم عموم رسالته، فليس العلم بأحدهما موقوفا على الآخر، ولهذا كان كثير ممن يكذبه يعلم أنه كان يقول إنه رسول الله إلى جميع الخلق، وطائفة ممن تقر بنبوته وصدقه لا تقر بأنه رسول إلى جميع الخلق.

والمقصود هنا: الكلام مع هؤلاء بأن العلم بعموم دعوته لجميع الخلق أهل الكتاب وغيرهم هو متواتر معلوم بالاضطرار كالعلم بنفس مبعثه ودعائه الخلق إلى الإيمان به وطاعته وكالعلم بهجرته من مكة إلى المدينة، ومجيئه بهذا القرآن، والصلوات الخمس، وصوم شهر رمضان، وحج البيت العتيق، وإيجاب الصدق والعدل، وتحريم الظلم والفواحش، وغير ذلك مما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم.

وإن قيل: بل في القرآن ما يقتضي أن رسالته خاصة، وفيه ما يقتضي أن رسالته عامة وهذا **تناقض**.." (٢)

-٣٠٢

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ١٣١/١

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣٧٣/١

"قال تعالى: {قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون} [التوبة: ٢٩] .

ثم لم يكن هذا مانعا أن يأمر بقتال غيرهم من اليهود والمجوس ؛ حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون، بل هذا الحكم ثابت في المجوس بسنته واتفاق أمته.

وإن قيل: إنهم ليسوا من أهل الكتاب، فهذا كله مما يعلم بالاضطرار من دينه قبل العلم بنبوته، فكيف ونحن نتكلم على تقدير نبوته، والنبي لا **يتناقض** قوله؟ وإذا كان العلم بعموم دعوته ورسالته معلوما بالاضطرار قبل العلم بنبوته، وبعد العلم بنبوته، فالعلم الضروري اليقيني لا يعارضه شيء، ولكن هذا شأن الذين في قلوبهم زيغ من أهل البدع: النصارى وغيرهم يتبعون المتشابه ويدعون المحكم، وبسبب مناظرة النصارى للنبي صلى الله عليه وسلم بالمتشابه، وعدولهم عن المحكم أنزل الله تبارك وتعالى فيهم: {هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولو الألباب} [آل عمران: ٧] .." (١)

-٣٠٣

"والضلال يذكرون آيات تشتبه عليهم معرفة معانيها، فيتبعون تأويلها ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويلها، وليسوا من الراسخين في العلم الذين يعلمون تأويلها مع أن هؤلاء الآيات من أوضح الآيات.

وهذا الذي سلكوه في القرآن هو نظير ما سلكوه في الكتب المتقدمة وكلام الأنبياء من التوراة والإنجيل والزبور وغيرها، فإن فيها من النصوص الكثيرة الصريحة بتوحيد الله وعبودية المسيح ما لا يحصى إلا بكلفة، وفيها كلمات قليلة فيها اشتباه، فتمسكوا بالقليل المتشابه الخفي المشكل من الكتب المتقدمة وتركوا الكثير المحكم المبين الواضح، فهم سلكوا في القرآن ما سلكوه في الكتب المتقدمة، لكن تلك الكتب يقرون بنبوة أصحابها ومحمد صلى الله عليه وسلم هم فيه مضطربون **متناقضون**، فأي قول قالوه فيه ظهر فساده وكذبهم فيه إذا لم يؤمنوا بجميع ما أنزل إليه.

[الرد على النصارى في دعواهم أن كلام الرسول **متناقض**]

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣٧٦/١

وإن قالوا: كلامه متناقض ونحن نحتج بما يوافق قولنا، إذ مقصودنا بيان تناقضه.

قيل لهم عن هذا أجوبة:

أحدها: أنه في الكتب المتقدمة مما يظن أنه متعارض أضعاف ما في القرآن وأقرب إلى التناقض، فإذا كانت تلك الكتب متفقة لا تناقض فيها، وإنما يظن تناقضها من يجهل معانيها ومراد الرسل فيكون كما قيل:." (١)

-٣٠٤

"وكم من عائب قولا صحيحا ... وآفته من الفهم السقيم

فكيف القرآن الذي هو أفضل الكتب؟

الثاني: أنهم متمسكون بالمتشابه في تلك الكتب، ومخالفون المحكم منها كما فعلوه بالقرآن وأبلغ.

الثالث: أنه إذا كان ما جاء به متناقضا لم يكن رسول الله، فإن ما جاء به من عند الله لا يكون مختلفا متناقضا، وإنما يتناقض ما جاء من عند غير الله، قال تعالى: {أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا} [النساء: ٨٢] .

فكل كتاب ليس من عند الله لا بد أن يكون فيه تناقض، وما كان من عند الله لا يتناقض، وحينئذ فإن كان متناقضا لم يجز لهم الاحتجاج بشيء منه ؛ فإنه ليس من عند الله، وإن لم يكن متناقضا ثبت أن ما فيه من عموم رسالته، وأنه رسول إليهم، فليس فيه شيء يناقضه، فإن ما جاء من عند الله لا يتناقض.

الرابع: أنا نبين أن ما فيه من عموم رسالته لا ينافي ما فيه من أنه أرسل إلى العرب، كما أن ما فيه من إنذار عشيرته الأقربين، وأمر قريش لا ينافي ما فيه من دعوة سائر العرب ؛ فإن تخصيص بعض العام بالذكر." (٢)

-٣٠٥

"وقال تعالى في صيانته وإحكامه لما تبلغه رسله: {وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته فينسخ الله ما يلقي الشيطان ثم يحكم الله آياته والله عليم حكيم - ليجعل ما يلقي الشيطان فتنة للذين في قلوبهم مرض والقاسية قلوبهم وإن الظالمين لفي شقاق بعيد - وليعلم الذين أوتوا العلم أنه الحق من ربك فيؤمنوا به فتخبت له قلوبهم وإن الله لهاد الذين آمنوا إلى صراط مستقيم} [الحج: ٥٢ - ٥٤] .

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣٧٨/١

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣٧٩/١

وأيضا فإذا لم يكن أرسل إلا إلى العرب، وقد دعا اليهود والنصارى إلى الإيمان به، وكفرهم إذا لم يؤمنوا به، وجاهدهم، وقتل مقاتلهم، وسبى ذرياتهم، كان ذلك ظلما لا يفعله إلا من هو من أظلم الناس، ومن كان نبيا قد أرسله الله فهو منزه عن هذا وهذا.

فالإقرار برسالته إلى العرب دون غيرهم – مع ما ظهر من عموم دعوته للخلق كلهم – قول **متناقض** ظاهر الفساد، وكل ما دل عليه أنه رسول، فإنه يستلزم رسالته إلى جميع الخلق، وكل من اعترف بأنه رسول لزمه الاعتراف بأنه رسول إلى جميع الخلق، وإلا لزم أن يكون الله أرسل رسولا يفتري عليه الكذب، ويقول للناس: إن الله أمركم باتباعي، وأمرني." (١)

-٣٠٦

"والمسيح بن مريم لم يكن نبيا كان هذا قولا **متناقضا** معلوم البطلان، فإن الذين نفى هؤلاء عنهم النبوة أحق بالنبوة وأكمل نبوة ممن أثبتوها له ودلائل نبوة الأكمل أفضل فكيف يجوز إثبات النبوة للنبي المفضول دون الفاضل وصار هذا كما لو قال قائل أن زفر وابن القاسم والمزني." (٢)

-٣٠٧

"وجالينوس ونحوهما لم يكونوا أطباء أو قال: إن كوشيار والخرقي ونحوهما كانوا يعرفون علم الهيئة وبطليموس ونحوه لم يكن لهم علم بالهيئة.

ومن قال: إن داود وسليمان ومليخا وعاموص ودانيال كانوا أنبياء ومحمد بن عبد الله لم يكن نبيا **فتناقضه** أظهر وفساد قوله أبين من هذا جميعه بل وكذلك من قال: إن موسى وعيسى رسولان والتوراة والإنجيل كتابان منزلان من عند الله ومحمد ليس برسول والقرآن." (٣)

-٣٠٨

"جميع ما يبلغه فيمتنع مع هذا **تناقض** أخباره؛ لأنها كلها صادقة، وإما أن يكون غير صادق ولو في كلمة فلا يكون رسولا لله، فلا يحتج بشيء مما يخبر به عن الله كان تمثيل من ذكر أنه رسول الله بالمقر باستيفاء وثيقته تمثيلا باطلا، فإن صاحب الوثيقة الذي أقر بوفائها بعد، كانت له حجة ثم استوفاها.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤٤٨/١

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢٥/٢

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢٨/٢

ومن ذكر أنه رسول الله إما صادق وإما كاذب، وعلى التقديرين لا يجوز أن يحتج ببعض كلامه دون بعض، وإذا قال القائل: مقصودي أبين أنه **متناقض**، وأن نفس كلامه يبين أنه لم يرسل إلينا، وأن ديننا حق، كما أن نفس كلام الذي كان له الحق هو المقر بالوفاء، قيل: إن كان كلامه **متناقضا** فليس برسول، وحينئذ فلا يجوز لك أن تحتج بشيء مما بلغه عن الله بخلاف المقر بالوفاء، فإن إقراره مقبول على نفسه، فإنه شاهد على نفسه بالوفاء، وإقرار المقر على نفسه وشهادته على نفسه مقبولة ولو كان كافرا وفاسقا، بخلاف شهادته وخبره عن الله.

فمن شبه إقرار المقر على نفسه بقول الذي يقول: إنه رسول الله، دل ذلك على غاية جهله بالقياس والاعتبار والتمثيل. فإن إقرار المقر." (١)

-٣٠٩

"على نفسه حجة عليه ولو كان فاسقا معروفا بالكذب، ليس هو مثل شهادة الإنسان على غيره، فإن شهادته على غيره لا تقبل إذا كان معروفا بالكذب، فكيف بمن شهد على الله بأن الله أرسله؟ فالمقر على نفسه يمكن قبول إقراره على نفسه ولا يقبل دعواه على غيره، وكذلك الشاهد قد تقبل شهادته فيما ليس هو خصما فيه ولا تقبل شهادته بما ادعاه.

وأما من يقول: إنه رسول الله، فلا يمكن أن يصدق في بعض ما يخبر به عن الله ويكذب في بعض، بل إن كان كاذبا في كلمة واحدة فليس هو رسولا لله، فلا يحتج بكلامه، وإن قدر أن الكلام في نفسه صدق لكن نسبته إلى الله أن الله أرسله به وأوحاه لا يكون صادقا فيه إذا كذب في كلمة واحدة ؛ لأن الله لا يرسل كاذبا. وإن لم يكن كاذبا في كلمة واحدة وجب تصديقه في كل ما يخبر به فلا يمكن تصديقه في بعض ما يخبر به عن الله دون بعض بخلاف المقر والشاهد.

وإن كان المقصود بيان **تناقضه**، كان هذا احتجاجا على أنه ليس برسول فلا ينفعهم ذلك مع أنه تبين أنه ليس **بمتناقض**.

وإن كان المقصود إلزام المسلمين به، فقد بينا أنه لا يلزمهم من وجوه متعددة، فهذا بيان أنهم لا يجوز لهم الاحتجاج بشيء من كلام محمد - صلى الله عليه وسلم - سواء صدقوه أو كذبوه.." (٢)

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣٨/٢

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣٩/٢

-٣١٠

"محمدا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بطلت إلهية المسيح، فإنه كفر من قال: إنه الله أو ابن الله بل وكذلك متى ثبت أن المسيح رسول الله بطل كونه إلها، فإن كونه هو الله مع كونه رسول الله **متناقض**.

[إبطال دعوى النصارى إلهية المسيح عليه السلام]

وقولهم إنه إله بلاهوته ورسول بناسوته كلام باطل من وجوه.

منها أن الذي كان يكلم الناس إما أن يكون هو الله أو هو رسول الله، فإن كان هو الله بطل كونه رسول الله وإن كان رسول الله بطل كونه هو الله.

ولهذا لما كان الذي كلم موسى – عليه السلام – من الشجرة هو الله لم تنطق الكتب بأنه رسول الله، وهذا وارد بأي وجه فسروا الاتحاد، فإنه من المعلوم أن الناس كانوا يسمعون من المسيح كلاما بصوته المعروف وصوته لم يختلف ولا حاله عند الكلام تغيرت كما يختلف الإنسان وحاله عند الكلام إذا حل فيه الجني وإذا فارقه الجني، فإن الجني إذا تكلم على لسان المصروع ظهر الفرق بين ذلك المصروع وبين غيره من الناس بل اختلف حال المصروع وحال كلامه وسمع منه من الكلام ما يعلم يقينا أنه لا يعرفه وغاب عقله بحيث." (١)

-٣١١

"أو اليوناني أو غيرها إلى اللغة العربية فلو كان عند كل أمة من الأمم توراة وإنجيل ونبوات بلسانهم لكان نصارى العرب أحق بهذا من نصارى الحبشة والصقالبة والهند، فإنهم جيران البيت المقدس وهم بنو إسماعيل – عليه السلام – والأناجيل عندهم أربعة وهم يدعون أن كل واحد كتبها بلسان كتبت بلسان العبري والرومي واليوناني مع أن في بعض الأناجيل ما ليس في بعض مثل قولهم: " عمدوا الناس باسم الآب والابن وروح القدس " الذي جعلوه أصل دينهم وهذا إنما هو قوله: في إنجيل متى، وإذا كان كل واحد من الأربعة كتب إنجيلا بلسانه لم يكن هناك إنجيل واحد أصلي ترجع إليه الأناجيل كلها ثم هم مع هذا يدعون أنها ترجمت باثنين وسبعين لسانا وهذا فيه من الكذب **والتناقض** أمور سننبه – إن شاء الله – على بعضها لكن غاية ما يدعون أنه ترجم باثنين وسبعين لسانا ومعلوم أن الألسنة الموجودة في بني آدم في جميع المعمورة في زماننا وقبل

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤٦/٢

زماننا أكثر من هذا كما يعرفه من عرف أحوال العالم، بل اللسان الواحد كالعربي والفارسي والتركي جنس تحته أنواع مختلفة لا يفهم بعضهم لسان." (١)

-٣١٢

"يبالغون في طلب اليهود وعقوبتهم في آخر صومهم الأيام التي تشبه أيام الصليب وإن كان أولئك اليهود عصاة لله فهل كان قادرا على منعهم من هذه المعصية أم لا، فإن لم يكن قادرا لم يكن قادرا على منع إبليس من ظلم الذرية في الزمن المستقبل وإن كان قادرا على منعهم من المعاصي ولم يمنعهم كان قادرا على منع إبليس بدون هذه الحيلة وإذا كان حسنا منه تمكينهم من هذه المعصية كان حسنا منه تمكين إبليس من ظلم الذرية في الماضي والمستقبل فلا حاجة إلى الحيلة عليه.

واعلم أن الوجوه الدالة على فساد دين النصارى كثيرة جدا وكلما تصور العاقل مذهبهم وتصور لوازمه تبين له فساده لكن المقصود هنا بيان **تناقضهم** في أنهم يقيمون عذر أنفسهم في ترك الإيمان بكتابه ورسوله ودينه لكونه سبحانه عدلا لا يأمر الناس بما يعجزون عنه وهو سبحانه لم يأمرهم إلا بما يقدرون عليه وقد نسبوا إليه من الظلم ما لم ينسبه إليه أحد من بني آدم يوضح هذا.

الوجه الحادي عشر: وهو أنه إما أن يقال في الظلم بقول الجهمية المجبرة الذين يقولون يفعل ما يشاء بلا حكمة ولا سبب." (٢)

-٣١٣

"- سبحانه - ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله بل هو موصوف بصفات الكمال منزه عن النقائص وليس له مثل في شيء من صفاته ويقولون إنه لم يزل ولا يزال موصوفا بصفات الكمال لم يزل متكلما إذا شاء بمشيئته وقدرته ولم يزل عالما ولم يزل قادرا ولم يزل حيا سميعا بصيرا ولم يزل مريدا فكل كمال لا نقص فيه يمكن اتصافه به فهو موصوف به لم يزل ولا يزال متصفا بصفات الكمال منعوتا بنعوت الجلال والإكرام - سبحانه وتعالى.

والنصارى من أعظم الناس اضطرابا في هذا الأصل فتارة يجعلون كلامه الذي تكلم به كالتوراة والإنجيل مخلوقا منفصلا عنه وينفون عنه الصفات وتارة يجعلون كلمته قديمة أزلية متولدة عنه لم تزل ولا تزال ثم يقولون هذه

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٨١/٢

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ١١٤/٢

الكلمة هي ابنه ويجعلون هذه الكلمة علمه أو حكمته ويقولون إن هذه الكلمة هي إله خالق وهو الذي خلق السماوات والأرض وأن هذه الكلمة هي المسيح والمسيح إله خالق العالم.

ويقولون: مع هذا أن هذه الكلمة ليست هي الآب الذي خلق السماوات والأرض فيجعلون كلمته صفة قديمة أزلية ويجعلونها ابنا له ويجعلون الصفة إلها خالقا ويجعلون المسيح هو الإله الخالق ويقولون مع هذا هو إله حق من إله حق من جوهر أبيه.

ولهم في كلام الله وصفاته من التناقض والاضطراب ومخالفة كلام الأنبياء وتفسيره بغير ما أرادوه ومخالفة صريح المعقول." (١)

-٣١٤

"{أسمع بهم وأبصر يوم يأتوننا} [مريم: ٣٨] يقول تعالى ما أسمعهم وما أبصرهم يوم يأتوننا لكن الظالمون اليوم كالنصارى الذين ظلموا بإفكهم وشركهم في ضلال مبين ضلوا عن الحق في المسيح وقد وصف الله النصارى بالضلال في مثل قوله - تعالى -: {قل ياأهل الكتاب لا تغلوا في دينكم غير الحق ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل} [المائدة: ٧٧] وقال - تعالى -: {وينذر الذين قالوا اتخذ الله ولدا ما لهم به من علم ولا لآبائهم كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا} [الكهف: ٤] ؛ لأن الغالب عليهم الجهل بالدين وأنهم يتكلمون بكلام لا يعقلون معناه ليس منقولا عن الأنبياء حتى يسلم لقائله بل هم ابتدعوه وإذا سألتهم عن معناه قالوا: هذا لا يعرف بالعقول فيبتدعون كلاما يعرفون بأنهم لا يعقلونه وهو كلام متناقض ينقض أوله آخره ولهذا لا تجدهم يتفقون على قول واحد في معبودهم حتى قال بعض الناس لو اجتمع عشرة نصارى افترقوا على أحد عشر قولا.

وقال: الربعي النصارى أشد الناس اختلافا في مذاهبهم." (٢)

-٣١٥

"وأقلهم تحصيلا لها لا يمكن أن يعرف لهم مذهب ولو سألت قسا من أقسائهم عن مذهبهم في المسيح وسألت أباه وأمه لاختلفوا عليك الثلاثة ولقال كل واحد منهم قولا لا يشبه قول الآخر.

وقال بعض النظار: وما من قول يقوله طائفة من العقلاء إلا إذا تأملته تصورت منه معنى معقولا وإن كان

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢/١٦٤

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢/١٦٦

باطلا إلا قول النصارى، فإنك كلما تأملته لم تتصور له حقيقة تعقل لكن غاياتهم أن يحفظوا الأمانة أو غيرها وإذا طولبوا بتفسير ذلك فسره كل منهم بتفسير يكفر به الآخر كما يكفر اليعقوبية والملكانية والنسطورية بعضهم بعضا لاختلافهم في أصل التوحيد والرسالة إذ كان قولهم في التوحيد والرسالة من أفسد الأقوال وأعظمها **تناقضا** كما بين في موضع آخر.." (١)

٣١٦-

"إلى النقل عنه وبكتابه المنزل عليه وسنته المعروفة عنه أنه كان يقول أن المسيح عبد الله ورسوله ليس هو إلا رسول وأنه يكفر النصارى الذين يقولون هو الله وهو ابن الله والذين يقولون ثالث ثلاثة وأمثال ذلك كان بعد هذا تفسيرهم لقول الله الذي بلغه نبيه محمد - صلى الله عليه وسلم - فيكون طيرا بإذن الله أي بإذن اللاهوت الذي هو كلمة الله المتحدة بالناسوت كذبا ظاهرا على محمد - صلى الله عليه وسلم.

وهذا مما يعرف كذبهم فيه على محمد - صلى الله عليه وسلم - جميع أهل الأرض العالم بحال محمد - صلى الله عليه وسلم - سواء أقروا بنبوته أو أنكروها.

فالمقصود في هذا المقام أن هؤلاء كذبوا على محمد - صلى الله عليه وسلم - كذبا ظاهرا معلوما للخلق المؤمنين به والمكذبين له ليس هو كذبا خفيا.

وإن قدر أن ما قالوه يكون معقولا فكيف إذا كان ممتنعا في صرائح العقول بل هو قول غير معقول أي غير معقول ثبوته في الخارج وإن كان يعقل ما يختلفون ويعلم به فساد عقولهم لمن قال سائر الأقوال **المتناقضة** الفاسدة التي يمتنع ثبوتها في الخارج وذلك كما قد بسط في موضع آخر، فإن قولهم: بإذن اللاهوت الذي هو." (٢)

٣١٧-

"وغيرهم ولا قول طائفة من طوائف المتكلمين من المسلمين لا المنتسبين إلى السنة كالأشعرية والكرامية ولا غيرهم كالمعتزلة والشيعة وأمثالهم وإنما قال ذلك طائفة قليلة انتسبت إلى بعض علماء المسلمين مثل قليل من المالكية والشافعية والحنبلية وهؤلاء غايتهم أن يقولوا بحلول صفة من صفات الله وكذلك من قال بحلول الرب واتحاده في العبد من طوائف الغلاة المنتسبين إلى التشيع والتصوف أو غيرهم فهم ضلال كالنصارى مع

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ١٦٧/٢

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ١٧٣/٢

أنه لا حجة للنصارى على هؤلاء إذ كان ما يقولونه لا يختص به المسيح بل هو مشترك بينه وبين غيره من الأنبياء والصالحين.

والنصارى تدعي اختصاص المسيح بالاتحاد مع أن المتحد بالناسوت صار هو والناسوت شيئا واحدا ومع الاتحاد فيمتنع أن يكون لأحدهما فعل أو صفة خارج عن الآخر والنصارى يدعون الاتحاد ثم **يتناقضون** فمنهم من يقول جوهر واحد ومنهم من يقول جوهران ومنهم من يقول مشيئة واحدة ومنهم من يقول مشيئتان كما سيأتي الكلام – إن شاء الله – تعالى على ذلك.." (١)

-٣١٨

"يدخل جهنم وهذا كله يخبر به عن الله ويذكره تبليغا لرسالة ربه وإنما يضاف إليه ؛ لأنه بلغه وأداه لا لأنه أنشأه وابتدأه.

كما قال – تعالى –: {إنه لقول رسول كريم} [الحاقة: ٤٠] (٤٠) {وما هو بقول شاعر قليلا ما تؤمنون} [الحاقة: ٤١] (٤١) {ولا بقول كاهن قليلا ما تذكرون} [الحاقة: ٤٢] (٤٢) {تنزيل من رب العالمين} [الحاقة: ٤٣] (٤٣) {ولو تقول علينا بعض الأقاويل} [الحاقة: ٤٤] (٤٤) {لأخذنا منه باليمين} [الحاقة: ٤٥] (٤٥) {ثم لقطعنا منه الوتين} [الحاقة: ٤٦] (٤٦) {فما منكم من أحد عنه حاجزين} [الحاقة: ٤٧] (٤٧) {وإنه لتذكرة للمتقين} [الحاقة: ٤٨] (٤٨) {وإنا لنعلم أن منكم مكذبين} [الحاقة: ٤٩] (٤٩) {وإنه لحسرة على الكافرين} [الحاقة: ٥٠] (٥٠) {وإنه لحق اليقين} [الحاقة: ٥١] (٥١) {فسبح باسم ربك العظيم} [الحاقة: ٥٢] وأما ثناء الله ورسوله على المسيح وأمه وعلى من اتبعه وكان على دينه الذي لم يبدل فهذا حق وهو لا ينافي وجوب اتباع محمد – صلى الله عليه وسلم – على من بعث إليه فلو قدر أن شريعة المسيح لم تبدل وأن محمدا – صلى الله عليه وسلم – أثنى على كل من اتبعها وقال مع ذلك إن الله أرسلني إليكم لم يكن ذلك **متناقضا** وإذا كفر من لم يؤمن به لم يناقض ذلك ثناؤه عليهم قبل أن يكذبوه.." (٢)

-٣١٩

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢/١٧٧

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢/٢٢٢

"فبين أنه فضل بعضهم على بعض وقال – تعالى –: {ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض} [الإسراء: ٥٥] وقد اتفق المسلمون على ما هو معلوم بالاضطرار من دين الإسلام وهو أنه يجب الإيمان بجميع الأنبياء والمرسلين وبجميع ما أنزله الله من الكتب فمن كفر بنبي واحد تعلم نبوته مثل إبراهيم ولوط وموسى وداود وسليمان ويونس وعيسى فهو كافر عند جميع المسلمين حكمه حكم الكفار وإن كان مرتدا استتيب، فإن تاب وإلا قتل.

ومن سب نبيا واحدا من الأنبياء قتل أيضا باتفاق المسلمين وما علم المسلمون أن نبيا من الأنبياء أخبر به فعليهم التصديق به ؛ كما يصدقون بما أخبر به محمد – صلى الله عليه وسلم – وهم يعلمون أن أخبار الأنبياء لا تتناقض ولا تختلف وما لم يعلموا أن النبي أخبر به فهو كما لم يعلموا أن محمدا أخبر به صلى الله عليهم أجمعين، ولكن لا يكذبون إلا بما علموا أنه كذب ؛ كما لا يجوز أن يصدقوا إلا بما علموا أنه صدق وما لم يعلموا أنه كذب ولا صدق لم يصدقوا به ولم يكذبوا به ؛ كما أمرهم نبيهم محمد – صلى الله عليه وسلم – وبهذا أمرهم." (١)

-٣٢٠

"[فصل: رد دعواهم تناقض خبر الأنبياء السابقين مع ما أخبر به محمد صلى الله عليه وسلم]

وإذا تبين للخاصة والعامة ممن آمن بمحمد – صلى الله عليه وسلم – ومن كفر به أنه كان مصدقا لما بين يديه من الكتب والأنبياء مصدقا للتوراة والإنجيل شاهدا بأن موسى – عليه السلام – ومن كان متبعا له على الحق وأن المسيح – عليه السلام – ومن اتبعه على الحق وإن كان يكفر جميع اليهود والنصارى وغيرهم ممن بلغته رسالته ولم يؤمن به وشهد عليهم بأنهم حرفوا كثيرا من معاني التوراة والإنجيل قبل نبوته وأن أهل الكتاب كلهم مع المسلمين يشهدون أيضا بأن كثيرا من معاني التوراة والإنجيل حرفها كثير من أهل الكتاب لم يجز لأحد من أهل الكتاب أن يحتج بقول محمد – صلى الله عليه وسلم – على صحة دينهم الذي شهد محمد – صلى الله عليه وسلم – بأنه باطل مبدل منسوخ وأهله من أهل النار كما تقدم بسطه.

وإذا قالوا: نحن نذكر ذلك لنبين تناقضه حيث صدقها وهي تناقض بعض ما أخبر به أو لنبين أن ما أخبرت به الأنبياء قبله يناقض خبره فيكون ذلك قدحا فيما جاء به.." (٢)

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣٧١/٢

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣٨٥/٢

-٣٢١

"أجاب المسلمون عن هذا بعدة طرق.

أحدها: أن يقولوا أما مناقضة بعض خبره لبعض ؛ كما يزعمه هؤلاء من أن كتابه يمدح أهل الكتاب مرة ويذمهم أخرى وأنه يصدق الكتب المنزلة تارة ويذمها أخرى فهذا قد ظهر بطلانه، فإنه إنما مدح من اتبع موسى والمسيح على الدين الذي لم يبدل ولم ينسخ.

وأما من اتبع الدين المبدل المنسوخ فقد كفره.

فأما دعواهم مناقضة خبره لخبر غيره فيقال: هو مصدق للأنبياء فما أخبروا به.

وأما ما بدل من ألفاظهم أو غيرها بالترجمة أو فسر بغير مرادهم فلم يصدقه ويقال أيضا إن نبوة محمد – صلى الله عليه وسلم – تثبت بمثل ما تثبت به نبوات الأنبياء قبله وبأعظم من ذلك كما قد بسط في موضع آخر وبين أن التكذيب بنبوة محمد – صلى الله عليه وسلم – مع التصديق بنبوة غيره في غاية **التناقض** والفساد وأنه ما من طريق يعلم بها نبوة غيره إلا ونبوته تعلم بمثل تلك الطريق وبأعظم منها فلو لم تكن نبوته وطريق ثبوتها إلا." (١)

-٣٢٢

"البراهين والآيات والأدلة الدالة على صدق موسى والمسيح تدل على نبوة محمد – صلى الله عليه وسلم – بطريق الأولى فلو انتقضت تلك الأدلة لزم فسادها وأن لا أصدق بأحد من الأنبياء وإن كانت حقا لزم تصديقهم كلهم فلزم إما أن نصدقهم كلهم وإما أن نكذبهم كلهم ولهذا كان من آمن ببعض وكذب ببعض كافرا.

ومن الأجوبة للمسلمين أن يقولوا نحن نصدق الأنبياء المتقدمين في كل ما أخبروا به لكن من نقل عنهم أنهم أخبروا بما يناقض خبر محمد فلا بد له من مقدمتين، ثبوت ذلك اللفظ عن الأنبياء والعلم بمعناه الذي يعلم أنه مناقض للمعنى الذي علم أن محمدا عناه، ثم العلم باللفظ يحتاج مع الخطاب بغير ألسن الأنبياء العربية سواء كانت عربية أو رومية أو سريانية أو قبطية إلى أن يعرف أن هذا اللفظ الذي ترجم به لفظه مطابق للفظه ويمتنع ثبوت المقدمتين ؛ لأن في ثبوتهما **تناقض** الأدلة العلمية، والأدلة العلمية لا **تتناقض**.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣٨٦/٢

الطريق الثاني: أن يقول المسلمون: ما تذكرونه من المنقول عن الأنبياء مناقضة لما أخبر به محمد أمور لم تعلم صحتها فلا يجوز اعتقاد ثبوتها والجزم بها ولو لم يعلم." (١)

-٣٢٣

"أن محمدا - صلى الله عليه وسلم - أخبر بخلافها فكيف إذا علم أنه أخبر بخلافها وذلك أن العلم بثبوتها مبني على مقدمات.

أحدها: العلم بنبوتهم وهذا ممتنع مع تكذيب محمد - صلى الله عليه وسلم -.

والثانية: أنهم قالوا: هذه الألفاظ وهذا يحتاج إلى إثبات تواتر هذه الألفاظ عن الأنبياء ولم يثبت أنها تواترت عنهم.

والثالثة: أن معناها هو المعنى المناقض لخبر محمد - صلى الله عليه وسلم - ولم يعلم ذلك.

وكل واحدة من هذه المقدمات تمنع العلم بثبوت هذه المعاني المناقضة لخبر محمد - صلى الله عليه وسلم - فكيف إذا اجتمعت.

وهي تمنع العلم بصحتها ولو لم **تناقض** خبر محمد فكيف إذا ناقضته.

الطريق الثالث: طريق من يبين أن ألفاظ هذه الكتب لم تتواتر ويثبتون ذلك بانقطاع تواتر التوراة لما خرب بيت المقدس وانقطاع تواتر الإنجيل في أول الأمر.

الطريق الرابع: طريق من يبين أن بعض ألفاظ الكتب حرفت،." (٢)

-٣٢٤

"ويقيم الأدلة الشرعية والعقلية على تبديل بعض ألفاظها.

الطريق الخامس: أن يبين أن الألفاظ التي بأيديهم لا **تناقض** ما أخبر به محمد بل تدل على صدق محمد - صلى الله عليه وسلم - ويتكلم على تفسير تلك الألفاظ بأعيانها.

وهذه الطريق يسلكها من لا ينازع في ثبوت الألفاظ من المسلمين.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣٩٢/٢

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣٩٣/٢

وأما الجمهور الذين يقولون بتبديل هذه الألفاظ فيسلكون هذه الطريق ويسلكون أيضا بيان عدم تواتر الألفاظ بل بيان التبديل في ألفاظها.." (١)

-٣٢٥

"وأما الإنجيل الذي بأيديهم فهم معترفون بأنه لم يكتبه المسيح – عليه السلام – ولا أملاه على من كتبه وإنما أملوه بعد رفع المسيح متى ويوحنا وكانا قد صحبا المسيح ولم يحفظه خلق كثير يبلغون عدد التواتر، ومرقس ولوقا وهما لم يريا المسيح – عليه السلام – وقد ذكر هؤلاء أنهم ذكروا بعض ما قاله المسيح وبعض أخباره وأنهم لم يستوعبوا ذكر أقواله وأفعاله.

ونقل اثنين وثلاثة وأربعة يجوز عليه الغلط لا سيما وقد غلطوا في المسيح نفسه حتى اشتبه عليهم بالمصلوب، ولكن النصارى يزعمون أن الحواريين رسل الله مثل عيسى ابن مريم وموسى – عليهما السلام – وأنهم معصومون وأنهم سلموا إليهم التوراة والإنجيل وأن لهم معجزات وقالوا لهم هذه التوراة وهذا الإنجيل ويقرون مع هذا بأنهم ليسوا بأنبياء فإذا لم يكونوا أنبياء فمن ليس بنبي ليس بمعصوم من الخطأ ولو كان من أعظم أولياء الله ولو كان له خوارق عادات فأبو بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم من أفاضل الصحابة عند المسلمين أفضل من الحواريين ولا معصوم عندهم إلا من كان نبيا.

ودعوى أنهم رسل الله مع كونهم ليسوا بأنبياء **تناقض**، وكونهم رسل الله هو مبني على كون المسيح هو الله، فإنهم رسل المسيح وهذا." (٢)

-٣٢٦

"صلبوا المسيح أو المشبه به وبين تخليص هؤلاء من الشيطان، فإن الشيطان إن فعل ذلك بالذرية كان ظالما معتديا والله – عز وجل – قادر على منعه من ظلمهم بل وعلى عقوبته إذا لم ينته عن ظلمهم.

فلماذا أخر منعه من ظلمهم إلى زمن المسيح؟ وهو سبحانه ولي المؤمنين وناصرهم ومؤيدهم وهم رسله الذين نصرهم على من عاداهم بل أهلك أعداءهم الذين هم جند الشيطان فكيف لا يمنع الشيطان بعد موتهم أن يظلمهم ويجعل أرواحهم في جهنم هذا إن قدر أن الشيطان كان قادرا على ذلك وكيف يجوز أن يجعل الشيطان بعد موت أنبيائه وأوليائه وسقوط التكليف عنهم واستحقاقهم كرامته وإحسانه وجنته بحكم وعده ومقتضى

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢/٣٩٤

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢/٣٩٧

حكمته فجعله مسلطا على حبسهم في جهنم؟ ! .

وإن قالوا: الرب - عز وجل - ما كان يقدر على تخليصهم من الشيطان مع علمه بأنه ظالم معتد عليهم بعد الموت إلا بأن يحتال عليه بإخفاء نفسه ليتمكن الشيطان منه ؛ كما يزعمون فهذا مع ما فيه من الكفر العظيم وجعل الرب سبحانه عاجزا ؛ كما جعلوه أولا ظالما فيه من **التناقض** ما يقتضي عظيم جهلهم الذي جعلوا به الرب جاهلا، فإنهم يقولون أنه احتال على الشيطان ليأخذه بعدل ؛ كما احتال الشيطان على آدم بالحية فاختفى منه لئلا يعلم أنه ناسوت الإله." (١)

-٣٢٧

"أعيادهم، بل أكثر ذلك مما ابتدعوه بعد الحواريين، مثل عيد الصليب فإنه مما ابتدعته هيلانة الحرانية أم قسطنطين وفي زمن قسطنطين غيروا كثيرا من دين المسيح والعقائد والشرائع فابتدعوا الأمانة التي هي عقيدة إيمانهم وهي عقيدة لم ينطق بها شيء من كتب الأنبياء التي هي عندهم، ولا هي منقولة عن أحد الأنبياء ولا عن أحد من الحواريين الذين صحبوا المسيح،، بل ابتدعها لهم طائفة من أكابرهم قالوا كانوا ثلاث مائة وثمانية عشر.

واستندوا في ذلك إلى ألفاظ متشابهة في الكتب وفي الكتب ألفاظ محكمة **تناقض** ما ذكروه كما قد بسط في موضع آخر وكذلك عامة شرائعهم التي وضعوها في كتاب " القانون " بعضها منقول عن الأنبياء وبعضها منقول عن الحواريين وكثير منها مما ابتدعوه ليست منقولة عن أحد من الأنبياء ولا عن الحواريين وهم يجوزون لأكابر أهل العلم والدين أن يغيروا ما رأوه من الشرائع ويضعوا شرعا جديدا فلهذا كان أكثر شرعهم مبتدعا لم ينزل به كتاب ولا شرعه نبي.." (٢)

-٣٢٨

"فروح القدس لا اختصاص للمسيح - عليه السلام - بها، بل ما يفسر به اسم الابن واسم روح القدس، وغير ذلك مما وصف به المسيح فهو مشترك بينه وبين غيره من الرسل، وإذا فسروا الحلول بظهور نور الله وعلمه وهداه في الأنبياء فهذا حق وهو مشترك بين المسيح وغيره.

فأما نفس ذات الله فلم تحل في أحد من البشر.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤١٧/٢

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣٠/٣

والمسلمون مع شهادتهم للمسيح بأنه عبد الله ورسوله يقولون: إنه مؤيد منصور عصمه الله من أعدائه وطهره منهم، ولم يسلطهم عليه.

والنصارى يدعون أن اسم المسيح اسم اللاهوت والناسوت وأنه إله تام وإنسان تام، وهذا يمتنع شرعا وعقلا ثم يصفونه بالصفات **المتناقضة**، يصفونه بأن طائفة من أشرار اليهود وضعوا الشوك على رأسه وبصقوا في وجهه، وأهانوه وصلبوه وفعلوا به ما لا يفعل بأخس الناس، ويقولون مع هذا: إنه رب السماوات والأرض وما بينهما.." (١)

-٣٢٩

"بلاهوته، وإذا اتحد اللاهوت بناسوت المسيح مدة طويلة، فلماذا يمتنع أن يجتمع اللاهوت بناسوت مريم مدة قصيرة، وإذا جعل الناسوت الذي ولدته ابنا للاهوت، فلأي شيء لا تجعل هي صاحبة وزوجة للاهوت فإن المسيح عندهم اسم لمجموع اللاهوت والناسوت، وهو عندهم إله تام وإنسان تام، فلاهوته من الله، وناسوته من مريم، فهو من أصلين: لاهوت وناسوت، فإذا كان أحد الأصلين أباه والآخر أمه، فلماذا لا تكون أمه زوجة أبيه بهذا الاعتبار، مع أن المصاحبة قبل البنوة؟ فكيف يثبت الفرع الملزوم بدون ثبوت الأصل اللازم؟

وليس في ذلك من المحال على أصلهم إلا ما هو من جنس إثبات بنوة المسيح، وأقل امتناعا، وإن كان المسيح - عليه السلام - قال هذا الكلام، فقد علمنا أن المسيح - عليه السلام - وغيره من الأنبياء معصومون لا يقولون: إلا الحق، وإذا قالوا قولا فلابد له من معنى صحيح.

ويمتنع أن يريدوا بقولهم ما يمتنع بطلانه بسمع أو عقل فإذا كانت العقول، ونصوص الكتب المتقدمة مع نصوص القرآن **تناقض** ما ابتدعته النصارى في المسيح، علم أن المسيح لم يرد معنى باطلا يخالف صريح المعقول وصحيح المنقول.

، بل نقول في الوجه الخامس: إن صحت هذه العبارة عن المسيح." (٢)

-٣٣٠

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ١٣٦/٣

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ١٩٣/٣

"لي، وارحمني واهدني، كان هذا باطلا في صريح العقل، ولهذا لم يجوز أحد من أهل الملل أن يقال للتوراة أو الإنجيل وغير ذلك من كلام الله اغفر لي وارحمني، وإنما يقال للإله المتكلم بهذا الكلام: اغفر لي وارحمني.

والمسيح – عليه السلام – عندكم هو الإله الخالق الذي يقال له اغفر لنا وارحمنا، فلو كان هو نفس علم الله وكلامه لم يجز أن يكون إلها معبودا فكيف إذا لم يكن هو نفس علم الله وكلامه، بل هو مخلوق بكلامه حيث قال له: كن فيكون؟

فتبين من ذلك أن كلمات الله كثيرة لا نهاية لها، وفي الكتب الإلهية كالتوراة أنه خلق الأشياء بكلامه، وكان في أول التوراة أنه قال: ليكن كذا ليكن كذا.

ومعلوم أن المسيح ليس هو كلمات كثيرة، بل غايته أن يكون كلمة واحدة، إذ هو مخلوق بكلمة من كلمات الله عز وجل.

الوجه السابع: أن أمانتكم التي وضعها أكابركم بحضرة قسطنطين، وهي عقيدة إيمانكم التي جعلتموها أصل دينكم **تناقض** ما تدعونه من أن الإله واحد، وتبين أنكم تقولون لمن يناظركم خلاف ما تعتقدونه.

وهذان أمران معروفان في دينكم **تناقضكم** وإظهاركم في المناظرة." (١)

-٣٣١

"هذا المعنى، لأن الأصل عدم الاشتراك في الكلام.

الرابع: أن استعماله في المعنى الذي خصوا به المسيح، إنما يثبت إذا علم أنه أريد المعنى الذي ادعوه في المسيح فلو أثبت ذلك المعنى بمجرد إطلاق لفظ الأب لزم الدور، فإنه لا يعلم أنه أريد به ذلك المعنى من حيث يثبت أنه كان يراد به في حق الله هذا المعنى ولا يثبت ذلك، حتى يعلم أنه أريد به ذلك المعنى في حق المسيح، فإذا توقف العلم بكل منهما على الآخر لم يعلم واحد منهما، فتبين أنه لا علم عندهم بأنه أريد في حق المسيح، بلفظ الأب ما خصوه به في محل النزاع.

الوجه الخامس: أنه يوجد في كتب الأنبياء وكلامهم إطلاق اسم الأب، والمراد به أب اللاهوت، ولا إطلاق اسم الابن والمراد به شيء من اللاهوت لا كلمته ولا حياته، بل لا يوجد لفظ الابن إلا والمراد به المخلوق، فلا يكون لفظ الابن إلا لابن مخلوق.

وحينئذ فيلزم من ذلك أن يكون مسمى الابن في حق المسيح هو الناسوت، وهذا يبطل قولهم: إن الابن وروح

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣/٢٢٧

القدس أنهما صفتان لله وأن المسيح اسم للاهوت والناسوت، فتبين أن نصوص كتب الأنبياء تبطل مذهب النصارى، **وتناقض** أمانتهم، فهم بين أمرين:

بين الإيمان بكلام الأنبياء (وبطلان دينهم.

وبين تصحيح دينهم وتكذيب الأنبياء) ، وهذا هو المطلوب.." (١)

-٣٣٢

"وهذا الروح هو الرسول كما قال: {قال إنما أنا رسول ربك لأهب لك غلاما زكيا} [مريم: ١٩] .

ونفخ فيها من هذا الروح فكان المسيح مخلوقا من هذا الروح، ومن أمه مريم كما قالوا في الأمانة: إنه تجسد من مريم، ومن روح القدس، لكن اعتقدوا أن روح القدس التي خلق المسيح منها ومن مريم هي حياة الله، وهذا ليس في الكتب ما يدل عليه، بل الكتب كلها صريحة في نقيض هذا، وهو أيضا مناقض لقولهم إن المتحد بالمسيح هو أقنوم الكلمة، وهو العلم، فإن كان قد تجسد من مريم، وأقنوم الكلمة لم يكن متجسدا من روح القدس، وإن كان من روح القدس لم يكن من الكلمة، وإن كان منهما جميعا كان المسيح أقنومين: أقنوم الكلمة وأقنوم الروح.

والنصارى بفرقهم الثلاثة كلهم يقولون: إنما المتحد به أقنوم الكلمة لا أقنوم الحياة، فتبين **تناقضهم** في أمانتهم، وتبين خطؤهم فيما فسروا به كلام الأنبياء.

وتبين أن ما ثبت عن الأنبياء فهو حق موافق لما أخبر به محمد خاتم النبيين لا يناقض شيئا من كلام الأنبياء، كما أنه لا يناقض." (٢)

-٣٣٣

"والثاني: زعمهم أن كل موجود ممكن وله في الخارج ماهية هي ذاته وحقيقته - غير الموجود المعلوم المعين الثابت في الخارج، وهذا أيضا مما اشتبه عليهم فيه ما في الذهن بما في الخارج.

فإنه إذا أريد بالماهية ما يتصور في الذهن، وهو المقول في جواب ما هو، وبالوجود ما هو ثابت متحقق في الخارج، فمعلوم أن هذا غير هذا، كما يقولون: إنا نتصور المثلث قبل أن نعلم وجوده في الخارج، فعلم أن ماهية المثلث غير المثلث الموجود في الخارج.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢٤٠/٣

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢٦٠/٣

فإنه يقال لهم إن أردتم أن ما يتصور في الذهن من المثلث غير الموجود في الخارج فهذا حق، لكن ليس في هذا ما يدل على أنه في الخارج عن الذهن شيئين:

أحدهما: ماهية المثلث التي هي حقيقته وذاته.

الثاني: المثلث الموجود الذي هو زاوية الحائط.

وإن أردتم أن في الخارج شيئين، فهذا غلط، وهذا الموضع مما اشتبه على كثير من النظار حتى صار بعض أكابرهم حائرا متوقفا.

وبعضهم يختلف قوله ويتناقض، وسبب ذلك عدم تمييزهم بين ما يتصور في الأذهان وبين ما يوجد في الأعيان، ثم هذا الموضوع." (١)

-٣٣٤

"[فصل: بيان تناقض قول النصارى في عقيدة إيمانهم]

وقولهم: فالإله واحد، خالق واحد، رب واحد.

هو حق في نفسه، لكن قد نقضوه بقولهم في عقيدة إيمانهم: (نؤمن برب واحد، يسوع المسيح ابن الله الوحيد، إله حق من إله حق، من جوهر أبيه، مساو الأب في الجوهر) فأثبتوا هنا إلهين، ثم أثبتوا روح القدس إلها ثالثا، وقالوا إنه مسجود له، فصاروا يثبتون ثلاثة آلهة، ويقولون: إنما نثبت إلها واحدا، وهو تناقض ظاهر، وجمع بين النقيضين، بين الإثبات والنفي.

ولهذا قال طائفة من العقلاء: إن عامة مقالات الناس يمكن تصورها إلا مقالة النصارى، وذلك أن الذين وضعوها لم يتصوروا ما قالوا، بل تكلموا بجهل، وجمعوا في كلامهم بين النقيضين، ولهذا قال بعضهم: لو اجتمع عشرة نصارى لتفرقوا عن أحد عشر قولا، وقال آخر: لو سألت بعض النصارى وامرأته وابنه عن توحيدهم لقال الرجل قولا، وامرأته قولا آخر، وابنه قولا ثالثا.." (٢)

-٣٣٥

"[فصل: تناقض قولهم لا يتبعض ولا يتجزأ]

وقولهم: (لا يتبعض ولا يتجزأ) مناقض لما ذكروه في أمانتهم، ولما يمثلونه به.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢٨٧/٣

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢٩٩/٣

فإنهم يمثلونه بشعاع الشمس، والشعاع يتبعض ويتجزأ، فإن ما يقوم منه بهذا الموضع بعض وجزء منه، ويمكن زوال بعضه مع بقاء بعض، فإنه إذا وضع على مطرح الشعاع شيء فصل ما بين جانبيه، وصار الشعاع الذي كان بينهما على ذلك الفوقاني فاصلا بين الشعاعين السافلين.

يبين ذلك أن الشعاع قائم بالأرض والهواء، وكل منهما متجزئ متبعض، وما قام بالمتبعض فهو متبعض، فإن الحال يتبع المحل، وذلك يستلزم التبعض والتجزيء فيما قام به.

ويقولون أيضا: إنه اتحد بالمسيح وأنه صعد إلى السماء، وجلس عن يمين الأب، وعندهم أن اللاهوت منذ اتحد بالناسوت لم يفارقه،، بل لما صعد إلى السماء، وجلس عن يمين الأب كان الصاعد عندهم هو المسيح الذي هو ناسوت ولاهوت إله تام، وإنسان تام، فهم لا يقولون: إن الجالس عن يمين الأب هو الناسوت فقط، بل اللاهوت المتحد." (١)

-٣٣٦

"بالناسوت جلس عن يمين اللاهوت، فأي تبعيض وتجزئة أبلغ من هذا؟

وليس هذا من كلام الأنبياء حتى يقال: إن له معنى لا نفهمه، بل هو من كلام أكابرهم الذي وضعوه وجعلوه عقيدة إيمانهم، فإن كانوا تكلموا بما لا يعقلونه، فهم جهال لا يجوز أن يتبعوا، وإن كانوا يعقلون ما قالوه، فلا يعقل أحد من كون اللاهوت المتحد بالناسوت جلس عن يمين اللاهوت المجرد عن الاتحاد، إلا أن هذا اللاهوت المجرد منفصل مباين للاهوت المتحد، وليس هو متصلا به، بل غايته أن يكون مماسا له، بل يجب أن يكون الذي يماس اللاهوت المجرد هو الناسوت مع اللاهوت المتحد به، فهذا حقيقة التبعيض والتجزئة مع انفصال أحد البعضين عن الآخر.

وأيضا فيقال لهم: المتحد بالمسيح أهو ذات رب العالمين، أم صفة من صفاته؟ فإن كان هو الذات، فهو الأب نفسه، ويكون المسيح هو الأب نفسه، وهذا مما اتفق النصارى على بطلانه؛ فإنهم يقولون: هو الله، وهو ابن الله، كما حكى الله عنهم، ولا يقولون هو الأب والابن، والأب عندهم هو الله، وهذا من **تناقضهم**.

وإن قالوا: المتحد بالمسيح صفة الرب فصفة الرب لا تفارقه، ولا يمكن اتحادها ولا حلولها في شيء دون الذات.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣/٣٠٠

وأيضا فالصفة نفسها ليست هي الإله الخالق رب العالمين، بل هي صفته، ولا يقول عاقل: إن كلام الله أو علم الله أو حياة الله، هي." (١)

-٣٣٧

"الصفات ما هو منبثق لكان الصفة التي يسمونها الابن، ويقولون: هي العلم والكلام أو النطق والحكمة – أولى بأن تكون منبثقة من الحياة التي هي أبعد عن ذلك من الكلام.

وقد قالوا أيضا: إنه مع الأب مسجود له وممجد، والصفة القائمة بالرب ليست معه مسجود لها، وقالوا: هو ناطق في الأنبياء، وصفة الرب القائمة به لا تنطق في الأنبياء،، بل هذا كله صفة روح القدس الذي يجعله الله في قلوب الأنبياء، أو صفة ملك من الملائكة كجبريل، فإذا كان هذا منبثقا من الأب، والانبثاق الخروج، فأي تبعيض وتجزئة أبلغ من هذا.

وإذا شبهوه بانبثاق الشعاع من الشمس كان هذا باطلا من وجوه:

منها: أن الشعاع عرض قائم بالهواء والأرض، وليس جوهرا قائما بنفسه، وهذا عندهم حي مسجود له، وهو جوهر.

ومنها: أن ذلك الشعاع القائم بالهواء والأرض ليس صفة للشمس، ولا قائما بها، وحياة الرب صفة قائمة به.

ومنها: أن الانبثاق خصوا به روح القدس، ولم يقولوا في الكلمة: إنها منبثقة.

والانبثاق لو كان حقا لكان بالكلمة أشبه منه بالحياة، وكلما تدبر العاقل كلامهم في الأمانة وغيرها وجد فيه من التناقض والفساد." (٢)

-٣٣٨

"ما لا يخفى إلا على أجهل العباد، ووجد فيه من مناقضته التوراة والإنجيل، وسائر كتب الله – ما لا يخفى من تدبر هذا وهذا.

ووجد فيه من مناقضة صريح المعقول ما لا يخفى إلا على معاند أو جهول، فقولهم متناقض في نفسه، مخالف لصريح المعقول، وصحيح المنقول عن جميع الأنبياء والمرسلين صلوات الله عليهم وسلامه أجمعين.." (٣)

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣٠١/٣

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣٠٦/٣

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣٠٧/٣

-٣٣٩

"في كلام الله مع أن أكثر هذه الأقوال خطأ، ولما كان قول النصارى فساده أظهر للعقلاء كان الخطأ الذي في أكثر هذه الأقوال قد خفي على العقلاء الذين قالوها، ولم يخف عليهم فساد قول النصارى.

وأيضا فالذين قالوا بالحلول من الغلاة الذين يكفرهم المسلمون، كالذين يقولون بحلوله في بعض أهل البيت أو بعض المشايخ، هم وإن كانوا كفارا شاركوا النصارى في الحلول، ولكن لم يقولوا: إن الكلمة التي حلت هي الإله الخالق، فيتناقضون تناقضا ظاهرا، مثل ما في قول النصارى من التناقض البين ما ليس في قول هؤلاء، وإن كانوا في بعض الوجوه قولهم شر من قول النصارى.

الوجه الرابع: أن يقال: لو كان المسيح نفس كلمة الله فكلمة الله ليست هي الإله الخالق للسماوات والأرض، ولا هي تغفر الذنوب، وتجزي الناس بأعمالهم، سواء كانت كلمته صفة له أو مخلوقة له كسائر صفاته ومخلوقاته، فإن علم الله وقدرته وحياته لم تخلق العالم، ولا يقول أحد: يا علم الله اغفر لي، ويا قدرة الله توبي علي، ويا كلام الله ارحمني، ولا يقول: يا توراة الله." (١)

-٣٤٠

"وهذا أمر معلوم لجميع النصارى وغيرهم أنه لم يحفظها كلها بكل لسان من زمن الحواريين عدد التواتر، بل ولا في زمن من الأزمان، بل بعد انتشار النصارى، وكثرتهم، وتفرقهم في الأقاليم السبعة لا يكاد يوجد فيهم من يحفظها كلها عن قلبه، كما يحفظ صبيان مكاتب المسلمين القرآن، فكيف يحفظها في كل زمان أهل التواتر؟ فكيف يحفظ كل لسان من الاثنين وسبعين أهل التواتر؟

وإذا كان اعتمادهم إنما هو على الكتب، وهم لا يمكنهم معرفة اتفاق جميع النسخ بلسان واحد فضلا عن جميع الألسنة، علم أن دعواهم أنها لم تزل متفقة على نص واحد ولفظ واحد، وأن جميع نسخها متفقة في هذا الزمان، وفيما قبله - كلام مجازف يتكلم بلا علم، بل يتكلم بما يعلم أنه باطل.

الوجه الثامن: أن هذا لو قدر إمكانه، فإنما يكون منقولا لو لم يعلم أنه كذب فكيف مع العلم بأنه كذب؟ فإنه يوجد في هذا الزمان نسخ التوراة والإنجيل والزبور والنبوات مختلفة متناقضة.

والنسخ التي عند النصارى مختلفة، وهي أيضا تخالف نسخ اليهود والسامرة في مواضع، وحينئذ فإذا قالت النصارى: نسخنا هي الصحيحة - لم يكن هذا أولى من قول اليهود: نسخنا هي الصحيحة.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣/٣١٥

بل معلوم أن اعتناء اليهود بالتوراة أعظم من اعتناء النصارى، (ثم بعد هذا، ما ذكروه لا يكفي إن لم يعلم أن نسخهم توافق النسخ التي عند اليهود حتى السامرة، وهذا غير معلوم) .
وإن قالوا: إذا خالف نقل اليهود لنقل الحواريين – لم يلتفت إليه." (١)
-٣٤١

"وهذا لا يقتضي تعدد الأرباب والآلهة، ولهذا لا يقتضي جعلهم اثنين وأربعة إذا ذكر اللفظ مرتين وأربعة.
فكذلك إذا ذكر ثلاث مرات لا يقتضي أن الأرباب ثلاثة، وهم أيضا لا يقولون بثلاثة أرباب وثلاثة آلهة فلو كان هذا يدل على ثلاثة أرباب وثلاثة آلهة، لدل على نقيض قولهم، بل هم يزعمون أنهم إنما يثبتون إلها واحدا، ولكنهم يناقضون فيصرحون بثلاثة آلهة، ويقولون هم إله واحد.
والكتب لا تدل على قولهم **المتناقض** بوجه من الوجوه، وأما ما ذكروه من اعتراف اليهود بألفاظ هذه النبوات، ودعواه أنهم لا يعرفون لها تأويلا، فإن أرادوا بالتأويل تفسيرها وما يدل عليه لفظها، فهذا ظاهر لا يخفى على الصبيان من اليهود وغيرهم.
ولكن النصارى ادعوا ما لا يدل عليه اللفظ، وإن أرادوا بالتأويل معنى يخالف ظاهر اللفظ فهذا إنما." (٢)
-٣٤٢

"اتحاد الرب خالق السماوات والأرض بشيء من الآدميين، ولا حلول ذات وصفة دون ذات مع الصفات الأخرى، بل ولا حلول نفس الصفة القائمة به في غيره، لا علمه ولا كلامه ولا حياته، ولا غير ذلك.
، بل جميع ما أثبتوه من التثليث والحلول والاتحاد ليس في كتب الأنبياء التي بأيديهم ما يدل عليه، بل فيها أقوال كثيرة صريحة بنقيض ذلك مع القرآن والعقل، فهم مخالفون للمعقول وكتب الله المنزلة.
الثاني: أنهم يقولون: إنما نثبت إلها واحدا، ثم يقولون في أمانتهم وأدلتهم وغير ذلك من كلامهم ما هو صريح بإثبات ثلاثة آلهة، فينقضون كلامهم بعضهم ببعض، ويقولون من الأقوال **المتناقضة** ما يعلم بطلانه كل عاقل تصوره.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤٢٤/٣
(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤٦٣/٣

وهذا لا ينضبط لهم قول مطرد، كما يقول من يقول من عقلاء الناس: إن النصارى ليس لهم قول يعقله عاقل، وليس أقوالهم منصوصة." (١)

-٣٤٣

"طائفة) كما يقوله بعض الناس، بل القولان جميعا يقولهما فرق النصارى كالنسطورية واليعقوبية والملكية ونحوهم، وهذا أيضا من تناقضكم فإنه إن كان هو الله لم يكن هو ابن الله، سواء عبر بالابن عن الصفة أو غيرها فإن الأب هو الذات، والذات ليست هي الصفة، وإن عنى بالابن الذات مع صفة الكلام، كما تفسرون الأقنوم بذلك - فهذه الذات متصفة مع ذلك بالحياة، والكلام - سواء عنوا به العلم أو البيان مع العلم - هو مع الحياة قائم بالأب، والصفة ليست عين الموصوف، بل ولا يعبر عنها بأنها ابن الموصوف، ولا عبر بذلك أحد من الأنبياء عليهم السلام.

والمقصود أنهم لم يريدوا بقولهم: وبرب واحد يسوع المسيح - عطف الصفة، وأن هذا هو الأب كما قال: إله إبراهيم، وإله إسحاق، وإله يعقوب فهذا إله واحد، والعطف لتغاير الصفة، فلو كان المراد بالابن نفس الأب لكان هذا خلاف مذهبهم، ويكونون قد جعلوه إلها من نفسه فقالوا: إلهان، بل ثلاثة، وهو واحد.." (٢)

-٣٤٤

"صريح بإثبات إلهين، ويقولون مع ذلك: إنه إله واحد جوهر واحد، ولا يقال الجوهر مع العلم الذي يعبرون عنه بالأقنوم مساو الجوهر الذي هو الذات؛ فإن الجوهر هو الذات، وليس هنا جوهران، أحدهما مجرد عن العلم، والآخر متصف به، حتى يقال: إن أحدهما مساو للآخر، بل الرب تعالى هو الذات المتصفة بالعلم، فإن كان الأب هو الذات المجردة، فالابن أكمل من الأب، وهو الذات مع العلم، والأب بعض الابن.

وكذلك يلزمهم أن يكون الابن هو بعض روح القدس؛ فإنهم في أمانتهم جعلوا روح القدس هو الرب المحيي، والرب المحيي هو الذات المتصفة بالحياة، والذات المجردة بعض ذلك، فإن كان الأب هو الذات المجردة فالابن بعض روح القدس.

ثم قلتم في أقنوم روح القدس الذي جعلتموه الرب المحيي -: إنه منبثق من الأب مسجود له ممجد، ناطق في الأنبياء، فإن كان المنبثق ربا حيا، فهذا إثبات إله ثالث، وقد جعلتم الذات الحية منبثقة من الذات المجردة،

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣/٤٧١

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣/٤٧٩

وفي كل منهما من الكفر والتناقض ما لا يخفى.

ثم جعلتم هذا الثالث مسجودا له، والمسجود له هو الإله المعبود، وهذا تصريح بالسجود لإله ثالث مع ما فيه من التناقض، ثم جعلتموه ناطقا بالأنبياء، وهذا تصريح بحلول هذا الأقنوم الثالث." (١)

-٣٤٥

"بجميع الأنبياء، فيلزمكم أن تجعلوا كل نبي مركبا من لاهوت وناسوت، وأنه إله تام وإنسان تام، كما قلتم في المسيح إذ لا فرق بين حلول الكلمة وحلول روح القدس، كلاهما أقنوم.

وأيضا فيمتنع حلول إحدى الصفتين دون الأخرى، وحلول الصفة دون الذات، فيلزم أن يكون الإله الحي الناطق بأقانيمه الثلاثة حالا في كل نبي، ويكون كل نبي هو رب العالمين، ويقال مع ذلك: هو ابنه، وفي هذا من الكفر الكبير والتناقض العظيم ما لا يخفى، وهذا لازم للنصارى لزوما لا محيد عنه، فإن ما ثبت للشيء ثبت لنظيره، ولا يجوز التفريق بين المتماثلين، وليس لهم أن يقولوا: الحلول أو الاتحاد في المسيح ثبت بالنص، ولا نص في غيره، لوجوه:

أحدها: أن النصوص لم تدل على شيء من ذلك، كما قد تبين.

الثاني: أن في غير المسيح من النصوص ما شابه النصوص الواردة فيه، كلفظ الابن، ولفظ حلول روح القدس فيه، ونحو ذلك.

الثالث: أن الدليل لا ينعكس فلا يلزم من عدم الدليل المعين عدم المدلول، وليس كل ما علمه الله وأكرم به أنبياءه أعلم به الخلق بنص صريح، بل من جملة الدلالات دلالة الالتزام.

وإذا ثبت الحلول والاتحاد في أحد النبيين بمعنى مشترك بينه وبين النبي الآخر - وجب التسوية بين المتماثلين، كما إذا ثبت أن النبي." (٢)

-٣٤٦

"الحلول أن تكون فاعلة فعل النار والشمس والنفس، وأنتم جعلتم الكلمة والحياة حالة بغير الله، وجعلتم ما يحل به إلها خالقا، بل هو الإله الخالق، ومعلوم أن أحدا من العقلاء لا يجعل ما يحصل فيه ضوء النار - نارا، ولا ما يحصل فيه شعاع الشمس - شمسا، ولا ما يحصل فيه نطق زيد وعلمه - هو نفس زيد، فكان

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤٨١/٣

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤٨٢/٣

جعلكم المسيح هو الخالق للعالم - مخالفا لتمثيلكم.

وتبين بذلك أن ما ذكرتموه لا يطابقه شيء من الأمثلة، إذ كان كاملا باطلا **متناقضا** يمتنع تحققه، فلا تمثيل بشيء من الموجودات الثابتة المعلومة، إلا إذا كان تمثيلا غير مطابق.

ولهذا يشبهون الحلول والاتحاد تارة بحلول الماء في الظرف، وتارة بحلول النار في الحديد، وتارة بالنفس والبدن، وتارة يقولون بأنهما جوهر واحد اختلطا كاختلاط الماء واللبن، وكل هذه الأمثال التي ضربوها لله أمثال باطلة، فإن الماء في الظرف وغيره من الأوعية محتاج إلى وعائه، لو انخرق وعاؤه لتبدد، وهو محيط به، ولا يتصف الظرف بشيء من صفات الماء، والرب تعالى يمتنع أن يحتاج إلى شيء من مخلوقاته لا إلى العرش، ولا إلى غيره، أو يحيط به شيء من الموجودات؛ إذ هو الظاهر، فليس فوقه شيء.

كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: («أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء،." (١)

-٣٤٧

"**متناقضا**، بل قال: أقررت بهذا الدين، ثم وفيتك إياه، وأنت تقر بوفائه، وإقرارك مكتوب في ظهرها، فليس لك أن تحتج بإقراري بالدين دون إقرارك بالوفاء، بل إما أن تعتبر ما في الوثيقة من إقراري وإقرارك وإما أن تبطل الأمرين المتعارضين.

وهذا كلام عدل كالشريكين المتفاوضين، مثل شريكي العنان، إذا قال لصاحبه: إن حصل ربح فهو لي ولك، وإن لم يحصل ربح فلا لي ولا لك.

وكذلك البائع والمؤاجر الذي يقول: إن كان بيننا معاوضة فعليك تسليم ما بذلته، وعلي تسليم ما بذلته، لا يستحق هذا إلا بهذا، فهذا كله كلام عادل وإنصاف، بخلاف الشخص الذي يقال فيه: إنه رسول الله، والكتاب الذي يقال: إنه كلام الله، وإن الله أنزله، فإن هذا إن كان رسولا صادقا فجميع ما بلغه من الله حق، وإن كان كاذبا لم يكن الله أرسله، فجميع ما بلغه عن الله كذب على الله، فلا يجوز بمجرد خبره أن ينسب إلى الله شيء ولا يحتج بما يخبر به عن الله على شيء.

ألا ترى أن من ادعى الرسالة وعلم أنه كاذب كالأسود العنسي." (٢)

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤٩١/٣

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤٩٩/٣

-٣٤٨

"ومسيلمة الكذاب وطليحة الأسدي، والحارث الدمشقي، وبابا الرومي، وغير هؤلاء - لا يجوز لأحد أن يحتج بشيء مما ذكروا أن الله أرسلهم به، وإن كان ذلك القول قد علم أنه حق من جهة أخرى، فإنه قد علم بكذبهم أن الله لم يرسلهم، فأي شيء قالوا إن الله أنزله عليهم - كانوا كاذبين فيه، ومتى علم أنه كاذب في نفس الخبر المعين لم يجز أن يحتج بجنس الذي علم أنه كذب فيه.

وكذلك لو قال رجل عندي: إن موسى أو داود أو المسيح (كذبوا على الله في بعض ما يخبرون به عن الله، كانوا بمنزلة) من لم يرسلهم الله بشيء، لكن كذبوا في قولهم إن الله أرسلهم، فإذا أراد مع هذا أن يحتج بما ينقل من التوراة والزبور والإنجيل عن الله كان **متناقضا**، وكان احتجاجه باطلا غير مقبول، بل لو قال: أنا أشك في بعض ما أخبروا به عن الله، هل كذبوا فيه أم لا؟ كان كذلك شكا في أن الله أرسلهم، فإن من أرسله الله لا يكذب في شيء لا خطأ ولا عمدا، ومع شكه في." (١)

-٣٤٩

"الاستدلال بذلك الدليل، الذي لا يصح إلا بصحة مقدماته، فإذا كانت مقدمته لا تصح إلا مع فساد نتيجته، ونتيجته مستلزمة لفساد مقدمته - كان الجمع بين صحة المقدمة، والنتيجة جمعا بين النقيضين.

وكذلك من استدل بشيء من الكتاب على ما يناقض ما في الكتاب، كاستدلال النصارى بآيات فيه على صحة دينهم، كان **تناقضا**، فإنه إن صح ذلك الدليل، بأن مدح دينهم مع ذمه كان **متناقضا**، والكتاب **المتناقض** لا يكون كتاب الله.

وإن فسد أحدهما، إما فساد دينهم، وإما فساد مدحه، فالكتاب الذي فيه فساد لا يكون كتاب الله، فيلزم أن لا يكون كتاب الله على التقديرين، فلا يصح الاستدلال به من جهة كونه خبر الله، وأما الاستدلال به من جهة كون المتكلم به رجلا عالما حكيما، وهذا لا يفيد العلم، إذ ليس معصوما إلا الأنبياء عليهم السلام. والنصارى يجوزون أن يكون معصوما غير الأنبياء، فبتقدير أن يكون كذلك فهو حجة عليهم، وإن قالوا: هو رجل عالم ليس برسول من الله قيل لهم فهذا قوله ليس بحجة لجواز أن يخطئ، ولكن يعتضد بقوله، وأما إذا

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣/٥٠٠

ادعى أن الله أرسله، وهو لم يرسله بهذا الكتاب كله - فهذا كذاب لا يحتج بشيء من كلامه، ولا يكون مثل هذا عدلا." (١)

-٣٥٠

"فضلا عن أن يكون حكيما، بل هو من الذين افتروا على الله كذبا:

{ومن أظلم ممن افترى على الله كذبا أو قال أوحي إلي ولم يوح إليه شيء} [الأنعام: ٩٣] .

والجواب الثاني: أنا قد بينا أن ما ذكروه لا يناقض شيئا مما أخبر به، وأنه ليس في هذا الكتاب تناقض يحتجون به بوجه من الوجوه.

وأما قولهم: وأعظم حجتنا ما وجدناه فيه من الشهادة لنا بأن الله جعلنا فوق الذين كفروا إلى يوم القيامة.

فيقال: بل ما ذكروه حجة عليهم لا لهم، فإن الله أخبر المسيح أنه جاعل الذين اتبعوه فوق الذين كفروا إلى يوم القيامة، وخبر الله حق، ووعد الله صدق، والله لا يخلف الميعاد، فلما اتبع المسيح من آمن به جعلهم الله فوق الذين كفروا به من اليهود وغيرهم.

ثم لما بعث الله محمدا صلى الله عليه وسلم بالدين الذي بعث به المسيح، وسائر الأنبياء قبله، وكان محمد صلى الله عليه وسلم، مصدقا لما جاء به المسيح، وكان المسيح مبشرا برسول يأتي من بعده اسمه (أحمد) صارت أمة محمد صلى الله عليه وسلم أتبع للمسيح عليه السلام من النصارى الذين غيروا شريعته، وكذبوه فيما بشر به، فجعل الله أمة محمد صلى الله عليه وسلم فوق النصارى إلى يوم القيامة.." (٢)

-٣٥١

"[فصل: تفسيرهم لتجسم كلمة الله بالمسيح وأنه اتحاد بريء من الاختلاط ونحوه والجواب عن ذلك]

قالوا: وأما تجسم كلمة الله الخالقة التي بها خلق كل شيء وتجسدها بإنسان مخلوق، وهو الذي أخذ من مريم العذراء المصطفاة، التي فضلت على نساء العالمين واتحدت الكلمة به اتحادا بريا من اختلاط أو تغير أو استحالة، وخاطب الناس كما خاطب الله موسى النبي من العوسجة، ففعل المعجز بلاهوته، وأظهر العجز بناسوته، والفعلان هما من المسيح الواحد

والجواب: إن في هذا الكلام من أنواع الكذب والكفر والتناقض أمورا كثيرة، وذلك يظهر بوجوه:

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٥٠٣/٣

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٥٠٤/٣

الأول: أن قولهم: كلمة الله الخالقة التي بها خلق كل شيء، كلام متناقض، فإن الخالق هو الإله الخالق، وهو خلق الأشياء بكلامه، وهو قوله: كن، فالخالق لم يخلق به الأشياء، بل هو خلقها، والكلام الذي به خلقت الأشياء ليس هو الخالق لها، بل خلق الخالق الأشياء، والفرق بين الخالق والمخلوق وبين ما به خلق الخالق معقول.

وهؤلاء جعلوا الخالق هو الذي به خلقت المخلوقات، فجعلوا الكلمة هي الخالق، وجعلوا المخلوقات خلقت بها.." (١)

-٣٥٢

"وإيضاح هذا أن الكلمة إن كانت مجرد الصفة، فإن الصفة ليست خالقة، وإن كانت الصفة مع الموصوف فهذا هو الخالق، ليس هذا هو المخلوق به

والثاني: قولهم: تجسدها بإنسان مخلوق وقولهم: تجسم كلمة الله، فإن قولهم تجسمت وتجسدت يقتضي أن الكلمة صارت جسدا وجسما بالإنسان المخلوق، وذلك يقتضي انقلابها جسدا وجسما، وهذا يقتضي استحالتها وتغيرها، وهم قالوا: اتحادا بريا من تغير واستحالة.

الثالث: قولهم: اتحدت الكلمة به اتحادا بريا من اختلاط أو تغير أو استحالة، كلام متناقض أيضا، فإن الاتحاد يصير الاثنين واحدا، فيقال قبل الاتحاد: كان اللاهوت جوهرا والناسوت جوهرا آخر.

وإن شئت قلت: كان هذا شيئا وهذا شيئا، أو هذا عينا قائمة بنفسها، وهذا عينا قائمة بنفسها، فبعد الاتحاد إما أن يكونا اثنين كما كانا أو صار الاثنان واحدا، فإن كانا اثنين كما كانا فلا اتحاد، بل هما متعددان كما كانا متعددين، وإن كانا قد صارا شيئا واحدا، فإن كان هذا الواحد هو أحدهما، فالآخر قد عدم وهذا عدم لأحدهما لا اتحاده، وإن كان هذا الذي صار واحدا ليس هو أحدهما، فلا بد من تغييرهما واستحالتهما، وإلا فلو كانا بعد الاتحاد اثنين باقيين بصفاتهما لم يكن هناك اتحاد.

فإذا قيل: اتحد اتحادا بريا من اختلاط أو تغير أو استحالة، كان." (٢)

-٣٥٣

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٥/٤

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٦/٤

"هذا كلاما **متناقضا**، ينقض بعضه بعضا، فإن هذا إنما يكون مع التمدد والمباينة، لا مع الاتحاد، يوضح ذلك أنه إذا اتحد الماء واللبن، أو الماء والخمر، ونحو ذلك كان الحاصل من اتحادهما شيئا ثالثا ليس ماء محضا ولا لبنا محضا، بل هو نوع ثالث، وكل من الماء واللبن قد استحال وتغير واختلط، وأما اتحاد بدون ذلك فغير معقول.

ولهذا عظم اضطراب النصارى في هذا الموضع، وكثر اختلافهم، وصار كل منهم يرد على الآخر ما يقوله ويقول هو قولا يكون مردودا، فكانت أقوالهم كلها باطلة مردودة، إذ كانوا قد اشتركوا في أصل فاسد يستلزم أحد أمور كلها باطلة، فأي شيء أخذ من تلك اللوازم كان باطلا، ولا بد له منها فيأخذ هذا بعض اللوازم فيرده الآخر، ويأخذ الآخر لازما آخر فيرده الآخر.

وهذا شأن جميع المقالات الباطلة، إذا اشترك فيها طائفة لزمها لوازم باطلة، وفساد اللازم يدل على فساد الملزوم، فإنه إذا تحقق الملزوم تحقق اللازم، وإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم.

وهذا يتبين بالوجه الرابع: وهو أن يقال: كثير من النصارى يقول: إنهما بعد الاتحاد جوهر واحد، وطبيعة واحدة، ومشيئة واحدة، وهذا القول يضاف إلى اليعقوبية.

ويقولون: إن اللاهوت والناسوت اختلطا وامتزجا، كما يختلط الماء واللبن، والماء والخمر، وهذا القول هو حقيقة الاتحاد، لا يعقل." (١)

-٣٥٤

"الرب تعالى حل في باطن الوادي المقدس، أو البقعة المباركة، أو الجانب الأيمن، ولا أنه اتحد بشيء من ذلك، ولا صار هو وشيء من ذلك جوهرا واحدا، ولا شخصا واحدا، كما يقول بعض النصارى: إن اللاهوت والناسوت صارا جوهرا واحدا، وبعضهم يقول: صارا شخصا واحدا، بل ولا قال أحد: أنه حل في شيء من ذلك كحلول الماء في اللبن، أو النار في الحديد، كما يقول بعضهم: إن اللاهوت حل في الناسوت. كذلك ولو قدر أن بعض الناس قد قال شيئا من المقالات التي لا تدل عليها الكتب الإلهية، ولا تعلم بالعقل، لم يكن قوله حجة، إذ لا يحتج إلا بنقل ثابت عن الأنبياء، أو بما يعلم بالعقل.

الوجه الخامس عشر: أن الذي كلم موسى وناداه هو الله رب العالمين، وتكليمه له من الشجرة من جنس ما أخبر بنزوله إلى السماء الدنيا، ونزوله يوم القيامة لحساب الخلق، والكلام على ذلك مبسوط في غير هذا

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٧

الموضع.

وأما حلوله في البشر أو اتحاده به فيمتنع من وجوه كثيرة عقلا وسمعا، مع أنه لم يخبر به نبي.

وما تقوله النصارى في غاية **التناقض**، فإنهم يزعمون أن المسيح." (١)

-٣٥٥

"نوع ثالث ليس فيه بدن محض، وروح محض، حتى يقال: إنه يفعل كذا ببدنه، وكذا بنفسه، بل أفعاله تشترك فيها الروح، فهو إذا أكل وشرب، فالروح تتلذذ بالأكل والشرب، وبها صار آكلا شاربا، وإلا فالبدن الميت لا يأكل ولا يشرب، وإذا نظر واستدل وسمع ورأى وتعلم، فالنفس فعلت ذلك بالبدن، والبدن يظهر فيه ذلك، والروح وحدها لا تفعل ذلك، وعندهم أن فعل اللاهوت بعد الاتحاد كفعله قبله، وكذلك فعل الناسوت، وهذا يناقض الاتحاد.

والقول بهذا مع الاتحاد في غاية **التناقض** والفساد، ولا يعقل نظير هذا في شيء من الموجودات، ونفس المتكلم بهذا من النصارى لا يتصور ما يقول، ولا يمكنه أن يمثله بشيء معقول.." (٢)

-٣٥٦

"وسلامه عليهم أجمعين، فإنه يجب أن يفسر كلام المتكلم بعضه ببعض، ويؤخذ كلامه هاهنا وهاهنا، وتعرف ما عادته يعنيه ويريده بذلك اللفظ إذا تكلم به، وتعرف المعاني التي عرف أنه أرادها في موضع آخر، فإذا عرف عرفه وعادته في معانيه وألفاظه، كان هذا مما يستعان به على معرفة مراده.

وأما إذا استعمل لفظه في معنى لم تجر عادته باستعماله فيه، وترك استعماله في المعنى الذي جرت عادته باستعماله فيه، وحمل كلامه على خلاف المعنى الذي قد عرف أنه يريده بذلك اللفظ بجعل كلامه **متناقضا**، وترك حمله على ما يناسب سائر كلامه، كان ذلك تحريفا لكلامه عن موضعه، وتبديلا لمقاصده وكذبا عليه.

فهذا أصل من ضل في تأويل كلام الأنبياء على غير مرادهم، فإذا عرف هذا، فنقول:

الجواب عما ذكروه هنا من وجوه:

أحدها: أن الله لم يذكر عن المسيح خلقا مطلقا، ولا خلقا عاما، كما ذكر عن نفسه تبارك وتعالى فأول ما أنزل الله على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢١/٤

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢٦/٤

{اقرأ باسم ربك الذي خلق – خلق الإنسان من علق – اقرأ وربك الأكرم – الذي علم بالقلم – علم الإنسان ما لم يعلم} [العلق: ١ – ٥]." (١)

-٣٥٧

"وهذا كله صريح في أنه ليس هو الله، وإنما هو عبد الله فعل ذلك بإذن الله، كما فعل مثل ذلك غيره من الأنبياء، وصريح بأن الآذن غير المأذون له، والمعلم ليس هو المعلم، والمنعم عليه وعلى والدته ليس هو إياه، كما ليس هو والدته.

الوجه الرابع: أنهم قالوا: أشار بالخالق إلى كلمة الله المتحدة في الناسوت، ثم قالوا في قوله: بإذن الله أي بإذن الكلمة المتحدة في الناسوت، وهذا يبين **تناقضهم** وافتراءهم على القرآن، لأن الله أخبر في القرآن أن المسيح خلق من الطين كهيئة الطير بإذن الله، ففرق بين المسيح وبين الله، وبين أن الله هو الآذن للمسيح، وهؤلاء زعموا أن مراده بذلك أن اللاهوت المتحد بناسوت المسيح هو الخالق وهو الآذن فجعلوا الخالق هو الآذن، وهو تفسير للقرآن بما يخالف صريح القرآن.

الوجه الخامس: أن اللاهوت إذا كان هو الخالق لم يحتج إلى أن يأذن لنفسه، فإنهم يقولون: هو إله واحد، وهو الخالق فكيف يحتاج أن يأذن لنفسه وينعم على نفسه؟

الوجه السادس: أن الخالق إما أن يكون هو الذات الموصوفة بالكلام أو الكلام الذي هو صفة للذات، فإن كان هو الكلام، فالكلام." (٢)

-٣٥٨

"أخيه لما وافقه على أنه يحمل الصواع في رحله، ويظهر أنه سارق لم يجزع أخوه لما ظهر الصواع في رحله، كما جزع إخوته حيث لم يعلموا، وكثير من الشطار العيارين يمسكون ويصلبون وهم ثابتون صابرون، فما بال هذا يجزع الجزع العظيم الذي يصفون به المسيح، وهو يقتضي غاية النقص العظيم مع دعواهم فيه الإلهية.

الوجه السادس: قولهم إنه كلمته وروحه **تناقض** منهم، لأنه عندهم أقنوم الكلمة فقط لا أقنوم الحياة.

الوجه السابع: قولهم: وقد برهن بقوله رأينا أيضا في موضع آخر قائلا: إن الله ألقى كلمته إلى مريم، وذلك حسب قولنا معشر النصارى: إن كلمة الله الخالقة الأزلية حلت في مريم واتحدت بإنسان كامل.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٤٤

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٤٨

فيقال لهم: أما قول الله في القرآن فهو حق، ولكن ضللتم في تأويله كما ضللتم في تأويل غيره من كلام الأنبياء، وما بلغوه عن الله،." (١)

-٣٥٩

"" روحا " لأنه كون بالكلمة، لا كما يخلق الآدميون غيره، ويسمى " روحا "، لأنه حبلت به أمه بنفخ الروح الذي نفخ فيها، لم تحبل به من ذكر كغيره من الآدميين، وعلى هذا فيقال: لما خلق من نفخ الروح ومن مريم سمي " روحا " بخلاف سائر الآدميين، فإنه يخلق من ذكر وأنثى، ثم ينفخ فيه الروح بعد مضي أربعة أشهر.

والنصارى يقولون في أمانتهم: (تجسد من مريم ومن روح القدس) ولو اقتصروا على هذا، وفسروا روح القدس بالملك الذي نفخ فيها وهو روح الله، لكان هذا موافقا لما أخبر الله به، لكنهم جعلوا روح القدس حياة الله وجعلوه ربا **وتناقضوا** في ذلك، فإنه على هذا كان ينبغي فيه أقنومان: أقنوم الكلمة، وأقنوم الروح، وهم يقولون: ليس فيه إلا أقنوم الكلمة، وكما يسمى المسيح كلمة لأنه خلق بالكلمة، يسمى " روحا " لأنه حل به من الروح.

فإن قيل: فقد قال في القرآن:

{والذين آتيناهم الكتاب يعلمون أنه منزل من ربك} [الأنعام: ١١٤]

وقال:

{تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم} [الزمر: ١] .." (٢)

-٣٦٠

"[فصل: بيان اضطراب كلام النصارى وتفرقهم في باب طبيعة المسيح]

وأما قولهم: وعلى هذا المثال نقول: في السيد المسيح طبيعتان:

طبيعة لاهوتية: التي هي طبيعة كلمة الله وروحه.

وطبيعة ناسوتية: التي أخذت من مريم العذراء واتحدت به.

فيقال لهم: كلام النصارى في هذا الباب مضطرب مختلف **متناقض**، وليس لهم في ذلك قول اتفقوا عليه، ولا

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٦٢/٤

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٧٠/٤

قول معقول، ولا قول دل عليه كتاب، بل هم فيه فرق وطوائف كل فرقة تكفر الأخرى، كاليعقوبية والملكانية والنسطورية، ونقل الأقوال عنهم في ذلك مضطربة، كثيرة الاختلاف.

ولهذا يقال: لو اجتمع عشرة نصارى لتفرقوا على أحد عشر قولا، وذلك أن ما هم عليه من اعتقادهم من التثليث والاتحاد، كما هو مذكور في أمانتهم، لم ينطق به شيء من كتب الأنبياء، ولا يوجد لا في كلام." (١)

-٣٦١

"المسيح ولا الحواريين ولا أحد من الأنبياء، ولكن عندهم في الكتب ألفاظ متشابهة وألفاظ محكمة يتنازعون في فهمها، ثم القائلون منهم بالأمانة وهم عامة النصارى اليوم من الملكانية والنسطورية واليعقوبية مختلفون في تفسيرها، ونفس قولهم **متناقض** يمتنع تصوره على الوجه الصحيح.

فلهذا صار كل منهم يقول ما يظن أنه أقرب من غيره، فمنهم من يراعي لفظ أمانتهم وإن صرح بالكفر الذي يظهر فساده لكل أحد كاليعقوبية، ومنهم من يستر بعض ذلك كالنسطورية، وكثير منهم وهم الملكانية بين هؤلاء وهؤلاء، ولما ابتدعوا ما ابتدعوا من التثليث والحلول، كان فيهم من يخالفهم في ذلك.

وقد يوجد نقل الناس لمقالاتهم مختلفا، وذلك بحسب قول الطائفة التي ينقل ذلك الناقل قولها، والقول الذي يحكيه كثير من نظار المسلمين يوجد كثير منهم على خلافه، كما نقلوا عنهم ما ذكره أبو المعالي وصاحبه أبو القاسم." (٢)

-٣٦٢

"وإذا كانوا قد اعترفوا بأن مريم ولدت الله، وأن الذي ولدته مريم وهو المسيح الاسم الجامع للجوهرين، للاهوت والناسوت قد مات، فهل وقعت الولادة والموت وسائر الأفعال التي تحكي النصارى أنها فعلت بالمسيح إلا عليهما؟

فكيف يصح لذي عقل عبادة مولود من امرأة بشرية قد مات ونالته العلل والآفات؟

قلت: ومما يوضح **تناقضهم** أنهم يقولون: إن المسيح وهو اللاهوت والناسوت شخص واحد وأقنوم واحد مع قولهم أنهما جوهران بطبيعتين ومشيئتين فيثبتون للجوهرين أقنوما واحدا، ويقولون: هو شخص واحد، ثم يقولون: إن رب العالمين إله واحد، وأقنوم واحد، وجوهر واحد، وهو ثلاثة أقانيم، فيثبتون للجوهر الواحد

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٧٦

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٧٧

ثلاثة أقانيم، وللجوهرين المتحدين أقنوما واحدا، مع أن مشيئة الأقانيم الثلاثة عندهم واحدة، والناسوت واللاهوت يثبتون لهما مشيئتين وطبيعتين، ومع هذا هما عندهم شخص واحد، أقنوم واحد، وهذا يقتضي غاية التناقض سواء فسروا الأقنوم بالصفة، أو الشخص، أو الذات مع الصفة، أو أي شيء قالوه.

وهو يبين أن الذين تكلموا بهذا الكلام ما تصوروا ما قالوه،." (١)

-٣٦٣

"وقال: أفلا يعلم من كان في عقله أدنى مسكة، أن هذا الفعل لا يكون من شيطان إلى إله، ولو كان إلها لأزاله عن نفسه قبل أن يأتيه الملك من عند ربه، ولما قال: (أمرنا أن لا نجرب الله، وأن نسجد للرب، ولا نعبد شيئا سواه) . وكيف لم يربط الشيطان عن نفسه قبل أن يربط عن أمته؟ قال: فهذه أمور إذا تأملها المتأمل قبحت جدا، وكثر اختلافها، واشتد تناقضها واضطرابها.

قال: ومما يعجب منه أنكم تعتقدون أن الابن الأزلي اتحد بالمسيح فصارا بجهة واحدة ولم يفارقه قط منذ اتحد به، ومكث على ذلك في بطن أمه تسعة أشهر، ثم أقام مولودا وتغذى باللبن، ومربوبا صبيا مغذى بالأغذية إلى أن بلغ ثلاثين سنة لا يظهر منه شيء من آلة الربوبية، ولا أمر يوجب هذا المحل، ولا كان بينه وبين نظرائه من الآدميين فرق، ولا سطع منه نور، ولا ظهرت له سكينة، ولا حفته الملائكة بالتهليل، ولا ألم به الشعث بعد ذلك فوق ما كان من الأنبياء قبله، فقد كلم الله موسى من العوسجة كيف شاء فأشرق ما حولها نورا، وكلمه من طور سيناء فاضطربت في الجبل النيران، والتبس وجهه النور الساطع حتى كان يتبرقع إذا جلس مع بني إسرائيل بعد ذلك، لأنهم كانوا لا يستطيعون النظر إليه، ثم سأل موسى ربه عز وجل لما قرب." (٢)

-٣٦٤

"فلا تصدقوني ". وقال: "كما أن الأب يحيي من يشاء ويميته، كذلك الابن يحيي من يشاء ويميته.

فدل على أنه يحيي ويخلق، وفي هذا تكذيب لمن زعم أنه ليس بخالق، وإنما خلقت به دون أن يكون خالقا له. وأما قولك: إن الأشياء كونت به، فإنما كنا لا نشك أن المسيح حي فعال، وكان قد دل بقوله: " إنما أفعل الخلق والحياة " كان قولك: (به كونت الأشياء) إنما هو راجع في المعنى إلى أنه كونها فكانت به مكونة، ولو لم يكن ذلك كذلك لتناقض القولان.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٩٥/٤

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ١٠٩/٤

قال: ورد عليه أيضا فقال: (أما قول من قال من أصحاب " أريوس ": إن الأب يريد الشيء فيكونه الابن، والإرادة للأب والتكوين للابن، فإن ذلك يفسد أيضا إذ كان الابن عنده مخلوقا فقد صار حظ المخلوق في الخلق أوفى من حظ الخالق فيه، وذلك أن هذا أراد وفعل، وذاك أراد ولم يفعل، فهذا أوفر حظا في فعله من ذاك، ولا بد لهذا أن يكون في فعله لما يريد ذلك، بمنزلة كل فاعل من الخلق لما يريد الخالق منه، ويكون حكمه كحكمه في الجبر والاختيار، فإن كان." (١)

-٣٦٥

"قلت: يقال لهذا: إن قول النسطورية والملكية، وإن كانا باطلين فقول الملكية أشد بطلانا وأعظم كفرا وتناقضا، وما ذكره هذا باطل.

أما قوله: لو كان الأمر على ما تقولون، فالمسيح مسيحان.

فيقال له: هذا إنما يلزم أن لو كان اللاهوت بمجرده يسمى مسيحا، فإن النسطورية وافقوهم على باطل، وهو أن الرب ولد إلها، وهذا باطل، ولم يقل أحد قط من الأنبياء لا في الإنجيل ولا غيره: إن صفة الله القائمة به مولودة، ولا أن الرب له مولود قديم أزلي.

ولكن إذا قدر أن الأمر كذلك، فصفة الله لم يسمها أحد مسيحا.

فإذا قدر أن اللاهوت والناسوت جوهران أقنومان لا اتحاد بينهما، لم يلزم أن يكون اللاهوت مسيحا، ولا هناك مسيح هو إله، ولا مسيح هو ابن إله.

وقد تقدم عن " نسطور " أنه كان يقول: إن هذا الإنسان الذي نقول: إنه مسيح متوحد بالمحبة مع ابن إله، ويقال له إله وابن إله، ليس بالحقيقة، ولكن موهبه.

فقد صرح بأن المسيح هو الإنسان فقط دون اللاهوت، وأن." (٢)

-٣٦٦

"جوهران أقنومان، ولدت أحدهما ولم تلد الآخر، كما تقول الملكية معهم: إنه صلب أحدهما ولم يصلب الآخر، ومات أحدهما ولم يمت الآخر، وتألم أحدهما ولم يتألم الآخر.

فكيف جوز الملكية حين الموت أن يحل الموت والصلب والأكل والشرب وسائر الأمور البشرية بأحد الجوهرين

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢٢٨/٤

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢٥١/٤

دون الآخر، ولم يجوزوا – حين الولادة – أن تلد مريم أحد الجوهرين دون الآخر؟ وهل هذا إلا من **تناقضهم**؟ كقولهم جميعا: إنه صعد إلى السماء وقعد عن يمين أبيه مع قولهم: إن اللاهوت مع الناسوت قعد عن يمين الأب.

ويقولون مع ذلك: إن اللاهوت القاعد عن يمين الآخر هو ذلك الآخر، وهما جوهر واحد، وإله واحد، مع قوله: إنه إله حق من إله حق، فمناقضتهم كثيرة.

ولا ريب أن قول النسطورية أيضا **متناقض**، لكن لا يمكن أن نصحح قول الملكية دون قولهم، بل قول الملكية أعظم فسادا **وتناقضا**.

فالنسطورية يقولون: الإله لم يولد ولم يصلب.

واليعقوبية يقولون: ولد وصلب.

والملكية يقولون: ولد ولم يصلب.

ومتى جاز أن يولد، جاز أن يموت ويصلب، وإن لم يجز أن يصلب ويموت، لم يجز أن يولد.." (١)

-٣٦٧

"فتجويز أحدهما ومنع الآخر **تناقض**.

ويقال للملكية: أنتم تقولون: إن اللاهوت اتحد بالناسوت عند الحمل، وكان مسيحا وهو مصفوع ومصلوب وميت ومتألم. وتقولون: هذا كان بالناسوت دون اللاهوت، فهذا **التناقض** من جنس **تناقض** النساطرة.

قال ابن البطريق: ويقال للنساطرة أيضا: متى اتحدت الكلمة بالإنسان؟ أقبل الولادة، أم في حال الولادة؟

فإن قالوا: قبل الولادة، قلنا لهم: قبل الولادة، قبل الحمل؟ أو قبل الولادة وهو حمل؟

فإن قالوا: قبل الولادة وقبل الحمل، فقد زعموا أنه اتحد قبل أن يكون إنسانا وقبل أن يصور. فإن كان ذلك كذلك، فسد قول النسطورية: إن القديم اتحد بإنسان جزئي ؛ لأن الإنسان الجزئي إنما كان إنسانا جزئيا، لما صار مصورا بشريا.

فيقال له: هذا السؤال لازم للطوائف الثلاثة، فإنهم يقولون بالاتحاد أعظم من النساطرة.

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢٥٩/٤

فإن قيل: هم يقولون: إنه اتحد بإنسان كلي، كان هذا من أفسد الأقاويل، فإن المسيح بشر معين جزئي، يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه، لم يكن إنسانا كليا.." (١)

-٣٦٨

"ثم قال: ويلزمهم أن يزعموا أن اللاهوت قد كان حل مع الناسوت تسعة أشهر ونحوها من بدء الحمل مقيما معه في الموضع الذي يحمل فيه الجنين، ثم ولدا معا، وهذا خلاف قولهم: إن مريم ولدت المسيح من جهة ناسوته لا من جهة لاهوته.

فيقال: قد يقولون: إنه ولد الناسوت دون اللاهوت، كما يقول الملكية: إنه صلب الناسوت دون اللاهوت.

وإن كان هذا متناقضا، فالنساطرة أقل تناقضا ؛ لأن الملكية يقولون: إنهما شخص واحد، أقنوم واحد، فقد اتحد أحدهما بالآخر.

فإذا جاز مع هذا أن يفارق أحدهما الآخر في الأكل والشرب والصلب والموت، فمن قال: إنهما جوهران أقنومان، هو أولى أن يقول ولدت أحدهما دون الآخر.

ثم قال: وإن قالوا: اتحد به وهو حمل صورة تامة.

قلنا لهم: فقد كان الإله حملا قبل الولادة، وإذا جاز أن يحمل، جاز أن يولد.

فيقال: هم لا يقولون بأنهما صارا شخصا واحدا، أقنوما واحدا، بل يقولون: جوهران أقنومان، وحينئذ فلا يقولون: حملت بإله،." (٢)

-٣٦٩

"قال: فقد تبين زائف ما تعتقده النسطورية من أن مريم ولدت المسيح من جهة ناسوته لا من جهة لاهوته، وصح أن مريم ولدت إلها مسيحا واحدا.

قال: ويقال لهم: إذا زعمتم أن المسيح جوهران، جوهر قديم وجوهر محدث، ثم زعمتم أن مريم ولدت المسيح، فقد أقررتم أن مريم ولدت هذين الجوهرين اللذين هما المسيح، وإذا ولدتهما وأحدهما إله، فقد ولدت إلها قديما، ولا يجوز أن تلد إلا ما كان محمولا، فهذا يوجب أنها قد كانت حاملة لذلك الإله.

فقد تبين زائف ما تعتقده النسطورية، أن مريم لم تحمل إلها ولم تلده، وصح ما تعتقده الملكية أن مريم ولدت

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٢٦٠

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٢٦١

إلها مسيحا واحدا وابنا واحدا، أقنوما واحدا.

فيقال له: ليس هذا التناقض من النسطورية بأعظم من تناقض الملكية فإنهم – مع قولهم باتحاد اللاهوت والناسوت، وأنهما شخص واحد – يقولون: إن أحدهما كان يأكل ويشرب ويصوم ويصلي ويتصرف، وأنه أخذ وصفع ووضع الشوك على رأسه وصلب وتألم ومات دون الآخر.

فإذا كان قول النسطورية متناقضا، فقول الملكية أعظم تناقضا، فإذا منعوا أن تحمل المرأة وتلد الناسوت دون اللاهوت لأجل الاتحاد الذي بينهما، وجب أن يمنعوا أن يأكل ويشرب ويصلب ويقتل أحدهما." (١)

-٣٧٠

"فاحتجبت الكلمة الخالقة بإنسان مخلوق، خلقته لنفسها بمسرة الأب ومؤازرة روح القدس جميعا، خلقا جديدا.

فيقال لهم: أخالق العالم – عندكم – خالق واحد وهو إله واحد، أم للعالم ثلاثة آلهة خالقون؟ .

فإن قالوا: إن الخالق واحد، وهم ثلاثة آلهة خالقون، كما أنهم في كثير من كلامهم يصرحون بثلاثة آلهة، وثلاثة خالقين، ثم يقولون: إله واحد، وخالق واحد.

فيقال: هذا تناقض ظاهر، فإما هذا، وإما هذا.

وإذا قلتم: الخالق واحد، له ثلاث صفات، لم ننازعكم في أن الخالق له صفات، لكن لا يختص بثلاثة.

فإن قالوا بثلاثة آلهة خالقين، كما قد كثر منهم في كثير من كلامهم، بان كفرهم وعظم شركهم، وبان أن شركهم أعظم من كل شرك في العالم، فغاية المجوس الثنوية – إثبات اثنين، نور وظلمة، وهؤلاء يثبتون ثلاثة.

ثم الأدلة السمعية في التوراة والإنجيل والزبور وسائر كلام الأنبياء مع الأدلة العقلية المبينة لكون الخالق واحدا، كثيرة جدا لا يمكن حصرها هنا.

وإن قالوا: إن الخالق واحد، له صفات، قيل لهم: فهذا مناقض لقولكم: إنه بعث كلمته الخالقة، وقولكم: (ولا كانت الكلمة برية منه." (٢)

-٣٧١

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢٦٣/٤

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢٧١/٤

"ولا من روحه الخالقة) وقولكم: (فهبطت الكلمة الخالقة) ، وقولكم: (فاحتجبت الكلمة الخالقة بإنسان مخلوق، خلقته لنفسها بمسرة الأب ومؤازرة الروح) . فهذا يقتضي أن الكلمة خالقة وأن الروح خالقة، وأنها خلقت بمسرة الأب الخالق ومؤازرة الروح الخالقة، وهذا الخالق هبط والأب لم يهبط.

فإذا كان الخالق واحدا له صفات، لم يكن هنا إلا خالق واحد.

الوجه الثاني: قولكم: (بعث كلمته الخالقة التي بها خلق كل شيء) ، وقد نطقت الكتب بأن الله يخلق الأشياء بكلامه، فيقول لها: (كن فيكون) ، هكذا في القرآن والتوراة وغيرهما.

لكن الخالق هو الله تعالى يخلق بكلامه، ليس كلامة خالقا.

ولا يقول أحد قط: إن كلام الله خلق السماوات والأرض.

والتوراة كلام الله، والإنجيل كلام الله، ولا يقول أحد: إن شيئا من ذلك خلق السماوات والأرض، ولا يقول أحد: يا كلام الله اغفر لي وارحمني.

فقول هؤلاء: إن كلمته هي الخالقة وإنه خلق بها - كلام **متناقض**.

فإنها إن كانت هي الخالقة، لم تكن هي المخلوق به، فالمخلوق به ليس هو الخالق.

الوجه الثالث: أن يقال: قولكم: (كلمة الله الخالقة) أهي." (١)

-٣٧٢

"إن قلتم: إن المسيح بعض كلمات الله، فحينئذ لله كلمات أخر غير المسيح، فاجعلوا كل كلمة خلقا كما جعلتم الكلمة المتحدة بالمسيح خالقا، إذ كنتم تقولون: (الكلمة هي الخالقة وهي المخلوق بها) ، فقولوا عن سائر كلمات الله إنها خالقة مخلوق بها، وحينئذ فيتعدد الخالق بتعدد كلمات الله.

وإذا كانت كلمات الله لا نهاية لها، كان الخلق خالقين لا نهاية لهم، وهذا غاية الباطل والكفر.

وبالجملة، أي شيء فسروا به الكلمة تبين به فساد قولهم، ولكنهم يتكلمون بما لا يفهمونه، ويقولون الكذب والكفر **المتناقض**، وإنما عندهم تقليد من أضلهم، كما قال تعالى: {قل ياأهل الكتاب لا تغلوا في دينكم غير الحق ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل} [المائدة: ٧٧] .

الوجه الرابع: أن يقال لهم: ما لم يعلم بالمعقول، فليس في المنقول ما يدل عليه، وأنتم لا تدعون أنكم عرفتموه بالعقل، لكن بما نقل عن الأنبياء، وأنتم قد فسرتم كلمته بعلمه وحكمته، وروح القدس بحياته، فمن أي نبي

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٢٧٢

تنقلون أن علم الله وحكمته مولودة منه، وأنه يسمى ابنا، وأن علمه أو حكمته خلق كل شيء، وأن حياته خلقت كل شيء، وأن علمه خالق وإله ورب، وحياته خالقة وإله ورب، وليس." (١)

-٣٧٣

"الخالق فخلقت، وتارة يقولون: إن روح القدس وازرها في الخلق، فهذه أربعة أقوال ينقض بعضها بعضا.

فإن كان الله هو الخالق لكل شيء فالخالق واحد، فليس هناك خالق آخر ولا شريك له في الخلق.

والخالق إذا خلق الأشياء بقوله: (كن) لم يكن كلامه خالقا، ولو كانت كل كلمة إلها خالقا، لكان الآلهة الخالقون كثيرين لا نهاية لهم.

ثم قال: ليست بمخلوقة ولكن مولودة منه من قبل كل الدهور.

فيقال: من من الأنبياء سمى شيئا من صفات الله مولودا قديما أزليا؟ فكيف يكون مولودا قديما أزليا؟ وهل يعقل مولود إلا محدثا؟ .

وأيضا فإذا جاز أن تكون الكلمة التي يفسرونها بالعلم أو الحكمة مولودة منه، فكذلك حياته مولودة منه، وإن كانت حياته منبثقة منه، فكلمته منبثقة منه.

فجعل إحدى الصفتين الأزليتين مولودة من الأزل غير منبثقة، والأخرى ليست مولودة من الأزل، بل منبثقة – مع كونه باطلا فهو **متناقض**، وتفريق بين المتماثلين.

فإنه إن جاز أن يقال للصفة القديمة الأزلية: إنها مولودة منه فالحياة مولودة.." (٢)

-٣٧٤

"وإن جاز أن يقال: إنها منبثقة، فالكلمة منبثقة.

وأيضا فكون الصفة إلها خالقا، وإثبات ثلاثة آلهة خالقين مع قولهم: إن الخالق واحد – **تناقض** آخر.

وأيضا فقوله: (ولم يكن الله بلا كلمته ولا روحه قط) إن أراد بروحه حياته، فهذا صحيح، لكن من من الأنبياء سمى حياة الله روحه؟ ومن الذي جعل الله روحا قديمة أزلية؟ وهل هذا إلا افتراء على الأنبياء؟

وليس لقائل أن يقول: إن هذا نزاع لفظي فلا اعتبار به ؛ لأن هذا تفسير لكلام الأنبياء، فهم الذين تكلموا بروح الله وروح القدس ونحو ذلك، ولم يرد أحد بذلك حياة الله قط.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢٧٤/٤

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢٧٧/٤

فتسمية حياة الله روحا، وتفسير مراد الأنبياء بذلك – افتراء على الله ورسله.

الوجه الثامن: قوله (فهبطت كلمة الله الخالقة بقوامها القائم الدائم الثابت الذي لم يزل ولا يزول، فالتحمت من مريم العذراء، وهي جارية طاهرة، مختارة من نسل داود، اصطفاها الله لهذا التدبير من نساء العالمين وطهرها بروح القدس، روحه الجوهرية، التي جعلها أهلا لحلول كلمة الله الجوهرية بها، فاحتجبت الكلمة الخالقة بإنسان مخلوق خلقته لنفسها بمسرة الأب ومؤازرة روح القدس خلقا جديدا) .

فيقال: إن الكتب دلت على أن المسيح تجسد من روح القدس، ومن مريم العذراء البتول، وهكذا هو في الأمانة التي لهم، وبهذا أخبر القرآن حيث أخبر في غير موضع، أنه نفخ في مريم من روحه مع إخباره أنه أرسل إليها روحه.

قال تعالى:." (١)

-٣٧٥

"فكيف تقولون: إنما احتجبت بالروح اللطيفة، مع تصريحكم بأن الخالق اختلط بالجسد والدم.

وهذا أيضا يناقض قول من قال: إنه اتحد به اتحادا بريا من الاختلاط.

فقد صرحتم هنا أنه اختلط به، وسيأتي نظائر هذا في كلامهم يصرحون فيه باختلاط اللاهوت بالناسوت.

الوجه الثاني عشر: قولكم: (غير قوام الكلمة الخالقة الذي هو أحد التثليث الإلهي، فذلك القوام معدود معروف مع الناس، لما ضم إليه وخلقه له التحم به من جوهر الإنسان، فهو بتوحيد ذلك القوام الواحد قوام لكلمة الله الخالقة واحد في التثليث بجوهر لاهوته، واحد من الناس بجوهر ناسوته، وليس باثنين، ولكن واحد مع الأب والروح، وهو إياه واحد مع الناس جميعا بجوهرين مختلفين، من جوهر اللاهوت الخالق، وجوهر الناسوت المخلوق، بتوحيد القوام الواحد قوام الكلمة، التي هي الابن المولود من الله من قبل كل الدهور، وهو إياه المولود من مريم العذراء في آخر الزمان من غير مفارقة من الأب، ولا من روح القدس.

فيقال: في هذا الكلام، بل فيما تقدم ذكره، ما يطول تعداده ووصفه من **التناقض** والفساد، والكلام الباطل، والكلام الذي تكلم به قائله، وهو لا يتصور ما يقول مع سوء التعبير عنه، كقوله: (وهو إياه) ،." (٢)

-٣٧٦

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢٧٨/٤

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢٩٢/٤

"هو إياه، فلا تعدد، فلهذا يضطرون إلى التناقض كما يضطر إليه النصارى، حيث يثبتون الوحدة مع الكثرة، وينشدون: (فيعبدني وأعبده ويحمدني وأحمده) . وهؤلاء بنوا قولهم على أصلين فاسدين.

أحدهما: أن أعيان الممكنات ثابتة في العدم، كقول من يقول من أهل الكلام: إن المعدوم شيء ثابت في العدم، وهذا القول فاسد عند جماهير العقلاء.

وإنما حقيقة الأمر، أن المعدوم يراد إيجاده ويتصور، ويخبر به، ويكتب قبل وجوده، فله وجود في العلم والقول والخط، وأما في الخارج فلا وجود له.

والوجود هو الثبوت، فلا ثبوت له في الوجود العيني الخارجي، وإنما ثبوته في العلم ؛ أي يعلمه العالم قبل وجوده.

والأصل الثاني: أنهم جعلوا نفس وجود رب العالمين الخالق القديم الأزلي الواجب بنفسه، هو نفس وجود المربوب المصنوع الممكن، كما قال ابن عربي: ومن عرف ما قررناه في الأعداد، وأن نفيها عين إثباتها، علم أن الحق المنزه هو الخلق المشبه. فالأمر." (١)

-٣٧٧

"المطلق مع عزلهم الحس، فيظنون أن هذا المطلق هو نفس المعينات، وأنه ما بقي موجودا أصلا.

فيقال لهم: لو قدر أن الوجود الكلي ثابت في الخارج كليا، وأنكم شهدتم ذلك، فمعلوم عند كل عاقل أن وجود الكلي المشترك لا يناقض وجود المعين المختص.

فالحيوانية والإنسانية المشتركة المطلقة، لا تناقض أعيان الحيوان وأعيان الإنسان، وحينئذ فثبوت أعيان الموجودات حاصل في الخارج.

وهب أنكم غبتم عن هذا ولم تشهدوه، فالغيبة عن شهود الشيء لا يوجب عدمه في نفسه.

فإذا لم يشهد العبد الشيء، أو لم يره، أو لم يعلمه، أو لم يخطر بقلبه، أو فني عن شهوده، أو اصطلم، أو غاب، لم يلزم من ذلك أن يكون الشيء صار في نفسه معدوما فانيا لا حقيقة له، بل الفرق ثابت بين أن يعدم الشيء في نفسه ويفنى ويتلاشى، وبين أن يعدم شهود الإنسان له وذكره ومعرفته.

وهؤلاء - من ضلالهم - يظنون أنه إذا فني في شهودهم للموجودات، كانت فانية في أنفسها، فلم يكن موجودا إلا." (٢)

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣٠٠/٤

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣١١/٤

-٣٧٨

"وقد انتشرت النار في جميع الحديدة، ولبستها، وأنالت النار الحديدة من قوامها وقوتها حتى أنارت الحديدة وأحرقت، ولم تنل النار من ضعف الحديدة شيئا من السواد ولا البرودة.

فعلى هذا الوجه من الخلطة دبرت كلمة الله الخالقة خلطتها للطبيعة البشرية.

فهو مسيح واحد ابن الله الوحيد المولود من الأب قبل الأدهار كلها، نور من نور، إله حق من إله حق، مولود ليس بمخلوق من سوس أبيه وجوهره وطبيعته، وهو إياه من مريم العذراء المولود منها في آخر الزمان بقوام واحد، قوام ابن الله الوحيد الجامع للطبيعتين كلتيهما، الإلهية التي لم تزل في البدء قبل كل بدء، والناسية التي كونت في آخر الزمان المقوم بالقوام الأزلي.

فهو مسيح واحد بقوام واحد أزلي، ذو طبيعتين إلهية لم تزل، وناسية خلقها له والتحم بها من مريم العذراء، فقوامه ذلك قوام الطبيعة الإلهية والطبيعة الناسية، جامعا لهما بلا اختلاط ولا فساد، ولا فرقة انقطاع، لم يزل قوام الطبيعة الإلهية، ثم هو قوام الطبيعة الناسية، قد خلقها وكونها وقومها بقوامه الذي لم يزل يقيم إلا به، ولم يعرف إلا له.

والجواب عن هذا الكلام - بعد أن يقال: إنه **تناقض،**." (١)

-٣٧٩

"المسيح الذي هو المبتدأ، الموضوع المخبر عنه المحكوم عليه، هو إنسان تام وإله تام، يوجب أن يكون نفس الإنسان هو نفس الإله.

ولو قيل هذا في مخلوقين، فقيل: نفس الملك نفس البشر، لكان ظاهر البطلان، فكيف إذا قيل في رب العالمين؟ لا سيما وكثير من النصارى لا يقولون: إن جسد المسيح مخلوق، بل يصفون الجميع بالإلهية، وهذا مقتضى قول أئمتهم القائلين: إن المسيح إله تام، لكنهم **تناقضوا** فقالوا - مع ذلك -: وهو إنسان تام، فكأنهم قالوا: هو الخالق ليس هو الخالق، هو مخلوق ليس هو مخلوق، فجمعوا بين النقيضين، وهذا حقيقة قول النصارى، لا سيما واتحاد اللاهوت بناسوت المسيح - عندهم - اتحاد لازم، لم يفارقه البتة، فيكون ذلك أبلغ من الاتحاد العارض، ومن أن الرب كان متحدا بجسد لا روح فيه، ثم بالجسد مع نفخ الروح فيه، ثم بالجسد بعد مفارقة الروح له، وحيث دفن في القبر ووضع التراب عليه.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣٥٦/٤

ومعلوم أن الإنسان إذا كانت فيه النفس وجعلت في التراب معه، تألمت النفس ألما شديدا، ثم تفارق البدن.

ومن العجائب أنهم يقولون: إن المسيح صلب ومات، ففارقته النفس الناطقة، وصار الجسد لا روح فيه، واللاهوت – مع هذا – متحد لم يفارقه وهو في القبر، واللاهوت متحد به، فيجعلون اتحاده به أبلغ من اتحاد النفس بالبدن.." (١)

-٣٨٠

"[فصل: بيان أن كل ما نقله المؤلف عن الحسن بن أيوب وابن البطريق إنما هو رد على أن في المسيح طبيعتين]

وقد حصل بما ذكرناه الجواب عن قولهم: (وعلى هذا المثال نقول: في السيد المسيح طبيعتان: طبيعة لاهوتية التي هي طبيعة كلمة الله وروحه، وطبيعة ناسوتية التي أخذت من مريم العذراء واتحدت به) .

وعرف أن هذا قول من أقوال النصارى، وأن لهم أقوالا أخر **تناقض** هذا.

وكل فريق منهم يكفر الآخر، إذ كانوا ليسوا على مقالة تلقوها عن المسيح والحواريين، بل هي مقالات ابتدعها من ابتدعها منهم، فضلوا بها وأضلوا، كما قال تعالى: {ياأهل الكتاب لا تغلوا في دينكم غير الحق ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل} [المائدة: ٧٧]

فذكر سبحانه أنهم أضلوا من قبل مبعث محمد – صلى الله عليه وسلم –.." (٢)

-٣٨١

"ويلزم أيضا إذا كانا جوهرا واحدا وقد ولد، وصفع وضرب وصلب ومات وتألم، أن يكون نفس اللاهوت ضرب وصلب ومات وتألم، كما تقوله اليعقوبية، وهذا لازم لجميع النصارى وهو موجب عقيدة إيمانهم.

فإن قالوا: بل هما جوهران مع كونهما عندهم شخصا واحدا لا تعدد فيه، كما يقوله من يقوله من الملكية، كان هذا كلاما **متناقضا**، فإن الشخص الواحد الذي لا تعدد فيه جوهر واحد، ولهذا حد بأنه جسم.

وإن شبهوا ذلك بالنفس مع الجسد لزمهم المحدود.

فإن الإنسان كما يقال فيه: إنه شخص واحد، يقال: إنه جوهر واحد بما بينهما من الاتحاد، ولهذا يحد بأنه

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣٦١/٤

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣٨٤/٤

جسم حساس تام متحرك بالإرادة ناطق، هذا يتناول جسده وروحه، وللنفس والبدن مشيئة واحدة.
ومتى شاء الإنسان الفعل مشيئة جازمة مع قدرته عليه فعله، ولم يكن معه جوهر آخر له مشيئة غير مشيئته.
فإذا شبهوا اتحاد اللاهوت بالناسوت بهذا، لزمهم أن يكونوا جوهرا واحدا ومشيئة واحدة، وهذا قول اليعقوبية.
ولهذا تألم النفس بما يحدث في الجسد من الآلام، ويتألم." (١)

-٣٨٢

"المعقولات حتى جعلت ما ليس معقولا من المعقول، وقدمته على الحس ونصوص الرسول.
وطائفة جفت عنه، فردت المعقولات الصريحة وقدمت عليها ما ظنته من السمعيات والحسيات.
وهكذا الناس في السمعيات نوعان، وكذلك هم في الحسيات الباطنة والظاهرة نوعان.
فيجب أن يعلم أن الحق لا ينقض بعضه بعضا، بل يصدق بعضه بعضا.
بخلاف الباطل، فإنه مختلف متناقض، كما قال تعالى في المخالفين للرسل: {والسماء ذات الحبك إنكم لفي قول مختلف يؤفك عنه من أفك} [الذاريات: ٧]
وإن ما علم بمعقول صريح، لا يخالفه قط، لا خبر صحيح ولا حس صحيح.
وكذلك ما علم بالسمع الصحيح، لا يعارضه عقل ولا حس.
وكذلك ما علم بالحس الصحيح، لا يناقضه خبر ولا معقول.
والمقصود هنا، الكلام مع من يعارض المعقولات بسمع أو حس.
فنقول: لفظ (المعقول) يراد به المعقول الصريح الذي يعرفه الناس بفطرهم التي فطروا عليها، من غير أن يتلقاه بعضهم عن بعض،." (٢)

-٣٨٣

"فإذا أخبر مثل هذا بشيء - علم بطلانه بصريح العقل - علم أنه غالط.
وإذا أخبر غير الأنبياء بما يعجز عقل كثير من الناس عن معرفته، لم يلزم أن يكون صادقا ولا كاذبا، بل لا نحكم بصدقه ولا كذبه إلا بدليل ؛ لاحتمال أن يكون غالطا واحتمال أن يكون قد علم ما يعجز غيره عن معرفته.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣٨٩/٤
(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣٩٥/٤

وإذا قال القول المعلوم فساده بصريح العقل من ليس بنبي، وقال: إن هذا فوق العقل، أو هذا وراء طور العقل والنقل، أو هذا لا نعرفه إن لم نترك العقل والنقل، أو قال:

هم معشر حلوا النظام وأحرقوا ال ... سياج فلا فرض لديهم ولا نفل

مجانين إلا أن سر جنونهم ... عزيز على أبوابه يسجد العقل

قيل: وهذا يمتنع أن يقوله نبي، أو ينقله صادق عن نبي، فإن أقوال الأنبياء لا **تناقض** العقل الصريح، فكيف يقبل هذا ممن ليس بنبي؟

وإن قال كما يقوله النصارى أو غيرهم: إن هذا دل عليه كلام الأنبياء أو فهمناه من كلام الأنبياء.

قيل لهم: الكلام في معاني الألفاظ التي نطقت بها الأنبياء شيء، والكلام الذي فهمتموه عنهم شيء آخر.." (١)

-٣٨٤

"لم يكن عليهم ملام.

ومن اعترض على نصوص الأنبياء، كان لفساد فهمه ونقص معرفته.

ولكنهم ابتدعوا أقوالا وعقائد ليست منصوصة عن أحد من الأنبياء - عليهم السلام - وفيها كفر ظاهر **وتناقض** بين.

فلو قدر أنهم أرادوا بها معنى صحيحا، لم يكن لأحد أن يبتدع كلاما لم يأت به نبي يدل على الكفر **المتناقض** الذي يخالف الشرع والعقل، ويقول: إني أردت به معنى صحيحا، من غير أن يكون لفظه دالا على ذلك، فكيف والمراد الذي يفسرون به كلامهم فاسد **متناقض** كما تقدم؟

فهم ابتدعوا أقوالا منكرة وفسروها بتفسير منكر، فكان الرد عليهم من كل واحد من الوجهين، وهم - في ذلك - نظير بعض ملاحدة المسلمين الذين يعتقدون إلهية بعض أهل البيت، أو بعض المشايخ، ويصفون الله بصفات لم ينطق بها كتاب، وهؤلاء ملحدون عند المسلمين.

بخلاف المؤمنين الذين آمنوا بالله ورسله، الذين آمنوا بما قالت الأنبياء، ولم يبتدعوا أقوالا لم يأت بها الأنبياء، وجعلوها أصل دينهم.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٤٠١

الوجه الثاني: أن يقال: ما ذكرتموه عن المسلمين كذب ظاهر عليهم.

فهذا النظم الذي ذكروه ليس هو في القرآن، ولا في الحديث،." (١)

-٣٨٥

"ومعلوم أن الحياة والنطق لا تعقل إلا صفة قائمة بموصوف، ولا يعلم موصوف بالحياة والنطق إلا ما هو مشار إليه، بل ما هو جسم كالإنسان.

فإن جاز لكم أن تثبتوا هذه الأعراض في غير جسم، جاز لغيركم أن يثبت المجيء واليد ونحو ذلك لغير الجسم.

وإن قلتم: هذا لا يعقل إلا لجسم، قيل لكم: وذلك لا يعقل إلا لجسم، فإن رجعتم إلى الشاهد، كان حجة عليكم، وإن جاز لكم أن تثبتوا في الغائب حكما على خلاف الشاهد، جاز لغيركم، وحينئذ فلا **تناقض** بين ما نفاه المسلمون وأثبتموه، لو كان ما ذكرتموه عنهم من النفي والإثبات حقا على وجهه، فكيف وقد وقع التحريف في الطرفين؟

الوجه السابع: أن يقال: غاية مقصودكم أن تقولوا: إن المسلمين لما أطلقوا ألفاظا ظاهرها كفر عندهم، لمجيء النص بها، وهم لا يعتقدون ظاهر مدلولها، كذلك نحن أطلقنا هذه الألفاظ التي ظاهرها كفر، لمجيء النص بها، ونحن لا نعتقد مدلولها.

فيقال لكم: أولا: إن ما أطلقه المسلمون من نصوص الصفات أطلقتموه أنتم، كما وردت به التوراة، فهذا مشترك بينكم وبينهم، وما اختصصتم به من التثليث، والاتحاد لم يشركوكم فيه.

ثم يقال ثانيا: إن المسلمين أطلقوا ألفاظ النصوص، وأنتم أطلقتم ألفاظا لم يرد بها نص.." (٢)

-٣٨٦

"والمسلمون قرنوا تلك الألفاظ بما جاءت به النصوص من نفي التمثيل.

وأنتم لم تقرنوا بألفاظكم ما ينفي ما أثبتموه من التثليث والاتحاد.

والمسلمون لم يعتقدوا معنى باطلا.

وأنتم اعتقدتم من التثليث في الأقانيم والاتحاد ما هو معنى باطل.

والمسلمون لم يسموا صفات الله بأسماء أحدثوا تسمية الصفات بها وحملوا كلام الرسل عليها.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤١١/٤

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤٣٩/٤

وأنتم أحدثتم لصفات الله أسماء سميتموه أنتم بها لم تسمعه الرسل، وحملتم كلام الرسل عليها.

والمسلمون لم يعدلوا عن النصوص الكثيرة المحكمة البينة الواضحة إلى ألفاظ قليلة متشابهة.

وأنتم عدلتم عن هذا إلى هذا.

والمسلمون لم يضعوا لهم شريعة اعتقاد غير ما جاءت به الرسل.

وأنتم وضعتم شريعة اعتقاد غير ما جاءت به الرسل.

والمسلمون لم يقولوا قولا لا يعقل.

وأنتم قلتم قولا لا يعقل.

والمسلمون لم **يتناقضوا**، فيجعلوا الإله واحدا ويجعلونه." (١)

-٣٨٧

"اثنين، بل ثلاثة، وأنتم **تناقضتم**.

فهذه الفروق وغيرها مما يبين فساد تشبيهكم أنفسكم بالمسلمين.

الوجه الثامن: قولكم: وكذلك - نحن النصارى - العلة في قولنا: (إن الله ثلاثة أقانيم، أب، وابن، وروح قدس، أن الإنجيل نطق به.

فيقال لكم: هذا باطل، فإنه لم ينطق لا الإنجيل ولا شيء من النبوات بأن الله ثلاثة أقانيم، ولا خص أحد من الأنبياء الرب بثلاث صفات دون غيرها، ولا قال المسيح ولا غيره: إن الله هو الأب والابن وروح القدس، ولا إن له أقنوما هو الابن، وأقنوما هو روح القدس، ولا قال: إن الابن كلمته أو علمه أو حكمته أو نطقه، وإن روح القدس حياته، ولا سمى شيئا من صفاته ابنا ولا ولدا، ولا قال عن شيء من صفات الرب إنه مولود، ولا جعل القديم الأزلي مولودا، ولا قال لا عن قديم ولا مخلوق، إنه إله حق من إله حق، ولا قال عن صفات الله إنها آلهة، وإن الكلمة إله والروح إله، ولا قال إن الله اتحد لا بذاته ولا بصفاته بشيء من البشر، بل هذا كله مما ابتدعتموه وخرجتم به عن الشرع والعقل، فخالفتم الكتب المنزلة والعقول الصريحة، وكنتم ممن قيل فيهم: {وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير} [الملك: ١٠]." (٢)

-٣٨٨

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٤٤٠

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٤٤١

"فهذا **تناقض** وحيرة، تجعلونه الابن الذي هو الكلمة، وهو أقنوم الكلمة فقط

وتقولون: تجسم من روح القدس، ولا تقولون: إنه تجسم من الكلمة.

وتقولون: هو كلمة الله وروحه، والكلمة والروح أقنومان.

ولا تقولون: إنه أقنومان، بل أقنوم واحد.

وتقولون: إنه خالق العالم، والخالق هو الأب وتقولون: ليس هو الأب، وتقولون: إله حق من إله حق، وتقولون: إله واحد ساوى الأب في الجوهر.

وتقولون: ليس له مثل، وليس شيء من هذا في كلام أحد من الأنبياء، فكيف تشبهون أنفسكم بمن اتبع نصوص الأنبياء، ولم يحرفها؟

وغاية ما عندكم ما وجد في إنجيل " متى " دون سائر الأناجيل من أن المسيح – عليه السلام – قال: (عمدوا الناس باسم الأب والابن والروح القدس) .

وأنتم قد عرفتم في كلام المسيح وغيره من الأنبياء أنهم يريدون بالابن صفة الله، لا كلامه ولا علمه ولا حكمته.

ولا يريدون بالابن: إله حق من إله حق، ولا مولود قديم أزلي،." (١)

-٣٨٩

"وهذا الكلام ظاهر، بل نصه حجة على خلاف قولكم، وأنه أراد بالابن نفسه، وهو الناسوت، ولم يرد به صفة الله، وأراد بروح القدس ما أيده الله به، أو روح القدس الذي نفخ في أمه حتى حبلت به، لم يرد به صفة الله – تعالى –.

فتأولتم كلامه على خلاف ظاهره، تأويلا يخالف صريح المعقول وصحيح المنقول، فكيف تدعون أنكم تمسكتم بظاهر كلامه؟

ولما كان قول النصارى في التثليث **متناقضا** في نفسه لا حقيقة له، صار مجرد تصوره التام كافيا في العلم بفساده من غير احتياج إلى دليل، وإن كانت الأدلة تظهر بفساده.

ولهذا سلك طائفة من العلماء في الكلام معهم هذا المسلك، وهو أن مجرد تصور مذهبهم كاف في العلم بفساده، فإنه غير معقول.

وقالوا: إن النصارى ناقضت في اللفظ وأحالت في المعنى، فلا يجوز أن يعتقد ما يدعون انتحاله **لتناقضه**.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤٤٣/٤

وذلك أنهم يزعمون أن الثلاثة واحد، والواحد ثلاثة، وهذا لا يصح اعتقاده ؛ لأنه لا يجوز أن يعتقد المعتقد في شيء أنه ثلاثة، مع اعتقاده فيه أنه واحد ؛ لأن ذلك متضاد.

وإذا كان ذلك كذلك، فليس يخلو من أن يعتقد أنه ثلاثة، أو أنه واحد.

وليس يحتاج أن يعرف بدليل بطلان قول من ادعى أن الواحد ثلاثة، وأن الثلاثة واحد ؛ لأن ذلك لا يعقل.." (١)

-٣٩٠

"وهو كمن ادعى في الشيء أنه موجود معدوم، أو قديم محدث، أو في الجسم أنه قائم قاعد، متحرك ساكن.

وإذا كان كذلك، **فتناقضه** أظهر من أن يحتاج فيه إلى دلالة.

وإذا قال النصارى: إنه أحدي الذات ثلاثي الصفات.

قيل: لو اقتصرتم على قولكم: إنه واحد له صفات متعددة، لم ينكر ذلك عليكم جمهور المسلمين، بل ينكرون تخصيص الصفات بثلاث، فإن هذا باطل من وجوه متعددة:

منها: أن الأب عندكم هو الجوهر ليس هو صفة، فلا يكون له صفة إلا الحياة والعلم، فيكون جوهرا واحدا له أقنومان، وأنتم جعلتم ثلاثة أقانيم.

ومنها: أن صفات الرب لا تنحصر في العلم والحياة، بل هو موصوف بالقدرة وغيرها.

ومنها: أنكم تارة تفسرون روح القدس بالحياة، وتارة بالقدرة، وتارة بالوجود.

وتفسرون الكلمة تارة بالعلم، وتارة بالحكمة، وتارة بالكلام.

فبطلان قولكم في إثبات ثلاث صفات، كثير وأنتم مع هذا تجعلون كل واحدة منها إلها. فتجعلون الحياة إلها، والعلم إلها، وهذا باطل.

وأما من لم يثبت الصفات من المسلمين وغيرهم، فيردون عليكم من وجوه أخرى كقول بعضهم: إذا قيل: ألستم تقولون: إن الأبعاض." (٢)

-٣٩١

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٤٤٨

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٤٤٩

"الكثيرة تكون إنسانا واحدا، والآحاد الكثيرة عشرة واحدة، والأجسام الكثيرة دارا واحدة ومدينة واحدة، وما جرى هذا المجرى مما هو أكثر من أن يحصى، وأظهر من أن يخفى.

فكيف عبتم ذلك من النصارى؟ ولم أنكرتم أن يكون ثلاثة أقانيم جوهرا واحدا؟

قيل: إن قولنا: إنسان واحد، ودار واحدة، وعشرة واحدة، وما يجري هذا المجرى، أسماء تنبئ عن الجمل لا عن آحاد.

وإذا قلنا: إنسان واحد، فكأنا قلنا: جملة واحدة، وكذلك إذا قلنا: عشرة واحدة، لا أنا نثبته واحدا في الحقيقة. كيف ونحن نقول: إن أبعاض الإنسان متغايرة، فكل بعض منها غير سائرها، وكذلك كل واحد من العشرة غير سائرها؟

فنحن وإن قلنا: إنسان واحد، فلسنا نثبته شيئا واحدا في نفسه، ولو أثبتنا ذلك، **لتناقضنا** مناقضة النصارى، وإنما قلنا: هي جملة واحدة، ولو قالت النصارى مثل ذلك، لم **تتناقض**، حتى يزعموا أنها ثلاثة أشياء جملة واحدة.

فيكون مرادهم في ذلك بوصفهم الأقانيم الثلاثة، بأنها جوهر واحد مما نريد بقولنا: الأبعاض الكثيرة – أنه إنسان واحد.

فيكون وصفهم لها بأنها جوهر، إنما ينبئ أنها جملة، وليس هذا مما يذهبون إليه، ولا يعتقدونه ولا يجعلون له معنى ؛ لأنهم لا يعطون." (١)

-٣٩٢

"تثليث ولا اتحاد الخالق بشيء من المخلوقات، لا المسيح ولا غيره.

وفيها ألفاظ قليلة مشكلة متشابهة، وهي – مع ذلك – لا تدل على ما ذكرتموه من التثليث والاتحاد، لا نصا ولا ظاهرا، ولكن بعضها يحتمل بعض ما قلتم، وليس فيها شيء يحتمل جميع ما قلتم، فضلا عن أن يكون ظاهرا فيه أو نصا، بل بعضها يحتمل بعض قولكم.

فأخذتم ذلك المحتمل وضممتم إليه من الكفر الصريح **والتناقض** القبيح ما صيرتموه أمانة لكم ؛ (أي عقيدة إيمان لكم) .

ولو كانت كلها تحتمل جميع ما قلتم، لم يجز العدول عن النص والظاهر إلى المحتمل، ولو كان بعضها ظاهرا

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٤٥٠

فيما قلتم، لم يجز العدول عن النصوص الصريحة إلى الظاهر المحتمل.

ولو قدر أن فيها نصوصا صريحة قد عارضتها نصوص أخرى صريحة، لكان الواجب أن ينظروا بنور الله الذي أيد به عباده المؤمنين، فيتبعون أحسن ما أنزل الله، وهو المعنى الذي يوافق صريح المعقول وسائر كتب الله، وذلك النص الآخر إن فهموا تفسيره، وإلا فوضوا معناه إلى الله – تعالى – إن كان ثابتا عن الأنبياء.

وهؤلاء عدلوا عما يعلم بصريح المعقول، وعما يعلم بنصوص." (١)

-٣٩٣

"واحد، وقول النسطورية: هما مشيئة واحدة.

وحينئذ فما قالوه من التعدد الذي يوجب المباينة، وأنه لا يتصف أحدهما بما يتصف به الآخر، ولا يحل به ما حل به، فيكون متناقضا لهذا.

فأحسن أحوالهم أن يتناقضوا في الاتحاد، كما تناقضوا في التثليث، وهذا حقيقة قول خيار هؤلاء يتكلمون بالكفر وبما يناقضه، وبالتوحيد وبما يناقضه.

ومعلوم أن ما يفعله بنفسه من ندم وبكاء وحزن، هو دون ما يفعله أعداؤه به من ضرب وصفع وجعل الشوك على رأسه، وصلبه بين لصين، وأن استغاثته بمن يخلصه من ذلك أشد نقصا من ندمه وحزنه.

وإن قالوا: فعل هذا حتى يعلم عباده التشبه به – أمكن أولئك المجسمة الكفرة أن يقولوا: بكى وندم وعض يده ندما حتى جرى الدم، حتى يعلم عباده التوبة من الذنوب.

ففي الجملة، ما قال قوم من أهل الملل قولا في الله، إلا وقول النصارى أقبح منه.

ولهذا، كان معاذ بن جبل – رضي الله عنه – يقول: لا ترحموهم، فلقد سبوا الله مسبة ما سبه إياها أحد من البشر، ولهذا يعظم الله فريتهم." (٢)

-٣٩٤

"ليس بخالق، ومن قال: إنه ليس بجالس عن يمين أبيه، ومن قال أيضا: إن روح القدس ليس برب حق محي، ومن قال: إنه ليس ثلاثة أقانيم.

وتلعنون أيضا مع قولكم إنه الخالق من قال: إنه الأب، والأب هو الخالق، فتلعنون من قال: هو الأب الخالق،

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٤٥٢

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٤٥٧

ومن قال: ليس هو الخالق، فتجمعون بين النقيضين.

فتلعنون من جرد التوحيد بلا شرك ولا تثليث، ومن أثبت التثليث مع انفصال كل واحد عن الآخر، وتجمعون بين النقيضين.

فمن أثبت أحدهما منفكا عن الآخر لعنتموه، كمن قال: عندي واحد ثلاثة.

فمن قال: هو واحد ليس بثلاثة - كذبه، ومن قال: هو ثلاثة ليس واحدا - كذبه.

ومن قال: عندي شيء موجود معدوم، فمن قال: هو موجود ليس بمعدوم - كذبه، ومن قال: معدوم ليس بموجود - كذبه.

ومن قال: عندي شيء هو حي ميت، هو عالم جاهل، هو قادر عاجز، فمن قال: هو حي ليس بميت - كذبه، ومن قال: هو ميت ليس بحي - كذبه.

فهكذا أنتم تجمعون بين قولين **متناقضين**، أحدهما حق والآخر باطل.

فمن قال الحق ونفى الباطل لعنتموه، ومن قال الباطل ونفى." (١)

-٣٩٥

"الحق لعنتموه.

وأنتم تشبهون الملاحدة من الجهمية والفلاسفة والباطنية الذين يسلبون عنه النقيضين، أو يمتنعون عن إثبات أحد النقيضين، فيقولون: لا نقول هو حي ولا ليس بحي، ولا هو عالم ولا ليس بعالم، ولا قادر ولا ليس بقادر.

بل منهم من يقول: لا نقول: هو موجود ولا معدوم، ولا نقول هو شيء ولا نقول ليس بشيء.

ومنهم من يقول: ليس بحي ولا ميت، ولا عالم ولا جاهل، ولا قادر ولا عاجز.

ومنهم من يقول: لا نطلق لا هذا ولا هذا.

فيقال لهم: رفع النقيضين كجمع النقيضين، والامتناع عن إثبات أحد النقيضين، كالامتناع عن نفي أحد النقيضين.

وكذلك من وصفه بأنه موجود واجب الوجود لذاته، ثم وصفه بصفات تستلزم عدمه، فقد جمع بين النقيضين.

وكل قول يتضمن جمع النقيضين وإثبات الشيء ونفيه، أو رفع النقيضين الإثبات والنفي - فهو باطل.

والنصارى في هذا الباب من أبلغ الناس **تناقضا** يقولون الشيء ويقولون بما يناقضه، ويلعنون من قال هذا ومن

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤٦٤/٤

قال هذا.

وأيضا فكل طائفة منكم تلعن الأخرى، فإن أهل الأمانة تلعن الأريوسية وغيرهم من طوائف النصارى، وهم يلعنونكم وكل من فرقكم." (١)

-٣٩٦

"الثلاثة، النسطورية، واليعقوبية، والملكية، تلعن الطائفتين الأخريين.

فأنتم واليعقوبية تلعنون من يقول: إن مريم لم تلد إلها، ويقولون: إن مريم ولدت إنسانا تاما إلها تاما.

وأنتم والنسطورية تلعنون من قال: إنهما جوهر واحد بمشيئة واحدة وطبيعة واحدة.

ومن قال: إن اللاهوت تألم مع قولكم: إن اللاهوت مولود من مريم، ومع قولكم: المسيح الذي ولدته مريم مات وصلب، وفي أقوالكم من العجائب المتناقضة التي توجب أنكم ملعونون، ما يطول وصفه، فما منكم من أحد إلا وهو لاعن ملعون، فلعنكم من قال بهذه المقالات، لا يوجب أنكم على الحق، بل يوجب أن يكون من جملة الملعونين عندكم كطائفة من طوائفكم. والنصارى طوائف كثيرون مختلفون اختلافا كثيرا.

والطوائف الثلاثة المشهورة في الأزمان المتأخرة منهم - بعض طوائفهم، وإلا فهم طوائف كثيرون مختلفون في التثليث والاتحاد.

وتجد كل صنف منهم أو غيرهم في مقالاتهم يحكي أقوالا غير الأقوال التي حكاها الآخرون.

ومن أجل من جمع أخبارهم عندهم، سعيد بن البطريق بترك الإسكندرية في أثناء المائة الرابعة من دولة الإسلام، وقد بحث لهم بحثا استقصى فيه - بزعمه - نصر مذهبهم، وهو ملكي، وقد ذكرت." (٢)

-٣٩٧

"كلامه في غير هذا الموضع.

وفيهم من يقول: إن مريم زوجة الله، وفيهم من يجعلها إلها آخر كالمسيح.

وفيهم من يثبت أن المسيح ابن الله، الولادة المعقولة المعروفة من الحيوان.

والأمانة التي جعلوها عقيدتهم وأصل إيمانهم في زمن " قسطنطين " بعد المسيح بأكثر من ثلاثمائة سنة، هي وغيرها من أقوالهم الظاهرة تدل على هذه الأمور المنكرة القبيحة دلالة بينة.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٤٦٥

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٤٦٦

لكن علماؤهم يتأولونها بتأويلات **تناقض** مدلولها، مع فساد تلك المعاني التي يحملونها عليها عقلا وشرعا.

وليست تلك ألفاظ الأنبياء حتى يقال: حكمهم في ذلك حكم سائر الطوائف من المسلمين وغيرهم، الذين يقولون ما يرونه متشابها من كلام الأنبياء، ويقولون: إن الأنبياء تكلموا بما لا يعرف أحد معناه، أو إنهم خاطبوا الجمهور بما أرادوا به تفهيمهم أمورا ينتفعون بها، وإن كان ذلك كذبا باطلا في نفس الأمر.

فإن هؤلاء الطوائف، وإن كان فيهم من الضلال والجهل ما قد بسط في غير هذا الموضع، فقد فعلوا ذلك في ألفاظ الأنبياء التي لها حرمة النبوة.." (١)

-٣٩٨

"ذلك بالكلمة، فلا ينقلون عن أحد من الأنبياء أنه سمى شيئا من صفات الله ابنا ولا ولدا، ولا قال: إن علم الله أو كلامه أو حكمته ولده أو ابنه، أو هو متولد عنه.

فعلم أن القوم في غاية **التناقض** في المعاني والألفاظ، وأنهم مخالفون للكتب الإلهية كلها، ولما فطر الله عليه عباده من المعقولات التي يسمونها نواميس عقلية، ومخالفون لجميع لغات الآدميين، وهذا مما يظهر به فساد تمثيلهم، فإنهم قالوا: تولدت الكلمة عنه، كما تولد الكلمة والحكمة فينا عن العقل.

فيقال لهم: لو قدر أن الأنبياء سموا ذلك تولدا، فما يتولد فينا حادث بعد أن لم يكن، وحدوثه يتسبب من فعلنا وقدرتنا ومشيئتنا.

فأما صفاتنا اللازمة لنا، التي لا اختيار لنا في اتصافنا بها، ولم نزل متصفين بها، فلا يقول عاقل: إنها متولدة فينا وعنا.

وأنتم تجعلون صفة الله القديمة اللازمة له التي لم يزل ولا يزال متصفا بها، متولدة عنه.

فلو قدر أن ما ذكرتموه من التولد العقلي أمر معروف في اللغة والعقل والشرع، لم يكن لكم أن تجعلوا علم الله وحكمته التي فسرتم بها كلمته ابنا له ومولودا منه، لم يزل مولودا منه ؛ لأن هذا باطل عقلا وشرعا ولغة.

أما العقل، فإن صفة الموصوف اللازمة له - وإن كان مخلوقا -." (٢)

-٣٩٩

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤٦٧/٤

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤٧١/٤

"وبعض علمائهم، وإن أنكر ذلك، لكنهم يقولون ما يستلزم ذلك ويشبهونه بالشعاع من الشمس، ويقولون عن الروح: هو منبثق من الله خارج منه.

وهذا كله يناسب الولادة التي هي خروج شيء منه، أو حدوث شيء عنه بغير اختياره ومشيئته، ولا بد له – مع ذلك – من محل يقوم به، فإن الشعاع لا يقوم إلا بالأرض.

والأمر المنبثق الخارج من غيره، إما أن يكون جوهرا قائما بنفسه، أو صفة قائمة بغيرها.

فإن كان جوهرا، فقد انفصل من الرب جزء.

وإن كان عرضا، فلا بد له من محل، فيكون متولدا عن أصلين.

وتشبيههم بتولد الكلام عن العقل تشبيه باطل، فإن ذلك يحصل بقدرة الإنسان ومشيئته، وهو حادث بعد أن لم يكن.

هذا إذا عرف أن ما يقوم بقلب الإنسان من علم وحكمة، يقال: إنه يتولد عنه، ويقال: إنه ابنه، مع أن هذا أمر غير معروف في اللغات، ولو كان معروفا في لغة بعض الأمم، لم يجز أن يفسر به كلام الأنبياء، إن لم يكن معروفا في لغتهم.

وأما ما يدعونه، فإنهم يقولون: إن الكلمة لازمة لذات الله أزلا وأبدا، وهي مولودة منه، مع أنها غير مصنوعة، فهذا كلام متناقض باطل من وجوه.." (١)

-٤٠٠

"الحق، وبطل قولهم لكنهم يقولون: روح القدس هو الأقنوم الثالث، كما يقولون في الكلمة وهو اللاهوت عندهم.

فهم قد ذكروا أنه تجسد من الناسوت واللاهوت، فيلزمهم على هذا أن يكون المسيح هو الابن، وهو روح القدس، فيكون أقنومين، لا أقنوما واحدا، وقد تقدم تناقضهم في هذا.

والمقصود هنا، أنهم إذا قالوا: إن الرب أو بعض صفاته اتحد بما خلق من مريم، فلا بد أن يحصل له اتصال بمريم قبل اتصاله بما خلق منها، وذلك هو معنى النكاح والازدواج.

وعند جمهور النصارى أن مريم ولدت اللاهوت كما ولدت الناسوت، وهي أم اللاهوت، ويقولون في دعائهم: يا والدة الإله.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٤٧٧

واللاهوت الذي ولدته مريم هو - عندهم - رب العالمين، واللاهوت اتحد بالناسوت عندهم، من حين خلق الناسوت في بطن مريم، لم يحدث بعد الولادة.

فإذا جاز أن يكون لرب العالمين عندهم أم ولدته بوجه من الوجوه، فإمكان أن يكون له صاحبة وزوجة أولى وأحرى، وليس في ذلك ما يحيله العقل والشرع إلا وهو لكونها أما للاهوت أشد إحالة.

فإن جاز أن يكون للاهوت أم والأم أصل، فلأن يكون له صاحبة هي زوجة ونظير - أقرب وأولى، فإن من المعلوم أن ولد ذلك الشيء، وهو المتفرع المتولد عنه، أنقص بالنسبة إليه من نظيره.

فإذا قالوا: إن لرب العالمين ولدا اتحد بالناسوت هو نظيره المساوي له في الجوهر، وقالوا: إن الناسوت أم هذا المسيح الذي." (١)

-٤٠١

"فقيل له: إذا كان الوجود واحدا، فلماذا تحرم علي أمي وتباح لي امرأتي؟

فقال: الجميع عندنا حلال، ولكن هؤلاء المحجوبون قالوا: حرام، فقلنا: حرام عليكم.

وكلام هؤلاء كله **متناقض** ينقض بعضه بعضا.

فإن قوله: (هؤلاء المحجوبون) وقوله: (قلنا حرام عليكم) ، يقتضي الفرق بينه وبين المحجوبين، وبين المخاطب والمخاطب، وهذا يناقض وحدة الوجود.

وإذا قالوا: (هذه مظاهر للحق ومجال) فإن كان الظاهر غير المظهر، والمجلى غير المتجلي، فقد ثبت التعدد، وأن في الوجود اثنين ظاهرا ومظهرا، وإن جعلوهما واحدا، فقد بطل جوابهم.." (٢)

-٤٠٢

"قائما بنفسه، وقالوا: إن الله موجود حي ناطق، ثم قالوا حياته جوهر قائم بنفسه، ونطقه - وهو الكلمة - جوهر قائم بنفسه وقالوا في هذا: إنه إله من إله، وهذا إله من إله، فأثبتوا صفات لله وجعلوها جواهر قائمة بنفسها، ثم قالوا: الجميع جوهر، فكان في كلامهم أمور كثيرة من الباطل **المتناقض**. منهم من جعل الصفات جوهرا. ومنهم من جعل الجواهر المتعددة جوهرا واحدا.

والذين قالوا من نفاة الصفات المعتزلة والجهمية: إن من أثبت الصفات فقد قال بقول النصارى، هو متوجه

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤٨٨/٤

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٥٠١/٤

على من جعل الصفات جواهر. وهؤلاء هم النصارى يزعمون أن الصفات جواهر آلهة، ثم قال هؤلاء: ولا إله إلا الله، فلا صفة له. وقالت النصارى: بل الأب جوهر إله، والابن جوهر إله، وروح القدس جوهر إله، ثم قالوا: والجميع إله واحد. ونفس تصور هذه الأقوال – التصور التام – يوجب العلم بفسادها. وأما الرسل وأتباعهم فنطقوا أن لله علما وقدرة وغير ذلك من الصفات، وثبتوا أن الإله إله واحد. فإذا قال القائل: عبدت الله ودعوت الله؛ فإنما دعا وعبد إلها واحدا؛ وهو ذات متصفة بصفات الكمال، لم يعبد ذاتا لا حياة لها ولا علم ولا قدرة، ولا عبد ثلاثة آلهة ولا ثلاثة جواهر، بل نفس اسم الله يتضمن ذاته المقدسة المتصفة." (١)

-٤٠٣

"بالضوء الشعاع القائم بالهواء والجدران ونحو ذلك، فليس هذا بجوهر، لا لطيف ولا كثيف، بل هو عرض قائم بغيره.

الوجه الخامس: قولكم: " إن الجوهر اللطيف لا يقبل عرضا "كلام ممنوع، وهو باطل أيضا. فإن نفس الإنسان تقبل الأعراض القائمة بها، وكذلك النفس الفلكية – عند من أثبتها – تقوم بها إرادات وتصورات متجددة.

ولفظ " العرض " في اصطلاح النظار يراد به ما قام بغيره سواء كان صفة لازمة أو عارضة، وهذا موجب تقسيم النصارى، كما هو قول الفلاسفة.

فإنهم قالوا: ليس في الوجود شيء إلا وهو إما جوهر وإما عرض؛ لأنه أي أمر نظرناه وجدناه إما قائما بنفسه، غير مفتقر في وجوده إلى غيره، وهو الجوهر، وإما مفتقر في وجوده إلى غيره، لا قوام له بنفسه وهو " العرض " قالوا: " ولا يمكن أن يكون لهذين قسم ثالث ".

وهذا الذي قالوه هو تقسيم أرسطو وأتباعه، وهو يسمي المبدأ الأول جوهرا وهذا تقسيم سائر النظار. لكن أكثرهم لا يدخلون رب العالمين في مسمى الجوهر، ومنهم من يدخله فيه، وبعض النزاع في ذلك لفظي.

وإذا كان الأمر على ما قالوه؛ فالضوء القائم بالأرض والهواء عرض ليس جوهرا قائما بنفسه، وهم قد جعلوه جوهرا، وهذا تناقض بين. وأيضا فالجواهر اللطيفة تقوم بها الأعراض؛ كالحياة والعلم، بل والرب – على قولهم – تقوم به الحياة والعلم.." (٢)

-٤٠٤

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ١٥/٥

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤٤/٥

"وإن عنوا بلفظ العرض شيئا آخر، لم ينفعهم ذلك، فإن المتكلمين الذين قالوا: " الجوهر هو ما يشغل حيزا ويقبل عرضا " إنما أرادوا بالعرض ما يقوم بغيره من المعاني، سواء كان لازما له أو عارضا له، ومعلوم أن كل جوهر فإنه يقوم به المعاني. والخالق – تعالى – عندهم يقوم به الحياء والعلم، فإذا كان الخالق – تعالى – يقوم به المعاني – وهم يسمونه جوهرا – فكيف لا تقوم المعاني بغيره.

وهؤلاء يثبتون جوهرا لطيفا لا تقوم به الأعراض، مع قولهم: " إنه تقوم به المعاني " وهذا اصطلاح لهم لا يوافقهم عليه أحد. ثم **يتناقضون** فيقولون: " الموجود إما جوهر وإما عرض " وهذا **تناقض**.

ونظار المسلمين لهم في تسمية صفات الله القائمة به أعراضا نزاع: بعضهم يسميها أعراضا، وبعضهم ينكر هذه التسمية، مع اتفاق هاتين الطائفتين على قيام الصفات به. وجمهور نظار المسلمين." (١)

٤٠٥-

"لا يسمونه جوهرا، وبعضهم يسميه جوهرا، وأما من أنكر قيام الصفات به فذاك لا يسمي الله جوهرا ولا جسما.

وهؤلاء النصارى **متناقضون** **تناقضا** بينا، ولهذا كان لهم طريقة لا يوافقهم عليها أحد من طوائف العقلاء، ذلك يظهر:.

بالوجه السادس: وهو أن الناس لهم في إثبات الصفات القائمة بذات الله – تعالى – قولان: فسلف المسلمين وأئمتهم وجمهور الخلق من أهل الملل وغير أهل الملل، يثبتون قيام الصفات بالله، تبارك وتعالى. وهل تسمى أعراضا؟ على قولين: والقول الثاني: قول من ينفي الصفات، مثل الملاحدة الجهمية ونحوهم، من مبتدعة المسلمين، ومن وافقهم من الفلاسفة، وبعض اليهود والنصارى، فهؤلاء لا تقوم به المعاني والصفات عندهم، فلا يقولون: تقوم به الأعراض. ثم من هؤلاء من يسميه جوهرا كأرسطو وأتباعه، ومنهم من لا يسميه جوهرا، كمتأخري الفلاسفة: ابن سينا." (٢)

٤٠٦-

"وأمثاله، مع جمهور نظار المسلمين وغيرهم، سواء سموه جوهرا أو لم يسموه.

وأما الجمهور القائلون بقيام المعاني به؛ فبعضهم يسميها أعراضا وإن لم يسمه جوهرا. وقد سماه بعضهم جوهرا،

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤٧/٥

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤٨/٥

وبعضهم ينفي أن يكون أعراضا، وبعضهم يسكت عن النفي والإثبات، فلا يسميها أعراضا ولا ينفي تسميتها بذلك، أو يستفصل القائل عن كونها أعراضا.

وأما هؤلاء النصارى فقالوا: " جوهر ثلاثة أقانيم " ووصفوه بالصفات الثبوتية؛ وهي الحياة والنطق، وقالوا: " الموجود إما جوهر وإما عرض " فلزمهم أن تكون صفات الله أعراضا عندهم، ثم قالوا: " الجوهر اللطيف لا يقوم به الأعراض " ونزهوا الرب أن تقوم به الأعراض، مع قولهم: " إنه جوهر " تناقضوا تناقضا بينا، حيث جمعوا بين كلام الرسل وأتباعهم وبين كلام المشركين." (١)

٤٠٧-

"المعطلين الفلاسفة. فما تلقوه عن المسيح فهو حق، وما ابتدعوه من قول من خالف الرسل فهو باطل.

فجمعوا في قولهم بين الحق والباطل، وسلكوا مسلكا لا يعرف عن غيرهم، وإيضاح هذا أن يقال في:

الوجه السابع: أن هذا الذي ذكروه تناقض بين؛ فإنهم قالوا: الموجود إما جوهر وإما عرض: " القائم بذاته هو الجوهر، والقائم بغيره هو العرض ".

ثم قالوا: " إنه موجود حي ناطق، له حياة ونطق ". فيقال لهم: حياته ونطقه؛ إما جوهر وإما عرض، وليس جوهرا؛ لأن الجوهر ما قام بنفسه، والحياة والنطق لا يقومان بنفسيهما، بل بغيرهما، فهما من الأعراض، فتعين أنه عندهم جوهر يقوم به الأعراض، مع قولهم: " إنه جوهر لا يقبل عرضا ".." (٢)

٤٠٨-

"وإن قلتم: بل الابن القديم الأزلي، الذي هو الكلمة، التي هي العلم والحكمة، عرض قائم بجوهر الأب، ليس هو جوهرا ثانيا؛ فقد صرحتم بأن الرب جوهر تقوم به الأعراض، وقد أنكرتم هذا في كلامكم، وقلتم: " هو جوهر لا تقوم به الأعراض " وقلتم: " إن من المخلوقات جواهر لا تقوم بها الأعراض، فالخالق أولى " وهذا تناقض بين لا حيلة فيه لمن تدبر كلامهم أوله وآخره.

فإن كلامهم هذا يوجب أنه جوهر واحد، لا يقوم به شيء من الأعراض.

وهم يقولون: " جوهر واحد، ثلاثة أقانيم " وسواء سموها صفات أو خواص أو أعراضا، أو قالوا: الأقنوم هو الذات والصفة. فيقال لهم: الرب مع الأقانيم: ثلاثة جواهر أو جوهر واحد له ثلاثة صفات، أو جوهر لا

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤٩/٥

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٥٠/٥

صفة له. فإن قالوا: ثلاثة جواهر، أثبتوا ثلاثة وبطل قولهم: " إن الرب جوهر واحد وإله واحد " وصرحوا بإثبات ثلاثة آلهة.

وإن قالوا: بل جوهر واحد له ثلاث صفات، فقد صرحوا أن هذا الجوهر تقوم به الصفات، وإذا قامت به الصفات - وقد سموه جوهرا - وقالوا: "كل موجود إما جوهر وإما عرض " لزمهم قطعا أن تكون صفاته." (١)

-٤٠٩

"أعراضا فبطل قولهم: " إنه جوهر لا يقوم به الأعراض " وإن قالوا: جوهر واحد لا تقوم به الصفات. بطل قولهم: " له حياة ونطق " وإذا نفوا الصفات؛ أبطلوا التثليث والاتحاد وبطلت الأمانة، مع مخالفتهم لكتب الأنبياء، فإنها مصرحة بإثبات الصفات، ومع مخالفتهم لصريح العقل.

والمقصود أنهم **يتناقضون تناقضا** بينا؛ لأنهم أثبتوا جوهرا لا تقوم به الأعراض مع قولهم: " الموجود إما جوهر وإما عرض " ومع قولهم: " إنه جوهر ثلاثة أقانيم " فإذا لم تقم به الأعراض، لم يكن له صفات، فإن الصفة قائمة بغيرها ليست جوهرا، بل هي - إذا كان الموجود إما جوهر وإما عرض - من قسم الأعراض، لا من قسم الجواهر، فكان هذا الكلام نافيا لقيام الصفات به مطلقا.

ثم قالوا بالأقانيم التي توجب إما إثبات صفات، وإما إثبات جواهر ثلاثة قائمة بنفسها، مع أنها إذا قامت بنفسها لزم اتصافها بالصفات. ولا ريب أن القوم يجمعون في قولهم بين النقيضين، بين إثبات الصفات ونفيها، وبين إثبات ثلاثة جواهر ثلاثة آلهة، وبين قولهم الإله الواحد.

وسبب ذلك: أنهم ركبوا لهم اعتقادا، بعضه من نصوص الأنبياء المحكمة، كقولهم: " إله واحد " وبعضه من متشابه كلامهم، كلفظ." (٢)

-٤١٠

"وعيسى اللذين لم يخبرا بمحمد - صلى الله عليه وسلم -.

الخامس: أن المسلمين وكل عاقل، يمنع - بعد النظر التام - أن يقر بنبوة موسى وعيسى دون محمد - صلى الله عليه وسلم -، إذ كانت نبوته أكمل، وطرق معرفتها أتم وأكثر وما من دليل يستدل به على نبوة غيره إلا

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٥٣/٥

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٥٤/٥

وهو على نبوته أدل، فإن جحد نبوته يستلزم جحد نبوة غيره بطريق الأولى. ولكن من قال ذلك هو متناقض كما يتناقض سائر أهل الباطل؛ ولهذا قال – تعالى – في الكفار:

{إنكم لفي قول مختلف يؤفك عنه من أفك} [الذاريات: ٨] .." (١)

٤١١-

"المنسوخ مثل هذا بالنسبة إلى ما لم ينسخ من الكتاب نظير المنسوخ من القرآن والأحاديث النبوية، فإنه قليل جدا بالنسبة إلى ما لم ينسخ، وكذلك عامة ما أمر به موسى وداود والمسيح وغيرهم من الأنبياء، إذا اعتبر بما أمر به محمد – صلى الله عليه وسلم – وجد عامة ذلك متفقا لم ينسخ منه إلا القليل.

والثاني: الخبريات؛ وهذه قد ادعى بعض أهل الكتاب أن محمدا خالف بعض ما أخبرت به الأنبياء قبله، وهذا باطل، فإن أخبار الأنبياء لا يجوز أن تتناقض؛ إذ هم – كلهم – صادقون مصدقون ومن علم أن محمدا رسول الله، وأن موسى رسول الله، وأن المسيح رسول الله، علم أن أخبارهم لا تتناقض لكن قد يخبر هذا بما لم يخبر به هذا؛ فيكون في أخبار أحدهم زيادات على أخبار غيره لا ما يناقض خبر غيره.

وما يذكره أهل الكتاب مما يناقض خبر محمد – صلى الله عليه وسلم – فهو – عامته – مما حرفوا معناه وتأويله وقليل منه حرف لفظه، وأهل الكتاب – اليهود والنصارى – مع المسلمين متفقون على أن الكتب المتقدمة وقع التحريف بها، إما عمدا وإما خطأ في ترجمتها وفي تفسيرها وشرحها وتأويلها. وإنما تنازع الناس: هل وقع التحريف في بعض ألفاظها؟ وكل ما يدعي فيه مدع أن محمدا." (٢)

٤١٢-

"النصارى لا يعرفون بالعبرانية، فلا يحسنون أن يقرءوا بالعبرانية لا توراة ولا إنجيلا ولا غير ذلك، وإنما يتكلمون بذلك: الرومية أو السريانية أو غيرهما، وإن كان فيهم قليل ممن يتكلم بالعبرانية، بخلاف اليهود، فإن العبرانية فاشية فيهم، وحينئذ فمن احتج من أهل الكتاب بشيء من كلام الأنبياء المنقول بالرومية والسريانية أو بالعربية، فإنه يحتاج مع إثبات النقل إلى إثبات الترجمة وصحتها؛ فإنهم كثيرا ما يضطربون في الترجمة وصحتها ويختلفون في معناها.

فهذه مقدمات ثلاث لا بد لهم منها في كل ما يحتجون من كلام الأنبياء، ولو لم يدعوا أنه معارض لما أخبر

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ١١٦/٥

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ١٢٣/٥

به محمد – صلى الله عليه وسلم – فكيف إذا ادعوا به تناقضه لما جاء به محمد – صلى الله عليه وسلم – فإن قدر أنه ثبت أن نبيا أخبر بشيء امتنع قطعا أن يخبر محمد – صلى الله عليه وسلم – بنقيضه. فإن فيما نقل عن محمد – صلى الله." (١)

-٤١٣

"وكل ما ذكره الناس من الوجوه في إعجاز القرآن، هو حجة على إعجازه، ولا تناقض في ذلك، بل كل قوم تنبهوا لما تنبهوا له.

ومن أضعف الأقوال قول من يقول من أهل الكلام: إنه معجز بصرف الدواعي – مع تمام الموجب لها – أو بسلب القدرة التامة، أو بسلبهم القدرة المعتادة في مثله سلبا عاما، مثل قوله تعالى لزكريا:

{آيتك ألا تكلم الناس ثلاث ليال سويا} [مريم: ١٠] .

وهو أن الله صرف قلوب الأمم عن معارضته مع قيام المقتضي التام. فإن هذا يقال على سبيل التقدير والتنزيل، وهو أنه إذا قدر أن هذا الكلام يقدر الناس على الإتيان بمثله، فامتناعهم – جميعهم – عن هذه المعارضة، مع قيام الدواعي العظيمة إلى المعارضة، من أبلغ الآيات الخارقة للعادات، بمنزلة من يقول: إني آخذ أموال جميع أهل." (٢)

-٤١٤

"فإنه لو كان من عند غير الله لوجب أن يكون فيه تناقض، لامتناع قدرة البشر على أن تخبر بهذه الأخبار، وما فيها من الغيوب، ويأمر بهذه الأوامر مع سلامة ذلك من التناقض، ولهذا لا يوجد بشر غير نبي يسلم من ذلك. وإذا كان محمد صلى الله عليه وسلم قد علم بالاضطرار من سيرته أنه كان يتحرى الصدق والعدل، وأنه ما جربت عليه كذبة قط، وعلم أنه كان جازما بما يخبر به مع عظم الأخبار وكثرتها، وهو وحده قام يدعو الناس إلى ما جاء به، ومن عادة طالب الملك والرياسة – ولو كان عادلا – أن يستعين بمن يعينه كأقاربه وأصدقائه ونحوهم، وأن يبذل للنفوس من العاجل ما يرغبها به كالمال والرياسة، ويرهب من خالفه. ومحمد صلى الله عليه وسلم دعا الناس وحده وهو بمكة، فآمن به المهاجرون ثم آمن به الأنصار بالمدينة، ثم

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ١٢٥/٥

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤٢٩/٥

آمن به أهل البحرين، ولم يعط أحدا منهم درهما، ولا كان معه ما يخيفهم به، لا سيف ولا غيره، بل مكث بمكة بضع عشرة سنة، هو والمؤمنون به مستضعفين، لم يكن له مال يبذله لهم، ولا سيف يخيفهم به.." (١)

-٤١٥

"حيزه، فإن كان الخلاء عدما محضا فهو منتف في الجانبين. وإن قيل: إنه أمر وجودي لزم أن يحتاج إليه في الموضعين، وحينئذ فيبطل القول بنفيه. وكذلك ما يذكرونه في قدم العالم، فليس مع القوم دليل واحد عقلي صحيح يناقض ما أخبرت به الرسل، ولكن قد **تناقض** ما يظنه بعض أهل الكلام من دين الرسل كما قد بسط في غير هذا الموضع.

[من آيات النبوة استسقاؤه صلى الله عليه وسلم ونزول المطر بدعائه]

والنوع الثاني: آيات الجو، كاستسقائه صلى الله عليه وسلم، واستصحائه، وطاعة السحاب له، ونزول المطر بدعائه صلى الله عليه وسلم. ففي الصحيحين «عن أنس بن مالك أن رجلا دخل المسجد في." (٢)

-٤١٦

"كذبه من غير أن يتبين كذبه، ولهذا أعظم الفتن فتنة الدجال الكذاب لما اقترن بدعواه الإلهية بعض الخوارق كان معها ما يدل على كذبه من وجوه:

منها: دعواه الإلهية وهو أعور، والله ليس بأعور، مكتوب بين عينيه كافر يقرؤه كل مؤمن قارئ وغير قارئ، والله تعالى لا يراه أحد حتى يموت، وقد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم هذه العلامات الثلاث في الأحاديث الصحيحة، فأما تأييد الكذاب، ونصره، وإظهار دعوته دائما فهذا لم يقع قط، فمن يستدل على ما يفعله الرب سبحانه بالعادة والسنة فهذا هو الواقع، ومن يستدل على ذلك بالحكمة فحكمته **تناقض** أن يفعل ذلك إذ الحكيم لا يفعل هذا، وقد قال تعالى:

{ولو قاتلكم الذين كفروا لولوا الأدبار ثم لا يجدون وليا ولا نصيرا} [الفتح: ٢٢] (٢٢) {سنة الله التي قد خلت من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلا} [الفتح: ٢٣]

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٥٢/٦

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ١٨٢/٦

فأخبر أن سنة الله التي لا تبديل لها نصر المؤمنين على الكافرين.

والإيمان المستلزم لذلك يتضمن طاعة الله ورسوله فإذا نقض." (١)

٤١٧-

"بتكذيب النبي الصادق والمصدوق لهما، ومما ظهر من دلائل كذبهما، مثل الأخبار الكاذبة التي **تناقض** النبوة، ومثل الإتيان بقرآن مختلق يعلم من سمعه أنه لم يتكلم الله به، وإنما هو تصنيف الآدميين كما قال أبو بكر الصديق لهم لما تابوا من الردة، وعادوا إلى الإسلام: " أسمعوني قرآن مسيلمة فلما أسمعوه إياه قال: ويحكم أين يذهب بعقولكم، إن هذا كلام لم يخرج من إل " أي لم يخرج من رب، ومثل ما كان يفعله ويأمر به من الفجور والكذب، ومثل اطلاع أخص الناس به على أنه كان يكذب، ويستعين بمن يختلق له الكذب، ومثل أنه كان يعدهم بأن جبريل أخبره أنه سينصر، فلما حقت الحقائق قال لهم: إنه لا جبريل لكم فقاتلوا عن أحسابكم. إلى أمثال هذه الأمور التي تدل على كذب الكاذب.." (٢)

٤١٨-

"العادة ليس عندك ممتنعا فلا بد لك من ذلك الجواب، وهو القول بأنا نعلم ضرورة أن ذلك لم يكن، ثم إذا علمت أن هذا علم ضروري، وأن العلم بدلالتها على الصدق أمر ضروري كالمثل الذي ضربته في إرسال الملك رسولا، وقول رسوله: إن كنت صادقا فغير عادتك بقيامك ثم قعودك، ففعل ذلك عقب سؤال الرسول، فإن ذلك يوجب العلم الضروري بصدق الرسول.

وقيل لك: الملك تعلم عادته، ويعلم أنه فعل ذلك للتصديق، والرب عندك لم يخلق شيئا لشيء. فقلت: بل يخلق شيئا مقارنا لشيء كالعاديات، وهذا منها. فقيل لك: العادات قد تكررت. فقلت: قد نعلم ذلك بلا تكرر، وجعلت ذلك من باب الدلالة الوضعية كدلالة اللفظ على قصد المتكلم، وقلت: قد نعلم قصده اضطرارا من غير سبق مواضعة، وهذه العلوم الضرورية التي ذكرت أنه يعلم بها صدق الرسول، وإن كانت حقا فجمهور الناس يقولون: إنك لم تقر بلوازمها من كونه يفعل لأجل كذا، ويقولون: القول بأنه خلق المعجزة

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤١٩/٦

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤٧٦/٦

لقصد التصديق مع القول بأنه لا يخلق شيئا لأجل شيء **تناقضا**. فقلت: لا يشترط في العلم الضروري العلم بأنه يفعل كذا لأجل كذا. فقيل." (١)

-٤١٩

"هل هو هذا النبي المذكور أم غيره، فيكون ما يحتاجون إليه من دلائل صدقه أيسر ما يحتاج إليه من لا يؤمن بالرسل أو لا يعرف أن نبيا سيبعث، ومن كان يعلم جنس الرسل، ولا يدري هل يبعث نبي أم لا يحتاج إلى تعلم أن هذا المعين هل هو من جنس الأنبياء الصادقين أو من جنس المتنبئين الكاذبين، وهذا يعرف بما يخصه من آيات صدقه، وباعتبار ما جاء به الأنبياء قبله، فإن أصول ذلك مما لا يمكن اختلاف الأنبياء فيه، وهي الأمور التي لا تقبل النسخ كالإخبار عن الله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، فهذا مما لا يمكن اختلاف الأنبياء فيه، إذ كان كل ما يخبر به النبي فهو صدق، والأخبار الصادقة لا **تتناقض** ولا تقبل النسخ، ولكن قد يكون بعض الأنبياء أعلم ببعض ذلك من بعض، وفي كلام بعضهم من الأخبار ببعض ذلك ما ليس في كلام بعض.

وما أخبر به محمد صلى الله عليه وسلم هو أكمل وأكثر مما أخبر به موسى، والمسيح صلوات الله وسلامه عليهم.

وقد يظن بعض الغالطين **تناقض** بعض أخبار الأنبياء كما يظن بعض الغالطين معارضة العقل لما أخبروا به، وهذا ممتنع، بل لا بد أن يكون المعارض العقلي خطأ، ليس بمعقول صحيح، أو السمعي لم يثبت عنهم لفظه أو دلالته، وكذلك الأخبار لا بد أن يكون أحد." (٢)

٤٢٠-الحسبة في الإسلام، أو وظيفة الحكومة الإسلامية ابن تيمية (٧٢٨)

"والعاجز عن الجهاد بنفسه يجب عليه الجهاد بماله في أصح قولي العلماء، وهو إحدى الروايتين عن أحمد، فإن الله أمر بالجهاد بالمال والنفس في غير موضع من القرآن، وقد قال الله تعالى: {فاتقوا الله ما استطعتم} [التغابن: ١٦] .

وقال النبي -صلى الله عليه وسلم: "إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم". أخرجاه في الصحيحين١. فمن عجز عن الجهاد بالبدن لم يسقط عنه الجهاد بالمال، كما أن من عجز عن الجهاد بالمال لم يسقط عنه الجهاد

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٥٠١/٦

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٥٢١/٦

بالبدن، ومن أوجب على المعضوب أن يخرج من ماله ما يحج به الغير عنه وأوجب الحج على المستطيع بماله فقوله ظاهر **التناقض.**

ومن ذلك إذا كان الناس محتاجين إلى من يطحن لهم ومن يخبز لهم لعجزهم عن الطحن والخبز في البيوت، كما كان أهل المدينة على عهد رسول الله –صلى الله عليه وسلم– فإنه لم يكن عندهم من يطحن ويخبز بكراء ولا من يبيع طحينا، ولا خبزا، بل كانوا يشترون الحب ويطحنونه ويخبزونه في بيوتهم، فلم يكونوا يحتاجون إلى التسعير، وكان من قدم بالحب باعه فيشتريه الناس من الجالبين، ولهذا قال النبي –صلى الله عليه وسلم: "الجالب مرزوق، والمحتكر ملعون" ٢.

وقال: "لا يحتكر إلا خاطئ". رواه مسلم في صحيحه٣.

وما يروى عن النبي –صلى الله عليه وسلم: "أنه نهى عن قفيز الطحان". فحديث ضعيف، بل باطل، فإن المدينة لم يكن فيها طحان ولا خباز، لعدم حاجتهم إلى ذلك، كما أن المسلمين لما فتحوا البلاد كان الفلاحون كلهم كفارا؛ لأن المسلمين كانوا مشتغلين بالجهاد.

ولهذا لما فتح النبي –صلى الله عليه وسلم– خيبر أعطاها لليهود يعملونها فلاحة، لعجز الصحابة عن فلاحتها؛ لأن ذلك يحتاج إلى سكناها، وكان الذين فتحوها أهل بيعة الرضوان الذين بايعوا تحت الشجرة، وكانوا نحو ألف وأربعمائة، وانضم إليهم أهل سفينة جعفر، فهؤلاء هم الذين قسم النبي –صلى الله عليه وسلم– بينهم أرض خيبر، فلو

---

١ الحديث عن أبي هريرة روى نحوه البخاري في صحيحه "١٣/ ٢٥١"، ومسلم في صحيحه "١٥/ ١١٨"، "٩/ ١١٠"، والنسائي في سننه "٥/ ١١٠". وابن ماجه في سننه:١/ ٣".

٢ رواه ابن ماجه في سننه "٢/ ٧٢٨" والدارمي في سننه "٢/ ١٦٤"؛ والحديث في سنده علي بن جدعان وهو ضعيف.

٣ سبق تخريجه.." (١)

٤٢١–الحسبة في الإسلام، أو وظيفة الحكومة الإسلامية ابن تيمية (٧٢٨)

---

(١) الحسبة في الإسلام، أو وظيفة الحكومة الإسلامية ابن تيمية ص/٣٠

"قال القاضي أبو الأصبغ: وهذا اضطراب في جوابه وتناقض في قوله؛ لأن جوابه في الملاحف بإحراقها بالنار أشد من إعطاء هذا الخبز للمساكين، وابن عتاب أضبط في أصله في ذلك وأتبع لقوله.

وإذا لم ير ولي الأمر عقوبة الغاش بالصدقة أو الإتلاف فلا بد أن يمنع وصول الضرر إلى الناس بذلك الغش، إما بإزالة الغش، وأما ببيع المغشوش ممن يعلم أنه مغشوش ولا يغشه على غيره. قال عبد الملك بن حبيب: قلت لمطرف وابن الماجشون لما نهينا عن التصدق بالمغشوش لرواية أشهب: فما وجه الصواب عندكما فيمن غش أو نقص من الوزن؟ قالا: يعاقب بالضرب والحبس والإخراج من السوق، وما كثر من الخبز واللبن أو غش من المسك والزعفران فلا يفرق ولا ينهب، قال عبد الملك بن حبيب: ولا يرده الإمام إليه وليؤمر ببيعه عليه من يأمن أن يغش به، وبكسر الخبز إذا كثر ويسلمه لصاحبه، ويباع العسل والسمن واللبن الذي يغشه ممن يأكله ويبين له غشه، هكذا العمل فيما غش من التجارات. قال: وهو إيضاح من استوضحته ذلك من أصحاب مالك وغيرهم١.

---

١ انظر "المعيار المعرب" للونشريسي "٦/ ٤١٦".." (١)

٤٢٢-الحسنة والسيئة ابن تيمية (٧٢٨)

"وقال تعالى: {ولكن الله حبب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان أولئك هم الراشدون} [الحجرات: ٧] ، وقد أمروا أن يقولوا في الصلاة: {اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين} [الفاتحة: ٦، ٧] .

فصل

وقد ظن طائفة أن في الآية إشكالا، أو تناقضا في الظاهر، حيث قال: {كل من عند بله} ثم فرق بين الحسنات والسيئات، فقال: {ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك} [النساء: ٧٩] .

وهذا من قلة فهمهم، وعدم تدبرهم الآية، وليس في الآية تناقض، لا في ظاهرها، ولا في باطنها، لا في لفظها ولا معناها؛ فإنه ذكر عن المنافقين، والذين في قلوبهم مرض، الناكصين عن الجهاد، ما ذكره بقوله: {أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة وإن تصبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله وإن تصبهم سيئة

---

(١) الحسبة في الإسلام، أو وظيفة الحكومة الإسلامية ابن تيمية ص/٥٤

يقولوا هذه من عندك} [النساء: ٧٨] ، هذا يقولونه لرسول الله صلى الله عليه وسلم، أي: بسبب ما أمرتنا به من دينك، والرجوع عما كنا عليه، أصابتنا هذه السيئات؛ لأنك أمرتنا بما أوجبها. فالسيئات هي المصائب، والأعمال التي ظنوا أنها سبب المصائب هو أمرهم بها.

وقولهم: {من عندك} تتناول مصائب الجهاد التي توجب الهزيمة؛ لأنه أمرهم بالجهاد، وتتناول أيضا مصائب الرزق على جهة التشاؤم، والتطير، أي: هذا عقوبة لنا بسبب دينك، كما كان قوم فرعون يتطيرون بموسى وبمن معه،." (١)

٤٢٣-الحسنة والسيئة ابن تيمية (٧٢٨)

"الحديث كتابا متشابها مثاني} [الزمر: ٢٣] ، يشبه بعضه بعضا، ويصدق بعضه بعضا، ليس بمختلف ولا **بمتناقض** {ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا} [النساء: ٨٢] .

وهو " مثاني " يثنى الله تعالى فيه الأقسام، ويستوفيها.

والحقائق إما متماثلة، وهي " المتشابه " وإما مماثلة، وهي: الأصناف والأقسام والأنواع. وهي " المثاني ".

و" التثنية " يراد بها: جنس التعديد، من غير اقتصار على اثنين فقط، كما في قوله تعالى: {ارجع البصر كرتين} [الملك: ٤] ، يراد به: مطلق العدد، كما تقول: قلت له مرة بعد مرة، تريد: جنس العدد. وتقول: هو يقول كذا، ويقول كذا، وإن كان قد قال مرات، كقول حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه جعل يقول بين السجدتين: " رب اغفر لي، رب اغفر لي " لم يرد: أن هذا قاله مرتين فقط، كما يظنه بعض الناس الغالطين، بل يريد: أنه جعل يثنى هذا القول، ويردده، ويكرره، كما كان يثنى لفظ التسبيح.

وقد قال حذيفة رضي الله عنه في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم إنه ركع نحوا من قيامه، يقول في ركوعه: " سبحان ربى العظيم، سبحان ربي العظيم ". وذكر أنه سجد نحوا من قيامه، يقول في سجوده: " رب اغفر لي، رب اغفر لي ".

وقد صرح في الحديث الصحيح أنه أطال الركوع والسجود بقدر البقرة والنساء وآل عمران فإنه قام بهذه السور كلها، وذكر أنه كان يقول: " سبحان." (٢)

---

(١) الحسنة والسيئة ابن تيمية ص/٣٢

(٢) الحسنة والسيئة ابن تيمية ص/١٤٩

٤٢٤-الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية (٧٢٨)

"الموت.

ولهذا قال الجنيد تكلم قوم بإسقاط الأعمال وهذه عظيمة والذي يزني ويسرق أهون من هذا أو كما قال.

وأيضا فإن هذا كلام **متناقض** فإنه يسأل أن يغنيه عن السؤال فيسقط السؤال بالسؤال ويذكر أن الحرمان بكثرة السؤال قد يكون وأن السعيد من أغنيته عن السؤال فإن كان هذا الكلام حقا فصاحب هذا السؤال ليس بسعيد لأنه لم يعتذر عن السؤال.

وأيضا فيقال من لم يسأل الله يغضب عليه فكيف يكون السعيد من أغناه عن السؤال والسؤال لله يكون إما واجبا وإما مستحبا فكيف يكون السعيد من ترك الواجبات والمستحبات قال تعالى واسألوا الله من فضله [النساء ٣٢] وقال تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية إنه لا يحب المعتدين (٥٥) [الأعراف ٥٥] .

وقد أخبر الله تعالى عن أنبيائه كآدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى وغيرهم سؤاله ودعاءه وهؤلاء أسعد الخلق وأفضلهم فكيف يكون السعيد من لم يسأل الله لغناه عن سؤاله؟!." (١)

٤٢٥-الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية (٧٢٨)

"أبي الحسين النوري ونحوه ممن اضطرب في هذا المقام وتكلم في الجنيد وأصحابه وتكلم فيه الجنيد وأصحابه فإن أولئك حصل لهم أمور أنكرت عليهم والجنيد نفعه الله بقيامه بالأمر والنهي.

فكل شيخ سالك لم يقم بالأمر والنهي متابعا في ذلك للكتاب والسنة والإيمان فإن الله لم يرد به خيرا كما ثبت في الصحيح من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين فمن لم يفقه في الدين لم يرد به خيرا.

فمن سلك الطريق شاهدا لتوحيد الربوبية غير متفقه في الأمر والنهي ولا عامل بذلك فإنه ضال مضل ولا بد أن **يتناقض** في طريقه لينظر في حقوق الله تعالى بعين القدر وفي حظوظه بعين هواه إذا نظر إلى الكفار والفجار نظر بعين القدر وإذا نظر إلى من آذاه أو قصر في حقه ولو كان من خيار أولياء الله نظر بعين الهوى فذمه وعابه وطلب عقابه وربما سعى في قتله بباطنه أو ظاهره لهوى نفسه لا لحق." (٢)

٤٢٦-الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية (٧٢٨)

---

(١) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/٥٢

(٢) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/٧١

"بحديث خديجة هذا وفيه أنهم من أهل النار وهذا غلط على أحمد فإن حديث خديجة موضوع لا أصل له وأحمد أجل من أن يعتمد عليه وإنما اعتمد على الحديث الصحيح المتقدم ثم إنه حديث **متناقض** لأن فيه الجزم بكونهم من أهل النار وفيه قوله الله أعلم بما كانوا عاملين وهذا قول **متناقض**.

وقالت طائفة إنهم كلهم في الجنة كابن حزم وأبي الفرج ابن الجوزي وغيرهما.

والمقصود هنا أنه لم يثبت بدليل يعتمد عليه أن الله يعذب في الآخرة من لم يذنب ودلائل القرآن والسنة يدلان على نقيض هذا القول والله يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد لكن هذا مما علم أنه لا يشاؤه بالأخبار الصادقة وبموجب حكمته وبمقتضى أسمائه الحسنى وصفاته العلى كما أنه قد علم أنه لا يخرج أهل الجنة منها بل خالدون فيها أبدا وأنها." (١)

٤٢٧-الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية (٧٢٨)

"معنى باطلا حيث قال حتى لا أرى غيرك ومراده أنه ليس ثم غير.

كما قال محال أن يحجبه غيره ثم إن هذا مذهب **متناقض** فإنه إن كان ثم غير فقد ثبت التعدد وإن كان ما ثم غير فلا يتصور أن يحجب عن الله حتى يقال له المحجوب من حجب عن الله.

وهؤلاء يشهدون وحدة الوجود وفطرتهم تشهد بتعدد الوجود فلهذا كلامهم دائر بين فطرتهم السليمة ومذاهبهم الذميمة.

ولقد حضر عندي منهم شيخ من شيوخهم وطلب مني شيئا فجعلت أستنطقه هذا المذهب ليسمعه الحاضرون فإن من الناس من ينكر وجود هؤلاء مع كثرتهم لفساد مذهبهم في العقل وكان قد طلب درهما فقلت له من الطالب فقال هو الله قلت والمطلوب قال هو الله قلت والدرهم قال هو الله وكان هناك فروج وسكين فقلت والفروج والسكين فقال هو الله فجعل يقول إني مريض فأعطني فقلت له المعطي غير المعطى أم لا من هو الذي يعطيك وأمثال هذا الكلام الذي أبين به **تناقض** قولهم ليظهر له فساده وتوبته بعد ذلك فضجر في أثناء الكلام ورفع بصره إلى السماء وقال يا الله فقلت إلى من ترفع وعلى مذهب المحققين أعني أصحابه ما هناك شيء فقال أستغفر الله أخطأت فصار بفطرته يقر بأن الله فوق ومذهبه يأمره بأن ينكر أن يكون فوق العالم شيء وهو حائر بين فطرته." (٢)

---

(١) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/٨١

(٢) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/١٥٦

٤٢٨-الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية (٧٢٨)

"ذاته لذاته يناقض ما تقدم مع أن هذا الإلحاد والاتحاد أعظم من أن يقتصر على ذمه بمجرد **التناقض**

فقوله ظهر لذته من ذاته في ذاته يطابق مذهب أهل الوحدة الذين يقولون هو الظاهر في جميع المخلوقات وأن ذاته ظهرت لذاته.

وقول ابن عربي ومن أسمائه الحسنى العلي على من يكون عليا وما ثم إلا هو وعن ماذا وما هو إلا هو فعلوه لنفسه وهو من حيث الوجود عين الموجودات فالمسمى محدثات هي العلية لذاتها وليست إلا هو.

إلى أن قال قال أبو سعيد الخراز وهو وجه من وجوه الحق ولسان من ألسنته ينطق عن نفسه بأن الله لا يعرف إلا بجمعه بين الأضداد ثم قال فهو عين ما ظهر وهو عين ما بطن في حال ظهوره وما ثم من يراه غيره وما من يبطن عنه فهو ظاهر لنفسه باطن عنه وهو المسمى أبو سعيد الخراز وغير ذلك من الأسماء المحدثات.

وهذا الكلام ذكره القشيري وغيره عن أبي سعيد الخراز لما قيل." (١)

٤٢٩-الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية (٧٢٨)

"الإسماعيلية.

وذلك أن قوله تعالى وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه [الإسراء ٢٣] معناه أمر ربك باتفاق المسلمين والله إذا أمر بأمر فقد يطاع وقد يعصى بخلاف ما قضاه بمعنى أنه قدره وشاءه فإنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ومن المعلوم أن الله لم يجعل الواقع من جميع الخلق هو عبادته وحده لا شريك له بل أوجب هذا عليهم فمنهم من أخلص له الدين ومنهم من أشرك به.

قال تعالى ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت فمنهم من هدى الله ومنهم من حقت عليه الضلالة فسيروا في الأرض فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين (٣٦) [النحل ٣٦] وذكر الشرك والمشركين في القرآن وذمهم أعظم من أن يذكر هنا.

فدعوى المدعي أن كل عابد فما عبد إلا الله وأن الله ذكر ذلك في كتابه من أعظم الإفك والبهتان من طائفة تدعي أنها أفضل أرباب التحقيق والتوحيد والعرفان فهذا وأمثاله من علم الملحدين أهل الوحدة الذين يقولون الوجود واحد.

واعلم أن الحلول نوعان حلول مطلق وحلول مقيد.

---

(١) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/١٦٥

فالحلول المطلق قول الجهمية وأتباعهم من متصوفتهم الذين يقولون إن الله بذاته في كل مكان وهم مضطربون في هذا الباب لتناقضه ورد السلف والأئمة عليهم كثير.." (١)

٤٣٠-الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية (٧٢٨)

"وهؤلاء أهل الوحدة من شر هؤلاء فإن هؤلاء جعلوا الوجود الخالق هو الوجود المخلوق وإن أثبتوا تعددا وسموا ذلك المظاهر وفرقوا بين الثبوت والظهور والوجود ونحو ذلك فهو كلام متناقض لا حقيقة له بل يجمعون بين النقيضين كما يصنع إخوانهم المتفلسفة في واجب الوجود إذ يصفونه بصفات الممتنع الوجود فيجمعون بين النقيضين.

وكذلك إخوانهم النصارى إذ قالوا واحدا بالذات ثلاثة بالأقنوم ثم يقولون إن المتحد بالمسيح هو أقنوم الابن فقط دون الأب وروح القدس ويقولون المسيح إله يخلق ويرزق.

فإن هذا من أعظم التناقض فإن الأقانيم إن فسروها بالصفات فالصفة لا تخلق ولا ترزق ولا يمكن اتحادها بشيء دون الموصوف وإن فسروها بذوات تقوم بأنفسها لزم إثبات ثلاثة آلهة.

ويقولون باسم الأب والابن وروح القدس إله واحد وقد يمثلون هذا بقول القائل فلان طبيب حاسب كاتب فهو مع الطب له حكم ومع الحساب له حكم ومع الكتابة له حكم لكن هذا التمثيل غير مطابق لمذهبهم لأن هذا ذات واحدة لها ثلاث صفات ويستحيل أن صفة من الصفات تتحد أو تحل في شيء آخر دون الذات ودون غيرها من الصفات فيلزمهم إما بطلان التثليث وإما بطلان الحلول وهم ملحدون في أصلي الدين الشهادة بالوحدانية وبالرسالة." (٢)

٤٣١-الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية (٧٢٨)

"أبطلوا التوحيد بالتثليث والثاني بالحلول ودعوى إلهية المسيح.

وقد ذمهم يحي بن عدي ونحوه أن شبهوا قولهم هذا بقول الفلاسفة في العقل والعاقل والمعقول وجعل مذهب الفلاسفة حجة له وهذا من ضلالهم فإن الفلاسفة أضل منهم ومذهبهم أشد فسادا في المعقول والمنقول.

ثم إن الفلاسفة تقول إنه عاقل ومعقول وعقل ولذيذ وملتذ ولذة وعاشق ومعشوق وعشق وتقول ذلك كله واحد ليس فيه معان متعددة أصلا بل العلم عين العالم والعلم عين القدرة وعين العناية التي هي الإرادة والحب

---

(١) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/١٦٩

(٢) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/١٧٠

هو المحبوب وهو المحب ومذهبهم بعد التصور التام أشد **تناقضا** من قول النصارى بالتثليث.

فمن قال إن العلم هو العالم والقدرة هي القادر واللذة هي الملتذ والمحبة هي المحب وقال العلم هو القدرة والقدرة هي المحبة واللذة فقد جعل الصفات هي الموصوفات وجعل كل صفة هي الأخرى وهو كمن جعل الأعراض هي الجواهر وجعل كل عرض هو الآخر كمن جعل السواد هو الحركة والحركة هي الطعم والطعم هو الحياة والحياة هي اللذة وجعل الحركة هي المتحرك وهذا من أعظم السفسطة وأعظم الباطل!!." (١)

٤٣٢-الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية (٧٢٨)

"وهؤلاء كلهم قد يدخلون في معنى الاتحاد الباطل فمن جعل حقيقتين متنوعتين إحداهما هي الأخرى فقد جعل الاثنين واحدا وهو اتحاد باطل وهؤلاء يجعلون الاثنين واحدا في الاتحاد ويجعلون الواحد اثنين فإن كل موجود هو ذلك الموجود بعينه ليس له في الخارج حقيقة سوى الوجود الموجود في الخارج فمن جعل حقيقته في الخارج غير الوجود الثابت في الخارج فقد جعل الواحد اثنين وكذلك من جعل المعدوم ثابتا في الخارج وجعل الوجود غير الثبوت في الخارج كما يقوله من يقوله من المعتزلة والشيعة والاتحادية كابن عربي ونحوه فهو أيضا ممن جعل الواحد اثنين.

ومن هؤلاء من يقول إن معنى جميع التوراة والإنجيل والقرآن معنى واحد بالعين وإن معنى آية الكرسي وآية الدين وآية التيمم هو معنى واحد بالعين وإن الأمر والنهي ليست أنواعا للكلام بل كلها صفات لعين واحدة أو لخمسة أعيان فقوله أيضا من جنس قول هؤلاء.

ولهذا اعترف حذاق أهل هذا القول بأنه يلزمهم القول باتحاد جميع الصفات وإلا **تناقضوا** وهذه الأمور مبسوطة في موضعها والمقصود هنا التنبيه على أصول الحلول والاتحاد العام.

وأما الحلول والاتحاد الخاص فكقول النصارى بالحلول والاتحاد في المسيح وقول طائفة من الغالية بالحلول في علي أو في." (٢)

٤٣٣-الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية (٧٢٨)

"وأنكره أيضا أبو القاسم القشيري في رسالته.

ولهذا لما سئل الجنيد عن التوحيد فقال التوحيد إفراد الحدوث عن القدم فأجاب الجنيد بجواب يبين به أن

---

(١) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/١٧١

(٢) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/١٧٢

القديم الخالق مباين للمخلوقات المحدثة يرد بذلك على من يذهب إلى الحلول والاتحاد من جهال النساك والمتصوفة.

ولابن عربي كتاب في التجليات والإسراء وهي تجليات خيالية في نفسه لا حقيقة لها ومعراج خيالي في نفسه وأخذ ينكر فيه على المشايخ الأجلاء من الصوفية كالجنيد وسهل ونحوهما وقد تقدم ذكر ذلك.

وقول صاحب الحزب بل ظهر بسره في ذاته ظهورا لا أولية له بل نظر من ذاته لذاته بذاته في ذاته.

قد يراد به الحلول والاتحاد العام وقد يراد به الحلول والاتحاد الخاص ومع هذا فبأيهما فسر مراده تناقض كلامه والذين يتكلمون بهذه الأمور يتخيلون أشياء لا حقيقة لها ويتكلمون في كل موطن من مواطن الخيال بحسب ما تخيلوه في ذلك الموطن فلهذا لا يجري." (١)

٤٣٤–الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية (٧٢٨)

"من اتحاد اللاهوت والناسوت.

ولا يقال في الحلول الخاص قلم وعقل وكرسي وعرش وغير ذلك مما سنذكره فإن هذا كله إنما يطابق قول أهل الوحدة والاتحاد العام.

وإن حمل كلامه على الحلول العام فذاك لا فرق فيه بين شيء وشيء ولا طريق الخاصة والعامة بل هو عند هؤلاء ما ثم إلا وجود الذات لكن هؤلاء يتناقضون أكثر من تناقض غيرهم فإن الحس والعقل يشهد بتعدد الموجودات فمن أراد أن يجعل المتعددات شيئا واحدا فلا بد أن يتناقض.

وكذلك أهل الاتحاد الخاص يتناقضون وأن الاثنين لا يكونان واحدا إلا إذا استحالا جميعا فصارا شيئا ثالثا كما يختلط الماء واللبن والماء والخمر فيصير ذلك أمرا مختلطا ممتزجا ليس ماء محضا ولا لبنا محضا.

ولهذا النصارى تارة تقول إن اللاهوت والناسوت صارا كالماء واللبن وهذا يقوله من يقوله من اليعاقبة وتارة يقولون صارا كالنار والحديد كما يقوله من يقوله من الملكية وأما." (٢)

٤٣٥–الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية (٧٢٨)

"وذهاب العقل يعرض لبعض السالكين.

والثالث هو الفناء عن وجود السوى وهو أن يرى الوجود واحدا أو وجود الخالق وجود المخلوق وهذا حال

---

(١) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/١٧٨

(٢) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/١٨٠

الفرعونية القائلين بوحدة الوجود كابن سبعين وابن عربي وابن الفارض والقونوي والتلمساني ونحوهم وهؤلاء مع إلحادهم وجهلهم **وتناقض** أقوالهم شرعا وعقلا يجعلون ما هم عليه هو غاية التحقيق والتوحيد والعرفان!!

وهم مع من قبلهم ومن هو أقرب إلى الإسلام منهم ... مع من هو خير منهم كالشيعة والمعتزلة ونحوهم فإنهم أخذوا ما في مذاهب هؤلاء من البدع الفاسدة كالتجهم ونفي الصفات وادعاء باطن للكتاب والسنة يخالف ظاهرهما وجعلوا ذلك حجة عليهم فيما نازعوهم.

فقالوا للجهمية والمعتزلة أنتم توافقونا على نفي الصفات وأن إثباتها يتضمن التشبيه والتجسيم والتركيب وذلك باطل فيلزمكم نفي الأسماء أيضا فإن السماء تتضمن الصفات إذ الحي يتضمن الحياة والعليم يتضمن العلم والقادر يتضمن القدرة.

فجعلوا موافقتهم لهم على نفي الصفات حجة لهم على نفي الأسماء فإن ما فروا منه بزعمهم من التشبيه والتركيب ثابت في المسمى بالأسماء كما هو ثابت فيما هو متصف بهذه الصفات.

وأهل السنة المثبتون للأسماء والصفات يحتجون على المعتزلة." (١)

٤٣٦-الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية (٧٢٨)

"ومن فرق بين صفة وصفة من صفات الكمال كان قوله **متناقضا**.

فإن قال النافي أنا أنفي جميع الأسماء والصفات كما يقوله غلاة الجهمية والباطنية والقرامطة والاتحادية.

قيل له إما أن تثبت موجودا واجبا قديما خالقا وإما أن لا تثبته فإن أثبته فقد أثبت واجبا وممكنا وقديما وحادثا وخالقا ومخلوقين وهما يتفقان في مسمى الوجود والشيء والذات وأحدهما متميز عن الآخر بما يخصه وهذا هو الذي فررت منه.

وإن نفيت الوجود الواجب القديم قيل لك أنت تعلم أن ثم موجودا وكل موجود فإما ممكن وهو ما قبل العدم ويكون وجوده بغيره وإما واجب الوجود وهو الموجود بنفسه الذي لا يفتقر إلى غيره وهو أيضا إما حادث وهو ما كان بعد أن لم يكن وإما قديم وهو ما لم يزل وهو أيضا إما مخلوق وهو ما خلقه غيره وإما غير مخلوق وهو أيضا إما فقير إلى غيره وإما غني ليس فقيرا إلى غيره وكل ممكن فلا بد له من واجب وكل محدث فلا بد له من قديم وكل مخلوق فلا بد له من خالق غير مخلوق وكل فقير فلا بد له من غني فإن وجود الممكن بدون الواجب ممتنع وكذلك وجود المحدث بدون المحدث والمخلوق بدون الخالق والفقير بدون الغني فثبت أنه لا بد

---

(١) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/٢١٢

في الوجود من موجد غني قديم خالق واجب بنفسه.

فإن قال أنا أجعله وجود جميع الموجودات كما يقول أهل وحدة الوجود.." (١)

٤٣٧-الرد على المنطقيين ابن تيمية (٧٢٨)

"والقياس مؤلف من مقدمتين والمقدمة قضية أما موجبة وأما سالبة وكل منهما أما كلية وأما جزئية فلا بد من الكلام في القضايا وأنواعها وجهاتها.

وقد يستدل عليها ب نقيضها وبعكسها وبعكس نقيضها فإنها إذا صحت بطل نقيضها وصح عكسها وعكس نقيضها فتكلم في **تناقض** القضايا وعكسها المستوى وعكس نقيضها.

والقضية أما حملية وأما شرطية متصلة وأما شرطية منفصلة فانقسم القياس باعتبار صورته إلى قياس تداخل وهو الحملي وقياس تلازم وهو الشرطي المتصل وقياس تعاند وهو التقسيم والترديد وهو الشرطي المنفصل هذا باعتبار صورته وباعتبار مادته إلى الأصناف الخمسة المتقدمة.

فلا بد من الكلام في مواد القياس وهي القضايا التي يستدل بها على غيرها وهذا كله في قياس الشمول وأما قياس التمثيل والاستقراء فله حكم آخر فإنهم قالوا الاستدلال ب الكلى على الجزئي هو قياس الشمول وب الجزئي على الكلى هو الاستقراء أما التام أن علم شموله للأفراد وإلا ف الناقص والاستدلال بأحد الجزئيين على الآخر هو قياس التمثيل.

مع أنا قد بسطنا في غير هذا الموضع الكلام على أن كل قياس شمول فانه يعود إلى التمثيل كما أن كل قياس تمثيل فانه يعود إلى شمول وأن جعلهم قياس الشمول يفيد اليقين دون قياس التمثيل خطأ.

وذكرنا تنازع الناس في اسم القياس هل يتناولهما جميعا كما عليه جمهور الناس أو هو حقيقة في التمثيل مجاز في قياس الشمول كما اختاره أبو حامد الغزالي وأبو محمد المقدسي أو بالعكس كما اختاره ابن حزم وغيره من أهل المنطق والكلام على هذا مبسوط في مواضع." (٢)

٤٣٨-الرد على المنطقيين ابن تيمية (٧٢٨)

"والفرق الثالث أنه لازم لها بواسطة والعرض اللازم لازم لها بوسط والوسط عند أئمتهم كابن سينا وغيره وهو ما يسمونه باللازم في ذلك ولأنه معناه الدليل لبعض متأخريهم كالرازي.

---

(١) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/٢١٥

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٦

ثم قد تناقضوا في هذا المقام كما قد بسطته في غير هذا المقام لما حكيت ألفاظهم وتناقضهم كما ذكرته من أقوال ابن سينا في الإشارات وغير ذلك من أقوالهم إذ لم نحك هنا نفس ألفاظهم وإنما القصد التنبيه على جوامع تعرف ما يظهر به بطلان كثير من أقوالهم المنطقية.

وهذا الكلام الذي ذكروه مبني على اصلين فاسدين الفرق بين الماهية ووجودها ثم الفرق بين الذاتي لها واللازم لها.

الكلام على الفرق بين الماهية ووجودها:

فالأصل الأول قولهم أن الماهية لها حقيقة ثابتة في الخارج غير وجودها وهذا هو قولهم بان حقائق الأنواع المطلقة التي هي ماهيات الأنواع والأجناس وسائر الكليات موجودة في الأعيان وهو يشبه من بعض الوجوه قول من يقول المعدوم شيء وقد بسطت الكلام على ذلك في غير هذا الموضع وهذا من افسد ما يكون.

وإنما اصل ضلالهم أنهم رأوا الشيء قبل وجوده يعلم ويراد ويميز بين المقدور عليه والمعجوز عنه ونحو ذلك فقالوا ولو لم يكن ثابتا لما كان كذلك كما أنا نتكلم في حقائق الأشياء التي هي ماهياتها مع قطع النظر عن وجودها في الخارج فنتخيل الغلط أن هذه الحقائق والماهيات أمور ثابتة في الخارج.

والتحقيق أن ذلك كله أمر موجود وثابت في الذهن لا في الخارج عن الذهن والمقدر في الأذهان قد يكون أوسع من الموجود في الأعيان وهو موجود وثابت في الذهن وليس هو في نفس الأمر لا موجودا ولا ثابتا فالتفريق بين الوجود." (١)

٤٣٩-الرد على المنطقيين ابن تيمية (٧٢٨)

"الكلام على التفريق بين الذاتي واللازم:

الأصل الثاني: وهو المقصود أن ما ذكروه من الفرق بين العرضي اللازم للماهية والذاتي لا حقيقة له فان الزوجية والفردية للعدد الزوج والفرد مثل الناطقية والصاهلية للحيوان الإنسان والفرس وكلاهما إذا خطر بالبال منه الموصوف والصفة لم يمكن تقدير الموصوف دون الصفة.

وإذا قيل أنه يمكن أن يخطر بالبال الأربعة والثلاثة فيفهم بدون أن يخطر بالبال كون ذلك عددا شفعا أو وترا قيل يمكن أن يخطر بالبال الإنسان مع أنه لم يخطر بالبال أنه ناطق ولا أنه حيوان وإذا قيل أن هذا لا يكون تصورا تاما ل الإنسان قيل أن هذا لا يكون تصورا تاما ل الأربعة أو الثلاثة.

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٦٤

وكذلك العرض الذي هو سواد إذا خطر بالبال أنه سواد ولم يخطر أنه لون أو لم يخطر بالبال أنه عرض أو صفة لغيره أو قائم بغيره ونحو ذلك فأنه لا يمكن أن يقدر في الذهن سواد أو بياض ويقدر أنه ليس ب قائم بغيره بل إذا خطر بالبال معا فلا بد أن يعلم أنه قائم بغيره كما إذا خطر بالبال الجسم الحساس النامي المتحرك بالإرادة مع الإنسان فلا بد أن يعلم أنه موصوف بذلك بل لزوم ذلك ل اللون في الذهن آكد.

فجعل هذه الصفات اللازمة في الذهن لهذه الموصوفات ليست ذاتية لها وهذه ذاتية ل الإنسان تحكم محض ولعلة إلى العكس أقرب أن صح التفريق بينهما.

لهذا **يتناقضون** في التمثيل فهم يقولون الحيوانية ذاتية ل الحيوان كالإنسان والفرس وغيرهما ف الحيوان هو الذاتي المشترك والناطق هو." (١)

٤٤٠-الرد على المنطقيين ابن تيمية (٧٢٨)

"من هؤلاء وبين ما أخذه من سلفه فتكلم في الفلسفة بكلام مركب من كلام سلفه ومما أحدثه مثل كلامه في النبوات وأسرار الآيات والمنامات بل وكلامه في بعض الطبيعيات والمنطقيات وكلامه واجب الوجود ونحو ذلك.

والا فأرسطو واتباعه ليس في كلامهم ذكر واجب الوجود ولا شيء من الأحكام التي ل واجب الوجود وإنما يذكرون العلة الأولى ويثبتونه من حيث هو علة غائية للحركة الفلكية يتحرك الفلك للتشبه به.

فابن سينا أصلح تلك الفلسفة الفاسدة بعض أصلاح حتى راجت على من لم يعرف دين الإسلام من الطلبة النظار وصاروا يظهر لهم بعض ما فيها من **التناقض** فيتكلم كل منهم بحسب ما عنده ولكن سلموا لهم أصولا فاسدة في المنطق والطبيعيات والإلهيات ولم يعرفوا ما دخل فيها من الباطل فصار ذلك سببا إلى ضلالهم في مطالب عالية إيمانية ومقاصد سامية قرانية خرجوا بها عن حقيقة العلم والإيمان وصاروا بها في كثير من ذلك لا يسمعون ولا يعقلون بل يتسفسطون في العقليات ويقرمطون في السمعيات.

والمقصود هنا التنبيه على أنه لو قدر أن النفس تكمل بمجرد العلم كما زعموه مع أنه قول باطل فان النفس لها قوتان قوة علمية نظرية وقوة أرادية علمية فلا بد لها من كمال القوتين بمعرفة الله وعبادته.

وعبادته تجمع محبته والذل له فلا تكمل نفس قط إلا بعبادة الله وحده." (٢)

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٧٠

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/١٤٤

٤٤١-الرد على المنطقيين ابن تيمية (٧٢٨)

"المعتزلة الذين كانوا أسبق من أبي علي هي حقيقة في الخالق مجاز في المخلوق.

وقالت طائفة من الجهمية والباطنية والفلاسفة وبالعكس هي مجاز في الخالق حقيقة في المخلوق.

وقال جماهير الطوائف هي حقيقة فيهما وهذا قول طوائف النظار من المعتزلة والأشعرية والكرامية والفقهاء وأهل الحديث والصوفية وهو قول الفلاسفة.

لكن كثيرا من هؤلاء **يتناقض** فيقر في بعضها بانها حقيقة كاسم الموجود والنفس والذات والحقيقة ونحو ذلك وينازع في بعضها لشبه نفاه الجميع والقول فيما نفاه نظير القول فيما أثبته ولكن هو لقصوره فرق بين المتماثلين ونفي الجميع يمتنع أن يكون موجودا.

وقد علم أن الموجود ينقسم إلى واجب وممكن وقديم وحادث وغنى وفقير ومفعول وغير مفعول وأن وجود الممكن يستلزم وجود الواجب ووجود المحدث يستلزم وجود القديم ووجود الفقير يستلزم وجود الغنى ووجود المفعول يستلزم وجود غير المفعول وحينئذ فبين الوجودين أمر مشترك والواجب يختص بما يتميز به فكذلك القول في الجميع.

والأسماء المشككة هو متواطئة باعتبار القدر بالمشترك ولهذا كان المتقدمون من نظار الفلاسفة وغيرهم لا يخصون المشككة باسم بل لفظ المتواطئة يتناول ذلك كله فالمشككة قسم من المتواطئة العامة وقسيم المتواطئة الخاصة.

وإذا كان كذلك فلا بد في المشككة من إثبات قدر مشترك كلي وهو مسمى المتواطئة العامة وذلك لا يكون مطلقا إلا في الذهن وهذا مدلول قياسهم البرهاني." (١)

٤٤٢-الرد على المنطقيين ابن تيمية (٧٢٨)

"أو يفهم بعض ما يقولونه أو أكثره أو كله مع عدم تصوره في تلك الحال لحقيقة ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم وما يعرف بالعقول السليمة وما قاله سائر العقلاء مناقضا لما قالوه وهو إنما وصل إلى منتهى أمرهم بعد كلفة ومشقه واقترن بها حسن الظن فتورط من ضلالهم فيما لا يعلمه إلا الله.

ثم أن تداركه الله بعد ذلك كما أصاب كثيرا من الفضلاء الذين أحسنوا بهم الظن ابتداء ثم انكشف لهم من ضلالهم ما أوجب رجوعهم عنهم وتبر أهم منهم بل وردهم عليهم وإلا بقى في الضلال.

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/١٥٦

وضلالهم في الإلهيات ظاهر لأكثر الناس ولهذا كفرهم فيها نظار المسلمين قاطبة وإنما المنطق التبس الأمر فيه على طائفة لم يتصوروا حقائقه ولوازمه ولم يعرفوا ما قال سائر العقلاء في **تناقضهم** فيه.

واتفق أن فيه أمورا ظاهرة مثل الشكل الأول ولا يعرفون أن ما فيه من الحق لا يحتاج إليهم فيه بل طولوا فيه الطريق وسلكوا الوعر والضيق ولم يهتدوا فيه إلى ما يفيد التحقيق.

وليس المقصود في هذا المقام بيان ما أخطأوا في إثباته بل ما أخطأوا في نفيه حيث زعموا أن العلم النظري لا يحصل إلا ببرهانهم وهو من القياس.

تلازم قياس الشمول وقياس التمثيل وبيانه بالأمثلة:

وجعلوا أصناف الحجج ثلاثة القياس والاستقراء والتمثيل وزعموا أن التمثيل لا يفيد اليقين وإنما يفيده القياس الذي تكون مادته من القضايا التي ذكروها.

وقد بينا في غير هذا الموضع أن قياس التمثيل وقياس الشمول متلازمان وأن ما حصل بأحدهما من علم أو ظن حصل بالآخر مثله إذا كانت المادة واحدة." (١)

٤٤٣-الرد على المنطقيين ابن تيمية (٧٢٨)

"ومانعة الخلو فيها **تناقض** ولزوم والنقيضان لا يرتفعان فمنعت الخلو منهما ولكن جزاءها وجود شيء وعدم آخر ليس هو وجود الشيء وعدمه ووجود شيء وعدم آخر قد يكون أحدهما لازما للآخر وإن كانا لا يرتفعان لأن ارتفاعهما يقتضى ارتفاع وجود شيء وعدمه معا.

مدار الاستدلال على مادة العلم لا على صورة القياس:

وبالجملة ما من شيء إلا وله لازم لا يوجد بدونه وله مناف مضاد لوجوده فيستدل عليه بثبوت ملزومه وعلى انتفائه بانتفاء لازمه.

ويستدل على انتفائه بوجود منافيه ويستدل بانتفاء منافيه على وجوده إذا انحصر الأمر فيهما فلم يمكن عدمهما جميعا كما لم يمكن وجودهما جمعيا.

وهذا الاستدلال يحصل من العلم بأحوال الشيء وملزومها ولوازمها وإذا تصورته الفطرة عبرت عنه بأنواع من العبارات وصورته في أنواع من صور الأدلة لا يختص شيء من ذلك بالصورة التي ذكروها في القياس فضلا عما سموه البرهان فان البرهان شرطوا له مادة معينة وهي القضايا التي ذكروها واخرجوا من الأوليات ما سموه وهميات

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٢٠٠

وما سموه مشهورات وحكم الفطرة بهما لا سيما بما سموه وهميات أعظم من حكمها بكثير من اليقينيات التي جعلوها مواد البرهان.

وقد بسطت القول على هذا وبينت كلامهم في ذلك **وتناقضهم** وأن ما أخرجوه يخرج به ما ينال به اشرف العلوم من العلوم النظرية والعلوم العملية ولا يبقى بأيديهم إلا أمور مقدرة في الأذهان لا حقيقة لها في الأعيان ولولا أن هذا الموضع لا يتسع لحكاية ألفاظهم في هذا وما أوردته عليهم لذكرته فقد ذكرت ذلك كله في مواضعه من العلوم الكلية والإلهية فإنها هي المطلوبة.

والكلام في المنطق إنما وقع لما زعموا أنه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن أن." (١)

٤٤٤-الرد على المنطقيين ابن تيمية (٧٢٨)

"للجسمية وإن لم يكن أحد الوصفين هو المؤثر في الآخر.

عل أنا قد بينا في غير هذا الموضع أن ما به يعلم كون الحيوان جسما به يعلم أن الإنسان جسم حيث بينا أن قياس الشمول الذي يذكرونه قليل الفائدة أو عديمها وأن ما به يعلم صدق الكبرى في العقليات به يعلم صدق أفرادها التي منها الصغرى بل وبذلك يعلم صدق النتيجة كما في قول القائل الكل أعظم من الجزء والأشياء المساوية لشئ واحد متساوية والضدان والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان.

حقيقة توحيد الفلاسفة:

وهذا كقولهم الواحد لا يصدر عنه إلا واحد فانه أن ثبت لهم أن الرب تعالى بمعنى الواحد الذي يدعونه وهو أنه ليس له صفة ثبوتية أصلا بل هو مسلوب لكل أمر ثبوتي لا يوصف إلا بالسلب المحض أو بما لا يتضمن إلا السلب كالإضافة التي هي معنى السلب وجعلوا إبداعه للعالم أمرا عدميا لكونه إضافة عندهم وجعلوا العلم والعالم والمعلوم والعشق والعاشق والمعشوق واللذة كل ذلك أمورا عدمية ليس فيها أمر ثبوتي وادعوا أن نفس العلم والعناية والقدرة هو نفس العالم القادر المريد ونفس العلم هو نفس القدرة ونفس القدرة هو نفس العناية وهذا كله هو العشق وهو اللذة والعشق واللذة هو العاشق الملتذ والعشق واللذة هو نفس العلم ونفس القدرة وعلمه بنفسه هو علمه بالمعلومات إلى أمثال ذلك مما يتضمنه قولهم الذي يسمونه توحيد واجب الوجود.

رد قولهم الواحد لا يصدر عنه إلا واحد:

فان قدر ثبوت هذا المعنى الذي يسمونه توحيدا مع أن جماهير العقلاء من جميع الأمم إذا تصوروا ذلك علموا

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٢٠٦

بضرورة العقل أن هذا قول باطل متناقض فان قدر ثبوته قيل حينئذ الواحد لا يصدر عنه إلا واحد يقررونه بقولهم." (١)

٤٤٥-الرد على المنطقيين ابن تيمية (٧٢٨)

"لأنه لو صدر عنه اثنان لكان مصدر الألف غير مصدر الجيم وكان المصدر مع هذا الصادر مخالفا لهذا المصدر مع هذا الصادر فيكون في المصدر جهتان وذلك ينافي الوحدة وبهذا اثبتوا أن الواحد لا يكون فاعلا وقابلا لئلا يكون فيه جهتان جهة فعل وجهة قبول فيكون مركبا.

فيقال لهم إذا كان صدور الصادرات عنه هو فعله لها والفعل إضافة محضة إليه وهو عندكم لا يوصف بصفة ثبوتية بل لا يوصف إلا بما هو سلب وقلتم أن الإضافة هنا سلب لم يكن ولو صدر عنه ألف صادر إلا بمنزلة سلب الأشياء عنه وإذا قلتم ليس هو بعرض ولا ممكن ولا محدث ونحو ذلك لم تكن كثرة السلوب توجب أمرا ثبوتيا والإبداع عندكم لا يوجب له وصفا ثبوتيا فكثرة الإبداعات منه لا توجب له وصفا ثبوتيا.

هذا مع أنهم متناقضون في جعلهم الإبداع أمرا عدميا بل في قولهم هو إضافة والإضافة أمرا عدميا قد قرروا في العلم الأعلى عندهم القاسم ل الوجود ولواحقه أن الوجود ينقسم إلى جوهر وعرض ومن الأعراض أن يفعل ومنها الإضافة والإبداع هو من مقولة أن يفعل وهو أمر وجودي وإبداع الباري أكمل من كل إبداع فكيف يكون أكمل أنواع أن يفعل عدميا.

ثم هم جعلوا الإضافة جنسا غير أن يفعل فان ثبت هذا بطل جعل إبداعه للعالم مجرد إضافة وإن سلم أنه إضافة ف الإضافة عندهم من جملة الأجناس الوجودية وهذا وأمثاله مما يبين فساد ما قالوه في الإلهيات من التعطيل مما يطول وصفه.

ثم إذا سلم هذا وسلم أن الإضافة عدمية وكثرة العدميات له لا توجب تكثر أمور ثبوتية فيه مثل تكثر سائر السلوب وإذا قدر أنه أبدع كل شيء بلا واسطة لم يكن في هذا إلا كثرة أمور عدمية يتصف بها وتلك لا توجب كثرة في." (٢)

٤٤٦-الرد على المنطقيين ابن تيمية (٧٢٨)

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٢١٤

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٢١٥

"ذاته مثل سلب جميع المبدعات عنه فإذا قيل ليس بفلك ولا كوكب ولا شمس ولا جنة ولا نار ولا هواء ولا تراب ولا حيوان ولا إنسان ولا نبات كان سلبها عنه بمنزلة إضافتها إليه عندهم وإذا لم يكن هذا إثبات كثرة في ذاته فكذلك الآخر.

وقولهم مصدر ألف غير مصدر باء وهو مع هذا غير كونه مع هذا كما يقال سلب ألف عنه غير سلب باء عنه والشئ مع سلب ألف عنه ليس هو ذاك مع سلب باء عنه وإذا قيل كثرة السلوب لا توجب تعدد أمر ثبوتى له قيل وكثرة الإضافات كذلك عندكم.

ثم يقال الإضافات إليه مثل كونه علة ومبدعا وخالقا وفاعلا ونحو ذلك أما أن يوجب كون الفعل أمرا ثبوتيا يقوم به وأما أن لا يوجب ذلك فان كان الفعل أمرا ثبوتيا قام به بطل نفيكم للصفات ولزم أنه موصوف بالأمور الثبوتية التي منها تهربون وإن لم يكن ثبوتيا كان عدميا فلم يكن في كثرة المفعولات إلا كثرة الأفعال التي هي عدمية وكثرة العدميات لا توجب اتصافه بأمر ثبوتى وإذا كان كونه فاعلا عندكم ليس وصفا ثبوتيا فكونه قابلا كذلك بطريق الأولى وحينئذ فلا يمتنع كون الشيء فاعلا وقابلا.

ومعلوم أن هذا **التناقض** لزمهم لكونهم جعلوا الأمور الوجودية عدما كما جعلوا نفس الفعل والتأثير ليس إلا إضافة عدمية ثم ادعوا ذلك في أكمل الفاعلين فعلا وأحقهم بالوجود التام من سائر الموجودات وإلا فهم قد قرروا في العلم الكلى أن الفعل والانفعال أمران وجوديان وهما من الأعراض الموجودة وهما مقولة أن يفعل وأن ينفعل وأن يفعل هو الفعل وأن ينفعل هو القبول وأثبتوا في بعض الأفعال الطبيعية أنها أمور وجودية وأن الفعل هناك وجودي ولكن نقضوا ما ذكروا هناك في العلم الإلهي." (١)

٤٤٧-الرد على المنطقيين ابن تيمية (٧٢٨)

"وكان ما نفوه أحق بالإثبات مما أثبتوه إذ كانوا معرضين عن الله ومعرفته وعبادته جاهلين بما يجب له ويستحقه يعبدون المخلوقات ويعظموها ويعرفون من كمالها ما يتخذونها به آلهة إشراكا منهم بالله ويدعون رب العالمين لا يعرفونه ولا يعبدونه ولا يعرفون ما يستحقه من الكمال الذي به يجب أن يعبد بل الذي يعلم به أنه لا يستحق العبادة إلا هو وهذا كله مبسوط في مواضعه.

وأرسطو وأصحابه القدماء لم يثبتوا له فعلا ولا جعلوه مبدعا لبعدهم عن معرفته ولهذا كان في قولهم من الفساد ما يطول وصفه ولكن ابن سينا وأتباعه لما جعلوه مبدعا ظهر في كلامهم مثل هذا **التناقض**.

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٢١٦

والمقصود هنا الكلام على المنطق ومثلنا بهذا إلا أن هذا من اشرف المطالب الإلهية التي يختصون هم بأثباتها والمقصود أن نبين أنه لا فرق بين القياس الشمولي والتمثيلي إذا أعطى كل منهما حقه.

ما أمكن إثباته بقياس الشمول كان إثباته ب التمثيل أظهر:

ثم إذا قدر أن ما ذكروه يدلهم على أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد بهذا الطريق أثبت ذلك ب قياس التمثيل وكان أحسن مثل أن يقال الواحد لا يصدر عنه إلا واحد فالأول لا يصدر عنه إلا واحد لأن الواحد بسيط والبسيط لا يصدر عنه إلا بسيط كما أن الحار لا يصدر عنه إلا الحرارة والبارد لا يصدر عنه إلا البرودة وأمثال ذلك مما يذكر في الطبيعيات.

ومن هنا قالوا في الإلهيات الواحد لا يصدر عنه إلا واحد لكن إذا أرادوا أن يثبتوا ذلك في الإلهيات ب قياس شمولي وقدر صحته أمكن جعله قياسا تمثيلا وإن قدر أنهم عجزوا أما مطلقا وأما في رب العالمين لكون الوحدة التي وصفوه بها تعطيلا له في الحقيقة ونفيا لوجوده وعجزوا عنه ولم يكن معهم إلا هذا القياس التمثيلي وإذا أثبتوه بالقياس التمثيلي واثبتوا فيه أن الحكم تعلق بالقدر المشترك فقد أفاد هذا ما أفاده قياس الشمول وزيادة." (١)

٤٤٨-الرد على المنطقيين ابن تيمية (٧٢٨)

"يفتقر إلى علة من العلل الأربع مع اتصافه بصفاته اللازمة له.

إذا جاز استلزام الذات للمفعولات فاستلزامها للصفات أولى:

ومن أعظم **تناقض** هؤلاء أنهم يقولون الذات إذا استلزمت الصفات كان ذلك افتقارا منها إلى الغير فلا تكون واجبة وهم يقولون أن الذات مستلزمة لمفعولاتها المنفصلة عنها ولا يجعلون ذلك منافيا لوجوب وجودها بنفسها فان كان الاستلزام للمفعولات لا ينافي وجوب الوجود فالاستلزام للصفات أولى أن لا ينافيه.

وان كان ذلك الاستلزام ينافي وجوب الوجود كان حينئذ قد عرض له أن يفعل بعد أن لم يكن فاعلا وهذا ممتنع عندهم وهذا اظهر المعقولات التي قهروا بها المتكلمين الجهمية والقدرية ومن وافقهم من الأشعرية والكلابية وأتباعهم ولم يميز الطائفتان بين فاعل النوع وفاعل العين.

ثم إذا جاز أن يفعل ف الفعل ثبوتي فيلزم قيامه به ودعوى أن المفعول عين الفعل مكابرة للعقل وإذا جاز قيام الفعل به كان قيام الصفات بطريق الأولى.

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٢١٧

فساد القول بأن المفعول عين الفعل:

والذين جعلوا المفعول عين الفعل من أهل الكلام كالأشعرية ومن وافقهم من حنبلي وشافعي ومالكي وغيرهم إنما ألجاهم إلى ذلك فرارهم من قيام الحوادث بالقديم وتسلسل الحوادث وهذان كل منهما غير ممتنع عند هؤلاء الفلاسفة مع أن أولئك المتكلمين النفاة حجتهم على النفي ضعيفة.

وجماهير المسلمين وطوائفهم على خلاف ذلك والقول بأن الخلق غير المخلوق هو مذهب السلف قاطبة وذكر البخاري في كتاب خلق أفعال العباد." (١)

٤٤٩-الرد على المنطقيين ابن تيمية (٧٢٨)

"بالقديم ومن جوز قيام الصفات بالباري منهم جوز قيام الحوادث به مثل كثير من أساطينهم القدماء والمتأخرين كأبي البركات وغيره فهذان قولان معروفان لهم أما القول الثالث وهو تجويز الصفات دون الأفعال فهذا لا اعرف به قائلا منهم فان كان قد قاله بعضهم فالكلام معه كالكلام مع من قال ذلك من أهل الكلام.

وعلى هذا فلا يلزم التسلسل وان لزم فإنما هو تسلسل في الآثار وهو وجود كلام بعد كلام أو فعل بعد فعل والنزاع في هذا مشهور وإنما يعرف نفيه عن الجهمية والقدرية ومن وافقهم من كلابي وكرامي ومن وافقهم من المتفقه وأما أئمة السلف وأئمة السنة فلا يمنعون هذا بل يجوزونه بل يوجبونه ويقولون أن الله لم يزل متكلما إذا شاء بل يقولون أنه لم يزل فاعلا يقوم به الأفعال الاختيارية بمشيئته وقدرته وهذا كله مبسوط في مواضعه.

والمقصود هنا أنه يلزم من كونه فاعلا قيام الصفات به فان الفعل أمر وجودى وان يفعل من أقسام الوجود ووجود المخلوق المفعول بلا خلق ولا فعل ممتنع وإذا قام الخلق به ف العلم والقدرة لازمة الخلق وقيامهما به أولى.

وأنهم أن قالوا يستلزم المفعول ولا يستلزم الصفة لكون الملزوم مفتقرا إلى اللازم فهذا من أعظم التناقض وان قالوا أنه لا يستلزمه كان ذلك أدل على بطلان قولهم في الصفات والأفعال وكان الدليل يدل على قيام الأفعال به والصفات وقيام الصفات به أولى من قيام الأفعال فبطل ما نفوا به الصفات وسموه تركيبا.

والواحد الذي قالوا أنه لا يصدر عنه إلا واحد هو الواحد المسلوب عنه الصفات كلها بل هو الوجود المقيد

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٢٢٩

بكل سلب وهذا لا حقيقة له إلا في الذهن وأي موجود مخلوق قدر فهو أكمل من هذا الخيال الذي لا حقيقة له في الخارج." (١)

٤٥٠-الرد على المنطقيين ابن تيمية (٧٢٨)

"والتعظيم له إنما نشأ من اعتقاد أنه رب العالمين وانه واجب الوجود ونحو ذلك من الصفات التي تظهر كمالها وأما من هذه الجهة النافية السلبية فما من وجود إلا وهو أكمل منه وإذا كانوا قد جمعوا بين وصفه بذلك الكمال وهذا النقصان الذي يكون كل موجود أكمل منه دل على **تناقضهم** وفساد قولهم وكان ما قالوه من الحق حقا وما قالوه من الباطل باطلا وهذه المسائل الإلهية مبسوطة في موضعها.

رد القول بأن قياس التمثيل لا يفيد إلا الظن:

والمقصود هنا الكلام على المنطق وما ذكروه من البرهان وأنهم يعظمون قياس الشمول ويستخفون ب قياس التمثيل ويزعمون أنه إنما يفيد الظن وان العلم لا يحصل إلا بذلك وليس الأمر كذلك بل هما في الحقيقة من جنس واحد وقياس التمثيل الصحيح أولى بإفادة المطلوب علما كان أو ظنا من مجرد قياس الشمول ولهذا كان سائر العقلاء يستدلون ب قياس التمثيل أكثر مما يستدلون ب قياس الشمول بل لا يصح قياس الشمول في الأمر العام إلا بتوسط قياس التمثيل وكل ما يحتج به على صحة قياس الشمول في بعض الصور فانه يحتج به على صحة قياس التمثيل في تلك الصورة ومثلنا هذا بقولهم الواحد لا يصدر عنه إلا واحد فانه من أشهر أقوالهم الإلهية الفاسدة.

وأما الأقوال الصحيحة فهذا أيضا ظاهر فيها فان قياس الشمولي لا بد فيه من قضية كلية موجبة ولا نتاج عن سالبتين ولا عن جزئيتين باتفاقهم والكلي لا يكون كليا إلا في الذهن فإذا عرف تحقق بعض أفراده في الخارج كان ذلك مما يعين على العلم بكونه كليا موجبا فانه إذا أحس الإنسان ببعض الأفراد الخارجية انتزع منه وصفا كليا لا سيما إذا كثرت أفراده فالعلم بثبوت الوصف المشترك لأصل في الخارج هو أصل العلم بالقضية الكلية وحينئذ ف القياس التمثيلي أصل." (٢)

٤٥١-الرد على المنطقيين ابن تيمية (٧٢٨)

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٢٣٢

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٢٣٣

"فإذا قال القائل: "لو كانت الأفلاك قديمة لامتنع عدمها لكن عدمها ممكن بالأدلة الدالة عليه فلا تكون قديمة" لم يجز أن يقال: "بل القديم لا يجوز عدمه لعلة مختصة بالقديم بنفسه دون ما كان معلولا لغيره" فالأفلاك وإن قيل هي قديمة فهي ممكنة العدم فان هذا باطل لما ذكرناه من أن المشترك بين الواجب بنفسه والواجب بغيره هو مستلزم لقدم المشترك بين القديم الموجود بنفسه والقديم الموجود بغيره فمن ادعى قديما موجودا بغيره وقال أنه مع هذا يمكن عدمه فقوله **متناقض** كما بسط في موضعه ولهذا لم يقل احد من العقلاء أنها قديمة يمكن عدمها الإمكان المعروف وإنما ادعوا أن لها ماهية باعتبار نفسها فقيل الوجود والعدم ولكن وجب لها الوجود من غيرها.

وقد تبين بطلان هذا في غير هذا الموضع وبين أن هذا قول مخالف لجميع العقلاء حتى أرسطو واتباعه لا يكون عندهم ممكنا إلا المحدث الذي يمكن وجوده وعدمه أو حتى هؤلاء الذين قالوا بأنها قديمة يمكن وجودها وعدمها كابن سينا واتباعه **تناقضوا** ووافقوا سلفهم وسائر العقلاء فذكروا في عدة مواضع أن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون إلا محدثا وان كل ما كان دائما لا يكون ممكنا وأما القديم الذي لا يمكن عدمه فليس عندهم ممكنا وان كان وجوبه بغيره.

وإنما خالف في هذا طائفة من الفلاسفة كابن سينا وأمثاله الذين أرادوا أن يجمعوا بين قول سلفهم وبين ما جاءت به الرسل مع دلالة العقول عليه فلم يمكنهم ذلك إلا بما خالفوا به الرسل مع مخالفة العقول مع مخالفة سلفهم فيما أصابوا فيه وموافقتهم فيما اخطئوا فيه وكان كفرا في الملل ومع **تناقضهم** ومخالفة جميع العقلاء.

وأما قولهم: "بثبوت الحكم مع المشترك في صورة مع تخلف غيره من الأوصاف المقارنة له في الأصل مما لا يوجب استقلاله بالتعليل لجواز أن يكون الحكم في تلك معللا بعلة أخرى" فيقال هذا غلط وذلك أنه متى ثبت الحكم مع المشترك في." (١)

٤٥٢-الرد على المنطقيين ابن تيمية (٧٢٨)

"بالصورة لم يكن تخصيص صورة الدليل بخمسة أو ستة صوابا كما لم يكن تخصيصه بمقدمتين صوابا إذ كان يمكن تصويره بصور كثيرة متنوعة ليس فيها لفظ شرط لا متصل ولا منفصل ولا هو على صورة القياس الحملي كما ذكروه وإن كانت العبرة بالمعنى كان ذلك أدل عل فساد ما ذكروه فان المعنى هو أن يكون ما يستدل به مستلزما لما يستدل به عليه سواء كان مقدمة أو مقدمتان أو أكثر وسواء كان على الشكل والترتيب

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٢٤٣

الذي ذكروه أو غيره.

والصواب في هذا الباب أن يقال ما ذكروه إذا كان صوابا فانه تطويل للطريق وتبعيد للمطلوب وعكس للمقصود فإنهم زعموا أنهم جعلوه آلة قانونية تمنع الذهن أن يزل في فكره وما ذكروه إذا كلفوا الناظر المستدل أن يلزمه في تصوراته وتصديقاته كان أقرب إلى زلله في فكره وضلاله عن مطلوبه كما هو الواقع فلا تجد أحدا التزم وضع هؤلاء واصطلاحهم إلا كان أكثر خطأ وأقل صوابا ممن لم يلتزم وضعهم وسلك إلى المطلوب بفطرة الله التي فطر عباده عليها ولهذا لا يوجد أحد ممن حقق علما من العلوم كان ملتزما لوضعه.

ولهذا يقال كثرة هذه الأشكال وشروط نتاجها تطويل قليل الفائدة كثير التعب فهو لحم جمل غث على رأس جبل وعر لا سهل فيرتقي ولا سمين فينتقل فانه متى كانت المادة صحيحة أمكن تصويرها بالشكل الأول الفطري فبقية الأشكال لا يحتاج إليها وإنما تفيد بالرد إلى الشكل الأول أما بإبطال النقيض الذي يتضمنه قياس الخلف وأما بالعكس المستوي أو عكس النقيض فان ثبوت أحد **المتناقضين** يستلزم نفي الآخر إذا روعي **التناقض** من كل وجه فهم يستدلون بصحة القضية على بطلان نقيضها وعلى ثبوت عكسها المستوي وعكس نقيضها بل تصور الذهن بصورة الدليل يشبه حساب الإنسان لما معه من الرقيق والعقار.

والفطرة تصور القياس الصحيح من غير تعليم والناس بفطرهم يتكلمون ب الأنواع الثلاثة التداخل والتلازم والتقسيم كما يتكلمون بالحساب ونحوه والمنطقيون." (١)

٤٥٣-الرد على المنطقيين ابن تيمية (٧٢٨)

"والقول الثاني: أن علة الافتقار مجرد الحدوث وان المحدث يفتقر إلى الفاعل حال حدوثه لا حال بقائه وهذا قول طائفة من أهل الكلام المعتزلة وغيرهم وهذا أيضا قول فاسد.

والقول الثالث: أن علة الافتقار هي الإمكان والحدوث ولم يجعل أحدهما شرطا في الآخر وقد يجعل احد الشطرين وقد بينا في غير هذا الموضع أن كل واحد من الحدوث والإمكان دليل على الافتقار إلى الصانع وان كانا متلازمين فإذا علمنا أن هذا محدث علمنا أنه مفتقر إلى من يحدثه وإذا علمنا أن هذا ممكن وجوده وممكن عدمه علمنا أنه لا يرجح وجوده على عدمه إلا بفاعل يجعله موجودا.

وكونه مفتقرا إلى الفاعل هو من لوازم حقيقته لا يحتاج أن يعلل بعلة جعلته مفتقرا بل الفقر لازم لذاته فكل ما سوى الله فقير إليه دائما لا يستغني عنه طرفة عين وهذا من معاني اسمه الصمد ف الصمد الذي يحتاج إليه

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٢٩٧

كل شيء وهو مستغن عن كل شيء وكما أن غنى الرب ثبت له لنفسه لا لعلة جعلته غنيا فكذلك فقر المخلوقات وحاجتها إليه ثبت لذواتها لا لعلة جعلتها مفتقرة إليه.

فمن قال علة الافتقار إلى الفاعل هي الحدوث أو الإمكان أو مجموعهما أن أراد أن هذه المعاني جعلت الذات فقيرة لم يصح شيء من ذلك وإن أراد أن هذه المعاني يعلم بها فقر الذات فهو حق فكل منهما مستلزم لفقر الذات وهي مفتقرة إليه حال حدوثها وحال بقائها لا يمكن استغناؤها عنه لا في هذه الحال ولا في هذه الحال.

وأما تقدير ممكن يقبل أن يكون موجودا ويقبل أن يكون معدوما مع أنه واجب الوجود لغيره أزلا وأبدا فهذا جمع بين **المتناقضين** فان ما يجب وجوده أزلا وأبدا لا يقبل العدم أصلا وقول القائل أنه باعتبار ذاته مع قطع النظر." (١)

٤٥٤-الرد على المنطقيين ابن تيمية (٧٢٨)

"واحد والنتيجة المطلوبة هي كل مسكر حرام.

والنظر نوعان: أحدهما: النظر في المسألة التي هي القضية المطلوب حكمها ليطلب دليلها الذي هو الحد الأوسط مثلا وهذا هو النظر الذي لا يجامع العلم بل يضاده لأن هذا الناظر طالب للعلم بها ولو كان عالما بها لم يطلب العلم لأن ذلك تحصيل الحاصل والثاني: النظر في الدليل وهو العلم بالدليل المستلزم للعلم بالمدلول عليه وهو تصور الحد الأوسط المستلزم لثبوت الأكبر للأصغر مثل من يعلم أن الخمر حرام وأن كل مسكر خمر فيلزم أن يعلم أن كل مسكر حرام وهذا النظر هو ترتيب المقدمتين في النفس وهذا النظر هو الذي يوجب العلم ولا ينافي العلم.

وللناس في هذا الباب اضطراب عظيم هل النظر مفيد للعلم أو غير مفيد وهل هو ضد العلم أم لا وأمثال ذلك وكثير من النظار يقول في مصنفه أن النظر يضاد العلم ويقول أيضا أنه مستلزم للعلم وهذا **تناقض** بين فان ملزوم الشيء لا يكون مضادا له لكن النظر الذي يستلزم العلم غير النظر الذي يضاده فذاك هو النظر الاستدلالي وهذا هو النظر الطلبي ذاك هو نظر في الدليل فإذا تصوره وتصور استلزامه للحكم علم الحكم والنظر الطلبي نظر في المطلوب حكمه هل يظفر بدليل يدله على حكمه أو لا يظفر كطالب الضالة والمقصود قد يجده وقد لا يجده وقد يعرض عنهما فان الأول انتقال من المبادئ إلى المطالب والآخر انتقال من المطالب إلى المبادئ.

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٣٤٦

وتحقيق الأمر أن النظر نوعان بمنزلة نظر العين وهو نوعان: أحدهما: التحديق لطلب الرؤية وهو بمنزلة تحديق القلب في المسألة لطلب حكمها وهذا قد يحصل معه العلم وقد لا يحصل ولا يكون طالب العلم حين الطلب عالما بمطلوبة تصديقا كان علمه أو تصورا على رأى من جعل التصور المطلوب خارجا عن التصديق والثاني: نفس الرؤية وهو بمنزلة رؤية الدليل كترتيب المقدمتين والظفر بالحد الأوسط." (١)

٤٥٥-الرد على المنطقيين ابن تيمية (٧٢٨)

"أن الأمانة التي هي الإيمان أنزلها في أصل القلوب فان الجذر هو الأصل وهذا إنما كان بواسطة الرسل لما اخبروا بما اخبروا به فسمع ذلك ف ألهم الله القلوب الإيمان وانزله في القلوب.

وكذلك أنزل الله سبحانه الميزان في القلوب لما بينت الرسل العدل وما يوزن به عرفت القلوب ذلك فأنزل الله على القلوب من العلم ما تزن به الأمور حتى تعرف التماثل والاختلاف وتضع من الآلات الحسية ما يحتاج إليه في ذلك كما وضعت موازين النقدين وغير ذلك وهذا من وضعه تعالى الميزان قال تعالى: {والسماء رفعها ووضع الميزان ألا تطغوا في الميزان وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان} وقال كثير من المفسرين: "هو العدل" وقال بعضهم: "ما يوزن به ويعرف العدل" وهما متلازمان

الوجه الثامن: ليس عندهم برهان على علومهم الفلسفية

إنهم كما حصروا اليقين في الصورة القياسية حصروه في المادة التي ذكروها من القضايا الحسيات والأوليات والمتواترات والمجربات والحدسيات ومعلوم أنه لا دليل على نفى ما سوى هذه القضايا كما تقدم البينة عليه.

ثم مع ذلك إنما اعتبروا في الحسيات والعقليات وغيرهما ما جرت العادة باشتراك بنى آدم فيه **وتناقضوا** في ذلك وذلك أن بنى آدم إنما يشتركون كلهم في بعض المرئيات وبعض المسموعات فإنهم كلهم يرون عين الشمس والقمر والكواكب ويرون جنس السحاب والبرق وإن لم يكن ما رآه هؤلاء من ذلك هو ما يراه هؤلاء وكذلك يشتركون في سماع صوت الرعد وأما ما يسمعه بعضهم من كلام." (٢)

٤٥٦-الرد على المنطقيين ابن تيمية (٧٢٨)

"الجميع وكذلك كون الثوابت في الثامن ادعوا علمه بأنها لا تكسف شيئا بل قد يكسفها غيرها وأما أفلاكها فاستدلوا عليها بالحركات.

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٣٥٢

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٣٨٤

والعلم بقدر حركاتها وبكسوف بعضها لبعض ونحو ذلك مداره على الإرصاد وغايته أن بعض الناس رأى هذا فأخبر به غيره وليس هذا خبرا متواترا بل غالبه خبر واحد ثم أن الأرصاد يقع فيها من الغلط ما هو معروف ولهذا اختلفت أرصاد المتقدمين والمتأخرين في حركة الثوابت هل تقطع درجة فلكية في كل مائة سنة أو في ستة وستين وثلثي سنه كما زعمه أهل الرصد المأموني ولما اخبرهم أهل الهيئة بحركة الفلك استدلوا بذلك على أن لها نفسا تحركه بالإرادة لأن حركته دورية ليست طبيعية واستدلوا على عدد النفوس التسعة بالأفلاك التسعة وعلى العقول العشرة بالأفلاك التسعة مع العقل العاشرة الذي هو أول صادر عن واجب الوجود وجعلوا الفلك يتحرك للتشبه بالعلة الأولى ليخرج ما فيه من الايون والأوضاع وغاية الفلسفة عندهم التشبه بالعلة الأولى بحسب الإمكان فهذا هو العلم الإلهي الذي هو الفلسفة الأولى والحكمة العليا وفيه من المقدمات الضعيفة ما ليس هذا موضع بسطه.

وإنما المقصود أن مبناه على قضايا يخبر بها بعض الناس عن قضايا حدسية فإذا قالوا أن هذه لا يقوم فيها برهان على المنازع والقضايا الطبيعية مبناها على ما ينقله بعض الناس من التجارب فإذا لم يكن في هذا ولا هذا برهان لم يكن عند القوم برهان على ما يختصون به وأما ما يشتركون فيه هم وسائر الناس فهذا ليس مضافا إليهم ولا هو من علمهم فأين البرهان على العلوم الفلسفية مع العلم بأن العاديات التي هي عامة علومهم الكلية منتقضة كما بيناه في غير هذا الموضع فنحن نعلم أنه ليس معهم في عامة ما يدعونه برهانيا برهان يقيني ولكن مع هذا نذكر بعض **تناقضهم**.." (١)

٤٥٧-الرد على المنطقيين ابن تيمية (٧٢٨)

"وستون فرد إلى وسط وهو أن يقسم هذه فإذا انقسمت بقسيمين متساويين علمنا أنها زوج.

وقد بينا في كلامنا على فساد قولهم في الفرق بين الذاتي واللازم أن الفرق لا يعود إلى صفة الموصوف في نفس الأمر بل كون الزوجية والفردية لازمة للزوج والفرد كلزوم العددية للعدد ولزوم اللونية للبياض والسواد ولزوم الجسمية للحيوان ولكن بعض اللوازم بين لبعض الناس أنه لازم لجميع الأفراد وبعضها يخفي ثبوته لبعض الأفراد وهذا فرق يعود إلى الإنسان كما أن من الأشياء ما نراها ومن الأشياء ما لا نراها وكذلك من الأشياء ما نعلمها ومن الأشياء ما لا نعلمها ولا يقتضى ذلك أن يكون ما علمه من الصفات هو أجزاء للماهية تركبت منها لو جاز أن تتركب الماهية من الأوصاف وما لم يعلمه لا يكون أجزاء للماهية فكيف إذا كان تركب الماهية

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٣٨٩

الموجودة في الخارج من صفات قائمة بها ودعوى أن تلك الصفات أجزاء لها مقومة وهي سابقة عليها في غاية الفساد.

والرازي وأمثاله لما شاركوا المنطقيين في هذا الخطأ زعموا أن الوسط الذهني هو وسط خارجي فهذا باطل وما علمت قدماء المنطقيين يقولونه ولا رايته في كلام ابن سينا وأمثاله وإنما الذي رايته في كلامه أن الوسط هو الدليل.

برهان للرازي على هذا التفريق وبيان تناقضه من ثلاثة عشر طريقا:

فالرازي لما ادعى ما ادعاه لزمه تناقض زائد على تناقض المنطقيين.

قال الرازي:

"والبرهان على أن ما يكون لزومه بغير وسط كان بينا هو أن الماهية لما هي هي مقتضية لذلك اللازم فإذا عقلنا الماهية وجب أن نعقل منها أنها." (١)

٤٥٨-الرد على المنطقيين ابن تيمية (٧٢٨)

"اللوازم القريبة والبعيدة".

قال: "وأما الشك الثاني فهو أيضا خارج لانا لا نسلم أن العلية مغايرة لحقيقة ذات العلة لكنا ندعي أن تصور حقيقة العلة مع تصور حقيقة المعلول القريب يوجب العلم بكون العلة علة لذلك المعلول".

قلت: فهذا الكلام الذي زعموا أنه برهان قرروا به الأصول الكلية ل الحد والبرهان وفيه من الفساد والخطأ والتناقض ما يطول وصفه لكن ننبه على بعضه وذلك من طرق.

الطريق الأول:

إن قوله: "الماهية لما هي هي مقتضية لذلك اللازم" أن عني به أن الماهية الملزومة هي العلة في حصول لازمها في نفس الأمر كما يقتضيه كلامه فهذا من أبطل الباطل فليس كل ما كان لازما لغيره يكون ذلك الغير هو العلة المقتضية لوجوده في نفس الأمر فان العلة نفسها لازمة لمعلولها المعين لا يوجد المعلول المعين إلا بتلك العلة وان قدر وجود ما هو من جنسه بغير تلك العلة فليس هو ذلك المعين والعلة لا تكون معلولة لمعلولها وهي لازمة له.

وكذلك احد المعلولين يلازم المعلول الآخر كالأبوة والبنوة هما متلازمان وليس وجود أحدهما علة للآخر بل

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٤٠٢

كلاهما معلول علة أخرى وكذلك جميع المتلازمات كالناطقية والضاحكية للإنسان متلازمان وليس أحدهما علة للآخر وكذلك الحس والحركة الإرادية متلازمان وليس أحدهما علة الآخر ونظير هذا كثير في الحسيات والعقليات والشرعيات وكل شيء فان نجوم الثريا متلازمة ما دام الفلك موجودا على هذه الصفة وليس بعضها علة لبعض وكذلك الأخلاط الأربعة في جسد ابن ادم متلازمة وليس بعضها علة لبعض وصفات الرب تعالى كعلمه وقدرته متلازمة وليس إحدى الصفتين علة للأخرى والأدلة الدالة على." (١)

٤٥٩-الرد على المنطقيين ابن تيمية (٧٢٨)

"أن العلم ينقسم إلى تصور وتصديق وان التصور هو التصور الساذج الذي لا يكون معه حكم بشيء أصلا لا بنفي ولا بإثبات ونحن وان كنا قلنا أن مثل هذا ليس بعلم وانه لا يسمى علما إلا ما تضمن العلم بنفي أو إثبات فلا يمتنع أن يتصور الشيء من بعض الوجوه وان لم يتصور أنه ملزوم للوازم له يلزمه بنفسها فقد ثبت أن قوله باطل باتفاق العقلاء

الطريق الخامس:

أن يقال لو كان ما ذكرته صحيحا للزم أن من عقل شيئا عقل لوازم الشيء جميعها فانه إذا عقل الملزوم وجب أن يعقل لازمه الذي بغير وسط ثم عقل ذلك اللازم يوجب عقل الآخر وهلم جرا فيلزم أن يكون قد عقل اللوازم جميعها وهذا كما أنه يبطل حجته فهو يبطل اصل قولهم أن اللازم بغير وسط لا يفتقر إلى دليل في حق احد.

فانه لو كان كذلك لكان من تصور شيئا تصور جميع لوازمه ويلزم أن من عرف الله عرف جميع ما يعلمه الله فيعلم كل شيء لأن علمه سبحانه من لوازم ذاته بل يلزم أن من علم شيئا من مخلوقاته علم كل شيء فان المخلوق مستلزم للخالق والخالق مستلزم لعلمه بكل شيء بل وهو مستلزم لمشيئته ومشيئته مستلزمة لجميع ما خلقه فانه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن فلو كان من علم الملزوم لا بد أن يعلم لازمه لزم أن من علم شيئا فقد علم كل شيء.

وفساد هذا بين مع أن فساد هذه الدعوى اظهر من أن يحتاج إلى دليل لكن إذا عرف شناعة لوازمها كان

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٤٠٤

أدل على قبحها وفسادها وهذا يتضمن السؤال الذي ذكره وقال فيه بحث لا بد من ذكره كما تقدم حكاية لفظه والجواب الذي ذكره عنه باطل وقد **تناقض** فيه وذلك يتبين بذكر." (١)

٤٦٠-الرد على المنطقيين ابن تيمية (٧٢٨)

"بين اللوازم القريبة والبعيدة بأن القريبة ما كان بين اللزوم وادعيت أن ما كان بين اللزوم وهو ما ثبت بغير وسط يجب أن يعلم إذا تصور الملزوم فلا يفتقر إلى وسط وقد فسرت ذلك في آخر الأمر بأن المراد إذا تصور الملزوم واللازم جميعا فيجب أن يعلم الملزوم فيقال لك وهكذا أيضا إذا تصور اللازم الأول ولازمه الثاني فقد تصور الملزوم ولازمه القريب فيجب أن يتصور لزومه له وقد كان تصور لزوم الأول فيلزم ما فررت منه من أنه إذا عرف لزوم الأول عرف لزوم سائر اللوازم فإذا شرطت في العلم بلزوم الأول حضورهما جميعا فكذلك فاشرطه في العلم بلزوم الثاني وإن حذفت الشرط في الثاني فاحذفه من الأول حتى يكون الكلام عدلا.

وعلى التقديرين يلزم بطلان الفرق بين لازم ولازم بأن هذا بوسط وبأن هذا بغير وسط إذا فسر الوسط بوسط في نفس الأمر وبطلان ما ادعوه من أن اللازم بغير وسط يجب العلم به بلا دليل وان اللازم بوسط لا يعلم إلا بالعلم بالوسط فما ادعوه من هذا وهذا باطل فبطل ما ذكروه من دليل الفرق بين الأوليات والمشهورات وهو المطلوب.

الطريق الثاني عشر:

انه قال في جواب السؤال الثاني "لا نسلم أن العلية مغايرة لحقيقة ذات العلة لكنا ندعي أن تصور حقيقة العلة مع تصور حقيقة المعلول القريب يوجب العلم بكون العلة علة لذلك المعلول" فيقال هذا كلام مناقض لما تقدم مع **تناقضه** في نفسه فان العلية أن لم تكن مغايرة لذات العلة بطل قولك أن ماهية العلة وحدها لا تكفي في حصول العلية لأن العلية أمر إضافي والأمور الإضافية لا تكفي في حصولها الشيء الواحد فإنها إذا لم تغايرها لم يكن هناك شيء يكون معلولا لا للعلة ولا لها ولغيرها بل ولا هناك شيء يتصور إذا تصورت العلة والمعلول وان قيل هي مغايرة في العلم لا في الأعيان فإنها أمر عدمي قيل وهذا يبطل قوله فان العدم المحض لا." (٢)

٤٦١-الرد على المنطقيين ابن تيمية (٧٢٨)

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٤١٠

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٤١٥

"حصول له فضلا عن أن يفتقر إلى علة لحصوله ولكن تصورها في الذهن يتوقف على المضافين وهذا مما قدمنا أنه حق وهو مبطل لما قاله.

الطريق الثالث عشر:

أنهم قد زعموا أن اللوازم مترتبة في نفسها بالذات مستلزمة للأول والثاني مستلزم للثالث والثالث للرابع وان ما كان لزومه بغير وسط كان بينا لا يحتاج إلى دليل وقد **تناقض** تفسيره لذلك **لتناقض** القول في نفسه فيقال له أي شيء قلته في لزوم الأول للملزوم الأول يقال في اللازم الثاني للأول سواء بسواء من كل وجه وحينئذ فأي شيء فسرت به العلم بلزوم الأول لا يفتقر إلى وسط يلزمك مثله في الثاني فيكون موجب برهانك أن من علم شيئا علم جميع لوازمه وهذا في غاية الفساد.

فصل: برهان آخر للرازي على هذا التفريق.

ثم ذكر برهانا آخر على ما ادعاه من أن ما كان لزومه بغير وسط كان بينا فقال: "برهان آخر وهو أنا إذا عقلنا ماهية فانه تبقى بعض لوازمها مجهولة ويمكننا تعرف تلك اللوازم المجهولة فلولا وجود لوازم بينه الثبوت للشيء وإلا لزم التسلسل وأما عدم تعرف تلك اللوازم وكلاهما باطلان".

قال: "وهذا البرهان كاف في إثبات اصل المقصود من أن الصفات اللازمة في نفسها يلزم بعضها بوسط في نفس الأمر وبعضها بغير وسط وإنما يدل هذا على أن الإنسان قد يتبين له لزوم بعض اللوازم بلا دليل وبعضها لا يتبين إلا بدليل.

وهذا لا ريب فيه لكن الدليل كل ما كان مستلزما للمدلول لا يختص بما يكون علة للمدلول ولا بعض اللوازم في نفس الأمر علة لبعض ولا كل ما كان بينا لزيد يجب أن يكون بينا لعمرو.

فتبين أن الفرق الذي ذكره بين الأوليات والمشهورات من أن الأولى هو الذي يكون حمله على موضوعه أولا في الوجودين حملا ثانيا غلط لا يستقيم إلا." (١)

٤٦٢-الرد على المنطقيين ابن تيمية (٧٢٨)

"وقد بين الله أن الأعمال السيئة القبيحة باطلة في مثل قوله: {والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئا ووجد الله عنده فوفاه حسابه والله سريع الحساب أو كظلمات في بحر لجي يغشاه موج} فهذا الثاني مثل ما يصدر عن الجهل البسيط والأول الجهل المركب وقال تعالى: {يا

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٤١٦

أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى كالذي ينفق ماله رئاء الناس ولا يؤمن بالله واليوم الآخر فمثله كمثل صفوان عليه تراب فأصابه وابل فتركه صلدا لا يقدرون على شيء مما كسبوا} فهذا مثل إبطال العمل بالمن والأذى وبالرياء والكفر والمقصود أنها لم تبق نافعة بخلاف العمل الحق المحمود فانه نافع ومنه قوله تعالى: {وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثورا} .

وبالجملة فما ذكروه تصريح منهم بأن العقل يميز بين الجميل والقبيح وأن العاقل يلتذ بالجميل ويتألم بالقبيح وأن الجميل كمال وخير للقوة العاقلة من حيث هي كذلك وهذا مناقض لقولهم أن العقل بمجرده لا يقضى في أمثال هذا بشيء لا بحسن ولا بقبيح وهكذا **تناقضوا** في نفس الوهميات كما سنذكره إن شاء الله وسبب ذلك أنهم تارة يقولون بموجب الفطرة فيكون كلامهم صحيحا وتارة يقولون بمقتضى الفطرة الفاسدة التي قد فسدت بالاعتقادات الفاسدة فيقولون باطلا.

كون الوجود كله مبنيا على الحق والعدل:

وهذه القضايا التي اتفقت الأمم عليها مثل حسن الصدق والعدل وقبح الكذب والظلم داخلة في مسمى الحق كما تقدم في كلام الله ورسوله وكذلك كلام العقلاء قاطبة يسمون هذا كله حقا ويقولون لصاحب الدين: "له عليه حق"." (١)

٤٦٣-الرد على المنطقيين ابن تيمية (٧٢٨)

"وأحكامها مثل النقيض والعكس المستوى وعكس النقيض فإنها إذا صحت بطل نقيضها وصح عكسها وعكس نقيضها فإذا قيل كل إنسان حيوان فنقيضه باطل وهو أنه ليس شيء من الإنسان حيوان وصح عكسه وهو أن بعض الحيوان إنسان وعكس نقيضه وهو أن ما ليس بحيوان فليس بإنسان فإن **التناقض** اختلاف القضيتين بالسلب والإيجاب على وجه يلزم من صدق أحدهما كذب الأخرى وإن العكس جعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء الصدق وعكس النقيض والسالبة هو أن يجعل الموضوع محمولا مع جعل الإيجاب سلبا.

وأقسامها: الكلية والجزئية والموجبة والسالبة أي العامة والخاصة والمثبتة والنافية وقبل ذلك يتكلمون في مفردات القضية وهي المعاني المفردة مثل الكلام في الكلي والجزئي والذاتي والعرضي وقبل ذلك في الألفاظ الدالة على المعاني كدلالة المطابقة والتضمن والالتزام.

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٤٣٥

والمقصود في هذا كله هو الحد والقياس والقياس هو المطلوب الأعظم والمطلوب الأعظم من أنواع القياس هو القياس البرهاني قالوا والبرهان ما كانت مواده يقينية وهي التي يجب قبولها كما تقدم وأما الخطابي فمواده هي المشهورات التي تصلح لخطاب الجمهور سواء كانت علمية أو ظنية والجدلي هو الذي مواده ما يسلمها المجادل سواء كانت علمية أو ظنية أو مشهورة أو غير مشهورة وهذا أحسن ما تفسر به هذه الأصناف الثلاثة.

وكثير منهم يقول بل البرهاني ما كانت مقدماته واجبة القبول كما تقدم والجدلي ما كانت مقدماته مشهورة سواء كانت حقا أو باطلا أو واجبة أو ممتنعة أو ممكنة والخطابي ما كانت مقدماته ظنية كيف كانت فالخطابي هو الذي يفيد الظن مطلقا سواء كانت مقدماته مسلمة أو مشهورة والجدلي ما يكون مقدماته مشهورة." (١)

٤٦٤-الرد على المنطقيين ابن تيمية (٧٢٨)

"لأن الإنسان له ثلاثة أحوال: إما أن يعرف الحق ويعمل به وأما أن يعرفه ولا يعمل به وأما أن يجحده فأفضلها أن يعرف الحق ويعمل به والثاني: أن يعرفه لكن نفسه تخافه فلا توافقه على العمل به والثالث: من لا يعرفه بل يعارضه فصاحب الحال الأول هو الذي يدعى بالحكمة فأن الحكمة هي اللم بالحق والعمل به فالنوع الأكمل من الناس من يعرف الحق ويعمل به فيدعون بالحكمة والثاني: من يعرف الحق لكن تخالفه نفسه فهذا يوعظ الموعظة الحسنة فهاتان هما الطريقان الحكمة والموعظة وعامة الناس يحتاجون إلى هذا وهذا فأن النفس لها أهواء تدعوها إلى خلاف الحق وان عرفته فالناس يحتاجون إلى الموعظة الحسنة والى الحكمة فلا بد من الدعوة بهذا وهذا.

وأما الجدل فلا يدعى به بل هو من باب دفع الصائل فإذا عارض الحق معارض جودل بالتي هي أحسن ولهذا قال وجادلهم فجعله فعلا مأمورا به مع قوله ادعهم فأمره بالدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة وأمره أن يجادل بالتي هي أحسن وقال في الجدال بالتي هي أحسن ولم يقل بالحسنة كما قال في الموعظة لأن الجدال فيه مدافعة ومغاضبة فيحتاج أن يكون بالتي هي أحسن حتى يصلح ما فيه من الممانعة والمدافعة والموعظة لا تدافع كما يدافع المجادل فما دام الرجل قابلا للحكمة أو الموعظة الحسنة أو لهما جميعا لم يحتج إلى مجادلة فإذا مانع جودل بالتي هي أحسن.

والمجادلة يعلم كما أن الحكمة بعلم وقد ذم الله من يجادل بغير علم فقال تعالى: {ها أنتم هؤلاء حاججتم فيما لكم به علم فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم} والله لا يأمر المؤمنين أن يجادلوا بمقدمة يسلمها الخصم أن

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٤٣٩

لم تكن علما فلو قدر أنه قال باطلا لم يأمر الله أن يحتج عليهم بالباطل لكن هذا قدر يفعل لبيان فساد قوله وبيان **تناقضه** لا لبيان الدعوة إلى القول الحق والقرآن مقصوده بيان الحق ودعوة العباد إليه وليس المقصود ذكر ما **تناقضوا** فيه من أقوالهم ليبين." (١)

٤٦٥-الرد على المنطقيين ابن تيمية (٧٢٨)

"خطأ أحدهما: لا بعينه فالمقدمات الجدلية التي ليست علما هذا فائدتها وهذا يصلح لبيان خطأ الناس مجملا.

ثم أنهم تارة يجعلون النبوة إنما هي من باب الخطابة وتارة يجعلون الخطابة أحد أنواع كلامها **فيتناقضون** وسبب ذلك أن القرآن أمر عظيم باهر لم يعرفوا قدره ولا دروا ما فيه من العلم والحكمة وأرادوا أن يشبهوا به كلام قوم كفار اليهود والنصارى أقل ضلالا منهم في معرفة الله ومعرفة أنبيائه وكتبه وأمره ونهيه ووعده ووعيده ولو شبه مشبه القرآن بالتوراة والإنجيل لظهر خطأه غاية الظهور والجميع كلام الله تعالى فكيف بكلام هؤلاء الملاحدة.

الوجه الثاني عشر: كون نفيهم وجود الجن والملائكة والوحي قولا بلا علم:

الوجه الثاني عشر: أن يقال هم معترفون بالحسيات الظاهرة وبالحسيات الباطنة التي يحس بها الإنسان ما في نفسه كإحساسه بجوعه وعطشه ولذته وألمه وشهوته وغضبه وفرحه وغمه وكذلك ما يتخيله في نفسه من أمثلة الحسيات التي أحسها فانه يتخيل ذلك من نفسه.

وقد فرقوا بين قوة التخيل والوهم فالتخيل أن يتخيل الحسيات والوهم أن يتصور في الحسيات معنى غير محسوس كما يتصور الصداقة والعداوة فان الشاة تتصور في الذئب معنى هو العداوة وهو غير محسوس ولا تتخيل وتتصور في التيس معنى الصداقة فالموالات والمعادات يسمون الشعور بها توهما وهم لم يتكلموا في ذلك بلغة العرب فان الوهم في لغة العرب معنى آخر كما قد بين في موضعه.

ولسي معهم ما ينفي وجود ما يمكن أن يختص برؤيته بعض الناس بالباطن كالملائكة والجن بل ولا معهم ما ينفي تمثل هذه الأرواح أجساما حتى ترى بالحس." (٢)

٤٦٦-الرد على المنطقيين ابن تيمية (٧٢٨)

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٤٦٨

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٤٦٩

"وشعيب وسائر الرسل وكذلك ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم من المستقبلات فعلم بذلك أن ما علمه الرسول لم يكن بواسطة القياس المنطقي.

بل قد جعل ابن سينا علم الرب بمفعولاته من هذا الباب فانه يعلم نفسه والعلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول فجعل علمه يحصل بهذه الواسطة وهذا يصلح أن يكون دليلا على علمه بمخلوقاته لا أن يكون علمه بمخلوقاته يفتقر إلى حد أوسط مع أنه لم يعط هذا البرهان موجبه بل أنكر علمه بالجزئيات التي في الموجودات الأخرى فان لم يعلم الجزئيات لم يعلم شيئا من المخلوقات مع أن العقول والنفوس والأفلاك كلها جزئية ونفسه أيضا معينة ولهذا أراد بعضهم جبر هذا **التناقض** فقال إنما نفى علمه بالجزئيات في الأمور المتغيرة فيقال التغير من لوازم الفلك فلا يكون الفلك إلا متغيرا وصدور المعلول المتغير عن علة غير متغيرة ممتنع بالضرورة كما قد بسط في موضعه.

جعلهم معرفة النبي بالغيب مستفادة من النفس الفلكية وبيان فساده من عشرة وجوه:

فان قيل هم يذكرون لمعرفة النبي بالغيب سببا آخر وهو أنهم يقولون أن الحوادث التي في الأرض تعلمها النفس الفلكية ويسميها من أراد الجمع بين الفلسفة والشريعة باللوح المحفوظ كما يوجد في كلام أبي حامد ونحوه وهذا فاسد فان اللوح المحفوظ الذي وردت به الشريعة "كتب الله فيه مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة" كما ثبت ذلك في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم واللوح المحفوظ لا يطلع عليه غير الله والنفس الفلكية تحت." (١)

٤٦٧-الرد على المنطقيين ابن تيمية (٧٢٨)

"إنه مبنى على أصول فاسدة كثيرة:

الأول: أنه لا سبب للحوادث إلا الحركة الفلكية وهذا من أبطل الأصول.

الثاني: إثبات العقول والنفوس التي يثبتونها وهو باطل.

هل منبع الفيض هو النفس الفلكية أو العقل الفعال:

الثالث: إثبات كون الفيض يحصل من النفس الفلكية فإنهم لو سلم لهم ما يذكرونه من أصولهم فعندهم ما يفيض على النفوس إنما هو من العقل الفعال المدبر لكل ما تحت فلك القمر ومنه تفيض العلوم عندهم على نفوس البشر الأنبياء وغيرهم والعقل الفعال لا يتمثل فيه شيء من الجزئيات المتغيرة بل إنما فيه أمر كلي لكنه

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٤٧٤

بزعمهم دائم الفيض فإذا استعدت النفس لأن يفيض عليها منه شيء فاض وذلك الفيض لا يكون بجزئي فانه لا جزئي فيه فكيف يقولون هنا أن الفيض على النفوس هو من النفس الفلكية.

فان قيل هم يقولون أن الجزئيات معلومة للعقول على وجه كلي وللنفوس الفلكية على وجه جزئي قيل العلم بالكلي وهو القدر المشترك بين الجزئيات لا يفيد العلم بشيء من الجزئيات البتة فان علم الإنسان بمسمى الوجود أو بمسمى الجسم أو بمسمى الحيوان أو الإنسان أو البياض أو السواد لا يفيده العلم قط بموجود معين ولا بجسم معين ولا حيوان معين ولا إنسان معين ولا بياض معين ولا سواد معين ولو كانت الجزئيات تعلم من الكليات لكان من علم مسمى شيء قد علم كل شيء فإنها كلها جزئيات هذا المسمى.

وهذا أيضا مما يدل على فساد قول ابن سينا ومن وافقه على أن الباري يعلم الجزئيات على وجه كلي بحيث لا يعزب عن علمه مثقال ذره في السموات ولا في الأرض فان هذا **تناقض** بين لمن تصور حقيقة الأمر فان من لم يتصور إلا كليا ويمتنع عنده أن يتصور جزئيا معينا أما مطلقا وأما إذا كان متغيرا كان قد عزب عن علمه كل شيء في الوجود أما مطلقا وأما إذا كان متغيرا وعلمه الكلي لا." (١)

٤٦٨-الرد على المنطقيين ابن تيمية (٧٢٨)

"وإذا قيل أن حركات العناصر والمتولدات إنما تختلف لاختلاف حركة الأفلاك فالعلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول قيل تختلف باختلاف القوابل كما تختلف باختلاف الفواعل والعناصر موجودة قبل حركات الأفلاك فلا يلزم من العلم بها العلم بنفس العناصر ومقاديرها ليعلم بحركات الأفلاك العلم بالحوادث الأرضية وقول القائل العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول إنما يستقيم في العلة التامة المستلزمة للمعلول وحركات الأفلاك غايتها أن تكون جزءا صغيرا من أسباب الحوادث.

لا يلزم علم النفس الفلكية بكل ما يحدث من الأمور:

السادس: أنه بتقدير أن تكون للفلك نفس فلكية متحركة كما تحرك نفس الإنسان لبدنه فإنها تتصور ما تريد فعله كما يتصور الإنسان ما يريد فعله وأما الأمور المتولدة الحاصلة بأسباب منفصلة مع فعله فلا يجب أن يكون شاعرا بها فمن أين يلزم علم النفس الفلكية بكل ما يحدث من الأمور الحاصلة لحركاتها وبأمور أخر فإنهم يقولون الفلك إذا تحرك حرك العناصر فامتزجت نوعا من الامتزاج وتحرك العناصر وامتزاجها ليس هو نفس حركة الفلك ولا حركة الفلك تامة له ثم إذا امتزجت فاض عليها من العقل الفعال ما يفيض فبتقدير أن

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٤٧٦

تستعد نفس الإنسان لأن يفيض عليها من العقل الفعال ما يفيض لا يجب أن تعلم النفس الفلكية ذلك مع أن كلامهم في هذا الموضع قد عرف **تناقضه** وفساده فان العقل أن كان يفيض عنه ما ليس هو فيه كان في المعلول ما ليس في العلة وإن كان لا يفيض إلا ما فيه فليس فيه إلا الكليات ليس فيه صور جسمانية ولا علم بجزئيات ولا مزاج ولا غير ذلك مما يدعون فيضه عن العقل.

بيان أن الحوادث الماضية ليست منتقشة في النفس الفلكية:

السابع: أن النفس الفلكية تحرك الفلك دائما فيلزم أن تعلم كل وقت الحركة التي تريدها وإذا سلم له أنها تعلم ما تولد عنها وعن غيرها قيل لهم لا ريب أن ما مضى قبل تلك الحركة المعينة من الجزئيات لا يكون معلوما للنفس على سبيل." (١)

٤٦٩-الرد على المنطقيين ابن تيمية (٧٢٨)

"وتارة فاجرا وتارة عالما وتارة جاهلا وتارة ناسيا وتارة ذاكرا بدون حدوث سبب فلكي يرجح أحد هذين الحالين على الآخر وأهل الأرض الواحدة والبلد الواحد والإقليم الواحد تختلف أحوالهم في ذلك مع أن طالع البلد لم يختلف ومع أن المتجدد من الأشكال الفلكية قد يكون متشابه الأحوال وأحوالهم مع هذا تختلف وهذا لبسطه موضع آخر.

فان ظن هؤلاء أن الحوادث التي تحت الفلك ليس سببها إلا تغير أشكال الفلك واتصالات الكواكب من افسد الأقوال ولهذا كان أصحاب هذا القول من أكثر الناس جهلا وكذبا **وتناقضا** وحيرة.

حيرة الفلكيين في أمر الكعبة وما لها من التعظيم والمهابة:

ولهذا حاروا في مكة شرفها الله وأي شيء هو الطالع الذي بنيت عليه على زعمهم حتى رزقت هذه السعادة العظيمة وهذا البناء العظيم مع طول الأزمان مع أنه لم يقصدها أحد بسوء إلا انتقم الله منه كما فعل بأصحاب الفيل ولم يعل عليها عدو قط والحجاج بن يوسف لم يكن عدوا لها ولا أراد هدمها ولا أذاها بوجه من الوجوه ولا رماها بمنجنيق أصلا ولكن كان محاصرا لابن الزبير وكان ابن الزبير وأصحابه في المسجد وكانوا يرمون بالمنجنيق له ولأصحابه لا لقصد الكعبة وإن يهدموا الكعبة ولا وقع فيها شرعي من حجارة الحجاج." (٢)

٤٧٠-الرد على المنطقيين ابن تيمية (٧٢٨)

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٤٧٨

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٥٠٢

"منهم} وقوله: {سبحان ربي هل كنت إلا بشرا رسولا} لم يقصد به أن غيره أفضل منه.

كون الرسول مبلغا للقرآن عن الله لا محدثا له:

وقال سبحانه: {وما صاحبكم بمجنون ولقد رآه بالأفق المبين وما هو على الغيب بضنين وما هو بقول شيطان رجيم} فالرسول هنا هو الرسول الملكي جبريل وقال في السورة الأخرى: {إنه لقول رسول كريم وما هو بقول شاعر قليلا ما تؤمنون ولا بقول كاهن قليلا ما تذكرون تنزيل من رب العالمين ولو تقول علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين فما منكم من أحد عنه حاجزين} فالرسول هنا محمد صلى الله عليه وسلم.

وأضافه إلى هذا الرسول تارة والى هذا تارة لأن كلا من الرسولين بلغه وأداه ولفظ الرسول يتضمن مرسلا أرسله فكان في اللفظ ما يبين أن الرسول مبلغ له عن غيره لا أن الرسول أحدث شيئا منه كما توهمه بعض الناس وظن أن إضافته إلى رسول يقتضى أنه هو الذي أحدث القران العربي فانه قد أضافه إلى هذا تارة والى هذا تارة فلو كان المراد الإحداث لتناقض الخبران.

ولأنه أضافه إليه باسم رسول لم يقل أنه لقول ملك ولا قول بشر بل قد كفر من قال أنه قول البشر في قوله: {ذرني ومن خلقت وحيدا وجعلت له مالا ممدودا وبنين شهودا} إلى قوله: {إنه فكر وقدر فقتل كيف قدر ثم قتل كيف قدر ثم نظر ثم عبس وبسر ثم أدبر واستكبر فقال إن هذا إلا سحر يؤثر إن هذا إلا قول البشر سأصليه سقر} والكلام." (١)

٤٧١-الرد على من قال بفناء الجنة والنار ابن تيمية (٧٢٨)

"ففرض مالا يتناهى مطلقا، وجعله قاضيا منقضيا جمع بين النقيضين (١) .

ولهذا كانت أدلتهم عليه جامعة بين النقيضين، مثل قولهم: يلزم أن يكون اليوم، وما سواه من الحوادث متوقفا على انقضاء ما نهاية له، وانقضاء ما لا نهاية له محال.

فإنه يقال لهم نعم، ما لا يتناهى لا في الابتداء، ولا في الانتهاء، فانقضاؤه محال، أما إذا قدرتموه حتى مضى، وانتهى إلى حد.

فقولهم بعد ذلك:

أن انقضاءه محال، كلام متناقض، فإنكم فرضتموه قد انقضى وانتهى من هذا الجانب، جانب النهاية، دون

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٥٤١

جانب البداية، ومثل قولهم في دليل ذلك التطبيق، إذا فرضنا الحوادث إلى حين الطوفان، والحوادث إلى حين الهجرة، ثم طبقنا بينهما: فإما أن يتماثلا، وإما أن يتفاضلا، والتماثل ممتنع، والتفاضل يقتضي وقوع التفاضل فيما لا يتناهى، وهو محال، فإنه يقال لهم:

هذه الحوادث، هي بعينها لكنها زادت بما بين الوقتين: وقت الطوفان، ووقت الهجرة، وسواء قدر أنها هي، أو أنها غيرها، فهذه أكثر من هذه، وهذا تفاضل فيما انتهى، وهو الماضي، فهو تفاضل فيما تناهى من أحد "٢/أ" طرفيه من الطرف المتناهي، فإن كان تناهى ما لا ابتداء له في المستقبل ممكنا، فالتفاضل وقع من جهة كونه متناهيا، لا من جهة كونه غير متناه – أي – لا بداية له. وإن كان تناهى ما لا ابتداء له غير ممكن، فقولكم: تناهى الحوادث إلى زمان (٢) الطوفان، أو الهجرة (٣) ، باطل، وذلك أنه إذا قيل: إنه لم يزل الرب متكلما

---

(١) النقيضان هما اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان في آن واحد بل يلزم من وجود أحدهما عدم الآخر مثل: العدم والوجود، الموت والحياة "التعريفات" للجرجاني –باب الضاد– "العنوان" ص ١٧٩.

(٢) في الأصل "زمن" ومصححه فوقهما بما أثبته.

(٣) بالأصل هنا فوقه كلمة "قول" ومشار إلى أنها موجودة بنسخة أخرى.." (١)

٤٧٢–الرد على من قال بفناء الجنة والنار ابن تيمية (٧٢٨)

"عليه أئمة الإسلام، وجمهورهم كفروه. والذين وافقوه على الأصل خالفوه في لوازمه فتناقضوا (١) .

وفرق من فرق بين الماضي والمستقبل، بأن الماضي دخل في الوجود بخلاف المستقبل، فرق ضعيف "٣أ" لوجوه:

أحدها: إن الماضي قد جعله متناهيا، فلم يقع التفاضل إلا فيما تناهى دون ما لا تناهى كما تقدم، وحينئذ فما دخل في الوجوه إلا ما يتناهى من هذا الجانب، فهو تقدير يتناهى فما قدر متناهيا، ثم هذا إذا قدر أن تنهايه ممكن، فكيف إذا كان ممتنعا؟.

الثاني: أن الدليل شامل للنوعين، فإنه يمكن أن يقال: الحوادث من الهجرة، ومن الطوفان إلى ما لا يتناهى، هل هما متفاضلان؟ أم متماثلان. فإن تماثلا فهو محال، لأن أحدهما أزيد من الآخر، وإن تفاضلا فهو محال، لأن التفاضل في ما لا يتناهى محال.

---

(١) الرد على من قال بفناء الجنة والنار ابن تيمية ص/٤٦

فإن (٢) قيل: هذا تقدير التفاضل، والتماثل في ما لم يكن بعد.

قيل: نعم، لكنه تقدير التفاضل والتماثل، بتقدير وجوده لا في حال كونه معدوما، كما أن الماضي قدرتهم فيه التماثل، والتفاضل بعد عدمه بعد عدمه لا في حال وجوده، لكن قدرتهم تلك الحوادث الماضية التي عدمت كأنها موجودة.

ففي كلا الموضعين إنما هو تقدير التفاضل، والتماثل فيما هو معدوم.

فإن صح في أحد الموضعين صح في الآخر، وإن امتنع في أحدهما امتنع في الآخر.

---

(١) تحته بالأصل "تناقضوا" مع الإشارة إلى مجيئه هكذا بنسخة أخرى وأنه صحيح أيضا.

(٢) فوقه بالأصل "وإذا".." (١)

٤٧٣-الرد على من قال بفناء الجنة والنار ابن تيمية (٧٢٨)

"يوجد في تعذيب الدنيا، وخلق من فيه شر يزول بالتعذيب من تمام الحكمة، وأما خلق نفوس تعمل الشر في الدنيا وفي الآخرة لا تكون إلا في العذاب، فهذا تناقض يظهر فيه من مناقضة الحكمة والرحمة ما لا يظهر في غيره.

ولهذا كان الجهم لما رأى ذلك ينكر أن يكون الله أرحم الراحمين، وقال: بل يفعل ما يشاء، والذين سلكوا طريقته كالأشعري وغيره، ليس عندهم في الحقيقة حكمة ورحمة، ولكن له علم وقدرة وإرادة لا ترجح أحد الجانبين، ولهذا لما طلب منهم أن يقروا بكونه حكيما، فسروه بأنه عليم أو قدير أو مؤيد، وليس من الثلاثة ما يقتضي الحكمة، وإذا ثبت أنه رحيم حكيم، وعلم بطلان قول الجهم تعين إثبات ما تقتضيه الرحمة والحكمة . (١)

وما قاله المعتزلة - أيضا - باطل، فقول القدرية المجبرة والنفاة في حكمته ورحمته باطل، ومن أعظم ما غلظهم اعتقادهم تأييد جهم، فإن ذلك يستلزم ما قالوه، وفساد اللازم يستلزم فساد الملزوم (٢) ، والله سبحانه أعلم.

وأما آيات بقاء الجنة.

فالأول: مثل قوله تعالى: {أكلها دائم وظلها} (٣) . فأخبر أنه دائم والمنقطع ليس بدائم.

والثاني: مثل قوله: {إن هذا لرزقنا ما له من نفاد} (٤) ، والمنقطع ينفد

---

(١) الرد على من قال بفناء الجنة والنار ابن تيمية ص/٤٨

(١) "منهاج السنة النبوية" ١/١٤١، تحقيق د. محمد رشاد سالم.

(٢) هنا انتهت نسخت المكتب الإسلامي "س"، وقد ناقش العلامة ابن القيم الطوائف المنحرفة التي تنكر الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى، وبين زيفها وبطلانها في عدة أماكن من مؤلفاته ومنها: "مدارج السالكين"١/٩٠، "ومفتاح دار السعادة" ٢/٢٢ "وشفاء العليل" في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل" ص٣٤٧

(٣) سورة الرعد، الآية:٣٥.

(٤) سورة ص، الآية: ٥٤.." [1]

٤٧٤-الرسالة الأكملية في ما يجب لله من صفات الكمال ابن تيمية (٧٢٨)

"والذي اعتمدوا عليه في النفي، من نفي مسمى التحيز ونحوه مع أنه بدعة في الشرع لم يأت به كتاب ولا سنة، ولا أثر عن أحد من الصحابة والتابعين هو **متناقض** في العقل، لا يستقيم في العقل؛ فإنه ما من أحد ينفي شيئا خوفا من كون ذلك يستلزم أن يكون الموصوف به جسما، إلا قيل له فيما أثبته نظير ما قاله فيما نفاه، وقيل له فيما نفاه نظير ما يقوله فيما أثبته، كالمعتزلة لما أثبتوا أنه حي عليم قدير؛ وقالوا: إنه لا يوصف بالحياة، والعلم، والقدرة، والصفات؛ لأن هذه أعراض لا يوصف بها إلا ما هو جسم، ولا يعقل موصوف إلا جسم.

فقيل لهم: فأنتم وصفتموه بأنه حي عليم قدير، ولا يوصف شيء بأنه عليم حي قدير إلا ما هو جسم، ولا يعقل موصوف بهذه الصفات إلا ما هو جسم، فما كان جوابكم عن الأسماء كان جوابنا عن الصفات، فإن جاز أن يقال: بل يسمى بهذه الأسماء ما ليس بجسم، جاز أن يقال: فكذلك يوصف بهذه الصفات ما ليس بجسم، وأن يقال: هذه الصفات ليست أعراضا، وإن قيل: لفظ الجسم [مجمل] أو مشترك وأن المسمى بهذه الأسماء لا يجب أن يماثله غيره، ولا أن يثبت له خصائص غيره، جاز أن يقال: الموصوف بهذه الصفات لا يجب أن يماثله غيره، ولا أن يثبت له خصائص غيره.

(١) الرد على من قال بفناء الجنة والنار ابن تيمية ص/٨٣

وكذلك إذا قال نفاة الصفات المعلومة بالشرع، أو بالعقل مع الشرع، كالرضا والغضب، والحب، والفرح، ونحو ذلك: هذه الصفات لا تعقل." (١)

٤٧٥-الرسالة الأكملية في ما يجب لله من صفات الكمال ابن تيمية (٧٢٨)

"وإذا قيل: هو مفتقر إلى نفسه لم يكن معناه أن نفسه تفعل نفسه، فكذلك ما هو داخل فيها، ولكن العبارة موهمة مجملة، فإذا فسر المعنى زال المحذور.

ويقال أيضا: نحن لا نطلق على هذا اللفظ الغير؛ فلا يلزمه أن يكون محتاجا إلى الغير، فهذا من جهة الإطلاق اللفظي؛ وأما من جهة الدليل العلمي فالدليل دل على وجود موجود بنفسه، لا فاعل ولا علة فاعلة، وإنه مستغن بنفسه عن كل ما يباينه.

وأما الوجود الذي لا يكون له صفة، ولا يدخل في مسمى اسمه معنى من المعاني الثبوتية، فهذا إذا ادعى المدعي أنه المعنى بوجوب الوجود وبالغني. قيل له: لكن هذا المعنى ليس هو مدلول الأدلة، ولكن أنت قدرت أن هذا مسمى الاسم، وجعل اللفظ دليلا على هذا المعنى لا ينفعك، إن لم يثبت أن المعنى حق في نفسه، ولا دليل لك على ذلك، بل الدليل يدل على نقيضه.

فهؤلاء عمدوا إلى لفظ الغنى، والقديم، والواجب بنفسه، فصاروا يحملونها على معان تستلزم معاني **تناقض** ثبوت الصفات، وتوسعوا في التعبير، ثم ظنوا أن هذا الذي فعلوه هو موجب الأدلة العقلية وغيرها. وهذا غلط منهم.

فموجب الأدلة العقلية لا يتلقى من مجرد التعبير، وموجب الأدلة السمعية يتلقى من عرف المتكلم بالخطاب، لا من الوضع المحدث، فليس لأحد أن يقول: إن الألفاظ التي جاءت في القرآن موضوعة لمعان، ثم يريد أن يفسر مراد الله بتلك المعاني، هذا من فعل أهل الإلحاد المفترين.

فإن هؤلاء عمدوا إلى معان ظنوها ثابتة؛ فجعلوها هي معنى الواحد." (٢)

٤٧٦-العبودية ابن تيمية (٧٢٨)

"فهذا حال المؤمنين بالله ورسوله العابدين لله وكل ذلك من العبادة.

---

(١) الرسالة الأكملية في ما يجب لله من صفات الكمال ابن تيمية ص/١٠

(٢) الرسالة الأكملية في ما يجب لله من صفات الكمال ابن تيمية ص/٤٤

وهؤلاء الذين يشهدون الحقيقة الكونية وهي ربوبيته تعالى لكل شيء ويجعلون ذلك مانعا من اتباع أمره الديني الشرعي على مراتب في الضلال:

فغلاتهم يجعلون ذلك مطلقا عاما فيحتجون بالقدر في كل ما يخالفون فيه الشريعة.

وقول هؤلاء شر من قول اليهود والنصارى وهو من جنس قول المشركين الذين قالوا [١٤٨ الأنعام] : {لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء} وقالوا [٢٠ الزخرف] : {لو شاء الرحمن ما عبدناهم} .

وهؤلاء من أعظم أهل الأرض **تناقضا** بل كل من احتج بالقدر فإنه **متناقض** فإنه لا يمكنه أن يقر كل آدمي على ما يفعل فلا بد إذا ظلمه ظالم أو ظلم الناس ظالم وسعى في الأرض بالفساد وأخذ يسفك دماء الناس ويستحل الفروج ويهلك الحرث والنسل ونحو ذلك من أنواع الضرر التي لا قوام للناس بها أن يدفع هذا القدر وأن يعاقب الظالم بما يكف عدوانه وعدوان أمثاله فيقال له: إن كان القدر حجة فدع كل أحد يفعل ما يشاء بك وبغيرك وإن لم يكن حجة بطل أصل قولك: [إن القدر] حجة.

وأصحاب هذا القول الذين يحتجون بالحقيقة الكونية لا." (١)

٤٧٧-المسائل والأجوبة ابن تيمية (٧٢٨)

"ما نفاه أو نفى ما أثبته فقد لبس الحق بالباطل، فيجب أن يفصل ما في كلامه من حق وباطل فيتبع الحق ويترك الباطل، وكل ما خالف الكتاب والسنة فإنه مخالف أيضا لصريح المعقول، فإن العقل الصريح لا يخالف شيئا من النقل الصحيح، كما أن المنقول الثابت عن الأنبياء لا يخالف بعض ذلك بعضا، ولكن كثير من الناس يظن **تناقض** ذلك، وهؤلاء من الذين اختلفوا في الكتاب {وإن الذين اختلفوا في الكتاب لفي شقاق بعيد} ونسأل الله العظيم أن يهدينا إلى الصراط المستقيم: صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا.

فصل

---

(١) العبودية ابن تيمية ص/٦٢

* وأما السؤال عن الإمام إذا استقبل القبلة في الصلاة هل يجوز لأحد أن يتقدم عليه، وهل تبطل صلاة الذين يتقدمون إمامهم؟

والجواب: إن السنة للمؤتمين أن يقفوا خلف الإمام مع الإمكان كما كان المسلمون يصلون خلف النبي صلى الله عليه وسلم، وإذا صلى الإمام بواحد أقامه عن يمينه كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بابن عباس لما قام يصلي معه بالليل، فوقف عن يساره فأداره عن يمينه وجدته (١) في «الصحيحين» وكذلك في الصحيح - مسلم - من حديث جابر أنه أوقفه عن يمينه، فلما جاء جابر بن صخر أوقفهما جميعا خلفه، فلهذا كانت السنة إذا كان المأمومون اثنين فصاعدا يقفوا خلفه، وإن وقف بين الاثنين جاز؛

---

(١) قال المحقق: (كذا في الأصل، ولعل الصواب: وحديثه) .." (١)

٤٧٨-المستدرك على

"المعتزلة والرافضة، ويرى أن وجود الحق فاض عليهم فيرى أن وجود الكائنات عين وجود الحق، وأن الناكح هو المنكوح، والشاتم هو المشتوم وكما قال بعضهم: من قال لك: إن في الكون سوى الله فقد كذب، فقال له صاحبه: من الذي كذب.

وقد يبتلى ببعض ذلك حالا بعض جهال المتصوفة إذا كانوا قد أقروا بما ظنوا أنه هو وحاروا فيه، فإن الحيرة ظاهرة عليهم لما هم فيه من **التناقض**، والمتعبدة فإنهم لما توجهوا بقلوبهم إلى الله وذكره وأحبوه شهدت قلوبهم الوجود العام بالمخلوقات الصادر عن الحق الذي خلق السموات والأرض فاعتقدوا أن هذا الحق المخلوق هو الحق الخالق، فأشبهوا من بعض الوجوه من رأى شعاع الشمس فظن أنها هي الشمس، أو رأى الظل فظن أنه الشخص.

وأما صاحبه «الصدر الرومي» فيرى أنه هو الوجود المطلق الساري في الكائنات؛ لا يفرق بين الوجود والماهية، ولا الفائض والمفيض عنه؛ لكن ليس هو عين كل موجود؛ فإن المطلق ليس هو المعين، وهذا تعطيل محض، وهو حقيقة مذهب فرعون والقرامطة.

وأما الأول ففيه قسط من ذلك.

وصاحبه «التلمساني» ونحوه لا يفرق بين مطلق ومعين، ولا بين وجود وماهية، بل عنده أن نفس الأكوان

---

(١) المسائل والأجوبة ابن تيمية ١/١٥٠

هي الله، وهي أجزاء منه وأبعاض له، بمنزلة أمواج البحر مع البحر، وأجزاء البيت من البيت:

فما البحر إلا الموج لا شيء غيره ... وإن فرقته كثرة المتعدد

[أهل الاتحاد الخاص والحلول الخاص]

فهؤلاء في الكفر الصريح هو أهل الإلحاد والاتحاد العام، بخلاف من قال بالاتحاد الخاص المقيد في نبي أو غير نبي كالنصارى وغالية الرافضة وغالية جهال المتعبدة من الحلاجية واليونسية وبعض العدوية." (١)

٤٧٩-المستدرك على

"هديتنا} [٣/٨] ، {فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم} [٦١/٥] يفسر هذا عدة أحاديث.

{يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله} [٣٩/٥٦] ربما أدخل في هذا وهو غلط، إلا على وجه آخر. {والسماء بنيناها بأيد} [٥١/٤٧] هو الأيد؛ ليس الأيدي كقوله: {داود ذا الأيد} [٣٨/١٧] بخلاف قوله: {أولي الأيدي والأبصار} [٣٨/٤٥] ، {والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه} [٣٩/٦٧] وقد حققه حديث ابن مسعود وابن عمر وغيرهما وآثار كثيرة. {إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم} [٤٨/١٠] ، {وأن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء} [٥٧/٢٩] ، {يوم يكشف عن ساق} [٦٨/٤٢] كما فسره حديث أبي سعيد وأبي هريرة وابن مسعود وغيرهم. {وسقاهم ربهم شرابا طهورا} [٧٦/٢١] ، {يختص برحمته من يشاء} [٢/١٠٥] (١) .

[الأشعري وأئمة أصحابه يثبتون الصفات الخبرية لا يقتصرون على السبع]

قال شيخ الإسلام -قدس الله روحه-: ولما رجع الأشعري من مذهب المعتزلة سلك طريق ابن كلاب ومال في أهل السنة والحديث (٢) وانتسب إلى الإمام أحمد، كما قد ذكر ذلك في كتبه كلها: كالإبانة والموجز، والمقالات، وغيرها. وكان القدماء من أصحاب أحمد كأبي بكر بن عبد العزيز وأبي الحسين التميمي وأمثالهما يذكرونه في كتبهم على طريق الموافق للسنة في الجملة، ويذكرون رده على المعتزلة، وأبدى **تناقضهم**.

---

(١) قلت: انتهت الآيات الدالة على الصفات التي ينكرها متأخرو الجهمية كما سبق وذكر بعض الآيات

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٦/١

التي أدخلت في الصفات وليست منها وهي من مجموع ٦٩ ورقة ٢٧٢، ٢٧٣ وللفهارس العامة جـ١/١١٩.
(٢) لعله ومال إلى أهل السنة والحديث.." [١]

٤٨٠-المستدرك على

"المنطق

قال ابن القيم رحمه الله: وزعم أرسطو وأتباعه أن المنطق ميزان المعاني كما أن العروض ميزان الشعر.

وقد بين نظار الإسلام فساد هذا الميزان، وعوجه، وتعويجه للعقول، وتخبيطه للأذهان، وصنفوا في رده وتهافته كثيرا.

وآخر من صنف في ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية ألف في رده وإبطاله كتابين -كبيرا وصغيرا- بين فيه **تناقضه**، وتهافته، وفساد كثير من أوضاعه (١) .

---

(١) إغاثة اللهفان جـ٢/٢٦٠ وللفهارس العامة جـ١/١٥٧.." [٢]

٤٨١-المستدرك على

"إسلامه وجهلت عدالته في الزمن الذي لم تكثر فيه الجنايات، فأما مع كثرة الجنايات فلا بد من معرفة العدالة.

شيخنا: وقال القاضي في ضمن مسألة ما لا نفس له سائلة لما احتج بحديث سلمان، فطعن فيه المخالف بأن «بقية» ضعيف فقال القاضي: قولك ضعيف لا يوجب رد الخبر، لأنك لم تبين وجه ضعفه. فقال المخالف: فيجب أن تتوقفوا عنه حتى يتبين سبب ضعفه، كالبينة إذا طعن فيها المشهود عليه وجب على الحاكم أن يتوقف عن الحكم حتى يبين وجه الطعن. فقال القاضي: حكم الخبر أوسع من الشهادة ألا ترى أنه يسمع ممن ظاهره العدالة ولا تسمع الشهادة ممن ظاهرة العدالة.

والد شيخنا: الفرق بين رواية المستور (١) وقبول الحديث إذا كان في إسناده مستور على طريقة القاضي وغيره ثابت، وليس **تناقضا**، لأنه يقول: إذا روى العدل عمن لا نعرفه نحن كان تعديلا له، فتكون عدالته ثابتة برواية

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى ابن تيمية ١/٨٤

(٢) المستدرك على مجموع الفتاوى ابن تيمية ١/١٤٢

المحدث عنه، بخلاف المستور إذا كان هو الذي شافهنا بالرواية، فإنه ليس هنا ما يوجب عدالته، كالشاهد المستور عند القاضي [هذا معنى كلام القاضي وغيره] وهو مبني على أن الرواية تعديل [وقد صرح بذلك في ضمن مسألة المرسل] والصحيح في هذه المسألة الذي يوجبه كلام الإمام أن من عرف من حاله الأخذ من الثقات، كمالك وعبد الرحمن بن مهدي كان تعديلا دون غيره، ويمكن تثبيت رواية المستور في وسط الإسناد على هذا القول بأنه إذا سمي المحدث فقد أزال العذر، بخلاف ما إذا قال: «رجل من بني فلان» فإنه لولا اعتقاده عدالته كانت روايته ضياعا.

(١) نسخة: «مستور الحال» .." (١)

٤٨٢-المستدرك على

"منصوصا على منصوص خالف حكمه، بل هذا من جنس الذين قالوا: {إنما البيع مثل الربا} [٢/٢٧٥] وهذا هو الذي قال أحمد فيه: أنا أذهب إلى كل حديث كما جاء ولا أقيس عليه. أي لا أقيس عليه صورة الحديث الآخر فأجعل الأحاديث متناقضة وأدفع بعضها ببعض بل أستعملها كلها.

والذين يدفعون بعض النصوص ببعض يقولون: الصورتان سواء لا فرق بينهما فيكون أحد النصين ناسخا للآخر.

ومثل هذا كثيرا ما يتنازع فيه فقهاء الحديث ومن ينازعهم ممن يقيس منصوصا على منصوص ويجعل أحد النصين منسوخا لمخالفته قياس النص الآخر فيمضي هذا القياس ويبقى الأمر دائرا: هل دل الشرع على التسوية بين الصورتين حتى يجعل حكمهما سواء ويجعل الحكم الوارد في إحداهما منسوخا بالحكم المضاد له الوارد في الأخرى كما يقوله من يجعل القرعة منسوخة بآية الميسر، وأمر المأمومين بأن يتبعوا الإمام فإذا كبر كبروا وإذا ركع ركعوا وإذا صلى جالسا صلوا جلوسا أجمعين (١) قياسهم على الصلاة التي صلوا بعضها خلف إمام قائم وباقيها خلف إمام قاعد، ويجعل حديث الأضحية والهدي أحدهما منسوخا بالآخر ويجعلون قطع جاحد العارية منسوخا بقوله: «ليس على المختلس ولا المنتهب ولا الخائن قطع» ويجعلون العقوبة المالية منسوخة بالنهي عن إضاعة المال، ويجعلون تضعيف الغرم على من درئ عنه القطع منسوخا بقوله: {وجزاء سيئة سيئة مثلها} [٤٢/٤٠] ويجعل بعضهم ما شرطه النبي - صلى الله عليه وسلم - بينه وبين المشركين من

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢/٧٧

الهدنة منسوخا بقوله: «من اشترط شرطا ليس في كتاب الله فهو باطل»

---

(١) كلمة في الأصل غير واضحة ولعلها: فيطردون.." (١)

٤٨٣–المستدرك على

"قلت: هذا الثاني جواز قياس غيره عليه. والأول جواز قياسه على غيره ومنع لكونه مخصوصا من جملة القياس.

والتحقيق: أنه وإن كان مخصوصا من جملة القياس فهو مخصوص من قياس معين لا من كل القياس. وإنما يخص لمعنى فيه يوجب الفرق بينه وبين غيره. فإذا قيس عليه غيره بذلك المعنى لم يناف ذلك كونه مخصوصا من ذلك القياس الأول.

وحقيقة هذا كله: أنه هل يثبت الحكم على خلاف القياس الصحيح في نفس الأمر؟ فمن يقول بالاستحسان من غير فارق مؤثر وتخصيص العلة من غير فارق مؤثر ويمنع القياس على المخصوص يثبت أحكاما على خلاف القياس الصحيح في نفس الأمر، وهذا هو الاستحسان الذي أنكره الأئمة كالشافعي وأحمد وغيرهما.

وهم تارة ينكرون صحة القياس الذي خالفوه لأجل الاستحسان. وتارة ينكرون مخالفة القياس الصحيح لأجل ما يدعونه من الاستحسان الذي ليس بدليل شرعي.

وتارة ينكرون صحة الاثنين فلا يكون القياس صحيحا، ولا يكون ما خالفوه لأجله صحيحا؛ بل كلا الحجتين ضعيفة.

فصل

وقد تدبرت عامة هذه المواضع التي يدعي من يدعي فيها من الناس أنها تثبت على خلاف القياس الصحيح، أو أن العلة الشرعية الصحيحة خصت بلا فرق شرعي من فوات شرط أو وجود مانع، أو أن الاستحسان الصحيح يكون على خلاف القياس الصحيح من غير فرق شرعي فوجدت الأمر بخلاف ذلك كما قاله أكثر الأئمة كالشافعي وأحمد وغيرهما. وإن كان الواحد من هؤلاء قد **يتناقض** أيضا فيخص ما يجعله علة بلا فارق مؤثر كما أنه قد يقيس بلا علة مؤثرة.." (٢)

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٤٥/٢

(٢) المستدرك على مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٥٤/٢

٤٨٤-المستدرك على

"الخبث؛ بل هو أمر معنوي يمنع الصلاة، فمتى كانت الصلاة جائزة بل واجبة فقد امتنع أن يكون هنا مانع من الصلاة؛ بل قد ارتفع المانع قطعا. وإن قالوا: هو مانع لكنه لا يمنع مع التيمم، فالمانع الذي لا يمنع ليس مانعا.

فإن قيل: هو منع إذا قدر على استعمال الماء. قيل: هو حينئذ وجد المانع.

فإن قالوا: كيف يعود المانع من غير حدث؟ قيل: كما عاد الحاظر من غير حدث. فالحاظر للصلاة هو المانع، والمبيح لها هو الرافع لهذا المانع.

فإن قيل: إباحتها إلى حين القدرة على استعمال الماء. قيل: وأزال المانع إلى حين القدرة. فكما يقال: أباح إباحة مؤقتة. يقال: إنه رفع رفعا مؤقتا.

وإن قالوا: نحن لا نقبل إلا ما يرفع مطلقا كالماء. قيل: ولا نقبل إلا ما يبيح مطلقا كالماء.

وأيضا فالله ورسوله قد سماه «طهورا» وجعله النبي - صلى الله عليه وسلم - «طهور المسلم ما لم يجد الماء» وجعل «تربة الأرض طهورا» .

الطهور: ما يتطهر به، وقد قال الله تعالى: {وإن كنتم جنبا فاطهروا} [٥/٦] والتيمم قد يطهر، ومع الطهارة لا يبقى حدث؛ فإن الطهارة مانعة للحدث: إذ غايته أن يكون نجاسة معنوية، والطهارة تناقض النجاسة.

فقد تبين هنا: أن القياس هو الصحيح دون الاستحسان الذي يناقضه.

وتخصيص العلة وهو كون هذا بدلا طهورا مبيحا يقوم مقام الماء." (١)

٤٨٥-المستدرك على

"لم يعلم وبين المجادلة التي مقصودها الدعاء إلى ما قد علم. والأول يدعو إلى حق مطلق، والثاني يدعو إلى حق معين.

وعلى هذا فإذا عارضه المعترض بما هو دليل عند المستدل وحده فهو في المعنى مثل النقض بمذهب المستدل، فإن النقض معارضة في الدليل، كما أن المعارضة المطلقة معارضة في الحكم، وكأنه يقول: هذا الدليل الذي ذكرته موقوف باتفاق مني ومنك. أما عندك فلأنه معارض بهذا الدليل، وأما عندي فلتخلف مدلوله في صورة النزاع، ويقول له: هذا ليس بدليل سالم عندك، فأنت لا تعتقد صحته، فكيف تلزمني بمدلوله؟ والذي يقوله

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٥٧/٢

المستدل في دفع هذه المعارضة يقوله المعترض في دفع الاستدلال، ألا ترى أن المعترض لو عارض بدليل عنده أو نقض بصورة يعقدها فهما سواء؟ وفي ذلك قولان يختار أصحابنا منعه. وأما المستدل إذا استدل بما هو دليل عند مناظره فقط فهو في الحقيقة سائل معارض لمناظره بمذهبه، وهو سؤال وارد على مذهبه وهو استدلال على فساد أحد الأمرين إما دليله أو مذهبه، فينبغي أن يعرف وجوه الأدلة والأسئلة، وهذا في الحقيقة استدلال على فساد قول المنازع بما لا يستلزم صحة قول المستدل، بمنزلة إظهار **تناقضه**، وهو أحد مقاصد الجدل.

قال -يعني القاضي-: لأن إلزامه يكون محتجا بما لا يقول به. ومن وجه آخر حررته أن بهذا النقض يتحقق اتفاقهما على العلة، أما على أصل المعلل فبصورة الإلزام أما على أصل خصمه فبمحل النزاع، وأما في غير ذلك فقد اتفقا على اطراح الأصل الملزم، أما أحدهما فلا يراه دليلا بحال، وأما الآخر فلأنه لما خالفه دل على أنه قد ترك لدليل عنده أقوى منه، وإذا حصل الاتفاق على تركه ههنا بطل إلزامه وكذلك ذكر القاضي وأبو الخطاب أن للمستدل أن ينقض علة السائل لأنه تبين له أنها فاسدة عنده، فلا يجوز أن يحتج بما هو فاسد عنده.." (١)

٤٨٦-المستدرك على

"مدلولاتها وهو محال، وكذلك الأدلة الظنية عندنا، ذكره القاضي وأبو الخطاب، وبه قال الكرخي وأبو سفيان السرخسي وأكثر الشافعية. وقال الرازي والجرجاني والجبائي وابنه: يجوز ذلك وذهب قوم إلى جوازه في القطعيات، ذكره يوسف بن الجوزي. وقد ذكر القاضي فيما اختصره من أصول الدين والفقه رأيته بخطه: لا يجوز تكافؤ الأدلة في أدلة التوحيد وصفات الله وأسمائه والقضاء والقدر. وأما دلائل الفروع مثل الصلاة والصيام والحج الزكاة وغير ذلك فيجوز أن تتكافأ وقال بعد هذا: والمجتهد إذا أداه اجتهاده إلى أمرين **متناقضين** فحكمه حكم العامي يجب عليه أن يقلد غيره ولا يجوز القول بالتخيير (١) ، (٢) .

[شيخنا] : ... ... فصل

[انقسام المسائل إلى قطعية واجتهادية، وإلى عقلية وشرعية]

ذكر أبو المعالي أن «المسائل» قسمان: قطعية، ومجتهد فيها. والقطعية عقلية وسمعية.

فالعقلي: ما أدرك بالعقل، سواء كان لا يدرك إلا به كوجود الصانع وتوحيده وكونه متكلما (٣) .

قال: أو ما يدرك بالعقل والسمع جميعا: كمسألة الرؤية وخلف الأفعال.

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢/٢٢٧

وأما الشرعية: فما عرف من أحكام التكليف بنص كتاب أو سنة متواترة أو بإجماع كوجوب الصلوات وكتقديم خبر الواحد على القياس إذا كان نصا.

---

(١) المسودة ص ٤٤٨، ٤٤٩ ف ٢/٢٢.

(٢) المفهوم لا عموم له تقدم قبل فحوى الخطاب ص ١٠.

(٣) قلت: وقد بين ابن تيمية رحمه الله أدلة وجود الصانع وعدم اقتصارها على العقل كما بين الطريق العقلي الذي سلكه أهل الكلام انظر جـ ١: من الفهارس العامة.." (١)

٤٨٧-المستدرك على

"جواز هذا التوكيل دون أبي حنيفة فعدل عما أجمع عليه هؤلاء الأئمة الثلاثة إلى ما ذهب إليه أبو حنيفة لمجرد أنه قاله فقيه هو في الجملة من فقهاء الأتباع له من غير أن يثبت عنده بالدليل ولا أداه اجتهاده إلى أن قول أبي حنيفة أولى مما اتفق عليه الجماعة فإني أخاف على مثل هذا أن يكون ممن اتبع هواه، وأنه لا يكون ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه.

وكذلك إن كان على مذهب مالك فقضى بتطهير الكلب. وكذلك إن كان على مذهب الشافعي فقضى في متروك التسمية عمدا بالحل خلافا للثلاثة. وكذلك إن كان على مذهب أحمد فقال أحد الخصمين: كان له علي مال فقضيته يقضي عليه بالبراءة من إقراره مع علمه بخلاف الفقهاء الثلاثة؛ فإن هذا وأمثاله إذا توخى فيه اتباع الأكثرين فأمره عندي أقرب إلى الخلاص وأرجح في العمل.

وبمقتضى هذا فإن ولايات الحكام في وقتنا هذا ولايات صحيحة وإنهم قد سدوا من ثغر الإسلام ما سده فرض كفاية. ومتى أهملنا هذا القول ولم نذكره ومشينا على طريق التغافل التي يمشي فيها من يمشي من الفقهاء الذي يذكر كل منهم في كتاب إن صنفه أو كلام إن قاله أنه لا يصح أن يكون أحد قاضيا حتى يكون من أهل الاجتهاد، ثم يذكر في شروط الاجتهاد أشياء ليست موجودة في الحكام فإن هذا كالإحالة **وكالتناقض**، وكأنه تعطيل للأحكام وسد لباب الحكم وألا ينفذ لأحد حق، ولا يكاتب به، ولا تقام بينة، ولا يثبت لأحد ملك، إلى غير ذلك من القواعد الشرعية فكان هذا الأصل غير صحيح، وبان أن الحكام اليوم حكوماتهم صحيحة نافذة، وولاياتهم جائزة شرعا فقد تضمن هذا الكلام أن تولية المقلد تجوز إذا تعذر تولية المجتهد، وأنه

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢/٢٣٣

انعقد الإجماع على تقليد كل واحد من هذه المذاهب الأربعة، وأن إجماع الفقهاء الأربعة حجة لا يخرج الحق عنهم، وأنه ينبغي الاحتراز." (١)

٤٨٨-المستدرك على

"الرهان، وإن لم تغلب الروم أخذوا الرهان» وهذه المراهنة هي مثل المراهنة في سباق الخيل والرمي بالنشاب، وكانت جائزة لأنها مصلحة للإسلام؛ لأن فيها مصلحة بيان صدق الرسول - صلى الله عليه وسلم - فيما أخبر به من أن الروم سيغلبون بعد ذلك، وفيها ظهور أقرب الطائفتين إلى المسلمين على أبعدهما. وهذا فعله الصديق رضي الله عنه وأقره عليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولم ينكره عليه، ولا قال: هذا ميسر وقمار. والصديق أجل قدرا من أن يقامر؛ فإنه لم يشرب الخمر في جاهلية ولا إسلام وهي أشهى إلى النفوس من القمار.

وقد ظن بعضهم أن هذا قمار لكن فعله هذا كان قبل تحريم القمار، وهذا إنما يقبل إذا ثبت أن مثل هذا ثابت فيما حرمه الله من الميسر، وليس عليه دليل شرعي أصلا. بل هي مجرد أقوال لا دليل عليها وأقيسة فاسدة يظهر تناقضها لمن كان خبيرا بالشرع، وحل ذلك ثابت بسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حيث أقر صديقه على ذلك؛ فهذا العمل معدود من فضائل الصديق رضي الله عنه وكمال يقينه حيث أيقن بما قاله رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأحب ظهور أقرب الطائفتين إلى الحق، وراهن على ذلك رغبة في إعلاء كلمة الله ودينه بحسب الإمكان.

وبالجملة إذا ثبتت الإباحة فمدعي النسخ يحتاج إلى دليل.

والكلام على هذه المسألة مبسوط في مواضع، وإنما كتبت ذلك في جلسة واحدة.

و «السبق» بالفتح هو العوض. وبالسكون هو الفعل.

وقال - صلى الله عليه وسلم -: «لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر» مطلقا لم يشترط محللا لا هو ولا أصحابه، بل ثبت عنهم مثل ذلك بلا محلل.." (٢)

٤٨٩-المستدرك على

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢/٢٧٢

(٢) المستدرك على مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤/٦٩

"وذكر ذلك للنبي – صلى الله عليه وسلم – فضحك وقال: "إن امرأتك لفقيهة" فهذا قد أظهر لها أنه يقرأ القرآن، ومثل هذا لو فعله الرجل لغير عذر كان حراما بالاتفاق (١) .

باب الشك في الطلاق

لو قال: إن كان غرابا فامرأتي طالق، وقال الآخر: إن لم يكن غرابا فامرأتي طالق، ولم يعلماه لم تطلقا، ويحرم عليهما الوطء إلا مع اعتقاد أحدهما خطأ الآخر.

واختار أبو الفرج في الإيضاح والشيخ تقي الدين وقوع الطلاق، وقال: هو ظاهر كلام أحمد رحمه الله (٢) .

باب الرجعة

قال شيخنا: لا يمكن من الرجعة إلا من أراد إصلاحا وأمسك بمعروف فلو طلق إذا ففي تحريمه الروايات: وقال: القرآن يدل على أنه لا يملكه وأنه لو أوقعه لم يقع كما لو طلق البائن، ومن قال: إن الشارع ملك الإنسان ما حرمه عليه فقد **تناقض** (٣) .

وألزم شيخنا بإعلان الرجعة والتسريح أو الإشهاد كالنكاح والخلع عنده، لا على ابتداء الفرقة لقوله: {وأشهدوا} ولئلا يكتم طلاقها (٤) .

---

(١) إغاثة اللهفان (١/ ١٦٣) ، ف (٢/ ٣٢٣) . قلت: وتقدم.

(٢) إنصاف (٩/ ١٤٥) ، ف (٢/ ٣٢٣) . قلت: وتقدم في الفصل السابق قول أبي العباس تأملت نصوص أحمد فوجدته يأمر باعتزال الرجل زوجته في كل يمين حلف الرجل عليها بالطلاق وهو لا يدري أبار فيها أم حانث إلخ، وهي في الاختيارات (٢٥٩-٢٦١) .

(٣) فروع (٥/ ٤٦٤) وإنصاف (٩/ ١٥٠) ، ف (٢/ ٣٢٣) .

(٤) فروع (٥/ ٤١٦) ، ف (٢/ ٣٢٤) .." (١)

٤٩٠-المستدرك على

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٢/٥

"الأب مقدمة على الأخت من الأم، والعمة مقدمة على الخالة، كما تقدم أقارب الأب من الرجال على أقارب الأم، فالأخ للأب أولى من الأخ للأم، والعم أولى من الخال، بل قد قيل: إنه لا حضانة للرجال من أقارب الأم بحال، وأن الحضانة لا تثبت إلا لرجل من العصبة، أو لامرأة وارثة، أو مدلية بعصبة أو وارث، فإن عدموا فالحاكم.

وعلى الوجه الثاني: فلا حضانة للرجال في أقارب الأم.

وهذان الوجهان في مذهب الشافعي وأحمد.

فلو كانت جهة الأمومة راجحة لترجح رجالها ونساؤها، فلما لم يترجح لرجالها بالاتفاق فكذلك نساؤها.

وأيضا فمجموع أصول الشرع إنما تقدم أقارب الأب في الميراث والعقل والنفقة وولاية الموت والمال وغير ذلك، لم يقدم الشارع قرابة الأم في حكم من الأحكام فمن قدمهن في الحضانة فقد خالف أصول الشريعة.

ولكن قدموا الأم لكونها امرأة وجنس النساء مقدمات في الحضانة على الرجال، وهذا يقتضي تقديم الجدة أم الأب على الجد، كما قدمت الأم على الأب، وتقديم أخواته على إخوته، وعماته على أعمامه، وخالاته على أخواله، هذا هو القياس والاعتبار الصحيح.

وأما تقديم جنس نساء الأم على جنس نساء الأب فمخالف للأصول والمعقول.

ولهذا كان من قال هذا في موضع **يتناقض** ولا يطرد أصله، ولهذا تجد لمن لم يضبط أصل الشرع ومقصوده في ذلك أقوالا **متناقضة**، حتى يوجد في الحضانة من الأقوال **المتناقضة** أكثر مما يوجد في غيرها من هذا الجنس -فمنهم من يقدم أم الأم على أم الأب- كأحد القولين في." (١)

٤٩١-المستدرك على

"مذهب أحمد، وهو قول مالك والشافعي وأبي حنيفة، ثم من هؤلاء من يقدم الأخت من الأب على الأخت من الأم، ثم يقدم الخالة على العمة كقول الشافعي في الجديد وطائفة من أصحاب أحمد، وبنوا قولهم على أن الخالات مقدمات على العمات لكونهن من جهة الأم، ثم قالوا في العمات والخالات والأخوات من كانت لأبوين أولى، ثم من كانت لأب، ثم من كانت لأم.

وهذا الذي قالوه هنا موافق لأصول الشرع، لكن إذا ضم هذا إلى قولهم بتقديم قرائب الأم ظهر **التناقض**، وهم أيضا قالوا بتقديم أمهات الأب والجد على الخالات والأخوات للأم، وهذا موافق لأصول الشرع؛ لكنه يناقض

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى ابن تيمية ٧٦/٥

هذا الأصل، ولهذا قالوا في القول الآخر، إن الخالة والأخت للأم أولى من أم الأب كقول الشافعي القديم، وهذا أطرد لأصلهم لكنه في غاية المناقضة لأصول الشرع.

وطائفة أخرى طردت أصلها فقدمت من الأخوات من كانت لأم على من كانت لأب، كقول أبي حنيفة والمزني وابن سريج وبالغ بعض هؤلاء في طرد قياسه حتى قدم الخالة على الأخت من الأب كقول زفر ورواية عن أبي حنيفة، وافقهم ابن سريج، ولكن أبو يوسف استتبع ذلك (١) فقدم الأخت للأب، ورواه عن أبي حنيفة.

وروي عن زفر أنه أمعن في طرد قياسه حتى قال: إن الخالة أولى من الجدة أم الأب، وقد روي عن أبي حنيفة أنه قال: لا تأخذوا بمقاييس زفر، فإنكم إذا أخذتم بمقاييس زفر حرمتم الحلال، وحللتم الحرام، وكان يقول في القياس: قياس زفر أقبح من البول في المسجد، وزفر كان معروفا بالإمعان في طرد قياسه، لكن الشأن في الأصل الذي

---

(١) كذا في الأصل، ولعله استبشع ذلك.." (١)

٤٩٢-المستدرك على

"جوابه الموافق للحق، فأخرج بعض الحاضرين جوابه الأول، وقال: هذا جوابك بضد هذا، فكيف تكتب جوابين متناقضين في واقعة واحدة؟ فوجم الحاكم، فقلت: هذا من علمه ودينه أفتى أولا بشيء ثم تبين له الصواب فرجع إليه، كما يفتي إمامه بقول ثم يتبين له خلافه فيرجع إليه، ولا يقدح ذلك في علمه ولا دينه، وكذلك سائر الأئمة، فسر القاضي بذلك وسري عنه (١) .

وقال شيخنا مرة: أنا مخير بين إفتاء هؤلاء وتركهم، فإنهم لا يستفتون للدين بل لوصولهم إلى أغراضهم حيث كانت، ولو وجدوها عند غيري لم يجيئوا إلي، بخلاف من سأل عن دينه، وقد قال الله تعالى لنبيه - صلى الله عليه وسلم - في حق من جاءه يتحاكم إليه لأجل غرضه لا لالتزامه لدينه - صلى الله عليه وسلم - من أهل الكتاب: {فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم وإن تعرض عنهم فلن يضروك شيئا} [٥/٤٢] فهؤلاء لما لم يلتزموا لدينه لم يلزمه الحكم بينهم والله تعالى أعلم (٢) .

وسمعت شيخ الإسلام يقول: حضرت مجلسا فيه القضاة وغيرهم فجرت حكومة حكم فيها أحدهم بقول زفر.

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥/٧٧

فقلت له: ما هذه الحكومة؟ قال: هذا حكم الله فقلت له: صار قول زفر هو حكم الله الذي حكم به وألزم به الأمة قل: هذا حكم زفر، ولا تقل: هذا حكم الله، أو نحو هذا من الكلام (٣) .

قال ابن القيم رحمه الله: من أفتى الناس وليس بأهل الفتوى فهو آثم عاص، ومن أقره من ولاة الأمور على ذلك فهو آثم أيضا، وكان شيخنا رضي الله عنه شديد الإنكار على هؤلاء، فسمعته يقول: قال لي

---

(١) زاد المعاد (٤/ ٢٣٢، ٢٣٣) ، ف (٢/ ٤١٠) .

(٢) إعلام الموقعين (٤/ ٢٥٩) ، ف (٢/ ٤١٠) .

(٣) إعلام الموقعين (٤/ ١٧٦) ، ف (٢/ ٤١٠) .." (١)

-٤٩٣

"المتنبئين الكذابين١. وكان هؤلاء [يأتون] ٢ بأمور عجيبة خارقة لعادة أولئك القوم، لكن ليست خارقة لعادة جنسهم ممن ليس [بنبي] ٣. فمن صدقهم ظن أن هذا مختص بالأنبياء ، وكان من جهله بوجود هذا لغير الأنبياء، كما أنهم كانوا يأتون بأمور [تناقض] ٤ النبوة٥.

آيات الأنبياء لا يعارضها من ليس بنبي

ولهذا يجب في آيات الأنبياء أن لا يعارضها من ليس بنبي، فكل ما عارضها [صادرا م] ٦ من ليس من جنس الأنبياء، فليس من آياتهم.

ولهذا طلب فرعون أن يعارض ما جاء به موسى لما ادعى أنه ساحر٧؛ فجمع السحرة ليفعلوا مثل ما يفعل موسى، فلا [تبقى] ٨ حجته مختصة

---

١ قال شيخ الإسلام رحمه الله: "مسيلمة الكذاب والأسود العنسي اللذين ادعيا النبوة في آخر أيام النبي صلى الله عليه وسلم، وكان لكل منهما شياطين تخبره وتعينه". مجموع الفتاوى ٦٦٦/١١.

٢ ما بين المعقوفتين ليس في ((خ)) ، وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٣ في ((خ)) : نبي. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٤ في ((خ)) : يناقض. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٥٢/٥

٥ ذكر علماء التاريخ أن مسيلمة كان يتشبه بالنبي صلى الله عليه وسلم. وبلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بصق في بئر، فغزر ماؤها. فبصق مسيلمة في بئر، فغاض ماؤها بالكلية. وبصق في آخر، فصار ماؤه أجاجا، وتوضأ، وسقى بوضوئه نخلا، فيبست، وهلكت. وأتى بولدان يبرك عليهم، فجعل يمسح رؤوسهم، فمنهم من قرع رأسه، ومنهم من لثغ لسانه. ويقال إنه دعا لرجل أصابه وجع في عينيه، ومسحهما، فعمي. انظر: البداية والنهاية ٦/٣٣١.

وأما الأسود العنسي: فلا أدل على كذبه من قصة أبي مسلم الخولاني، حين ألقاه العنسي في النار، فصارت عليه بردا وسلاما؛ كما صارت النار بردا وسلاما على إبراهيم عليه السلام.

وقد تقدمت هذه القصة قريبا ص ١٩٢.

٦ ما بين المعقوفتين ساقط من ((خ)) ، وهو في ((م)) ، و ((ط)) .

٧ المدعي هو فرعون؛ زعم أن ما جاء به موسى عليه السلام سحر، وأنه – عليه السلام – ساحر.

٨ في ((خ)) : يبقى. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .." [1]

-٤٩٤

"تجويزكم عليه كل ممكن١، يلزمكم تجويز خلق المعجزة على يد الكاذب، فما علم بالعقل والإجماع من امتناع ظهورها على يد الكاذب يدل على فساد أصلكم.

الرد على من قال لا دليل على صدق الأنبياء إلا المعجزات

الوجه الرابع: أن يقال: لم قلتم أنه لا دليل على صدقهم إلا المعجزات٢، وما ذكرتم من الإجماع على ذلك لا يصح الاستدلال به لوجهين:

أحدهما: أنه لا إجماع في ذلك، بل كثير من الطوائف يقولون: إن صدقهم بغير المعجزات.

الثاني: إنه لا يصح الاحتجاج بالإجماع في ذلك؛ فإن الإجماع إنما يثبت بعد ثبوت النبوة، والمقدمات التي يعلم بها النبوة لا يحتج عليها بالإجماع، وقولكم: لا دليل سوى المعجز: مقدمة ممنوعة.

وذكر عن الأشعري أنه ذكر جوابا آخر، فقال: وأيضا فإن قول القائل: ما أنكرتم من جواز إظهار المعجزات على أيدي الكذابين: قول **متناقض**، والله على كل شيء قدير. ولكن ما طالب السائل بإجازته محال، لا تصح القدرة عليه، ولا العجز عنه؛ لأنه بمنزلة كونه أظهر المعجزات على أيديهم؛ فإنه أوجب أنهم صادقون؛

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ١/١٦٩

لأن المعجز دليل على الصدق، ومتضمن له.

وقوله: مع ذلك أنهم كاذبون: نقض لقوله: أنهم صادقون قد ظهرت المعجزات على أيديهم. فوجب إحالة هذه المطالبة، وصار هذا بمثابة قول

---

١ انظر: البيان للباقلاني ص٨١-٨٢، ٨٨-٩٠. والإرشاد للجويني ص٣١٩، ٣٢٢، ٣٢٦. وانظر ما سبق في هذا الكتاب ص ١٥٢-١٥٥،١٥٣، ٢٦٨، ٢٧٢-٢٧٥.

٢ انظر: البيان للباقلاني ص ٣٨. والإرشاد للجويني ص ٣٣١.." (١)

-٤٩٥

"من قال: ما أنكرتم من صحة١ ظهور الأفعال المحكمة الدالة على علم فاعلها، والمتضمنة لذلك من جهة الدليل، من الجاهل بها في أنه قول باطل **متناقض**، فيجب إذا كان الأمر كذلك استحالة ظهور المعجزات على يد الكاذبين، واستحالة ثبوت قدرة قادر عليه. وكيف يصح على هذا الجواب أن يقال: ما أنكرتم [وزعمتم أنه] ٢ من فعل المحال الذي لا يصح حدوثه، وتناول القدرة له [هو من قبيل الجائز] ٣ قياسا على صحة خلق الكفر، وضروب الضلال التي يصح حدوثها، وتناول القدرة لها.

من أصول الأشاعرة تجويزهم على الله فعل كل ممكن وعدم تنزيهه عن شيء.. ويلزمهم على ذلك خلق المعجزة على يد الكذاب

قلت: هذا كلام صحيح إذا علم أنها دليل الصدق، يستحيل وجوده بدون الصدق، والممتنع غير مقدور، فيمتنع أن يظهر على أيدي الكاذبين ما يدل على صدقهم. لكن المطالب يقول: كيف يستقيم على أصلكم [أن يكون] ٤ ذلك [دليل] ٥ الصدق، وهو أمر حادث مقدور، وكل مقدور يصح عندكم أن يفعله الله، ولو كان فيه من الفساد ما كان؛ فإنه عندكم لا ينزه عن فعل ممكن، ولا يقبح منه فعل؛ فحينئذ إذا خلق على يد الكاذب مثل هذه الخوارق، لم يكن ممتنعا على أصلكم، وهي لا تدل على الصدق البتة على أصلكم، ويلزمكم إذا لم يكن دليل إلهي، ألا يكون في المقدور دليل على صدق مدعي النبوة، فيلزم أن الرب سبحانه لا يصدق أحدا ادعى النبوة٦.

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٢٣٨/١

١ كذا في ((خ)) ، و ((م)) ، و ((ط)) .

٢ ما بين المعقوفتين ليس في ((خ)) ، وهو في ((م)) ، و ((ط)) .

٣ ما بين المعقوفتين ليس في ((خ)) ، وهو من ((م)) ، و ((ط)) .

٤ في ((خ)) : لكن أن يكون. - بزيادة: لكن -. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٥ ما بين المعقوفتين ليس في ((خ)) ، وهو في ((م)) ، و ((ط)) .

٦ انظر: الجواب الصحيح ٦/٣٩٣-٤٠١. وشرح الأصفهانية ٢/٦٢١-٦٢٤. وانظر أيضا شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار المعتزلي ص ٥٧١-٥٧٢.." (١)

-٤٩٦

"فلا يكون الإحكام دالا على العلم على أصلكم؛ فإن الإحكام: إنما هو جعل الشيء محصلا للمطلوب؛ بحيث يجعل لأجل ذلك المطلوب. وهذا عندهم لا يجوز؛ فإثباته علمه، وتصديق رسله مشروط بأن يفعل شيئا لشيء. وهذا عندكم لا يجوز، فلهذا يقال: إنكم **متناقضون**، والله سبحانه وتعالى أعلم.

حقيقة المعجزة على قول الأشاعرة

الوجه الثامن: أن حقيقة الأمر على قول هؤلاء الذين جعلوا المعجزة: الخارق، مع التحدي: أن المعجز في الحقيقة ليس إلا منع الناس من المعارضة بالمثل؛ سواء كان المعجز في نفسه خارقا، أو غير خارق١. وكثير [مما] ٢ يأتي به [الساحر] ٣ والكاهن أمر معتاد لهم.

وهم يجوزون أن يكون آية للنبي. وإذا كان آية، منع الله الساحر والكاهن من مثل ما كان يفعل، أو قيض له من يعارضه.

وقالوا: هذا أبلغ؛ فإنه منع المعتاد. وكذلك عندهم [أحد] ٤ نوعي المعجزات [منعهم] ٥ من الأفعال المعتادة. وهو مأخذ من يقول بالصرفة٦.

---

١ انظر: البيان للباقلاني ص ١٦-٢٠، ٧٢-٧٣. والإرشاد للجويني ص ٣٢٨-٣٣١.

٢ في ((ط)) فقط: ما.

٣ في ((ط)) فقط: ساحر.

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ١/٢٣٩

٤ في ((م)) ، و ((ط)) : إحدى.

٥ في ((ط)) فقط: فيهم.

٦ الصرفة: هي أن الله تعالى صرف الخلق عن الإتيان بمثل القرآن الكريم. وهو قول قال به بعض أهل الكلام؛ كالرازي، وغيره. والصواب أن القرآن بنفسه معجز.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "ومن أضعف الأقوال: قول من يقول من أهل الكلام إنه معجز بصرف الدواعي مع تمام الموجب لها، أو بسلب القدرة التامة، أو بسلبهم القدرة المعتادة في مثله سلبا عاما، مثل قوله تعالى لزكريا: {آيتك ألا تكلم الناس ثلاث ليال سويا} [سورة مريم، الآية ١٠] . وهو أن الله صرف قلوب الأمم عن معارضته، مع قيام المقتضي التام؛ فإن هذا يقال على سبيل التقدير والتنزيل.... وإلا فالصواب المقطوع به: أن الخلق كلهم عاجزون عن معارضته، لا يقدرون على ذلك، ولا يقدر محمد صلى الله عليه وسلم نفسه من تلقاء نفسه على أن يبدل سورة من القرآن، بل يظهر الفرق بين القرآن وبين سائر كلامه لكل من له أدنى تدبر؛ كما قد أخبر الله به في قوله: {قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا} . [سورة الإسراء، الآية ٨٨] ...) . الجواب الصحيح ٤٢٩/٥-٤٣١.

وانظر: المصدر نفسه ٤٢٠/٥-٤٣١. والمغني في أبواب التوحيد والعدل لعبد الجبار ٢٦٤/١٦. وشرح الأصول الخمسة له ص ٥٨٧-٥٩٠. ومقالات الإسلاميين للأشعري ٢٩٦/١. وأعلام النبوة للماوردي ص ٢٢١-٢٢٢. وإعجاز القرآن للباقلاني ص ٧٧-٧٩. والمواقف في علم الكلام للإيجي ص ٣٥٢. ومناهل العرفان للزرقاني ص ٣١٠-٣١٥.." (١)

-٤٩٧

"وإذا كان كذلك، جاز أن يكون كل أمر؛ كالأكل، والشرب، والقيام، والقعود معجزة إذا منعهم أن يفعلوا كفعله، وحينئذ: فلا معنى لكونها خارقا، ولا لاختصاص الرب بالقدرة عليها، بل الاعتبار بمجرد عدم المعارضة. وهم يقرون بخلاف ذلك، والله أعلم.

الوجه التاسع: أنه إذا كانت المعجزة هي مجموع دعوى الرسالة، مع التحدي، فلا حاجة إلى كونه خارقا؛ كما تقدم١، ويجب إذا تحدى بالمثل أن يقول: فليأت بمثل القرآن من يدعي النبوة؛ فإن هذا هو المعجز عندهم،

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٢٤٢/١

وإلا القرآن مجردا ليس بمعجز؛ فلا يطلب مثل القرآن إلا ممن يدعي النبوة٢؛ كما في الساحر والكاهن إذا ادعى النبوة سلبه الله ذلك، أو

---

١ انظر: ص.٢٠١ من هذا الكتاب

٢ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "..أن مسيلمة ادعى النبوة، واتبعه قومه على ذلك..... أنه كان له مخاريق، وأنه ظهر كذبه من وجوه متعددة، وأن أبا بكر الصديق والصحابة قاتلوه على كذبه في دعوى النبوة، وقاتلوا قومه على ردتهم عن الإسلام، واتباعهم نبيا كاذبا، لم يقاتلوهم على كونهم لم يؤدوا الزكاة لأبي بكر. وكذلك الأسود العنسي الذي ادعى النبوة في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وقتل في حياته؛ كل منهما عرف كذبه بتكذيب النبي الصادق والمصدوق لهما، ومما ظهر من دلائل كذبهما؛ مثل الأخبار الكاذبة التي **تناقض** النبوة، ومثل الإيمان بقرآن مختلف يعلم من سمعه أنه لم يتكلم الله به، وإنما هو تصنيف الآدميين؛ كما قال أبو بكر الصديق لهم لما تابوا من الردة وعادوا إلى الإسلام: أسمعوني قرآن مسيلمة. فلما أسمعوه إياه قال: ويحكم أين يذهب بعقولكم! إن هذا كلام لم يخرج....) . الجواب الصحيح ٤٧٦/٦.." (١) -٤٩٨

"والأشعري١ نفسه أنكر على من أوجب سلوكها أيضا في رسالته إلى أهل الثغر، مع اعتقاده صحتها٢، واختصر منها طريقة ذكرها في أول كتابه المشهور المسمى ب ((اللمع)) في الرد على أهل البدع، وقد اعتنى به أصحابه حتى شرحوه شروحا كثيرة. والقاضي أبو بكر٣ شرحه، ونقض كتاب عبد الجبار٤ الذي صنفه في نقضه، وسماه ((نقض نقض اللمع)) ٥.

---

١ هو علي بن إسماعيل بن أبي بشر. ينتسب إلى أبي موسى الأشعري صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم. وكنيته أبو الحسن. ولد في البصرة سنة (٢٦٠) ، وتوفي على القول الراجح سنة (٣٢٤) في بغداد. وكان له ثلاثة أحوال، كان في أولاها معتزليا، وسلك في الثانية مذهب ابن كلاب، ورجع أخيرا إلى معتقد السلف، وألف عدة كتب في نصرة معتقدهم؛ ككتاب ((الإبانة)) ، و ((رسالة إلى أهل الثغر)) ، و ((مقالات الإسلاميين)) .

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٢٤٣/١

انظر: البداية والنهاية ١١/١٩٩. وشذرات الذهب ٢/٣٠٢. ومقدمة تحقيق د/عبد الله شاكر ل ((رسالة إلى أهل الثغر)) لأبي الحسن الأشعري) .

٢ وقد ذكر في رسالة إلى أهل الثغر: "أن الأعراض لا يصح الاستدلال بها إلا بعد رتب كثيرة يطول الخلاف فيها ويدق الكلام عليها؛ فمنها ما يحتاج إليه في الاستدلال على وجودها، والمعرفة بشبه المنكرين لها ... إلخ"؛ من طولها، وغموضها، **والتناقضات** التي حوتها.. لذلك رأى الأشعري – مع تصحيحه لطريقة الأعراض – أن في الطرق الشرعية غنية عنها. انظر: رسالة إلى أهل الثغر ص ١٨٤-١٨٥، ١٨٦-١٨٧. وانظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/٣٠٩.

٣ محمد بن الطيب الباقلاني. سبقت ترجمته ص ١١٦ من هذا الكتاب.

٤ هو عبد الجبار بن أحمد الهمداني، شيخ المعتزلة. توفي سنة ٤١٥ . انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ١٧/٢٤٤-٢٤٥. ولسان الميزان لابن حجر ٣/٣٨٦-٣٨٧.

٥ في ((خ)) : (نقض النقض للمع) . وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .." (١)

-٤٩٩

"الجهمية التزموا لأجلها نفي الأسماء والصفات

فالجهمية التزموا لأجلها نفي أسماء الله وصفاته، إذ كانت الصفات أعراضا تقوم بالموصوف، ولا يعقل موصوف بصفة إلا الجسم١، فإذا اعتقدوا حدوثه، اعتقدوا حدوث كل موصوف بصفة، والرب تعالى قديم. فالتزموا نفي صفاته. وأسماؤه مستلزمة لصفاته؛ فنفوا أسماءه الحسنى٢، وصفاته العلا٣.

المعتزلة التزموا نفي الصفات

والمعتزلة استعظموا نفي الأسماء لما فيه من٤ تكذيب القرآن تكذيبا ظاهر الخروج عن العقل **والتناقض**؛ فإنه لا بد من التمييز بين الرب وغيره بالقلب واللسان، فما لا يميز من غيره لا حقيقة له ولا إثبات. وهو حقيقة قول الجهمية؛ فإنهم لم يثبتوا في نفس الأمر شيئا قديما البتة٥.

---

١ في ((خ)) : لجسم. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٢ حكى عنهم شيخ الإسلام في موضع آخر أنهم يقولون عن الله تعالى: "ليس له اسم؛ كالشيء، والحي،

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ١/٢٦٠

والعليم، ونحو ذلك؛ لأنه إذا كان له اسم من هذه الأسماء، لزم أن يكون متصفا بمعنى الاسم؛ كالحياة، والعلم؛ فإن صدق المشتق مستلزم لصدق المشتق منه، وذلك يقتضي قيام الصفات به، وذلك محال ... ". مجموع فتاوى ابن تيمية ٦/٣٥.

٣ وقد بسط شيخ الإسلام رحمه الله الكلام عن تعطيل الجهمية لأسماء الله وصفاته مستندين لدليل الأعراض وحدوث الأجسام في مواضع كثيرة من كتبه الفريدة. انظر: على سبيل المثال: شرح حديث النزول ص ١٥٧. ودرء تعارض العقل والنقل ١/٣٩، ٣٠٥،، ١٠/٢٦٠. ومنهاج السنة النبوية ٢/٩٧-٩٩) .

٤ في ((خ)) : مع. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٥ وأسماء الله تعالى يثبتونها على أنها مجاز في الرب جل وعز؛ إذ إثباتها على الحقيقة يستلزم إثبات ما دلت عليه من صفات. وهذا ما يفر المعتزلة من إثباته.. لأنهم يزعمون أن إثبات الصفات لله تعالى يقتضي أن يكون جسما.

انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/٤١. ومنهاج السنة النبوية ٣/٣٦١. وشرح الطحاوية ١/٢٤-٢٥.." (١)

-٥٠٠

"الفلاسفة قالوا بقدم العالم

كما أن المتفلسفة الذين سلكوا مسلك الإمكان والوجوب١، وجعلوا ذلك بدل الحادث والقديم، لم يثبتوا واجبا بنفسه البتة٢، وظهر بهذا فساد عقلهم، وعظيم جهلهم، مع الكفر؛ وذلك أنه يشهد وجود السموات وغيرها. فهذه الأفلاك إن كانت قديمة واجبة، فقد ثبت وجود الموجود القديم الواجب، وإن كانت ممكنة، أو محدثة، فلا بد لها من واجب قديم؛ فإن وجود الممكن بدون الواجب٣، والمحدث بدون القديم ممتنع في بداية العقول. فثبت وجود موجود قديم واجب بنفسه على كل تقدير.

فإذا كان ما ذكروه من نفي الصفات عن القديم والواجب يستلزم نفي القديم مطلقا، ونفي الواجب: علم أنه باطل٤.

---

١ إذ الوجود - عندهم - ينقسم إلى واجب، وممكن - وهو خلاف تقسيم المتكلمين له إلى قديم وحادث.

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ١/٢٦٢

ويعرف المتفلسفة الواجب: بأنه الضروري الوجود - وهو يقابل القديم عند المتكلمين -. ويعرفون الممكن بأنه الذي لا ضرورة فيه بوجه؛ أي لا في وجوده، ولا عدمه - وهو يقابل المحدث عند المتكلمين.

انظر: النجاة لابن سينا ص ٣٦٦. ومعيار العلم في فن المنطق للغزالي ص ٣٢٥-٣٢٦.

٢ وهم يزعمون أن واجب الوجود هو الذات دون صفاتها. ولا يعقل ذات مجردة عن الصفات، بل ذلك من صفات العدم؛ لذلك لم يثبتوا واجبا. انظر: منهاج السنة لابن تيمية ٢٦٦/١.

٣ في ((خ)) : الوجب. ويبدو أن الألف سقطت سهوا.

٤ لأن الواجب المجرد عن جميع الصفات، أو القديم الذي ليس له صفة تميزه: ممتنع الوجود؛ إذ لا بد لوجوب وجود الواجب، وإثبات وجود القديم من إثبات ما يميزه من الصفات.. ولا يستلزم ذلك تعدد القدماء، أو تركيب الواجب؛ لأن نفي ذلك يقتضي نفي ما يريدون إثباته..

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "وإذا لم يكن واجبا، لم يلزم من التركيب محال، وذلك لأنهم إنما نفوا المعاني لاستلزامها ثبوت التركيب، المستلزم لنفي الوجوب. وهذا تناقض؛ فإن نفي المعاني مستلزم لنفي الوجوب، فكيف ينفونها لثبوته؟! ". مجموع فتاوى ابن تيمية ٣٤٥/٦.." (١)

-٥٠١

"المعتزلة نفوا الصفات وأثبتوا الأسماء

والمقصود هنا أن المعتزلة لما رأوا الجهمية قد نفوا أسماء الله الحسنى، [استعظموا ذلك] ١، وأقروا بالأسماء. ولما رأوا هذه الطريق٢ توجب نفي الصفات: نفوا الصفات؛ فصاروا متناقضين؛ فإن إثبات حي، عليم، قدير، حكيم، سميع، بصير، بلا حياة، ولا علم، ولا قدرة، ولا حكمة، ولا سمع، ولا بصر: مكابرة للعقل؛ كإثبات مصل بلا صلاة، وصائم بلا صيام، وقائم بلا قيام، ونحو ذلك من الأسماء المشتقة؛ كأسماء الفاعلين، والصفات المعدولة عنها.

ولهذا ذكروا في أصول الفقه٣ أن صدق الاسم المشتق٤؛ كالحي، والعليم لا ينفك عن صدق المشتق منه؛ كالحياة، والعلم. وذكروا النزاع مع من٥ ذكروه من المعتزلة؛ كأبي علي٦، وأبي

(استعظموا ذلك) : ليست في ((خ)) . وأثبتها من ((م)) ، و ((ط)) .

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٢٦٣/١

٢ طريق التركيب؛ إذ زعموا أن إثبات الصفات يستلزم تعدد القدماء، فيكون القديم مركبا، والقديم ليس بمركب، لذلك زعم عبد الجبار أن نفي الصفات هو السبيل الوحيد إلى القول بإفراد الله بالقدم انظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل لعبد الجبار ٣٤١/٤، ونفي الصفات هو أحد أصول المعتزلة الخمسة، ويطلقون عليه اسم التوحيد. انظر: شرح المقاصد للتفتازاني ٨٣/٤ والملل والنحل للشهرستاني ص ٤٦-٤٧.

٣ قال في المراقي:

وعند فقد الوصف لا يشتق وأعوز المعتزلي الحق

شرح مراقي السعود ص ٢٥٧. وانظر: بدائع الفوائد لابن القيم ٢٢/١.

٤ في ((خ)) : مشتق. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٥ في ((خ)) : معمن – موصولة.

٦ أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن حمران بن أبان، مولى عثمان ابن عفان، الجبائي البصري. ولد في سنة ٢٣٤ . شيخ المعتزلة. تنسب إليه فرقة الجبائية من المعتزلة. درس الاعتزال على شيخ المعتزلة عن أبي يعقوب الشحام، وتزوج الجبائي بأم الأشعري، فتتلمذ عليه الأشعري قبل أن يترك الاعتزال. توفي سنة ٣٣٥ ، ومات بالبصرة.

انظر: الملل والنحل للشهرستاني ٧٨/١. والبداية والنهاية ١٣٤/١١. وسير أعلام النبلاء ١٨٣/١٤. وذكر مذاهب الفرق الثنتين والسبعين المخالفة للسنة والمبتدعين ص ٥٠.." (١)

٥٠٢-

"الذين أوجبوا النظر أعرضوا عن طريق الرسول

والمقصود هنا أن الذين أعرضوا عن طريق الرسول في العلم و١العمل وقعوا في الضلال والزلل، وأن أولئك لما أوجبوا النظر الذي ابتدعوه، صارت فروعه فاسدة، إن قالوا إن من لم يسلكها كفر أو عصى٢، فقد عرف بالاضطرار من دين الإسلام أن الصحابة والتابعين لهم بإحسان لم يسلكوا طريقهم، وهم خير الأمة٣. وإن قالوا: إن من ليس عنده علم ولا بصيرة بالإيمان، بل قاله تقليدا محضا من غير معرفة يكون مؤمنا، فالكتاب والسنة يخالف٤ ذلك. ولو أنهم سلكوا طريقة الرسول، لحفظهم الله من هذا **التناقض**؛ فإن ما جاء به الرسول جاء من عند الله٥،

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٢٦٥/١

١ في ((خ)) : أو. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٢ ذكر الإمام ابن حزم عنهم ذلك، فقال: "ذهب محمد بن جرير الطبري، والأشعرية كلها، حاشا السمناني إلى أنه لا يكون مسلما إلا من استدل، وإلا فليس مسلما. وقال الطبري: من بلغ الاحتلام أو الإشعار من الرجال والنساء، أو بلغ المحيض من النساء، ولم يعرف الله عز وجل بجميع أسمائه وصفاته من طريق الاستدلال، فهو كافر حلال الدم والمال". الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ٣٥/٤.

وانظر: كلام شيخ الإسلام رحمه الله عنهم في هذه المسألة في درء تعارض العقل والنقل ٤٠٧/٧. وانظر: رسالة السجزي في الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ١٣٩.

٣ وهذا سبق بيانه ص ٢٩٧- ٣٠٣.

٤ في ((خ)) : تخالف. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٥ انظر: معارج الوصول إلى أن أصول الدين وفروعه قد بينها الرسول صلى الله عليه وسلم. وكذلك درء تعارض العقل والنقل ١٦/١-٢٧، ٣٨-٤٣، ١٩٤-١٩٥، ٣٦٣/٥-٣٧٠.

وانظر: كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن **تناقض** الأشاعرة في الشرعيات والعقليأت في التسعينية ص ٢٥٩-٢٦٠.

وانظر: كلامه – رحمه الله – عن أول واجب على المكلف في درء تعارض العقل والنقل ٦/٨-٧. ومجموع الفتاوى ٣٢٨/١٦.." (١)

-٥٠٣

"باقية بأعيانها. وقال بعضهم: بل يعدمها، ويعدم الأعراض القائمة بها، ثم يعيدها، وإذا أعادها فإنه يعيد تلك الجواهر التي كانت باقية، إلى أن حصلت في هذا الإنسان.

اضطرابهم في جواهر المأكول إذا أعيدت من الآكل

فلهذا اضطربوا لما قيل لهم: فالإنسان إذا أكله حيوان آخر، فإن أعيدت تلك الجواهر من الأول، نقصت من الثاني، وبالعكس. أما على قول من يقول إنها تفرق ثم تجمع، فقيل له: تلك الجواهر إن جمعت للآكل، نقصت من المأكول، وإن [أعيدت] ١ للمأكول، نقصت من الآكل٢.

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٢٨٩/١

وأما الذي يقول: تعدم ثم تعاد بأعيانها، فقيل له: أتعدم لما أكلها الآكل، أم قبل أن يأكلها؟ فإن كان بعد أن أكلها؛ فإنها تعاد في الآكل، فينقص المأكول. وإن كان قبل الأكل، فالآكل لم يأكل إلا أعراضا، لم يأكل جواهر. [فهذا] ٣ مكابرة. ثم إن المشهور أن الإنسان يبلى ويصير ترابا كما خلق من تراب، وبذلك أخبر الله. فإن قيل: إنه إذا صار ترابا عدمت تلك الجواهر؛ فهو لما خلق من تراب عدمت أيضا تلك الجواهر. فكونهم يجعلون الجواهر باقية في جميع الاستحالات - إلا إذا صار ترابا - **تناقض** بين، ويلزمهم عليه الحيوان المأكول، وغير ذلك.

وكأن هذا الضلال [أصل] ٤ ضلالهم في تصور الخلق الأول، والنشأة

---

١ في ((ط)) : أعقيدت. وما أثبت من ((خ)) ، و ((م)) .

٢ وقد بحث شيخ الإسلام رحمه الله هذه المسألة في مواضع أخرى. انظر: مجموع الفتاوى ١٧٢٤٧، ٢٥٧. وانظر: هذه المسألة في شرح الطحاوية ص ٥٢٣. وفي لوامع الأنوار ٢١٦٠.

٣ في ((خ)) : وهذا. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٤ في ((خ)) : أصله. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .." (١)

-٥٠٤

"كالجهمية الذين ينفون ما أثبته من صفات الله وأسمائه؛ والقدرية الذين ينفون ما أثبته من قدر الله ومشيئته وخلقه وقدرته؛ والقدرية المجبرة الذين ينفون ما أثبته من عدل الله وحكمته ورحمته، ويثبتون ما نفاه من الظلم والعبث والبخل ونحو ذلك عنه. وأمثال ذلك.

ومسائل أصول الدين عامتها من هذا الباب.

الذين أوجبوا النظر لإثبات الصانع

ثم إنهم أيضا يوجبون ما لم يوجبه، بل حرمه، ويحرمون ما لم يحرمه، بل أوجبه؛ فيوجبون اعتقاد هذه الأقوال والمذاهب المناقضة لخبره، وموالاة أهلها، ومعاداة من خالفها. ويوجبون النظر المعين في طريقهم الذي أحدثوه؛ كما أوجبوا النظر في دليل الأعراض الذي استدلوا به على حدوث الأجسام١، وقالوا: يجب على كل مكلف أن ينظر فيه ليحصل له العلم بإثبات الصانع٢،

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٣١٦/١

١ وهذا نظر مخصوص؛ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في موضع آخر: "جعلوا ذلك نظرا مخصوصا؛ وهو النظر في الأعراض، وأنها لازمة للأجسام، فيمتنع وجود الأجسام بدونها". مجموع فتاوى ابن تيمية ١٦٣٢٩.

٢ يقول الماتريدي عن الله جل وعلا: "لا سبيل إلى العلم به إلا من طريق دلالة العالم عليه بانقطاع وجوه الوصول إلى معرفته من طريق الحواس عليه، أو شهادة السمع". التوحيد للماتريدي ص ١٢٩.

وقد أورد شيخ الإسلام رحمه الله طريقة المتكلمين في إثبات الصانع، فقال: "قالوا: لأنه لا يعرف بالنظر والاستدلال المفضي إلى العلم بإثبات الصانع، قالوا: ولا طريق إلى ذلك إلا بإثبات حدوث العالم. ثم قالوا: ولا طريق إلى ذلك إلا بإثبات حدوث الأجسام، قالوا: ولا دليل على ذلك إلا الاستدلال بالأعراض، أو ببعض الأعراض؛ كالحركة والسكون، أو الاجتماع والافتراق؛ وهي الأكوان؛ فإن الجسم لا يخلو منها، وهي حادثة، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث....".

ثم ذكر رحمه الله ذم السلف لهذه الطريقة، واللوازم التي تلزم سالكيها، فقال: "وهذه الطريقة هي أساس الكلام الذي اشتهر ذم السلف والأئمة له، ولأجلها قالوا بأن القرآن مخلوق، وأن الله لا يرى في الآخرة، وأنه ليس فوق العرش، وأنكروا الصفات. والذامون لها نوعان: منهم من يذمها لأنها بدعة في الإسلام؛ فإنا نعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يدع الناس بها، ولا الصحابة؛ لأنها طويلة مخطرة كثيرة الممانعات والمعارضات، فصار السالك فيها كراكب البحر عند هيجانه. وهذه طريقة الأشعري في ذمه لها، والخطابي، والغزالي، وغيرهم ممن لا يفصح ببطلانها. ومنهم من ذمها لأنها مشتملة على مقامات باطلة لا تحصل المقصود، بل **تناقضه**. وهذا قول أئمة الحديث وجمهور السلف". كتاب الصفدية ١٢٧٤-٢٧٥.." (١)

-٥٠٥

"نفيه. و [أما] ١ نحن فقد بينا أن اللازم على تقدير إثباتها لا محذور فيه، وإنما المحذور لازم على تقدير نفيها. وهذا قد بسط في غير هذا الموضع٢.

مناقشة من ينفي الحكمة

والمقصود هنا: أنه يقال لهؤلاء٣ الذين ينفون الحكمة، ثم الإرادة،

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٣٣٣/١

١ في ((خ)) : انما. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٢ انظر: العقيدة التدمرية ص ١٥-٣٠، ٣٥-٤٦. وشرح الأصفهانية ٢٣٨٤-٣٨٨، ٤٤١-٤٤٥، ٤٥٠، ٤٥٧-٤٦٧. ودرء تعارض العقل والنقل ١١٢٨، ١٢٩، ٦١١٩-١٣٧. والرد على المنطقيين ص ٢٢٥-٢٣٢. ومنهاج السنة ٢١١٥-١٢٠، ١٦٠-١٧٢، ٥٩٥-٥٩٨. وكتاب الصفدية ١٨٨، ٢٣٤-٣٧.

٣ المقصود بهم الفلاسفة، والجهمية. وانظر: ص ٥٣٣.

فهم ينفون تعليل أفعال الله سبحانه وتعالى، وأن يكون مختارا في أفعاله، ويقولون هو موجب بالذات، فلا يكون فعله لغاية. انظر: الإشارات والتنبيهات لابن سينا ٣١٥٠-١٥٥. وكذا انظر: بيان تلبيس الجهمية ١١٦١.

وقال شيخ الإسلام عن الحكمة: "كل ما خلقه الله فله فيه حكمة؛ كما قال: {صنع الله الذي أتقن كل شيء} ، وقال: {الذي أحسن كل شيء خلقه} . وهو سبحانه غني عن العالمين. فالحكمة تتضمن شيئين؛ أحدهما حكمة تعود إليه يحبها ويرضاها. والثانية إلى عباده، هي نعمه عليهم يفرحون بها، ويلتذون بها. وهذا في المأمورات، وفي المخلوقات". مجموع الفتاوى ٨٣٥-٣٦.

وذكر شيخ الإسلام رحمه الله أقوال الناس في الحكمة، فقال عن الجهمية: "نكرون التعليل جملة، ولا يثبتون إلا محض المشيئة، ولا يجعلون في المخلوقات والمأمورات معاني لأجلها كان الخلق والأمر، إلى غير ذلك من لوازم قولهم. والمعتزلة يثبتون تعليلا **متناقضا** في أصله وفرعه؛ فيثبتون للفاعل تعليلا لا تعود إليه حكمة" درء تعارض العقل والنقل ٨٥٤.

أما الفلاسفة، فيقول عنهم شيخ الإسلام رحمه الله إنهم "ثبتون علة غائية للفعل، وهي بعينها للفاعل. ولكنهم **متناقضون**؛ فإنهم يثبتون له العلة الغائية، ويثبتون لفعله العلة الغائية، ويقولون مع هذا ليس له إرادة، بل هو موجب بالذات، لا فاعل بالاختيار. وقولهم باطل من وجوه ... " مجموعة الرسائل والمسائل ٤-٥٢٨٨.

ويذكر شيخ الإسلام رحمه الله **تناقض** الجهمية والمتفلسفة في موضع آخر؛ فيقول: "المتفلسفة **متناقضون**؛ فإنهم يثبتون غاية وحكمة غائية، ولا يثبتون إرادة. والجهمية تثبت أنه سبحانه مريد، ولا تثبت له حكمة فعل لأجلها. وكل من القولين **متناقض**" شرح الأصفهانية ٢٣٧٨.

وانظر: الكلام عن الحكمة وأقوال الناس فيها في كتب شيخ الإسلام: شرح الأصفهانية ١١٥٠-١٥٥،

٢٣٥٣-٣٧٨. ومنهاج السنة النبوية ١١٣٣-١٤٨، ٤٥٤، ٢٦١٢-٦١٥، ٣١٤، ٣٢، ١٨٠-١٩٨، ٢٠٧، ٢١٤-٢١٥. ودرء تعارض العقل والنقل ٨٥٤، ٩١١٠-١١١. ومجموع الرسائل ٤-٥٢٣٤-٢٣٥، ٢٤٠. وانظر: رسالة أقوم ما قيل في المشيئة والحكمة والقضاء والقدر والتعليل وبطلان الجبر - ضمن مجموع الرسائل والمسائل ٤-٥٢٨٣-٣٤٦ - وهي في مجموع الفتاوى ٨٨١-١٥٨. ومجموع الفتاوى ٦١٢٨-١٣٠،، ٨٣٥، ٥٧، ٣٧٧-٣٧٨، ٤٦٦-٤٦٨، ١٦١٢٩-١٣٣، ٢٩٦-٢٩٨، ١٧٩٥، ٩٦، ٩٩وبيان تلبيس الجهمية ١١٦٣-٢١٧. واقتضاء الصراط المستقيم ١٤٠٩.

وانظر: الإرشاد للجويني ص ٢٦٨ وما بعدها. ونهاية الإقدام للشهرستاني ص ٢٩٧. ومحصل أفكار المتقدمين للرازي ص ٢٠٥. والفصل لابن حزم ٣١٧٤. والمغني في أبواب التوحيد والعدل لعبد الجبار الهمذاني ٦٤٨، ١١٩٢-٩٣.

ولعل القول الذي قصده شيخ الإسلام رحمه الله أنه يقال للفلاسفة نظير ما قيل لنفاة الصفات، هو ما صرح به بقوله: "على هذا فكل ما فعله علمنا أن له فيه حكمة. وهذا يكفينا من حيث الجملة، وإن لم نعرف التفصيل. وعدم علمنا بتفصيل حكمته بمنزلة عدم علمنا بكيفية ذاته، وكما أن ثبوت صفات الكمال له معلوم لنا. وأما كنه ذاته فغير معلومة لنا، فلا نكذب بما علمناه ما لم نعلمه. وكذلك نحن نعلم أنه حكيم فيما يفعله ويأمره، وعدم علمنا بالحكمة في بعض الجزئيات لا يقدح فيما علمناه من أصل حكمته. فلا نكذب بما علمناه من حكمته ما لم نعلمه من تفصيلها" مجموعة الرسائل ٤-٥٢٣٣.." (١)

-٥٠٦

"وقيل لمثبت الإرادة١: ما كان جوابك عن هذا، كان جوابا عن حكمته؛ فقد بين أن من نفى الحكمة، فلا بد أن ينقض قوله، ويلزمه مع التناقض نفي الصانع، وهو مع نفي الصانع تناقضه أشد.

والمحذور الذي فر منه ألزم، فلم يغن عنه فراره من إثبات الحكمة إلا زيادة الجهل والشر. وهكذا يقال لمن نفى حبه، ورضاه، وبغضه، وسخطه٢.

وهذا مقام شريف من تدبره وتصوره تبين له أنه لا بد من الإقرار بما جاء به الرسول، وأنه هو الذي يوافق صريح المعقول، وأن من خالفه، فهو ممن لا يسمع، ولا [يعقل، وهو] ٣ أسوأ حالا ممن فر من الملك العادل الذي يلزمه [بطعام] ٤ امرأته وأولاده، والزكاة الشرعية، إلى بلاد ملكها ظالم ألزمه بإخراج أضعاف ذلك

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ١/٤٢٨

لخنازيره وكلابه، مع قلة الكسب في بلاده. و [بمنزلة] ٥ من فر من معاشرة أقوام أهل صلاح وعدل ألزموه ما يلزم

---

١ وهو الأشعري. وجوابه في إثبات الإرادة؛ فيقال له: القول في الحكمة، كالقول في الإرادة التي تثبتها.
٢ وهم الأشاعرة الذين نفوا تلك الصفات مع الحكمة. انظر: التمهيد للباقلاني ص ٤٧-٤٨، ٥٠-٥١.
٣ في ((ط)) : يعق لو هو.
٤ في ((خ)) : بالطعام. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .
٥ في ((ط)) : بمنزل.." (١)
-٥٠٧

"العباد، وأنهم يضرونه أو ينفعونه١، فهذا ليس بلازم. ولهذا كان الله منزها عن ذلك، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح الإلهي: "يا عبادي! إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني، ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني"٢.

فالله أجل من أن يحتاج إلى عباده لينفعوه، أو يخاف منهم أن يضروه. وإذا كان المخلوق العزيز لا يتمكن غيره من قهره، فمن له العزة جميعا، وكل عزة فمن عزته أبعد عن ذلك. وكذلك الحكيم المخلوق إذا كان

---

١ ذكر هذه الحجة في نفي الحكمة عن الله: الشهرستاني في نهاية الإقدام ص ٣٩٧-٣٩٨. والرازي في الأربعين ص ٢٤٩-٢٥٠. والإيجي في المواقف في علم الكلام ص ٣٣١-٣٣٢.
وقد رد على هذه الشبهة شيخ الإسلام رحمه الله بعشرة أوجه في شرح الأصفهانية ٢٣٥٨-٣٦٣.
وقال رحمه الله في معرض رده على المعتزلة في قولهم في الحكمة: "أنتم **متناقضون** في هذا القول؛ لأن الإحسان إلى الغير محمود لكونه يعود منه على فاعله حكم يحمد لأجله؛ إما لتكميل نفسه بذلك؛ وإما لقصده الحمد والثواب بذلك؛ وإما لرقة وألم يجده في نفسه، يدفع بذلك الإحسان لألم؛ وإما لالتذاذه، وسروره، وفرحه بالإحسان؛ فإن النفس الكريمة تفرح، وتسر، وتلتذ بالخير الذي يحصل منها إلى غيرها؛ فالإحسان إلى الغير محمود لكون المحسن يعود إليه من فعله هذه الأمور حكم يحمد لأجله. أما إذا قدر أن وجود الإحسان وعدمه

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٤٣٨/١

بالنسبة إلى الفاعل سواء، لم يعلم أن مثل هذا الفعل يحسن منه، بل مثل هذا يعد عبثا في عقول العقلاء، وكل من فعل فعلا ليس فيه لنفسه لذة، ولا مصلحة، ولا منفعة بوجه من الوجوه لا عاجلة، ولا آجلة، كان عبثا، ولم يكن محمودا على هذا. وأنتم عللتم أفعاله فرارا من العبث، فوقعتم في العبث؛ فإن العبث هو الفعل الذي ليس فيه مصلحة، ولا منفعة، ولا فائدة تعود على الفاعل". جامع الرسائل والمسائل ٤٢٩١.

٢ جزء من حديث قدسي طويل، أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ٤١٩٩٤-١٩٩٥، كتاب البر والصلة، باب تحريم الظلم.." (١)

-٥٠٨

"وأن لها صفات تقتضي ذلك، قالوا بما قاله جمهور العقلاء من المسلمين وغيرهم.

قال أبو الخطاب١: "هذا قول أكثر الفقهاء والمتكلمين٢، لكن **تناقضوا**، فلم يثبتوا لازم ذلك، فتسلط عليهم النفاة. والنفاة لما نفوا الحسن والقبح في نفس الأمر٣، قالوا٤: لا فرق في ما يخلقه الله، [وبما يأمر] ٥ به بين فعل وفعل، وليس في نفس الأمر حسن، ولا قبيح، ولا صفات توجب ذلك. واستثنوا ما يوجب اللذة والألم، لكن اعتقدوا ما اعتقدته المعتزلة أن هذا لا يجوز إثباته في حق الرب. وأما في حق العبد: فظنوا أن الأفعال لا [تقتضي] ٦ إلا لذة وألما في الدنيا. وأما كونها مشتملة

---

١ أبو الخطاب هو محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلوذاني البغدادي، أحد أعيان المذهب الحنبلي. ولد سنة ٤٣٢ . وتفقه على القاضي أبي يعلى، وسمع الكثير، ودرس، وأفتى، وناظر، وصنف في الأصول والفروع. توفي في بغداد سنة ٥١٠ . قال السلفي: "هو ثقة رضي من أئمة أصحاب أحمد".

انظر: البداية والنهاية ١٢١٨٠. والذيل على طبقات الحنابلة ١١١٦-١٢٧. والأعلام للزركلي ٥٢٩١. وسير أعلام النبلاء ١٩٣٤٩.

٢ انظر: التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب ٤٢٩٤.

وقد نقل شيخ الإسلام رحمه الله هذا النص عن أبي الخطاب في كتابه الجواب الصحيح ٢٣٠٩.

٣ وهم الأشاعرة، نفاة الحسن والقبح العقليين، والحكمة والمحبة.

ولأبي الخطاب كتاب مطبوع اسمه التمهيد في أصول الفقه، يقع في أربع مجلدات، من مطبوعات المجلس العلمي

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٤٤٣/١

في جامعة أم القرى.

٤ المقصود بهم الأشاعرة. وهذه حجتهم. وانظر: ص ٥٤٧-٥٥٢. وانظر: شرح الأصفهانية ٢٦١٦-٦٢٠.

٥ في ((م)) ، و ((ط)) : وما يأمره.

٦ في ((خ)) : يقتضي.." (١)

-٥٠٩

"وقد تناقضوا في هذا الموضع١ [فجعلوه] ٢ متكلما بكلام يقوم بغيره، وجعلوه عادلا ومحسنا بعدل وإحسان يقوم بغيره؛ كما قد بسط في غير هذا الموضع٣.

وحينئذ فما بقي يمكنهم أن يفرقوا بين ممكن وممكن من جميع الأجناس؛ أي يقولوا: هذا يحسن من الرب فعله، وهذا ينزه عنه. بل يجوز عندهم أن يفعل كل ممكن مقدور.

معنى الظلم عند الأشاعرة

والظلم عندهم هو فعل ما نهى المرء عنه، أو التصرف في ملك الغير٤. وكلاهما ممتنع في حق الله. فأما أن

---

١ أي وصفه بالصفات الفعلية القائمة بغيره.

٢ في ((خ)) : فلم يجعلوه. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٣ انظر: كتاب الصفدية ١١٥٣-١٥٤. وشرح الأصفهانية ١٢٥-٢٨. ومنهاج السنة النبوية ٢١٠٧-١٢٠. ودرء تعارض العقل والنقل ٥٢٤٢-٢٥٠.

٤ انظر: التمهيد للباقلاني ص٣٨٤-٣٨٥. وأصول الدين للبغدادي ص١٣١-١٣٣. وشرح المقاصد للتفتازاني ٤٢٧٤-٢٨١. وشرح العقائد العضدية لجلال الدواني ٢١٨٦-١٨٩.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن هذه الطائفة إنهم يقولون: (الظلم ليس بممكن الوجود، بل كل ممكن إذا قدر وجوده منه فإنه عدل. والظلم هو الممتنع؛ مثل الجمع بين الضدين، وكون الشيء موجودا معدوما؛ فإن الظلم إما التصرف في ملك الغير، وكل ما سواه ملكه؛ وإما مخالفة الآمر الذي تجب طاعته. وليس فوق الله تعالى آمر تجب عليه طاعته. وهؤلاء يقولون: مهما تصور وجوده، وقدر وجوده فهو عدل. وإذا قالوا كل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل، فهذا أمر أوهم. وهذا قول المجبرة؛ مثل جهم ومن اتبعه.

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٤٥٩/١

وهو قول الأشعري ومن اتبعه، وأمثاله من أهل الكلام، وقول من وافقهم من الفقهاء، وأهل الحديث، والصوفية) . جامع الرسائل ١١٢١-١٢٢.

قال الأشعري: "وهو المالك في خلقه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، فلو أدخل الخلائق بأجمعهم الجنة، لم يكن حيفا، ولو أدخلهم النار لم يكن جورا؛ إذ الظلم هوالتصرف فيما لا يملكه المتصرف، أو وضع الشيء في غير موضعه. وهو المالك المطلق فلا يتصور منه ظلم، ولا ينسب إليه جور". الملل والنحل ١١٠٠..." (١) -٥١٠

"يكون هناك أمر ممكن مقدور، وهو منزه عنه، فهذا عندهم لا يجوز.

من أصول الأشاعرة

فلهذا جوزوا عليه كل ما يمكن، ولا ينزهونه عن فعل لكونه قبيحا، أو نقصا، أو مذموما، ونحو ذلك١. بل يعلم ما يقع وما لا يقع بالخبر؛ أي بخبر الرسول كما علم بخبره المأمور والمحظور، والوعد والوعيد، والثواب والعقاب، أو بالعادة مع أن العادة يجوز انتقاضها عندهم. لكن قالوا: قد يعلم بالضرورة عدم ما يجوز وقوعه، من غير فرق؛ لا في الوجود، ولا في العلم بين ما علموا انتفاءه، وما لم يعلموه؛ إذ كان أصل قولهم هو جواز التفريق بين المتماثلين بلا سبب. فالإرادة القديمة عندهم ترجح مثلا على مثل بلا سبب في خلق الرب وفي أمره. وكذلك عندهم قد يحدث في قلب العبد علما ضروريا بالفرق بين المتماثلين بلا سبب. فلهذا قالوا: إن الشرع لا يأمر وينهى لحكمة٢.

ولم يعتمدوا على المناسبة، وقالوا: علل الشرع أمارات٣؛ كما قالوا: إن أفعال العباد أمارة على السعادة والشقاء فقط٤، من غير أن يكون

---

١ انظر: المواقف في علم الكلام للإيجي ص ٣٢٣، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣١.

٢ المقصود بهم الأشاعرة. انظر: التمهيد للباقلاني ص ٥٠-٦٦. والمواقف في علم الكلام للإيجي ص ٣٣١-٣٣٢.

٣ انظر: المواقف للإيجي ص ٣١٤-٣١٥، ٣٢٣.

٤ قال شيخ الإسلام رحمه الله: "وملخص ذلك أن الله إذا أمر بأمر فإنه حسن بالاتفاق، وإذا نهى عن شيء

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٤٦٣/١

فإنه قبيح بالاتفاق. لكن حسن الفعل وقبحه إما أن ينشأ من نفس الفعل، والأمر والنهي كاشفان؛ أو ينشأ من نفس تعلق الأمر والنهي به؛ أو من المجموع. فالأول هو قول المعتزلة. ولهذا لا يجوزون نسخ العبادة قبل دخول وقتها؛ لأته يستلزم أن يكون الفعل الواحد حسنا قبيحا. وهذا قول أبي الحسين التميمي من أصحاب أحمد، وغيره من الفقهاء. والثاني قول الأشعرية ومن وافقهم من الظاهرية، وفقهاء الطوائف. وهؤلاء يجعلون علل الشرع مجرد أمارات، ولا يثبتون بين العلل والأفعال مناسبة. لكن هؤلاء الفقهاء **متناقضون** في هذا الباب". شرح الأصفهانية ٢٦١٨. وانظر: الإنصاف للباقلاني ص ٧٤-٧٥. والمواقف في علم الكلام للإيجي ص ٣٢٣.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله عن الأشعرية: "وقالوا: إن الطاعات والمعاصي مع الثواب والعقاب كذلك، ليس في الطاعة معنى يناسب الثواب، ولا في المعصية معنى يناسب العقاب، ولا كان في الأمر والنهي حكمة لأجلها أمر ونهى. ولا أراد بإرسال الرسل رحمة العباد ومصلحتهم، بل أراد أن ينعم طائفة، ويعذب طائفة لا لحكمة. والسبب هو جعل الأمر، والنهي، والطاعة، والمعصية علامة على ذلك، لا لسبب، ولا لحكمة. وأنه يجوز أن يأمر بكل شيء، حتى بالشرك، وتكذيب الرسل، والظلم، والفواحش، وينهى عن كل شيء، حتى التوحيد، والإيمان بالرسل، وطاعتهم". مجموع الفتاوى ٨٤٦٨.

ونحو هذا الكلام الذي حكاه شيخ الإسلام عن الأشعرية، ذكره البيجوري من الأشعرية في كتابه شرح جوهرة التوحيد، فقال: "وبالجملة: فهو سبحانه وتعالى لا تنفعه طاعة، ولا تضره معصية، والكل بخلقه. فليست الطاعة مستلزمة للثواب، وليست المعصية مستلزمة للعقاب، وإنما هما أمارتان تدلان على الثواب لمن أطاع، والعقاب لمن عصى، حتى لو عكس دلالتهما بأن قال: من أطاعني عذبته، ومن عصاني أثبته، لكان ذلك منه حسنا". شرح الجوهرة ص ١٠٨.." (١)

-٥١١

"وسلك طائفة منهم طريقا آخر؛ وهي طريقة أبي المعالي١، وأتباعه؛ وهو أن العلم بتصديقه لمن أظهر على يديه المعجز علم ضروري.

وضربوا له مثلا بالملك٢.

وهذا صحيح إذا منعت أصولهم؛ فإن هذه تعلم إذا كان المعلم بصدق رسوله ممن يفعل شيئا لحكمة. فأما من

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٤٦٤/١

لا يفعل شيئا لشيء، فكيف يعلم أنه خلق هذه المعجزة لتدل على صدقه لا لشيء آخر؟ ولم لا يجوز أن يخلقها لا لشيء على أصلهم٣.

وقالوا أيضا ما ذكره الأشعري: المعجز: علم الصدق، ودليله؛ فيستحيل وجوده بدون الصدق، فيمتنع وجوده على يد الكاذب٤.

---

١ الجويني.

٢ انظر: الإرشاد للجويني ص ٣١٣، ٣٢٥-٣٣٠. ولمع الاعتقاد له ص ٧١. وشرح الأصول الخمسة لعبد الجبار المعتزلي ص ٥٧١. والمواقف للإيجي ص ٣٤١. وشرح المقاصد للتفتازاني ٥١٤. وتفسير القرطبي ١٥١. وانظر كلام شيخ الإسلام رحمه الله على هذا المثل، وتعليقه عليه في: شرح الأصفهانية ٢٦٢٣-٦٢٤. والجواب الصحيح ٦٣٩٧-٣٩٩. ودرء تعارض العقل والنقل ٩٤٤.

٣ وشيخ الإسلام رحمه الله يبين أن هذا من **تناقضات** أبي المعالي الجويني؛ حيث إنه أثبت أن المعجزة معلومة بالاضطرار، وضرب مثال الملك الذي يفعل لحكمة.

وأبو المعالي ممن ينكر الحكمة في أفعال الله، فلا يستقيم له هذا المثال؛ لأنه مناقض لأصولهم التي أصلوها.

ولذلك قال شيخ الإسلام رحمه الله: "لكن يقال لهم: الملك يفعل فعلا لمقصود، فأمكن أن يقال إنه قام ليصدق رسوله. وأنتم عندكم أن الله لا يفعل شيئا لشيء، فلم يبق المثل مطابقا. ولهذا صاروا مضطربين في هذا الموضع". الجواب الصحيح ٦٣٩٧.

٤ انظر: رسالة إلى أهل الثغر للأشعري ص ١٤١، ١٨٣-١٨٤.

وانظر كذلك: كتاب البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحيل والكهانة والسحر للباقلاني ص ٣٧-٣٨.

وقال الجويني: "وقد قال شيخنا رحمه الله: المعجزة فعل لله تعالى، يقصد بمثله التصديق". الإرشاد له ص ٣٠٩، ٣٢٧. وانظر: شرح المقاصد ٥١٢. وأصول الدين للبغدادي ص ١٧٨.

وانظر كلام شيخ الإسلام عن هذا القول في: الجواب الصحيح ٦٣٩٩.." (١)

-٥١٢

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٤٨٢/١

"وهذا كلام صحيح، لكن كونه: علم الصدق، مناقض لأصولهم؛ فإنه إنما يكون علم الصادق إذا كان الرب منزها عن أن يفعله على يد الكاذب، أو علم بالاضطرار أنه إنما فعله لتصديق الصادق، أو أنه لا يفعله على يد الكاذب.

وإذا علم بالاضطرار تنزهه عن بعض الأفعال بطل أصلهم١.

---

١ وكذلك يوضح شيخ الإسلام رحمه الله تناقضهم في قولهم: إن المعجزة دليل على صدق النبي، ولا يمكن أن يخلقها الله على يد كاذب؛ لأن من أصولهم أن الله لا يقبح منه شيء؛ فكل فعل ممكن لا ينزه عنه.

انظر مذهبهم في ذلك في: البيان للباقلاني ص ٤٧-٤٨، ٩١، ٩٤، ٩٦. والتمهيد له ص ٣٨٥. والإنصاف له ص ٦٢، ٦٧. والإرشاد للجويني ص ٢٣٨، ٢٧٣. وأصول الدين للبغدادي ص ١٧٠، ١٧٤. وانظر أيضا منهاج السنة النبوية لابن تيمية ٢٤١٩.

وهذا القول الله لا يقبح منه شيء من أصول الأشاعرة:

يقول الجويني: "إنه ما من أمر يخرق العوائد إلا وهو مقدور للرب تعالى ابتداء، ولا يمتنع وقوع شيء لتقبيح عقل". الإرشاد للجويني ص ٣١٩.

ويقول أيضا: "ولا يمتنع عقلا أن يفعل الرب تعالى عند ارتياد الساحر ما سيستأثر بالاقتدار عليه؛ فإن كل ما هو مقدور للعبد، فهو واقع بقدرة الله تعالى". الإرشاد ص ٣٢٢.

ويقول المازري: "ومذهب الأشعري أنه يجوز أن يقع به أكثر من ذلك يقصد خوارق السحرة، وهو الصحيح عقلا لأنه لا فاعل إلا الله". نقل عنه النووي في شرحه على صحيح مسلم ١٤٧٥.

ويقول القرطبي: "قال علماؤنا: وينكر أن يظهر على يد الساحر خرق العادات مما ليس في مقدور البشر ... ولا يكون الساحر مستقلا به، وإنما يخلق الشبع عند الأكل، والري عند شرب الماء..". الجامع لأحكام القرآن ٢٤٦-٤٧.

ويظهر تناقض الأشاعرة جليا في دعواهم أن جنس المعجز يقع على يد الكاذب، وأنه يمتنع وقوعه على يديه إذا ادعى النبوة. انظر: الإرشاد للجويني ص ٣٢٢، ٣٢٨. وشرح المقاصد للتفتازاني ٥١٨-٥١٣.." (١)

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٤٨٣/١

"المعجزة عند الأشاعرة دعوى النبوة وعدم المعارضة وليست الآية بجنسها معجزة

الوجه الثالث: أن المعارضة بالمثل: أن يأتي بحجة مثل حجة النبي. وحجته عندهم: مجموع دعوى النبوة، والإثبات بالخارق. فيلزم على هذا أن تكون المعارضة بأن يدعي غيره١ النبوة، ويأتي بالخارق.

وعلى هذا فليست معارضة الرسول بأن يأتوا بالقرآن، أو عشر سور، أو سورة. [بل] ٢ أن يدعي أحدهم النبوة، ويفعل ذلك٣. وهذا خلاف العقل والنقل. ولو قال الرسول لقريش: لا يقدر أحد منكم أن يدعي النبوة، ويأتي بمثل القرآن وهذا هو الآية. وإلا فمجرد تلاوة القرآن ليس آية. بل قد يقرأه المتعلم له، فلا تكون آية؛ لأنه لم يدع النبوة. ولو ادعاها، لكان الله [ينسيه] ٤ إياه، أو يقيض له من يعارضه٥؛ كما ذكرتم٦ لكانت قريش، وسائر [العقلاء] ٧ يعلمون أن هذا باطل.

الكاذب لابد أن **يتناقض**

الرابع: أنه إذا كان اعتمادكم على عدم المعارضة، فقولوا ما قاله غيركم؛ وهو: أن آية سلامة ما يقوله من **التناقض** وأن كل من ادعى النبوة، وكان كاذبا، فلا بد أن **يتناقض**، أو يقيض الله له من يقول مثل ما قال. وأما السلامة من **التناقض** من غير دعوى النبوة فليست دليلا. فهذا خير من قولكم؛ فإنه قد علم أن كل ما جاء من عند غير الله، فإنه لا بد أن يختلف

---

١ في ((ط)) : غيرة.

٢ في ((ط)) : مثل.

٣ يعني: يأتي بالقرآن، أو عشر سور، أو سورة.

٤ في ((خ)) : ينشيه. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٥ انظر: البيان للباقلاني ص ٩٩.

٦ الكلام من قوله: "وهذا هو الآية ...) إلى هنا جملة اعتراضية. وما سيأتي هو جواب الشرط المتقدم.

٧ في ((م)) ، و ((ط)) : العلماء.." [(١)]

-٥١٤

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ١/٤٩٠

"**ويتناقض**، وما جاء من عند الله لا **يتناقض**؛ كما قال تعالى: {ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا} ١.

وأما دعوى الضرورة٢: فمن ادعى الضرورة في شيء دون شيء مع تماثلهما٣، وعدم الفرق بينهما في نفس الأمر، كانت دعواه مردودة، بل كذبا؛ فإن وجود العلم الضروري بشيء دون شيء، لا بد أن يكون لفرق؛ إما في المعلوم، وإما في العالم. وإلا فإذا قدر تساوي المعلومات، وتساوي حال العالم [بها، لم] ٤ يعلم بالضرورة أحد المتماثلين دون الآخر.

آيات النبي مختصة بالأنبياء

الخامس: أنه لا بد أن تكون الآية التي للنبي أمرا مختصا بالأنبياء؛ فإن الدليل مستلزم للمدلول عليه. فآية النبي هي دليل صدقه، وعلامة صدقه، وبرهان صدقه، فلا توجد قط إلا مستلزمة لصدقه. وقد ادعواه أن آيات صدقهم تكون منفكة عن صدقهم تكون لساحر، وكاهن، ورجل صالح، ولمدعي الإلهية، لكن لا تكون لمن يكذب في دعوى النبوة؛ فجوزوا وجود الدليل مع عدم المدلول عليه٦، إلا إذا ادعى المدلول عليه كاذب.

---

١ سورة النساء، الآية ٨٢.

٢ انظر: الإرشاد للجويني ص ٣٢٦. ودرء تعارض العقل والنقل ١/٩٠-٩٢، ٩/٥٢-٥٣. وشرح الأصفهانية ٢/٦٢٢. والجواب الصحيح ٦/٣٩٨.

٣ في ((ط)) : تماثلهما.

٤ في ((خ)) : بها، ما لم. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٥ أي الأشاعرة. وانظر دعواهم هذه في: البيان للباقلاني ص ٤٧-٤٨. وأصول الدين للبغدادي ص ١٧٠.

٦ يعني رحمه الله وجود الخارق مع عدم دعوى النبوة، فصار المعجز عندهم هو الدعوى، والخارق مدلول عليه.." (١)

-٥١٥

"بني نبيا، أو جعل النبي ليس بني؛ إذ كان ما ذكروه في النبوة مشتركا بين الأنبياء وغيرهم.

فمن [ظن] ١ أنه يكون لغير الأنبياء، قدح في الأنبياء أن [يكون] ٢ هذا هو دليلهم بوجود مثل ما جاءوا به

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ١/٤٩١

لغير النبي. ومن ظن أنه لا يكون إلا لنبي، إذا رأى من فعله من متنبئ كاذب، وساحر، وكاهن ظن أنه نبي.
والإيمان بالنبوة أصل [النجاة] ٣ والسعادة. فمن لم يحقق هذا الباب اضطرب عليه باب الهدى والضلال، والإيمان والكفر، ولم يميز بين الخطأ والصواب.
ولما كان الذين اتبعوا هؤلاء وهؤلاء من المتأخرين٤؛ مثل أبي حامد٥، والرازي، والآمدي، وأمثالهم: هذا، ونحوه مبلغ علمهم بالنبوة، لم يكن لها في قلوبهم من العظمة ما يجب لها؛ فلا يستدلون بها على الأمور العلمية الخبرية؛ وهي خاصة النبي؛ وهو الإخبار عن الغيب، والإنباء به؛ فلا يستدلون بكلام الله ورسوله على الإنباء بالغيب التي يقطع بها، بل عمدتهم ما يدعونه من العقليات المتناقضة.

١ في ((خ)) : علم ظن. ولعل الصواب حذف كلمة (علم) بدليل السياق. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط))
.
٢ ما بين المعقوفتين ليس في ((خ)) ، وهو في ((م)) ، و ((ط)) .
٣ في ((خ)) : التجارة. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .
٤ أي خلطوا بين الفلسفة والأشعرية، أو ما يسميهم شيخ الإسلام رحمه الله متفلسفة الأشعرية. انظر: درء تعارض العقل والنقل ٣/٣٣٩.
وانظر كلام شيخ الإسلام رحمه الله عن الغزالي، والرازي، والشهرستاني، والآمدي، وتأثرهم بالفلاسفة، وكتب ابن سينا سيما في النبوات في: مجموع الفتاوى ٤/٩٩، ٥/٥٦٠. وشرح الأصفهانية ١/٢٧٢.
٥ الغزالي.." (١)
-٥١٦

"ثم جوز أن يكون مما اعتاده كثير منهم، بشرط أن يمنعهم عن المعارضة، فيكون ذلك خرق عادة١.
ثم قال في الكرامات: لا يجوز أن تكثر حتى تصير عادة؛ لأن من حق المعجز على قولنا وقولهم أن يكون خارقا للعادة، فلا تجوز إدامة ظهوره فيصير عادة، بل يقع نادرا٢. وقد [جوزوا] ٣ في السحر والكهانة أن يكون عادة، لكن عند دعوى النبوة يمنعهم من المعارضة، فكانت الكرامات أولى بذلك هي عادة للصالحين، وإذا ادعى النبوة صادق منع من المعارضة٤. فهذا اضطراب آخر.

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ١/٥٠٧

قول الباقلاني الخوارق لاتظهر إلا على يد نبي أو ولي. والرد عليه ...

وادعى إجماع الأمة على أنها لا تظهر على فاسق. ولولا الإجماع لجوز ذلك؛ لأنه لا ينقض دليل النبوة، فصارت تدل على الولاية بالإجماع. على أنها لا تظهر إلا على يد نبي أو ولي. فبهذا الإجماع يعلم أن من ظهرت [على] ٥ يده ولي٦.

وهذا **تناقض** من وجهين:

أحدهما: أنهم قد قالوا: إنها لا تدل على الولاية؛ لأن الولي من مات على الإيمان. وهذا غير معلوم.

---

١ انظر: البيان للباقلاني ص ١٦-٢٠، ٢٣، ٧٢.

٢ هذا الكلام غير موجود في المطبوع من كتاب البيان للباقلاني. وقد تقدمت الإشارة إلى أن الكتاب ناقص من آخره.

٣ في ((خ)) : جوز. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٤ انظر: البيان للباقلاني ص ٩٤-٩٥، ٩٦-٩٧، ١٠٠.

٥ في ((ط)) : عغى. وهو خطأ مطبعي.

٦ انظر: البيان للباقلاني ص ٩١، ١٠٣-١٠٤، ١٠٥.." (١)

-٥١٧

"[ثم قال١ في فصول الكرامات] ٢

فصل٣ قول الباقلاني: لايدل على صدق النبي إلا المعجزات ولو لم تدل للزم عجز القديم..

ويقال لهم: إن من الناس من لا يشترط في الآية المعجزة أن تكون خارقا للعادة. وهذا كما ذكر إجماع الناس على أنه لا يدل على صدق النبي إلا المعجزات٤، فقال في الاستدلال على أنها لو لم تدل، لزم عجز القديم؛ إذ لا دليل [لقول] ٥ كل أحد أثبت النبوة على نبوة الرسل وصدقهم، إلا ظهور المعجزة. فهذا إجماع لا خلاف فيه. فلو ظهرت على يد المتنبي، لبطلت دلالة النبوة، ولوجب عجز القديم عن دليل يدل على نبوتهم. وهو نفسه قد ذكر في ذلك عدة أقوال في غير هذا الكتاب٦.

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٥٤٥/١

١ أي: الباقلاني.

٢ قال في (ط) : "فصل. ثم قال في فصول الكرامات ... ".

ولا يسلم له صنيعه؛ لأن الكلام متعلق بما سبق؛ من ذكر أقوال القاضي أبي بكر الباقلاني في الكرامات.

٣ هذا الفصل في الكرامات لا يوجد في القسم المطبوع من كتاب ((البيان)) للباقلاني، وإلا فالمؤلف ذكر في خطبة الكتاب أنه سيتحدث عن هذا الفصل في آخر الكتاب. وهذا مما يدل على أن الكتاب ناقص في آخره.

٤ انظر: البيان للباقلاني ص ٣٧-٣٨. والإرشاد للجويني ص ٣٣١.

٥ في ((خ)) : يقول. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٦ أي في غير كتاب البيان الذي يعتمد عليه شيخ الإسلام في سوق أقوال الباقلاني، والرد عليها ببيان **تناقضاته**.

انظر: التمهيد ص ١٥٦-١٥٧. والإنصاف ص ٩٣. وكلاهما للباقلاني. وانظر كتاب: البيان له ص ٤٥-٤٨.." (١)

-٥١٨

"وهذا كله مما يعرف بضرورة العقل الفرق بينهما. ومن سوى بين هذا وهذا١، كان مصابا في عقله.

وآيات الأنبياء هي من هذا الباب؛ فلو لم يميز بين الصادق والكاذب، لكان قد بعث أنبياء يبلغون رسالته، ويأمرون بما أمر به؛ من أطاعهم سعد في الدنيا والآخرة، ومن كذبهم شقي في الدنيا والآخرة، وآخرين كذابين يبلغون عنه ما لم يقله، ويأمرون بما نهى عنه، وينهون عما أمر به، ومن اتبعهم شقي في الدنيا والآخرة، ولم يجعل لأحد سبيلا إلى التمييز بين هؤلاء وهؤلاء. [وهذا] ٢ أعظم من أن يقال إنه خلق أطعمة نافعة، وسموما قاتلة، ولم يميز بينهما، بل كل ما أكله الناس، جاز أن يكون من هذا وهذا. ومعلوم أن من جوز مثل هذا على الله، فهو مصاب في عقله.

الله جعل الأشياء متلازمة وكل ملزوم دليل على لازمه..

ثم إن الله جعل الأشياء متلازمة، وكل ملزوم هو دليل على لازمه؛ فالصدق له لوازم كثيرة؛ فإن من كان يصدق، ويتحرى الصدق، كان من لوازمه أنه لا يتعمد الكذب، ولا يخبر بخبرين **متناقضين** عمدا، ولا يبطن

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ١/٥٤٩

خلاف ما يظهر، ولا يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه، ولا يخون أمانته، ولا يجحد حقا هو عليه، إلى أمثال هذه الأمور التي يمتنع أن [تكون] ٣ لازمة إلا لصادق؛ فإذا انتفت انتفى الصدق، وإذا وجدت كانت مستلزمة لصدقه. والكاذب بالعكس؛ لوازمه بخلاف ذلك؛ وهذا لأن الإنسان حي ناطق، والنطق من لوازمه الظاهرة لبني جنسه. ومن لوازم النطق: الخبر؛ فإنه ألزم له من الأمر، والطلب؛ حتى قد قيل: إن جميع أنواع الكلام

---

١ أي بين النبي، والمتنبئ.

٢ في ((ط)) : وه. وهو خطأ مطبعي.

٣ في ((خ)) : يكون. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .." (١)

-٥١٩

"فصل الحجة على من أنكر قدرة الله وحكمته

...

كما قال: {هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم} ١، ويتناول البعث العام الكوني؛ كقوله: {فإذا جاء وعد أولاهما بعثنا عليكم عبادا لنا أولي بأس شديد فجاسوا خلال الديار} ٢، وقال تعالى: {وإذ تأذن ربك ليبعثن عليهم إلى يوم القيامة من يسومهم سوء العذاب} ٣.

فالعام بحكم مشيئته وقدرته، والخاص هو أيضا [بحكم مشيئته وقدرته] ٤، وهو مع ذلك بحكم أمره، ورضاه، ومحبته.

وصاحب الخاص من أولياء الله يكرمه ويثبته، وأما من خالف أمره، فإنه يستحق العقوبة، ولو كان فاعلا بحكم المشيئة؛ فإن ذلك لا يغني عنه من الله شيئا.

ولا يحتج بالمشيئة على المعاصي، إلا من تكون حجته داحضة، ويكون **متناقضا**، متبعا لهواه، ليس عنده علم بما هو عليه؛ كالمشركين الذين قالوا: {لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء} ٥؛ كما قد بسط [هذا] ٦ في غير هذا الموضع٧. والله أعلم.

---

١ سورة الجمعة، الآية ٢.

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ١/٥٥٤

٢ سورة الإسراء، الآية ٥.

٣ سورة الأعراف، الآية ١٦٧.

٤ ما بين المعقوفتين ليس في ((خ)) ، وهو في ((م)) ، و ((ط)) .

٥ سورة الأنعام، الآية ١٤٨.

٦ ما بين المعقوفتين ساقط من ((م)) ، و ((ط)) .

٧ انظر: منهاج السنة النبوية ٣١٤-١٨، ٧٨-٨٥. ومجموع الفتاوى ٨١٨١-١٩٧، ٢٦٢-٢٧٢. والمجلد الثاني عشر من مجموع الفتاوى كله في بيان مسائل القدر.." (١)

-٥٢٠

"وهكذا يقول من يقول من مبتدعة أهل الزهد، والتصوف١؛ إذا دخلوا في عبادات منهي عنها، ومذمومة في الشرع، قالوا: كان الصحابة مشغولين عنها بالجهاد، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يخاف أن يشتغلوا بها عن الجهاد.

وأهل السيف قد يظن من يظن منهم أن لهم من الجهاد، وقتال الأعداء ما لم يكن مثله للصحابة، وأن الصحابة كانوا مشغولين بالعلم والعبادة عن مثل جهادهم.

ومن أهل الكلام من يقول: بل الصحابة كانوا على عقائدهم، وأصولهم، لكن لم يتكلموا بذلك؛ لعدم حاجتهم إليه٢.

فهؤلاء جمعوا بين أمرين؛ بين أن ابتدعوا أقوالا باطلة ظنوا أنها هي أصول الدين، لا يكون عالما بالدين إلا من وافقهم عليها، وأنهم علموا، وبينوا من الحق ما لم يبينه الرسول والصحابة.

وإذا تدبر الخبير حقيقة ما هم عليه، تبين له أنه ليس عند القوم فيما ابتدعوه؛ لا علم، ولا دين، ولا شرع، ولا عقل.

---

١ انظر: التسعينية لشيخ الإسلام ص ٢٥٧.

٢ انظر: قواعد العقائد للغزالي ص ٩٧. وإحياء علوم الدين ١١١٣-١١٤.

ويقول شيخ الإسلام رحمه الله في الرد عليهم، وبيان أن السلف أعلم في المنقول والمعقول: "ومن تدبر كلام

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٦٢٢/٢

أئمة أهل السنة المشاهير في هذا الباب، علم أنهم كانوا أدق الناس نظرا، وأعلم الناس في هذا الباب بصحيح المنقول وصريح المعقول، وأن أقوالهم هي الموافقة للمنصوص والمعقول، ولهذا تأتلف، ولا تختلف، وتتوافق، ولا **تتناقض**. والذين خالفوهم لم يفهموا حقيقة أقوال السلف والأئمة، فلم يعرفوا حقيقة المنصوص والمعقول؛ فتشعبت بهم الطرق، وصاروا مختلفين في الكتاب، مخالفين للكتاب ... ". درء تعارض العقل والنقل ٢٣٠١-٣٠٢. وانظر: مجموع الفتاوى ١٣٢٩." (١)

-٥٢١

"أقوالا تدل على الباطل، وطلب منهم أن يتعلموا الهدى بعقولهم ونظرهم، ثم ينظروا فيما جاء به؛ فإما أن يتأولوه ويحرفوا الكلم عن مواضعه، وإما أن [يفوضوه] ١.

ردود شيخ الإسلام على المتكلمين ومنها: نقض التأسيس

فذكرنا هذا ونحوه مما يبين أن الهدى مأخوذ عن الرسول، وأنه قد بين للأمة ما يجب اعتقاده من أصول الدين في الصفات، وغيرها. فكان الجواب خطابا مع من يقر بنبوته، ويشهد له بأنه رسول الله. فلم يذكر فيه دلائل النبوة، وذكر أن الشبهات العقلية التي تعارض خبر الرسول باطلة، وذكر في ذلك ما هو موجود في هذا الجواب.

سبب تأليف درء تعارض العقل والنقل

ثم بعد ذلك حدثت أمور أوجبت أن يبسط الكلام في هذا الباب، و [يتكلم] ٢ على حجج النفاة، ويبين بطلانها، و [يتكلم] ٣ على ما أثبتوه؛ من أنه يجب تقديم ما يزعمون أنه معقول على ما علم بخبر الرسول.

وبسط في ذلك من الكلام والقواعد ما ليس [هذا] ٤ موضعه٥،

---

١ في ((م)) ، و ((ط)) : يعوضوه.

وهذا المعنى هو قانون الرازي الذي رد عليه شيخ الإسلام رحمه الله.

٢ في ((خ)) : نتكلم.

٣ في ((خ)) : نتكلم.

٤ في ((ط)) : هذه.

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٢/٦٣٥

٥ شيخ الإسلام رحمه الله يقصد كتابه الكبير: ((درء تعارض العقل والنقل)) ، وهو كتاب يرد فيه شيخ الإسلام رحمه الله على القانون الكلي الذي سنه الرازي لأتباعه؛ زاعما فيه أنه إذا تعارض العقل والنقل، قدم العقل. وأما النقل فإما أن يتأول، وإما أن يفوض.

انظر: درء تعارض العقل والنقل ١٤ في المقدمة) . وانظر قانون الرازي في كتبه الآتية: أساس التقديس في علم الكلام ص ١٧٢-١٧٣. والمطالب العالية ١٣٣٧. ولباب الأربعين ص ٣٦. ونهاية العقول في دراية الأصول ق ١٣.

والشرع عند الرازي وأتباعه كما قال شيخ الإسلام رحمه الله: "لا يعتمد عليه فيما وصف الله به نفسه وما لا يوصف، وإنما يعتمد في ذلك على عقلهم، ثم ما لم يثبته إما أن ينفوه، وإما أن يقفوا فيه". درء تعارض العقل والنقل ٢١٣.

وشيخ الإسلام رحمه الله رد على هؤلاء من أربعة وأربعين وجها في كتابه درء تعارض العقل والنقل، وهو الذي أفرد لهدم هذا القانون الباطل من أساسه.

وقد قال أحد الباحثين وهو الدكتور عبد الرحمن المحمود عن هذا الكتاب، وسبب تأليفه: "وهذا الكتاب من أعظم كتب ابن تيمية، وقد ألفه في الرد على الأشاعرة الذين يقولون بوجوب تقديم العقل على النقل إذا تعارضا، وجعلوا ذلك قانونا كليا لهم. ومن الذين قالوا بهذا القانون: الرازي وأتباعه، والجويني، والقاضي أبو بكر بن العربي، وغيرهم.

وقد ألف ابن تيمية هذا الكتاب بعد تأليفه لنقض أساس التقديس، وقد رجح المحقق رحمه الله أنه ألفه بعد وصوله إلى الشام من مصر؛ أي بين عامي ٧١٢- ٧١٨ . ويقول ابن تيمية مشيرا إلى ذلك: (وهذه الطريقة هي ثابتة في الأدلة الشرعية والعقلية؛ فإنا قد بينا في الرد على أصول الجهمية النفاة للصفات في الكلام على تأسيس التقديس، وغيره". فهذا النص أخر تأليف هذا الكتاب عن كتابه الآخر الذي ألفه في مصر ((نقض أساس التقديس)) ، ونلمح هنا التدرج التأليفي في نقض أصول الأشاعرة؛ فهو في البداية رد على أدلتهم مباشرة، وأجاب عن الاعتراضات الواردة عليها، ثم رأى أن هؤلاء إنما يعتمدون في شبههم واعتراضاتهم على ما كتبه شيخهم ومقدمهم الرازي، فرأى أن من تمام الكلام في نقض كلامهم نقض كلام شيوخهم كالرازي؛ فألف نقض أساس التقديس، ثم بعد ذلك رأى أن الرازي وأمثاله ليسوا مستقلين بذلك استقلالا كاملا، وإنما مادة كلامهم من كلام الفلاسفة، فأراد أن يكمل الرد بنقض أصولهم الفلسفية؛ فجاء هذا الكتاب ((درء

تعارض العقل والنقل)) الذي لم يكن مقتصرا على جواب هذه المسألة فقط: تقديم العقل على النقل. وإنما حوى مباحث طويلة مع الفلاسفة شيوخ الرازي، وغيرهم، ونقل أقوالهم، وبين من وجوه عديدة أنواعا من تناقضهم، ورد بعضهم على بعض.

والكتاب والحمد لله وصل إلينا كاملا، ونشر نشرا علميا ممتازا، فجزى الله محققه خيرا، وغفر له ورحمه) .

موقف ابن تيمية من الأشاعرة ١٢٠٦-٢٠٧.

وشيخ الإسلام رحمه الله قد أشار إلى كتابه العظيم، وسماه: درء تعارض العقل والنقل في: الرد على المنطقيين ص ٢٥٣-٢٥٤.." (١)

-٥٢٢

"والسمع، واحتجوا بما ذكروه من القرآن؛ فأوجب ذلك أن يرد عليهم، ويبين فساد ما احتجوا به من الأدلة السمعية؛ من القرآن، ومن كلام الأنبياء المتقدمين، وما احتجوا به من العقل، وأنهم مخالفون للأنبياء وللعقل؛ خالفوا المسيح، ومن قبله، وحرفوا كلامهم؛ كما خالفوا العقل، وبين ما يحتجون به من نصوص الأنبياء، وأنها هي وغيرها من نصوص الأنبياء التي عندهم حجة عليهم لا لهم، وبين الجواب الصحيح لمن حرف دين المسيح. وهم لم يطالبوا ببيان دلائل نبوة نبينا، لكن اقتضت المصلحة أن يذكر من هذا ما يناسبه، ويبسط الكلام في ذلك بسطا أكثر من غيره١.

وقلوب كثير من الناس يجول فيها أمر النبوات وما جاءت به الرسل. وهم٢ وإن أظهروا تصديقهم٣ والشهادة لهم، ففي قلوبهم مرض ونفاق؛ إذ كان ما جعلوه أصولا لدينهم، معارض لما جاءت به الأنبياء٤.

---

١ وقد بسط ذلك في كتابه الكبير: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح.

والكتاب حقق في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية على شكل رسائل جامعية لنيل درجة الدكتوراة، وقد طبع في ستة أجزاء كبار.

٢ أصحاب القانون الكلي؛ الرازي وأتباعه الذين يقدمون عقلياتهم على قول الله وقول رسوله صلى الله عليه وسلم.

٣ تصديق الأنبياء والمرسلين صلوات الله عليهم أجمعين.

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٢/٦٤٥

٤ ويقول شيخ الإسلام رحمه الله عن أصولهم: "ترتيب الأصول في مخالفة الرسول والمعقول؛ جعلوها أصولا للعلم بالخالق، وهي أصول تناقض العلم به؛ فلا يتم العلم بالخالق إلا مع اعتقاد نقيضها". مجموع الفتاوى ١٦٤٤٢-٤٤٣. وانظر درء تعارض العقل والنقل ٢١٣-١٤.." (١)

-٥٢٣

"من الشجرة، أهبط منها إلى الأرض؛ كما قد بسط هذا في غير هذا الموضع١.

لفظ الجنة في القرآن

ولفظ الجنة في غير موضع من القرآن: يراد به بستان في الأرض؛ كقوله: {إنا بلوناهم كما بلونا أصحاب الجنة} ٢، وقوله: {واضرب لهم مثلا رجلين

---

١ وقد سئل شيخ الإسلام رحمه الله: هل كانت الجنة التي سكنها آدم جنة الخلد الموجودة، أم جنة من الأرض خلقها الله له؟.

فأجاب رحمه الله بقوله: "الجنة التي أسكنها آدم وزوجته عند سلف الأمة وأهل السنة والجماعة: هي جنة الخلد. ومن قال إنها جنة في الأرض بأرض الهند، أو بأرض جدة، أو غير ذلك، فهو من المتفلسفة والملحدين، أو من إخوانهم المتكلمين المبتدعين؛ فإن هذا يقوله من يقوله من المتفلسفة والمعتزلة. والكتاب والسنة يرد هذا القول، وسلف الأمة وأئمتها متفقون على بطلان هذا القول) .

ثم ذكر رحمه الله الأدلة التي يعتضد بها هذا القول. انظر مجموع الفتاوى ٤٣٤٧-٣٤٩.

ولعل قائلا يقول: هذا تناقض من الشيخ رحمه الله؛ حيث يرجح في موضع أنها جنة الخلد، وفي موضع آخر أنها جنة التكليف.

والذي يظهر لي والله أعلم أن الشيخ رحمه الله كان يرى أن المسألة لا تقتضي إلا قولا واحدا، وهو أن الجنة جنة الخلد؛ كما نقلنا عنه آنفا، وجعله قول أهل السنة قاطبة، ولم يقل بغير ذلك إلا المعتزلة والفلاسفة والملاحدة.

والملاحظ على شيخ الإسلام رحمه الله في كتاب النبوات أنه يجعل للمسألة قولين معتبرين عند أهل السنة، إلا أن أصحهما أنها جنة التكليف.

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٦٤٩/٢

وهذا يدل على أن المسألة مختلف فيها عند شيخ الإسلام، وأن له فيها قولين.

وعلى كل حال: فهذا تلميذه العلامة ابن القيم، وهو ممن حفظ لنا علم شيخه ابن تيمية رحمه الله يذكر أدلة كل فريق، ولا يرجح قولا على قول، بل يتوقف في المسألة لقوة أدلة كلا الفريقين.

وعموما: فالمسألة ليست من المسائل التي يتوقف عليها أمر تعبدي، بل هي من الأمور الخبرية.

٢ سورة القلم، الآية ١٧.." (١)

-٥٢٤

"نقد شيخ الإسلام للأشاعرة في النبوات

والمقصود هنا: أن هؤلاء حقيقة قولهم: أنه ليس للنبوة آية تختص بها؛ كما أن حقيقة قولهم: أن الله لا يقدر أن يأتي بآية تختص بها، وإنه لو كان قادرا على ذلك، لم يلزم أن يفعله، بل ولم يفعله. فهذان أمران متعلقان بالرب؛ إذ هو عندهم لا يقدر أن يفعل شيئا لشيء١.

والآية إنما تكون آية: إذا فعلها [ليدل] ٢. ولو قدر أنه قادر، فهم يجوزون عليه فعل كل شيء؛ فيمكن أنه لم يجعل على صدق النبي دليلا.

وأما الذي ذكرناه عنهم هنا، فإنه يقتضي أنه لا دليل عندهم على نبوة النبي، بل كل ما قدر دليلا، فإنه يمكن وقوعه مع عدم النبوة، فلا يكون دليلا.

فهم هناك٣ حقيقة قولهم: إنا لا نعلم على النبوة دليلا. وهنا حقيقة قولهم٤: أنه لا دليل على النبوة.

---

١ انظر: الإرشاد للجويني ص ٣١٩، ٣٢٦. والمواقف للإيجي ص ٣٣٠-٣٣٢.

وقد سبق أن أشار المؤلف رحمه الله إلى معتقد الأشعرية هذا أكثر من مرة، في هذا الكتاب. انظر ص ٤٨٥-٥٠٥، ٥٣٣-٥٣٩، ٥٦٤-٥٧٣، ٥٨٨-٥٨٩.

٢ في ((م)) ، و ((ط)) : لتدل.

٣ سبق أن أوضح شيخ الإسلام رحمه الله تعالى تناقض الأشعرية في قولهم إن الله لا ينزه عن فعل ممكن، ولا يقبح منه فعل، ونفيهم للحكمة، وقولهم إن الله لا يظهر الخوارق على يد الكاذب؛ لأن ذلك يفضي إلى القول بعجز الرب.

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٧٠٧/٢

وسبق كذلك أن قال الشيخ رحمه الله عن الأشاعرة - في هذا الكتاب ص ٥٧٣-٥٧٤: "ومن جوز منهم تكليف ما لا يطاق مطلقا، يلزمه أن يأمر الله بتبليغ رسالة لا يعلم ما هي".

وانظر ما تقدم في هذا الكتاب في ص ٢٦٨-٢٨١، ٥٨٠-٥٨٣، ٥٨٧-٥٨٨.

٤ أي في معرض الكلام على النبوة.." (١)

-٥٢٥

"ولهذا كان كلامهم في هذا الباب١ منتهاه التعطيل.

الغزالي عدل عن طريقة الأشاعرة في الاستدلال بالمعجزات

ولهذا عدل الغزالي وغيره عن طريقهم في الاستدلال بالمعجزات٢؛ لكون المعجزات على أصلهم٣ لا تدل على نبوة نبي. وليس عندهم في نفس الأمر معجزات، وإنما يقولون: المعجزات علم الصدق؛ لأنها في نفس الأمر كذلك٤.

وهم صادقون في هذا، لكن على أصلهم ليست دليلا على الصدق، ولا دليل على الصدق.

فآيات الأنبياء تدل على صدقهم دلالة معلومة بالضرورة تارة، وبالنظر أخرى.

وهم قد يقولون: إنه يحصل العلم الضروري بأن الله صدقه بها؛ وهي الطريقة التي سلكها أبو المعالي، والرازي، وغيرهما٥؛ وهي طريقة صحيحة في نفسها، لكن [تناقض] ٦ بعض أصولهم.

---

١ أي في باب إثبات النبوة. وانظر ما سبق في هذا الكتاب في ص ٧٣٢-٧٣٣.

٢ سبق مثل ذلك في ص ٧٣٢ من هذا الكتاب.

٣ وهو قولهم بنفي الحكمة، وأن الله لا يفعل شيئا لأجل شيء.

٤ الأشاعرة ينفون التعليل في أفعال الله تعالى، ويجوزون على الله كل فعل؛ إذ الله تعالى على أصلهم: لا يفعل شيئا لأجل شيء، وحينئذ فلم يأت بالآيات الخارقة للعادة لأجل تصديق الرسول، ولا عاقب هؤلاء لتكذيبهم له، ولا أنجى هؤلاء ونصرهم لإيمانهم به؛ إذ كان لا يفعل شيئا لشيء عندهم.. وهم إذا جوزوا على الرب تعالى كل فعل، جاز أن يظهر الخوارق على يد الكاذب. انظر: الجواب الصحيح ٦٣٩٤.

٥ سبق مثل ذلك في ص ٢٧٥، ٢٧٦، ٥٨٠-٥٨١ من هذا الكتاب. وانظر: الجواب الصحيح ٦٣٩٨-

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٢/٨٠٥

٣٩٩. وشرح الأصفهانية ٢٦٢٢.
٦ في ((خ)) : يناقض. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .." [(١)]
-٥٢٦

"فالقدح ليس في آيات الأنبياء، لكن في الأقوال الفاسدة التي **تناقض** ما هو معلوم بالضرورة عقلا، وما هو أصل الإيمان شرعا. ومن عرف **تناقضهم** في الاستدلال يعرف أن الآفة في فساد قولهم، لا في جهة صحة الدلالة؛ فقد يظهر بلسانه ما ليس في قلبه؛ كالمنافقين الذين يقولون: {نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون} ١.

قول الإمام أحمد في علماء الكلام

ولقد صدق الإمام أحمد في قوله: علماء الكلام زنادقة٢.

وطريقة القرآن فيها الهدى، والنور، والشفاء؛ سماها آيات، وبراهين.

فآيات الأنبياء مستلزمة لصدقهم، وصدق من صدقهم، وشهد لهم بالنبوة.

الأنبياء قد يتماثلون في الآيات

والآيات التي يبعث الله بها أنبياء، قد يكون مثلها لأنبياء أخر؛ مثل إحياء الموتى؛ فقد كان لغير واحد من الأنبياء٣.

وقد يكون إحياء الموتى على يد اتباع الأنبياء؛ كما قد وقع لطائفة من

---

١ سورة المنافقون، الآية ١.

٢ انظر: تلبيس إبليس لابن الجوزي ص ٨٣. وصون المنطق والكلام للسيوطي ص ١٢٨.

وقال الإمام أحمد رحمه الله في أهل الكلام أيضا: "لا تجالسوا أهل الكلام وإن ذبوا عن السنة". رواه ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد ص ٢٠٥.

وقال أيضا - رحمه الله -: "لا يفلح صاحب كلام أبدا، ولا تكاد ترى أحدا نظر في الكلام إلا وفي قلبه دغل". جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ٢٩٥.

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٢/٨٠٦

٣ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "ولا يمتنع أن يأتي نبي بنظير آية نبي، كما أتى المسيح بإحياء الموتى، وقد وقع إحياء الموتى على يد غيره..". الجواب الصحيح ٥٤٣٤..." (١)

-٥٢٧

"قالوا في السحر والكهانة؛ مثل كثير من المعتزلة، والظاهرية؛ كابن حزم١.

وقوم٢ يقولون: لما ادعى الإلهية، كانت الدعوى معلومة البطلان، فلم يظهر الخارق؛ كما يقول ذلك القاضي أبو بكر٣، وطائفة. ويدعون أن

---

١ ونقل ابن كثير رحمه الله عن ابن حزم والطحاوي وغيرهما: (أن الدجال ممخرق مموه لا حقيقة لما يبدي للناس من الأمور التي تشاهد في زمانه، بل كلها خيالات عند هؤلاء. وقال الشيخ أبو علي الجبائي شيخ المعتزلة: لا يجوز أن يكون كذلك حقيقة لئلا يشتبه خارق الساحر بخارق النبي) . النهاية في الفتن والملاحم ١١٦٤.

وممن أنكر حقيقة خوارق الدجال: الماوردي انظر كتابه أعلام النبوة ص ٦٢.

ومن المتأخرين الذين أنكروا حقيقة خوارق الدجال: الشيخ محمد رشيد رضا. انظر تفسيره تفسير المنار ٩٤٩٠.

وقد رد على من أنكر حقيقة هذه الخوارق كثير من العلماء: منهم القاضي عياض، والنووي، وابن كثير، وابن حجر رحمهم الله تعالى.

انظر: النهاية في الفتن والملاحم ١١٦٤-١٦٥. وفتح الباري ١٣١٠٣-١٠٥. وشرح النووي على مسلم ١٨٥٨-٥٩.

٢ وهم الأشعرية. انظر: أصول الدين للبغدادي ص ١٧٠، ١٧٤.

٣ انظر: البيان للباقلاني ص ١٠٤ - ١٠٥.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله: "والدجال لما ادعى الإلهية لم يكن ما يظهر على يديه من الخوارق دليلا عليها؛ لأن دعوى الإلهية ممتنعة، فلا يكون في ظهور العجائب ما يدل على الأمر الممتنع". الجواب الصحيح ٣٣٥١.

وقال أيضا: "ولهذا أعظم الفتن فتنة الدجال الكذاب، لما اقترن بدعواه الإلهية بعض الخوارق، كان منها ما يدل على كذبه من وجوه، منها: دعواه الإلهية وهو أعور، والله ليس بأعور، مكتوب بين عينيه كافر يقرؤه كل مؤمن قارئ وغير قارئ، والله تعالى لا يراه أحد حتى يموت، وقد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم هذه العلامات

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٨٠٧/٢

الثلاث في الأحاديث الصحيحة، فأما تأييد الكذاب ونصره وإظهار دعوته دائما، فهذا لم يقع قط. فمن يستدل على ما يفعله الرب سبحانه بالعادة والسنة فهذا هو الواقع، ومن يستدل على ذلك بالحكمة، فحكمته **تناقض** أن يفعل ذلك؛ إذ الحكيم لا يفعل هذا، وقد قال تعالى: {ولو قاتلكم الذين كفروا لولوا الأدبار ثم لا يجدون وليا ولا نصيرا سنة الله التي قد خلت من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلا} [سورة الفتح، الآيتان ٢٢-٢٣] . فأخبر أن سنة الله التي لا تبديل لها: نصر المؤمنين على الكافرين، والإيمان المستلزم لذلك يتضمن طاعة الله ورسوله، فإذا نقض الإيمان بالمعاصي كان الأمر بحسبه كما جرى يوم أحد ...) . الجواب الصحيح ٦٤١٩-٤٢٠. وانظر: المصدر نفسه ٥١٨٧، ومجموع الفتاوى ٢٠٤٥، وشرح الأصفهانية ٢٤٧٧، ٦٠٨.." (١)

-٥٢٨

"وقال: {قل كفى بالله شهيدا بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب} ١.

كما قال: {شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم} ٢.

وقد قلنا: يجوز أن تكون آياتهم خارقة لعادة جميع الخلق، إلا للنبي، لكن لا يجب هذا فيها٣.

اعتراض وجواب المؤلف عليه

فإن قيل: قد ذكرتم أن آيات الأنبياء هي الخوارق التي تخرق عادة جميع الثقلين، فلا تكون لغير الأنبياء، ولغير من شهد لهم بالنبوة. وهذا كلام صحيح فصلتم به بين آيات الأنبياء، وغيرهم بفصل مطرد منعكس٤، بخلاف من قال: هي خرق العادة٥، ولم يميز بينها وبين غيرها، وتكلم في خرق العادة بكلام **متناقض**؛ تارة يمنع وجود السحر والكهانة، وتارة يجعل هذا الجنس من الآيات، ولكن الفرق عدم المعارضة. لكن لم يذكروا الفرق في نفس الأمر، ونفس كونها معجزة، وخارقا، وآية: لماذا كان؟ وما هو الوصف الذي امتازت به، حتى صارت آية ودليلا دون غيرها؟ فذكرتم الدليل، لكن لم تذكروا الحقيقة التي بها صار الدليل دليلا.

قيل: لا بد أن تكون مما يعجز عنها الإنس والجن؛ فإن هذين الثقلين بعث إليهم الرسل؛ كما قال تعالى: {يا معشر الجن والإنس ألم يأتكم رسل منكم يقصون عليكم آياتي وينذرونكم لقاء يومكم هذا قالوا شهدنا على أنفسنا

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٨٥٨/٢

١ سورة الرعد، الآية ٤٣.

٢ سورة آل عمران، الآية ١٨.

٣ تقدم ذلك مرارا، في أول هذا الكتاب، وانظر ص ٩٩٢ منه.

٤ سبق ذلك. انظر ص ٣٠١ من هذا الكتاب.

٥ وهم الأشاعرة، كما سبق بيانه في ص ١٥١-١٥٣.." (١)

-٥٢٩

"الذين ينفون الحكمة يجوزون عليه فعل كل ممكن

وأما من لا يثبت سببا، ولا حكمة، ولا عدلا١: فإنهم يقولون: إنه يخرق عادات، لا لسبب، ولا لحكمة. ويجوزون أن يقلب الجبل ياقوتا، والبحر لبنا، والحجارة آدميين٢، ونحو ذلك، مع بقاء العالم على حاله. ثم يقولون مع هذا: ولكن نعلم بالضرورة أنه لم يفعل ذلك٣. و [يقولون] ٤: العقل هو علوم ضرورية؛ كالعلوم بجارى العادات٥.

وهذا **تناقض** بين؛ فإنهم إذا جوزوا هذا، ولم يعلموا فرقا بين ما يقع منه، وما لا يقع، كان الجزم بوقوع هذا دون هذا جهلا.

وغاية ما عندهم أن قالوا: يخلق في قلوبنا علم ضروري بأن هذا لم يقع، ويخلق في قلوبنا علم ضروري بأن الله خرق العادة لتصديق هذا النبي٦.

---

١ وهم الأشاعرة، والجهمية، والفلاسفة، كما سبق بيانه. انظر ص ٥٠٣-٥٠٤، ٥٣٣-٥٣٥ من هذا الكتاب.

٢ انظر: الإرشاد للجويني ص ٣٠٦، ٣١٩، ٣٢٦. والمواقف للإيجي ص ٣٤٥-٣٤٦.

٣ انظر: شرح المقاصد ٥١٥-١٩. وانظر ما تقدم ص ١١٣-١٢٠، وانظر: الجواب الصحيح ٦٣٩٣-٤٠٠، ٥٠٠-٥٠٥.

٤ في ((ط)) : (يقولن) .

٥ انظر: التعريفات للجرجاني ص ١٩٧. وانظر: الجواب الصحيح ٦٤٠٠.

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٨٦٣/٢

٦ انظر: الإرشاد للجويني ص ٣٢٤-٣٢٦. وانظر: الجواب الصحيح ٦٣٩٩-٤٠٠.

وقد قال القاضي عبد الجبار المعتزلي عن هؤلاء الأشاعرة: "فلو جوزنا أن يكون هذا المعجز من جهة من يصدق الكاذب، لا يمكننا أن نعلم صدق من ظهر عليه. ولهذا قلنا: إن هؤلاء المجبرة لا يمكنهم أن يعرفوا النبوات لتجويزهم القبائح على الله تعالى". شرح الأصول الخمسة ص ٥٧١.." (١)

-٥٣٠

"وهو سبحانه منزه عن النقائص والعيوب، ولهذا ينكر على المشركين أنهم يصفونه بما هو عندهم عيب ونقص، لا يرضونه لأنفسهم؛ مثل كون مملوك أحدهم شريكه يساويه؛ فإن هذا من النقائص والعيوب التي ينزهون أنفسهم عنها، ويعيبون ذلك على من فعله من الناس.

فإذا كان هذا عيبا ونقصا، لا يرضاه الخلق لأنفسهم؛ لمنافاته الحكمة، والعدل؛ فإن الحكمة والعدل تقتضي وضع كل شيء موضعه الذي يليق به، ويصلح به، فلا تكون العين كالرجل، ولا الإمام الذي يؤتم به في الدين والدنيا في آخر المراتب، والسفلة من أتباعه في أعلى المراتب.

فكذلك المالك لا يكون مملوكا مساويا له، فإن ذلك يناقض كون أحدهما مالكا، والآخر مملوكا، ولهذا جاءت الشريعة بأن المرأة لا تتزوج عبدها١ لتناقض الأحكام؛ فإن الزوج سيد [المرأة] ٢، وحاكم عليها، والمالك سيد [المملوك] ٣ وحاكم عليه، فإذا جعل مملوكها زوجها الذي هو سيدها، تناقضت الأحكام.

فهذا وأمثاله مما يبين أن هذه القضية مستقرة في [فطر] ٤ العقلاء.

ولهذا قال تعالى: {ضرب لكم مثلا من أنفسكم هل لكم من ما ملكت أيمانكم من شركاء فيما رزقناكم فأنتم فيه سواء تخافونهم كخيفتكم أنفسكم} ٥؛

---

١ قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن نكاح المرأة عبدها باطل.

انظر المغني لابن قدامة ٩٥٧٤.

٢ في ((ط)) : المرة.

٣ في ((ط)) : الملوك.

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٢/٨٧٠

٤ في ((ط)) : نظر.

٥ سورة الروم، الآية ٢٨.." (١)

-٥٣١

"وهو قول محمد بن [الهيصم] ١ الكرامي٢، ومحمود الخوارزمي المعتزلي٣.

وبهذا استطال عليهم الفلاسفة٤، فقالوا: الرب موجب؛ لأن الممكن لا يقع حتى يحصل المؤثر التام الموجب له٥.

---

١ في ((خ)) ، و ((م)) ، و ((ط)) : الهيضم. وهو خلاف الصواب.

٢ سبقت ترجمته.

٣ هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري الخوارزمي النحوي، صاحب الكشاف في التفسير، والمفصل في النحو. من أئمة المعتزلة، ومن الدعاة إلى مذهبهم. ومن علماء اللغة والتفسير. وكان مجاهرا شديد الإنكار على المتصوفة، أكثر من التشنيع عليهم في الكشاف وغيره. ولد سنة ٤٦٧ ، وتوفي سنة ٥٣٨ في الجرجانية من قرى خوارزم.

انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ٢٠١٥١-١٥٦. وشذرات الذهب لابن العماد ٤١١٨-١٢١. والأعلام للزركلي ٧١٧٨.

٤ انظر درء تعارض العقل والنقل ٩١٥٠.

٥ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: وهؤلاء المتفلسفة أنكروا على الأشعرية نفي الحكمة الغائية، وهم يلزمهم من **التناقض** ما هو أعظم من ذلك؛ فإنهم إذا أثبتوا الحكمة الغائية كما هو قول جمهور المسلمين، فإنهم يلزمهم أن يثبتوا المشيئة بطريق الأولى والأحرى، فإن من فعل المفعول لغاية يريدها، كان مريدا للمفعول بطريق الأولى والأحرى. فإذا كانوا مع هذا ينكرون الفاعل المختار، ويقولون: إنه علة موجبة للمعلول بلا إرادة، كان هذا في غاية **التناقض**........... فالعالم بما فيه من تخصيصه ببعض الوجوه دون بعض، دال على مشيئة فاعله، وعلى حكمته أيضا، ورحمته المتضمنة لنفعه وإحسانه إلى خلقه..". درء تعارض العقل والنقل ٩١١١. وانظر: المصدر نفسه ٣٦٢، ٤١٦-٤١٨. وبيان تلبيس الجهمية ١١٧١، ٢١٤-٢١٥.

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٢/٨٩٠

وقال شيخ الإسلام رحمه الله أيضا: "وينبغي أن يعلم أن الذي سلط هؤلاء الدهرية على الجهمية شيئان؛ أحدهما: ابتداعهم لدلائل ومسائل في أصول الدين تخالف الكتاب والسنة، ويخالفون بها المعقولات الصحيحة التي ينسر بها خصومهم أو غيرهم. والثاني: مشاركتهم لهم في العقليات الفاسدة من المذاهب والأقيسة، ومشاركتهم لهم في تحريف الكلم عن مواضعه؛ فإنهم لما شاركوهم فيه بعد تأويل نصوص الصفات بالتأويلات المخالفة لما اتفق عليه السلف وأئمتهم، كان هذا حجة لهم في تأويل نصوص المعاد وغيرها". بيان تلبيس الجهمية ١٢٢٣..." (١)

-٥٣٢

"وهذا مما وقع الاتفاق عليه من هؤلاء؛ فإنهم يسلمون أن الإحكام والإتقان يدل على علم الفاعل.

وهذا أمر ضروري عندهم، وعند غيرهم، وهو من أعظم الأدلة العقلية التي يجب ثبوت مدلولها.

معنى الإحكام والإتقان

والإحكام والإتقان إنما هو أن يضع كل شيء في محله المناسب، لتحصل به الحكمة المقصودة منه؛ مثل الذي يخيط قميصا، فيجعل الطوق على قدر العنق، والكمين على قدر اليدين؛ وكذلك الذي يبني الدار، يجعل الحيطان متماثلة ليعتدل السقف؛ والذي يصنع الابريق يوسع ما يدخل منه الماء، ويضيق ما يخرج منه.

وحكمة الرب في جميع المخلوقات باهرة، قد بهرت العقلاء، واعترف بها جميع الطوائف.

الفلاسفة يثبتون العناية والحكمة الغائية

والفلاسفة من أعظم الناس إثباتا لها، وهم يثبتون العناية، والحكمة الغائية، وإن كان فيهم من قصر في أمر الإرادة والعلم١.

---

١ قال شيخ الإسلام رحمه الله عن الفلاسفة: "إنهم معترفون بما هو مشهود معلوم من ظهور الحكمة التي في العالم التي يسمونها (العناية) . والفلاسفة من أعلم الناس بهذا، وأكثر الناس كلاما فيما يوجد في المخلوقات من المنافع والمقاصد والحكم الموافقة للإنسان وغيره، وما يوجد من هذه الحكمة في بدن الإنسان وغيره، سواء كانوا ناظرين في العلم الطبيعي وفروعه، أو علم الهيئة ونحوه من الرياضي، أو العلم الإلهي، وأجل القوم الإلهيون. وقد تقدم ما ذكر في اعترافهم بأن هذه الموافقة ضرورة من قبل فاعل قاصد لذلك مريد. ولا ريب أن الاعتراف

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٢/٩١٠

بهذا ضروري؛ كالاعتراف بأن المحدث لا بد له من محدث، والممكن لا بد له من مرجح. فكما أن هناك مقدمتين؛ إحداهما: أن هنا حوادث مشهودة، والحادث لا بد له من محدث. والأولى حسية، والثانية عقلية بديهية ضرورية. وكذلك أن هاهنا ممكنات، والممكن لا بد له من مرجح واجب، فكذلك هاهنا مقدمتان؛ إحداهما: أن هنا حكما أو منافع مطلوبة. والثانية: أنه لا بد لذلك من فاعل قاصد مريد. وهما مقدمتان ضروريتان؛ الأولى حسية، والثانية عقلية؛ فإن الإحساس بالانتفاع كالإحساس بالحدوث، وإن كان في تفاصيل ذلك ما يعلم بالقياس أو الخبر. ثم هذه الحكم قد يعلم حدوثها، وقد يعلم إمكانها، كالأسباب". بيان تلبيس الجهمية ١٢٠٣-٢٠٤.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله أيضا عن الفلاسفة أنهم: "من أكثر الناس نظرا في حكم الموجودات، وقد اعترفوا بما تقدم من أن هذه الموافقة تعلم ضرورة أنها من قبل فاعل قاصد لذلك مريد، إذ ليس المراد أن تكون هذه الموافقة بالاتفاق، فعلم أن نفيهم بعد ذلك كونه فاعلا مختارا، **تناقض** منهم". بيان تلبيس الجهمية ١١٨٢ وانظر: درء تعارض العقل والنقل ٩١١١.." (١)

-٥٣٣

"وكذلك إذا أنزل المطر، وقت الحاجة إليه، علم أنه أنزله ليحيي به الأرض.

وكذلك إذا دعاه الناس مضطرين، فأنزل المطر، علم أنه أنزل ليحيي الأرض لإجابة دعائهم، فلا يتصور أن يعلم أنه أراد هذا لهذا١، ولا يتصور الإحكام والإتقان، إلا إذا فعل هذا للحكمة المطلوبة.

فكان ما علم من إحكامه وإتقانه، دليلا على علمه، وعلى حكمته أيضا، وأنه يفعل لحكمة.

تناقض الفلاسفة الذين يثبتون الأحكام

والذين استدلوا بالإحكام على علمه، ولم يثبتوا الحكمة٢، وأنه يفعل هذا لهذا، **متناقضون** عند عامة العقلاء.

وحذاقهم معترفون **بتناقضهم**؛ فإنه لا معنى للإحكام إلا الفعل لحكمة مقصودة، فإذا انتفت الحكمة، ولم يكن فعله لحكمة، انتفى الإحكام. وإذا انتفى الإحكام، انتفى دليل العلم.

وإذا كان الإحكام معلوما بالضرورة، [ودلالته على العلم معلومة بالضرورة] ٣، علم أن حكمته ثابتة بالضرورة، وهو المطلوب.

مقتضيات صفة العلم لله

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٢/٩٢١

وأيضا فإذا ثبت أنه عالم، فنفس العلم يوجب أنه لا يفعل قبيحا، ولا يجوز أن يفعل القبيح، إلا من هو جاهل، كما قد بسط في غير هذا

---

١ قال تعالى: {وهو الذي ينزل الغيث من بعد ما قنطوا وينشر رحمته وهو الولي الحميد} [سورة الشورى، الآية ٢٨] ، وقال تعالى: {الله الذي يرسل الرياح فتثير سحابا فيبسطه في السماء كيف يشاء ويجعله كسفا فترى الودق يخرج من خلاله فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون وإن كانوا من قبل أن ينزل عليهم من قبله لمبلسين فانظر إلى آثار رحمت الله كيف يحيي الأرض بعد موتها إن ذلك لمحيي الموتى وهو على كل شيء قدير} [سورة الروم، الآيات ٤٨-٥٠] .

٢ المقصود بهم الفلاسفة الذين يثبتون العناية والإحكام (الحكمة الغائية) . انظر: درء تعارض العقل والنقل ٩١١١. وانظر ما سبق في هذا الكتاب ص ١٠٢٦.

٣ ما بين المعقوفتين مكرر في ((خ)) .." (١)

-٥٣٤

"وإذا قلت: أنزهه عن فعل ممكن يستلزم عجزه، كان هذا **تناقضا**؛ فإن فعل الممكن لا يستلزم العجز، بل امتناع الممكن يستلزم العجز. وبيان ذلك أن يقال: ما خلقه على يد الصادق هو قادر على أن يخلقه على يد الكاذب أم لا؟ .

فإن قلت: ليس بقادر، فقد أثبت عجزه. وإن قلت: هو قادر على ذلك، فالمقدور عندك لا ينزه عن شيء منه. وإن قلت: هذا المقدور أنزهه عنه، لئلا يلزم عجزه، كان حقيقة قولك: أثبت عجزه [لئلا أنفي] ١ عجزه؛ فجعلته عاجزا لئلا [تجعله] ٢ عاجزا، فجمعت بين النقيضين؛ بين إثبات العجز ونفيه.

وإنما لزمه هذا؛ لأنه لا ينزه الرب عن فعل مقدور، فاستوت المقدورات كلها في الجواز عليه عنده، ولم يحكم بثبوت مقدور إلا بالعادة، أو الخبر٣. والعادة يجوز انتقاضها عنده٤، والخبر موقوف على العلم بصدق المخبر، ولا طريق له إلى ذلك.

فتبين أن كل من لم ينزه الرب عن السوء والسفه، ويصفه بالحكمة والعدل، لم يمكنه أن يعلم نبوة نبي، ولا المعاد، ولا صدق الرب في شيء من الأخبار.

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٢/٩٢٤

١ في ((م)) ، و ((ط)) : لأنفي.

٢ في ((خ)) : يجعله. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٣ قد تقدمت هذه المناظرة بين شيخ الإسلام رحمه الله والأشاعرة في ص ٥٨٨ من هذا الكتاب.

٤ الأشاعرة يجوزون أن يأتي الساحر والكاهن بمثل آيات الأنبياء، إلا أنه لا يدعي النبوة، فيجوزون خرق العادات لغير الأنبياء. انظر: البيان للباقلاني ص ٩٤-٩٥. وانظر ما سبق في هذا الكتاب، ص ٢٥٩-٢٦٧، ٥٨١، ٥٨٦، ٩٩٠، ١٠٣٠-١٠٣٣، ١٠٦٦.." (١)

-٥٣٥

"كلامهم١، فصار طالب العلم والإيمان والهدى من عندهم، - لا سيما إذا اعتقد أنهم أنصار الإسلام، [ونظاره] ٢، والقائمون ببراهينه وأدلته - إذا عرف حقيقة ما عندهم، لم يجد ما ذكروه يدل على ثبوت نبوة الأنبياء، بل وجده يقدح في الأنبياء، ويورث الشك فيها أو الطعن، وأنها حجة تقدح في الأنبياء، و [تورث] ٣ الشك فيها، أو الطعن فيها، وأنها حجة لمكذب الأنبياء أعظم مما هي حجة لمصدق الأنبياء، فانسد طريق الإيمان والعلم، وانفتح طريق النفاق والجهل٤، لا سيما على من لم يعرف إلا ما قالوه.

١ قال شيخ الإسلام رحمه الله يخاطب المتكلمين، ويبين لهم ضعف أجوبتهم مع الفلاسفة، وينصحهم أن لا يدخلوا معهم في مناظرات لا ينتصرون فيها: "ومن العجيب أن المتكلمين المناظرين لهؤلاء وأمثالهم من أهل الكفر إذا أوردوا سؤالا ... لا يكون المجيب متمكنا من ذلك علما وبيانا، ولا ينقطع بذلك الخصم، ولا يهتدي لنقص قوى إدراكه، أو سوء قصده، أو لاحتياج تحقيق ذلك إلى مقدمات متعددة وزمان طويل، وتقرير لتلك المقدمات بجواب ما ترد بها من ممانعة ومعارضة. فيتركوا أن يبدؤوهم من أول الأمر ببيان فساد هذه الحجة، وبيان **تناقضهم**، وأن قائلها يلزمه إذا قال بها أعظم مما أنكره. فإذا تبين له فسادها وللمتكلمين معه، حصل دفع هذا الشر وبطلان هذا القول وهذه الحجة. وهو المقصود في هذا المقام، ثم بيان الحق وتكميله مقامه آخر". بيان تلبيس الجهمية ١١٧١. وانظر: المصدر نفسه ١٨. والرد على المنطقيين ص ٢٧٣-٢٧٤.

٢ في ((خ)) : نظائره. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٢/٩٣٠

٣ في ((خ)) : يورث. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٤ يقول شيخ الإسلام رحمه الله عن هؤلاء الذي يوردون الشبهات ولا يستطيعون الرد عليها: "ومما يعجب منه أن بعض المنكرين لمجادلة الكفار بناء على ظهور دلائل النبوة، نجده هو ومن يعظمه من شيوخه الذي يعتمد في أصول الدين على نظرهم ومناظرتهم، ويزعمون أنهم قرروا دلائل النبوة، قد أوردوا من الشبهات والشكوك والمطاعن على دلائل النبوة ما يبلغ نحو ثمانين سؤالا، وأجابوا عنه بأجوبة لا تصلح أن تكون جوابا في المسائل الظنية، بل هي إلى تقرير شبه الطاعنين أقرب منها إلى تقرير أصول الدين. وهم كما مثلهم الغزالي وغيره بمن يضرب شجرة ضربا يزلزلها به، وهو يزعم أنه يريد أن يثبتها. وكثير من أئمة هؤلاء مضطرب في الإيمان بالنبوة اضطرابا ليس هذا موضع بسطه. وهم مع ذلك يدعون أنه قد ظهر عن أهل الكتاب ما لم يظهر عند شيوخ هؤلاء النظار، وينهون عن إظهار آيات الله وبراهينه التي هي غاية مطالب شيوخهم، وهم لم يعطوها حقها، إما عجزا، وإما تفريطا". الجواب الصحيح ١٢٤٣-٢٤٤.." (١)

-٥٣٦

"أقوال المخالفين يستفاد منها في بيان فساد قول كل طائفة

[و] ١ أكثر الانتفاع بكلام هؤلاء، هو فيما يثبتونه من فساد أقوال سائر الطوائف وتناقضها.

وكذلك كلام عامة طوائف المتكلمين؛ ينتفع بكلام كل طائفة في بيان فساد قول الطائفة الأخرى، لا في معرفة ما جاء به الرسول٢؛ فليس في طوائف أهل الأهواء والبدع من يعرف حقيقة ما جاء به الرسول، ولكن يعرف كل طائفة منه ما يعرفه، فليسوا كفارا جاحدين [به] ٣، وليسوا عارفين به.

فلقد عرفت وما عرفت حقيقة ولقد جهلت وما جهلت خمولا

وبسط هذه الأمور له موضع آخر٤، ولكن نبهنا هنا على طريق الحكمة.

---

١ ما بين المعقوفتين ساقط من ((ط)) .

٢ يذكر الشيخ رحمه الله هذه القاعدة في الاستفادة من كلام الفرق والطوائف.

وقد قال رحمه الله أيضا عن تناقض أقوال المعتزلة والأشاعرة، وأن كل فريق يرد على أدلة الفريق الآخر: "وهذا أعظم ما يستفاد من أقوال المختلفين الذين أقوالهم باطلة، فإنه يستفاد من قول كل طائفة بيان فساد قول

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٩٣٨/٢

الطائفة الأخرى، فيعرف الطالب فساد تلك الأقوال، ويكون ذلك داعيا له إلى طلب الحق، ولا تجد الحق إلا موافقا لما جاء به الرسول، ولا تجد ما جاء به الرسول إلا موافقا لصريح المعقول، فيكون ممن له قلب، أو ألقى السمع وهو شهيد". مجموع الفتاوى ١٢٣١٤.

وقال أيضا: "عدم علمهم بما بعث الله به الرسول صلى الله عليه وسلم، وعدم تحقيقهم لقواعد المعقول، فإن الأقوال المبتدعة لا بد أن تكون مناقضة للعقل والشرع". شرح الأصفهانية ٢٣٣١.

٣ في ((ط)) : حه.

٤ انظر: مجموع الفتاوى ٢٢٢-٢٤، ٦٢٨٨، ٧٤٣٥-٤٣٦، ٨٢٩. ودرء تعارض العقل والنقل ١٣٢٦، ٤٢٠٦، ٧٣٥-٣٧، ٩٦٧-٦٨، ١٠٩٧. وبيان تلبيس الجهمية ٢١١٠-١١١. والرد على المنطقيين ص ٣١٠-٣١١.." (١)

-٥٣٧

"فهذا إن أريد به أنها لا توجد إلا والنبوة ثابتة، فهو صحيح، وإن كانت مع ذلك دليلا على نبي، فلا يمتنع أن يكون الشيء الواحد دليلا على أمور كثيرة، لكن يمتنع أن يوجد مع انتفاء مدلوله.

فما دل على النبوة قد يدل على أمور أخرى من أمور الرب تبارك وتعالى، لكن لا يمكن أن يدل مع انتفاء النبوة؛ أي مع كون النبوة المدلول عليها باطلة لا حقيقة لها، ولكن قد يدل مع موت النبي ومع غيبته؛ فإن موته وغيبته لا ينفي نبوته.

وليس من شرط دليل النبي أن يكون [موجودا] ١ في محل المدلول عليه، ولا في مكانه ولا زمانه.

وقول من اشترط في آيات الأنبياء أن تكون مقترنة بالدعوى: في غاية الفساد **والتناقض**، كما قد بسط٢، لا سيما والآيات قد تكون مخلوقة [نائية] ٣ عن النبي، وعن مكانه، وكذلك سائر الأدلة، لا سيما ما يجري مجرى الخبر.

فالأخبار الدالة على وجود المخبر به لا يجب أن تكون مقارنة للمخبر به؛ لا في محله، ولا زمانه، ولا مكانه.

آيات الأنبياء شهادة من الله بنبوتهم

وآيات الأنبياء: هي شهادة من الله، وإخبار منه بنبوتهم، فلا [يجب] ٤ أن تكون في محل النبوة، ولا زمانها ولا مكانها، لكن يجوز ذلك؛ فلا يمتنع أن يكون الدليل في محل المدلول عليه، [ولا] ٥ في زمانه، [ولا] ٦ في

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٩٤٣/٢

١ في ((خ)) : وجود. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٢ وهم الأشاعرة.

٣ في ((خ)) رسمت: ثابتة. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٤ في ((م)) ، و ((ط)) : تجب.

٥ في ((م)) ، و ((ط)) : أو.

٦ في ((م)) ، و ((ط)) : أو.." (١)

-٥٣٨

"العلم بآيات الأنبياء والفرق بينها وبين غيرها؛ حيث ظنوا أن هذه الخوارق الشيطانية من جنس آيات الأنبياء، وأنها نظير لها، فلو وقعت لم يكن للأنبياء ما يتميزون به.

والذين ردوا على هؤلاء١ من الأشعرية ونحوهم، يشاركونهم في هذا في التسوية بين الجنسين٢، وأنه لا فرق.

قول الأشاعرة في الخوارق

لكن هؤلاء لما تيقنوا وجودها، جعلوا الفرق ما ليس بفرق؛ وهو اقترانها بالدعوى، والتحدي بمثلها، وعدم المعارضة٣. وهم يقولون: إنا نعلم بالضرورة أن الرب إنما خلقها لتصديق النبي٤.

وهذا كلام صحيح، لكنه يستلزم بطلان ما أصلوه؛ من أنه لا يخلق شيئا لشيء٥.

١ أي على المعتزلة.

٢ أي لا فرق بين جنس آيات الأنبياء، وجنس خوارق السحرة والكهان.

فالمعتزلة أنكروا كرامات الأولياء، وخوارق السحرة والكهان، وشبهتهم: أنهم لو أثبتوها لما تميزت معجزات الأنبياء من بينها.

وأما الأشاعرة: فقد أثبتوا كرامات الأولياء، وخوارق السحرة والكهان، وجعلوها من جنس معجزات الأنبياء، إلا أن الولي والساحر لا يدعي النبوة بما أوتي من خوارق، ولو ادعى النبوة لأبطل الله تلك الخوارق.

٣ هذا تعريف المعجزة عند الأشاعرة، كما تقدم ص ١٥١-١٥٢، ١١٦٤.

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٩٨٤/٢

٤ انظر: الإرشاد للجويني ص ٣٢٥، ٣٢٩. والبرهان في أصول الفقه له أيضا١١٤٨-١٥٢.

٥ سبق أن رد شيخ الإسلام رحمه الله على أصلهم هذا، وبين **تناقضه** مع قولهم في المعجزات (في ص ٥٨٠-٥٨٣ من هذا الكتاب) .." (١)

٥٣٩-بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية (٧٢٨)

"وما ذكره عنهم من الفرق بين العقول والنفوس وبين الأجسام بأن تلك مجردة عن المادة والأجسام في المادة منبئ على أن للجسم مادة هي جوهر قائم بنفسه وهو من أعظم الباطل.

وما ذكروه من التجريد واحترازهم عن المعقولات بقوله: "لا بتجريد غيره يقتضي الاشتراك في مسمى العقل".

وهذا العقل عرض من الأعراض وذاك جوهر قائم بنفسه.

ولا ريب أن كلامهم في إثبات ذلك وإن كان مهيبا عند من لم يمعن النظر فيه فهو عند التحقيق في غاية الفساد **والتناقض** والاضطراب كما قد أوضحناه في غير هذا الموضع.

وكذلك ما ذكره عن المتكلمين في المتحيز فإن لهم في ذلك نزاعا وفيه تفصيل ليس هذا موضعه.." (٢)

٥٤٠-بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية (٧٢٨)

"عقلية أعني أنه يثبت معنى اليد وحقيقتها وروحها دون تصورها إذ روح اليد ومعناها ما يبطش به ويفعل ويعطي ويمنع والله تعالى يعطي ويمنع بواسطة الملائكة كما قال عليه السلام: "أول ما خلق الله العقل فقال: بك أعطي وبك أمنع".

ولا يمكن أن يكون المراد بذلك العقل عرضا كما يعتقده المتكلمون إذ لا يمكن أن يكون العرض أو مخلوق بل يكون عبارة عن ذات ملك من الملائكة سمي عقلا من حيث يعقل الأشياء بجوهره وذاته من غير حاجة إلى تعلم.

وربما يسميها قلما باعتبار أنه ينقش به حقائق العلوم في ألواح قلوب الأنبياء والأولياء وسائر الملائكة وحيا وإلهاما فإنه روى من حديث "أن أول ما خلق الله القلم" فإن لم يرجع ذلك إلى العقل **تناقض** الحديثان ويجوز أن يكون لشيء واحد أسماء كثيرة باعتبارات مختلفة فسمي عقلا باعتبار ذاته وملكا باعتبار نسبته إلى الله تعالى في كونه واسطة بينه وبين الخلق وقلما باعتبار إضافته إلى ما يصدر منه من نقش العلوم بالإلهام والوحي

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ١٠٣٧/٢

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/١٩٢

كما سمي جبريل روحا باعتبار ذاته وأمينا باعتبار ما أودع من الأسرار وذا قوة باعتبار قدرته وشديد القوى باعتبار كمال قوته." (١)

٥٤١-بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية (٧٢٨)

"وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم "أن أهل الجنة يلهمون التسبيح كما يلهم أهل الدنيا النفس".
ومعلوم أن النفس لا يشغل الإنسان عما يزاوله من الأعمال فحينئذ كان التسبيح والمشاهدة لجلال الله تعالى لا يشغلهم عن التدبير الذي وكلوا به وهذا الجمع أكمل لا سيما وهم يقولون كمال الإنسان التشبه بالإله على حسب الطاقة وقد وافقهم هؤلاء على هذا المعنى.
وكذلك قولهم: "في الملأ الأعلى" وإذا كان ذلك فمعلوم أن الله تعالى لا يشغله ما يفعله عن معرفته وله وذكره شيء بل هو سبحانه لا يشغله ما سمع عن سمع ولا تغلطه المسائل ولا يتبرم بإلحاح الملحين.
وإن كان قولهم في الله تعالى موافقا لقول المسلمين في علمه وقدرته ومشيئته فالكلام مع من يذكر مطابقة الكتاب والسنة لقولهم وهذا لا يكون إلا مسلما فلا يمكن ذكره المطابقة مع المخالفة لأصول المسلمين.
وأما مع من لا يبالي بدين الرسول أو يفضل الفيلسوف على النبي فهذا لكلامه مقام آخر يستقصي فيه هذا الاستقصاء كما بسط تناقض أقوالهم على أصولهم وفسادها على كل أصل في غير هذا الموضع وقد قال الله تعالى: {الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم." (٢)

٥٤٢-بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية (٧٢٨)

"واحد فلا يتميز وجود مبدع عن وجود مبدع ولا وجود خالق عن وجود مخلوق وهم يصرحون بهذا في كتبهم وفي كلامهم ولكنهم في حيرة وضلال فإنهم إذا يشهدون أن بين الموجودات تباينا وتفرقا فيريدون أن يجمعوا بين ما ادعوه من وحدة الوجود وبين التعدد للموجود فاضطربوا في ذلك.
فأما صاحب الفصوص فكلامه يدور على أصلين:
أحدهما: أن الأشياء كلها ثابتة في العدم مستغنية بنفسها نظير قول من يقول المعدوم شيء ولكن هذا لا يفرق بين ذات الخالق وذات المخلوق إذ ليس عنده ذات واجبة متميزة بوجودها عن الذوات الممكنة وإن كان قد يتناقض في ذلك قولهم فإنهم كلهم يتناقضون وكل من خالف الرسول فلا بد أنه يتناقض قال تعالى: {إنكم

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/١٩٧

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٢٢٩

لفي قول مختلف يؤفك عنه من أفك} وقال: {ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا} .

الأصل الثاني:

أن الوجود الذي لهذه الذوات الثابتة هو عين وجود الحق الواجب ولهذا قال في أول الفصوص في الشيئية.." (١)

٥٤٣-بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية (٧٢٨)

"ولما كان هؤلاء نسخة الجهمية الذين تكلم فيهم السلف والأئمة مع كون أولئك كانوا أقرب إلى الإسلام كان كلام الجهمية يدور أيضا على هذين الأصلين فهم يظهرون للناس والعامة أن الله بذاته موجود في كل مكان أو يعتقدون ذلك.

وعند التحقيق إما يصفونه بالسلب الذي يستوجب عدمه كقولهم ليس بداخل العالم لا خارجه ولا مباين له ولا محايث له ولا متصل به ولا منفصل عنه وأشباه هذه السلوب.

فكلام أول الجهمية وآخرهم يدور على هذين الأصلين:.

إما النفي والتعطيل الذي يقتضي عدمه.

وإما الإثبات الذي يقتضي أنه هو المخلوقات أو جزء منها أو صفة لها وكثير منهم يجمع بين هذا النفي وهذا الإثبات المتناقضين وإذا حوقق في ذلك قال ذاك السلب مقتضى نظري وهذا الإثبات مقتضى شهودي وذوقي.

ومعلوم أن العقل والذوق إذا تناقضا لزم بطلانهما أو بطلان أحدهما وأما ابن سبعين فقوله يشبه هذا من وجه وهذا من وجه وهو إلى قول القونوي أقرب لكنه يجعله الوجود الثابت الذي يختلف على صور الموجودات فإنه يقول بثبوت الماهيات المطلقة في الموجودات المعينة ولا يقول بانفكاكها عن الوجود وهذا قول ابن سينا وأمثاله من الفلاسفة.

وهذا كما ترى مع موافقته لقول من يقول المعدوم شيء فهو يخالفه من هذين الوجهين ويقول مع ذلك إن وجوده هو تصور الماهيات فهو." (٢)

٥٤٤-بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية (٧٢٨)

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٣٩٥

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٤١١

"المادة والصورة كما يشبه قول ذلك قول أهل الثبوت والوجود المفرقين بينهما الذين يقولون المعدوم شيء لكن ابن عربي يجعل الوجود الذي هو حال في الثبوت والثبوت محل له هو وجود الحق كما تقدم.

فهو وإن كان يقول بأن الوجود واحد فهو يقول بالإتحاد والحلول من هذا الوجه.

ولا ريب أن القولين **متناقضان** وهو يذكر **تناقض** ذلك ويشير إلى أن ذلك هو الحيرة وهو أعلى العلم.

وابن سبعين يجعل وجود الحق هو الثابت بدءا الذي هو كالمادة والخلق هو المنتقل الذي هو الصورة فهو وإن قال بأن الوجود واحد فهو يقول بالإتحاد والحلول من هذه الوجه لكن الحق عنده محل للخلق وعلى قول ابن عربي حال في الخلق وقد تقدم ذكر بعض قول ابن عربي.

وأما ابن سبعين ففي بعض ألواحه يقول: "قد رأى الصورة المحيطة بجميع الصور لها اسم من حيث هي صورة في متصور قائم بذاته وهي قائمة به وللمتصور من حيث هو موصوف بها اسم ولما ارتبطا ارتباطا لا يصح انفكاكه أبدا دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة ولم يصح الأخبار عن مطلق الصورة إلا ومطلق المتصور ضمنا ولا." (١)

٥٤٥-بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية (٧٢٨)

"في ذلك الحكم إيجاده وللشيء فيه التشبه فهذا الكلام يتضمن أنه هو وجود العالم وكل جزء من العالم إما أن يوجد معينا كهذا الإنسان وهذا النبات أو مطلقا كالإنسان والنبات فكل جزء إذا أخذ غير معين فهو جزء من وجود العالم فهو والعالم هو الكل للجزء إذا عين وإذا أطلق ولم يعين فهو كل النوع الذي هو كل المشخص.

واعلم أنا لم نقصد في هذا الجواب الرد على هؤلاء وبيان ما في كلامهم من الكفر والباطل والضلال فقد أوضحنا ذلك في غير هذا الموضع وبيناه بيانا شافيا.

وإنما القصد هنا التنبيه على جمل أقوالهم لتتصور فإن تصورها يكفي في بيان بطلانها فإن هذا الكلام وإن تضمن أنه ليس غير العالم وتضمن تعطيل أن يكون للعالم خالق مباين له كما هو معلوم بالضرورة من دين جميع أهل الملل بل من دين كل من يقر بالصانع وهم يصرحون بذلك كما يقول ابن عربي: "إن العالم صورته وهويته" فإنه **متناقض** باطل في نفسه فإن الناس يعرفون انقسام الكلي إلى جزئياته كانقسام الجنس إلى أنواعه

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٤١٨

وإلى أشخاص أنواعه كانقسام الحيوان إلى الناطق والأعجم وانقسام الناطق إلى العربي والعجمي وانقسام الكلمة الاصطلاحية إلى الاسم والفعل والحرف." (١)

٥٤٦-بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية (٧٢٨)

"الخارج بحال ولكن كلامه يقتضي أنه يجعل الكلي المطلق موجودا في المعين على القول الضعيف وإذا نزلنا معه على هذا التقدير يكون الرب تعالى عندهم جزءا من كل موجود مخلوق.

فهم بين أن يجعلوه جملة المخلوقات أو جزءا من كل مخلوق أو صفة لكل مخلوق أو يجعلونه عدما محضا لا وجود له إلا في الأذهان لا في الأعيان ثم هم مع هذا التعطيل الصريح والإفك القبيح **يتناقضون** ولا يثبتون على مقام ولهذا رأيت كلامهم كله مضطربا لا ينضبط لما فيه من **التناقض** ولكن لما كنت أبينه وأوضحه أذكر القواعد العلمية التي يعرف الناس حقيقة ما يمكن حمل كلامهم عليه وميزت بين قول هذا وقول هذا وبينت ما فيه من **التناقض** حتى أطلع الناس على ما هم فيه من الكفر والهذيان مع دعواهم التحقيق والعرفان وتعظيم الناس لهم وهيبتهم لهم وظنهم أنهم من كبار أولياء الله العارفين وسادات المحققين وإنما هم بالنسبة إلى هؤلاء كالمنتسبين إلى الأئمة الصادقين.." (٢)

٥٤٧-بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية (٧٢٨)

"وقولهم بإثبات الأحوال هو من نمط قولهم حيث يقرون بإثبات ثابت لا موجود ولا معدوم وكما ينكر الفلاسفة على من يقول بالأحوال وبأن المعدوم شيء.

فقولهم بإثبات الماهيات المطلقة في الأعيان مع قولهم بإثبات المواد للجسم وتركب الجسم من جوهرين مادة وصورة هو مع كونه من نمط هذا القول فهو إن لم يكن أبعد منه فليس دونه في الضعف إذ جعله حقيقة مطلقة لا تتقيد ثابتة في شيء مقيد وحاصلة له مع أن تلك تنقسم إلى واحد وكثير وهذا لا ينقسم إن هذا من العجب فهل يجعل مورد التقسيم جزءا من القسمين ثابتا في الأعيان وهل هذا إلا تسوية بين قسمة الكلي إلى جزيئاته والكلي إلى أجزائه مع أنهم يفرقون بينهما وغاية ما قد يجيبون به عن هذا أن يقولوا المطلق من حيث هو لا يوصف لا بنفي ولا بإثبات فلا يقال هو واحد ولا كثير ولا ينقسم ولا لا ينقسم ونحو ذلك مع أن محققيهم كابن سينا يقول: "إنه لا يوجد إلا موجودا في الأعيان أو في الذهن" وعلى هذا فيكون الوجود

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٤٢٣

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٤٣٢

المطلق لا يوجد إلا في الأعيان الموجودة فلو كان وجود الرب هو المطلق للزم أن يكون جزءا من أعيان المخلوقات مع أنه يلزمه أن يكون ثابتا في الوجود الواجب والوجود الممكن فلا يكون هو واجب الوجود وهذا **تناقض** كما قد بسطناه في غير هذا الموضع.

ومعلوم أن هذا الجواب لم يقصد فيه بيان هذه المسائل تصويرا." (١)

٥٤٨-بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية (٧٢٨)

"وليس النزاع في إمكان ذلك وقدرة الله عليه فإن هذا لا نزاع فيه بين مثبتي الرؤية وإنما النزاع هل يقع ذلك في الدنيا فمن أصحابه من يسوغ وقوعه بحسب ما تدعو إليه الدواعي وقد يحصل ذلك لبعض الناس وهذا باطل مخالف للنصوص ولإجماع السلف والأئمة بل نفاة الرؤية مع كونهم مبطلين أجل من هؤلاء وهؤلاء أقرب إلى الشرك منهم وأما هؤلاء الاتحادية فهم يجمعون بين النفي العام والإثبات العام فعندهم أن ذاته لا يمكن أن ترى بحال وليس لها اسم ولا صفة ولا نعت إذ هو الوجود المطلق الذي لا يتعين وهو من هذه الجهة لا يرى ولا اسم له ويقولون إنه يظهر في الصور كلها وهذا عندهم هو الوجود الأسمى لا الذاتي ومن هذه الجهة فهو يرى في كل شيء ويتجلى في كل موجود لكنه لا يمكن أن ترى نفسه بل تارة يقولون كما يقول ابن عربي ترى الأشياء فيه وتارة يقولون يرى هو في الأشياء وهو تجليه في الصور.

وتارة يقولون كما يقول ابن سبعين: "عين ما ترى ذات لا ترى وذات لا ترى عين ما ترى" وهم جميعا يحتجون بالحديث وهم مضطربون لأن ما جعلوه هو الذات عدم محض إذ المطلق لا وجود له في الخارج مطلقا بلا ريب فلم يبق إلا ما سموه مظاهر ومجالي فيكون الخالق عين المخلوقات لا سواها وهم معترفون بالحيرة **والتناقض** مع ما هم فيه من التعطيل والجحود.

وقد تقدم قول صاحب الفصوص في الفص الشيثي وأن المتجلي." (٢)

٥٤٩-

"الفلاسفة بالحجج العظام، والمعتزلة ونحوهم، ويقولون: إن «أبا حامد» ونحوه، لم يصلوا إلى تحقيق ما بلغه هذا الإمام، فضلا عن «أبي المعالي» ونحوه، ممن عندهم فيما يعظمونه من العلم والجدل بالوقوف على نهاية الإقدام، وإن «الرازي» أتى في ذلك من نهاية العقول والمطالب العالية، بما يعجز عنه غيره من ذوي

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٤٣٦

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٤٧٣

الإقدام، حتى كان فهم ما يقوله عندهم هو غاية المرام، وإن كان فضلاؤهم مع ذلك معترفين بما في كلامه من كثرة التشكيك في الحقائق، وكثرة **التناقض** في الآراء والطرائق، وأنه موقع لأصحابه في الحيرة والاضطراب، غير موصل إلى تحقيق الحق، الذي تسكن إليه النفوس وتطمئن إليه الألباب، لكنهم لم." (١)

-٥٥٠

"لا تحصى من كلامهم، وذكروا أن هذا النفي الذي ذكره جهم، مما يعلم بفطرة الله التي فطر الناس عليها، أنه باطل محال **متناقض**، لوصفه لواجب الوجود بماهو ممتنع الوجود، فهم مع إقرارهم بوجوده، وصفوه بما هو نفي وتعطيل، وسلب لوجوده، وهو قول عامة أهل الفطر السليمة من جميع أصناف بني آدم من المسلمين، واليهود والنصارى، والمشركين وغير [هم] وقد ذكرنا بعض ما في ذلك من كلام الأئمة في غير هذا." (٢)

-٥٥١

"لم يلتفتوا إلى كلامهم، بل هم أحد رجلين؛ إما رجل عارف بحل شبههم وبيان **تناقضها**، وإما رجل معرض عن ذلك إما لعجزه عن حله، وإما لاشتغاله بما هو أهم عنده من ذلك، وإما حسما لمادة الخوض في مثل كلامهم الباطل، وهذه طريقة أهل العلم والإيمان، فيمن يجادل بالباطل، المخالف للفطرة والشرعة، وهذا هو الصواب، دون ما عليه مخالفوهم، من أنهم يخالفون الفطرة والكتاب، بأنواع من الحجج المدعاة، ثم يزعمون أنها قواطع مخالفة للشرع، وأنها أصل الشرع، فالقدح فيها قدح في الشرع، فإن هؤلاء بدلوا الأمر وقلبوه، كما بيناه في موضعه بخلاف من قرر العلوم الفطرية البديهية، والعلوم السمعية الشرعية، وما وافق ذلك، دون ما خالف ذلك من الحجج القياسية، وإذا كان هؤلاء قد سلكوا السبيل الحق، كما ذكره على ذلك التقدير، لمن يكره ما ذكره، دافعا لهم، لا دافعا للناظر في نفسه، ولا للمناظر مع غيره، فقوله: «يجب علينا." (٣)

-٥٥٢

"**التناقض** والتهافت في مقاله، ولهذا يشهدون على أنفسهم بالحيرة، ويرجعون عما يعتقدونه إلى دين العجائز، ولا يعرف فيمن قال هذا القول، إلا من يشهد عليه بتوحشه، بأنه يجحد بعض العلوم الضرورية

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١/ ١١

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١/ ٢٩

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١/ ٤٩

العقلية، وهذا موجود في مناظرة بعضهم، دع كون القائلين بمثل هذا القول، ليس فيهم إلا من له في الإسلام مقالة، نسب لأجلها إلى ردة أو نفاق، أو جهل أو تقليد، وإن كانوا قد تابوا من ذلك، وهذا القدر معروف عند أهل النظر، واعتبر ذلك بما ذكره «أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب» الذي هو إمام المتكلمين الصفاتية، وهو الذي سلك سبيله وائتم به «أبو الحسن الأشعري» و «أبو العباس القلانسي» ونحوهم من المتكلمة أهل الإثبات الصفاتية، وقد ذكر ذلك الأستاذ «أبو بكر بن فورك» في كتابه الذي سماه «مقالات الشيخ الإمام أبي محمد عبد الله بن سعيد» وقد قال في كتابه بعد الخطبة التي مضمونها حمد الله على أن قام من أهل ولايته، من يبين الحق بدلائله، ويدحض شبه الباطل، ثم قال: «ثم من أجل الله قدره» يعني: أبا عبد الله العصمي، وأثنى عليه ثناء كثيرا «أحب –لما هو عليه من إظهار كلمة المحقين، ونشر أصول دين المتدينين، بالتمسك بالسنة الظاهرة، والجماعة القاهرة، يدا." (١)

٥٥٣-

"كل جهة، كما كان بصفة المحال من هذه الجهة.

وقيل لهم: أليس لا يقال لما ليس ثابتا في الإنسان مماس ولا مباين؟ فإذا قالوا: نعم. قيل: فأخبرونا عن معبودكم مماس هو أو مباين؟ فإذا قالوا: لا يوصف بهما. قيل لهم: فصفة إثبات الخالق كصفة عدم المخلوق، فلم لا تقولون عدم، كما تقولون للإنسان عدم إذا وصفتموه بصفة العدم. وقيل لهم: إذا كان عدم المخلوق وجودا له، كان جهل المخلوق علما له، لأنكم وصفتم العدم الذي هو للمخلوق وجودا له، فإذا كان العدم وجودا، كان الجهل علما والعجز قوة» .

فقد بين في هذا الكلام امتناع أن يقال في الباري: ليس بمماس ولا مباين، فينفي عنه الوصفان **المتناقضان**، اللذان لا يخلو الموجود منهما جميعا، كما هو معلوم بصريح العقل، فهذان ونحوهما متضادان في الإثبات، وفي النفي جميعا.

وذكر على ذلك ثلاث حجج.

أحدها: أن انتفاء هذين جميعا ممتنع في حق الإنسان محال، فإن جاز وصفه بهذا المحال، جاز وصفه بغيره من

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٦٩/١

المحالات.

قلت: وهذا الإلزام، مثل أن يقال: لا عالم ولا جاهل،." (١)

٥٥٤-

"فلزمهم أنه في بطن مريم، والحشوش والأخلية، وهذا خلاف لدين الله تعالى عن قولهم» ثم قال: «مسألة: ويقال لهم: إذا لم يكن مستويا على العرش، بمعنى يختص العرش دون غيره، [كما] قال ذلك أهل العلم، ونقلة الآثار وحملة الأخبار، وكان الله بكل مكان، فهو تحت الأرض التي السماء فوقها، وإذا كان تحت الأرض، فالأرض فوق[ه] والسماء فوق الأرض، وفي هذا ما يلزمكم أن تقولوا: أن الله تحت التحت والأشياء فوقه، وأنه فوق الفوق والأشياء تحته، وفي هذا ما يجب أنه تحت ما [هو] فوقه، وفوق ما هو تحته، وهذا المحال المتناقض تعالى الله عن افترائكم علوا كبيرا.." (٢)

٥٥٥-

"مذهب الحكماء إثبات العلو فوق المخلوقات، مع أن مذهبهم تفسير الرؤية بزيادة العلم، وأن القرآن خلقت حروفه في النبي صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك، فلم يتصد «الأشعري» لردهم [ردا] ، يشتهر عن المعتزلة إظهار الخلاف فيه، وبيان تناقضهم فيه، فلذلك لم يكن خلافهم فيه من شعائر مذهبه، بل يوافقهم في أصول، قال بعض متبعيه: فبما أنها مستلزمة نفي العلو على العرش، وإن كان «الأشعري» وأئمة أصحابه لم يقولوا ذلك، وقد علم أهل العلم المعرفة والعقل والبصيرة؛ أن تلك الأصول، التي وافقهم عليها، أقوى استلزاما لقولهم فيما أظهر فيه منها، لما لم يشتهر عنه خلافهم فيه، ولهذا صار جمهور الناس من المثبتة والنافية، يعدون ما عليه هؤلاء المثبتين للرؤية والكلام وغير ذلك، مع نفي العلو على العرش من أعظم الناس تناقضا في الشريعة والسنة وفي العقول والقياس، ولهذا [من] حقق منهم «كالرازي» وأمثاله، يميلون في الباطن إلى النفي في مسألة الرؤية أيضا وغيرها.." (٣)

٥٥٦-

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٩٥/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١٢٠/١

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١٤٩/١

"الصغير من ذهب أو فضة أو نحاس، هو من جنس المقدار الكبير، وهذا بعينه هو الذي نزه الله نفسه عنه في هذه السورة، وهو الذي سأل عنه من سأل من المشركين لما قالوا: هو من ذهب؟ هو من فضة؟ ونحو ذلك.

فمن قال بالتشبيه المتضمن هذا التجسيم فإنه يجعله من جنس غيره من الأجسام، لكنه أكبر مقدارا، وهذا باطل ظاهر البطلان شرعا وعقلا. وهؤلاء هم «المشبهة» الذين ذمهم السلف، وقالوا: المشبه الذي يقول: بصر كبصري، ويد كيدي، وقدم كقدمي، فإن هذا التشبيه هو في الجنس، وإن كان المشبه أكبر مقدارا من المشبه به، إذ لا يقول أحد إلا أنه أكبر. ومع ظهور بطلان قول هؤلاء، لم ينقل عنهم أنهم جوزوا عليه التبعيض والتفرق، لكن هذا لازم قولهم: فإنهم متى جعلوه من جنس غيره، جاز عليه ما يجوز على ذلك الغير، إذ هذا حكم المتجانسين المتماسكين. فهم إن أجازوا عليه من التبعيض والتفرق ما يجوز على مثله، لزمهم القول بجواز تبعيضه وتفرقه، بل بجواز فنائه وعدمه. وإن لم يجوزوا ذلك كانوا **متناقضين**، وقائلين ما لا حقيقة له، فإنهم يقولون: هو من جنسه وما هو من جنسه.." (١)

٥٥٧-

"وأما وصفه بالحد والنهاية، الذي تقول أنت أنه معنى الجسم، فهم فيه كسائر أهل الإثبات على ثلاثة أقوال: منهم من يثبت ذلك، كما هو المنقول عن السلف والأئمة. ومنهم من نفى ذلك. ومنهم من لا يتعرض له بنفي ولا إثبات. ونفاة ذلك منهم يثبتون له مع ذلك الصفات الخبرية: لكن لا اختصاص للحنابلة بذلك كما تقدم بعضه، وكما سيأتي حكاية مذاهب الأئمة والأمة في ذلك. ومنهم طائفة لا تثبت الصفات الخبرية. الوجه الخامس عشر: أن هذا القول الذي حكيته عن الحنابلة -مع أنك لم تؤد الأمانة في نقله، بل نقلته بلفظ لا يطلقونه، بحيث يفهم المستمع معان لم يقصدوها، ويوجب أن يعتقد في مذهب القوم ما لا يعتقدونه- لم تذكر عنهم **تناقضا** فيه، كما ذكرته عن الكرامية، ولا ذكرت أنهم خالفوا لا المحسوس ولا المعقول، كما ذكرته عن الكرامية، ولا ذكرت أنهم أثبتوا شيئا يعلم بالحس أو بالعقل بطلانه، كما ذكرته عن الكرامية، ولا وصفت به قولهم من مخالفة البديهة العقلية. وهذا الذي." (٢)

٥٥٨-

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٢٨٥/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٢٨٧/١

"ذكرته هو الواقع، فإن أحدا من العقلاء لم نعلمه ادعى أن فساد هذا القول معلوم بالضرورة العقلية – كما يقولونه في قولك، والقول الذي ذكرته عن الكرامية– بل غايتهم أن يدعوا أنه معلوم الفساد بدقيق النظر. ثم كل طائفة يثبتون فساد الطريق التي نفت بها الأخرى ذلك، وهذا يبين أنه ليس عند العقلاء في ذلك دليل يبقى عليه، بل ذكرت أنهم مع هذا الإثبات يقولون: «بأن ذات البارئ لا تماثل الذوات» وهذا حق لا ريب فيه. فما ذكرته هو تقرير لهذا القول ومدح له، وليس فيه ما يكون إلزاما لك عليهم، ولا ما يقتضي **تناقضا** فيه، فإن إثبات موجود ليس مماثلا لغيره من الموجودات، لا يخالف حسا ولا عقلا، وهذا هو الذي تقدم ذكرنا له أن قوله: «لا بد من الاعتراف بوجود موجود على خلاف الحس والخيال» أنه إذا أراد بذلك أنه لا يماثل المحسوسات، فلا فرق في ذلك بين المحسوسات والمعقولات وغيرها؛ فإنه لا يماثل شيئا من الأشياء المخلوقة بوجه من الوجوه، سواء سميت حسيات أو متخيلات أو عقليات، أو سميت جسمانيات أو روحانيات. فإذن ما تثبته من نفي المماثلة، لا يدل على ما قصدته من إثبات شيء على خلاف حكم الحس والخيال، دون حكم العقل، أو نفي التماثل، لا فرق بين جميع المدركات بجميع أنواع الإدراكات.." (١)

٥٥٩–

"وذكر عن طائفة من الكرامية، أنهم أثبتوا لله مائية وكيفية.

فقد يقال: إذا كان أبو المعالي، قد أوجب ثبوت صفة لله، يمتنع علمنا بها الآن، كيف يصح أن يقال علمنا جميع ما يثبت له وينفى عنه من الصفات، وإذا كان قول طوائف بثبوت صفات له لا تعلم، وتجويز ذلك، كيف يحكي إجماع المسلمين على خلاف ذلك. هذا **تناقض** منه في كتبه. وقد يقال: لم **يتناقض**، لأن الذي نفاه بالإجماع، تقدير صفة مجتهد فيها، لا يتوصل إلى القطع فيها بعقل أو سمع، وهو هنا قاطع بما أثبته، لا يجوز له فلا **تناقض**.

وقد يقال: بل إذا وجب إثبات حقيقة لا تعرف، لم يمتنع أن يكون لتلك الحقيقة صفة لا تعرف، فالجزم بنفي ذلك مع الجزم بثبوت تلك الحقيقة **تناقض**، وسواء كان **تناقضا**، أو لم يكن **تناقضا** فبطلان هذا الإجماع الذي ادعاه ظاهر، لكل من له من العلم أدنى نظر، وإنما هو كثير الاستغراق، في كلام المعتزلة وأتباعهم، قليل المعرفة والعناية بكلام السلف، والأئمة، وسائر طوائف الإسلام، من أهل الفقه والحديث والتصوف، وفرق المتكلمين

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٢٨٨/١

أيضا فحكى الإجماع، كما يحكي أمثال هذه الإجماعات الباطلة، أمثال هؤلاء المتكلمين، ولو كان الأمر كما ادعاه، فدعواه أن دلالة القرآن، والأخبار على ذلك،." (١)

-٥٦٠

"قائم به، وما هو منه يمكن مفارقة بعض ذلك بعضا، فجواز ذلك على المخلوق لا يقتضي جوازه على الخالق، وقد علم أن الخالق ليس مماثلا للمخلوق، وأن هذه الصفات وإن كانت أعيانا فليست لحما ولا عصبا ولا دما ولا نحو ذلك، ولا هي من جنس شيء من المخلوقات.

فإذا كان هذا هو القول الذي ذكر [أنه] تنفي[ه] الحنابلة، وأن هذا هو الظاهر، فلو كان هذا مما لا يقبله الوهم والخيال لوجب نفرة من سمع القرآن والحديث عن ذلك من الكفار والمؤمنين، ولوجب أن يكون المشركون يقدحون فيه بأنه جاء بما تنكره الفطرة، ولوجب أن المؤمنين عوامهم وخواصهم يكون عندهم في ذلك شبهة وإشكال حتى يسألوا عن ذلك، كما وقعت الشبهة عند من سمع ذلك واعتقد نفي هذا المعنى، إذ يرى ذلك **متناقضا** ولوجب أن علماء السلف وأئمة الأمة يتكلمون بما ينفي هذا المرض ويزيل هذه الشبهة، ويكون ذلك من أعظم الطاعات بل من أكبر الواجبات، فلما لم يكن شيء من ذلك، علم أن هذا الذي ذكرته عنهم ليس هو مما ينكره الوهم والخيال.." (٢)

-٥٦١

"وهذا حق معلوم أيضا، بالأدلة العقلية والشرعية، بل بالضرورة، وقالت النفاة: إنه قد يعلم بنوع من دقيق النظر أن هذا باطل، فالفريقان اتفقوا على أن الوهم والخيال يقبل قول المثبتة، الذي ذكرت أنهم يصفونه بالأجزاء والأبعاض، وتسميهم المجسمة، فهو يقبل مذهبهم لا نقيضه في الذات.

فصل

التخيل والوهم الصحيح، لا يتصور الموجود معدوما. فعلم أن إنكار الفطرة لذلك ورد التخيل والوهم له، لما فيه من الأمور العدمية، **كالتناقض** الذي فيه؛ لا لعظمته في الوجود. والذي يوضح هذا أن كثيرا من الخطباء والقصاص إذا أخذوا يصفون الرب ويعظمونه بهذه الصفات السلبية أخذت العامة -الذين لا يفهمون حقيقة ما يقولون وإنما يستشعرون من حيث الجملة أن هذا تعظيم للرب- يسبحونه ويمجدونه، فلو [لا] أنهم تخيلوا

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣٤٧/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣٥٧/١

وتوهموا أن هذا السلب متضمن لوجود عظيم كبير، وإلا لم يكونوا كذلك، فعلم أنهم لم ينكروه لما فيه من الأمور الوجودية؛ بل هم يتخيلون الموجود العظيم في الجملة؛ ولكن إذا فهموا حقيقة هذه الألفاظ، وما تشتمل عليه من الأمور العدمية، أنكروه حينئذ وردته فطرتهم؛ وذلك لأن السلب والعدم ليس فيه مدح أصلا ولا تعظيم، فعلم أنه لا تعظيم فيها عند من توهمها.." (١)

٥٦٢-

"على العالم، إن كان بمدة متناهية لزم حدوث البارئ، وإن كان بمدة لا أول لها، لزم كون المدة قديمة، فأنتجوا بهذا الطريق قدم المدة والزمان» .

فنقول: حاصل هذا الكلام، أن المشبهة زعمت أن مباينة البارئ تعالى عن العالم لا يعقل حصولها إلا بالجهة، وأنتجوا منه كون الإله في جهة.

وزعمت الدهرية: أن تقدم البارئ على العالم، لا يعقل حصوله إلا بالزمان، وأنتجوا منه قدم المدة. وإذا ثبت هذا فنقول: حكم الخيال إما أن يكون مقبولا في حق الله تعالى أو غير مقبول، فإن كان مقبولا فالمشبهة يلزم عليهم مذهب الدهرية، وهو أن يكون البارئ متقدما على العالم بمدة غير متناهية، ويلزمهم القول بكون الزمان أزليا، والمشبهة لا يقولون بذلك. والدهرية يلزم عليهم مذهب المشبهة، وهو مباينة البارئ تعالى مكانيا -وهم لا يقولون به- فصار هذا التناقض واردا على الفريقين.." (٢)

٥٦٣-

"ذكرتموه -الذي نقول: إنه ملازم لكونه موصوفا، وقائما بنفسه وإن نازعتم في الملازمة- وذلك يدل على صحة الحجة الأولى بالاتفاق؛ فإن الجسم وما يقوم به إما أن يكون مباينا لغيره، وإما أن يكون محايثا له، أو حال فيه. وهذا متفق عليه، فإنكم لا تنازون في أن الجسم، أو ما يقوم به إما مباينا لغيره أو محايثا له، وإذا كان موجب الحجة التي ألزمتموني إياها يلزمني؛ أن أقول هو جسم، وذلك يستلزم أن يكون مباينا للعالم، كان هذا الذي ألزمتموني به حجة ثانية، على أنه مباين للعالم، فأردتم معارضة كل حجة بالأخرى، ليكون ما قلتموه من تناقض الحجتين نافيا لكونه مباينا للعالم، ولكون كل جسم محدثا، فتبين أن الحجتين متعاونتان متصادقتان، وأن كل واحدة منهما تدل على أنه تعالى مباين للعالم.

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣٦٥/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣٧٧/١

ويقول في: الوجه العاشر: إذا كانت إحدى هاتين المقدمتين الضروريتين تستلزم أنه مباين للعالم والأخرى تستلزم أنه جسم، فقد ثبت بموجب هاتين المقدمتين صحة قول القائلين بالجهة وقول القائلين بأنه جسم، وكونه جسما يستلزم القول بالجهة، كما توافقون عليه، وقول القائلين بالجهة يستلزم أيضا القول بالجسم، كما تقولون أنتم. وأكثر العقلاء خلاف ما يقوله قدماء أصحابكم: إن نفي الجسم، مستلزم لنفي الجهة والعلو على." (١)

٥٦٤-

"الروحانيين، يريدون الله تعالى والملائكة» وتصريحهم في هذا بلفظ المسكن يشبه ما ذكره الأشعري «أن المسلمين جميعا إذا نابتهم نائبة يقولون: «يا ساكن العرش» .

فقد ظهر بهذا أنما ذكره من **التناقض** على المجسمة والفلاسفة، لا يرد على واحدة منهما، بل يمكنهم نفي هذا **التناقض**.

فصل

لفظ «الظرف» فيه اشتراك، غلط بسببه أقوام: فإن الظرف في اللغة قد يعنى به؛ الجسم الذي يوعى فيه غيره، فيظن إذا استعملت هذه الأدوات في حق الله تعالى، أنه محل المخلوقات تكون في جوفه، وأنها محل له يكون في جوفها، وهذا مما يعلم قطعا أن هذه الأدوات لم تدل على ذلك في حق الله تعالى ألبتة، بل النحاة سموا الألفاظ التي يعبر بها العرب عن المعاني، التي هي أعم من ذلك بالظروف، حتى يدخل في ذلك ما لا يحيط بالمظروف وأنواع متعددة، وقد قال تعالى: {ولو ترى إذ وقفوا على ربهم} [الأنعام: ٣٠] وقال تعالى: {ولو ترى إذ المجرمون ناكسو رءوسهم عند ربهم} [السجدة: ١٢] وقال تعالى: {إن." (٢)

٥٦٥-

"قول أئمة متكلمة الصفاتية؛ لا أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب، ولا أبي العباس القلانسي ونحوهما، ولا قول أبي الحسن الأشعري، وأبي الحسن علي بن مهدي الطبري، والقاضي أبي بكر الباقلاني وغيرهم من أئمة الأشعرية، الذين تزعم أنهم أصحابك. وإن قيل: إن هؤلاء **متناقضون** في أقوالهم، لم يكن نفي قول الأثبات، الذين صرحوا به عنهم لقولهم بما يناقضه بأولى من نفي القول النافي عنهم لقولهم ما يناقضه، لا سيما إذا كان المعروف عنهم أن الإثبات آخر القولين. وإذا كان أبو المعالي والشهرستاني وطوائف غيرهما، قد

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤٠٢/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤٠٦/١

خالفوا من خالفوه، من أئمة أصحابهم وقدمائهم في الإثبات، لم يجز أن يجعل قولهم هو قول أولئك؛ بل نقل لمذهب إمامه، مع أنا قد ذكرنا بنقل العدول الأئمة أن أبا المعالي تحير في هذه المسألة في حياته، ورجع إلى دين أهل الفطرة، كالعجائز عند مماته، وكذلك الرازي أيضا حيرته وتوبته معروفة، وكذلك أئمة هؤلاء.." (١)

-٥٦٦

"الفريقين: القائلين بحدوث العالم، وقدمه، وضربت هذه بهذه، ولم ترجح شيئا، بل ذكرت أن الكتب الإلهية والأدلة السمعية لم تبين هذه المسألة، وفي أجل كتبك الكلامية لم تحتج على حدوثه بحجة ظنية فضلا عن علمية، وادعيت أن ذلك لا يتم إلا بمقدمة تذكر في سائر كتبك، أنها معلومة الفساد بالضرورة، وهو ترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجح، فمن تكون هذه حاله؟ كيف يدعي أنه وأصحابه أهل التوحيد والتنزيه دون المثبتين والفلاسفة؟!.

وسبب ذلك أنهم أدخلوا في مسالة حدوث العالم حقا وباطلا، وطلبوا إثباتهما معا، فلم ينهض دليل صحيح بإثبات باطل مع حق، وطمع فيهم خصمهم لما رآه من ذلك، وإن كان كلام خصومهم فيها أيضا فاسدا متناقضا، فالطائفتان فيها ضالتان، وذلك أن هذا وأصحابه سلكوا طريق المعتزلة، التي التزموا حدوث الموصوفات بحدوث صفاتها، والتزموا على ذلك امتناع اتصاف الرب بصفة، ولزمهم على ذلك وإن لم يلتزموه." (٢)

-٥٦٧

"الصانع ومن مثبتيه من الشبهة النافية لوجوده أو لفعله، فإنه يلزمهم أعظم منه على قولهم: بأن العالم قديم واجب الوجود بنفسه، مستغن عن صانع، وقولهم: بأنه معلول عن علة موجبة. فتدبر هذا.

وأصل ذلك أن الله ليس كمثله شيء، لا في نفسه، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، ولا مفعولاته؛ فإذا رام الإنسان أن ينفي شيئا ما يستحقه، لعدم نظيره في الشاهد، كان ما يثبته بدون الذي نفاه أبعد عن المشهود: مثل أن يثبت الصفات بلا حقيقة الذات، أو الذات بلا صفات، أو يثبتهما بدون فعل يقوم بنفسه؛ أو يثبت ذلك لازما لذاته، أو يقول: إن هذا المحسوس هو القديم الواجب الوجود بنفسه، أو يقول حدث بنفسه. فكل هذه المقالات النافية يلزم كل قول منها من المعارضات أعظم مما أورده هو على أقوال المثبتين، فلا خلاص

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤١٨/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤٢٤/١

عنها بحال، إذ الوجود مشهود محسوس، ولا يخلو إما أن يكون قديما واجبا بنفسه، أو محدثا بإحداث غيره، وممكنا ومفتقرا إلى واجب بنفسه، وإذا كان لا بد من الاعتراف بالوجود القديم الواجب، وكان من نفي الرب الصانع الخالق السموات والأرض لشبهة يذكرها، يلزمه مع هذا هي، وما هو أعظم منها، علم أن كل ما يذكره النفاة من الشبهة النافية للرب أو صفاته أو أفعاله حجج باطلة **متناقضة**؛ إذ كان يلزم من صحتها نفي الوجود بالكلية، وما استلزم نفي." (١)

-٥٦٨

"والله سبحانه وتعالى أعلم.

والمقصود هنا التنبيه على فساد حجج الدهرية، المعطلة للصانع تعالى، **وتناقضها**، ومشاركة الجهمية لهم في بعض أصولهم الفاسدة، مع حجج الدهرية المثبتة له أيضا.

وقد تقدم ما ذكره أبو المعالي من أن شبه الدهرية لحصرها أربعة أقسام:

أحدها: تعرضهم للقدح في الدليل الذي ذكره أبو المعالي، دليل المعتزلة ومن اتبعهم من المتكلمين الذي استدلوا به على حدوث الأجسام -دليل الأعراض- ونحن قد ذكرنا في غير هذا الموضع كلام أئمة المسلمين في هذه الطريقة: تحريما، وكراهة وإبطالا.

قال: «والقسم الثاني يتعلق بالتعرض لنفي الصانع، ولهم في ذلك طريقان:

أحدهما: أن إثبات قائم بنفسه يتقدس عن الجهات المحاذيات غير معقول.

والثاني: يتعلق بالتعديل والتجويز، والحكم بأن الحكيم." (٢)

-٥٦٩

"لا يفعل الفعل إلا لغرض، والغرض ما له الضر والنفع، وذلك يستحيل على القديم» .

قلت: هاتان أيضا كلامهم فيهما مع المعتزلة في الأصل، فإنهم جهمية أثبتوه بالصفات السلبية، وهم أيضا قدرية، ثم انتقلت هذه الحجة إلى المرجئة، فجاوبوهم في المقدمة الثانية ببعض جواب المعتزلة، وأجابوهم في الصفات بجواب يقال: إنه **متناقض**.

قال أبو المعالي: «والقسم الثالث يشتمل على الاستشهادات بالشاهد على الغائب من غير رعاية وجه في

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤٥١/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤٧٥/١

الجمع بينهما» .

قال: «والقسم الرابع من كلامهم يشتمل على ضروب من التمويهات» .

قلت: قد نبهنا على القسم الثالث، والمقصود هنا القسم الثاني، فإنه الذي ذكروا فيه نفي الصانع، وهو أعظم كلامهم؛ والحجة العظمى التي عول عليها ابن الراوندي المصنف «كتاب التاج في قدم العالم» ومحمد بن زكريا المتطبب، فيما صنفه." (١)

-٥٧٠

"بنفسه، كان هذا السؤال قائما فيه، وفي حركاته الحادثة بعد أن لم تكن. وكذلك إن قالوا: تحرك لأجل العناية بالسافلات، لزم أن يكون الأعلى خادما للأدنى، وأن تكون هذه الغاية أعلى من الفاعل، الذي هو أشرف منها، وهو **متناقض**.

وإن فرض أن قائلا يقول، أو يخطر له: إن الفلك ليس بقديم واجب بنفسه، ولا معلول علة قديمة، بل يقول: حدث بنفسه، بعد أن لم يكن، وهذا لا نعلم به قائلا، وقد ذكر أرباب المقالات، أنهم لم يعلموا به قائلا، لكن هو مما يخطر بالقلب ويوسوس به الشيطان.

فيقال: هذا الوجود المشهود، إما أن يكون موجودا بنفسه، وإما أن لا يكون. وإذا كان موجودا بنفسه، فإما أن يكون قديما." (٢)

-٥٧١

"-وهو القسم الذي تقدم بيان **تناقض** أصحابه- وإما أن يكون محدثا بنفسه، فيقال: هذا القول أظهر فسادا **وتناقضا**؛ فإنه من المعلوم بالفطرة البديهية، أن المحدث قبل أن لم يكن، لا يتصور أن يحدث عن غير محدث، ولا أن يحدث نفسه. فلا يكون الشيء صانعا لنفسه، لا مصنوعا لنفسه، ولا يكون أيضا علة غائية لنفسه، كما قد بسطنا هذا في غير هذا الموضع، قال تعالى: {أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون (٣٥) } [الطور: ٣٥] قالوا: من غير خالق لهم، قال جبير بن مطعم: لما سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ هذه الآية في صلاة المغرب أحسست بفؤادي قد انصدع. وقد تكلمنا عن هذه الآية في غير هذا الموضع، بين

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤٧٦/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤٨٢/١

سبحانه باستفهام الإنكار الذي يتضمن أن الأمر المنكر من العلوم المستقرة، الملازمة للمخاطب، التي ينكر على من جحدها؛ لأنه سفسط بجحد العلوم البديهية الفطرية." (١)

٥٧٢-

"الضرورية؛ فإنه من المعلوم أن ما حدث لا يكون من غير محدث أحدثه، ولا يكون هو حدث بنفسه، فقال: {أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون (٣٥) } [الطور: ٣٥] وهذا يستلزم الجمع بين النقيضين وغيره من المحالات.

وإن كانت إحالته في العقل، من أظهر العلوم الضروريات؛ فإن كونه فاعلا لنفسه، يقتضي أن يكون وجوده قبلها، وكونها مفعولة، يقتضي أن يكون وجوده بعد نفسه، فيجب أن تكون نفسه موجودة معدومة في آن واحد.

والمقصود هنا تباين **تناقض** حججهم، وأن الذي يقولونه فيه من المحذور أعظم مما فروا منه.

فيقال: إذا قدر أنه حدث بنفسه، بلا محدث، بل عن العدم المحض، فمعلوم أن هذا مع كونه معلوم الفساد بالضرورة، من أبعد الأشياء، عن الأمور الموجودة المحسوسة وعن القياس العقلي، فمن جوز أن يكون هذا الوجود صدر عن عدم محض، فصدوره عن علة موجبة لا تستلزم وجود المعلول، أقرب إلى العقل وأبعد عن المحذور، وهو الذي فروا منه، لأن أكثر ما في هذا، أنه تكون العلة التامة قد تخلف عنها معلولها، أو وجد المعلول عن علة ليست تامة، ومن المعلوم أن صدوره لا عن شيء، أعظم امتناعا وفسادا من صدوره عن علة ليست تامة، ومن المعلوم أن العلة التامة بلا معلول، أقل فسادا وامتناعا، من وجود المحدث لا من علة أصلا؛ فإن المعلول إما." (٢)

٥٧٣-

"محدث، وإما قديم، ومعلوم بالعقل أن حاجة المعلول المحدث إلى العلة، أظهر من حاجة المعلول القديم، ووجود المعلول بلا علة، أبعد في العقل من وجود العلة بلا معلول، فإذا جوزتم صدور المحدث بلا علة ولا محدث، كان تجويز وجود العلة التامة، مع تأخير معلولها أقرب في العقل وأبعد عن المحال.

وكذلك أيضا إذا جوزتم صدوره عن العدم، فصدوره عن فاعل مستكمل بفعله، أو فاعل بفعل لا لغرض،

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤٨٣/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤٨٤/١

أقرب في العقل وأبعد عن المحال مما جوزتموه؛ فإن هذا غايته أن يكون أحدثه فاعل ناقص أو عابث، وبكل حال فهذا أقل امتناعا من أن يكون حدث لا عن شيء.

وبالجملة فافتقار المحدث إلى المحدث، من أبده العلوم وأوضح المعارف، وهذا لم ينازع فيه أحد من العقلاء، وأي قول قيل، كان أقرب إلى العقل وأبعد عن المحال من هذا، فإذا قرر هذا القول، ظهر أن المحال الذي فيه، أعظم من المحال الذي يلزم غيره، ولهذا لم نكثر تقرير هذا القول، وإنما تكلمنا على ما قال به قائلون –وهم الدهرية القائلون بقدم العالم، إما واجبا بنفسه، وإما واجبا بعلته– فهؤلاء إذا ظهر تناقض قولهم، كان تناقض ذلك القول أظهر. وقد ذكرنا بعض تناقضهم.

ويقال لهم أيضا: هذه الكمالات الحاصلة للفلك، بإحداث ما يحدثه من الحركات، إن كانت مقدورة له في الأزل فلم أخرها؟ وإن كانت غير مقدورة له، فقد أثبتموه عاجزا عن غير." (١)

٥٧٤-

"ما فعل من الإحداث! فإذا أقررتم بخلق الفلك، لم يلزمكم في إثباته أكثر من هذا –وهو أن يكون مستكملا بما يحدثه من الأفعال، وأن يكون وجود تلك الأفعال في الأزل ممكنا– وغاية ما يلتزمونه من قيام أفعال حادثة بذاته، أو من كونه جسما، أو غير ذلك: فإن هذا كله لازم لكم، إذا قلتم بأن الفلك قديم واجب الوجود. فإذا كان كل محذور يلزمكم على تقدير إثبات الصانع، يلزمكم أيضا على تقدير نفي الصانع، كان القول بنفيه باطلا قطعا، وكانت هذه الحجة فاسدة؛ وهذا هو المقصود هنا.

وأما بيان أن هذه الحوادث الموجودة في العالم، يمتنع أن يكون الفلك مستقلا بها، فذاك له مقام آخر، إذ الغرض هنا بيان تناقضهم، مع أن ذلك ظاهر بين، والعقلاء المعروفون، متفقون على أن الحوادث التي تحدث، لا يستقل بها الفلك، ويمتنع أن يكون في المخلوقات ما يستقل بإحداث محدث منفصل عنه، فهذا له مقام آخر، وهو دليل مستقل عظيم القدر على ثبوت الصانع تعالى.

وهكذا الإلزام على «التقدير الثاني» وهو أن يقال: هذه الحركات لغير غرض. فيقال: يلزمكم بموجب كلامكم؛ أن يكون الموجود القديم الواجب الوجود، يفعل أفعالا دائمة مستمرة لغير غرض، وقد قلتم: إنه عبث والعبث على الحكيم." (٢)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١/٤٨٥

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١/٤٨٦

-٥٧٥

"محال، فمهما كان جوابكم عن ذلك، في هذا أمكن أن تجيبوا أنفسكم به، إذا كان القديم الواجب الوجود هو صانع الفلك، مع كون المحذور حينئذ أقل عندكم، فلو عدلتم عن القول الأخف إلى القول الأقبح -ولله المثل الأعلى- فنزهتموه إذا كان موجودا قديما صانعا، عن أن يستكمل بفعله، أو يكون عابثا فيه، فجعلتموه معدوما؟! وأي موجود فرض، كان خيرا من المعدوم، فعدلتم عن أن تصفوه بنوع نقص، فوصفتموه بما يجمع كل نقص، ثم وصفتم غيره بصفات الكمال، التي هي وجوب الوجود والقدم، مع وصفكم له بتلك النقائص فاجتماع هذه النقائص مع هذه الكمالات لازم لكم، ولم تستفيدوا إلا كمال التعطيل والجحود بلا حجة أصلا.

وقد ظهر فساد حجتهم وتناقضهم فيها من وجوه:

أحدها: أن الذي نفوه به، يلزمهم مثله، فيما أثبتوه من موجود قديم واجب، وهو الفلك المشهود.

الثاني: أنهم قصدوا تنزيهه عن تجدد كمال له بفعله، أو عن عبث، فجعلوه أعظم نقصا من المستكمل العابث، ومن المعلوم أنه إذا قدر فاعل يستكمل بفعله، كان خيرا من المعدوم، فإن الفلك أو غير الفلك إذا قدر ذلك فيه لم يشك عاقل أنه خير من المعدوم، فكان نفيهم له، الذي فروا إليه شرا من نفي بعض الأمور، التي ظنوها كمالا. فتدبر هذا أيضا. وكذلك إذا قدر موجود كامل، يفعل فعلا لغير غرض له، وقيل: إنه عابث، فهو أكمل من العدم، الذي ليس بشيء أصلا، فإن الفاعل لغير." (١)

-٥٧٦

"غرض، بمنزلة الساكن الذي لا يفعل، وهذا يقال فيه: إنه جامد، ويقال: في ذلك إنه عابث، والجامد والعابث خير من العدم المحض، لا سيما إذا كان متصفا بسائر صفات الكمال.

الثالث: ما تركب من هذين الوجهين، وهو أنهم مع التزام المحالات التي زعموا أنهم فروا منها، ومع التزام ما هو شر مما فروا منه، لم يستفيدوا بذلك إلا جحود الصانع -تعالى وتقدس رب العالمين- الذي هو أصل كل باطل، وكفر وكذب وتناقض وشر في الوجود، كما أن الإيمان به أصل كل حق وهدى، وصدق واستقامة وخير في الوجود.

وهكذا يقال لهم في فعل القبائح، وعدم فعلها من وجوه:

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤٨٧/١

أحدها: أن هذا لازم لكم، فيما تصفونه بأنه واجب لذاته قديم، وهذا لا بد منه على كل تقدير، ولا مندوحة عنه.

الثاني: أن يقال تجويز تصديق الكاذب أو الكذب، أكثر ما يقال فيه إنه يستلزم بطلان الرسالة، والخبر عن الثواب والعقاب، وهذا المحذور أخف بكثير من محذور نفي الصانع. فهل يسوغ في العقل، أن نجحد الصانع وخلقه للعالم، لأن ثبوت ذلك يستلزم بطلان النبوة والوعد والوعيد؟! فإنه يقال لذلك: وأنت إذا نفيته بطلت النبوة والوعد والوعيد أيضا، وبطل أضعاف هذا من أمور الديانات فبتقدير أن يكون هذا لازما على التقديرين، لا يجوز أن يحتج به على نفي أحدهما، مع كثرة المحاذير على هذا التقدير؛ بل غاية ما يقال: إذا قدر أنه لازم فليس بمحذور، ومعلوم أن الإقرار بالصانع تعالى، مع الكفر بالرسل والمعاد." (١)

-٥٧٧

"يدخلوا معهم في جوابه وحله، وقد لا يكون المجيب متمكنا من ذلك علما وبيانا، ولا ينقطع بذلك الخصم، ولا يهتدي لنقص قوى إدراكه أو سوء قصده، أو لاحتياج تحقيق ذلك إلى مقدمات متعددة وزمان طويل، وتقرير لتلك المقدمات بجواب ما ترد بها من ممانعة ومعارضة. فيتركوا أن يبدؤوهم من أول الأمر ببيان فساد هذه الحجة، وبيان **تناقضهم**، وأن قائلها يلزمه إذا قال بها أعظم مما أنكره، فإذا تبين له فسادها وللمتكلمين معه: حصل دفع هذا الشر وبطلان هذا القول وهذه الحجة، وهو المقصود في هذا المقام، ثم بيان الحق وتكميله مقام آخر.

ومثال ذلك مثال من قدم العدو بلاده، فأخذ يبني ويغرس، ويعمر ما ينتفع به لنفسه، ويدفع به عدوه، قبل دفع العدو عن بلاده، فجعل كلما عمر شيئا خربه العدو، وهو غير متمكن من العمارة الثانية، فإذا كان قادرا من أول الأمر على دفع العدو كان ذلك أولى، وإن حصل له في ذلك نوع مشقة، فهي أخف من كل مشقة يلتزمها مع بقاء العدو ببلاده. والحجج الباطلة هي عدو الحق، فهي عدو في قلب الناظر بنفسه لطلب الحق، وقلبه كبلاده، وهي أيضا عدو له مع المناظر الذي يناظره، وسواء كان معاونا أو مغالبا؛ ولهذا ناظر إبراهيم الخليل بمثل هذه المناظرة المتضمنة قياس الأولى، وإلزام الخصم على قوله، أعظم مما ألزمه هو على قول خصمه، كما قال: {وكيف أخاف ما أشركتم ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ما لم ينزل به عليكم." (٢)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤٨٨/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤٩٢/١

-٥٧٨

"واستدلال الناس من جميع الطوائف، بما يشهدونه في العالم من الحكمة والنعمة، والبرهنة على حكمة الرب ورحمته، وإرادته النعمة والإحسان، إلى عباده وعنايته كثيرة جدا.

وإنما المقصود هنا: أن الفلاسفة يصرحون بذلك، وهم من أكثر الناس نظرا في حكم الموجودات، وقد اعترفوا بما تقدم من أن هذه الموافقة تعلم ضرورة أنها من قبل فاعل قاصد لذلك مريد، إذ ليس يمكن أن تكون هذه الموافقة بالاتفاق فعلم أن نفيهم بعد ذلك كونه فاعلا مختارا تناقض منهم.

وأيضا فلو لم يتناقضوا لكانت هذه الدلالة مع دلالة الاختصاص، كلاهما يدل على الإرادة، والاختصاص يدل على إرادة في نفس المفعول، وهذا يدل على الإرادة للمفعول ولحكمته. فهذه ثلاث طرق.

وقد اعتذر ابن سينا ونحوه من المتفلسفة عن هذا فقال في «الإشارات» بعد أن ذكر حججه على نفي الفعل بالقصد والاختيار: («إشارة» لا تجد إن طلبت مخلصا إلا أن تقول: إن تمثل النظام الكلي في العلم السابق، مع وقته الواجب اللائق، يفيض منه ذلك النظام على ترتيبه وتفاصيله معقولا فيضانه، وهذا." (١)

-٥٧٩

"السبع ورب العرش العظيم (٨٦) سيقولون لله قل أفلا تتقون (٨٧) قل من بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه إن كنتم تعلمون (٨٨) سيقولون لله قل فأنى تسحرون (٨٩) } [المؤمنون: ٨٤-٨٩] والأكثرون يقرؤون الأخرتين {سيقولون لله} كما اتفقوا على أن جواب الأول: {سيقولون لله} وهو جواب مطابق لمعنى اللفظ، لأن معنى قوله: {قل من رب السماوات السبع} و {من بيده ملكوت كل شيء} أي لمن ذلك؟ فكان الجواب بقوله: {سيقولون لله} هذا بيان لأن المشركين يقرون بأن ملكوت كل شيء لله، وذلك مبالغة في الملك؛ فإن الملكوت أبلغ من لفظ الملك، وما ذكروه من ذلك يتضمن غناه عن كل شيء، وفقر كل شيء إليه، فهو حق؛ لكنه يتضمن أكمل من ذلك، من العلم والقدرة والتدبير على وفق المشيئة والإرادة وغير ذلك، من المعاني التي تبين أن هؤلاء الفلاسفة لا يجعلونه ملكا حقا، وكيف يكون ملكا عندهم من لا يقدر على إحداث شيء، ولا دفع شيء، ولا له تصرف بنفسه، ولا في غيره بوجه من الوجوه؛ بل هو بمنزلة المقيد بحبل معلق به من لا يقدر على دفعه عن نفسه. وما يثبتونه من غناه وافتقار ما سواه إليه يتناقضون

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥٠٩/١

فيها؛ فإنهم يصفونه بما يمتنع معه أن يكون غنيا، وأن يكون إليه شيء ما فقير؛ لكن ليس المقصود هنا كشف أسرار أقاويلهم كلهم،." (١)

-٥٨٠

"بل يقال في الوجه العاشر: إن ما ذكره ممتنع لذاته، *فإن[ه] بتقديرنا يفعل لعلة غائية لا لمقصود غائي، كتقدير ما يحدث لا عن علة فاعلة وكل منهما ممتنع لذاته* ولهذا هم يسلمون أن ليس في الموجودات ما هو كذلك، إلا ما يذكرونه في واجب الوجود، وهم **متناقضون** في ذلك: فيصرحون تارة بأنه يفعل لقصد منه للغاية ورحمة منه، وتارة يقولون: ليس له إرادة ولا قصد. وإذا كانوا **متناقضين** في ذلك، تبين أن أحدا من العقلاء لم يستقر قوله على إثبات موجود بهذه الصفة التي سموها «جوادا» .

الوجه الحادي عشر: أن يقال: الجود إفادة ما ينبغي لا لغرض. هو كلام مجمل يحتمل الحق والباطل؛ بل الظاهر منه." (٢)

-٥٨١

"أثبت نوعا من الحق واعتصم به، فقد كذب بنوع آخر من الحق **فتناقض**، وأكثر عقول الناس تبخس دون تأمل هذا؛ إذ أحدهم يرى نفسه، إما أن يقول حقا، ويقول ما ينقضه، أو يقول حقا ويكذب بحق آخر، **وتناقض** القولين باطل، والتكذيب بالحق باطل، والحق الصريح لا يرى قلبه يستطيع معرفته، كما لا يستطيع أن يحدق بصر عينيه في نور الشمس؛ بل كما لا يستطيع الخفاش أن يرى ضوء الشمس. وقد قال تعالى: {فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور (٤٦) } [الحج: ٤٦] .

والمقصود هنا بيان **تناقض** الدهرية، وفساد حجتهم.

فصل

المشهور بين أهل السنة والجماعة أن لا يقال في صفاته «كيف» ولا في أفعاله «لم» ... إلخ.." (٣)

-٥٨٢

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥١٤/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥٢٦/١

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥٣٩/١

"ولكن الغرض بيان ممانعة الجهمية والدهرية وعجز كل طائفة عن تصحيح قولها لاشتراك الطائفتين في جحد أصول فطرية ضرورية جاءت الرسل بكمالها وتمامها وشهدت بها الأقيسة الصحيحة وأن الجهمية عاجزون عن الجواب عن شبه الدهرية على أصولهم وأن الدهرية عن الجواب عن حجج الجهمية على أصول أنفسهم أعجز وأن حجة كل واحدة من الطائفتين باطلة على أصل نفسه كما هي باطلة على أصل خصمه فإذا كانت حججهم باطلة على الأصلين كما أن ذلك أيضا باطل على الأصول الصحيحة ظهر مع بطلان أصولهم عظم **تناقضهم** من كل وجه." (١)

-٥٨٣

"كالأسباب وأيضا فإنه يقال هذا الموجود المحسوس يستلزم الواجب القديم فإن كل موجود إما قديم واجب بنفسه وإما ممكن أو محدث والممكن والمحدث يستلزم القديم الواجب فثبت الموجود الواجب بنفسه فكذلك يقال هذه المقاصد المحسوسة تستلزم وجود مقصود لنفسه لأن هذه المقصودات إما أن تكون مقصودة لنفسها أو لغيرها والمقصود لغيره يستلزم وجود المقصود لنفسه فثبت أنه لابد من مقصود لنفسه على التقديرين كما ثبت أنه لابد من موجود لنفسه على التقديرين ثم هذا يدل على وجود المريد القاصد الفاعل لأجل هذه المقصودات لغيرها ولنفسها وإذا تقرر هذا تبين **تناقض** الفلاسفة وفساد مذهبهم في حجة." (٢)

-٥٨٤

"الله وغيرهم كالقاضي أبي يعلى وأبي الوفاء بن عقيل وأبي الحسن بن الزاغوني ونحوهم ممن يوافقهم على هذا وعلى نفي التحسين والتقبيح العقليين مطلقا مع أن أكثر الذين يوافقونهم من هؤلاء وغيرهم **يتناقضون** فيثبتون الحكمة في أكثر ما يتكلمون فيه من مسائل الخلق والأمر وجمهور الفقهاء يقولون ذلك ويصرح بالتحسين والتقبيح العقليين طوائف من." (٣)

-٥٨٥

"لأهل صناعة البرهان وهم العلماء الذين خصهم الله تعالى بعلمه وقرن شهادتهم في الكتاب العزيز بشهادته وشهادة ملائكته قلت قد قدم فيما مضى أن أفلاطون وشيعته يقولون إن الزمان متناه وأنهم يقولون

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١٨/٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٢٢/٢

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤٨/٢

العالم محدث أزلي لكون الزمان متناهيا عندهم في الماضي وان أرسطو وفرقته يقولون الزمان غير متناه في الماضي كما لايتناهى في المستقبل ولايسمون العالم محدثا وهذا يقتضي أن الأزلي في هذا الكلام المراد به الأبدي الذي لاآخر له وإلا **تناقض** الكلام وأفلاطون وشيعته يقولون هو محدث جائز لكنه مع ذلك يكون أبديا والجائز." (١)

-٥٨٦

"المقدمة بمقدمات إحداها أن الجائز لابد له من مخصص يجعله بأحد الوصفين الجائزين أولى منه بالثاني والثانية أن هذا المخصص لايكون إلا مريدا والثالثة أن الموجود عن الإرادة هو حادث قلت وكذلك قررها الرازي أيضا فهذه المقدمات الثلاث مع أن نزاع الحفيد والفلاسفة في تينك المقدمتين لايضر فإنا قد بينا أنهم موافقون على أن الخالق مريد قاصد كما تبين في إثباتهم العناية وإن **تناقضوا** بنفي الإرادة هنا لم يفدهم لإقرارهم بذلك ولأنا قد بينا أن الأدلة الدالة على ذلك يقينية ضرورية وأن نفي ذلك كنفي واجب الوجود ولكن أبو المعالي والرازي ونحوهما إنما احتاجوا لهذه الطريقة لأنهم لايثبتون الحكمة الغائية وإنما يثبتون الإرادة المخصصة." (٢)

-٥٨٧

"وقد قدمنا أن كونه مختارا يبين بما دل على الإرادة المخصصة لمفعول دون مفعول وبما دل على مافي المفعولات من الحكمة المقصودة وبالأمرين جميعا لكن هؤلاء الفلاسفة سلكوا إحدى الطريقتين **وتناقضوا** في منازعتهم في الأخرى والأشعرية سلكوا إحدى الطريقتين ونازعوا في الأخرى **والتناقض** لازم لهم أيضا والمقصود من الطريقتين واحد وهو كونه قاصدا مريدا مختارا وهذه الطريقة التي سلكها أبو المعالي والرازي وغيرهما صحيحة أيضا توجب العلم اليقيني بكونه مريدا مختارا قال الحفيد ثم بين يعني أبا المعالي أن الجائز يكون عن الإرادة أي عن فاعل مريد من قبل أن كل فعل فإما أن يكون عن الطبيعة وإما عن الإرادة والطبيعة لا يكون عنها أحد هذين الجائزين المتماثلين أعني لاتفعل المماثل دون مماثله بل تفعلهما مثال ذلك أن السقمونيا ليست." (٣)

-٥٨٨

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥٧/٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٦٨/٢

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٦٩/٢

"وشقاوتها بعد المفارقة قالوا إذا جاز لكم حمل الآيات والأخبار المحتملة للتشبيه على أمور روحانية بصرفها عن ظواهرها التي هي أمور جسمانية فلم لايجوز مثلها في الحشر والنشر فثبت أنا لو أردنا بالتكذيب رد النصوص لا على وجه التأويل لزمنا أن لانجعل الفلاسفة من المكذبين وإن لم يكونوا من المكذبين وجب أن لايكونوا كفرة لأن العكس واجب في الحد فأما إن جعلنا صاحب التأويل من المكذبين فمعلوم أنه ليس كل متأول مكذبا وإلا لزم إجراء كل الأخبار والآيات على ظواهرها وذلك يوجب التشبيه والقدر والمذاهب **المتناقضة** وكل ذلك باطل بل يجب أن تجعل." (١)

-٥٨٩

"المتشابهات وأن الوقف في قوله تعالى وما يعلم تأويله إلا الله [آل عمران ٧] وأهل البرهان مع أنهم مجمعون في هذا الصنف أنه من المتأول فقد يختلفون في تأويله قلت الذين سماهم أهل البرهان هنا هم من عيناه من الجهمية والدهرية وقد **تناقض** في هذا الكلام فإنه قد تقدم ماذكره في كتاب مناهج الأدلة في الرد على الأصولية ولفظه وجميع الحكماء قد اتفقوا على أن الله تعالى والملائكة في السماء كما اتفقت جميع الشرائع على ذلك وماذكره من أن ذلك من الآراء السالفة القديمة والشرائع الغابرة أن العلو مساكن للروحانيين يريدون الله والملائكة وقوله قد." (٢)

-٥٩٠

"كله تحقيق كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى ومماييين **تناقض** الفريقين لاشتراكهما في النفي والتعطيل أن كل حجة يحتج بها أحدهما على الآخر تنقض مذهبه أيضا كما تنقض مذهب خصمه ولهذا عمدة كلامهم بيان كل طائفة **تناقض** الأخرى وإن كانت هي أيضا **متناقضة** كما نبهنا عليه غير مرة ويوضح ذلك ماذكره هذا القاضي أبو الوليد ابن رشد الحفيد في كتابه الذي سماه مناهج الأدلة في الرد على." (٣)

-٥٩١

"القول عن طائفة توجد في الأمة أو عن عالم معروف في الأمة من الكذب البين وهو من جنس وضع الملاحدة للأحاديث **المتناقضة** على المحدثين ليشينوهم بذلك عند الجهال لكن من عموم المؤمنين أهل الحديث

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٧٧/٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٩٣/٢

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١١٤/٢

وغيرهم من لايحسن أن يجيب عما يورد عليه من الشبه أو من لا يحسن البيان عما انعقد في نفسه من البرهان واستقر عنده من الإيمان ولكن هذا لايبيح أن ينقل عنهم البهتان كيف وشعارهم الدعاء إلى الكتاب والسنة والقرآن مملوء من طريق تعريف الله تعالى لعباده بالأدلة الواضحة المعقولة والأمثال المضروبة التي هي القياسات العقلية." (١)

-٥٩٢

"ونحن قد بينا في غير هذا الموضع أن القرآن بين فيه أصول الدين في المسائل والدلائل على غاية الإحكام ونهاية التمام وأن خلاصة مايذكره أهل الكلام والفلسفة إنما هو بعض مابينه القرآن والحديث مع سلامة ذلك عما في كلامهم من التناقض والاختلاف واشتماله عما تقصر عنه نهايات عقولهم ومالايطمعون أن يكون من مدلولهم وبينا أن تعريف الشارع ودلالة الشرع ليس بمجرد الإخبار كما يظنه من يظن ذلك من أهل الكلام والفلسفة فإن مثل هذا الظن بالشارع هو الذي أوجب أن يلمزوا المؤمنين بما هو أولى وأحرى والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتانا وإثما مبينا {٥٨} [الأحزاب ٥٨] وهذا حال الكفار والمنافقين الذين قال الله تعالى فيهم وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون {١٣} وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا." (٢)

-٥٩٣

"في النصوص السمعية لهم في ذلك من التناقض والاضطراب ما لايحصيه إلا رب الأرباب وأما السلف والأئمة فكانوا في ذلك من العدل والاستقامة وموافقة المعقول الصريح والمنقول الصحيح بحال آخر فالعصمة وإن كانت شاملة لجماعتهم فآحادهم مع ذلك لا يجترئون في مخالفة النصوص المشهورة والمعقولات المعروفة على ما يجترئ عليه هؤلاء المسفسطون وكانوا يستعملون القياس العقلي على النحو الذي ورد به القرآن في الأمثال التي ضربها الله تعالى للناس فإن الله ضرب للناس في القرآن من كل مثل وبين بالأقيسة العقلية المقبولة بالعقل الصريح من المطالب الإلهية والمقاصد الربانية ما لم تصل إليه آراء هؤلاء المتكلفين في المسائل والوسائل في الأحكام." (٣)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١٣٣/٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١٣٤/٢

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣٤٦/٢

٥٩٤-

"فلما بينت له ذلك اعترف بهذا الأصل وبه يتبين زيف هؤلاء فلما تقرر هذا بينت له أن العقل الصريح يمنع أن يكون في الخارج وجود كلي مطلق بشرط الإطلاق وأن الكليات بشرط إطلاقها أو عمومها إنما وجودها في الأذهان لا في الخارج وكان عارفا بهذه العلوم وبينت له ما تستلزم أقوالهم من الجموع الكثيرة بين المتناقضات التي هي معلوم استحالتها ببدائه العقول وما كان كذلك فإذا ادعى المدعي أنه عرفه كشفا وشهودا وذوقا علم أنه خيالات فاسدة وأذواق فاسدة وذلك أنه لا بد من أحد أمرين إما أن يكون قد شهد ما وجوده في الأذهان فاعتقد وجوده في الأعيان كما يقع لكثير من الناس ومعلوم أن شهود الشيء غير العلم بكونه في النفس أو الخارج وهؤلاء قد يحصل لهم مجرد الشهود من غير تمييز بين الموجود في النفس أو الخارج وكثيرا ما يضلهم الشيطان بتخيلات لا حقيقة لها في الخارج وإما أن يكون قد شهد ما وجوده في الخارج فظن انه الخالق وغنما هو مخلوق ليس هو." (١)

٥٩٥-

"الخالق فكل شهود وذوق وكشف يدعى فيه أن المشهود بالقلب هو الله وذلك مما يناقض المعلوم بصريح العقل ويخالف الكتاب والسنة والإجماع فإنه يكون المشهود به إما في الذهن وإما في الخارج ولكن ليس هو الله ولا هو ما يقال ذاته هو وجوده وبسط الكلام في هذا له موضع آخر فإن المؤسس وأمثاله وإن كانوا هم وهؤلاء يشتركون في إنكار الأصل وهو إنكار حقيقة وجود الله ومباينته لخلقه الذي يستلزم إنكاره هذه المقالات المتناقضة وفي الإقرار بثبوت ما يخالف ذلك من الأمور الممتنعة لكن هو وأمثاله." (٢)

٥٩٦-

"عرض لا في محل كعلمه باستحالة قائم بنفسه ليس بمباين لغيره أو ليس بجسم فإنه كما أن الأول فيه جمع بين المتناقضين في الحس والخيال والعقل وكذلك في الثاني جمع بين المتناقضين في الحس والخيال والعقل ثم قالوا فإن قيل هل في المقدور حدوث ما يخرج عن القسمين قلنا إنما يوصف الرب سبحانه وتعالى بالاقتدار على الممكنات فإن الذي يحصره ويضبطه الذكر حسا أو حكما على هذا الحكم قسمان أحدهما موجود وهو جرم متحيز لو اتصل بمثله اتصل به على طريق المجاورة لا بالمداخلة والحيثية بل ينحاز أحدهما عن الآخر

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣٦٢/٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣٦٣/٢

ويختص عنه بجهة ويصير احد جهاته ولو نظر الناظر إليهما أدركهما شيئين متجاورين لكل واحد منهما حظ من المساحة وما هذا وصفه قد يسمى قائما بنفسه لاستغنائه عن محل يقوم به فيكون صفة له ومعنى تحيزه شغله الحيز وانه إذا وجد في فراغ أخرجه عن كونه فراغا وما هذا وصفه يسمى." (١)

٥٩٧-

"جوهرا وأما القسم الثاني وهو الذي لو قدر شيئان منه لايمتنع حصولهما في محل واحد وحيث واحد ولا يتصور ازدحامهما فيه ومن تأمل ما ذكرنا من القسمين وأنصف علم استحالة تقدير قسم ثالث خارج عن القسمين وهذا الكلام يتناول الموجود مطلقا ويقال فيه مطلقا ما قاله في المحدث فإن قوله الذي يضبطه الذكر حسا أو حكما يعم ذلك في الموجود لا يفرق في ذلك بين كونه قديما أو محدثا بل ضبط الذكر حسا أو حكما لهذين القسمين هو للموجود مطلقا من غير تقييد بحدوث أو قدم ويبين ذلك أن الذكر يضبط هذين القسمين قبل علمه بانقسام الموجود إلى محدث وقديم وقبل علمه باستحالة وصف القديم بأحدهما أو بهما أو جواز ذلك عليه وبالجملة فحكم الفطرة إن كان مقبولا في هذا التقسيم فهو مقبولا مطلقا وإن لم يكن مقبولا فليس مقبولا مطلقا إذ الفطرة لا تفرق ولهذا كان يقول غير واحد من أفاضل زماننا من الفضلاء العالمين بالفلسفة والشريعة ما ثم إلا مذهب المثبتة أو الفلاسفة وما بينهما **متناقض** وثبت أن الفلاسفة أكثر." (٢)

٥٩٨-

"**تناقضا** الوجه السابع أن ما به يعلم أنه لابد لكل موجود في الخارج من صفة وخاصة ينفصل بها ويتميز بها عما سواه يعلم به أنه لابد لكل موجود من حد ومقدار ينفصل به عما سواه إذ كل موجود فلابدله من صفة تخصه وقدر يخصه وليس المراد بالحد هنا الحد النوعي فإن ذاك هو القول الدال على المحدود وهو كلي لا يمنع تصور معناه من وقوع الشركة فيه وإذا أريد بالحد نفس المحدود وحقيقته فليس في الخارج محدود كلي بشرط كونه كليا بل يقال حقيقة هذا تشبه حقيقة هذا فالحدود على هذا تتشابه وتتماثل إذا عني بها حقيقة الموجودات الخارجية ولا بد لكل موجود من هذه الحدود والحقائق كما ذكرنا وتقدير موجود قائم بنفسه ليس له صفة." (٣)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٢/٣٧٥

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٢/٣٧٦

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٢/٣٧٧

-٥٩٩

"فإذا علم بصريح العقل أنه لابد له من وجود خاص أو حقيقة يتميز بها ولا بد له من صفات تختص به لا يشركه فيها أحد فيقال وكذلك قدره فإن الموجود لا يتصور أن يكون موجودا إلا بذلك ودعوى وجود موجود بدون ذلك دعوى تخالف البديهة والضرورة العقلية ولذلك حكموا على من نفى ذلك بالتعطيل لأنه لازم قوله وإن كان لا يعلم لزومه والتحقيق انه جمع في قوله بين الإقرار بما يستلزم وجوده والإقرار بما يستلزم عدمه فهو مقر به من وجه منكر له من وجه **متناقض** من حيث لا يشعر ولهذا يقول المشايخ العارفون إن هؤلاء المنكرين لا تتنور قلوبهم ولا يفتح عليها ولا ينالون زينة أولياء الله تعالى الكاملين لما عندهم من الجحود والإنكار المانع لهم من حقيقة معرفة الله تعالى ومحبته والقرب منه فإنهم التزموا التكذيب بالحق الذي تقربهم معرفته وقصده إلى الله تعالى ففاتهم من معرفة الله وقصده والتقرب إليه بقلوبهم ما به ينالون ولايته التي نعت بها أولياءه المتقين الكاملين وإن كانوا قالوا من ذلك بحسب ما عندهم من الإيمان والتقوى." (١)

-٦٠٠

"الممتنع في بدائه العقول بل يقولون إن المعلوم ببدائه العقول أنه لايرى إلا ماهو متحيز أو قائم بمتحيز ومن ادعى رؤية ما ليس بمتحيز ولا قائما بمتحيز فقد خرج عن ضرورات العقول باتفاق عقلاء بني آدم من جميع الطوائف إلا هذا الفريق الذي اتفق الناس على **تناقضهم** فإن موافقيهم من الجهمية الفلاسفة والمعتزلة ونحوهم على إمكان وجود موجود ليس بمتحيز ولا حال فيه وعلى إمكان معرفة ذلك بالعقل وإن كانوا عند جمهور العقلاء مخالفين لضرورة العقل فإنهم لا يوافقونهم على أن من كان كذلك فإنه يرى بل هؤلاء يوافقون جمهور العقلاء في أن ما لا يكون متحيزا ولا حالا في متحيز لا يمكن رؤيته حتى إن أئمة أصحاب الأشعري المتأخرين كأبي." (٢)

-٦٠١

"الله سبحانه وتعالى متفق عليه بين المسلمين الذين يؤمنون بالقرآن وقد بينا فيما تقدم بالدلائل القاطعة الشرعية والعقلية أنه يمتنع أن يكون لله مثل بوجه من الوجوه وبينا أن التماثل بينه وبين خلقه ممتنع لذاته وانه يستلزم كون الشيء الواحد موجودا معدوما قديما محدثا خالقا مخلوقا واجبا ممكنا والحجج الثلاثة التي ذكرها

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣٩١/٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤٣٤/٢

الرازي في هذا المطلوب ضعيفة كما سنبينه إن شاء الله وإن كانت هذه المقدمة في نفسها حقا إذا فسرت بما يوافق الكتاب والسنة والعقل الصريح فإن هذا الرجل كثيرا مايقول الحق ولكن تكون الحجج التي يقيمها عليه ضعيفة وكثيرا مايقول ماليس بحق وكثيرا ما **يتناقض** وهو في هذه المقدمة لم يثبت نفي الشبيه والنظير عن الله تعالى ولكن أراد أن يثبت أنه لايجب أن يكون لكل موجود نظير وشبيه فأثبت سلب هذا العموم لم يثبت نفي النظير عن الله تعالى ومتى ثبت نفي المثل عن الله تعالى ثبت سلب هذا العموم لانتقاض هذه." (١)

-٦٠٢

"غير هذا الموضع ما يبين ذلك وأصحاب الإمام أحمد منهم من ظن أن هذين الكلامين **يتناقضان** فحكي عنه في إثبات الحد لله تعالى روايتين وهذه طريقة الروايتين والوجهين ومنهم من نفى الحد عن ذاته تعالى ونفى علم العباد به كما ظنه موجب ما نقله حنبل وتأول ما نقله المروذي والأثرم وأبو داود وغيرهم من إثبات الحد له على أن المراد إثبات حد للعرش ومنهم من قرر الأمر كما يدل عليه الكلامان أو تأول نفي الحد بمعنى آخر والنفي هو طريقة القاضي أبي يعلى أولا في المعتمد وغيره فإنه كان ينفي الحد والجهة وهو قوله الأول قال فصل وقد وصف الله نفسه بالاستواء على العرش." (٢)

-٦٠٣

"فأخرجناه من سجستان قلت وقد أنكره طائفة من أهل الفقه والحديث ممن يسلك في الإثبات مسلك ابن كلاب والقلانسي وأبي الحسن ونحوهم في هذه المعاني ولا يكاد يتجاوز ما أثبته أمثال هؤلاء مع ماله من معرفة بالفقه والحديث كأبي حاتم هذا وأبي سليمان الخطابي وغيرهما ولهذا يوجد للخطابي وأمثاله من الكلام ما يظن أنه **متناقض** حيث يتأول تارة ويتركه." (٣)

-٦٠٤

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤٨٥/٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٦٢٩/٢

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣٦/٣

"أخرى وليس بمتناقض فإن أصله أن يثبت الصفات التي في القرآن والأخبار الموافقة له أو ما في الأخبار المتواترة دون ما في الأخبار المحضة أو دون ما في غير المتواترة وهذه طريقة ابن عقيل ونحوه وهي إحدى طريقي أئمة الأشعرية كالقاضي أبي بكر ابن الباقلاني وهم مع هذا يثبتونها صفات معنوية." (١)

٦٠٥-

"والحديث دع الجهمية والمعتزلة تارة تنفونها وتحرفون نصوصها أو تجعلونها لا تعلم إلا أماني وهذان مما عاب الله تعالى به أهل الكتاب قبلنا وتارة تقرونها إقرارا تنفون معه ما أثبتته النصوص من أن يكون النصوص نفته وتاركين من المعاني التي دلت عليه مالا ريب في دلالتها عليه مع ما في جمعهم بين الأمور المتناقضة من مخالفة صريح." (٢)

٦٠٦-

"وصفه بالتجزئة والتبعيض وليس ما وصفنا به من الحياة والكلام كذلك ثم يقال لهم وإذ قد كان الله عندنا وعندكم موصوفا بالقدرة والعلم والمشيئة والسمع والبصر والرحمة والعزة كما كان موصوفا بالحياة والكلام فهلا جعلتم هذه كلها أقانيم له وما لكم قصرتم الأقانيم على الثلاثة وفي هذا ما يدل على أنكم لم تذهبوا من الأقانيم مذهب إثبات الصفات له لذلك فرقتم بين هذه الصفات وبينها وإنما ذهبتم فيها مذهب الأبعاض والأجزاء تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا قلت مذهب النصارى لكونه متناقضا في نفسه لا يعقل إذ لا حقيقة له كما لا تعقل الممتنعات صاروا يضطربون في قوله فكل طائفة منهم تفسره بغير ما تفسره الأخرى وكذلك يضطرب الناس في نقله فلهذا ذكر هذا أن الأقانيم عندهم أبعاض كأركان الإنسان وإن كان الآخرون من النصارى." (٣)

٦٠٧-

"والانقسام والتركيب إلا هذين المعنيين ونحوهما وذلك متفق على نفيه بين المسلمين اللهم إلا أن يكون بعض من لا أعلم من الجهال الضلال قد جوز على الله أن ينفصل منه بعضه عن بعض كما يحكى ذلك عن بعض الكفار فبنو آدم لا يمكن حصر ما يقولونه وإنما المقصود أن المقالات المحكية عن طوائف الأمة لم أجد

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣/٣٧

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣/٤٦

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣/١٢٧

فيها من حكى هذا القول عن أحد من الطوائف وإنما مراد أئمة هذا القول من الجهمية والفلاسفة والمعتزلة ومن اتبعهم من الصفاتية بنفي ذلك ما ينفونه عن الجسم المطلق وهو أنه لا يشار إلى شيء منه دون شيء ولا يتميز منه شيء عن شيء بحيث لا يكون له قدر وحد وجوانب ونهاية ولا هو عين قائمة بنفسها يمكن أن يشار إليها أو يشار إلى شيء منها دون شيء ولا يمكن أيضا عند التحقيق أن يرى منه شيء دون شيء وهذا عندهم نفي الكم والمساحة وأما غير الصفاتية فيريدون أنه لا صفة له إذ وجود الصفات يستلزم التجسيم والتجزئة والتركيب كما سيأتي بيان قولهم فيه وهؤلاء ينفون التجسيم والتشبيه وهم **متناقضون** في ذلك عند النفاة والمثبتة الذين يخالفونهم كما أن النفاة تثبت موجودا مطلقا مجردا عن الصفات والمقادير وهم في ذلك **متناقضون** عند." (١)

-٦٠٨

"جماهير العقلاء وكذلك من أثبت أنه حي عالم قادر ونفى الصفات كان **متناقضا** عند جماهير العقلاء ومن أثبت من الصفاتية الصفات الخبرية كالوجه واليدين مع نفي التجسيم والتشبيه هم **متناقضون** في ذلك عند من يخالفهم من الصفاتية وسائر النفاة والمثبتة كما هو قول ابن كلاب والأشعري وغيرهما ثم متكلمة أهل الحديث وفقهاؤهم الذين يوافقون هؤلاء على النفي مع إثبات المعاني الواردة في آيات الصفات وأحاديثها وهم **متناقضون** في ذلك عند هؤلاء ولهذا لما صنف القاضي أبو يعلى كتابه الذي سماه كتاب إبطال التأويلات لأخبار الصفات وقال في أوله أحمده حمدا يرضيه وأستعينه على أوامره ونواهيه وأبرأ إليه من التجسيم والتشبيه وصار في عامة ما يذكره من أحاديث الصفات يقر الحديث على مايقول إنه ظاهره ومقتضاه مع قوله بنفي التجسيم كما يقول سائر الصفاتية في الوجه واليد وكما يقولونه في العلم والقدرة ونحو ذلك وهذا **تناقض** عند أكثر أهل الإثبات والنفي." (٢)

-٦٠٩

"ولهذا صار في أصحاب الإمام أحمد وغيرهم من يشهد **بتناقضه** إما مائلا إلى النفي كرزق الله التميمي وابن عقيل وابن الجوزي وغيرهم وإما مائلا إلى الإثبات كطوائف أجل." (٣)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١٣٠/٣

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١٣١/٣

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١٣٢/٣

-٦١٠

"المسلمين ومنه ما هو متفق على نفيه بين علماء المسلمين من جميع الطوائف إلا ما يحكى عن غلاة المجسمة من أنهم يمثلونه بالأجسام المخلوقة وأما المعنى الخاص الذي يعنيه النفاة والمثبتة الذين يقولون هو جسم لا كالأجسام فهذا هو مورد النزاع بين أئمة أهل الكلام وغيرهم وهو الذي **يتناقض** سائر الطوائف من نفاته لإثبات مايستلزمه كما **يتناقض** مثبتوه مع نفي لوازمه ولهذا كان الذي عليه أئمة الإسلام أنهم لا يطلقون الألفاظ المبتدعة المتنازع فيها لا نفيا ولا إثباتا إلا بعد الاستفسار والتفصيل فيثبت ما أثبته الكتاب والسنة من المعاني وينفي ما نفاه الكتاب والسنة من المعاني والمقصود هنا أن التوحيد الذي أنزل الله به كتبه وأرسل به رسله وهو المذكور في الكتاب والسنة وهو المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام ليس هو هذه الأمور الثلاثة التي ذكرها هؤلاء المتكلمون وإن كان فيها ما هو داخل في." (١)

-٦١١

"وأما الشرك الذي في النصارى فإنما ابتدعوه تشبها بأولئك فكان فيهم قليل من شرك أولئك قال تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله ذلك قولهم بأفواههم يضاهؤون قول الذين كفروا من قبل [التوبة ٣٠] كالذين قالوا الملائكة أولاد الله كما يقوله هؤلاء المتفلسفة الصابئون فإنهم كانوا قبل النصارى قلت وأما التوحيد الذي يذكر عن الفلاسفة من نفي الصفات فهو مثل تسمية المعتزلة لما يقولونه توحيدا وهذا في التحقيق تعطيل مستلزم للتمثيل والإشراك وأما النصارى فهم لا يقولون عن ثم إلهين متباينين بل يقولون قولا **متناقضا** حيث يجعلون الثلاثة واحدا ويجعلون الواحد هو المتحد." (٢)

-٦١٢

"بالمسيح دون غيره مع عدم إمكان تميز واحد عن غيره وهذا الكفر دون كفر الفلاسفة بكثير وتكلمت في ذلك بكلام بعد عهدي به وفساد هذا **وتناقضه** أعظم حتى لقد قال عبد الله بن المبارك إنا لنحكي قول اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية وهذا يتبين بما نقوله وهو أن ما فسر به هؤلاء اسم الواحد من هذه التفاسير التي لا اصل لها في الكتاب والسنة وكلام السلف والأئمة باطل بلا ريب شرعا وعقلا

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١٣٧/٣

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١٤٥/٣

ولغة أما في اللغة فإن أهل اللغة مطبقون على أن معنى الواحد في اللغة ليس هو الذي لا يتميز جانب منه عن جانب ولا يرى منه شيء دون شيء إذ القرآن وغيره من الكلام العربي متطابق." (١)

-٦١٣

"يكفرون الجهمية ومن يدعي أن القرآن مخلوق فلا يقيس الكفر ببعض اختلاف هذه الفرق إلا امرؤ جهل العلم ولم يوفق فيه لفهم فادعى المعارض أن الناس قد تكلموا في الإيمان وفي التشيع والقدر ونحوه ولا يجوز لأحد أن يتأول في التوحيد غير الصواب إذ جميع خلق الله تدرك بالحواس الخمس اللمس والشم والذوق والبصر بالعين والسمع والله بزعم المعارض لايدرك بشيء من هذه الخمس قال قلنا لهذا المعارض الذي لا يدري كيف **تناقض** أما قولك لا يجوز لأحد أن يتأول في التوحيد غير." (٢)

-٦١٤

"بنفي هذا المعنى الخاص الذي أثبتته النصوص بل عمد إلى معنى عام مجمل يتضمن نفي ذلك وقد يتضمن أيضا نفي معنى باطل فنفاهما جميعا نفى الحق والباطل فإن قول القائل ليس في جهة ولا حيز يتضمن نفيه أنه ليس داخل العالم ولا في أجواف الحيوانات ولا الحشوش القذرة هذا كله حق ويتضمن أنه ليس على العرش ولا فوق العالم وهذا باطل وكان في نفيه نفي الحق والباطل ولهذا كان أهل الإثبات على فريقين منهم من يقول بل هو في جهة وحيز لأنه فوق العرش وهذا مما دخل في عموم كلام النافي والنافية الكلية السالبة **تناقض** بإثبات معين كما في قوله تعالى وما قدروا الله حق قدره إذ قالوا ما أنزل الله على بشر من شيء قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى [الأنعام ٩١] ومقصود هذا المثبت جهة معينة وحيزا معينا وهو ما فوق العرش ومنهم من لا يطلق أنه في جهة ولا في حيز إمالأن." (٣)

-٦١٥

"الرؤية من جانب المثبتين وذكر حجتهم فيها ولا ريب أن ذلك يظهر من استطالة المعتزلة عليهم ما يشفي به قلبه ولهذا صار كثير من أهل العلم والحديث يصف أقوال هؤلاء بأن فيها نفاقا **وتناقضا** حيث يوافقون أهل السنة والجماعة على شيء من الحق ويخالفونهم فيما هو أولى بالحق منهم ويفسرون ما يوافقون

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١٤٦/٣

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١٥٦/٣

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣٠٥/٣

فيه بما يحيله عن حقيقته وهذا كله لما وقع من الاشتباه عندهم في هذه المسائل ولما تعارض عندهم من الدلائل والله هو المسئول أن يغفر لجميع المؤمنين ويصلح لهم أمر الدنيا والآخرة والدين إنه على كل شيء قدير وهذا القدر الذي يوجد في هؤلاء قد يوجد من جنسه في منازعيهم من أهل الإثبات بحيث يعظم اهتمامهم لما ينازعون فيه إخوانهم الذين يوافقونهم في أكثر الإثبات من أدق." (١)

٦١٦-

"لفظه دون معناه وكذلك قوله عن الكرامية إنهم زعموا أنه غير متناه فهذا إنما هو قول بعضهم كما تقدم ذكره لذلك وأن منهم من يقول هو متناه ثم إن كلا من القولين ليس من خصائص الكرامية بل النزاع في ذلك مشهور عن غيرهم وقد ذكرنا بعض ما في ذلك من النزاع فيما ذكره الأشعري في المقالات وكذلك قولهم لا يقبل القسمة هذا اللفظ قد يطلقه طوائف منهم ومن غيرهم وقد لا يطلقه طوائف لما فيه من الإجمال **والتناقض** فالذي يقال على الكرامية بإثباتهم واحدا فوق العرش لا ينقسم أو يشار إليه ولا ينقسم يقال على غيرهم ففي الطوائف الأربعة من الفقهاء كثير ممن يقول نحو ذلك وكذلك." (٢)

٦١٧-

"ابن كلاب والأشعري وأئمة أصحابه يقولون نحو ذلك فإن كان كل من قال إنه فوق العرش وقال إنه ليس بجسم أو أثبت له هذه الصفات التي وردت بها النصوص كالوجه واليد وقال مع ذلك إنه ليس بجسم يرد عليه ذلك فإنه يلزمه أنه يشار إليه بحسب الحس وأنه واحد لا ينقسم هذه القسمة التي زعمها ولهذا نجد في هذه الطوائف منازعة بعضهم لبعض في ذلك كما يوجد في أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وكذلك يوجد في أصحاب الأشعري من يتنازعون في ذلك فنفاة الجهة منهم يقولون إن أدلتهم وأئمتهم الذين يقولون إن الله تعالى فوق العرش وإنه ليس بجسم **متناقضون** وكذلك." (٣)

٦١٨-

"نفاة الصفات الخبرية يقولون إن مثبتيها مع نفي الجسم **متناقضون** ومثبتة العلو منهم والصفات الخبرية يقولون إن نفاة ذلك منهم **يتناقضون** حيث أثبتوا ما هو عرض في المخلوق كالعلم والقدرة والحياة قالوا وليس

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥٤٢/٣

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥٥٦/٣

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥٥٧/٣

هو بعرض في حق الخالق ولم يثبتوا ما هو جسم في حق المخلوق كاليد والوجه ويقولون ليس بجسم في حق الخالق وكذلك أصحاب الإمام أحمد فطائفة منهم كابن عقيل وصدقة بن الحسين وأبي الفرج بن الجوزي قد يقولون إن ابن حامد والقاضي أبا يعلى." (١)

-٦١٩

"وأبا الحسن بن الزاغوني ونحوهم **متناقضون** حيث ينفون الجسم ويثبتون هذه الصفات وجمهورهم يقول بل هؤلاء هم **المتناقضون** الذين يثبتون الشيء تارة وينفونه أخرى كما هو معروف من حالهم واجتماع النفي والإثبات في الشيء الواحد أعظم من اجتماعهما في لوازمه وملزوماته فإن كان كل منهما في وقتين فالأول أعظم وكذلك إن كانا في وقت واحد وأماإن كان الأول في وقتين والثاني في وقت واحد فهذا أبلغ من وجه وهذا أبلغ من وجه ويقولون إن أولئك **متناقضون** حيث يسلمون ثبوت الصفات التي هي فينا أعراض ويمنعون ثبوت الصفات التي هي فينا أجسام الوجه السادس عشر قوله فلا جرم صار." (٢)

-٦٢٠

"أنتم وسائر الصفاتية تسلمون أن كل موجود فإنه يمكن أن يحس وأن الذي لا يمكن إحساسه هو المعدوم وكثير من أهل السنة والحديث يقولون بأنه يلمس أيضا وأنتم تريدون أنه يدرك بالحواس الخمس وأنتم تثبتون هذا مثل إثبات أنه ذو حيز ومقدار ولم يكن العلم بذلك موقوفا على العلم بأنه ذو حيز ومقدار وإذا كنت قد قلت إن كونه موصوفا بأنه أحقر من الجوهر الفرد فإذا كان لا يحس ولا يشار إليه فقد لزمك إما أن يكون معدوما أو يكون ذا حيز ومقدار وإذا قلت إنه يحس بطل ما ذكرته هنا من أنه لا يحس ولا يشار إليه وهذا الذي يورده المنازع حمد في النظر الصحيح في المناظرة العادلة فإنه يظهر به من **تناقض** منازعه وضعف." (٣)

-٦٢١

"حجة ما يدفعه به عنه ويظهر به من صحة حجته ما ينفع الناظر والمناظر وهذا يتقرر بالوجه التاسع عشر وهو أن هؤلاء المنازعين له الذين ينتصر لهم المؤسس يقولون إنه تحوز رؤيته بل يجوزون كونه مدركا بإدراك

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣/٥٥٨

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣/٥٥٩

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣/٥٧٢

اللمس بل يجوزون كونه مدركا بغير ذلك من الحواس مع قولهم إنه ليس فوق العرش ولا يمكن أن يكون مشارا إليه بالحس ولا يمكن أن يحس به لا ريب أنهم **متناقضون** في ذلك غاية **التناقض** فإن من المعلوم أن إدراك اللمس به أبعد من كونه مشارا إليه بالحس أو كونه في جهة فإن لمس الإنسان قائما بذاته التي هي في جهة معينة فإدراكه الشيء بلمسه يقتضي من الاتصال به والملاصقة وكونه في جهة من اللامس وغير ذلك مالا يقتضيه مجرد كونه ترفع إليه الأيدي أو الأعين فإن من المعلوم أنا نشير إلى كل شيء من الموجودات التي نراها ومع هذا فلا يمكننا أن نلمس منها إلا بعضها فإذا جاز كونه باللمس فلأن يجوز كونه مشارا إليه باليد والعين أولى وأحرى." (١)

-٦٢٢

"وكذلك كل ما يلمسه فلا يكون إلا في جهة وكثيرا ما يكون الشيء في جهة ولا يمكننا لمسه فكيف يجوز إثبات لمسه مع منع كونه في جهة أليس هذا **تناقضا** محضا بل هذا نفي الشيء مع إثبات ما هوأبلغ منه وتحريم الشيء مع استحلال ما هو أعظم منه كما قال ابن عمر يستفتوني في دم البعوضة وقد قتلوا ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بل كما قال تعالى قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام وإخراج أهله منه أكبر عند الله [البقرة ٢١٧] وهو بمنزلة من يقول إن الله لا يرى ولكن يصافح ويعانق وكذلك قولهم إنه يرى وقولهم إنه يتعلق به إدراك اللمس مع قولهم لا يمكن أن يحس به **تناقض** ظاهر وإذا كان ذلك **تناقضا** منهم ومن المعلوم أن مسألة الرؤية ثابتة بالنصوص المتواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبإجماع سلف الأمة وأئمتها فتكون صحتها مستلزمة لكونه يحس وذلك مستلزم لبطلان ما." (٢)

-٦٢٣

"قالوه في هذه المسألة فإن قيل دليلهم العقلي في الرؤية ضعيف قيل لا نسلم أنه ضعيف ثم إن كان ضعيفا فليس هو بأضعف مما ذكروه في هذه المسألة فإن كان أضعف ظهر **تناقضهم** في النفي والإثبات في هاتين المسألتين الوجه العشرون أنهم قد قرروا في هاتين المسألتين هنا وهناك أن ما لا يمكن أن يشار إليه ويحس به يكون معدوما وقرر هناك أن كل موجود فإنه يصح أن يرى وأن يلمس فيحس به ويلمس وهو أبلغ من الإشارات الحسية إليه وأن الله يصح أن يرى وأن يتعلق به إدراك اللمس فإن كل واحد من الرؤية واللمس

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥٧٣/٣

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥٧٤/٣

مشترك بين الجوهر والأعراض فيتعلق بالله تعالى وهذا يوجب أن يكون الله يمكن أن يشار إليه ويمكن أن يحس به خلاف ماذكره هنا كما تقدم وقرر هنا أن ما كان كذلك فإنه يكون ذا حيز ومقدار وأنه يلزمه أن يكون منقسما مركبا الانقسام والتركيب العقلي الذي ألزم به مخالفه هنا وهذا." (١)

-٦٢٤

"مصنفات وهذا هو معنى التحيز عند من تكلم به من الأولين فإن هؤلاء كثيرا ما يكون النزاع بينهم لفظيا لكن أهل السنة والحديث فيهم رعاية لألفاظ النصوص وألفاظ السلف وكثير من مبتغي ذلك يؤمن بألفاظ لا يفهم معانيها وقد يؤمن بلفظ ويكذب بمعنى آخر غايته أن يكون فيه بعض معنى اللفظ الذي آمن به ولهذا يطعن كثير من أهل الكلام في نحو هؤلاء الذين يتكلمون بألفاظ **متناقضة** لا يفهمون **التناقض** فيها لكن وجود هذا وأمثاله في أهل الكلام أكثر منه في أهل الحديث بأضعاف." (٢)

-٦٢٥

"مضاعفة كما قد بيناه في غير هذا الكتاب وإذا كان كذلك فالجواب عن هذه الحجة وأمثالها مبني على مقامين المقام الأول مقام من يقول إنه نفسه تعالى فوق العرش ويقول إنه ليس بجسم ولا متحيز كما يقول ذلك ابن كلاب والأشعري وكثير من الصفاتية فقهائهم ومحدثيهم وصوفيتهم وهو كثير فيهم فاش ظاهر منتشر والمنازعون لهم في كونه فوق العرش كالرازي ومتأخري الأشعرية وكالمعتزلة يدعون أن هذا **تناقض** مخالف للضرورة العقلية وقد تكلمنا بين الطائفتين فيما تقدم بما ينبه على حقيقة الأمر وتبين أن الأولين أعظم مخالفة للضرورة العقلية وأعظم **تناقضا** من هؤلاء وأن هؤلاء لا يع أحدهم في نظره ولا مناظرته أن يوافق أولئك على ما سلكوه من النفي فرارا مما ألزموه إياه من **التناقض** لأنه يكون كالمستجير من الرمضاء بالنار فيكون الذي وقع فيه من." (٣)

-٦٢٦

"**التناقض** ومخالفة الفطرة والضرورة العقلية أعظم مما فر منه مع ما في ذلك من مخالفة القرآن والسنة وما اتفق عليه سلف الأمة وإن كان قد يضطر إلى نوع باطل في الأول فإنه بمنزلة قول الواقف في الرمضاء أناأجد

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥٧٥/٣

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥٩٢/٣

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥٩٣/٣

حرارتها وألمها فيقال له النار التي فررت إليها أعظم حرارة وألما وإن كنت لا تجد حين وقوفك على الرمضاء بل تجدها حين تباشرها فيكون قد فر من نوع **تناقض** وخلاف بعض الضرورة فوقع في أنواع من **التناقضات** ومخالفة الضرورات وبقي ما امتاز به الأول في كلامه من الزندقة والإلحاد ومشاقة الرسول من بعد ما تبين له الهدى واتباع غير سبيل المؤمنين زيادة على ذلك ولهذا كان من هؤلاء المثبتة ممن له في الأمة من الثناء ولسان الصدق ما ليس لمن هو من أولئك وإن كان قد يذمه من وجه آخر فليس الغرض بيان صوابهم مطلقا ولكن بيان أن طريقهم أقل." (١)

-٦٢٧

"خطأ وطريق الأولين أعظم ضلالة فهذا أحد المقامين وقد تقدم بيانه فلا نعيده وأما المقام الثاني فهو مقام من يسلم له أنه فوق العرش وهو متحيز وله حد ونهاية ويطلق عليه أيضا لفظ الجهة فإن أهل الإثبات متنازعون في إثبات لفظ الجهة وفي ذلك نزاع بين أصحاب الإمام أحمد وغيرهم كما أنهم متنازعون في اسم الحد أيضا وفي ذلك نزاع بين أصحاب الإمام أحمد وغيرهم فنقول وعلى هذا التقدير فالكلام على هذا من وجوه الأول أن كلام هذا وغيره في حيز هل هو أمر وجودي أو عدمي أو إضافي مضطرب **متناقض** فإنه وإن كان قد قرر هنا أنه وجودي فقد قرر في غير هذا الموضع أنه عدمي ويكفي نقض كلامه بكلامه فإنا قد اعتمدنا هذا مرات فإن هذا موجود." (٢)

-٦٢٨

"الصرف والعدم المحض فلم يكن هناك فوق ولا تحت الثاني أنه لو كان الفوق متميزا عن التحت بالتميز الذاتي لكانت أمورا موجودة قابلة للانقسام وذلك يقتضي قدم الجسم لأنه لا معنى للجسم إلا ذلك فهذا تصريح بأنها مختلفة في الحقائق وأنها خلاء صرف وفراغ محض وهذا يناقض ما ذكره هنا ومن لم يكن لسانه وراء قلبه كان كلامه كثير التقلب **والتناقض** وذكر في نهايته في مسألة حدوث العالم لما ذكر نزاع المنازع في أن الكون والحصول في الحيز أمر زائد على ذات الجسم وذكر أسئلتهم على دليله ثم قال وإن سلمنا أن ما ذكرتموه يدل على أن الحصول في الحيز زائد على ذات الجسم لكن معنا مايدل على نفي ذلك وهو أمور ثلاثة." (٣)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣/٥٩٤

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣/٥٩٥

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣/٥٩٧

-٦٢٩

"كنت تعلم ذلك وتعلمه لقول خصمك لزم صحته وبطل مذهبك وإن لم تحتج بقول خصمك الذي تدفعه عنه بطلت هذه الحجة أن تكون طريقا لك إلى العلم أو إلى التعليم والإرشاد وكان غايتها ذكر **تناقض** الخصم وللخصم عنها أجوبة لا نحتاج إلى ذكرها هنا وأما قوله في الوجه الثاني أن جهة الفوق متميزة عن جهة التحت في الإشارة فيقال له إن كانت الإشارة إلى ما فوقنا من العالم وما تحتنا منه فلا ريب أن هذا موجود لكن ليس ذلك هو مسمى الحيز والجهة الذي ينازعونك في أن الله فيه فإنهم لم يقولوا إن الله في جوف العالم وإنما قالوا هو خارج العالم فإن كانت الإشارة إلى ما فوق العالم وماتحته فلا نسلم أن أحدا يشير إلى ما تحت العالم أصلا وأما ما فوق العالم فالله هو الذي فوق العالم فالإشارة إلى ماهناك إشارة إليه سبحانه وتعالى ولا نسلم أنه يشار إلى شيء موجود فوق العالم غير الله تعالى فلم تحصل إلى شيء معدوم بحال ولم يشر أحد إلى جهة عدمية بحال بل المشار إليه ليس هو الجهة التي ينازع فيها المنازعون وأما قوله في الوجه الثالث إن الجوهر إذا انتقل من حيز." (١)

-٦٣٠

"وقالوا هذا من حكم الوهم والخيال أو من حكم الحس والوهم فقد بينا فيما تقدم غير مرة أن كلام منازعيهم هؤلاء أبعد عن الخطأ في العقل والدين وأنهم هم أعظم مخالفة لما يعلم بضرورة العقل وبديهته وفطرته من منازعيهم هؤلاء المثبتين لأن الله على العرش الموافقين لهم على نفي الجسم وقد تقدم التنبيه على أصل كلام هؤلاء وأنه إن كان كثيرا ممن يوافقهم على أن الله على العرش أو على نفي الجسم يقول إن هذا القول **متناقض** ويصفهم **بالتناقض** في ذلك فالنفاة أعظم **تناقضا** منهم وأعظم مخالفة لمايعلم بالاضطرار في العقل والدين وأن هؤلاء أعظم مخالفة للعلوم الشرعية والعقلية ولا ريب أن كلام هؤلاء فيه ما يحتج به مثبتو الحد والمقدار والتحيز والجهة وفيه ما يحتج به نفاة الجسم والتحيز والجهة أيضا فلهذا قيل إنهم **متناقضون** أو أن لهم قولين." (٢)

-٦٣١

"إلا هو خالق كل شيء فاعبدوه وهو على كل شيء وكيل {١٠٢} لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير {١٠٣} [الأنعام ١٠٠-١٠٣] وليس هذا موضع استقصاء الكلام في هذا

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣/٦٠٦

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣/٧٤٠

وإنما الغرض التنبيه على **تناقض** هؤلاء وإبطال حججهم وحينئذ يقال في الوجه الرابع قوله إنه إذا كان على العرش وكان عظيما فلابد أن يكون له جانبان جانب عن يمين العرش وجانب عن يساره ويكون أحدهما غير الآخر العلم بهذا إما أن يكون من العقل الجسماني ومقتضى الحس والخيال أو." (١)

-٦٣٢

"نقيض المطلوب لأن المقصود بنفي وحدة الجسم إثبات تركيبه من الأجزاء المفردة التي كل منها واحدا فإذا نفيت وحدة الجوهر الفرد استلزمت إبطاله وإذا بطل الجوهر الفرد امتنع كون الجسم مركبا من الجواهر المنفردة فيلزم أن يكون واحدا فصارت هذه الحجة المذكورة لنفي وحدة الجسم مستلزمة لوحدته ونافية لوحدة الجوهر الفرد أيضا وكل هذا **تناقض** واعجب من هذا ثم من العجب قولك بعد أن ثبت أن الوحدة تستلزم التسلسل وهو محال ثم قلت وبتقدير إمكانه فلابد وأن ينتهي إلى وحدة تقوم بالذات لا بتوسط وحدة أخرى وإذا كانت الوحدة مستلزمة للتسلسل المحال فكيف يكون تقدير إمكانه مبينا لك جواز اتصاف شيء بالوحدة من غير توسط وحدة أخرى وكذلك من العجب قولك فلابد وأن ينتهي إلى وحدة تقوم بالذات لا بتوسط وحدة أخرى وإلا لم تكن الذات موصوفة بالوحدة وهو المطلوب فليس هذا هو المطلوب لأن هذا الذي قدرته مع قولك إنه محال يفيد أن الذات توصف بالوحدة من غير أن تتوقف هذه الوحدة على وحدة أخرى للذات وهذا لم ينازعك فيه أحد ولا ينفي وحدة الجسم فإن." (٢)

-٦٣٣

"تركيبه إلى أجزاء ويكون كل واحد منها مبرءا عن هذا التركيب يقال لك هذا باطل على هذا التقدير لأن كل واحد من تلك الأجزاء المختلفة الماهية إذا كان جزءا لا ينقسم وهو الجوهر الفرد امتنع حينئذ أن يكون مركبا وأن يتحلل إلى أجزاء أخر فإنه لا تركيب فيه بحال أكثر ما يمكنك أن تقول فيه ما قلته في الأجزاء التي يتحلل إليها من لزوم مماسته بيمينه شيئا وبيساره شيئا آخر لكن يقال لك هذا أولا باطل في الجزء الذي لا ينقسم وقولك لكن يمينه مثل يساره وإلا لكان هو نفسه مركبا وقد فرضناه غير مركب كلام **متناقض** ينقض بعضه بعضا فإنه إذا كان له يمين ويسار كان مركبا وقولك يمينه مثل يساره والمثلان غيران يقتضي أن فيه غيرين

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١١٩/٤

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١٢٨/٤

وهذا تركيب أيضا وتماثل جانبيه لا يخرجه عن أن يكون مركبا فقولك وقد فرضناه غير مركب تناقض وكذلك قولك ودعواك أنه تماثل يمينه يساره وإلا لكان هو نفسه مركبا يقتضي أنه مع تماثل جانبيه يكون غير." (١)

-٦٣٤

"مركب ومع عدم تماثلهما يكون مركبا وليس الأمر كذلك بلا نزاع وأيضا فإنه على هذا التقدير الأجزاء المختلفة في الحقيقة وإذا كانت مختلفة في الحقيقة لم يلزم أن يجوز على كل واحد منها ما جاز على الآخر بل يمتنع تساويهما فيما يجب ويجوز ويمتنع فلو وجب أن يقوم كل منهما مقام الآخر لكانت متماثلة والتقدير أنها مختلفة هذا تناقض فعلم أنه يمتنع مع كون الأجزاء غير منقسمة وهي مختلفة في الحقيقة أن يقوم بعضها مقام البعض وحينئذ فيبطل لزوم تفرقها بل يقال إذا كان تفرقها يوجب قيام بعضها مقام بعض امتنع تفرقها مع كونها مختلفة لأن الحقائق المختلفة يمتنع أن يقوم بعضها مقام بعض هذا إن أراد بالأجزاء الجواهر المنفردة وهو المفهوم من إطلاق تفرقها وإن أراد بالأجزاء الأجزاء الكبار قيل الوجه التاسع وهو أن المعنى أنه مركب من أجزاء كبار بحيث يلزم إذا كانت مختلفة أن يكون الجزء منها ينحل إلى أجزاء لا تنقسم وقد قلت إما أن تكون متماثلة أو مختلفة فيقال لك نقدر أنها متماثلة وهي وإن كانت متماثلة في الصفة." (٢)

-٦٣٥

"والاستكمال بالغير فكيف والنقص إنما هو لازم على قولهم كما قد بين ذلك غير مرة وقيل لك ثانيا هب أن هذا متناقض لكن إذا كانوا قد جمعوا في قولهم من إثبات كونه على العرش وبين نفي كونه جسما فإما أن يكون إثبات هذا ونفي هذا متناقضا أو لا يكون فإن لم يكن متناقضا صح قولهم وبطل قولك في نفي الجهة فإذا كان هذا متناقضا لم يكن إلزامهم لوازم أحد النقيضين بأولى من إلزامهم النقيض الآخر فإن حقيقة هذا عند من يقول إنهم تناقضوا أنهم قد قالوا هو فوق العرش ليس فوق العرش وهو جسم وهو ليس بجسم ومثل هذا إما أن يجعل لهم قولين فيكون لهم قول بأنه فوق العرش ولوازمه وهو أنه جسم وقول بأنه ليس بجسم ولوازمه وهو أنه ليس فوق العرش أو يذكر قولهم المتناقض على جهته ولا يلزمون لوازم النفي دون لوازم الإثبات ولا لوازم الإثبات دون لوازم." (٣)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤/١٤٤

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤/١٤٥

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤/١٩٩

-٦٣٦

"النفي بل يثبت اللازم كما أثبت الملزوم وإن قيل إن فيها **تناقضا** وإذا كان كذلك لم يجز أن يلزموا بلوازم نفي الجسم المستلزمة نفي لوازم كونه على العرش فلا يلزموا بأن يكون متحيزا أو غير متحيز فإن ذلك لا يلزمهم ما داموا جامعين بين النفي والإثبات وهذا بين ولهذا لا يزال هؤلاء وأمثالهم يميلون إلى النفاة من وجه وإلى المثبتة من وجه وقيل لك ثالثا هب أن هؤلاء **متناقضون** في إثبات موجود ليس بجسم فوق العالم فقولك بإثبات موجود لا داخل العالم ولا خارجه أعظم **تناقضا** فإن قولك موجود يقضي ثبوت أحد الأمرين فإذا نفيتهما فقد نفيت لازم الوجود المعلوم بالفطرة الضرورية لاسيما وقد علم بالضرورة الفطرية أن الله فوق العالم وأن ما يكون لا داخل العالم ولا خارجه فإنه لا يكون إلا معدوما وقالوا لك رابعا لا نسلم أن هذا **تناقض** بل قد علمناه بالضرورة الفطرية والضرورة الدينية والأدلة السمعية والعقلية أنه فوق العرش وعلمنا بما وافقتنا عليه من الأدلة العقلية وما." (١)

-٦٣٧

"تذكر في موافقتنا من الأدلة الشرعية أنه ليس بجسم وموجب الأدلة الصحيحة لا **تتناقض** وإذا لم **تتناقض** فإذا قدرنا فوق العالم ما ليس بجسم لم يمكن أن يكون في حيز كما تكون الأجسام وحينئذ ما تذكره من اللوازم في هذه الحجة وفي نظائرها من الحجج مثل لزوم كونه منقسما أو جوهرا فردا وكونه في حيز أو أكثر من حيز ممنوعة." (٢)

-٦٣٨

"يقال له أما الذين يقولون إنه فوق العرش وليس بجسم وهو أئمة أصحابك والكلابية وطوائف كثيرة من الفقهاء وأهل الحديث والصوفية وقد ذكر الأشعري أنه قول أهل السنة وأصحاب الحديث فيمنعون التلازم ويقولون لا نسلم أنه إذا كان في جهة بمعنى أنه نفسه فوق العرش لكان إما أن يكون في حيز واحد أو في أكثر من حيز فإن هذا التلازم إنما فيما إذا كان الذي فوق العالم جسما أما إذا وافقتمونا على أنه ليس بجسم فإن التقدير يكون إذا كان فوق العالم ما ليس بجسم أو إذا كان في الجهة ما ليس بجسم فإنه إما أن يكون في حيز واحد أو أكثر ومعلوم أن ما ليس بجسم لا يكون في الحيز الاصطلاحي لا في واحد ولا في أكثر وهذا

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤/٢٠٠

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤/٢٠١

ظاهر واضح فإن قلت هذا **متناقض** فإنه إذا كان فوق العالم أو في الجهة وجب أن يكون جسما قيل لك أولا قد صدرت الكلام في هذه المسألة بأنه لا يلزم من نفي كون الشيء جسما نفي اختصاصه بالحيز وإذا سلمت لهم لم يكن لك أن تنازعهم فيه فإن هذا رأس المسألة فيكون التقدير باتفاق منك ومنهم أن." (١)

-٦٣٩

"أن يكون نزاعهم لفظيا أو معنويا فإن كان لفظيا لم يكن ذلك منافيا لاتفاقهم من جهة المعنى وإن كانت المعاني متفقة لم يضر اختلاف الألفاظ إلا إذا كان منهيا عنها في الشريعة وإن كان النزاع معنويا فهو أيضا قسمان أحدهما اختلاف تنوع بأن يكون هؤلاء يثبتون شيئا لا ينفيه هؤلاء وهؤلاء ينفون شيئا لا يثبته هؤلاء فهذا أيضا ليس باختلاف معلوم إلا إذا كان كل منهما يدفع ما يقوله الآخر من الحق فإذا كان أحدهما يثبت حقا والآخر ينفي باطلا كان على كل منهما أن يوافق الآخر وإذا اختلفا كانا جميعا مذمومين وهذا من الاختلاف الذي ذمه الله تعالى في كتابه حيث قال سبحانه وتعالى وإن الذين اختلفوا في الكتاب لفي شقاق بعيد {١٧٦} [البقرة ١٧٦] وقال ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات [آل عمران ١٠٥] وأمثال ذلك وإن كانا قد تنازعا حقيقيا هما فيه **متناقضان** على حقيقة **التناقض** بحيث أن يكون أحدهما ينفي ما أثبته الآخر فهذا بعد اتفاقهم على إثبات أنه فوق العرش فوق العالم ومخالفتهم جميعا للمعتزلة الذين سلك هذا الرازي وأمثاله مسلكهم في كتابه هذا التأسيس إنما يكون بأن يقول المثبت كونه فوق." (٢)

-٦٤٠

"في كتاب السنة قال القوم يرجعون إلى التعطيل في كونهم ينكرون الرؤية وذلك أن الله على كل شيء قدير وهذا لفظ عام لا تخصيص فيه فأما الممتنع لذاته فليس بشيء باتفاق العقلاء وذلك أنه **متناقض** لا يعقل وجوده فلا يدخل في مسمى الشيء حتى يكون داخلا في العموم مثل أن يقول القائل هل يقدر أن يعدم نفسه أو يخلق مثله فإن القدرة تستلزم وجود القادر وعدمه ينافي وجوده فكأنه قيل هل يكون موجودا معدوما وهذا **متناقض** في نفسه لا حقيقة له وليس بشيء أصلا وكذلك وجود مثله يستلزم أن يكون الشيء موجودا معدوما فإن مثل الشيء ما يسد مسده ويقوم مقامه فيجب أن يكون الشيء موجودا معدوما قبل وجوده مفتقرا مربوبا فإذا قدر أنه مثل الخالق تعالى لزم أن يكون واجبا قديما لم يزل موجودا غنيا ربا ويكون

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤/٢١٣

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤/٢٩٥

الخالق فقيرا ممكنا معدوما مفتقرا مربوبا فيكون الشيء الواحد قديما محدثا فقيرا مستغنيا واجبا ممكنا موجودا معدوما ربا مربوبا وهذا **متناقض** لا حقيقة له وليس بشيء أصلا فلا يدخل في العموم وأمثال ذلك أما خلق قوة في العباد يقدرون به على رؤيته فإن ذلك يقتضي كمال قدرته وما من موجود قائم بنفسه إلا والله قادر على أن يرينا إياه بل قد يقال ذلك في كل موجود سواء قام بنفسه أو قام بغيره." (١)

٦٤١-

"وأما الوجوه التي ذكرها فعنها أجوبة أحدها أن الاستدلال على ذلك غير مقبول أنه قدح في أظهر الحسيات الضروريات الثاني أن هذا المؤسس وسائر طوائف أهل الحق متفقون على بطلانها وهو من أعظم الناس إبطالا لما ذكره الفلاسفة في وجود جواهر غير محايثة لغيرها ولما ذكره المعتزلة من وجود أعراض غير محايثة لغيرها بل ما زال الناس يذكرون أن هذا من أعظم المحالات **المتناقضة** التي أثبتتها المعتزلة حيث أثبتوا إرادات وكراهات لا في محل وأن قولهم هذا يوجب عليهم وجود بقية الأعراض لا في محل وينقض عامة أصولهم الوجه الثالث أن يقال ما ذكروه من الحجة على أن الموجودين لابد وأن يكونا متباينين أو متحايثين هو حجة على." (٢)

٦٤٢-

"المشتبهين في شيء بحكم المتماثلين ثم إنه في موضع آخر يناقض ذلك حتى يجعل الأمور المتماثلة في الحكم لا تتماثل في العلة والأمور المتماثلة في العلة لا تتماثل في الحكم إذ هو **متناقض** في عامة كلامه ثم إن هؤلاء المتفلسفة والمتكلمة والمتصوفة وسائر الملاحدة من القرامطة وغيرهم الذين يقولون حقيقته هي." (٣)

٦٤٣-

"أحدها أن ما ذكره عن المعتزلة والكرامية ليس هو قولهم فقط بل قول عامة طوائف بني آدم من المسلمين واليهود والنصارى والمجوس والمشركين والصابئين وهو قول جماهير مثبتي الصفات ونفاتها ولا يعرف القول بإثبات الرؤية مع نفي كون الله تعالى فوق العالم إلا عن هذه الشرذمة وهم بعض أتباع الأشعري ومن وافقهم وليس ذلك قول أئمتهم كما يقول هؤلاء وإن كانوا هم وغيرهم يقولون إن في كلام أئمتهم **تناقضا** أو اختلافا فقد

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣١٩/٤

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣٤٥/٤

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣٧٤/٤

قدمنا أن تناقض من كان إلى الإثبات أقرب هو أقل من تناقض من كان إلى النفي أقرب وقد قدمنا أن العلم بأنه فوق العالم أعظم من العلم بأنه يرى فعلم ذلك بالعقل أعظم في الطريقة البديهية والقياسية وعلم ذلك بالسمع أعظم لما في الكتاب والسنة من الدلالات الكثيرة التي لا يحيها إلا الله تعالى على أن الله فوق ولهذا تجد هؤلاء الذين يثبتون الرؤية دون العلو عند تحقيق الأمر منفقين لأهل السنة والإثبات يفسرون الرؤية التي يثبتونها بنحو ما يفسرها به المعتزلة وغيرهم من الجهمية فهم ينصبون الخلاف فيها مع المعتزلة ونحوهم ويتظاهرون بالرد عليهم." (١)

٦٤٤-

"وموافقة أهل السنة والجماعة في إثبات الرؤية وعند التحقيق فهم موافقون للمعتزلة إنما يثبتون من ذلك نحو ما أثبته المعتزلة من الزيادة في العلم ونحو ذلك مما يقوله المعتزلة في الرؤية أو يقول قريبا منه ولهذا يعترف هذا الرازي بأن النزاع بينهم وبين المعتزلة في الرؤية قريب من اللفظي فعلم أن هؤلاء حقيقة باطنهم باطن المعتزلة الجهمية المعطلة وإن كان ظاهرهم ظاهر أهل الإثبات كما أن المعتزلة عند التحقيق حقيقة أمرهم أمر الملاحدة نفاة الأسماء والصفات بالكلية وإن تظاهروا بالرد عليهم والملاحدة حقيقة أمرهم حقيقة من يجحد الصانع بالكلية هذا لعمري عند التحقيق وأما عوام الطوائف وإن كان فيهم فضيلة وتميز فقد يجمعون بين المتناقضات تقليدا وظنا ولذا لا يكونون جاحدين وكافرين مطلقا لأنهم يثبتون من وجه وينفون من وجه فيجمعون بين النفي والإثبات قال الأشعري في الإبانة باب الرد على الجهمية." (٢)

٦٤٥-

"الوجه التاسع والثلاثون أن يقال ليس قول القائل رفع الأيدي إلى السماء مستلزم التجسيم بأعظم مما يقال لكل من أثبت شيئا من الأسماء والصفات فإن الملاحدة من المتفلسفة واتباعهم الذين يجمعون بين النقيضين فيقولون لا موجود ولا معدوم ولا حي ولا ميت أو يقولون لا يقال موجود ولا معدوم ولا حي ولا ميت يزعمون أن هذه الأسماء لا تقال إلا لما هو جسم ونفاة الصفات من العلم والقدرة وغيرها يقولون إن هذه الصفات لا تقوم إلا بجسم ومنكرو الرؤية والقائلون بخلق القرآن يقولون لا يمكن أن يرى إلا جسم ولا يقوم الكلام إلا بجسم وهم يبينون ذلك أعظم من بيان هذا المؤسس أن الرافعين لأيديهم في الدعاء مستندهم

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤/٤٠٠

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤/٤٠١

اعتقاد أن المدعو جسم وحينئذ فلا يخلو إما أن يكون ما ذكره النفاة لزوم التجسيم لهؤلاء المثبتة حقا أو باطلا فإن كان ذلك حقا كان التجسيم حقا إذ الإثبات للأسماء والصفات حق معلوم بالضرورة العقلية وبالنصوص السمعية وقول النفاة مستلزم للجمع بين النقيضين ولغير ذلك من السفسطة وإن كان ما يذكره هؤلاء النفاة من لزوم التجسيم باطلا فانتفاء هذا اللازم في حق الداعين أولى وأوكد الوجه الأربعون أن يقول ومن المعلوم أن هذا الباب كثيرا ما يقال فيه إن الناس **يتناقضون** فيه فيثبت أحدهما شيئا من وجود واجب أو اسم أو صفة وينفي لوازمه أو ينفي الجسم." (١)

٦٤٦-

"ونحوه ويثبت ملازمه ولا ريب أن باب الإثبات حجته العقلية الضرورية والنظرية أعظم من حجج النفي فإن النفاة ليس معهم حجج ضرورية وليس نعهم قياس عقلي إلا ومع أولئك ما هو أقوى وأكثر هذا إذا لم يعرف الإنسان القدح في مقاييسهم وإلا فمن عرف القدح فيها تبين له أن حاصلها تهويل لا تحصيل وأما الحجج السمعية فهي مع المثبتة أضعافا مضاعفة وليس مع النفاة ما يفيد ظنا وإذا كان كذلك فالذي تسميه النفاة تجسيما إذا كان لازما أمكن المثبتة أن تلتزمه ويكون مقرره الأدلة العقلية والسمعية وأما النفاة فلا يمكنهم النفي إلا إذا تركوا العقل والسمع وهذه حال أهل النار الذين قالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير {١٠} [الملك ١٠] وإذا لم يكن لازما لم يحتج إلى إثباته وإن دفع الشك في لزومه وكان في **تناقض** المثبت مع نفي الجسم قولان فلا ريب أن **تناقض** المثبت أقل بكثير من **تناقض** النافي ومتابعته الأدلة السمعية والعقلية أكثر وتقريره للفطرة والشرعة أظهر وإذا كان ما في جانبه من الخطأ أقل لم يجز أن يرجع إلى من خطؤه أكثر بل على ذلك أن يوافقه على ما معه من الصواب ثم إن رجعا جميعا إلى تمام الصواب وإلا كان استكثارهما من الصواب أولى وأوجب من استكثار الخطأ." (٢)

٦٤٧-

"وقال كثير من عامتهم وعبادهم وعلمائهم بل هو محايث فإنه إذا ارتفعت المباينة بالمكان لم تبق إلا المحايثة ولا ريب أن قول هؤلاء أقرب إلى المعقول لكنه أقرب إلى العقل ابتداء حيث جعلوه موجودا محايثا للعالم لكنه أعظم **تناقضا** وجهلا من وجه آخر فإن مانفوا أن يكون على العرش هو أعظم نفيا لكونه محايثا للعالم

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤/٦٢٨

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤/٦٢٩

ولأن في كونه في نفس المخلوقات من الكفر والضلال ما فيه شناعة تزيد على النفي المطلق الذي لا يفهم بحال وأيضا فالأدلة الدالة على أنه فوق العالم وأنه مباين للعالم تمنع المحايثة أيضا والمقصود هنا أنهم إذا لم يثبتوا إلا المباينة بالحقيقة أو بالزمان لم يكن العلم بهذه المباينة مانعا من جواز المحايثة عليه لأن العرض والجوهر بينهما تباين بالحقيقة وبالزمان مع." (١)

-٦٤٨

"فمعلوم أن هذا لا يختص به أهل هذا القول دون ذاك بل الاستقراء يدل على أن المنازعين له أكمل عقولا وأحد أذهانا وأوضح إدراكا وأقل **تناقضا** وأقل ما يمكن أن تقابل دعواه بمثلها الوجه السادس أن يقال هب أن هذا معقول وأنه ممكن إمكانا ذهنيا فما الدليل على أنه ليس بحال في محل ولا محايثا للعالم إذا قلت إنه ليس بخارج العالم فإن المنازع لك يقول نفي كونه محايثا للعالم إنما علم بأنه مباين للعالم بالجهة فإذا قدر أنه غير مباين للعالم إلا بالحقيقة والزمان دون الجهة فهذا القدر لا يمنع أن يكون حالا في العالم أو محلا له كالجوهر مع عرضه فإن تباينهما بالحقيقة والزمان لا يمنع ذلك من تحايثهما فلابد لك من دليل يبين عدم محايثة العالم إذا ثبت مباينته بالجهة وأنت لم تذكر على ذلك حجة حتى يتم ما ذكرته." (٢)

-٦٤٩

"الوجه الحادي عشر أنه قد ثبت بالشرع والعقل أن الله سبحانه ليس كمثله شيء وأن حقيقته لا تماثلها حقيقة وذلك أنه لو كان له مثل والمثلان يجوز ويجب ويمتنع على أحدهما ما يجوز ويجب ويمتنع على الآخر لوجب للمخلوق ما يجب له من الوجوب والقدم والخلق وسائر خصائص الربوبية ولجاز عليه ما يجوز على المخلوق من العدم والحاجة والحدوث وسائر صفات النقص ولامتنع على المخلوق ما يمتنع عليه من العدم ونحو ذلك وذلك يستلزم أن يكون الشيء موجودا معدوما قديما محدثا خالقا مخلوقا واجبا ممكنا إلى غير ذلك من الأمور **المتناقضة** وإذا كان كذلك فمن المعلوم أن عدم مماثلته لشيء من المخلوقات أعظم من عدم مماثلة المخلوق للمخلوق إذ المخلوقات تشترك في كثير مما يجوز ويجب ويمتنع عليها." (٣)

-٦٥٠

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١١/٥

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٢٢/٥

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤٢/٥

"بأن العالم والحق كل منهما محتاج إلى الآخر ونحو ذلك مما قد ذكرناه في غير هذا الموضع ويقول إن أعيان العالم هي ثابتة في العدم مستغنية عن الحق وأن وجود الحق ظهر فيها وهذا من جنس حلوله في تلك الأعيان لكن هما متحدان لا يتميز الحال عن المحل ولهذا يقول بنوع الحلول وبنوع من الاتحاد وهو في ذلك متناقض كتناقض النصارى في." (١)

-٦٥١

"محتاجا إليها وكانت مقاومة له ومنافية لوحدته ووجوب وجوده وقدمه فإذا قال منهم طائفة بأن المخلوقات كلها تحله وتقوم به كان هذا مع ما فيه من الكفر والضلال في الاختلاف والتناقض أعظم من أن يوصف وكذلك قالوا إنه لا يكون فوق العرش لئلا يكون حالا بغيره وقائما بغيره وكائنا في كل مكان ونحو ذلك مع أنه متميز عن العرش منفصل عنه فإذا قالوا إنه حال في المخلوقات مختلط بالقاذورات كان هذا مع ما فيه من الكفر والضلالات من أعظم المتناقضات والمقصود أن هؤلاء الجهمية لا يفرون من شيء من الحق لما يظنونه شبهة إلا وقعوا في أضعاف مضاعفة من الباطل التي يلزمها ذلك المحذور عندهم فهم دائما متناقضون فإن كل من نفى عن الله أن يكون فوق العرش لابد أن يحتج بحجة تقتضي السلب والنفي فهو مع قوله بالمحايثة أو قوله بالمباينة بلا محايثة يكون مثبتا لكل ما سلبه ولأضعافه أو يلزمه ذلك فلم يستفيدوا إلا التناقض في المقال وجحدوا الخالق وهذا من أعظم الضلال ونفس تناقض القولين يقتضي فساده فكيف بما زاد على ذلك فإنهم إذا قالوا الوجود الواجب لا يكون إلا واحدا ليس هو." (٢)

-٦٥٢

"ولما لم نجد أحدا من المسلمين يقول إن الله مستو على الحشوش والأخلية لم يجز أن يكون معنى الاستواء على العرش الاستيلاء الذي هو عام في الأشياء كلها ووجب أن يكون معنى الاستواء يختص بالعرش دون سائر الأشياء قال وزعمت المعتزلة والجهمية والحرورية أن الله عز وجل في كل مكان فلزمهم أن يكون في بطن مريم وفي الحشوش تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا ويقال لهم إذا لم يكن الله مستويا على العرش بمعنى يختص به العرش دون غيره كما قال ذلك نقلة الآثار وكان الله في كل مكان فهو سبحانه تحت الأرض والأرض فوقه والسماء فوق الأرض وفي هذا ما يلزمهم أن الله تحت التحت والأشياء فوقه وهو عز وجل فوق الفوق

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥/٤٥

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥/٥٠

والأشياء كلها تحته وهذا يوجب أنه فوق ما تحته وتحت ما فوقه وهو المحال الفاسد **المتناقض** تعالى الله ربنا جل جلاله عن ذلك." (١)

-٦٥٣

"وهذه الحجة التي احتج بها الأئمة أجود من حجة **التناقض** التي احتج بها أبو الحسن فإنه يرد على تلك الأسولة ما لم يرد على هذه حيث يمكن أن يقال هو يجمع بين ما **يتناقض**." (٢)

-٦٥٤

"وأعظم الناس عقلا وأعظمهم إيمانا ويقينا بما جاءت به الرسل وهم أعظم الناس علما كما قال تعالى ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق ويهدي إلى صراط العزيز الحميد {٦} [سبأ ٦] وأن العقل الصريح يوجب الاجتماع فإن الحق لا يختلف ولا **يتناقض** ولهذا كان ما جاء من عند الله كذلك كما في قوله كتابا متشابها مثاني [الزمر ٢٣] وقال في خلافه ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا {٨٢} [النساء ٨٢] وقال إنكم لفي قول مختلف {٨} يؤفك عنه من أفك {٩} [الذاريات ٨- ٩] وقد قال تعالى تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى ذلك بأنهم قوم لا يعقلون {١٤} [الحشر ١٤] فبين سبحانه وتعالى أن تشتتهم بسبب عدم العقل ومعلوم أن هؤلاء المتكلمين من المتفلسفة وغيرهم من أعظم الناس تفرقا واختلافا ولهؤلاء في معنى الجسم والجوهر والمتحيز والعرض وأحكامه نفيا وإثباتا من الاضطراب ما لا يعلمه إلا الله فأين العقل الصريح معهم ولكن معهم دعوى العقل ولكن بين دعوى صفات الكمال وبين وجودها بون عظيم فما أكثر من ادعى بنوة الله وولايته وهم من أكذب الناس وكل من خرج عن شريعة الله فلابد أن يفتري ويكذب في دعواه منهم من ادعى." (٣)

-٦٥٥

"ولا مولدا وهذا ضد قولهم الواحد لا يصدر عنه إلا واحد فإن المعلوم بالحس والعقل أن الواحد لا يصدر عنه شيء ولا يصدر شيء ويتولد شيء إلا عن شيئين فيكون الباري محتاجا إلى كفو وشريك وصاحبة يتولد العالم عنهما قال سبحانه وجعلوا لله شركاء الجن وخلقهم وخرقوا له بنين وبنات بغير علم سبحانه وتعالى

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥/٧٦

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥/١٠١

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥/١٦٠

عما يصفون {١٠٠} بديع السماوات والأرض أنى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة وخلق كل شيء وهو بكل شيء عليم {١٠١} [الأنعام ١٠٠-١٠١] وقال تعالى قالوا اتخذ الله ولدا سبحانه هو الغني [يونس ٦٨] وهم في جعله مولدا للعالم وإثباتهم لمقارنة العالم إياه هذه المقارنة التي يمتنع فيها تقدمه عليه واستقلاله بإبداعه وقد جعلوه مفتقرا إلى بعض العالم محتاجا إلى غيره كما تقدم من هذين الوجهين ضد ما أثبتوه من أنه واجب الوجود بنفسه وهذه عادتهم **التناقض** والجمع بين النفي والإثبات ومن وافقهم من المتكلمين على أنه ليس فوق العالم بل." (١)

-٦٥٦

"وهذا عنده نفس العالم صورته وهويته وليس له وجود غير وجود العالم ولكن هو كما يذكر عن ابن سبعين أحد أئمة الاتحادية ومحققيهم وأذكيائهم أنه قال عن كلام ابن عربي فلسفة مخموجة وكلامه هو ادخل في الفلسفة وأبعد عن الإسلام ولا ريب أن هؤلاء من جنس الملاحدة الباطنية القرامطة وهو وهؤلاء الفلاسفة مشتركون في الضلال ومذاهب هؤلاء الفلاسفة في الإلهيات من أشد المذاهب اضطرابا **وتناقضا** وقولا لا حقيقة له فلما كان مذهبهم المقارنة التي هي في الحقيقة تعطيل الصنع والخلق والإبداع وإن كانوا يدعون أنهم يثبتون واجبا غير العالم فهذا دعواهم وإلا ففي الحقيقة يلزمهم ألا يكون ثم واجب الوجود غير العالم وهذا حقيقة قول الاتحادية وهو الذي أظهره إمام هؤلاء فرعون فإن الاتحادية تنتحله وتعظمه والباطنية تنتحله وتعظمه وهو على مقتضى أصول الفلاسفة الصابئة المشركين اللذين هم من أعظم الناس إيمانا بالجبت والطاغوت وليس هذا موضع تفصيل ذلك ولم يكن هذا الموضع موضع كلام في مسألة خلق الله للعالم وإبداعه إياه وإنما." (٢)

-٦٥٧

"به ومدارها على أنه يمتنع منه أن يحدث شيئا ويجدده لأن ذلك تخصيص بلا مخصص وهذا القياس والمثل الذي ضربوه لله هو كنظائره في الأمثال **المتناقضة** الفاسدة وقد بينا قبل أن الله لا يجوز أن يجعل هو وغيره سواء لا في قياس تمثيل ولا في قياس شمول بل إنما يستعمل في جانبه قياس الأولى والأحرى فما كان من باب المدح والثناء في المخلوق فهو أحق به وما كان من باب العيب والنقص الذي يتنزه عنه المخلوق فالخالق أحق بتنزيهه عنه وهذا القياس مضمونه أنهم وصفوا الله بامتناع الفعل منه وعجزه عنه إذا لم يكن متولدا عنه

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥/٢١١

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥/٢١٣

كما يمتنع في غيره من المتولد الموجب بذاته أن يكون محدثا أو معيدا لما صدر عنه فقاسوه سبحانه وتعالى بالعاجز المضطر الذي يمتنع عليه الفعل والإحداث وهو ضرب." (١)

-٦٥٨

"تاما بتفسيركم أو لا يكون فإن كان كذلك وجب قدمها جميعها وإن لم يكن كذلك وجب امتناعها جميعها لامتناع تمام المؤثرية فيما بعد واعتذارهم عن ذلك بأن تمام المؤثرية في الفلك التاسع الذي بحركته تستعد القوابل لفيضان الوجود والكمال عليها لا يدفع هذا **التناقض** الظاهر فإن مجموع هذه الأمور التي حصلت بها هذه الآثار هي المؤثر التام فحدوث هذا المجموع إما أن يصدر عن مؤثر تام أو لا فإن لم يصدر عن مؤثر تام موجب للمقارنة بطل قولهم إن الثر لايصدر إلا عن مؤثر تام تجب مقارنة الثر له فإن صدرت عن مؤثر تام تجب مقارنة الثر له فإن كان قديما لزم قدمها وإن كان محدثا فالقول في علة حدوثه كالقول فيما تقدم وهذا كلام قاطع." (٢)

-٦٥٩

"أنهم لا دليل لهم على هذه الوحدة وأن ألفاظ حججهم ألفاظ فيها إجمال واشتراك كما قد بيناه في غير هذا الموضع بل تبين بالبرهان أن هذه الوحدة يمتنع أن يوصف بها موجود وأن وصف المبدع بها يقتضي تعطيله ولهذا آل بهم الأمر إلى القول بأن الوجود كله واحد ثم إن العالم فيه كثرة مشهودة فإن كان الصادر عن الواحد واحدا من كل وجه فلا يصدر عنه إلا واحد ويلزمهم نفي الكثرة المشهودة في الوجود وهو خلاف المشاهدة وإن كان فيه ما يسمونه كثرة وتعددا وتركيبا ونحو ذلك فقد صدر عن الواحد أكثر من واحد فهم بين أمرين إما إثبات الواحد ونفي جميع الصادر الثاني والثالث والرابع والخامس وإما إثبات الكثرة في الصادر الأول ثم في المبدع يوضح هذا أن الفلك الثامن مكوكب كثير الكواكب والتاسع فوقه أطلس فمن أين جاءت هذه الكثرة العظيمة وإذا قالوا إنه صدر عنه عقل ثم عن العقل عقل ونفس وفلك إلى العقل العاشر ثم صدر عنه ما تحت فلك القمر ففي هذا الكلام من **التناقض** والهذيان ما لا يروج على عقول الصبيان وقد كنت في

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥/٢٣٠

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥/٢٥٨

أوائل معرفتي بأقوالهم بعد بلوغي بقريب وعندي من الرغبة في طلب العلم وتحقيق هذه الأمور ما أوجب أني كنت أرى في منامي ابن سيناء وأنا أناظره في هذا المقام." (١)

-٦٦٠

"يكون إلا بصفات ونفيها ينفي الوجود الواجب والممكن وأما ما ذكروه من التولد والتعليل فالنقض فيه ظاهر وأين من يتولد عنه الشيء بغير اختياره ممن يفعل باختياره هذا من أبين الأمور الحسية العقلية أن الذي يفعل باختياره أكمل ممن يتولد عنه الفعل من غير أن يقدر على منعه له أو يكون له اختيار في تركه وهو وإن اثبتوا له غاية وربما يثبتون له إرادة تستلزم العالم فهم **يتناقضون** في ذلك كما قد بسطناه في غير هذا الموضع وبينا أنه أنهم ينفون الاختيار ويثبتون من الحكمة الغائية في العالم ما يستلزم الاختيار وكذلك الغاية ولا ريب أنهم كثيرو **التناقض** كما قد بيناه في غير هذا الموضع وهذا حال كل من خالف الرسل يكون **تناقضه** على قدر مخالفته ويقال لهم الذي يمكنه الفعل والترك أكمل ممن لايمكنه إلا الفعل بل كثير من أهل الكلام يقول الذي يقدر أن يريد الفعل ويقدر أن يريد الترك أكمل ممن لايقدر على إرادة الترك بل هو لايمكنه إلا إرادة للفعل بل هذا نوع من الخبر وإن كان فيه اختيارا إلا أنذلك أكمل وإن كان كذلك فكونه سبحانه على صفة يشاء الفعل ويشاء الترك أكمل من أن تكون ذاته لا تقتضي إلا شيئا معينا." (٢)

-٦٦١

"وإذا كان لابد من أن يكون هو على وجه يوجب وجود العالم على ما هو عليه ثم يمكن أن يكون ذلك على وجه هو فيه أكمل من وجه كان من قال إنه على الوجه الأنقص دون الأكمل من أجهل الناس وأظلمهم لاسيما إذا ادعى امتناع الوجه الأكمل ولزوم الوجه الأنقص الوجه التاسع أنه لاريب أن لذاته خصوصية يتميز بها عن سائر الذوات إذ الوجود المطلق الذي لا اختصاص فيه بشيء دون شيء إنما وجوده في الذهن لا في الخارج بينهم وهو القدر المشترك بين الموجودات فإن المطلق بشرط الإطلاق لا وجود له في الخارج بالاتفاق والمطلق لا بشرط لا يوجد أيضا في الخارج مطلقا بالاتفاق وإن كان المتفلسفة كابن سيناء **يتناقضون** في هذا الموضع فيجعلون الوجود الواجب هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق ويجعلون مورد التقسيم

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٢٦٣/٥

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٢٧٣/٥

بين الواجب والممكن الذي هو موضوع العلم الإلهي عندهم الوجود المطلق لا بشرط وقد دخل معهم في هذا التناقض أهل الوحدة كابن عربي وابن سبعين وأمثالهم." (١)

-٦٦٢

"العقليات فهؤلاء بمنزلة الملاحدة من وجهين أحدهما إقرارهم بلفظ مع جحدهم بحقيقة معناه كما هو عادة القرامطة الباطنية في تحريف الكلم عن مواضعه وكما ذكره الأشعري عن المعتزلة وه النفاق في القرآن وهو من الإلحاد في أسماء الله وآياته والوجه الثاني السفسطة في العقليات من وجوه منها نفيهم للنقيضين جميعا بقولهم ليس بعالم ولاجاهل ولاحي ولا ميت ولاقادر ولاعاجز ومن تدبر هذا وتدبر قول هؤلاء في قولهم ليس فوق العالم ولابداخل العالم أو ليس بمباين للعالم ولامحايث له أو لاداخل العالم ولاخارجه علم أن هذا في العقل مثل الأول بل أبلغ وأبده للعقل وهو بمنزلة قول القائل لاقائم بنفسه ولابغيره ولامع العالم ولاقبله لأن ذلك نفي للنقيضين في الصفات وهذا في الحقيقة نفي للنقيضين في الذات أو مما هو لزومه للذات ووجوبه لها أعم من وجوب تلك الصفات وأيضا فهذان النقيضان لايتصور أن يخلو عنهما وجود بخلاف تلك الصفات والمرجع في هذا التناقض إلى الفطر الصحيحة السليمة وكل من أنصف وعلم ما في فطر الخلق وما عليه الموجودات علم هذا يقينا لاريب فيه ولهذا تجد عامة بني آدم." (٢)

-٦٦٣

"إذ حاصله الاستدلال بخطأ المنازع في موضع على صواب المستدل في موضع آخر فمضمونه بيان تناقض المنازع فإنه يقول له كما قلت ذلك فقل هذا لازم له فيقول المنازع أنا اعتقدت عدم التلازم فإن كان اعتقادي صحيحا لم يلزم وإن لم يكن صحيحا فقد يكون خطئي في نفس اللازم لا في إثبات الملزوم الذي تنازعنا في ثبوته وبيان ذلك هنا أن الذين قالوا هو فوق العرش وهو مع ذلك يمتنع أن يكون اكبر منه أو أصغر منه أو مساويا له إما أن يكون العقل يأبى قولهم كما يأبى وجود موجود لاداخل العالم ولاخارجه أو لا يأباه فإن كان يأباه فهذا العلم الضروري حجة في الموضعين عليهم وعلى غيرهم ولا إجماع في ذلك بل قد تقدم

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٢٧٤/٥

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٢٨٤/٥

بعض ما في ذلك من النزاع وإن لم يكن العقل يأبى ذلك لم يصلح معارضتهم بذلك ولم يكن هذا الكلام لازما لهم فهذا في النظر أما في المناظرة فإنهم يقولون نحن فرقنا بين الموضعين لأنا نعتقد أن." (١)

-٦٦٤

"موافقيهم على أنه جسم وإذا كان كذلك علم أن امتناعهم عن ذلك ليس لمحض التقية والخوف بل هو اعتقاد يعتقدونه وينفون الأجزاء والأبعاض وإن قال القائل هذا **تناقض** منهم وأنه يلزمهم القول بالأجزاء والأبعاض فغايته أنهم في ذلك كسائر الطوائف التي يقال إنه يلزمهم قول وهم لايقولون به وهذا كما أن الكلابية أئمة الأشعرية وقدماؤهم تقول بقول المعتزلة ومتأخرو الأشعرية يلزمهم القول بأنه جسم وهم لايقولون بذلك وكذلك كل من أثبت الرؤية يقول نفاتها وكثير ممن يثبتها أنه يلزمه القول بالتجسيم وإن كان لايقول بذلك الوجه الثاني أن لوازم نفاة الجسم أعظم من لوازم مثبتته فإن من نفاه يقال عنه إنه يلزمه أن الله لا يرى وأن الله لا يتكلم وأن القرآن مخلوق وأن الله ليس على العرش وأنه لا يقوم به صفة وأن إقراره بالكروية وبأن كلام الله غير مخلوق وأن الله تعالى على العرش وغير ذلك إنما هو لمحض التقية والمصانعة لأهل السنة والحديث وهذا يقوله خلق كثير من الأشعرية وغيرهم حتى قالوا إن الأشعري إنما." (٢)

-٦٦٥

"الوجه الثالث أن يقال إنه من المعلوم أن في هؤلاء وهؤلاء من قد يقول القولين اللذين هما في نفس الأمر **متناقضان** فإنهم مع ذلك نوعان منهم من يعلم **التناقض** ويقر بأحدهما إما لرغبة وإما لرهبة ومنهم من لايعلم **التناقض** وهذا لاريب فيه فإنا نعلم خلقا من الجهمية الذين ينكرون الصفات ويقولون هذه تجسيم والله ليس بجسم الذين يتظاهرون بالإسلام وهم في الباطن لايقرون بأن القرآن حق وما خالفه باطل ولا يقرون بأن محمدا هو رسول الله إلى جميع الخلق ولا يقرون بأنه تجب عبادة الله وحده لاشريك له ولا يقرون بالمعاد الذي أخبر الله به في كتابه بل منهم طوائف يجعلون اليهودية والصابئة والشرك كل ذلك أديان غير محرمة ولاأهلها كفار كدين الإسلام ثم من هؤلاء من يرجح الإسلام على سائر هذه الأديان ومنهم من لا يرجحه ومنهم طوائف يعتقدون أن الأنبياء إنما هم من عقلاء بني آدم وفضلائهم وبمنزلة الملوك الذين لهم علم وعدل وأنه إنما تجب طاعتهم في الأمور والسياسات الظاهرة التي هي نظام الدنيا فأما الأمور الدينية الباطنة النافعة في الآخرة

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٢٩٤/٥

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣٦٢/٥

من العلوم والأعمال فيدعون أنهم أعلم بذلك من الأنبياء والمرسلين أو مثلهم وأنهم مستغنون عن الرسل فيها ومنهم طوائف يجحدون خالق العالم جحدا." (١)

-٦٦٦

"فلا يحققون الإيمان بما جاءت به الرسل ويقررون أمره ولايعتقدون ما يقوله الجهمية وهذا ضعف في إيمانهم ومرض في قلوبهم وتارة يقولون هذا ويقولون هذا إما في حال واحدة وإما في حالين ولايشعرون **بالتناقض** الذي بينهما وتارة يوافقون المؤمنين وتارة يوافقون الجهمية وتارة يوافقون هؤلاء في البعض وهؤلاء في البعض وهو موجود أيضا في المثبتة للجسم فإن منهم من يستعمل التقية مع نفاق فيوافقونهم على ما ينفونه من تفاريغ ملازم الجسم مع علمه بأنه **متناقض** ومنهم من يقول القولين **المتناقضين** ولايشعر **بالتناقض** كما تقدم وهؤلاء **المتناقضون** يقولون قول هؤلاء وقول هؤلاء لكن بعبارات متنوعة وهؤلاء خلق عظيم وطوائف كثيرة في الأمة من أصناف أهل العلم والدين لايحصيهم إلا رب العالمين الوجه الرابع أنه من المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أنه يجب على الناس رد ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول فإن الله أرسل رسله وأنزل كتبه بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه كما قال تعالى لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط [الحديد ٢٥] وقال تعالى إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله [النساء ١٠٥] وقال تعالى كان الناس أمة واحدة." (٢)

-٦٦٧

"يقولون يعلم بالاضطرار أن كل ما هو قائم بنفسه لايكون إلا جسما كما يقول هؤلاء يعلم بالضرورة أن ما يكون جسما لايكون إلا مؤلفا وقد قدمنا فيما تقدم أنه إذا كانت كل طائفة مصيبة فيما تذكره من العلم الضروري فخطأ المثبتة أقل من خطأ النفاة في الشرع والعقل فإن المثبتة أثبتت ما علم بالفطرة والشرعة من أن الله فوق العالم وقد وافقها على ذلك سلف الأمة وأئمتها وغايتهم أنهم نفوا بعضهم لوازم ذلك وأما النفاة فإنهم نفوا ما علم بالفطرة والشرعة ثبوته وادعوا وجود موجود يعلم بالفطرة عدمه وأخرجوه عن النقيضين وأثبتوا له النقيضين فكانوا أكثر **تناقضا** وتعطيلا ونفيا للحق وإذا كان كل من العلمين ضروريا لزم المعنى الذي سموه تأليفا وتركيبا واستعمالنا في هذا الموضع وفي غيره لفظ الضرورة مثل قولنا معلوم بالضرورة وبالاضطرار

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣٨١/٥

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣٨٤/٥

وهذا من العلوم الضرورية ومما يضطر الإنسان إلى العلم به ونحن مضطرون إلى العلم بكذا ونحو ذلك من باب المخاطبة لهم بلغتهم وعرفهم واصطلاحهم وهذا الاصطلاح قد اشتهر حتى صار ظاهرا في ألسنة أهل العلم من عامة الطوائف والذي يضطر إليه الإنسان." (١)

-٦٦٨

"وإذا كان كذلك قيل لفظ بأعيننا ولفظ أيدينا مع كون المضاف إليه ضمير جمع أولى بالحسن مما إذا كان المضاف إليه ضمير تثنية فإذا كان من لغتهم ترك استحسان قلباكما ويديهما فلأن يكون في لغتهم ترك استحسان بعيننا أو بعينينا ومما عملت يدنا أو يدانا أولى وأحرى ويكون المضاف مفردا أو مثنى والمضاف إليه مجموعا وهذا خروج عن المطابقة وعدول عن الحسن أعظم من ذلك بل هنا يقبح مثل هذا اللفظ فإنه إذا عبر عن نفسه بصيغة الجمع تعظيما وتفخيما فالتعبير مع ذلك عما أضيف بما لا تعظيم فيه تناقض في البيان وتناسب الكلام ويوضح ذلك أنه في الصورة المستشهد بها كقوله صغت قلوبكما وفاقطعوا أيديهما يعلل بأنه حسن العدول عن المثنى بأن صيغة الجمع واحدة معربة." (٢)

-٦٦٩

"المحذور الذي يفر منه فلا حاجة إلى التأويل ولافائدة فيه وإن كان قد جرى في تحقيق ذلك على أصله في نظائره كما قد بينا أصله وأصل الأشعري والقلانسي وغيرهم في غير هذا الموضع وأنهما مع مخالفتهما للمعتزلة لم يوافقا السلف والأئمة بل لهم طريقة سلكوها وبينوا من تناقض المعتزلة ما يظهر به فساد قولهم وكذلك قال أبو الحسن الأشعري فيما حكاه عن أصحابه كالقاضي أبي بكر بن العربي وغيره فإنه." (٣)

-٦٧٠

"تزعمون أنها توجب تأويل النصوص الوجه الثامن قوله فإن هذا القرب ليس إلا بالطاعة والعبودية فأما القرب بالجهة فمعلوم بالضرورة أنه لا يحصل بسبب السجود يقال هذا الكلام تضمن إثبات القرب الأول ونفي الثاني وأنهما متناقضان متضادان وليس فيما ذكرته بيان تناقضهما فإن كون القرب بالطاعة والعبودية لا ينافي كونه بالجهة إذ الطاعة هي فعل المقترب والجهة مكان فعله ولا منافاة بين الفعل والمكان فإن يثبت

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤١١/٥

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤٨٠/٥

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥٠٣/٥

قربا ينافي قرب الجهة كان كلامه باطلا وهذا ممتنع فليس في شيء من أنواع القرب ما ينافي قرب الجهة إذ القرب مستلزم الجهة الوجه التاسع قولك القرب بالجهة معلوم بالضرورة أنه." (١)

-٦٧١

"أجد نفس الرحمن من قبل اليمين فقد نقل عن الغزالي خلاف ما ذكر في الإحياء فإما أن يكون هو غلط في النقل عن الغزالي أو الغزالي نقل في كتاب آخر خلاف ما نقل في الإحياء وعلى التقديرين فيعلم أن هذا النقل الذي ذكره غير مضبوط الثاني أنا قد تكلمنا على ما ذكره الغزالي في هذا الباب ونحوه وبينا أن في هؤلاء من القصور في معرفة الكتاب والسنة وحقائق الإيمان ومعرفة السلف وكلامهم ما أوجب ظهور ما يظهر منهم من **التناقض** والبدع وطريق الزنادقة." (٢)

-٦٧٢

"تارة يوافقونهم وتارة يخالفونهم وتارة يكفرونهم فهم دائما **متناقضون** في قول مختلف يؤفك عنه من أفك وأبو حامد من خيارهم وأعلمهم وأدينهم وهو مع هذا يكفر الفلاسفة فضلا عن أن يضللهم تارة وتارة يجعل ما كفرهم به من العلم المضنون به على غير أهله ويضلل المتكلمين تارة ويجعل طريقهم ليس فيها بيان للحق وتارة يجعلها عمدته وأصله الذي يضلل من خالفه وكذلك تارة يقول في الصوفية الأقوال **المتناقضة** فتارة يجعلهم خاصة الأمة ويفضلهم على الفقهاء وتارة يمنع إعطاءهم الزكاة ويوجب عليهم الاكتساب." (٣)

-٦٧٣

"فإن القاضي واحد أصحابه وهو وغيره من أصحاب أحمد قد يوافقون المثبتة على أشياء من قولهم على أحاديث ضعيفة ودلالات ضعيفة ويوافقون النفاة على أشياء أيضا من قولهم مثل نفي الأسماء التي يزعمون أن العقل نفاها كالجوهر والجسم ونحو ذلك وليس هذا ولا هذا من قول السلف والأئمة وأصحاب أحمد فيهم من النفي والإثبات ما يوجد في غيرهم لكنهم أقرب إلى الاعتدال في الطريقين وأقل غلوا فيهما من غيرهم لأن الإمام أحمد له من تقرير أصول السنة ما لايوجد لغيره فلا يمكن أتباعه أن يغلوا في الانحراف عن السنة

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤٨/٦

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١٠٩/٦

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١٣٣/٦

والاعتدال كانحراف غيرهم وإن كان يوجد فيهم من قد ينحرف إلى النفي أو الإثبات أو كليهما جميعا على وجه **التناقض** أو لاختلاف الاجتهاد ولعل هذا المنقول من أنه لم يتأول إلا كذا أصله عن." (١)

-٦٧٤

"والمقصود أن هذا التأويل الذي ذكره مما يعلم بالضرورة من له أدنى عقل وعلم باللغة أنه باطل فإن قول المصدر كما تحسن إضافته إلى المفعول فكذلك تحسن إضافته إلى الفاعل إنما يصح في مصدر الفعل المتعدي مثل ضرب وقتل وأكل وأضحك وأبكى وأمات وأحيا فإنه يقال أكل زيد فأعجبني أكل الطعام كما تقول أعجبني إبكاء هذا الفاجر وأعجبني إضحاك هذا المؤمن أو إضحاك الله فأما ضحك ففعل لازم لا يتصور أن يضاف مصدره إلى مفعول فضحك مثل فرح وعجب وحزن وطرب فإذا قيل أعجبني ضحك زيد أو بكاؤه أو فرحه أو حزنه أو طربه أو عجبه لم يتصور أن يكون في هذا الكلام مفعول هو المضحك المبكى والمفرح والمحزن وهذا واضح لا خفاء به ثم إن هذا التأويل مع ظهور فساده بالضرورة فهو **متناقض** في نفسه **تناقضا** معلوما بالضرورة أيضا." (٢)

-٦٧٥

"موجودة الوجه الثاني عشر أن يقال له بأي دليل ثبت ما ادعاه هؤلاء من النفي ومعلوم أنك قد استوعبت أدلتهم وقد تقدم من التنبيه على فسادها ما يوجب العلم اليقيني بإبطالها لكل من تدبر ذلك ونظر فيه الوجه الثالث عشر، يقال أي المتكلمين سلم له في هذا الباب قانون واحد لم **يتناقض** فيه وأيهم الذي ما قيل عنه أو ثبت عنه أنه **متناقض** في النفي والإثبات أعني إثبات الجسم أو بعض ملازمه ومن المعلوم أن إثبات الملزوم بدون اللازم أو نفي اللازم بدون الملزوم **متناقض** ممتنع وما من." (٣)

-٦٧٦

"هؤلاء إلا من يلزم بهذا **التناقض** فهؤلاء أوسط المتكلمين وهم المتكلمة الصفاتية الموافقون لأهل السنة والجماعة في الأصول الكبار من الكلابية والكرامية والأشعرية ومن دخل في شيء." (٤)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١٥٣/٦

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣٢٨/٦

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣٥٠/٦

(٤) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣٥١/٦

-٦٧٧

"من ذلك من الفقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية وأهل الحديث والصوفية يقول عنهم نظراؤهم وأشكالهم أنهم متناقضون كما يقول ذلك مخالفوهم من المعتزلة والرافضة والجهمية المحضة وغيرهم وأما تناقض هؤلاء وتهافتهم فأضعاف ذلك دع تناقض المتفلسفة وتهافتهم فإن ذلك لا يحصيه إلا الله فمتأخرو الأشعرية يقولون إن قدماءهم متناقضون في قولهم إن الله تعالى فوق العرش مع نفي كونه جسما ويقولون إنهم متناقضون في إثبات الصفات الخبرية مع نفي الجسم أيضا ومتقدموهم مع سائر الطوائف من النفاة يقولون إن ما يقوله متأخروهم إن من أقر بالرؤية ونفى أن يكون فوق." (١)

-٦٧٨

"العرش فهم متناقض ويقول عامة الناس إن الإقرار برؤية مرئي لا يواجه البصر متناقض ويقول طوائف من المثبتة والنفاة إن الإقرار بوجود جسم فوق العالم ليس بممتد في الجهات كما يقوله من الكرامية وموافقيهم متناقض ويقول طوائف من النفاة والمثبتة إن الإقرار بذي علم وقدرة وسمع وبصر وإرادة لا يكون بقائم بنفسه متميزا عن غيره بالجهة متناقض معلوم الفساد بالضرورة ويقول طوائف من النفاة والمثبتة بل جمهور الخلق إن الإقرار بمن هو عالم سميع بصير قدير لا يكون قائما بنفسه متميزا بالجهة عن غيره متناقض ممتنع ويقول هؤلاء وأكثر منهم إن الإقرار بموجود قائم بنفسه مباين له وليس في جهة متناقض ممتنع ويقول جماهير بني آدم إن الإقرار بحي عالم قادر سميع بصير لا علم له ولا قدرة ولا حياة ولا سمع ولا بصر متناقض متهافت." (٢)

-٦٧٩

"اللباس فقالت له امرأة هبك تشك في بداية العقول أو يعلل حكم المحل بعلة لا تعلق لها به فإن هذا مثل أن يقال لا تضربوه وجوه بني آدم فإن أباهم له صفات يختص هو بها دونهم مثل كونه خلق من عير أبوين أو يقال لا تضربوا وجوه بني آدم فإن أباهم خلق من غير أبوين الوجه الثالث أن هذا تعليل للحكم بنا يوجب نفيه وهذا من أعظم التناقض وذلك أنهم تأولوا الحديث على أن آدم لم يخلق من نطفة وعلقة ومضغة وعلى أنه لم يتكون في مدة طويلة بواسطة العناصر وبنوه قد خلقوا من نطفة ثم من علقة ثم من مضغة وخلقوا في

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣٥٢/٦

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣٥٣/٦

مدة من عناصر الأرض فإن كانت العلة المانعة من ضرب الوجه وتقبيحه كونه خلق على ذلك الوجه وهذه العلة منتفية في بنيه فينبغي أن يجوز ضرب وجوه بنيه وتقبيحها لانتفاء العلة فيها فإن آدم." (١)

-٦٨٠

"اشتراك وإلا فكون الشيء خلق على صورة نفسه المتقدمة أو المتأخرة أي شيء فيه مما ينفي كونه في مدة وخلق من مادة ثم إن هذا المؤسس مع كونه يحمل كلام النبي صلى الله عليه وسلم على رفع تأثير الأفلاك والعناصر ردا على الفلاسفة يقرر في كتب له أخرى دلالة القرآن على تأثير الأفلاك والكواكب تارة عملا بما يأمر به المنجمون من الأخبار وتارة أمرا بما يأمر به السحرة المشركون من عبادتهم فقد جعل كلام الله ورسوله **متناقضا** حيث أثبت ذلك ونفاه ثم إنه في جانب الإثبات يغلو حتى يأمر بما هو محرم بل كفر بإجماع المسلمين وفي جانب النفي يغلو حتى يمنع كونها أسبابا كسائر الأسباب وهذا من أعظم **التناقض** في ما جاء به الرسول ومن جهة المعقول وأما التأويل الرابع فقوله المقصود منه بيان أن هذه الصورة الإنسانية إنما حصلت بتخليق الله لا بتأثير القوة المصورة يقال له إن كان اللفظ دالا على ذلك." (٢)

-٦٨١

"محذورا بالاتفاق وذلك أن كون الإنسان على صورة الله التي هي صفته أو صورته المعنوية أو الروحانية فيه نوع من المشابهة كما أنه إذا أقر الحديث كما جاء فيه نوع من المشابهة غايته أن يقال المشابهة هنا أكثر لكن مسمى نوع من التشبيه لازم على التقديرين والتشبيه المنفي بالنص والإجماع والأدلة العقلية الصحيحة منتف على التقديرين وإذا ادعى المنازع أن هذا فيه نوع من التجسيم المقتضي للتركيب فقد تقدم أن ما يسمونه تركيبا لازم على القول بثبوت الصفات بل على القول بنفس الوجود بل هو لازم لمطلق الوجود وقد تقدم بيان ذلك وبينا أن جميع ما يدعى من الأدلة العقلية المانعة من ذلك فإنه فاسد **متناقض** ومعنى فساده ظاهر ومعنى **تناقضه** أن ما يدعيه يلزمه من الإثبات نظير ما نفاه فيكون جامعا بين النفي وإثباته أو إثبات نظيره الوجه السابع أن يقال إذا كان مخلوقا على صورة الله تعالى المعنوية فلا يخلو إما أن يكون ذلك مقتضيا لكون." (٣)

-٦٨٢

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤٣٦/٦

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤٥٨/٦

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥٢٢/٦

"الوجه العاشر أن قوله خلق آدم على صورته أو على صورة الرحمن يقتضي أنه براه وصوره على تلك الصورة فلو أريد الصورة المخلوقة المملوكة التي هي صورة آدم المضافة إليه تشريفا لكان قال صورة آدم صورة الله أو صورة الإنسان صورة الله ونحو ذلك من الألفاظ الدالة على الإضافة المجردة وإن كان في ذلك ما فيه أما إذا قيل خلقه على صورته ولم يرد إلا أن صورته المخلوقة هي الصورة المضافة إلى الله لكونها مخلوقة له فهذا **تناقض** ظاهر لا يحتمله اللفظ أما التأويل الثالث المذكور عن الغزالي من أن معنى قوله خلق آدم على صورته أن الإنسان ليس بجسم ولا جسماني ولا تعلق له بهذا البدن إلا على سبيل التدبير." (١)

-٦٨٣

"حيث ادعوا أن الروح هي كذلك ليست جسما ولا يشار إليها ولا تختص بمكان دون مكان ولكنها مدبرة للجسد كما أن الرب مدبر للعالم مع أن في كلام أبي حامد من **التناقض** في هذه الأمور ما ليس هذا موضع استقصائه وبهذا يتبين ما نبهنا عليه في غير موضع أن مذهب الجهمية هو من جنس دين الصابئة المبدلين وذكر أن أستاذه الجهد بن درهم كان من أتباعهم وعلماء هؤلاء هم المتفلسفة ولهذا لما دخلت المعتزلة في دين الجهمية واتبعوا هؤلاء الصابئة الفلاسفة في مواضع كثيرة كما قيل المعتزلة مخانيث الفلاسفة وقد ذكر ذلك غير واحد من المطلعين على المقالات ولما كان هؤلاء المتفلسفة الصابئون لا يجمعهم قول في باب العلوم الإلهية بل بينهم فيها من التفرق الاضطراب." (٢)

-٦٨٤

"والملكوت فتلك عنده عالم الأمر ليست من عالم الخلق فإذا ادعى مع ذلك أن لفظ الخلق إنما يتناول ما هو من عالم الأمر دون عالم الخلق كان هذا من أعظم **التناقض** ودل ذلك على فساد كلامه في هذا الباب الوجه الثاني عشر أن هذا غايته أن يكون خلقه على بعض صفاته وهي صفة التدبير للخلق من غير حلول فيه وهذا دون قول من يقول على صفة الحياة والعلم والقدرة وقد تقدم بطلان قول من حمل لفظ الصورة على هذه الصفات بما فيه كفاية وذلك كله دليل على بطلان هذا بطريق الأولى وهذه الوجوه المذكورة في الصفة كلها الوجه الثالث عشر أن إطلاق لفظ صورة الله على مجرد." (٣)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥٤١/٦

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥٤٦/٦

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥٥٨/٦

-٦٨٥

"الكتاب ليس كمثله شيء [الشورى ١١] فمتى جاء خبر واحد وتواتر يثبت له صورة تعارض الكتاب والسنة وتناقض الدين والله قد حماه عن المناقضة وحرسه عن التقابل والتعارض والاختلاف فلابد من الجمع بين قوله ليس كمثله شيء وهو السميع البصير (١١) [الشورى ١١] وبين قول النبي صلى الله عليه وسلم خلق الله آدم على صورته فيكون نفي المثال نافيا للصورة التي هي التخطيط والشكل وإضافة الصورة إلى الله نفى شكل آدم إلى الله على سبيل الملك كما قال ونفخت فيه من روحي ولم يرد به الروح الذات وكانت الفائدة في ذلك تشريفها بالإضافة إليه كتشريف بنية الكعبة بتسميته بيتا له وإن كان لا يسكنه كذلك تشريف صورة آدم." (١)

-٦٨٦

"الوجه الحادي عشر أن يقال حمل قوله فيأتيهم في صورته التي يعرفون على إحداثه بعض المخلوقات باطل من الوجوه المتقدمة في قوله فيأتيهم الله في صورة أي بصورة هي ملك من الملائكة الوجه الثاني عشر أنه قد تقدم انه إذا قال أولا أنا ربكم فيقولون لا نشرك بالله شيئا أو نعوذ بالله منك هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا فإذا جاء ربنا عرفناه فيقول هل بينكم وبينه آية فتعرفونه بها فيقولون نعم فيكشف عن ساق فلا يبقى من كان يسجد لله من تلقاء نفسه إلا أذن له بالسجود إلى آخره فقد صرح بأن الآية التي عرفوه بها وهم قد ذكروا في تأويل ذلك أن المراد به إظهار الشدة يوم القيامة فيكون تأويلهم لذلك بأن الآية التي يعرفونه بها حتى يسجدوا له هي الإحسان كلاما متناقضا متهافتا حيث جعلوا ما يتوقف معرفته به هو الإحسان وجعلوه هناك الشدة والعذاب الوجه الثالث عشر أنه قد أخبر أن هذه العلامة هي الكشف عن ساقه وسيأتي الكلام على هذا في موضعه وذلك يبطل أن يكون المراد فإذا جاء إحسان ربنا أو فيأتيهم بما يعرفون أنه إحسان." (٢)

-٦٨٧

"المؤمنين له دون المنافقين اتبعوه حتى مروا على الصراط كما بين ذلك في حديث أبي هريرة وجابر وابن مسعود فلو كان الذي جاء في هذه المرة الثانية هو بعض النعم لكانوا قد اتبعوا تلك النعمة المخلوقة فلا يكونون اتبعوا الرب الذي عبدوه وهو خلاف نصوص الأحاديث وخلاف العدل الذي أخبر به في الحديث

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥٧٥/٦

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٩٣/٧

وذلك لأن العبادة مستلزمة كمال المحبة للمعبود وكمال التعظيم له فإن المعبود هو الذي يقصد ويحب لذاته والمرء مع من أحب وهذه حقيقة العدل أن يكون الإنسان مع المحبوب الذي يحبه محبة كاملة بحيث يحبه لذاته وإذا كان كذلك فيمتنع أن يكون المؤمنون متبعون لغير الله والذي جاءهم هو الذي اتبعوه فهو الله وهو الذي جاءهم في الصورة التي عرفوه فيها ولا ريب أن عند الجهمية يمتنع أن يكونوا متبعين لله كما يمتنع أن يكون هو الآتي وكما يمتنع أن يكون قد أتاهم في صورة وكما يمتنع أن يتجلى لهم ضاحكا وكما يمتنع أن يكشف عن ساقه فأحد الأمرين لازم إما أن يكون ما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم هو الحق أو ما يقوله هؤلاء الجهمية إذ هما **متناقضان** غاية **التناقض** ومن عرف ماجاء به." (١)

-٦٨٨

"التحريف **والتناقض** في تفسير الكتاب والسنة الوجه العاشر أنه ليس فيما ذكروه إلا أنه يجيء بعض مخلوقاته إما التي تسر وإما التي تضر ومن المعلوم أن الله لا يوصف بنفس المخلوقات بل بكونها ليست صفات له أظهر من كونها ليسـت صورة له فقول القائل يأتيهم الله في صورته التي يعرفون أو التي لا يعرفون أي صفته التي يعرفون أو التي لا يعرفون ثم تأويل ذلك بمجيء بعض ما يخلقه من الضراء والسراء من أفسد الكلام فإن النعم والنقم ليست من صفات الله التي يوصف بها وإنما يوصف بأنه يخلقها ويحدثها ويفعلها فلا يصح أن يكون مجيئها مجيء الله في صفته الوجه الحادي عشر أن الناس تنازعوا في نفس الخلق والإحداث والتكوين هل هو من صفات الله تعالى أم لا وهذا المؤسس وأصحابه مع المعتزلة يقولون إن الخلق هو المخلوق ليس ذلك صفة لله بحال فإذا كان نفس التكوين ليس من صفاته عندهم فكيف يكون المخلوق المكون من." (٢)

-٦٨٩

"قال وقرأته على أبي قال حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال حدثني أبي قال حدثنا عبد الرزاق قال حدثنا معمر عن أيوب عن أبي قلابة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أتاني ربي الليلة في أحسن صورة يعني في المنام فقال لي يامحمد أتدري فيم يختصم الملأ العلى قال قلت لا قال فوضع يده بين كتفي حتى وجدت بردها بين ثديي وقد قال القاضي في آخر كتابه في فصل جمل الصفات التي ذكرها وما روي في حديث أم الطفيل وابن عباس من الصفات التي رآه عليها في ليلة الإسراء فقوله هنا ليلة الإسراء

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٩٧/٧

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١٠٤/٧

تناقض منه فإنه قد نص أن الإسراء كان يقظة وأن الرؤية التي كانت في ليلة الإسراء غير هذه الرؤية التي في المنام وأيضا فهذا الحديث الذي احتج به هو في الحقيقة." (١)

-٦٩٠

"رواه كذلك الأوزاعي وغيره كما سيأتي إن شاء الله والأشبه أن الاضطراب في هذه الرواية وقع من خالد نفسه وأنه كان لا يذكر في أكثر الروايات إلا ابن عائش ولهذا لم يذكر أبو قلابة عنه إلا ما يشتبه بابن عائش وبالجملة فأي الروايتين كانت هي المحفوظة صح الحديث إذ تعارضهما إما أن يوجب صحة إحداهما أو يوجب الجمع بينهما وعلى كل تقدير فالحديث محفوظ فأما طرحهما جميعا فإنما يكون إذا تعارض متنان متناقضان وكذلك قول أبي قلابة عن ابن عباس إما أن يكون محفوظا أو مصحفا وعلى التقديرين لا يقدح في متن الحديث بل يؤيده ويثبته سواء كان محفوظا أو مصحفا ورواية يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن ابن عائش لاتخالف رواية خالد بن اللجلاج عنه بل توافقه وتعضده لأن رواية خالد تدل على أنه كان لا يستوفي إسناده بل تارة يرسله وتارة يذكر الصاحب فهذه الرواية ذكرت ما ذكروه واستوفت الإسناد والمتن وأما ما ذكره ابن خزيمة." (٢)

-٦٩١

"كنفي العبد إنعامه فإن المعنى أنه وضع نعمة الله في إنعام العبد وهذا من أظهر الباطل الرابع إن الكنف يقال مفردا وهذا ليس بمفرد وإذا روي بالتثنية كنفي كان خلاف اللغة فإن الكنف يفرد ولا يثنى في مثل ذلك وإن روي كنفي مفردا يقال به فلفظ بين لا يضاف إلا إلى ما فيه معنى العدد وهو لم يقل بين كنفي بل قال بين كتفي الخامس أنه قال فوضع يده بين كتفي حتى وجدت برد أنامله في صدري أو بين ثديي وهذا صريح في المقصود فقول القائل في كنفي حتى وجدت برد أنامله في صدري من أظهر التناقض السادس أنه يقال فلان في كنف فلان لكن لا يقال هو بين كنفه أو كنفيه وأما قوله فوجدت بردها فيحتمل أن المعنى برد النعمة." (٣)

-٦٩٢

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٢٣٠/٧

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣٢٧/٧

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣٨٤/٧

"تعطيل الصانع وهذا هو في الحقيقة قول جهم وإن كان **متناقضا** في ذلك يجمع في مقالاته بين ما يقتضي ثبوته وما يقتضي عدمه فالمقصود هنا مقالته السالبة التي خالف فيها أهل الإسلام فإن مضمونها تعطيل الصانع تعالى ولهذا تجد كل شيء من فروع هذه المقالة متى قسته وطردته استلزم عدم الصانع أو **التناقض** بالجمع بين الإثبات والنفي في الشيء الواحد أو نفي الإيجاب والامتناع في المتماثلين وإلا فما من شيء يقرون به إلا لزمهم فيه نظير ما أنكروه فيما نفوه الوجه الثالث قوله الغيرة حالة نفسانية قيل له وجميع الصفات هي لنا أحوال نفسانية كالحب والبغض والرضا والغضب وكالإرادة فإنها أيضا حالة نفسانية وهي مقتضية للزجر تارة وللطلب أخرى لا فرق أصلا بين بينهما في الشاهد الوجه الرابع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أتعجبون من غيرة سعد." (١)

-٦٩٣

"تفويضه وهذا **تناقض** بين فيقال له لا يخلو إما أن تكون السورة محكمة أو متشابهة فإن كان الأول بطل ما ذكرته من التأويل هنا وبطل دعواك أنها من المتشابه وإن كان الثاني بطل ما ذكرته هناك من الاستدلال بها على مذهبك والتحقيق أن ما ذكره لنفسه في الموضعين باطل وما ذكره عليه حق فإن السورة محكمة لا ريب فيها كما ذكره أولا وهي دالة على نقيض مذهبه ولا ريب في ذلك كما ذكروه ولكن يعلم أن هؤلاء القوم كما قال الله تعالى لفي قول مختلف (٨) يؤفك عنه من أفك (٩) [الذاريات ٨-٩] مختلفون في الكتاب ويحتجون به إذا ظنوا أنه لهم ويردونه إذا كان عليهم قد جعلوا." (٢)

-٦٩٤

"الذي لا يزيد ولا ينقص فإنه إن اعتبر بمجرد السلب أمكنه ذلك في الموضعين وإن اعتبر بامتناع المسلوب بأن يقول هو الذي لا يمكن أن يدخل فيه غيره أو يخرج منه غيره كان بمنزلة أن يقول لا يقبل الزيادة والنقصان سواء فسر عدم الإمكان بعدم إمكان تصور ذلك في الموصوف أو بامتناع ذلك في الموصوف كقول منازعيهم الوجه العشرون أنه قد يقال دخول الشيء في غيره زيادة فيه وخروج بعضه منه نقص منه فهذا نوع من الزيادة والنقصان فإذا وصفه بأنه غير قابل للزيادة والنقصان كان قد دخل في ذلك غير قابل لهذه الزيادة ولهذا النقصان فإذا قيل المصمت الذي لا يدخل أو لا يمكن أن يدخل فيه شيء غيره ولا ينفصل عنه شيء

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤١٦/٧

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤٩١/٧

وقيل إنه لا يمكن ثبوت هذا المعنى في حق الله تعالى كان هذا **تناقضا** ظاهرا لأن امتناع الجنس عليه يستلزم سلب أنواعه فكيف يقال إنه موصوف بعدم قبول الزيادة والنقصان أو بعدم الزيادة والنقصان ولا يكون موصوفا بعدم قبول هذه الزيادة وهذا النقص أو بعدم ذلك." (١)

-٦٩٥

"الوجه الحادي والعشرون أنه قد يقال دخول شيء فيه وخروج شيء منه هو نفس الزيادة والنقصان إذ الدخول أعم من أن يكون دخولا في جوفه أو جوانبه فالزائد دخل فيه شيء من غيره والناقص خرج منه بعضه فإذا كان أحدهما هو الآخر فوصفه بالسلب أو الامتناع لأحدهما دون الآخر **تناقض** ظاهر فإن كان هذا حقيقة للصمد كان الآخر حقيقته وإن كان هذا مجازه كان الآخر مجازه يقال دخل في أرض هؤلاء من أرض هؤلاء وقد دخلوا في حد جيرانهم وقد أدخلوا في حد أرضهم بعض أرض جيرانهم ونحو ذلك مما فيه وصف الزيادة من الجوانب بلفظ الدخول الوجه الثاني والعشرون إن الذي قاله السلف إن الصمد هو الذي لا جوف له هذا أخص من كونه لا يدخل فيه شيء ولا يخرج منه شيء فإن الشيء قد يكون مصمتا ومع هذا يمكن أن يدخل فيه شيء غيره ويخرج منه شيء من جوانبه." (٢)

-٦٩٦

"نفي النهاية فإنك نفيت ما يستلزم الوصف بالنهاية وعدمها وإذا كان كذلك كان ظاهر القول أن معنى هذا اللفظ أن له قدرا خاصا لكنه لا يقبل الزيادة والنقصان وهذا تصريح قول منازعيه الذين سماهم مجسمة وذلك مع دلالته على **التناقض** فإنه يقتضي أن يكون هذا المعنى لازما لهذا الاسم بطريق المجاز كما هو لازم له بطريق الحقيقة وأنه لا يمكن رفع دلالة هذا الاسم على هذا المعنى الوجه الرابع والعشرون أن كونه غير قابل للزيادة والنقصان إن لم يكن ظاهره إثبات القدر مع نفي الزيادة والنقصان فأحسن أحواله أن يكون مجملا محتملا لهذا ولنفي القدر المستلزم عدم اتصافه بالنقيضين وإذا كان ما فسر به الاسم مجملا يحتمل قوله وقول منازعيه وقد ذكر أنه المجاز الذي يمكن حمل هذا الاسم عليه علم أن الاسم لا ينفي قول منازعيه على

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥٧٥/٧

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥٧٦/٧

تقدير حمله على المجاز بل يحتمله مع أن حقيقته ظاهرة فيه وإذا كان قول منازعيه هو حقيقة اللفظ ومجاز اللفظ يحتمد ـه كما يحتمل قول المدعي كان دلالة الاسم على قول منازعيه هو الذي يجب حمله عليه." (١)

-٦٩٧

"أن يعثروا بما يلزمهم فيه أعظم مما فروا منه فإن نفس الإقرار بالوجود الواجب يستلزم وهذا لازم في نفس الوجود وبهذا يظهر أن الحق هو ترك هذه التأويلات مطلقا وأن الإقرار ببعضها دون بعض تحكم **وتناقض** الوجه الثالث أن يقال إذا كانت هذه الأمور جميعها لا يعرف أنه يسمى ويوصف بها إلا الجسم فأحد الأمرين لازم وإما أن يكون ثبوت ما يسمونه جسما هو الحق في نفس الأمر وإن كان السلف والأئمة لم ينطقوا بلفظ الجسم لكن نطقوا بالألفاظ التي هي صريحة في المعنى الذي يسميه هؤلاء جسما وإما أن يكون جميع هذه الأسماء والصفات وإن كانت لا تقال إلا على جسم فإنها تقال لله عز وجل وليس بجسم وبهذا نجيب كل من أثبت شيئا من هذه الصفات لمن نفاها فنقول إذا اتفقنا على أنه حي عليم قدير وليس." (٢)

-٦٩٨

"ولهذا يحتجون بكل من الأصلين فإن أبا محمد عبد الله بن كلاب وأصحابه وأبا الحسن الأشعري وأئمة أصحابه لا ينازعون في أن الله تعالى فوق العرش وفي أنه يمكن التقرب إليه نفسه وهم يستدلون بأحدهما على الآخر وإن قالوا مع ذلك إنه ليس بجسم وإن كان بينهم وبين غيرهم نزاع في أن قولهم **متناقض** أو غير **متناقض** ولهذا كان كثير من متأخري أصحابه ينكرون أنه فوق العرش ويوافقون المعتزلة في نفي ذلك أن ثبوته يستلزم التجسيم قال أبو الحسن الأشعري في مسألة العرش ومما يؤكد لكم أن الله مستو على عرشه دون الأشياء كلها ما نقله أهل الرواية من قوله ينزل ربنا كل ليلة وقد تقدم ذكر." (٣)

-٦٩٩

"الثالث يقال قوله من تقرب إلي شبرا تقربت إليه ذراعا إما أن يراد بكل واحد من القربين قرب رحمته ودنوها من العبد أو يراد بأحدهما غير ذلك والأول ممتنع لأن أحد التقربين لو كان هو الآخر لكان جزاء العمل هو العمل وهذا باطل فلابد أن يكون أحدهما غير المعنى الذي ذكره ولأنه قال من تقرب إلي شبرا تقربت منه

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥٨٠/٧

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١٧/٨

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١٨٢/٨

ذراعا فجعل الثاني ضعف الأول فيمتنع أن يكون إياه الرابع أن قرب الرحمة ودنوها من العبد ليس من فعله ومقدوره وإنما هو من فعل الله فلا يصح أن يفسر به تقرب العبد بل الذي يفسر به القرب إنما يفسر به قرب الله تعالى الخامس أنه قال في أول هذا القسم في أدلة المتأولين الخامس قوله واسجد واقترب (١٩) [العلق ١٩] فإن هذا القرب ليس إلا بالطاعة والعبودية فقد فسر قرب العبد بطاعته وعبوديته فعلم أن تفسيره بخلاف ذلك **متناقض**." (١)

-٧٠٠

"آخر فصل قال الرازي احتجوا بالآيات والأخبار والمعقول أما الآيات فكثيرة وقد ذكر منها أربع عشرة آية أحدها قوله تعالى أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها (٢٤) [محمد ٢٤] أمر الناس بالتدبر في القرآن ولو كان القرآن غير مفهوم فكيف يأمرنا بالتدبر فيه الثاني قوله تعالى أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا (٨٢) [النساء ٨٢] فكيف يأمرنا بالتدبر فيه لمعرفة نفي **التناقض** والاختلاف مع." (٢)

-٧٠١

"ظاهره وما دل عليه ولا نبههم على دليل عقلي يعرفون به الحق فعلى زعمهم لم يبين الحق لا بدليل سمعي ولا بدليل عقلي ولوازم أقوال هؤلاء التي تبين بطلان قولهم كثيرة وكما أن قولهم يستلزم الكفر بالكتاب والرسول وما دل عليه من الأدلة العقلية وما أخبر به من الأدلة السمعية فهو أيضا في غاية الفساد والبطلان من جهة العقل وهم أنفسهم معترفون في غير موضع بفساد أقوالهم النافية **وتناقضها** وقد ذكرنا من أقوال الرازي وغيره من ذلك ما تبين به ذلك فهم يشهدون أن عقلياتهم التي عارضوا بها الرسول باطلة والسلف والخلف يشهدون بأن الكلام الذي عارضوا به الكتاب والسنة باطل وأن هؤلاء لم يعرفوا الله وهي عند التأمل والنظر التام فيها تبيين بطلانها وأن القوم ليس عندهم على ما قالوه من النفي لا دليل عقلي ولا سمعي بل هم من جنس أعداء الرسل الذين قالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير (١٠) [الملك ١٠] ومن

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١٩٦/٨

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٢١٨/٨

جنس الذين قال فيهم أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور (٤٦) [الحج ٤٦]." (١)

-٧٠٢

"قلت هذا الذي ذكر من أن القرآن كله محكم وأنه كله متشابه قد ذكره عامة العلماء والقرآن دل على ذلك كما ذكره وقالوا في قوله تعالى متشابها ما ذكره أنه متشابه في المعاني والألفاظ قال كثير من المفسرين كالثعلبي والبغوي مثل ما قال متشابها يشبه بعضه بعضا في الحسن ويصدق بعضه بعضا وقال أبو الفرج بن الجوزي في المتشابه قولان أحدهما أشبه بعضه بعضا في الآي والحروف فالآية تشبه الآية والكلمة تشبه الكلمة والحرف يشبه الحرف والثاني أن بعضه يصدق بعضا فليس فيه اختلاف ولا **تناقض** وتفسير المتشابه بأنه يصدق بعضه بعضا." (٢)

-٧٠٣

"معروف عن عامة العلماء وأما القول الأول فهو مأثور عن قتادة قال الآية تشبه الآية والحروف تشبه الحروف ولفظ الحرف في اللغة يراد به الاسم لقوله صلى الله عليه وسلم من قرأ القرآن فأعربه فله بكل حرف عشر حسنات أما إني لا أقول الم حرف ولكن ألف حرف ولام حرف وميم حرف فلعل قتادة أراد الآية المنظومة والاسم المفرد يشبه بعضه بعضا في اللفظ والمعنى كما قال غيره فالتشابه في المعنى ينفي التضاد **والتناقض** المعبر عنه." (٣)

-٧٠٤

"بالاختلاف في قوله تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا (٨٢) [النساء ٨٢] وذلك في الأوامر والنواهي والأخبار فيأمر بالشيء الحسن وما يماثله وينهي عن الشيء السيئ وعما يماثله لا **يتناقض** فيحكم بين المثلين بحكمين مختلفين وكذلك المدح والذم يمدح الشيء وما يماثله ويذم الشيء ويذم ما يماثله وكذلك في الترغيب والترهيب والوعد والوعيد وكلام المخلوقين لا يخلو عن نوع من **التناقض** والاختلاف والتشابه في الألفاظ تناسبها وائتلافها واعتدالها وأنه كله كذلك بخلاف كلام المخلوقين فإنه يكون بعضه على

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٢٥٣/٨

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣٣٩/٨

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣٤٠/٨

طريقة في الحسن وباقيه يخالف ذلك فلا يكون آخره كأوله وهذا كالبناء والخياطة إذا كان متناسبا يشبه بعضه بعضا فهو بخلاف ما يكون بعضه لا يشاكل بعضا وأما المثاني فهو جمع مثنى والتثنية يراد بها التقسيم." (١)

-٧٠٥

"الأربعة الثاني أن تفسيره المحكم بالنص والظاهر والمتشابه بالمجمل والمؤول معروف م قول طائفة من أهل العلم وقد ذكره القاضي أبو يعلى عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى وأنه قال المحكم ما استقل بنفسه ولم يحتج إلى بيان والمتشابه ما احتاج إلى بيان فليس تفسيره بذلك مما اختص به لكن هو **يتناقض** بخلاف أولئك الثالث أنه جعل مورد التقسيم اللفظ الموضوع لمعنى إما أن يحتمل غيره أو لا يحتمل ومعلوم أن اللفظ قد يكون محتملا في الوضع مثل أن لفظا مشتركا مختصا كلفظ سهيل والثريا إذا أريد بهما الكوكبان والزوجان من قول الشاعر." (٢)

-٧٠٦

"غاية الضعف ومثل هذا لا يفيد إلا الظن الضعيف والتعويل على مثل هذه الدلائل في المسائل القطعية محال قال فلهذا التحقيق المتين ذهبنا إلى أن بعد إقامة الدلائل العقلية على أن حمل اللفظ على ظاهره محال ولا يجوز الخوض في تعيين التأويل فهذا منتهى ما حصلناه في هذا الباب فيقال في هذا الفصل من **التناقض** والفساد والإلحاد ما الله تعالى أعلم به ولكن ننبه على بعضه فإن ما ذكره في هذا الفصل هو عمدة لأهل الإلحاد وذلك بوجوه الأول أن ما ذكره من أن كل أهل مذهب يجعلون." (٣)

-٧٠٧

"بسببه في ضلال وسعر وإنما اهتدوا بعقلهم الذي لم يحتاجوا فيه إلى الرسول فهذا حقيقة قول هؤلاء الملحدين وسيأتي اعترافه بهذا وجوابه عنه بجواب الملحدين الوجه السابع عشر أن هذا وأمثاله **يتناقضون** فتارة يقول نحن نعلم انتفاء الظاهر لكن لا نعلم المراد وتارة يقول بل الرسول صلى الله عليه وسلم خاطب العامة بما يوافق ما عندهم فلو خاطبهم ابتداء بإثبات ما ليس بجسم ولا متحيز ولا يشار إليه قالوا هذا عدم محض فوقعوا

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٨/٣٤١

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٨/٣٨٥

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٨/٤٤٣

في التعطيل فكان الصلح أن يأتي بألفاظ دالة على بعض ما يناسب ما تخيلوه وما لزمهم وهذا كلام من يريد من العامة فهم تلك المعاني وهي باطلة في نفس الأمر عند هؤلاء وعلى هذا فقد أراد." (١)

-٧٠٨

"منهم فهم الباطل الذي دل عليه بلفظه وهذه طريقة أهل التخييل الذين يقولون أرادوا أن يتخيلوا ما ينفعهم وإن لم يكن حقا وطريقة أهل التأويل نفي إرادة هذا المعنى والجهل بما أراد وهذا يناقض هذا وهذا وأمثاله يتناقضون فتارة يجعلونه هكذا وتارة هكذا في كلا الأمرين على الباطل وقد نزه الله تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم عن أن يريد المعاني الباطلة أو أن يقصر في بيان ما أراده فالأول كذب وإضلال وتلبيس وإظهار ما هو كذب وإن قيل إنه لم يقصد الكذب بل الرسول كما أنه أعلم اخلق بالحق فهو أنصحهم لهم وأعظمهم رغبة في تعريفهم وتعليمهم وهداهم وهو أحسنهم بيانا وأتمهم برهانا قال تعالى وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم (٥٢) صراط الله الذي له ما في السماوات وما في الأرض ألا إلى." (٢)

-٧٠٩

"عرفتم منه فاعملوا به وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه اتبعوا ما تبين لكم من الكتاب وما لا فدعوه وإذا كان القرآن نزل يصدق بعضه بعضا فمن الممتنع أن يكون فيه تناقض واختلاف تضاد فمن فهم آية فآمن بها وظن أن الأخرى تناقضها فليعلم أنه مبطل في ذلك وأن معنى الأخرى يوافقها لا يخالفها وإن لم يفهم معنى الآيتين آمن بهما ووكل علمهما إلى الله تعالى وأما التشابه الذي يكون في نفس الآية فهذا لا يكون إلا مقرونا بالإحكام والبيان والهدى فإن الله تعالى قد أحكم كتابه كله وبينه وجعله هدى وأمر بتدبره لكن من الآيات ما لا اشتباه." (٣)

-٧١٠

"فيه بوجه ومنها ما فيه اشتباه من بعض الوجوه وإن كان ذلك مع الإحكام والبيان مثل لفظ إنا ونحن ونحو ذلك وكل آية فقد أراد الله تعالى وتقدس بها معنى وعلى ذلك المعنى دل فلا يجوز أن تكون دلالة القرآن على ما أراده الرب تعالى وعناه وعلى غيره سواء بل هذا لا يجوز في كلام آحاد العلماء فكيف في كلام رب

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٨/٤٩٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٨/٤٩٣

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٨/٤٩٦

العالمين وإذا كان القرآن لا **تناقض** في دلالته فالمذهبان إن كان القرآن دل عليهما فكلاهما حق كقول من يقول إن العبد فاعل لفعله وقول من يقول إن الله تعالى هو الذي جعله فاعلا فكلاهما حق والقرآن قد دل على هذا ولى هذا فأخبر أن العباد فاعلون وأنهم هم الذين يكفرون ويؤمنون ويعملون وقال الخليل وابنه عليهما الصلاة والسلام ربنا واجعلنا مسلمين [البقرة ١٢٨] ونحو ذلك وقال رب اجعلني مقيم الصلاة ومن." (١)

٧١١-

"قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون (١٣) [البقرة ٨-١٣] وإذا لقوا الآيات ونظائرها وذلك أن المشركين وكل من كذب لما كذبوا بأن القرآن منزل من الله وكذبوا الرسول بما جاء به حادوا واختلفوا ماذا يقولون في الكتاب والرسول وقالوا أقوالا **متناقضة** يظهر فسادها لكل من تأملها وآخرون منهم لما رأوا هذه الأقوال **متناقضة** أمسكوا عنها فلم يقولوا شيئا منها لكنهم اقتصروا على تكذيب القرآن والرسول لما زعموا أنه قام عندهم أدلة تدل على أنه ليس برسول الله ولا القرآن منزل من الله تعالى فعلموا بموجب تلك الأدلة ثم بعد ذلك قالوا فليكن أي شيء كان وليس علينا تعيين ما هو فهكذا الذين جوزوا معاني القرآن التي أرادها الله تعالى ورسوله بالكتاب والسنة صاروا في القرآن والحديث حزبين حزبا يحملون كلام الله ورسوله على معان أخر يظهر للمتأمل أن الله لم يردها ولا هي معنى كلامه وقال آخرون يكفينا أن تنفى تلك المعاني وبعد." (٢)

٧١٢-

"فإذا كان القرآن قد اشتمل على معاني الكتب فكيف لا يشتمل على هذه وهذه الجملة لها تفصيل مبسوط في مواضع بل بين في مواضع أن ما سلكه أهل البدع من أهل الفلسفة والكلام لا يصلون إلى علم ويقين بل إنما غاية صاحبه الشك والضلال وهذا مما اعترفت به حذاقهم وممن اعترف به أبو عبد الله الرازي رحمه الله في غير موضع من كتبه ولفظه في بعضها لقد تأملت الكتب الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفي عليلا ولا تروي غليلا ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن أقرأ في الإثبات الرحمن على العرش استوى (٥) [طه ٥] وإليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه [فاطر ١٠] وأقرأ في النفي ليس كمثله شيء [الشورى

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤٩٧/٨

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥٠٢/٨

١١] ولا يحيطون به علما (١١٠) [طه ١١٠] ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي وهذا قاله في آخر عمره في آخر ما صنفه وهو كثير التناقض يقول القول ثم يرجع عنه ويقول في الآخر." (١)

٧١٣-

"ما يناقضه كما يوجد هذا في عامة كتبه تغمده الله برحمته وعفا عنه وسائر المؤمنين ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رءوف رحيم (١٠) [الحشر ١٠] وتوبته معروفة مشهورة وقد بسط هذا في مواضع وبين أنه يمتنع تعارض الأدلة اليقينية سواء كانت كلها عقلية أو كلها سمعية أو بعضها سمعي وبعضها عقلي فلا يجوز أن يكون أحد من الأنبياء أخبر بخلاف ما أخبر به محمد صلى الله عليه وسلم فإن أخبار الأنبياء كلها صدق يجب الإيمان بها فكما لا يجوز أن تتناقض أخباره فلا يتناقض خبر نبي وخبر آخر وأما الأعمال والأصول الكلية فلا يختلفون بشيء منها كالأمر بتوحيد الله عز وجل وعبادته وحده لا شريك له والأمر بإخلاص الدين له والأمر بالعدل وغير ذلك وكذلك النهي عن الفواحش وعن الظلم وعن الشرك." (٢)

٧١٤-

"الجمعة وكما حرم عليهم كل ذي ظفر وشحم الثرب والكليتين وأحل لأهل القرآن جمع الطيبات وإنما حرم عليهم الخبائث ورفع الله تعالى عمن اتبعه من أهل الكتاب آصارهم والأغلال التي كانت عليهم فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون (١٥٧) [الأعراف ١٥٧] وكذلك الأدلة العقلية الخبرية والأدلة العقلية على حسن بعض الأشياء وقبح بعضها عند من يقول بذلك إذا كانت حقا فإنها لا تناقض شيئا مما جاءت به الرسل لا محمدا صلى الله عليه وسلم ولا غيره ولا يجوز أن يخبر الرسل بشيء يعلم بالعقل الصريح امتناعه بل لا يجوز أن يخبروا بما لا يعلم بالعقل ثبوته فيخبرون بمحارات العقول لا بمحالات العقول ويجوز أن يكون في بعض ما يخبرون به ما يعجز عقل بعض الناس." (٣)

٧١٥-جامع الرسائل لابن تيمية - رشاد سالم ابن تيمية (٧٢٨)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥٢٩/٨

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥٣٠/٨

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥٣٣/٨

"وأنكر تعالى على من ظن وجود الأسباب كعدمها في قوله تعالى أفنجعل المسلمين كالمجرمين [سورة القلم ٣٥] وقوله تعالى أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض أم نجعل المتقين كالفجار [سورة ص ٢٨] وأمثال ذلك

وهؤلاء الذين يقولون بالجبد رقالوا بالأمر والنهي حقيقته أنه إعلام بوقوع العذاب بالمعاصي بمحض المشيئة لا لسبب ولا لحكمة فقلبوا حقيقة الأمر والنهي إلى الجبر كما أبطلوا الأسباب والحكم وأبطلوا قدر العباد وهم وإن كانوا يردون على القدرية ويذكرون من تناقضهم ما يبين به فساد قول القدرية فردوا باطلا بباطل وقابلوا بدعة ببدعة كرد اليهود على النصارى والنصارى على اليهود مقاتلهم في المسيح وكلا المقالتين باطلة وكذلك تقابل الخوارج والشيعة في علي كلاهما باطل على باطل ونظائر متعددة

فصل

فرض الله الدعاء على العباد لافتقارهم إلى هدايته

وإن ما فرض عليه من الدعاء الراتب الذي يتكرر في الصلوات بل الركعات فرضها ونفلها هو الدعاء الذي تضمنته أم القرآن وهو قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين لأن كل عبد فهو مضطر دائما إلى مقصود هذاالدعاء وهو هداية الصراط المستقيم فإنه لا نجاة من العذاب إلا بهذه الهداية ولا وصول." (١)

٧١٦-جامع الرسائل لابن تيمية - رشاد سالم ابن تيمية (٧٢٨)

"وأتباعه وأبي المعالي الجويني وأتباعه وأبي الوليد الباجي وأتباعه وغيرهم

مقالة المعتزلة

والقول الثاني أنه عدل لا يظلم لأنه لم يرد وجود شيء من الذنوب لا الكفر ولا الفسوق ولا العصيان بل العباد فعلوا ذلك بغير مشيئته كما فعلوه عاصين لأمره وهو لم يخلق شيئا من أفعال العباد لا خيرا ولا شرا بل هم أحدثوا أفعالهم فلما أحدثوا معاصيهم استحقوا العقوبة عليها فعاقبهم بأفعالهم لم يظلمهم

هذا قول القدرية من المعتزلة وغيرهم وهؤلاء عندهم لا يتم تنزيهه عن الظلم إن لم يجعل غير خالق لشيء من أفعال العباد بل ولا قادر على ذلك وإن لم يجعل غير شاء لجميع الكائنات بل يشاء ما لا يكون ويكون ما لا يشاء إذ المشيئة عندهم بمعنى الأمر

---

(١) جامع الرسائل لابن تيمية - رشاد سالم ابن تيمية ٩٨/١

وهؤلاء والذين قبلهم **يتناقضون** **تناقضا** عظيما ولكن من الطائفتين مباحث ومصنفات في الرد على الأخرى وكل من الطائفتين تسمى الأخرى القدرية وقد روى عن طائفة من التابعين موافقة هؤلاء

مقالة أهل السنة

والقول الثالث أن الظلم وضع الشيء في غير موضعه والعدل وضع كل شيء في موضعه وهو سبحانه حكم عدل يضع الأشياء مواضعها ولا." (١)

٧١٧-جامع الرسائل لابن تيمية - رشاد سالم ابن تيمية (٧٢٨)

"بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وسلم

سئل شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن تيمية عن قوله تعالى ونودوا أن تلكم الجنة أورثتموها بما كنتم تعملون [سورة الأعراف ٤٣] هل يدخل أحد الجنة بعمله أم ينقضه قوله صلى الله عليه وسلم لا يدخل أحد الجنة بعمله قيل ولا أنت قال ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته

الجواب

الحمد لله

المثبت في القرآن ليس هو المنفي في السنة

لا مناقضة بين ما جاء به القرآن وما جاءت به السنة إذ المثبت في القرآن ليس هو المنفي في السنة **والتناقض** إنما يكون إذا كان المثبت هو المنفي وذلك أن الله تعالى قال تلكم الجنة أورثتموها بما كنتم تعملون وقال كلوا واشربوا هنيئا بما أسلفتم في الأيام الخالية [سورة الحاقة ٢٤] وقال أما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم جنات المأوى نزلا بما كانوا يعملون [سورة السجدة ١٩] وقال وحور عين كأمثال اللؤلؤ المكنون جزاء بما كانوا يعملون [سورة الواقعة ٢٢ - ٢٤]

العمل سبب للثواب

فبين بهذه النصوص أن العمل سبب للثواب والباء للسبب كما في مثل قوله تعالى فأنزلنا به الماء فأخرجنا به

---

(١) جامع الرسائل لابن تيمية - رشاد سالم ابن تيمية ١٢٣/١

من كل الثمرات [سورة الأعراف ٥٧] وقوله وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها [سورة البقرة ١٦٤] ونحو ذلك مما يبين به الأسباب." [١]

٧١٨-جامع الرسائل لابن تيمية - رشاد سالم ابن تيمية (٧٢٨)

"لم يسبق القدر بشقاوة ولا سعادة وهم غلاة القدرية الذين حدثوا في زمان ابن عمر وتبرأ منهم وقد نص الأئمة كمالك والشافعي وأحمد على تكفير قائل هذه المقالة

لكن القدرية صرحوا بنفي العلم السابق والقدر الماضي في أفعال العباد المأمور بها والمنهي عنها وما يتعلق بذلك من الشقاوة والسعادة ثم منهم من اقتصر على نفي العلم بذلك خاصة وقال إنه قدر الحوادث وعلمها إلا هذا لأن الأمر والنهي مع هذا العلم يتناقض عنده بخلاف ما لا أمر فيه ولا نهي

ومنهم من قال ذلك في عموم المقدرات وقد حكى نحو هذا القول عن عمرو بن عبيد وأمثاله وقد قيل إنه رجع عن ذلك قبل إنكاره لأن كون تبت يدا أبي لهب وتب [سورة المسد ١] وذرني ومن خلقت." [٢]

٧١٩-جامع الرسائل لابن تيمية - رشاد سالم ابن تيمية (٧٢٨)

"ما أنزلت [سورة فمنهم من يقول أيكم زادته هذه إيمانا فأما الذين آمنوا فزادتهم إيمانا وهم يستبشرون وأما الذين في قلوبهم مرض فزادتهم رجسا إلى رجسهم وماتوا وهم كافرون سورة التوبة ١٢٤ - ١٢٥] وقال تعالى وننزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ولا يزيد الظالمين إلا خسارا [سورة الإسراء ٨٢]

بل إذا علم العبد أن هذا الفعل قد أمره الله به وأحبه فاعتقد هو أن ذلك ليس مما أمر الله به وأبغضه وكرهه فهو كافر بلا ريب فمثل هذه التوبة عن الحسنات هي ردة محضة عن الإيمان وكفر بالإيمان ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين [سورة المائدة ٥]

فإطلاق القول بأن الحسنات يتاب منها هو كفر يجب أن يستتاب صاحبه إذ معناه أنه يؤمر بالرجوع عن الحسنات واعتقاد أن الرجوع عن الحسنات يقرب إلى الله وهذا كفر بلا ريب ثم إن هذه التوبة متناقضة ممتنعة في نفسها فإن التائب من الحسنات إن اعتقد أن هذه التوبة حسنة فعليه أن يتوب منها فتكون باطلة فلا يكون قد تاب من الحسنات وإن اعتقد أنها سيئة كان مقرا بأن هذه التوبة محرمة فقد التزم أحد أمرين إما أنه لم يتب من الحسنات أو تاب توبة محرمة وهذا اشتبه عليه حال السابقين المقربين الذين يتوبون من ترك

---

(١) جامع الرسائل لابن تيمية - رشاد سالم ابن تيمية ١/١٤٥

(٢) جامع الرسائل لابن تيمية - رشاد سالم ابن تيمية ١/١٧٨

المستحبات أو فعل المكروهات غير المحرمات فظن أنهم تابوا مما فعلوه من الحسنات وتركوه من المحرمات فإنهم لو تابوا من ذلك لكانوا مرتدين إما عن أصل الإيمان وإما عن كماله وإنما هي كوبة عما تركوه من مستحب وفعلوه من مكروه مثل أن يكو العبد يصلي صلاة مجزئة غير كاملة فتبلغه صلاة النبي صلى الله عليه وسلم المستحبة فيصلي كصلاته ويندم على ما كان يفعله من الصلاة الناقصة." (١)

٧٢٠-جامع الرسائل لابن تيمية - رشاد سالم ابن تيمية (٧٢٨)

"قالوا: وبذلك استدللنا على حدوث الأجسام وبه عرفنا حدوث العالم وبذلك أثبتنا وجود المانع وصدق رسله؛ فلو قدحنا في ذلك لزم القدح في أصول " الإيمان " و " التوحيد ".

وإن لم يكن من لوازم ذاته صار قابلا لها بعد أن لم يكن قابلا فيكون قابلا لتلك القابلية فيلزم التسلسل الممتنع. وقد بسطنا القول على عامة ما ذكروه في هذا الباب وبينا فساده **وتناقضه** على وجه لا تبقى فيه شبهة لمن فهم هذا الباب.

مقالة الرازي:

وفضلاؤهم المتأخرون: كالرازي والآمدي والطوسي والحلي وغيرهم - معترفون بأنه ليس لهم حجة عقلية على نفي ذلك؛ بل ذكر الرازي وأتباعه أن هذا القول يلزم جميع الطوائف ونصره في آخر كتبه: "كالمطالب العالية " - وهو من أكبر كتبه الكلامية [وخالف بذلك قوله في أجل ما صنفه في." (٢)

٧٢١-جامع الرسائل لابن تيمية - رشاد سالم ابن تيمية (٧٢٨)

"الكلام وهو كتابه] الذي سماه " نهاية العقول في دراية الأصول " - ولما عرف فساد قول النفاة لم يعتمد على ذلك في " مسألة القرآن ". فإن عمدتهم في " مسألة القرآن " إذا قالوا: لم يتكلم بمشيئته وقدرته - قالوا - لأن ذلك يستلزم حلول الحوادث؛ فلما عرف فساد هذا الأصل لم يعتمد على ذلك في " مسألة القرآن ". فإن عمدتهم عليه؛ بل استدل بإجماع مركب وهو دليل ضعيف إلى الغاية لكن لم يكن عنده في نصر قول الكلابية غيره؛ وهذا مما يبين أنه وأمثاله تبين لهم فساد قول الكلابية.

مقالة الآمدي:

وكذلك " الآمدي " ذكر في " أبكار الأفكار " ما يبطل قولهم وذكر أنه لا جواب عنه وقد كشفت هذه

---

(١) جامع الرسائل لابن تيمية - رشاد سالم ابن تيمية ٢٤٩/١

(٢) جامع الرسائل لابن تيمية - رشاد سالم ابن تيمية ٨/٢

الأمور في مواضع؛ وهذا معروف عند عامة العلماء حتى الحلي بن المطهر ذكر في كتبه أن القول بنفي " حلول الحوادث " لا دليل عليه، فالمنازع جاهل بالعقل والشرع.

مقالة الجويني:

وكذلك من قبل هؤلاء كأبي المعالي وذويه إنما عمدتهم أن " الكرامية " قالوا ذلك **وتناقضوا** فيبينون **تناقض** الكرامية ويظنون أنهم إذا بينوا **تناقض**." (١)

٧٢٢-جامع الرسائل لابن تيمية - رشاد سالم ابن تيمية (٧٢٨)

"فعلها شيئا فشيئا أو لا يقدر على ذلك؟ كان معلوما - بصريح العقل - أن القادر على فعلها شيئا فشيئا أكمل ممن لا يقدر على ذلك. وأنتم تقولون: إن الرب لا يقدر على شيء من هذه الأمور؛ وتقولون إنه يقدر على أمور مباينة له.

ومعلوم أن قدرة القادر على فعله المتصل به قبل قدرته على أمور مباينة له؛ فإذا قلتم لا يقدر على فعل متصل به لزم أن لا يقدر على المنفصل؛ فلزم على قولكم أن لا يقدر على شيء ولا أن يفعل شيئا فلزم أن لا يكون خالقا لشيء؛ وهذا لازم للنفاة لا محيد لهم عنه.

ولهذا قيل: الطريق التي سلكوها في حدوث العالم وإثبات الصانع: **تناقض** حدوث العالم وإثبات الصانع ولا يصح القول بحدوث العالم وإثبات الصانع إلا بإبطالها؛ لا بإثباتها. فكأن ما اعتمدوا عليه وجعلوه أصولا للدين ودليلا عليه هو في نفسه باطل شرعا وعقلا وهو مناقض للدين ومناف له، كما أنه مناقض للعقل ومناف له. ولهذا كان " السلف والأئمة " يعيبون كلامهم هذا ويذمونه ويقولون: من طلب العلم بالكلام تزندق؛ كما قال أبو يوسف. ويروى عن مالك. ويقول الشافعي: حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال ويطاف بهم في العشائر ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام.." (٢)

٧٢٣-جامع الرسائل لابن تيمية - رشاد سالم ابن تيمية (٧٢٨)

"و (أيضا) فإذا كانت الأمور الكونية قد تنكشف للعبد المؤمن يقينا أو ظنا فالأمور الدينية كذلك بطريق الأولى فإنه إلى كشفها أحوج لكن هذا في الغالب لا بد أن يكون كشفا بدليل وقد يكون بدليل ينقدح في قلب المؤمن ولا يمكنه التعبير عنه وهذا أحد ما فسر به معنى " الاستحسان ".

---

(١) جامع الرسائل لابن تيمية - رشاد سالم ابن تيمية ٩/٢

(٢) جامع الرسائل لابن تيمية - رشاد سالم ابن تيمية ٣٦/٢

وقد قال من طعن في ذلك – كأبي حامد وأبي محمد –: ما لا يعبر عنه فهو هوس وليس كذلك؛ فإنه ليس كل أحد يمكنه إبانة المعاني القائمة بقلبه، وكثير من الناس يبينها بيانا ناقصا وكثير من أهل الكشف يلقى في قلبه أن هذا الطعام حرام أو أن هذا الرجل كافر أو فاسق من غير دليل ظاهر وبالعكس قد يلقى في قلبه محبة شخص وأنه ولي لله أو أن هذا المال حلال.

وليس المقصود هنا بيان أن هذا وحده دليل على الأحكام الشرعية؛ لكن إن مثل هذا يكون ترجيحا لطالب الحق إذا تكافأت عنده الأدلة السمعية الظاهرة. فالترجيح بها خير من التسوية بين الأمرين **المتناقضين** قطعا فإن." (١)

٧٢٤-جامع الرسائل لابن تيمية – رشاد سالم ابن تيمية (٧٢٨)

"ألا يكون للعبد إرادة أصلا وأن قول أبي يزيد: " أريد ألا أريد " – لما قيل له: ماذا تريد؟ – نقص **وتناقض**؛ لأنه قد أراد، ويحملون كلام المشايخ الذين يمدحون بترك الإرادة على ترك الإرادة مطلقا.

وهذا غلط منهم على الشيوخ المستقيمين وإن كان من الشيوخ من يأمر بترك الإرادة مطلقا فإن هذا غلط ممن قاله فإن ذلك ليس بمقدور ولا مأمور.

فإن الحي لا بد له من إرادة، فلا يكون حي من الناس إلا أن تكون له إرادة. وأما الأمر فإن الإرادة التي يحبها الله ورسوله، ويأمر بها أمر إيجاب أو أمر استحباب، لا يدعها إلا كافر أو فاسق أو عاص إن كانت واجبة، وإن كانت مستحبة كان تاركها تاركا لما هو خير له.." (٢)

٧٢٥-جامع الرسائل لابن تيمية – رشاد سالم ابن تيمية (٧٢٨)

"ذلك الجمع وهو " توحيد الربوبية " والفناء فيه. كما في كلام صاحب " منازل السائرين " مع جلالة قدره مع أنه قطعا كان قائما بالأمر والنهي المعروفين.

لكن قد يدعون أن هذا لأجل العامة. و (منهم من **يتناقض**) . و (منهم من يقول: الوقوف مع الأمر لأجل مصلحة العامة) وقد يعبر عنهم بأهل المارستان.

و (منهم من يسمي ذلك مقام التلبيس) .

ومنهم من يقول: إنما التكليف على الإنسان مادام عبدا، فإذا ترقى من منزلة العبودية [إلى منزلة] الحرية سقط

---

(١) جامع الرسائل لابن تيمية – رشاد سالم ابن تيمية ٢/١٠٠

(٢) جامع الرسائل لابن تيمية – رشاد سالم ابن تيمية ٢/١٢٠

عنه التكليف، فلا يبقى عليه تكليف، لأن الحر لا تكليف عليه لأحد.

و (منهم من يقول: التحقيق أن يكون الجمع في قلبك مشهودا والفرق على لسانك موجودا) فيشهد بقلبه استواء المأمور والمحظور مع تفريقه بلسانه بينهما.

و (منهم من يرى أن هذه هي الحقيقة التي هي منتهى سلوك العارفين وغاية منازل الأولياء الصديقين) .

و (منهم من يظن أن الوقوف مع إرادة الأمر والنهي يكون في السلوك والبداية وأما في النهاية فلا تبقى إلا إرادة القدر) وهو في الحقيقة قول بسقوط العبادة." (١)

٧٢٦-جامع الرسائل لابن تيمية - رشاد سالم ابن تيمية (٧٢٨)

"وقال تعالى ومنهم من يستمع إليك حتى إذا خرجوا من عندك قالوا للذين أوتوا العلم ماذا قال آنفا أولئك الذين طبع الله على قلوبهم واتبعوا أهوائهم والذين اهتدوا زادهم هدي وآتاهم تقواهم

فذكر الذين أوتوا العلم وهم الذين يعلمون أن ما أنزل إليه من ربه الحق ويفقهون ما جاء به وذكر المطبوع على قلوبهم فلا يفقهون إلا قليلا الذين اتبعوا أهوائهم يسألونهم ماذا قال الرسول آنفا وهذه حال من لم يفقه الكتاب والسنة بل يستشكل ذلك فلا يفقهه أو قرأه متعارضا **متناقضا** وهي صفة المنافقين

ثم ذكر صفة المؤمنين فقال تعالى والذين اهتدوا زادهم زيادة الهدي وهو ضد الطبع على قلوب أولئك وآتاهم تقواهم وهو ضد اتباع أولئك الأهواء

فصاحب التقوى ضد صاحب الأهواء كما قال تعالى وأما من خاف مقام ربه ونهي النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى وقال تعالى إذ جعل الذين كفروا في قلوبهم الحمية حمية الجاهلية فأنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين وألزمهم كلمة التقوى وكانوا أحق بها وأهلها

ولما كانت كل حركة وعمل في العالم فأصلها المحبة والإرادة وكل محبة وإرادة لا يكون أصلها محبة الله وإرادة وجهه فهي باطلة فاسدة كان كل عمل." (٢)

٧٢٧-جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"العدة. وقد دل على ذلك سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الصحيحة في فاطمة بنت قيس حيث قال لها: "ليس لك سكنى ولا نفقة" (١) . ولم يعارض ذلك أحد بمعارضة صحيحة، فإن القرآن لا

---

(١) جامع الرسائل لابن تيمية - رشاد سالم ابن تيمية ١٢٥/٢

(٢) جامع الرسائل لابن تيمية - رشاد سالم ابن تيمية ٢٠٨/٢

يخالف ذلك بل يوافقه، فإن الله قال: (أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن) (٢) ، والضمير عائد على ما تقدم، وهي الرجعية.
وما ذكره في الحامل والمرضع فبين فيه أن النفقة حينئذ لأجل الحمل، لا لأجل النكاح، ولهذا قال: (حتى يضعن حملهن) ، فهذا ذكره لغاية نفقة الحمل، وإلا فقد بين عدة الحامل بقوله (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) (٣) ، وقوله بعد ذلك: (فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن) (٤) . وقد ثبت بالإجماع أن أجرة الرضاع نفقة الولد، وهي تجب للنسب لا للنكاح، فدل ذلك على أن نفقة الحامل لذلك.
ولهذا كان أصح القولين أن نفقة الحامل تجب للحمل (٥) ، وحكمها حكم نفقة الولد التي تجب على والده، وهذا مذهب مالك وأحمد في أظهر الروايتين عنه، والشافعي في أحد قوليه، ومن قال: إنها تجب للزوجة من أجل الحمل، فكلامه **متناقض** لا يعقل.
الخامس: أنه قال (لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا (١)) ، وهو كما قال غير واحد من الصحابة، فأي أمر يحدث بعد الثلاث، فإن

---

(١) أخرجه مسلم (١٤٨٠) من طرق عن فاطمة.

(٢) سورة الطلاق: ٦.

(٣) سورة الطلاق: ٤.

(٤) الآية ٦.

(٥) انظر "مجموع الفتاوى" (٣٤/٧٢-٧٥، ١٠٥-١٠٦) .." [1]

٧٢٨-جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"يقيما حدود الله، فلم يبح الله الخلع إلا عند الحاجة. وكذلك الطلاق، لكن لما أبيح الطلاق للحاجة لم يبح منه إلا الثلاث، فإنها قدر الحاجة، وحرمها عليه بعد الثالثة، لئلا يكون ذلك مانعا من استيفاء العدد الذي أبيح رخصة مع قيام السبب الحاظر. كما أنه لم يرخص في اقتناء الكلاب إلا للحاجة.
فإن قيل: فهلا أبيح له بعد الثالثة أن يتزوجها بعقد جديد قبل أن تنكح زوجا غيره؟.
قيل: كانت النفوس تطمع في عودها بعد الثالثة باختيار الزوجين، فلم يكن هذا وحده زاجرا للنفوس عن

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢٧٨/١

استيفاء الثلاث، كما بسطناه في موضع آخر. وعلى هذا فيظهر حكمة الشارع في أحكامه، ويتبين تناسب الأصول الشرعية، وما في ذلك من الرحمة والعدل والحكمة، وإلا فلماذا جعلت هذه الكلمة يقع بها الطلاق وهذه لا يقع مع قصد الإنسان للوقوع في الحالين؟ ولماذا حرمت عليه بعد الثالثة؟ ولماذا جعل في الظهار الكفارة؟ وقولنا "لماذا" تنبيه على حكمة الشارع وعدله ورحمته، وإن الأقوال التي توافق ذلك هي التي توافق شرعه، دون ما يخالف ذلك من الأقوال **المتناقضة**.

والمقصود في هذا المقام أن القرآن ليس فيه ما يدل على وقوع الثلاث جملة. وأما السنة فليس فيها أيضا شيء من ذلك، بل لا يعرف أن أحدا أوقع الثلاث جملة على عهد النبي – صلى الله عليه وسلم – وأنها وقعت به. وما روي في ذلك من الأحاديث فهي ضعيفة بل موضوعة كذب عند أهل العلم بالحديث، بل قد نقل نقيض ذلك.

وحديث فاطمة بنت قيس لما طلقها زوجها ثلاثا إنما كانت الثالثة." (١)

٧٢٩–جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"سواء كان عالما بالتحريم أو جاهلا، وسواء كان الناس يحتاجون إلى العقوبة بذلك أو لا يحتاجون، لم يكن على أن إيقاع الثلاث بكلمة واحدة لكل من تكلم بها دليل شرعي أصلا. وإذا كان كثير من الفقهاء يوقعون الطلاق بالسكران، ويقولون: نوقعه عقوبة ونجعل ذلك مما يسوغ فيه الاجتهاد، مع أن هذا لا يوجب انتهاء الناس عن الشكر، فكيف لا يكون ما فعله عمر رضي الله عنه من العقوبة مما يسوغ فيه الاجتهاد؟ مع أن ذلك أقرب إلى الأدلة الشرعية ومقصود المعاقب من هذا.

ولو قدر أن بعض الصحابة رأى وقوع الثلاث جملة بكل من تكلم بها، ورأى هذا شرعا عاما لازما، فقد نازعه في ذلك غيره، مع أن هذا بعيد، فإن الذين روي عنهم إيقاع الثلاث جملة روي عنهم نفي ذلك، كعمر وعلي وابن مسعود وابن عباس (١) ، فحمل كلامهم على اختلاف حالين أولى من حمل كلامهم على **التناقض**، واعتقادهم فساد أحد القولين (٢) . وقد قال تعالى: (فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول) .

فإن قيل: فإذا لم يكن الطلاق المحرم لازم الوقوع، فيلزم أن المطلقة في الحيض أيضا لا يجب أن يلزم فيها الوقوع. وحديث ابن عمر قد ثبت في الصحيحين (٣) أنه لما طلق امرأته في الحيض غضب النبي – صلى الله عليه وسلم – وقال: "مره فيراجعها، حتى تحيض ثم تطهر، ثم تحيض ثم

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ٣٢٥/١

(١) انظر تفسير القرطبي (١٣٢/٣) و"مجموع الفتاوى" (٨٣/٣٣) و"إغاثة اللهفان" (٣٢٩/١-٣٣٠) ، حكى ذلك عنهم ابن وضاح.

(٢) بعده سبعة أسطر في الأصل وكتب في الهامش: "مكرر يأتي في موضعه".

(٣) البخاري (٥٣٣٢،٥٢٥٢ ومواضع أخرى) ومسلم (١٤٧١) .." [١]

٧٣٠-جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"وأما الهازل فذاك لزمه عند من يقول به، لأنه اتخذ آيات الله هزوا، كما يلزم الكفر لمن تكلم به مستهزئا، لأنه اتخذ آيات الله هزوا، لئلا يستهزئ أحد بآيات الله. وهذا إذا قيل عوقب به كانت العقوبة تدفع أن يستهزئ أحد بآيات الله، كما أن تكفير المسلم بآيات الله هزوا يمنع أن يستهزئ أحد بآيات الله، فكان في إيقاع الطلاق به زوال هذه المفسدة، وكان ما حصل له من الضرر ضررا بمن يستحق هذا الضرر، بخلاف المكره وبخلاف السكران، فإن ذنبه هو الشرب، ليس ذنبه إيقاع الطلاق، والشارع لا يعاقبه على الشرب بالتزام ما يمكن أن يتكلم به، ولو كان ذلك لعاقبه بالقتل، لأن السكران قد يتكلم بالكفر، كما قد يتكلم بالطلاق. وعلى هذا فإذا قالوا: الطلاق لغير حاجة محرم أو مكروه، قالوا: إن الطلاق الشرعي مباح مأذون فيه. وهذا معنى قوله: "أبغض الحلال إلى الله الطلاق" (١) ، أي أبغض ما أبيح للحاجة وهو محرم بغيض إلى الله بدونها: الطلاق، كما تقول: أبيحت المحرمات للمضطر، أي أبيح له عند الضرورة ما كان محرما بدونها، ليس المراد به أن الشيء في حال واحدة يكون حلالا حراما، كذلك الشيء في حال واحدة لا يكون بغيضا إلى الله مأذونا فيه من جهته، فإن هذا تناقض.

فصل

ومما يبين هذا أن الله إذا كان يحب شيئا فإنه يأمر به أمر إيجاب

---

(١) أخرجه أبو داود (٢١٧٨) وابن ماجه (٢٠١٨) عن ابن عمر مرفوعا. وهو ضعيف موصولا، والمشهور فيه أنه عن محارب مرسلا. انظر الكلام عليه في "إرواء الغليل" (٢٠٤٠) .." [٢]

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٣٣٨/١

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٣٤٧/١

٧٣١-جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"وللناس هنا ثلاثة أقوال (١) :

فذهب بعض المالكية إلى أن الظهار إذا قصد به الطلاق كان طلاقا كالحرام، وهذا قياس قولهم، لكنه هو قولهم في الجاهلية، وهذا رجوع إلى قول أهل الجاهلية.

وذهب طائفة من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد إلى أنه إذا قصد بالحرام الطلاق كان طلاقا، خلاف الظهار. وهؤلاء أرادوا أن يجمعوا بين نص الظهار وبين ما اعتقدوه قياسا في الكنايات، وأنه أي لفظ قصد به الطلاق وقع، **فتناقضوا**؛ فإن لفظ الظهار إذا قصد به الطلاق لم يقع، ولا فرق بينه وبين لفظ الحرام.

فإن قالوا: اللفظ إذا كان صريحا في حكم، ووجد نفاذا فيه، لم يجز جعله كناية في غيره.

قيل لهم: فهذا يدل على أنه ليس كل ما احتمله اللفظ كان كناية فيه، بل لابد أن يكون صريحا في حكم آخر، وحينئذ فلم قلتم: إن الحرام ليس بصريح في الظهار كلفظ الظهار؟ وما الفرق بينه وبين لفظ الظهار؟.

وأما أحمد فإن نصوصه المتواترة عنه أنه يجعله صريحا في الظهار،

لا يقع به الطلاق ولو نواه به.

وأيضا فإما أن يجعل الظهار كناية في الطلاق، وإما أن لا يجعل، فمن جعله كناية فيه فقد أتى بقول أهل الجاهلية الذي أبطله القرآن،

---

(١) انظر "المغني" (٦١/٣٩٧،١١/١٠) ، و"مجموع الفتاوى" (٢٩٥،٣٠٩/٣٢؛ ٧٤،١٦٠/٣٣) .." [(١)]

٧٣٢-جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"فهم تارة ينكرون صحة القياس الذي خالفوه لأجل الاستحسان، وتارة ينكرون مخالفة القياس الصحيح لأجل ما يدعونه من الاستحسان الذي ليس بدليل شرعي، وتارة ينكرون صحة الاثنين، فلا يكون القياس صحيحا، ولا يكون ما خالفوه لأجله صحيحا، بل كلاهما ضعيف.

وبعدما انتهى المؤلف من بيان حقيقة الخلاف في هذه القضية عقد فصلا لدراسة تلك المسائل التي يدعون فيها أنها تثبت على خلاف القياس الصحيح، أو أن العلة الشرعية الصحيحة خصت بلا فرق شرعي من فوات شرط أو وجود مانع، أو أن الاستحسان الصحيح يكون على خلاف القياس الصحيح من غير فرق

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٣٨٨/١

شرعي.

فذكر أن الأمر بخلاف ذلك كما قاله أكثر الأئمة: الشافعي وأحمد وغيرهما، وإن كان الواحد من هؤلاء قد يناقض نفسه أيضا فيخص ما يجعله علة بلا فارق مؤثر، كما أنه يقيس بلا علة مؤثرة.

وكان قصده من ذلك ضبط الأصول الكلية المطردة المنعكسة، وبيان أن الشريعة لي فيها **تناقض** أصلا، والقياس الصحيح لا يكون خلافه إلا **تناقضا**. وبعد دراسة كل مسألة من هذه المسائل الاستحسانية ذكر أنها ليست مخالفة للقياس أصلا، أو أن هناك فرقا مؤثرا، أو أن الاستحسان فيها ليس صحيحا بسبب عدم وجود فارق مؤثر.

هذا تحليل موجز لمباحث الكتاب، وخلاصة رأي المؤلف في الاستحسان، وبهذا نعرف أنه تناول هذه المسألة بطريقة جديدة، ولم يوافق على ما قاله عامة الأصوليين إن الخلاف فيها لفظي، فقد حرر." (١)

٧٣٣-جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"الاستحسان المخالف للقياس وغيره.

ثم هذه العلة إن كانت مستنبطة وخصت بنص، ولم يبين الفرق المعنوي بين صورة التخصيص وغيرها فهذا أضعف ما يكون. وهذا هو الذي كان ينكره كثيرا الشافعي وأحمد وغيرهما على من يفعله من أصحاب أبي حنيفة وغيرهم. وكلام أحمد فيما تقدم أراد به هذا، فإن العلة المبينة لم تعلم صحتها إلا بالرأي، فإذا عارضها النص كان مبطلا لها. والنص إذا عارض العلة دل على فسادها، كما أنه إذا عارض الحكم الثابت بالقياس دل على فساده بالإجماع.

وأما إذا كانت العلة منصوصة، وقد جاء نص بتخصيص بعض صور العلة، فهذا مما لا ينكره أحمد، بل ولا الشافعي وغيرهما، كما إذا جاء نص في صورة ونص يخالفه في صورة أخرى، لكن بينهما شبه لم يقم دليل على أنه مناط الحكم فهؤلاء يقرون النصوص، ولا يقيسون منصوصا على منصوص يخالف حكمه، بل هذا من جنس الذين قالوا: (إنما البيع مثل الربا) (١) . وهذا هو الذي قال أحمد فيه: "أنا أذهب إلى كل حديث كما جاء، ولا أقيس عليه "، أي لا أقيس عليه صورة الحديث الآخر، فأجعل الأحاديث **متناقضة**، وأدفع بعضها ببعض، بل أستعملها كلها./

والذين يدفعون بعض النصوص ببعض يقولون: الصورتان سواء لا فرق بينهما، فيكون أحد النصين ناسخا

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٥٠/٢

للآخر. ومثل هذا

---

(١) سورة البقرة: ٢٧٥.." (١)

٧٣٤-جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"فصل

وقد تدبرت عامة هذه المواضع التي يدعي من يدعي فيها من الناس أنها تثبت على خلاف القياس الصحيح، أو أن العلة الشرعية الصحيحة خضت بلا فرق شرعي من فوات شرط أو وجود مانع، أو أن الاستحسان الصحيح يكون على خلاف القياس الصحيح من غير فرق شرعي، فوجدت الأمر بخلاف ذلك، كما قاله أكثر الأئمة كالشافعي وأحمد وغيرهما، وإن كان الواحد من هؤلاء قد **يتناقض** أيضا، فيخص ما يجعله علة بلا فارق مؤثر، كما أنه قد يقيس بلا علة مؤثرة.

فالمقصود ضبط أصول الفقه الكلية المطردة المنعكسة، وبيان أن الشريعة ليس فيها **تناقض** أصلا، والقياس الصحيح لا يكون خلافه إلا **تناقضا**، فإن القياس الصحيح هو التسوية بين المتماثلين والفرق بين المختلفين، والجمع بين الأشياء فيما جمع الله ورسوله بينها فيه، والفرق بينهما فيما فرق الله ورسوله بينها فيه.

والقياس هو اعتبار المعنى الجامع المشترك الذي اعتبره الشارع وجعله مناطا للحكم، وذلك المعنى قد يكون لفظ شرعي عام (١) أيضا، فيكون الحكم ثابتا بعموم لفظ الشارع ومعناه. وقد بينا

---

(١) كذا في الأصل الكلمات الثلاث بالرفع.." (٢)

٧٣٥-جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"قيل: ولا نقبل إلا ما يبيح مطلقا كالماء. وأيضا فالله ورسوله قد سماه (١) طهورا، وجعله النبي - صلى الله عليه وسلم - طهور المسلم ما لم يجد الماء، وجعل تربة الأرض طهورا. والطهور ما يتطهر به، وقد قال تعالى: (وإن كنتم جنبا فاطهروا" (٢) . والتيمم قد يطهر، ومع الطهارة لا يبقى حدث، فإن الطهارة مناقضة للحدث، إذ غايته أن تكون نجاسة معنوية، والطهارة **تناقض** النجاسة.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٨٧/٢

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢٠٦/٢

فإن (٣) قيل: الصلاة بالتيمم رخصة كأكل الميتة في المخمصة، والرخصة استباحة المحظور مع قيام الحاظر ومنع المانع، فلو بقي مانعا لم تجز الصلاة. فعلم زوال المانع.

ولا يجوز أن يقال هنا: إنه استباح الصلاة مع قيام الحاظر لها، فإن كون الحاظر حاظرا زائل من الميتة لمعارض راجح، وذلك أن المعنى المقتضي للحظر القائم بالميتة موجود حال المخمصة، كما هو موجود في حال القدرة، فإن الميتة في نفسها لم تتغير، وإنما تغير حال الإنسان، كان غنيا عنها، ثم صار محتاجا إليها (٤) . فهذا

---

(١) كذا في الأصل بصيغة الإفراد، وكان المؤلف كتب أولا "فالله قد سماه "، ثم أضاف "ورسوله"، ولم يغير الفعل.

(٢) سورة المائدة: ٦.

(٣) من هنا يبدأ الاستدراك الطويل في الهامش، ويستمر إلى هوامش الصفحة السابقة (٣٣٠ ب) ثم هوامش الصفحة التي قبلها (٣٣٠ أ) . وسنشير إلى الموضعين فيما بعد.

(٤) ذهبت بعض الكلمات من ركن الورقة هنا، ولا يمكن استعادتها.." [1]

٧٣٦-جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد، فإن مباحث القياس لم تحرر على طريقة فقهاء أهل الحديث في كتب الأصول التي وصلتنا، وأكثرها على منهج المتكلمين وأهل الرأي الذين لم ينصفوا أهل الحديث في الغالب، ونسبوا إليهم ما لا يقولون به، وعدوهم مثل الظاهرية مخالفين للقياس. ونحن نعرف أن الظاهرية أنكروا القياس وحجيته والحاجة إليه، وسدوا على أنفسهم باب التمثيل والتعليل واعتبار الحكم والمصالح، فاحتاجوا إلى توسعة الظاهر والاستصحاب، وحملوهما فوق الحاجة، ووسعوهما أكثر مما يسعانه، فحيث فهموا من النص حكما أثبتوه، وحيث لم يفهموه منه نفوه وحملوه على الاستصحاب. فهم وإن أحسنوا في اعتنائهم بالنصوص وعدم تقديم غيرها عليها من رأي أو قياس أو تقليد، وأحسنوا في رد الأقيسة الباطلة وبيانهم تناقض أهلها واضطرابهم في القياس تأصيلا وتفصيلا، وذكر أمثلة من

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢/٢١١

تفريقهم بين المتماثلين وجمعهم بين المختلفين- إلا أنهم أخطأوا من وجوه عديدة:

منها: رد القياس الصحيح، ولا سيما المنصوص على علته." (١)

٧٣٧-جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"الثاني: معارضة كثير من النصوص بالرأي والقياس.

الثالث: اعتقادهم في كثير من أحكام الشريعة أنها على خلاف القياس، وادعوا فيها الاستحسان، فظنوا أن الاستحسان خلاف القياس.

الرابع: اعتبارهم عللا وأوصافا لم يعلم اعتبار الشارع لها، وإلغاؤهم عللا وأوصافا اعتبرها الشارع.

الخامس: **تناقضهم** في نفس القياس، ففرقوا- كثيرا- بين المتماثلين وجمعوا بين المختلفين.

والصواب الذي عليه أئمة السنة والحديث أن الله تعالى قد أنزل الكتاب والميزان، فكلاهما في الإنزال أخوان، وفي معرفة الأحكام شقيقان، فلا **تتناقض** دلالة النصوص الصحيحة، ولا دلالة الأقيسة الصحيحة، ولا دلالة النص الصريح والقياس الصحيح، بل كلها متعاضدة متناصرة يصدق بعضها بعضا، ويشهد بعضها لبعض.

والنصوص محيطة بأحكام الحوادث، ولم يحلنا الله ورسوله على

الرأي، بل قد بين الأحكام كلها، والنصوص كافية وافية بها، والقياس الصحيح حق مطابق للنصوص، فهما دليلان: الكتاب والميزان. وقد تخفى دلالة النص أو لا تبلغ العالم فيعدل إلى القياس، ثم قد يظهر موافقا للنص فيكون قياسا صحيحا، وقد يظهر مخالفا له فيكون فاسدا.

هذا المذهب الثالث- الذي هو مذهب فقهاء أهل الحديث-." (٢)

٧٣٨-جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"شاملة لجميع الأحكام، ولو أعطي حقها من المعرفة والفهم لدلت على جميع الأحكام. ويعتبر القياس دليلا صحيحا آخر يوافق دلالة الظاهر والتعليل الصحيح.

وقد تكلم شيخ الإسلام في هذا الموضوع في مواضع أخرى من كتاباته وفتاواه، فذكر في فتوى له (١) أن الناس تنازعوا في ذلك: فقوم زعموا أن أكثر أحكام أفعال العباد لا يتناولها خطاب الشارع، بل تحتاج إلى القياس، وقوم زعموا أن جميع أحكامها ثابتة بالنص، وأسرفوا في تعلقهم بالظاهر حتى أنكروا فحوى الخطاب وتنبيهه.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢/٢٣٣

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢/٢٣٥

وقوم يقدمون القياس تارة، لكون دلالة النص غير تامة أو لكونه خبر الواحد، وقوم يعارضون بين النص والقياس، ويقدمون النص ويتناقضون. ونحن قد بينا في غير هذا الموضع أن الأدلة الصحيحة لا تتناقض، فلا تتناقض الأدلة الصحيحة العقلية والشرعية، ولا تتناقض دلالة القياس إذا كانت صحيحة، ودلالة الخطاب إذا كانت صحيحة. فان القياس الصحيح حقيقته التسوية بين المتماثلين، وهذا هو العدل الذي أنزل الله به الكتب وأرسل به الرسل.

وفي الكتاب الذي بين أيدينا قرر المؤلف أن قياس الجمع والفرق يكون بالأوصاف المعتبرة في الشرع، وهذا كله من الميزان الذي أنزله الله مع رسله كما أنزل الكتاب، وإذا ثبت أن الكتاب

---

(١) "مجموع الفتاوى" (٢٢/٣٣١-٣٣٢) . وذكر في "منهاج السنة" (٦/٤١١-٤١٢) مذاهب الناس في هذا الباب.." (١)

٧٣٩-جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"والميزان منزلان فلا يجوز أن يتناقض الكتاب والميزان، فلا تتناقض دلالة النصوص الصحيحة ولا دلالة الأقيسة الصحيحة، ولا دلالة النص الصحيح والقياس الصحيح. وإنما يكون التناقض بين الحق الصحيح والباطل الذي ليس بصحيح، فأما الصحيح الذي كله حق فلا يتناقض، بل يصدق بعضه بعضا (١) .

وقال في موضع آخر (٢) : إن الأحكام الشرعية كلها بينتها النصوص أيضا، وإن دل القياس الصحيح على مثل ما دل عليه النص دلالة خفية. فإذا علمنا بأن الرسول لم يحرم الشيء ولم يوجبه علمنا أنه ليس بحرام ولا واجب، وأن القياس المثبت لوجوبه وتحريمه فاسد.

وذكر في فتوى أخرى (٣) في هذا الموضوع أن الصواب الذي عليه جمهور أئمة المسلمين أن النصوص وافية بجمهور أحكام أفعال العباد، ومن أنكر ذلك لم يفهم معاني النصوص العامة التي هي أقوال الله ورسوله، وشمولها لأحكام أفعال العباد. ثم مثل بلفظ "الخمر" و"الميسر" و"الربا" و"الأيمان" وغيرها، فقال عن الخمر إنها تناولت كل مسكر، فصار تحريم كل مسكر بالنص العام والكلمة الجامعة لا بالقياس وحده، وإن كان القياس دليلا آخر

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢/٢٣٩

(١) انظر ص ٢٧٢.

(٢) "مجموع الفتاوى" (٢٥/٢٣٦) .

(٣) نشرت في "مجموعة الفتاوى الكبرى" (١/٤١٠-٤١٥) ، وعنها في "مجموع الفتاوى" (١٩/٢٨٠-٢٨٩) .." [1]

٧٤٠-جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"نصيب الشريك المعلق من ماله، وعلى القول الآخر لا يصح التعليق، ويعتق كفه من نصيب المعتق إن كان موسرا، وإن كان المعتق معسرا صح وعتق عليهما على القولين.

وأيضا فإنه يفرق بين أن يكون المتلف (١) عينا كاملة أو بعض عين، فإذا كان/ [١٦٢أ] ، المتلف (٢) بعض عين فإنه إن وجب نظر ذلك الجزء، لكن بحسب القيمة إذا طلبها الشريك، فإن كان المشترك (٣) مما ينقسم عنه، وإلا بيع إذا طلب أحدهما ذلك، وقسم الثمن، فلو أتلف أحد الشريكين عينا مشتركة تمكن قسمتها، فالواجب جز مقسوم لا مشاع إذا طلب أحدهما ذلك، وإن تراضيا بالشركة وجب جزء مشترك، وإن كان مما لا تمكن قسمته فإنما يجب نصف عين إذا تراضيا بذلك، وإلا وجب نصف القيمة لأجل وجوب القيمة.

والمقصود هنا أن الذين يوجبون في ضمان المتلف القيمة ليس معهم أصل يقيمون (٤) عليه قولهم، لا كتاب ولا سنة، وإنما هو رأي محض، ظنوا أن المثل إنما يكون في القيمة. ثم من طرد منهم قياسه ظهر **تناقضه** (٥) للكتاب والسنة، ومن لم يطرده ظهر مناقضته

---

(١) ع: "التلف"

(٢) ع: "التلف".

(٣) "فإن كان المشترك" مطموسة في س.

(٤) ع: "يقيسون".

(٥) س: "مع **تناقضه**".." [2]

٧٤١-جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢/٢٤٠

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢/٢٦٥

"فصل

وإذا تبين أن الكتاب والميزان منزلان، فلا يجوز أن يناقض الكتاب بتناقض الميزان (١) ، ولا يتناقض الكتاب والميزان، فلا تتناقض دلالة النصوص الصحيحة لا دلالة الأقيسة الصحيحة، ولا دلالة النص الصحيح والقياس الصحيح، وإنما يكون التناقض بين الحق الصحيح واالباطل الذي ليس بصحيح، فأما الصحيح الذي كله حق فلا يتناقض، بل يصدق بعضه بعضا. وقد بسطنا هذا المعنى في مواضع (٢) .

والمقصود هنا أن نقول: النصوص محيطة بجميع أحكام العباد، فقد بين الله تعالى بكتابه وسنة رسوله جميع ما أمر الله به وجميع ما نهى عنه، وجميع ما أحله وجميع ما حرمه، وبهذا أكمل الدين، حيث قال: (اليوم أكملت لكم دينكم) (٣) . ولكن قد يقصر فهم كثير من الناس عن فهم ما دلت عليه النصوص، والناس

---

(١) كذا في النسختين. وفي "إعلام الموقعين" (٣٣١/١) : "وكما لا يتناقض الكتاب في نفسه، فالميزان الصحيح لا يتناقض في نفسه". وهو أوضح في الدلالة على المقصود.

(٢) أشرت إليها في المقدمة ص ٢٣٩.

(٣) سورة المائدة: ٣.." (١)

٧٤٢-جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"الكلم، فقال: "كل مسكر حرام " (١) .

والكتاب والسنة ملان (٢) من هذا (٣) ، كقوله تعالى: (إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه) (٤) ، وقوله تعالى: (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) (٥) ، وقوله تعالى: (وجزاء سيئة سيئة مثلها) (٦) ، إلى غير ذلك من النصوص.

(٢) وقوم من نفاة القياس نفوا القياس الجلي الظاهر، حتى فرقوا بين المتماثلين، وزعموا أن الشارع لم يشرع شيئا لحكمة أصلا، ونفوا تعليل خلقه وأمره، فقالوا: إنه لا يخلق ولا يأمر لحكمة ولا لنفع عباده.

وهذا الأصل وإن كان قد قاله طائفة من أهل الكلام المنتسبين إلى السنة في إثبات القدر، وخالفوا القدرية في إثبات القدر، فهم وإن أصابوا في إثبات القدر، وبينوا تناقض المعتزلة النفاة للقدر، فقد ردوا أيضا من الحق المعلوم بالشرع والعقل ما (٧) صاروا به

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢٧٢/٢

(١) أخرجه البخاري (٤٣٤٣، ٤٣٤٤ ومواضع أخرى) ومسلم (١٧٣٣ وبعد رقم ٢٠٠١) عن أبي موسى الأشعري.

(٢) كذا في س، ع. ولعله "مليئان".

(٣) انظر أمثلة من هذا في "مجموع الفتاوى" (٢٨١/١٩- ٢٨٥، ٢٠٧/٣٤- ٢٠٩) و"إعلام الموقعين" (٣٣٣/١- ٣٣٥).

(٤) سورة المائدة: ٩٠.

(٥) سورة التحريم: ٢.

(٦) سورة الشورى: ٢.

(٧) س: "مما".." (١)

٧٤٣-جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"ممن رد بدعة ببدعة، وقابلوا الفاسد بالفاسد، فإنهم أنكروا حكمة الله تعالى في خلقه وأمره، وأنكروا رحمته في خلقه وأمره.

وأصل قولهم هو قول جهم بن صفوان ومن وافقه على قوله في القدر، كما قد بسط الكلام عليهم في غير هذا الموضع (١) ، فإن القدرية من المعتزلة ونحوهم والجهمية الجبرية **تناقضوا** في هذا الباب **تناقضا** بينا، والسنة وسط، ليست مع هؤلاء ولا مع هؤلاء.

وهؤلاء صاروا في القياس نوعين:

قوم (٢) اقروا به، كالأشعري وأتباعه ومن وافقهم من الفقهاء، وقالوا: إن علل الشرع إنما هي مجرد (٣) أمارات محضة وعلامات، كما قالوا ذلك في سائر الأسباب، فقالوا: إن الدعاء إنما هو علامة محضة، والأعمال الصالحة إنما هي علامات، وكذلك سائر ما وجدوه من (٤) الخلق والأمر مقترنا بعضه ببعض، قالوا: أحدهما دليل على الآخر لمجرد الاقتران والعادة الموجودة في خلقه وأمره، لا (٥) لأن أحدهما سبب للآخر، ولا علة له ولا حكمة، ولا له فيه تأثير بوجه من الوجوه (٦) .

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢٧٦/٢

(١) انظر "مجموع الفتاوى" (٨/٤٦٦ وما بعدها، ١٦/١٣٠- ١٣٣) .

(٢) س: "قوما".

(٣) س: "مجردات".

(٤) في النسختين: "في"، والتصويب من إعلام الموقعين (١/٣٣٦) .

(٥) "لا" ساقطة من س.

(٦) انظر "مجموع الفتاوى" (٨/٤٨٥- ٤٨٦) .." [1]

٧٤٤-جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"وأيضا فالميراث جعل للحي ليكون خليفة للميت ينتفع بماله، فإذا ماتا على هذه الحال لم يكن انتفاع أحدهما بمال الآخر أولى من العكس، وجعل كل منهما وارثا موروثا مناقض لمقصود الإرث، فإن كونه وارثا يوجب أن يكون حيا يخلف غيره، وكونه موروثا يوجب أن يكون ميتا مخلوفا، فكيف يحكم بحكمين متناقضين في حال واحد؟

وكما أنهم لم يورثوه إلا من التلاد دون ما ورثه لئلا يلزم الدور؛ فيجب أن لا يورثوه مطلقا لئلا يلزم الدور في نفس المورث (١) لا في عين الموروث.

وأما إذا عاش أحدهما بعد الآخر، ولو لحظة، فإنه بمنزلة الطفل إذا استهل ثم مات، فثبت له حكم الحياة المعلومة، فاستحق الإرث، بخلاف من لا تعلم حياته بعد الآخر، فإن شرط الإرث- وهو العلم بحياته بعده- منتف، فلا يجوز توريثه منه.

وهذا يستفاد من جعل الله هذا وارثا، والوارث لا يكون إلا من عاش بعد الموروث، وهذا غير معلوم، فلا يثبت الإرث، فإن الجهل بالشرط بمنزلة عدمه، كما قلنا [في] (٢) الربويات: الجهل بالتساوي كالعلم بالتفاضل، فالجهل بالتقدم كالعلم بعدم التقدم.

والله سبحانه أعلم، وصلى الله على محمد وآله وسلم.

***

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢/٢٧٧

(١) ع: "الموروث".

(٢) زيادة على س، ع من بقية النسخ.." [1]

٧٤٥-جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"في المخلوقات. وأخبر بقوله ليس (ليس كمثله شيء) (١) وبقوله (ولم يكن له كفوا أحد (٤)) (٢) ونحو ذلك أن يماثله العباد في صفاتهم، فتكون صفاته كصفات خلقه.

فهذه النصوص المفسرة تبين أن تلك المعاني الفاسدة ليست مرادة، سواء سمى المسمي ذلك تأويلا أو لم يسمه.

فقول القائل "إذا تأولنا هذه الآيات احتملت هذه الأحاديث أيضا التأويل" حقيقته أنا إذا نفينا عن النصوص أن يراد بها معنى فاسد بين الله تنزهه عنه في موضع آخر، وجب [أن] ننفي عن نصوص أخرى معاني ونفسرها بأمور من غير أن يدل القرآن والسنة لا على نفي هذا ولا على إرادة هذا، ومعلوم أن هذا باطل سواء سماه تأويلا أو لم يسمه، لوجوه:

أحدها: أن ما نفي من المعاني الفاسدة هناك نفاه القرآن، فإن بينوا في بقية (٣) النصوص معنى فاسدا نفاه القرآن وجب نفيه أيضا.

الثاني: أن ما فسروا به تلك النصوص هو تفسير يوافق سائر النصوص، لتفسيرهم لها بان الله إله من في السماء وإله من في الأرض، وأنه بكل شيء عليم، ونحو ذلك. وأما تأويلات الجهمية فهي متناقضة، منها قولهم (٤) : "استوى" بمعنى استولى، فإن هذا فاسد من قريب عشرين وجها مذكورة في غير هذا الموضع (٥) .

---

(١) سورة الشورى: ١١.

(٢) سورة الإخلاص: ٤.

(٣) في الأصل: "نفيه"، وهو تصحيف.

(٤) في الأصل: "كقولهما".

(٥) انظر "مجموع الفتاوى" (٥/١٤٤-١٤٩) ففيه ذكر اثني عشر وجها.." [2]

٧٤٦-جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢/٣٥١

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٣/١٧٣

"وإذا كان كذلك قيل لكل من هؤلاء: بأي شيء رددت بعض التأويلات وقبلت بعضها؟ فلا يذكر شيئا إلا عورض حتى يبين له **تناقضه** وفساد أصله.

فمن كان من المتأولين (١) يتأول المحبة والرضا والغضب ونحو ذلك، ويقرر الإرادة ونحوها، قيل له: ما الفرق بين ما قررته وبين ما تأولته؟

فإن قال: لأن الغضب هو غليان دم القلب لطلب الانتقام، وذلك لا يليق بالله.

قيل له: هذا غضبنا، وغضب الله ليس مثل غضبنا، بل يقال له:

هذا هو مقتضى الغضب فينا أو موجبه، ليس هو نفس الغضب، والله تعالى لا يوصف بما نحتاج إليه نحن في ثبوت الصفات، فإنه عليم، ولا يحتاج في علمه إلى النظر والاستدلال الذي يحصل لنا العلم، وهو قدير ولا يحتاج إلى مزاج وعلاج يحصل له القوة، وهو بصير ولا يحتاج إلى شحمة، وهو متكلم ولا يحتاج إلى لسان وشفتين.

فكذلك غضبه لا يفتقر إلى ما يفتقر إليه غضبنا.

فإن قال: أنا لا أعرف الغضب إلا هكذا.

قيل له: فتأول الإرادة، فإن الإرادة فينا هي ميل القلب إلى جلب ما ينفعه أو دفع ما يضره، والله تعالى لا يوصف بذلك.

فإن قال: إرادته ليست كإرادتنا.

قيل له: فقل في الغضب كذلك، وهكذا في سائر الصفات.

---

(١) في الأصل: "المستادين".." (١)

٧٤٧-جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"لا موجود ولا معدوم، لأن في هذا تشبيها له بالموجودات والمعدومات.

فان قال (١) : هذا خروج عن النقيضين، وهذا خروج عن العقل، وهو مخالف لما علم بالاضطرار من السمع.

قيل له: وهكذا حال جميع النفاة، فإنهم لابد أن يجمعوا بين النقيضين أو يسلبوا النقيضين كالقرمطي، فمن قال: لا هو مباين ولا محايث ولا داخل ولا خارج، كان بمنزلة من يقول: لا قائم بنفسه ولا بغيره، ولا قديم ولا

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٧٥/٣

محدث، ولا موجود ولا معدوم، ومن قال: إنه وجود مطلق ليس له حقيقة وراء الوجود المطلق. وقد تقرر في المنطق أن المطلق بشرط إطلاقه لا يوجد في الخارج بل في الذهن، كالجسم المطلق والحيوان المطلق، فإن جعل المطلق بشرط الإطلاق يثبت في الخارج جمع بين النقيضين.

وهذا قد بسطناه في غير هذا الموضع، وبينا أن هؤلاء أهل التأويلات المبتدعة الذين ينفون الصفات ليس لأحد منهم قانون مستقيم في التأويل، بل **يتناقضون**.

فيقال لهم: إذا تأولتم هذا فتأولوا هذا، أو لا تتأولوا شيئا.

فإن قالوا: ما دل العقل على إثباته لم نتأوله كالإرادة، بخلاف ما لم يدل على إثباته كالغضب.

كان الجواب من وجوه:

أحدها أن يقال: عدم الدليل ليس دليلا على العدم، فهب أنكم لم تعلموا بالعقل ثبوت صفة أخرى، فمن أين لكم نفيها بلا دليل

---

(١) في الأصل: "قلت" وأثبتنا ما يناسب "قيل له" آلاتي.." (١)

٧٤٨-جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"جميع المخلوقات بالنسبة إلى قبضته تعالى في هذا الصغر والحقارة كيف تحيط به وتحصره؟

ومن قال: إن الله ليس في جهة، قيل له: ما تريد بذلك؟ فإن أراد بذلك أنه ليس فوق السماوات رب يعبد، ولا على العرش إله، ومحمد لم يعرج به إلى الله تعالى، والأيدي لا ترفع إلى الله تعالى في الدعاء، ولا تتوجه القلوب إليه= فهذا فرعوني معطل جاحد لرب العالمين.

وإن كان معتقدا أنه مقر به، فهو جاهل **متناقض** في كلامه. ومن هنا دخل أهل الحلول والاتحاد كابن عربي، وقالوا: إن الله بذاته في كل مكان، وأن وجود المخلوقات هو وجود الخالق.

وإن قال: مرادي بقولي "ليس في جهة" أنه لا تحيط به المخلوقات، بل هو بائن عن المخلوقات= فقد أصاب في هذا المعنى.

وكذلك من قال: إن الله متحيز، أو قال: ليس بمتحيز، إن أراد بقوله "متحيز" أن المخلوقات تحوزه وتحيط به فقد أخطأ. وإن أراد أنه منحاز عن المخلوقات لا تحويه فقد أصاب. وإن أراد: ليس ببائن عنها، بل هو لا

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٧٨/٣

داخل فيها ولا خارج عنها فقد أخطأ.

والناس في ذلك ثلاثة أصناف: أهل الحلول والاتحاد، وأهل النفي والجحود، وأهل الإيمان والتوحيد والسنة. فأهل الحلول يقولون: إنه بذاته في كل مكان، وقد يقولون بالاتحاد والوحدة، فيقولون: وجود المخلوقات وجود الخالق، كما هو مذهب ابن عربي صاحب "الفصوص" وابن سبعين ونحوهما.." (١)

٧٤٩-جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"أمسى موقنا به فمات من ليلته دخل الجنة. رواه البخاري (١) .

وقوله "أبوء لك بنعمتك علي" أي أعترف وأقر بنعمتك، وأعترف وأدر بذنوبي. فمن قال: إنه لا يؤاخذ، أو إنه لم يذنب ولم يخطئ، أو إن من شهد الحقيقة سقط الأمر والنهي والعقاب والثواب-: فهو مشرك أكفر من اليهود والنصارى، ومن قال: إن الله لم يقدر ذلك ولم يقضه، فهو من مجوس هذه الأمة القدرية. ومن آمن بأن كل شيء بقضاء الله وقدره، وعلم أن القدر يؤمن به ولا يحتج به على الله، وأنه ليس للعبد على ربه حجة، بل لله الحجة البالغة، فإذا عمل حسنة شكر الله عليها، وإذا عمل سيئة استغفر الله منها-: فهو موحد.

ومن قال: إن الحسنات والسيئات في هذه الآية المراد بها الطاعات والمعاصي، كما في قوله (من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى إلا مثلها) (٢) فهو مخطئ غالط، فإن هذا يلزم منه **تناقض** القرآن، فإنه قد أخبر أن كلا من عند الله، وأخبر أن الحسنة من الله والسيئة من نفسك. وأيضا فإنه قال "ما أصابك"، ولم يقل "ما أصبت"، فلو أراد أفعال العباد لقال: "ما أصبت" أو "ما كسبت" أو "ما فعلت" ونحو ذلك. ولكن أراد النعم والمصائب، وهي جميعها من عند الله، لكن النعم من إنعامه وإحسانه، والمصائب بسبب ذنوب العباد، ولهذا قال: (وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون (٣٣)) (٣) . والله أعلم. أجاب به أحمد بن تيمية أيده الله تعالى.

---

(١) برقمي (٦٣٠٦، ٦٣٢٣) عن شداد بن أوس.

(٢) سورة الأنعام: ١٦٠.

(٣) سورة الأنفال: ٣٣.." (٢)

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢٠٣/٣

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢٦٧/٣

٧٥٠-جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"لمن ادعاهما من **التناقض** إذا احتج بالإجماع، فمن ادعى الإجماع في الأمور الخفية بمعنى أنه يعلم عدم المنازع فقد قفا ما ليس له به علم. وهؤلاء الذين أنكر عليهم الإمام أحمد. وأما من احتج بالإجماع بمعنى عدم العلم بالمنازع فقد اتبع سبيل الأئمة، وهذا هو الإجماع الذي كانوا يحتجون به في مثل هذه المسائل.

وقد ختم الكتاب بباب من الإجماع في الاعتقادات، فكفر من خالفه، فقال: اتفقوا أن الله وحده لا شريك له، خالق كل شيء غيره، وأنه تعالى لم يزل وحده، ولا شيء غيره معه، ثم خلق الأشياء كلها كما شاء، وأن النفس مخلوقة، والعرش مخلوق، والعالم كله مخلوق.

قلت: أما اتفاق السلف وأهل السنة والجماعة على أن الله وحده خالق كل شيء فهذا حق، ولكنهم لم يتفقوا على كفر من خالف ذلك، فان القدرية -الذين يقولون: إن أفعال الحيوان لم يخلقها الله- أكثر من أن يمكن ذكرهم من حين ظهرت القدرية في أواخر عصر الصحابة إلى هذا التاريخ، والمعتزلة كلهم قدرية، وكثير من الشيعة بل عامة الشيعة المتأخرين وكثير من المرجئة والخوارج وطوائف من أهل الحديث والفقه نسبوا إلى ذلك، منهم طائفة من رجال الصحيحين، ولم يجمعوا على تكفير هؤلاء. بل هو نفسه قد ذكر في أول كتابه أنه لا يكفر هؤلاء. والمنصوص عن مالك والشافعي وأحمد في القدرية أنهم إذا جحدوا العلم كفروا، وإذا لم يجحدوه لم يكفروا.

وأيضا فقد ذكر في كتابه "الملل والنحل" (١) أن الصحابة وأئمة الفتيا لا يكفرون من أخطأ في مسألة في الاعتقاد ولا فتيا. وإن كان

---

(١) "الفصل" (٣/١٤٤) .." [١]

٧٥١-جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"الممتنعات. ودعوى أن الصفة هي الموصوف، وأن إحدى الصفتين هي الأخرى كما يقوله هؤلاء المتفلسفة: إن العقل والعاقل والمعقول شيء واحد، واللذة واللذيذ والملتذ شيء واحد، وأن العلم والقدرة والإرادة شيء واحد، والقدرة هي القادر، والعلم هو العالم، ونحو ذلك من أقوالهم التي قد بسط الكلام على فسادها **وتناقضها** في غير هذا الموضع= هي دعاو باطلة.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ٣/٣٤٣

والمقصود هنا الإشارة إلى ما قد يتوهمه بعض الناس من الإجماع لنوع من الاشتباه، فيظن أمورا داخلة في الإجماع ولا تكون كذلك، كما يظن أمورا خارجة عنه ولا تكون كذلك، كما يصيب بعض الناس فيما يدخلونه في نصوص الكتاب والسنة وفيما يخرجونه، ولهذا يذكر هؤلاء أمورا مختلفة فيها، وإذا نظر إلى مستندهم في الخلاف وجد فيه من الخطأ أمور أخرى كذلك، إما نقل ضعيف، وإما لفظ مجمل، وإما غير ذلك مما قد يقع الغلط في صحته تارة وفي فهمه تارة، كما يقع مثل ذلك فيما ينقلونه عن النبي – صلى الله عليه وسلم – من الغلط، ويكون قد نشأ من الإسناد تارة ومن فهم المتن تارة. والله سبحانه أعلم.." (١)

٧٥٢–جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"وأيضا فمجموع أصول الشرع إنما يقدم أقارب الأب في الميراث والعقل والنفقة وولاية الموت والمال وغير ذلك، لم يقدم الشارع قرابة الأم في حكم من الأحكام، فمن قدمهن في الحضانة فقد خالف أصول الشريعة. ولكن قدموا الأم لكونها امرأة، وجنس النساء مقدمات في الحضانة على الرجال. وهذا يقتضي تقديم الجدة أم الأب على الجد، كما قدمت الأم على الأب، وتقديم أخواته على إخوته، وعماته على أعمامه، وخالاته على أخواله. هذا هو القياس والاعتبار الصحيح.

وأما تقديم جنس نساء الأم على جنس نساء الأب فمخالف للأصول والمعقول، ولهذا كان من قال هذا في موضع **يتناقض**، ولا يطرد أصله.

ولهذا تجد لمن لم يضبط أصل الشرع ومقصوده في ذلك أقوالا **متناقضة**، حتى يوجد في الحضانة من الأقوال **المتناقضة** أكثر مما يوجد في غيرها من هذا الجنس. فمنهم من يقدم أم الأم على أم الأب، كأحد القولين في مذهب أحمد، وهو قول مالك والشافعي وأبي حنيفة. ثم من هؤلاء من يقدم الأخت من الأب على الأخت من الأم، ثم يقدم الخالة على العمة، كقول الشافعي في الجديد وطائفة من أصحاب أحمد. وبنوا قولهم على أن الخالات مقدمات على العمات لكونهن من جهة الأم، ثم قالوا في العمات والخالات والأخوات: من كانت لأبوين أولى، ثم من كانت لأب، ثم من كانت لأم.

وهذا الذي قالوه هنا موافق لأصول الشرع، لكن إذا ضم هذا إلى قولهم بتقديم قرائب الأم ظهر **التناقض**. وهم

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ٣٤٩/٣

أيضا قالوا بتقديم أمهات الأب والجد على الخالات والأخوات للأم، وهذا موافق لأصول الشرع؛ لكنه يناقض هذا الأصل، ولهذا قالوا في القول." (١)

٧٥٣-جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"على الناس طاعة شخص بعينه غير رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فهو **متناقض** مخالف لإجماع المسلمين، فإنهم متفقون على أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله - صلى الله عليه وسلم -. والأئمة الأربعة رضي الله عنهم نهوا الناس أن يقلدوا واحدا بعينه في جميع ما يقوله وإن وجدت الحجة بخلافه.

والذي كرهه العلماء للرجل أن يكون رخيصا يستفتي في كل حادثة بما يكون له فيه رخصة. فأما أخذه في بعض المسائل بقول إمام وفي بعضها بقول إمام مع تحري التقوى فهو جائز عند أئمة الإسلام. والله أعلم.." (٢)

٧٥٤-جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"هؤلاء **يتناقض** في كلامه ولا يدري أنه **يتناقض**، لأن أصلهم فاسد في العقل والدين.

ولا ريب أن الشيخ إنما استمد هذا الكلام من كلام الشيخ سعد الدين ابن حمويه، وقد قيل: إذا أردت أن تعرف خطأ شيخك فاجلس إلى غيره. وقد كان من الواجب على من خاطبنا في هذا المقام أن يتأمل مع كلام سعد الدين كلام ابن العربي في "الفصوص" وفي كتاب "الهو" و"الجلالة"، وفي مواضع من "الفتوحات" وفي غير ذلك؟ ويتأمل كلام القونوي في كتاب "مفتاح غيب الجمع والوجود"؛ ويتأمل كلام ابن سبعين في "البد" و"الإحاطة" وغيرهما؛ ويتأمل كلام التلمساني في "شرح الأسماء"؛ ويتأمل آخر قصيدة ابن الفارض التي هي "نظم السلوك"، مثل قوله: (١)

لها صلواتي بالمقام أقيمها وأشهد فيها أنها لي صفت

كلانا مصل واحد ساجد إلى حقيقته بالجمع في كل سجدة

وما كان لي صلى سواي ولم تكن صلاتي لغيري في أدا كل سجدتي

ومثل قول ابن إسرائيل (٢) :

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٤١٢/٣

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٣٢٠/٤

(١) ديوانه: (ص ٣٤) .

(٢) هو محمد بن سوار بن إسرائيل، نجم الدين الشيباني الدمشقي، شاعر حذا في بعض شعره حذو ابن الفارض. توفي سنة ٦٧٧. له "ديوان شعر" مخطوط. ترجمته في "فوات الوفيات" (٣/٣٨٣ وما بعدها) ، وهذا البيت فيه (٣/٣٨٤) .." [1]

٧٥٥-جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"وأما هذا الكلام المذكور المضاف إلى سعد الدين بن حمويه فهو مركب من مذهب المسلمين وسائر أهل الملل الذي جاءت به الرسل عن الله، ومن مذهب هؤلاء الاتحادية، وهو إلى الاتحادية أقرب، وما فيه من الإلحاد فهو يشبه قول صاحب "الفصوص" من وجه، وقول صاحبه الرومي من وجه، وليس مثلهما. وذلك أنه جعل ثبوت الحقائق في علم الله بمنزلة ثبوتها في الخارج ليجعل التجلي عليها، وثبوت الحقائق في علم الله صحيح، لكن يمتنع أن يحصل التجلي على شيء علم قبل أن يوجد. ثم جعل تجلي الحق لها بمنزلة ظهور وجوده في الأعيان الممكنة.

فهذا القول أقل كفرا، لكنه أظهر **تناقضا**، فإنه لم يصرح بأن وجودها عين وجوده، ولا صرح بثبوت ذواتها، لكنه زعم أن تجليه لأعيانها الثابتة في علمه، مثل ما ذكر صاحب "الفصوص" أنه حصول وجود الحق في أعيان الممكنات. وتكلم في التعين بكلام قارب مذهب القونوي، كما سنذكره إن شاء الله.

وهذا التفصيل الذي نذكره نحن لمذاهب هؤلاء أكثرهم لا يفهمونه، ولعل فاضلهم يفهم بعض مذهب نفسه فقط، لأنها أقوال هي في نفسها **متناقضة**، فاضطربوا فيها كما اضطربت النصارى في الأقانيم وفي الحلول والاتحاد. وهذا شأن الباطل، كما قال تعالى.

(إنكم لفي قول مختلف (٨) يؤفك عنه من أفك (٩)) (١) ، وكما قال تعالى.

(١) سورة الذاريات: ٨-٩.." [2]

٧٥٦-جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٤/٣٩٢

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٤/٤٢١

"به أهل الحديث كله باطلا، وتيقن الحق مع أهل الحديث ظاهرا وباطنا". والمخالفة لا تكون إلا بما يخالف قولهم ويناقضه، فنصير مدعين أن قول المتكلمين الذي يناقض قول أهل الحديث قول باطل، كما لو قلنا: إن قول المتكلمين الذي يخالف الكتاب أو السنة أو الإجماع أو المعقول قول باطل. وهذا ليس بدليل حتى يكون القول بموجبه سؤالا جاء في دلالته، وإنما هي دعوى، فإما أن نوافق عليها أو نخالف، فإن خولفنا فالسؤال على الدليل الآتي، وإن ووفقنا فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

يبقى أن يقال: فهل للمتكلمين قول يخالف قول أهل الحديث، بحيث يكون الكلام في وجوده؟ أم هو كلام على هذه الحقيقة مع قطع النظر على وجودها وعدمها؟ ولا شك أن مرادنا هو القسم الأول، وإن كان تفسير اللفظ بالثاني ممكنا، بأن نقول: إن كان للمتكلمين قول مخالف لأهل الحديث فهو باطل، وإلا فلا نص.

ومثل هذا السؤال إذا قيل: كل قول للفلاسفة يخالف الأنبياء فهو باطل، فإن المتفلسف المتأول يزعم أن الفلاسفة موافقون الأنبياء لا مخالفون، وإنما يعتقد مخالفتهم لهم عوام أهل الملل ومتكلمو أهل الجدل، فإذا قال: أنا قائل بموجب قولكم لم يكن هذا سؤالا، لكن إن فهم من المتكلم دعوى وجود المخالفة فله أن يطالب بتعيينها.

ومع هذه المناقشة فتسمية مثل هذا الكلام قولا بالموجب لا تأباه اللغة العربية، بل تساعد عليه، وقد يستعمله الناس في مناظراتهم، فإن السائل يقول: ما أوجبته بدعواك من بطلان أحد القولين **المتناقضين**." (١)

٧٥٧-جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"ثم إن كثيرا من العلماء يعتقدون أن ليس في هذا الأصل العظيم الجامع- المتعلق بأصول الدين والتوحيد، وبأصول الفقه وبالشريعة- إلا هذان القولان (١) ، إما التعليل بنفع العباد وصلاحهم، وإما رد ذلك إلى محض المشيئة والإرادة الصرفة، وهذا القول الثاني يلزمه من اللوازم الفاسدة- التي تتضمن التسوية بين محبوب الله ومكروهه، ومأموره ومنهيه، وأوليائه وأعدائه- أشياء فيها من البطلان والشناعة ما يعلم به تفريط هؤلاء وغلطهم، كما فرط الأولون.

ويقارب هؤلاء من يقول من الفلاسفة وغيرهم: إن هذه المخلوقات لازمة لذاته، وإن قالوا: إنها صادرة عن عنايته، وإن تضمنت ما تضمنت من منافع الخلق ومصالحهم بطريق اللزوم. ويجعلون ذلك علة غائية.

ثم إنهم **يتناقضون** فلا يجعلون ذلك مقصودا للفاعل ولا مرادا له بالقصد الأول، وإلا لزمهم ما لزم الأولين من

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٦٦/٥

التعليل، فيثبتون في أفعاله من الحكم والعلل الغائية والمنافع ما لا يصدر إلا عن قصد وإرادة، ثم يتكلمون عن الإرادة بما يناقض ما قالوه.

ومما يبين ذلك أن يقال لمنكري التعليل- الذين لا يثبتون وراء العلم والإرادة لا حكمة، ولا رحمة، ولا لطفا، ولا محبة، ولا رضى، ولا فرحا، ولا غضبا، ولا مقتا، ولا غير ذلك، بل يجعلون لذلك إرادة أو فعلا-: معلوم أن الإرادة المحضة خاصتها التخصيص

---

(١) في الأصل: "هذين القولين".." (١)

٧٥٨-جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"بالحسنى (٦) فسنيسره لليسرى (٧) وأما من بخل واستغنى (٨) وكذب بالحسنى (٩) فسنيسره للعسرى (١٠)) (١) ، ونظائره في الكتاب والسنة كثيرة.

ويقال لكم: إذا كان المقصود مجرد النفع، والفاعل قادر، فهلا حصل؟ ففي انتفائه في صور كثيرة وحصول الضرر دليل على أن هناك مقصودا آخر.

ويورد عليهم ما في المخلوقات من أنواع المضار، وما في المأمورات من ذلك، وقد عرف اعتذارهم عن ذلك، وما فيه من التناقض والفساد.

ويقال لهم: ما الموجب لما وقع من أنواع المضرات بالكفار والفساق؟ إذا كان المقصود نفعهم بالتكليف، وهم لم يقبلوا هذا النفع، فما الموجب لمقابلتهم بأنواع من العقاب والسخط والمقت إذا لم يصدر منهم إلا مجرد عدم قبول نفعهم؟ لولا أن هناك أسبابا أخرى وحكمة أخرى لم يعلموها، ولم يتكلموا بها، فهذا هذا.

وأيضا فالكتاب والسنة إنما أطلق الحب والبغض والود والمقت والرضا والغضب والفرح والأذى، دون لفظ اللذة والألم، لأن هذين الاسمين كثيرا ما يطلقان في خصائص المخلوق التي تنفعه وتضره، مثل الاكل والشرب والنكاح، ومثل المرض الذي هو الوصب والنصب والجوع والعطش والعذاب بالنار ونحو ذلك، قال الله تعالى: (وأنهار من لبن لم يتغير طعمه وأنهار من خمر لذة للشاربين وأنهار من عسل

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٥١/٦

(١) سورة الليل: ٥- ١٠.." [1]

٧٥٩-جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"ذهب النور، وبقي في ظلمة لا يبصر، وأخبر أنهم (صم بكم عمي فهم لا يرجعون (١٨)) إلى الحال التي كانوا عليها من الهدى والنور.

وأما المثل الثاني وهو حال المطر الذي فيه ظلمات ورعد يسمع، وبرق يرى، وأنهم يخافون من صوت الصواعق ومن لمعان البرق، فيمتنعون، فتحصل الافة في سمعهم وبصرهم، وأنهم مع ذلك إذا (أضاء لهم مشوا فيه وإذا أظلم عليهم قاموا) فهذه حال من يكون إدراكه الذي هو سمعه وبصره، وعمله الذي هو حركته، فيه خلل واضطراب وآفة ونقص وفساد، ولكن لم يعدم ذلك بالكلية.

وهذه تشبه حال من فيه إيمان ونفاق، وفي قلبه مرض، والأولى حال من ارتد عن الهدى بالكلية.

وقد قال أيضا في سورة المنافقين (١) : (إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون (١) اتخذوا أيمانهم جنة فصدوا عن سبيل الله إنهم ساء ما كانوا يعملون (٢) ذلك بأنهم آمنوا ثم كفروا فطبع على قلوبهم فهم لا يفقهون (٣)) فأخبر أنهم آمنوا ثم كفروا كما ذكر نحو ذلك في سورة البقرة، وهذا يقتضي شيئين، أحدهما: أنه قد كان منهم ما هو إيمان، وأنهم رجعوا عنه، ومعلوم أنهم ليسوا كالمرتدين الظاهري الردة، فإن ذلك قسم آخر ذكره الله في القرآن في غير موضع، وله حكم آخر في الكتاب والسنة، بل هذه حال المنافقين **المتناقضين**، الذين يقولون قول المؤمنين،

(١) الآيات ١-٣.." [2]

٧٦٠-جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"ويقولون ما ينقض قول المؤمنين، ولو كانوا صادقين محققين القول الأول لم يأتوا بما يناقضه.

وليسوا أيضا تاركين لكل ما يتركه المؤمنون ويفعلونه، بل يوافقونهم على شيء، ويوافقون شياطينهم على شيء، وهم وإن كانوا في الظاهر مع المؤمنين، ففي الباطن مع شياطينهم، وهذا هو النفاق، وقد فسر بذلك إيمانهم

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٥٤/٦

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٧٢/٦

وكفرهم، أي امنوا ظاهرا ثم كفروا باطنا.

فالقران يدل على أنهم أولا حصل لهم هدى، ثم رجعوا عنه، مع كونهم أظهروا خلاف ما يبطنون، وهذه حال طوائف من العباد، يقرون بالحق من بعض الوجوه، ولم يقروا به إقرارا تاما، فهم كاذبون في دعواهم الإيمان به، ثم إنهم **يتناقضون** فيأتون بما ينافي الإيمان، وقد قال تعالى: (قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم وإن تطيعوا الله ورسوله لا يلتكم من أعمالكم شيئا) (١) ، فهذا يبين أنهم دخلوا في الإسلام الذي إذا عملوا فيه عملا صالحا لم ينقصوه، ومع ذلك لم يدخل حقيقة الإيمان إلى قلوبهم، فكثير من الناس يقر بالحق ابتداء، وإن لم يكن في قلبه إذ ذاك تكذيب به أو بغض له، بل لا يكون في قلبه حقيقة التصديق والمحبة، وإن كان فيه بعض ذلك، مع إقراره بلسانه وظاهره.

وفرق بين ان يقوم بقلبه نقيض ما أظهره، وبين أن لا يحقق بقلبه ما أظهره، فإن الأول قام بقلبه كفر وجودي، وهذا لم يقم بقلبه كفر

---

(١) سورة الحجرات: ٤١.." (١)

٧٦١-جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"وجودي، لكن لم يقم بقلبه حقيقة الإيمان، وإن كان قد دخل فيهم منادي الإيمان، إذ تكلموا به، وكان له أثر في قلوبهم، فهذا- والله أعلم- حال الموصوفين في سورة البقرة والمنافقين، فإنه قال: (ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين (٨)) (١) فأخبر أنهم في الحقيقة لم يؤمنوا، وأن في قلوبهم مرضا، والمرض يكون ريبا وشكا. وأخبر أنه إذا قيل لهم: (آمنوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء) (٢) ، وأخبر أنهم يوافقون في الظاهر المؤمنين، وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا: إنا معكم، إنما نحن مستهزؤون، ثم أخبر عنهم (٣) بما يقتضي ردتهم عن هدى حصل لهم، فهذا- والله أعلم- يقتضي أنهم في أول الأمر حصل لهم أمر ناقص، لا يستوجبون به حقيقة الإيمان، كما ذكر عن الأعراب، ولكن لو استمروا على اتباع الحق قوي إيمانهم، فرجعوا عن ذلك الهدى ونافقوا المؤمنين.

والنفاق ينقسم إلى أكبر وأصغر، ومن تدبر حال كثير من أئمة الضلال- من المتفلسفة والقرامطة والباطنية، ومن فيه شعب من ذلك من الجهمية والرافضة ونحوهم- وجدهم على ذاك الحال، فإنهم **يتناقضون**، فيقرون

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٧٣/٦

بالحق وينكرونه، ويعرفونه ثم ينكرونه، ولهذا يجمعون في كلامهم بين ما هو من قول المؤمنين، وبين ما هو من قول الكفار الجاحدين، كالذي يكون مسلما، ثم يتفلسف وينافق شيئا بعد شيء، كالقرامطة الذين كان أولا فيهم إسلام، وإن كانوا مبتدعة من

---

(١) سورة البقرة: ٨.

(٢) سورة البقرة: ١٣.

(٣) في الأصل: "انهم"..." (١)

٧٦٢-جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"وكذا إذا قدر أن الغاية عرض من الأعراض، كاللذة مثلا والتنعم والانتفاع وغير ذلك، فإنه يجب تأخر هذا عن ذاك، وذاك عن هذا، فيلزم ما تقدم من **التناقض** أربع مرات.

وأيضا فالعلة الغائية علة فاعلية للعلة الفاعلية، لأنها متقدمة في العلم والقصد، فيجب أن يكون هذا متقدما على ذاك علما وقصدا، فيكون هو المقصود بالقصد الأول، وأن يكون ذاك متقدما على هذا، فيكون هو المقصود بالقصد الأول، فيلزم تقدم هذا على ذاك، أو تقدم ذاك على هذا، وبالعكس، فيلزم تقدم كل منهما على نفسه بمرتبتين، فكما لا يفعل هذا لذاك، وبالعكس، لا يكون هذا هو المقصود من فعل ذاك وبالعكس.

وهذا يبين في الفاعل الواحد الذي هو القاصد، قدر كل منهما فاعلا مفعولا، والغاية غيرهما، وهنا قدر كل منهما مفعولا وغاية، والفاعل غيرهما، ويجوز أن يكون اثنان مفعولان لفاعل واحد معا، ويكون وجود أحدهما مشروطا بالاخر، بحيث لا يوجد كل منهما إلا مع الآخر، كالمتضايفات، مثل: الأبوة والبنوة وغيرهما، فهما مقترنان متلازمان لفاعل ثالث، فكذلك يجوز أن تكون غاية واحدة مقصودة من مفعولين، ويكون وجود أحدهما مشروطا بوجود الآخر، لا يوجد إلا معه، والغاية أمر ثالث غيرهما، كالأجزاء المركبة، والأمور المتلازمة، والأعضاء ونحو ذلك.

والفاعلان إذا تعاونا على فعل واحد كتعاون المتناظرين والمتحاملين والجيش والسابين ونحو ذلك، لم يكن أحدهما فاعلا." (٢)

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٧٤/٦

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٨٩/٦

٧٦٣-جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"وهنا يصير ما جعل هو الغاية مستلزما أن لا يكون هو الغاية، بل تكون الغاية تقتضيه وضده، فلا يجوز أن يكون هو الغاية.

وقولنا: لا يجوز أن يكون هو الغاية، يتضمن شيئين:

أحدهما: لا يصلح للعبد أن يعتقد ذلك ويقصده.

والثاني: أنه في نفسه لا يقع غاية، أي ما تهواه النفوس وتحبه إذا جعلته النفوس هو غايتها، لم تحصل محبوباتها وما تهواه.

فهذا بيان أن هذه الغاية لا تحصل ولا تقع، وهي حصول المحبوب المطلوب. وإن كانت النفوس تفعل لأجلها، فالفعل إذا لم يحصل غايته كان باطلا، وهي أعمال الكفار. وإن حصل ضدها كان فاسدا.

ولهذا قال الفقهاء: العقد والعبادة الباطلة ما لم يحصل به مقصوده، ولم يترتب عليه أثره شرعا (١) . ولهم في الفرق بين الباطل والفاسد كلام ليس هذا موضعه.

فوجود الأفعال التي لا تحصل غاياتها بمنزلة وجود العقائد التي لا تطابق معتقداتها، فهذا في الأفعال بالنسبة إلى الغاية، فاعتقاد من اعتقد أنه خالق فعله بالنسبة إلى الفاعل، ووجود هذا الاعتقاد لا يمنع أن يكون الخالق غيره، وأنه ليس هو الخالق، وإن أخطأ في اعتقاده. كذلك عمله لهذه الغاية الفاسدة المتناقضة، لا يمنع أن تكون الغاية

---

(١) في الأصل بعده: "ولهذا قال".." (١)

٧٦٤-جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"بشيء لا يكون سببا فاعليا ولا غاليا للموجود، فإن الموجود لا تكون أسبابه عدمية، كيف والأسباب الفاعلية والغائية أكمل من المسبب المفعول لغيره. وهذا ظاهر.

وأيضا فمن كان قصده العدم لم يفعل شيئا، بل يترك الأمر على ما هو عليه من العدم المستمر، فاما أن يقصد أن يفعل لأن يعدم فهذا إما سفيه جاهل قد تناقض في فعله، وإما مكار مخادع يظهر قصد شيء وغرضه غيره.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٥٢/٦

وبالجملة فهذا القصد إما أن لا يكون، وإن ادعى كونه كان كاذبا، كالمخادعين في الحيل المحرمة، وإن كان من الفقهاء من يظن أن القصود غير معتبرة في ذلك، فهذا مخالف لما اقتضته الشريعة والفطرة من كون الأعمال لا تكون إلا بالنيات، مع قول الشارع: "إنما الأعمال بالنيات" (١) ، وهي من أجمع الكلمات وأجلها وأعظمها قدرا.

وإما أن يكون هذا القصد من جاهل سفيه يقصد النقيضين ولا يشعر **تناقضهما**، **فتناقض** الادميين في المقاصد والنيات **كتناقضهم** في الاراء والاعتقادات، كثيرا ما يريدون النقيضين في وقت أو وقتين.

وإذا تبين أنه لا يقصد بالوجود العدم، تبين بذلك دلالة القرآن على هذا المجنى في مثل قوله: (وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلا ذلك ظن الذين كفروا) (٢) ، وفي قوله: (أيحسب الإنسان أن يترك سدى (٣٦)) (٣) ،

---

(١) أخرجه البخاري (١) ومسلم (١٩٥٧) من حديث عمر بن الخطاب.

(٢) سورة ص: ٢٧.

(٣) سورة القيامة: ٣٦.." (١)

٧٦٥-جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"وقد تكلمت على مسألة التحسين والتقبيح العقلي وعلى مسألة تنزيه الرب عن الظلم في غير هذا الموضع بما يوقف مريد الحق على حقيقة الأمر إن شاء الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله. ولم يكن الغرض هنا ذكر هذا، وإنما بينا ذلك لاتصال الكلام به، لأنه بسبب كون الظلم في النفوس عامة مستلزما لاحتراز المظلوم من الظلم، وكون الحق مستلزما لنفع المستحق، ولم يهتد أكثرهم إلى كون عبادة الله وحده حقا له، وكون الشرك ظلما في حقه.

ثم اضطربوا في وجه التكليف وجنسه، فزعمت المعتزلة ونحوهم ممن يتكلم في التعديل والتجويز (١) أن ذلك لما فيه من تعريض المكلف للنفع الذي لا يحصل بدونه، وكان هذا الكلام من اللغو بين الناس بطلانه من وجوه كثيرة. هذا مع أنهم يوجبون شكره بدون التكليف الشرعي، وهذا **تناقض** بين.

وقال آخرون من المنتسبين إلى السنة: إن ذلك محض المشيئة وصدق الإرادة، وهذا الإطلاق غالب على أهل

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٦/١٦٠

السنة الظاهرين من فقهاء أهل السنة ومتكلميهم، ومعلوم أن الله يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، لكن لا ينكر العاقل ما في خلقه وأمره من أنواع الحكمة والمصالح لخلقه، بل إخلاء الوجود من الوجوه التي فيها المناسبة لأحكامها من الظلم، فقد سلمت الشريعة لبابها وحرر الفقه في الدين صاحبه، ولم يفهم المعارض كون السنة التي سنها الرسول هي

---

(١) في هامش الأصل: "أي يقولون هذا يجؤز هذا، وهذا يجوز أن يكون ويجوز أن [لا] يكون ". ولعل الأرجح: "التجوير" من الجور، انظر (ص ٥٠) .." (١)

٧٦٦-جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"الميت، وتحلله في أثناء الإحرام تحلل من يقصد أنه يحل ثم يحرم بالحج بعد ذلك، لا يجوز له التحلل بدون ذلك، فدخل الحل رحمة من الله. والحاج يتحلل التحلل الأول وقد بقي عليه الطواف والرمي، وإن فعل ذلك بلا إحرام فهو من الحج، لكن من تحلل [بعمرة] لم يبق عليه بعض الحج، بل المتمتع يتحلل أولا حلا تاما، ثم عليه أن يحرم بعد ذلك التحلل الثاني بعد رمي جمرة العقبة، ثم عليه الطواف والرمي وهما من الحج.
وكذلك من ظن أن ظاهر القرآن يخالفه قوله للمبتوتة: "لا نفقة لك ولا سكنى" (١) ، والقرآن لا يدل على إيجاب نفقة وسكنى للمبتوتة أصلا، وإنما المطلقة المذكورة في قوله: (إذا طلقتم) (٢) هي الرجعية كما يدل عليه سياق الكلام، والإنفاق على ذوات الحمل إنما كان لأجل الحمل. ولهذا كان أصح قولي العلماء أن النفقة للحمل نفقة والد على ولده، لا نفقة زوج على زوجته، كما هو مذهب مالك وأحمد في أظهر الروايتين عنه التي اختارها أصحابه، وهو أحد قولي الشافعي. ومن أوجبه للزوجات فإنه لم يخص به الحامل، كما قال من يوجب النفقة للمبتوتة، لم يكن للحمل عنده تأثير. ومن قال: نفقة زوج لأجل الحمل فقوله **متناقض** غير معقول، والقرآن علق النفقة بالحمل والإرضاع، والمعلق بالإرضاع نفقة والد على ولده باتفاق المسلمين، فكذلك نفقة الحمل، ومن علقها بالزوجية فهو مخالف

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢٤٢/٦

(١) أخرجه مسلم (١٤٨٠) عن فاطمة بنت قيس.

(٢) سورة الطلاق: ١.." (١)

٧٦٧-جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية (٧٢٨)

"الواجب لم تبرأ ذمته إلا بأدائه، كما يقول كثير من السلف والخلف من أصحاب أحمد وغيرهم= لم يكن في ذلك **تناقض** بين أقوال النبي - صلى الله عليه وسلم -، بل ذلك لمن فهمه يدله على أن ذلك كله جاء من عند الله، ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا.

وكذلك الصلاة بالوضوء والغسل أكمل من الصلاة بالتيمم، والصلاة في الأماكن التي لم ينه عنها أكمل من الصلاة في مواضع النهي، كالحمام والمقبرة وأعطان الإبل. والصلاة في الجماعة أكمل من صلاة الرجل وحده، وفضل الفاضل هنا على المفضول أبلغ من فضل صلاة المستحاضة بغسل على صلاتها بغير غسل، لأن الكمال هنا لاحتمال وجوب الغسل لا للعجز عنه، ولما شك في وجوبه جاز تركه مع القدرة، وما لا يجوز تركه مع القدرة أولى مما يجوز تركه مع القدرة، والمستحب المحض دون ذلك.

والنبي - صلى الله عليه وسلم - جمع بين الصلاتين بعرفة في وقت الأولى، وهذا الجمع ثابت بالسنة المتواترة وباتفاق المسلمين عليه، ومعلوم أنه قد كان يمكنه أن يترك العصر فيصليها في وقتها المختص، لكن عدل عن ذلك إلى أن قدمها مع الظهر لمصلحة تكميل الوقوف، لعلمه - صلى الله عليه وسلم - بأن اتصال الوقوف إلى المغرب بغير قطع له بصلاة العصر في أثنائه أحب إلى الله من أن يصلي العصر في وقتها الخاص، ولو أخر مؤخر العصر وصلاها في الوقت الخاص وقطع الوقوف لأجزأه ذلك فيما ذكره العلماء من غير نزاع أعلمه، ولكن ترك ما هو أحب إلى الله ورسوله، فإنه لو قطع الدعاء والذكر لبعض أعماله المباحة ووقف إلى المغرب." (٢)

٧٦٨-

"ثم هؤلاء منهم من يقول: المراد بها خلاف مدلولها الظاهر والمفهوم، ولا يعرف أحد من الأنبياء والملائكة والصحابة والعلماء ما أراد الله بها، كما لا يعلمون وقت الساعة.

ومنهم من يقول: بل تجري علي ظاهرها، وتحمل علي ظاهرها، ومع هذا فلا يعلم تأويلها إلا الله، **فيتناقضون**

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٣٢٧/٦

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٣٣٦/٦

حيث أثبتوا لها تأويلا يخالف ظاهرها، وقالوا ـ مع هذا ـ إنها تحمل علي ظاهرها، وهذا ما أنكره ابن عقيل على شيخة القاضي أبي يعلى في كتاب ذم التأويل.

وهؤلاء الفرق مشتركون في القول بأن الرسول لم يبين المراد بالنصوص التي يجعلونها مشكلة أو متشابهة، ولهذا يجعل كل فريق المشكل من نصوصه غير ما يجعل الفريق الآخر مشكلا، فمنكر الصفات الخبرية الذي يقول: إنها لا تعلم بالعقل يقول: نصوصها مشكلة متشابهة، بخلاف الصفات المعلومة بالعقل عنده بعقله فإنها ـ عنده ـ محكمة بينة، وكذلك يقول من ينكر العلو والرؤية: نصوص هذه مشكلة.." (١)

-٧٦٩

"وإذا قيل بالوجوب، فما الحكمة في أنه لم يوجد فيه من الشارع نص يعصم من الوقوع في المهالك، وقد كان عليه الصلاة والسلام حريصا على هدي أمته؟

[الجواب]

فأجبت: الحمد لله رب العالمين

أما المسألة الأولى:

الرد على المسألة الأولى

فقول السائل: هل يجوز الخوض فيما تكلم الناس فيه من مسائل أصول الدين، وإن لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها كلام أم لا؟ .

سؤال ورد بحسب ما عهد من الأوضاع المبتدعة الباطلة، فإن المسائل التي هن من أصول الدين التي تستحق أن تسمى أصول الدين ـ أعني الدين الذي أرسل الله به رسوله، وأنزل به كتابه ـ لا يجوز أن يقال: لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها كلام، بل هذا كلام متناقض في نفسه، إذ كونها من أصول الدين يوجب أن تكون من أهم أمور الدين، وأنها مما يحتاج إليه الدين، ثم نفي نقل الكلام فيها عن الرسول يوجب أحد أمرين: إما أن الرسول أهمل الأمور المهمة التي يحتاج إليها الدين فلم يبينها، أو أنه بينها فلم تنقلها الأمة." (٢)

-٧٧٠

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٦/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٦/١

"وذلك كالأمثال المضروبة التي يذكرها الله في كتابه التي قال فيها: {ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل} الزمر: ٢٧، فإن الأمثال المضروبة هي الأقيسة العقلية، سواء كانت قياس شمول، أو قياس تمثيل، ويدخل في ذلك ما يسمونه براهين، وهو القياس الشمولي المؤلف من المقدمات اليقينية، وإن كان لفظ البرهان في اللغة أعم من ذلك كما سمي الله آيتي موسى برهانين: {فذانك برهانان من ربك} [القصص: ٣٢] ، ومما يوضح هذا أن العلم الإلهي لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثيلي يستوي فيه الأصل والفرع، ولا بقياس شمولي تستوي فيه أفراده، فإن الله سبحانه ليس كمثله شيء، فلا يجوز أن يمثل بغيره، ولا يجوز أن يدخل تحت قضية كلية تستوي أفرادها.

ولهذا لما سلك طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية لم يصلوا بها إلي اليقين، بل **تناقضت** أدلتهم، وغلب عليهم - بعد التناهي - الحيرة والاضطراب، لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكافئها، ولكن يستعمل في ذلك قياس الأولي، سواء كان تمثيلا أو شمولا، كما قال تعالي: {ولله المثل الأعلى} [النحل: ٦٠] ، مثل أن يعلم أن كل كمال ثبت للممكن أو المحدث لا نقص فيه بوجه من الوجوه - وهو ما كان كمالا للموجود غير مستلزم للعدم - فالواجب القديم أولى به، وكل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه ثبت." (١)

-٧٧١

"وبيان ذلك بتقديم أصل، وهو أن يقال: إذا قيل: تعارض دليلان، سواء كانا سمعيين أو عقليين، أو أحدهما سمعيا والآخر عقليا، فالواجب أن يقال: لا يخلو إما أن يكونا قطعيين، أو يكونا ظنيين، وإما أن يكونا أحدهما قطعيا ولآخر ظنيا.

فأما القطعيان فلا يجوز تعارضهما: سواء كانا عقليين أو سمعيين، أو أحدهما عقليا والآخر سمعيا، وهذا متفق عليه بين العقلاء، لأن الدليل القطعي هو الذي يجب ثبوت مدلوله: ولا يمكن أن تكون دلالته باطلة.

وحينئذ فلو تعارض دليلان قطعيان، وأحدهما يناقض مدلول الآخر، للزم الجمع بين النقيضين، وهو محال، بل كل ما يعتقد تعارضه من الدلائل التي يعتقد أنها قطعية فلا بد من أن يكون الدليلان أو أحدهما غير قطعي، أو أن يكون مدلولاهما **متناقضين**، فأما مع **تناقض** المدلولين المعلومين فيمتنع تعارض الدليلين.

وإن كان أحد الدليلين المتعارضين قطعيا دون الآخر فإنه يجب تقديمه باتفاق العقلاء، سواء كان هو السمعي أو العقلي، فإن الظن لا يرفع اليقين.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٩/١

وأما إن كانا جميعا ظنيين: فإنه يصار إلي طلي ترجيح أحدهما، فأيهما ترجح كان هو المقدم، سواء كان سميعا أو عقليا.." (١)

-٧٧٢

"وجود المقدور، فلو جعله الرب مريدا مع قدرته لزم وجود مقدوره، فيكون العبد يشاء مالا يشاء الله وجوده، وهذا ممتنع، بل ما شاء الله وجوده يجعل القادر عليه ميدا لوجوده، لا يجعله مريدا لما يناقض مراد الرب.

وأما علي قول المعتزلة عندهم تمتنع قدرة الرب علي عين مقدور العبد ن فيمتنع اختلاف الإرادتين في شيء واحد وكلتا الحجتين باطلة، فأنهما مبيتان علي **تناقض** الإرادتين، وهذا ممتنع، فإن العبد إذا شاء أن يكون شيء لم يشاء حتى يشاء الله مشيئته كما قال تعالي: {لمن شاء منكم أن يستقيم * وما تشاؤون إلا أن يشاء الله رب العالمين} [التكوير: ٢٨-٢٩] ، وما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فإذا شاءه الله جعل العبد شائيا له، وإذا جعل العبد كارها له غير مريد له، لم يكن هو في هذه الحال شائيا له.

فهم بنوا الدليل علي تقدير مشيئة الله له، وكراهة العبد له، وهذا تقدير ممتنع، وهذا نقلوه من تقدير ربين وإلهين، وهو قياس باطل، لأن العبد مخلوق لله هو وجميع مفعولاته، ليس هو مثلا لله ولا ندا، ولهذا إذا قيل ما قاله أبو إسحاق الإسفراييني: من أن فعل العبد مقدور بين قادرين، لم يرد به بين قادرين." (٢)

-٧٧٣

"وأما كون ماله حقيقة أو صفة أو قدر يكون بمجرد ذلك مماثلا لما له حقيقة أو صفة أو قدر فهذا باطل عقلا وسمعا، فليس في لغة العرب ولا غيرهم إطلاق لفظ المثل على مثل هذا، وإلا فليلزم أن يكون كل موصوف مماثلا لكل موصوف، وكل ما له حقيقة مماثلا لكل ما له حقيقة، وكل ما له قدر مماثلا لكل ما له قدر، وذلك يستلزم أن يكون كل موجود مماثلا لكل موجود.

وهذا ـ مع أنه في غاية الفساد **والتناقض** ـ لا يقوله عاقل، فإنه يستلزم التماثل في جميع الأشياء، فلا يبقى شيئان مختلفان غير متماثلين قط، وحينئذ فيلزم أن يكون الرب مماثلا لكل شيء، فلا يجوز نفي مماثلة شيء من الأشياء عنه، وذلك مناقض للسمع والعقل، فصار حقيقة قولهم في نفي التماثل عنه يستلزم ثبوت مماثلة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/٧٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/٨٥

كل شيء له، فهم متناقضون مخالفون للشرع والعقل.

الرابع

الجواب الرابع: أن يقال فهب أن بعض هذه النصوص قد يفهم منها مقدمة واحدة من مقدمات دليلكم، فتلك كافية بالضرورة عند العقلاء، بل لا بد من ضم مقدمة أو مقدمات أخر ليس في القرآن ما يدل عليها ألبته، فإذا قدر أن الأفول هو الحركة، فمن أين في القرآن ما يدل دلالة ظاهرة علي أن كل متحرك محدث أو ممكن؟ وأن الحركة لا تقوم إلا بحادث أو ممكن؟ وأن ما قامت به الحوادث لم يخل منها؟ وأن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث؟ وأين في القرآن امتناع حوادث لا أول لها؟
بل أين في القرآن أن الجسم الاصطلاحي مركب من الجواهر الفردة التي لا تقبل الانقسام، أو من المادة والصورة، وأن كل جسم فهو منقسم ليس بواحد؟." (١)
-٧٧٤
"فإن قيل: إبطال حوادث لا أول لها قد دل عليه قوله تعالي {وكل شيء عنده بمقدار} [الرعد: ٨] وقوله {وأحصى كل شيء عددا} [الجن: ٢٨] كما ذكر ذلك طائفة من النظار، فإن ما لا ابتداء له ليس له كل، وقد أخبر أنه أحصي كل شيء عددا.
قيل: هذا لو كان حقا لكان دلالة خفية لا يصلح أن يحال عليها، كنفي ما دل علي الصفات، فإن تلك نصوص كثيرة جلية، وهذا لو قدر أنه دليل صحيح. فإنه يحتاج إلي مقدمات كثيرة خفية لو كانت حقا، مثل أن يقال: هذا يستلزم بطلان حوادث لا أول لها، وذلك يستلزم حدوث الجسم، لأن الجسم لو كان قديما للزم حوادث لا بداية لها، لأن الجسم يستلزم الحوادث، فلا يخلو منها لاستلزامه الأكوان أو الحركات أو الأعراض، ثم يقال بعد هذا: وإثبات الصفات يستلزم كون الموصوف جسما.
وهذه المقدمة تناقض فيها عامة من قالها كما سنبينه إن شاء الله تعالي، فكيف وقوله {وأحصى كل شيء عددا} لا يدل علي ذلك؟ فإنه سبحانه قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/١١٨

سنة، وقال {وكل شيء أحصيناه في إمام مبين} [يس: ١٢] فقد أحصي وكتب ما يكون قبل أن يكون إلي أجل محدود، فقد أحصي المستقبل المعدوم، كما أحصي الماضي الذي وجد، ثم عدم.." (١)

-٧٧٥

"فتبين أن تمثيل معارضة الشرع للعقل بهذا ليس فيه حجة علي تقديم آراء العقلاء علي الشرع بوجه من الوجوه.

وأيضا فإذا سلم أن هذا نظير تعارض الشرع والعقل فيقال: من المعلوم أن الحاكم إذا سمع جرح المعدل وتكذيبه لمن عدله في بعض ما أخبر به لم يكن هذا مقتضيا لتقدم قول الذين زكوه، بل يجوز أن يكونوا صادقين في تعديله، كاذبين فيما كذبهم فيه، ويجوز أن يكونوا كاذبين في تعديله، وفي هذا، ويجوز أن يكونوا كاذبين في تعديله، صادقين في هذا، سواء كانوا متعمدين للكذب أو مخطئين، وحينئذ فالحاكم يتوقف حتى يتبين له الأمر، لا يرد قول الذين عدلوه بمجرد معارضته لهم، فلو كان هذا وزان تعارض العقل والشرع لكان موجب ذلك تقديم العقل.

الوجه السابع

أن يقال: تقديم المعقول علي الأدلة الشرعية ممتنع متناقض، وأما تقديم الأدلة الشرعية فهو ممكن مؤتلف، فوجب الثاني دون الأول، وذلك لأن كون الشيء معلوما بالعقل، أو غير معلوم بالعقل، ليس هو صفة لازمه لشيء من الأشياء، بل هو من الأمور النسبية الإضافية، فإن زيدا قد يعلم بعقله ما لا يعلمه بكر بعقله، وقد يعلم الإنسان في حال بعقله ما يجهله في وقت آخر.

والمسائل التي يقال إنه قد تعارض فيها العقل والشرع جميعها مما اضطرب فيه العقلاء، ولم يتفقوا فيها علي أن موجب العقل كذا، بل كل من العقلاء." (٢)

-٧٧٦

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/١٢٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/١٤٤

"وأما كلامه وكلام أتباعه: كالإسكندر الأفروديسي، وبرقلس، وثامسطيوس، والفاربي، وابن سينا، والسهروردي المقتول، وابن رشد الحفيد، وأمثالهم في الإلهيات، فما فيه من الخطأ الكثير والتقصير العظيم ظاهر لجمهور عقلاء بني آدم، بل في كلامهم من **التناقض** ما لا يكاد يستقصي.." (١)

-٧٧٧

"من أصح علومهم، فإذا كان هذا اختلافهم فيه فكيف باختلافهم في الطبيعيات أو المنطق؟ فكيف بالإلهيات؟ .

واعتبر هذا بما ذكره أرباب المقالات عنهم في العلوم الرياضية والطبيعية، كما نقله الأشعر عنهم في كتابه في مقالات غير الإسلاميين وما ذكره القاضي أبو بكر عنهم في كتابه الدقائق فإن في ذلك من الخلاف عنهم أضعاف أضعاف ما ذكره الشهرستاني وأمثاله ممن يحكي مقالاتهم، فكلامهم في العلم الرياضي ـ الذي هو أصح علومهم العقلية ـ قد اختلفوا فيه اختلافا لا يكاد يحصي، ونفس الكتاب الذي اتفق عليه جمهورهم ـ وهو كتاب المجسطي لبطليموس ـ فيه قضايا كثيرة لا يقوم عليها دليل صحيح، وفيه قضايا ينازعه غيره فيها، وفيه قضايا مبنية علي أرصاد منقولة عن غيره تقبل الغلط والكذب.

وكذلك كلامهم في الطبيعيات في الجسم، وهل هو مركب من المادة والصورة، أو الأجزاء التي لا تنقسم، أو ليس بمركب لا من هذا ولا من هذا؟

وكثير من حذاق النظار حار في هذه المسائل، حتى أذكياء الطوائف كأبي الحسين البصري، وأبي المعالي الجو يني، وأبي عبد الله بن الخطيب ـ حاروا في مسألة الجوهر الفرد، فتوقفوا فيها تارة، وإن كانوا قد يجزمون بها أخري، فإن الواحد من هؤلاء تارة يجزم بالقولين **المتناقضين** في كتابين أو كتاب." (٢)

-٧٧٨

"وأما الطريقة النبوية السنية السلفية المحمدية الشرعية فإنما يناظرهم بها من كان خبيرا بها بأقواله التي **تناقضها**، فيعلم حينئذ فساد أقوالهم بالمعقول الصريح المطابق للمنقول الصحيح.

وهكذا كل من أمعن في معرفة هذه الكلاميات والفلسفيات التي تعارض بها النصوص من غير معرفة تامة بالنصوص ولوازمها وكمال المعرفة بما فيها وبالأقوال التي تنافيها، فإنه لا يصل إلي يقين يطمئن إليه، وإنما تفيده

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٥٢/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٥٨/١

الشك والحيرة.

بل هؤلاء الفضلاء الحذاق الذي يدعون أن النصوص عارضها من معقولاتهم ما يجب تقديمه تجدهم حيارى في أصول مسائل الإلهيات، حتى مسألة وجود الرب تعالي وحقيقته حاروا فيها حيرة أوجبت أن يتناقض هذا، كتناقض الرازي، وأن يتوقف هذا، كتوقف الآمدي، ويذكرون عدة أقوال يزعمون أن الحق ينحصر فيها، وهي كلها باطلة.

وقد حكي عن طائفة من رؤوس أهل الكلام أنهم كانوا يقولون بتكافؤ الأدلة، وأن الأدلة قد تكافأت من الجانبين، حتى لا يعرف الحق من الباطل، ومعلوم أن هذا إنما قالوه فيما سلكوه هم من الأدلة.." (١)

-٧٧٩

"صدق، ومن عمل به أجر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هدي إلي صراط مستقيم» ، وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا التنبيه علي أنه لو سوغ للناظرين أن يعرضوا عن كتاب الله تعالي ويعارضوه بآرائهم ومعقولاتهم، لم يكن هناك أمر مضبوط يحصل لهم به علم ولا هدي ن فإن الذين سلكوا هذه السبيل كلهم يخبر عن نفسه بما يوجب حيرته وشكه، والمسلمون يشهدون عليه بذلك، فثبت بشهادته وإقراره علي نفسه وشهادة المسلمين، الذين هم شهداء الله في الأرض، أنه لم يظفر من أعرض عن الكتاب، وعارضه بما يناقضه، بيقين يطمئن إليه، ولا معرفة يسكن بها قلبه.

والذين ادعوا في بعض المسائل أن لهم معقولا صريحا يناقض الكتاب قابلهم آخرون من ذوي المعقولات، فقالوا: إن قول هؤلاء معلوم بطلانه بصريح المعقول، فصار ما يدعي معارضته للكتاب من المعقول ليس فيه ما يجزم بأنه معقول صحيح: إما بشهادة أصحابه عليه وشهادة الأمة، وإما بظهور تناقضهم ظهورا لا ارتياب فيه، وإما بمعارضة آخرين من أهل هذه المعقولات لهم، بل من تدبر ما يعارضون به الشرع من العقليات وجد ذلك مما يعلم بالعقل الصريح بطلانه.

والناس إذا تنازعوا في المعقول لم يكن قول طائفة لها مذهب حجة علي أخرى، بل يرجع في ذلك إلي الفطر

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/١٦٤

السليمة التي لم تتغير باعتقاد يغير فطرتها ولا هوي، فامتنع حينئذ أن يعتمد علي ما يعارض الكتاب من الأقوال التي يسمونها معوقلات،." (١)

-٧٨٠

"اعتراض

فإن قيل: فهذا يوجب القدح في شهادة العقل، حيث شهد بصدق الرسول، وشهد بصدق العقل المناقض لخبره.

الرد عليه. الجواب الأول

الرد عليه.

الجواب الأول

قيل له عن هذا جوابان: أحدهما: إنا نحن يمتنع عندنا أن يتعارض العقل والسمع القطعيان، فلا تبطل دلالة العقل، وإنما ذكرنا هذا علي سبيل المعارضة، فمن قدم دلالة العقل علي السمع يلزمه أن يقدم دلالة العقل الشاهد بتصديق السمع، وأنه إذا قدم دلالة العقل لزم تناقضها وفسادها، وإذا قدم دلالة السمع لم يلزم تناقضها في نفسها، وإن لزمه أن لا يعلم صحتها، وما علم فساده أولي بالرد مما لم تعلم صحته ولا فساده.

الجواب الثاني

والجواب الثاني: أن نقول: الأدلة العقلية التي تعارض السمع غير الأدلة العقلية التي يعلم بها أن الرسول صادق، وإن كان جنس المعقول يشملها.

ونحن إذا أبطلنا ما عارض السمع إنما أبطلنا نوعا مما يسمي معقولا، لم نبطل كل معقول، ولا أبطلنا المعقول الذي علم به صحة المنقول، وكان ما ذكرناه موجبا لصحة السمع وما علم به صحته من العقل.

ولا مناقضة في ذلك، ولكن حقيقة أنه قد تعارض العقل الدال علي صدق الرسول والعقل المناقض لخبر الرسول، فقدمنا ذلك المعقول علي هذا المعقول، كما نقدم الأدلة الدالة علي صدق الرسول علي الحجج الفاسدة والقادحة في نبوات الأنبياء، وهي حجج عقلية.

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٦٨/١

بل شبهات المبطلين القادحين في النبوات قد تكون أعظم من كثير من الحجج العقلية التي يعارض بها خبر الأنبياء عن أسماء الله وصفاته وأفعاله ومعاده، فإذا كان." (١)

-٧٨١

"والمقصود هنا أن من أقر بصحة السمع وأنه علم صحته بالعقل لا يمكنه أن يعرضه بالعقل البتة، لأن العقل عنده هو الشاهد بصحة السمع، فإذا شهد مرة أخري بفساده كانت دلالته متناقضة، فلا يصلح لا لإثبات السمع ولا لمعارضته.

اعتراض: الشهادة بصحة السمع ما لم يعارض العقل

فإن قال: أنا أشهد بصحته ما لم يعارض العقل.

الرد عليه من وجوه: الأول

قيل: هذا لا يصح لوجوه:

أحدهما: أن الدليل العقلي دل علي صدق الرسول وثبوت ما أخبر به مطلقا، فلا يجوز أن يكون صدقه مشروطا بعدم المعارض.

الثاني

الثاني: أنك إن جوزت عليه أن يعارضه العقل الدال علي فساده لم تثق بشيء منه، لجواز أن يكون في عقل غيرك ما يدل علي فساده، فلا تكون قد علمت بعقلك صحته البتة، وأنت علمت صحته بالعقل.

الثالث

الثالث: أن ما يستخرجه الناس بعقولهم أمر لا غاية له، سواء كان حقا أو باطلا، فإذا جوز المجوز أن يكون في المعقولات ما يناقض خبر الرسول لم يثق بشيء من أخبار الرسول، لجواز أن يكون في المعقولات التي لم تظهر له بعد ما يناقض ما أخبر به الرسول.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/١٧٣

ومن قال: أنا أقر من الصفات بما لم ينفه العقل، أو أثبت من السمعيات ما لم يخالفه العقل، لم يكن لقوله ضابط، فإن تصديقه بالسمع مشروط بعدم جنس لا ضابط له ولا منتهى، وما كان مشروطا بعدم ما لا ينضبط لم ينضبط، فلا يبقي مع هذا الأصل إيمان.." (١)

-٧٨٢

"الأنبياء يوجب العلم بثبوت ما أخبروا به، ومن جوز أن يكون في نفس الأمر معارض ينفي ما دلت عليه أخبارهم أمتنع أن يعلم بخبرهم شيئا، فإنه ما من خبر أخبروا به ولم يعلم هو ثبوته بعقله إلا وهو يجوز أن يكون في نفس الأمر دليل يناقضه، فلا يعلم شيئا مما أخبروا به بخبرهم، فلا يكون مقرا بنبوتهم، ولا يكون عنده شيء يعلم بالسمع وحده، وهم قد أقروا بأن العلوم ثلاثة: منها ما يعلم بالسمع وحده، ومنها ما يعلم بالعقل وحده، ومنها ما يعلم بهما.

وأيضا، فقد قامت الأدلة العقلية اليقينية علي نبوة الأنبياء، وأنهم قد يعلمون ما يعلمونه بخبر الله وملائكته، تارة بكلام يسمعونه من الله كما سمع موسى بن عمران، وتارة بملائكة تخبرهم عن الله، وتارة بوحي يوحيه الله، كما قال تعالي {وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي بإذنه ما يشاء} [الشورى: ٥١] .

فتبين أن تجويزهم أن يكون في نفس الأمر دليل يناقض السمع يوجب أن لا يكون في نفس الأمر دليل سمعي يعلم به مخبره، وهذا مما تبين به **تناقضهم** . حيث أثبتوا الأدلة السمعية، ثم قالوا ما يوجب إبطالها، حيث أثبتوا الأدلة العقلية، ثم قالوا ما يوجب **تناقضها**، فإن العقل يعلم به صحة الأدلة السمعية، فمتي بطلت بطل العقل الدال علي صحة السمع، والدليل مستلزم للمدلول، ومتي." (٢)

-٧٨٣

"انتفي اللازم الذي هو المدلول انتفي ملزومه الذي هو الدليل، فيبطل العقل . **وتناقضهم** حيث أقروا بنبوات الأنبياء ثم قالوا ما يوجب بطلانها.

وأيضا، فالأدلة العقلية توجب الإقرار بنبوة الأنبياء، فالقدح في نبوة الأنبياء قدح في الأدلة العقلية، ومع كون قولهم مستلزما **لتناقضهم** فهو مستلزم لبطلان الأدلة العقلية والسمعية، وبطلان النبوات، وهذا من أعظم أنواع

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/١٧٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/١٨١

السفسطة، فتبين بعض ما في قولهم من أنواع السفسطة الدالة علي فساده، ومن أنواع التناقض الدالة علي جهلهم وتناقض مذاهبهم.

وإن قالوا: نحن لا نعلم شيئا مما دل عليه الشرع من الخبريات، أو من الخبريات وغيرها، إلا أن نعلم بالاضطرار أن الرسول أخبر به.

قيل: فيقال لكم علي هذا التقدير: فكل ما لا يعلم شخص بالاضطرار أن الرسول أخبر به يجب أن ينفيه إذا قام عنده ما يظنه دليلا عقليا!.

فإن قالوا: نعم، لزم أنه يجوز لكل أحد أن يكذب بما لم يضطر إلي أن الرسول أخبر به، وإن كان غيره قد علم بالاضطرار أن الرسول أخبر به، وحينئذ فيلزم من ذلك تجويز تكذيب الرسول، ونفي الحقائق الثابتة في نفس الأمر، والقول بلا علم، والقطع بالباطل.

وإن قالوا: نحن إنما نجوز ذلك إذا قام دليل عقلي قاطع.

قيل: هذا باطل لوجهين:." (١)

-٧٨٤

"أحدهما: أنه إذا لم يعلم بالاضطرار أنه أخبر به كان علي قولكم غير معلوم الثبوت، وحينئذ فإذا قام عنده دلالة ظنية ترجح النفي أخبر بموجبهما، وإن جوز أن يكون غيره يعلم باضطرار نقيضها.

الثاني: أن الأدلة العقلية القطعية ليست جنسا متميزا عن غيره، ولا شيئا اتفق عليه العقلاء، بل كل طائفة من النظار تدعي أن عندها دليلا قطعيا علي ما تقوله، مع أن الطائفة الأخرى تقول: إن ذلك الدليل باطل، وإن بطلانه يعلم بالعقل، بل قد تقول: إنه قام عندها دليل قطعي علي نقيض قول تلك الطائفة، وإذا كانت العقليات ليست متميزة، ولا متفقا عليها، وجوز أصحابها فيما لم يعلمه أحدهم بالاضطرار من أخبار الرسول أن يقدمها عليه . لزم من ذلك تكذيب كل من هؤلاء بما يعلم غيره بالاضطرار أن الرسول أخبر به.

ومعلوم أن العلوم الضرورية أصل للعلوم النظرية، فإذا جوز الإنسان أن يكون ما علمه غيره من العلوم الضرورية باطلا جوز أن تكون العلوم الضرورية باطلة، وإذا بطلت بطلت النظرية، فصار قولهم مستلزما لبطلان العلوم كلها، وهذا مع أنه مستلزم لعدم علمهم بما يقولونه، فهو متضمن لتناقضهم، ولغاية السفسطة.

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٨٢/١

وإن قالوا: ما علمنا بالاضطرار أن الرسول أراده أقررنا به ن ولم نجوز أن يكون في العقل ما يناقضه، وما علمه غيرنا لم نقر به، وجوزنا أن يكون في العقل." (١)

-٧٨٥

"والنحاة، وكل من هذه الطوائف يعلم بالاضطرار من مراد أئمة الفن ما لا يعلمه غيرهم، فضلا عن أن يعلمه علما ضروريا أو نظريا.

وإذا كان كذلك فمن له اختصاص بالرسول، ومزيد علم بأقواله وأفعاله ومقاصده، يعلم بالاضطرار من مراده ما لا يعلمه غيره، فإذا جوز لمن يحصل له هذا العلم الضروري أن يقوم عنده قاطع عقلي ينفي ما علمه هؤلاء بالاضطراب لزم ثبوت المعارضة بين العلوم النظرية والضرورية، وأنه يقدم فيها النظرية، ومعلوم أن هذا فاسد.

فتبين أن قول هؤلاء يستلزم من **تناقضهم** وفساد مذاهبهم وتكذيب الرسل ما يستلزم من الكفر والجهل، وأنه يستلزم تقديم النظريات علي الضروريات، وذلك يستلزم السفسطة التي ترفع العلوم الضرورية والنظرية.

الخامس

الخامس: أن الدليل المشروط بعدم المعارض لا يكون قطعيا، لأن القطعي لا يعارضه ما يدل علي نقيضه، فلا يكون العقل دالا علي صحة شيء مما جاء به السمع، بل غاية الأمر: أن يظن الصدق فيما أخبر به الرسول. وحينئذ فقولك: إنه تعارض العقل والنقل قول باطل، لأن العقل عندك قطعي، والشرع ظني ن ومعلوم أنه لا تعارض بين القطعي والظني.." (٢)

-٧٨٦

"قيل لكم: وهكذا يقول كل من علم مراد الرسول قطعا: يمتنع أن يقوم دليل عقلي يناقضه، وحينئذ فيبقي الكلام: هل قام سمعي قطعي علي مورد النزاع أم لا؟ ويكون دفعكم للأدلة السمعية بهذا القانون باطلا **متناقضا**.

الوجه الثاني: أنه إذا كنتم لا تردون من السمع إلا ما لم تعلموا أن الرسول أرداه، دون ما علمتم أن الرسول أراده، بقي احتجاجكم بكون العقل معارضا للسمع احتجاجا باطلا لا تأثير له.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/١٨٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/١٨٥

الثالث: أنكم تدعون في مواضع كثيرة أن الرسول جاء بهذا، وأنا نعلم ذلك اضطرارا، ومنازعوكم يدعون قيام القاطع العقلي علي مناقض ذلك كما في المعاد وغيره، فكذلك يقول منازعوكم في العلو والصفات: إنا نعلم اضطرار مجيء الرسول بهذا، بل هذا أقوي، كما بسط في موضع آخر.

السادس

السادس: أن هذا يعارض بأن يقال: دليل العقل مشروط بعدم معارضة الشرع، لأن العقل ضعيف عاجز، والشبهات تعرض له كثيرا، وهذه المتائه والمحارات التي اضطرب فيها العقلاء لا أثق فيها بعقل يخالف الشرع. ومعلوم أن هذا أولي بالقبول من الأول، بأن يقال ما يقال في:

السابع

السابع: وهو: أن العقل لا يكون دليلا مستقلا في تفاصيل الأمور الإلهية واليوم الآخر، فلا أقبل منه ما يدل عليه إن لم يصدقه الشرع ويوافقه، فإن الشرع." (١)

-٧٨٧

"قول المعصوم الذي لا يخطئ ولا يكذب، وخبر الصادق الذي لا يقول إلا حقا، وأما آراء الرجال فكثيرة التهافت **والتناقض**، فأنا لا أثق برأيي وعقلي في هذه المطالب العالية الإلهية، ولا بخبر هؤلاء المختلفين **المتناقضين** الذين كل منهم يقول بعقله ما يعلم العقلاء أنه باطل، فما من هؤلاء أحد إلا وقد علمت أنه يقول بعقله ما يعلم أنه باطل، بخلاف الرسل، فإنهم معصومون، فأنا لا أقبل قول هؤلاء إن لم يزك قولهم ذلك المعصوم: خبر الصادق المصدوق.

ومعلوم أن هذا الكلام أولي بالصواب، وأليق بأولي الألباب، من معارضة أخبار الرسول، الذي علموا صدقه وأنه لا يقول إلا حقا، بما يعرض لهم من الآراء والمعقولات، التي هي في الغالب جهليات وضلالات.

فإنا في هذا المقام نتكلم معهم بطريق التنزل إليهم، كما نتنزل إلي اليهودي والنصراني في مناظرته، وإن كنا عالمين ببطلان ما يقوله، اتباعا لقوله تعالي {وجادلهم بالتي هي أحسن} [النحل: ١٢٥] ، وقوله {ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن} [العنكبوت: ٤٦] .

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/١٨٧

وإلا فعلمنا ببطلان ما يعارضون به القرآن والرسول، ويصدون به أهل الإيمان عن سواء السبيل . وإن جعلوه من المعقول بالبرهان . أعظم من أن يبسط في هذا المكان.

وقد تبين بذلك أنه لا يمكن أن يكون تصديق الرسول فيما أخبر به معلقا بشرط، ولا موقوفا علي انتفاء مانع، بل لا بد من تصديقه في كل ما أخبر به." (١)

-٧٨٨

"تصديقا جازما، كما في أصل الإيمان به، فلو قال الرجل: أنا أؤمن به إن أذن لي أبي أو شيخي، أو: إلا أن ينهاني أبي أو شيخي لم يكن مؤمنا به بالاتفاق، وكذلك من قال: أؤمن به إن ظهر لي صدقه، لم يكن بعد قد آمن به، ولو قال: أؤمن به إلا أن يظهر لي كذبه، لم يكن مؤمنا.

وحينئذ فلا بد من الجزم بأنه يمتنع أن يعارض خبره دليل قطعي: لا سمعي ولا عقلي، وأن ما يظنه الناس مخالفا له إما أن يكون باطلا، وإما أن يكون مخالفا، وأما تقدير قول مخالف لقوله وتقديمه عليه: فهذا فاسد في العقل، كما هو كفر في الشرع.

ولهذا كان من المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أنه يجب علي الخلق الإيمان بالرسول إيمانا مطلقا جازما عاما: بتصديقه في كل ما أخبر، وطاعته في كل ما أوجب وأمر، وأن كل ما عارض ذلك فهو باطل، وأن من قال: يجب تصديق ما أدركته بعقلي، ورد ما جاء به الرسول لرأيي وعقلي، وتقديم عقلي علي ما أخبر به الرسول، مع تصديقي بأن الرسول صادق فيما أخبر به، فهو متناقض، فاسد العقل، ملحد في الشرع.

وأما من قال: لا أصدق ما أخبر به حتى أعلمه بعقلي، فكفره ظاهر، وهو ممن قيل فيه {وإذا جاءتهم آية قالوا لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما أوتي رسل الله." (٢)

-٧٨٩

"والبدع مشتقة من الكفر، فمن عارض الكتاب والسنة بآراء الرجال كان قوله مشتقا من أقوال هؤلاء الضلال، كما قال مالك: أو كلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا ما جاء به جبريل إلي محمد صلي الله عليه وسلم لجدل هذا؟

فإن قيل: هذا الوجه غايته أنه لا تصح معارضة الشرع بالعقل، ولكن إذا طعن في العقل لم يبق لنا دليل علي

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/١٨٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/١٨٩

صحة الشرع.

قيل: المقصود في هذا المقام أنه يمتنع تقديم العقل علي الشرع، وهو المطلوب.

وأما ثبوت الشرع في نفسه وعلمنا به، فليس هذا مقام إثباته، ونحن لم ندع أن أدلة العقل باطلة، ولا أن ما به يعلم صحة السمع باطل، ولكن ذكرنا أنه يمتنع معارضة الشرع بالعقل وتقديمه عليه، وأن من قال ذلك **تناقض** قوله، ولزمه أن لا يكون العقل دليلا صحيحا، إذ كان عنده العقل يستلزم صحة ما هو باطل في نفسه، فلا بد أن يضطره الأمر إلي أن يقول: ما عارضه الدليل العقلي فليس هو عندي دليلا في نفس الأمر، به هو باطل، فيقال له: وهكذا ما عارضه الدليل السمعي فليس هو دليلا في نفس الأمر، بل هو باطل، وحينئذ فيرجع الأمر إلي أن ينظر في دلالة الدليل، سواء كان سمعيا أو عقليا، فإن كان دليلا قطعيا لم يجز أن يعارضه شيء، وهذا هو الحق.

وأيضا، فقد ذكرنا أن مسمي الدليل العقلي ـ عند من يطلق هذا اللفظ ـ جنس تحته أنواع، فمنها ما هو حق ومنها ما هو باطل باتفاق العقلاء، فإن الناس متفقون علي أن كثيرا من الناس يدخلون في مسمي هذا الاسم ما هو حق وباطل.." (١)

-٧٩٠

"وإذا كان كذلك قيل: السمع دلالته معلومة متفق عليها، وما يقال إنه معارض لها من العقل ليست دلالته معلومة متفقا عليها، بل فيها نزاع كثير، فلا يجوز أن يعارض ما دلالته معلومة باتفاق العقلاء، بما دلالته المعارضة له متنازع فيها بين العقلاء.

واعلم أن أهل الحق لا يطعنون في جنس الأدلة العقلية، ولا فيما علم العقل صحته، وإنما يطعنون فيما يدعي المعارض أنه يخالف الكتاب والسنة.

وليس في ذلك ـ ولله الحمد ـ دليل صحيح في نفس الأمر، ولا دليل مقبول عند عامة العقلاء، ولا دليل لم يقدح فيه بالعقل.

وحينئذ فنقول في:

الوجه الثاني عشر. كل ما عارض الشرع من العقليات فالعقل يعلم فساده

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٩١/١

الوجه الثاني عشر.

كل ما عارض الشرع من العقليات فالعقل يعلم فساده

إن كل ما عارض الشرع من العقليات فالعقل يعلم فساده، وإن لم يعارض العقل، وما علم فساده بالعقل لا يجوز أن يعارض به لا عقل ولا شرع.

وهذه الجملة تفصيلها هو الكلام علي حجج المخالفين للسنة من أهل البدع بأن نبين بالعقل فساد تلك الحجج **وتناقضها**، وهذا - ولله الحمد - مازال الناس يوضحونه، ومن تأمل ذلك وجد في المعقول مما يعلم به فساد المعقول المخالف للشرع ما لا يعلمه إلا الله.." (١)

-٧٩١

"ولهذا كان أبن النفيس المتطبب الفاضل يقول: ليس إلا مذهبان: مذهب أهل الحديث، أو مذهب الفلاسفة، فأما هؤلاء المتكلمون فقولهم ظاهر **التناقض** والاختلاف، يعين أن أهل الحديث أثبتوا كل ما جاء به الرسل، وأولئك جعلوا الجميع تخيلا وتوهيما.

ومعلوم بالأدلة الكثيرة السمعية والعقلية فساد مذهب هؤلاء الملاحدة، فتعين أن يكون الحق مذهب السلف أهل الحديث والسنة والجماعة.

ثم إن ابن سينا وأمثاله من الباطنية المتفلسفة والقرامطة يقولون: إنه أراد من المخاطبين أن يفهموا الأمر علي خلاف ما هو عليه، وأن يعتقدوا ما لا حقيقة له في الخارج، لما في هذا التخييل والاعتقاد الفاسد لهم من المصلحة.

والجهمية والمعتزلة وأمثالهم يقولون: إنه أراد أن يعتقدوا الحق علي ما هو عليه، مع علمهم بأنه لم يبين في الكتاب والسنة، بل النصوص تدل علي نقيض ذلك، فأولئك يقولون: أراد منهم اعتقاد الباطل وأمرهم به، وهؤلاء يقولون: أراد اعتقاد ما لم يدلهم إلا علي نقيضه.

والمؤمن يعلم بالاضطرار أن كلا القولين باطل، ولا بد للنفاة أهل التأويل من هذا أو هذا: وإذا كان كلاهما باطلا كان تأويل النفاة للنصوص باطلا:." (٢)

-٧٩٢

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٩٤/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٠٣/١

"معاني متعددة، ويكون ما فيها من الاشتباه لفظا ومعني يوجب تناولها لحق وباطل، فبما فيها من الحق يقبل ما فيها من الباطل لأجل الاشتباه والالتباس، ثم يعارضون بما فيها من الباطل ونصوص الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم.

وهذا منشأ ضلال من ضل من الأمم قبلنا، وهو منشأ البدع، فإن البدعة لو كانت باطلا محضا لظهرت وبانت، وما قبلت، ولو كانت حقا محضا، لا شوب فيه، لكانت موافقة للسنة، فإن السنة لا **تناقض** حقا محضا لا باطل فيه، ولكن البدعة تشتمل علي حق وباطل وقد بسطنا الكلام علي هذا في غير هذا الموضع.

ولهذا قال تعالي فيما يخاطب به أهل الكتاب علي لسان محمد صلي الله عليه وسلم {يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم وإياي فارهبون * وآمنوا بما أنزلت مصدقا لما معكم ولا تكونوا أول كافر به ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا وإياي فاتقون * ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون} [البقرة: ٤٠-٤٢] ، فنهاهم عن لبس الحق بالباطل وكتمانه.

ولبسه به: خلطه به حتى يلتبس أحدهما بالآخر، كما قال تعالى {ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا وللبسنا عليهم ما يلبسون} [الأنعام: ٩] .

ومنه التلبيس، وهو التدليس، وهو الغش، لأن المغشوش من النحاس تلبسه فضة تخالطه وتغطيه، كذلك إذا لبس الحق بالباطل يكون قد أظهر الباطل." (١)

-٧٩٣

"وكذلك اتفق العقلاء المعتبرون علي أن الواجب ليس معينا في نفس الأمر، وأن الله لم يوجب عليه ما علم أنه سيفعله، وإنما يقول هذا بعض الغالطين، ويحكيه طائفة عن طائفة غلطا عليهم، بل أوجب عليه أن يفعل هذا أو هذا، وهو كما قال أبن عباس: كل شيء في القرآن أو.......

أو فهو علي التخيير، وكل شيء في القرآن فمن لم يجد فهو علي الترتيب، والله يعلم أن العبد يفعل واحدا بعينه مع علمه أنه لم يوجبه عليه بخصوصه.

ثم اضطراب الناس هنا: هل الواجب الثلاثة، فلا يكون هناك فرق بين المعين وبين المخير، أو الواجب واحد لا بعينه، فيكون المأمور به مبهما غير معلوم للمأمور؟ ولا بد في الأمر من تمكن المأمور من العلم بالمأمور به والعمل به، والقول بأيجاب الثلاثة يحكي عن المعنزلة، والقول بإيجاب واحد لا بعينه هو قول الفقهاء.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٠٩/١

وحقيقة الأمر: أن الواجب هو القدر المشترك بين الثلاثة، وهو مسمي أحدها.

فالواجب أحد الثلاثة، وهذا معلوم متميز معروف للمأمور، وهذا المسمي يوجد في هذا المعين وهذا المعين وهذا المعين، فلم يجب واحد بعينه غير معين، بل وجب أحد المعينات، والامتثال يحصل بواحد منها وإن لم يعينه الآمر.

والمتناقض هو أن يوجب معينا ولا يعينه، أما إذا كان الواجب غير معين بل هو القدر المشترك، فلا منافاة بين الإيجاب وترك التعيين.." (١)

-٧٩٤

"وهذا الكفر **المتناقض** وأمثاله هو سبب ما اشتهر بين المسلمين أن المنطق يجر إلي الزندقة، وقد يطعن في هذا من لم يفهم حقيق المنطق وحقيقة لوازمه، ويظن انه في نفسه لا يستلزم صحة الإسلام ولا فساده، ولا ثبوت حق ولا انتقاءه، وإنما هو آلة تعصم مراعاتها عن الخطأ في النظر، وليس الأمر كذلك، بل كثير مما ذكروه في المنطق يستلزم السفسطة في العقليات والقرمطة في السمعيات، ويكون من قال بلوازمه ممن قال الله تعالى فيه: {وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير} [الملك: ١٠] .

والكلام في هذا مبسوط في غير هذا الموضوع، وإنما يلتبس علي كثير من الناس بسبب ما في ألفاظه من الإجمال والاشتراك والإبهام، فإذا فسر المراد بتلك الألفاظ انكشفت حقيقة المعاني المعقولة، كما سننبه علي ذلك إن شاء الله تعالي.

والغرض هنا: أن الأمر بالشيء الذي له لوازم لا توج

إلا بوجوده، سواء كانت سابقة علي وجوده أو كانت لاحقة لوجوده، قد يكون الآمر قاصدا للأمر بتلك اللوازم، بحيث يكون آمرا بهذا وبهذا اللازم، وأنه إذا تركهما عوقب علي كل منهما، وقد يكون المقصود أحدهما دون الآخر، وكذلك النهي عن الشيء الذي له ملزوم، قد يكون قصده أيضا ترك الملزوم لما فيه من المفسدة، وقد يكون تركه غير مقصود له، وإنما لزم لزوما.

ومن هنا ينكشف لك سر مسألة اشتباه الأخت بالأجنبية، والمذكي بالميت، ونحو ذلك مما ينهي العبد فيه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/٢١٥

عن فعل الاثنين لأجل الاشتباه، فقالت طائفة: كلتاهما محرمة، وقالت طائفة: بل المحرم في نفس الأمر الأخت والميتة، والأخرى." (١)

-٧٩٥

"بها النصوص هي من هذا الضرب، كلفظ الجسم والحيز والجهةوالجوهروالعرض، فمن كانت معارضته بمثل هذه الألفاظ لم يجز له أن يكفر مخالفه، إن لم يكن قوله مما يبين الشرع أنه كفر، لأن الكفر حكم شرعي متلقي عن صاحب الشريعة، والعقل قد يعلم به صواب القول وخطؤه، وليس كل ما كان خطأ في العقل يكون كفرأ في الشرع، كما أنه ليس كل ما كان صوابا في العقل تجب في الشرع معرفته.

ومن العجب قول من يقول من أهل الكلام: إن أصول الدين التي يكفر مخالفها هي علم الكلام الذي يعرف بمجرد العقل.

وأما ما لا يعرف بمجرد العقل فهي الشرعيات عندهم، وهذه طريقة المعتزلة والجهمية ومن سلك سبيلهم كأتباع صاحب الإرشاد وأمثالهم.

فيقال لهم: هذا الكلام تضمن شيئين: أحدهما: أن أصول الدين هي التي تعرف بالعقل المحض دون الشرع، والثاني: أن المخالف لها كافر، وكل من المقدمتين وإن كانت باطلة فالجمع بينهما **متناقض**، وذلك أن ما لا يعرف إلا بالعقل لا يعلم أن مخالفه كافر الكفر الشرعي، فإنه ليس في الشرع أن من خالف ما لا يعلم إلا بالعقل يكفر، وإنما الكفر يكون بتكذيب الرسول صلى الله عليهم وسلم فيما أخبر به أو الامتناع عن متابعته مع العلم بصدقه، مثل كفر فرعون واليهود ونحوهم.

وفي الجملة فالكفر متعلق بما جاء به الرسول، وهذا ظاهر على قول من لا يوجب شيئا ولا يحرمه إلا بالشرع، فإنه لو قدر عدم الرسالة لم يكن كفر محرم، ولا إيمان واجب عندهم ومن أثبت ذلك بالعقل فإنه لا ينازع أنه بعد مجيء." (٢)

-٧٩٦

"وأبلغ من ذلك أن شريحا أنكر قراءة من قرأ {بل عجبت ويسخرون} [الصافات: ١٢] وقال: إن الله لا يعجب، فبلغ ذلك إبراهيم النخعي، فقال: إنما شريح شاعر يعجبه علمه، كان عبد الله أعلم منه أو قال:

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢١٨/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٤٢/١

أفقه منه. وكان يقرأ) بل عجبت) فأنكر على شريح إنكاره، مع أن شريحا من أعظم الناس قدرا عند المسلمين، ونظائر هذا متعددة.

والأقوال إذا حكيت عن قائلها أو نسبت الطوائف إلى متبوعها فإنما ذاك على سبيل التعريف والبيان، وأما المدح والذم والموالاة والمعاداة فعلى الأسماء المذكورة في القرآن العزيز، كاسم المسلم والكافر، والمؤمن والمنافق، والبر والفاجر، والصادق والكاذب، والمصلح والمفسد، وأمثال ذلك، وكون القول صوابا أو خطأ يعرف بالأدلة الدالة على ذلك المعلومة بالعقل والسمع، والأدلة الدالة على العلم لا **تتناقض** كما تقدم.

والتناقض هو أن يكون أحد الدليلين يناقض مدلول الآخر: إما بأن ينفي أحدهما عين ما يثبته الآخر، وهذا هو **التناقض** الخاص الذي يذكره أهل الكلام والمنطق، وهو اختلاف قضيتين بالسلب والإيجاب على وجه يلزم من صدق." (١)

-٧٩٧

"إحداهما كذب الأخرى.

وأما **التناقض** لمطلق فهو أن يكون موجب أحد الدليلين ينافي موجب الآخر: إما بنفسه، وإما بلازمه، مثل أن ينفي أحدهما لازم الآخر أو يثبت ملزومه، فإن انتقاء لازم الشيء، يقتضي انتفاءه، وثبوت ملزومه يقتضي ثبوته.

ومن هذا الباب الحكم على الشيئين المتماثلين من كل وجه مؤثر في الحكم بحكمين مختلفين، فإن هذا **تناقض** أيضا، إذ حكم الشيء حكم مثله، فإذا حكم على مثله بنقيض حكمه كان كما لو حكم عليه بنقيض حكمه.

وهذا **التناقض** العام هو الاختلاف الذي نفا الله تعالى عن كتابه بقوله عز وجل: {أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا} [النساء: ٨٢] ، وهو الاختلاف الذي وصف الله به قول الكفار في قوله تعالى {إنكم لفي قول مختلف * يؤفك عنه من أفك} [الذاريات: ٨-٩] .

وضد هذا هو التشابه العام الذي وصف الله به القرآن في قوله {الله نزل أحسن الحديث كتابا متشابها مثاني} [الزمر: ٢٣] ، وهذا ليس هو التشابه الخاص الذي وصف الله تعالى به القرآن في قوله {منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات} [آل عمران: ٧] ، فإن ذلك التشابه العام يراد به التناسب والتصادق

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٧٣/١

والائتلاف.

وضده: الاختلاف الذي هو التناقض والتعارض، فالأدلة الدالة على العلم لا يجوز أن تكون متناقضة متعارضة، وهذا مما لا ينازع فيه أحد من العقلاء." (١)

-٧٩٨

"بالإرادة، أو السمع والبصر بالعلم، والكلام والإرادة والقدرة بالعلم، ويكون القول في الثانية كالقول في الأولى، يلزمها من اللوازم في النفي والإثبات ما يلزم التي نفاها، فيكون مع جمعه في كلامه أنواعا من السفسطة في العقليات والقرمطة في السمعيات قد فرق بين المتماثلين: بأن جعل حكم أحدهما مخالفا لحكم الآخر، ويكون قد عطل النصوص عن مقتضاها، ونفى بعض ما يستحق الله من صفات الكمال، ويكون النافي لما أثبته هو قد تسلط عليه، وأورد عليه فيما أثبته هو نظير ما أورده هو على من أثبت ما نفاه، وإن كان النافي لما أثبته أكثر تناقضا منه.

ثم هؤلاء يجعلون ما ابتدعوه من الأقوال المجملة دينا، يوالون عليه ويعادون، بل يكفرون من خالفهم فيما ابتدعوه، ويقول: مسائل أصول الدين: المخطئ فيها يكفر وتكون تلك المسائل مما ابتدعوه.

معلوم أن الخوارج هم مبتدعة مارقون، كما ثبت بالنصوص المستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم وإجماع الصحابة ذمهم والطعن عليهم، وهم إنما تأولوا آيات من القرآن على ما اعتقدوه، وجعلوا من خالف ذلك كافرا، لاعتقادهم أنه خالف القرآن، فمن ابتدع أقوالا ليس له أصل في القرآن، وجعل من خالفها كافرا كان قوله شرا من قول الخوارج، ولهذا اتفق السلف والأئمة على أن قول الجهمية شر من قول الخوارج.

وأصل قول الجهمية هو نفي الصفات بما يزعمون من دعوى العقليات التي عارضوا بها النصوص، إذ كان العقل الصريح الذي يستحق أن تسمى قضاياه." (٢)

-٧٩٩

"ما يعارضون به الأدلة الشرعية من العقليات فاسد متناقض. الوجه الثامن عشر

ما يعارضون به الأدلة الشرعية من العقليات فاسد متناقض.

الوجه الثامن عشر

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/٢٧٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/٢٧٦

أن يقال: ما يعارضون به الأدلة الشرعية من العقليات في أمر التوحيد والنبوة والمعاد قد بينا فساده في غير هذا الموضع **وتناقضه**، وأن معتقد صحته من أجهل الناس وأضلهم في العقل، كما بينا انتهاءهم في نفي الصفات والأفعال إلى حجة التركيب والتشبيه والاختصاص، وانتهاءهم في جحد القدر إلى تعارض الأمر والمشيئة، وانتهاءهم في مسألة حدوث العالم والمعاد إلى إنكار الأفعال.

وبينا أن ما يذكرونه على النفي ألفاظ مجملة مشتبهة تتناول حقا وباطلا، كقولهم: إن الرب تعالى لو كان موصوفا بالصفات من العلم والقدرة وغيرها مباينا للمخلوقات لكان مركبا من ذات وصفات، ولكان مشاركا لغيره في الوجود وغيره، ومفارقا له في الوجوب وغيره، فيكون مركبا مما به الاشتراك والامتياز، ولكان له حقيقة غير مطلق الوجود، فيكون مركبا من وجود وماهية، ولكان جيما مركبا من الجواهر الفردة، أو من المادة والصورة، والمركب مفتقر إلى جزئه، والمفتقر إلى جزئه لا يكون واجبا بنفسه.

معنى المركب

وقد بينا فساد هذا الكلام بوجوه كثيرة يضيق عنها هذا الموضع، فإن مدار هذه الحجة على ألفاظ مجملة، فإن المركب يراد به ما ركبه غيره، وما كان مفترقا فاجتمع، كأجزاء الثوب والطعام والأدوية من السكنجبين وغيره، وهذا هو المركب في لغة العرب وسائر الأمم.

وقد يراد بالمركب ما يمكن تفريق بعضه عن بعض، ومعلوم أن الله تعالى منزه عن جميع هذه التركيبات.." (١)

-٨٠٠

"ومن هنا ابتدع من ابتدع لمن اتبعه على نفي الصفات اسم الموحدين وهؤلاء منتهاهم أن يقولوا: هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق، كما قاله طائفة منهم، أو بشرط نفي الأمور الثبوتية، كما قاله ابن سينا وأتباعه، أو يقولون: هو الوجود المطلق لا بشرط، كما يقوله القونوي وأمثاله.

ومعلوم بصريح العقل الذي لم يكذب قط أن هذه الأقوال باطلة **متناقضة** من وجوه:

الرد على نفاة الصفات من وجوه. الأول

الرد على نفاة الصفات من وجوه.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/٢٨٠

الأول

أحدهما: أن جعل عين العلم عين القدرة، ونفس القدرة هي نفس الإدارة والعناية، ونفس الحياة هي نفس العلم والقدرة، ونفس العلم نفس الفعل والإبداع ونحو ذلك معلوم الفساد بالضرورة، فإن هذه حقائق متنوعة ن فإن جعلت هذه الحقيقة هي تلك كان بمنزلة من يقول: إن حقيقة السواد هي حقيقة الطعم هي حقيقة اللون، وأمثال ذلك مما يجعل الحقائق المتنوعة حقيقة واحدة.

الثاني

الوجه الثاني: أنه من المعلوم أن القائم بنفسه ليس هو القائم بغيره، والجسم ليس هو العرض، والموصوف ليس هو الصفة، والذات ليست هي النعوت، فمن قال: إن العالم هو العلم، والعلم هو العالم فضلاله بين.

وكذلك معلوم أن العلم ليس هو المعلوم، فمن قال: إن العلم هو المعلوم، والمعلوم هو العلم فضلاله بين أيضا.

ولفظ العقل إذا أريد به المصدر فليس المصدر هو العاقل الذي هو اسم الفاعل، ولا المعقول الذي هو اسم مفعول، وإذا أريد بالعقل جوهر." (١)

٨٠١-

"فهذه الأمور من أصول ضلالهم: حيث جعلوا الواحد متعددا، والمتعدد وحدا، وجعلوا من في الذهن في الخارج، وجعلوا ما في الذهن، ولزم من ذلك أن يجعلوا الثبت منتفيا، والمنتفي ثابتا، فهذه الأمور من أجناس ضلالهم، وهذا كله مبسوط في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أنا ننبه على بعض ما نبين به **تناقضهم** وضلالهم في عقلياتهم التي نفوا بها صفات الله عز وجل، وعارضوا بها نصوص الرسول الثابتة بصحيح المنقول الموافقة لصريح المعقول، وكلما أمعن الفاضل الذكي في معرفة أقوال هؤلاء الملاحدة ومن وافقهم في بعض أقوالهم من أهل البدع، كنفاة بعض الصفات الذين يزعمون أن المعقول عارض كلام الرسول، وأنه يجب تقديمه عليه، فإنه يتبين له انه يعلم بالعقل الصريح ما يصدق ما أخبر به الرسول، وما به يتبين فساد ما يعارض ذلك.

ولكن هؤلاء عمدوا إلى ألفاظ مجملة مشتبهة تحتمل في لغات الأمم معاني متعددة وصاروا يدخلون فيها من المعاني ماليس هو المفهوم منها في لغات الأمم، ثم ركبوها وألفوها تأليفا طويلا بنوا بعضه على بعض، وعظموا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٨٥/١

قولهم، وهولوه في نفوس من لم يفهمه، ولا ريب أن فيه دقة وغموضا لما فيه من الألفاظ المشتركة والمعاني المشتبهة، فإذا دخل معهم الطالب وخاطبوه بما تنفر عنه فطرته فأخذ يعترض علهم قالوا له: أنت لا تفهم هذا، وهذا لا يصلح لك، فيبقى ما في النفوس من الأنفة والحمية يحملها على أن تسلم تلك الأمور قبل تحقيقها عنده، وعلى ترك الاعتراض عليها خشية أن ينسبوه إلى نقص العلم والعقل، ونقلوا الناس." (١)

٨٠٢-

"مع أن كلا النوعين باطل عند هؤلاء المتكلمين، فهم مضطرون في هذا الدليل إلى الترجيح بلا مرجح تام، أو إلى القول بالتسلسل والدور، وكلاهما ممتنع عندهم.

ومما ينبغي أن يعرف أن التسلسل الممتنع في هذا المكان ليس هو التسلسل المتنازع في جوازه، بل هو مما اتفق العقلاء على امتناعه، فإنه إذا قيل: إنه قدر أنه لم يكن يحدث شيئا قط ثم حدث حادث، فإما أن يحدث بسبب حادث أو بلا سبب حادث لزم الترجيح بلا مرجح، فالناس كلهم متفقون على أنه إذا قدر أنه صار فاعلا بعد أن لم يكن، لم يحدث إلا بسبب حادث، وأن القول في كل ما يحدث قول واحد.

وإذا قال القائل: فلم يحدث الحادث إلا بسبب حادث، ثم زعم أن الحادث الأول يحدث بغير سبب حادث فقد تناقض، فإن قوله: لا يحدث حادثقول عام، فإذا جوز أن يحدث حادث بلا بسبب فقد تناقض، ويسمى تسلسلا.

ولفظ التسلسل يراد به التسلسل في العلل والفاعلين والمؤثرات: بأن يكون للفاعل فاعل، وللفاعل فاعل إلى ما لا نهاية له، وهذا متفق على امتناعه بين العقلاء.

والثاني: التسلسل في الآثار: بأن يكون الحدث الثاني موقوفا على حادث قبله، وذلك الحادث موقوف على حادث قبل ذلك، وهلم جرا، فهذا في جوازه قولان مشهوران للعقلاء، وأئمة السنة والحديث . مع كثير من النظار أهل الكلام والفلاسفة . يجوزون ذلك، وكثير من النظار وغيرهم يحيلون ذلك.." (٢)

٨٠٣-

"قلنا: هذا إنما يلزم إذا كان موجبا بالذات، أما إذا كان قادرا فلا.

قوله: القادر لما أمكنه أن يفعل في وقت، وأن يفعل قبله وبعده، توقفت فاعليته على مرجح.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٩٥/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٢١/١

قلنا: المعتمد في دفع ذلك ليس إلا أن يقال: القادر لا يتوقف في فعله لأحد مقدوريه دون الآخر على مرجح.
قوله: إذا جاز استغناء الممكن هنا عن المرجح فليجز في سائر المواضع ويلزم منه نفي الصانع.
قلنا: قد ذكرنا أن بديهة العقل فرقت في ذلك بين القادر وبين غيره، وما اقتضت البديهة الفرق بينهما لا يمكن دفعه.
قلت، وهذا الجواب هو جواب معروف عن المعتزلة، وهو وأمثاله دائما في كتبهم يضعون هذا الجواب ويحتجون على المعتزلة في مسألة خلق الأفعال وغيرها بهذه الحجة، هو أنه لا يتصور ترجيح الممكن لا من قادر ولا من غيره، إلا بمرجح يجب عنده وجود الأثر.
فهؤلاء إذا ناظروا الفلاسفة في مسألة حدوث العالم لم يجيبوهم إلا بجواب المعتزلة، هم دائما إذا ناظروا المعتزلة في مسائل القدر عليهم بهذه الحجة التي احتجت بها الفلاسفة، فإن كانت هذه الحجة صحيحة بطل احتجاجهم على المعتزلة، وإن كانت باطلة بطل جوابهم للفلاسفة.
وهذا غلب على المتفلسفة والمتكلمين المخالفين للكتاب والسنة تجدهم دائما **بتناقضون**، فيحتجون بالحجة التي يزعمون أنها برهان باهر، ثم في موضع آخر يقولون: إن بديهة العقل يعلم به فساد هذه الحجة.." (١)

-٨٠٤

"التزموا في إرادة العبد أنها تحدث بلا فاعل، فنفوا السبب الفاعل للإرادة، مع أنهم يثبتون لها العلة الغائية، ويقولون: إنما أراد الإحسان إلى الخلق ونحو ذلك.
والذين قابلوهم من الأشعرية ونحوهم، أثبتوا السبب الفاعل لإرادة العبد، وأثبتوا لله إرادة قديمة تتناول جميع الحوادث، لكن لم يثبتوا لها الحكمة المطلوبة والعاقبة المحمودة، فكان هؤلاء بمنزلة من أثبت العلة الفاعلية دون الغائية، وأولئك بمنزلة من أثبت العلة الغائية دون الفاعلية.

آراء الفلاسفة

والمتفلسفة المشاؤون يدعون إثبات العلة الفاعلية والغائية، ويعللون ما في العالم من الحوادث بأسباب وحكم.
وهم عند التحقيق أعظم **تناقضا** من أولئك المتكلمين، لا يثبتون لا علة فاعلية ولا غائية، بل حقيقة قولهم: أن الحوادث التي تحدث لا محدث لها، لن العلة التامة القديمة مستلزمة لمعلومها، لا يمكن أن يحدث عنها

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٢٦/١

شيء.

وحقيقة قولهم: أن أفعال الرب تعالى ليس فيها حكمة، ولا عاقبة محمودة، لأنهم ينفون الإرادة، ويقولون: ليس فاعلا مختارا، ومن نفى الإرادة كان نفيه للمراد المطلوب بها الذي هو الحكمة الغائية أولى وأخرى، ولهذا كان لهم من الاضطراب **والتناقض** في هذا الباب أعظم مما لطوائف أهل الملل، كما قد بسط في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا التنبيه على مجامع أقوال الطوائف الكبار، وما فيها من **التناقض**، وأن من عارض النصوص الإلهية بما يسميه عقليات، إنما يعارضها بمثل هذا الكلام الذي هو نهاية إقدامهم وغاية مرامهم، وهو نهاية عقولهم." (١)

٨٠٥-

"فهذا **التناقض** من جنس قولكم إنه قادر في الأزل مع امتناع المقدور في الأزل، وقلتم: إذا كان قابلا للحوادث في الأزل لزم إمكان وجود الحوادث في الأزل، فأي فرق بين إمكان القبول، وإمكان المقدور، وإمكان المفعول؟ وما تقدم الشيء على غيره وكونه مثل هذا قبل زمن هذا، ولكن لا يلزم إذا لم يكن المتأخر مع المتقدم ألا يكون المقبول المقدور والأثر ممكنا مع وجود التأثير والقدرة والقبول، حتى يقال: إنه خالق مع امتناع المخلوق، وقادر مع امتناع المقدور، وقابل مع امتناع المقبول.

وأيضا فإن هذا الجواب بمنزلة جواب من يقول: إن الحوادث توجد بإرادة قديمة، والمنازعون لهم ألزموهم بأن هذا ترجيح بلا مرجح، كما تقدم.

فهؤلاء يعترضون على جواب الأرموي، وهؤلاء يعترضون عليه بأنه عند وجود الأثر الحادث: إما أن يتجدد تمام التأثير، وإما أن لا يتجدد شيء لزم التسلسل كما تقدم، وإن لم يتجدد لزم حدوث الحادث بدون سبب حادث، وقد تقدم إبطاله بأن المؤثر التام لا يتخلف عنه أثره.

وكان الأرموي يمكنه أن يجيب - على أصله - بأن حدوث الأجسام موقوف على حدوث التصورات المتعاقبة في العقل أو النفس، كما أجاب به عن الحجة الأولى.

المقصود مما تقدم

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/٣٣٠

قلت: المقصود هنا أن يعرف نهاية ما ذكره هؤلاء في جواب الدهرية عن المعضلة الزباء والداهية الدهاء، وما يخفي على العاقل الفاضل ما في هذه الأجوبة.." (١)

-٨٠٦

"عمدة الفلاسفة في قدم العالم على مقدمتين

وحقيقة الأمر: أن هؤلاء الفلاسفة بنوا عمدتهم في قدم العالم على مقدمتين: إحداهما: أن الترجيح لا بد له من مرجح تام يجب به.

والثانية أنه لو حدث الترجيح للزم التسلسل، وهو باطل.

وهم متناقضون قائلون بنقيض هاتين المقدمتين.

جواز التسلسل

أما جواز التسلسل، فإن أرادوا به التسلسل المتعاقب في الآثار شيئا بعد شيء، فهم يقولون بجواز ذلك، وحينئذ فلا يمتنع أن يكون كل ما سوى الله محدثا، كائنا بعد أن لم يكن، كالفلك وغيره، وإن كان حدوثه مؤقوفا على سبب حادث قبله، وحدوث ذلك السبب موقوف على سبب حادث قبله.

وإن أرادوا التسلسل المقترن . وهو أنه لو حدث حادث، للزم أن يحدث معه تأثيره، ومع حدوث تمام تأثيره يحدث تأثير المؤثر. فهذا باطل بصريح العقل، وهم يوافقون على امتناعه.

وإن عنوا بالتسلسل: أنه لو حدث ترجيح جنس الفعل للزم هذا التسلسل فهو صادق، ولكن هذا يفيد أنه لا يحدث مرجح يوجب ترجيح الفعل، بل لا يزال جنس الفعل موجودا، فهذا يسلمه لهم أئمة المسلمين.." (٢)

-٨٠٧

"الترجيح بلا مرجح

وأما المقدمة الثانية - وهي الترجيح بلا مرجح - فإنهم ألزموا بها القائلين بالحدوث بدون سبب حادث، وهي لهم ألزم، فإن الحوادث المتجددة تقتضي تجدد أسباب حادثة، فالحدوث أمر ضروري على كل تقدير، والذات

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/٣٥٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/٣٦٨

القديمة المستلزمة لموجبها: إن لم يتوقف حدوث الحوادث عنها على غيرها لزم مقارنة الحوادث لها في الأزل، وهذا باطل بالضرورة والحس، وإن توقف على غيرها فذلك الغير إن كان قديما أزليا كان معها، فيلزم مقارنة الحوادث لها، وإن كان حادثا، فالقول في سبب حدوثه كالقول في غيره من الحوادث.

فهؤلاء الفلاسفة أنكروا على المتكلمين – نفاة الأفعال القائمة به – أنهم أثبتوا حدوث الحوادث بدون سبب حادث، مع كون الفاعل موصوفا بصفات الكمال، وهم أثبتوا حدوث الحوادث كلها بدون سبب حادث، ولا ذات موصوفة بصفات الكمال، بل حقيقة قولهم أن الحوادث تحدث بدون محدث فاعل، إذ كانوا مصرحين بأن العلة التامة الأزلية يجب أن يقارنها معلولها، فلا يبقى للحوادث فاعل أصلا، لا هي ولا غيرها.

فعلم أن قولهم أعظم **تناقضا** من قول المعتزلة ونحوهم، وأن ما ذكروه من الحجة في قدم العالم، هو على حدوثه أدل منه على قدمه، باعتبار كل واحدة من مقدمتي حجتهم.." (١)

-٨٠٨

"فإن قالوا بالأول كما يدعونه لزمهم أن لا يحدث في العالم شيء، وهو خلاف الحس والمشاهدة.

وإن قالوا بالثاني، لزم أن يكون كل معلول له مسبوقا بغيره زمانيا، فلا يكون شيء من العالم قديما أزليا معه، وهو المطلوب.

وإذ كان أقتران المفعول بفاعله في الزمان ممتنعا على تقدير دعوى استلزامه له، فاقترانه به على تقدير عدم وجوب الاستلزام أولى.

فتبين أن يمتنع قدم شيء من العالم على كل تقدير.

وهذا بين لم تصوره تصورا تاما.

ولكن وقع اللبس والضلال في هذا الباب من الجهمية والمعتزلة، ومن وافقهم من أهل الكلام، لما ادعوا ما يمتنع في صريح العقل عند هؤلاء – من كون المؤثر التام يتأخر عنه أثره، والحوادث تحدث بسبب حادث – فر هؤلاء إلى أن جعلوا المؤثر يقترن به أثره، ولا يحدث حادث إلا بسبب حادث، ولم يحققوا واحدا من الأمرين، بل كان قولهم اشد فسادا **وتناقضا** من قول أولئك المتكلمين.

فإن كون المؤثر يستلزم أثره يراد به شيئان:

أحدهما: أن يكون الأثر المكون المفعول المصنوع مقرنا للمؤثر ولتأثيره في الزمن، بحيث لا يتأخر عنه تأخرا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/٣٧١

زمانيا بوجه من الوجوه، وهذا مما يعرف جمهور العقلاء بصريح العقل أنه باطل في كل شيء، فليس معهم في العالم مؤثر تام يكون زمنه زمن أثره، ويكون زمن حصول الأثر المفعول زمن حصول التأثير، بل إنما يعقل التأثير أن يكون الأثر عقب المؤثر، وإن كان متصلا به، كأجزاء الزمان والحركة الحادثة شيئا بعد شيء، وإن كان ذلك متصلا.." (١)

-٨٠٩

"الكلام الذي يوافقون به الرافضة ونحوهم من أهل البدع، ويخالفون به الكتاب والسنة والإجماع، مما ليس هذا موضع بسطه، وإنما نبهنا على أصول دينهم وحقائق أقوالهم، وغايتهم أنهم يدعون في أصول الدين المخالفة للكتاب والسنة: المعقول والكلام، وكلامهم فيه من **التناقض** والفساد ما ضارعوا به أهل الإلحاد، فهم من جنس الرافضة: لا عقل صريح ولا نقل صحيح، بل منتهاهم السفسطة في العقليات والقرمطة في السمعيات، وهذا منتهى كل مبتدع خالف شيئا من الكتاب والسنة، حتى في المسائل العملية والقضايا الفقهية.." (٢)

-٨١٠

"ومع ذلك فهم لا يحتاجون من العقليات في أصول الدين إلى ما يحتاج إليه المعتزلة، فإن المعتزلة يزعمون أن النبوة لا تتم إلا بقولهم في التوحيد والعدل، فيجعلون التكذيب بالقدر من أصولهم العقلية، وكذلك نفي الصفات.

وأما هؤلاء فالمشهور عندهم أنه إذا رؤيت المعجزة المعتبرة علم بالضرورة أنه تصديق للرسول، وإثبات الصانع أيضا معلوم بالضرورة أو بمقدمات ضرورية، فالعقليات التي يعلم بها صحة السمع مقدمات قليلة ضرورية، بخلاف المعتزلة فإنهم طولوا المقدمات وجعلوها نظرية، فهم خير من المعتزلة في أصول الدين من وجوه كثيرة، وإن كان المعتزلة خيرا منهم من بعض الوجوه.

وأبو الحسن الأشعري لما رجع عن مذهب المعتزلة سلك طريقة ابن كلاب، ومال إلى أهل السنة والحديث، وانتسب إلى الإمام أحمد، كما قد ذكر ذلك في كتبه كلها، كـ الإبانة والموجز والمقالات وغيرها، وكان مختلطا بأهل السنة والحديث كاختلاط المتكلم بهم، بمنزلة ابن عقيل عند متأخريهم، لكن الأشعري وأئمة أصحابه أتبع لأصول الإمام أحمد وأمثاله من أئمة السنة من مثل ابن عقيل في كثير من أحواله، وممن اتبع ابن عقيل كـ

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤٠١/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٥/٢

أبي الفرج ابن الجوزي في كثير من كتبه، وكان القدماء من أصحاب أحمد كـ أبي بكر عبد العزيز وأبي الحسن التميمي وأمثالهما يذكرونه في كتبهم على طريق ذكر الموافق للسنة في الجملة، ويذكرون ماذكره من **تناقض** المعتزلة، وكان بين التميميين." (١)

٨١١-

"بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم} (الحشر: ١٠) .

ولا ريب أن من اجتهد في طلب الحق والدين من جهة الرسول صلى الله عليه وسلم، وأخطأ في بعض ذلك فالله يغفر له خطأه، تحقيقا للدعاء الذي استجابه الله لنبيه وللمؤمنين حيث قالوا: {ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا} (البقرة: ٢٨٦) .

ومن اتبع ظنه وهواه فأخذ يشنع على من خالفه بما وقع فيه من خطأ ظنه صوابا بعد اجتهاده، وهو من البدع المخالفة للسنة، فإنه يلزمه نظير ذلك أو وأعظم أو أصغر فيمن يعظمه هو من أصحابه، فقل من يسلم من مثل ذلك في المتأخرين، لكثرة الاشتباه والاضطراب، وبعد الناس عن نور النبوة وشمس الرسالة الذي به يحصل الهدى والصواب، ويزول به عن القلوب الشك والارتياب، ولهذا تجد كثيرا من المتأخرين من علماء الطوائف **يتناقضون** في مثل هذه الأصول ولوازمها، فيقولون القول الموافق للسنة، وينفون ما هو من لوازمه، غير ظانين أنه من لوازمه، ويقولون ما ينافيه، غير ظانين أنه ينافيه، ويقولون بملزومات القول المنافي ما أثبتوه من السنة، وربما كفروا من خالفهم في القول المنافي وملزوماته، فيكون مضمون قولهم: أن." (٢)

٨١٢-

"يقولوا قولا ويكفروا من يقوله، وهذا يوجد لكثير منهم في الحال الواحد، لعدم تفطنه **لتناقض** القولين، ويوجد في الحالين، لاختلاف نظره واجتهاده.

وسبب ذلك ما أوقعه أهل الإلحاد والضلال من الألفاظ المجملة التي يظن الظان أنه لا يدخل فيها إلا الحق، وقد دخل فيها الحق والباطل، فمن لم ينقب عنها أو يستفصل المتكلم بها - كما كان السلف والأئمة يفعلون - صار **متناقضا** أمبتدعا ضالا من حيث لا يشعر.

وكثير ممن تكلم بالألفاظ المجملة المبتدعة كلفظ الجسم والجوهر والعرض وحلول الحوادث ونحو ذلك، كانوا

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢/١٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢/١٠٣

يظنون أنهم ينصرون الإسلام بهذه الطريقة وأنهم بذلك يثبتون معرفة الله وتصديق رسوله، فوقع منهم من الخطأ والضلال ما أوجب ذلك، وهذه حال أهل البدع كالخوارج وأمثالهم، فإن البدعة لا تكون حقا محضا موافقا للسنة، إذا لو كانت كذلك لم تكن باطلا، ولا تكون باطلا محضا لا حق فيها، إذ لو كانت كذلك لم تخف على الناس، ولا كن تشتمل على حق وباطل، فيكون صاحبها قد لبس الحق بالباطل: إما مخطئا غالطا، وإما متعمدا لنفاق فيه وإلحاد.." (١)

٨١٣-

"أما الأولى – وهي أن القابل للشيء لا يخلو منه ومن ضده – فأكثر العقلاء على خلافها، والنزاع فيها بين طوائف الفقهاء والنظار، ومن الفقهاء من أتباع الأئمة الأربعة، كأصحاب احمد ومالك والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم، ومن قال ذلك التزم أن يكون لكل جسم طعم ولون وريح وغير ذلك من أنواع الأعراض، ولا دليل لأصحابها عليها.

وأبو المعالي في كتابه المشهور الذي سماه الأرشاد إلى قواطع الأدلة لم يذكر على ذلك حجة، بل هذه المقدمة احتاج إليها في مسألة حدوث العالم لما أرد أن يبين أن الجسم لا يخل من كل جنس من أجناس الأعراض عن عرض منه، فأحال على كلامه مع الكرامية، ولما تكلم مع الكرامية في هذه المسألة أحال على كلامه في مسألة حدوث العالم مع الفلاسفة، ولم يذكر دليلا عقليا، لا مع هؤلاء ولا مع هؤلاء وإنما احتج على الكرامية بتناقضهم.

ومضمون ما اعتمد عليه من قال: (إن القابل للشيء لا يخلو منه ومن ضده) أن الجسم لا يخلو عن الأكوان الأربعة: الاجتماع، والافتراق، والحركة، والسكون، فتقاس بقية الأعراض عليها، واحتجوا بأن القابل لها لا يخلو عنها وعن ضدها بعد الاتصاف، كما سلمته الكرامية، فكذلك قبل الاتصاف.." (٢)

٨١٤-

"الأصل، فإن كان هذا الأصل صحيحا ثبت الفرق، وإن كان باطلا منع الفرق، وتناقضهم يدل على فساد أحد قوليهم.

ثم القائلون بموجب هذا الأصل طوائف كثيرون، بل أكثر الناس على هذا، فلا يلزم من تناقض الكرامية تناقض

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٠٤/٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٧٨/٢

غيرهم.

وأما المقدمة الثانية – (وهي أن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث) – فهذه قد نازع فيها طوائف من أهل الكلام والفلسفة والفقه والحديث والتصوف وغيرهم، وقالوا: التسلسل الممتنع هو التسلسل في العلل، فأما التسلسل في الآثار المتعاقبة والشروط المتعاقبة فلا دليل على بطلان، بل لا يمكن حدوث شيء من الحوادث، لا العالم ولا شيء من أجزاء العالم، إلا بناء على هذا الأصل، فمن لم يجوز ذلك لزمه حدوث الحوادث بلا سبب حادث، وذلك يستلزم ترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجح، كما قد بسط هذا في مسألة حدوث العالم، وبين أنه لا بد من تسلسل الحوادث أو الترجيح بلا مرجح، وأن القائلين بالحدوث بلا سبب حادث يلزمهم الترجيح بلا مرجح، وأن القائلين بقدم العالم يلزمهم الترجيح بلا مرجح ويلزمهم حدوث الحوادث بلا محدث أصلا، وهذا أفسد من حدوثها بلا سبب حادث.." (١)

-٨١٥

"على الذات، وكل هذه الألفاظ فيها إجمال واشتباه وإبهام.

ومذهب السلف والأئمة: أنهم لا يطلقون لفظ (الغير) على الصفات، لا نفيا ولا إثباتا، فلا يطلقون القول بأنها غيره ولا بأنها ليست غيره، إذ اللفظ مجمل، فإن أراد المطلق بالغير المباين فليست غيرا، وإن أراد بالغير ما قد يعلم أحدهما دون الآخر، فهي غير، وهكذا ما كان من هذا الباب.

وإذا كان هذا كلامهم في لفظ (الغير) فلفظ (التغير) مشتق منه.

ومن تأمل كلام فحول النظر في هذه المسألة علم أن الرازي قد استوعب ما ذكروه، وأن النفاة ليست معهم حجة عقلية تثبت على السبر، وإنما غايتهم إلزام التناقض لمن يخالفهم من المعتزلة والكرامية والفلاسفة.

ومن المعلوم أن تناقض المنازع يستلزم فساد أحد قوليه، لا يستلزم فساد قوله بعينه الذي هو مورد النزاع، ولهذا كان من ذم أهل الكلام المحدث من أهل العلم لأنهم يصفونهم بهذا، ويقولون: يقابلون فاسدا بفاسد، وأكثر كلامهم في إبداء مناقضات الخصوم.

وأيضا فغير ذلك الخصم لا يلتزم مقالته التي ناقض به المورد النزاع، كما في هذه المسألة، فإنه وإن كانت

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢/١٨٠

الكرامية قد تناقضوا فيها فلم يتناقض فيها غيرهم من الأئمة والسلف وأهل الحديث وغيرهم من طوائف أهل النظر والكلام.." (١)

٨١٦-

"وقد قال أبو القاسم الأنصاري - شيخ الشهرستاني وتلميذ أبي المعالي - في شرح الإرشاد: (أجود ما يتمسك به في هذه المسألة تناقض الخصوم) .

أقوال الجويني في مسألة أفعال الله ورد ابن تيمية عليه

وهو كما قال: فإنه لم يجد لمن تقدمه في ذلك مسلكا سديدا، لا عقليا ولا سمعيا.

واعتبر ذلك بما ذكره أبو المعالي في كتابه الذي سماه: الإرشاد إلى قواطع الأدلة وقد ضمنه عيون الأدلة الكلامية التي يسلكها موافقوه، وقد تكلم على هذا الأصل في موضعين من كتابه:

أحدهما: في مسألة حدوث العالم، فإنه استدل بدليل الأعراض المشهور، وهو أن الجسم لا يخلو من الأعراض، وما لا يخلو عنها فهو حادث، وهو الدليل الذي اعتمدت عليه المعتزلة قبله، وهو الذي ذمه الأشعري في رسالته إلى أهل الثغر، وبين أنه ليس من طرق الأنبياء وأتباعهم، والدليل هو مبني على إثبات أربع مقدمات: الأعراض، وإثبات حدوثها، وأن الجسم لا يخلو منها، وإبطال حوادث لا أول لها، فلما صار إلى المقدمة الثالثة قال: (وأما الأصل الثالث -." (٢)

٨١٧-

"من غير أن يدل على الحدوث: لم يبعد مثل ذلك في اعتوار أنفس الأعراض، وكان ما ذكره الأستاذ أبو المعالي يقتضي أن القول بحلول الحوادث يلزم المعتزلة، وأنه لادليل لهم على نفي ذلك، وهو أيضا لم يذكر دليلا لموافقيه على نفي ذلك.

فأفاد ما ذكره أن أئمة النفاة لحلول الحوادث به القائلين بأنه لا يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته لا دليل لهم على ذلك، بل قولهم يستلزم قول أهل الإثبات لذلك.

قال: (ونقول للكرامية: مصيركم إلى إثبات قول حادث مع نفيكم اتصاف الباري به تناقض، إذ لو جاز قيام

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٨٧/٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٨٨/٢

معنى بمحل من غير أن يتصف المحل بحكمه لجاز شاهدا قيام أقوال وعلوم وإرادات بمحال من غير أن تتصف المحال بأحكام موجبة عن المعاني، وذلك يخلط الحقائق ويجر إلى جهالات) .

قال: (ثم نقول لهم: إذا جوزتم قيام ضروب من الحوادث بذاته، فما المانع من تجويز قيام أكوان حادثة بذاته على التعاقب؟." (١)

-٨١٨

"وكذلك سبيل الإلزام فيما يوافقوننا على استحالة قيامه به من الحوادث.

ومما يلزمهم: تجويز قيام قدرة حادثة وعلم حادث بذاته، على حسب أصلهم في القول والإرادة الحادثين ولا يجدون بين ما جوزوه وامتنعوا عنه فصلا) .

قال: (ونقول لهم: قد وصفتم الرب تعالى بكونه متحيزا، وكل متحيز جسم وجرم، ولا يتقرر في المعقول خلو الأجرام من الأكوان، فما المانع من تجويز قيام الأكوان بذات الرب؟ ولا محيص لهم عن شيء مما ألزموه) .

قلت: ولقائل أن يقول: هذه الوجوه الأربعة التي ذكرها ليس فيها حجة تصلح لإثبات الظن في الفروع، فضلا عن إثبات يقيني في أصول الدين يعارض به نصوص الكتاب والسنة، فإن غاية هذا الكلام – إن صح – أن الكرامية **تناقضوا**، وقالوا قولا ولم يلتزموا بلوازمه.." (٢)

-٨١٩

"فيقال: إن كان ما ذكره لازما لزمهم الخطأ: إما في إثبات الملزوم، وإما في نفي اللزم، ولم يتعين الخطأ في أحدهما، فلم لا يجوز أن يكون خطؤهم في نفي اللوازم؟ فإن أقام على ذلك دليلا عقليا كان هو حجة كافية في المسألة وإلا استفدنا خطأ الكرامية في أحد قوليهم، وإن لم يكن ما ذكره لازما لهم لم يفد لا إثبات **تناقضهم** ولا دليلا في مورد النزاع.

ثم يقال: أما الوجه الأول فحاصله نزاع لفظي: هل يتصف بالحوادث أو لا يتصف؟ كالنزاع في أمثال ذلك، وإذا كان من أصلهم الفرق بين اللازم وغير اللازم، بحيث يسمون اللازم صفة دون العارض، كاصطلاح من يفرق بين الصفات والأفعال فلا يسمى الأفعال صفات وإن قامت بمحل كاصطلاح من يفرق بين الأقوال والأفعال، فلا يسمى ما يتكلم به الإنسان عملا، وإن كان له فيه حركة ونحو ذلك – كانت هذه أمورا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٩٧/٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٩٨/٢

اصطلاحية لفظية لغوية، لا معاني عقلية، والمرجح في إطلاق الألفاظ – نفيا وإثباتا – إلى ما جاءت به الشريعة، فقد يكون في إطلاق اللفظ مفسدة وإن كان المعنى صحيحا.

وما ألزمهم إياه في الشاهد: فأكثر الناس يلتزمونه في الأفعال، فإن الناس تفرق في الإطلاقات بين صفات الإنسان وبين أفعاله، كالقيام." (١)

-٨٢٠

"والقعود والذهاب والمجيء، فلا يسمون ذلك صفات، وإن قامت بالمحل.

وكذلك العلم الذي يعرض للعالم ويزول، والإرادة التي تعرض له وتزول، قد لا يسمون ذلك صفة له، وإنما يصفونه بما كان ثابتا له كالخلق الثابت.

وبالجملة فهذه بحوث لفظية سمعية، لا عقلية، وليس هذا موضعها.

وأما قيام الأكوان به على التعاقب، وقيام ما أحالوا قيامه به، فهم يفرقون بين ما جوزوه ومنعوه بما يفرق به مثبتة الصفات بين ما توصفوه به وبين ما منعوه، فكما أنهم يصفونه بصفات الكمال فلا يلزمهم أن يصفوه بغيرها، فكذلك هؤلاء يقولون، فإن صح الفرق وإلا كانوا **متناقضين**.

ومن المعلوم أن الله تعالى لما وصف بالسمع والبصر –كما دلت عليه النصوص – ألزمت النفاة لأهل الإثبات إدراك الشم والذوق واللمس، فمن الناس من طرد القياس، ومنهم من فرق بين الثلاثة والاثنين، ومنهم من فرق بين إدراك اللمس، وإدراك الشم والذوق، لكون النصوص أثبتت الثلاثة دون الاثنين.

فإذا قال المعتزلة البصريون والقاضي أبو بكر وأبو المعالي وغيرهما ممن يصفه بالإدراكات الخمسة، لمن لم يصفه إلا باثنين أو ثلاثة: يلزمكم." (٢)

-٨٢١

"طرد القياس، لزمهم إما الفرق وإلا كانوا **متناقضين**، ولم يكن هذا دليلا على إبطال اتصافه بالسمع والبصر، كذلك إذا قال من جعل الإدراكات الخمسة تتعلق به، كما فعله هؤلاء ومن وافقهم، كـ القاضي أبي يعلى ونحوه لمن أثبت الرؤية: يلزمكم أن تصفوه بتعلق السمع والشم والذوق واللمس به، كما قلتم في الرؤية، كانوا أيضا على طريقين: منهم من يذكر الفرق، ومنهم من يفرق بين اللمس وغيره، لمجيء النصوص بذلك

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢/١٩٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢/٢٠٠

دون غيره.

قال أبو المعالي في إرشاده: (فإن قيل: قد وصفتم الرب تعالى بكونه سميعا بصيرا، والسمع والبصر إدراكان، ثم ثبت شاهدا إدراكات سواهما: إدراك يتعلق بقبيل الطعوم، وإدراك يتعلق بقبيل الروائح، وإدراك يتعلق بالحرارة والبرودة واللين والخشونة، فهل تصفون الرب تعالى بأحكام هذه الإدراكات أم تقتصرون على وصفة بكونه سميعا بصيرا

قلنا: الصحيح المقطوع به عندنا: وجوب وصفه بأحكام الإدراك، إذ كل إدراك ينفيه ضد فهو آفة فما دل على وجوب." (١)

-٨٢٢

"وصفه بحكم السمع والبصر، فهو دال على وجوب وصفه بأحكام الإدراك، ثم يتقدس الرب تعالى عن كونه شاما ذائقا لامسا: فإن هذه الصفات منبئة عن ضروب من الاتصالات، والرب يتعالى عنها، وهي لا تنبيء عن حقائق الإدراكات، فإن الإنسان يقول: شممت تفاحة فلم أدرك ريحها، ولو كان الشم دالا على الإدراك لكان ذلك بمثابة قول القائل: أدركت ريحها، ولم أدركه، وكذلك القول في الذوق واللمس) .

قلت: ولا يلزم من **تناقض** هؤلاء - إن كانوا **متناقضين** - نفي الرؤية التي تواترت بها النصوص عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وقلت: وأما تعاقب الحوادث: فهم نفوه، بناء على امتناع حوادث لا أول لها، فإن صح هذا الفرق وإلا لزمهم طرد الجواز، كما طرده غيرهم ممن لا يمنع ذلك.." (٢)

-٨٢٣

"وأما حدوث القدرة والعلم فنفوهما، لأن عدم ذلك يستلزم النقص، لعموم تعلق العلم والقدرة، بخلاف الإرادة والكلام، فإنه لا عموم لهما، فإنه سبحانه لا يتكلم إلا بالصدق، لا يتكلم بكل شيء، ولا يريد إلا مايسبق علمه به، لا يريد كل شيء، بخلاف العلم والقدرة، فإنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير.

وهذا كما فرقت المعتزلة بين هذا وهذا، فقالوا: إن له إرادة حادثة وكلاما حادثا، ولم يقولوا: له عالمية حادثة وقادرية حادثة، فالسؤال على الفريقين جميعا.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٠١/٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٠٢/٢

فإن صح الفرق، وإلا كانوا **متناقضين**.

وقد أثبت غيرهم قيام علم بالموجود بعد وجوده، ولم يجعل ذلك عين العلم المتعلق به قبل وجوده، كما دل على ذلك ظاهر النصوص.

وقد أثبت ذلك من أهل الكلام والفلسفة طوائف، كـ أبي الحسين البصري وأبي البركات وغيرهم، وغير المتقدمين مثل هشام بن الحكم وأمثاله، ومثل جهم.

والمفرق - إن صح فرقه - وإلا لزم **تناقضه**.

وقيام الأكوان به نفوه، لأنها هي دليلهم على حدوث العالم كما استدلت بذلك المعتزلة، وهم يقولون: المتصف بالأكوان لا يخلو منها.

وهذا معلوم بالبديهة كما بينه الأستاذ أبو المعالي في أول كلامه، وقال: (نفرض الكلام في الأكوان، فإن القول فيها يستند." (١)

-٨٢٤

"إلى الضرورة، فإذا كان من المعلوم بالضرورة: أن القابل للأكوان لا يخلو عنها، فلو وصفوه بالأكوان للزم أن لا يخلو عنها، وهم يقولون بامتناع تسلسل الحوادث، ويقولون: ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث، كما يوافقهم على ذلك أبو المعالي وأمثاله، فإن كان هذا الفرق صحيحا بطل الإلزام وصح فرقهم، وإن لم يكن هذا الفرق صحيحا لم يكن في ذلك حجة للمنازع لهم، بل يقول القائل: كلاكما مخطىء، حيث قلتم بامتناع دوام الحوادث وتسلسلها.

ومعلوم أن هذا كلام متين لا جواب عنه، فإن فرقهم بين الأكوان وغيرها هو العلم الضروري من الجميع بأن القابل للأكوان لا يخلو منها، فما قبل الحركة والسكون لم يخل من أحدهما، فهذا هو محيصهم عما ألزمهم به، فإن كانت الأكوان كغيرها في أن القابل للشيء لا يخلو عنه ضده فقد ثبت **تناقضهم** إذا كان قابلا لها، وإن لم تكن مثل غيرها - كما تقوله المعتزلة - صح فرقهم.

وهم يدعون أنه ليس قابلا لها، كما قد وافقهم على ذلك المعتزلة والأشعرية.

فإذا قال المعترض عليهم: يجب على أصلهم أن يكون قابلا لها، لأنهم يصفونه بكونه متحيزا، وكل متحيز

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢/٢٠٣

جسم وجرم، قيل: هذا كما تقوله المعتزلة للأشعرية: يلزمكم إذا قلتم إن له حياة وعلما وقدرة: أن يكون متحيزا، لأنه لا يعقل قيام هذه الصفات إلا بمتحيز، ويقولون:." (١)

-٨٢٥

"إلى غيره أما لا؟ فإن قيل لا يقتضي، فكذلك ما يتجدد من أفعاله القائمة به وإلا فلا.

وهذا لأن نفاة الأمور القائمة به منهم من يقول حدثت الحوادث المباينة له من غير تجدد شيء أصلا، كما يقول ذلك من يقول من المعتزلة والكلابية وغيرهم، ومنهم من يقول: بل ما زالت الحوادث تحدث مع كونه مستلزما لجميع مفعولاته، كما تقول ذلك الدهرية الفلاسفة، والدهرية منهم من يقول: إن العالم واجب الوجود بنفسه، ومنهم من يقول: إن الأول علة غائية له، وكل من هذه الأقوال يلزمه من **التناقض** ما يبين به أنه لا يمكنه إبطال القول بقيام مراداته ومحبوابته بذاته.

معارضة بعض المتكلمين للرازي

وقد عارض بعضهم الرازي فيما ذكره من أن هذه المسألة تلزم عامة الطوائف، فقال: المراد بالحادث: الموجود الذي وجد بعد العدم، ذاتا كان أو صفة، أما ما لا يوصف بالوجود -كالأعدام المتجددة، والأحوال عند من يقول بها، والإضافات عند من لا يقول: إنها وجودية - فلا يصدق عليها اسم الحادث، وإن صدق عليها اسم المتجدد، فلا يلزم من تجدد الإضافات والأحوال في ذات الباري أن تكون محلا للحوادث.." (٢)

-٨٢٦

"محدث، وأنتم أنكرتم على المتكلمة الجهمية والمعتزلة أن قالوا: الذات تفعل بعد أن لم تكن فاعلة، بلا أمر تجدد، فكيف تقولون: هي دائما تفعل الحوادث شيئا بعد شيء، من غير أن يحدث لها أمر؟

وأيضا فالفاعلية التامة لكل واحد من الحوادث إن كانت موجودة في الأزل قبل حدوثه لزم تأخر الفعل عن الفاعلية التامة، وهذا باطل، وذلك يبطل قولهم.

وإن قالوا: بل الفاعلية التامة لكل حادث تحدث بعد أن لم تكن حادثة، فقد صارت الذات فاعلة لذلك الحادث بعد أن لم تكن فاعلة، وكونها فاعلة هي من مقولة أن يفعل، هي إحدى المقولات العشر التي هي

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٠٤/٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٣٧/٢

الأجناس العالية، المسماة عندهم بقاطيغورياس، وهي كلها وجودية، فيلزم اتصاف الرب بقيام الأمور الوجودية به شيئا بعد شيء، كما أختاره كثير من سلفهم وخلفهم.

وهكذا يمكن تقرير كل ما ذكر الرازي من إلزام الطوائف شيئا بعد شيء لمن تصور ذلك تصورا تاما، وكل من قال: (لم يحدث شيء موجود) فإنه يلزمه التناقض البين الذي لا ينازع فيه المنصف الذي يتصور ما يقول تصورا تاما.." (١)

-٨٢٧

"تكوين الرب له، كأجزاء الزمان والحركة التي توجد شيئا فشيئا، فقوله تعالى: {إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون} (يس: ٨٢) ، فيكون الحادث عقب تكوين الرب له، كما يكون الانكسار عقب التكسر، والطلاق عقب التطليق، فيلزم على هذا حوادث متعاقبة شيئا بعد شيء.

وهذا غير ممتنع عند من يقول بهذا من أئمة أهل الملل، ومن الفلاسفة، بخلف قول المتفلسفة ومن وافقهم على أن الأثر يكون مع المؤثر في الزمان، كما قالوا: الفلك قديم بقدم علته، وهو معه في الزمان.

فهؤلاء إن قالوا بحدوث الحوادث بدون سبب حادث لزمهم المحذور الذي فروا منه.

وإن قالوا: بل عند كل حادث يحدث مع زمن حدوثه وحدوث تمام مؤثره لزم حدوث حوادث لا تتناهى في آن واحد من غير تجدد شيء عن المؤثر الأزلي.

فلزمهم التسلسل في تمام أصل التأثير، لا في تأثير معين، وهو ممتنع مع قولهم بحوادث لا تتناهى في آن واحد.

وهم وسائر العقلاء يسلمون بطلان هذا، وإنما نازع فيه معمر صاحب المعاني، وقد ظهر بطلان ذلك، فإنه تسلسل في أصل التأثير، لا في تأثير المعينات، فلزمهم المحال الذي لزم أصحاب معمر، ويلزمهم المحال والتناقض الذي اختصوا به؟، وهو قولهم بأن المؤثر مع." (٢)

-٨٢٨

"مؤثره في الزمان، مع كون الرب مؤثرا تاما في الأزل، فيلزمهم أن لا يحدث في العالم شيء.

ومنها أن يقال: التسلسل جائز في أصلكم، فلا تكون الحجة برهانية، بل تكون جدلية، وهي تلزمنا بتقدير صحتها أحد أمرين: إما القول بالترجيح بلا مرجح، وإما القول بالتسلسل، وإلا كنا قد تناقضنا في نفي هذا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢/٢٤٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢/٢٨٦

وهذا، ولكن جواز التناقض علينا يقتضي بطلان أحد قولينا، فلم قلتم: إن قولنا الباطل هو نفي الترجيح بلا مرجح، مع اتفاقنا على بطلانه؟ فقد يكون قولنا الباطل: هو نفي التسلسل في الآثار الذي نازعنا فيه من نازعنا من إخواننا المسلمين مع منازعتكم لنا في ذلك، وإذا كان كذلك فالتزامنا لقول نوافق فيه إخواننا المسلمين وتوافقوننا أنتم عليه وتبطل به حجتكم على قدم العالم، أولى أن نلتزمه من قول يخالفنا فيه هؤلاء وهؤلاء، وتقوم به حجتكم على قدم العالم.

الجواب الثالث: الجواب المركب، وهو أن يقال: إن كان التسلسل في تمام التأثير ممكنا بطلت الحجة، فإنه يمكن حينئذ أن يحدث." (١)

-٨٢٩

"عباس: كتابكم أحدث الأخبار بالرحمن عهدا، محضا لم يشب.

ومن تدبر كلام أئمة السنة المشاهير في هذا الباب علم أنهم كانوا أدق الناس نظرا، وأعلم الناس في هذا الباب بصحيح المنقول وصريح المعقول، وأن أقوالهم هي الموافقة للمنصوص والمعقول، ولهذا تأتلف ولا تختلف، وتتوافق ولا تتناقض، والذين خالفوهم لم يفهموا حقيقة أقوال السلف والأئمة، فلم يعرفوا حقيقة المنصوص والمعقول، فتشعبت بهم الطرق، وصاروا مختلفين في الكتاب، مخالفين للكتاب وقد قال تعالى: {وإن الذين اختلفوا في الكتاب لفي شقاق بعيد} (البقرة: ١٧٦) .

ولهذا قال الإمام أحمد في أول خطبته فيما أخرجه في الرد على الزنادقة والجهمية (الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم، يدعون من ضل إلى الهدى، ويصيرون منهم على." (٢)

-٨٣٠

"الفلاسفة وغيرهم لا يبطل قولهم إلا بهذا الطريق، وأخطأوا في هذا وهذا.

أما الفلاسفة الدهرية فإن هذه الطريقة زادتهم إغراء، وأوجبت لهم حجة عجز هؤلاء عن دفعها إلا بالمكابرة التي لا تزيد الخصم إلا قوة وإغراء، فقالو لهم: كيف يحدث الحادث بلا سبب حادث؟ وكيف تكون الذات حالها وفعلها وجميعماينسب إليها واحدا من الأزل إلى الأبد؟ والعالم يصدر عنها في وقت دون وقت من غير فعل يقوم به ولا سبب حدث؟.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢/٢٨٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢/٣٠١

فكان ما جعلوه أصل للدين وشرطا في معرفة الله تعالى منافيا للدين ومانعا من كمال معرفة الله، وكان ما أحتجوا به من الحجج العقلية هي في الحقيقة على نقيض مطلوبهم أدل، فالحوادث لا تحدث إلا بشرط جعلوه مانعا من الحدوث.

وأما أمور الإسلام: فإن هذا الأصل اضطرهم إلى نفي صفات الله تعالى لئلا تنتقض الحجة، ومن لم ينف الصفات نفى الأفعال القائمة به وغيرها مما يتعلق بمشيئته وقدرته.

فلزمهم من عدم الإيمان ببعض ما جاء به الرسول ومن جحد بعض ما يستحقه الله تعالى من أسمائه وصفاته، ما أوجب له من من التناقض والإرتياب ما تبين لأولى الألباب.

فلم يعطوا الإيمان بالله ورسوله حقه،." (١)

-٨٣١

"حرف وأصوات، وأصلهم أن الأصوات على تقطيعها وتواليها كانت ثابتة في الأزل قائمة بذات الباري تعالى وقواعد مذهبهم مبينة على دفع الضرورات) .

فلم يذكر أبوالمعالي إلا هذا القول من قول المعتزلة والكلابية والكرامية.

ومعلوم أن هذا القول لا يقوله عاقل يتصور ما يقول، ولا نعرف هذا القول عن معروف بالعلم من المسلمين، ولا رأينا هذا في شيء من كتب المسلمين، ولا سمعناه من أحمد منهم.

فما سمعنا من أحد، ولا رأينا في كتاب احد أن المداد الحادث انقلب قديما، ولا أن المداد الذي يكتب به القرآن قديم، بل رأينا عامة المصنفين من أصحاب أحمد وغيرهم ينكرون هذا القول، وينسبون ناقله عن بعضهم إلى الكذب.

وأبو المعالي وأمثاله أجل من أن يتعمد الكذب، لكن القول المحكي قد يسمع من قائل لم يضبطه، وقد يكون القائل نفسه لم يحرر قولهم، بل يذكر كلاما مجملا يتناول النقيضين، ولايميز فيه بين لوازم أحدهما ولوازم الآخر، فيحكيه الحاكي مفصلا ولا يجمله إجمال القائل، ثم إذا فصله يذكر لوازم أحدهما دون ما يعارضها ويناقضها، مع اشتمال الكلام على النوعين المتناقضين أو احتماله لهما أيضا، وقد يحكيه الحاكي باللوازم التي لم يلتزمها

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٠٣/٢

القائل نفسه.

وما كل من قال قولا التزمه لوازمه، بل عامة الخلق لا يلتزمون لوازم أقوالهم، فالحاكي يجعل ما." (١)

-٨٣٢

"مخلوقة، فكيف بالقول المنسوب إلى هؤلاء الحشوية؟.

ولهذا لما كان أبو حامد مستمدا من كلام أبي المعالي وأمثاله، وأراد الرد على الفلاسفة في التهافت، ذكر أنه يقابلهم بكلام المعتزلة تارة، وبكلام الكرامية تارة، وبكلام الواقفة تارة، كما يكلمهم بكلام الأشعرية، وصار في البحث معهم إلى مواقف غايته فيها بيان **تناقضهم**، وإذا ألزموه فر إلى الوقف.

ومن المعلوم أنه لا بد في كل مسألة دائرة بين النفي والإثبات من حق ثابت في نفس الأمر أو تفصيل.

ومن المعلوم أن كلام الفلاسفة المخالف لدين الإسلام لا بد أن يناقضه حق معلوم من دين الإسلام موافق لصريح العقل، فإن الرسل صلوات الله وسلامه عليهم لم يخبروا بمحالات العقل، وإنما يخبرون بمجازات العقول، وما يعلم بصريح العقل أنتفاؤه لا يجوز أن يخبر به الرسل، بل تخبر بما لا يعلمه العقل وبما يعجز العقل عن معرفته.

ومن المعلوم أن السلف والأئمة له قول خارج عن قول المعتزلة والكرامية والأشعرية والواقفة، ومن علم ذلك القول فلا بد أن يحكيه ويناظرهم به، كما يناظرهم بقول المعتزلة وغيرهم، لكن من لم يكن عارفا بآثار السلف وحقائق أقوالهم وحقيقة ما جاء به الكتاب والسنة،." (٢)

-٨٣٣

"يسكنون سكونا دائما.

وقال أكثر أهل الإسلام: ليس لمعلومات الله، ولا لما يقدر عليه كل ولا غاية.

واختلفوا أيضا: هل لأفعال الله سبحانه آخر، أم لا آخر لها؟ على مقالتين، فقال الجهم بن صفوان: إن لمعلومات الله ومقدوراته غاية ونهاية، ولأفعاله آخر، وإن الجنة والنار تفنيان ويفنى أهلهما، حتى يكون الله آخر، وإنهما لا تزالان باقيتين، وكذلك أهل الجنة لا يزالون في الجنة يتنعمون، وأهل النار في النار يعذبون، ليس لذلك آخر، ولا لمعلومات الله ومقدوراته غاية ولا نهاية.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢/٣١١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢/٣١٤

وقد ذكر بعض الناس بين الماضي والمستقبل فرقا بمثال ذكره، كما ذكره صاحب الإرشاد وغيره، وهو أن المستقبل بمنزلة ما إذا قال قائل: لا أعطيك درهما إلا أعطيتك بعده درهما، وهذا كلام صحيح، والماضي بمنزلة لا أعطيك درهما إلا أعطيتك قبله درهما، وهذا كلام **متناقض**." (١)

-٨٣٤

"على تناهي الجنس، وليس الأمر، فإن هذا الدليل لا يتناول إلا الفلك، وهو دليل على حدوثه، وامتناع أن تكون حركته بلا بداية ولا نهاية، فهو يدل على فساد مذهب أرسطو وابن سينا، وأمثالهما ممن يقول بأن الفلك قديم أزلي.

فهذا حق متفق عليه بين أهل الملل وعامة العقلاء.

وهو قول جمهور الفلاسفة، ولم يخالف في ذلك إلا شرمذة قليلة، ولهذا كان الدليل على حدوثه قويا، والاعتراض الذي اعترض به الأرموي ضعيفا، بخلاف الوجوه الدالة على امتناع جنس دوام الحوادث، فإن أدلتها ضعيفة، واعتراضات غيره عليها قوية.

وهذا مما يبين أن ما جاءت به الرسل هو الحق، وأن الأدلة العقلية الصريحة توافق ما جاءت به الرسل، وأن صريح المعقول لا يناقض صحيح المنقول، وإنما يقع **التناقض** بين ما يدخل في السمع وليس منه، وما يدخل في العقل وليس منه، كالذين جعلوا من السمع: أن الرب لم يزل معطلا عن الكلام والفعل، لا يتكلم بمشيئته، ولا يفعل بمشيئته، بل ولا يمكنه عندهم أنه لا يزال يتكلم بمشيئته ويفعل بمشيئته.

فجعل هؤلاء هذا قول الرسل، وليس هو قولهم، وجعل هؤلاء من المعقول: أنه يمتنع دوام كونه قادرا على الكلام والفعل بمشيئته.

وعارضهم آخرون: فادعوا أن الواحد من مخلوقاته كالفلك أزلي معه، وأنه لم يزل ولا تزال حوادثه غير متناهية، فهذه الدورات لا تتناهى، وهذه لا تتناهى، مع أن هذه بقدر هذه مرات متناهية، وكون الشيئين لا يتناهيان أزلا وأبدا، مع كون أحدهما بقدر الآخر مرات، مع." (٢)

-٨٣٥

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٥٨/٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٦٤/٢

"عن حيزه هو الحركة.

ولقائل أن يقول: هذا يقتضي إمكان كون نوع الجسم يقبل الحركة، فإذا قدر أن السكون وجودي وله موجب مستلزم له، كان امتناع الحركة لمعنى آخر يختص به الجسم المعين لم يوجد لغيره من الأجسام، فلا يلزم إذا قدر أنه موجود أزلي أنه يمكن زاواله، بل هذا جمع بين **المتناقضين**، فما قدر موجودا أزليا لا يمكن زواله بحال، ولا يمكن أن يجمع بين تقديرين **متناقضين**، وقبول كل جسم للحركة لا يحتاج إلى هذا.

فإذا قيل: (إن السكون عدم الحركة) أمكن مع كون السكون أزليا من إثبات الحركة ما لا يمكن مع تقدير كونه وجوديا، وذلك أنه حينئذ لا تتوقف الحركة إلا على وجود مقتضيها وانتفاء مانعها، وليس هناك معنى وجودي أزلي يحتاج إلى زواله.

وقد أورد بعضهم على استدلاله على أن السكون أمر وجودي اعتراضا بالغا، فقال: هذا فيه نظر من جهة أن مقدمة الدليل مناقضة للمطلوب، لأن المطلوب كونهما وجوديين، ومقدمة الدليل أن أحدهما وجودي، ولا يمكن تقريره إلا بما سبق، وهو يقتضي أن يكون أحدهما عدميا، فادعاء كونهما وجوديين بعد ذلك مناقض له.." (١)

-٨٣٦

"من **تناقض** أقوالهم ما يبين فسادها، لكن قد يكون ما أثبتوه في أحد الموضعين صحيحا متفقا عليه، فلا ينازعوهم الناس فيه ولا في مقدماته، وقد تكون المقدمات فيها ضعف، لكن لكون النتيجة صحيحة يتساهل الناس في تسليم مقدماتها.

وإنما يقع تحرير المقدمات والنزاع فيها إذا كانت النتيجة مورد نزاع.

والمسلمون متفقون على أن الله سبحانه وتعالى وصفاته اللازمة لذاته لايجوز عليها العدم، وقد اشتهر في اصطلاح المتكلمين تسميته بالقديم، بل غالب المعتزلة ومن سلك سبيلهم غالب ما يسمونه بالقديم، وإن كان من المعتزة وغيرهم من لايسميه بالقديم، وإن سماه بالأزلي، وأكثرهم يجعلون القدم أخص وصفه، كما أن الفلاسفة المتأخرين الإلهيين غالب ما يسمونه به (واجب الوجود) ، والمتقدمون منهم غالب ما يسمونه به (العلة الأولى) و (المبدأ الأول) .

فإذا قرر المقرر أن ما وجب قدمه امتنع عدمه كان من المعلوم أن الرب القديم الواجب الوجود يمتنع عدمه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٧٧/٢

تعالى، وليس عند المسلمين قديم قائم بنفسه غيره، حتى يقال: إنه يمتنع عدمه، والمتفلسفة القائلون بقدم الأفلاك يقولون: إنه يمتنع عدمها، فهذه المقدمة وإن كانت صحيحة في نفسها فلا يصلح أن يستدل بها من قال بما يناقضها أو بما يستلزم ما يناقضها، فإن نفس ما يستدل به عليها إذا ناقض قوله أمكن." (١)

-٨٣٧

"لا يفتقر إليه إلا في حال الإحداث، لا في حال البقاء، وهذا في مقابلة قول الفلاسفة الدهرية القائلين بأن افتقار الممكن إلى الواجب لا يستلزم حدوثها، بل افتقاره إليه في حال بقائه أزلا وأبدا، وكلا القولين باطل.

وهو في أكثر كتبه ينصر خلاف ذلك، ولكن نحن نقرر أن كل ما سوى الواجب فهو محدث، وأن التأثير لا يكون إلا في حادث، وأن الحدوث والإمكان متلازمان، وهو قول جمهور العقلاء من أهل الملل والفلاسفة، وإنما أثبت ممكنا ليس بحادث طائفة من متأخري الفلاسفة كابن سينا والرازي فلزمهم إشكالات لا محيص عنها – مع أنهم في كتبهم المنطقية يوافقون أرسطو وسلفهم – وهو أن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون إلا حادثا.

وقد أنكر ابن رشد قولهم بأن الشيء الممكن الذي يقبل الوجود والعدم يكون قديما أزليا، وقال: (لم يقل بهذا أحد من الفلاسفة قبل ابن سينا.

قلت: وابن سينا ذكر في الشفاء في مواضع أن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون إلا حادثا، **فتناقضى** في ذلك **تناقضا** في غير هذا الموضع.." (٢)

-٨٣٨

"أول لها هو جنس الحوادث، فجنس وجودها أزلي، وعدم كل من أعيانها أزلي، ولا منافاة بين هذا وهذا إلا أن يثبت وجوب البداية، وهو محل النزاع.

إيراد أحد المتكلمين الدليل على وجه آخر

وبهذا يظهر الجواب عما ذكره بعضهم في تقرير هذا الوجه، فإن بعضهم لما رأى ما أوردوه على ما ذكره الرازي

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٩١/٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١١/٣

حرر الدليل على وجه آخر فقال: القول بكون كل من الحركات الجزئية مسبوقا بأخرى لا إلى أول يستلزم المحال فيكون محالا.

بيان الأول: أن كل واحد منه من حيث إنه حادث يقتضي أن يكون مسبوقا بعدم أزلي، لأن كل حادث مسبوق بعدم أزلي، فهذا يقتضي أن تكون تلك العدمات مجتمعة في الأزل، ومن حيث إنه ما من جنس يفرض إلا وجب أن يكون فرد منها موجودا يقتضي ألا تكون تلك العدمات مجتمعة في الأزل، وإلا لزم أن يكون السابق مقارنا للمسبوق، ولا شك أن اجتماعهما في الأزل وعدم اجتماعهما فيه **متناقضان**، فالمستلزم له محال.

فيقال لمن احتج بهذا الوجه: العدم الأزلي السابق على كل من الحوادث إن جعلته شيئا ثابتا في الأزل متميزا عن عدم الحادث الآخر فهذا ممنوع، فإن العدم الأزلي لا امتياز فيه أصلا ولا يعقل حتى يقال: إن هناك أعداما، ولكن إذا حدث حادث علم أنه انقضى عدمه الداخل في ذلك النوع الشامل لها، وليس شمول جنس الموجودات لها." (١)

-٨٣٩

"وما من حين يقدر موجودا إلا وليس هو الأزل، ففي كل حين بعضهما موجود وبعضها معدوم، فوجود البعض مقارن لقدم البعض دائما وحينئذ فاجتماعها في الأزل معناه اشتراكهما في أن كل واحد ليس له أول، وعدم اجتماعها فيه معناه أنه لم يزل في كل حين واحد منها موجودا، وعدمه زائلا، ولا **تناقض** بين اشتراكها في عدم الابتداء، ووجود أشخاصها دائم، إلا إذا قيل: يمتنع جنس الحوادث الدائمة.

وقد اعترض المستدل بهذا على ما ذكره الآمدي والأرموي في الوجه الأول.

قال: فإن قلت: الأزلي الحركة الكلية، بمعنى أن كل فرد منها مسبوق بالآخر، لا إلى أول، لا أفرادها الموجودة التي تقتضي المسبوقية بالغير.

ثم قال: قلت: فحينئذ ما هو المحكوم عليه بالأزلي غير موجود في الخارج، لامتناع وجود الحركة الكلية في الخارج، وما هو موجود منها في الخارج فهو ليس بأزلي.

ولقائل أن يقول: هذا غلط نشأ من الإجمال الذي لفظ الكلي.

وذلك أنه إنما يمتنع وجود الكلي في الخارج مطلقا، إذا كان مجردا عن أفراده، كوجود إنسان مطلق، وحيوان

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٦/٣

مطلق، وحركة مطلقة، لا تختص بمتحرك.

ولا بجهة ولون مطلق، لا يكون أبيض ولا أسود، ولا غير ذلك من الألوان المعينة.

فإذا قدر حركة مطلقة لا تختص بمتحرك معين كا ن وجودها في الخارج ممتنعا.

وأما الحركات المتعاقبة، فوجود الكلي فيها هو وجود تلك الأفراد، كما إذا وجد عدة أناسى فوجود." (١)

-٨٤٠

"الأمور الموجودة بالفعل، فلا تتوهمن الفرق واقعا من مجرد هذا الاختلاف.

والقول بأن ما زادت به إحدى الجملتين على الأخرى لابد وأن تكون له نسبة إلى الثاني غير مسلم، ولا يلزم من قبول المتناهي لنسبة المتناهي إليه قبول غير المتناهى لنسبة المتناهى إليه) .

حول إبطال القول بعدم النهاية

قال: (وأما المتكلم فله في إبطال القول بعدم النهاية طرق، الأول: ما أسلفناه من الطريقة المذكورة، ويلزم عليه ما ذكرناه، ما عدا التناقض اللازم للفيلسوف من ضرورة اعتقاد عدم النهاية، فيما ذكرناه من الصور وعدم اعتقاد المتكلم لذلك، غير أن المناقضة لازمة للمتكلم من جهة اعتقاده عدم النهاية في معلومات الله تعالى ومقدوراته، مع وجود ما ذكرناه من الدليل الدال على وجوب النهاية فيها) .

قال: (وما يقال: من أن المعني بكون المعلومات." (٢)

-٨٤١

"المعلولات الوجودية مسبوقا بالعدم: إما أن يكون وجوده بإيجاد العلة له في حال وجوده، أو في حال عدمه، لا جائز أن يكون ذلك له في حال عدمه، لامتناع اجتماع الوجود والعدم، فلم يبق إلا أن يكون موجودا له في حال وجوده، لا بمعنى أنه أوجد بعد وجوده، بل بمعنى أن ما قدر له من الوجود غير مستغن عن العلة، بل يستند إليها، ولولاها لما كان، وإذا ذاك الفرق بين أن يكون المعلول وجوده مسبوقا بالعدم، أو غير مسبوق بالعدم.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٣٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٤٤

تعليق ابن تيمية

قلت: هذه الحجة هي حجة ابن سينا وأمثاله، على أن المعلول يكون مع العلة في الزمان، وهي حجة فسادة، وبتقدير صحتها لا تنفع الآمدي في هذا المقام، فإن الناس لهم في مقارنة المعولل لعلته والمفعول لفاعله ثلاثة أقوال:

الأقوال في مقارنة المعلول لعلته الثانية

قيل: يجب أن يقارن الأثر ولتأثيره، بحيث لا يتأخر الأثر عن التأثير في الزمان، فلا يتعقبه ولا يتراخى عنه، وهذا قول هؤلاء الدهرية، القائلين بأن العالم قديم عن موجب قديم، وقولهم أفسد الأقوال الثلاثة، وأعظمها **تناقضا**، فإنه إذا كان الأثر كذلك لزم أن لا يحدث في العالم شيء، فإن العلة التامة إذا كانت تسلتزم مقارنة معلولها لها في الزمان، وكان الرب علة تامة في الأزل – لزم أن يقارنه." (١)

-٨٤٢

"وهذا أيضا غلط، فإن الأدلة الدالة توجب التسوية لو قدر أنه يمكن أن يكون المؤثر غير قادر مختار، فكيف إذا كان ذلك ممتنعا؟.

وكون المعلول والمفعول لا يكون مفعولا معلولا إلا بعد عدمه هو من القضايا الضرورية التي اتفق عليها عامة العقلاء من الأولين والآخرين، وكل هؤلاء يقولون: ما كان معلولا يمكن وجوده ويمكن عدمه لا يكون إلا حادثا مسبوقا بالعدم.

وممن قال ذلك أرسطو وأتباعه، حتى ابن سينا وأمثاله صرحوا بذلك.

لكن ابن سينا **تناقض** مع ذلك، فزعم أن الفلك هو قديم أزلي، مع كونه ممكنا يقبل الوجود والعدم.

وهذا مخالف لما صرح به هو، وصرح به أئمته وسائر العقلاء، وهو مما أنكره عليه ابن رشد الحفيد، وبين أن هذا مخالف لما صرح به أرسطو وسائر الفلاسفة وأن هذا لم يقله أحد قبله.

وأرسطو لم يكن يقسم الوجود إلى واجب وممكن، ولا يقول: إن الأول موجب بذاته للعالم، بل هذا قول ابن سينا وأمثاله، وهو – وإن كان أقرب إلى الحق مع فساده **وتناقضه** – فليس هو قول سلفه، بل قول أرسطو

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٦٢/٣

وأتباعه: إن الأول إنما افتقر إليه الفلك لكونه يتحرك للتشبه به، لا لكون الأول علة فاعلة له.
وحقيقة قول أرسطو وأتباعه: أن ما كان واجب الوجود فإنه." (١)

-٨٤٣

"يكن ثم كان، بل العقلاء متفقون على أن الممكن الذي يمكن وجوده ويمكن عدمه لا يكون إلا حادثا بعد عدمه، ولا يكون قديما أزليا.

وهذا مما اتفق عليه الفلاسفة مع سائر العقلاء، وقد صرح به أرسطو وجميع أتباعه، حتى ابن سينا وأتباعه، ولكن ابن سينا وأتباعه **تناقضوا**، فادعوا في موضع آخر أن الممكن الذي يمكن وجوده وعدمه قد يكون قديما أزليا، ومن قبله من الفلاسفة - حتى الفارابي - لم يدعو ذلك، ولا **تناقضوا**.

وقد حكينا أقوالهم في غير هذا الموضع.

وأما المقدمة الثانية التي بنوا عليها امتناع العلل المتعاقبة، فهي مبينة على امتناع حوادث لا أول لها، والمتفلسف لا يقول بذلك، فلم يمكنهم أن يجعلوها مقدمة في إثبات واجب الوجود.

والتحقيق أنه لا يحتاج إليها، بل ولا يحتاج في إثبات واجب الوجود إلى هذه الطريقة، كما قد بينا الكلام على ذلك في غير هذا الموضع.

وهؤلاء تجدهم - مع كثرة كلامهم في النظريات والعقليات، وتعظيمهم للعلم الإلهي الذي هو سيد العلوم وأعلاها، وأشرفها وأسناها - لا يحققون ما هو المقصود منه، بل لا يحققون ما هو المعلوم لجماهير الخلائق، وإن أثبتوه طولوا فيه الطريق مع إمكان تقصيرها، بل قد يورثون الناس شكا فيما هو معلوم لهم بالفطرة الضرورية.." (٢)

-٨٤٤

"بكونها غير متناهية محال، وجمع بين **متناقضين**، وهو القول بأن ما من علة إلا ولها علة، والقول بانتهاء العلل والمعلولات إلى علة لا علة لها.

فإذا قد اتضح بما مهدنا امتناع كون العلل والمعلولات غير متناهية وإن القول بان لا نهاية لها محال.

ثم قال: ولقائل أن يقول: إثبات الجملة لما لا يتناهى وإن كان غير مسلم لكن ما المانع من كون الجملة ممكنة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٦٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٧٠

الوجود، ويكون ترجحها بترجح آحادها، وترجح آحادها كل واحد بالآخر إلى غير النهاية على ما قيل.

قال: وهذا إشكال مشكل، وربما يكون عند غيري حله.

قلت: فهذا استدلاله على واجب الوجود لم يذكر في كتبه غيره، وأما حدوث العالم فأبطل طرق الناس، وبناه على أن الجسم لا يخلو من الأعراض الحادثة، إذ العرض لا يبقى زمانين، واستدل على امتناع حوادث لا أول لها بعد ان أبطل وجوه غيره بالوجه الذي تقدم، وتقدم ما فيه من الضعف الذي بينه الأرموي وغيره، ثم إذا ثبت حدوث العالم فإنه لم يستدل بالحدوث على المحدث إلا بطريقة الذين." (١)

-٨٤٥

"تعليق ابن تيمية

قلت: هذا السؤال والجواب عنه لا يحتاج إليه مع علمنا الضروري بأن المؤثر في الموجود لا يكون إلا موجودا وهذا قد سبقه إليه غير واحد من النظار.

كلام الجويني في الإرشاد

كأبي المعالي الجويني فإنه قال في الإرشاد: فإن قال قائل: قد دللتم فيما قدمتم على العلم بالصانع، فيم تنكروه على من يقدر الصانع عدما قلنا: العدم عندنا نفي محض، وليس المعدوم على صفة من صفات الإثبات، ولا فرق بين نفي الصانع، وبين تقدير الصانع منفيا من كل وجه، بل نفي الصانع وإن كان باطلا بالدليل القاطع فالقول به غير متناقض في نفسه، والمصير إلى إثبات صانع منفي متناقض، وإنما يلزم القول بالصانع المعدوم المعتزلة، حيث أثبتوا للمعدوم صفات الإثبات وقضوا بأن المعدوم على خصائص الأجناس.

قال: والوجه أن لا نعد الوجود من الصفات فإن الوجود نفس الذات، وليس بمثابة التحيز للجوهر، فإن التحيز صفة زائدة على ذات الجوهر، ووجود الجوهر عندنا نفسه من غير تقدير مزيد.

قال: والأئمة يتوسعون في عد الوجود من الصفات، والعلم به علم بالذات.

قال الكيا الهراسي الطبري: إذا قلنا الباري موجود فوجوده ذاته هذا بالاتفاق من أصحابنا القائلين بالأحوال والنافين لها إلا على رأي المعتزلة الذين قالوا: المعدوم شيء.." (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٩٥/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٠٨/٣

-٨٤٦

"وكذلك إذا علم أن الشخص موجود علم أنه ليس بمعدوم، وإذا علم انه ليس بمعدوم علم أنه موجود، ويعلم انه لا يجتمع وجوده وعدمه بل **يتناقضان**، وأن لم يستحضر قضية كلية عامة أنه لا يجتمع نفي كل شيء وإثباته ووجوده وعدمه، وهكذا عامة القضايا الكلية.

فإنه قد يكون علم الإنسان بالحكم في أعيانها المشخصة الجزئية أبده للعقل من الحكم الكلي، ولا تكون معرفته بحكم المعينات موقوفه على تلك القضايا الكليات، ولهذا كان علم الإنسان أنه هو لم يحدث نفسه، لا يتوقف على علمه بان كل إنسان لم يحدث نفسه، ولا على أن كل حادث لم يحدث نفسه، بل هذه القضايا العامة الكلية صادقة، وتلك القضية المعينة صادقة، والعلم بها فطري ضروري لا يحتاج أن يستدل عليه، وإن كان قد يمكن الاستدلال على بعض المعينات بالقضية الكلية، ويستفاد العلم بالقضية الكلية بواسطة العلم بالمعينات، لكن المقصود أن هذا الاستدلال ليس شرطا في العلم، بل العلم بالمعينات قد يعلم كما تعلم الكليات وأعظم، بل قد يجزم بالمعينات من لا يجزم بالكليات، ولهذا لا تجد أحدا يشك في أن هذه الكتابة لا بد لها من كاتب، وهذا البناء لا بد له من باب، بل يعلم هذا ضرورة.

وإن كان العلم بان كل حادث لا بد له من محدث فاعل." (١)

-٨٤٧

"لغيره؟ كما يقوله من يقول من المتفلسفة: إن الفلك قديم معلول ممكن لواجب الوجود ازلا وأبدا، فهذا هو القول الذي ينكره جماهير العقلاء من بني آدم.

ويقولون ك إن كون الشيء مفعولا مصنوعا، مع كونه مقارنا لفاعله أزلا وأبدا ممتنع ويقولون أيضا: إن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون إلا موجودا تارة ومعدوما أخرى، فأما ما كان دائم الوجود فهذا عند عامة العقلاء ضروري الوجود، وليس من الممكن الذي يقبل الوجود والعدم.

وهذا مما وافق عليه الفلاسفة قاطبة حتى ابن سينا وأتباعه.

ولكن ابن سينا **تناقض** فادعى في باب إثبات واجب الوجود أن الممكن قد يكون قديما أزليا مع كونه ممكنا، ووافقه على ذلك طائفة من المتأخرين، كالرازي وغيره، ولزمهم على ذلك من الاشكالات ما لم يقدروا على جوابه، كما قد بسط في موضعه وعلى هذا فالإمكان والحدوث متلازمان، فكل ممكن محدث وكل محدث

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/١٢٠

ممكن.

وأما تقدير ممكن مفعول واجب لغيره، مع أنه غير." (١)

-٨٤٨

"وليس فيها إلا ما هو معدوم في الخارج، بل ليس فيها إلا ما هو ممتنع في الخارج، فإن الممكن إذا قدر عدم موجود بنفسه يبدعه كان ممتنعا لغيره، فإذا قدر انه ليس في الخارج إلا ما ليس له وجود بنفسه، لم يكن في الخارج إلا ما هو ممتنع الوجود، وإما لنفسه إما لغيره، ولا يكون عدم شيء من ذلك مفتقرا إلى علة توجب عدمه، بل هو معدوم بنفسه سواء أمكن وجوده أو امتنع، وحينئذ فلا يكون في الخارج إلا العدم المستمر.

وإذا قيل، بعد هذا: الذي لا وجود له من نفسه موجود، بهذا الذي لا وجود له من نفسه وهلم جرا، كان بمنزلة أن يقال: هذا المعدوم موجود بهذا المعدوم وهلم جرا بل المعدوم أن يقال: هذا الممتنع موجود بهذا الممتنع فيكون هذا تناقضا حيث جعلت المعدوم موجودا بمعدوم، وسلسلت ذلك فجمعت بين تسلسل المعدومات وبين جعل كل واحد منها هو الذي أوجد المعدوم الآخر.

الرابع

أن يقال: الممكن لا يتحقق وجوده بمجرد ممكن آخر، فإن ذلك الممكن الآخر لا يترجح وجوده على عدمه إلا بغيره وإذا كان الممكن الذي قدر انه الفاعل المؤثر المرجح لم يترجح وجوده على عدمه، بل يقبل الوجود والعدم، فالممكن الذي قدر أنه الأثر المفعول المصنوع المرجح أولى أن لا يترجح وجوده على عدمه، بل هو قابل للوجود.." (٢)

-٨٤٩

"وكثير من الناس يتناقض في هذا الأصل، فإذا ابنينا على القول الصحيح فلا كلام وإن أردنا أن نذكر ما يعم القولين قلنا:

الخامس

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٣٩/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٥٥/٣

أن الممكن لا يتحقق وجوده بمجرد ممكن آخر لم يتحقق وجوده، بل لا يتحقق وجوده إلا بما يحقق وجوده. وحينئذ فإذا قدرنا الجميع ممكنات ليس فيها ما تحقق وجوده، لم يحصل شرط وجود شيء من الممكنات فلا يوجد شيء منها لأن كل ممكن إذا أخذته مفتقرا إلى فاعل يوجده، فهو في هذه الحال لم يتحقق وجوده بعده فإنه ما دام مفتقرا إلى أن يصير موجودا فليس بموجود فإنه موجودا ينافي كونه مفتقرا إلى أن يصير موجودا، فلا يكون فيها موجود، فلا يكون فيها ما يحصل به شرط وجود الممكن، فضلا عن أن يكون فيها ما يكون مبدعا لممكن أو فاعلا له فلا يوجد ممكن وقد وجدت الممكنات، فتسلسل الممكنات بكون كل منها مؤثرا في الآخر ممتنع وهو المطلوب.

واعلم أن تسلسل المؤثرات لما كان ممتنعا ظاهر الامتناع في فطر جميع العقلاء لم يكن متقدمو النظار يطيلون في تقريره لكن المتأخرون أخذو يقرورنه وكان أسباب ذلك اشباه التسلسل في الآثار التي هي الفعال بالتسلسل في المؤثرين الذين هم الفاعلون، فإن جهم بن صفوان وأبا الهذيل العلاف ومن اتبعهما من اهل الكلام المحدث الذي ذمه السلف والأئمة وسلكه من سلكه من المعتزلة والكلابية والكرامية وغيرهم، اعتقدوا بطلان هذا كله. وعن هذا امتنعوا أن يقولوا: إن الرب لم يزل متكلما إذا شاء ثم اختلفوا: هل كلامه مخلوق أو حادث النوع." (١)

-٨٥٠

"يتناهي من غير حجة أصلا ولا يفرق بين النوعين ويرتب على ذلك جميع أصول الدين.

ثم من هؤلاء المصنفين من يدخل مع أهل وحدة الوجود المدعين للتحقيق والعرفان، ويعتقد صحة قصيدة ابن الفارض لكونه قراها على القونوي وأعان على شرحها لمن شرحها من إخوانه وهم مع هذا يدعون أنهم أعظم العالم توحيدا وتحقيقا ومعرفة.

فلينظر العاقل ما هو الرب الذي أثبته هؤلاء، وما هو الطريق لهم إلى إثباته **وتناقضهم** فيه فإن القائلين بوحدة الوجود يقولون بقدم العالم تصريحا أو لزوما، وذلك مستلزم للتسلسل، ودليله الذي أثبت به واجب الوجود وعمدته فيه نفي كل ما يسمى تسلسلا.

وأيضا ففيما صنفه من أصول الدين، يذكر حدوث العالم موافقة للمتكلمين المبطلين للتسلسل مطلقا في

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٥٧/٣

المؤثرات والآثار ومع هؤلاء يقول بوحدة الوجود المستلزمة لقدمه وللتسلسل، موافقة لمتصرفة الفلاسفة الملاحدة كابن العربي وابن سبعين وابن الفارض وأمثالهم.." (١)

٨٥١-

"الوجه الثاني

الوجه الثاني: أن يقال: قولك: لا نسلم أن كل ممكن فهو محتاج إلى علة خارجة لأن المجموع المركب من الواجب والممكن ممكن وليس محتاجا إلى علة خارجة غلط.

وذلك أن لفظ الممكن فيه إجمال

قد يراد بالممكن ما ليس بممتنع فيكون الواجب بنفسه ممكنا.

ويراد بالممكن ما ليس بموجود مع إمكان وجوده، فيكون ما وجد ليس بممكن بل واجب بغيره.

ثم ما يقبل الوجود والعدم هو المحدث عند جمهور العقلاء، بل جميعهم، وبعضهم **تناقض** فجعله يعم المحدث والقديم الذي زعم أنه واجب بغيره.

ويراد بالممكن ما ليس له من نفسه وجود، بل يكون قابلا للعدم هو وكل جزء من أجزائه.

وأنت قد سميت مجموع الموجود ممكنا ومرادك أن المجموع يقبل العدم ولا يقبله كل جزء من أجزائه.

وهؤلاء الذين قالوا: إن مجموع الممكنات أو مجموع العلل الممكنة ممكن مرادهم أن كل ما كان لا يقبل الوجود بنفسه، بل يكون قابلا للعدم بنفسه، وكل جزء من أجزائه قابل للعدم، يفتقر." (٢)

٨٥٢-

"أوجب الآخر، فإن العدم لا تأثير له في شيء أصلا، بل عدمه يستلزم عدمه علته، وعدم علته يستلزم عدمه من غير أن يكون أحد العدمين مؤثرا في الآخر.

وأما وجوده فلا بد له من المؤثر التام، وإذا حصل المؤثر التام وجب وجوده، وإلا امتنع وجوده.

ولهذا تنازع الناس في الممكن: هل من شرطه أن يكون معدوما؟ فالذي عليه قدماء الفلاسفة كأرسطو وأتباعه من المتقدمين والمتأخرين كابن رشد وغيره حتى الفارابي معلمهم الثاني، فإن أرسطو معلمهم الأول.

وحتى ابن سينا وأتباعه وافقوا هؤلاء أيضا لكن **تناقضوا** وعليه جمهور نظار أهل الملل من المسلمين وغيرهم:

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/١٦٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٢٣٤

أن من شرطه أن يكون معدوما وأنه لا يعقل الإمكان فيما لم يكن معدوما.
وذهب ابن سينا وأتباعه إلى أن القديم الموجود بغيره يوصف بالإمكان وإن كان قديما أزليا لم يزل واجبا بغيره، لكنه قد صرح هو وأصحابه في غير موضع بنقيض ذلك كما قاله الجمهور، وقد ذكرت بعض ألفاظه في كتابه المسمى بالشفاء في غير هذا الموضع وأصحابه الفلاسفة المتبعين لأرسطو وأصحابه مع الجمهور أنكروا ذلك عليه وقالوا إنه خالف به سلفهم، كما خالف به جمهور النظار وخالف به ما ذكره هو مصرحا به في غير موضع.." (١)

-٨٥٣

"وقدم بعضها أيضا.
فلهذا لم تكن من لوازم ذاته المجدة في الأزل.
بخلاف ما كان من لوازم ذاته في الأزلية الواجبة الوجود، وعدمها ممتنع تحقق ذاته في الأزل بدونها فمتى قدر عدمه لزم عدم الذات الأزلية الواجبة الوجود ن وعدمها ممتنع، فعدم لازمها الأزلي ممتنع، فلا يكون لازمه الأزلي ممكنا البتة، بل لا يكون إلا واجبا قديما أزليا لا تقبل ذاته العدم.
وهذا هو المطلوب.
فقد تبين أن ما كان أزليا فإنه واجب الوجود يمتنع عدمه لا يكون ممكنا البتة، وهذا مما اتفق عليه العقلاء أولوهم وأخرون.
حتى أرسطو وجميع أتباعه الفلاسفة إلى الفارابي وغيره، وكذلك ابن سينا وأتباعه.
لكن هؤلاء **تناقضوا** فوافقوا سلفهم والجمهور في موضع، وخالفوا العقلاء قاطبة مع مخالفتهم لأنفسهم في هذا الموضع.
حيث قضوا بوجود موجود ممكن يقبل الوجود والعدم مع كونه قديما أزليا وأجبا، وإن قيل: هو واجب بغيره.." (٢)

-٨٥٤

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٢٤٧
(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٢٥٤

"وطريقة الحدوث أكمل وأبين فغن الممكن الذي يعلم انه ممن هو ما علم أنه وجد بعد عدمه أو عدم بعد وجوده.

هذا الذي اتفق العقلاء على أنه ممكن، وهو الذي يستحق أن يسمى ممكنا بلا ريب وهذا محدث فإذا كل ممكن محدث.

وأما تقدير ممكن لم يزل واجبا بغيره، فأكثر العقلاء دفعوا ذلك، حتى القائلون بقدم العالم كأرسطو وأتباعه المتقدمين، وحتى هؤلاء الذين قالوا ذلك ابن سينا وأتباعه لا يجعلون هذا من الممكن بل الممكن عندهم ما أمكن وجوده وعدمه فكان موجودا تارة ومعدوما أخرى.

وإنما جعل هذا من الممكن ابن سينا وأتباعه مع **تناقضه** وتصريحه بخلاف ذلك لما سلكوا في إثبات واجب الوجود الاستدلال بالموجود على الواجب فقالوا كل ما سواه يكون ممكنا بنفسه واجبا بغيره، وجعلوا العلم قديما أزليا مع كونه ممكنا بنفسه.

وهذا خلاف قول سلفهم، وقول أئمة الطوائف سواهم وخلاف ما صرحوا أيضا به وهذا مما أنكره ابن رشد وغيره على ابن سينا وبسط الكلام فيه له موضع آخر.." (١)

-٨٥٥

"الرد على قولهم

وقول القائل: العلة متقدمة على المعلول وإن قارنته بالزمان، وجعله الباري مع العالم بهذه المنزلة.

الوجه الأول

يقال له إن أردت بالعلة ما هو شرط في وجود المعلول لا مبدعا له كان حقيقة قولك: إن واجب الوجود ليس هو مبدعا للمكنات ولا ربا لها، بل وجوده شرط في وجودها ، وهذا حقيقة قول هؤلاء فالرب على أصلهم والعالم متلازمان كل منهما شرط في الآخر والرب محتاج إلى العالم، كما أن العالم محتاج إلى الرب وهم يبالغون في إثبات غناه عن غيره، وعلى أصلهم فقره إلى غيره كفقر بعض المخلوقات.

وغاية المتخذلق منهم كأرسطو أن يجعل الفلك واجب الوجود لا يقبل العدم مع كونه مفتقرا إلى المبدأ الأول لأجل التشبيه به، ويجعل المبدأ الأول غنيا عما سواه، لكن من **التناقض** أن يقول: إن واجب الوجود مفتقر إلى غيره، وأيضا فالأزلي الذي يثبته لا حقيقة له، كما قد بسط في موضع آخر.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٢٦٨

وإن أراد بالعلة ما هو مبدع للمعلول له فهذا لا يعقل مع كون زمانه المعلول، لم يتقدم على المعلول تقدما حقيقا، وهو التقدم المعقول.." (١)

٨٥٦-

"صحيحا واعترض أبو البركات على ما ذكره ابن سينا بما يبين فساد الفرق بين الذاتي المقوم والعرضي اللازم.

وأبو البركات لما كان معتبرا لما ذكره أئمة المشائين لا يقلدهم ولا يتعصب لهم كما يفعله غيره مثل ابن سينا وأمثاله نبه على أن ما ذكره أرسطو وأصحابه في هذا الموضع مما لم تعرف صحته ولا منفعته.

وغير أبي البركات بين فساده **وتناقضه**، وصنف مصنفات في الرد على أهل المنطق كما صنف أبو هاشم وابن النوبختي والقاضي أبو بكر بن الطيب وغيرهم.

وهؤلاء الكلابية الذين يفرقون بين الصفات الذاتية والمعنوية هم أصح نظرا من هؤلاء المنطقيين وهم ينكرون ما ذكر المنطقيون من الفرق فلا يعود تفريقهم إلى تفريق المنطقيين بل تفريقهم يعود إلى ما ذكروه هم من أن الصفات الذاتية عندهم مالا يمكن تصور الذات مع تصور عدمها والصفات المعنوية ما يمكن تصور الذات مع تصور عدمها، كالحياة والعلم والقدرة، فإنه يمكن تصور الذات مع نفي هذه الصفات ولا يمكن تصور الذات مع نفي كونها قائمة بالنفس وموجودة وكذلك لا يمكن ذلك مع نفي كونها قديمة عند أكثرهم.

وابن كلاب والأشعري في أحد قوليه جعل القدم كالعلم والقدرة والبقاء فيه نزاع بين الأشعري ومن أتبعه كأبي علي بن." (٢)

٨٥٧-

"بل ولا سلكها جماهير الفلاسفة بل كثير من الفلاسفة ينازعونه في نفيه لقيام الحوادث والصفات بذات واجب الوجود ويقولولن إنه تقوم به الصفات والإرادات وأن كونه واجبا بنفسه لا ينافي ذلك، كما لا ينافي عندهم جميعا كونه قديما.

ولكن ابن سينا وأتباعه لما شاركوا الجهمية في نفي الصفات وشاركوا سلفهم الدهرية في القول بقدوم العالم سلكوا في إثبات رب العالمين طريقا غير طريقة سلفه المشائين كأرسطو وأتباعه الذين أثبتوا العلة الأولى بحركة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٩٩/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٢٤/٣

الفلك الإرادية، وأن لها محركا يحركها كحركة المعشوق لعاشقه وهو يحرك الفلك للتشبه بالعلة الأولى فعدل ابن سينا عن تلك الطريقة إلى هذه الطريقة التي سلخها من طريقة أهل الكلام الذين يحتجون بالمحدث على المحدث، وهو لا يقول بحدوث العالم.

فجعل طريقته الاستدلال بالممكن على الواجب ورأى أولئك المتكلمين قسموا الوجود إلى قديم ومحدث، فقسمه هو إلى واجب وممكن، وأثبت الواجب بهذا الطريق، ولكن هذا بناء على أن القديم ممكن وله ماهية تقبل الوجود والعدم.

وهذا مما خالفه فيه جمهور العقلاء من الفلاسفة والمتكلمين وغيرهم حتى أنه هو **تناقض** في ذلك، فوافق سلفه وجميع العقلاء.." (١)

-٨٥٨

"وصرح بأن الممكن لا يكون إلا ما يقبل الوجود والعدم، ثم **تناقض** هنا، كما قد بسط في غير هذا الموضع.

عودة إلى كلام ابن سينا

ونحن ننبه عليه هنا فقوله كل موجود إذا التفت إليه من حيث ذاته من غير التفات إلى غيره، فإما أن يكون بحيث يجب له الوجود في نفسه أو لا يكون فإن وجب فهو الحق بذاته الواجب وجوده من ذاته، وهو القيوم وإن لم يجب لم يجز أن يقال هو ممتنع بذاته بعد ما فرض موجودا، بل إن قرن باعتبار ذاته شرط مثل شرط عدم علته صار ممتنعا أو قرن شرط وجود علته صار واجبا.

واما إن لم يقرن بها شرط لا حصول علة ولا عدمها بقي له من ذاته الأمر الثالث، وهو الإمكان فيكون باعتبار ذاته الشيء الذي لا يجب ولا يمتنع فكل موجود غما واجب الوجود بذاته وغماممكن الوجود بحسب ذاته.

التعليق على كلام ابن سينا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٣٣٥

فيقال اما كون الموجود ينقسم إلى واجب، وهو الواجب بنفسه ن وإلى ممكن وموجود بغيره، وأن الموجود بغيره لا بد له من موجود بنفسه، فهذا كله حق، وهي قضايا صادقة." (١)

-٨٥٩

"وأما كون الممكن بنفسه له ذات يعتقب عليها الوجود والعدم، وأنها مع ذلك قد تكون أزلية واجبة بغيرها.

كما يقوله ابن سينا وموافقوه فهذا باطل عند العقلاء قاطبة من الأولين والآخرين حتى عند ابن سينا مع **تناقضه**.

الاعتراض على ما سبق من وجوه

الوجه الأول

قوله إن قرن باعتبار ذاته شرط صار ممتنعا أو واجبا وإن لم يقرن بها شرط بقي له من ذاته الأمر الثالث وهو الإمكان يقتضي إثبات ذات لهذا الممكن تكون تارة واجبة وتارة ممتنعة وهذا يقتضي أن الكل ممكن ذاتا مغايرة لوجوده وأن تلك الذات يمكن اتصافها بالوجود تارة والعدم أخرى، وهذا باطل سواء أريد به قول من يجعل المعدوم شيئا من المعتزلة ونحوهم، أو قول من يجعل الماهيات النوعية في الخارج مغايرة للوجود في الخارج كما يقوله من يقوله من المتفلسفة والكلام على فساد هذين مبسوط في غير هذا الموضع.

وهو لم يذكر هنا دليلا على صحة ذلك ومجرد ما ذكره من التقسيم لا يدل على وجود الإقسام الثلاثة في الخارج فيبقى دليله غير مقدر المقدمات.." (٢)

-٨٦٠

"لا يتصور عندهم ماهية متسلزمة للوجود تقبل الوجود والعدم.

وأما على قول متأخري الفلاسفة الذين يجعلون وجود الممكنات زائداص على ماهياتها، فتلك الماهيات إنما تتحقق في حال الوجود، لا يمكن تجردها عن الوجود، إلا يتصور أن يكون عندهم ماهية هي نفسها تقبل الوجود والعدم، فإثبات ماهية تقبل الوجود والعدم وهي مع ذلك مستلزمة للوجود ليس قول أحد من الطوائف.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٣٣٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٣٣٧

الوجه الثالث

أن هذا باطل، فإنها إذا كانت مستلزمة للوجود امتنع أن تقبل العدم.

وإن كان عدمها ممكنا امتنع أن تستلزم الوجود فدعوى المدعي أنها يمكن وجودها وعدمها وأنها مع ذلك تستلزم الوجود لا يمكن عدمها جمع بين **المتناقضين**.

وإذا قيل: هي باعتبار ذاتها يمكن وجودها وعدمها، وأما باعتبار سببها فإنه يجب وجودها.

قيل: قول القائل: هي باعتبار ذاتها يمكن وجودها وعدمها، ليس معناه أنه يجب وجودها أو عدمها بل معناه باعتبار أنها ذاتها لا تستحق وجودا ولا عدما بل لا بد لها من أحدهما باعتبار غيرها.

والتقدير أنها موجودة فيكون الوجود لها من غيرها واجبا والوجود الواجب ولو بغيره لا يمكن عدمه فهذه الذات الواجبة بغيرها لا يمكن عدمها بوجه من الوجوه.." (١)

-٨٦١

"حقيقة يختص بها عما سواه من غير مخصص مباين له خصصه بتلك الحقيقة.

ومن قال: إن واجب الوجود هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق أو لا بشرط.

فيقال له: هذا القول وإن كان فساده معلوما بالاضطرار كما بين في موضعه قول **متناقض** وهو مستلزم أنه مختص عن غيره بما يخصه.

وذلك أن المطلق لا يوجد في الخارج مطلقا، ولا يوجد إلا مقيدا بقيد من القيود.

فإذا قيل: موجود واجب قيده بالوجوب فلم يبق مطلقا.

وإن قال: ليس بواجب قيده بسلب الوجوب فلم يكن مطلقا.

وإن ادعى وجود موجود لا واجب ولا غير واجب لزمه رفع النقيضين جميعا، وهو أظهر الأمور الممتنعة في بديهة العقل.

ثم إنه يقيده بكونه مبدأ لغيره وبكونه عاقلا ومعقولا وعقلا وعاشقا ومعشوقا وعشقا، وغير ذلك من الأمور المقيدة المخصصة التي يمتاز بها من غيره ولا يكون وجودا مطلقا.." (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٣٤٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٣٦٢

-٨٦٢

"وطائفة فهذا مع أنه باطل من وجوه كثيرة ليس هو مطلقا بل موجود مقيد بقيود سلبية وإضافية وذلك تخصيص امتاز به عن سائر الموجودات على أي وجه قدر.

ثم يقال كل ما أشار إليه العقل من الأمور فلا بد له من حقيقة تختص به تميزه عما سواه كيفما كان وكل ما هو موجود في الخارج فلا بد له من وجود يختص به يمتاز به عما سواه فإن كان كل ما اختص بأمر يخصه يجب أن يكون له مخصص من خارج امتنع ان يكون في الوجود موجود بنفسه وأن تكون حقيقة من الحقائق موجودة بنفسها وأن يكون ثم وجود واجب.

ثم يلزم **التناقض** والدور الممتنع والتسلسل الممتنع فغنه إذا افتقر كل مختص إلى مباين يخصه فذاك الثاني إما أن يفتقر إلى مخصص وإما ان لا يفتقر فإن لم يفتقر انتقضت القضية الكلية وهو المطلوب.

وإن افتقر إلى الأول لزم الدور القبلي، وإن افتقر إلى غيره لزم التسلسل في العلل، وكلاهما ممتنع باتفاق العقلاء.

ولو قدر مقدر أنه يلزم الدور المعي، وهو أن يكون كل من المختصين موجودا مع الآخر.." (١)

-٨٦٣

"فإذا كان قد علم انه لا بد من موجود بنفسه مختص بخصائص لا يشركه فيها غيره، مباين له، توهما باطلا شيطانيا وهو من جنس ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح لما قال يأتي الشيطان أحدكم فيقول من خلق كذا فيقول الله فيقول من خلق الله؟ فإذا وجد أحدكم ذلك فليستعذ بالله ولينته

وفي حديث آخر لا يزال الناس يتساءلون حتى يقولوا هذا الله كل شيء فمن خلق الله؟

وهذا لكون الوسواس الشيطاني الباطل لا يقف عند حد الموجود الواجب القديم الخالق وهذا المقام ضل فيه طوائف من الناس صاروا ينفون ما يجب إثباته لله تعالى من الصفات لعدم علمهم بما يوجب اختصاصه بذلك ثم إنهم **يتناقضون**، فالمعتزلة فرقوا بين كونه عالما وقادرا، وكونه متكلما مريدا بأن العلم عام التعلق، فإنه سبحانه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير والكلام خاص، فإنه يتكلم بشيء دون شيء فإنه لا يتكلم إلا بالصدق والإرادة خاصة، فإنه يريد شيئا دون شيء، لا يريد إلا ما علم أن سيكون

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٣٦٤

فقال لهم الناس هب أن الأمر كذلك، لكن ما الموجب للتكلم ببعض الكلام دون بعض، ولإرادة بعض الأمور دون بعض؟ فلا بد." (١)

-٨٦٤

"من سبب يوجب التخصيص، فلا بد حينئذ أن يكون هو المخصص. فقالوا القادر المختار يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلا مخصص

فيقال لهم هذا مع بطلانه يوجب **تناقضكم**، فإنكم قلتم لا بد للتخصيص من مخصص، ثم قلتم كل الممكنات مخصصة ووجدت بدون مخصص، بل رجح المرجح أحد المتاثلين على الآخر من غير مخصص، وإذا جوزتم في الممكنات وجود المخصصات بدون مخصص، مع أن نسبة القادر واحدة، فالموجود بنفسه أولى أن يستغني عن مخصص مما اختص به من ذاته وصفاته، وذلك أنه من المعلوم أن وجود ذاته وصفاته أولى من وجود مفعولاته، وإذا جوزتم أن يكون مخصصا لمفعولاته المختصة بحقيقة وقدر وصفة بلا مخصص أصلا، فتجويزكم أن تكون ذاته المختصة الواجبة بنفسها لا تفتقر إلى مخصص بطريق الأولى

وهذا لا ينعكس، فإنه إذا قيل إن أفعاله تفتقر إلى مخصص، لم يلزم أن تكون ذاته مفتقرة إلى مخصص، فإن ذاته واجبة الوجود بنفسها، فهي لا تفتقر إلى سبب أصلا، بخلاف مفعولاته فإنها مفتقرة إلى سبب، وما افتقر إلى فاعل جاز أن يقال هو مفتقر إلى مخصص، بخلاف ما لا يفتقر إلى فاعل، فإنه لا يجب أن يفتقر إلى مخصص

فإذا قيل ما افتقر إلى سبب أو ما افتقر إلى." (٢)

-٨٦٥

"فاعل، أو ما افتقر إلى علم افتقر إلى مخصص، وما لم يفتقر إلى شيء من ذلك لم يفتقر، كان هذا كاملا معقولا

بخلاف ما إذا قيل المفتقر إلى الفاعل لا يفتقر إلى مخصص، والغني عن الفاعل يفتقر إلى مخصص، فإن هذا قلب للحقيقة، كما قالته المعتزلة الجهمية القدرية من نفي افتقار الأفعال إلى مخصص، وإثبات افتقار الذات إلى مخصص قلب للحقائق

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٣٦٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٣٧٠

وأفسد منه قول الفلاسفة الذين يثبتون مفعولات مختلفة مع حدوث كثير منها ويقولون إن مخصصها مجرد وجود بسيط، ثم يصفونه بصفات تفيد اختصاصه بما يتميز به عن سائر الموجودات، ويقولون مع ذلك الاختصاص لا بد له من مخصص مباين له ثم العلم فيه من العموم ما ليس في القدرة، وفي القدرة من العموم ما ليس في الإدارة

والمتفلسفة نفوا الاختصاص حتى أثبتوا وجودا مطلقا مجردا، ثم أثبتوا له من اللوازم ما يوجب الاختصاص، مثل كونه وجودا واجبا، وذلك يميزه عن الوجود الممكن، وجعلوه عاقلا ومعقولا وعقلا، وعاشقا ومعشوقا وعشقا، وملتذا به وأنواع ذلك مما يوجب اختصاصه بهذه الأمور عمن ليس هو موصوفا بها من الجمادات

وقالوا صدر عنه العالم المختص بما له من الصفات والأقدار من غير موجب للتخصيص فهل في الوجود أعظم من هذا **التناقض؟**." (١)

-٨٦٦

"وهو أن يكون وجود مطلق لا اختصاص فيه يوجب كل اختصاص في الوجود من غير سبب يوجب التخصيص؟

وهؤلاء ينكرون على من أثبت من أهل الكلام الحوادث بلا سبب حادث، ثم يثبتون الحوادث بلا محدث، ويثبتون التخصيصات في الموجودات بلا مخصص أصلا، وهو شبيه بقول من يجعل الممكن الذي ليس له من نفسه وجود يوجد بلا واجب بنفسه

ومن وافق هؤلاء من الكلابية في بعض الأمور يثبت صفات معدودة يختص بها ن ويجعل لها خصائص، ثم يطلب المخصص لغير تلك الصفات ، ولهذا كان منتهى من سلك هذه السبيل إلى أن يثبت وجودا، ثم مطلقا، ثم **يتناقض** أعظم من **تناقض** غيره، وذلك لن كل موجود فمختص بما هو من خصائصه، سواء عن غيره طلب ما هو ممتنع لذاته فمن وصف الواجب بذلك فقد وصفه بصفة الممتنع لذاته ن وهذا نهاية هؤلاء، وهو الجمع بين النقيضين

ثم يقول من يقول من متصوفتهم انه يجوز الجمع بين النقيضين، وأنه يثبت في الكشف ما يناقض صريح العقل

كلام الشهر ستاني في نهاية الإقدام

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٣٧١

والشهر ستاني لما اعتمد في مناظرته للقائلين بالعلو والمباينة والصفات الفعلية ونحو هؤلاء على هذه الطريقة أورد على نفسه من اللوازم ما." (١)

-٨٦٧

"والآمدي نفسه قد بين بطلان قول من جعل الجواهر متماثلة.

ومما ينبغي أن يعرف في مثل هذه المسائل المنازعات اللفظية فإن القائل إذا قال التخصيص يفتقر إلى مخصص والتقدير إلى مقدر كان بمنزلة من يقول: التحريك يفتقر إلى محرك وأمثال ذلك وهذا لا ريب فيه فإن التخصيص مصدر خصص يخصص تخصيصا وكذلك التقدير والتكلم ونحو ذلك ومصدر الفعل المتعدي لا بد له من فاعل يتعدى فعله فإذا قدر مصدر متعد بلا فاعل يتعدي فعله كان **متناقضا** بخلاف ما إذاقيل: الاختصاص يفتقر إلى مخصص والمقدار إلى مقدر ونحو ذلك فإن هذا ليس في الكلام ما يدل عليه لأن المذكور إما مصدر فعل لازم كالاختصاص ونحوه، أو اسم ليس بمصدر كالمقدار وكل من هذين ليس في الكلام ما يوجب افتقاره إلى فاعل يتعداه فعله.

فإذا قيل الموصوف الذي له صفة وقدر قد اختص بصفة وقدر فلا بد له من مخصص لم يكن في هذا الكلام ما يدل على افتقاره إلى مخصص مباين له يخصصه بذلك بخلاف ما إذا قيل إذا خص بصفة أو قدر فلا بد له من مخصص فإن هذا كلام صحيح.

والناطقون من أهل النظر وغيرهم إذا قصدوا المعاني فقد لا يراعون مثل هذا، بل يطلقون اسم المفعول على ما لم يعلم أن له فاعلا فيقول أحدهم هذا مخصوص بهذه الصفة والقدر والمخصوص لا بد له من مخصص فإذا أخذ المخصوص على أنه اسم مفعول فمعلوم أنه." (٢)

-٨٦٨

"أن تكون تلك الحياة التي استفاد منها ما ليس بحي الحياة حية بذاتها.

فيقال: هذا باطل من وجهين:

أحدهما أن الحياة التي حلته هي الحياة التي صار بها حيا ليس هنا حياة أخرى صار بها حيا حتى يقال هنا حياة حلته وحياة جعلته حيا.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٣٧٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٣٨٧

الثاني أن حياته إذا قدر أنها مستفادة من حياة أخرى فتلك الحياة الأخرى قائمة بحي هو حي بها لا أن تلك الحياة هي الحية، بل الحي الموصوف بالحياة لا نفس الحياة، فلينظر العاقل نهايات مباحث هؤلاء الفلاسفة في العلم الإلهي: العلم بالله تعالى وأسمائه وصفاته ن ولينظر هذا المعقول الذي يعارضون به الرسول صلى الله عليه وسلم مع أن هذا مبسوط في غير هذا الموضع وليس هذا موضع بسطه.

والناس شنعوا على ابي الهذيل العلاف لما قال إن الله عالم بعلم وعلمه نفسه ونسبوه إلى الخروج من العقل مع أن كلامه أقل تناقضا من كلام هؤلاء.

وأما زعمه أن ما يلزم مثبتة الصفات لا جواب عنه لأن واجب." (١)

-٨٦٩

"على سبيل الفرض إن الذات المستلزمة للصفات هي الموصوفة بذلك فليس هنا ما يقتضي افتقارها إلى غيرها.

كلام لابن رشد باطل من وجوه

وأما قوله خاصة على قول من يقول كل عرض حادث لن التركيب يكون فيه عرضا قديما فهذا باطل من وجوه:

الوجه الأول

أن القائلين بأن كل عرض حادث من الأشعرية ومن وافقهم لا يسمون صفات الله أعراضا فإذا قالوا هو عالم وله علم وهو متصف بالعلم، لم يقولوا إن علمه واتصافه بالعلم عرض، ومن سمى صفاته أعراضا كالكرامية ونحوهم، لم يلزمهم أن يقولوا كل عرض حادث ٠ وما أعلم أحدا من نظار المسلمين يقول كل عرض حادث وصفات الله القديمة عرض، فإن هذا تناقض بين، فما ذكره لا يلزم أحد من المسلمين ن فلم يقل أحد إن كل عرض حادث مع قوله إن صفات الله اللازمة له أعراض

الوجه الثاني

أن يقال على سبيل التقدير من قال كل عرض حادث، فإنه يقول في الأعراض الباقية إنها تحدث شيئا بعد

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤٣١/٣

شيء، فإذا قدر موصوف قديم بصفات وقيل إنها أعراض والعرض لا يبقى زمانين لزم أن يقال إنها تحدث شيئا بعد شيء وحينئذ فإذا قدر اجتماع أو تألف او تعدد في الصفات، ونحو ذلك مما سميته تركيبا.." (١)

-٨٧٠

"وأما قولك إن دليل الأشعرية أيضا لا يفضي إلى إثبات أول قديم ليس بمركب وإنما يفضي إلى إثبات أول ليس بحادث

فهذا أيضا توكيد لإثبات الصفات ن فإن مرادك بالمركب ما كان موصوفا بالصفات ولا ريب أن الأدلة الدالة على إثبات الصانع ليس فيها، والحمد لله، ما ينفي إثبات الصفات

فإن قلت فهم ينفون التجسيم بناء على انتفاء التركيب، ولا دليل لهم على ذلك

قيل لك هذه حجة جدلية، وغايته أن تلزمهم **التناقض**، وذلك لا يقتضي صحة قولك الذي نازعوك فيه، وهو نازعوك في إثبات الصفات، فقلت إن إثبات الصفات يستلزم التركيب، وأنت لم تقم دليلا على نفي هذا التركيب، فلم تقم دليلا على نفي الصفات، وقالوا لك أيضا لا دليل لك على نفي التجسيم، فإن عمدتك هو نفي الصفات العائد إلى نفي التركيب، وقد ظهر ذلك

فإذا قلت لهم وأنتم أيضا لا دليل لكم على ذلك، فإن دليل الحدوث لا يقتضي ذلك

قالوا لك نحن أثبتنا الحدوث بحدوث الجسم، وهو المراد بقولنا مركب، فإن صح دليلهم ثبت نفي ما سموه تركيبا وغن لم يصح دليلهم لم يكن في هذا منفعة لك." (٢)

-٨٧١

"على الإطلاق ثم قال بعد هذا انفرد بالعلم والكمال والحكم والاختيار، وانفرد بالقهر والاقتدار، وانفرد بالخلق والاختراع وقال مع هذه المخصصات بأسرها يستحيل الكمال عليها وإن تكاملت صفاتها

تعليق ابن تيمية

قلت ومعلوم أن هذا **تناقض**، فإن نفي الاختصاص بخاصة من الخواص، ودعوى انه وجود مطلق لا يختص بوجه من الوجوه يمنع أن يختص بعلم أو قدرة أو مشيئة ونحو ذلك من الصفات، فإن العالم مختص بعلمه متميز

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤٣٤/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤٣٧/٣

به عن الجاهل ن والقادر مختص بقدرته متميز بها عن العاجز ن والمختار مختص بالاختيار متميز به عن المستكره، فإن أثبت شيئا من صفات الكمال فقد أثبت اختصاصه بذلك، وإن نفى جميع الصفات ولم يثبت إلا وجودا مطلقا تناقض كلامه

وقيل له المطلق لا يوجد إلا في الذهن لا في الخارج ن فلا يتصور أن يكون في الخارج شيء مطلق، لا حيوان ولا إنسان مطلق ولا جسم مطلق ولا موجود مطلق، بل كل موجود فله حقيقة بها لا يشركه فيها غيره

وقيل له هذا الوجود المطلق اهو وجود المخلوقات أم غيره؟ فإن قال هو هو، بطل إثبات الخالق، وإن قال هو غيره قيل له." (١)

-٨٧٢

"رآه يضرب عبدا له لله أقدر عليك منك عليه فتعين انه قادر عليه نفسه.

والمقصود هنا أن الكلام إنما هو في الحوادث التي هي مقدورة ليس في كل مقبول فإذا كان المقدور لا يوجد في الأزل اتمنع وجود الحوادث كذلك، فلا يصح أن يفرق بين مقبول مقدور ومقبول غير مقدور، إذ كلاهما مقدور.

الثاني: أن يقال إما أن يكون وجود الحادث في الأزل ممكنا، وإما أن يكون ممتنعا فإن كان ممكنا أمكن وجود المقدور في الأزل وإن كان ممتنعا امتنع وجوده مقبولا ومقدورا.

الثالث: أن يقال: إثبات المقدور حال امتناع المقدور جمع بين المتناقضين ن فلا يعقل إثبات القدرة في حال امتناع المقدور بل في حال إمكانه.

ولهذا أنكر المسلمون وغيرهم على من قال من أهل الكلام إنه قادر في الأزل مع امتناع المقدور في الأزل وقالوا هذا جمع بين المتناقضين وقالوا: أنه يستلزم انتقال المقدور من الإمكان إلى الامتناع بدون سبب يوجب هذا الانتقال ويوجب أن يصير الرب قادرا بعد أن لم يكن قادرا بدون سبب يوجب ذلك وقد بسط الكلام على ذلك ف يغير هذا الموضع.." (٢)

-٨٧٣

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٤٤٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤/٥

"قال فإن أريد بتقابل الإدراك ونفيه تقابل التناقض بالسلب والإيجاب وهو انه لا يخلو من كونه سميعا وبصيرا ومتكلما أو ليس فهو ما يقوله الخصم، ولا يقبل نفيه من غير دليل

وإن أريد بالتقابل تقابل العدم والملكة، فلا يلزم من نفي الملكة تحقق العدم ولا بالعكس إلا في محل يكون قابلا لهما ولهذا يصح أن يقال الحجر لا أعمى ولا بصير والقول بكون الباريء تعالى قابلا للبصر والعمى، دعوى محل النزاع والمصادرة على المطلوب وعلى هذا فقد امتنع نفي لزوم العمي والخرس والطرش في حق الله تعالى من ضرورة نفي البصر والسمع والكلام عنه

قلت وقد أشكل هذا على كثير من النظار حتى ضل به لاعتقادهم صحته حتى على الآمدي فهذا كلامه في الخلو عن الضدين بالمعنى العام قد أورد عليه ما ذكر فكيف يدعي انه." (١)

-٨٧٤

"لكن النزاع بينهم في الخلق المغاير للمخلوق: هل هو قديم قائم بذاته؟ أو هو منفصل عنه؟ أو هو حادث قائم بذاته؟ وإذا كان حادثا فهل الحادث نوه؟ أو أن الحوادث هي الأعيان الحادثة ونوع الحوادث قديم لتكون صفات الكمال قديمة لله لم يزل ولا يزال متصفا بصفات الكمال؟

هذه الأقوال الأربعة قد قال كل قول طائفة ويقولون أيضا: إن قيام هذه الأمور بذاته من صفات الكمال وذلك أنا قد علمنا أن الله متكلم وأن المتكلم لا يكون متكلما إلا بكلام قائم بذاته وأنه مريد، ولا يكون مريدا إلا بإرادة قائمة بذاته إذ ما قام بغيره من الكلام والإرادة لا يكون كلاما له ولا إرادة إذ الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك المحل لا على غيره ويقولون قد أخبر الله انه {إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون} وان تدل على أن الفعل مستقبل، فوجب أن يكون القول والإرادة حادثين بالسمع.

وبالجملة عامة ما يذكر في هذا الباب يعود إلى نوع تناقض من الكرامية، وهو عمدة منازعيهم، ليس معهم ما يعتمدون عليه إلا تناقضهم وتناقض أحد المتنازعين لا يستلزم صحة قول الآخر لجواز ان يكون الحق في قول ثالث لا قول هذا ولا قول هذا لا سيما إذا عرف أن هناك قولا ثالثا وذلك القول يتضمن زوال الشبه القادحة في كل من القولين الضعيفين.." (٢)

-٨٧٥

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٦/٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٦١/٤

"الحجة الثالثة عند الآمدي على امتناع حلول الحوادث بذات الله تعالى

قال الآمدي الحجة الثالثة: أنه لو كان قابلا لحلول الحوادث بذاته لكان قابلا لها في الأزل، وإلا كانت القابلية عارضة لذاته واستدعت قابلية أخرى، وهو تسلسل ممتنع، وكون الشيء قابلا للشيء، فرع إمكان وجود المقبول فيستدعي تحقق كل واحد منهما ويلزم من ذلك إمكان حدوث الحوادث في الأزل وحدوث الحادث في الأزل ممتنع **للتناقض** بين كون الشيء أزليا وبين كونه حادثا.

قال الآمدي ولقائل أن يقول لا نسلم أنه لو كان قابلا لحلول الحوادث بذاته لكان قابلا لها في الأزل فإنه لا يلزم من القبول للحادث فيمالا يزال، مع إمكانه القبول له أزلا مع كونه غير ممكن أزلا والقول بأنه يلزم منه التسلسل يلزم عليه الأيجاد." (١)

-٨٧٦

"بعضهم في قوله {لا أحب الأفلين} الأنعام: ٧٦

أي المتغيرين وربما قال غيره المتحركين أو المنتقلين وقال بعض المتفلسفة المتأخرين الممكنين وأراد بالممكن ما يتناول القديم الأزلي الذي يمتنع عدمه

وزعم بعضهم كالرازي في تفسيره أن هذا قول المحققين وهؤلاء من أعظم الناس تحريفا للفظ الأفول ولفظ الإمكان فإنهم وسائر العقلاء يسلمون أن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون إلا ما كان معدوما فأما القديم الأزلي الذي لم يزل فيمتنع عندهم وعند سائر العقلاء أن يكون ممكنا يقبل الوجود والعدم

ولكن **يتناقضون** **تناقضا** بينا فقالوا الفلك ممكن يقبل الوجود والعدم وهو مع ذلك قديم أزلي

ثم استعمال لفظ الأفول في الممكن الذي يقبل الوجود والعدم من أعظم الكذب على اللغة والتفسير فإن المخلوقات الموجودة كالشمس والقمر والكواكب والأدميين وغيرهم لا يسمون في حال حضورهم آفلين

وهؤلاء اجترأوا على ذلك لما جعلت الجهمية أهل الكلام المحدث المتحرك آفلا فجعلوا كل متحرك آفلا وزعموا أن إبراهيم عليه السلام احتج بالحركة على امتناع كون المتحرك رب العالمين فلما قال هؤلاء هذا قال أولئك نحن نجعل كل ما سوى الرب آفلا فجعلوا السموات والأرض وكل ما سواه آفلا وفسروا بذلك القرآن." (٢)

-٨٧٧

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤/٦٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤/٧٦

"فيقال من الناس من ينازعك في هذا ومنهم من يوافقك عليه والموافقون لك منهم من يقول كل قائم بنفسه متحيز ولا اعلم قائما بنفسه إلا المتحيز ومنهم من يقول بل أعلم قائما بنفسه غير المتحيز فقولك لا يصح إلا إذا ثبت لك أن كل موصوف متحيز وثبت لك وجود موجود ليس بمتحيز، حتى يستلزم ثبوت موجود ليس بموصوف

وجمهور الخلق ينكرون هذه الدعوى بل يقولون إثبات موجود لا يوصف بشيء من الصفات بل هو ذات مجردة كإثبات وجود مطلق لا يتعين ولا يتخصص وهذا كله ممتنع لمن تصوره بضرورة العقل ويقولون هذا غنما يعقل تصوره في الأذهان لا في الأعيان، والذهن يقدر فيه الممتنعات، كالجمع بين الضدين والنقيضين

والجواب المركب أن يقال ما تعني بقولك متحيزا اتعني به ما كان له حيز موجود يحيط به أم تعني به ما يقدر المقدر له حيزا عدميا أو ما كان منحازا عن غيره؟

فإن عنيت الأول كان باطلا **متناقضا** فإن الأجسام إن كانت متناهية لم تكن في حيز وجودي فإنها إذا كانت متناهية لو كانت في حيز وجودي لزم أن يكون الجسم في جسم آخر إلى ما لا يتناهي في حيز وجودي لأن ذلك الحيز هو أيضا داخل فيما لا يتناهي." (١)

-٨٧٨

"لمعنى منتف فيما أثبته وأنا ما نفيت ذاك إلا لمعنى يختص به، فإن كان ذلك المأخذ صحيحا لم تجب التسوية وإن كان باطلا لزم خطئ في نفي ذاك وحينئذ فإن كانا مستويين لزم خطئ في الفرق بينهما، وليس خطء في إثبات ما أثبته بأولى من خطيء في نفي ذاك وحينئذ فإن كمانا مستويين لزم خطئ في لافرق بينهما وليس خطئ في إثبات ما أثبته بأولى من خطئ في نفي ما نفيته فإنما يفيدك هذا **تناقضي** إن صح التسوية لا يفيدك صحة مذهبك وإن ثبت الفرق بطل قولك.

فتبين ان هذا الإجماع هو من الإجماعات المركبة التي ترجع إلى حجة جدلية ولو كانت صحيحة لم تفد إلا **تناقض** الخصم.

الوجه الثالث

أن يقال: ما ذكرته من الحجة معارض بتجويزك على الله إحداث الحوادث بعد أن لم تكن، وهو كونه فاعلا

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤/ ٨٠

فالفاعلية: إما أن تكون صفة كمال وإما أن لا تكون صفة كمال.

فإن كانت كمالا، كان قد فاته الكمال قبل الفعل وإن لم تكن كمالا لزم اتصافه بغير صفات الكمال وهذا محال لهذين الوجهين.

وإذا قلت إن الفعل نسبة وإضافة.

قيل لك: وإضافة هذا الحادث إليه نسبة وإضافة ولا فرق بينهما إلا كون أحدهما متصلا والآخر منفصلا.." (١)

-٨٧٩

"والمريدية وضدها العام كما لا يخلو عن نفس السمع والبصر وضده العام.

فإن قيل: منهم من يفرق بين القول والإرادة وبين التسمع والتبصر.

فيقال قد قيل إن هذا ليس هو المشهور عنهم.

وسواء كان هو المشهور أو لم يكن، فإنه يقال: إن كانت صورة الإلزام كصورة الوفاق لزم خطأ من فرق بين الصورتين منهم، وإن كان بينهما فرق مؤثر في الحكم لزم خطأ المسوى منهم وعلى التقديرين لا يلزم صواب المنازع لهما.

وأيضا فإنه يقال: إما أن يكون تعاقب الحوادث ممكنا وإما ان يكون ممتنعا فإن كان ممكنا كانوا أخطأوا في قولهم: يخلو عن القول والإرادة وعن ضدها إذ يمكن تعاقب ذلك عليه دائما وإن كان ممتنعا كان هذا الامتناع هو الفرق بين ذلك وبين السمع والبصر، فإنه يمكن اتصافه في الأزل بالسمع والبصر، دون اتصافه بالحادث من القول والإرادة.

لكن على هذا لا يلزم تناقضهم في أن القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده فإنهم يقولون ليس هو قابلا في الأزل للاتصاف بالحوادث.

لكن يقال لهم: هذا فرع إمكان اتصافه بالحوادث فلم قلتم إن ذلك ممكن.." (٢)

-٨٨٠

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨٨/٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٠٠/٤

"ولا يضر عدم الشيء في الأزل ووجوده فيما لا يزال كالأفعال المحدثة.

وهذا جواب محقق لهم.

لكنه لا يتم ألا بأن يكون عدم القول والإرادة في الأزل ليس صفة نقص.

وقولهم في ذلك كقول المعتزلة وهم خير من المعتزلة من وجهين:

من جهة انهم يجعلون القول والإرادة قائمة بذاته وهذا بحث آخر لا يختص بهذه المسألة.

ومن جهة أنهم يثبتون مشيئة أزلية وقابلية أزلية.

وأيضا فما ادعاه من انه أثبت أن الحوادث لا بد وأن تكون متناهية ليس كما ذكر.

وقد عرف الكلام فيما ذكر هو وغيره وضعف ذلك.

الثالث

قال أبو الحسن الآمدي يعني في بيان **تناقضهم** أن من مذهبهم أن القول الحادث والإرادة الحادثة عرض كاللون والطعم والرائحة، وأنه يجوز في الشاهد تعري." (١)

-٨٨١

"الصفات تابعة للذات وكون الإرادة مشروطة بالعلم والعلم مشروطا بالحياة.

وادعوا أن تقدم الحروف من هذا الباب وهذا الذي يقال له تقدم بالطبع وهو تقدم الشرط على المشروط كتقدم الواحد على الإثنين وجزء المركب على جملته ومثل هذا الترتيب لا يستلزم عدم الثاني عند وجود الأول.

فقول هؤلاء إن كان باطلا، فكون العلم هو الحياة، والحياة هي الإرادة، ومعنى القرآن هو معنى التوراة، ومعنى آية الكرسي وقل هو الله أحد هو معنى آية الدين وتبت يدا أبي لهب هو باطل أيضا سواء كان مثله في البطلان أو أخفى بطلانا منه او أظهر بطلانا منه.

وحينئذ فيقال: هب أن قول السالمية والكرامية باجتماع الحروف محال، فقول الكلابية أيضا محال، فلا يلزم من بطلان ذاك صحة هذا.

وقول المعتزلة والفلاسفة أبطل من الكل.

وحينئذ فيكون الحق هو القول الآخر وهو انه لم يزل متكلما بحروف متعاقبة لا مجتمعة.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٠٢/٤

وهذا يستلزم قيام الحوادث به، فمن قال بهذا لم يكن **تناقض** الكرامية حجة عليه، ولم يلزم من بطلان قولهم بطلان هذا الأصل وإن كان اجتماع الحروف ممكنا بطل أصل الاعتراض.." (١)

-٨٨٢

"وأن ما لا يكون كذلك فلا يكون إلا عرضا قائما وانه لا يعقل موجود إلا ما يشار إليه أو ما يقوم بما يشار إليه كما قد بسط في موضعه وسيأتي الكلام على نفي حجته.

الحجة الثالثة

قال لا يخلو غما ان يكون لذاته قابلا لحلول الأعراض المتعاقبة أولا فإن كان الأول فيلزم ان يكون محلا للحوادث وهو محال كما يأتي وإن كان الثاني فيلزم امتناع ذلك على كل الجواهر ضرورة الاشتراك بينها في المعنى وهو محال خلاف المحسوس.

الرد عليه من وجوه

ولقائل أن يقول الجواب من وجوه

الأول أنا لا نسلم حلول الأعراض المتعاقبة وأنت قد اعتمدت في هذا الوجه الذي ذكرته من **تناقض** أهل هذا القول على نفي الجسم والجوهر فلو جعلت هذا حجة في ذلك لزم المصادرة على المطلوب إذ كنت في كل من المسألتين تعتمد على الأخرى وإن اعتمدت على نفيه بالوجوه الأخر فقد عرف فساد كلامك وكلام غيرك.." (٢)

-٨٨٣

"به غيره بل ليست اللوازم إلا ما لزم جميع ما يسمى جوهرا وجسما.

وهذا المعنى قد رأيت منه عجائب لهؤلاء النظار، يتكلم كل منهم مع كل قوم على طريقتهم بكلام يناقض ما تلكم به على طريقة أولئك، مع **تناقض** كل من القولين في نفس الأمر وهذا إما ان يكون لكونه لم يفهم أن هذا المعنى الذي أثبته بهذه العبارة هو الذي نفاه بتلك فلا يكون قد تصور حقيقة ما يقول، بل تصور ما

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٢٧/٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٥٢/٤

يتقيد باللفظ بحيث إذا خرج المعنى عن ذلك اللفظ لم يعرف أنه هو، وهذا قبيح بمن يدعى النظر في العقليات المحضة التي لا تتقيد بلغة ولا لفظ، وإما أن يكون مع نسيانه وذهوله في كل مقام لما قاله في المقام الآخر، وهذا أشبه أن يظن بم له عقل وتصور صحيح لكنه يدل على ان له في المسألة قولين، وأنه يقول في كل مقام ما ترجح عنده في ذلك المقام ولا يمشي مع الدليل مطلقا بل **يتناقض** وإما أن يكون مع فهمه **التناقض** وحينئذ فإما ان لا يبالي **بتناقض** كلامه وإما ان يرجح هذا في هذا الموطن وهذا في هذا الموطن.." (١)

-٨٨٤

"نحن نعلم أن النار تخالف الماء أعظم مما نعلم أن الحرارة تخالف عرضا قائما بغيره، وهو صفة محسوسة بالمس، وكذلك بين السواد والبياض من الاشتراك في العرضية واللونية، والقيام بالغير، والرؤية بالبصر، وغير ذلك من الصفات أعظم من الاشتراك بين الماء والنار ن فإن الاشتراك بينهما هو في القدر ونحو ذلك من الكميات، والاشتراك في الكيفية أعظم من الاشتراك ف يالكمية فإذا كان ذلك لا يوجب التماثل فذاك بطريق الأولى.

وأيضا فالحرارة قد تنكسر بالبرودة في مثل الفاتر، فإنه لا يبقى حارا كحرارة النار ولا باردا برودة الماء المحض، واما نفس الماء والنار فلا يجتمعان.

وأيضا فالأعراض المختلفة تشترك في محل واحد واما نفس الأقسام فلا تشترك في محل واحد وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا بيان اعتراف هؤلاء بفساد الأصول التي بنوا عليها ما خالفوه من النصوص، وبيان **تناقضهم** في ذلك، وأنهم يقولون إذا تكلموا في المنطق وغيره بما يناقض كلامهم هنا ويبعد أو يمتنع في العادة ان يكون هذا لمجرد اختلاف الاجتهاد، مع الفهم التام في الموضعين، بل يكون لنقص كمال الفهم والتصور وخوفا أن لا يكون القولان متنافيين فلا يهجم بإثبات **التناقض** أو لنوع من الهوى." (٢)

-٨٨٥

"وإلا فالعقل بجوز وجود ما ذكر قيل: والنافي لإمكان هذا هو الوهم وإلا فالعقل يجوز وجود ما ذكر وإذا قيل البرهان العقلي دل على وجود ما أنكره الوهم قيل والبرهان العقلي دل على وجود ما أنكره الوهم

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٧٥/٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٨٠/٤

هنا.

ومن تأمل هذا وجده من اصح المعارضة وأبين **التناقض** في كلام هؤلاء النفاة وقد بسط هذا في غير هذا الموضع.

الوجه الثاني

قوله وإذا كان له بعد وامتداد فإما أن يكون غير متناه وإما أن يكون متناهيا.

فيقال من الناس من يقول إنه غير متناه وهؤلاء منهم من يقول جسم ومنهم من يقول غير جسم وقد حكى القولين أبو الحسن الأشعري في المقالات وحكاهما غيره أيضا ومن الناس من قال هو متناه من بعض الجهات وهذا مذكور عن طائفة من أهل الكلام من الكرامية وغيرهم وقد قاله بعض المنتسبين إلى الطوائف الأربعة من الفقهاء كما ذكره القاضي أبو يعلى في عيون المسائل فإن هذه الأقوال يوجد عامتها في بعض أتباع الأئمة منها ما يوجد في في بعض أصحاب أبي حنيفة ومنها ما يوجد في بعض أصحاب مالك، ومنها ما يوجد في بعض أصحاب الشافعي ومنها مايو جد في بعض أصحاب أحمد، ومنها ما يوجد في بعض أصحاب اثنين أو ثلاثة أو الأربعة.." (١)

-٨٨٦

"أقرب إلى صريح المعقول وأبعد عن **التناقض**، كما أنه أقرب إلى صحيح المنقول.

الوجه الثالث

وكذلك يقال في الوجه الثالث فإن لإثبات النهاية من أحد الطرفين دون الآخر أبعد عن الإحالة من إثبات موجود قائم لا يمكن أن يقال فيه هو متناه ولا أن يقال غير متناه.

وكذلك إثبات موجود لا نهاية له من الطرفين أقرب إلى المعقول من كونه لا يقبل إثبات النهاية ولا نفيها.

قوله فيلزم أن يكون الرب مفتقرا في إفادة مقداره إلى موجب ومخصص ولا معنى للبعد غير نفس الأجزاء فيكون الرب معلولا لغيره.

يقال ما من أحد من النفاة إلا وقد قال نظير هذا فالكلابية والأشعرية يقولون الذات اقتضت صفات معدودة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤/٢١١

دون غيرها من الصفات فإنهم وغن تنازعوا في كون صفاته كلها معلومة للبشر فإنهم لم يتنازعوا في إثبات صفات لا تناهي بل لا بد إن تكون صفاته متناهية فجعلوا الذات مقتضية لعدد معين دون غيره من الأعداد، ولصفات معينة دون غيرها من الصفات بل واقتضت الأمر بشيء دون غيره من المأمورات، وبإرادة شيء دون غيره من المرادات مع أن نسبتها إلى جميع المرادات والمأمورات نسبة واحدة.." (١)

-٨٨٧

"بحقيقة من الحقائق ولا صفة من الصفات هو المخصص للعالم كله بما هو عليه من الحقائق والصفات والمقادير وأنه علة تامة موجبة للمعلول مع أن الحوادث من المعلولات ليست أعيانها أزلية ولم يكن فيه ما يوجب تأخر شيء من المعلولات، ولا قام به صفة ولا معنى ولا فعل يوجب التخصيص، لا بحقيقة دون حقيقة ولا بصفة دون صفة ولا لحادث دون حادث ولا لتأخير ما يتأخر.

والعالم يشهد فيه من الحقائق والحوادث الحادثة ما يعلم معه بالضرورة أنه لا بد له من مخصص، وهم لا يثبتون إلا وجودا مطلقا، ليس فيه اختصاص وجودي بوجه من الوجوه، فضلا عن إن يكون مقتضبا لتخصيص حقيقة دون حقيقة ن وصفة دون صفة والحدوث من غير سبب يقتضي الحدوث، وهذه الأمور لبسطها موضع آخر.

والمقصود أن هؤلاء القائلين بعدم التناهي، أو بالتناهي من جانب دون جانب مع كون قولهم فاسدا فنفاة كون الرب على العرش الذين يحتجون على نفي ذلك بنفي الجسم وعلى نفي الجسم بهذه الحجج يلزمهم من التناقض أعظم مما يلزم المثبتين والمقدمات التي." (٢)

-٨٨٨

"بنفسه فمن شك في جواز هذا أو عجز عن جواب شبهة مجوزة كان جهلة بينا وكان أجهل من افحش الناس قولا بالباطل المحض من التشبيه والتجسيم حتى لو فرض القول الذي يحكى عن غالية المنتقضة لله من اليهود وغيرهم مثل الذين يصفونه بالبكاء والحزن وعض اليد حتى جرى الدم ورمد العين سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا.

فإذا قدر واجب بنفسه موصوف بهذه النقائص لم يكن هذا أبعد في العقل من وجود فاعل ليس موجودا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤/٢١٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤/٢١٧

بنفسه، له فاعل ليس موجودا بنفسه، إلى ما لا يتناهى فإن هذا وصف لجميع الفاعلين بالعدم الذي هو غاية النقص فإن غاية النقص أنه يرجع إلى أمور عدمية، فكيف عدم ما يقدر فاعلا للعالم؟

فتبين أن هؤلاء الذين يدعون العقليات التي تعارض السمعيات هم من أبعد الناس عن موجب العقل ومقتضاه كما هم من أبعد الناس عن متابعة الكتاب المنزل والنبي المريل وأن نفس ما به يقدحون في أدلة الحق التي توافق ما جاء به الرسول لو قدحوا به فيما يعارض ما جاء به الرسول لسلموا عن **التناقض** وصح نظرهم وعقلهم واستدلالهم، ومعارضتهم صحيح المنقول وصريح المعقول بالشبهات الفاسدة.." (١)

-٨٨٩

"الدلالة فقد بينا ضعفها في مسألة الوحدانية فهنا لما احتجوا بهذه الدلالة على حدوث العالم ذكر ضعفها، وأحال على ما ذكره في الوحدانية، فكيف يحتج بها بعينها في مثل هذا المطلوب بعينه، وهو كون الأجسام ممكنة لأنها مركبة ويحيل على ما ذكره في التوحيد.

ومعلوم انه لو أبطلها حيث تعارض نصوص الكتاب والسنة واعتمد عليها حيث لا **تناقض** ذلك، لكان مع ما فيه من **التناقض** أقرب إلى العقل والدين من أن يحتج بها في نفي لوازم نصوص الكتاب والسنة ويبطلها حيث لا تخالف نصوص الأنبياء.

الوجه الثاني

أن يقال: أنت أيضا قد بينت في الكلام على إثبات وحدانية الله تعالى فساد هذه الطريقة التي سلكها ابن سينا وغيره من الفلاسفة التي أحلت عليها هنا.

وذلك أنه قال الفصل الثاني في امتناع وجود إلهين لكل واحد منهما من صفات الإلهية ما للآخر وقد احتج النافون للشركة بمسالك ضعيفة: المسلك الأول: وهو ما ذكره الفلاسفة، وذلك أنهم قالوا: لو قدر وجود واجبين كل." (٢)

-٨٩٠

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٣٦/٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٤٨/٤

"ولقائل أن يقول هذا الوجه في غاية الضعف وذلك انه إذا كانت الحروف مقدورة له.

حادثة بمشيئته، كما ذكرته عن منازعيك فتخصيص كل منها بمحله، كتخصيص جميع الحوادث بما اختصت به من الصفات والمقادير والأمكنة والأزمنة.

وهذا إما أن يرد إلى محض المشيئة وإما إلى حكمة جلية أو خفية وقد تنازع الناس في الحروف التي في كلام الآدميين هل بينها وبين المعاني مناسبة تقتضي الاختصاص على قولين مشهورين.

وأما اختصاصها بمحالها في حق الأدميين بسبب يقتضي الاختصاص فهذا لا نزاع فيه.

فعلم أن الاختصاص منه بالمحل أولى منه بالمعنى.

واما قوله إن قالوا باجتماع الحروف بذاته مع اتحاد الذات فيلزم منه اجتماع المتضادات في شيء واحد فهذا قد تقدم أن للناس فيه قولين وان القائلين باجتماع ذلك إن كان قولهم فاسدا فقول من يقول باجتماع المعاني المتعاقبة وأنها شيء واحد وأن الصفات المتنوعة شيء واحد أعظم فسادا.

وأما قوله وغن لم يقولوا باجتماع حروف القول في ذاته فيلزم منه مناقضة أصلهم في أن ما اتصف به الرب يستحيل عروه عنه فكلام صحيح ولكن تناقضهم لا يستلزم صحة قول منازعيهم إذا كان ثم قول ثالث وهذا اللازم فيه نزاع معروف وقد حكي النزاع عنهم أنفسهم.." (١)

-٨٩١

"فمن قال إن ما اتصف به من الأصوات والأفعال ونحو ذلك يجوز عروه، لم يكن مناقضا.

والذين قالوا منهم إنه لا يجوز عروه عما اتصف به عمدتهم أنه لو جاز عروه عنه لم يكن ذلك إلا بحدوث ضد ثم ذلك الضد الحادث لا يزول إلا بضد حادث فيلزم تسلسل الحوادث بذاته وهذا يجيب عنه بعضهم بأنه يجوز عدمه بدون حدوث ضد ويجيب عنه بعضهم بالتزام التسلسل في مثل ذلك في المستقبل.

عود إلى كلام الآمدي في الرد على الكرامية: السابع

قال الآمدي في تناقض الكرامية أنهم جوزوا اجتماع الإرادة الحادثة مع الإرادة القديمة ومنعوا ذلك في العلم والقدرة ولو سئلوا عن الفرق لكان متعذرا.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٦٥/٤

تعليق ابن تيمية

قلت ولقائل أن يقول إن كانوا هم فرقوا فغيرهم لم يفرق بل جوز تجدد علوم وقدر.

وحينئذ فهم في الفرق على ما اعتمدت عليه المعتزلة في الفرق بين كونه عالما قادرا وبين كونه متكلما مريدا." (١)

-٨٩٢

"وقد قال تعالى {إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين} الذاريات: ٥٨.

وقال تعالى {والسماء بنيناها بأيد} الذاريات: ٤٧، أي بقوة وقال تعالى: {أولم يروا أن الله الذي خلقهم هو أشد منهم قوة} فصلت: ١٥

وفي الحديث الصحيح حديث الاستخارة اللهم إني استخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك، فأي بيان لعلم الله وقدرته أبين من هذا؟

وأما قول القائل هنا هو عالم بالذات أو عالم بعلم فغن كان يظن أن الذات التي تكون إلا عالمة قادرة يمكن وجودها مجردة عن العلم والقدرة كما يقوله النفاة فهو كلام ضال **متناقض** فغن إثبات عالم بلا علم وقادر بلا قدرة، وحي بلا حياة وسميع بلا سمع وبصير بلا بصر مما يعلم فساده بالضرورة عقلا وسمعا.." (٢)

-٨٩٣

"وقولك عن النصارى إنهم ربما أومأوا إلى مذهب الكلابية فيقال له لو كان قول النصارى ليس فيه إلا إثبات أن الله حي بحياة عالم بعلم لكان قولهم وقولك وقول الكلابية سواء.

والنصارى لم يكفرهم الله بهذا وغنما كفرهم الله بما ذكره عنهم في كتابه مما لا يقول به أحد من الصفاتية المسلمين وقول النصارى فيه من **التناقض** والاضطراب ما يتبين لكل عاقل ساده حيث يثبتون الابن صفة أقنوما ويجعلونه مع ذلك إلها فاعلا ويجعلون مع ذلك الإله واحدا ويقولون إن المتحد بالمسيح هو الابن وهو الكلمة دون الأب فهو مذهب **متناقض** **كتناقض** الفلاسفة بل والمعتزلة **متناقضون** ايضا في نفي الصفات وإثبتها كما تراه وهذا كلام افضل متأخريهم.

ثم إنه لم يحتج على الصفاتية إلا بحجتين إحداهما انه لو كان له علم لكان علمه مثل علمنا والمثلان لا يكون

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤/٢٦٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٥/٣٣

أحدهما محدثا والآخر قديما.

والثانية أن كونه عالما قادرا واجب والصفة إذا كانت واجبة استغنت بوجوبها عن معنى يوجبها فقد سمى ذلك صفة وهذه الحجة غنما تلزم مثبتة الحال وهم يقولون يعلل الواجب بالواجب وأما الأولى ففسادها ظاهر جدا لا سيما وأبو الحسين لا يسلم لهم أن الواحد منا عالم لمعنى ولهذا عدل عن طريقتي شيوخه المذكورتين في نفي الصفات إلى طريقة ثالثة أضعف منهما فقال إنه لا طريق إلى إثبات هذه المعاني." (١)

٨٩٤-

"النفي في غاية الفساد **والتناقض** فهم **يتناقضون** لا محالة في نفس المذهب أو في حجته ونقلهم عن منازعيهم فيه من التحريف والمجازفة والشناعة بغير حق ما يتبين لمن تأمله مثل تشنيعهم على أهل الإثبات بأنكم تقولون بتعدد القديم والقديم لفظ مجمل يوهمون به بعض الناس أنهم يقولون بتعدد الآلهية لا سيما مع قول اكثر شيوخهم كالجبائي ومن قبله إن أخص وصف الرب هو القدم وإن الاشتراك فيه يوجب التماثل فلو شاركت الصفة الموصوف في القدم لكانت مثله وهذا وإن كان في غاية الفساد فإن خصائص الرب التي لا يوصف بها غيره كثيرة مثل كونه رب العالمين وانه بكل شيء عليم وعلى كل شيء قدير وأنه الحي القيوم القائم بنفسه القديم الواجب الوجود المقيم لكل ما سواه ونحو ذلك من الخصائص التي لا تشركه فيها صفة ولا غيرها

فيقال القدم هو من خصائصه هو قدم القائم بنفسه وكذلك وجوبه الذي هو وجوب وجود القائم بنفسه ونحو ذلك.

وأما الصفات التي لا تقوم إلا به فإن قيل بقدمها أو وجوبها فلا ريب أنها ليست قائمة بنفسها بل لا تقوم إلا بالموصوف وحقيقة الأمر أن القديم الواجب بنفسه هو الذات المستلزمة لصفات الكمال وأما ذات مجردة عن هذه الصفات أو صفات مجردة عنها فلا وجود لها فضلا عن أن تكون واجبة بنفسها أو قديمة فقولهم مع فساده." (٢)

٨٩٥-

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤٣/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤٦/٥

"الناس فيها دقيقها وجليلها كما قال الشعبي ما ابتدع أحد بدعه إلا وفي كتاب الله بيانها وقال مسروق ما نسأل أصحاب محمد عن شيء إلا وعلمه في القرآن ولكن قصر عنه.

ولما كان لفظ المتحيز فيه إجمال وإبهام امتنع طوائف من أهل الإثبات عن إطلاق القول بنفيه أو إثباته ولا ريب أنه لا يوجد عن أحد من السلف والأئمة لا إثباته ولا نفيه كما لا يوجد مثل ذلك في لفظ الجسم والجهر ونحوهما.

وذلك لأنها ألفاظ مجملة يراد بها حق وباطل وعامة من أطلقها ف بالنفي أو الإثبات أراد بها ما هو باطل لا سيما النفاة فإن الصفات كلهم ينفون الجسم والجوهر والمتحيز ونحو ذلك ويدخلون في نفي ذلك صفات الله، وحقائق أسمائه ومباينته لمخلوقاته بل إذا حقق الأمر عليهم وجد نفيهم متضمنا لحقيقة نفي ذاته، إذ يعود الأمر إلى وجود مطلق لا حقيقة له إلا في الذهن والخيال، أو ذات مجردة لا توجد إلا في الذهن والخيال أو إلى الجمع بين **المتناقضين** بإثبات صفات ونفي لوازمها.." (١)

-٨٩٦

"فعامة من يطلق ذلك إما **متناقض** في نفيه وإثباته يثبت الشيء بعبارة وينفيه بأخرى، أو يثبته وينفي نظيره أو ينفيه مفصلا ويثبته مجملا أو بالعكس، أو يتكلم في النفي والإثبات بعبارات لا يحصل مضمونها ولا يحقق معناها.

وهكذا كثير في الكبار فضلا عن الصغار، وكثير منهم لا يفهم مراد أكابرهم بهذه العبارات، وهم يعلمون أن عامتهم لا يفهمون مرادهم، وإنما يظنونه تعظيما وتسبيحا من حيث الجملة، والواجب على المسلمين أن يتلقوا الأقوال الثابتة عن الرسول بالتصديق والقبول مطلقا في النفي والإثبات.

وأما الألفاظ التي تنازع فيها أهل الكلام، فلا تتلقى بتصديق ولا تكذيب حتى يعرف مراد المتكلم بها، فإن وافق ما قاله الرسول كان من القول المقبول، وإلا كان من المردود ن ولا يكون ما وافق قول الرسول مخالفا للعقل الصريح أبدا، كما لا يكون ما خالف قوله مؤيدا ببرهان العقل أبدا كما قد بين ذلك في غير هذا الموضع.

وكذلك لفظ الجهة لفظ مجمل فإن الناطقين به من أهل الكلام والفلسفة، وقد يريدون بلفظ الجهة أمرا وجوديا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٥/٥٧

غما جسما وغما عرضا في جسم.

وقد يريدون بلفظ الجهة ما يكون معدوما كما وراء الموجودات.." (١)

-٨٩٧

"فيه بالإشارة والإيماء بل بالتصريح المستقصي فيه والموفى حق البيان والإيضاح والتفهيم والتعريف.

فهذا كله حجة على إخوانه نفاة الصفات الجهمية وأما أهل الإثبات فيقولون إنه قد صرح بالتوحيد الحق التصريح المستقصي فيه الموفى حق البيان والإيضاح والتفهيم والتعريف وهذه نصوص القرآن والأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأقوال الصحابة والتابعين وغيرهم من السلف فيها من البيان للإثبات ما لا يحصيه إلا رب السماوات.

وقوله فإن المبرزين المنفقين أيامهم لسرعة الوقوف على المعاني الغامضة يحتاجون في تفهم هذه المعاني إلى فضل وشرح وعبارة فكيف غتم العبرانيين وأهل الوبر من العرب؟

فهذا الكلام حجة له على إخوانه الجهمية من المعتزلة وأتباعهم نفاة الصفات الذين يقولون إن التوحيد الحق هو قول أهل السلب نفاة الصفات ولا ريب أن فهم قولهم فيه غموض ودقة لأنه قول **متناقض** فاسد أعظم **تناقضا** من قول النصارى كما قد بين في." (٢)

-٨٩٨

"موضعه فما يفهمه إلا الذكي الذي مرن ذهنه على تسليم المقدمات التي بها يفسدون ذهنه أو على تصور أقوالهم **المتناقضة** فإن كان من متابعيهم نقلوه من درجة إلى درجة، كما تفعل القرامطة بنقل المستجيبين لهم من درجة إلى درجة، وكذلك هؤلاء الجهمية النفاة لا يمكنهم أن يخاطبوا ذكيا ولا بليدا بحقيقة قولهم، إن لم يتقدم قبل ذلك منه تسليم لمقدمات وضعوها، تتضمن ألفاظا مجملة، يلبسون بها لعيه الحق بالباطل، فيبقى ما سلمه لهم من المقدمات، مع ما فيه من التلبيس والإبهام، حجة لهم عليه فيما ينازعهم فيه، إلى أن يخرجوه أن تمكنوا من العقل والدين كما تخرج الشعرة من العجين، فإن من درجات دعوتهم الخلع والسلخ وأمثال هذه العبارات.

وقد رأيت كتبهم فرأيتهم يحتجون على طوائف المسلمين الذين فيهم بدعة بما وافقوهم عليه من البدعة، كما

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٥/٥٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٥/٦٠

احتج ابن سينا على المعتزلة، ونحوهم من نفاة الصفات، بما وافقوه عليه من هذه الأقوال المبتدعات، وإلا فالفطر السليمة تنكر أقوال النفاة، إذ قد توافق على إنكارها الفطر والمعقول، والسمع المنقول، وإنما يخالف بنوع من الشبه الدقيقة، التي هي من أبطل الباطل في الحقيقة.

ولقد حدثني بعض أصحابنا أن بعض الفضلاء، الذين فيهم نوع." (١)

٨٩٩-

"عليه ولو كان شرطا فالمحل حينئذ سبب وهم يزعمون أن الماهية قابلة لوجودها فتكون سببا لوجودها فتناقض قولهم.

وأما عند التحقيق فيجوز أن تكون الماهية أو شيء من صفاتها شرطا في صفة أخرى ولو كنا ممن يقول إن في الخارج ماهية مغايرة لوجوده لجوزنا أن تكون الماهية شرطا لوجودها لأن الشرط لا يجب أن يتقدم المشروط بخلاف العلة فإنها تتقدم المعلول ولكن لما لم يكن في الخارج إلا الوجود الذي هو ماهية نفسه امتنع أن تكون هناك ماهية تكون شرطا لوجود نفسها أو لا تكون شرطا لوجود نفسها.

ثم قال ابن سينا في تقرير توحيدهم واجب الوجود المتعين إن كان تعينه ذلك لأنه واجب الوجود فلا واجب وجود غيره وإن لم يكن تعينه لذلك بل لأمر آخر فهو معلول لأنه إن كان وجوب الوجود لازما لتعينه كان الوجوب لازما لماهية غيره أو صفة وذلك محال وإن كان عارضا فهو أولى أن يكون لعلة وإن كان ما تعين به." (٢)

٩٠٠-

"والآخر لتشخصها بل ولا وجودان أحدهما لنوعها والآخر لتشخصها بل ولا قابلان بل الموجود هو الأعيان المشهودة والفاعل إنما فعل تلك الأعيان لم يفعل أنواعا مطلقة كلية وإن كانت تلك تتصور في العلم فالكلام في الوجود الخارجي.

وهذا مما يبين لك أن من قال المتفلسفة إنه سبحانه وتعالى يعلم الأشياء على وجه كلي لا جزئي فحقيقة قوله إنه لم يعلم شيئا من الموجودات فإنه ليس في الموجودات إلا ما هو معين جزئي والكليات إنما تكون في العلم لا سيما وهم يقولون إنما علم الأشياء لأنه مبدؤها وسببها والعلم بالسبب يوجب العلم بالمسبب ومن المعلوم

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٦١/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٠٤/٥

أنه مبدع للأمور المعينة المشخصة الجزئية كالأفلاك المعينة والعقول المعينة وأول الصادرات عنه على أصلهم العقل الأول وهو معين فهل يكون من **التناقض** وفساد العقل في الإلهيات أعظم من هذا؟

وقولهم إنه إذا لم يكن مع الواحد منها القوة القابلة لتأثير العلل وهي المادة لم يتعين كقول القائل إذا لم يكن مع الواحد منها القوة القابلة وهي المادة لم توجد فإن وجودها هو بعينها لم يكن لها تحقق في الخارج غير وجودها المعين.

وقولهم فأما إذا كان يمكن في طبيعة نوعها أن تحمل على كثيرين فتعين كل واحد بعلة كقول القائل فموجود كل واحد بعلة ومعلوم أن الممكن وجوده بعلة سواء كان قد انحصر نوعه في شخصه كالشمس أو كان مما لم ينحصر نوعه في شخصه كالإنسان." (١)

-٩٠١

"كثيرين، فلا شيء من الموجود في الخارج بكلي، ولما بطل كون الكي موجودا في الخارج، تعين كونه موجودا في الذهن فهذا الكلام الذي ذكره الرازي وحكاه عن الحكماء هنا، كلام صحيح.

ولو التزموا موجبه لم يقولوا: إن في الخارج شيئا مشتركا كليا، ولا أن الإنسانية الكلية موجودة في الخارج، ولا أن الواجبين أو الموجودين إذا اشتركا في مسمى الوجود والوجوب، كان ذلك المشترك الكلي متحققا في الخارج، واحتاج حينئذ إلى ما به الامتياز.

وتناقض القوم أكثر من أن يمكن ذكره هنا، ومن تصور هذا المعنى علم بالاضطرار أن هذا الإنسان المعين، هو حيوان معين وجسم معين وناطق معين وأنه ليس فيه شيء كلي مطلق، مشترك بينه وبين غيره، ولا الكلي المطلق المشترك بين الأعيان جزء منه، ثابت في الخارج، ومن جعل المطلقات الكلية ثابتة في الخارج وجزءا من العينات، وأثبت في المعينات أمورا مطلقة، فلا ريب أنه لم يتصور ما قال، أو هو فاسد العقل بأي عبارة عبر عن ذلك، مثل أن يقول: الماهية الكلية يعرض لها التعين، او هي معروضة التعين، أو هي غير مانعة من التعين، أو جعلوا الكلية عارضة للتعين، كقولهم: معروض الكلي في الخارج، فإنهم لما ظنوا أن في الخارج كليا ومعينا، صاروا تارة." (٢)

-٩٠٢

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١١٣/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٢٦/٥

"وجود المخلوق، فهم متناقضون.

ثم إن جهم بن صفوان رد عليهم كرد أرسطو وابن سينا وأمثالهم من المشائين على الطبيعيين منهم، وهؤلاء يثبتون وجودا عقليا غير الوجود المحسوس، ويعتقدون أنهم بهذا الرد أبطلوا قول أولئك، كما تقدم حكاية قول ابن سينا لما تكلم على الوجود وعلله، وقال: قد يغلب على أوهام الناس أن الموجود هو المحسوس وأبطل هذا القول بإثبات الكليات وقد تقدم التنبيه على فساد هذه الحجة، وأن الكليات تكون في الأذهان لا في الأعيان.

ومن لم يقر إلا بالمحسوس إنما نازع في الموجودات الخارجية، لم ينازع في المعقولات الذهنية، وإن نازع في ذلك حصلت الحجة عليه بإثبات المعقولات الذهنية فتبقى الوجودات الخارجية وهي الأصل.

والحجة التي ذكرها أحمد عن الجهم انه احتج بها على السمنية، هي من أعظم حجج هؤلاء الثقاة الحلولية منهم ونفاة الحلول والمباينة جميعا فإن النفاة تارة يقولون بالحلول والاتحاد أو نحو ذلك وتارة يقولون لا مباين للعالم ولا داخل فيه.

والشخص الواحد منهم يقول هذا تارة، وهذا تارة فإنهم في حيرة، والغالب على متكلميهم نفي الأمرين، والغالب على عبادهم وفقهائهم وصوفيتهم وعامتهم الحلول، فمتكلموهم لا يعبدون شيئا ومتصوفتهم يعبدون كل شيء.." (١)

-٩٠٣

"وجعل الإمام أحمد حجة جهم من جنس حجة أولئك الذين يقولون بالحلول المقيد لأن هؤلاء يقولون إنه حل في بعض خلقه.

وهؤلاء الجهمية فيهم من يقول: إن اللاهوت في الناسوت من غير حلول فيه.

وهكذا الجهم وأتباعه جعلوا وجود الخالق في المخلوقات، من جنس اللاهوت في الناسوت، ويجمعون بين القولين المتناقضين كما جمعت النصارى.

واحتجاج الجهم بهذا على السمنية، كاحتجاج نفاة الصفات بذلك على أهل الإثبات، فإن الرازي وأمثاله احتجوا على إمكان وجود موجود لا مباين للعالم ولا داخل فيه بالنفس الناطقة، على قول هؤلاء المتفلسفة، الذين يقولون: إنها لا داخلة في هذا العالم ولا خارجة من هذا العالم إنها تشبه الإله وإن الفلسفة التشبه بالإله على قدر الطاقة.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٦٩/٥

ومقصود الجهم بهذه الحجة بيان إمكان وجود موجود لا سبيل إلى إحساسه، فاحتج عليهم بالنفس الناطقة، إذ لا سبيل إلى إحساسها وهذه حجة المشائين من المتفلسفة على الطبيعيين منهم.

وهؤلاء يجعلون ما يثبتونه من الأمور المعقولة، حجة على إثبات موجود ليس بمحسوس، ثم يزعمون أن ما أخبرت به الرسل من الغيب، هو الوجود العقلي الذي يثبتونه.

وهذا الموضع حارت فيه أحلام وضلت فيه أفهام، وهم." (١)

-٩٠٤

"وقوله باطل فإنه سبحانه وإن كان لا يماثله شيء من الأشياء في شيء من الأشياء فمن المعلوم بالعقل أن كل شيئين فهما متفقان في مسمى الشيء وكل موجودين فيها متفقان في مسمى الوجود وكل ذاتين فهما متفقان في مسمى الذات فإنك تقول الشيء والموجود والذات ينقسم إلى قديم ومحدث وواجب وممكن وخالق ومخلوق ومورد التقسيم بين الأقسام.

وقد بسطنا الكلام على هذه المسألة في غير هذا الموضع وبينا غلط من جعل اللفظ مشتركا اشتراكا لفظيا.

وهذا الذي نبه عليه الإمام أحمد من أن مسمى الشيء والوجود ونحو ذلك معنى عام كلي تشترك فيه الأشياء كلها والموجودات كلها هو المعلوم بصريح العقل الذي عليه عامة العقلاء.

ومن نازع فيه فلا بد أن يقول به أيضا فيتناقض كلامه في ذلك كما تناقض فيه كلام الشهر ستاني والرازي والآمدي وغيرهم إذ يجعلونه تارة عاما مقسوما مشتركا اشتراكا لفظيا ومعنويا بين الأشياء الموجودات ويجعلونه تارة مشتركا اشتراكا لفظيا فقط كلفظ المشتري المشترك بين المبتاع والكوكب ولفظ سهيل المشترك بين الكوكب وبين الرجل المسمى بسهيل ولفظ الثريا المشترك بين الكوكب وبين المرأة المسماة ثريا.

كما قيل:

أيها المنكح الثريا سهيلا ... عمرك الله كيف يلتقيان

هي شامية إذا ما استقلت ... وسهيل إذا استقل يمان." (٢)

-٩٠٥

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٧١/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٧٩/٥

"الموجودات الخارجية اثنان اشتركا في شيء، فضلا عن أن يكون الخالق تعالى مشاركا لغيره في شيء من الأشياء سبحانه وتعالى.

والقرامطة الباطنية كالجهمية الذين ينفون أن يسمى الله بشيء من الأسماء التي يسمى بها مخلوق، لبسوا على الناس بلفظ التشبيه والتركيب ولهذا أنكر جماهير الطوائف عليهم من المعتزلة والنجارية والضرارية ومتكلمة الصفاتية، وغيرهم بل أنكر عليهم من أنكر من الفلاسفة مع **تناقض** كثير من الناس معهم.

ولهذا زعم أبو العباس الناشيء أن الأسماء التي يسمى بها الله، ويسمى بعض عباده بها هي حقيقة في الله مجاز في عباده نقيض قول القرامطة الباطنية والجهمية.." (١)

-٩٠٦

"والنجم، فمن عارض آيات الله المنزلة برأيه وعقله من غير سلطان أتاه، دخل في معنى هذه الآية.

وهذا مما يبين أنه لا يجوز معارضة كتاب الله إلا بكتاب الله، ولا يجوز معارضته بغير ذلك.

وكتاب الله نوعان: خبر وأمر، كما تقدم.

أما الخبر فلا يجوز أن **يتناقض**، ولكن قد يفسر أحد الخبرين الآخر ويبين معناه.

وأما الأمر فيدخله النسخ، ولا ينسخ ما أنزل الله إلا بما أنزل الله فمن أراد أن ينسخ شرع الله، الذي أنزله برأيه وهواه كان ملحدا، وكذلك من دفع خبر الله برأيه ونظره كان ملحدا.

والقرامطة جمعوا هذا وهذا، وزعموا أن محمد بن إسماعيل هو السابع الذي نسخ دين محمد صلى الله عليه وسلم، وكذلك تعرض لدعوى النبوة غير واحد من الملاحدة.

وآخرون يدعون ما هو عندهم أعلى من النبوة: إما ختم الولاية عند من يزعم أن الولاية أفضل من النبوة، كمذهب صاحب الفصوص ابن عربي وأمثاله، وإما دعوى الفلسفة والحكمة التي هي في زعم كثير منهم أعلى من النبوة.

وهؤلاء الملاحدة نوعان: نوع يزعم أنه نزل عليه، كما يدعي ذلك من يدعيه من ملاحدة أهل النسك والتصوف.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٨٤/٥

ثم من هؤلاء من يقول: إن الله أنزل عليه ذلك.

ومنهم من يقول: ألقي إلي، أوحي إلي، ولا يسمي الموحي.." (١)

-٩٠٧

"فإنه إذا زعم أن الحق والهدى هو قول نفاة الصفات الذي يعلم بالعقل عنده، فمعلوم أن كلام الله ورسوله لم يدل على قول النفاة.

دلالة يحصل بها الهدى والبيان للمخاطبين بالقرآن، إن كان قول النفاة هو الحق.

ومعلوم أن كلام الله ورسوله دل على إثبات الصفات المناقض لقول النفاة، دلالة بينة بقول جمهور الناس: إنها دلالة قطعية على ذلك.

والمعتزلة ونحوهم من النفاة معترفون بأنها دلالة ظاهرة، فإذا كان الرسول لم يظهر للناس إلا إثبات الصفات دون نفيها، وكان الحق في نفس الأمر نفيها، لكان بمنزلة الشخص الذي كتم الحق وذكر نقيضه.

وهذا خلاف ما نعته الله في كتابه، فدل على أن هذا الطريق التي يسوغ فيها تقديم عقول الرجال- في أصول التوحيد والإيمان على كلام الله ورسوله، **تناقض** دين الرسول مناقضة بينة، بل مناقضة معلومة بالاضطرار من دين الإسلام، لمن تدبر حقيقة هذا القول وعرف غائلته ووباله.

وحينئذ فنقول:

الوجه الرابع والعشرون

إنا نعلم بالاضطرار من دين الإسلام أن الرجل لو قال للرسول: هذا القرآن أو الحكمة الذي بلغته إلينا قد تضمن أشياء كثيرة **تناقض** ما علمنا بعقولنا، ونحن إنما علمنا صدقك بعقولنا، فلو قبلنا جميع ما تقوله،." (٢)

-٩٠٨

"مع أن عقولنا **تناقض** ذلك، لكان ذلك قدحا فيما علمنا به صدقك فنحن نعتقد موجب الأقوال المناقضة لما ظهر من كلامك، وكلامك نعرض عنه، لا نتلقى منه هدى ولا علم - لم يكن مثل هذا الرجل مؤمنا بما جاء به الرسول، ولم يرض الرسول منه بهذا، بل يعلم أن هذا لو ساغ، لأمكن كل أحد أن لا يؤمن

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٠٨/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢١٤/٥

بشيء مما جاء به الرسول، إذ العقول متفاوتة، والشبهات كثيرة والشيطان لا يزال يلقي الوساوس في النفوس، فيمكن حينئذ أن يلقي في قلب غير واحد من الأشخاص، ما يناقض عامة ما أخبر به الرسول وما أمر به.

وقد ظهر ذلك في القرامطة الباطنية، الذين ردوا عامة الظاهر الذي جاء به من الأمر والخبر، وزعموا أن العقل ينافي هذا الظاهر الذي بينه الرسول.

ثم قد يقولون: الظاهر خطاب للجمهور والعامة، حتى يصل الشخص إلى معرفة الحقيقة التي يزعمون أنها تناقض ما بينه الرسول، وحينئذ تسقط عنه طاعة أمره، ويسوغ له تكذيب خبره.

ومن المعلوم لعامة المسلمين أن قول الباطنية، الذي يتضمن مخالفة الرسول، معلوم الفساد بالضرورة من دين الإسلام.

وكذلك ما أخبر به في المعاد، قد قال متكلمة المسلمين: إن قول الفلاسفة المناقض لذلك معلوم الفساد بالضرورة من دين الإسلام.

وهكذا ما اخبر به الرسول من أسماء الله وصفاته، يعلم أهل الإثبات أن قول النفاة فيه معلوم الفساد بالضرورة من دين الإسلام.." (١)

٩٠٩-

"فالعلم بالاستواء من باب التفسير، وهو التأويل الذي نعلمه.

وأما الكيف فهو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله، وهو المجهول لنا.

ويراد بالتأويل في اصطلاح كثير من المتأخرين: صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح، وهذا هو الذي تدعيه نفاة الصفاة والقدر ونحو ذلك من نصوص الكتاب والسنة.

وهؤلاء قولهم متناقض، فإنهم بنوه على أصلين فاسدين: فإنهم يقولون لا بد من تأويل بعض الظواهر كما في قوله: «جعت فلم تطعمني» .

وقوله: الحجر الأسود يمين الله في الأرض، ونحو ذلك.

ثم أي نص خالف رأيهم جعلوه من هذا الباب، فيجعلون تارة المعنى الفاسد هو الظاهر، ليجعلوا في موضع آخر المعنى الظاهر فاسدا، وهم مخطئون في هذا وهذا.

ومضمون كلامهم أن كلام الله ورسوله في ظاهره كفر وإلحاد، من غير بيان من الله ورسوله للمراد.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٥/٢١٥

وهذا قول ظاهر الفساد، وهو أصل قول أهل الكفر والإلحاد.

أما النصوص التي يزعمون أن ظاهرها كفر، فإذا تدبرت النصوص وجدتها قد بينت المراد، وأزالت الشبهة، فإن الحديث الصحيح لفظه: «عبدي، مرضت فلم تعدني.

فيقول: كيف أعودك وأنت رب العالمين؟ فيقول: أما علمت أن عبدي فلانا مرض، فلو عدته لوجدتني عنده»

.

فنفس ألفاظ الحديث نصوص في أن الله نفسه لا يمرض، وإنما الذي مرض عبده المؤمن.." (١)

-٩١٠

"وقد يقال: إن مثل هذا لا يقال إلا توفيقا، لكن لا بد من الفرق بين ما ثبت من ألفاظ الرسول، وما ثبت من كلام غيره، سواء كان من المقبول أو المردود.

ولهذا وغيره تكلم رزق الله التميمي وغيره مكن أصحاب أحمد في تصنيف القاضي أبي يعلى لها الكتاب بكلام غليظ وشنع عليه أعداؤه بأشياء هو منها بريء، كما ذكر هو ذلك في آخر الكتاب.

وما نقله عنه أبو بكر بن العربي في العواصم كذب عليه عن مجهول لم يذكره أبو بكر، وهو من الكذب عليه، مع أن هؤلاء - وإن كانوا نقلوا عنه ما هو كذب عليه، ففي كلامه ما هو مردود نقلا وتوجيها، وفي كلامه من التناقض من جنس ما يوجد في كلام الأشعري، والقاضي أبي بكر الباقلاني، وأبي المعالي، وأمثالهم ممن يوافق النفاة على نفيهم، ويشارك أهل الإثبات على وجه، يقول الجمهور: إنه جمع بين النقيضين.

ويقال: إن أبا جعفر السمناني، شيخ أبي الوليد الباجي قاضي." (٢)

-٩١١

"قد ذكر ما يدل عليه في نفس الخطاب: إما مقرونا به، وإما في نص آخر.

ولهذا لما لم يكن لهم قانون قويم، وصراط مستقيم، في النصوص لم يوجد أحد منهم يمكنه التفريق بين النصوص التي تحتاج إلى تأويل والتي لا تحتاج إليه، إلا بما يرجع إلى نفس المتأول المستمع للخطاب، لا بما يرجع إلى نفس المتكلم بالخطاب، فنجد من ظهر له تناقض أقوال أهل الكلام والفلاسفة، كأبي حامد وأمثاله، ممن يظنون أن في طريقة التصفية نيل مطلوبهم، يعولون في هذا الباب على ذوقهم وكشفهم، فيقولون: إن ما عرفته

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٥/٢٣٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٥/٢٣٨

بنور بصيرتك فقرره، وما لم تعرفه فأوله.
ومن ظن أن في كلام المتكلمين ما يهدي إلى الحق، يقول: ما ناقض دلالة العقل وجب تأويله، وإلا فلا.
ثم المعتزلي – والمتفلسف الذي يوافقه – يقول: إن العقل يمنع إثبات الصفات وإمكان الرؤية.
ويقول المتفلسف الدهري: إنه يمنع إثبات معاد الأبدان وإثبات أكل وشرب في الآخرة، ونحو ذلك.
فهؤلاء مع **تناقضهم** لا يجعلون الرسول نفسه نصب في خطابه." (١)

-٩١٢

"دليلا يفرق به بين الحق والباطل، والهدى والضلال، بل يجعلون الفارق هو ما يختلف باختلاف الناس من أذواقهم وعقولهم.
ومعلوم أن هذا نسبة للرسول إلى التلبيس وعدم البيان، بل إلى كتمان الحق وإضلال الخلق، بل إلى التكلم بكلام لا يعرف حقه من باطله، ولهذا كان حقيقة أمرهم الإعراض عن الكتاب والرسول، فلا يستفيدون من كتاب الله وسنة رسوله شيئا من معرفة صفات الله تعالى، بل الرسول معزول عندهم عن الإخبار بصفات الله تعالى نفيا وإثباتا، وإنما ولايته عندهم في العمليات – أو بعضها – مع أنهم متفقون على أن مقصوده العدل بين الناس وإصلاح دنياهم.
ثم يقولون مع ذلك: إنه أخبرهم بكلام عن الله وعن اليوم الآخر: صار ذلك الكلام سببا للشر بينهم والفتن والعداوة والبغضاء، مع ما فيه عندهم من فساد العقل والدين، فحقيقة أمرهم أنه أفسد دينهم ودنياهم.
وهذا مناقض لقولهم: إنه أعقل الخلق وأكملهم، أو من أعقلهم وأكملهم، وأنه قصد العدل ومصلحة دنياهم.
فهم مع قولهم المتضمن للكفر والإلحاد، يقولون قولا مختلفا، يؤفك عنه من أفك، **متناقض** غاية **التناقض**، فاسد غاية الفساد.
وهذا ينكشف:." (٢)

-٩١٣

"والتركيب الذي يعنيه هؤلاء أعم من التركيب الذي يعنيه أولئك، فإن هؤلاء يزعمون أن هنا خمسة أنواع من التركيب يجب نفيها عن الواجب، فيقولون ليس له حقيقة سوى الوجود المطلق، إذ لو كان له حقيقة سوى

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٥/٢٤٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٥/٢٤١

ذلك لكان مركبا من تلك الحقيقة.

والوجود يثبتونه وجودا مطلق بشرط الإطلاق، أو بشرط النفي، أو لا بشرط، مع علم كل عاقل أن هذا لا يكون إلا في الأذهان لا في الأعيان، ويقولون: ليس له صفة ثبوتية: لا علم، ولا قدرة، إذ لو كان كذلك لكان مركبا من ذات الصفات.

ثم يقولون: هو عاقل ومعقول وعقل، وعاشق ومعشوق وعشق، وهو ملتذ ومبتهج، وملتذ به مبتهج به، وذلك كله شيء واحد، فيجعلون الصفة هي الموصوف، وهذه الصفة هي الأخرى.

ومعلوم أن هذا أكثر **تناقضا** من قول النصارى، ويقولون لا يدخل هو وغيره تحت عموم، لئلا يكون مركبا من صفة عامة وخاصة، كتركيب النوع من الجنس والفصل، أو من الخاصة والعرض العام، مع أنهم يقولون: الموجود ينقسم إلى واجب وممكن، والواجب يتميز عن الممكن بما يختص به، ويقولون ليس فوق العالم، لنه لو كان كذلك لكان له جانبان، فيكون جسما مركبا من الأجزاء المفردة، أو المادة والصورة.

ثم أتباع هذه الطوائف يحدثون من الحجج العقلية على قول متبوعهم." (١)

-٩١٤

"صفوان، وحسين النجار، وضرار بن عمرو، وغيرهم، فإن هؤلاء يثبتون القدر، ويوافقون المعتزلة على نفي الصفات.

ومن المعلوم أن الحجج العقلية التي يحتج بها المعتزلة والشيعة ليس لها ضابط بل، قد سلك أبو الحسين البصري مسلكا خالف فيه شيوخه، وادعى أن العلم بإحداثها ضروري.

فهذه وأضعافه مما يبين أنه ليس لما يدعى من العقليات التي يقال إنها **تناقض** النصوص ضابط، بل ذلك من باب الوساوس والخطرات التي لا تزال تحدث في النفوس.

فإذا جوز المجوز أن يكون لبعض ما أخبر الله به ورسوله معقول صريح يناقضه ويقدم عليه، لم يأمن أن يكون كل ما يسمعه من أخبار الله ورسوله من هذا الباب غايته أن يقول: ليس عندي من العقليات ما يناقض ذلك، أو لم أسمع، أو لم أجد، ونحو ذلك.

وهذا القدر لا ينفي أن يكون في نفس الأمر قضايا عقلية لم تصل إليه بعد، وإذا قال: العقل لا ينفي ما أقر به.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٤٧/٥

قيل له: أتريد بذلك أنك لم تعلم معقولا ينافي ذلك، أو تعلم أنه ليس يمكن أن يكون في المعقول ما ينافي ذلك، إذا جوزت أن يقول في المعقول ما يناقض أخبار الرسول؟

فإن قلت بالأول، لم ينفعك ذلك.

وإن قلت بالثاني لم يكن كلامك صحيحا، لأنك جوزت أن يكون في المعقول ما يناقض أخبار الرسول.." (١)

-٩١٥

"وإذا كان قد علم بالاضطرار من دين الإسلام أن التصديق الجازم بما أخبر به الرسول حق واجب، وطريق هؤلاء **تناقضه** علم بالضرورة من دين الإسلام إن طريق هؤلاء فاسدة في دين الإسلام، وهذه هي طريقة أهل الإلحاد في أسماء الله وآياته.

وإذا كان ما أوجب الشك والريب ليس بدليل صحيح، وإنما الدليل ما أفاد العلم واليقين، وطريق هؤلاء لا يفيد العلم واليقين، بل يفيد الشك والحيرة، علم أنها فاسدة في العقل، كما أنها إلحاد ونفاق في الشرع.

وهذا كله بين لمن تدبره، والأمر فوق ما أصفه وأبينه، وهذا الموضع لا يحتمل البسط والإطناب، ولا ريب أن موجب الشرع أن من سلك هذه السبيل فإنه بعد قيام الحجة عليه كافر بما جاء به الرسول.

ولهذا كان السلف والأئمة يتكلمون في تكفير الجهمية النفاة بما لا يتكلمون به في تكفير غيرهم من أهل الأهواء والبدع، وذلك لأن الإيمان إيمان بالله وإيمان للرسول، فإن الرسول أخبر عن الله بما أخبر به عن أسماء الله وصفاته، ففي الإيمان خبر ومخبر به فالإيمان للرسول تصديق خبره، والإيمان بما أخبر به والإقرار بذلك والتصديق به.

ولهذا كان من الناس من يجعل الكفر بإزاء المخبر به كجحد الخالق وصفاته، ومنهم من يجعله بإزاء الخبر، وهو تكذيب الرسول.

وكلا الأمرين حق، فإن الإيمان والكفر يتعلق بهذا وبهذا، وكلام." (٢)

-٩١٦

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٥٢/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٥٧/٥

"يلزم من علمنا بصحة الشرع، علمنا بالدليل العقلي الدال عليه، ويلزم من علمنا بذلك الدليل العقلي، علمنا بصحة الشرع.

وهكذا الأمر في كل ما لا يعلم إلا بالدليل، ويلزم أيضا من ثبوت ذلك الدليل المعقول في نفس الأمر ثبوت الشرع، ولا يلزم من ثبوت الشرع ثبوت ذلك الدليل.

وإذا كان العلم بصحة الشرع لازما للعلم بالمعقول الدال عليه، وملزوما له، ولازما لثبوت ذلك المعقول في نفس الأمر، كما أن ثبوت ذلك المعقول في نفس الأمر، مستلزم لثبوت الشرع في نفس الأمر، فمن الممتنع تناقض اللازم والملزوم، فضلا عن تعارض المتلازمين.

فإن المتعارضين هما المتنافيان اللذان يلزم من ثبوت أحدهما انتفاء الآخر، كالضدين والنقيضين.

والمتلازمان يلزم من ثبوت كل منهما ثبوت الآخر، ومن انتفائه انتفاؤه، فكيف يمكن أن يكون المتلازمان متعارضين متنافيين متناقضين، أو متضادين؟

ولفظ التنافي والتضاد والتناقض والتعارض ألفاظ (متقاربة) في أصل اللغة، وإن كانت تختلف فيها الاصطلاحات، فكل مضاد فهو مستلزم للتناقض اللغوي.

ولهذا يسمي أهل اللغة أحد الضدين نقيض الآخر، وكل تعارض فهو." (١)

-٩١٧

"مستلزم للتناقض اللغوي، لأن أحد الضدين ينقض الآخر، أي يلزم من ثبوته عدم الآخر، كما يلزم من ثبوت السواد انتفاء البياض.

والنقيضان في اصطلاح كثير من أهل النظر هما اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان لا يجتمعان لكن قد يرتفعان.

وفي اصطلاح آخرين منهم هما: النفي والإثبات فقط، كقولك، إما أن يكون، وإما أن لا يكون.

ولهذا يقولون: التناقض اختلاف قضيتين بالسلب والإيجاب، على وجه يلزم من صدق إحداهما كذب الأخرى، فالتناقض في عرف أولئك أعم منه في عرف هؤلاء، فإن ما لا يجتمعان ولا يرتفعان قد يكونان ثبوتيين، وقد يكونان عدميين، وقد يكونان ثبوتا وانتفاء، ولو كان أحدهما وجودا والآخر عدما، فقد يعبر عنهما بصيغة الإثبات التي لا تدل بنفسها على التناقض الخاص، كما إذا قيل للموجود: إما أن يكون قائما بنفسه، وإما

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٥/٢٧١

أن يكون قائما بغيره، وإما أن يكون واجبا بنفسه، وإما أن يكون ممكنا بنفسه، وإما أن يكون قديما، وإما أن يكون محدثا، ونحو ذلك.

فمن المعلوم أن تقسم الموجود إلى قائم بنفسه وغيره، وواجب وممكن، وقديم ومحدث، تقسيم حاصر كتقسيم المعلوم إلى الثابت والمنفي.

وهذان القسمان لا يجتمعان ولا يرتفعان كما أن الوجود والعدم لا يجتمعان ولا يرتفعان.." (١)

-٩١٨

"اتخذت مع الرسول سبيلا * يا ويلتى ليتني لم أتخذ فلانا خليلا * لقد أضلني عن الذكر بعد إذ جاءني وكان الشيطان للإنسان خذولا} [الفرقان: ٢٧-٢٩] .

وكما قال: {يوم تقلب وجوههم في النار يقولون يا ليتنا أطعنا الله وأطعنا الرسولا * وقالوا ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا * ربنا آتهم ضعفين من العذاب والعنهم لعنا كبيرا} [الأحزاب: ٦٦-٦٨] .

وهذه النصوص فيها نصيب لكل من اتبع أحدا من الرؤوس فيما يخالف الكتاب والسنة، سواء كانوا من رؤوس أهل النظر والكلام والمعقول والفلسفة، أو رؤوس أهل الفقه والكلام في الأحكام الشرعية، أو من رؤوس أهل العبادة والزهادة والتأله والتصوف، أو من رؤوس أهل الملك والإمارة والحكم والولاية والقضاء.

ولست تجد أحدا من هؤلاء إلا **متناقضا**، وهو نفسه يخالف قول ذلك المتبوع الذي عظمه في موضع آخر، إذ لا يصلح أمر دنياه ودينه، بموافقة ذلك المتبوع، **لتناقض** أوامره.

بخلاف ما جاء من عند الله، فإنه متفق مؤتلف، فيه صلاح أحوال العباد، في المعاش والمعاد.

قال تعالى: {ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا} [النساء: ٨٢] ، وهذه الجمل مبسوطة في مواضع غير هذا.." (٢)

-٩١٩

"من العقلاء قد اتفقوا على ذلك بغير مواطأة من بعضهم البعض، وذلك يبين أنه موجب العقل الصريح، بخلاف الأقوال المخالفة، فإنك لا تجد من يقولها من طوائف العقلاء، إلا من تواطأ على تلك المقالة التي تلقاها بعضهم عن بعض، وما تواطأ عليه الناس يجوز فيه الغلط والكذب ما لا يجوز فيما اتفق عليه العقلاء،

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٥/٢٧٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٥/٣١٨

من غير مواطأة ولا تشاعر، والله أعلم.

الوجه الثاني والثلاثون

أن يقال القول بتقديم غير النصوص النبوية عليها، من عقل أو كشف أو غير ذلك، يوجب أن لا يستدل بكلام الله ورسوله على شيء من المسائل العلمية، ولا يصدق بشيء من أخبار الرسول لكون الرسول أخبر به، ولا يستفاد من أخبار الله.

ورسوله هدى ولا معرفة بشيء من الحقائق، بل ذلك مستلزم لعدم الإيمان بالله ورسوله، وذلك متضمن للكفر والنفاق والزندقة والإلحاد، وهو معلوم الفساد بالضرورة من دين الإسلام، كما أنه في نفسه قول فاسد **متناقض** في صريح العقل.

وهذا لازم لكل من سلك هذه الطريق، كما يجد ذلك أو اعتبره، وذلك لأنه إذا جوز أن يكون ما أخبر الله به ورسوله، وبلغه الرسول صلى الله عليه وسلم إلى أمته من القرآن والحديث، وما فيه من ذكر صفات الله تعالى، وصفات ملائكته وعرشه، والجنة والنار والأنبياء وأممهم، وغير ذلك مما قصه الله في كتابه، أو أمر به من التوحيد." (١)

-٩٢٠

"وهذا كفر باتفاق أهل الملل، وبالاضطرار من دين الإسلام.

وإن قام عنده المعارض المقدم كان مكذبا للرسول، فهذا في الكفر الذي هو جهل مركب، وذلك في الكفر الذي هو جهل بسيط.

ويتناول كلا منهما قوله تعالى: {ويوم يعض الظالم على يديه يقول يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلا * يا ويلتى ليتني لم أتخذ فلانا خليلا * لقد أضلني عن الذكر بعد إذ جاءني وكان الشيطان للإنسان خذولا * وقال الرسول يا رب إن قومي اتخذوا هذا القرآن مهجورا * وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا من المجرمين وكفى بربك هاديا ونصيرا} [الفرقان: ٢٧ ٣١] .

وقال تعالى: {وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا شياطين الإنس والجن يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غرورا ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون * ولتصغى إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة وليرضوه وليقترفوا ما

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٥/٣٢٠

هم مقترفون} [الأنعام: ١١٢-١١٣] وأمثال ذلك.
ولهذا كان الأصل الفاسد مستلزما للزندقة والإلحاد في آيات الله وأسمائه، فمن طرده أداه إلى الكفر والنفاق والإلحاد، ومن لم يطرده تناقض وفارق المعقول الصريح، وظهر ما في قوله من التناقض والفساد.
ومن هذا الباب دخلت الملاحدة والقرامطة الباطنية على كل فرقة من." (١)

-٩٢١

"الطوائف الذين وافقوهم على بعض هذا الأصل، حتى صار من استجاب لهم إلى بعضه دعوه إلى الباقي إن أمكنت الدعوة، وإلا رضوا منه بما أدخلوه فيه من الإلحاد، فإن هذا الأصل متناقض معارض لدين جميع الرسل صلوات الله عليهم وسلامه.
وقد رأيت كتابا لبعض أئمة الباطنية سماه الأقاليد الملكوتية سلك فيه هذا السبيل، وصار يناظر كل فريق بنحو من هذا الدليل، فإنهم وافقوه على تأويل السمعيات، ووافقوه على نفي ما يسمى تشبيها بوجه من الوجوه فصار من أثبت شيئا من الأسماء والصفات، كاسم (الموجود) و (الحي) و (العليم) و (القدير) ونحو ذلك يقول له: هذا فيه تشبيه، لأن الحي ينقسم إلى: قديم ومحدث، والموجود ينقسم: إلى قديم ومحدث، ومورد التقسيم مشترك بين الأقسام، فيلزم التركيب وهو التجسيم ويلزم التشبيه، فإنه إذا كان هذا موجودا وهذا موجودا اشتبها واشتركا في مسمى الوجود، وهذا تشبيه، وإذا كان أحد الموجودين واجبا بنفسه، صار مشاركا لغيره في مسمى الوجود ومتميزا عنه بالوجوب، وما به الامتياز غير ما به الاشترك، فيكون الواجب بنفسه مركبا مما به الاشتراك وما به الامتياز، والمركب محدث أو ممكن لأنه مفتقر إلى جزئه، وجزؤه غيره، والمفتقر إلا غيره لا يكون واجبا بنفسه، فساق من سلم له الأصول الفاسدة إلى نفي الوجود الواجب الذي يعلم ثبوته بضرورة عقل كل عاقل، فأورد على." (٢)

-٩٢٢

"(المشتري) على الكوكب والمبتاع، وكما يقال لفظ (سهيل) على الكوكب والرجل المسى بسهيل، وكذلك لفظ (الثريا) على النجم والمرأة المسمات بالثريا، ومن هنا قال الشاعر:
أيها المنكح الثريا سهيلا ... عمرك الله كيف يلتقيان

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٢٢/٥
(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٢٣/٥

هي شامية إذا ما استقلت ... وسهيل إذا استقل يمان

وهؤلاء **متناقضون** في هذا الجواب، فإنهم وسائر العقلاء يقسمون الوجود إلى واجب وممكن، وقديم ومحدث، وأمثال ذلك، مع علمهم بأن التقسيم لا يكون في الألفاظ المشتركة، إن لم يكن المعنى مشتركا، سواء كان متماثلا أو متفاضلا، ومنهم من يخص المتفاضل بتسميته مشككا فالتقسيم لا يكون إلا في الألفاظ المتواطئة التواطؤ العام الذي يدخل فيه المشككة أو في المتواطئة التواطؤ الخاص، وفي المشككة أيضا.

فأما مثل (سهيل) فلا يقال سهيل ينقسم إلى الكوكب والرجل، إلا أن يراد أن لفظ (سهيل) يطلق على هذا وهذا.

ومعلوم أن مثل هذا التقسيم لا يراد به الإخبار عن الإطلاق في اللغة، وإنما يراد به تقسيم المعنى المدلول عليه باللفظ.

ولهذا كان تقسيم المعاني العامة صحيحا، ولو عبر عن تلك المعاني بعبارات متنوعة في اللغات، فإن المقسم هو المعنى الذي لا يختلف باختلاف اللغات.." (١)

-٩٢٣

"وأيضا فلو لم تكن هذه الأسماء متواطئة، لكان لا يفهم منها عند الإطلاق الثاني معنى، حتى يعرف معناها في ذلك الإطلاق الثاني، كما في الألفاظ المشتركة، فإنه إذا أطلقه في موضع ما يدل على معناه، ثم أطلقه مرة ثانية وأراد به المعنى الآخر، فإنه لا يفهم ذلك المعنى إلا بدليل يدل عليه.

ثم هم مع هذا **التناقض** موافقون في المعنى للملاحدة، فإنهم إذا جعلوا أسماء الله تعالى كالحي والعليم والقدير والموجود ونحو ذلك مشتركة اشتراكا لفظيا، لم يفهم منها شيء إذا سمي بها الله، إلا أن يعرف ما هو ذلك المعنى الذي يدل عليه إذا سمي بها الله، لا سيما إذا كان المعنى المفهوم منها عند الإطلاق ليس هو المراد إذا سمي بها الله.

ومعلوم أن اللفظ المفرد إذا سمي به مسمى لم يعرف معناه حتى يتصور المعنى أولا، ثم يعلم أن اللفظ دال عليه، فإذا كان اللفظ مشتركا، فالمعنى الذي وضع له في حق الله لم نعرفه بوجه من الوجوه، فلا يفهم من أسماء الله الحسنى معنى أصلا، ولا يكون فرق بين قولنا: حي وبين قولنا ميت ولا بين قولنا موجود وبين قولنا معدوم، ولا بين قولنا عليم وبين قولنا جهول، أو (ديز) أو (كجز) بل يكون بمنزلة ألفاظ أعجمية سمعناها ولا نعلم

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٥/٣٢٥

مسماها، أو ألفاظ مهملة لا تدل على معنى، كديز وكجز ونحو ذلك.
ومعلوم أن الملاحدة يكفيهم هذا، فإنهم لا يمنعون إطلاق اللفظ إذا تظاهروا بالشرع، وإنما يمنعون منه أن نفهم معنى.." (١)

-٩٢٤

"وسبب هذا الضلال أن لفظ (التشبيه) و (التركيب) لفظ فيه إجمال.
وهؤلاء أنفسهم - هم وجماهير العقلاء - يعلمون أن ما من شيئين إلا وبينهما قدر مشترك، ونفي ذلك القدر المشترك ليس هو نفس التمثيل والتشبيه الذي قام الدليل العقلي والسمعي على نفيه، وإنما التشبيه الذي قام الدليل على نفيه ما يستلزم ثبوت شيء من خصائص المخلوقين لله سبحانه وتعالى، إذ هو سبحانه: {ليس كمثله شيء} [الشورى: ١١] ، ولا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله.
ولهذا اتفق جميع طوائف المسلمين وغيرهم على الرد على هؤلاء الملاحدة، وبيان أنه ليس كل ما اتفق شيئان في شيء من الأشياء، يجب أن يكون أحدهما مثلا للآخر، ولا يجوز أن ينفي عن الخالق سبحانه كل ما يكون فيه موافقة لغيره في معنى ما، فإنه يلزمه عدمه بالكلية، كما فعله هؤلاء الملاحدة، بل يلزم نفي وجوده ونفي عدمه، وهو غاية **التناقض** والإلحاد والكفر والجهل.
وكذلك لفظ (التركيب) فإن ثبوت معاني لله تعالى ليس هو مما ينفيه الدليل، وكون تلك المعاني من لوازم ذاته، وأنه لا يكون إلا متصفا بها، ليس هو تركيبا ينفيه عقل ولا شرع، بل مثل هذا لا بد منه، كما قد بسط ذلك في مواضع كثيرة.
فهذا وأمثاله هي العقليات الفاسدة التي تطرق بها أهل الإلحاد، وكذلك ردهم للدلالة السمعية إذا عارضها عندهم ما هو عندهم." (٢)

-٩٢٥

"به عنه، ومن ثبت هذا الإيمان في قلبه امتنع مع هذا أن يجعل ما يناقض خبر الرسول مقدما عليه.

الوجه الخامس والثلاثون

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٢٦/٥
(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٢٧/٥

أن يقال: قول هؤلاء متناقض، والقول المتناقض فاسد.

وذلك أن هؤلاء يوجبون التأويل في بعض السمعيات دون البعض، وليس في المنتسبين إلى القبلة، بل ولا في غيرهم، من يمكنه تأويل جميع السمعيات.

وإذا كان كذلك قيل لهم: ما الفرق بين ما جوزتم تأويله، فصرفتموه عن مفهومه الظاهر ومعناه البين وبين ما أقررتموه؟ .

فهم بين أمرين: إما أن يقولوا ما يقوله جمهورهم: إن ما عارضه عقلي قاطع تأولناه، وما لم يعارضه عقلي قاطع أقررناه.

فيقال لهم: فحينئذ لا يمكنكم نفي التأويل عن شيء، فإن لا يمكنكم نفي جميع المعارضات العقلية، كما تقدم بيانه.

وأيضا فعدم المعارض العقلي القاطع لا يوجب الجزم بمدلول الدليل السمعي، فإنه -على قولكم-: إذا جوزتم على الشارع أن يقول قولا لا معنى مفهوم، وهو لا يريد ذلك، لأن في العقليات الدقيقة التي لا تخطر ببال أكثر الناس، أو لا تخطر للخلق في قرون كثيرة ما يخالف ذلك- جاز أن يريد بكلامه ما يخالف مقتضاه بدون ذلك، لجواز أن يظهر في الآخرة ما يخلف ذلك، أو لكون ذلك ليس معلوما بدليل." (١)

-٩٢٦

"عقلي ونحو ذلك، فإنه إذا جاز أن يكون تصديق الناس له فيما أخبر به موقوفا على مثل ذلك الشرط، جاز أن يكون موقوفا على أمثاله من الشروط، إذ الجميع يشترك في أن الوقف على مثل هذا الشرط، يوجب أن لا يستدل بشيء من أخباره على العلم بما أخبر به.

وإن قالوا بتأول كل شيء إلا ما علم بالاضطرار أنه أراده، كان ذلك أبلغ فإنه ما من نص وارد إلا ويمكن الدافع له أن يقول: ما يعلم بالاضطرار أنه أراد هذا.

فإن كان للمثبت أن يقول: أنا أعلم بالاضطرار أنه أراده.

كان لمن أثبت ما ينازعه فيه هذا المثبت إن يقول أيضا مثل ذلك.

ولا ريب أن المثبتين للعلو والصفات عندهم أن هذا معلوم بالاضطرار من دين الرسول صلى الله عليه وسلم، فهم لا يتناقضون، ومن نازعهم يتناقض، فإنه لا يمكنه أن يقول لغيره من النفاة شيئا، إلا أمكن أهل الإثبات

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٥/٣٤٣

للعلو أن يقولوا له: فإما أن تقبل مثل هذا، وإلا كان متناقضا لا يستقيم له قول عند واحد من الطوائف، وهذا يبين فساد قوله وهو المطلوب.

وهذا الذي ذكرناه بين في كلام كل طائفة، حتى في كلام المثبتين لبعض الصفات دون البعض، فإنك إذا تأملت كلامهم لم تجد لهم قانونا فيما يتأول وما لا يتأول، بل لازم قولهم إمكان تأويل الجميع، فلا يقرون إلا بما يعلم ثبوته بدليل منفصل عن السمع، وهم لا يجوزون مثل ذلك، ولا يمكنهم أن يقولوا مثل ذلك.." (١)

٩٢٧-

"فعلم أن قولهم باطل، وأن قولهم: لا نتأول إلا ما عارضه القطعي - قول باطل، ومع بطلان قولهم قد يصرحون بلازمه، وأنه لا يستفاد من السمعيات علم، كما ذكره الرازي وغيره، مع انهم يستفيدون منها علما، **فيتناقضون**، ومن لم **يتناقض** منهم فعليه أن يقول: أخبار الرسول ثلاثة أقسام: ما علم ثبوته بدليل منفصل صدق به، وما علم أنه عارضه العقل القاطع كان مأولا، وما لا يعلم بدليل منفصل لا يمكن ثبوته ولا انتفاؤه، وكان مشكوكا فيه موقوفا.

وهذه حقيقة قولهم الذي ذكرناه أولا، وهو ما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام أنه مناقض لما أوجبه الرسول من الإيمان بأخباره، وانه في الحقيقة عزل للرسول عن موجب رسالته، وجعل له كأبي حنيفة مع الشافعي، وأحمد بن حنبل مع مالك، ونحو ذلك.

الوجه السادس والثلاثون

أن يقال: هم إذا أعرضوا عن الأدلة الشرعية لم يبقى معهم إلا طريقان: إما طريق النظار: وهي الأدلة القياسية العقلية، وإما طريق الصوفية: وهي الطريقة العبادية الكشفية، وكل من جرب هاتين." (٢)

٩٢٨-

"الطريقتين علم أن مالا يوافق الكتاب والسنة منهما فيه من **التناقض** والفساد ما لا يحصيه إلا رب العباد، ولهذا كان من سلك إحداهما إنما يؤول به الأمر إلى الحيرة والشك، إن كان له نوع عقل وتمييز، وإن كان جاهلا دخل في الشطح والطامات التي لا يصدق بها إلا أجهل الخلق.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٤٤/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٤٥/٥

فغاية هؤلاء الشك، وهو عدم التصديق بالحق، وغاية هؤلاء الشطح وهو التصديق بالباطل، والأول يشبه حال اليهود، والثاني يشبه حال النصارى، فحذاق أهل الكلام والنظر يعترفون بالحيرة والشك كما هو معروف عن غير واحد منهم، كالذي كان يتكلم على المنبر فأخذ ينكر العلو على العرش، ويقول: كان الله ولا عرش، وهو لم يتحول عما كان عليه: فقام إليه الشيخ أبو الفضل جعفر الهمذاني وقال: دعنا يا أستاذ من ذكر العرش واستواء الله عليه، يعني أن هذا يعلم بالسمع، وأخبرنا عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا، ما قال: عارف قط: يا الله، إلا ويجد قبل أن يتحرك لسانه في نفسه معنى يطلب العلو، لا يلتفت يمنة ولا يسرة، فهل عندك من جواب على هذا.." (١)

-٩٢٩

"قدسية ينال بها العلم بلا تعلم.

والثانية: أن تكون له قوة نفسانية يؤثر بها في هيولى العالم.

الثالثة: أن يرى ويسمع في نفسه بطريق التخيل ما يتمثل له من الحقائق، فيجعلون ما يراه الأنبياء من الملائكة ويسمعونه منهم إنما وجوده في أنفسهم لا في الخارج.

وخاتم الأولياء عندهم يأخذ المعقولات الصريحة التي لا تفتقر إلى تخيل، ومن كان هذا قوله قال: إنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحي إلى خاتم الأنبياء، فإن الملك عنده الخيال الذي في نفس النبي، وهو يأخذ من المعدن، الذي يأخذ منه الخيال.

هذا وأمثاله هو المكاشفة التي يرجع إليها من استغنى عن تلقي الأمور من جهة السمع، وهؤلاء هم الذين سلكوا ما أشار إليه صاحب الإحياء وأمثاله، ممن جرى في بعض الأمور على قانون الفلاسفة.

وطريق هؤلاء المتفلسفة شر من طريق اليهود والنصارى، وقد بسط الكلام على طريقهم في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن هؤلاء مع إلحادهم، وإعراضهم عن الرسول وتلقي الهدى من طريقه، وعزله في المعنى، هم **متناقضون**، في قول مختلف، أؤفك عنه من أفك، فكل من أعرض عن الطريقة السلفية الشرعية الإلهية، فإنه لا بد أن يضل **ويتناقض**، ويبقى في الجهل المركب أو البسيط.." (٢)

-٩٣٠

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٤٦/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٥٦/٥

"وكان المقصود أولا بيان **تناقض** من أعرض عن الأدلة السمعية الشرعية في الأصول الخبرية، كالصفات والنبوات والمعاد، وأنه من سلك طريقا يتناول به علم هذه الأمور، غير الطريقة الشرعية النبوية، فإن قوله **متناقض** فاسد، وليس له قانون مستقيم يعتمد عليه، فكيف بمن عارضها بطريق **تناقضها**، يعتمد فيه على آراء **متناقضة**، يحسبها براهين عقلية ومشاهدات ومخاطبات ربانية؟ وهي خيالات فاسدة، وأوهام باطلة كما قال السهيلي: أعوذ بالله من قياس فلسفي، وخيال صوفي.

وأما بيان فساد ذلك من جهة الرسل والإيمان بهم فنقول:

الوجه السابع والثلاثون

أنا نعلم بالاضطرار من دين النبي صلى الله عليه وسلم، ودين أمته المؤمنين به، بطلان لوازم هذا القول، وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم، بل نعلم الاضطرار أن من دينه أن لوازم هذا القول من أعظم الكفر والإلحاد، وذلك لأن لازم هذه المقالة وحقيقتها ومضمونها: أن الرسول صلى الله عليه وسلم لا يكون فيما أخبر به عن الله تعالى وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر: لا علم ولا هدى ولا كتاب منير، فلا يستفاد منه علم بذلك، ولا هدى يعرف به الحق من الباطل، ولا يكون الرسول قد هدى الناس ولا بلغهم بلاغا بينا ولا أخرجهم من الظلمات إلى النور، ولا هداهم إلى صراط العزيز الحميد.." (١)

-٩٣١

"وكلام أهل الزندقة والإلحاد، الذين سعوا في الأرض بالفساد، فيؤمن بهذا وهذا إيمانا مجملا، ويصدق الطائفتين، أو يعرض عنهما، فلا يدخل في تحقيق طريق هؤلاء ولا هؤلاء بمنزلة من سمع كلام محمد بن عبد الله الصادق الأمين صلى الله عليه وسلم، وكلام مسيلمة الكاذب الكافر، ولم يفهم ما بينهما من **التناقض** والاختلاف، فصار يصدق هذا وهذا، ويقر كلا منهما، على ما قاله، ويسلم إليه حاله، ويقول: هذا رسول الله، وهذا رسوله.

لكن هؤلاء لا يمكنهم التظاهر بين المسلمين بإظهار رسالة غير محمد صلى الله عليه وسلم، ولكن يقولون ما هو بمعنى الرسالة أو أبلغ منها، فيقولون: هذا كلام رسول الله، وهذا كلام أولياء الله، بل كلام خاتم الأولياء، وهذا كلام العارفين المحققين، وكلام العقلاء وأهل البراهين، وكلام النظار المحققين، ونحن نسلم هذا وهذا،

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٥/٣٥٧

ففضلاؤهم الذين يفهمون **التناقض**، هم في الباطن مع أعداء الرسول، وإليهم أميل.

وهم عندهم أهل التحقيق والتبيين بحقيقة الطريق.

وأما من لم يفهم **التناقض**، فقد يكون الطائفتان عنده على السواء، وقد يكون إلى أهل مسيلمة أميل لمعنى من المعاني، وإلى أبي بكر الصديق وأمثاله أميل من وجه ثان.

وربما رجح هؤلاء من وجه، وهؤلاء من وجه آخر.

فهذا وأمثاله من الأمور الواقعة، بسبب هذه الواقعة، التي أصلها." (١)

-٩٣٢

"جميع الكائنات هو مبدعها، وهو ربهم الأعلى، فمرتبته عندهم أجل مما وصف في هذا الحديث.

فهؤلاء يتمسكون من السمعيات بمثل هذا الحديث المكذوب، وهو لا يدل إلا على نقيض المطلوب: لا إسناد ولا متن، ثم يفسرون هذه الأحاديث مقلوبا، ويعبرون بتلك الألفاظ عن معان غير ما عناه الرسول صلى الله عليه وسلم كما يعبرون بلفظ (الملك) و (الملكوت) و (الجبروت) عن: الجسم والنفس والعقل.

ولفظ الملك والملكوت والجبروت في كلام الله سبحانه وتعالى ورسوله صلى الاله عليه وسلم لا يراد به ذلك.

وكذلك يعبرون بلفظ (الملائكة، والشياطين) عن: قوى النفس المحمودة والمذمومة.

وبالضرورة من الدين أن الرسل أرادوا بالملائكة والشياطين أعيانا قائمة بأنفسها متميزين لا مجرد أعراض قائمة بنفس الإنسان، كالقوة الجاذبة والماسكة والدافعة والهاضمة، وقوة الشهوة والغضب، وإن كان قد يسمى بعض الإعراض باسم صاحبه.

الوجه الثاني والأربعون

أن يقال إن هؤلاء **متناقضون** **تناقضا** بينا، فإنهم جعلوا." (٢)

-٩٣٣

"الوجه الثالث والأربعون

أن يقال: المعارضون للكتاب والسنة بآرائهم لا يمكنهم أن يقولوا: إن كل واحد من الدليلين المتعارضين هو

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٦٩/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٨٧/٥

يقيني، وقد تناقضا على وجه لا يمكن الجمع بينهما، فإن هذا لا يقوله عاقل يفهم ما يقوله، ولكن نهاية ما يقولونه: إن الأدلة الشرعية لا تفيد اليقين، وإن ما ناقضها من الأدلة السمعية الشرعية ويثبتونه لما ناقضها من أدلتهم المبتدعة، التي يدعون أنها براهين قطعية.

ولهذا كان لازم قولهم والإلحاد والنفاق، والإعراض عما جاء به الرسول، والإقبال على ما يناقض ذلك، كالذين ذكرهم الله تعالى في كتابه من مجادلي الرسل كما قال: {وهمت كل أمة برسولهم ليأخذوه وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق فأخذتهم فكيف كان عقاب} [غافر: ٥] .." (١)

-٩٣٤

"صورة ولا شكلا، ولا للقوة الباصرة وغيرها من القوى.

الرابع: أن العقل يتصور النفي والإثبات، ثم يحكم بتناقضهما، مع أنه لا يحكم بكون أحدهما ساريا على الآخر، أو مباينا عنه في الجهة أو لا ساريا ولا مباينا.

ثم أنا نجد العقل يتوقف عن القسم الثالث إلا لبرهان يثبته أو ينفيه، وأن العقل يدرك ماهيات مراتب الأعداد مع أنه لا يمكنه أن يحكم على أحد منها بأن موضوعها كذا ومقدارها كذا.

إذا عرفت ذلك فنقول: المعني من اختصاص الشيء بالجهة والمكان: أنه يمكن الإشارة الحسية إليه بأنه هنا أو هناك.

والعالم مختص بالجهة والمكان بهذا المعنى، فإن الباري كذلك كان مماسا للعالم أو محاذيا له قطعا.

ثم قالت الكرامية: إنه تعالى مختص بجهة فوق، مماسا للعرش، أو مباينا عنه ببعد متناه، وهو قول اكثر طوائفهم، وإما مباينا عنه ببعد غير متناه، وهو قول الهيصمية، وهذا لا يعقل مع إثبات الجهة." (٢)

-٩٣٥

"فإذا قلتم: إن العقل دل على أنه باطل، كان الشأن في المقدمات التي ينبني عليها ذلك، وتلك المقدمات أضعف في الفطرة من هذه المقدمات، فكيف يدفع الأقوى بالأضعف.

الثامن: أن المثبتين قالوا: بل المقدمات المعارضة لهذا الحكم هي من الوهم والخيال الباطل، مثل إثبات الكليات في الخارج، وتصور النفي والإثبات المطلقين ثابتين في الخارج، وتصور الأعداد المجردة ثابتة في الخارج، فإن هذه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٠/٦

المتصورات كلها لا تكون إلا في الذهن، ومن اعتقد أنها ثابتة في الخارج فقد توهم وتخيل ما لا حقيقة له، وجعل هذا التوهم والخيال الباطل مقدمة في دفع القضايا البديهية.

التاسع: أن يقال: لا نسلم أن في الفطرة قضايا تستلزم نتائج تناقض ما حكمت به أو لا كما يدعونه، فإن هذا مبني على أن المقدمات المستلزمة ما يناقض الحكم الأول مقدمات صحيحة، وليس الأمر كذلك، كما سنبينه إن شاء الله تعالى، فإن هذه المقدمات هي النافية لعلو الله على خلقه ومباينته لعباده، والمقدمات المستلزمة لهذا ليست مسلمة، فضلا عن أن تكون بديهية.

الوجه العاشر: أن الذين جعلوا هذه القضايا من حكم الوهم الباطل هم طائفة من نفاة الصفات الجهمية، من المتكلمين والمتفلسفة، ومن تلقى ذلك عنهم، وهذا معروف في كتب ابن سينا ومن اتبعه من أهل المنطق.." (١)

-٩٣٦

"وكثير من أهل المنطق، كابن رشد الحفيد وغيره، يخاف ابن سينا فيما ذكره في هذا الباب من الإلهيات والمنطقيات، ويذكر أن مذهب الفلاسفة المتقدمين بخلاف ما ذكروه، وأما الأساطين قبله فالنقل عنهم مشهور بخلافهم في هذا الباب.

كلام ابن سينا في الإشارات عن الخيال والوهميات

والمقصود أن هذا الكلام عامة من تكلم به من المتأخرين أخذوا من ابن سينا.

ومن تدبر كلامه وكلام أتباعه فيه وجده في غاية التناقض والفساد، فإنه قال في (إشارته) التي هي كالمصحف لهؤلاء المتفلسفة الملحدة – لما ذكر مواد القياس، وتكلم عن القضايا من جهة ما يصدق بها وذكر أن: أصناف القضايا المستعملة فيما بين القائسين ومن يجري مجراهم أربعة: مسلمات، ومظنونات وما معها.

ومشتبهات بغيرها، ومتخيلات.

قلت: المتخيلات هي مواد القياس الشعري، والمشتبهات هي مواد السوفسطائي، وما قبل ذلك هو مواد البرهان والخطابي والجدلي.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٦/١٨

قال: والمسلمات: إما معتقدات، وإما مأخوذات.

والمعتقدات أصنافها ثلاثة: الواجب قبولها، والمشهورات." (١)

-٩٣٧

"الإحساس به، فلا يجوز إثبات إمكان وجود ذلك بناء على وجود هذه المجردات، لأن ذلك دور قبلي، وهو ممتنع.

والمقصود أن في كلامهم ما يقتضي أنه ليس في المعقولات إلا ما يعقله العاقل في نفسه، مثل العلم الكلي، وقد يدعون ثبوت هذه المعقولات في الخارج فيتناقضون، وهذا موجود في كلام أكثرهم، يقولون كلهم: الكليات وجودها في الأذهان لا في العيان، ثم يقول بعضهم: إن الكليات تكون موجودة في الخارج، ولهذا كثيرا ما يرد بعضهم على بعض في هذا الموضع، وهو من أصول ضلالتهم ومجازاتهم.

وكلامهم في المعقولات المجردة من هذا النمط، وليس لهم دليل على إثباتها، وإذا حرر ما يجعلونه دليلا لم تثبت إلا أمور معقولة في الذهن.

واسم (الجوهر) عندهم يقال على خمسة أنواع على: العقل، والنفس، والمادة والصورة، والجسم، وهم متنازعون في واجب الوجود: هل هو داخل في مسمى (الجوهر) على قولين، فأرسطو وأتباعه يجعلونه من مقولة الجوهر، وابن سينا وأتباعه لا يجعلونه من مقولة الجوهر، وإذا حرر ما يثبتونه من العقل والنفس والمادة والصورة، لم يوجد عندهم إلا ما هو معقول في النفس أو ما هو جسم، أو عرض قائم بجسم، كما قد بسط في موضعه.." (٢)

-٩٣٨

"والمراد هنا أن يعرف أن المعقولات التي هي العلوم الكلية الثابتة في النفس لا ينازع فيها عاقل.

وكذلك تصور المعينات الموجودة في الخارج، سواء كان المتصور عينا قائمة بنفسها، أو معنى قائما بالعين، وسواء سمي ذلك التصور تعقلا أو تخيلا أو توهما، فليس المقصود النزاع في الألفاظ، بل المقصود المعاني.

وإذا عرف أن الإنسان يقوم به تصور لأمور معينة موجودة في الخارج، وتصور كلي مطابق للمعينات، تبين ما وقع من الاشتباه في هذا الباب.

فقول القائل: إن حكم الوهم أو الخيال قد يناقض حكم العقل: إذا أراد به أن التصور المعين الذي في النفس

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٩/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٧/٦

لما هو محسوس، أو لما يحسه، كالعداوة والصداقة، قد يناقض العقل الذي حكمه كلي عام – كان هذا باطلا.
وإن أراد به أن العقل يثبت أمورا قائمة بنفسها، تقوم بها معاني، وتصوره للمحسوسات ولما قام بها يناقض ذلك – كان هذا أيضا باطلا، فإنه لا منافاة بين هذا وهذا، وذلك لأن الكلام ليس في مناقضة تصور الجزئيات للكليات، بل في **تناقض** القضايا الكلية بالسلب والإيجاب.." (١)

-٩٣٩

"وإذا أراد به أن ما سماه الوهم والخيال يحكم حكما كليا يناقض حكما كليا للعقل، وهذا هو مرادهم – كان هذا **تناقضا** منهم وذلك أنهم قد فسروا حكم الوهم، المناقض للعقل عندهم، بأنه يقضي قضاء كليا يناقض القضاء الكلي المعلوم بالعقل، مثل أنه يقضي أنه ما من موجود إلا ويمن الإشارة إليه، وما من موجودين إلا وأحدهما محايث للآخر أو مباين له، ويمنع وجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه، وأمثال ذلك.
فيقال لهم: هذه قضايا كلية وأحكام عامة، وأنتم قلتم: إن الوهم هو الذي يدرك في المحسوسات الجزئية معاني جزئية غير محسوسة ولا متأدية من طريق الحس، كإدراك الصداقة والعداوة إدراكا جزئيا يحكم به كما يحكم الحس بما نشاهده.
وكذلك الخيال عندكم يحفظ ما يتصوره من المحسوسات الجزئية، فإذا كان الوهم والخيال إنما يدرك أمورا جزئية، بمنزلة الحس، وهذه القضايا التي تزعمون أنها تعارض حكم العقل قضايا كلية، علم بذلك أن هذه ليست من إدراك الوهم والخيال، كما أنها ليست من إدراك الحس، وإنما هي قضايا كلية عقلية، بمنزلة أمثالها من القضايا الكلية العقلية، وهذا لا محيد لهم عنه، وهذا بمنزلة الحكم بأن كل وهم وخيال فإنما يدرك أمورا جزئية.." (٢)

-٩٤٠

"فهذه القضية الكلية عقلية، وإن كانت حكما على الأمور الوهمية الخيالية.
وكذلك إذا قلت: كل صداقة فإنها ضد العداوة فهذا حكم بما في عقل كل الأفراد التي هي وهمية.
وكذلك إذا قلنا: كل محسوس فإنه جزئي، فهذه قضية كلية عقلية تتناول كل حسي.
ومعلون أنه كل ما كان الحكم أعم كان أقرب إلي العقل.
فقولنا: كل موجود قائم بنفسه فإنه يشار إليه، وكل موجودين فإما أن يكونا متباينين وإما أن يكونا متحايثين،

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٦/٣٨
(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٦/٣٩

من أعم القضايا وأشملها، فكيف تكون من الوهميات التي لا تكون إلا جزئية.

وحينئذ فقولهم: إن حكم الوهم والخيال قد يناقض حكم العقل، بمنزلة قولهم: إن حكم الحس قد يناقض حكم العقل، وبمنزلة قولهم: إن حكم العقل يناقض حكم العقل، وليس الكلام في الحس والوهم والخيال والعقل إذا كان فاسدا عرضت له آفة، فإن هذا لا ريب في إمكان **تناقض** أحكامه، وإنما الكلام في الحس المطلق وتوابعه مما سموه توهما وتخيلا.

كلام آخر لابن سينا في الإشارات

وأيضا فقد قال ابن سينا في مقامات العارفين: أول درجات حركات العارفين ما يسمونه هم الإرادة، وهو ما يعتري المستبصر." (١)

-٩٤١

"وقد عرف أن ذلك يحصل بالإخلاص لله وإرادة وجهه، فإذا قصد أن يطلب ذلك بالإخلاص لله وإرادة وجهه كان **متناقضا**، لن من أراد شيئا لغيره فالثاني هو المراد المقصود بذاته، والأول يراد لكونه وسيله إليه، فإذا قصد أن يخلص لله ليصير عالما أو عارفا أو ذا حكمة أو متشرفا بالنسبة إليه، أو صاحب مكاشفات وتصرفات ونحو ذلك، فهو هنا لم يرد الله، بل جعل الله وسيله له إلى ذلك المطلوب الأدنى، وإنما يريد الله ابتداء من ذاق حلاوة محبته وذكره.

وفطر العباد مجبولة على محبته، لكن منهم من فسدت فطرته.

قال تعالى: {فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله} [الروم: ٣٠] .

وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء، ثم يقول أبو هريرة: اقرأوا إن شئتم: {فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله} [الروم: ٣٠] » .

وفي صحيح مسلم عن عياض بن حمار، عن النبي صلى الله عليه وسلم «فيما يرويه عن ربه قال: إني خلقت عبادي حنفاء." (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٦/٤٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٦/٦٧

-٩٤٢

"التصور الجاذب للقلب إليه وحده إلا تصور معين، في معين وهذا هو التوهم عندهم.

فهذا تصريح منهم بأن التوهم تصور صفاته، فقولهم مع ذلك بنفي إدراك هذه القوة له **تناقض**.

الثاني: أن القوة المتوهمة إذا كانت لا تتصور إلا في معين، والمعين لا يكون كليا، امتنع أن يكون هذا معقولا، إذا كانت المعقولات هي الكليات، كما قد يقولونه، ولأنه لا حجة لهم على إثبات معقول غير الكليات.

الثالث: أن هذا يوجب أن كون محسوسا، أي يمكن الإحساس به وهو رؤيته، كما ثبت أنه يرى في الآخرة، لأن التوهم عندهم أن يتصور في المحسوس ما ليس بمحسوس.

فإذا كان هو سبحانه يجب أن يوالي ويحب دون ما سواه، وكان ذلك بتوهم الأمور المناسبة لذلك التوهم، وهو تصور أمر غير محسوس في معين محسوس لزم أن يكون هو معينا محسوسا.

الوجه الرابع: أنه جعل الذي يعين على تطويع النفس ثلاثة أشياء: العبادة المشفوعة بالفكرة، ثم الألحان المستخدمة لقوى النفس الموقعة لما لحن بها من الكلام موقع القبول من الأوهام، والثالث: نفس الكلام الواعظ. ومعلوم أن العبادة لا تكون إلا بقصد وإرادة، والقصد والإرادة." (١)

-٩٤٣

"الناس عن عبادة الله وطاعته وطاعة رسله، وأشدهم فجورا وتعديا لحدود الله، وانتهاكا لمحارمه، ومخالفة لكتابة ولرسوله، وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع.

عود إلى مناقشة كلام ابن سينا عن الوهم

وحينئذ فنقول قوله: (إن القضايا الوهمية كاذبة) .

إن أراد به القضايا الكلية التي **تناقض** معقولا، فتلك عندهم ليست من قضايا الوهم.

وإن أراد به ما يدركه الوهم من الأمور المعينة في المحسوسات، فتلك صادقة عنده لا كاذبة، وهي لا تعارض الكليات.

وقوله: (إن الوهم الإنساني يقضي بها قضاء شديد القوة لأنه ليس يقبل ضدها ويقابلها) .

فيقال له: هذا يقتضي تمكنها من الفطرة، وثبوتها في النفس، وأن الفطرة لا تقبل نقيضها، وهذا يقتضي

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨٣/٦

صحتها وثبوتها، لا ضعفها وفسادها.

وأما قوله: (لأن الوهم تابع للحس، فما لا يوافق المحسوس لا يقبله الوهم) .

فيقال له: إن أردت بالوهم التابع للحس ما سميته وهما، وهو توهم معاني جزئية غير محسوسة في المحسوسات الجزئية، فلا ريب أن." (١)

٩٤٤-

"الوهم تابع للحس، وهذا الوهم قد ذكرت أنه صحيح مطابق كالحس، فإن قدحت في هذا قدحت في الحس، وإن جعلت هذا معارضا للعقل، كان بمنزلة جعل الحس معارضا للعقل.

وإن أردت بالوهم ما يقضي قضاء كليا أن إثبات موجود لا داخل العالم ولا خارجه محال، ونحو ذلك من القضايا الكلية التي تزعم أنها معارضة للعقل، كان هذا الكلام باطلا من وجهين:

أحدهما: أن هذه قضايا كلية مطلقة، والوهم قد ذكرت أن تصوراته جزئية، فلا يكون هذا من الوهميات.

الثاني: أن يقال: هذه القضايا الكلية كسائر القضايا الكلية التي مبادئها من الحس، كالقضاء بأن السواد والبياض يتضادان، والحركة والسكون **يتناقضان**، والجسم الواحد لا يكون في مكانين، وأمثال ذلك.

بل هذه بمنزلة الحكم بأن الموجود إما أن يكون قائما بنفسه، وإما أن يكون قائما بغيره، وإما أن يكون قديما وإما أن يكون محدثا، وإما أن يكون واجبا بنفسه، وإما أن يكون ممكنا بنفسه، وأمثال ذلك.

فالقدح في هذه القضايا الكلية كالقدح في تلك، فإن الجاز القدح في هذه لأن مبادئها الحس جاز القدح في تلك وإلا فلا، إذ الحس وما يتبعه - مما يسمونه توهما وتخيلا - لا يدرك إلا أمورا معينة جزئية، ثم يقضي الذهن قضاء كليا، فإن جاز أن تكون تلك القضايا الكلية باطلة بسبب كونها مبدئها من هذا الوهم، الذي هو في الأصل الصحيح." (٢)

٩٤٥-

"موجودين لا بد أن يكون أحدهما مباينا للآخر أو محايثا له، كما أنه هو القاضي بأن كل موجودين لا بد أن يقارن وجود أحدهما الآخر أو يتقدم عليه، وأن كل موجود فلا بد أن يكون قائما بنفسه أو بغيره.

فهذه القضايا الكلية إن سميتها وهمية كانت العقليات هي الوهميات، وإن سميتها عقليات وقدرت **تناقضها** لزم

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨٧/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨٨/٦

تناقض العقليات.

واعلم أن هؤلاء قد يجيبون بجواب يمكن أن يجاب به كل من قدح في العقليات الكلية.

وقولك: (فإذا تعديا معا إلى النتيجة نكص الوهم) .

يقال لك: ما الوهم الناكص: أهو الذي سميته وهما؟ فذاك إنما يتصور معاني جزئية، فليس له في الكليات حكم: لا بقبول ولا رد فلا يقال فيه: لا يقبل ولا ينكص، كما لا يقال في القضايا الكلية: إن الحس يقبلها ولا يردها، كما لا يقال: إن البصر يميز بين الأصوات، والسمع يميز بين الألوان.

وإن قلت: إن العقل يثبت موجودا معينا لا يمكن الإشارة إليه، والوهم لا يتصور معينا لا يشار إليه.." (١)

-٩٤٦

"بسلب جميع الحقائق، فجعل فيه وجودا مشتركا ووجودا مختصا، لم يفهم مذهبه، كما فعل ذلك الطوسي منتصرا له فلم يفهم مذهبه.

والقونوي وأمثاله يقولون: هو المطلق لا بشرط، وهذا إما أن يكون ممتنعا في الخارج، وإما أن يكون جزءا من الممكنات، فيكون الواجب جزءا من الممكنات.

وقد بسط بيان تناقض أقوالهم في غير هذا الموضع، واعتبر ما ذكرناه من أن كل ما يثبتونه بالبرهان القياسي فإنه قضايا كلية مطلقة، بأنهم إذا أرادوا أن يعينوا شيئا موجودا في الخارج داخلا في تلك القضية الكلية، عينوه إما بالحس الباطن أو الظاهر، إذ العقل يدرك الكليات والحس هو الذي يدرك الجزئيات، فإذا أثبتوا أن الحركة الإرادية مسبوقة بالتصور، وأرادوا تعيين ذلك، عينوا: إما نفس الإنسان فيشيرون إليها، وإما النفس الفلكية فيشيرون إلى الفلك.

وإن أثبتوا وجود موجود معين في الخارج يدخل تحت هذه القضية من غير إشارة إليه تعذر ذلك عليهم.

وكذلك إذا ثبت بالعقل أن الكل أعظم من الجزء، وأن الأمر المساوية لشيء واحد متساوية، وأن الشيء الواحد لا يكون موجودا معدوما ونحو ذلك، فمنى أراد الإنسان إدخال معين في هذه القضية." (٢)

-٩٤٧

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٩٤/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٩٧/٦

"المستحيلة الممتنعة في المخلوق، التي لا تثبت في التوهم، ويقولون: يجوز أن نصفه بما يمتنع تصوره وتوهمه في غيره من هذا السلوب، فإذا جوزوا أن يوصف بما يمتنع تصوره في سائر الموجودات، فليصفوه بسائر الممتنعات من الموجودات، فيقولوا: لا هو قديم ولا محدث، ولا قائم بنفسه ولا بغيره، ولا متقدم على غيره ولا مقارن له، ونحو ذلك، ويقولوا: هذا إنما يمتنع في غيره من الموجودات لا فيه.

وحينئذ فيقولون: لا هو حي ولا ميت، ولا عالم ولا جاهل، ولا قادر ولا عاجز، ولا موجود ولا معدوم، وهذا منتهى قول القرامطة، وهو جمع النقيضين، أو رفع النقيضين.

ومن المعلوم أن العقل إذا جزم بامتناع اجتماع الأمرين، أو امتناع ارتفاعهما، سواء كان أحدهما وجودا والآخر عدما، وهو **التناقض** الخاص، أو كانا وجودين،، فإنا نعلم ذلك ابتداء بما نشهده في الموجودات التي نشهدها، كما أن ما يثبت من الصفات كالحياة والعلم والقدرة والكلام وأمثال ذلك، إنما نعلمه ابتداء بما نعلمه في الموجودات التي نعرفها، ثم إذا اخبرنا الصادق المصدوق عن الغيب الذي لا نشهده، فإنما نفهم مراده الذي أراد أن يفهمنا إياه لما بين ما أخبر به من الغيب، وبين ما علمناه في الشاهد من القدر الجامع الذي فيه نوع تناسب وتشابه، فإذا أخبرنا عما الجنة من الماء واللبن والعسل والخمر والحرير والذهب، لم نفهم ما أراد إفهامنا إن لم نعلم هذه الموجودات في الدنيا، ونعلم أن بينها وبين ما في الجنة قدرا مشتركا وتناسبا." (١)

-٩٤٨

"النقيضين، ويلزمه أن يمثله بالممتنعات والمعدومات، فلا يفر من محذور إلا وقع فيما هو شر منه.

الوجه الثالث

أن يقال لهذا النافي للمباينة والمداخلة: أنت تصفه بأنه موجود قائم بنفسه، قديم حي عليم قدير، وأنت لا تعرف موجودا هو كذلك إلا جسما.

فلا بد من أحد الأمرين: إما أن تقول: هو موجود حي عليم قديم وليس بجسم، فيقال لك: وهو أيضا له حياة وعلم وقدرة وليس بجسم، ويقال لك: هو مباين للعالم، عال عليه، وليس بجسم.

وإن قلت: يلزم من كونه مباينا للعالم عاليا عليه، أن يكون جسما لأني لا أعقل المباينة والمحايثة إلا من صفات الأجسام.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٢٣/٦

قيل لك: ويلزم من كونه حيا عليما قديرا أن يكون جسما، لأنك لا تعقل موجودا حيا عليما قديرا إلا جسما، فهذا نظير هذا، فما تقوله في أحدهما يلزمك نظيره في الآخر، وإلا كنت **متناقضا** مفرقا بين المتماثلين.

وإما أن تقول: أنا أقول: إنه موجود قائم بنفسه حي عليم قدير، لأن ذلك قد علم بالشرع والعقل، وإن لزم أن يكون جسما التزمته، لأن لازم الحق حق.

قيل لك: وهكذا يقول من يقول: إنه فوق العالم مباين له: أنا أصفه بذلك، لأنه قد ثبت ذلك بالشرع والعقل، وإذا لزم من ذلك أن يكون جسما التزمته، لأن لازم الحق حق.." (١)

-٩٤٩

"في الإنسان: لا مماس ولا مباين؟ فإذا قالوا: نعم، قيل: فأخبرونا عن معبودكم: مماس هو أم مباين؟ فإذا قالوا لا يوصف بهما.

قيل لهم: فصفة إثبات الخالق كصفة عدم المخلوق، فلم لا تقولون عدم، كما تقولون للإنسان: عدم إذا وصفتموه بصفة العدم.

يقول: أنتم تعرفون أن سلب هذين المتقابلين جميعا هو من صفات المعدومات، فالموجود الذي تعرفونه، القائم بنفسه، لا يقال: إنه ليس مباينا لغيره من الأمور القائمة بأنفسها ولا مماسا لها، بخلاف المعدوم، فإنه يقال: لا هو مماس لغيره ولا مباين له، فإذا وصفتموه بصفة المعدوم، فجعلتم ما هو صفة لما هو عدم في الموجودات صفة للخالق الموجود الثابت، وحينئذ فيمكن أن يوصف بأمثال ذلك، فيقال: هو عدم كما يوصف ما عدم من الأناسي بأنه عدم، فقال لهم: إذا كان عدم الموجود وجودا له، فإذا كان العدم وجودا، كان الجهل علما، والعجز قوة، أي إذا جعلتم المعدوم - الذي لا يعقل إلا معدوما - جعلتموه موجودا، أمكن حينئذ أن يجهل علما، والعجز قوة، والموت حياة والخرس كلاما والصمم سمعا، والعمى بصرا وأمثال ذلك.

وهذا حقيقة قول النفاة، فإنهم يصفون الرب بما لا يوصف به إلا المعدوم، بل يصفون الموجود الواجب بنفسه، الذي لا يقبل العدم بصفات الممتنع الذي لا يقبل الوجود، فإن كان هذا ممكنا أمكن أن يجعل أحد **المتناقضين** صفة لنقيضه، كما ذكر.." (٢)

-٩٥٠

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٣٠/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٣٤/٦

"معناها، وإثبات موجبها ومقتضاها، وآمنوا بألفاظ لا يعرفون مغزاها، وآمنوا للرسول إيمانا مجملا بأنه لا يقول إلا حقا، ولم يكن في قلوبهم من العلم بمباينة الله لخلقه وعلوه عليهم ما ينفون به بدعة الحلولية والاتحادية وأمثالهم، لأن أحد المتقابلين إنما يرتفع عن القلب بإثبات مقابله، وأحد النقيضين لا يزول عن القلب زوالا مستقرا إلا بإثبات نقيضه.

فإذا كان حقيقة الأمر أن الرب تعالى، إما مباين للعالم، وإما مداخل له، كان من لم يثبت المباينة لم يكن عنده ما ينافي المداخلة، بل إما أن يقر بالمداخلة، وإما أن يبقى خاليا من اعتقاد المتقابلين المتناقضين، ولا يمكنه مع عدم اعتقاد نقيض قول أن يعتقد فساده، ولا ينكره ولا يرده، بل يبقى بمنزلة من سمع أن محمدا قال: إنه رسول الله، وأن مسيلمة قال: إنه رسول الله، وهو لم يصدق واحدا منهما، ولم يكذب واحدا منهما، فمثل هذا يمتنع أن يرد على مسيلمة أو يكذبه.

فهكذا من كان لم يقر بأن الخالق تعالى مباين للمخلوق، لم يمكنه أن يناقض قول من يقول بالحلول والاتحاد، بل غايته أن لا يوافقه كما لم يوافق قول أهل الإثبات، فهو لم يؤمن بما قاله محمد رسول الله والمؤمنون به، ولا بما قاله مخالفوه الدجالون الكذابون، من أهل الحلول والاتحاد وغيرهم من نفاة العلو.." (١)

-٩٥١

"وقول النفاة للمباينة والمداخلة جميعا، لما كان في حقيقة الأمر نفيا للمتقابلين المتناقضين، بمنزلة قول القرامطة الذين يقولون: لا حي ولا ميت، ولا عالم ولا جاهل، ولا قادر ولا عاجز - كان قولهم في العقل أفسد من قول من لا يؤمن بمحمد ولا بمسيلمة، فإن كلاهما مبطل، لكن بطلان سلب النقيضين وما هو في معنى النقيضين، أبين في العقل من الإقرار بنبوة رسول من رسل الله صلى الله عليهم أجمعين، فلهذا لا تكاد تجد أحدا من نفاة المباينة والمداخلة جميعا، أو من الواقفة في المباينة، يمكنه مناقضة الحلولية والاتحادية مناقضة يبطل بها قولهم، بل أي حجة احتج بها عليهم عارضوه بمثلها، وكانت حجتهم أقوى من حجته.

فإذا قال لهم: لا يعقل الحلول إلا حلول العرض، فيكون الحال مفتقرا إلى المحل، أو قال ما هو أبلغ من هذا مما احتج به الأئمة عليهم: لو كان حالا لم يخل من المباينة والمماسة، فإن القائم بنفسه إذ حل في القائم بنفسه لم يخل من هذا وهذا - قالوا للنفاة: هذا إنما يكون إذا كان الحال متخيرا أو قائما بمتحيز، أو قالوا: هذا هو

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٥٨/٦

المعقول من حلول الأجسام وأعراضها، فأما إذا قدرنا موجودا قائما بنفسه ليس بجسم ولا متحيز، لم يمتنع أن يكون حالا بلا افتقار إلى المحل، ولا مماسة ولا مباينة.." (١)

-٩٥٢

"الخوارج، وإنما يتمكن من ذلك أهل السنة والجماعة، الذين يقرون بعموم هذه الآيات، وتناولها لأهل بيعة الرضوان كلهم، ويقرون بالأحاديث الصحيحة المروية في فضائل الصحابة، وأنهم كانوا صادقين في روايتهم، فهم الذين يمكنهم الرد على الخوارج والروافض بالطرق الصحيحة السليمة على **التناقض**.

وهكذا الرد على الحلولية وبيان إبطال قولهم بالحق إنما يتمكن منه أهل السنة المثبتة لعلو الله على خلقه ومباينته لهم، فإن قول هؤلاء نقيض قول الحلولية، ومن علم ثبوت أحد النقيضين أمكنه إبطال ما يقابله، بخلاف قول النفاة فإنه متضمن رفع النقيضين، أو ما هما في معنى النقيضين، ورفع النقيضين أشد بطلانا من المناقض الباطل، فإن رفعهما يعلم امتناعه بصريح العقل، وأما انتفاء أحدهما فهو أخفى في العقل من رفعهما، فمن رفع النقيضين، أو ما في معناهما، لم يمكنه إبطال قول من أثبت أحدهما، وما من حجة يحتج بها من رفع المتقابلين، إلا ويمكن ممن أثبت أحدهما أن يحتج عليه بما هو أقوى منها من جنسها.

ولهذا كان إطباق العقول السليمة على إنكار قول النفاة المتقابلين أعظم من إطباقها على إنكار قول الحلولية، لأن الموجود الواجب الوجود كلما وصف بصفات المعدومات الممتنعات، كان اعظم بطلانا وفسادا من وصفه بما هو أقرب إلى الموجود.

ومما يبين هذا أن الصفات السلبية ليس فيها بنفسها مدح ولا توجب." (٢)

-٩٥٣

"كان تنزيهه عما وصفوه به متضمنا لعظمته اللازمة لذلك النفي.

وإذا كان كذلك، فنفاة النقيضين، وما هو في معنى النقيضين، لم يتضمن وصفهم له بذلك شيئا من الإثبات ولا التعظيم، بخلاف القائلين بالحلول في جميع الأمكنة، فإنهم يصفونه بما فيه تعظيم له.

ولهذا من يقول من يعذر الطائفتين: إن هؤلاء قصدوا تنزيهه، وهؤلاء قصدوا تعظيمه، فإذا كان التنزيه، إن لم يتضمن تعظيما لم يكن مدحا، كان من وصفه بما فيه تعظيم أقرب إلى المعقول ممن وصفه بما يشركه فيه المعدوم،

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٥٩/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٧٦/٦

من غير أن يكون فيه تعظيم، فلم يكن أولئك النفاة أن يبطلوا حج هؤلاء المعظمين له، وإذا ردوا عليهم ببيان ما في قولهم من إثبات ما لا يعقل أو التناقض، قالوا لهم: إن في قولهم من إثبات ما لا يعقل ومن التناقض ما هو أعظم من ذلك.

فإن قال النفاة: هؤلاء الحلولية قد أثبتوا حلولا يقتضي افتقاره إلى المحل، كالصورة مع المادة، وكالوجود مع الثبوت، ونحو ذلك مما يقتضي أن أحدهما محتاج إلى الآخر، نحن قد بينا: إنما يعقل الحلول إذا كان الحال محتاجا إلى المحل، وذلك باطل، لأن ذلك يناقض وجوبه كما تقدم، فقد أبطلنا قول هؤلاء.

قيل عن هذا جوابان:

أحدهما: أنه ليس كل من قال بالحلول يقول افتقاره إلى المحل، بل كثير من القائلين بالحلول يقولون: إنه في كل مكان مع استغنائه عن." (١)

-٩٥٤

"قال: (وهو رأي سوفسطائي لأقوام مشهورين بالسفسطة.

وأما الطريقة الثانية التي سلكها المتكلمون في جواز الرؤية فهي الطريقة التي اختارها أبو المعالي في كتابه المعروف بالإرشاد وتلخيصها.

أن الحواس إنما تدرك ذوات الأشياء، وما تنفصل به الموجودات بعضها من بعض، فهي أحوال ليست بذوات، فالحواس لا تدركها، وإنما تدرك الذات، والذات هي نفس الوجود المشتركة لجميع الموجودات، فإذا الحواس إنما تدرك الشيء من حيث هو هو موجود) .

قلت: هذه الحجة من جنس الأولى، لكن هذه على قول مثبتة الأحوال، وتلك على رأي نفاة الأحوال، لكن ذكرها على هذا الوجه فيه تناقض، حيث جعل الأحوال لا ترى، بل إنما يرى الوجود، والوجود حال عند مثبتة الأحوال، لكن مضمون ذلك أنها تدرك الحال المشتركة وهي الوجود، لا لما اختصت به.

ثم قال ابن رشد: (وهذا كله في غاية الفساد.

ومن أبين ما يظهر به فساد هذا القول أنه لو كان البصر إنما يدرك الأشياء لوجودها لما أمكنه أن يفرق بين الأبيض والأسود، لأن الأشياء لا تفترق بالشيء." (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٦/١٧٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٦/٢٣٣

-٩٥٥

"الملل.

فمن نظر في كلام المعتزلة والشيعة، كابن سينا وأمثاله، فكلامه لون، ومن خالط أهل السنة وعلماء الحديث، كأبي البركان وابن رشد فكلامه لون آخر أقرب إلى صريح المعقول وصحيح المنقول من كلام ابن سينا.

لكن قد يخفى ذلك على من يمعن النظر، ويظن أن قول ابن سينا أقرب إلى المعقول، كما يظن أن كلام المعتزلة والشيعة أقرب إلى المعقول من كلام الأشعرية والكرامية وغيرهم من أهل الكلام، ومن نظار أهل السنة والجماعة.

ومن المعلوم – بعد كمال النظر واستيفائه – أن كل من كان إلى السنة وإلى طريق الأنبياء أقرب كان كلامه في الإلهيات بالطرق العقلية أصح، كما أن كلامه بالطرق النقلية أصح، لأن دلائل الحق وبراهينه تتعاون وتتعاضد، لا تناقض وتعارض.

وما ذكره ابن رشد في اسم المكان يتوجه من يسلم له مذهب أرسطو، وأنا المكان هو السطح الداخل الحاوي المماس للسطح الخارج المحوي.

ومعلوم أن من الناس من يقول: إن للناس في المكان أقوالا آخر، منهم من يقول: إن المكان هو الجسم الذي يتمكن غيره عليه ومنهم من يقول: إن المكان هو ما كان تحت غيره وإن لم يكن ذلك متمكنا عليه ومنهم من يزعم أن المكان هو الخلاء وهو أبعاد.

والنزاع في هذا الباب نوعان: أحدهما معنوي، كمن يدعي وجود مكان هو جوهر قائم بنفسه ليس هو الجسم، وأكثر العقلاء ينكرون ذلك.." (١)

-٩٥٦

"وقع مثل ذلك في عامة فرق أهل الضلال، ومع هذا فلا يكاد بوجد منهم من يرجع إلى فطرته بلا هوى، إلا وفطرته تنكر إثبات موجود لا مباين ولا محايث، لكن يقهر فطرته بالشبهة أو العادة أو التقليد، كما يقهر النصراني فطرته إذا أنكرت أن يكون الله هو المسيح ابن مريم.

وعامة هؤلاء إذا أصابت أحدا منهم ضرورة تلجئه إلى دعاء الله وجد في قلبه معنى يطلب العلو، لا يلتفت يمنة ولا يسرة، ففطرته وضرورته تقر بالعلو، وينكر وجود موجود لا محايث ولا مباين، وعقيدته التي اعتقدها تقليدا أو عادة أو شبهة تناقض فطرته وضرورته.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٦/٢٤٨

الوجه الرابع

أن يقال: هذا معارض بما هو أبلغ منه، فإن الجموع الكثيرة يقولون: إنهم يجدون في أنفسهم عند الضرورة معنى يطلب العلو في توجه قلوبهم إلى الله ودعائه، وأنه يمتنع في عقولهم وجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه، وأن هذا معلوم لهم بالضرورة، فإن امتنع اتفاق الجمع العظيم على مخالفة البديهة، فتجب الحجة المثبتة، فيبطل نقيضها، وإن لم تمتنع بطلت حجة النفاة، فيثبت بطلانها على التقديرين.

فصل الوجه الثاني من كلام الرازي في الأربعين

وأما الوجه الثاني فقوله: إن مسمى الإنسان المشترك بين الأشخاص ممتنع أن يكون له قدر معنى وحيز معنى، وما أوردوه من أن." (١)

-٩٥٧

"باطل، وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن يقال: هذه الكليات: إما أن يقال: إنها ثابتة في الخارج، وإما أن لا يقال.

فإن لم يقل بذلك، لم يكن فيها حجة على إمكان وجود موجود في الخارج لا يشار إليه.

وإذا قيل بثبوتها في الخارج، فمن المعلوم أن هذا ليس من العلوم البديهية الأولية، بل لم يقل هذا إلا طائفة من أهل المنطق اليوناني، وهم **متناقضون** في ذلك، ويقولون القول، ويقولون ما يناقضه، وبعضهم ينكر على بعض إثبات ذلك.

وإذا كان كذلك لم يصلح أن يجعل مثل هذه القضية مقدمة في إبطال قضية اعترف بها جماهير الأمم، واعترفوا بأنها مركوزة في فطرهم، مغروزة في أنفسهم، وأنهم مضطرون إليها، لا يمكنهم دفعها عن أنفسهم.

لكن طائفة منهم تقول: إنها مع هذا خطأ، لاعتقادهم أنها - وإن كانت ضرورية في فطرتهم - ففطرتهم تسلم مقدمات تنتج نقيضها.

وهؤلاء لا ينازعون أنها فطرية، مبتدأة في النفوس، ولكن يقدحون فيها بطرق نظرية.

فإذا قال لهم المثبتون: نحن لا نقبل القدح في القضايا المبتدأة في النفس بالقضايا النظرية، أو قالوا: نحن لا نسلم

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٦/٢٧٢

لكم المقدمات التي تستدلون بها على نقيض هذه القضايا، كما لا نسلم لكم ثبوت الكليات في الخارج ونحو ذلك، ظهر انقطاع المعارض لهم، وأنهم يريدون دفع القضايا الضرورية بمجرد الدعاوى الوهمية الخيالية.." (١)

-٩٥٨

"المنفصل أعظم امتناعا، وإن لم يكن افتقارا إلى اللازم لم يكن استلزامه الصفات افتقارا إليها.

ومثل هذا **التناقض** كثير في كلام المخالفين للسنة تحقيقا لقوله تعالى: {ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا} [النساء: ٨٢] .

الوجه الثاني من وجوه الرازي في الأربعين

قال الرازي: (الوجه لثاني: لو كان مشارا إليه لكان متناهيا من جميع الجوانب لما سبق من تناهي الأبعاد، ولأن عدم تناهيه إن كان من جميع الجوانب فإنه مخالط للعالم وما فيه من القاذورات، تعالى عنه، وإن كان من بعضها، فالجانب المتناهي، إن وافق غير الفصل والوصل، وإن خالفه فيها، وكل مركب من أجزاء مختلفة الطبائع ففيه أجزاء بسيطة، فأمكن على كل منها أن يماس ما على يمينه ويساره وبالعكس، فصح عليه الوصل والفصل، وكل ما كان كذلك كان تأليفه بمؤلف، تعالى عنه، وكل متناه من جميع الجوانب أمكن وجوده أزيد وأنقص مما وجد.." (٢)

-٩٥٩

"يقول: إنه غير متناه من جميع الجوانب، وهو مع ذلك لا يخالط الأشياء، وأيضا فإنهم إذا قالوا: إنه يخالط الأشياء، قالوا: هذا لا يقدح في كماله، كما أن الشعاع لا يقدح فيه أنه فوق الأقذار.

وقول هؤلاء وإن كان باطلا، كما قد بين في غير هذا الموضع، فالمقصود أن النفاة الذين يقولون: ليس بداخل العالم ولا بخارجه، لا يمكنهم إبطال قول هؤلاء.

بل قد يقول القائل: إن قول هؤلاء الحلولية خير من قول أولئك المعطلة، الذين يقولون: لا داخل العالم ولا خارجه.

ولهذا قال من قال: (متكلمة الجهمية لا يعبدون شيئا، ومتعبدة الجهمية يعبدون كل شيء) .

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٧٦/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٩٩/٦

ومنهم من يقول هذا تارة وهذا تارة ومنهم من يقول: هذا اعتقادي، وهذا ذوقي ووجدي.

وإنما يتمكن من إبطال قول هؤلاء كلهم أهل السنة المثبتة، الذين يقولون: إنه مباين للعالم، فأما بعض هذه الطوائف مع بعضهم فإنهم **متناقضون**.

فإذا قالوا: لا نسلم أنه يجب أن يخالط العلم، أو لا نسلم أن في ذلك محذورا، بل يمكن عدم المخالطة، أو المخالطة، بلا نقص ولا عيب – كان قول هؤلاء من جنس أقوال أولئك، فإنهم أثبتوا ما يحيله العقل.

فإذا قالوا لأولئك: هذا من حكم الوهم لا من حكم العقل، كان." (١)

-٩٦٠

"السماء فوق الآخر وتحت الأرض وأن يكون العرش – إذا كان محيطا بالعالم – تحت السماء وتحت الأرض، مع أنه فوق السماء وفوق الأرض، ولزم أن تكون الجنة تحت الأرض وتحت جهنم، مع أنها فوق السماوات وفوق الأرض وفوق جهنم، ولزم أن يكون أهل عليين تحت أهل سجين مع أنهم فوقهم.

فإذا كانت هذه اللوازم وأمثالها باطلة، باتفاق أهل العقل والإيمان، علم أنه لا يلزم من كون الخالق فوق السماوات أن يكون تحت شيء من المخلوقات، وكان من احتج بمثل هذه الحجة إنما احتج بالخيال الباطل الذي لا حقيقة له، مع دعواه أنه من البراهين العقلية، فإن كان يتصور حقيقة الأمر فهو معاند جاحد محتج بما يعلم أنه باطل، وإن كان لم يتصور حقيقة الأمر، فهو من اجهل الناس بهذه الأمور العقلية، التي هي موافقة لما أخبرت به الرسل، وهو يزعم أنها **تناقض** الأدلة السمعية، فهو كما قيل:

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة ... وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

الوجه الثاني

أن يقال: هب أنا لا نأخذ بما يقوله هؤلاء، أليس من المعلوم عند جميع الناس أن السماوات فوق الأرض، والهواء فوق الأرض والسحاب والطير فوق الأرض، والحيتان والدواب والشجر فوق الأرض، والملائكة الذين في السماوات فوق الأرض وأهل عليين فوق أهل سجين، والعرش أعلى المخلوقات.." (٢)

-٩٦١

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٠٥/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٢٩/٦

"قدر أن السماوات ليست محيطة بالأرض لم يكن لها مركز، مع تقدير الكرة المستديرة، فلا بد لها من نقطة في وسطها هو المركز، وأما ما ليس بمستدير ولا هو كرة فليس مركز الكرة – وهو النقطة التي وسطها – مركزا له، سواء جعل فوق المستدير أو تحته، فلا يمتنع أن يكون شيء فوق المستدير وتحته إذا لم يكن مستديرا، ولا يكون مع هذا مشاركا للمستدير في أن النقطة التي هي المحيطة مركزا له، بل المركز نسبته إلى جميع جهات المحيط واحدة، وليست نسبته إلى ما فوق المحيط أو تحته – إذا قدر أن فوقه شيء أو تحته شيء ليس مستدير – نسبة واحدة، بل يكون المركز مع المحيط تحت هذا الشيء المعين الذي ليس بمستدير، كما قد يمكن أن يكون فوق شيء آخر، فالمركز بالنسبة إلى المحيط تحته، والمحيط فوقه.

وأما ما يقدر فوق المحيط فهو عال على الجميع قطعا، ويمتنع أن يقال: إنه ليس فوق المحيط، فإنه معلوم بصريح العقل أن الهواء فوق الأرض، والسماء فوق الأرض، وهذا معلوم قبل أن يعلم كون السماء محيطة بالأرض، بل الإحاطة قد يظن أنها مناقضة للعلو، لا يقول أحد: إن العلم بالعلو موقوف على العلم بها، ولا إن العلو مشروط بها، فإن الطير فوق الأرض، وليست محيطا بها، والسحاب فوق الأرض وليس محيطا بها، وكل جزء من أجزاء الفلك هو فوق الأرض وليس محيطا بها، فتبين أن العلو معنى معقول، مع أنه لا يشترط فيه الإحاطة، وإن كانت الإحاطة لا **تناقضه**.." (١)

-٩٦٢

"ولهذا كان هؤلاء تارة يختارون طريقة أهل التأويل، كما فعله ابن فورك وأمثاله في الكلام على مشكل الآثار.

وتارة يفوضون معانيها، ويقولون: تجري على ظواهرها، كما فعله القاضي أبو يعلى وأمثاله في ذلك.

وتارة يختلف اجتهادهم، فيرجحون هذا تارة وهذا تارة، كحال ابن عقيل وأمثاله.

وهؤلاء قد يدخلون في الأحاديث المشكلة ما هو كذب موضوع، ولا يعرفون أنه موضوع، وما له لفظ يدفع الإشكال، مثل أن يكون رؤيا منام، فيظنونه كان في اليقظة ليلة المعراج.

ومن الناس من له خبرة بالعقليات المأخوذة عن الجهمية وغيرهم، وقد شاركهم في بعض أصولها، ورأى ما في قولهم من مخالفة الأمور المشهورة عند أهل السنة، كمسألة القرآن والرؤية، فإنه قد اشتهر عند العامة والخاصة أن مذهب السلف وأهل السنة والحديث: أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وإن الله يرى في الآخرة، فأراد هؤلاء

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٣٦/٦

أن يجمعوا بين نصر ما اشتهر عند أهل السنة والحديث، وبين موافقة الجهمية في تلك الأصول العقلية، التي ظنها صحيحة، ولم يكن لهم من الخبرة المفصلة بالقرآن ومعانيه، والحديث وأقوال الصحابة، ما لأئمة السنة والحديث، فذهب مذهبا مركبا من هذا وهذا، وكلا الطائفتين ينسبه إلى **التناقض**." (١)

-٩٦٣

"وهذه طريقة الأشعري وأئمة أتباعه، كالقاضي أبي بكر، وأبي إسحاق الإسفراييني، وأمثالهما.

ولهذا تجد أفضل هؤلاء، كالأشعري، يذكر مذهب أهل السنة والحديث على وجه الإجمال، ويحكيه بحسب ما يظنه لازما، ويقول: إنه يقول بكل ما قالوه، وإذا ذكر مقالات أهل الكلام، من المعتزلة وغيرهم، حكاها حكاية خبير بها، عالم بتفصيلها.

وهؤلاء كلامهم نافع في معرفة **تناقض** المعتزلة وغيرهم، ومعرفة فساد أقولهم.

وأما في معرفة ما جاء به الرسول، وما كان عليه الصحابة والتابعون، فمعرفتهم بذلك قاصرة، وإلا فمن كان عالما بالآثار، وما جاء عن الرسول، وعن الصحابة والتابعين، من غير حسن ظن بما يناقض ذلك، لم يدخل مع هؤلاء: إما لأنه علم من حيث الجملة أن أهل البدع المخالفين لذلك مخالفون للرسول قطعا، وقد علم أنه من خالف الرسول فهو ضال، كأكثر أهل الحديث، أو علم مع ذلك فساد أقوال أولئك **وتناقضها**، كما علم أئمة السنة من ذلك ما لا يعلمه غيرهم كمالك وعبد العزيز الماجشون وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وسفيان بن عيينة وابن المبارك ووكيع بن الجراح وعبد الله بن إدريس وعبد الرحمن بن مهدي ومعاذ بن معاذ ويزيد بن هارون الواسطي ويحي بن سعيد القطان وسعيد بن عامر والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم وأبي عبد الرحمن القاسم بن." (٢)

-٩٦٤

"المؤمنين به والكفار من لا يكاد يحصى معارضة لا ترد عليه.

ولم تكن إلا من جهل المعارض، ولم يكن في ظاهر الكلام الذي يقوله لهم ومفهومه ومعناه ما يخالفه صريح المعقول، بل كان المعارضون يعارضون بعقولهم ما لا يستحق المعارضة، فلو كان فيما بلغهم إياه عن الله، من أسمائه وصفاته ونحو ذلك، ما يخالف ظاهره صريح المعقول، لكان هذا أحق بالمعارضة، وكان يمتنع في مستمر

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٥/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٦/٧

العادة أن مثل هذا لا يعارضه أحد: لا معارضة دافع طاعن، ولا معارضة مستشكل مسترشد، فكيف إذا كان ذلك يعارض القضايا العقلية التي بها علموا نبوته، وأنه رسول الله إليهم؟ فكانت تكون المعارضة بذلك أولى أن تقع من الكفار والمسلمين.

أما الكفار فيقولون له: نحن لا نعلم صدقك إلا بأن نعلم بعقولنا أمورا **تناقض** ما يفهم ويظهر مما تخبرنا به، فالمصدق لك يكون **متناقضا** متلاعبا، لا يمكنه أن يقبل بعض أخبارك إلا برد بعضها، وهذا ليس فعل العالمين الصادقين دائما، بل فعل من يكذب تارة ويصدق أخرى، أو يصيب تارة ويخطئ أخرى.

وأما المسلمون المظهرون للإسلام فقد كان فيهم منافقون، وفي المؤمنين سماعون لهم يتعلقون بأدنى شبهة يوقعون بها الشك والريب في قلوب المؤمنين، وكان فيهم من له معرفة وذكاء وفضيلة وقراءة للكتب ومدارسة لأهل الكتاب، مثل أبي عام الفاسق، الذي كان يقال له أبو عامر الراهب، الذي أتخذ له المنافقون مسجد الضرار.." (١)

-٩٦٥

"بل بطلان قول من يدعي أن أقوال الجهمية النفاة لعلو الله على خلقه - مما هي معروفة بصريح العقل، سواء كانت موافقة لخبر الرسول أو مخالفة له.

وذلك من وجوه:

أحدها: أن إيمان المؤمنين به، العالمين بصدقه، حصل بدون هذه القضايا.

الثاني: أن أحدا منهم لم يورد هذه المعارضة، ولم يستشكل هذا الذي هو **تناقض** في وعم هؤلاء.

الثالث: أن المنافقين لم يورد أحد منهم هذا.

الرابع: أن المشركين لم يورد أحد منهم هذا.

الخامس: أن أهل الكتاب لم يورد أحد منهم هذا.

السادس: أنه لم يعهد إليهم أن لا يصدقوا بمضمون هذه الظواهر ولا يعتقدوا موجبها، ولا أمرهم بترك تدبرها وفهمها وعقلها، ولا بتأويلها تأويلا يصرفها عن المعنى الظاهر المفهوم منها، ولا بتفويضها وقولهم: لا نعلم معناها.

السابع: أن الصحابة لم يوصوا التابعين بذلك.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٧/٦٧

الثامن: أن التابعين لم يوردوا على الصحابة، ولا أورد بعضهم على بعض ظهور هذا **التناقض** والتعارض، ولا سئل بعضهم بعضا: كيف نصنع؟ هل نتبع موجب النصوص أو موجب العقول المعارضة،." (١)

-٩٦٦

"وتناول النصوص؟ أو نصرف قلوبنا عن فهمها وتدبرها وعقلها، ونقول: لا ندري ما معناها؟

فإن قيل: فهذا الذي ذكرته ظاهرا لا يخفى على من تأمل أمور الإسلام كيف كانت، وكيف ظهر الإسلام، ومع هذا فهذه الشبه العقلية التي احتج بها النفاة وقد ضل بها خلق كثير من هذه الأمة ومن أهل الكتاب، فهل كانت عقول الكفار أصح من عقول هؤلاء؟ ثم إذا كان الأمر هكذا فكيف إذا وقع في هذه من وقع؟

قيل: المقصود هنا فساد قول من يقول: إن تصديق الرسول لا يمكن إلا بقضايا عقلية **تناقض** مفهوم ما أخبر به، وهذا يلزم من قال ذلك من الجهمية والمعتزلة، وأتباعهم من الأشعرية، ومن دخل معهم من الفقهاء من أصحاب الأئمة الأربعة والصوفية: إن تصديق الرسول لا يمكن إلا بأن يستدل على حوادث العالم بحدوث الأجسام، وأنه يستدل على ذلك بحدوث ما قام بها من الأعراض مطلقا أو الحركات، وأن ذلك مبني على امتناع حوادث لا أول لها، وذلك يستلزم نفي الأفعال القائمة بذات الله تعالى المتعلقة بمشيئته واختياره، بل نفي صفاته، وأن يكون القرآن مخلوقا، وأن الله لا يرى في الآخرة، ولا يكون فوق العالم.

فمن قال: إن تصديقه فيما أخبر به لا يمكن إلا بهذه الطريق، كان قوله معلوم الفساد بالاضطرار من دين الإسلام، ولهذا قال الأشعري وغيره: إن هذه الطرق مبتدعة في دين الأنبياء، بل محرمة غير." (٢)

-٩٦٧

"عارض به وطعن، كما أن مجرد نقل الناقل ليس دليلا على صحة ما نقل.

فليتدبر الفاضل هذا النوع من النظر والكلام فإنه ينفتح له أبواب من الهدى، ولا حول ولا قوة إلا بالله، فإن الجهمية النفاة هم من أفسد الناس عقلا، وأعظمهم جهلا، وإن كان قد يحصل لأحدهم ملك وسلطان بيد أو لسان، كما حصل لفرعون ونمرود بن كنعان ونحوهما.

ولهذا وصف الله لهؤلاء وأشباههم بأنهم لا يسمعون ولا يعقلون، ومن تدبر الحقائق وجد كل من كان أقرب إلى التصديق بما جاءت به الرسل والعمل به، كان أكمل عقلا وسمعا، وكل من كان أبعد عن التصديق بما

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٧٠/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٧١/٧

جاءت به الرسل والعمل به، كما أنقص عقلا وسمعا.

ولا ريب أن قول أهل التعطيل والإلحاد، ومن دخل منهم من أهل الحلول والاتحاد، ومن شاركهم في بعض أصولهم المستلزمة، لتعطيلهم وإلحادهم من سائر العباد هي من أفسد الأقوال وأكذبها وأعظمها **تناقضا**، وأكثر من الأمور أدلة على نقيضها، من الأدلة العقلية والسمعية، لكان اشتبه بعض أصولهم على كثير من أهل الإيمان فظنوا أن ذلك برهان عقلي معارض للقرآن الإلهي، ولم يعلموا أن البرهان موافق للقرآن ومعاضد لا مناقض معارض، وإن دلائل الآيات والآفاق العيانية موافقة للدلائل القرآنية، إذ كانت أدلة الحق شهودا صادقين، وحكما لا يثبت عندهم إلا الحق المبين.

ومن المعلوم أن أخبار الصادقين وشهاداتهم وإثباتاتهم تتعاون وتتعاضد وتتناصر وتتساعد، لا **تناقض** ولا تعارض، وإن قدر أن." (١)

-٩٦٨

"الحارث رجع عن ذلك، وذكر عن غير واحد ما يقتضي الرجوع عن ذلك، وكذلك الصبغي والثقفي قد روي أنهما استتيبا فتابا.

وقد وافق الأشعري على هذه الأصول طوائف من أصحاب أحمد ومالك والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم، منهم من تبين له بعد ذلك الخطأ فرجع عنه، ومنهم من اشتبه عليه ذلك، كما اشتبه غير ذلك على كثير من المسلمين، والله يغفر لمن اجتهد في معرفة الصواب من جهة الكتاب والسنة، بحب عقله وإمكانه وإن أخطأ في بعض ذلك.

والمقصود أنه لم يكن في المنسوبين إلى السنة ولو كان فيه نوع من البدعة، من يزعم أن صريح المعقول يخالف مدلول الكتاب والسنة، بل كل من تكلم بذلك كان عند الأمة من أهل البدع المضلة، فضلا عن أن يقال: إن ما به يعلم صدق الرسول من المعقول مناقض لمدلول الكتاب والسنة، وإذ هذا كلام يفتح على صاحبه من الزندقة والإلحاد ما يخرجه عن طرد قوله إلى غاية الجهل والضلال والكفر والإلحاد، وإن لم يطرد قول ظهر منه من **التناقض** والفساد ما لا يوافقه عليه لا أهل التوحيد والحق والإيمان ولا طائفة من طوائف العباد.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨٣/٧

وبهذا كان يصف الأشعري كل من يواليه ويحبه من المنسوبين إلى السنة والجماعة، كما في رسالة أبي بكر البيهقي التي كتبها إلى بعض ولاة الأمور لما كان وقع بخراسان من لعنة أهل البدع ما وقع، وقصد بعض." (١)

-٩٦٩

"ولو قيل: إنه يجوز استعمال لفظ (الواحد) في لغتهم في هذا المعنى: إما بطريق المجاز والاشتراك أو التواطؤ.

قيل: هب أنه يجوز لمن بعدهم أن يستعمل ذلك، لكن نحن نعلم أنهم لم يستعملوه في ذلك، لأنهم لم يكونوا يثبتون هذا المعنى، وبتقدير أن يكون مستعملا في هذا وهذا، فإنه يكون دالا على ما به الاشتراك، فلا يدل على ما يمتاز به أحدهما عن الآخر، فلا يدل على محل النزاع، ولو قدر أنه حقيقة في أحدهما: مجاز في الآخر، لكان حقيقة في المعنى الذي يسبق إلى إفهام الناس عند الإطلاق، وهو المعروف.

ولو قدر أنه مشتركا اشتراكا لفظيا لم يجز تعيين محل النزاع إلا بقرينة تدل على تعيينه، والقرائن اللفظية إنما تدل على نقيض قولهم، لا على عين قولهم، فإنه ليس في الكتاب إثبات واحد بالمعنى الذي ادعوه، فضلا عن أن يكون الله موصوفا به.

وهذا (الواحد) الذي يثبته هؤلاء من جنس الأحوال التي يثبتها أولئك، ومن جنس الشيء المعدوم الذي يثبته من يقول: المعدوم شيء، ومن جنس الكليات والمجردات، كالعقول والمادة والصورة العقلية التي يثبتها الفلاسفة، فهؤلاء يثبتون في الخارج ما لا وجود له في الخارج، لكن مثبتة الأحوال اعقل، ولهذا كان فيهم من هو من أهل الإثبات، فإنهم عرفوا أنها ليست موجودة في الخارج، لكن تناقضوا حيث قالوا: لا موجودة ولا معدومة، فصاروا مشابهين للقرامطة الباطنية المتفلسفة، الذين يقولون: لا موجود ولا معدوم، ولا حي ولا ميت.

ومن قال: المعدوم شيء، وهو ثابت وليس بموجود - يشبه المتفلسفة الذين جعلوا." (٢)

-٩٧٠

"الكليات المجردات أمورا موجودة في الخارج، لكن تناقضوا حيث فرقوا بين الوجود والثبوت.

والمقصود أن كل هؤلاء يجمعهم إثبات أمور يدعون أنها موجودة في الخارج، وهي لا يتصورها إلا طائفة قليلة من الناس، فضلا عن أن تكون الألفاظ المعروفة المشهورة في اللغة دالة عليها.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٩٨/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١١٩/٧

ولا ريب أنهم أخطأوا في المعاني المعقولة، ثم في مدلول الألفاظ المسموعة.

فتبين لك أن قولهم يتضمن من الفرية على اللغة والعقل من جنس ما تضمن من الفرية على الشرع، وأنهم لا يمكنهم أن يقولوا: إن الشرع دال على قولهم بوجه من الوجوه، لا بطريق الحقيقة ولا بطريق المجاز.

فإذا أريد بيان انتفاء دلالة النص على ما ادعوه من مسمى الواحد، كان هنا طرق:

أحدها: أن هذا اللفظ لم يستعمل إلا فيما نفوه دون ما أثبتوه.

الثاني: أن نبين انتفاء ما أثبتوه في الخارج، وحينئذ فلا يكون كلام دالا على وجود ما ليس بموجود.

الثالث: أن ما يذكرونه لا يتصوره عامة الناس: لا العرب ولا غيرهم، فلا يكون اللفظ موضوعا له ودالا عليه، وإن كان له وجود.

ولا يقال: هو بتقدير وجوده يشمله لفظ الواحد، لما تقدم من أن اللفظ المشهور بين الخاص والعام لا يكون مسماه مما لا يتصوره إلا الخاصة.

الطريق الرابع: أنه بتقدير شموله لما أثبتوه وما نفوه، فلا ريب أن شموله لما." (١)

-٩٧١

"من أئمة الأشعرية، وهي طريقة محمد بن كرام وأتباعه، وطريقة أكثر أهل الحديث والفقه والتصوف، وإليها رجع القاضي أبو يعلى وأمثاله.

ولكن طائفة من الصفاتية من أصحاب الأشعرية، ومن وافقهم من أصحاب أحمد وغيرهم، يظنون أن العلو من الصفات الخبرية كالوجه واليدين ونحو ذلك، وانهم إذا أثبتوا ذلك أثبتوه لمجيء السمع به فقط، ولهذا كان من هؤلاء من ينفي ذلك ويتأول نصوصه أو يعرض عنها كما يفعل مثل ذلك من نصوص الوجه واليد.

ومن سلك هذه الطريقة فإنه يبطل الأدلة التي قال: أنها نافية لهذه الصفة، كما يبطل ما به ينفون صفة الاستواء والوجه واليدين، ويبين أنه لا محذور في إثباتها، كما يقول مثل ذلك في الاستواء والوجه واليد، ونحو ذلك من الصفات الخبرية.

وهؤلاء كلامهم امتن من كلام نفاة الصفات الخبرية نقلا وعقلا، وإذا قيل: إن في كلامهم **تناقضا**، أو أنهم يقولون ما لا يعقل، ففي كلام النفاة من **التناقض** وما لا يعقل أكثر مما في كلامهم، فهم بالنسبة إلى النفاة اكمل علما بالمعقول والمنقول، وأما بالنسبة إلى السلف والأئمة أهل الإثبات، فيظهر من **تناقضهم** وقولهم ما

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٢٠/٧

لا يعقل وما يظهر به رجحان طريقة السلف والأئمة عليهم، وتنسب به معارضة النفاة لهم.

ويتبين به الحق الذي لا يعدل عنه من فهمه ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ثم المثبتون للعلو بالعقل لهم طرق: منها: أنهم يقولون: العلم بذلك ضروري مستقر في فطر بني آدم.." (١)

-٩٧٢

"فإن قلت: لا يقدح في علمي الضروري منازعة غيري.

قالوا لك: لا يقدح في علمنا الضروري منازعتك لنا.

فإن قلت: أنا إذا نازعني منازع في الضروريات التي عندي سكت عنه ولم أنازعه.

قيل لك: وهذا مما يمكن المثبت أن يقوله لك، كما تقوله لمنازعك أيضا، لكن أنت لا توفي بهذا، بل تتناقض وتخاصم أهل الإثبات وتنكر عليهم، بل قد تعاديهم أو تكفرهم، فإن كان ما فعلته سائغا لك، ساغ لأولئك النفاة أن يخاصموك ويعادوك ويكفروك، كما فعلت هذا بأهل الإثبات، وإن كنت تنكر على من يعاديك ويكفرك من النفاة لما أثبته، فأنكر على نفسك معاداتك وتكفيرك لأهل الإثبات لما نفيته.

وإن قلت: أنا لا أثق بصدقهم: أنهم يعلمون ذلك اضطرارا، أو لا أثق بخبرتهم بالعلم الضروري.

قيل لك: ومنازعك النافي لا يثق بصدقك وعلمك أيضا.

فإن قلت: هو يعلم من ديني وعقلي ما يوجب معرفته بصدقي وعلمي.

قيل لك: وأنت تعرف من دين أهل الإثبات وعقلهم، ما يوجب معرفتك بصدقهم وعلمهم.

وإن قلت: أنا بين فساد العقليات التي يعارض به النفاة لما أثبته.

قيل لك: والمثبتون لما تنفيه يثبتون فساد العقليات التي تعارضهم أنت بها.." (٢)

-٩٧٣

"وأي طريق فرض من الإشارة والعبارة والكتابة وغير ذلك - كان ذلك من جنس السمعيات والنقليات، فإن جماع ذلك ما به يعلم مراد الغير، فإن نفى ناف ذلك بطريق جعله معارضا له من عقلياته، فلا بد لمن أثبت ما يثبته من السمعيات أن يجيبه بجواب، فما كان جوابا له، كان نظير جوابا لأهل الإثبات فيما علموا أنه مراد للرسول صلى الله عليه وسلم، وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٣٢/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٣٥/٧

الجواب التاسع

أن يقال: نحن لا نرضى أن نجيبكم بما أجبتم به النفاة.

وذلك أنكم مقصرون في مناظرة النفاة لما أثبتموه عقلا وسمعا، فإنكم في كثير من مناظراتكم لهم تصيرون إلى المكابرة ودعوى ما يعلمون هم نقيضها، كما تفعلونه في مسالة الرؤية والكلام وإثبات الصفات بدون إثبات لوازم ذلك، إذ أنتم كثيرا ما تثبتون الشيء بدون لوازمه، أو مع وجود منافيه.

ومن هنا تسلط عليكم القرامطة والفلاسفة والمعتزلة، ونحوهم من النفاة، وكلام أئمتكم معهم كلام قاصر، يظهر قصوره لمن كان خبيرا بالعقليات.

وسبب ذلك تقصيرهم في مناظرتهم، حيث سلموا لهم مقدمات عقلية ظنوها صحيحة وهي فاسدة، فاحتاجوا إلى إثبات لوازمها، فاضطروا إما إلى موافقتهم على الباطل، وإما على **التناقض** الذي يظهر به فساد قولهم، وإما إلى العجز الذي يظهر به قصورهم وانقطاعهم.." (١)

-٩٧٤

"وهذه هي التي ذكر الأشعري أنها طريقة الفلاسفة، ومن اتبعهم من القدرية، وذكر أنها مبتدعة مذمومة في الدين، لم يسلكها السلف الصالح، وذكر أنها خطرة مبتدعة، وأنه لا حاجة إليها.

قال الرازي: والثاني: (الاستدلال بإمكان الأجسام على وجود الصانع تعالى) .

قال: (وهذه عمدة الفلاسفة) .

قلت: هذه طريقة ابن سينا ومن وافقه، ليست طريقة قدماء الفلاسفة.

وهي مبنية على أصلهم الفاسد في التوحيد ونفي الصفات، الذين بين الناس فساده **وتناقضهم** فيه، وهو طريقة التركيب الذي يقولون: إن المتصف بالصفات مركب، والمركب مفتقر إلى أجزائه، قد تكلمنا عليها في مواضع.

قال الرازي: (والمسلك الثالث: الاستدلال بإمكان الصفات على وجود الصانع سواء كانت الأجسام واجبة أو ممكنة، قديمة أو حادثة) .." (٢)

-٩٧٥

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٣٧/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٣٠/٧

"الرازي قصر فيه من وجهين: أحدهما: أنه لا يستدل بنفس الحدوث، بل يجعل الحدوث دليلا على إمكان الحادث، ثم يقول: والممكن لا بد له من مرجح، وهذا الإمكان الذي يثبته هو الإمكان الذي يثبته ابن سينا، وهو الإمكان الذي يشترك فيه القديم والحادث، فجعل القديم الأزلي ممكنا يقبل الوجود والعدم، وهذا مما خالفوا فيه سلفهم وسائر العقلاء، فإنهم متفقون على أن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون إلا حادثا.

وابن سينا وأتباعه يوافقن الناس على ذلك، لكن **يتناقضون** وقد بسط الكلام على ذلك في مواضع، كما تكلمنا على ذلك فيما ذكره الرازي في إثبات الصانع في أول المطالب العالية وأول الأربعين وبينا فساد ذلك، وأنه على هذا التقدير لا ينفي لهم دليل على إثبات واجب الوجود.

الوجه الثاني: إنه جعل ذلك استدلالا بحدوث الصفات والأعراض ليس بمستقيم، بل هو مبني على مسألة الجوهر الفرد.

وقد ذكرنا في غير موضع أن هؤلاء بنوا مثل هذا الكلام على مسألة الجوهر الفرد، وأن الأجسام مركبة من الجواهر المفردة، وأن الحادث إنما هو اجتماع الجواهر وافتراقها، وحركتها وسكونها، وهذه الأربعة هي الأكوان عندهم، أو حدوث غير ذلك من الأعراض، فيجعلون تبديل الأعيان وإحداثها إنما هو تبديل أعراض.." (١)

-٩٧٦

"معهم في غير ذلك من أصولهم، فإنه يبين **تناقضهم**، ويلزمهم فيما نفوه نظير ما يلزمونه لأهل الإثبات فيما أثبتوه فيستفاد من مناظرته لهم معرفة فساد كثير من أصولهم، ولكن سلم لهم أصولا وافقهم عليها، مثل تسليمه لهم صحة طريق الأعراض مع طولها،، ومثل إثباته للصانع بهذه الطريق التي هي من جنسها، وبنى ذلك على إثبات الجوهر الفرد، فلزم من تسليمه ذلك لهم لوازم أراد أن يجمع بينها وبين ما أثبته من الرؤية، وإثبات الكلام والصفات والعلو لله تعالى، فقال جمهور طوائف العقلاء من أهل السنة والحديث وغيرهم، ومن المعتزلة والفلاسفة وغيرهم: أن هذا مناقضة مخالفة لصريح المعقول.

ولهذا قال من قال: بقيت عليه بقية من الاعتزال، وقالوا: إنه وافقهم على بعض أصولهم التي بنوا عليها قولهم كهذا الأصل.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٧/٢٣٢

كلام أبي نصر السجزي في الإبانة

وهذا ما ذكره أبو نصر السجزي في الإبانة قال: حكى محمد بن عبد الله المغربي المالكي، وكان فقيها صالحا، عن الشيخ أبي سعيد البرقي وهو من شيوخ فقهاء المالكيين ببرقة، عن أستاذ خلف المعلم، كان من فقهاء المالكيين، قال: أقام الأشعري أربعين سنة على الاعتزال، ثم أظهر التوبة فرجع عن الفروع وثبت على الأصول)
.

قال أبو نصر: (وهذا كلام خبير بمذهب الأشعري وغوره) .." (١)

-٩٧٧

"وتضاعف النماء، وانشرحت الصدور، ولأضاءت فيها مصابيح النور، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم) .

تعليق ابن تيمية

فهذا الذي وصفه الشيخ أبو سليمان الخطابي هو حال أهل الكلام، الذين يعارضون الكتاب والسنة بعقلهم، فيتأولون الكتاب على غير تأويله، ويردون الحديث بما يمكنهم، مثل زعمهم أنه خبر واحد، وأن كان من المستفيضات المتلقاة بالقبول، ومثل غير ذلك من وجوه الرد، لأن الأصول التي بنوا عليها دينهم **تناقض** منصوص الكتاب والسنة، كطريقة الأعرض والتركيب والاختصاص، ونحو ذلك مما تقدم.

وهم فيها خاضوا فيه من العقليات المعارضة للنصوص، في حيرة وشبهة وشك، من كان منهم فاضلا ذكيا قد عرف نهايات أقدامهم كان في حيرة وشك، ومن كان منهم لم يصل إلى الغاية كان مقلدا لهؤلاء، فهو يدع تقليد النبي المعصوم وإجماع المؤمنين المعصوم، ويقلد رؤوس الكلام المخالف للكتاب والسنة، الذين هم في شك وحيرة، ولهذا لا يوجد أحد من هؤلاء إلا وهو: إما حائر شاك، وإما **متناقض** يقول قولا ويقول ما يناقضه، فيلزم بطلان أحد القولين أو كلاهما، لا يخرجون عن الجهل البسيط مع كثرة النظر والكلام، أو عن." (٢)

-٩٧٨

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٣٦/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٨٣/٧

"الجهل المركب الذي هو ظنون كاذبة، وعقائد غير مطابقة، وإن كانوا يسمون ذلك براهين عقلية، وأدلة يقينية، فهم أنفسهم ونظراؤهم يقدحون فيها، ويبينون أنها شبهات فاسدة، وحجج عن الحق حائدة.

وهذا الأمر يعرفه كل من كان خبيرا بحال هؤلاء، بخلاف أتباع الرسول صلى الله عليه وسلم المتبعين له، فإنهم ينكشف لهم أن ما جاء به الرسول، هو الموافق لصريح المعقول، وهو الحق الذي لا اختلاف فيه ولا **تناقض**.

قال تعالى: {أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا} .

فهؤلاء مثل نور الله في قلوبهم: {كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كأنها كوكب دري يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء ويضرب الله الأمثال للناس والله بكل شيء عليم} : نور الإيمان، ونور القرآن، نور صريح المعقول، ونور صحيح المنقول.

كما قال بعض السلف: يكاد المؤمن ينطق بالحكمة وإن لم يسمع فيها بأثر، فإذا جاء الأثر كان نورا على نور.." (١)

-٩٧٩

"تابع كلام الخطابي في الغنية

قال الخطابي: (فهذا قولهم ورأيهم في عامة السلف وجمهور الأئمة وفقهاء الخلف، فلا تشتغل - رحمك الله - بكلامهم، ولا تغتر بكثرة مقالاتهم، فإنها سريعة التهافت، كثيرة **التناقض**، وما من كلام تسمعه لفرقة منهم إلا ولخصومهم عليه كلام يوازنه أو يقاربه، فكل بكل معارض، وبعض ببعض مقابل، وإنما يكون تقدم الواحد منهم، وفلجه على خصمه بقدر حظه من البيان، وحذقه في صنعة الجدل والكلام، وأكثر ما يظهر به بعضهم على بعض إنما هو إلزام من طريق الجدل، على أصول مؤصلة لهم، ومناقضات على مقالات حفظوها عليهم، فهم يطالبونهم بقودها وطردها، فمن تقاعد عن شيء منها سموه من طريق الجدل منقطعا، وجعلوه مبطلا، وحكموا بالفلج لخصمه عليه، والجدل لا يبين به حق، ولا تقوم به حجة.

وقد يكون الخصمان على مقالتين مختلفتين كلتاهما باطل ويكون الحق في ثلاثة غيرهما، فمناقضة أحدهما صاحبه غير مصحح مذهبه وإن." (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٨٤/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣١٣/٧

-٩٨٠

"وتناقضهم، وأن ما يدعونه من المعارف الإلهية بعقولهم جمهوره باطل، وإن كان قد وقع في كلامه من كلام هؤلاء أمور، قيل أنه رجع عنها.

ولا ريب أن الرسل صلوات الله عليهم يخبرون الخلق بما تعجز عقولهم عن معرفته، ولا يخبرونهم بما يعلمون امتناعه، فهم يخبرونهم بمحارات العقول لا بمحالاتها، فمن أراد أن يعرف ما أخبرت به الرسل بعقله، كان شبيها بمن قال الله تعالى فيه: {وإذا جاءتهم آية قالوا لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما أوتي رسل الله أعلم حيث يجعل رسالته} ، وقال: {بل يريد كل امرئ منهم أن يؤتى صحفا منشرة} .

كلام آخر للخطابي وتعليق ابن تيمية

قال الخطابي: (وذهب العلماء إلى خلاف هذا الرأي، وجعلوا المعلومات قسمين: قسم يمكن استدراكه وتثبيته حقيقة، وقسم لا يعلم إلا ظاهره ولا يتعرض لعلم باطنه وطلب كيفيته، وانتهوا في ذلك إلى ما نطق به الكتاب، وقوله سبحانه: {وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به} ، يجعلون." (١)

-٩٨١

"وهو ما نص على تأثيره في نظير ذلك الحكم، كالصغر فإنه قد علم أن الشارع علق به ولاية المال، فإذا علق به ولاية النكاح كان هذا إثباتا لعلة هذا الحكم بنظيره المؤثر.

وأما إذا لم يكن مؤثرا، فهو الذي يسمونه المناسب الغريب، وفيه قولان مشهوران، فإنه استدلال على أن الشرع علق الحكم بالوصف لمجرد ما رأيناه من المصلحة.

ومن تدبر الأدلة الشرعية: منصوصها ومستنبطها، تبين له أن القياس الصحيح هو التسوية بين المتماثلين، وهو من العدل الذي أمر الله به ورسوله، وأنه حق لا يجوز أن يكون باطلا، فإن الرسول صلى الله عليه وسلم بعث بالعدل، فلم يسو بين شيئين في حكم إلا لاستوائهما فيما يقضي تلك التسوية، ولم يفرق بين اثنين في حكم إلا لافتراقهما فيما يقتضي ذلك الفرق، ولا يجوز أن يتناقض قياس صحيح ونص صحيح، كما لا يتناقض معقول صريح ومنقول صحيح، بل إذا ظن بعض الناس تعارض النص والقياس، كان أحد الأمرين لازما: إما أن القياس فاسد، وإما أن النص لا دلالة له.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٧/٣٢٧

ومع هذا فالكتاب والسنة بينا جميع الأحكام بالأسماء العامة، لكن يحتاج إدخال الأعيان في ذلك إلى فهم دقيق ونظر ثاقب، لإدخال كل معين تحت نوع، وإدخال ذلك النوع تحت نوع آخر بينه الرسول صلى الله عليه وسلم.." (١)

-٩٨٢

"وحينئذ فكل من الحوادث شملها خطاب الشارع، وتناولها الاعتبار الصحيح.

وخطاب الشارع العام الشامل دل عليها بطريق العموم الذي يرجع إلى تحقيق المناط، وهو في معنى قياس الشمول البرهاني.

والاعتبار الصحيح تناولها بطريق قياس التمثيل، الذي يتضمن التسوية بين المتماثلين، والفرق بين المختلفين.

والتماثل والاختلاف ثابت في نفس الأمر، وقد نصب الله عليه أدلة تدل عليه، وكما أن القياس الشمولي والتمثيلي يرجعان إلى أصل واحد، ولا يجوز **تناقضهما** إلا مع فسادهما أو فساد أحدهما، فكذلك الخطاب العام والاعتبار الصحيح يرجعان إلى أصل واحد، ولا يجوز **تناقضهما** إلا لفساد دلالتهما أو أدلة أحدهما.

وهذا تنبيه على مجامع نظر الأولين والآخرين في جميع استدلالهم، ومن تبصر في ذلك وفهمه وعلم ما فيه من الأحاطة.

وبين له أن دلائل الله تعالى لا **تتناقض**، وأن ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم هو الحق الموافق لصرائح المعقول، وأن ما شرعه للعباد هو العدل الذي به صلاح المعاش والمعاد، وإن فهم - مع ذلك - مسألة التحسين والتقبيح العقلي، وارتباطها بمسألة المناسبات، ورجوع جنس التحسين والتقبيح إلى حصول المحبوب ودفع المكروه - هو المعروف والمنكر - كما يرجع جنس الخبر إلى الوجود والعدم، وإن هذا يرجع إلى الحق النافع، وفي مقابلته الباطل الذي لا ينفع، وهذا يرجع إلى الحق." (٢)

-٩٨٣

"جنس ما في كلامهم، ولو أوتوا العقل والفهم لما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، لتبينوا أنه الجامع لكل خير.

وأما فساد طرقهم المخالفة للنصوص، فهو بين لكل ذكي فاضل منهم ومن غيرهم.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٤٢/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٤٣/٧

ويكفيك أن عمدتهم في أصول الدين إما دليل الأعراض، وقد علم ما فيه من الأعتراض وإما دليل الوجوب المستلزم للواجب.

وقد بينا في غير هذا الوضع أن تلك الطريقة لا تدل على وجود واجب، فإن ذلك إنما يدل إذا ثبت وجود الممكن الذي يستلزم الواجب.

والممكن عندهم هو متناول القديم والحادث، فجعلوا القديم الأزلي داخلا في مسمى الممكن، وخالفوا بذلك سائر العقلاء من سلفهم وغيرهم، مع **تناقضهم** في ذلك.

وبهذا التقدير لا يمكنهم أن يقيموا دليلا على أن الممكن بهذا الاعتبار يحتاج إلى فاعل.

وقد أوردوا على هذه الطريقة من الاعتراضات ما أوردوه، ولم يمكنهم أن يجيبوا عنه بجواب صحيح، كما قد بسط في موضعه.

ثم غايته إثبات وجود واجب لا يتميز عن المخلوقات، ولهذا صار كثير منهم إلى أن الوجود الواجب لا يتميز على المخلوقات.

ولهذا صار كثير منهم إلى أن الوجود الواجب هو وجود المخلوقات، فكثير." (١)

-٩٨٤

"ولا قول صاحب.

وحد العلم على الحقيقة أنه اعتقاد الشيء على ما هو به فقط، وكل من اعتقد شيئا على ما هو به ولم يتخالجه شك فيه فهو عالم به، وسواء كان عن ضرورة حس، أو عن بديهة عقل، أو عن برهان استدلال، أو عن تيسير الله عز وجل له، وخلقه لذلك المعتقد في قلبه، ولا مزيد ولا يجوز البتة أن يكون محقق في اعتقاد شيء، كما هو ذلك الشيء، وهو غير عالم به، وهذا **تناقض** وفساد وتعارض) .

قال: وقول النبي صلى الله عليه وسلم في مساءلة الملك حجة عليهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما قال فيه: «فأما المؤمن أو الموقن فيقول: هو رسول الله صلى الله عليه وسلم» ، ولم يقل: فأما المستدل.

فحسبنا نور المؤمن الموقن، كيف كان إيمانه ويقينه.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٨٢/٧

و «قال صلى الله عليه وسلم: وأما المنافق أو المرتاب» - ولم يقل: غير المستدل - فيقول: «سمعت الناس يقولون شيئا فقلته» ، فنعم هذا هو قولنا، لأن." (١)

-٩٨٥

"وهو كالنظر في المسؤول عنه ليعلم ثبوته أو انتفاؤه، كالنظر في مدعي النبوة: هل هو صادق أو كاذب؟ والنطر في رؤية الله تعالى: هل هي ثابتة في الآخرة أم منتفية؟ والنظر في النبيذ المسكر: أحلال هو أم حرام؟ فهذا الناظر طالب، وهو في حال طلبه شاك.

وليس هذا النظر هو النظر المقتضي للعلم، فإن ذلك هو النظر فيما يتضمن النظر فيه للعلم، وهو النظر في الدليل، كالنظر في الآية والحديث، أو القياس الذي يستدل به، فهذا النظر مقتض للعلم، مستلزم له.

وذلك النظر مضاد للعلم مناف له.

ولما كان في لفظ (النظر) إجمال، كثر اضطراب الناس في هذا المقام، وتناقض من تناقض منهم، فيوجبون النظر لأنه يتضمن العلم، ثم يقولون: النظر يضاد العلم.

فكيف يكون ما يتضمن العلم مضادا له لا يجتمعان.

فمن فرق بين النظر في الدليل، وبين النظر الذي هو طلب الدليل، تبين له الفرق.

والنظر في الدليل لا يستلزم الشك في المدلول، بل قد يكون في القلب ذاهلا عن الشيء، ثم يعلم دليله، فيعلم المدلول، وإن لم." (٢)

-٩٨٦

"والكلام على هذا مبسوط في موضع آخر.

فلما صار من أخذ ما أخذه من الكلام المحدث عنهم، ك الأشعري ومن سلك سبيله من أصحاب أحمد ومالك والشافعي، يسلكون مسلكهم في مسألة إيجاب النظر، وأن الإيمان لا يحصل إلا به، قال أبو جعفر السمناني، أحد أئمة الأشعرية: (هذه المسألة بقية بقيت في المذهب من الأعتزال لمن اعتقدها، وذلك لكون الأشعري كان معتزلا تلميذا لأبي علي الجبائي، ثم رجع عن ذلك إلى مذهب ابن كلاب وأمثاله من الصفاتية المثبتين للقدر، والقائلين بأن أهل الكبائر لا يخلدون، ونحو ذلك من الأصول التي فارق بها المعتزلة للجماعة.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤١٦/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤٢٠/٧

وأصل الكلام المحدث، المخالف للكتاب والسنة، المذموم عند السلف والأئمة، كان أئمة الجهمية والمعتزلة وأمثالهم، والمعتزلة قدرية جهمية، وجهم وأتباعه جهمية مجبرة، ثم الأشعري كان منهم، ولما فارقهم وكشف فضائحهم، وبين **تناقضهم**، وسلك مسالك أبي محمد بن كلاب وأمثاله، ناقضهم غاية المناقضة في مسائل القدر والوعيد والأسماء والأحكام، كما ناقضهم في ذلك الجهمية والضرارية والنجارية ونحوهم.." (١)

٩٨٧-

"وكان الأشعري أعظم مباينة لهم في ذلك من الضرارية، حتى مال إلى قول جهم في ذلك، لكنه كان عنده من الانتساب إلى السنة والحديث وأئمة السنة، كـ الإمام أحمد وغيره.

ونصر ما ظهر من أقوال هؤلاء، ما ليس عن أولئك الطوائف.

ولهذا كان هو وأمثاله يعدون من متكلمة أهل الحديث، وكانوا هم خير هذه الطوائف، وأقربها إلى الكتاب والسنة، ولكن خبرته بالحديث والسنة كانت مجملة، وخبرته بالكلام كانت مفصلة، فلهذا بقي عليه بقايا من أصول المعتزلة، ودخل معه في تلك البقايا وغيرها طوائف من المنتسبين إلى السنة والحديث، من أتباع الأئمة من أصحاب مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد.

وعامة هؤلاء يقولون الأقوال **المتناقضة**، ويقولون القول ولا يلتزمون لوازمه.

ومن أسباب ذلك أنهم يقولون القول المأثور عن الصحابة والسلف، الموافق للكتاب والسنة، ولصريح المعقول، ويسلكون في الرد على بعض الكفار، أو بعض أهل البدع، مسلكا سلكته المعتزلة ونحوهم، وذلك المسلك لا يوافق أصول أهل السنة، فيحتاجون إلى التزام لوازم ذلك المسلك المعتزلي، وإلى القول." (٢)

٩٨٨-

"بموجب نصوص الكتاب والسنة، والمعقول الموافق لذلك، فيحصل التعارض **والتناقض**.

وهكذا المعتزلة ردوا على كثير من الكفار ردا بطرق سلكوها، متى التزموا لوازمها عارضت حقا آخر معلوما بالشرع أو العقل.

ومن تدبر هذه الأبواب رأى عجائب، وما ثم ما يثبت على السبر والتقسيم ويسلم عن **التناقض**، إلا ما جاء من عند الله.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٧/٤٦١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٧/٤٦٢

كما قال تعالى: {أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا} .

وكثير من هذه الطوائف يتعصب على غيره، ويرى القذاة في عين أخيه، ولا يرى الجذع المعترض في عينه، ويذكر من **تناقض** أقوال غيره، ومخالفتها للنصوص والمعقول، ما يكون له من الأقوال في ذلك الباب ما هو من جنس تلك الأقوال، أو أضعف منها، أو أقوى منها.

والله تعالى يأمر بالعلم والعدل ويذم الجهل والظلم.

كما قال تعالى: {وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا * ليعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفورا رحيما} .." (١)

-٩٨٩

"وقد رأيت من كلام الناس في هذا الباب وغيره ألوانا لا يسعها هذا الموضع، وكثير من نزاع الناس يكون نزاعا لفظيا، أو نزاع تنوع، لا نزاع **تناقض**.

فالأول مثل أن يكون معنى اللفظ الذي يقوله هذا، هو معنى اللفظ الذي لا يقوله هذا، وإن اختلف اللفظان، فيتنازعان، لكون معنى اللفظ في اصطلاح أحدهما، غير معنى اللفظ في اصطلاح الآخر، وهذا كثير.

والثاني أن يكون هذا يقول نوعا من العلم والدليل صحيحا، ويقول الآخر نوعا صحيحا.

وكثير من نزاع الناس في هذا الموضع من هذا الباب، وكثير منه نزاع في المعنى، والنزاع المعنوي: إما أن يكون في ثبوت شيء وانتفائه، وإما أن يكون في وجوب شيء وسقوطه.

فالنزاع في صحة دليل الأعراض ونحوه نزاع معنوي، وكذلك النزاع في وجوب الاستدلال بهذا الدليل على الإيمان، أو توقف صحة الإيمان عليه، ونحو ذلك.

ولما كان الكلام في هذه الأبواب المبتدعة، مأخوذ في الأصل عن المعتزلة والجهمية ونحوهم، وقد تكلم هؤلاء في أول الواجبات: هل هو النظر، أو القصد، أو الشك، أو المعرفة؟ صار كثير من المنتسبين إلى." (٢)

-٩٩٠

"وافقهم من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم، فهؤلاء هم الذين قالوا ابتداء: أول ما يجب المعرفة أو النظر المؤدي إليها.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤٦٣/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٨

لكن أخذ كلامهم من أراد أن يبنية على أصوله من الأشعرية ونحوهم، **فتناقض** كلامه.
ومن قال بالوجوب العقلي إذا قال: أول الواجبات المعرفة كان ذلك أقرب، ثم له أن يقول: الرسول صلى الله عليه وسلم إذا أوجب الشهادتين ابتداء فقد ضم إلى الواجب العقلي ما يجب بالشرع، وجعل أحدهما شرطا في الآخر، فلا يقبل لأحدهما دون الآخر، ومن أدى هذا الواجب أو بعضه لم يخاطبه إلا بفعل ما لم يؤده.
وعلى هذا فيكون خطاب الشارع للناس بحسب أحوالهم.
وأول الواجبات الشرعية يختلف باختلاف أحوال الناس، فقد يجب على هذا ابتداء ما لا يجب على هذا ابتداء، فيخاطب الكافر عند بلوغه بالشهادتين، وذلك أول الواجبات الشرعية التي يؤمر بها.
وأما المسلم فيخاطب بالطهارة إذا لم يكن متطهرا، وبالصلاة وغير ذلك من الواجبات الشرعية التي لم يفعلها.
وفي الجملة فينبغي أن يعلم أن ترتيب الواجبات في الشرع واحدا بعد واحد، ليس هو أمرا يستوي فيه جميع الناس، بل هم متنوعون في ذلك، فكما أنه قد يجب على هذا ما لا يجب على هذا، فكذلك قد." (١)
-٩٩١

"من الوسواس والخطرات الباطلة ليس لها حد محدود، وهو يختلف بحسب أحوال الناس.
وأما ما ذكره ابن عقيل من قوله: (ليس في قوة العقل درك لما عند الله من الحكمة التي انفرد بها ...
إلى آخر كلامه) فهذا كله في العلل الغائية، وحكمة الأفعال وعواقبها، ومسائل القدر والتعديل والتجوير، فإن ابن عقيل كان - لكثرة نظره في كتب المعتزلة وما عارضها - عنده في هذا الأصل أمر عظيم، وهو من أعظم الأصول التي تشعب فيها كلام الناس.
وكان طوائف من المنتسبين إلى الحديث والسنة كالأشعري، والقاضي أبي بكر، ومن وافقهم في أصل قولهم، وإن كان يختلف كلامه، كالقاضي أبي يعلى، وابن الزاغوني، وطوائف لا يحصيهم إلا الله، ينكرون التعليل جملة، ولا يثبتون إلا محض المشيئة، ولا يجعلون في المخلوقات والمأمورات معاني لأجلها كان الخلق والأمر، إلى غير ذلك من لوازم قولهم.
والمعتزلة يثبتون تعليلا **متناقضا** في أصله وفرعه، فيثبتون للفاعل تعليلا لا تعود إليه حكمة، ثم يزعمون أن كل واحد من العباد قد." (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٦/٨
(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٥٤/٨

٩٩٢-

"أراد به الفاعل كل من هو صالح له أو أصلح، وفعل معه ما يقدر عليه من ذلك، ويتكلمون في الآلام والتعويضات، والثواب والعقاب، بكلام فيه من التناقض والفضائح ما لا يحصى.

وفي ذلك الحكاية المشهورة لأبي الحسن الأشعري مع أبي علي الجبائي لما سأله عن إخوة ثلاثة: مات أحدهم قبل البلوغ، والآخر بلغ فكفر، والآخر بلغ فآمن وأصلح، فرفع الله درجات هذا في الجنة، والصغير جعله دونه في الجنة، والكافر أدخله النار.

فقال له الصغير: يارب ارفعني إلى درجة أخي.

قال: إنك لا تستحق ذلك، فإن أخاك عمل عملا صالحا استحق به ذلك.

فقال: يارب إنك أحييته حتى بلغ، وأنا أمتني، فلو أبقيتني لعملت مثل ما عمل.

فقال له: إنه كان في علمي إنك لو بقيت لكفرت، فاخترتك إحسانا إليك.

قال: فصرخ الكافر من النار: يارب فهلا أمتني قبل البلوغ ما فعلت بهذا؟ قالوا: فما سأله عن ذلك انقطع.

ولهم على الكلام أبي الحسن اجوبة لها موضع آخر.

والمقصود هنا أن ابن عقيل نظر في تعليلات المعتزلة فرآها عليلة، ورأى أنه لا بد من إثبات الحكمة والتعليل في الجملة، خلافا لما كان." (١)

٩٩٣-

"وإذا قدر أن بعض الناس احتاج إلى إزالة ما عرض له من هذه الشبه السوفسطائية، كان هذا من الأمراض النادرة التي لا تعرض لجمهور العقلاء، وعلاج هذا لا يحتاج إلى كتاب منزل من السماء يقصد به هدى الخلق، وبيان ما يحتاجون إليه في صلاح أمورهم.

ولو ذكر في القرآن مثل هذا، لم يكن لما يذكر من ذلك غاية، لأن الخواطر الفاسدة لا نهاية لها ولا ضابط، فكان يضيع زمان الناس في القراءة والسماع لما لا ينتفع به جماهيرهم، ويشتغلون بذلك عما لا بد لهم منه، ولا يصلح أمرهم إلا به.

ونحن لم يكن بنا حاجة – في الإيمان بالله ورسوله – إلى مثل هذه الطرق، وإنما ذكرناها لما كان الذين سلكوها يعارضون كلام الله ورسوله بمقتضاها، يزعمون أنه قد قامت عندهم أدلة عقلية تناقض ما جاءت به الرسل،

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨/٥٥

فكشفنا حقائق هذه الطرق التي يعرضون بها، لنبين أن ما عارض النصوص منها لا يكون إلا باطلا، وما لم يعارض النصوص: فقد يكون حقا، وقد يكون باطلا، وماكان حقا ولم يعارض النصوص، فقد لا يحتاج إليه، بل في الطرق العقلية التي دلت النصوص عليها وهدت إليها ما يغني عن ذلك، بل تلك الطرق." (١)

-٩٩٤

"الجوهر الفرد، جعلوا إثبات ذلك من أقوال المسلمين، ونفي ذلك من أقوال الملحدين.

وكذلك قد يقولون: إن تماثل الجواهر والأجسام من أقوال المسلمين، ونفي ذلك من أقوال الملحدين، وكذلك قد يقولون: إن تناهي الحوادث من أقوال المسلمين، والقول بعدم تناهيها من أقوال الدهرية الملحدين، ولهذا نظائر.

مع أن الذين يضيفونه إلى المسلمين قد يكون إنما ابتدعه طائفة من أهل الكلام الذي ذمه السلف والأئمة، والقول الآخر هو الذي عليه سلف الأمة وأئمتها وجمهور الخلق.

وكذلك قد يضيفون إلى السنة ما لا يوجد في كتاب ولا سنة، ولا قول أحد من السلف، بل قد يكون المأثور ضد ذلك، حتى **يتناقض** أحدهم في النقل.

فيحكي إجماع المسلمين، أو إجماع أهل الملل على شيء، ثم يحكي النزاع عنهم في موضع آخر.

كلام أبي الحسن الطبري إلكيا

كما رأيته قد ذكره بعض فضلاء المتكلمين من أصحاب أبي المعالي، أظنه أبا الحسن الطبري المعروف بإلكيا، أو بعض نظرائه ذكر في." (٢)

-٩٩٥

"ذلك أن تكون الحوادث كلها حدثت لا محدث، وذلك أعظم من كونها حدثت بلا سبب حادث، وقد بسط هذا في موضعه.

وأما ما حكاه القاضي عن ثمامة، فهو من لوازم قوله، كما أن المعتزلة البصريين لما قالوا: تحدث إرادة لا في محل بل إرادة، ألزمهم الناس بحدوث الحوادث كلها بلا إرادة، وهو ينفي عنها الفاعل الإرادي، لا ينفي سببا اقتضى

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨/٩٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨/٩٤

حدوثها، وهم مع هذا معترفون بأنه لا بد للحوادث من فاعل مختار، ولكن لازم المذهب ليس بمذهب، وليس كل من قال قولا التزم لوازمه التي صرح لفسادها، بل قد يتفق العقلاء على مقدمة وإن **تناقض** بعضهم في لوازمها، ولهذا كانت الشبه الواردة على قول القائل: إن التخصيص الحادث لا بد له من محدث مخصص، أو أن الممكن لا بد له من مرجح، أعظم مما يرد على أن المحدث لا بد له من محدث.

كلام الرازي في نهاية العقول عن مسألة إثبات وجود الله تعالى

والتناقض الذي يلزم أولئك أكثر.

ولها أورد أبو عبد الله الرازي في مسألة إثبات الصانع على طريقة أسولة لم يجب عنها بجواب صحيح، فإنه يبني جميع ما يذكره من الطرق على أن الممكن." (١)

-٩٩٦

"لا فاعل له، فتدخل فيه - إذا كان ذاتا موصوفة بالصفات - ذاته وصفاته.

ويراد به القائم بنفسه مع ذلك، فتدخل فيه الذات دون الصفات.

ويراد به المبدع للممكنات، فلا تدخل فيه إلا الذات المتصفة بالصفات.

ويراد به شيء منفرد، ليس بصفة ولا موصوف.

فهذا يمتنع وجوده، ولم يفهموا دليلا على وجوده، فضلا عن أن يكون واجب الوجود.

فإذا قالوا: نعني بالواجب ما لا تقبل ذاته العدم، وبالممكن ما تقبل ذاته العدم.

قيل لهم: أثبتوا وجود ممكن تقبل ذاته العدم لتحتاج إلى الواجب.

ولما قيل لهم ذلك لم يثبتوه إلا بإثبات الحوادث، التي تكون موجودة تارة ومعدومة أخرى.

وهذا صحيح، فإن الحوادث مشهودة، وافتقارها إلى المحدث معلوم الضرورة.

لكنهم لم يسلكوا هذا المسلك، فإن هذا إنما يثبت وجود قديم أحدث الحوادث.

والممكن عندهم يتناول ما يكون قديما ومحدثا، فالقديم الأزلي عندهم يكون ممكنا يقبل الوجود والعدم.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨/١٠٨

وهذا القول قاله ابن سينا واتبعه هؤلاء، وخالفوا به جميع العقلاء حتى أرسطو وأصحابه، وحتى خالفوا أنفسهم وتناقضوا، فإن ابن سينا وأتباعه صرحوا في غير موضع بأن الممكن، الذي يقبل الوجود." (١)

-٩٩٧

"فأما الفلاسفة فقد رأوا قديما ثم أثبتوا مع ذلك له صانعا) .

قال: (وها المذهب بوضعه متناقض، لا يحتاج إلى إبطال) .

رد ابن رشد على الغزالي في تهافت التهافت

قال ابن رشد الحفيد: (بل مذهب الفلاسفة مفهوم في الشاهد، أكثر من المذهبين جميعا.

وذلك أن الفاعل قد يلقى صنفين: صنف يصدر منه مفعول يتعلق به فعله في حال كونه.

وهذا إذا تم كونه استغنى عن الفاعل، كوجود البيت عن البناء والصنف الثاني إنما يصدر عنه فعل فقط يتعلق بمفعول، لا وجود لذلك المفعول إلا بتعلق الفعل به، وهذا الفاعل يخصه أن فعله مساوق لوجود ذلك المفعول، أعني أنه إذا عدم ذلك الفعل عدم المفعول، وإذا وجد ذلك الفعل وجد المفعول، أي هما معا، وهذا الفاعل أشرف." (٢)

-٩٩٨

"فيجوز وجود علل ومعلولات لا تتناهى، فلا يثبت لكم وجود لا علة له.

الثاني: أن يقال: هذا غايته أن يدل على ثبوت وجود واجب.

فمن قال: الوجود كله واحد، وهو واجب لا ينقسم إلى واجب وممكن، ولا قديم ومحدث، فقد وفى بموجب دليلكم، وهذا مما يبين به غاية كلام هؤلاء.

ولما كان هذا منتهى كلامهم، صار السالكون لطريقهم نوعين:

نوعا يقول: لم يثبت واجب الوجود لإمكان علل ومعلولات لا تتناهى، ويوردون على إبطال التسلسل ما يقولون: لا جواب عنه، كالآمدي وغيره.

ونوعا يقول: الوجود كله واجب: قديمه ومحدثه، وليس في الوجود موجودان: أحدهما قديم، والآخر محدث،

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨/١٢٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨/١٣٧

وأحدهما واجب والآخر ممكن، بل عني وجود المحدث الممكن هو عين وجود الواجب القديم، كما يقوله ابن عربي وأتباعه، كابن سبعين والقونوي.

فيتدبر من هداه الله هذا **التناقض** العظيم، الذي أفضى إليه هذا الطريق الفاسد، الذي سلكه ابن سينا وأتباعه، في إثبات واجب الوجود.

فنظارهم يعترفون بأنه لم يقم دليل على إثبات وجود واجب، بل ولا على ممكن بالمعنى الذي قدره.

ومعلوم أن هذا في غاية السفسطة، فإن انقسام الموجود إلى." (١)

-٩٩٩

"وهذا الأصل الذي بنوا عليه كلامهم - وهو أن الممكن قد يكون قديما أزليا ضروريا واجبا بغيره، وأن الواجب الضروري القديم الأزلي الذي يمتنع عدمه أزلا وأبدا، ينقسم إلى واجب بنفسه وإلى ممكن بنفسه واجب بغيره - هو مما ابتدعه ابن سينا، وخالف فيه عامة العقلاء من سلفه ومن غيره سلفه.

وقد صرح أرسطو وسائر الفلاسفة أن الممكن، الذي يمكن وجوده وعدمه، لا يكون إلامحدثا، وأن الدائم القديم الأزلي لايكون إلا ضروريا، لا يكون محدثا.

وابن سينا وأتباعه وافقوهم على ذلك، كما ذكروا ذلك في المنطق في غير موضع، كما قد ذكرت ألفاظه وألفاظ غيره في غير هذا الموضع، من كتابه المسمى بالشفاء وغيره.

لكن ابن سينا وأتباعه **تناقضوا** بسبب أنهم لما وجدوا المتكلمين قد قسموا الموجود إلى واجب وممكن، والممكن عندهم هو الحادث، سلكوا سبيلهم في هذا التقسيم، وأدخلوا في الممكن ما هو قديم أزلي، ونسوا ما ذكروه في غير هذا الموضع: من أن الممكن لا يكون إلا محدثا.

وكان ما ذكره هؤلاء، وسائر العقلاء، دليلا على أن ما سوى الله تعالى محدث كائن بعد أن لم يكن، لما ثبت أنه ليس واجب الوجود موجودا بنفسه إلى الله وحده، وأن كان ما سواه مفتقر إليه.

وكان ما ذكره أرسطو وسائر العقلاء مبطلا لما ذكره ابن سينا وأتباعه في الممكن **وتناقضوا** فيه، وكان ما ذكره ابن سينا وأتباعه من العقلاء في الواجب بنفسه مبطلا لما ذكره أرسطو وأتباعه، وابن رشد أيضا." (٢)

-١٠٠٠

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٨٠/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٨٦/٨

"والشيء المشتاق إليه معلول له من جهة تلك العلة، وفي تلك الحركة وحركة كل واحد من الأجسام، فتشتاق كلها وترتفع إلى محرك أول لا يتحرك.

وهذا لم يذكر حجة على أن المبدأ الأول هو الآمر بالحركات، فإن كان قصد أن أمره لها بمعنى كونه متشبها به محبوبا لها كما ذكر أرسطو، فقد ذكر طريقة أرسطو بعينها، وقد تكلمنا عليها في غير هذا الموضع، وبينا ما فيها من النقص والتقصير عن إثبات واجب الوجود، وأنها تدل على أن هؤلاء القوم من أبعد الخلق عن معرفة الله تعالى.

نقد كلام ابن رشد عن الحركة الشوقية للسماوات

وكذلك كلام هذا الرجل ليس فيه إثبات الصانع، كما ليس ذلك في كلام أرسطو.

وفي باطل وتناقض من وجوه:

(الوجه الأول)

أنه جعل الحركة تاره لا قوام للسماوات إلا بها، كما ذكر ذلك أرسطو حيث قال: إنه لا وجود لها إلا في قبول الأمر وطاعة." (١)

-١٠٠١

"لها بد من فاعل.

وحدوث الحوادث شيئا بعد شيء عن علة تامة في الأزل لا يتأخر عنها شيء من موجبها ممتنع، فوجب أن يكون لحدوث تلك الحوادث أمرا يتعلق بالواجب، وذلك من لوازم الواجب، لا يفتقر إلى غير الواجب، وما منه بخلاف ما يقوم بالممكن، فإن الممكن نفسه مفتقر إلى غيره، فما فيه أولى أن يفتقر إلى غيره.

وهذا قد بسط في موضع آخر، وبين أنهم يلزمهم التناقض وفساد قولهم، سواء قدر الفلك واجبا بنفسه، أو قدر ممكنا واجبا بغيره.

والمقصود هنا إنما كان التنبيه على طرق الطوائف في إثبات الصانع، وأن ما يذكره أهل البدع من المتكلمة والمتفلسفة، فإما أن يكون طويلا لا يحتاج إليه، أو ناقصا لا يحصل المقصود، وأن الطرق التي جاءت بها الرسل هي أكمل الطرق وأقربها وأنفعها، وأن ما في الفطرة المكملة بالشرعة المنزلة يغني عن هذه الأمور المحدثة، وأن

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢١٧/٨

سالكيها يفوتهم من كمال المعرفة بصفات الله تعالى وأفعاله ما نيقصون به عن أهل الإيمان نقصا عظيما إذا عذروا بالجهل، وإلا كانوا من المستحقين للعذاب، إذا خالفوا النص الذي قامت عليهم به الحجة، فهم بين محروم ومأثوم.." (١)

-١٠٠٢

"شيء بالحدوث في وقت دون وقت لا بد له من مخصص.

والباطل نفي الصفات.

وركب ابن سينا من الأمرين ما دار به على المعتزلة، ونحوهم من المتكلمين، ولم يقتصر على مجرد ما قالوه، بل وسع القول فيه، حتى وصله كلام سلفه الدهرية.

فالأول: وهو أن تخصيص الحدوث بوقت لا بد له من مخصص، ضم إليه: أن كل ممكن، وإن كان قديما، لا يترجح إلا بمرجح، وبنى على ذلك إثبات واجب الوجود.

وهي الطريقة التي أحدثها في الفلسفة، وهي مركبة من كلام الفلاسفة المعتزلة.

والمعتزلة لا تقتصر في أن التخصيص لا بد له من مخصص على تخصيص الحدوث، بل تقول ذلك فيما هو أعم من ذلك، ولا تفرق بين الاختصاص الواجب والاختصاص الممكن.

وابن سينا وافقهم على ذلك، فتناقضت عليه أصوله، وأما الأصل الفاسد الذي أخذه عنهم، فهو نفي الصفات، ولما كانت المعتزلة تنفي الصفات وتسمي إثباتهما تجسيما، والتجسيم تركيبا، ويقولون: إن المركب لا بد له من مركب، فلا يكون مركبا، فلا يكون." (٢)

-١٠٠٣

"جسما لأن الجسم مركب، فلا يقوم به صفة، لأن الصفة لا تقوم إلا بجسم، ولا يكون فوق العالم، لأنه لا يكون فوق العالم إلا جسم.

ولا يرى في الآخرة، لأن الرؤية إنما تقع على جسم، أو عرض في جسم.

وكلامه مخلوق، لأن لو قام به الكلام لكان جسما.

أخذ ابن سينا وأمثاله هذه الأصول، وألزمهم ما هو أبلغ من ذلك، فزاد في نفي الصفات عليهم، حتى كان

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٣٨/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٤٠/٨

أظهر تعطيلا منهم، بل أبلغ تعطيلا من الجهم رأس نفاة الصفات.

وخالف ابن سينا وأمثاله المعتزلة في أمور: بعضها أصابوا في مخالفتهم، وبعضها أخطأوا في مخالفتهم، لكن الذي أصابوا فيه، منه ما صاروا يحتجون به على باطلهم، لضعف طريق المعتزلة الذي به يردون باطلهم.

وهذا الذي ذكرته يجده من اعتبره في كتب ابن سينا كـ الإشارات وغيرها، ويتبين للفاضل أنه إنما بنى إلحاده في قدم العالم على نفي الصفات، فإنهم لما نفوا الصفات والأفعال القائمة بذاته، وسموا ذلك توحيدا، ووافقهم ابن سينا على تقرير هذا النفي الذي سموه توحيدا، بين امتناع القول بحدوث العالم مع هذا الأصل، وأظهر **تناقضهم**.." (١)

-١٠٠٤

"ولكن قوله في قدم العالم أفسد من قولهم، ويمكن أظهار **تناقض** قوله، أكثر من إظهار **تناقض** أقوالهم. فلهذا تجده في مسألة قدم العالم يردد القول فيها، ويحكي كلام الطائفتين وحجتهم كأنه أجنبي، ويحيل الترجيح بينهما إلى نظر الناظر، مع ظهور ترجيحه لقول القائلين بالقدم.

وأما مسألة نفي الصفات فيجزم بها، ويجعلها من المقطوع به الذي لا تردد فيه، فإنهم يوافقون عليها، وهو بها تمكن من الاحتجاج عليهم في قدم العالم، وبها تمكن من إنكار المعاد، وتحريف الكلم عن مواضعه، وقال: نقول في النصوص الواردة في المعاد كما قلتم في النصوص الواردة في الصفات، وقال: كما أن الكتب الإلهية ليس فيها بيان ما هو الحق في نفس الأمر في التوحيد، يعني التوحيد الذي وافقته عليه المعتزلة، وهو نفي الصفات بناء على نفي التجسيم والتركيب، فكذلك ليس فيها بيان ما هو الحق في نفس الأمر في أمر المعاد. وبنى ذلك على أن الإفصاح بحقيقة الأمر لا يمكن خطاب الجمهور به، وإنما." (٢)

-١٠٠٥

"فيقال لك: وأنت تقول: إن الحوادث كلها تحدث بلا سبب حادث.

وعلى قولك فكل حادث حادث في وقت من الأوقات، فإن ذلك الوقت اختص بالحدوث بلا سبب مخصص حادث، فألزمهم اختصاص وقت من الأوقات بالحدوث دون سائر الأوقات بلا مخصص.

وأنت يلزمك اختصاص كل وقت بما يحدث فيه من الحوادث بلا سبب مخصص، واختصاص كل حادث

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨/٢٤١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨/٢٤٢

بصفته وقدره بلا سبب مخصص، واختصاص كل حادث بوقته بلا سبب مخصص، وحدوث جميع الحوادث بلا سبب مقتض للحوادث، فهم إن كان ما التزموه باطلا فقد التزمت أضعافه، فيكون قولك أفسد.

وإن لم يكن باطلا بطلت حجتك على إبطال قولهم، فتبين أن إبطالك لقولهم، مع اعتقادك لما تعتقده، باطل على كل تقدير، وعلم أن الأصول الصحيحة التي وافقتهم عليها، هي بطلان قولك أدل منها على بطلان قولهم، والأصول الفاسدة التي وافقوك عليها، إذا كانوا قد **تناقضوا** فيه ولم يطردوها، فأنت أعظم **تناقضا** في عدم طردك لأصولك مطلقا: صحيحها وفاسدها.

وبيان ذلك أنه قد قال: يجب أن يكون الصانع الواجب الوجود غير مختلف النسب إلى الأوقات والأشياء الكائنة عنه كونا أزليا، ومايلزم من ذلك لزوما ذاتيا وإلا ما يلزم من اختلافات يلزم عندها فيتبعها التغيير يعني حركة الفلك وما يتبعها من التغيير.." (١)

-١٠٠٦

"الحركة المشرقية هي حركة المحيط بما فيه، وسواء كان الأمر كذلك أو لم يكن، فليست حركة كل كوكب وفلك تابعة لحركة المحيط، بل الحركات مختلفات وإذا كان كذلك امتنع أن تصدر هذه الحركات المختلفة عن واحد بسيط لا يصدر عنه إلا واحد، سواء صدرت بواسطة أو بغير وساطة.

وأما صدور المختلفات عن ما لا يصدر عنه إلا واحد بلا واسطة، فهو جمع بين النقيضين، وقول **متناقض**.

وأما الصدور بواسطة، فتلك الواسطة يجب أن لا تكون إلا واحد عن واحد، فإذا قدر أن الأول واحد بسيط لا يصدر عنه إلا واحد، وإلا كان قولا **متناقضا**، فإنه إذ صدر عنه ما فيه كثرة، فقدر صدر عنه أكثر من واحد، وإن لم يكن في الصادر كثرة، وجب أن لا يصدر عن الصادر الأول إلا واحد، وهلم جرا، وهذا خلاف المشهود.

وما يلفقونه في هذا المقام من قولهم: إن الأول يعقل مبدعه ويعقل نفسه، وأنه باعتبار عقله للأول صدر عنه عقل، وباعتبار عقله لنفسه صدر عنه نفس أو فلك، أو باعتبار وجوبه بالأول صدر عنه عقل، وباعتبار إمكانه صدر عنه نفس أو فلك، أو باعتبار عقله صدر كذا أو كذا، وباعتبار وجوبه أو إمكانه صدر كذا أو كذا، أو مهما قالوه." (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٦٠/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٦٧/٨

-١٠٠٧

"المرجح، إلا بنوع من التكلف الذي لا يتصور به ذلك.

وقد تبين أن الناس في هذا المقام على درجات، وكل من كان إلى الفطرة العقلية والشريعة النبوية أقرب، كانت طريقته أقوم، فالمستدل بأن الموجود على سبيل الجواز، وهو الموجود الممكن، لا يكون بالوجود أولى منه بالعدم إلا بالفاعل، وأن ما حدث مع جواز أن لا يحدث لم يكن بالحدوث أولى من أن لا يحدث، لولا شيء اقتضى حدوثه، كما سلك ذلك كثير من أهل الكلام من المعتزلة والأشعرية، ومن وافقهم من الفقهاء أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم – خير من المستدل بأن الموجود الممكن مطلقا لا يترجح وجوده على عدمه إلا بمرجح، وهذا المستدل بأن الممكن لا يترجح وجوده على عدمه إلا بمرجح خير من المستدل بأنه لا يترجح وجوده على عدمه، ولا عدمه على وجوده إلا بمرجح، كما سلك ابن سينا وأتباعه، كالسهروردي والرازي والآمدي وغيرهم مع تناقض هؤلاء، حيث قالوا في موضع آخر: إن العدم المستمر لا يحتاج إلى سبب، كما قاله نظار المسلمين من جميع الطوائف.

ثم الذين استدلوا بذلك، ولم يحتاجوا إلى قطع التسلسل، كما فعل الجمهور، أقرب من الذين احتاجوا إلى قطع التسلسل، كما فعل ابن سينا ونحوه.." (١)

-١٠٠٨

"ولو قال قائل: ذلك من غيرهم.

لقيل له: تخصيص القدرة والمشيئة للحوادث بحال دون حال، هو بحسب ما يعلمه من الأسباب المقتضية للتخصيص.

وغاية ذلك أن يستلزم أن تقوم بذاته أسباب تقتضي التخصيص متعلقة بمشيئته وقدرته.

أو يقال: إن هذا يستلزم ما لا نهاية له على سبيل التعاقب، ونحو ذلك من المقامات المعروفة التي لا يوردها أحد، إلا وهو يلزمه بترك التزامها من التناقض أعظم مما يلزم به منازعه، وأما منازعه فيمكنه التزامها، ولا يتناقض قوله: لا عقلا ولا شرعا.

ولكن من حسن المناظرة والتعليم أن يبين لمن يرد قولا ما يلزمه هو على تقديره رده ومن أراد تصحيح الحق بقول باطل يمكن استغناؤه عن ذلك القول، وأن الحق يمكن تصحيحه بدونه، وأنه إذا صححه بذلك الطريق،

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨/٢٩٤

كان ما يلزمه من اللوازم التي تناقض قوله وتفسده، أعظم مما يلزمه إذا أعرض عن ذلك.
وبهذا وأمثاله يتبين أنه لم يسلك أحد طريقا مخالفة للسنة في إثبات شيء من اصول الإيمان، إلا والله قد أغنى عنها بما هو سليم من عيوبها، وأن تلك الطريق وإن غمض على أكثر الناس معرفة فسادها لدقته، فلا يخفى عليهم إمكان الاستغناء عنها.
ونحن كثيرا ما نقصد بيان أن الطرق التي خالفها سالكها شيئا من النصوص غير محتاج إليها، بل مستغن عنها، ليتبين أن العلم بصدق." (١)

-١٠٠٩

"الرسول، وصحة ما جاء به من الكتاب والسنة، ليس موقوفا على شيء من الطرق التي تناقض شيئا مما جاء به، مع أنا نبين أيضا أن تلك الطرق فاسدة، لكن بيان الاستغناء عنها في مقام، وبيان فسادها في مقام.
وأهل البدع يدعون الحاجة إليها أولا، ثم يعارضون بها النصوص ثانيا، فنحن نبين الغنى عنها، ثم نبين فسادها ثانيا، ثم نبين ثالثا أن الطرق العقلية الصحيحة، وهي الأدلة السمعية متلازمان، فيلزم من صحة أحدهما صحة الآخر.
وهذا قدر زائد على عدم تنافيها، وعدم تنافيها وحده كاف في بطلان قول من يزعم تنافيهما.
وأيضا فلو قدر أن فيها ما ينافي السمع، فذلك المنافي ليس هو الأدلة العقلية التي بها نعلم صحة السمع.
وذلك كله مما تبين به بطلان قول من يقول: إن تقديم الكتاب والسنة على ما يعارض ذلك، يستلزم قدح الشرع في أصله.
وطريقة القاضي أبي بكر وأمثاله ليس فيها هذا التقسيم الذي ذكره أبو الحسين، بل ذكر أولا أن تخصيص المحدث بوقت دون وقت لا بد له من مخصص، وأن ما قدم من الحوادث وأخر، لا بد له من مقدم ومؤخر، من غير أن يحتاج أن يقول: إن الحدوث: إما أن يكون واجبا، وإما أن يكون غير واجب، وهذا أصح وأقرب وأبين.
ثم أن طريقة أبي الحسن الأشعري التي في اللمع خير من." (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨/٣٠٣
(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨/٣٠٤

-١٠١٠

"وإذا كانت النسبة مستوية، فثبوت هذه النسبة مع أحد المتماثلين دون الآخر، تخصيص بلا مخصص.

وإذا قالوا: الإرادة لذاتها تخصص مثلا عن مثل بلا سبب، مع تضمن ذلك ترجيح أحد المتماثلين على الآخر بلا مرجح أصلا، أمكن منازعهم أن يقول بتخصيص أحد الزمانين المتماثلين بالحوادث دون الآخر بلا مخصص أصلا، وقال: من شأن الأوقات التخيصص بلا مخصص.

وإذا قالت المعتزلة: القادر المختار يرجح أحد مقدورية على الآخر بلا مرجح، كان ما يلزمهم كما يلزم أولئك وأشد.

فمن كانت هذه الأقوال أقواله، وكان غاية ما يثبت به الصانع وافتقار المحدث إلى محدث: أن الحوادث مختصة بزمان دون زمان، فلا بد للتخصيص من مخصص، وأن التخصيص بلا مخصص ممتنع، ويجعل ذلك بديهيا ضروريا.

كيف يمكنه أن يقول: إن وجود الحوادث بلا محدث، والفعل بلا فاعل، والصنعة بلا صانع، ليس امتناعه بديهيا ضروريا؟

فمن جعل العلوم البديهية الضرورية ليست بديهية ضرورية، وجعل ما هو دونها بديهيا ضروريا، **تناقضت** أقواله، وكان فيها من مخالفة العقل والسمع ما لا يحصيه إلا الله.

وهذا بخلاف الطرق المذكورة في القرآن، فإنها في غاية السداد والاستقامة.." (١)

-١٠١١

"حركة، ولا حادث إلا وقبله حادث، لا إلى غاية: فما أنكرتم من ألا تدل الحوادث على حدوث الجسم أصلا، إذ كان لا أول لوجودها، ولا شيء منها إلا وقبله شيء لا إلى غاية؟.

يقال له: أنكرنا ذلك لأمور: أقربها أن هذا الذي قلته محال **متناقض**، وذلك أنه لا يخلو ما ما مضى من الحوادث وانقضى، أن يكون محدثا موجودا عن أول، وأن يكون الفعل والفراغ قد أتيا عليه، أو أن يكون منها ما هو غير وجود عن أول، ولا كائن عن حدوث.

فإن كان الماضي من الحوادث مستفتحا مبتدأ قد أتى عليه الفراغ - استحال قولكم: إنها لم تزل موجودات شيئا قبل شيء، لأن ما لم يزل موجودا فقديم غير مستفتح.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣١١/٨

وقولنا: إنها حوادث وجب لها الاستفتاح والوجود عن أول، والجمع بين ذلك متناقض - محال.
وإن كان فيما أوقعنا عليه هذه التسمية، وهو قولنا: حوادث، ما هو موجود لا عن أول، وكائن عن عدم، فالموجود لا بحدوث، والكائن لا عن عدم واجب أن يكون قديما لا محالة، كما أن الفلك عندكم وعناصر الأشياء - التي هي: الماء، والأرض، والنار، والهواء - قديمة عندكم، إذ كانت موجودة لا عن عدم، وكانت بحدوث، فواجب أن يكون الفلك قديما لا أول لوجوده.." (١)

-١٠١٢

"ولو أمكن أن يكون فيما أوقعنا عليه قولنا: حوادث، ما هو كائن لا بحدوث، موجود لا عن عدم، وهو مع ذلك محدث في الحقيقة - لوجب أن يكون الفلك أيضا وهذه الأعراض موجودة لا بحدوث، كائنا لا عن عدم، وهو مع ذلك محدث غير قديم.
وكذلك القول في سائر أجسام العالم المركبة من هذه الأصول.
ولو جاز ذلك جاز في جميع أجسام العالم.
فإن لم يجز هذا، ووجب قدم الفلك الكائن لا عن عدم، الموجود بغير حدوث - وجب قدم ما كان من الحوادث لا عن عدم، وما هو موجود فيها بغير حدوث.
وهذا يوجب أن من الحوادث ما هو قديم، وذلك غاية التناقض والجهل لمن بلغه، لأن هذين الوصفين متناقضان.
وإذا كان كذلك استحال ما قلتموه من أن الحوادث لم تزل شيئا قبل شيء لا إلى أول.
قال: (وتحرير ذلك أن هذا قول يوجب أن منها ما هو قديم لا محالة.
والقديم لا يكون محدثا، ولا مجموعا من الحوادث، لأن قولنا محدث جمع مبني من لفظ واحد، ومن المحال أن يكون من جملة الحوادث.
فوجب أن للحوادث كلا وجميعا، وأن ما انقضى منها ومضى قد لقي الفراغ على جميعه، وأن لم يسبقه ولم يكن قبله، فواجب أن يكون محدثا مثله) .." (٢)

-١٠١٣

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨/٣٤٠
(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨/٣٤١

"ثم قال: (وهذه خطبة شيخنا أبي بكر عبد العزيز بن جعفر بن أحمد، ذكرها في أول كتابه الشافي قصدت أن أفتتح كتابي بها تبركا به، ولأنه قد صرح فيها بالقول وبالنظر والاستدلال بقوله: الآمر أولي الأبصار بالأفكار، وأولي الألباب بالاعتبار) .

قال: (وفي هذا بيان لوجوب النظر وصحته، وإزالة الإشكال عمن توهم غير هذا في المذهب) .

قلت: وإيجاب النظر مطلقا غير إيجاب النظر في الطريق المعين، طريقة كون الأعراض حادثة وهي لازمة للأجسام، فإن هذه لا يقول بوجوبها على المسلمين أحد من أئمة المسلمين، الذي يعرفون ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ويتبعونه، إذ كان معلوما بالاضطرار لكل من عرف ذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يوجب النظر في هذه الطريقة، بل ولا دل على صحتها، بل ما أخبر به يناقض موجبها، وهي وإن جعلها من جعلها من أهل الكلام المحدث أصلا في معرفة الصانع وصفاته، وصدق رسله، فهي عند التحقيق **تناقض** معرفة الصانع ومعرفة صفاته وصدق رسله، كما قد بسط في مواضع والمقصود هنا أن القاضي أبا يعلى ونحوه ممن كان يقول أولا: إن المعرفة." (١)

-١٠١٤

"فيه خصمه، فصار بين الفلاسفة الدهرية والمتكلمين القدرية في هذا الباب من النزاع ما استطار شرره، وإن كانت القدرية أقرب إلى العلم والعدل.

ومن الناس من يحار، ومنهم من يوافق هؤلاء تارة وهؤلاء تارة، **تناقضا** منه في حالين، أو جمعا بين النقيضين في حال واحدة.

ولو اتبعوا ما بعث الله ورسوله من الهدى ودين الحق، لحصل لهم من العلم والعدل ما يرفع النزاع، ويدخلهم في اتباع النص والإجماع، والكلام على هذه المسألة له موضع آخر.

والمقصود هنا تفسير قوله: (كل مولود يولد على الفطرة) وأن من قال بإثبات القدر، وأن الله كتب الشقي والسعيد، لم يمنع ذلك أن يكون ولد على الإسلام ثم تغير بعد ذلك، كما تولد البهيمة جمعاء ثم تغير بعد ذلك، فإن الله تعالى يعلم الاشياء على ما هي عليه، فيعلم أنه يولد سليما ثم يتغير.

والآثار المنقولة عن السلف لا تدل إلا على هذا القول الذي رجحناه، وهو أنهم ولدوا على الفطرة، ثم صاروا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٥٨/٨

إلىما سبق في علم الله فيهم من سعادة وشقاوة، لا تدل على أنه حين الولادة لم يكن على فطرة سليمة مقتضية للإيمان، مستلزمة له لولا المعارض.." (١)

-١٠١٥

"فإذا لم تحصل لم يحصل ما أراده، ومن فعل شيئا لأجل مراد يعلم أنه لا يحصل كان ممتنعا.

وبهذا يبطل قول القدرية الذين يقولون: لم يرد إلا المأمور، وما سواه واقع بغير مراده، وخلق الخلق لذلك المراد بعينه، مع علمه أنه لا يكون، وهذا **تناقض**.

يقولون: يشاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء.

وأما أهل السنة الذين يقولون: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه لا يقع إلا ما شاءه، وإن وقع ما لم يحبه ويأمر به، فلحكمة له في ذلك باعتبارها خلقه، ولولا الغاية التي يريدها به لم يخلقه، فلا إشكال على قولهم.

وإذا علم أن الرب له مراد بما أمره، وله مراد بما خلقه، فإذا لم يحصل ما أمر به فقد حصل ما خلقه، فما حصل إلا مراده، وهو لم يخلق ذلك المعين الذي أمر به، لئلا يستلزم عدم مراد أحب إليه منه وهو ما خلقه، وقد يكون ذلك المأمور يستلزم تفويت مأمور آخر هو أحب إليه منه.

مثاله أن فرعون لو أطاع لم يحصل ما حصل من الآيات العظيمة، التي حصل بها من المأمور ما هو أعظم من إيمان فرعون.

وصناديد قريش لو أطاعوا لم يحصل ما حصل من ظهور آيات الرسول، ومعجزة القرآن،." (٢)

-١٠١٦

"وإقامة الحجج، وإنما هو الجبار الذي جبر القلوب على فطرتها، وأقامها مع مقدرتها، لم يكلفها فوق الطاقة، ولا شططا، فجبر على معرفة ربوبيته ووحدانيته، ولم يجبر على ما سوى ذلك من المعارف كما زعمت المجبرة، فمن أهل الكلام من يزعم أن المعارف كلها اضطرار، وذلك غلط.

وهو قول جمهور شيوخ الاعتزال والمجبرة وبعض المتشيعة، ومنهم من يزعم أن جميعها اكتساب، وذلك أيضا غير صواب، وبه يقول القدرية وبقايا الاعتزال وغيرهم، وأصحاب الحديث وأهل الظاهر، فيقولون بالاضطرار

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨/٤١٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨/٤٧٦

والاكتساب.

والأمر هو ما ذكرنا، والصواب ما شرحنا، لأن كل مقالة خالفت ما رتبنا فمنقوضة مضطربة، نصرح بإبطالها، ونومي إلى تناقض الأحاديث، فمعارف الاضطرار لا تفاوت فيها، ومعارف الاكتساب يقع فيها التفاوت، ويتفاضل الناس فيها على قدر ما ذكرنا.

فلما ثبت أنه القديم الأزلي وحده، وما سواه محدث، وكان القاهر لهم على الاتحاد والفناء، كانت المعرفة لهم من هذا الوجه اضطرارا وجبلا، وكذلك لما اضطرهم في الذر، وخاطبهم كفاحا في غير زمان التكليف، لم يجز أن يكون ذلك بكسب، فلما أرسل رسله، وأنزل كتبه، وتعرف على ألسنة السفراء، لم يصح أن يكون ذلك جبرا ولا ضرورة فيسقط." (١)

-١٠١٧

"عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة، أنه لا عذر لأحد بالجهل بخالقه لما يرى من خلق السماوات والأرض، وخلق نفسه، وسائر خلق ربه.

قالوا: ويروى عنه أنه قال: لو لم يبعث الله رسولا لوجب على الخلق معرفته بعقولهم.

قالوا: وعليه مشايخنا من أهل السنة والجماعة، حتى قال أبو منصور الماتريدي في صبي عاقل: إنه يجب عليه معرفة الله، وإن لم يبلغ الحنث.

قالوا: وهو قول كثير من مشايخ العراق.

ومنهم من قال: لا يجب على الصبي شيء من قبل البلوغ، كما لا تجب عليه العبادات البدنية بالاتفاق) .

قلت: هذا الثاني قول أكثر العلماء، وإن كان القول بالتحسين والتقبيح يقول به طوائف كثيرون من أصحاب مالك والشافعي وأحمد، كما يقول به هؤلاء الحنفية، وتنازع هولاء الطوائف في مسألة الحظر والإباحة، وأن الأعيان قبل ورود الشرع، هل هي على الحظر أو الإباحة؟ لا يصح إلا على قول من يقول: إنه بالعقل يعلم الحظر إو الإباحة.

وأما من قال: إن العقل لا يعلم به ذلك، ثم قال بأن هذه الأعيان قبل ورود الشرع حظرا أوإباحة، فقد تناقض في ذلك.

وقد رام منهم من تفطن لتناقضه أن يجمع بي قوليه فلم يتأت.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨/٥١٩

كقول طائفة: إنه بعد الشرع علمنا به أن الأعيان كانت محظورة أومباحة، ونحو ذلك من الأقوال الضعيفة، وليس هذا موضع بسط ذلك.

لكن المقصود هنا أن الأكثرين على انتفاء التكليف قبل البلوغ، لقوله صلى الله عليه وسلم: «رفع القلم عن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يفيق» .

وهو معروف في السنن وغيرها، متلقى عند الفقهاء بالقبول، من." (١)

١٠١٨-

"خديجة، كم ذكر ذلك القاضي في المعتمد.

وهذا غلط على أحمد.

فإن هذا الحديث ضعيف، بل موضوع.

وأحمد أجل من أن يعتمد على مثل هذا الحديث، والحديث متناقض، ينقض آخره أوله.

وذهبت طائفة إلى أنهم في الجنة، كأبي الفرج بن الجوزي وغيره.

والذين قالوا بالوقف فسره بعضهم بأنه يدخل فريق منهم الجنة وفريق النار بحسب تكليفهم يوم القيامة، كما جاء في ذلك عدة آثار.

وهذا هو الذي حكاه الأشعري عن أهل السنة والحديث، وقد بسطنا هذا فيما تقدم.

والمقصود هنا أنا لم نعلم من السلف من قال إنه فرق فيمن لم يبلغ بين صنف وصنف في القتل أو في عقاب الآخرة، بل الفقهاء متفقون على أن العقوبات التي فيها إتلاف، كالقتل والقطع، لا تكون إلا لبالغ.

لكن قد يجمع بين هذا وهذا بأن يقال: الإثم الموجب لعقاب الآخرة مرفوع عمن لم يبلغ.

وكذلك العقوبات الدنيوية التي فيها إتلاف.

فأما التعزير بالضرب ونحوه فلم يرفع عن المميز من الصبيان.

بل قد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «مروهم بالصلاة لسبع، واضربوهم عليها لعشر، وفرقوا بينهم في المضاجع» ، فأمر بضربهم على ترك الواجب الشرعي الذي هو الصلاة، فضربهم على الكذب والظلم أولى.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٦٢/٩

وهذا مما لا يعلم بين العلماء فيه نزاع: أن الصبي يؤذى على ما يفعله من القبائح وما يتركه من الأمور التي يحتاج إليها في مصلحته.." (١)

-١٠١٩

"وهذا النزاع من لوازم الواجبات العقلية للميزين عند من يقول بالإيجاب العقلي، نظير النزاع في الواجبات الشرعية، فإن أحد القولين في مذهب أحمد، وهو اختيار أبي بكر عبد العزيز: أن الصلاة تجب على ابن عشر. وكذلك الصوم يجب عليه إذا أطاقه.

وحينئذ فإيجاب أبي الخطاب وموافقيه للتوحيد أولى من هذا.

بل يقال: لولم يقل بالوجوب العقلي فإنه يجب أن يقال: إن الصبي يجب عليه الإقرار بالشهادتين قبل وجوب الصلاة عليه، فإن وجوبهما متقدم على وجوب الصلاة بالاتفاق.

وأما ما يجب في مال الصبي من النفقات وقضاء الديون وغيره، والعشور والزكوات عند الجمهور الذين يوجبون الزكاة في ماله، فذلك لا يشترط فيه التمييز باتفاق المسلمين، بل يجب ذلك في مال المجنون أيضا، وفي مال الطفل.

وللفقهاء في إسلام الصبي وردته وإحرامه، وغير ذلك من أقواله وأفعاله، كلام معروف، ليس هذاموضع بسطه. وفي ذلك من تناقض أقوال بعضهم، ورجحان بعض الأقوال على بعض ما ليس هذا موضعه، وإنما المقصود هنا أن أعظم الناس تعظيما للعقل هم القائلون بأنه يوجب ويحظر، ويحسن ويقبح، كالمعتزلة والكرامية والشيعة القائلين بذلك، ومن وافقهم من طوائف الفقهاء والعلماء.

وأما الفلاسفة فالنقل عنهم مختلف لتناقض كلامهم، فالمشهور عنهم أن العقل يحسن ويقبح، كما نقله أبو الخطاب عنهم.

ولكن كلامهم في مبادىء المنطق وقولهم: إن هذه القضايا من المشهورات لا من البرهانيات، لما رأى الناس أنه يناقض ذلك، صاروا." (٢)

-١٠٢٠

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٩/٦٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٩/٦٥

"طريقة أرسطو وأصحابه، حيث استدلوا بالحركة على أن حركة الفلك اختيارية، وأنه يتحرك للتشبه بجوهر غير متحرك.

وأولئك المتكلمون يقولون: إن استدلال إبراهيم بالحركة لكون المتحرك يكون محدثا، لامتناع وجود حركات لا نهائية لها.

وكل من الطائفتين تفسد طريقة الأخرى، وتبين **تناقضها** بالأدلة العقلية.

وحقيقة الأمر أن إبراهيم لم يسلك واحدة من الطريقين ولا احتج بالحركة، بل بالأفول الذي هو المغيب والاحتجاب، كما قد بسط في موضع آخر.

فالآفل لا يستحق أن يعبد.

ولهذا قال {إنني براء مما تعبدون * إلا الذي فطرني} وقال {إني وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفا وما أنا من المشركين} وقومه كانوا مقرين بالرب تعالى، لكن كانوا مشركين به، فاستدل على ذم الشرك، لا على إثبات الصانع.

ولو كان المقصود إثبات الصانع، لكانت قصة إبراهيم حجة عليهم لا لهم، فإنه من حين بزغ الكوكب والشمس والقمر، إلى أن أفلت كانت." (١)

-١٠٢١

"الوجود.

والذي وجد في الماضي فهو متناه ليس هو مما لا يتناهى، وإنما يكون قد دخل ما لا يتناهى إذا كان ممتنعا في الوجود، فيكون قد انقضى، مع كونه غير متناه، وهذا ممتنع.

فأما ما يوجد شيئا بعد شيء، وهو لم يزل ولا يزال، فهذا ليس يجب أن يكون ما دخل منه في الوجود منحصرا أو متناهيا لأنه لم ينقض، بل هو متواصل الوجود، والمنقضي عنده ما انقطع وجوده ولم يبق منه شيء، وليست الحوادث المستمرة كذلك.

فلفظ انقضى وانتهى وانصرم ونحو ذلك معناها متقارب.

فإذا قال المتكلم: الحوادث الماضية قد انقضت، فلو لم تكن متناهية للزم انقضاء ما لا نهاية له، كان هذا تلبيسا، فإنها إذا جعلت منقضية، فإنما انقضت من جهتنا لا من البداية، ومن هذه الجهة هي متناهية، وأما

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨٣/٩

من جهة الابتداء فلا انتهاء لها ولا انقضاء، وما لا يتناهى هو ما لا ينقضي ولا ينصرم.

فإذا قيل: انصرم وانقضى ما لا يتناهى، كان هذا **تناقضيا** بينا.

والحوادث الماضية ليس لها أول، فإذا قدر أنها انقضت فقد انتهت وانصرمت، فلا يطلق عليها أنها لا تتناهى، مع تقدير أنها منقضية، بل إذا قدر تناهيها فقد انقضت، وإن قدر استمرارها فلم تنقض.

وما ذكره ابن رشد، كما أنه مبطل لقول من يقول بامتناع وجود ما لا." (١)

-١٠٢٢

"على وجه كلي، مضمون كلامه أنه لا يعلم نفسه ولا شيئا من الموجودات.

وهذا وهم يقولون: إنه مبدع لها وسبب في وجودها، وأنا العلم بالسبب يقتضي العلم بالمسبب.

فقولهم هذا يوجب علمه بنفسه وبكل موجود، وذلك يناقض هذا.

وهذا مبسوط في موضعه.

وهذا الرجل -أعني ابن رشد - أراد أن يجمع بين قولهم هذا وبين علمه بالجزئيات، فقال قولا فيه من الحيرة **والتناقض** ما هو مذكور في موضعه.

والمقصود هنا ذكر ما ناقض به قول هؤلاء المتكلمين الذين يزعمون أن عقلياتهم تعارض الكتاب والسنة، وله أيضا من عقلياته، التي يزعم أنها **تناقض** ذلك في الباطن، ما هو مردود عليه بالعقل الصريح أيضا.

لكن من عرف كلام بعض هؤلاء مع بعض، تبين له فساد كل ما يعارض به كل طائفة للنصوص النبوية، وأنه ما من معقول يدعى معارضته لذلك إلا وقد نقضه أهل المعقول بما يتبين فساده، {سبحان ربك رب العزة عما يصفون * وسلام على المرسلين * والحمد لله رب العالمين} الصافات: ١٨٠ -١٨٢.

قال ابن رشد: والأولى أن يقال لمن وصل من الجمهور إلى هذا." (٢)

-١٠٢٣

"لزم ابن سينا وموافقيه من **التناقض** ما ذكر بعضه الرازي.

وهم إذا حقق الكلام عليهم في الممكن فروا إلى إثبات الإمكان الاستقبالي، وهو أنه يمكن في هذا الموجود أن يعدم في المستقبل، وفي المعدوم العين أن يوجد في المستقبل، فيكون الممكن وجوده وعدمه لا يكون إلا محدثا.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٩/١٠١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٩/١٠٦

وهذا قول جمهور العقلاء.

وكلامهم في الإلهيات وفي هذا الممكن القديم الأزلي مضطرب غاية الاضطراب، كما ذكره ابن رشد وغيره.

وأما كلامهم فيه، في المنطق وغيره، فوافقوا فيه سلفهم،

أرسطو واتباعه وسائر العقلاء، وصرحوا بأن الممكن الذي يمكن وجوده ويمكن عدمه لا يكون إلا محدثا مسبوقا بعدم نفسه، وقسموا الممكن إلى أقسام كلها محدثة، وجعلوا قسيم الممكن العامي، هو الضروري الواجب وجوده، وهو القديم الأزلي، وصرحوا بأن ما كان قديما أزليا يمتنع أن يقال: إنه ممكن يقبل الوجود والعدم.

وممن صرح بذلك ابن سينا وأتباعه لما تكلموا في الإلهيات." (١)

-١٠٢٤

"وإذا عرضنا على العقل الحادث، مع قطع النظر عن أفراده وجنسه: هل يستلزم أن يكون منتهيا منقطعا لن ابتداء، أو يستلزم ذلك، بل يمكن دوامه؟ لم تجد في العقل ما يقضي بأن جنس الحادث يجب أن يكون منتهيا له ابتداء.

وهذا الباب من تدبره تبين له الفرق بين تسلسل المؤثرات الفاعلات أنه ممتنع، وبين تسلسل الآثار: أثرا بعد أثر، كما هو مبسوط في غير هذا الموضع.

والمقصود الفرق بين الزنجي وبين الحادث.

ومما يوضح ذلك أنا إذا قلنا: كل زنجي أسود، لم يكن في الزنج ما ليس بأسود، لأن هذا النقي يناقص ذلك الإثبات، وصدق أحد **المتناقضين** اللذين لا يرتفعان يوجب كذب الآخر، فإنا إذا قلنا: بعض الزنج ليس بأسود، كان مناقضا لقولنا: كل زنجي أسود، فإذا لم يكن في الزنج ما ليس بأسود، لزم أن يكون جميعهم سودا، وأما إذا قلنا: كل حادث فله يلزم أن لا يكون في الحوادث ما ليس له أول، وهكذا عكس نقيضه." (٢)

-١٠٢٥

"فإن قلتم: حدث ذلك بلا سبب، كان هذا أعجب من قولكم الأول، إذا كان القادر بصير قادرا بعد أن لم يكن، من غير تجدد شيء أوجب قدرته.

وإن قلتم ما ذكره أبو الحسين: المعقول من الفاعل هو المحصل للشيء عن عدم، فيمتنع وجوده في الأزل.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١١٦/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٤٢/٩

قيل لكم: إن الفاعل لا يكون فاعلا حتى يحصل الشيء عن عدمه، فلا يكون الفعل نفسه، أو المفعول نفسه، قديما.

لكن لم قلتم: إنه يشترط في الفعل المعين عدم غيره؟ ولم قلتم: إنه لا يكون فاعلا لهذه السموات والأرض، حتى لا يكون قبل ذلك فاعلا أصلا ولا يكون فاعلا حتى يكون جنس الفعل منه معدوما بل ممتنعا؟ فهذا غير واجب في المعقول، بل المعقول يعقل أنه حصل الشيء عن عدم.

وإن كان قبل تحصيله حصل غيره عن عدم، وهم قد يقولون: كان في الأول قادرا على الفعل فيما لم يزل، وهذا كلام متناقض، فإنه في حال كونه قادرا لم يكن الفعل ممكنا له عندهم.

فحقيقة قولهم: كان قادرا حين لم يكن قادرا، فإن القادر إنما يكون قادرا على ما يمكنه دون ما لا يمكنه، فإذا كان الفعل في الأزل – وهو الفعل الدائم، أي الذي يدوم جنسه – غير ممكن له مقدورا له، فلا يكون قادرا عليه.

وهذا مما أنكره المسلمون على هؤلاء المتكلمين، وكان هذا من أسباب لعنة بعضهم على المنابر.." (١)

-١٠٢٦

"نبيه صلى الله عليه وسلم، حق لا ريب فيه وأما نفيهم صفات الرب تعالى، ودعواهم أنه لم يتكلم بكلام قائم به، ولا يرى لا في الدنيا ولا في الآخرة، ونحو ذلك، فهو من دينهم الفاسد

وهذه الطريقة هي التي سلكها ابن عقيل، إذا مال إلى شيء من أقوال المعتزلة، فإنه كان قد أخذ عن أبي علي بن الوليد، وأبي القاسم بن التبان، وكانا من أصحاب أبي الحسين البصري، ولهذا يوجد في كلامه نصر كلامهم تارة، وإبطاله أخرى، فإنه كان ذكيا كثير الكلام والتصنيف، فيوجد له من المقالات المتناقضة بحسب اختلاف حاله، كما يوجد لأبي حامد والرازي وأبي الفرج بن الجوزي وغيرهم.

وابن الجوزي يقتدي به فيما يدخل فيه من الكلام، مثل كلامه في منهاج الأصول، وفي كف التشبيه ونحو ذلك.

ولهذا يوجد في كلام هؤلاء من نفي الصفات الخبرية، ومنعهم أن تسمى الآيات والأحاديث آيات الصفات وأحاديث الصفات، بل آيات الإضافات، ونصوص الإضافات، ونحو ذلك من الكلام الموافق لأقوال المعتزلة، ما يبين به أن الأشعري وأئمة أصحابه من المثبتين للصفات الخبرية ونحو ذلك، أقرب إلى السنة والسلف

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٥٧/٩

والأئمة، كأحمد بن حنبل وغيره، من كلام هؤلاء الذي مالوا في هذا إلى طريقة المعتزلة.
وهذه الطريقة التي سلكها أبو الحسين في إثبات أن المحدث لا بد له من حادث، هي طريقة أبي المعالي وابن عقيل في كثير من كلامهم، وغيرهم.." (١)

-١٠٢٧

"وإذا كان قد قال: إن ما جاز تقدمه وتأخره، فإذا وقع وجوده بدلا عن عدمه، قضت العقول ببدائهها بافتقاره إلى مخصص خصصه بالوقوع، فلأن يقال: ما حدث بعد أن لم يكن فإن العقول تقضي ببدائهها بافتقاره إلى محدث أحدثه، أولى وأحرى، فإن العلم بافتقاره المحدث إلى محدث أبين من العلم بافتقار المخصص إلى المخصص، وافتقار ترجيح أحد طرفي الممكن على الآخر إلى مرجح.
السؤال الثاني: أن يقال لهؤلاء كلهم، ك أبي الحسين ومن وافقه: هذه المقدمة التي بنيتم عليها إثبات الصانع تعالى تناقضهم فيها، فإن حاصلها أن الممكن لا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلا بمرجح، أو لا يترجح وجوده على عدمه إلا بمرجح.
فإن هؤلاء يقولون: إذا حدث مع جواز أن يحدث وأن لا يحدث، لم يكن بالحدوث أولى من أن لا يكون.
والآخرون يقولون إذا تخصص بوقت دون وقت مع تشابه الأوقات، أو بقدر دون قدر، لم يكن تخصيصه بأحدهما أولى من الآخر إلا بمخصص، والأول ينبني على أنه قد استوى بالنسبة إلى ذاته الحدوث وعدمه، فيفتقر إلى مرجح للحدوث.
والثاني ينبني على أن الأزمنة والمقادير والصفات مستوية.
فلا بد من مخصص يخصص أحدهما بالوقوع فيه، وكل هذا مبني على أن الأمرين المتساويين في الإمكان لا يترجح أحدهما إلا بمرجح، وهذا حق في نفسه، لكنهم نقضوه حيث قالوا: إن هذه المحدثات والتخصيصات تقع بلا سبب يقتضي حدوثها ولا اختصاصها.." (٢)

-١٠٢٨

"وكما قال قبل ذلك: {يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين * واعلموا أن فيكم رسول الله لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم ولكن الله حبب إليكم

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٦٠/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٦٤/٩

الإيمان وزينه في قلوبكم}
فهذا خطاب للمؤمنين لا لجميع الناس.
وأيضا فإن العبد إذا كان قادرا على الطاعة والمعصية، فلو لم يحدث سبب يوجب وقوع أحدهما دون الآخر للزم الترجيح بلا مرجح.
وذلك السبب، إن كان من العبد، فالقول فيه كالقول في الفعل، فلا بد أن يكون السبب الحادث الموجب للترجيح من غير العبد، والسبب الذي به وقعت الطاعة نعمة من الله خص بها عبده المؤمن.
ثم إن القدرية من المعتزلة وغيرهم بنوا على هذا أن الرب لم يكن يتكلم ولا يفعل، ثم خلق الكلام والمفعولات بغير سبب اقتضى الترجيح.
وأما المثبتون للقدر، من الجهمية ونحوهم، فخالفوهم في فعل العبد، وقالوا إنه لا يترجح أحد مقدوريه على الآخر إلا بمرجح، ووافقوهم في فعل الله.
ولهذا يوجد كلام الرازي – ونحوه من هؤلاء – **متناقضا** في هذا الأصل، فإذا ناظروا القدرية استدلوا على أن القادر لا يرجح مقدورا إلا بمرجح، وإذا أرادوا إثبات حدوث العالم، وردوا على الدهرية، بنوا ذلك على أن القادر يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح، وقالوا: إن ترجيح أحد طرفي الممكن على الآخر بغير مرجح يصح من القادر المختار، ولا يصح من العلة الموجبة، وادعوا الفرق بين الموجب بالذات وبين الفاعل بالإختيار في هذا الترجيح.." (١)

-١٠٢٩

"لأن العلة التامة المستلزمة لمعلولها لا يصدر عنها حادث لا بوسط ولا بغير وسط.
فهؤلاء شبهوا فعله بفعل الجمادات، مع **تناقضهم** وتقصيرهم في ما جعلوه فعل الجمادات.
والقدرية شبهوا فعله بفعل الحيوانات، مع **تناقضهم** وتقصيرهم فيما جعلوه فعل الحيوانات.
ثم المثبتين للقدر، من الكلابية وغيرهم، يخالفون المعتزلة في إثبات القدر، وفي بعض مسائل الصفات، ويجعلون المخصص هو الإرادة القديمة التي نسبتها إلى جميع المرادات سواء، وقالوا: إن من شأن الإرادة أن تخصص أحد المثلين عن الآخر بلا سبب، ولهذا بنوا أصولهم على أن التخصيص بأحد الوقتين لا بد له من مخصص.
ثم كلام أبي الحسين وأمثاله أحذق من كلام هؤلاء من وجه، وأنقص من وجه، فإنه من حيث جعل نفس

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٦٦/٩

وجود الحدوث بدلا عن العدم، مع جواز أن لا يحدث، دليلا على المقتضي لحدوثه، كلامه أرجح من كلام من جعل الدليل هو التخصيص بوقت دون وقت، فإن نفس الحدوث فيه من التخصيص ما يستغنى به عن نسبة الحادث إلى الأوقات.

وأما كونه أنقص، فإنه متناقض من وجه آخر.

وذلك أنه قال: لو حدث مع وجوب أن يحدث، لم يكن بأن يحدث في تلك الحال أولى من أن يحدث من قبل، فلا يستقر حدوثه على حال، إذا كان حدوثه واجبا، فإنه بعد أن يتجاوز عن أن نفس الحدوث يستلزم المحدث.

ولو قدر واجبا، يقال له: إذا قدرت الحدوث واجبا، فلم لا يجوز أن يكون حدوثه في حال أولى منه في حال أخرى، ويكون واجبا في تلك الحال دون غيرها؟." (١)

-١٠٣٠

"وقد عارضهم المعترضون بالحوادث المستقبلة، وأوردوا سؤالهم.

قالوا: فإن قيل: مقام أهل الجنان فيها مؤبد مسرمد، فإذا لم يبعد إثبات حوادث لا آخر لها، لم يبعد إثبات حوادث لا أول لها.

قلنا: المستحيل أن يدخل في الوجود ما لا يتناهى آحادا على التوالي، وليس في توقع الوجود في الاستقبال والمآل قضاء بوجود ما لا يتناهى، ويستحيل أن يدخل في الوجود من مقدورات الباري تعالى: ما لا يحصره عدد، ولا يحصيه أمد.

والذي يحقق ذلك أن حقيقة الحادث ما له أول، وإثبات الحوادث مع نفي الأولية **تناقض**، وليس في حقيقة الحادث أن يكون له آخر.

وقد أجاب المعترضون عن هذا الكلام بأن ما مضى دخل في الوجود ثم خرج، فليس هو الساعة داخلا في الوجود، وما يستقبل سيدخل في الوجود ثم يخرج، فكلاهما في الحال ليس بداخل في الوجود، وكلاهما لا بد من دخوله في الوجود وخروجه منه، فقد استوى هذا وهذا، في الدخول والخروج، وفي العدم الآن.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٦٨/٩

لكن دخول هذا وخروجه ماض، ودخول هذا وخروجه مستقبل، وليس في هذا الفرق ما يمنع اشتراكهما، فهما اشتركا فيه، لا سيما والمضي والاستقبال أمران إضافيان، فما من." (١)

-١٠٣١

"في الوجود من مقدورات الباري ما لا يتناهى وإلا لزم أن يكون الرب لم يكن قادرا ثم صار قادرا، أو بالعكس من غير حدوث أمر أوجب انتقاله من القدرة إلى العجز وبالعكس.

وهذا فيه سلب للرب صفة الكمال، وإثبات التغير بلا سبب يقتضيه، وذلك مخالفة لصريح المعقول والمنقول.

ولهذا كان ما أنكره المسلمون على هؤلاء قولهم: إن الرب في الأزل لم يكن قادرا ثم صار قادرا، وهو مما استحل به المسلمون لعنة بعض من أضيف إليه ذلك من أهل الكلام، لا سيما من يسلم أن الرب تعالى لم يزل ولا يزال موصوفا بصفات الكمال، فإنه يجب أن يصفه بأنه لم يزل ولا يزال قادرا، والقدرة لا تكون إلا على ممكن، فلزم إمكان فعله فيما لم يزل ولا يزال.

وقول القائل: من هؤلاء: أنه كان قادرا في الأزل على ما لم يزل، كلام **متناقض**.

فإنه يقال لهم: حين كان قادرا: هل كان الفعل ممكنا؟ فلا بد أن يقولوا: لا، فإنه قولهم.

فيقال لهم: كيف وصف بالقدرة مع امتناع شيء من المقدور؟ فعلم أنه مع امتناع الفعل يمتنع أن يقال إنه: قادر على الفعل.

وأما قوله: إثبات الحوادث مع نفي الأولية **تناقض**.

فيقولون: هو **تناقض** إذا نفى الأولية عن نفس ما له أول، وهو كل واحد واحد من الحوادث.

أما إذا نفى الأولية عما لم تثبت له أولية، وهو نوع الحوادث، لم **يتناقض** كما تقدم.." (٢)

-١٠٣٢

"الحوادث، فهو في ذلك الوقت لا يكون موصوفا بعدم ذلك الحادث، حتى يلزم **التناقض**، بل يكون موصوفا بعدم سائر الحوادث، **والتناقض** إنما يلزم إذا كان الشيء موصوفا بالحادث المعين، وبعدم ذلك الحادث معا، فأما أن يكون في ذلك الوقت موصوفا بوجوده وبعدم غيره، فأي **تناقض** فيه؟.

قال: هذا جملة ما قيل في هذه المسألة.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٨٣/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٨٥/٩

قلت: فهذا كلام الرازي في هذا، مع أنه من عادته في الكتاب المذكور الذي صنفه في الفلسفة، وهو أكبر كتبه في ذلك، إذا تمكن من القدح فيما يورده الفلاسفة، قدح فيه، كما قدح في قولهم: الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، والشيء الواحد لا يكون قابلا وفاعلا، ونحو ذلك مما يتوجه له القدح فيه، وكما تقرر ما ذكره بزيادات وتكميلات لم يذكروها هم، إذا توجه له تقرير ذلك، فإنه بحسب ما يتوجه له من البحث والنظر.

ولهذا كان تارة يعارض ما ذكره الفلاسفة بما يناقضه من كلام المتكلمين، كما يعارض من الكتب الكلامية ما يذكره المتكلمون بما يذكره في مناقضة الفلاسفة، ويرجح ما يترجح له في تلك الحال.

وهو مع هذا ذكر هذه الحجج التي هي عمد القائلين بأن الحوادث لا تدوم، وعليها." (١)

-١٠٣٣

"أحدها: أن قولكم في هذا أفسد من قولكم بدوام الحوادث، وحجتكم على ذلك في غاية الفساد.

فإن قلتم: هؤلاء المنازعون لنا من المعتزلة والأشعرية وغيرهم يسلمون لنا هذا.

قيل لهم: هؤلاء إنما سلموا لكم امتناع قيام الأفعال المرادة المقدورة بذاته، بناء على امتناع قيام الحوادث به، وإنما منعوا ذلك، لأن ذلك يفضي إلى تعاقبها عليه، وإنما منعوا تعاقب الحوادث على القديم، لاعتقادهم امتناع حوادث لا أول لها.

فإن كان هذا القول فاسدا، لم يكن لهم دليل على نفي ذلك.

فيقولون لكم: هذا الدليل إن كان صحيحا بطل قولكم، ولزم أن الحوادث لها ابتداء، وإن كان باطلا بطل قولنا الذي بنينا عليه نفي الأفعال، وليس لكم على هذا التقدير أن تلزمونا بأن القديم لا تقوم به الحوادث بأنا إنما بنيناه على أصل يعتقدون فساده.

غاية ما في هذا الباب أنكم تلزمونا **التناقض**، وتقولون: يلزمكم: إما القول بدوام الحوادث، وإما القول بجواز قيامها بالقديم.

فنقول: إن كان القول بدوامها هو الحق قبلناه وتركنا ذلك، وكان في ذلك لنا مصلحتان: إحداهما: موافقة الأدلة العقلية التي ذكرتموها على ذلك.

والثانية: موافقة النصوص الإلهية التي بدعنا بمخالفتها إخواننا المؤمنين.." (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٩/٢٠٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٩/٢١٣

١٠٣٤-

"فهذا تسلسل في تمام تأثر المعنى، وذاك في أصل التأثير وكلاهما ممتنع باتفاق العقلاء.

فتبين أن حججهم الهائلة، التي أرعبت قلوب النظار، ليس فيها ما يدل على قدم شيء من العالم البتة.

فقولهم بقدم شيء من العالم: الأفلاك أو غيرها، قول بلا حجة أصلا، بل هو قول باطل، كما بين في موضع آخر.

نعم هذه الحجج إنما أرعبت قلوب أهل الكلام المبتدع المحدث في الإسلام، الذي هو كلام الجهمية والقدرية، ومن سلك سبيلهم من الأشعرية والكرامية، ومن تبعهم أو قلدهم من المتفقه وغيرهم، فما ذكره الفلاسفة إنما يبطل قول هؤلاء، الذي زعموا أن الرب لم يزل معطلا عن أن يفعل بمشيئته أو يتكلم بمشيئته ثم يفعل أو يتكلم بمشيئته من غير حدوث شيء.

وهذا القول مما اتفق سلف الأمة وأئمتها على بطلانه.

فإذا ليس معهم حجة عقلية تناقض نصوص الكتب والسنة، بل ولا مذهب السلف والأئمة، وهو المطلوب.

وبما ذكرناه من الفرق بين التسلسل في أصل التأثير وتمامه، وبين التسلسل في الآثار، يظهر صحة الدليل، الذي احتج به غير واحد من أئمة السنة، على أن كلام الله غير مخلوق، مثل سفيان بن عيينة.

وبيان ذلك: أنه إذا دل على أن الله لم يخلق شيئا إلا بكن، فلو كانت كن مخلوقة، لزم أن يخلق بكن أخرى، وتلك الثانية بثالثة،." (١)

١٠٣٥-

"فصل

ومنشأ ضلال هاتين الطائفتين هو نفي صفات الله وأفعاله القائمة بنفسه.

فإنهم لما نفوا ذلك، ثم أرادوا إثبات صدور الممكنات عنه، مع ما يشاهدون من حدوثها، لم يبق هناك ما يصلح أن يكون هو المرجح لوجود الممكنات -إلا لما شوهد حدوثه منها- ولا لغير ذلك.

وصارت المتفلسفة تحتج على هؤلاء المتكلمة بالحجج التي توجب تناقض قولهم، فيجيبوهم بما يتضمن الترجيح بلا مرجح، مثل إسنادهم الترجيح إلى القدرة أو الإرادة القديمة، التي لا اختصاص لها بوقت دون وقت.

فيقول لهم أولئك: إسناد التخصيص والترجيح إلى مرجح، لا فرق بالنسبة إليه بين وقت دون وقت، وبين

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٩/٢٤٠

مفعول ومفعول، كإسناد التخصيص والترجيح إلى ترجح الذات المجردة عن الصفات.

لكن كل ما تحتج به المتفلسفة يلزمهم نظيره، وما هو أشد فسادا منه، فإن قولهم أعظم **تناقضا** من قول هؤلاء المتكلمين، وما من محذور يلزم أولئك، إلا ويلزم المتفلسفة ما هو مثله أو أعظم منه.

فإنهم يسندون وجود الممكنات المختلفات، كالأفلاك والعناصر وما يسمونه العقول والنفوس، مع ما يتعاقب على ذلك من الحوادث المختلفات أيضا، إلى ذات مجردة بسيطة لا صفة لها ولا فعل، ويقولون: إنها لم تزل ولا تزال مجردة عن الصفات والأفعال، وهي مع ذلك لا تزال تصدر عنها الأمور المختلفة والمحدثات المختلفة المتعاقبة.." (١)

-١٠٣٦

"وهذا مما يظهر فيه من الفساد **والتناقض** أعظم مما يظهر في قول أولئك.

وإذا دفعوا ذلك بما يجعلونه صادرا عن الأول من اللازم لذاته، كالعقل الأول ولوازمه، لم يكن هذا دافعا لما يلزم قولهم من الفساد.

فإن ما كان لازما لذاته مع وحدته، يقال فيه ما يقال فيه من امتناع صدور الأمور المختلفة والحوادث الدائمة عنه، ولهذا ينتهون إلى إثبات العقل الفعال، ويقولون: إنه صدر عنه فلك القمر ونفسه، والعناصر التي تحته، مع اختلاف أنواعها وصفاتها وأقدارها، وهو في نفسه بسيط، ثم يقولون: إنه بسبب حركات الأفلاك حصلت استعدادات مختلفة لما يفيض منه.

والكلام في تلك الحركات المختلفة كالكلام في غيرها، فلا بد لهم من إسناد الأمور المختلفة الأنواع والأقدار والصفات، والحوادث المختلفة الأنواع والأقدار والصفات، إلى ذات بسيطة مجردة عن كل صفة وفعل يقوم بها، مستلزمة لكل ما يصدر عنها، وهذا فيه من **التناقض** والفساد أضعاف ما في قول أولئك.

ومن سلم من الفلاسفة أن الرب تقوم به الصفات والأفعال الاختيارية، فهؤلاء حدوث كل ما سوى الله على قولهم أظهر، وقدم شيء من العالم على قولهم أبعد.

ولهذا كان القائلون بهذا الأصل من الأساطين لا يعرف عنهم القول بقدم صورة الأفلاك، إذ أول من عرف عنه القول بقدم صورة الأفلاك هو." (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٩/٢٥٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٩/٢٥٣

-١٠٣٧

"عنهم: أنهم يصفون الجميع بوجوب الوجود، وهذا تناقض في نقل أقوالهم.

ثم إبطال هذه الأقوال بناء على توحيدهم، الذي مضمونه نفي الصفات، لكون الواجب لا يكون إلا واحدا، قد عرف فساده.

قال الرازي: فأما القائلون بأن واجب الوجود واحد، فقد اختلفوا على قولين: منهم من قال: إنه تعالى لم يكن في الأزل فاعلا، ثم صار فيما لا يزال فاعلا، وهم المليون بأسرهم.

ومنهم من قال: أنه كان في الأزل فاعلا، وهم أكثر الفلاسفة.

قلت: القول الذي حكاه عن المليين بأسرهم هو قول طوائف من أهل الكلام المحدث منهم، الذين ذمهم السلف والأئمة، ولا يعرف هذا القول عن نبي مرسل، ولا أحد من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين.

لم يقل أحد من هؤلاء: إن الله لم يكن فاعلا ثم صار فاعلا، وإنما المعروف عنهم ما جاء به الكتاب والسنة، من أن الله رب كل شيء ومليكه وخالقه، فكل ما سواه مخلوق حادث بعد أن لم يكن.

وهذا هو الذي نطق به الكتاب والسنة، واتفق عليه أهل الملل.

وكذلك نقله عن جمهور الفلاسفة: إن الله لم يزل فاعلا، كلام مجمل، فجماهير الفلاسفة لا يقولون بقدم العالم. وأول من ظهر عنه منهم القول بقدمه هو أرسطو.

ولا يلزم من قال: إنه لم يزل فاعلا، أن يقول بقدم شيء من العالم، إذ يمكنه مع ذلك أن يقول: لم يزل فاعلا لشيء بعد شيء، فكل ما سواه مخلوق محدث، وهو لم يزل فاعلا.." (١)

-١٠٣٨

"وقد أخبرت الرسل أن الله خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على العرش، وأن الله كان ولم يكن قبله شيء، وكان حينئذ عرشه على الماء، ثم كتب في الذكر كل شيء، ثم خلق السموات والأرض.

وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله، ولا قول أحد من السلف، هذا القول الذي حكاه عن أهل الملل كلهم، بل صرح أئمة الإسلام بأن الله لم يزل متكلما إذا شاء، قادرا على ما يشاء، فاعلا يقوم به الفعل الذي يشاؤه، بل وصرحوا أنه لم يزل فاعلا، وأن الحي لا يكون إلا فعالا، يقوم به الفعل.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٦١/٩

ولفظ بعضهم: أن الحي لا يكون متحركا، وعبارة بعضهم: كان محسنا فيما لم يزل، عالما بما لم يزل، إلى ما لم يزل.

وعبارة بعضهم: كان غفورا رحيما، عزيزا حكيما، ولم يزل كذلك.

فنقل الرازي لمقالة أهل الملل، كنقل ابن سينا لمقالات الفلاسفة.

فكلا الرجلين لم يذكر في هذا المقام أقوال أئمة الفلاسفة المتقدمين الأساطين، ولا أقوال الأنبياء والمرسلين، ومن اتبعهم من الصحابة والتابعين، كأئمة المسلمين وعلماء الدين، بل هذه الخمسة الأقوال التي ذكرها هذان وأتباعهما، ليست قول هؤلاء، ولا قول هؤلاء.

ولهذا كان جميع ما ذكروه، من الأقوال التي ينصرونها ويزيفونها، أقوالا يظهر فسادها **وتناقضها**.." (١)

-١٠٣٩

"تعليق ابن تيمية

قلت: لقائل أن يقول: بل ابن سينا عرف أن قوله لا يتم إلا بما ادعاه من التوحيد الذي مضمونه نفي صفات الرب وأفعاله القائمة بنفسه، كما وافقه على ذلك من وافقه من المعتزلة، وبموافقتهم له على ذلك استطال عليهم، وظهر **تناقض** أقوالهم، وإن كان قوله أشد **تناقضا** من وجه آخر.

لكنه صار يحتج على بطلان قولهم بما اشتركوا هم وهو فيه من نفي صفات الله الذي هو أصل الجهمية.

وهكذا هو الأمر.

فإن حجة القائلين بقدم العالم، التي اعتمدها أرسطو طاليس وأتباعه، كالفارابي وابن سينا وأمثالهما، لا تتم إلا بنفي أفعال الرب القائمة بنفسه، بل وتبقى فاته، وإلا فإذا نوزعوا في هذا الأصل بطلت حجتهم، وإذا سلم لهم هذا الأصل صار لهم حجة على من سلمه لهم، كما أن عليهم حجة من جهة أخرى.

ولهذا كان مآل القائلين بنفي أفعال الرب الاختيارية القائمة به في مسألة قدم العالم: إما إلى الحيرة والتوقف، وإما إلى المعاندة والسفسطة، فيكونون إما في الشك وإما في الإفك.

ولهذا كان الرازي يظهر منه التوقف في هذه المسألة في منتهى بحثه ونظره، كما يظهر في المطالب العالية، أو يرجح هذا القول تارة، كما رجح القدم في المباحث المشرقية، وهذا تارة، كما يرجح الحدوث في الكتب الكلامية.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٩/٢٦٢

وابن سينا وصى بالأصل المتضمن نفي صفات الرب وأفعاله القائمة به.

ثم ذكر القولين في قدم العالم وحدوثه، مع ترجيحه القدم، مفوضا إلى الناظر الاختيار، بعد أن يسلم الأصل الذي به يحتج على القائلين بالحدوث.." (١)

-١٠٤٠

"ونحن نبين إن شاء الله أن قوله، مع تسليم نفي الصفات والأفعال القائمة بالله، أشد فسادا **وتناقضا** من قول القائلين بالحدوث، فإن كان في قول هؤلاء ما يناقض صريح العقل، ففي قول أصحابه من مناقضة المعقول الصريح ما هو أشد من ذلك.

وذلك أنه إذا كانت الذات بسيطة ليس لها فعل يقوم بها أصلا، بل كان امتناع صدور الأمور المختلفة، والحادثة عنها بوسط أو بغير وسط دائما، أشد امتناعا من صدور ذلك بعد أن لم يصدر، فإنه إن أمكن أن يحدث عنها حادث بلا سبب محدث منها، أمكن حدوث الحوادث عنها بعد أن لم تحدث، وإن لم يمكن كان حدوث الحوادث المختلفة عنها، بوسط أو غير وسط دائما من غير فعل منها، هو أبعد في الامتناع من صدور المختلفات عنها بعد أن لم تصدر.

ولهذا كان أرسطو طاليس مقدم هؤلاء لم يذكر علة فاعلة لحدوث الحركة، وإنما ذكر أن سبب الحوادث الحركة الفلكية وما يحدث عنها، وذكر لذلك علة غائية.

فذكر أن كل متحرك فلا بد له من محرك يحركه، وجعل الأول يحرك الفلك، كما يحرك الإمام المقتدى به المشبه به للمأموم المقتدى المتشبه، وقد يشبه ذلك، كما يحرك المعشوق عاشقه.

ومعلوم أن هذا التحريك ليس هو بفعل من المحرك، ولا قصد، وتلك الحركة حادثة بعد أن لم تكن، فنسأل عن الفاعل لتلك الأجسام الممكنة، فإن الممكن وإن كان قديما لا بد له من فاعل، فما الفاعل لها؟ ونسأل عن العلة الفاعلة لتلك الحوادث، فإن المتحرك ممكن، فالمحرك إذا كان أمورا تحدث في ذاته، كما يقولون في تصورات النفس الفلكية وشوقها، قيل لهم: فما المحدث لتلك التصورات والارادات شيئا بعد." (٢)

-١٠٤١

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٦٨/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٦٩/٩

"ثم إنهم مع أنهم لم يذكروا المبدع للأجسام الممكنة المتحركة، اللهم إلا أن يكون هؤلاء قائلين بأن الأجسام الفلكية المتحركة واجبة الوجود بنفسها، وأنها مع ذلك مفتقرة إلى المحرك الأول.

وهذا حقيقة قول أرسطو، فهذا أعظم في **التناقض**، فإنه إذا قدر إن الأجسام الفلكية واجبة الوجود بنفسها، وهي متحركة حركة تفتقر فيها إلى غيرها، كان واجب الوجود متحركا مفتقرا في حركته إلى غيره.

وحينئذ فكونه متحركا لا يفتقر في حركته إلى غيره أولى، فإنهم حينئذ يكونون قد أثبتوا واجبا بنفسه لا يتحرك أصلا، وواجبا بنفسه يفتقر في الحركة إلى محبوب غيره، لا قوام له إلا به.

وحينئذ فإثبات واجب يتحرك لا يفتقر في الحركة إلى غيره، أولى بالإمكان من هذا، فإن كلاهما متحرك، لكن هذا يفتقر إلى غيره، وهذا مستغن عنه.

هم قد جعلوا على هذا التقدير واجب الوجود بنفسه اثنين: واجبا لا يفتقر إلى غيره، وواجبا يفتقر إلى غيره. فإذا قدر واجبا يتحرك بنفسه لنفسه، من غير افتقار إلى غيره، كان أولى بالجواز، ولم يكن في ذاك محذور، إلا لزمهم فيما أثبتوه ما هو أشد منه، وسيأتي تمام كلامهم في ذلك، وقولهم: إن الجسم لا يجوز أن يتحرك بنفسه حركة لا نهاية لها.

فهذا فصل، وهنا فصل ثان، وهو أنهم مع إثباتهم لكون الفعل معلولا، إنما أثبتوه بكونه محتاجا إلى معشوق يكون هو مبدأ الحركة الإرادية، من جهة كونه غاية لا فاعلا، وليس في هذا ما يدل على أن الفلك له علة مبدعة فاعلة له، كما لا يخفى على عاقل.." (١)

-١٠٤٢

"ثم ادعوا أن ذلك المعشوق الذي هو العلة الغائية لا يجوز أن يكون متحركا، ولا له حركة أصلا.

ومن هنا قالوا بقدم العالم، إذ كان حدوث المحدثات يقتضي حركة يحدث بها، فمنعوا حدوث الحوادث عن المعشوق الذي سموه المحرك الأول، لئلا يكون فيه تغير.

وحدوث الحوادث عن علة لا تغير فيها ممتنع بصريح العقل.

وكلامهم في ذلك في غاية **التناقض**.

وهذا منتهى نظر القوم وعلمهم وحكمهم.

فلما قال: فقد تبين من هذا أن كل جوهر إنساني معلول في جوهره ووجوده وبقائه للعلة التي هي المبدأ لحركة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٩/٢٧٧

الجميع فهذا كلامهم.

قلت وقد عرف أنه لم يبين، إن سلم له ما ذكره من المقدمات، إلا أنه لا بد للحركة من محرك، ولم يبين بعد أن المحرك لا يتحرك، ولا أن المحرك للأجسام أمر منفصل عنها.

فقال في بيان ذلك: ولأنه ليس يلزم أن يكون كل عدم أقدم بالزمان من الوجود، فيما علة وجوده شيء غيره، ولا كل الأنظام أقدم من النظام، ولا كل بسيط أقدم من المركب، لأنه ليس كل ما كان تقدمه لغيره، فإن قوام غيره به وبسببه، أو وجود غيره عنه، وجب أن يكون متقدمه في الزمان، وكذلك ما يقول أرسطو طاليس: إن الأفضل في المبدأ الأول ما يوجد الأمر عليه، من أنه علة وجود كل موجود، وسبب بقاء كل باق منذ الأبد، من غير أن يكون إنما صار كذلك في زمان، وبعد أن لم يكن كذلك، إذ ليس موجود ولا شيء له بقاء إلا به.." (١)

-١٠٤٣

"وتعوقها، فليس لتأخر وجود العالم عن وجود ذات العلة الأولى سبب يوجبه، فكيف يمكن أن يتأخر وجود زمانا بلا نهاية، ثم يخرج إلى الوجود، كحال من كان نائما فانتبه؟.

فيقال لهؤلاء الذين مثلهم، كما قال عبد الله بن عمر، لما سأله بعض الناس عن المحرم يقتل البعوض: انظروا إلى هؤلاء يسألون عن دم البعوض، وقد قتلوا ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم!.

وكما يقال عن بعض الناس إنه كان يزني بامرأة وهو صائم، فقال لها: غطي وجهك فقد كره العلماء القبلة للصائم.

وكما يقال عن بعض النصارى، إذ قال لبعض المسلمين: أنتم تقولون: إن راعيا هو رسول الله، فيقال له: أنتم تقولون: إن جنينا في بطن أمه هو الله.

ونظائر هذه الأمثال كثيرة، التي ينكر فيها الرجل شيئا، وقد التزم ما هو أولى بالإنكار منه.

فإن هؤلاء قالوا: إذا كان العالم محدثا بعد أن لم يكن، لزم افتقار العالم إلى شيء غير العلة الأولى.

وهم لم يذكروا أن العلة الأولى أبدعت العالم أصلا، بل قولهم مضمونه: إن العالم أبدعه غيرها، أو هو واجب آخر بنفسه ليس هو مبدع، ولكن هو محتاج إليها احتياج المحب إلى محبوبه.

وهم لم يثبتوا هذا الاحتياج إلا بمقدمات، إذا حقق الأمر عليهم فيها ظهر جهلهم **وتناقضهم**.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٧٨/٩

فغاية ما أثبتوه ليس فيه أن العالم إبداع الأول أصلا، مع أنهم ينكرون على من جعله محدثا للعالم، لكون الحادث يفتقر إلى سبب حادث، فهل يكون أعظم **تناقضا** من مثل هذا القول؟!." (١)

١٠٤٤-

"ينحوها، فإنه يلزم أن يوجد في جوهره شوق بالطبع إلى حال لا تملكها إرادته، والمشتاق معلول من جهة شوقه للشيء المشوق له، والشيء المشوق له مبدأ له في ذلك الشوق، ومن جهة أنه هو له علة تمامية من جهة من الجهات.

وليس يليق هذا الأمر البتة بالمبدأ الأول، ولكنه مبدأ لكل طبيعة ولكل شوق ولكل حركة.

فساد كلام آخر له من وجوه. الوجه الأول

فساد كلام آخر له من وجوه.

الوجه الأول

هذا كلامه ولقائل أن يقول: هذا الكلام قد كشف فيه قوله ومذهبه، وقد تبين في ذلك من **التناقض** والفساد ما يطول ذكره بالوصف والتعداد.

وذلك من وجوه:

قول أرسطو: إن المحرك الأول هو علة كل ما في الكون بالتشوق، والمتشوق إليه إنما تشوق بجهة طبيعته لا إرادته، ولأنه قد يكون المعشوق المتشوق إليه نائما أو غير ذي إرادة، وهو يحرك المشتاق إليه والعاشق له، إلا أنه ينبغي أن يترك أمر العلة الأولى في جوهرها وسائر أمورها، على أفضل ما يمكن أن يوجد شيء عليه، فإذن ليس يؤثر أثرا، ولا يفعل فعلا، لا عن إرادتها، ولا بدون إرادتها إلى آخر كلامه.

فيقال له: قد صرحتم في كلامكم بأن الأول ليس له فعل بإرادة، ولا بدون إرادة، ولا تأثير في العالم أصلا إلا من جهة كونه معشوقا متشوقا إليه، والمعشوق المتشوق إليه لا يجب أن يكون شاعرا بالعاشق، ولا مريدا له، ولا قادرا على فعل يفعله به، بل الجمادات تحب ويشتاق إليه، كما." (٢)

١٠٤٥-

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٨١/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٩٦/٩

"يشتاق الجائع إلى الطعام، والعطشان إلى الشراب، والبردان إلى الثياب، والضاحي في الشمس إلى الظلال.

ثم إنكم مع هذا لم تذكروا على ذلك دليلا صحيحا، ولكن نحن نخاطبكم بما أقررتم به.

فيقال: إذا كان بهذه المثابة، لم يكن علة للعالم، ولا مبدأ له، ولا فاعلا له، ولا مؤثرا فيه أثرا، فبطل قولكم: إنه علة العلل، وإنه المبدأ الأول.

قولكم: إنه علة طبيعية للعالم ومتممة له.

غاية ما في الباب أن العالم يكون محتاجا إليه، من كونه مشتاقا إليه، والشيء المشتاق إليه لا يجب أن يكون هو المبدع المشتاق ولا الفاعل له، ولا يكون مؤثرا فيه، كما اعترفتم به، وكما هو معلوم لكل عاقل.

فإن كون الشيء علة غائية، لا يستلزم أن يكون على فاعلية، لا سيما وإنما هو علية من جهة أن الفلك يحب التشبه به، فهذا مع ما فيه من جحد وجود واجب الوجود المبدع للعالم، فيه من **تناقض** قولكم ما قد تبين.

وسنبين إن شاء الله فرقهم بين العلة الأولى وبين العالم القديم بأنه جسم، وأن الجسم لا تكون فيه قوة غير متناهية، وما ذكروه في ذلك.

الوجه الثاني

أن يقال: هذا القول الذي قلتموه يبطل حجتكم على قدم العالم أيضا، فإنه إذا لم يكن مؤثرا في العالم وعلة له، ومبدأ ومحركا له، إلا من جهة كونه محبوبا شائقا معشوقا، أمكن تأخر وجود العالم عن وجوده، فإن الشيء المشتاق إليه قد يتأخر عنه ما يشتاقه، والشيء." (١)

-١٠٤٦

"المشتاق إليه هو مستلزم لوجود المشتاق، بل الأمر بالعكس فالمشتاق إليه غني عن المشتاق، والمشتاق محتاج إلى المشتاق إليه.

وحينئذ فيكم وجود الأول المشتاق إليه، بدون وجود العالم المشتاق، ثم بعد هذا يوجد العالم المشتاق، ولا يقدح ذلك في كمال المشتاق إليه.

فإن قلتم: فما الموجب لوجود العالم بعد هذا؟

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٩/٢٩٧

قيل لكم: هو الموجب لوجوده قبل هذا على أصلكم، فإنكم لم تثبتوا للعالم مبدعا فاعلا، وحينئذ فلا فرق بين تقدم وجوده وبين تأخره، إلا أن تقولوا، إنه واجب الوجود بنفسه.

وإذا قلتم: إن العالم مع احتياجه إلى المعشوق الغني عنه واجب الوجود بنفسه، كان قولكم أعظم **تناقضا**.

الوجه الثالث

ونحن نبي ذلك بالوجه الثالث: فنقول: إذا أثبتم للعالم وعلته المعشوقة له، التي يجب التشبه بها، وتتحرك لاستخراج ما فيه من الأيون والأوضاع، لأن ذلك غاية التشبه بها.

فإما أن تقولوا: هذا واجب الوجود بنفسه، أو تقولوا: إن أحدهما ممكن بنفسه، لا يوجد إلا بالواجب بنفسه. فإن قلتم بالأول، ثبت أن العالم المحتاج إلى محبوبه واجب الوجود بنفسه، مع كونه معلولا من هذه الجهة، وكونه ذي إرادة وشوق، وكونه يؤثر آثارا ويفعل أفعالا بالإرادة.." (١)

-١٠٤٧

"لكن فساد أقوالهم يظهر من وجه آخر، من غير التزام صحة قول الإلهيين بل قول كلا الطائفتين باطل **متناقض**، يعلم بطلانه **وتناقضه** بصريح العقل.

وإن قال هؤلاء الإلهيون: إن العالم ممكن الوجود بنفسه، فلا بد أن يكون هناك واجب، هو علة فاعلة له، لا يكفي في وجوده ما هو مشتاق إليه، فإن ما لا وجود له من نفسه، ليس له من نفسه لا صفة ولا شوق ولا حركة ولا شيء من الأشياء، فلا بد لكم من إثبات مبدع للممكن، قبل إثبات شوقه إلى غيره، ثم يبقى النظر بعد ذلك في قدمه وحدوثه نظرا ثانيا.

الوجه الرابع

أن يقال: قولهم أولا: إن قوما يرون أنه يجب من هذا، أي من وجوب وجود العالم مع العلة الأولى، ألا يكون صنع إرادي للعلة الأولى في وجود العالم، كما لا صنع لها في وجود جوهرها، إذا كان وجود العالم غير ممكن تأخره عن وجود العلة الأولى.... إلى آخره.

فيقال لكم: إرادة العلة الأولى إما أن يستلزم تأخر فعلها للعالم أو يجوز مع ذلك تقدم فعلها للعالم، فإن كانت

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٩/٢٩٨

الإرادة تستلزم تأخر المراد، لزم تأخر العالم المشتاق صاحب الإرادة والشوق، فإن العالم عندكم قديم له إرادة وشوق قديم، فإن كان القديم لا يكون له شوق وإرادة بطل قولكم بقدم العالم، مع القول بشوقه.." (١)

-١٠٤٨

"وأرسطو يقول: إن المتحرك الأول إنما يحرك كل ما في الكون بالشوق، وهو شوق المتحرك إليه إلى آخره.

فيقال: هذا كلام متهافت **متناقض**، وذلك أن ما يفعله الفلك ويؤثره بطبيعته، هو عندكم مريد له، مع أن وجوده مع وجود الفلك، وقد شبهتم فعل الأول بفعل الفلك، ثم قلتم إن الأول ليس له إرادة ولا تأثير، فهذا التمثيل يناقض هذا التفريق.

الوجه التاسع

أن يقال: الفلك إما أن يكون فاعلا بالإرادة، وإما ألا يكون.

فإن كان الأول، وهو قولكم: ووجود فعله مع وجوده، لزم أن يكون الفعل الإرادي يجوز مساوقته للفاعل، وألا يتأخر عنه.

وهذا يبطل قلوكم: إنه يجب من وجوب الفلك مع العلة الأولى أن يكون لا صنع إرادي للعلة الأولى في وجود العالم فإنكم حينئذ أثبتم فاعلا فعلا إراديا، مع كون فعله موجودا معه.

وأما قولكم: كما لا صنع لها في وجود جوهرها فهذا تمثيل ساقط إلى غاية، فإن الواجب بنفسه لا يكون فاعلا لنفسه، وأما معلوله فلا بد أن يكون فاعلا له.

فكيف يقال: لا يفعل معلوله، كما لا يفعل نفسه؟

وإن لم يكن الفلك فاعلا بالإرادة، بطل كونه مشتاقا عاشقا، وبطل ثبوت المبدأ الأول، وحينئذ فيبطل ما بنيتم عليه ثبوت الأول وقدم العالم.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٩/٣٠٠

الوجه العاشر

قولكم: ينبغي أن ينزل أمر العلة الأولى في جوهرها." (١)

١٠٤٩-

"وإذا قسم إلى ما يكون فاعلا بالإرادة، وما يفعل إرادة، وما لا يفعل لا بهذا ولا بهذا، كان ما يفعل بالإرادة أكمل مما يفعل بدون إرادة، وما يفعل بدون إرادة أكمل ممن لا فعل له، وأنتم جعلتموه لا يفعل لا بإرادة ولا بدون إرادة.

الوجه الثالث عشر

قولكم: فإذن لا يؤثر هذه العلة أثرا، ولا يفعل فعلا منقلبا عن إرادتها وقصدها، ولا دون إرادتها، إذ ليس في هذه الذات نقص يحتاج فيه إلى تمام من خارج، ولا فوق جوهرها أمر يقتبس منه ازديادا في شيء من حاله إلى آخره.

فيقال لكم: إذا قدر ذات لها فعل وتأثير بالإرادة، وذات ليس لها فعل ولا تأثير، لا بإرادة ولا بدونها، شهد صريح العقل بأن الأول أكمل.

ولهذا كان الحيوان أكمل من الجماد.

وقلتم أنتم: إن حركة الفلك إرادية، وإن ذلك أكمل من أن تكون حركته غير إرادية.

وإذا قدر مع هذا أن المتحرك بالإرادة محتاج إلى تمام من خارج، وهو متحرك لطلب ذلك التمام، فهو أكمل من الذي لا يقبل التمام كالجماد، فإذا كان الأول عندكم لا شعور له ولا إرادة ولا فعل بالإرادة ولا يمكن أن يكون له شيء من ذلك، كان المتحرك بالإرادة لطلب تمامه أكمل من هذا الناقص المسلوب صفات الكمال، الذي لا يمكن اتصافه به، فالعميان والعرجان والصم والبكم العمي أكمل من هذا الأول الذي فرضتموه، والفلك أكمل منه بكثير، وفيما ذكرتموه من التناقض وغاية الفساد، ما لا يحصيه إلا رب العباد.

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٠٣/٩

الوجه الرابع عشر

أن يقال: العالم: إما أن يكون واجبا بنفسه." (١)

-١٠٥٠

"مفعول الفاعل الواحد قد شاركه فيه غيره، فحيث حصلت المشاركة لم يكن هناك مفعول واحد لفاعل واحد، فإن الوحدة تناقض الشركة، ومفعولات المخلوقات لا بد فيها من الاشتراك، لكن لا يفعل أحد الشريكين نفس فعل الآخر، فلا تفعل اليد ما تفعله العين، ولا يفعل الدماغ ما يفعله القلب، وإن كان كل منها مفتقرا إلى غيره في فعله.

فكذلك السفينة إذا كان فيها ربانان، أو كان للقرية رئيسان، أو للمدينة ملكان، لم يمكن أن يكون فعل هذا هو نفس فعل هذا، بل يفعل هذا شيئا وهذا شيئان وما يفعله كل منهما لا يفعله الآخر.

فلهذا قال هذا الرجل: إنه ليس يكون عن فاعلين من نوع واحد فعل واحد، وقوله: من نوع واحد -إن كان زيادة إيضاح، وإلا فلا حاجة إليه، فإنه لا يمكن أن يكون عن فاعلين فعل واحد، سواء كان فعلهما نوعا واحدا أو نوعين مختلفين، بل الامتناع هنا أظهر.

وقوله: متى اجتمع فعلان من نوع واحد على محل واحد فسد المحل ضرورة، أو تمانع الفاعل، فإن الفعل الواحد لا يصدر إلا عن فاعل واحد فحقيقته أن يقال: بل يمتنع الفعل والحال هذه، فلا يمكن وقوعه حتى يقال: إن المحل يفسد أو لا يفسد.

ولكن هو ظن -كما ظن من ظن من المتكلمين- أن الإله هو بمعنى الرب، وأن دلالة الآية على انتفاء إلهين إنما دلت به على انتفاء ربين فقط، وذلك يظهر بتقدير امتناع الفعل من ربين.." (٢)

-١٠٥١

"وكذلك علمنا بمخلوقات الله التي لا أثر لنا فيها كالسماوات.

وأما الثاني فعلم الله بمخلوقاته، فإن خلق المخلوقات مشروط بالعلم بها.

كما قال: {ألا يعلم من خلق} [الملك: ١٤] ، فالعلم بها شرط في وجودها، لكن ليس هو وحده العلة في وجودها، بل لا بد من القدرة والمشيئة.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٠٦/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٤٣/٩

ومن هنا ضل هؤلاء المتفلسفة، فجعلوا مجرد العلم بنظام المخلوقات موجبا لوجوده، ولم يجعلوا للقدرة والمشيئة أثرا، مع أن تأثير القدرة والمشيئة في ذلك أظهر من تأثير العلم، مع أنهم **متناقضون** في ذلك، فإنهم قد يثبتون العناية والمشيئة تارة وينفوها تارة.

وعلم العبد بما يريد فعله من أفعاله، هو أيضا شرط في وجود المعلوم، فهذا العلم بهذا المحدث شرط في حصوله، والمعلوم تابع للعلم المحدث هنا، فليس وجود كل معلوم لنا هو علة وسببا لعلمنا مطلقا، بل يفرق في ذلك بين العلم النظري والعلم العملي، فبطل هذا الفرق.

ثم يقال أيضا: لا ريب أن الفاعل إذا أراد أن يفعل أمرا، فعلم ما يريد أن يفعل، لم يكن هذا هو العلم بأن سيكون، فإنه ليس كل من تصور ما يريد أن يفعل يعلم أن سيكون ما يريده، بل الواحد منا يتصور أشياء يريدها ولا يعلم أنها تكون، بل لا تكون، ثم إذا علم العالم أن الشيء سيكون ثم كان، علم أنه قد كان.

فهنا في حقنا ثلاثة علوم، وهو إنما ذكر في حق الله العلم المشروط في الفعل، وهو الذي لا يكون المريد مريدا حتى يحصل ذلك، فإن الإرادة مشروطة بتصور المراد.." (١)

-١٠٥٢

"عليه بالمطابقة هو مقول في جواب ما هو، إذا قيل ما هو بحسب الاسم.

وإذا سئل عما هو المراد بهذا اللفظ، ذكر مجموع ما دل عليه بالمطابقة، فالمدلول فهو خارج عن حقيقته، عرض لازم له، فهذا تقسيم معقول، ولكنه يعود إلى قصد المتكلم ومراده باللفظ.

وأما كون الموجود في الخارج تنقسم صفاته اللازمة له التي لا يكون موجودا إلا بها: إلى ما هو داخل في حقيقته مقوم لها متقدم عليها بالذات، وإلى ما تكون خارجة عن حقيقته عرضى لها، فهذا باطل عند جماهير العقلاء من متكلمي أهل الإسلام وغيرهم.

وقد بينا فساد ذلك في مواضع، وكذلك بين فساده غير واحد من أهل الكلام والفلاسفة، وتكلمنا على ما ذكره ابن سينا في الإشارات وغيرها، وبينا **تناقضه** **وتناقض** غيره في الفرق بين الذاتيات والعرضيات اللازمة إذا جعلا لازمين للحقائق الموجودة في الخارج، وما ذكره في مسألة العلم مبني على ذلك الأصل الفاسد، حيث قال: لو كان واجب الوجود يعقل الأشياء من الأشياء، لكانت ذاته: إما متقومة بما تعقل، فيكون متقوما بالأشياء، وإما عارضا لها أن تعقل، فلا تكون واجبة الوجود من جميع الجهات.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٩/٣٩١

كلام ابن سينا باطل من وجوه. الوجه الأول

كلام ابن سينا باطل من وجوه.

الوجه الأول

ثم نقول: هذا الكلام باطل من وجوه:." (١)

-١٠٥٣

"وقد قال: إنه يعقلها بأعيانها.

فسمى العلم بالأجسام المعينة تارة عقلا، وتارة قال: هو حس أو تخيل، ليس بعقل.

وأثبت أنه يعلمها تارة، ونفى ذلك أخرى، لكونه حسا لا عقلا.

وليس الكلام هنا في إدراكها متغيرة أو غير متغيرة، بل في إدراك الأجسام المعينة هل يعلمها معينة أم لا؟ وهل ذلك عقل أو حس؟ فقد أثبت أنه يعقلها، وعلل غيرها بعلة تقتضي أنه لا يعقلها، وهذا **تناقض** بين.

ولا ريب أن كلامه هنا إنما ينفي كونه يعلمها متغيرة، لئلا يكون متغير الذات.

ثم يعلل ذلك بأنه لا يعلم الحسيات.

لكنه في موضع آخر قال: إن كل صورة محسوسة وكل صورة خيالية فإنما يدركها المدرك بآله متجزئة، وإن مدرك الجزئيات لا يكون عقلا بل قوة جسمانية.

وهنا قد ذكر أن واجب الوجود الجسمانيات التامة بأعيانها، فيلزم أحد الأمرين.

إما أنه جسم يدركها بقوة جسمانية، وإما أنه لا يدركها كما قاله أرسطو.

وإما أن تكون الأجسام تدرك بقوة غير جمسانية، كما قاله أبو البركات، وقد ناقضه أبو البركات في هذا الفصل، وسنذكر إن شاء الله كلامهما.

فكلام ابن سينا في العلم **متناقض**، فإنه يثبت أنه يعلم الموجودات التامة بأعيانها، وهذا يناقض جميع ما ذكره في نفي." (٢)

-١٠٥٤

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٣/١٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٢/١٠

"ولهذا قالوا: لو كان كلام الله مخلوقا، لكان المتكلم به هو المحل الذي خلق فيه.

وطرد أئمتهم وجمهورهم هذا في الصفات الفعلية.

وآخرون، كالأشعري ونحوه، فرقوا بينهما فرقا، كانوا به **متناقضين** عند جمهور الناس من المثبتة والنفاة.

وأما من يقول: عالم لا بعلم يقوم به، ومريد لا بإرادة تقوم به، ومتكلم لا بكلام يقوم به- فهذا كلام الجهمية النفاة، ومن وافقهم من المعتزلة.

وهذا الطوسي وأمثاله هم الجهمية النفاة المتفلسفة الملاحدة.

وهو في التعطيل شر من المعتزلة وغيرهم.

وكذلك ابن سينا وأمثاله هم من أتباع الملاحدة النفاة.

وكان هذا الطوسي من أعوان الملاحدة الذين بالألموت، ثم صار من أعوان المشركين الترك، لما استولوا على البلاد.

وكذلك ابن سينا، وقد ذكر سيرته، فيما ذكره عنه أصحابه، فذكر أن أباه كان بلخيا وأنه تزوج بقرية من قرى بخارى، في أيام نوح بن منصور، بامرأة منها فولد بها، وأنهم انتقلوا إلى بخارى.." (١)

-١٠٥٥

"وقولهم في الصفات صريح قول جهم، بل وشرا منه، وزادوا عليه من التكذيب بالحق والبعث والشرائع ما لم يقله الجهم، تلقيا عن سلفهم الدهرية، وأخذوا ما نطق به الرسول في الإيمان بالله واليوم الآخر والشرائع، فجعلوا لها بواطن يعلم علماء المسلمين بالاضطرار أنها مخالفة لدين الرسول صلى الله عليه وسلم.

فأصحاب الإشارات، هم من جنس هؤلاء، لكن يتفاوتون في التكذيب والإلحاد.

وأما قوله: فإنك تعقل ذاتك ولست بمحل لها.

فيقال: ليس من شرط الموجود المعلوم أن يكون هو نفسه حالا في العالم، بل أن يكون العلم به حالا في العالم، ومن عرف نفسه فلابد أن يقوم في نفسه علم بنفسه، فيكون العلم بنفسه حالا في نفسه، لا أن تكون نفسه حالة في نفسه، ولكن هو يريد أن يسوي بين العلم والمعلوم، فيجعل ما لا يشترط في المعلوم لا يشترط في العلم، ويجعل العلم نفس المعلوم، وهذا باطل كما تقدم.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٥٩/١٠

الوجه السابع

قوله: بل إنما كان كونك محلا لتلك الصورة، شرطا في حصول تلك الصورة لك، الذي هو شرط في تعقلك إياها، فإن حصلت تلك الصورة لك بوجه آخر غير الحلول فيك، حصل التعقل من غير حلول فيك.

هذا كلام **متناقض**، فإن كونه محلا لتلك الصورة: إذا كان." (١)

-١٠٥٦

"حقيقته أن العلم يحصل بمجرد وجود المعلوم، فلا يكون هنا علم قائم بالعالم ولا صورة عقلية، وهذا مع ظهور فساده، فهو يسلم بطلانه، في العبد، ويقول: إن كونه محلا لتلك الصورة، شرط في حصول تلك الصورة، الذي هو شرط في تعقله إياها، فيجعل الحلول شرطا في الحصول، الذي هو شرط في التعقل، ويثبت الصورة العقلية القائمة بقلب الإنسان، فيمتنع أن يريد بالصورة الحاصلة بلا حلول، الصورة العقلية الحاصلة للإنسان.

وإن أراد بذلك الصورة الموجودة، فلا ريب أنها تحصل من غير حلول، بل الحلول فيها ممتنع.

لكن يقال: ليس في مجرد حصولها للإنسان، ما يوجب أن يكون الإنسان عاقلا لها، إذا لم يكن في نفسه علم بها، بل الحصول الخالي عما يقوم بالعالم من العلم، ليس معه علم ضرورة، فإن ادعى حصول الصورة العقلية بلا حلول فيمتنع، وإن ادعى حصول الصورة الموجودة بلا حلول فهو ممكن، لكن وجود العلم بمجرد ذلك من غير شعور يقوم بالشاعر بها ممتنع.

وهذا أمر معلوم بالضرورة واتفاق العقلاء، لكن هؤلاء القوم يدعون أن علم الله بالأشياء بلا علم يقوم به، ويسمونه عاقلا، ويفرقون بين عقل وعقل، مع جعل العقل جنسا واحدا، وهو **تناقض** بين، وقول بلا علم، بل مما يعلم بطلانه.." (٢)

-١٠٥٧

"الواجب، ولا موجود إلا وهو معلول للأول الواجب، كانت جميع صور الموجودات الكلية والجزئية على ما هي عليه في الوجود حاصلة فيها.

فيقال: مضمون هذا الكلام أن الجواهر العقلية لما عقلت الأول، لزم أن تعقل كل شيء، لأن ما سواه معلول له، وأن تكون جميع صور الوجود حاصلة فيها.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٦١/١٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٦٣/١٠

وفي هذا الكلام من الباطل أنواع:
منها أن يقال: ومن أين لكم أن مخلوق الرب يعلمه علما تاما، بحيث لا يخفى عليه من أحوال الرب شيء؟ بل يعلم الرب، كما يعلم نفسه، حتى يكون علمه بالرب متضمنا للعلم بكل موجود؟ وما الدليل على هذا، والكتب الإلهية والدلائل العقلية **تناقض** ذلك؟.
قال تعالى: {من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء} [البقرة: ٢٥٥] .
وقال عن الملائكة: {لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم} [البقرة: ٣٢] .." (١)
-١٠٥٨

"ونفي هذين هو الذي أوقع نفاة العلم في نفيه، فإنهم رأوا إثبات العلم لا يمكن إلا مع إثبات الصفات اللازمة والأحوال العارضة، وظنوا وجوب نفي هذين.
وإذا كان العلم مستلزما لهذين، فلازم الحق حق، لا سيما ومهما قدر من توهم تنزيه وتعظيم في نفي لوازم العلم -لأن ثبوت العلم مستلزم ما يظن نقصا من تجسيم وحلول حوادث وغير ذلك- فنفي العلم فيه من النقص والعيب ما هو أحق بتنزيه عنه من لوازم العلم، ونفي ما يناقض العلم هو أولى بالنفي، من نفي لوازم العلم.
والأدلة العقلية الصريحة، مع النقلية الصحيحة، إنما تدل على إثبات العلم ولوازمه، لا يدل شيء منها على نقيض ذلك، بل كل ما يظن من لوازم العلم أنه منفي بدليل العقل، يوجب ثبوته لا نفيه، ولكن هم استسلفوا مقدمات باطلة ظنوها عقلية، واحتاجوا إلى القول بلوازمها، فألجأهم ذلك إلى الأقوال الباطلة المخالفة لصريح العقول وصحيح المنقول، مع أنها من أعظم الفرية على رب العالمين، وأعظم الجهل بما هو عليه سبحانه من نعوت الكمال.
دع ما في ذلك من تكذيب رسله، والإلحاد في أسمائه وآياته.
والمقدمات الفاسدة التي بنوا عليها أقوالهم هي نفيهم صفاته سبحانه، وظنهم أنه لا تقوم به المعاني، وإن كانت قديمة النوع أو العين، ولهذا كان من تكلم منهم مع التزام هذا الأصل، فكلامه ظاهر البطلان، مع ما فيه من **التناقض**.." (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٠/٧٨
(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٠/٨٣

-١٠٥٩

"ومما يبين ذلك أن ثبوت العلم ونفيه **يتناقضان**، فإن كان ثبوته عدما، فنفيه ثبوت، فيلزم إذا قيل: لا يعلم أن نكون أثبتنا شيئا.

ومعلوم أن هذا قلب للحقائق.

وأما قوله: والذي يدل على أن هذا القدر كاف، هو أن الإبصار إنما كان بمجرد إضافة ظهور الشيء للمبصر، مع عدم الحجاب.

فيقال: إن ادعيت أن الإبصار الذي هو ظهور المبصر للبصر إضافة هي عدم محض، كان القول في هذه المقدمة كالقول في الدعوى.

فإن الإنسان يحس من نفسه عند الرؤية أمرا وجوديا مخالفا لحالة عدم الرؤية، كما يجد من نفسه ذلك في العلم.

فدعوى كون الرؤية أمرا عدميا، مثل دعوى كون العلم أمرا عدميا، ومضمون الأمرين أن الحس والعقل أمر عدمي، وأن مشاهدة المحسوسات والعلم بالمعقولات أمر عدمي.

ومعلوم أن من لم يشهد شيئا ولم يعلمه، فقد عدم الرؤية والعلم، فإن كان بعد الرؤية والعلم لم يحصل له إلا عدم، فلا فرق بين أن يرى ويعلم، وبين أن لا يرى ولا يعلم.

وهذا تسوية بين الأعمى والبصير، العالم والجاهل.." (١)

-١٠٦٠

"المقولة تقتضي لقاء من الرافع للمرفوع إليه، وحضورا من المرفوع عند الرافع، وكذلك من المنتزع عند المنتزع منه، والمجرد عند المجرد عنه.

فلولا نسبة لقاء وحضور، وما شئت سمه للنفس إلى البدن، لما كان آلة لها، وإلى المدركات لما أدركها، ولو لم يدركها لما عقلها كلية ولا جزئية، وكيف والشيء المدرك واحد في معناه، والكلية تعرض له بعد كونه مدركا باعتبار ونسبة وإضافة، بالمشابهة والمماثلة إلى كثيرين، وهو هو بعينه؟ وإذا اعتبر من حيث هو لم يكن كليا ولا جزئيا، وإنما يدرك من حيث هو موجود، لا من حيث هو كلي ولا جزئي، وتعرض له الكلية والجزئية في الذهن بعد إدراكه، فمدرك الكلي هو مدرك الجزئي لا محالة، لأن الكلي هو الجزئي في ذاته ومعناه، لا في نسبه وإضافاته التي صار بها كليا وجزئيا.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٠/٨٩

تعليق ابن تيمية

فيقال: ما ذكره أبو البركات يدل على تناقض ابن سينا، حيث زعم أنه ما ليس في مكان، لا يكون للشيء المكاني إليه نسبة في الحضور عنده، والغيبة عنه، وذكر أن الأمر في ذلك واضح سهل، فإن هذا مناقض لقوله: إن النفس ليست جسما، مع أن الجسم حاضر عندها، لكن هذا التناقض يدل على بطلان أحد قوليه: إما قوله: إن النفس ليس جسما، وإما قوله:." (١)

-١٠٦١

"ما ليس في مكان لا يكون للمكان إليه نسبة في الحضور عنده والغيبة عنه.

ولا يلزم من ذلك أن تكون هذه القضية هي الكاذبة، بل قد تكون الكاذبة قوله: إن النفس ليس إلا جسما.

ونظير هذا التناقض قوله: إن واجب الوجود يعقل من ذاته ما هو مبدأ له، وهو مبدأ للموجودات التامة بأعيانها، فيعقل الموجودات التامة بأعيانها، والكائنة الفاسدة بأنواعها ويتوسط ذلك أشخاصها، فإنه إذا كان واجب الوجود يعقل الأفلاك بأعيانها وهي أجسام، وقد قال: إن الجسم لا يرتسم إلا في جسم لزم أن يكون جسما.

ومع قوله: ما ليس في مكان لا يكون للشيء المكاني إليه نسبة في الحضور عنده، والغيبة عنده.

ومع قوله: الجسم الحاضر الموجود، إنما يكون حاضرا موجودا عند جسم، وليس يكون حاضرا عند ما ليس بجسم.

فهذه الأقوال إذا ضم بعضها إلى بعض، لزم أن يكون واجب الوجود على قوله جسما، وأن تكون النفس على أقواله أيضا جسما.

وما ذكره أبو البركات إنما هو إلزام لابن سينا بطريق المناقضة، وليس فيه ما يدل على بطلان ما ذكره من الإدراك، وإنما احتج أبو البركات على بطلان ذلك بأن المدركات كبار، والمدرك إذا كان جسما أو قوة في جسم فهو صغير لا يسعها.." (٢)

-١٠٦٢

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٠٤/١٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٠٥/١٠

"وصفه، ويعرض للممرورين وغيرهم من التخيلات الباطلة ما يطول وصفه.

ومن قال من المتفلسفة: إن النفس ليست جسما، وأنكر معاد البدن، فمنهم من يقول: إن من النفوس من يتعلق بجزء من الفلك، فيتخيل فيه ما يتنعم فيه تنعما خياليا، وأن ذلك يقوم مقام اللذة الحسية، وقد يقال: إنه أعظم منها، كما ذكر ذلك ابن سينا.

فقول هؤلاء من جنس حقيقة أولئك الذي جعلوا عالم الخيال هو أرض الحقيقة.

ونحن لا ننكر وجود الخيالات، فإن هذا لا ينكره عاقل، لكن ننكر تعظيمها وتسويتها بالذات الحقيقية، أو أن ما وعد الله به عباده المؤمنين من هذا الجنس.

والمقصود هنا أن الصور الخيالية لا ينكرها أحد، ولا يقول أحد: إنها مماثلة في الحقيقة والصفات والمقدار للموجودات في الأعيان، سواء كانت تلك الخيالات هو خيال تلك الموجودات أو غيرها.

فقد تبين أن ما ذكره ابن سينا وغيره من الفلاسفة وقرروه بالأدلة العقلية، ليس منافيا لعلم الله بالجزئيات، بل فيه ما هو دليل على ذلك.

ولكن غاية ما فيه **تناقضهم**، حيث يثبتون الشيء دون لوازمه، كما أثبت ابن سينا علمه بأعيان الموجودات التامة، وبأنواع المتغيرات دون التغير في العلم.." (١)

-١٠٦٣

"وهذه حال ابن سينا وأمثاله في تقرير علم الله تعالى، فإن كلامه في العلم فيه تقصير عظيم من وجهين: من جهة تقصيره في بيان ما ذكره من الحق، ومن جهة ما ذكره من الباطل، فإنه ذكر حقا، وذكر ما يستدل به عليه، لكنه لم يعرف البيان حقه، من جهة أنه لم يعط الدليل حقه في التزام ما يلزمه، ومن جهة أن بعض المقدمات قد تقصر في بيانها، وإلا فالمادة التي سلكها في الدلالة مادة جيدة مستقيمة، إذا أعطيت حقها كانت مما تبين أن الله بكل شيء عليم من الجزئيات والكليات.

ولهذا كان الذين قدحوا في دلالة ابن سينا، كالغزالي والشهرستاني والرازي، إنما يقدحون بكونه لم يقرر مقدماته، أو بكونه لم يقل بموجبها، ولم يلتزم لوازمها، بل **تناقض**، فيوردون عليه سؤال الممانعة والمعارضة: المنع لكونه لم يقرره، والمعارضة لكونه ناقض موجبها.

وهذان السؤالان إذا توجها، فإنما يدلان على قصور ابن سينا، لا على قصور مادة الدليل الذي استدل به،

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٠٩/١٠

بل هو من أحسن المواد، وهو مما يعلم به أن الله بكل شيء عليم: بالكليات والجزئيات.
ونحن نذكر من كلامهم ما يبين ما ذكرناه.

كلام الغزالي في تهافت الفلاسفة وتعليق ابن تيمية عليه

قال الغزالي: مسألة في تعجيز من يرى منهم أن الأول يعلم غيره، ويعلم الأجناس والأنواع بنوع كلي.." (١)

-١٠٦٤

"بالإرادة علم بعد ذلك أنه عالم، وقد يعلم العالم أنه مريد ولا يخطر بقلبه أنه عالم، فليس كما من علم من البشر شيئا علم لوازمه، لقصور علم البشر، بخلاف علم الخالق الذي علمه تام، فلا يعلم الملزوم إلا ويعلم لازمه كما تقدم.

وإذا كان كذلك، فالصواب في هذا الباب أن يقرر ما ذكره ابن سينا، من الطريق الدال على كونه عالما بالمخلوقات، فإنها طريق صحيحة لا تتوقف على ما ذكروه.

ولكن يقال له: هذه الطريق تستلزم كونه مريدا، فإثباتك لفاعل عالم بمفعولاته بدون الإرادة **تناقض**.

وموجب الدليل شيء، وفساد الدليل شيء آخر.

فمطالبته بموجب دليله الصحيح هو الصواب، دون القدح في دليله الصحيح.

وأما ما ذكره عن إخوانه المنازعين له في العلم، حيث قالوا: ذاته ذات يلزم منها وجود الكل بالطبع والاضطرار، لا من حيث إنه عالم بها.

وقوله: فما المحيل لهذا المذهب، مهما وافقهم على نفي الإرادة؟.

فيقال له: المحيل لهذا المذهب ما تقدم من أن علمه بنفسه يوجب علمه بمخلوقاته.

والكلام في هذا المقام بعد تقرير أنه عالم نفسه.

فمن قال: إنه عالم بنفسه دون مخلوقاته، كان قوله باطلا.

وأما تقرير كونه عالما بنفسه، فهذا مذكور في موضعه.." (٢)

-١٠٦٥

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٣٣/١٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٤٦/١٠

"وبهذا يظهر الجواب عن الفاعل بالطبع، كالنار والماء، فإن ذاك إنما قيل: ليس بعالم بفعله، لكونه ليس عالما بنفسه.

ولم يقل عاقل: إن ذلك الفاعل عالم بنفسه دون فعله، كما لم يقل عاقل: إنه عالم بفعله دون نفسه، إذ كان العلم بكل منهما يستلزم العلم بالآخر.

وأما تمثيل ذلك بنور الشمس، فعنه جوابان.

أحدهما: أن الشمس علة تامة فاعلة للنور.

بل هي شرط في فيضانه، وفيضانه مشروط بوجود جسم ينعكس عليه شعاعها، والأول سبحانه هو وحدة مبدع لكل ما سواه.

الثاني: أن الشمس إن قيل: إنها عالمة بنفسها، وقيل مع ذلك: إنها مبدعة للشعاع، لم نسلم أنها لا تعلم الشعاع، لكن الشأن في تينك المقدمتين.

وأما قوله: مهما وافقهم لازم له.

فيقال: بل الصواب أن يقال: إثباتك العلم مع نفي الإرادة **تناقض** يلزمه منه خطؤك: إما في إثبات العلم وإما في نفي الإرادة.

وحينئذ فيقال: هؤلاء نفوا العلم والإرادة، وأنت أثبت العلم دون الإرادة، وهما متلازمان، فيلزم خطؤك: إما في إثبات العلم، وإما في نفي الإرادة.

وحينئذ فيقول: أدلتي المذكورة على ثبوت العلم صحيحة توجب." (١)

-١٠٦٦

"فيقال: هذا الكلام متوجه على سبيل الإلزام والمعارضة، يظهر به **تناقض** من أثبت له علما بمعلوم دون آخر، كابن سينا وأمثاله، فإنه يلزمه فيما أثبته نظير ما فر منه فيما نفاه، فإن كان ذلك حقا، فيلزم أن لا يعلم شيئا ولا نفسه، وإن لم يكن حقا، فيلزم أن يعلم كل شيء.

ولا ريب أن هذا هو الصواب، فهو يقول لهم: إن العلم: إن كان صفة كمال وشرف، فمعلوم أن علمه بكل شيء أكمل من علمه ببعض الأشياء، وإن لم يكن صفة كمال، فلا يثبت شيء منه.

واستشهد على ذلك بأنكم نفيتم عنه السمع والبصر والعلم بالمتغيرات، فإن كان نفي ذلك نقصا، فقد

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٤٧/١٠

وصفتموه بالنقص، وإن لم يكن نقصا، لم يكن نفي غيره نقصا.
وابن سينا يفرق بين علمه بالثابتات، وبين علمه بالمتغيرات، لئلا يلزم تغيره بتغير العلم.
وقد بين أبو حامد بعد هذا أنه لا محذور في علمه بالمتغيرات، بل يلزمه إثبات العلم بذلك، فإثبات العلم مطلقا هو الواجب دون نفيه، وكل ما لزم من إثبات العلم، فلا محذور فيه أصلا، بل غايته ترجع إلى مسألة نفي الصفات والأفعال والاختيارات، فليس لهم في نفي العلم إلا ما ينشأ عن هذين السلبين.
وقد بين فساد قول النفاة للصفات والأمور القائمة بذاته الاختياريات.
وإذا كان علمه سبحانه بكل شيء مستلزما لثبوت هذين الأصلين، كان ذلك مما يدل على صحتهما، كما دل على ذلك." (١)

-١٠٦٧

"سائر الأدلة الشرعية والعقلية، فإن ثبوت العلم بكل شيء، مما هو معلوم بالاضطرار من دين المرسلين، ومما هو ثابت بقواطع البراهين.
فإذا كان مستلزما لإبطال هذين الأصلين، اللذين هما من البدع التي أحدثها الجهمية، كان هذا من الأدلة الدالة على اتفاق الحق وتناسبه، وتصديق ما جاء به الرسول، وموافقته لصريح العقل، وأنه لا اختلاف فيما جاء من عند الله، بخلاف الأقوال المخالفة لذلك، فإنها كلها **متناقضة**.
وتدبر حجج النفاة، فإنها كلها من أسقط الحجج، كالقول الذي يقوله بعض الفلاسفة: إن العلم ليس بزيادة شرف، فلا يكون من يعلم أشرف ممن لا يعلم، ويقول: إنه إذا كان عالما فقد جعل ناقصا بذاته مستكملا بغيره.
أما الأول فمن القضايا البديهية المستقرة في الفطر: أن الذي يعلم أكمل من الذي لا يعلم، كما أن الذي يقدر أكمل من الذي لا يقدر.
ولهذا يذكر سبحانه هذه القضية بخطاب استفهام الإنكار الذي يبين أنها مستقرة في الفطر، وأن النافي لها قال قولا منكرا في الفطرة.
كقوله تعالى: {قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون} [الزمر: ٩] ، فإنه يدل على أنه لا يستوي

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٥٢/١٠

الذي يعلم والذي لا يعلم، ويدل على أن التسوية منكرة في الفطر، تنكر على من سوى بينهما.

كقوله تعالى: {قل آلذكرين حرم أم الأنثيين أما اشتملت عليه أرحام الأنثيين} [الأنعام: ١٤٣] .." (١)

-١٠٦٨

"وذلك أنه إن قال: إن نفس العلم إضافة، فالتكثر والتجدد في العلم إضافة.

وإن قال: بل هو صفة مضافة، والتكثر في المعلوم لا في العلم، بل يعلم بعلم واحد جميع المعلومات، كما يقوله ابن كلاب والأشعري ومن وافقهما.

قيل له: والتغير في المعلوم لا في العلم، لأن العلم واحد لا يتعدد، فضلا عن أن يتغير.

وإن قال: هذا باطل، فإن العلم بأن سيكون الشيء، ليس هو العلم بأن قال قد كان.

قيل له: وكذلك العلم بالسماء، ليس هو العلم بالأرض.

وأنت تقول أبلغ من ذلك، تقول: ليس العلم إلا العالم، بل تقول: العلم والعالم شيء واحد.

ومعلوم أن هذا القول أبعد عن المعقول، من قول من قال: العلم بالمعلومات شيء واحد.

فإن هذا يقول: إن العلم ليس هو العالم ولا هو المعلوم، بل هو صفة للعالم.

ولا ريب أن ابن سينا **يتناقض** في هذه المواضع.

فتارة يجعل العلم زائدا على الذات العالمة، وتارة لا يقول بذلك.

أبت

كلام ابن سينا في الإشارات ورد ابن تيمية عليه

فإنه قال: لما رد على من قال باتحاد العاقل بالمعقول: فيظهر." (٢)

-١٠٦٩

"ذلك من الأمور، وهذا مما يبين أنه من لم يقل أن الرب يعلم الجزئيات، فإنه يلزمه أن لا يعلم شيئا من الموجودات، فإنه ما من موجود إلا وهو متميز عن غيره بحيث يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه.

ولهذا لم يمنع ابن سينا كونه يعلم الجزئيات الثابتة الدائمة على أصله، كالسموات والنجوم، وإنما منع علمه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٥٣/١٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٥٩/١٠

بالمتغيرات، فرارا من قيام الحوادث به، مع أن أساطين من أساطين الفلاسفة، ومن وافقهم من المتأخرين، يقولون: إنه تقوم به الحوادث، ولا حجة له على نفي ذلك أصلا، إلا ما ينفي به قيام الصفات، وإثباته للعلم يستلزم إثبات الصفات كما تقدم بيانه، فعلم أن إثباته للعلم بالكليات دون الجزئيات في غاية **التناقض**.

قال الطوسي: وكل جزئي يتعلق به حكم فله طبيعة توجد في شخصه، وما تصير تلك الطبيعة جزئية لا يدركها العقل، ولا يتناولها البرهان والحد، بسبب انضياف معنى الإشارة الحسية إليها، وما يجري مجراها من المخصصات، التي لا سبيل إلى إدراكها إلا بالحس وما يجري مجراه، فإن أخذت تلك الطبيعة مجردة عن تلك المخصصات، صارت كلية يدركها العقل، ويتناولها البرهان والحد." (١)

-١٠٧٠

"وقول القائل: إنه يعلم الكليات دون الجزئيات، كلام **متناقض**، يستلزم أنه لم يخلق شيئا ولا يعلم شيئا من الموجودات.

وقوله مع ذلك إنه: لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، تلبيس منه، كقولهم: العالم محدث، يريدون به أنه معلول مع قدمه، وإلا فكل ذرة من ذرات المحدثات عازبة عنه عندهم.

وكونها تجب وصف كلي باق أزلا وأبدا، لا يوجب العلم بها كما ذكروه.

ومضمون كلامه أنه يعلم ولا يعلم، فهو كلام **متناقض**.

ثم الأدلة الدالة على علمه تستلزم علمه بالجزئيات، وليس لابن سينا ما يبطل ذلك، إلا كون ذلك يفضي إلى تغير العلم، لكونه يعلم أن سيكون الشيء، ثم يعلم أنه قد كان، وهذا إن أبطله من جهة أنه نقص في العلم فهو باطل، فإن هذا هو علم للشيء على ما هو عليه، فإنه علمه معدوما لما كان موجودا، وعلم أنه سيوجد، ثم لما وجد علمه موجودا، ثم إذا عدم بعد ذلك علم أن قد كان ثم عدم.

فهذا هو العلم المطابق للمعلوم، وما سوى ذلك فهو جهل لا علم وإن أنكره من جهة أنه يحدث تحول العلم بتحول المعلوم، وأن ذلك تغير -فقد عرف قول المانعين من هذا الأصل، وأنه في غاية الضعف والفساد، مخالف لصريح المعقول وصحيح المنقول، لا سيما ومن منع ذلك، من الجهمية ومن اتبعهم، إنما منعوه لاعتقادهم أن ذلك ينافي القدم.

وابن سينا وإخوانه يجوزون قيام الحوادث بالقديم، فلا حجة لابن سينا وأتباعه في منعه، إلا حجتهم في نفي

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٠/١٦٦

الصفات.

وإثبات العلم." (١)

-١٠٧١

"**تناقضا**؟! حيث جعلوا ما هو بزعمهم جزءا لسبب للحوادث.

فادعوا أن العلم به يوجب العلم بجميع الحوادث الجزئية، ثم العلة التامة عندهم لكل شيء من حادث وغيره، قالوا: إن العلم التام به لا يوجب العلم بكل حادث، وهم في النفس الفلكية محتاجون بعد إثباتها إلى كون حركة الفلك سببا لحدوث شيء.

وهذا إذا سلم أو قامت عليه حجة لا يمكن أن يدعى أنه علة تامة باتفاقهم، مع اتفاق أهل الملل.

فكيف يجعلون العلم بما ليس بعلة تامة للحوادث موجبا للعلم بجزئياتها؟ ويقولون: العلم التام بما هو علة لها لا يوجب العلم بها؟.

ثم إذا كانت حركة الفلك صادرة عن الرب بوسط أو بغير وسط، وهو يعلم نفسه ويعلم مفعولاته ولوازمها ولوزام لوازمها، وذلك كله من مفعولاته بوسط أو بغير وسط، فإما أن يعلمها مفصلة معينة، أو لا يعلمها مفصلة.

فإن علمها مفصلة، علم لوازمها، فعلم جميع الحوادث مفصلة معينة.

وإن لم يعلمها مفصلة، فلا ريب أن علمه بحركات الفلك أولى من علم النفس الفلكية بكل ما يحدث في الأرض.

فإن هذه أكثر اختلافا من حركات الفلك.

فالعلم بتلك أقرب إلى العلم الكلي، وهو سبحانه أكمل في خلقه لها، ولو بواسطة من إحداث النفس الفلكية لحوادث الأرض.

ثم علم النفس الفلكية بالحركات: إما كمال وإما نقص، فإن كان نقصا فينبغي تنزيه العالم العلوي منه، وإن كان كمالا فخالقها أحق بذلك منها.

ثم تلك الحركات وتصورات النفس وإرادتها جميعها مفعولة." (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٠/١٧٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٠/١٩٠

-١٠٧٢

"الموجودة، إذا أدرجنا الموجودات في الأمر الكلي، كما في علم الشرع والطب وغير ذلك.

فعلم الطبيب بأن السقمونيا تستخرج الصفراء، وأن الدم يستخرج بالفصد والحجامة، لا يوجب علما بما ينتفع به الناس، إن لم يعلم أن هذا به صفراء، وهذا قد زاد به الدم.

فإذا علم المعينات مع الكليات انتفع بعلمه، وأمكن أن يكون له تأثير في الوجود، ويصير علما فعليا، أي هو شرط في الفعل.

فأما العلم الكلي بدون العلم بالجزئيات التي يفعلها الفاعل، فلا يكون علما فعليا، ولا يؤثر في وجود شيء ولا في فعله.

وبهذا يتبين أن قولهم: إن علم الرب تعالى فعلي، مع إخراج الجزئيات الموجودة عنه **تناقض** يعرفه من تصور القولين.

وعامة أقوال القوم **متناقضة**، لكن ضلالهم في مسألة العلم عظيم جدا، وهو من أقبح الكفر وأعظمه منافاة لصريح المعقول، وما فطر الله عليه عباده.

وقوله: إن شخص زيد إنما يتميز عن شخص عمرو للحس لا للعقل، فإن عماد التمييز الإشارة إلى جهة معينة، والعقل يعقل الجهة المطلقة الكلية والمكان الكلي.

فأما قولنا: هذا وهذا، فهو إشارة إلى نسبة حاصلة لذلك المحسوس إلى الحاس، بكونه منه على قرب أو بعد أو جهة معينة.." (١)

-١٠٧٣

"والفلاسفة الدهرية حائرون في هذا الموضع.

ومن يتكلم فيها **تناقض** كلامه، لفساد الأصل الذي يبنون عليه، وهو صدور الحوادث عن علة موجبة لمعلولها بوسط أو بغير وسط، فإن هذا ممتنع، بل هو جمع بين النقيضين، لأن العلة التامة لا يتخلف عنها شيء من موجبها، ولا موجب موجبها، والحوادث متأخرة، فلا يكون من موجبها ولا موجب موجبها، فجعلها من موجبها أو موجب موجبها **تناقض**.

فإذا كانوا حائرين في أصل صدور الحوادث عنه، فكيف في إرادته لها وعلمه بها؟.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٩٢/١٠

وما ذكره من أن نفاة المتكلمين لا دليل عندهم إلا ما ذكر من أن الذي تقوم به الحوادث حادث، وما ذكره من إبطال دليلهم على ذلك، هو له ألزم.

فإن الفلاسفة يقيموا على ذلك دليلا بحال، إلا ما ينفي الصفات مطلقا.

وقولهم في ذلك باطل متناقض إلى الغاية، كما قد بين في موضعه.

وكلامه يتضمن إثبات الصفات.

فإذا كان من أصلهم أن القديم قد يقوم به الحادث، مع أنه تقوم الصفات بالواجب القديم، كان ما ألزمه لنفاة المتكلمين له ألزم.

قال: فإن قيل: فصفة الكلام من أين تثبت له؟

قلنا: تثبت له من قيام الصفة العلم به، وصفة القدرة على الاختراع.

فإن الكلام ليس شيئا أكثر من أن يفعل المتكلم فعلا يدل." (١)

-١٠٧٤

"العقل الفعال.

فقول المعتزلة خير من قول هؤلاء بكثير.

ويقال له: القرآن إذا تضمن براهين عجزت العقول عنها، فمن أين وجب أن يكون مفعولا لله؟ وما المانع من أن يكون كلاما يتكلم الله به؟ هذا لا مانع منه إلا ما يقوله نفاة الصفات، وأنتم قولكم في إثباتها ونفيها متناقض، تثبتونها تارة وتنفونها أخرى، ولا دليل لكم على النفي إلا ما قد عرف فساده، والأدلة اليقينية توجب إثباتها، أو ما يقوله من ينفي أفعاله، وما يقوم به من الأمور التي يختارها ويقدر عليها، كالتكليم مثلا، وأنتم قد بينتم فساد هذه الحجة التي استدل بها نفاة ذلك.

قال: فقد تبين لك أن القرآن -الذي هو كلام الله- قديم، وأن اللفظ الدال عليه مخلوق له سبحانه وتعالى لا للبشر.

فيقال له: ليس فيما ذكرته ما يقتضي أن القرآن -الذي هو كلام الله- قديم، فإن غاية ما ذكرته أن يكون القديم هو العلم، والقرآن ليس هو مجرد العلم: لا حروفه ولا معانيه.

أما حروفه، فظاهر.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٠/١٩٩

وأما معانيه، فإن معاني الكلام نوعان: إنشاء وإخبار.

فأما الإنشاء ففيه الأمر والنهي، المتضمن للطلب أو للإرادة، التي بمعنى المحبة.

ونحو ذلك.

وأما الخبر فهل معناه من جنس العلم، أو حقيقة أخرى غير العلم؟ ففيه قولان معروفان.

فإذا لم يكن في كلامك ما يمكن أن يكون قديما غير العلم، لم يكن." (١)

-١٠٧٥

"الصفات.

وأنت تعترف بأن حدوث الحوادث بدون ذلك مما يتعرى ويتعذر بعقله.

وكذلك ما ذكرته عن المعتزلة من أن اللفظ عندهم فعل، وليس من شرطه أن يقوم بفاعله، وأنت مقر بالفرق بين الفعل والمفعول، وأنه لا يعقل مفعول بدون فعل.

وهذا مما أوردته على أبي حامد في تهافت التهافت، وقلت: إن حدوث العالم بدون إحداث يكون هو فعل والحادث هو المفعول محال.

وقد أبطلت أصل المعتزلة في أن ما تقوم به الحوادث فهو حادث، فكان يلزمك أن تثبت فعلا قائما بالفاعل: إما قديما، وإما حادثا، ويكون الكلام قائما بالمتكلم، وهو فعل له.

فكيف وأنت وأصحابك لم تثبتوا كلاما لله إلا ما كان في نفوس البشر؟ فالمعتزلة خير منكم.

وإذا قلت: نحن نثبت المعنى أنه قديم بخلاف المعتزلة.

قيل لك: المعتزلة أيضا تقر بأن الله عليم بكل شيء، أعظم مما تقرون أنتم به.

والمعتزلة لا تنكر هذا المعنى، وهم، وإن كانوا **متناقضين** في إثبات الصفات ونفيها، فلا ريب أن قولهم أقرب إلى إثبات الصفات من قول أصحابك.

فما جعلته أنت قديما يمكنهم جعله قديما.

وأعظم ما شنع الناس به في الصفات على المعتزلة قول رئيسهم أبي الهذيل، قوله: إن الله عالم بعلم هو ذاته.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢١٥/١٠

وليست ذاته علما.

وأنت تقول: إن العلم هو العالم، بل تقولون: إن العلم والعالم." (١)

١٠٧٦-

"والمعلوم، والعشق والعاشق والمعشوق، والعقل والعاقل والمعقول -شيء واحد.

فقولكم أشد نفيا وتناقضا من قولهم، وهم إلى إطلاق القول بأن معنى القرآن قديم ولفظه مخلوق أقرب منكم، فما في قولهم من باطل إلا وفي قولكم أفسد منه، ولا في قولكم حق إلا وفي قولهم أكمل منه.

كلام ابن رشد في مناهج الأدلة عن صفتي السمع والبصر ورد ابن تيمية

قال ابن رشد: وأما صفة السمع والبصر فإنما أثبتهما الشرع لله تبارك وتعالى من قبل أن السمع والبصر يختصان بمعان مدركة في الموجودات، ليس يدركها العقل.

ولما كان الصانع من شرطه أن يكون مدركا لكل ما في المصنوع، وجب أن يكون له هذان الإدراكان، فواجب أن يكون عالما بمدركات البصر، وعالما بمدركات السمع، إذ هي مصنوعات له، وهذه كلها منبهة على وجودها للخالق سبحانه في الشرع، من جهة تنبيهه على وجوب العلم به.

وبالجملة، فما يدل عليه اسم الإله واسم المعبود يقتضي أن يكون مدركا لجميع الإدراكات، لأنه من العبث أن يعبد الإنسان ما لا يدرك أنه عابد له.." (٢)

١٠٧٧-

"والأشعرية هم في إثبات هذه الصفات، مع سائر أهل السنة، والجماعة، لم ينازعهم في إثبات الصفات إلا من هو -عند السلف والأئمة- من أعظم الناس ضلالا، كالجهمية والمعتزلة.

وإذا قالوا: هو عالم بالعلم، وقادر بالقدرة، لم يريدوا بذلك أن هنا ذاتا منفصلة عنه، صار بها عالما قادرا، كما يظنه بعض الغالطين عليهم، فإن هذا لم يقله أحد من عقلاء بني آدم فيما نعلم، ولكن بعضهم، وهم مثبتة الحال، كالقاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى وغيرهما، يقولون: إن له صفة هي العلم أوجبت كونه عالما، وكونه عالما حال معللة بالعلم.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٢٣/١٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٢٤/١٠

وأما جمهورهم، وهم نفاة الحال، فيقولون: علمه هو كونه عالما، وقدرته هو كونه قادرا، ليس هناك أمران، ولا علة ولا معلول.

وهذا قول الأكثرين: الأشعري وغيره.

والمنازع لهم من المعتزلة والفلاسفة يقر بما يوجب موافقتهم، فإنهم يقرون بأن كونه عالما ليس هو كونه قادرا.

وهذا معنى العلم والقدرة عند أولئك، كما قد بسط في موضعه.

فالنفاة للصفات، من المعتزلة وغيرهم، يقولون: إنه عالم وإنه قادر.

ومنهم من يثبت العالمية والقادرية، ويسمي ذلك حالا.

وهذا يستلزم عند التحقيق قول مثبتة الصفات.

وكذلك الفلاسفة قولهم يستلزم قول مثبتة الصفات، وإن نفوها **تناقضوا**.

وأما إطلاق المطلق لفظ الزيادة على الذات، فقد تقدم أن هذا الإطلاق كإطلاق المطلق: أن الصفات لا هي الذات ولا هي غيرها.

وهذا يطلقه هؤلاء وغيرهم.." (١)

-١٠٧٨

"نقول: عالم بعلم، قادر بقدرة، وليس بجسم.

وإن لم يمكنك هذا استوينا نحن وأنت.

ففي الجملة ورود هذا السؤال علينا ورود واحد.

الثاني: أن يقولوا: دليلنا على نفي الجسم أقوى من دليلك، كما بين ذلك الغزالي وغيره، وبينوا أن الفلاسفة عاجزون على إقامة الدليل على أنه ليس بجسم.

الثالث: أن يقولوا: أدلة إثبات الصفات أقوى من أدلة نفي الجسم، فإن أمكن الجمع بينهما، وإلا لم يجز نفي ما هو معلوم ثابت، خوفا من لزوم ما ليس دليل انتفائه كدليل ثبوت ذلك، فكيف إذا كانت أدلة النفي باطلة، وأدلة الإثبات للصفات ولوازمها حق لا محيد عنه؟.

وأما التقسيم الذي ذكرته، فلا ريب أن أهل الإثبات لا يقولون: إن الصفات قائمة بنفسها، بل هي قائمة بالموصوف.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٣٤/١٠

وأما ما ذكره عن النصارى، فليس هذا موضع بسطه، فإن قول النصارى مضطرب **متناقض**، فإنهم لا يثبتون ثلاثة جواهر قائمة بأنفسها، ولا يجعلون الأقانيم كالصفة من كل وجه، فإنهم يقولون: المتحد بالمسيح هو أقنوم الكلمة، فإن جعلوا الكلمة هي الذات الموصوفة، لزم أن يكون المسيح هو الأب، وهم ينكرون ذلك.

وإن جعلوه صفة الذات لزمهم أن لا يكون المسيح إلها خالقا رازقا، لأن الصفة ليست إلها خالقا رازقا.

وأيضا فالصفة لا تفارق الموصوف.

وهم يقولون: المسيح إله حق، من إله حق، من جوهر أبيه.." (١)

-١٠٧٩

"أعني من هذا.

هذا بتقدير أن يكون ما ذكروه في المنطق صحيحا، فكيف وفيه من الفساد **والتناقض** ما هو مذكور في موضعه؟.

كلام ابن رشد في مناهج الأدلة عن التنزيه ورد ابن تيمية عليه

قال: الفصل الرابع: في معرفة التنزيه.

قال: وإذ قد تقرر من هذه المناهج التي سلكها الشرع في تعليم الناس: أولا: وجود الباري سبحانه، والطرق التي سلكها في نفي الشريك عنه ثانيا، والتي سلكها ثالثا في معرفة صفاته، والقدر الذي صرح به من ذلك في جنس جنس من هذه الأجناس، وهو القدر الذي إذا زيد فيه أو نقص أو حرف أو أول، لم تحصل به السعادة المشتركة للجميع، فقد بقي علينا أن نعرف أية الطرق التي سلكها بالناس في تنزيه الخالق سبحانه عن النقائص، ومقدار ما صرح به من ذلك، والسبب الذي من قبله اقتصر بهم على ذلك المقدار.

ثم نذكر بعد ذلك الطرق التي سلك بالناس في معرفة." (٢)

-١٠٨٠

"المجملة المبتدعة لا يثبتونها ولا ينفونها إلا بتبيان معانيها، فما كان من معانيها موافقا للكتاب والسنة أثبتوه، وما كان مخالفا لذلك نفوه، فلا يطلقون: هو جسم ولا جوهر، ولا يقولون: ليس بجسم ولا جوهر،

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٣٧/١٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٤٣/١٠

كما لا يطلقون إثبات لفظ الحيز ولا ينفونه.

وأما قول هذا القائل: فتوهمها من كان من الناس لا يقدر أن يتصور موجودا ليس بجسم، ولا أيضا خيف عليه أن يتطرق ذهنه إلى القول بالجسمية، وهذه هي حال جمهور الناس.

فهذا كلام **متناقض**، فإنه إذا كان أكثر الناس لا يقدرون أن يتصوروا موجودا ليس بجسم، فإنهم قطعا تتطرق أذهانهم – عند سماع هذه الأمور – إلى إثبات الجسمية.

فقوله بعد ذلك: إن الذين يتطرق إلى أذهانهم من ذلك إثبات الجسمية قليل من الناس يناقض ما تقدم.

عود إلى كلام ابن رشد في مناهج الأدلة ورد ابن تيمية

قال: وقد كان الواجب عندي في هذه الصفة قبل أن تصرح الفرق الضالة بإثباتها يجرى فيها على منهاج الشرع، ولا يصرح فيها بنفي ولا إثبات، ويجاب من سأل عن ذلك من الجمهور بقوله تعالى: {ليس كمثله شيء وهو السميع البصير} [الشورى: ١١] .." (١)

-١٠٨١

"الأفهام، مع أنه ليس بجسم **تناقض** من وجهين: أحدهما: أن المحسوس الذي يحسه الناس ليس إلا جسما أو عرضا في جسم.

والثاني: أن النور الذي يعرفونه ليس إلا جسما أو عرضا في جسم، وذلك كنور المصابيح ونحوها.

فإنه إما أن يراد به نفس النور الخارج من ذبالة المصباح فذلك نار، والنار جسم.

وإما أن يراد به ما يصير على ما يلاقيه من الأرض والجدران والهواء من الضوء، فذلك عرض قائم بغيره.

وكذلك الشمس والقمر، إن أريد بالنور نفس ذات واحد منهما، كقوله: {جعل الشمس ضياء والقمر نورا} [يونس: ٥] ، فالقمر جسم.

وإن أريد بالنور ما على الأرض والهواء من ضوء ذلك، فذلك عرض، فلا يعرف الناس نورا إلا هذا وهذا.

وأيضا فإذا كان السؤال بما هو طبيعي للإنسان لا يقدر أن ينفك عنه، ولا يقنع الإقناع في جواب هذا السؤال بعد الاعتراف بوجود المسؤول عنه، بأن يقال: لا ماهية له لأن ما لا ماهية له لا ذات له، فلا يقع الإقناع بجواب ليس مطابقا للحقيقة.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٥٩/١٠

وبتقدير أن لا يكون هو في نفسه نورا، يكون الجواب غير مطابق للحقيقة.

وحينئذ فالجواب المطابق للحق، مع الإعراض عن ذكر الحقيقة، أحسن من هذا، كما تقوله طائفة من الناس في جواب موسى لفرعون لما سأله بقوله: {وما رب العالمين * قال رب السماوات." (١)

-١٠٨٢

"الثاني: ما عارضهم به صاحب التهافت وغيره.

وقالوا: هذا باطل عليكم بالقوة الوهمية التي تدرك في المحسوس ما ليس بمحسوس، كإدراك القوة التي في الشاة عداوة الذئب، فإنها في حكم شيء واحد لا يتصور تقسيمه، إذ ليس للعداوة بعض حتى يقدر إدراك بعضه وزوال بعضه، وقد حصل إدراكها في قوة جسمانية عندكم، فإن نفس البهائم منطبعة في الأجسام لا تبقى بعد الموت، وقد اتفقوا عليه، فإن أمكنهم أن يتكلفوا تقدير الانقسام في المدركات بالحواس الخمس، وبالحس المشترك، وبالقوة الحافظة للصور، فلا يمكنهم تقدير الانقسام في هذه المعاني التي ليس من شرطها أن تكون في مادة.

وأورد على نفسه سؤالا، فقال: هذه مناقضة في العقليات، إذ العقليات لا تنتقض، فإنه مهما لم يقدروا على الشك في المقدمتين، وهو أن العلم الواحد لا ينقسم، وأن ما لا ينقسم لا يقوم بجسم منقسم -لم يمكنهم الشك في النتيجة.

وأجاب بأن المقصود بيان تهافتهم **وتناقضهم** وقد حصل، إذ انتقض أحد الأمرين: إما ما ذكروه في النفس الناطقة، أو ما ذكروه في القوة الوهمية.

الجواب الثالث: أن يقال: ما تعنون بقولكم: العلم لا ينقسم، ومحله إذا كان جسما ينقسم؟ إن عنيتم بالانقسام إمكان تغريقه، فلم قلتم: إن كل جسم يمكن تغريقه؟ وبتقدير أن يكون ممكنا في نفسه، فلم قلتم: إنه إذا قسم لا تبقى النفس نفسا ولا روحا، وإن بقيت أجزاؤها متفرقة؟.

وكذلك يقال في العلم والقدرة والحياة وسائر الأعراض القائمة." (٢)

-١٠٨٣

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٧١/١٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٩٤/١٠

"ونفاة الصفات، وإن كانوا لا يعتقدون أن ذلك متضمن لنفي الذات، لكنه لازم لهم لا محالة، لكنهم متناقضون.

ولهذا لا يوجد فيهم إلا من فيه نوع من الشرك، ولا بد من ذلك لنقص توحيدهم الذي به يتخلصون من الشرك.

والمقصود أن يقال: جواب هذا السؤال في الشريعة.

وذلك أن يقال: إن الله قد بين ما هو ثابت له من الصفات وما هو منزه عنه، وأثبت لنفسه صفات الكمال، ونفى عنه صفات النقص.

فيقال لمن سأل بلفظ الجسم: ما تعني بقولك؟ أتعني بذلك أنه من جنس شيء من المخلوقات؟ فإن عنيت ذلك فالله تعالى قد بين في كتابه أنه لا مثل له، ولا كفو له، ولا ند له، وقال: {أفمن يخلق كمن لا يخلق} [النحل: ١٧] .

فالقرآن يدل على أن الله لا يماثله شيء: لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله: فإن كنت تريد بلفظ الجسم ما يتضمن مماثلة الله لشيء من المخلوقات، فالله منزه عن ذلك، وجوابك في القرآن والسنة.

وإذا كان الله ليس من جنس الماء والهواء، ولا الروح المنفوخة فينا، ولا من جنس الملائكة، ولا الأفلاك، فلأن لا يكون من جنس بدن الإنسان ولحمه وعصبه وعظامه، ويده ورجله ووجهه، وغير ذلك من أعضائه وأبعاضه، أولى وأحرى.

فهذا الضرب ونحوه، مما قد يسمى تشبيها وتجسيما، كله." (١)

-١٠٨٤

"يضل ولا يشقى * ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى} [طه: ١٢٣-١٢٤] .

فقد بين ان حذاق الفلاسفة أيضا يثبتون أن التصديق بما جاء به الشارع لا يتوقف على شيء من الطرق الكلامية المحدثة، ولا شيء من طرقهم الفلسفية.

وإنما غايتهم أن يقولوا: إن الطرق الفلسفية تفيد علما لبعض الناس، ليس مما يجب ولا يستحب لجمهور الناس، وأن ذلك العلم الخاص يخالف بعض الظاهر المعروف عند الجمهور.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٠٧/١٠

ونحن نقبل من كلامهم ما أقاموا عليه الحجة الصحيحة، سواء كانت شرعية أو عقلية.

فأما إذا قالوا ما نعلم بطلانه رددناه.

وقد نبهنا على أن قولهم فيما يدعون الاختصاص به من علم الباطن، أضعف بكثير من قول من بينوا فساد قوله من المعتزلة والأشعرية.

وقد تبين لك أن الطوائف التي في كلامها ما يعارضون به كلام الشارع من العقليات، سواء عارضوا به في الظاهر والباطن، كل منهم يقول جمهور العقلاء: إن عقلياته تلك باطلة ويبينون فساد عقلياته بالعقليات الصحيحة الصريحة التي لا يمكن ردها.

وهذا مما ينصر الله به رسله والذين آمنوا في الحياة الدنيا، فإن الله تعالى إذا أقام لكل طائفة تعارض الرسول من جنسها من يبين فساد قولها المعارض له، ويكشف جهلها **وتناقضها** -كان بمنزلة أن يقيم لكل طائفة تزيد محاربته من جنسها من يحاربها بالسلاح.

ثم المؤمن المجاهد يمكنه جهاد هؤلاء، كما يمكنه جهاد هؤلاء، ويمكنه أن يستعين بما فعلته." (١)

١٠٨٥-شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية (٧٢٨)

"يمكن للشخص أن يأخذ من خلالها حكما أوليا على المكانة العلمية الواسعة والشاملة لهذا الرجل.

ويكفيه فخرا واعتزازا أن له الفضل- بعد الله- في تجديد ما اندرس من المنهج السلفي القائم على الكتاب والسنة، ودعوة الناس من جديد للعودة إلى هذا المعين الصافي والأخذ منه مباشرة، وقد كان لذلك الأثر الكبير على الأمة الإسلامية إلى يومنا هذا.

يقول عبد الله بن حامد في معرض كلامه على مدى تأثره بشيخ الإسلام، وأنه كان سببا في هدايته للحق والصواب، بعد أن فتش في كتب أهل الكلام، متقدميهم، ومتأخريهم باحثا عن النهج السوي، والطريق المستقيم، يقول- رحمه الله: «وكنت قبل وقوفي على مباحث إمام الدنيا رحمه الله، قد طالعت مصنفات المتقدمين، ووقفت على مقالات المتأخرين من أهل الإسلام، فرأيت فيها الزخارف والأباطيل والشكوك التي يأنف المسلم الضعيف في الدين أن تخطر بباله، فضلا عن القوي في الدين، فكان يتعب قلبي ويحزنني ما يصير إليه الأعاظم، من المقالات السخيفة، والآراء الضعيفة التي لا يعتقد جوازها آحاد الأمة، وكنت أفتش على السنة المحضة في مصنفات المتكلمين من أصحاب الإمام أحمد على الخصوص، لاشتهارهم بمنصوصات إمامهم

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣١٧/١٠

في أصول العقائد، فلا أجد عندهم ما يكفي، وكنت أراهم **يتناقضون** ... إلى أن قال: فإذا جمعت بين أقاويل المعتزلة، والأشعرية، وحنابلة بغداد وكرامية خراسان، أرى إجماع هؤلاء المتكلمين في المسألة الواحدة على ما يخالف الدليل العقلي والنقلي، فيسوءني ذلك وأظل أحزن حزنا لا يعلم كنهه إلا الله ... إلى أن قال: إلى أن قدر الله سبحانه وقوع تصنيف الإمام إمام الدنيا في يدي قبيل واقعته الأخيرة بقليل، فوجدت فيه ما يبهرني في موافقة فطرتي، لما فيه من عزو الحق إلى أئمة السنة وسلف الأمة مع مطابقة المعقول والمنقول، فبهت لذلك سرورا بالحق، وفرحا بوجود الضالة التي ليس لفقدها عوض ... » «١».

وقال شهاب الدين أحمد بن مري الحنبلي- أحد تلامذة الشيخ- في رسالة إلى تلاميذ الشيخ يحثهم فيها على جمع مؤلفاته، يقول في معرض ذلك: «فإن يسر الله تعالى وأعان على هذه الأمور العظيمة صارت إن شاء الله مؤلفات شيخنا ذخيرة

---

(١) رسالة قصيرة في فضل شيخ الإسلام ابن تيمية، ومحبة أهل العلم له، لعبد الله بن حامد الشافعي ص ١٢ - ١٤، تحقيق محمد الشيباني، وانظر: العقود الدرية ص ٥٠٣ - ٥٠٤، الأعلام العلية ص ٣٣، الرد الوافر ص ١٩٦.." (١)

١٠٨٦-شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية (٧٢٨)

"المفعولات المباينة له ويشتق له منها اسم فقوله **متناقض**، ولهذا نقضت المعتزلة قول هؤلاء بما سلموه لهم وبسط هذا له موضع آخر.

والمقصود هنا التنبيه على الفرق بين المتكلم والمريد وغيرهما حيث جاءت النصوص باسم العليم والقدير والسميع والبصير، ولم تأت باسم المريد والمتكلم بما يدل على مطلق الإرادة والكلام وإنما جاءت بما يدل على الكلام المحمود والإرادة المحمودة لا باسم يشترك فيه المحمود والمذموم وأن الكلام والإرادة مما يقوم بالرب تعالى ويوصف به ليس ذلك أمرا منفصلا عنه كما تزعم الجهمية، والتنبيه على أنه لو كان كلام الله مخلوقا في محل لكان ذلك المحل هو المتكلم به، وكانت الشجرة مثلا هي القائلة لموسى:

إنني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني «١» ولوجب أن يكون ما أنطق الله به بعض مخلوقاته كلاما له وقد قال تعالى: وقالوا لجلودهم لم شهدتم علينا قالوا أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء «٢».

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/٢١

وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يسلم عليه الحجر، وقال: «إني لأعرف حجرا بمكة كان يسلم علي قبل أن أبعث إني لأعرفه الآن» «٣». وقد سبح الحصى بيديه حتى سمع تسبيحه «٤»، وأمثال ذلك كثير، والله هو الذي أنطق هذه الأجسام فلو كان ما يخلقه من النطق والكلام كلاما له لكان ذلك كلام الله كما أن القرآن كلام، وكان لا فرق بين أن ينطق هو وبين أن ينطق غيره من المخلوقات، وهذا ظاهر الفساد.

وكان قدماء الجهمية تنكر أن يكون الله يتكلم، فإن حقيقة مذهبهم أن الله لا يتكلم، ولهذا قتل المسلمون أول من أظهر هذه البدعة في الإسلام: الجعد بن

---

(١) سورة طه، الآية: ١٤.

(٢) سورة فصلت، الآية: ٢١.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٢٧٧) وأحمد في المسند برقم (٢٠٨٢٨ و٢١٠٠٥) والترمذي في سننه برقم (٣٦٢٤) وأبو يعلى في مسنده برقم (٧٤٦٩) والطبراني في معجمه الكبير برقم (١٩٠٧ و١٩٩٥) والطيالسي في مسنده برقم (٧٨١) وابن حبان في صحيحه برقم (٦٤٨٢) والبيهقي في الدلائل (٢/ ١٥٣) والبغوي في شرح السنة برقم (٣٧٠٩) وتمام في فوائده برقم (١٤١٢) وابن أبي شيبة في المصنف (١١/ ٤٦٤) والدارمي في سننه برقم (٢٠) من حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه الطبراني في معجمه الأوسط (٤/ ٢٥٤/ ٤٠٩٧) وإسناده ضعيف فيه محمد بن أبي حميد: ضعيف. انظر مجمع الزوائد (٥/ ١٧٩).." (١)

١٠٨٧-شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية (٧٢٨)

"فصل [الرد على من نفى بعض صفات الله تعالى]

فإن قيل: إنما نفينا الرحمة والمحبة والرضا والغضب ونحو ذلك من الصفات لأنه لا يعقل لها حقيقة تليق بالخالق إلا الإرادة فالمحبة والرضا إرادة الإحسان، والغضب إرادة العقاب منه فالفرق بينهما بحسب تعلقاتها لأن هذه في نفسها ليست عدة، قيل: هذا باطل فإن نصوص الكتاب والسنة والإجماع مع الأدلة العقلية تبين الفرق فإن الله سبحانه يقول: إن تكفروا فإن الله غني عنكم ولا يرضى لعباده الكفر وإن تشكروا يرضه لكم «١» وقال تعالى: إذ يبيتون ما لا يرضى من القول «٢» فبين أنه لا يرضى هذه المحرمات مع أن كل شيء كائن

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/٣٥

بسببه، وقال تعالى: والله لا يحب الفساد «٣» وقد علم بالاضطرار من دين الإسلام وبإجماع سلف الأمة قبل حدوث أقوال النفاة من الجهمية ونحوهم أن الله يحب الإيمان والعمل الصالح، ولا يحب الكفر والفسوق والعصيان، وأنه يرضى هذا ولا يرضى هذا والجميع بمشيئته وقدرته، والذين لم يفرقوا لهم تأويلات؛ تارة يقولون لا يرضاه لعباده المؤمنين فهم يقولون لا يحب الإيمان والعمل الصالح ممن لم يفعله كما لم يرده ممن لم يفعله ويقولون: إنه يحب الكفر والفسوق ممن فعله كما أراده ممن فعله.

وفساد هذا القول مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام، مع دلالة الكتاب والسنة وإجماع السلف على فساده، وتأويلهم الثاني قالوا: لا يرضاه دينا كما يقولون لا يريده دينا، ومعناه عندهم أنه لا يريد أن يثيب فاعله إذ جميع الموجودات والأفعال عندهم بالنسبة إليه سواء، لا يحب منها شيئا دون شيء ولا يبغض منها شيئا دون شيء، وقد بسط الكلام على فساد هذا القول **وتناقضه** في مواضع أخر.

---

(١) سورة الزمر، الآية: ٧.

(٢) سورة النساء، الآية: ١٠٨.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٠٥.." [1]

١٠٨٨-شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية (٧٢٨)

"والعبارات والمعنى فيها واحد فتبين قول المصنف لاستحالة وجود الممكنات بأنفسها.

وأما قوله: واستحالة وجودها بممكن آخر ضرورة استغناء المعلول بعلته عن كل ما سواه وافتقار المعلول إلى علته، فمقصوده أن يبين أن الممكنات كما لا توجد بأنفسها فلا توجد بممكن آخر.

فيلزم أنه لا بد له من واجب بنفسه وذلك لأنها لو وجدت بممكن استغنت به عما سواه لأن ذلك الممكن إن لم يكن علة تامة لوجودها لم توجد به، وإن كان علة تامة لوجودها استغنت به عما سواه، فإن العلة التامة تستلزم وجود المعلول فلا يفتقر المعلول إلى غيرها فلو وجدت الممكنات بممكن لزم أن يستغني به عما سواه، وذلك الممكن من جملة الممكنات والممكن مفتقر إلى غيره فيلزم أن يكون مفتقرا إلى علة غير نفسه، والمفتقر إلى غيره لا يكون مستغنيا بنفسه فيلزم أن يكون مفتقرا إلى غيره غير مفتقر إلى غيره، غنيا بنفسه ليس بغني بنفسه، وهو جمع بين النقيضين، فلو كان فاعل الممكنات كلها ممكنا لزم أن يكون هذا الممكن غنيا بنفسه

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/٤٦

ليس بغني بنفسه، فقيرا إلى غيره، غير فقير إلى غيره، حيث جعل ممكنا مفتقرا، وجعل معلولا بعلة تامة فلا يفتقر فيلزم **التناقض**، والأمر في هذا أوضح من هذا التطويل.

وإنما سلك هذا المصنف طريقة أبي عبد الله بن الخطيب الرازي فإن هذه طرقه وكان ينسج على منواله، وإلا فالعلم بأن جميع الممكنات تفتقر إلى غيرها كالعلم بأن هذا الممكن مفتقر إلى غيره، فإن الافتقار إذا كان من جهة كونه ممكنا سواء كان الإمكان دليل الافتقار أو علة الافتقار فهو يعمها كلها فأي شيء قدر ممكنا كان الفقر ثابتا فيه إلى غيره فلا بد لكل ممكن من مفتقر إليه كما لا بد لهذا الممكن من غير يفتقر به، ومعلوم إن افتقار الشيء إلى بعض أشد من افتقاره إلى نفسه فإذا كان الممكن لا يوجد بنفسه ولا يكون موجودا بنفسه فكيف يكون موجودا ببعضه وكيف يتصور أن يكون مجموع الممكنات موجودة بممكن من الممكنات وهي لا يكفي في وجودها مجموع الممكنات والهيئة الاجتماعية لا تخرجها عن الإمكان الذي هو علة الافتقار أو دليل الافتقار، وهذا بين ولله الحمد.." (١)

١٠٨٩-شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية (٧٢٨)

"أمر يقدر في العقل لا حقيقة له في الخارج عن الذهن ولا ثبوت له في نفس الأمر وهذا عين التعطيل للموجود الواجب الذي شهد به الوجود من حيث هو وجود فإن الوجود من حيث هو وجود يشهد بوجود واجب الوجود كما قال ابن سينا «١» وغيره وأصابوا في ذلك فإنه لا ريب أن ثم وجودا وأنه إما واجب وإما ممكن والممكن لا بد له من واجب فثبت أنه لا بد في الوجود من موجود واجب.

فهذا البيان الذي ذكروه في إثبات واجب الوجود حق واضح مبين ولكنهم زعموا مع ذلك أنه وجود مطلق بشرط الإطلاق لا يتعين ولا يتخصص بحقيقة يمتاز بها عن سائر الموجودات بل حقيقته وجود محض مطلق بشرط نفي جميع القيود والمعينات والمخصصات وهم يعلمون في المنطق وكل عاقل تصور هذا الكلام أن هذا لا حقيقة له ولا وجود له إلا في الذهن لا في الخارج فصار الموجود الواجب الذي يشهد به الوجود في الخارج لا يوجد إلا في الذهن وهذا من أبين **التناقض** والاضطراب والجمع بين النقيضين حيث جعلوه بموجب البرهان الحق موجودا في الخارج وبموجب سلب الصفات هو التوحيد الذي تخيلوه معدوما في الخارج فصار قولهم مستلزما لوجوده وعدمه، وكذلك قول من سلك سبيلهم من القرامطة الباطنية «٢» كأصحاب رسائل أخوان الصفا وأمثالهم من الاتحادية أهل وحدة الوجود كابن سبعين وابن عربي «٣» ونحوهما، بل وسبيل نفاة الصفات

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/٥٣

من أهل الكلام كالمعتزلة وغيرهم بل وسبيل سائر من نفى شيئا من الصفات فإن لازم كلامه تعطيله ونفيه مع إقراره بثبوته فيكون جامعا بين النقيضين وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.
وإنما المقصود هنا التنبيه على مثال أقيستهم الفاسدة التي يجعلونها براهين فيما خالفوا فيه الحق، ثم إذا تبين أن هذا الواحد ليس له حقيقة في الخارج قيل لمن قال: الواحد لا يصدر عنه إلا واحد: ما معنى الصدور؟ أنت لا تعني به حدوثه عنه ولا فعله له بمشيئته وقدرته فعلا يسبق به الفاعل مفعوله وإنما تعني به

---

(١) تقدمت ترجمته.
(٢) تقدم تعريفها.
(٣) هو محيي الدين أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن أحمد الطائي المرسي ابن عربي النكرة الضال نزيل دمشق، وصاحب فصوص الحكم الذي قال فيه الإمام الذهبي رحمه الله: ومن أردإ تواليفه كتاب الفصوص فإن كان لا كفر فيه فما في الدنيا كفر، نسأل الله العفو والنجاة فوا غوثاه بالله.
وقال الإمام العز بن عبد السلام: ابن عربي شيخ سوء كذاب.
توفي سنة ثمان وثلاثين وست مائة.." (١)

١٠٩٠-شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية (٧٢٨)

"الإلهية كما أن فرعون لما قام به أنا ربكم الأعلى «١» كان مدعيا للربوبية، وكلام السلف مبني على ما يعلمونه من أن الله خالق أفعال العباد وأقوالهم وإذا كان كلامه ما خلقه في غيره كان كل كلام كلامه وكان كلام فرعون كلامه إذ المتكلم من قام به الكلام فلا يكون متكلما بكلام يكون في غيره كسائر الصفات والأفعال فإنه لا يكون عالما بعلم يقوم بغيره ولا قادرا بقدرة تقوم بغيره، ولا حيا بحياة تقوم بغيره. وكسائر الموصوفين فإن الشيء لا يكون حيا عالما قادرا بحياة أو علم أو قدرة تقوم بغيره ولا يكون متحركا أو ساكنا بحركة أو سكون يقوم بغيره كما لا يكون متلونا بلون يقوم بغيره.
وهنا أربع مسائل، مسألتان عقليتان ومسألتان سمعيتان لغويتان:
الأولى: أن الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها إلى ذلك المحل فكان هو الموصوف بها فالعلم والقدرة والكلام والحركة والسكون إذا قام بمحل كان ذلك المحل هو العالم القادر المتكلم أو المتحرك أو الساكن.

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/٩٨

الثانية: أن حكمها لا يعود على غير ذلك المحل فلا يكون عالما بعلم يقوم بغيره ولا قادرا بقدرة تقوم بغيره ولا متكلما بكلام يقوم بغيره ولا متحركا بحركة تقوم بغيره وهاتان عقليتان.

الثالثة: أنه يشتق لذلك المحل من تلك الصفة اسم إذا كانت تلك الصفة مما يشتق لمحلها منها اسم، كما إذا قام العلم أو القدرة أو الكلام أو الحركة بمحل، قيل: عالم أو قادر أو متكلم أو متحرك بخلاف أصناف الروائح التي لا يشتق لمحلها منها اسم.

الرابعة: أنه لا يشتق الاسم لمحل لم يقم به تلك الصفة، فلا يقال لمحل لم يقم به العلم أو القدرة أو الإرادة أو الكلام أو الحركة إنه عالم أو قادر أو مريد أو متكلم أو متحرك.

والجهمية والمعتزلة عارضوا هذا بالصفات الفعلية، فقالوا: إنه كما أنه خالق عادل بخلق وعدل لا يقوم به بل هو موجود في غيره، فكذلك هو متكلم مريد بكلام وإرادة، لا تقوم به بل يقوم الكلام بغيره ممن سلم لهم هذا النقص، كالأشعري ومن اتبعه من أصحاب مالك والشافعي وأحمد أظهر **تناقضهم** ولم يجيبوهم بجواب مستقيم.

وأما السلف وجمهور المسلمين من جميع الطوائف فإنهم طردوا أصلهم وقالوا: بل الأفعال تقوم به كما تقوم به الصفات والخلق ليس هو المخلوق، وذكر

---

(١) سورة النازعات، الآية: ٢٤.." (١)

١٠٩١-شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية (٧٢٨)

"أكفر من اليهود والنصارى ومشركي العرب كالمعتزلة ونحوهم من نفاة الصفات نفي أسماء الله الحسنى، وأن تكون أسماؤه الحسنى لبعض المخلوقات فيكون المخلوق هو المسمى بأسمائه الحسنى كقولهم في الأول والآخر والظاهر والباطن أن الظاهر هو محمد الناطق، والباطن هو علي الأساس، ومحمد هو الأول وعلي هو الآخر، وتأويلهم قوله تعالى: بل يداه مبسوطتان «١» أن اليد الواحدة هو محمد والأخرى علي، وقوله تعالى: تبت يدا أبي لهب «٢»، أن يديه هما أبو بكر وعمر، لكونهما كانا مع أبي لهب في الباطن، فأمرهما بقتل النبي صلى الله عليه وسلم فعجزا عن ذلك، فأنزل الله تبت يدا أبي لهب وأمثال هذا من التأويلات المعروفة عن القرامطة، وأصل كلامهم استدلالهم بما يزعمونه من نفي التشبيه وإلزامهم لكل من وافقهم على شيء من النفي بطرد مقالته واتباع لوازمها ولازمها التعطيل الذي يقصدونه.

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/١٠٩

وقال القرمطي: وأيضا فمن نزه خالقه عن الصفة والحد والنعت ولم يجرده عما لا صفة له ولا حد ولا نعت فقد أثبته بما لم يجرده عنه، وإذا كان إثباته لمعبوده ينفي الصفة والحد والنعت فقد كان إثباته مهملا غير معروف لأن ما لا صفة له ولا حد ولا نعت ليس هو الله بزعمه فقط بل هو والنفس والعقل وجميع الجواهر البسيطة من الملائكة وغيرهم.

والله تعالى أثبت من أن يكون إثباته مهملا غير معلوم، فإذا الإثبات الذي يليق بمجد المبدع ولا يلحقها الإهمال هو نفي الصفة ونفي أن لا صفة ونفي الحد ونفي أن لا حد، لتبقى هذه العظمة لمبدع العالمين إذ لا يحتمل أن يكون معه لمخلوق شركة في هذا التقديس وامتنع أن يكون الإثبات من هذه الطريق مهملا فاعرفه.

قال: فإن قال إن من شريطة القضايا **المتناقضة** أن يكون أحد طرفيها صدقا والآخر كذبا فقولكم لا موصوفة ولا لا موصوفة قضيتان **متناقضتان** لا بد لأحدهما من أن تكون صادقة والأخرى كاذبة.

يقال له: غلطت في معرفة القضايا **المتناقضة** وذلك أن القضايا **المتناقضة** أحد طرفي النقيض منه موجب والآخر سالب، فإن كانت القضية كلية موجبة كان نقيضها جزئية سالبة كقولنا: كل إنسان حي وهي قضية كلية موجبة، نقيضة لا كل إنسان حي فلما كان من شرط النقيض من أنه لا بد من أن يكون أحد طرفيها موجبة

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٦٤.

(٢) سورة المسد، الآية: ١.." (١)

١٠٩٢-شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية (٧٢٨)

"والآخرة سالبة رجعنا إلى قضيتنا في المبدع هل نجد فيها هذه الشريطة فوجدناها في كلتا طرفيها لم يوجب له شيئا بل كلتا طرفيها سالبتان وهي قولنا لا موصوف ولا لا موصوف، فهي إذا لم يناقض بعضها بعضا وإنما **تناقض** القضية في هذا الموضع أن نقول له صفة وأن ليس له صفة أو نقول له حد وأن لا حد له، أو إنه في مكان وإنه لا في مكان، فيلزمنا حينئذ إثبات لاجتماع طرفي النقيض على الصدق، فأما إذا كانت القضيتان سالبتين إحداهما سلب الصفة اللاحقة بالجسمانيين والأخرى نفي الصفة اللازمة للروحانيين كان من ذلك تجريد الخالق عن سمات المربوبين وصفات المخلوقين.

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/١٣١

قال: فقد صح أن من نزه خالقه عن الصفة والحد والنعت، واقع في التشبيه الخفي كما أن من وصفه وحده ونعته واقع في التشبيه الجلي.

قلت: فهذا حقيقة مذهب القرامطة وهو قد رد على من وصفه منهم بالنفي دون الإثبات ونفي النفي قال: «لأن في الإثبات تشبيها له بالجسمانيين وفي النفي تشبيها له بالروحانيين»، وهي العقول والنفوس عندهم أنها موصوفة عندهم بالنفي دون الإثبات ولهذا يقولون: بسائط ليس فيها تركيب عقلي من الجنس والفصل، كما أنه ليس فيها تركيب الأجسام.

وظن هذا الملحد وأمثاله أنهم بذلك خلصوا من الإلزامات ومعلوم عند من عرف حقيقة قولهم أن هذا القول من أفسد الأقوال شرعا وعقلا وأبعدها عن مذاهب المسلمين واليهود والنصارى، بل مع ما قد حققوه من الفلسفة وعرفوه من مذهب أهل الكلام وادعوه من العلوم الباطنة ومعرفة التأويل ودعوى العصمة في أئمتهم، وقد قرروا أنا لا نقول الجمع بين النقيضين، فليس في قولنا محال، فيقال لهم: ولكن سلبتم النقيضين جميعا وكما أنه يمتنع الجمع بين النقيضين فيمتنع الخلو من النقيضين، فالنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان ولهذا كان المنطقيون يقسمون الشرطية المنفصلة إلى مانعة الجمع ومانعة الخلو ومانعتي الجمع والخلو، فالمانعة من الجمع والخلو كقول القائل: الشيء إما أن يكون موجودا وإما أن يكون معدوما، وإما أن يكون ثابتا وإما أن يكون منفيا، فتفيد الاستثناءات الأربعة أنه موجود فليس بمعدوم أو هو معدوم فليس بموجود أو ليس بموجود فهو معدوم، أو ليس بمعدوم فهو موجود، وكذلك ما كان من الإثبات بمنزلة النقيضين كقول القائل: هذا العدد إما شفع وإما وتر فكونه شفعا ووترا لا يجتمعان ولا يرتفعان وهؤلاء ادعوا إثبات شيء يخلو عنه النقيضان فإن جوزوا خلوه عن النقيضين جاز اجتماع النقيضين فيه، وهذا مذهب أهل الوحدة القائلين بوحدة الوجود كصاحب." (١)

١٠٩٣-شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية (٧٢٨)

"وإما سميع وإما أصم، وإما أعمى وإما بصير، بل وكذلك كل موجودين فإما أن يكونا متجانسين، وإما أن يكونا متباينين وأمثال هذه القضايا.

وكل من رام سلب هذين جميعا كان من جنس القرامطة الرافعة للنقيضين لكن **التناقض** قد يظهر باللفظ كما إذا قلنا إما أن يكون وإما أن لا يكون وقد يظهر بالمعنى كما إذا قلنا إما قائم بنفسه وإما قائم بغيره، وهذا كله مبسوط في غير هذا الموضع، بل وقد زدنا في جواب السائل عما هو مقصوده لكن نبهنا على أصول

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/١٣٢

نافعة جامعة.

الطريق الثالث لأهل النظر في إثبات السمع والبصر أن السمع والبصر من صفات الكمال فإن الحي السميع البصير أكمل من حي ليس بسميع ولا بصير كما أن الموجود الحي أكمل من موجود ليس بحي، والموجود العالم أكمل من موجود ليس بعالم، وهذا معلوم بضرورة العقل، وإذا كانت صفة كمال فلو لم يتصف الرب بها لكان ناقصا والله منزه عن كل نقص، وكل كمال محض لا نقص فيه فهو جائز عليه، وما كان جائزا عليه من صفات الكمال فهو ثابت له فإنه لو لم يتصف به لكان ثبوته له موقوفا على غير نفسه فيكون مفتقرا إلى غيره في ثبوت الكمال له وهذا ممتنع إذا لم يتوقف كمال إلا على نفسه فيلزم من ثبوت نفسه ثبوت الكمال لها وكل ما ينزه عنه فإنه يستلزم نقصا يجب تنزيهه له.

وأيضا فلو لم يتصف بهذا الكلام لكان السميع البصير من مخلوقاته أكمل منه.

ومن المعلوم في بداهة العقول أن المخلوق لا يكون أكمل من الخالق إذ الكمال لا يكون إلا بأمر وجودي والعدم المحض ليس فيه كمال وكل موجود للمخلوق فالله خالقه ويمتنع أن يكون الوجود الناقص مبدعا وفاعلا للوجود الكامل إذ من المستقر في بداهة العقول أن وجود العلة أكمل من وجود المعلول دع وجود الخالق الباري الصانع فإنه من المعلوم بالاضطرار أنه أكمل من وجود المخلوق المصنوع المفعول.

وقد بسطنا الكلام على مثل هذه الطريقة في غير هذا الموضع وبينا أن الله سبحانه وتعالى يستعمل في حقه قياس الأولى كما جاء بذلك القرآن وهو الطريق التي كان يسلكها السلف والأئمة كأحمد وغيره من الأئمة، فكل كمال ثبت للمخلوق فالخالق أولى به، وكل نقص ينزه عنه المخلوق فالخالق أولى أن ينزه عنه، كما قال تعالى: ضرب لكم مثلا من أنفسكم هل لكم من ما ملكت." (١)

١٠٩٤-شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية (٧٢٨)

"فصل [الدليل على نبوة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام]

ثم قال المصنف: (والدليل على نبوة الأنبياء المعجزات والدليل على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم القرآن المعجز نظمه ومعناه).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: هذه الطريقة هي من أعظم الطرق عند أهل الكلام والنظر حيث يقررون نبوة الأنبياء بالمعجزات ولا ريب أن المعجزات دليل صحيح لتقرير نبوة الأنبياء لكن كثير من هؤلاء كل من بنى

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/١٣٤

إيمانه عليها يظن أن لا نعرف نبوة الأنبياء إلا بالمعجزات.

ثم لهم في تقرير دلالة المعجزة على الصدق طرق متنوعة وفي بعضها من التنازع والاضطراب ما سننبه عليه، والتزم كثير من هؤلاء إنكار خرق العادات لغير الأنبياء حتى أنكروا كرامات الأولياء والسحر ونحو ذلك.

وللنظار هنا طرق متعددة؛ منهم من لا يجعل المعجزة دليلا بل يجعل الدليل استواء ما يدعو إليه وصحته وسلامته من **التناقض** كما يقول طائفة من النظار، ومنهم من يوجب تصديقه بدون هذا وهذا، ومنهم من يجعل المعجزة دليلا ويجعل أدلة أخرى غير المعجزة وهذا أصح الطرق، ومن لم يجعل طريقها إلا المعجزة اضطر لهذه الأمور التي فيها تكذيب لحق أو تصديق لباطل، ولهذا كان السلف والأئمة يذمون الكلام المبتدع فإن أصحابه يخطئون إما في مسائلهم وإما في دلائلهم فكثيرا ما يثبتون دين المسلمين في الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله على أصول ضعيفة بل فاسدة يلتزمون لذلك لوازم يخالفون بها السمع الصحيح والعقل الصريح.

وهذا حال الجهمية من المعتزلة وغيرهم حيث أثبتوا حدوث العالم بحدوث الأجسام وأثبتوا ذلك بحدوث صفاتها التي هي الأعراض فاضطرهم ذلك إلى القول بحدوث كل موصوف فنفوا عن الله الصفات وقالوا بأن القرآن مخلوق وأنه لا يرى في الآخرة وقالوا إنه لا مباين ولا محايث وأمثال ذلك من مقالات النفاة التي تستلزم التعطيل كما قد بسطناه في غير هذا الموضع، وليس الأمر كذلك بل معرفتها بغير المعجزات ممكنة فإن المقصود إنما هو معرفة صدق مدعي النبوة أو كذبه فإنه إذا قال إني رسول الله فهذا الكلام إما أن يكون صدقا وإما أن يكون." (١)

١٠٩٥-شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية (٧٢٨)

"ولهذا كان من سنة القضاة إذا شهد عندهم من لا يعرفونه كان لهم أصحاب مسائل يسألون عنه جيرانه ومعامليه ونحوهم ممن له به خبرة فمن خبر شخصا خبرة باطنة فإنه يعلم من عادته علما يقينيا أنه لا يكذب لا سيما في الأمور العظام، ومن خبر عبد الله بن عمر وسعيد بن المسيب وسفيان الثوري ومالك بن أنس وشعبة بن الحجاج ويحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل وأضعاف أضعافهم حصل عنده علم ضروري من أعظم العلوم الضرورية أن الواحد من هؤلاء لا يتعمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن تواترت عنه أخبارهم من أهل زماننا وغيرهم حصل له هذا العلم الضروري ولكن قد يجوز على أحدهم الغلط الذي يليق به، ثم خبر الفاسق والكافر بل ومن عرف الكذب قد تقترن به قرائن تفيد علما ضروريا أن المخبر

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/١٣٧

صادق في ذلك الخبر فكيف ممن عرف منه الصدق في الأشياء فمن كان خبيرا بحال النبي صلى الله عليه وسلم مثل زوجته خديجة وصديقه أبي بكر إذا أخبره النبي صلى الله عليه وسلم بما رآه أو سمعه حصل له علم ضروري بأنه صادق في ذلك ليس هو كاذبا في ذلك ثم أن النبي لا بد أن يحصل له علم ضروري بأن ما أتاه صادق أو كاذب فيصير إخباره عما علمه بالضرورة كأخبار أهل التواتر عما علموه بالضرورة.

وأيضا فالمتنبئ الكذاب كمسيلمة والعنسي ونحوهما يظهر لمخاطبه من كذبه في أثناء الأمور أعظم ما يظهر من كذب غيره فإنه إذا كان الإخبار عن الأمور المشاهدة لا بد أن يظهر فيه كذب الكاذب فما الظن بمن يخبر عن الأمور الغائبة التي تطلب منه، ومن لوازم النبي التي لا بد منها الإخبار عن الغيب الذي أنبأ الله تعالى به فإن لم يخبر عن غيب لا يكون نبيا فإذا أخبرهم المتنبئ عن الأمور الغائبة عن حواسهم من الحاضرات والمستقبلات والماضيات فلا بد أن يكذب فيها ويظهر لهم كذبه، وإن كان قد يصدق أحيانا في شيء كما يظهر كذب الكهان والمنجمين ونحوهم وكذب المدعين للدين والولاية والمشيخة بالباطل فإن الواحد من هؤلاء وإن صدق في بعض الوقائع فلا بد أن يكذب في غيرها بل يكون كذبه أغلب من صدقه بل **تتناقض** أخباره وأوامره، وهذا أمر جرت به سنة الله التي لن تجد لها تبديلا قال تعالى: ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا «١».

وأما النبي الصادق المصدوق فهو فيما يخبر به عن الغيوب توجد أخباره صادقة مطابقة وكلما زادت أخباره ظهر صدقه، وكلما قويت مباشرته وامتحانه ظهر صدقه كالذهب الخالص الذي كلما سبك خلص وظهر جوهره بخلاف المغشوش

---

(١) سورة النساء، الآية: ٨٢.." (١)

١٠٩٦-شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية (٧٢٨)

"يوافقهم عليه أحد من هؤلاء ولكن هؤلاء هم وجمهور الفقهاء بل وجمهور الأمة يرون أن للأفعال صفات يتعلق الأمر والنهي بها لأجلها. وملخص ذلك أن الله تعالى إذا أمر بأمر فإنه حسن بالاتفاق وإذا نهى عن شيء فإنه قبيح بالاتفاق، لكن حسن الفعل وقبحه إما أن ينشأ من نفس الفعل والأمر والنهي كاشفان أو ينشأ من نفس تعلق الأمر والنهي به أو من المجموع.

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/٢٠٢

فالأول: هو قول المعتزلة ولهذا لا يجوزون نسخ العبادة قبل دخول وقتها لأنه يستلزم أن يكون الفعل الواحد حسنا قبيحا، وهذا قول أبي الحسن التميمي من أصحاب أحمد وغيره من الفقهاء.

والثاني: قول الأشعرية ومن وافقهم من الظاهرية وفقهاء الطوائف، وهؤلاء يجعلون علل الشرع مجرد أمارات، ولا يثبتون بين العلل والأفعال مناسبة، لكن هؤلاء الفقهاء **متناقضون** في هذا الباب فتارة يقولون بذلك موافقة للأشعرية المتكلمين، وهم في أكثر تصرفاتهم يقولون بخلاف ذلك كما يوجد مثل هذا في كلام فقهاء المالكية والشافعية والحنبلية.

وإما أن يكون ذلك ناشئا من الأمرين، وهذا مذهب الأئمة وعليه تجري تصرفات الفقهاء في الشريعة، فتارة يؤمر بالفعل لحكمة تنشأ من نفس الأمر دون المأمور به، وهذا هو الذي يجوز نسخه قبل التمكين كما نسخت الصلاة ليلة المعراج من خمسين إلى خمس وكما نسخ أمر إبراهيم بذبح ابنه عليهما السلام.

وبالجملة فجمهور الأئمة على أن الله تعالى منزه عن أشياء هو قادر عليها ولا يوافقون هؤلاء على أنه لا ينزه عن مقدور الظلم الذي نزه الله سبحانه عنه نفسه في القرآن وحرمه على نفسه وهو قادر عليه وهو هضم الإنسان من حسناته أو حمل سيئات غيره عليه كما قال تعالى: ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلما ولا هضما (١١٢) «١».

وهؤلاء الجمهور لا يوافقون المعتزلة على قولهم إن الله تعالى لم يخلق أفعال العباد ولا شاء الكائنات بل يقولون: إن الله خلق كل شيء وما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، لكنهم مع هذا يثبتون لفعله حكمة وينزهونه عن القبائح، وهذا قول الكرامية وغيرهم من أهل الكلام وهو قول الصوفية وأكثر أهل الحديث وجمهور السلف والأئمة وجمهور المسلمين والنظار ولكن ليس هذا موضع بسطه.

وهؤلاء يثبتون في إثبات النبوة ما سلكه ابن عقيل وغيره في مواضع أخر إذ

---

(١) سورة طه، الآية: ١١٢.." (١)

١٠٩٧-شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية (٧٢٨)

"أمر المعاد فإنه قد ذهب طوائف إلى أنه يعلم بالعقل أيضا، وهذا قاله طوائف من المعتزلة ومن غير المعتزلة أيضا من أتباع الأئمة الأربعة حتى من أصحاب أحمد كابن عقيل وغيره والفلاسفة الإلهيون يثبتون معاد

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/٢١٧

النفوس بالعقل وقد وافقهم على إثبات معاد الأرواح بالعقل طوائف من أهل الكلام والتصوف وغيرهم وإن كان هؤلاء يثبتون معاد الأبدان أيضا إما بالسمع وإما بالعقل.
فالمقصود: أن العقل عندهم قد يعلم به إما معاد الأرواح وإما المعاد مطلقا.
وأما إنكار الفلاسفة لمعاد الأبدان مما اتفق أهل الملل على إبطاله.

الفصل الثالث

أن من انتسب منهم إلى الملل من المسلمين واليهود والنصارى هم مضطربون في ما جاءت به الأنبياء في المعاد فالمحققون منهم يعلمون أن حججهم على قدم العالم ونفي معاد الأبدان ضعيفة، فيقبلون من الرسل ما جاءوا به ومنهم قوم واقفة متحيرون لتعارض الأدلة وتكافئها عندهم ومنهم قوم أصروا على التكذيب ثم زعموا أن ما جاءت به الرسل هو أمثال مضروبة لتفهم المعاد الروحاني، وهؤلاء إذا حقق عليهم الأمر صرحوا بأن الرسل تكذب لمصلحة العالم وإذا حسنوا العبارة قالوا إنهم يخيلون الحقائق في أمثال خيالية، وقالوا إن خاصة النبوة تخييل الحقائق للمخاطبين وأنه لا يمكن خطاب الجمهور إلا بهذا الطريق كما يزعم ذلك الفارابي وأمثاله، مع أن الفارابي له في معاد الأرواح ثلاثة أقوال **متناقضة** تارة يقول لا تعاد وينكر المعاد بالكلية، وتارة يقول إنها تعاد، وتارة يفرق بين الأنفس العالمة والجاهلة فيقر بمعاد العالمة دون الجاهلة ولهم في تفضيل النبي على الفيلسوف أو بالعكس نزاع فعقلاؤهم كابن سينا وأمثاله يفضل النبي على الفيلسوف وأما غلاتهم فيفضلون الفيلسوف، ولا ريب أن أوليهم ليس لهم في النبوات كلام محصل وكلامهم في الإلهيات قليل، وإنما توسع القوم في الأمور الطبيعية والرياضية ومصنفات معلمهم الأول أرسطو عامتها من ذلك والذي فيها من الإلهيات أمر في غاية القلة مع اضطرابه **وتناقضه**. فإذا عرف ذلك فما جاء به السمع من أمر المعاد قرره عليهم النظار بطريقين:
أحدهما: ببيان الكلام الصريح في إثبات معاد الأبدان وتفاصيل ذلك.
والثاني: أن العلم بالرسل جاءت بذلك علم ضروري فإن كل من سمع القرآن والأحاديث المتواترة وتفسير الصحابة والتابعين لذلك علم بالاضطرار أن الرسول صلى الله عليه وسلم أخبر بمعاد الأبدان وأن القدح في ذلك كالقدح في أنه جاء بالصلوات الخمس وصوم شهر رمضان وحج البيت العتيق ونحو ذلك، والقرامطة الباطنية- وهم من الفلاسفة- أنكروا هذا وهذا وزعموا أن هذه كلها رموز وإشارات إلى." (١)

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/٢٢٥

١٠٩٨-شرح حديث النزول ابن تيمية (٧٢٨)

"كذلك إذا قيل: بين الإنسان والفرس تشابه، من جهة أن هذا حيوان وهذا حيوان، واختلاف من جهة أن هذا ناطق وهذا صاهل، وغير ذلك من الأمور، كان بين الصفتين من التشابه والاختلاف بحسب ما بين الذاتين؛ وذلك أن الذات المجردة عن الصفة لا توجد إلا في الذهن، فالذهن يقدر ذاتا مجردة عن الصفة، ويقدر وجودا مطلقا لا يتعين، وأما الموجودات في أنفسها فلا يمكن فيها وجود ذات مجردة عن كل صفة، ولا وجود مطلق لا يتعين ولا يتخصص ، وإذا قال من قال من أهل الإثبات للصفات: [أنا أثبت صفات الله زائدة على ذاته] : فحقيقة ذلك أنا نثبتها زائدة على ما أثبتها النفاة من الذات. فإن النفاة اعتقدوا ثبوت ذات مجردة عن الصفات، فقال أهل الإثبات: نحن نقول بإثبات صفات زائدة على ما أثبته هؤلاء.

وأما الذات نفسها الموجودة فتلك لا يتصور أن تتحقق بلا صفة أصلا، بل هذا بمنزلة من قال: أثبت إنسانا، لا حيوانا، ولا ناطقا، ولا قائما بنفسه، ولا بغيره، ولا له قدرة، ولا حياة، ولا حركة، ولا سكون، أو نحو ذلك، أو قال: أثبت نخلة ليس لها ساق، ولا جذع، ولا ليف، ولا غير ذلك؛ فإن هذا يثبت ما لا حقيقة له في الخارج، ولا يعقل؛ ولهذا كان السلف والأئمة يسمون نفاة الصفات [معطلة] ؛ لأن حقيقة قولهم تعطيل ذات الله ـ تعالى ـ وإن كانوا هم قد لا يعلمون أن قولهم مستلزم للتعطيل، بل يصفونه بالوصفين **المتناقضين** فيقولون: هو موجود قديم واجب، ثم ينفون لوازم وجوده، فيكون حقيقة قولهم: موجود ليس بموجود، حق ليس بحق، خالق ليس بخالق، فينفون عنه النقيضين، إما تصريحا بنفيهما، وإما إمساكا عن الإخبار بواحد منهما.

ولهذا كان محققوهم ـ وهم القرامطة ـ ينفون عنه النقيضين، فلا يقولون: موجود ولا لا موجود، ولا حي ولا لا حي، ولا عالم ولا لاعالم ، قالوا: لأن وصفه بالإثبات تشبيه له بالموجودات، ووصفه بالنفي فيه تشبيه له بالمعدومات. فآل بهم إغراقهم في نفي التشبيه إلى أن وصفوه بغاية التعطيل. ثم إنهم لم يخلصوا مما فروا منه، بل يلزمهم على قياس قولهم أن يكونوا قد شبهوه بالممتنع الذي هو أخس." (١)

١٠٩٩-شرح حديث النزول ابن تيمية (٧٢٨)

"مقول بالاشتراك اللفظي فقط، وحكوا ذلك عن كل من قال بنفي الأحوال ـ وهم عامة أهل الإثبات ـ فصار مضمون نقلهم: أن مذهب عامة أهل الإسلام، ومتكلمة الإثبات ـ كابن كلاب، والأشعري، وابن كرام، وغيرهم، بل ومحققي المعتزلة؛ كأبي الحسين البصري وغيره ـ أن لفظ الوجود وغيره ـ مما يسمى الله به ويسمى به

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٨

المخلوق ـ إنما يقال بالاشتراك اللفظي فقط من غير أن يكون بين المسميين معنى عام: كلفظ [المشتري] إذا سمي به المبتاع والكوكب، ولفظ [سهيل] المقول على الكوكب والرجل ، وهذا النقل غلط عظيم عمن نقلوه عنه؛ فإن هؤلاء متفقون على أن هذه الأسماء عامة متواطئة ـ كالتواطؤ العام الذي يدخل فيه المشكك ـ تقبل التقسيم والتنويع، وذلك لا يكون إلا في الأسماء المتواطئة، كما نقول: الموجود ينقسم إلى قديم ومحدث، وواجب وممكن.

بل هؤلاء الناقلون بأعيانهم ـ كأبي عبد الله الرازي وأمثاله من المتأخرين ـ يجمعون في كلامهم بين دعوى الاشتراك اللفظي فقط وبين هذا التقسيم في هذه الأسماء، مع قولهم: إن التقسيم لا يكون إلا في الألفاظ المتواطئة المشتركة لفظا ومعنى، لا يكون في المشترك اشتراكا لفظيا. ومن جملتها التي يسمونها المشككة لا يكون التقسيم في الأسماء التي ليس بينها معنى مشترك عام.

فهذا **تناقض** هؤلاء الذين هم من أشهر المتأخرين بالنظر والتحقيق للفلسفة والكلام، قد ضلوا في هذا النقل ـ وهذا البحث في مثل هذا الأصل ضلالا لا يقع فيه أضعف العوام ـ وذلك لما تلقوه عن بعض أهل المنطق من القواعد الفاسدة التي هي عن الهدي والرشد حائدة؛ حيث ظنوا أن الكليات المطلقة ثابتة في الخارج جزءا من المعينات، وأن ذلك يقتضي تركيب المعين من ذلك الكلي المشترك ومما يختص به، فلزمهم على هذا القول أن يكون الرب ـ تعالى ـ الواجب الوجود مركبا من الوجود المشترك، ومما يختص به من الوجوب أو الوجود أو الماهية، مع أنه من المشهور عند أهل المنطق أن الكليات إنما تكون كليات في الأذهان لا في الأعيان.." (١)

١١٠٠-شرح حديث النزول ابن تيمية (٧٢٨)

"نفي هذا الذي سموه اشتراكا وتشبيها، ولا على نفي هذه الأمور التي سموها أجزاء وتركيبا وتقسيما، فإنهم يقولون: هو عاقل ومعقول وعقل، ولذيذ ولذة وملتذ، وعاشق ومعشوق وعشق.

وقد يقولون: هو عالم قادر مريد، ثم يقولون: العلم هو القدرة، والقدرة هي الإرادة، فيجعلون كل صفة هي الأخرى ، ويقولون: العلم هو العالم ـ وقد يقولون: هو المعلوم ـ فيجعلون الصفة هي الموصوف أو هي المخلوقات.

وهذه أقوال رؤسائهم، وهي في غاية الفساد في صريح المعقول، فهم مضطرون إلى الإقرار بما يسمونه تشبيها وتركيبا، ويزعمون أنهم ينفون التشبيه والتركيب والتقسيم؛ فليتأمل اللبيب كذبهم **وتناقضهم** وحيرتهم وضلالهم؛ ولهذا يؤول بهم الأمر إلى الجمع بين النقيضين، أو الخلو عن النقيضين. ثم إنهم ينفون عن الله ما وصف به

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٢

نفسه، وما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم، لزعمهم أن ذلك تشبيه وتركيب. ويصفون أهل الإثبات بهذه الأسماء، وهم الذين ألزموها بمقتضى أصولهم، ولا حيلة لهم في دفعها. فهم كما قال القائل:

رمتني بدائها وانسلت.

وهم لم يقصدوا هذا التناقض، ولكن أوقعتهم فيه قواعدهم الفاسدة المنطقية التي زعموا فيها تركيب الموصوفات من صفاتها، ووجود الكليات المشتركة في أعيانها. فتلك القواعد المنطقية الفاسدة التي جعلوها قوانين تمنع مراعاتها الذهن أن يضل في فكره، أوقعتهم في هذا الضلال والتناقض ثم إن هذه القوانين فيها ما هو صحيح لا ريب فيه، وذلك يدل على تناقضهم وجهلهم، فإنهم قد قرروا في القوانين المنطقية أن الكلي هو الذي لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه، بخلاف الجزئي ، وقرروا ـ أيضا ـ أن الكليات لا تكون كلية إلا في الأذهان؛ دون الأعيان. وأن المطلق بشرط الإطلاق لا يكون إلا في الذهن، وهذه قوانين صحيحة.

ثم يدعون ما ادعاه أفضل متأخريهم؛ أن الواجب الوجود هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق عن كل أمر ثبوتي.

أو كما يقوله طائفة منهم: أنه الوجود المطلق بشرط الإطلاق عن كل أمر ثبوتي وسلبي، كما يقول ذلك من يقوله من الملاحدة الباطنية، المنتسبين إلى التشيع، والمنتسبين إلى التصوف.

أو يقوله طائفة ثالثة: إنه الوجود المطلق لا بشرط، كما تقوله طائفة منهم.

وهم متفقون على أن المطلق بشرط الإطلاق عن الأمور الوجودية والعدمية لا يكون." (١)

١١٠١-شرح حديث النزول ابن تيمية (٧٢٨)

"في الخارج موجودا، فالمطلق بشرط الإطلاق عن كل أمر ثبوتي، أولى ألا يكون موجودا. فإن المقيد بسلب الوجود والعدم نسبته إليهما سواء، والمقيد بسلب الوجود يختص بالعدم دون الوجود، والمطلق لا بشرط إنما يوجد مطلقا في الأذهان.

وإذا قيل: هو موجود في الخارج؛ فذلك بمعنى أنه يوجد في الخارج مقيدا، لا أنه يوجد في الخارج مطلقا، فإن هذا باطل، وإن كانت طائفة تدعيه، فمن تصور هذا تصورا تاما، علم بطلان قولهم، وهذا حق معلوم بالضرورة، فهذا القانون الصحيح لم ينتفعوا به في إثبات وجود الرب، بل جعلوه مطلقا بشرط الإطلاق عن النقيضين، أو عن الأمور الوجودية، أو لا بشرط، وذلك لا يتصور إلا في الأذهان.

والقوانين الفاسدة أوقعتهم في ذلك التناقض والهذيان، وهم يفرون من التشبيه بوجه من الوجوه؛ ثم يقولون:

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٧

الوجود ينقسم إلى: واجب وممكن، فهما مشتركان في مسمى الوجود، وكذلك لفظ الماهية، والحقيقة، والذات، ومهما قيل: هو ينقسم إلى واجب وممكن، ومورد التقسيم مشترك بين الأقسام، فقد اشتركت الأقسام في المعنى العام الكلي الشامل لما تشابهت فيه، فهذا تشبيه يقولون به، وهم يزعمون أنهم ينفون كل ما يسمى تشبيها، حتى نفوا الأسماء، فكان الغلاة من الجهمية والباطنية لا يسمونه شيئا فرارا من ذلك

وأي شيء أثبتوه، لزمهم فيه مثل ذلك، وإلا لزم ألا يكون وجود واجب الوجود ممكنا، وقديما ومحدثا، وإن المحدث والممكن لابد له من قديم. ومن المعلوم بالاضطرار أن الوجود فيه محدث ممكن، وأن المحدث الممكن لابد له من قديم، واجب بنفسه، فثبوت النوعين ضروري لابد منه.

وحقيقة الأمر أن لفظ المطلق قد يعنى به ما هو كلي لا يمنع تصور معناه من وقوع الشركة فيه. ويمتنع أن يكون شيئا موجودا في الخارج قائما بنفسه أو صفة لغيره بهذا الاعتبار، فضلا عن أن يكون رب العالمين الأحد الصمد كذلك.

وقد يراد بالمطلق: المجرد عن الصفات الثبوتية، أو عن الثبوتية والسلبية جميعا، والمطلق لا بشرط الإطلاق، وهذا إذا قدر جعل معينا خاصا لا كليا، فإنه يمتنع وجوده في الخارج أعظم من امتناع الكليات المطلقة بشرط، لكونها كلية، فإن تلك الكليات لها جزئيات موجودة في الخارج، والكليات مطابقة لها.

وأما وجود شيء مجرد عن أن يوصف بصفة ثبوتية وسلبية، فهذا يمتنع تحققه في الخارج." (١)

١١٠٢-شرح حديث النزول ابن تيمية (٧٢٨)

"وما لم يرده، لا نقول: إنه يعلم أنه مراده، فإن هذا كذب على الله ـ عز وجل ـ والراسخون في العلم لا يقولون على الله ـ تبارك وتعالى ـ الكذب، وإن كنا مع ذلك قد علمنا بطريق خبر الله ـ عز وجل ـ عن نفسه ـ بل وبطريق الاعتبار أن لله المثل الأعلى ـ أن الله يوصف بصفات الكمال: موصوف بالحياة، والعلم، والقدرة، وهذه صفات كمال. والخالق أحق بها من المخلوق، فيمتنع أن يتصف المخلوق بصفات الكمال دون الخالق. ولولا أن هذه الأسماء والصفات تدل على معنى مشترك كلي، يقتضى من المواطأة والموافقة والمشابهة ما به تفهم وتثبت هذه المعاني لله، لم نكن قد عرفنا عن الله شيئا، ولا صار في قلوبنا إيمان به، ولا علم، ولا معرفة، ولا محبة، ولا إرادة لعبادته ودعائه وسؤاله ومحبته وتعظيمه، فإن جميع هذه الأمور لا تكون إلا مع العلم، ولا يمكن العلم إلا بإثبات تلك المعاني، التي فيها من الموافقة والمواطأة ما به حصل لنا ما حصل من العلم لما غاب عن

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٨

شهودنا.

ومن فهم هذه الحقائق الشريفة والقواعد الجليلة النافعة، حصل له من العلم والمعرفة والتحقيق والتوحيد والإيمان، وانجاب عنه من الشبه والضلال والحيرة ما يصير به في هذا الباب من أفضل الذين أنعم الله عليهم، غير المغضوب عليهم ولا الضالين، ومن سادة أهل العلم والإيمان، وتبين له أن القول في بعض [صفات الله] كالقول في سائرها، وأن القول في صفاته كالقول في ذاته، وأن من أثبت صفة دون صفة مما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم مع مشاركة أحدهما الأخرى فيما به نفاها، كان **متناقضا**.

فمن نفي النزول والاستواء، أو الرضى والغضب، أو العلم والقدرة، أو اسم العلم أو القدير، أو اسم الموجود، فرار بزعمه من تشبيه وتركيب وتجسيم، فإنه يلزمه فيما أثبته نظير ما ألزمه لغيره فيما نفاه هو وأثبت المثبت.

فكل ما يستدل به على نفي النزول والاستواء والرضى والغضب، يمكن منازعه أن يستدل بنظيره على نفي الإرادة، والسمع والبصر، والقدرة والعلم. وكل ما يستدل به على نفي القدرة والعلم والسمع والبصر، يمكن منازعه أن يستدل بنظيره على نفي العلم والقدير، والسميع والبصير. وكل ما يستدل به على نفي هذه الأسماء، يمكن منازعه أن يستدل به على نفي الموجود والواجب.." (١)

١١٠٣-شرح حديث النزول ابن تيمية (٧٢٨)

"على ثبوته؟ ! فيتبين أن كل من نفي شيئا من الصفات . لأن ذلك يستلزم التشبيه والتجسيم . لزمه ما ألزم به غيره. وحينئذ فيكون الجواب مشارك. وأيضا، فإذا كان هذا لازما على كل تقدير، علم أن الاستدلال به على نفي الملزوم باطل؛ فإن الملزوم موجود لا يمكن نفيه بحال؛ ولهذا لا يوجد الاستدلال بمثل هذا في كلام أحد من سلف الأمة وأئمتها، وإنما هو مما أحدثته الجهمية والمعتزلة، وتلقاه عنهم كثير من الناس: ينفي عن الرب ما يجب نفيه عن الرب؛ مثل أن ينفي عنه النقائص التي يجب تنزيه الرب عنها؛ كالجهل، والعجز، والحاجة وغير ذلك. وهذا تنزيه صحيح، ولكن يستدل عليه بأن ذلك يستلزم التجسيم والتشبيه فيعارض بما أثبته؛ فيلزمه **التناقض**.

ومن هنا دخلت [الملاحدة الباطنية] على المسلمين، حتى ردوا عن الإسلام خلقا عظيما صاروا يقولون لمن نفي شيئا عن الرب . مثل من ينفي بعض الصفات، أو جميعها أو الأسماء الحسنى .: ألم تنف هذا لئلا يلزم التشبيه والتجسيم؟ ! فيقول: بلي! فيقول: وهذا اللازم يلزمك فيما أثبته، فيحتاج أن يوافقهم على النفي شيئا

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٢٣

بعد شيء حتى ينتهي أمره إلى ألا يعرف الله بقلبه، ولا يذكره بلسانه، ولا يعبده، ولا يدعوه وإن كان لا يجزم بعدمه، بل يعطل نفسه عن الإيمان به، وقد عرف **تناقض** هؤلاء.

وإن التزم تعطيله وجحده موافقة لفرعون، كان **تناقضه** أعظم؛ فإنه يقال له: فهذا العالم الموجود إذا لم يكن له صانع كان قديما أزليا واجبا بنفسه. ومن المعلوم أن فيه حوادث كثيرة كما تقدم. وحينئذ ففي الوجود قديم ومحدث وواجب وممكن، وحينئذ فيلزمك أن يكون ثم موجودان: أحدهما قديم واجب. والآخر: محدث ممكن. فيلزمك ما فررت منه من التشبيه والتجسيم، بل هذا يلزمك بصريح قولك، فإن العالم المشهود جسم تقوم به الحركات؛ فإن الفلك جسم، وكذلك الشمس والقمر والكواكب أجسام تقوم بها الحركات والصفات، فجحدت رب العالمين لئلا تجعل القديم الواجب جسما تقوم به الصفات والحركات؟ ! ثم في آخر أمرك جعلت القديم الأزلي الواجب الوجود بنفسه أجسام متعددة، تشبه غيرها من وجوه كثيرة تقوم بها الصفات والحركات." (١)

١١٠٤-شرح حديث النزول ابن تيمية (٧٢٨)

"مع ما فيها من الافتقار والحاجة. فإن الشمس والقمر والكواكب محتاجة إلى محالها التي هي فيها، ومواضعها التي تحملها وتدور بها، والأفلاك كل منها محتاج إلى ما سواه، إلى غير ذلك من دلائل نقصها وحاجتها!

والمقصود هنا أن هذا الذي فر من أن يجعل القديم الواجب موجودا. وموصوفا بصفات الكمال، لئلا يلزم ما ذكره من التشبيه والتجسيم، وجعل نفي هذا اللازم دليلا على نفي ما جعله ملزوما له. لزمه في آخر الأمر ما فر منه من جعله الموجود الواجب جسما يشبه غيره، مع أنه وصفه بصفات النقص التي يجب تنزيه الرب عنها، ومع أنه جحد الخالق. جل جلاله. فلزمه مع الكفر الذي هو أعظم من كفر عامة المشركين، فإنهم كانوا يقرون بالصانع مع عبادتهم لما سواه، ولزمه مع هذا أنه من أجهل بني آدم وأفسدهم عقلا ونظرا، وأشدهم **تناقضا**.

وهكذا يفعل الله بالذين يلحدون في أسمائه وآياته. مع دعوى النظر والمعقول والبرهان والقياس كفرعون وأتباعه. قال الله تعالى: {ولقد أرسلنا موسى بآياتنا وسلطان مبين إلى فرعون وهامان وقارون فقالوا ساحر كذاب فلما جاءهم بالحق من عندنا قالوا اقتلوا أبناء الذين آمنوا معه واستحيوا نساءهم وما كيد الكافرين إلا في ضلال وقال فرعون ذروني أقتل موسى وليدع ربه إني أخاف أن يبدل دينكم أو أن يظهر في الأرض الفساد وقال موسى إني عذت بربي وربكم من كل متكبر لا يؤمن بيوم الحساب وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٢٩

إيمانه أتقتلون رجلا أن يقول ربي الله وقد جاءكم بالبينات من ربكم وإن يك كاذبا فعليه كذبه وإن يك صادقا يصبكم بعض الذي يعدكم إن الله لا يهدي من هو مسرف كذاب يا قوم لكم الملك اليوم ظاهرين في." (١)

١١٠٥-شرح حديث النزول ابن تيمية (٧٢٨)

"مثل ما ألزموه لغيرهم، وهي **متناقضة** لا يتصور أن ينتظم منها قول صحيح، وكلها مقدمات ممنوعة عند جماهير العقلاء، وفيها من تغيير اللغة والمعقول ما دخل بسبب هذه الأغاليط والشبهات حتى يبقى الرجل حائرا لا يهون عليه إبطال عقله ودينه، والخروج عن الإيمان والقرآن؛ فإن ذلك كله متطابق على إثبات الصفات.

ولا يهون عليه التزام ما يلزمونه من كون الرب مركبا من الأجزاء ومماثلا للمخلوقات؛ فإنه يعلم أيضا بطلان هذا، وأن الرب ـ عز وجل ـ يجب تنزيهه عن هذا، فإنه ـ سبحانه ـ أحد صمد، و [الأحد] ينفي التمثيل، و [الصمد] ينفي أن يكون قابلا للتفريق والتقسيم والبعضية ـ سبحانه وتعالى ـ فضلا عن كونه مؤلفا مركبا؛ ركب وألف من الأجزاء، فيفهمون من يخاطبون أن ما وصف به الرب نفسه لا يعقل إلا في بدن مثل بدن الإنسان، بل وقد يصرحون بذلك ويقولون: الكلام لا يكون إلا من صورة مركبة مثل فم الإنسان ونحو ذلك مما يدعونه.
وإذا قال النفاةلهم: متى قلتم إنه يرى؟ لزم أن يكون مركبا مؤلفا؛ لأن المرئي لا يكون إلا بجهة من الرائي، وما يكون بجهة من الرائي لا يكون إلا جسما، والجسم مؤلف مركب من الأجزاء، أو قالوا: إن الرب إذا تكلم بالقرآن أوغيره من الكلام، لزم ذلك، وإذا كان فوق العرش، لزم ذلك، وصار المسلم العارف بما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم يعلم أن الله يرى في الآخرة؛ لما تواتر عنده من الأخبار عن الرسول صلى الله عليه وسلم بذلك، وكذلك يعلم أن الله تكلم بالقرآن وغيره من الكلام، ويعلم أن الله فوق العرش بما تواتر عنده عن الرسول بما يدل على ذلك، مع ما يوافق ذلك من القضايا الفطرية التي خلق الله عليها عباده.
وإذا قالوا له: هذا يستلزم أن يكون الله مركبا من الأجزاء المنفردة، والمركب لابد له من مركب؛ فيلزم أن يكون الله محدثا؛ إذ المركب يفتقر إلى أجزائه، وأجزاؤه تكون غيره، وما افتقر إلى غيره؛ لم يكن غنيا واجب الوجود بنفسه ـ حيروه وشككوه." (٢)

١١٠٦-شرح حديث النزول ابن تيمية (٧٢٨)

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٣٠

(٢) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٧٤

"مركب. وهؤلاء ممن اعترف نفاة الجسم بأنهم لا يكفرون؛ فإنهم لم يثبتوا معنى فاسدا في حق الله ـ تعالى ـ لكن قالوا: إنهم أخطؤوا في تسمية كل ما هو قائم بنفسه، أو ما هو موجود جسما، من جهة اللغة؛ قالوا: فإن أهل اللغة لا يطلقون لفظ الجسم إلا على المركب.

والتحقيق أن كلا الطائفتين مخطئة على اللغة، أولئك الذين يسمون كل ما هو قائم بنفسه جسما، وهؤلاء الذين سموا كل ما يشار إليه وترفع الأيدي إليه جسما، وادعوا أن كل ما كان كذلك فهو مركب، وأن أهل اللغة يطلقون لفظ الجسم على كل ما كان مركبا. فالخطأ في اللغة، والابتداع في الشرع مشترك بين الطائفتين.

وأما المعاني: فمن أثبت من الطائفتين ما نفاه الله ورسوله، أو نفي ما أثبت الله ورسوله، فهو مخطئ عقلا، كما هو مخطئ شرعا. بل أولئك يقولون لهم: نحن وأنتم اتفقنا على أن القائم بنفسه يسمى جسما في غير محل النزاع، ثم ادعيتم أن الخالق القائم بنفسه يختص بما يمنع هذه التسمية التي اتفقنا نحن وأنتم عليها، فبينا أنه لا يختص؛ لأن ذلك مبني على أن الأجسام مركبة، ونحن نمنع ذلك ونقول: ليست مركبة من الجواهر المنفردة.

ولهذا كره السلف والأئمة ـ كالإمام أحمد وغيره ـ أن ترد البدعة بالبدعة، فكان أحمد في مناظرته للجهمية لما ناظروه على أن القرآن مخلوق، وألزمه أبو عيسى محمد ابن عيسى برغوث [هو أحد مناظري الإمام أحمد وقت المحنة، صنف كتاب [الاستطاعة] و [المقالات] وغيرهما، توفي سنة ٢٤٠هـ وقيل: سنة ٢٤١هـ] ، أنه إذا كان غير مخلوق لزم أن يكون الله جسما وهذا منتف، فلم يوافقه أحمد، لا على نفي ذلك، ولا على إثباته؛ بل قال: {قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد} [سورة الإخلاص] .

ونبه أحمد على أن هذا اللفظ لا يدرى ما يريدون به. وإذا لم يعرف مراد المتكلم به لم يوافقه، لا على إثباته، ولا على نفيه. فإن ذكر معنى أثبته الله ورسوله أثبتناه، وإن ذكر معنى نفاه الله ورسوله نفيناه باللسان العربي المبين، ولم نحتج إلى ألفاظ مبتدعة في الشرع، محرفة في اللغة، ومعانيها **متناقضة** في العقل، فيفسد الشرع واللغة والعقل؛ كما فعل أهل البدع من أهل الكلام الباطل المخالف للكتاب والسنة.." (١)

١١٠٧-شرح حديث النزول ابن تيمية (٧٢٨)

"كانوا يراعون لفظ القرآن والحديث فيما يثبتونه وينفونه عن الله من صفاته وأفعاله، فلا يأتون بلفظ محدث مبتدع في النفي والإثبات، بل كل معنى صحيح فإنه داخل فيما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم. والألفاظ المبتدعة ليس لها ضابط، بل كل قوم يريدون بها معنى غير المعنى الذي أراده أولئك؛ كلفظ الجسم،

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٧٦

والجهة، والحيز، والجبر ونحو ذلك، بخلاف ألفاظ الرسول فإن مراده بها يعلم كما يعلم مراده بسائر ألفاظه، ولو يعلم الرجل مراده لوجب عليه الإيمان بما قاله مجملا. ولو قدر معنى صحيح ـ والرسول صلى الله عليه وسلم لم يخبر به ـ لم يحل لأحد أن يدخله في دين المسلمين، بخلاف ما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم فإن التصديق به واجب.

والأقوال المبتدعة تضمنت تكذيب كثير مما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، وذلك يعرفه من عرف مراد الرسول صلى الله عليه وسلم ومراد أصحاب تلك الأقوال المبتدعة. ولما انتشر الكلام المحدث، ودخل فيه ما يناقض الكتاب والسنة، وصاروا يعارضون به الكتاب والسنة، صار بيان مرادهم بتلك الألفاظ وما احتجوا به لذلك من لغة وعقل، يبين للمؤمن ما يمنعه أن يقع في البدعة والضلال، أو يخلص منها ـ إن كان قد وقع ـ ويدفع عن نفسه في الباطن والظاهر ما يعارض إيمانه بالرسول صلى الله عليه وسلم من ذلك. وهذا مبسوط في موضعه.

والمقصود هنا أن ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم لا يدفع بالألفاظ المجملة كلفظ التجسيم وغيره مما قد يتضمن معنى باطلا، والنافي له ينفي الحق والباطل. فإذا ذكرت المعاني الباطلة نفرت القلوب. وإذا ألزموه ما يلزمونه من التجسيم ـ الذي يدعونه نفر إذا قالوا له: هذا يستلزم التجسيم؛ لأن هذا لا يعقل إلا في جسم ـ لم يحسن نقض ما قالوه، ولم يحسن حله. وكلهم متناقضون.

وحقيقة كلامهم أن ما وصف به الرب نفسه، لا يعقل منه إلا ما يعقل في قليل من المخلوقات التي نشهدها كأبدان بني آدم. وهذا في غاية الجهل؛ فإن من المخلوقات مخلوقات." (١)

١١٠٨-شرح حديث النزول ابن تيمية (٧٢٨)

"موضعه. والذين يثبتون تقريبه العباد إلى ذاته هو القول المعروف للسلف والأئمة، وهو قول الأشعري وغيره من الكلابية؛ فإنهم يثبتون قرب العباد إلى ذاته، وكذلك يثبتون استواءه على العرش بذاته، ونحو ذلك، ويقولون: الاستواء فعل فعله في العرش فصار مستويا على العرش. وهذا ـ أيضا ـ قول ابن عقيل، وابن الزاغوني، وطوائف من أصحاب أحمد وغيرهم.

وأما دنوه نفسه وتقربه من بعض عباده؛ فهذا يثبته من يثبت قيام الأفعال الاختيارية بنفسه، ومجيئه يوم القيامة، ونزوله، واستواءه على العرش. وهذا مذهب أئمة السلف وأئمة الإسلام المشهورين وأهل الحديث، والنقل

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٧٩

عنهم بذلك متواتر.

وأول من أنكر هذا في الإسلام الجهمية ومن وافقهم من المعتزلة، وكانوا ينكرون الصفات والعلو على العرش، ثم جاء ابن كلاب فخالفهم في ذلك، وأثبت الصفات والعلو على العرش، لكن وافقهم على أنه لا تقوم به الأمور الاختيارية؛ ولهذا أحدث قوله في القرآن: أنه قديم لم يتكلم به بقدرته. ولا يعرف هذا القول عن أحد من السلف، بل المتواتر عنهم أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأن الله يتكلم بمشيئته وقدرته، كما ذكرت ألفاظهم في كتب كثيرة في مواضع غير هذا.

فالذين يثبتون أنه كلم موسى بمشيئته وقدرته كلاما قائما به، هم الذين يقولون: إنه يدنو ويقرب من عباده بنفسه. وأما من قال: القرآن مخلوق أو قديم، فأصل هؤلاء أنه لا يمكن أن يقرب من شيء ولا يدنو إليه، فمن قال منهم بهذا مع هذا، كان من **تناقضه**؛ فإنه لم يفهم أصل القائلين بأنه قديم.

وأهل الكلام قد يعرفون من حقائق أصولهم ولوازمها ما لا يعرفه من وافقهم على أصل المقالة، ولم يعرف حقيقتها ولوازمها؛ فلذا يوجد كثير من الناس **يتناقض** كلامه في هذا الباب. فإن نصوص الكتاب والسنة وآثار السلف متظاهرة بالإثبات، وليس على النفي دليل واحد: لا من كتاب ولا من سنة ولا من أثر، وإنما أصله قول الجهمية، فلما جاء ابن كلاب فرق، ووافقه كثير من الناس على ذلك، فصار كثير من الناس يقر." (١)

١١٠٩-شرح حديث النزول ابن تيمية (٧٢٨)

"بما جاء عن السلف وما دل عليه الكتاب والسنة، وبما يقوله النفاة مما يناقض ذلك، ولا يهتدي **للتناقض**: {والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم} [البقرة: ٢١٣] .

وبهذا يحصل الجواب عما احتج به من قال: إن ثلث الليل يختلف باختلاف البلاد. وهذا قد احتج به طائفة. وجعلوا هذا دليلا على ما يتأولون عليه حديث النزول. وهذا الذي ذكروه إنما يصح إذا جعل نزوله من جنس نزول أجسام الناس من السطح إلى الأرض، وهو يشبه قول من قال: يخلو العرش منه بحيث يصير بعض المخلوقات فوقه وبعضها تحته!

فإذا قدر النزول هكذا كان ممتنعا؛ لما ذكروه من أنه لا يزال تحت العرش في غالب الأوقات أو جميعها، فإن بين طرفي العمارة نحو ليلة؛ فإنه يقال: بين ابتداء العمارة من المشرق ومنتهاها من المغرب مقدار مائة وثمانين درجة فلكية، وكل خمس عشرة فهي ساعة معتدلة، والساعة المعتدلة هي ساعة من اثنتي عشرة ساعة بالليل

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٠٥

أو النهار، إذا كان الليل والنهار متساويين ـ كما يستويان في أول الربيع الذي تسميه العرب الصيف، وأول الخريف الذي تسميه الربيع ـ بخلاف ما إذا كان أحدهما أطول من الآخر، وكل واحد اثنتا عشرة ساعة، فهذه الساعات مختلفة في الطول والقصر، فتغرب الشمس عن أهل المشرق قبل غروبها عن أهل المغرب، كما تطلع على هؤلاء قبل هؤلاء بنحو اثنتي عشرة ساعة أو أكثر.

فإن الشمس على أي موضع كانت مرتفعة من الأرض الارتفاع التام ـ كما يكون عند نصف النهار ـ فإنها تضيء على ما أمامها وخلفها من المشرق والمغرب تسعين درجة شرقية وتسعين غربية، والمجموع مقدار حركتها: اثنتا عشرة ساعة، ستة شرقية، وستة غربية، وهو النهار المعتدل.

ولا يزال لها هذا النهار، لكن يخفي ضوؤها بسبب ميلها إلى جانب الشمال والجنوب، فإن المعمور من الأرض من الناحية الشمالية من الأرض التي هي شمال خط الاستواء المحاذي لدائرة معتدل النهار التي نسبتها إلى القطبين ـ الشمالي والجنوبي ـ نسبة واحدة؛ ولهذا يقال في حركة الفلك: إنها على ذلك المكان دولابية مثل الدولاب، وأنها عند القطبين." (١)

١١١٠-شرح حديث النزول ابن تيمية (٧٢٨)

"وهؤلاء منهم من يقول: إن موسى رآه، وإن الجبل كان حجابه، فلما جعل الجبل دكا رآه، وهذا يوجد في كلام أبي طالب ونحوه. ومنهم من يجعل الرائي هو المرئي، فهو الله فيذكرون اتحادا، وأنه أفنى موسى عن نفسه حتى كان الرائي هو المرئي فما رآه عندهم موسى، بل رأى نفسه بنفسه، وهذا يدعونه لأنفسهم.

والاتحاد والحلول باطل. وعلى قول من يقول به إنما هذا في الباطن والقلب، لا في الظاهر؛ فإن غاية ذلك ما تقوله النصارى في المسيح، ولم يقولوا: إن أحدا رأى اللاهوت الباطن المتدرع [أي: المتلبس، وفيها معنى الدخول في الشيء] . بالناسوت.

وهذا الغلط يقع كثيرا في السالكين. يقع لهم أشياء في بواطنهم فيظنونها في الخارج في ذلك بمنزلة الغالطين من نظار المتفلسفة ونحوهم؛ حيث يتصورون أشياء بعقولهم كالكليات والمجردات ونحو ذلك، فيظنونها ثابتة في الخارج، وإنما هى في نفوسهم؛ ولهذا يقول أبو القاسم السهيلي وغيره: نعوذ بالله من قياس فلسفي، وخيال صوفي.

ولهذا يوجد التناقض الكثير في كلام هؤلاء وهؤلاء. وأما الذين جمعوا الآراء الفلسفية الفاسدة والخيالات

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٠٦

الصوفية الكاسدة كابن عربي وأمثاله، فهم من أضل أهل الأرض؛ ولهذا كان الجنيد ـ رضي الله عنه ـ سيد الطائفة إمام هدى، فكان قد عرف ما يعرض لبعض السالكين، فلما سئل عن التوحيد قال: التوحيد إفراد الحدوث عن القدم.

فبين أنه يميز المحدث عن القديم تحذيرا عن الحلول والاتحاد. فجاءت الملاحدة ـ كابن عربي ونحوه ـ فأنكروا هذا الكلام على الجنيد؛ لأنه يبطل مذهبهم الفاسد. والجنيد وأمثاله أئمة هدى، ومن خالفه في ذلك فهو ضال، وكذلك غير الجنيد من الشيوخ تكلموا فيما يعرض للسالكين، وفيما يرونه في قلوبهم من الأنوار وغير ذلك، وحذروهم أن يظنوا أن ذلك هو ذات الله ـ تعالى.

وقد خطب عروة بن الزبير من عبد الله بن عمر ابنته، وهو في الطواف، فقال: أتحدثني." (١)

١١١١-شرح حديث النزول ابن تيمية (٧٢٨)

"فصل

وإذا عرف تنزيه الرب عن صفات النقص مطلقا، فلا يوصف بالسفول ولا علو شيء عليه بوجه من الوجوه، بل هوالعلي الأعلى الذي لا يكون إلا أعلى، وهو الظاهر الذي ليس فوقه شيء كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه ليس كمثله شيء فيما يوصف به من الأفعال اللازمة والمتعدية، لا النزول ولا الاستواء ولا غير ذلك، فيجب مع ذلك إثبات ما أثبته لنفسه في كتابه وعلى لسان رسوله، والأدلة العقلية الصحيحة توافق ذلك لا **تناقضه**، ولكن السمع والعقل يناقضان البدع المخالفة للكتاب والسنة، والسلف، بل الصحابة والتابعون لهم بإحسان كانوا يقرون أفعاله من الاستواء والنزول وغيرهما على ما هي عليه.

قال أبو محمد بن أبي حاتم في تفسيره: ثنا عصام بن الرواد، ثنا آدم، ثنا أبو جعفر، عن الربيع، عن أبي العالية، {ثم استوى إلى السماء} [فصلت: ١١] يقول: ارتفع. قال: وروي عن الحسن ـ يعني البصري ـ والربيع بن أنس مثله كذلك.

وذكر البخاري في صحيحه في [كتاب التوحيد] قال: قال أبو العالية: {ثم استوى إلى السماء} [فصلت: ١١] : ارتفع فسوى خلقهن. وقال مجاهد: {ثم استوى إلى السماء} [فصلت: ١١] : علا على العرش، وكذلك ذكر ابن أبي حاتم فيتفسيره في قوله: {ثم استوى إلى السماء} [فصلت: ١١] وروى بهذا الإسناد عن أبي العالية، وعن الحسن، وعن الربيع مثل قول أبي العالية. وروى بإسناده {ثم استوى على العرش} [الحديد:

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٢٣

٤] قال: في اليوم السابع.

وقال أبو عمرو الطلمنكي: وأجمعوا ـ يعني أهل السنة والجماعة ـ على أن لله عرشا، وعلى أنه مستو على عرشه، وعلمه وقدرته وتدبيره بكل ما خلقه. قال: فأجمع المسلمون." (١)

١١١٢-شرح حديث النزول ابن تيمية (٧٢٨)

"وكان أبو الحسن الأشعري لما رجع عن الاعتزال، سلك طريقة أبي محمد بن كلاب، فصار طائفة ينتسبون إلى السنة والحديث من السالمية وغيرهم كأبي علي الأهوازي، يذكرون في مثالب أبي الحسن أشياء هي من افتراء المعتزلة وغيرهم عليه؛ لأن الأشعري بين من **تناقض** أقوال المعتزلة وفسادها مالم يبينه غيره، حتى جعلهم في قمع السمسمة.

وابن كلاب لما رد على الجهمية، لم يهتد لفساد أصل الكلام المحدث الذي ابتدعوه في دين الإسلام، بل وافقهم عليه. وهؤلاء الذين يذمون ابن كلاب والأشعري بالباطل هم من أهل الحديث. والسالمية من الحنبلية والشافعية والمالكية وغيرهم كثير منهم موافق لابن كلاب والأشعرى على هذا، موافق للجهمية على أصل قولهم الذي ابتدعوه. وهم إذا تكلموا في [مسألة القرآن] وأنه غير مخلوق، أخذوا كلام ابن كلاب والأشعري فناظروا به المعتزلة والجهمية، وأخذوا كلام الجهمية والمعتزلة فناظروا به هؤلاء، وركبوا قولا محدثا من قول هؤلاء وهؤلاء لم يذهب إليه أحد من السلف، ووافقوا ابن كلاب والأشعري وغيرهما على قولهم: إن القرآن قديم، واحتجوا بما ذكره هؤلاء على فساد قول المعتزلة والجهمية وغيرهم، وهم مع هؤلاء. وجمهور المسلمين يقولون: إن القرآن العربي كلام الله، وقد تكلم الله به بحرف وصوت، فقالوا: إن الحروف والأصوات قديمة الأعيان، أو الحروف بلا أصوات، وأن [الباء والسين والميم] مع تعاقبها في ذاتها فهي أزلية الأعيان لم تزل ولا تزال؛ كما بسطت الكلام على أقوال الناس في القرآن في موضع آخر.

والمقصود هنا التنبيه على أصل مقالات الطوائف، وابن كلاب أحدث ما أحدثه لما اضطره إلى ذلك من دخول أصل كلام الجهمية في قلبه، وقد بين فساد قولهم بنفي علو الله ونفي صفاته. وصنف كتبا كثيرة في أصل التوحيد والصفات، وبين أدلة كثيرة عقلية على فساد قول الجهمية، وبين فيها أن علو الله على خلقه،

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٤٤

ومباينته لهم، من المعلوم بالفطرة والأدلة العقلية القياسية، كما دل على ذلك الكتاب والسنة.
وكذلك ذكرها الحارث." (١)

١١١٣-شرح حديث النزول ابن تيمية (٧٢٨)

"به في كلام الفلاسفة قدح به، فإن من شأنه البحث المطلق بحسب ما يظهر له. فهو يقدح في كلام هؤلاء بما يظهر له أنه قادح فيه من كلام هؤلاء، وكذلك يصنع بالآخرين. ومن الناس من يسيء به الظن، وهو أنه يتعمد الكلام الباطل، وليس كذلك، بل تكلم بحسب مبلغه من العلم والنظر والبحث في كل مقام بما يظهر له، وهو متناقض في عامة ما يقوله؛ يقرر هنا شيئا ثم ينقضه في موضع آخر؛ لأن المواد العقلية التي كان ينظر فيها من كلام أهل الكلام المبتدع المذموم عند السلف، ومن كلام الفلاسفة الخارجين عن الملة، يشتمل على كلام باطل. كلام هؤلاء وكلام هؤلاء. فيقرر كلام طائفة بما يقرر به ثم ينقضه في موضع آخر بما ينقض به.

ولهذا اعترف في آخر عمره فقال: لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفي عليلا، ولا تروي غليلا [الغليل: شدة العطش وحرارته] ، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، اقرأ في الإثبات: {الرحمن على العرش استوى} [طه: ٥] {إليه يصعد الكلم الطيب} [فاطر: ١٠] ، واقرأ في النفي: {ليس كمثله شيء} [الشورى: ١١] {ولا يحيطون به علما} [طه: ١١٠] ، ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي.

والآمدي تغلب عليه الحيرة والوقف في عامة الأصول الكبار، حتى إنه أورد على نفسه سؤالا في تسلسل العلل، وزعم أنه لا يعرف عنه جوابا، وبنى إثبات الصانع على ذلك، فلا يقرر في كتبه لا إثبات الصانع ولا حدوث العالم، ولا وحدانية الله، ولا النبوات، ولا شيئا من الأصول التي يحتاج إلى معرفتها.

والرازي - وإن كان يقرر بعض ذلك - فالغالب على ما يقرره أنه ينقضه في موضع آخر، لكن هو أحرص على تقرير الأصول التي يحتاج إلى معرفتها من الآمدي. ولو جمع ما تبرهن في العقل الصريح من كلام هؤلاء وهؤلاء لوجد جميعه موافقا لما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، ووجد صريح المعقول مطابقا لصحيح المنقول.
لكن لم يعرف هؤلاء حقيقة ما جاء." (٢)

١١١٤-شرح حديث النزول ابن تيمية (٧٢٨)

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٧٢

(٢) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٧٦

"أصحاب الإمام أحمد وغيرهم. وقد ذكر القاضي أبو يعلى الأقوال الثلاثة عن أصحاب الإمام أحمد في [الروايتين والوجهين] وغير ذلك من الكتب.

وقبل ذلك ينبغي أن يعرف أن لفظ الحركة والانتقال والتغير والتحول، ونحو ذلك، ألفاظ مجملة؛ فإن المتكلمين إنما يطلقون لفظ الحركة على الحركة المكانية، وهو انتقال الجسم من مكان إلى مكان بحيث يكون قد فرغ الحيز الأول وشغل الثاني، كحركة أجسامنا من حيز إلى حيز، وحركة الهواء والماء، والتراب والسحاب، من حيز إلى حيز، بحيث يفرغ الأول ويشغل الثاني، فأكثر المتكلمين لا يعرفون للحركة معنى إلا هذا.

ومن هنا نفوا ما جاءت به النصوص من أنواع جنس الحركة؛ فإنهم ظنوا أن جميعها إنما تدل على هذا، وكذلك من أثبتها وفهم منها كلها هذا، كالذين فهموا من نزوله إلى السماء الدنيا أنه يبقى فوقه بعض مخلوقاته، فلا يكون هو الظاهر الذي ليس فوقه شيء، ولا يكون هو العلي الأعلى، ويلزمهم ألا يكون مستويا على العرش بحال، كما تقدم.

والفلاسفة يطلقون لفظ [الحركة] على كل ما فيه تحول من حال إلى حال. ويقولون أيضا: حقيقة الحركة هي الحدوث أو الحصول، والخروج من القوة إلى الفعل يسيرا يسيرا بالتدريج. قالوا: وهذه العبارات دالة على معنى الحركة.

وقد يحدون بها الحركة. وهم متنازعون في الرب تعالى: هل تقوم به جنس الحركة؟ على قولين.

وأصحاب أرسطو جعلوا الحركة مختصة بالأجسام، ويصفون النفس بنوع من الحركة، وليست عندهم جسما فيتناقضون. وكانت الحركة عندهم ثلاثة أنواع، فزاد ابن سينا فيها قسما رابعا فصارت أربعة. ويجعلون الحركة جنسا تحته أنواع: حركة في الكيف، وحركة في الكم، وحركة في الوضع، وحركة في الأين.

فالحركة في الكيف: هي تحول الشيء من صفة إلى صفة؛ مثل اسوداده واحمراره واخضراره واصفراره، ومثل مصيره حلوا وحامضا، ومثل تغير رائحته، وكذلك في النفوس كعلم." (١)

١١١٥-شرح حديث النزول ابن تيمية (٧٢٨)

"[القوة] قد يعم القوة التي في الجمادات بخلاف لفظ القدرة؛ فلهذا كان المنفي بلفظ [القوة] أشمل وأكمل. فإذا لم تكن قوة إلا به لم تكن قدرة إلا به بطريق الأولى. وهذا باب واسع.

والمقصود هنا أن الناس متنازعون في جنس [الحركة العامة] التي تتناول ما يقوم بذات الموصوف من الأمور

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٧٩

الاختيارية كالغضب والرضا والفرح، وكالدنو والقرب والاستواء والنزول، بل والأفعال المتعدية كالخلق والإحسان وغير ذلك على ثلاثة أقوال:

أحدها: قول من ينفي ذلك مطلقا وبكل معنى، فلا يجوز أن يقوم بالرب شيء من الأمور الاختيارية. فلا يرضى على أحد بعد أن لم يكن راضيا عنه، ولا يغضب عليه بعد أن لم يكن غضبان، ولا يفرح بالتوبة بعد التوبة، ولا يتكلم بمشيئته وقدرته إذا قيل: إن ذلك قائم بذاته.

وهذا القول أول من عرف به هم [الجهمية] و [المعتزلة] وانتقل عنهم إلى الكلابية والأشعرية والسالمية ومن وافقهم من أتباع الأئمة الأربعة، كأبي الحسن التميمي، وابنه أبي الفضل، وابن ابنه رزق الله، والقاضي أبي يعلى، وابن عقيل وأبي الحسن بن الزاغوني، وأبي الفرج بن الجوزي؛ وغير هؤلاء من أصحاب أحمد. وإن كان الواحد من هؤلاء قد يتناقض كلامه. وكأبي المعالي الجويني وأمثاله من أصحاب الشافعي، وكأبي الوليد الباجي وطائفة من أصحاب مالك، وكأبي الحسن الكرخي وطائفة من أصحاب أبي حنيفة.

والقول الثاني: إثبات ذلك، وهو قول الهشامية والكرامية وغيرهم من طوائف أهل الكلام، الذين صرحوا بلفظ الحركة.

وأما الذين أثبتوها بالمعنى العام حتى يدخل في ذلك قيام الأمور والأفعال الاختيارية بذاته، فهذا قول طوائف غير هؤلاء، كأبي الحسين البصري، وهو اختيار أبي عبد الله بن الخطيب الرازي، وغيره من النظار، وذكر طائفة: أن هذا القول لازم لجميع الطوائف.

وذكرعثمان بن سعيد الدارمي إثبات لفظ الحركة في كتاب نقضه." (١)

١١١٦-شرح عمدة الفقه لابن تيمية - من كتاب الصلاة ابن تيمية (٧٢٨)

"هذا أن المصلي إلى القبلة باجتهاده مصيب لما عند الله وأن استقبل غير جهة الكعبة وعلى هذا فيظهر تخيير العامي في تقليد من شاء في القبلة وأيضا فلا فرق بل يقال التخيير في القبلة أولى من التخيير بين اعيان المفتين لأن من استوت عنده الجهات صلى إلى حيث شاء ومن تكافات عنده الدلالات امسك عن الفتيا حتى يتبين له الحق وذلك لأن {ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله} ولا يجوز أن يقال أي شيء قلتم فهو حكم الله ولأن التخيير بين الجهات لا تناقض فيه بل هو كالتخيير بين انواع القراءات في التشهد بخلاف التخيير بين اعتقاد التحليل والتحريم ونحو ذلك فإنه متناقض والمنصوص عنه في غير موضع وهو

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٨٧

مذهب معروف أن الحق عند الله واحد وعلى المكلف أن يطلبه والمصيب له واحد وليس هذا موضع استقصاء في ذلك ولا ريب أن كون الحق عند الله واحدا في باب الأحكام ابلغ في باب الاستقبال ونحوه لأن المختلفين في القبلة وأن كان يعلم أن بعضهم مستقبل غير القبلة فجعل جهة غير القبلة قبلة أمر معهود في الشرع في حال الخوف والتطوع على الراحلة وهو في هذه الحال مستقبل القبلة التي شرعها الله له ظاهرا وباطنا فكذلك في حال الجهل بها للاشتباه أي جهة ولاها فثم وجه الله بخلاف حكم غير الحكم الذي حكم الله فإنه لا يجوز أن يكون هو حكم الله ظاهرا وباطنا بالنسبة إلى أحد من المكلفين كما هو مقرر في موضعه وأن قلنا هو مصيب في اجتهاده مخطىء بحكم الله أو قلنا هو مخطئ فيهما جميعا لكن الفرق بين التقليد في القبلة والتقليد في الأحكام أن تقليد الاوثق فيه." (١)

١١١٧-شرح عمدة الفقه لابن تيمية - من كتاب الطهارة والحج ابن تيمية (٧٢٨)

"الشرب -والله أعلم- يضمن معنى الري، فكأنه قال يروى بها عباد الله، ثم الأحاديث التي ذكرناها أكثرها يقال فيه مسح برأسه وأذنيه، فأقبل بهما وأدبر فيذكر استيعاب المسح مع إدخال الباء.

قالوا: ويقال مسحت ببعض رأسي ومسحت بجميع رأسي، ولو كانت للتبعيض لتناقض، وإنما دخلت -والله أعلم- لأن معناها إلصاق الفعل به، والمسح هو إلصاق ماسح بممسوح، ويضمن معنى الإلصاق فكأنه قيل: ألصقوا برؤوسكم فيفهم أن هناك شيئا ملصق بالرأس وهو الماء بخلاف ما لو قيل: امسحوا رؤوسكم، فإنه لا يدل على الماء ؛ لأنه يقال: مسحت رأس اليتيم ومسحت الحجر، وليس هناك شيء يلصق بالممسوح في غير اليد.

ولربما توهم أن مجرد مسح الرأس باليد كاف، ولهذا -والله أعلم- دخلت الباء في آية التيمم لتبين وجوب إلصاق التراب بالأيدي والوجوه، ولا يجب مسح الأذن، وإن قلنا بالاستيعاب في أشهر الروايتين ؛ لأنها منه حكما لا حقيقة بدليل أنها تضاف تارة إليه وتارة إلى الوجه، بقوله: سجد وجهي للذي خلقه وشق سمعه وبصره، وفي الأخرى يجب لأنهما من الرأس، وبكل حال لا يجب مسح ما استتر بالغضاريف كما استتر بالشعر من الرأس.

وإذا مسح بشرة رأسه من تحت الشعر دون أعلى الشعر لم يجزئه كما لو غسل باطن اللحية دون ظاهرها، وكذلك لو مسح المسترسل محلولا أو معقودا على أعلى الرأس وإن قلنا يجزئ مسح البعض، ولو خضب رأسه

(١) شرح عمدة الفقه لابن تيمية - من كتاب الصلاة ابن تيمية ص/٥٦٨

أو طينه لم يجز المسح عليه؛ لأنه ليس هو الرأس ولا حائله الشرعي، كما لو كان الخضاب على يديه ورجليه، وإذا مسح رأسه أو وجهه في التيمم بخرقة." (١)

١١١٨-

"ومحمد بن حميد ضعيف عند أهل الحديث إذا أسند فكيف إذا أرسل حكاية لا تعرف إلا من جهته هذا إن ثبت عنه، وأصحاب مالك متفقون على أنه بمثل هذا النقل لا يثبت عن مالك قول له في مسألة في الفقه بل إذا روى عنه الشاميون كالوليد بن مسلم ومروان بن محمد الطاطري ضعفوا رواية هؤلاء وإنما يعتمدون على رواية المدنيين والمصريين فكيف بحكاية تناقض مذهبه المعروف عنه من وجوه رواها واحد من الخراسانيين لم يدركه وهو ضعيف عند أهل الحديث؟ . مع أن قوله " وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم عليه السلام إلى الله يوم القيامة " إنما يدل على توسل آدم وذريته به يوم القيامة وهذا هو التوسل بشفاعته يوم القيامة وهذا حق؛ كما جاءت به الأحاديث الصحيحة حين تأتي الناس يوم القيامة آدم ليشفع لهم فيردهم آدم إلى نوح ثم يردهم نوح إلى إبراهيم وإبراهيم إلى موسى وموسى إلى عيسى ويردهم عيسى إلى محمد صلى الله عليه وسلم فإنه كما قال {أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر آدم فمن دونه تحت لوائي يوم القيامة ولا فخر} ولكنها مناقضة لمذهب مالك المعروف من وجوه: - (أحدها قوله " أستقبل القبلة وأدعو أم أستقبل رسول الله وأدعو؟ " فقال " ولم تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم " فإن المعروف عن مالك وغيره من الأئمة وسائر السلف من الصحابة والتابعين أن الداعي إذا سلم على النبي صلى الله عليه وسلم ثم أراد أن يدعو لنفسه فإنه يستقبل القبلة ويدعو في مسجده ولا يستقبل القبر ويدعو لنفسه بل إنما يستقبل." (٢)

١١١٩-

"إذا كان يمكن في كل منهما أن تتغير ذاته وصفاته. ومعلوم أنه هو لا يمكن أن يكمل نفسه وحده ويغيرها إذ التقدير أنه عاجز عن الانفراد بمفعول منفصل عنه فأن يكون عاجزا عن تكميل نفسه وتغييرها أولى؟ . وإذا كان هذا يمكن أن يتغير ويكمل وهو لا يمكنه ذلك بنفسه لم يكن واجب الوجود بنفسه؛ بل يكون فيه إمكان وافتقار إلى غيره والتقدير أنه واجب الوجود بنفسه غير واجب الوجود بنفسه فيكون واجبا ممكنا. وهذا تناقض إذ ما كان واجب الوجود بنفسه تكون نفسه كافية في حقيقة ذاته وصفاته لا يكون في

---

(١) شرح عمدة الفقه لابن تيمية - من كتاب الطهارة والحج ابن تيمية ٢٠٢/١

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٢٩/١

شيء من ذاته وصفاته مفتقرا إلى غيره؛ إذ ذلك كله داخل في مسمى ذاته بل ويجب أن لا يكون مفتقرا إلى غيره في شيء من أفعاله ومفعولاته. فإن أفعاله القائمة به داخلة في مسمى نفسه وافتقاره إلى غيره في بعض المفعولات: يوجب افتقاره في فعله وصفته القائمة به؛ إذ مفعوله صدر عن ذلك فلو كانت ذاته كاملة غنية: لم تفتقر إلى غيره في فعلها؛ فافتقاره إلى غيره بوجه من الوجوه: دليل عدم غناه وعلى حاجته إلى الغير؛ وذلك هو الإمكان المناقض لكونه واجب الوجود بنفسه. ولهذا لما كان وجوب الوجود: من خصائص رب العالمين والغنى عن الغير من خصائص رب العالمين: كان الاستقلال بالفعل من خصائص." (١)

-١١٢٠

"وقال أيضا:

فصل:

حقيقة مذهب الاتحادية - كصاحب الفصوص ونحوه - الذي يئول إليه كلامهم ويصرحون به في مواضع - أن الحقائق تتبع العقائد؛ وهذا أحد أقوال السوفسطائية؛ فكل من قال شيئا أو اعتقده؛ فهو حق في نفس هذا القائل المعتقد؛ ولذا يجعلون الكذب حقا ويقولون العارف لا يكذب أحدا فإن الكذب هو أيضا أمر موجود وهو حق في نفس الكاذب؛ فإن اعتقده كان حقا في اعتقاده وكلامه. ولو قال ما لم يعتقده كان حقا في كلامه فقط. ولهذا يأمر المحقق أن تعتقد كل ما يعتقده الخلائق كما قال:

عقد الخلائق في الإله عقائدا ... وأنا اعتقدت جميع ما اعتقدوه

ومعلوم أن الاعتقادات المتناقضة لا تكون معتقداتها في الخارج؛ لكن في نفس المعتقد؛ ولهذا يأمرون بالتصديق بين النقيضين والضدين ويجعلون هذا من أصول طريقهم وتحقيقهم ومعلوم أن النقيضين: لا يجتمعان في الخارج؛ لكن يمكن اعتقاد اجتماعهما فيكون ذلك حقا في نفس المعتقد وهم يدعون أن ذلك يحصل كشفا فكشفهم متناقض فخاطبت بذلك بعضهم فقال: كلاهما." (٢)

-١١٢١

"عطلوا أيضا الصانع والرسالة والحقائق كلها وجعلوا الحقائق بحسب ما يكشف للإنسان ولم يجعلوا للحقائق في أنفسها حقائق تتحقق به يكون ثابتا وبنقيضه منتفيا؛ بل هذا عندهم يفيده الإطلاق: ألا تقف

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٤/٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٩٨/٢

مع معتقد بل تعتقد جميع ما اعتقده الناس فإن كانت أقوالا متناقضة فإن الوجود يسع هذا كله ووحدة الوجود تسع هذا كله. ومعلوم أن الوجود إنما يسع وجود هذه الاعتقادات لا يسع تحقق المعتقدات في أنفسها وهذا مما لا نزاع فيه بين العقلاء فإن الاعتقاد الباطل. والقول الكاذب: هو موجود داخل في الوجود لكن هذا لا يقتضي أن يكون حقا وصدقا فإن الحق والصدق إذا أطلق على الأقوال الخبرية لا يراد به مجرد وجودها؛ فإن هذا أمر معلوم بالحس وعلى هذا التقدير فكلها حق وصدق. ومن المعلوم أن السائل عن حقها وصدقها: هي عنده منقسمة إلى حق وباطل وصدق وكذب والمراد بكونها حقا وصدقا: كونها مطابقة للخبر أو غير مطابقة ثم قد تكون مطابقة في اعتقاد القائل دون الخارج؛ وهذا هو الخطأ. وقد يسمى كذبا وقد لا يطلق عليه ذلك. فالأول: كقول النبي صلى الله عليه وسلم {كذب أبو السنابل} وقوله: {كذب من قالها إن له لأجرين اثنين إنه لجاهد} مجاهد وقول عبادة: كذب أبوكم، وقول ابن عباس: كذب نوف.." (١)

-١١٢٢

"والثاني: كقوله صلى الله عليه وسلم {لم أنس ولم تقصر فقال له ذو اليدين بلى قد نسيت} . وكأن الفرق والله أعلم: - أن من أخبر مع تفريطه في الطريق الذي يعلم به صوابه وخطأه فأخطأ سمي كاذبا - بخلاف من لم يفرط - لأنه (١) تكلم بلا حجة ولا دليل مجازفة فأخطأ بخلاف من أخبر غير مفرط. {وهذا الفرق يصلح أن يفرق به فيمن حلف على شيء يعتقده كما حلف عليه فتبين بخلافه أنه إن حلف مجازفا بلا أصل يرجع إليه مثل من حلف أن هذا غراب أو ليس بغراب بلا مستند أصلا فبان خطأ؛ [فإن هذا يحنث وذلك يحنث مثل هذا وإن لم يعلم خطأه وإن أصاب وهي مسألة حلفه أنه في الجنة] وهذا كما تقول: المفتي إذا أفتى بغير علم أنه أثم وإن أصاب وكذلك المصلي إلى القبلة بغير اجتهاد وكذلك المفسر للقرآن برأيه} (*) . ولهذا تجد هؤلاء في أخبارهم من أكثر الناس كذبا بل الكذب كالصدق عندهم فيستعملونه بحسب الحاجة ولا يبالون إذا أخبروا عن الشيء الواحد بخبرين متناقضين وتجدهم في أعمالهم بحسب أهوائهم فيعملون العملين المتناقضين أيضا إذا وافق هذا هو أهم في وقت وهذا هو أهم في وقت. وهم دائما مع المطاع سواء كان مؤمنا أو كافرا أو برا أو فاجرا أو صديقا أو زنديقا والتتار قبل إسلامهم وإن شركوهم في هذا: فهم أحسن منهم في الخبريات إذ التتار لا يخبرون عن الأمور الإلهية: بالخبرين المتناقضين بل أحدهم إما أن يعتقد الشيء علما أو تقليدا أو لا يعتقد شيئا فإما أن يجمع

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢/١٠٠

Q (١) بالأصل: "كأنه "

(*) قال الشيخ ناصر بن حمد الفهد (ص ٢١) :

والعبارات التي تحتها خط (بين معقوفتين هنا) فيها اضطراب، وقد يكون وقع فيها تصحيف، فهي غير مفهومة، والمراد بهذه العبارة – والله أعلم – أن من حلف مجازفا بلا أصل يرجع إليه فإنه يحنث وإن لم يعلم خطأه وإن أصاب.." (١)

-١١٢٣

"فصل:

اعلم – هداك الله وأرشدك – أن تصور مذهب هؤلاء: كما في بيان فساده لا يحتاج مع حسن التصور إلى دليل آخر وإنما تقع الشبهة لأن أكثر الناس لا يفهمون حقيقة قولهم وقصدهم؛ لما فيه من الألفاظ المجملة والمشتركة بل وهم أيضا لا يفهمون حقيقة ما يقصدونه ويقولونه ولهذا **يتناقضون** كثيرا في قولهم؛ وإنما ينتحلون شيئا ويقولونه أو يتبعونه. ولهذا قد افترقوا بينهم على فرق ولا يهتدون إلى التمييز بين فرقهم مع استشعارهم أنهم مفترقون. ولهذا لما بينت لطوائف من أتباعهم ورؤسائهم حقيقة قولهم وسر مذهبهم صاروا يعظمون ذلك ولولا ما أقرنه بذلك من الذم والرد لجعلوني من أئمتهم وبذلوا لي من طاعة نفوسهم وأموالهم ما يجل عن الوصف كما تبذله النصارى لرؤسائهم والإسماعيلية لكبرائهم وكما بذل آل فرعون لفرعون. وكل من يقبل قول هؤلاء فهو أحد رجلين: إما جاهل بحقيقة أمرهم وإما ظالم يريد علوا في الأرض وفسادا أو جامع بين الوصفين. وهذه حال." (٢)

-١١٢٤

"وأما المطلق من المعاني لا بشرط: فهذا إذا قيل بوجوده في الخارج فإنما يوجد معينا متميزا مخصوصا والمعين المخصوص يدخل في المطلق لا بشرط ولا يدخل في المطلق بشرط الإطلاق إذ المطلق لا بشرط أعم ولا يلزم إذا كان المطلق بلا شرط موجودا في الخارج: أن يكون المطلق المشروط بالإطلاق موجودا في الخارج؛ لأن هذا أخص منه. فإذا قلنا: حيوان أو إنسان أو جسم أو وجود مطلق فإن عنينا به المطلق بشرط الإطلاق

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٠١/٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٣٨/٢

فلا وجود له في الخارج وإن عنينا المطلق لا بشرط فلا يوجد إلا معينا مخصوصا فليس في الخارج شيء إلا معين متميز منفصل عما سواه بحده وحقيقته. فمن قال: إن وجود الحق هو الوجود المطلق دون المعين: فحقيقة قوله إنه ليس للحق وجود أصلا ولا ثبوت إلا نفس الأشياء المعينة المتميزة والأشياء المعينة ليست إياه فليس شيئا أصلا. وتلخيص النكتة: أنه لو عنى به المطلق بشرط الإطلاق فلا وجود له في الخارج فلا يكون للحق وجود أصلا وإن عنى به المطلق بلا شرط فإن قيل بعدم وجوده في الخارج فلا كلام وإن قيل بوجوده فلا يوجد إلا معينا فلا يكون للحق وجود إلا وجود الأعيان. فيلزم محذوران. (أحدهما أنه ليس للحق وجود سوى وجود المخلوقات. والثاني **التناقض** وهو قوله إنه الوجود المطلق دون المعين.." (١)

-١١٢٥

"جعلوا ذلك ساريا في الكلاب والخنازير والأقذار والأوساخ وإذا كان الله تعالى قد قال: {لقد كفر الذين قالوا إن الله هو المسيح ابن مريم} الآية. فكيف بمن قال: إن الله هو الكفار والمنافقون والصبيان والمجانين والأنجاس والأنتان وكل شيء وإذا كان الله قد رد قول اليهود والنصارى لما قالوا: {نحن أبناء الله وأحباؤه} وقال لهم: {قل فلم يعذبكم بذنوبكم بل أنتم بشر ممن خلق} الآية فكيف بمن يزعم أن اليهود والنصارى هم أعيان وجود الرب الخالق ليسوا غيره ولا سواه؟ ولا يتصور أن يعذب الله إلا نفسه؟ وأن كل ناطق في الكون فهو عين السامع؟ كما في قوله صلى الله عليه وسلم {إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها} وأن الناكح عين المنكوح حتى قال شاعرهم: - وتلتذ إن مرت على جسدي يدي لأني في التحقيق لست سواكم واعلم أن هؤلاء لما كان كفرهم - في قولهم: إن الله هو مخلوقاته كلها - أعظم من كفر النصارى بقولهم: {إن الله هو المسيح ابن مريم} وكان النصارى ضلالا أكثرهم لا يعقلون مذهبهم في التوحيد إذ هو شيء متخيل لا يعلم ولا يعقل حيث يجعلون الرب جوهرا واحدا ثم يجعلونه ثلاثة جواهر ويتأولون ذلك بتعدد الخواص والأشخاص التي هي الأقانيم والخواص عندهم ليست جواهر **فيتناقضون** مع كفرهم. كذلك هؤلاء الملاحدة الاتحادية ضلال أكثرهم لا يعقلون قول." (٢)

-١١٢٦

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٦٧/٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٧٣/٢

"بيان ذلك أنه قال: هو في كان متجل بوحدته الذاتية عالما بنفسه وبما يصدر عنه وأن المعلومات بأسرها كانت منكشفة في حقيقة العلم شاهدا لها. فيقال له: قد أثبت علمه بما يصدر منه وبمعلومات يشهدها غير نفسه ثم ذكرت أنه عرض نفسه على هذه الحقائق الكونية المشهودة المعدومة فعند ذلك عبر " بأنا " وظهرت حقيقة النبوة التي ظهر فيها الحق واضحا وانعكس فيها الوجود المطلق وأنه هو المسمى باسم الرحمن كما أن الأول هو المسمى باسم الله، وسقت الكلام إلى أن قلت: وهو الآن على ما عليه كان فهذا الذي علم أنه يصدر عنه وكان مشهودا له معدوما في نفسه هو الحق أو غيره؟ فإن كان الحق فقد لزم أن يكون الرب كان معدوما وأن يكون صادرا عن نفسه ثم أنه **تناقض**. وإن كان غيره فقد جعلت ذلك الغير هو مرآة لانعكاس الوجود المطلق وهو الرحمن فيكون الخلق هو الرحمن. فأنت حائر بين أن تجعله قد علم معدوما صدر عنه فيكون له غير وليس هو الرحمن وبين أن تجعل هذا الظاهر الواصف هو إياه وهو الرحمن فلا يكون معدوما ولا صادرا عنه وإما أن تصف الشيء بخصائص الحق الخالق تارة وبخصائص العبد المخلوق تارة فهذا مع **تناقضه** كفر من أغلظ الكفر وهو نظير قول النصارى: اللاهوت الناسوت لكن هذا أكفر من وجوه متعددة.." (١)

-١١٢٧

"وكونه متغيرا هذه التغيرات التي هي من نقص إلى كمال ومن كمال إلى نقص وإن كانت خارجة عن ذاته فهذه الأشياء كانت معدومة ولم يخلقها عندهم خارجة عنه فكيف يكون الحال؟ . (الوجه الرابع) أن عقدة حقيقة النبوة وما معها: إما أن يكون شيئا قائما بنفسه أو صفة له أو لغيره فإن كان قائما بنفسه فإما أن يكون هو الله أو غيره فإن كان ذلك هو الله فيكون الله هو النقطة الظاهرة وهو حقيقة النبوة وهو الروح الإضافي. وقد قال بعد هذا: إنه جعل الروح الإضافي في صورة فعل ذاته وأنه أعطى محمدا عقدة نبوته فيكون قد جعل نفسه صورة فعله وأعطى محمدا ذاته وهذا مع أنه من أبين الكفر وأقبحه فهو **متناقض** فمن المعطي ومن المعطى؟ إذا كان أعطى ذاته لغيره وإن كانت هذه الأشياء أعيانا قائمة بنفسها وهي غير الله – فسواء كانت ملائكة أو غيرها؛ من كل ما سوى الله من الأعيان فهو خلق من خلق الله مصنوع مربوب والله خالق كل شيء فهو قد جعل ظهور الحق واصفا وأنه المسمى باسم الرحمن فيكون المسمى باسم الرحمن الواصف لنفسه مخلوقا وهذا كفر صريح وهو أعظم من إلحاد الذين: {قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن} ؟ ومن

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٧٦/٢

إلحاد الذين قيل فيهم: {وهم يكفرون بالرحمن} فإن أولئك كفروا باسمه وصفته مع إقرارهم برب العالمين وهؤلاء أقروا بالاسم وجعلوا المسمى مخلوقا من مخلوقاته. وأما إن كان المراد بهذه الحقيقة وما معها صفة: فإما أن تكون صفة لله." (١)

-١١٢٨

"الإلهية ظهرت عقدة حقيقة النبوة فصارت مرآة لانعكاس الوجود فظهر الحق فيه بصورة وصفة واصفا. وقد ذكر في هذا الكلام الحق المواجه إليها والوجود الأعلى الذي ظهر في هذا الحق والطرف الذي لها إلى الحق فقد ذكر هنا ثلاثة أشياء: الحق والوجود والطرف وقد جعل فيما تقدم: الحق هو الوجود المطلق الذي انعكس وهو الحق الذي ظهر فيه واصفا فتارة يجعل الحق هو الوجود المطلق وتارة يجعل الوجود المطلق قد ظهر في هذا الحق وهذا تناقض. ثم يقال له: هذان عندك عبارة عن الرب تعالى فقد جعلته ظاهرا وجعلته مظهرا فإن عنيت بالظهور الوجود فيكون الرب قد وجد مرة بعد مرة وهذا كفر شنيع فكيف يتصور تكرر وجوده؟ وكيف يتصور أن يكون قد وجد في نفسه بعد أن لم يكن موجودا في نفسه؟ وإن عنيت به الوضوح والتجلي فليس هناك مخلوق يظهر له ويتجلى إذ العالم بعد لم يخلق وأنت قلت ظهر الحق فيه واصفا وسميته الرحمن ولم تجعل ظهوره معلوما ولا مشهودا فكيف يتصور أن يكون متجليا لنفسه بعد أن لم يكن متجليا؟ فإن هذا وصف له بأنه لم يكن يعلم نفسه حتى علمها. وأيضا فقد قلت: إنه كان متجليا لنفسه بوحدته فهذا كفر وتناقض. (الوجه السادس) أن هذا التحير والتناقض مثل تحير النصارى وتناقضهم في الأقانيم.." (٢)

-١١٢٩

"فإنهم يقولون: الآب والابن وروح القدس ثلاثة آلهة وهي إله واحد. والمتدرع بناسوت المسيح هو الابن ويقولون: هي الوجود والعلم والحياة والقدرة. فيقال لهم: إن كانت هذه صفات فليست آلهة ولا يتصور أن يكون المتدرع بالمسيح إلها إلا أن يكون هو الآب وإن كانت جواهر: وجب أن لا تكون إلها واحدا؛ لأن الجواهر الثلاثة لا تكون جوهرا واحدا وقد يمثلون ذلك بقولنا زيد العالم القادر الحي فهو بكونه عالما ليس هو بكونه قادرا. فإذا قيل لهم هذا كله لا يمنع أن يكون ذاتا واحدة لها صفات متعددة وأنتم لا تقولون ذلك. وأيضا: فالمتحد بالمسيح إذا كان إلها: امتنع أن يكون صفة وإنما يكون هو الموصوف؛ وأنتم لا تقولون بذاك

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢/١٨١

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢/١٨٣

فما هو الحق لا تقولونه: وما تقولونه ليس بحق وقد قال تعالى: {يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله إلا الحق} . فالنصارى حيارى **متناقضون** إن جعلوا الأقنوم صفة امتنع أن يكون المسيح إلها وإن جعلوه جوهرا امتنع أن يكون الإله واحدا وهم يريدون أن يجعلوا المسيح الله ويجعلوه ابن الله ويجعلوا الآب والابن وروح القدس." (١)

-١١٣٠

"إلها واحدا. ولهذا وصفهم الله في القرآن بالشرك تارة وجعلهم قسما غير المشركين تارة؛ لأنهم يقولون الأمرين وإن كانوا **متناقضين**. وهكذا حال هؤلاء فإنهم يريدون أن يقولوا بالاتحاد وأنه ما ثم غير ويريدون أن يثبتوا وجود العالم؛ فجعلوا ثبوت العالم في علمه وهو شاهد له وجعلوه متجليا لذلك المشهود له فإذا تجلى فيه كان هو المتجلي لا غيره وكانت تلك الأعيان المشهودة هي العالم.

وهذا الرجل وابن عربي: يشتركان في هذا ولكن يفترقان من وجه آخر.

فإن ابن عربي يقول: وجود الحق ظهر في الأعيان الثابتة في نفسها. فإن شئت قلت هو الحق وإن شئت قلت هو الخلق وإن شئت قلت هو الحق والخلق وإن شئت قلت لا حق من كل وجه ولا خلق من كل وجه وإن شئت قلت بالحيرة في ذلك.

وأما هذا فإنه يقول: تجلى الأعيان المشهودة له فقد قالا في جميع الخلق ما يشبه قول ملكية النصارى في المسيح حيث قالوا: بأن اللاهوت والناسوت صارا جوهرا واحدا له أقنومان. وأما التلمساني فإنه لا يثبت تعددا بحال؛ فهو مثل يعاقبة النصارى وهم أكفرهم والنصارى قالوا بذلك في شخص واحد وقالوا: إن اللاهوت يتدرع بالناسوت بعد أن لم يكن متدرعا به.." (٢)

-١١٣١

"وهؤلاء قالوا: إنه في جميع العالم وأنه لم يزل فقالوا بعموم ذلك ولزومه والنصارى قالوا بخصوصه وحدوثه حتى قال قائلهم: النصارى إنما كفروا لأنهم خصصوا. وهذا المعنى: قد ذكره ابن عربي في غير موضع من الفصوص وذكر أن إنكار الأنبياء على عباد الأصنام إنما كان لأجل التخصيص وإلا فالعارف المكمل من عبده في كل مظهر؛ وهو العابد والمعبود؛ وأن عباد الأصنام لو تركوا عبادتهم: لتركوا من الحق بقدر ما تركوا

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٨٤/٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٨٥/٢

منها وأن موسى إنما أنكر على هارون: لكون هارون نهاهم عن عبادة العجل؛ لضيق هارون وعلم موسى بأنهم ما عبدوا إلا الله وأن هارون إنما لم يسلط على العجل ليعبدوا الله في كل صورة وأن أعظم مظهر عبد فيه هو الهوى فما عبد أعظم من الهوى؛ لكن ابن عربي يثبت أعيانا ثابتة في العدم. وهذا ابن حمويه إنما أثبتها مشهودة في العلم فقط وهذا القول هو الصحيح؛ لكن لا يتم معه ما طلبه من الاتحاد ولهذا كان هو أبعدهم عن تحقيق الاتحاد وأقرب إلى الإسلام وإن كان أكثرهم **تناقضا** وهذيانا فكثرة الهذيان خير من كثرة الكفر. ومقتضى كلامه هذا: أنه جعل وجوده مشروطا بوجود العالم وإن كان له وجود ما غير العالم كما أن نور العين مشروط بوجود الأجفان وإن كان قائما بالحدقة فعلى هذا يكون الله مفتقرا إلى العالم محتاجا إليه كاحتياج نور العين." (١)

-١١٣٢

"(الوجه التاسع) أنه **متناقض** من حيث جعل الروح بياضها والنفس الكلية سوادها والسموات الجفن الأعلى والأرضون الجفن الأسفل. ومعلوم أن جفني عين الإنسان: محيطان بالسواد والبياض والروح والنفس عنده هي فوق السموات والأرض ليست بين السماء والأرض كما أن سواد العين وبياضها بين الجفنين فهذا التمثيل مع أنه من أقبح الكفر: ففيه من الجهالة **والتناقض** ما تراه. (الوجه العاشر) أن النفس الكلية اسم تلقاه عن الصابئة الفلاسفة. وأما الروح: فإن مقصوده بها هو الذي يسمونه العقل وهو أول الصادرات وسماه هو روحا وهذا بناه على مذهب الصابئة وليس هذا من دين الحنفاء وقد بينا فساد ذلك في غير هذا الموضع. لكن الصابئة الفلاسفة خير من هؤلاء؛ فإنهم يقرون بواجب الوجود الذي صدرت عنه العقول والنفوس والأفلاك والأرض لا يجعلونها إياه وهؤلاء يجعلونها إياه. فقولهم إنما ينطبق على المعطلة مثل فرعون - وحزبه - الذي قال: {وما رب العالمين} ؟ وقال: {ما علمت لكم من إله غيري} وقال: {يا هامان ابن لي صرحا لعلي أبلغ الأسباب} {أسباب السماوات} الآية. فإن فرعون: يقر بوجود هذا العالم ويقول: ما فوقه رب ولا له خالق غيره.." (٢)

-١١٣٣

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٨٦/٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٩١/٢

"فإذا كان هذا قوله فيمن يقول: إنهم أبناؤه وأحباؤه فكيف قوله فيمن يقول: إنهم أهداب جفنه تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا.

الوجه الثاني: أن هذا الشيخ الضال – الذي قال هذا الكفر والضلال – قد نقض آخر كلامه بأوله فإن لفظ العين: مشترك بين نفس الشيء وبين العضو المبصر وبين مسميات أخر وإذا قال بعين الشيء فهو من العين التي بمعنى النفس أي تميز بنفسه عن غيره فإذا قال: إن العالم بمجموعه حدقة عين الله – التي لا تنام – فالعين هنا بمعنى البصر. ثم قال في آخر كلامه: ونعني بعين الله ما يتعين الله فيه؛ فهذا من العين بمعنى النفس وهذه العين ليس لها حدقة ولا أجفان وإنما هذا بمنزلة من قال: نبعت العين وفاضت وشربنا منها واغتسلنا ووزنتها في الميزان؛ فوجدتها عشرة مثاقيل؛ وذهبها خالص. وسبب هذا: أنه كان كثيرا ما كان يتصرف في حروف بلا معان.

الوجه الثالث: أنه تناقض من وجه آخر؛ فإنه إذا كان العالم هو حدقة العين؛ فينبغي أن يكون قد بقي من الله بقية الأعضاء غير العين فإذا قال في آخر كلامه: والله هو نور العين كان الله جزءا من العين أو صفة له فقد جعل – في أول كلامه – العالم جزءا من الله وفي آخر كلامه جعل الله جزءا من العالم وكل من القولين كفر بل هذا أعظم من كفر الذين ذكرهم الله بقوله: {وجعلوا له من عباده جزءا إن الإنسان لكفور مبين} {أم اتخذ مما يخلق بنات." (١)

-١١٣٤

"وأصفاكم بالبنين} ؟ فإذا كان الله كفر من جعل له من عباده جزءا فكيف من جعل عباده تارة جزءا منه وتارة جعله هو جزءا منهم. فلعن الله أرباب هذه المقالات وانتصر لنفسه ولكتابه ولرسوله ولعباده المؤمنين منهم. الوجه الرابع: أنه تناقض من جهة أخرى فإنه إذا قال: العين ما يتعين الله فيه والعالم كله حدقة عينه التي لا تنام؛ فقد جعله متعينا في جميع العالم؛ فإذا قال بعدها وهو نور العين بقيت سائر أجزاء العين؛ من الأجفان؛ والأهداب والسواد؛ والبياض لم يتعين فيها فقد جعله متعينا فيها غير متعين فيها. (الوجه الخامس) أن نور العين: مفتقر إلى العين محتاج إليها لقيامه بها فإذا كان الله في العالم كالنور في العين؛ وجب أن يكون محتاجا إلى العالم. واعلم أن هذا القول يشبه قول الحلولية؛ الذين يقولون: هو في العالم كالماء في الصوفة وكالحياة في الجسم ونحو ذلك ويقولون: هو بذاته في كل مكان؛ وهذا قول قدماء الجهمية الذين كفرهم أئمة الإسلام

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢/١٩٤

وحكي عن الجهم أنه كان يقول: هو مثل هذا الهواء أو قال هو هذا الهواء. وقوله أولا: هو حدقة عين الله يشبه قول الاتحادية فإن الاتحادية يقولون: هو مثل الشمعة التي تتصور في صور مختلفة وهي واحدة فهو عندهم الوجود؛ واختلاف أحواله كاختلاف أحوال الشمعة.." (١)

-١١٣٥

"فصل:

في ذكر بعض ألفاظ ابن عربي التي تبين ما ذكرنا من مذهبه فإن أكثر الناس قد لا يفهمونه.

قال في فص يوسف - بعد أن جعل العالم بالنسبة إلى الله كظل الشخص **وتناقض** في التشبيه -: فكل ما تدركه فهو وجود الحق في أعيان الممكنات فمن حيث هوية الحق هو وجوده ومن حيث اختلاف الصور فيه هو أعيان الممكنات فكما لا يزول عنه باختلاف الصور اسم الظل: كذلك لا يزول عنه باختلاف الصور اسم العالم أو اسم سوى الحق فمن حيث أحدية كونه ظلا هو الحق لأنه الواحد الأحد ومن حيث كثرة الصور هو العالم فتفطن وتحقق ما أوضحناه لك. وإذا كان الأمر على ما ذكرته لك: فالعالم متوهم ما له وجود حقيقي وهذا معنى الخيال أي خيل لك أنه أمر زائد قائم بنفسه خارج عن الوجود الحق وليس كذلك في نفس الأمر؛ ألا تراه في الحس متصلا بالشخص الذي امتد عنه يستحيل عليه الانفكاك عن ذلك الاتصال؛ لأنه يستحيل على الشيء الانفكاك عن ذاته؛ فاعرف عينك ومن أنت وما هويتك؟ وما نسبتك إلى الحق وبما أنت حق وبما أنت عالم وسوى وغير؟ وما شاكل هذه الألفاظ.." (٢)

-١١٣٦

"وفي هذا الكلام أنواع قد بيناها في غير هذا الموضع: (منها) أن دعوى المدعي وجود خاتم الأولياء على ما ادعوه باطل لا أصل له. ولم يذكر هذا أحد من المعروفين قبل هؤلاء إلا أبو عبد الله محمد بن علي الترمذي الحكيم في كتاب (ختم الولاية) وقد ذكر في هذا الكتاب ما هو خطأ وغلط مخالف للكتاب والسنة والإجماع. وهو - رحمه الله تعالى وإن كان فيه فضل ومعرفة وله من الكلام الحسن المقبول والحقائق النافعة أشياء محمودة - ففي كلامه من الخطأ: ما يجب رده ومن أشنعها ما ذكره في كتاب (ختم الولاية) مثل دعواه فيه أنه يكون في المتأخرين من درجته عند الله أعظم من درجة أبي بكر وعمر وغيرهما. ثم إنه **تناقض** في موضع آخر؛ لما

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٩٥/٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٠٤/٢

حكى عن بعض الناس أن الولي يكون منفردا عن الناس فأبطل ذلك واحتج بأبي بكر وعمر وقال: يلزم هذا أن يكون أفضل من أبي بكر وعمر وأبطل ذلك. ومنها أنه ذكر في كتابه ما يشعر أن ترك الأعمال الظاهرة - ولو أنها التطوعات المشروعة - أفضل في حق الكامل ذي الأعمال القلبية وهذا أيضا خطأ عند أئمة الطريق فإن أكمل الخلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم وما زال محافظا على ما يمكنه من الأوراد والتطوعات البدنية إلى مماته.." (١)

-١١٣٧

"الثاني: أن عندهم أن الله ليس رب العالمين ولا مالك الملك إذ ليس إلا وجوده وهو لا يكون رب نفسه ولا يكون الملك المملوك هو الملك المالك وقد صرحوا بهذا الكفر مع **تناقضه** وقالوا: إنه هو ملك الملك بناء على أن وجوده مفتقر إلى ذوات الأشياء وذوات الأشياء مفتقرة إلى وجوده فالأشياء مالكة لوجوده فهو ملك الملك.

الثالث: أن عندهم أن الله لم يرزق أحدا شيئا ولا أعطى أحدا شيئا ولا رحم أحدا ولا أحسن إلى أحد ولا هدى أحدا. ولا أنعم على أحد نعمة ولا علم أحدا علما ولا علم أحدا البيان وعندهم في الجملة: لم يصل منه إلى أحد لا خير ولا شر ولا نفع ولا ضر ولا عطاء ولا منع ولا هدى ولا إضلال أصلا. وأن هذه الأشياء جميعها عين نفسه ومحض وجوده فليس هناك غير يصل إليه ولا أحد سواه ينتفع بها ولا عبد يكون مرزوقا أو منصورا أو مهديا. ثم على رأي صاحب الفصوص: أن هذه الذوات ثابتة في العدم والذوات هي أحسنت وأساءت ونفعت وضرت وهذا عنده سر القدر. وعلى رأي الباقين ما ثم ذات ثابتة غيره أصلا بل هو ذام نفسه بنفسه ولا عن نفسه بنفسه وقاتل نفسه بنفسه وهو المرزوق المضروب المشتوم وهو الناكح والمنكوح والآكل والمأكول وقد صرحوا بذلك تصريحا بينا.

الرابع: أن عندهم أن الله هو الذي يركع ويسجد ويخضع ويعبد." (٢)

-١١٣٨

"الذي عرفوه منهم وجهله المنكر الذي لا علم له بما يتجلى وستره العارف المكمل من نبي أو رسول أو وارث عنهم. فأمرهم بالانتزاح عن تلك الصور لما انتزح عنها رسول الوقت اتباعا للرسول طمعا في محبة الله

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢/٢٢٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢/٢٤٩

إياهم بقوله: {قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله} فدعا إلى إله يصمد إليه ويعلم من حيث الجملة ولا يشهد ولا تدركه الأبصار بل هو يدرك الأبصار للطفه وسريانه في أعيان الأشياء فلا تدركه الأبصار كما أنها لا تدرك أرواحها المدبرة أشباحها وصورها الظاهرة فهو اللطيف الخبير والخبرة ذوق والذوق تجلي والتجلي في الصور فلا بد منها ولا بد منه فلا بد أن يعبده من رآه بهواه. إن فهمت هذا اهـ. فتدبر حقيقة ما عليه هؤلاء: فإنهم أجمعوا على كل شرك في العالم وعدلوا بالله كل مخلوق وجوزوا أن يعبد كل شيء ومع كونهم يعبدون كل شيء فيقولون: ما عبدنا إلا الله. فاجتمع في قولهم أمران: كل شرك وكل جحود وتعطيل؛ مع ظنهم أنهم ما عبدوا إلا الله؛ ومعلوم أن هذا خلاف دين المرسلين كلهم؛ وخلاف دين أهل الكتاب كلهم والملل كلها؛ بل وخلاف دين المشركين أيضا؛ وخلاف ما فطر الله عليه عباده مما يعقلونه بقلوبهم ويجدونه في نفوسهم وهو في غاية الفساد **والتناقض** والسفسطة والجحود لرب العالمين. وذلك أنه علم بالاضطرار: أن الرسل كانوا يجعلون ما عبده المشركون." (١)

-١١٣٩

"من خلقه العالم وصف لم يكن عليه ولا عالم موجود فاعتقد فيه من التنزيه مع وجود العالم ما تعتقده فيه ولا عالم ولا شيء سواه ".

وهذا الذي قاله هو قول كثير من متكلمي أهل القبلة.

ولو ثبت على هذا لكان قوله من جنس قول غيره؛ لكنه **متناقض** ولهذا كان مقدم الاتحادية الفاجر التلمساني: يرد عليه في مواضع يقرب فيها إلى المسلمين كما يرد عليه المسلمون المواضع التي خرج فيها إلى الاتحاد. وإنما الحديث المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم ما أخرجه البخاري عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: {كان الله ولم يكن شيء قبله وكان عرشه على الماء وكتب في الذكر كل شيء ثم خلق السموات والأرض} . وهذه الزيادة الإلحادية وهو قولهم: وهو الآن على ما عليه كان قصد بها المتكلمة المتجهمة نفي الصفات التي وصف بها نفسه؛ من استوائه على العرش ونزوله إلى السماء الدنيا وغير ذلك فقالوا: كان في الأزل ليس مستويا على العرش وهو الآن على ما عليه كان فلا يكون على العرش لما يقتضي ذلك من التحول والتغير.

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢/٢٥٥

ويجيبهم أهل السنة والإثبات بجوابين معروفين:

أحدهما: أن المتجدد نسبة وإضافة بينه وبين العرش: بمنزلة المعية." (١)

-١١٤٠

"والصورة التي تقولها المتفلسفة أو قريب من ذلك كما يقوله ابن سبعين وأمثاله. وهؤلاء أقوالهم فيها **تناقض** وفساد وهي لا تخرج عن وحدة الوجود والحلول أو الاتحاد وهم يقولون بالحلول المطلق والوحدة المطلقة والاتحاد المطلق؛ بخلاف من يقول بالمعين كالنصارى والغالية (من الشيعة الذين يقولون بإلهية علي أو الحاكم أو الحلاج أو يونس القنيني أو غير هؤلاء ممن ادعيت فيه الإلهية. فإن هؤلاء: قد يقولون بالحلول المقيد الخاص وأولئك يقولون بالإطلاق والتعميم. ولهذا يقولون إن النصارى إنما كان خطؤهم في التخصيص وكذلك يقولون في المشركين عباد الأصنام إنما كان خطؤهم لأنهم اقتصروا على بعض المظاهر دون بعض وهم يجوزون الشرك وعبادة الأصنام مطلقا على وجه الإطلاق والعموم. ولا ريب أن في قول هؤلاء من الكفر والضلال: ما هو أعظم من كفر اليهود والنصارى. وهذا المذهب شائع في كثير من المتأخرين وكان طوائف من الجهمية يقولون به وكلام ابن عربي في فصوص الحكم وغيره وكلام ابن سبعين." (٢)

-١١٤١

"(الأصل الثاني) الاحتجاج بالقدر على المعاصي وعلى ترك المأمور وفعل المحظور) فإن القدر يجب الإيمان به ولا يجوز الاحتجاج به على مخالفة أمر الله ونهيه ووعده ووعيده. والناس - الذين ضلوا في القدر - على ثلاثة أصناف: قوم آمنوا بالأمر والنهي والوعد والوعيد؛ وكذبوا بالقدر وزعموا أن من الحوادث ما لا يخلقه الله كالمعتزلة ونحوهم. وقوم آمنوا بالقضاء والقدر ووافقوا أهل السنة والجماعة على أنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وأنه خالق كل شيء وربه ومليكه؛ لكن عارضوا هذا بالأمر والنهي وسموا هذا حقيقة وجعلوا ذلك معارضا للشريعة. وفيهم من يقول: إن مشاهدة القدر تنفي الملام والعقاب وإن العارف يستوي عنده هذا وهذا. وهم في ذلك **متناقضون** مخالفون للشرع والعقل والذوق والوجد؛ فإنهم لا يسوون بين من أحسن إليهم وبين من ظلمهم ولا يسوون بين العالم والجاهل والقادر والعاجز ولا بين الطيب والخبيث ولا بين العادل

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢/٢٧٣

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢/٢٩٦

والظالم؛ بل يفرقون بينهما ويفرقون أيضا بموجب أهوائهم وأغراضهم لا بموجب الأمر والنهي ولا يقفون لا مع القدر ولا مع الأمر؛ بل كما." (١)

١١٤٢-

"قال بعض العلماء: أنت عند الطاعة قدري وعند المعصية جبري أي مذهب يوافق هواك تمذهبت به. ولا يوجد أحد يحتج بالقدر في ترك الواجب وفعل المحرم: إلا وهو **متناقض** لا يجعله حجة في مخالفة هواه بل يعادي من آذاه وإن كان محقا ويحب من وافقه على غرضه وإن كان عدوا لله فيكون حبه وبغضه وموالاته ومعاداته: بحسب هواه وغرضه وذوق نفسه ووجده لا بحسب أمر الله ونهيه ومحبته وبغضه وولايته وعداوته. إذ لا يمكنه أن يجعل القدر حجة لكل أحد. فإن هذا مستلزم للفساد الذي لا صلاح معه والشر الذي لا خير فيه؛ إذ لو جاز أن يحتج كل أحد بالقدر لما عوقب معتد ولا اقتص من ظالم با غ ولا أخذ لمظلوم حقه من ظالمه ولفعل كل أحد ما يشتهيه من غير معارض يعارضه فيه وهذا فيه من الفساد ما لا يعلمه إلا رب العباد. فمن المعلوم بالضرورة: أن الأفعال تنقسم إلى ما ينفع العباد وإلى ما يضرهم والله قد بعث رسوله صلى الله عليه وسلم يأمر المؤمنين بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث فمن لم يتبع شرع الله ودينه: تبع ضده من الأهواء والبدع وكان احتجاجه بالقدر من الجدل بالباطل ليدحض به الحق لا من باب الاعتماد عليه ولزمه أن يجعل كل من جرت عليه المقادير من أهل المعاذير.." (٢)

١١٤٣-

"وإن قال: أنا أعذر بالقدر من شهده وعلم أن الله خالق فعله ومحركه لا من غاب عن هذا الشهود أو كان من أهل الجحود. قيل له: فيقال لك وشهود هذا وجحود هذا من القدر؟ فالقدر متناول لشهود هذا وجحود هذا؟ فإن كان هذا موجبا للفرق مع شمول القدر لهما: فقد جعلت بعض الناس محمودا وبعضهم مذموما مع شمول القدر لهما؟ وهذا رجوع إلى الفرق واعتصام بالأمر والنهي وحينئذ فقد نقضت أصلك **وتناقضت** فيه وهذا لازم لكل من دخل معك فيه. ثم مع فساد هذا الأصل **وتناقضه**: فهو قول باطل وبدعة مضلة. فمن جعل الإيمان بالقدر وشهوده عذرا في ترك الواجبات وفعل المحظورات؟ بل الإيمان بالقدر حسنة من الحسنات وهذه لا تنهض بدفع جميع السيئات فلو أشرك مشرك بالله وكذب رسوله ناظرا إلى أن ذلك

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٠٠/٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٠١/٢

مقدر عليه: لم يكن ذلك غافرا لتكذيبه ولا مانعا من تعذيبه فإن الله لا يغفر أن يشرك به سواء كان المشرك مقرا بالقدر وناظرا إليه أو مكذبا به أو غافلا عنه فقد قال إبليس: {بما أغويتني لأزينن لهم في الأرض ولأغوينهم أجمعين} فأصر واحتج بالقدر فكان ذلك زيادة في كفره وسببا لمزيد عذابه. وأما آدم عليه السلام فإنه قال: {ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين} قال تعالى: {فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه إنه." (١)

١١٤٤-

"والخنازير والبول والعذرة وكل خبيث مع أنه باطل عقلا وشرعا فهو كاذب في ذلك **متناقض** فيه فإنه لو آذاه مؤذ وآلمه ألما شديدا لأبغضه وعاداه بل اعتدى في أذاه فعشق الرجل لكل موجود محال عقلا محرم شرعا.

وما ذكر عن بعضهم من قوله " عين ما ترى ذات لا ترى وذات لا ترى عين ما ترى) " هو من كلام ابن سبعين وهو من أكابر أهل الشرك والإلحاد والسحر والاتحاد وكان من أفضلهم وأذكيائهم وأخبرهم بالفلسفة وتصوف المتفلسفة. وقول " ابن عربي " ظاهره خلقه وباطنه حقه " هو قول أهل الحلول وهو **متناقض** في ذلك فإنه يقول بالوحدة فلا يكون هناك موجودان؛ أحدهما باطن والآخر ظاهر والتفريق بين الوجود والعين: تفريق لا حقيقة له بل هو من أقوال أهل الكذب والمين.

وقول ابن سبعين " رب مالك وعبد هالك وأنتم ذلك؛ الله فقط والكثرة وهم) " هو موافق لأصله الفاسد في أن وجود المخلوق وجود الخالق؛ ولهذا قال: وأنتم ذلك. فإنه جعل العبد هالكا أي لا وجود له فلم يبق إلا وجود الرب فقال: وأنتم ذلك وكذلك قال: الله فقط والكثرة وهم؛ فإنه على قوله لا موجود إلا الله. ولهذا كان يقول هو وأصحابه في ذكرهم: ليس إلا الله بدل قول المسلمين لا إله إلا الله.." (٢)

١١٤٥-

"وكان الشيخ قطب الدين بن القسطلاني يسميهم " الليسية " ويقول: احذروا هؤلاء الليسية ولهذا قال: والكثرة وهم وهذا **تناقض** فإن قوله " وهم " يقتضي متوهما؛ فإن كان المتوهم هو الوهم فيكون الله هو الوهم؛ وإن كان المتوهم هو غير الوهم فقد تعدد الوجود وكذلك إن كان المتوهم هو الله: فقد وصف الله بالوهم الباطل

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢/٣٠٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢/٣٠٦

وهذا مع أنه كفر فهو يناقض قوله: الوجود واحد وإن كان المتوهم غيره فقد أثبت غير الله وهذا يناقض أصله ثم متى أثبت غيرا لزمت الكثرة فلا تكون الكثرة وهما بل تكون حقا. والبيتان المذكوران عن ابن عربي مع **تناقضهما**: مبنيان على هذا الأصل؛ فإن قوله: يا صورة أنس سرها معنائي " خطاب على لسان الحق يقول لصورة الإنسان يا صورة أنس سرها معنائي؛ أي هي الصورة وأنا معناها وهذا يقتضي أن المعنى غير الصورة وهو يقتضي التعدد والتفريق بين المعنى والصورة فإن كان وجود المعنى هو وجود الصورة – كما يصرح به – فلا تعدد؛ وإن كان وجود هذا غير وجود هذا: فهو **متناقض** في قوله. وقوله: ما خلقك للأمر ترى لولائي." (١)

١١٤٦-

"كلام مجمل يمكن أن يريد به معنى صحيحا أي لولا الخالق لما وجد المكلفون ولا خلق لأمر الله لكن قد عرف أنه لا يقول بهذا وأن مراده الوحدة والحلول والاتحاد؛ ولهذا قال: – شئناك فأنشأناك خلقا بشرا كي تشهدنا في أكمل الأشياء فبين أن العبيد يشهدونه في أكمل الأشياء وهي الصورة الإنسانية وهذا يشير إلى الحلول – وهو حلول الحق في الخلق – لكنه **متناقض** في كلامه؛ فإنه لا يرضى بالحلول ولا يثبت موجودين حل أحدهما في الآخر بل عنده وجود الحال هو عين وجود المحل؛ لكنه يقول بالحلول بين الثبوت والوجود فوجود الحق حل في ثبوت الممكنات وثبوتها حل في وجوده؛ وهذا الكلام لا حقيقة له في نفس الأمر فإنه لا فرق بين هذا وهذا؛ لكنه هو مذهبه **المتناقض** في نفسه.

وأما الرجل الذي طلب من والده الحج فأمره أن يطوف بنفس الأب فقال: طف ببيت ما فارقه الله طرفة عين قط ": فهذا كفر بإجماع المسلمين فإن الطواف بالبيت العتيق مما أمر الله به ورسوله وأما الطواف بالأنبياء والصالحين فحرام بإجماع المسلمين؛ ومن اعتقد ذلك دينا فهو كافر سواء طاف ببدنه أو بقبره. وقوله: " ما فارقه الله طرفة عين قط ": إن أراد به الحلول المطلق العام فهو مع بطلانه **متناقض** فإنه لا فرق حينئذ بين الطائف والمطوف به فلم يكن طواف." (٢)

١١٤٧-

"هذا بهذا أولى من العكس؛ بل هذا يستلزم أنه يطاف بالكلاب والخنازير والكفار والنجاسات والأقذار وكل خبيث وكل ملعون؛ لأن الحلول والاتحاد العام يتناول هذا كله. وقد قال مرة شيخهم الشيرازي لشيخه

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢/٣٠٧

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢/٣٠٨

التلمساني وقد مر بكلب أجرب ميت: هذا أيضا من ذات الله؟ فقال: وثم خارج عنه؟ ومر التلمساني ومعه شخص بكلب فركضه الآخر برجله فقال: لا تركضه فإنه منه وهذا مع أنه من أعظم الكفر والكذب الباطل في العقل والدين: فإنه متناقض فإن الراكض والمركوض واحد وكذلك الناهي والمنهي فليس شيء من ذلك بأولى بالأمر والنهي من شيء ولا يعقل مع الوحدة تعدد وإذا قيل مظاهر ومجالي: قيل إن كان لها وجود غير وجود الظاهر والمتجلي فقد ثبت التعدد وبطلت الوحدة؛ وإن كان وجود هذا هو وجود هذا: لم يبق بين الظاهر والمظهر والمتجلي فيه فرق. وإن أراد بقوله: ما فارقه الله طرفة عين الحلول الخاص - كما تقوله النصارى في المسيح - لزم أن يكون هذا الحلول ثابتا له من حين خلق - كما تقوله النصارى في المسيح - فلا يكون ذلك حاصلا له بمعرفته وعبادته وتحقيقه وعرفانه. وحينئذ فلا يكون فرق بينه وبين غيره من الآدميين فلماذا يكون الحلول ثابتا له دون غيره؟ وهذا شر من قول النصارى؛ فإن النصارى ادعوا ذلك في المسيح لكونه خلق من غير أب وهؤلاء الشيوخ لم يفضلوا في نفس التخليق وإنما فضلوا بالعبادة والمعرفة والتحقيق والتوحيد.." (١)

١١٤٨-

"وأما البيتان المنسوبان إلى الحلاج: - سبحان من أظهر ناسوته سر سنا لاهوته الثاقب حتى بدا في خلقه ظاهرا في صورة الآكل والشارب فهذه قد بين بها الحلول الخاص) كما تقول النصارى في المسيح - وكان أبو عبد الله بن خفيف الشيرازي - قبل أن يطلع على حقيقة أمر الحلاج - يذب عنه فلما أنشد هذين البيتين قال: لعن الله من قال هذا. وقوله وله: - عقد الخلائق في الإله عقائدا وأنا اعتقدت جميع ما اعتقدوه فهذا البيت يعرف لابن عربي فإن كان قد سبقه إليه الحلاج وقد تمثل هو به: فإضافته إلى الحلاج صحيحة وهو كلام متناقض باطل. فإن الجمع بين النقيضين في الاعتقاد في غاية الفساد. والقضيتان المتناقضتان بالسلب والإيجاب على وجه يلزم من صدق أحدهما كذب الأخرى لا يمكن الجمع بينهما. وهؤلاء يزعمون أنه يثبت عندهم في الكشف ما يناقض صريح العقل وأنهم يقولون بالجمع بين النقيضين وبين الضدين وأن من سلك طريقهم يقول بمخالفة المعقول والمنقول ولا ريب أن هذا من أفسد ما ذهب إليه أهل السفسطة.." (٢)

١١٤٩-

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٠٩/٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣١١/٢

"ولهذا قال سلف هؤلاء الملاحدة: إن الحلاج نصف رجل؛ وذلك أنه لم ترفع له الإنية بالمعنى فرفعت له صورة: يقولون إنه لما لم ترفع إنيته في الثبوت في حقيقة شهوده رفعت صورة فقتل وهذا القول مع ما فيه من الكفر والإلحاد: فهو **متناقض** ينقض بعضه بعضا فإن قوله: بيني وبينك إني تزاحمني خطاب لغيره وإثبات إنية بينه وبين ربه؛ وهذا إثبات أمور ثلاثة ولذلك يقول: فارفع بحقك إنيي من البين طلب من غيره أن يرفع إنيته وهذا إثبات لأمور ثلاثة. وهذا المعنى الباطل هو الفناء الفاسد وهو الفناء عن وجود السوى فإن هذا فيه طلب رفع الإنية - وهو طلب الفناء - والفناء ثلاثة أقسام: فناء عن وجود السوى وفناء عن شهود السوى وفناء عن عبادة السوى. فالأول: هو فناء أهل الوحدة الملاحدة كما فسروا به كلام الحلاج - وهو أن يجعل الوجود وجودا واحدا -. وأما الثاني: - وهو الفناء عن شهود السوى - فهذا هو الذي يعرض لكثير من السالكين كما يحكى عن أبي يزيد وأمثاله وهو مقام الاصطلام وهو أن يغيب بموجوده عن وجوده وبمعبوده عن عبادته وبمشهوده عن شهادته وبمذكوره عن ذكره فيفنى من لم يكن ويبقى من لم يزل؛ وهذا كما يحكى أن." (١)

-١١٥٠

"وما كان بي صلى سواي ولم تكن ... صلاتي لغيري في أداء كل ركعة

إلى أن قال:

وما زلت إياها وإياي لم تزل ... ولا فرق بل ذاتي لذاتي أحبت

وقد رفعت تاء المخاطب بيننا ... وفي رفعها عن فرقة الفرق رفعتي

فإن دعيت كنت المجيب وإن أكن ... منادي أجابت من دعاني ولبت

إلي رسولا كنت مني مرسلا ... وذاتي بآياتي علي استدلت

وأما المنقول عن عيسى ابن مريم صلوات الله عليه فهو كذب عليه وهو كلام ملحد كاذب وضعه على المسيح وهذا لم ينقله عنه مسلم ولا نصراني فإنه لا يوافق قول النصارى فإن قوله: إن الله اشتاق أن يرى ذاته المقدسة فخلق من نوره آدم وجعله كالمرآة ينظر إلى ذاته المقدسة فيها وإني أنا ذلك النور وآدم المرآة) : فهذا الكلام - مع ما فيه من الكفر والإلحاد - **متناقض** وذلك أن الله سبحانه يرى نفسه كما يسمع كلام نفسه وهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عبد مخلوق لله - قال لأصحابه: {إني أراكم من وراء ظهري كما أراكم من بين يدي} فإذا كان المخلوق قد يرى ما خلفه - وهو أبلغ من رؤية نفسه - فالخالق تعالى كيف لا يرى

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢/٣١٣

نفسه؟ وأيضا فإن شوقه إلى رؤية نفسه حتى خلق آدم: يقتضي أنه لم يكن في الأزل يرى نفسه حتى خلق آدم.." (١)

-١١٥١

"وأيضا فهؤلاء يقولون بعموم الوحدة والاتحاد والحلول في كل شيء، فتخصيصهم بعد هذا آدم أو نحو المسيح يناقض قولهم بالعموم وإنما يخص المسيح ونحوه من يقول بالاتحاد الخاص كالنصارى والغالية من الشيعة وجهال النساك ونحوهم. وأيضا فلو قدر أن الإنسان يرى نفسه في المرآة: فالمرآة خارجة عن نفسه فيرى نفسه أو مثال نفسه في غيره والكون عندهم ليس فيه غير ولا سوى فليس هناك مظهر مغاير للظاهر ولا مرآة مغايرة للرائي. وهم يقولون: إن الكون مظاهر الحق) فإن قالوا: المظاهر غير الظاهر لزم التعدد وبطلت الوحدة وإن قالوا: المظاهر هي الظاهر لم يكن قد ظهر شيء في شيء ولا تجلى شيء في شيء ولا ظهر شيء لشيء ولا تجلى شيء لشيء وكان قوله:

وشاهد إذا استجليت نفسك من ترى

كلاما **متناقضا**؛ لأن هنا مخاطبا ومخاطبا ومرآة تستجلى فيها الذات فهذه ثلاثة أعيان فإن كان الوجود واحدا بالعين بطل هذا الكلام وكل كلمة يقولونها تنقض أصلهم.." (٢)

-١١٥٢

"وظاهرا ونهاه عن المعصية باطنا وظاهرا وقدر ما يكون فيه من طاعة ومعصية باطنا وظاهرا وخلق العبد وجميع أعماله باطنا وظاهرا وكون ذلك بقوله "كن " باطنا وظاهرا.

وليس في القدر حجة لابن آدم ولا عذر بل القدر يؤمن به ولا يحتج به والمحتج بالقدر فاسد العقل والدين **متناقض** فإن القدر إن كان حجة وعذرا: لزم أن لا يلام أحد؛ ولا يعاقب ولا يقتص منه وحينئذ فهذا المحتج بالقدر يلزمه - إذا ظلم في نفسه وماله وعرضه وحرمته - أن لا ينتصر من الظالم ولا يغضب عليه ولا يذمه؛ وهذا أمر ممتنع في الطبيعة لا يمكن أحد أن يفعله فهو ممتنع طبعا محرم شرعا. ولو كان القدر حجة وعذرا: لم يكن إبليس ملوما ولا معاقبا ولا فرعون وقوم نوح وعاد وثمود وغيرهم من الكفار ولا كان جهاد الكفار جائزا ولا إقامة الحدود جائزا ولا قطع السارق ولا جلد الزاني ولا رجمه ولا قتل القاتل ولا عقوبة معتد بوجه من

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣١٦/٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣١٩/٢

الوجوه. ولما كان الاحتجاج بالقدر باطلا في فطر الخلق وعقولهم: لم تذهب إليه أمة من الأمم ولا هو مذهب أحد من العقلاء الذين يطردون قولهم فإنه لا يستقيم عليه مصلحة أحد لا في دنياه ولا آخرته ولا يمكن اثنان أن يتعاشرا ساعة واحدة؛ إن لم يكن أحدهما ملتزما مع الآخر نوعا من الشرع فالشرع نور الله في أرضه وعدله بين عباده.." (١)

-١١٥٣

"يقول: أنت إذا أطعت جعلت نفسك خالقا لطاعتك فتنسى نعمة الله عليك إن جعلك مطيعا له وإذا عصيت لم تعترف بأنك فعلت الذنب؛ بل تجعل نفسك بمنزلة المجبور عليه بخلاف مراده أو المحرك الذي لا إرادة له ولا قدرة ولا علم وكلاهما خطأ. وقد ذكر أبو طالب المكي عن سهل بن عبد الله التستري أنه قال: إذا عمل العبد حسنة فقال: أي ربي أنا فعلت هذه الحسنة قال له ربه أنا يسرتك لها وأنا أعنتك عليها. فإن قال: أي ربي أنت أعنتني عليها ويسرتني لها قال له ربه: أنت عملتها وأجرها لك. وإذا فعل سيئة فقال أي ربي أنت قدرت علي هذه السيئة. قال له ربه: أنت اكتسبتها وعليك وزرها فإن قال أي ربي إني أذنبت هذا الذنب وأنا أتوب منه قال له ربه: أنا قدرته عليك وأنا أغفره لك. وهذا باب مبسوط في غير هذا الموضع. وقد كثر في كثير من المنتسبين إلى المشيخة والتصوف شهود القدر فقط من غير شهود الأمر والنهي والاستناد إليه في ترك المأمور وفعل المحظور وهذا أعظم الضلال. ومن طرد هذا القول والتزم لوازمه: كان أكفر من اليهود والنصارى والمشركين لكن أكثر من يدخل في ذلك يتناقض ولا يطرد قوله. وقول هذا القائل هو من هذا الباب فقوله: آدم كان أمره بكل باطنا فأكل وإبليس كان توحيده ظاهرا فأمر بالسجود لآدم فرآه غيرا فلم يسجد." (٢)

-١١٥٤

"لهم الجنة} الآية ولهذا قال في تمام الآية: {ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجرا عظيما} . فتبين أن قول ذلك الفقير هو القول الصحيح وأن الله إذا كان قد قال لنبيه: {ليس لك من الأمر شيء} فأيش نكون نحن؟ وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحيح أنه قال: {لا تطروني كما أطرت النصارى المسيح ابن مريم فإنما أنا عبد فقولوا عبد الله ورسوله} .

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٢٣/٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٢٨/٢

وأما قول القائل:

ما غبت عن القلب ولا عن عيني ... ما بينكم وبيننا من بين

فهذا قول مبني على قول هؤلاء وهو باطل **متناقض** فإن مبناه على أنه يرى الله بعينه وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: {واعلموا أن أحدا منكم لن يرى ربه حتى يموت} . وقد اتفق أئمة المسلمين على أن أحدا من المؤمنين لا يرى الله بعينه في الدنيا ولم يتنازعوا إلا في النبي صلى الله عليه وسلم خاصة مع أن جماهير الأئمة على أنه لم يره بعينه في الدنيا وعلى هذا دلت الآثار الصحيحة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة وأئمة المسلمين. ولم يثبت عن ابن عباس ولا عن الإمام أحمد وأمثالهما: أنهم قالوا إن محمدا رأى ربه بعينه بل الثابت عنهم إما إطلاق الرؤية وإما تقييدها بالفؤاد." (١)

-١١٥٥

"وإن جعلوه ثابتا في الخارج جعلوه جزءا من الموجودات فيكون الخالق جزءا من المخلوق أو عرضا قائما بالمخلوق وكل هذا مما يعلم فساده بالضرورة وقد بسط هذا في غير هذا الموضع. وأما **تناقضه** فقوله: ما غبت عن القلب ولا عن عيني ما بينكم وبيننا من بين يقتضي المغايرة وأن المخاطب غير المخاطب وأن المخاطب له عين وقلب لا يغيب عنهما المخاطب؛ بل يشهده القلب والعين والشاهد غير المشهود. وقوله: ما بينكم وبيننا من بين فيه إثبات ضمير المتكلم وضمير المخاطب وهذا إثبات لاثنين وإن قالوا: هذه مظاهر ومجالي. قيل: فإن كانت المظاهر والمجالي غير الظاهر والمتجلي فقد ثبتت التثنية وبطلت الوحدة وإن كان هو إياها فقد بطل التعدد فالجمع بينهما **تناقض**.

وقول القائل:

فارق ظلم الطبع وكن متحدا بالله ... وإلا فكل دعواك محال

إن أراد الاتحاد المطلق: فالمفارق هو المفارق وهو الطبع وظلم الطبع وهو المخاطب بقوله: " وكن متحدا بالله " وهو المخاطب بقوله: "كل دعواك محال " وهو القائل هذا القول وفي ذلك من **التناقض** ما لا يخفى.." (٢)

-١١٥٦

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢/٣٣٥

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢/٣٣٨

"والمقصود هنا أن قوله: يغيب عن المذكور كلام جاهل فإن هذا لا يحمد أصلا بل المحمود أن يغيب بالمذكور عن الذكر لا يغيب عن المذكور في سطوات الذكر. اللهم إلا أن يريد أنه غاب عن المذكور فشهد المخلوق وشهد أنه الخالق ولم يشهد الوجود إلا واحدا ونحو ذلك من المشاهد الفاسدة؛ فهذا شهود أهل الإلحاد لا شهود الموحدين ولعمري إن من شهد هذا الشهود الإلحادي فإنه يرى صلاة العارفين من الكفر. الكون يناديك أما تسمعني من ألف أشتاتي ومن فرقني؟ انظر لترايي منظرا معتبرا ما في سوى وجود من أوجدني فهو من أقوال هؤلاء الملاحدة وأقوالهم كفر متناقض باطل في العقل والدين فإنه إذا لم يكن فيه إلا وجود من أوجده: كان ذلك الوجود هو الكون المنادي وهو المخاطب المنادى وهو الأشتات المؤلفة المفرقة وهو المخاطب الذي قيل له: انظر. وحينئذ يكون الوجود الواجب القديم الأزلي: قد أوجد نفسه وفرقها وألفها. فهذا جمع بين النقيضين فإن الواجب بنفسه لا يكون مفعولا مصنوعا والشيء الواحد لا يكون خالقا مخلوقا قديما محدثا واجبا بنفسه واجبا بغيره فإن هذا جمع بين النقيضين.." (١)

-١١٥٧

"فالواجب هو الذي لا تقبل ذاته العدم والممكن هو الذي تقبل ذاته العدم فيمتنع أن يكون الشيء الواحد قابلا للعدم غير قابل للعدم والقديم هو الذي لا أول لوجوده والمحدث هو الذي له أول فيمتنع كون الشيء الواحد قديما محدثا. ولولا أنه قد علم مرادهم بهذا القول: لأمكن أن يراد بذلك: ما في سوى الوجود الذي خلقه من أوجدني: وتكون إضافة الوجود إلى الله) إضافة الملك لكن قد علم أنه لم يرد هذا ولأن هذه العبارة لا تستعمل في هذا المعنى وإنما يراد بوجود الله وجود ذاته لا وجود مخلوقاته وهكذا قول القائل: - ذات وجود الكون للخلق شهود أن ليس لموجود سوى الحق وجود مراده به أن وجود الكون هو نفس وجود الحق) وهذا هو قول أهل الوحدة وإلا فلو أراد أن وجود كل موجود من المخلوقات هو من الحق تعالى - فليس لشيء وجود من نفسه وإنما وجوده من ربه والأشياء باعتبار أنفسها لا تستحق سوى العدم وإنما حصل لها الوجود من خالقها وبارئها فهي دائمة الافتقار إليه لا تستغني عنه لحظة لا في الدنيا ولا في الآخرة - لكان قد أراد معنى صحيحا وهو الذي عليه أهل العقل والدين من الأولين والآخرين. وهؤلاء القائلون بالوحدة: قولهم متناقض؛ ولهذا يقولون:." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢/٣٤٤

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢/٣٤٥

-١١٥٨

"خلقه من امرأة بلا رجل: فخلق حواء من رجل بلا امرأة أعجب من ذلك فإنه خلق من بطن امرأة وهذا معتاد بخلاف الخلق من ضلع رجل فإن هذا ليس بمعتاد. فما من أمر يذكر في المسيح صلى الله عليه وسلم إلا وقد شركه فيه أو فيما هو أعظم منه غيره من بني آدم فعلم قطعا أن تخصيص المسيح باطل وأن ما يدعونه له إن كان ممكنا فلا اختصاص له به وإن كان ممتنعا فلا وجود له فيه ولا في غيره. ولهذا قال هؤلاء الاتحادية: إن النصارى إنما كفروا بالتخصيص وهذا أيضا باطل فإن في الاتحاد عموما وخصوصا. والمقصود هنا أن تشبيه الاتحادية أحدهم بالظل المستحيل يناقض قولهم بالوحدة) وكذلك قول الآخر: - أحن إليه وهو قلبي وهل يرى سواي أخو وجد يحن لقلبه؟ ويحجب طرفي عنه إذ هو ناظري وما بعده إلا لإفراط قربه هو - مع ما قصده به من الكفر والاتحاد - كلام متناقض فإن حنين الشيء إلى ذاته متناقض ولهذا قال: وهل يرى سواي أخو وجد يحن لقلبه؟ . وقوله: وما بعده إلا لإفراط قربه متناقض؛ فإنه لا قرب ولا بعد عند." (١)

-١١٥٩

"أهل الوحدة فإنها تقتضي اثنين يقرب أحدهما من الآخر والواحد لا يقرب من ذاته ولا يبعد من ذاته. وأما قول القائل: التوحيد لا لسان له والألسنة كلها لسانه فهذا أيضا من قول أهل الوحدة وهو - مع كفره - قول متناقض فإنه قد علم بالاضطرار من دين الإسلام أن لسان الشرك لا يكون له لسان التوحيد وأن أقوال المشركين الذين قالوا: {لا تذرن آلهتكم ولا تذرن ودا ولا سواعا ولا يغوث ويعوق ونسرا} والذين قالوا: {ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى} والذين قالوا: {وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك وما نحن لك بمؤمنين} {إن نقول إلا اعتراك بعض آلهتنا بسوء} والذين قالوا: {حرقوه وانصروا آلهتكم} ونحو هؤلاء ليس هذا هو لسان التوحيد. وأما تناقض هذا القول على أصلهم فإن الوجود إن كان واحدا كان إثبات التعدد تناقضا فإذا قال القائل: الوجود واحد وقال الآخر: ليس بواحد؛ بل متعدد كان هذان القولان متناقضين فيمتنع أن يكون أحدهما هو الآخر. وإذا قال قائل: الألسنة كلها لسانه: فقد صرح بالتعدد في قوله: الألسنة كلها وذلك يقتضي أن لا يكون هذا اللسان هو هذا اللسان فثبت التعدد وبطلت الوحدة.." (٢)

-١١٦٠

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٤٨/٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٤٩/٢

"وكل كلام لهؤلاء ولغيرهم فإنه ينقض أصلهم فإنهم مضطرون إلى إثبات التعدد. فإن قالوا: الوجود واحد بمعنى أن الموجودات اشتركت في مسمى الوجود فهذا صحيح؛ لكن الموجودات المشتركات في مسمى الواحد لا يكون وجود هذا عين وجود هذا بل هذا اشتراك في الاسم العام الكلي كالاشتراك في الأسماء التي يسميها النحاة اسم الجنس ويقسمها المنطقيون إلى جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض عام. فالاشتراك في هذه الأسماء: هو مستلزم لتباين الأعيان وكون أحد المشتركين ليس هو الآخر. وهذا مما يعلم به أن وجود الحق مباين لوجود المخلوقات فإنه أعظم من مباينة هذا الموجود لهذا الموجود فإذا كان وجود الفلك مباينا مخالفا لوجود الذرة والبعوضة؛ فوجود الحق تعالى أعظم مباينة لوجود كل مخلوق من مباينة وجود ذلك المخلوق لوجود مخلوق آخر. وهذا وغيره مما يبين بطلان قول ذلك الشيخ حيث قال: لا يعرف التوحيد إلا الواحد ولا تصح العبارة عن التوحيد وذلك أنه لا يعبر عنه إلا بغير ومن أثبت غيرا فلا توحيد له. فإن هذا الكلام – مع كفره – **متناقض** فإن قوله: لا يعرف التوحيد إلا واحد) يقتضي أن هناك واحدا يعرفه وأن غيره لا يعرفه هذا تفريق بين من يعرفه ومن لا يعرفه وإثبات اثنين أحدهما يعرفه والآخر لا يعرفه." (١)

-١١٦١

"وكل كلام في الوجود كلامه سواء علينا نثره ونظامه فيجعلون كلام المخلوقين – من الكفر والكذب وغير ذلك – كلاما لله. وأما هذا الملحد فزاد على هؤلاء فجعل كلام الخلق وعبادتهم نفس وجوده لم يجعل ذلك كلاما له بل نفى أن يكون هذا كلاما له لئلا يثبت غيرا له.

وقد علم بالكتاب والسنة والإجماع وبالعلوم العقلية الضرورية: إثبات غير الله تعالى وأن كل ما سواه من المخلوقات فإنه غير الله تعالى ليس هو الله ولا صفة من صفات الله. ولهذا أنكر الله على من عبد غيره – ولو لم يكن هناك غير لما صح الإنكار – قال تعالى: {قل أفغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون} وقال تعالى: {قل أغير الله أتخذ وليا فاطر السماوات والأرض} وقال تعالى: {هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والأرض} وقال تعالى: {أفغير الله أبتغي حكما وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلا} .

وكذلك قول القائل: وجدت المحبة غير المقصود؛ لأنها لا تكون إلا من غير لغير وغير ما ثم ووجدت التوحيد

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢/٣٥٠

غير المقصود؛ لأن التوحيد ما يكون إلا من عبد لرب ولو أنصف الناس ما رأوا عبدا ولا معبودا: هو كلام فيه من الكفر والإلحاد **والتناقض** ما لا يخفى.." (١)

-١١٦٢

"غير الخالق والمؤمنون غير الله وهم يحبونه فالدعوى باطلة فكل واحدة من مقدمتي الحجة باطلة – قوله لا تكون إلا من غير لغير وقوله غير ما ثم – فإن الغير موجود والمحبة تكون من المحب لنفسه ولهذا كثير من الاتحادية يناقضه في هذا القول ويقول كما قال ابن الفارض. وكذلك قوله: التوحيد لا يكون إلا من عبد لرب) ولو أنصف الناس ما رأوا عابدا ولا معبودا: كلا المقدمتين باطل فإن التوحيد يكون من الله لنفسه فإنه يوحد نفسه بنفسه كما قال تعالى: {شهد الله أنه لا إله إلا هو} والقرآن مملوء من توحيد الله لنفسه فقد وحد نفسه بنفسه كقوله: {وإلهكم إله واحد} وقوله: {وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد} وقوله: {فاعلم أنه لا إله إلا الله} وأمثال ذلك. وأما المقدمة الثانية: فقوله إن الناس لو أنصفوا ما رأوا عابدا ولا معبودا – مع أنه غاية في الكفر والإلحاد – كلام **متناقض** فإنه إذا لم يكن ثم عابد ولا معبود بل الكل واحد: فمن هم الذين لا ينصفون؟ إن كانوا هم الله؟ فيكون الله هو الذي لا ينصف وإن كانوا غير الله فقد ثبت الغير ثم إذا فسروه على كفرهم وقالوا إن الله هو الذي لا ينصف وهو الذي يأكل ويشرب ويكفر كما يقول ذلك كثير منهم مثل ما قال بعضهم لشيخه: الفقير إذا صح أكل بالله فقال له الآخر: الفقير إذا صح أكل الله. وقد صرح ابن عربي وغيره من شيوخهم بأنه هو الذي يجوع ويعطش." (٢)

-١١٦٣

"ويمرض ويبول وينكح وينكح وأنه موصوف بكل نقص وعيب لأن ذلك هو الكمال عندهم. كما قال في " الفصوص ": فالعلي بنفسه هو الذي يكون له الكمال الذي يستقصي به جميع الأمور الوجودية والنسب العدمية سواء كانت محمودة عرفا وعقلا وشرعا أو مذمومة عرفا وعقلا وشرعا وليس ذلك إلا لمسمى الله خاصة وقال: ألا ترى الحق يظهر بصفات المحدثات وأخبر بذلك عن نفسه وبصفات النقص والذم؟ ألا ترى المخلوق يظهر بصفات الخالق؟ فهي كلها من أولها إلى آخرها صفات للعبد كما أن صفات العبد من أولها إلى آخرها صفات الله تعالى. وهذا المتكلم بمثل هذا الكلام **يتناقض** فيه فإنه يقال له: فأنت الكامل في نفسك

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٥٣/٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٥٥/٢

الذي لا ترى عابدا ولا معبودا نعاملك بموجب مذهبك فتضرب وتوجع وتهان وتصفع وإذا تظلم ممن فعل به ذلك واشتكى وصاح منه وبكى قيل له: ما ثم غير ولا عابد ولا معبود فلم يفعل بك هذا غيرك بل الضارب هو المضروب والشاتم هو المشتوم والعابد هو المعبود فإن قال: تظلم من نفسه واشتكى من نفسه قيل له أيضا: فقل عبد نفسه فإذا أثبت ظالما ومظلوما وهما واحد قيل له: فأثبت عابدا ومعبودا وهما واحد. ثم يقال له: هذا الذي يضحك ويضرب: هو نفس الذي يبكي ويصيح؟ وهذا الذي شبع وروي: هو نفس هذا الذي جاع وعطش؟ فإن اعترف بأنه." (١)

-١١٦٤

"بذلك في يونس وأمثال هؤلاء ممن يقول بإلهية بعض البشر وبالحلول والاتحاد فيه ولا يجعل ذلك مطلقا في كل شيء. ومن هؤلاء من يقول بذلك في بعض النسوان والمردان أو بعض الملوك أو غيرهم؛ فهؤلاء كفرهم شر من كفر النصارى الذين قالوا: إن الله هو المسيح ابن مريم. وأما الأولون: فيقولون بالإطلاق. ويقولون: النصارى إنما كفروا بالتخصيص. وأقوال هؤلاء شر من أقوال النصارى وفيها من **التناقض** من جنس ما في أقوال النصارى؛ ولهذا يقولون بالحلول تارة وبالاتحاد أخرى وبالوحدة تارة فإنه مذهب **متناقض** في نفسه؛ ولهذا يلبسون على من لم يفهمه. فهذا كله كفر باطنا وظاهرا بإجماع كل مسلم ومن شك في كفر هؤلاء بعد معرفة قولهم ومعرفة دين الإسلام فهو كافر كمن يشك في كفر اليهود والنصارى والمشركين. ولكن هؤلاء يشبهون بشيء آخر وهو ما يعرض لبعض العارفين في مقام الفناء والجمع والاصطلام والسكر فإنه قد يعرض لأحدهم - لقوة استيلاء الوجد والذكر عليه - من الحال ما يغيب فيه عن نفسه وغيره فيغيب بمعبوده عن عبادته وبمعروفه عن معرفته وبمذكوره عن ذكره وبموجوده عن وجوده.." (٢)

-١١٦٥

"ولا يقال في أفضل هؤلاء: إن الرب والعبد شيء واحد ليس بينهما فرق؛ لكن يقال لأفضل الخلق كما قال الله تعالى: {إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم} وقال: {من يطع الرسول فقد أطاع الله} وقال: {والله ورسوله أحق أن يرضوه} وقال: {إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة} وأمثال ذلك. وأما سائر العباد: فإن الله خالقهم ومالكهم وربهم وخالق قدرتهم وأفعالهم ثم ما كان من أفعالهم

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢/٣٥٦

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢/٣٦٨

موافقا لمحبته ورضاه: كان محبا لأهله مكرما لهم وما كان منها مما يسخطه ويكرهه: كان مبغضا لأهله مهينا لهم. وأفعال العباد مفعولة مخلوقة لله ليست صفة له ولا فعلا قائما بذاته. وقوله تعالى {وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى} فمعناه: وما أوصلت إذ حذفت ولكن الله أوصل المرمي؛ فإن {النبي صلى الله عليه وسلم كان قد رمى المشركين بقبضة من تراب وقال: شاهت الوجوه} فأوصلها الله إلى وجوه المشركين وعيونهم؛ وكانت قدرة النبي صلى الله عليه وسلم عاجزة عن إيصالها إليهم والرمي له مبدأ وهو الحذف ومنتهى وهو الوصول؛ فأثبت الله لنبيه المبدأ بقوله: {إذ رميت} ونفى عنه المنتهى وأثبته لنفسه بقوله: {ولكن الله رمى} وإلا فلا يجوز أن يكون المثبت عين المنفي؛ فإن هذا **تناقض**.." (١)

-١١٦٦

"وكل كلام في الوجود كلامه سواء علينا نثره ونظامه فينكرون على أهل السنة إذا أثبتوا الصفات ولم يطلقوا عليها اسم الغير وهم لا يطلقون على المخلوقات اسم الغير وقد سمعت هذا **التناقض** من مشايخهم فإنهم في ضلال مبين. وأما قول الشاعر في شعره: أنا من أهوى ومن أهوى أنا؟ وقوله: إذا كنت ليلى وليلى أنا. فهذا إنما أراد به هذا الشاعر الاتحاد الوضعي كاتحاد أحد المتحابين بالآخر الذي يحب أحدهما ما يحب الآخر ويبغض ما يبغض ويقول مثل ما يقول ويفعل مثل ما يفعل وهو تشابه وتماثل لا اتحاد العين بالعين إذ كان قد استغرق في محبوبه حتى فني به عن رؤية نفسه كقول الآخر: غبت بك عني فظننت أنك أني فإما أن يكون غالطا مستغرقا بالفناء أو يكون عنى التماثل والتشابه واتحاد المطلوب والمرهوب لا الاتحاد الذاتي. فإن أراد الاتحاد الذاتي – مع عقله لما يقول – فهو كاذب مفتر مستحق لعقوبة المفترين. وأما قول القائل: لو رأى الناس الحق لما رأوا عابدا ولا معبودا: فهذا من جنس قول الملاحدة الاتحادية الذين لا يفرقون بين الرب والعبد؛." (٢)

-١١٦٧

"والكلام على فساد مقالة هؤلاء وبيان **تناقضها** بصريح المعقول المطابق لصحيح المنقول مذكور في غير هذه الكلمات وهؤلاء جميعهم يفرون من شيء فيقعون في نظيره وفي شر منه مع ما يلزمهم من التحريف والتعطيل ولو أمعنوا النظر لسووا بين المتماثلات وفرقوا بين المختلفات كما تقتضيه المعقولات؛ ولكانوا من

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٧٥/٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٧٧/٢

الذين أوتوا العلم الذين يرون أنما أنزل إلى الرسول هو الحق من ربه ويهدي إلى صراط العزيز الحميد. ولكنهم من أهل المجهولات المشبهة بالمعقولات يسفسطون في العقليات ويقرمطون في السمعيات. وذلك أنه قد علم بضرورة العقل أنه لا بد من موجود قديم غني عما سواه إذ نحن نشاهد حدوث المحدثات: كالحيوان والمعدن والنبات والحادث ممكن ليس بواجب ولا ممتنع وقد علم بالاضطرار أن المحدث لا بد له من محدث والممكن لا بد له من موجد كما قال تعالى: {أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون} فإذا لم يكونوا خلقوا من غير خالق ولا هم الخالقون لأنفسهم تعين أن لهم خالقا خلقهم.

وإذا كان من المعلوم بالضرورة أن في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه وما هو محدث ممكن يقبل الوجود والعدم: فمعلوم أن هذا موجود وهذا." (١)

-١١٦٨

"وأيضا فما لا يقبل الوجود والعدم: أعظم امتناعا من القابل للوجود والعدم؛ بل ومن اجتماع الوجود والعدم ونفيهما جميعا فما نفيت عنه قبول الوجود والعدم. كان أعظم امتناعا مما نفيت عنه الوجود والعدم وإذا كان هذا ممتنعا في صرائح العقول فذاك أعظم امتناعا؛ فجعلت الوجود الواجب الذي لا يقبل العدم هو أعظم الممتنعات وهذا غاية التناقض والفساد وهؤلاء الباطنية منهم من يصرح برفع النقيضين: الوجود والعدم؛ ورفعهما كجمعهما. ومن يقول لا أثبت واحدا منهما فامتناعه عن إثبات أحدهما في نفس الأمر لا يمنع تحقق واحد منهما في نفس الأمر وإنما هو كجهل الجاهل وسكوت الساكت الذي لا يعبر عن الحقائق وإذا كان ما لا يقبل الوجود ولا العدم أعظم امتناعا مما يقدر قبوله لهما - مع نفيهما عنه - فما يقدر لا يقبل الحياة ولا الموت ولا العلم ولا الجهل ولا القدرة ولا العجز ولا الكلام ولا الخرس ولا العمى ولا البصر ولا السمع ولا الصمم: أقرب إلى المعدوم الممتنع مما يقدر قابلا لهما - مع نفيهما عنه - وحينئذ فنفيهما مع كونه قابلا لهما أقرب إلى الوجود والممكن وما جاز لواجب الوجود - قابلا - وجب له؛ لعدم توقف صفاته على غيره؛ فإذا جاز القبول وجب؛ وإذا جاز وجود القبول وجب وقد بسط هذا في موضع آخر وبين وجوب اتصافه بصفات الكمال التي لا نقص فيها بوجه من الوجوه وقيل له أيضا: اتفاق المسميين في بعض الأسماء والصفات: ليس هو." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٩/٣

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٢/٣

-١١٦٩

"وذلك أنه من المعلوم في صريح العقول أنه ليس معنى كون الشيء عالما هو معنى كونه قادرا ولا نفس ذاته هو نفس كونه عالما قادرا؛ فمن جوز أن تكون هذه الصفة هي الموصوف فهو من أعظم الناس سفسطة ثم إنه متناقض فإنه إن جوز ذلك جاز أن يكون وجود هذا هو وجود هذا فيكون الوجود واحدا بالعين لا بالنوع وحينئذ فإذا كان وجود الممكن هو وجود الواجب كان وجود كل مخلوق يعدم بعدم وجوده ويوجد بعد عدمه: هو نفس وجود الحق القديم الدائم الباقي الذي لا يقبل العدم وإذا قدر هذا كان الوجود الواجب موصوفا بكل تشبيه وتجسيم وكل نقص وكل عيب؛ كما يصرح بذلك أهل وحدة الوجود الذين طردوا هذا الأصل الفاسد وحينئذ فتكون أقوال نفاة الصفات باطلة على كل تقدير وهذا باب مطرد فإن كل واحد من النفاة لما أخبر به الرسول من الصفات: لا ينفي شيئا فرارا مما هو محذور إلا وقد أثبت ما يلزمه فيه نظير ما فر منه فلا بد في آخر الأمر من أن يثبت موجودا واجبا قديما متصفا بصفات تميزه عن غيره ولا يكون فيها مماثلا لخلقه فيقال له: هكذا القول في جمع الصفات وكل ما تثبته من الأسماء والصفات: فلا بد أن يدل على قدر تتواطأ فيه المسميات ولولا ذلك لما فهم الخطاب؛ ولكن نعلم أن ما اختص الله به وامتاز عن خلقه: أعظم مما يخطر بالبال أو يدور في الخيال.." (١)

-١١٧٠

"لا يماثلها شيء فسمعه وبصره وكلامه ونزوله واستواؤه ثابت في نفس الأمر وهو متصف بصفات الكمال التي لا يشابهه فيها سمع المخلوقين وبصرهم وكلامهم ونزولهم واستواؤهم وهذا الكلام لازم لهم في العقليات وفي تأويل السمعيات: فإن من أثبت شيئا ونفى شيئا بالعقل – إذا – ألزم فيما نفاه من الصفات التي جاء بها الكتاب والسنة نظير ما يلزمه فيما أثبته ولو طولب بالفرق بين المحذور في هذا وهذا: لم يجد بينهما فرقا ولهذا لا يوجد لنفاة بعض الصفات دون بعض – الذين يوجبون فيما نفوه: إما التفويض؛ وإما التأويل المخالف لمقتضى اللفظ – قانون مستقيم. فإذا قيل لهم: لم تأولتم هذا وأقررتم هذا والسؤال فيهما واحد؟ لم يكن لهم جواب صحيح فهذا تناقضهم في النفي وكذا تناقضهم في الإثبات؛ فإن من تأول النصوص على معنى من المعاني التي يثبتها فإنهم إذا صرفوا النص عن المعنى الذي هو مقتضاه إلى معنى آخر: لزمهم في المعنى

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٤/٣

المصروف إليه ما كان يلزمهم في المعنى المصروف عنه فإذا قال قائل: تأويل محبته ورضاه وغضبه وسخطه: هو إرادته للثواب والعقاب؛ كان ما يلزمه في الإرادة نظير ما يلزمه في الحب والمقت والرضا والسخط." (١)

-١١٧١

"وأيضا فنفس نفي هذه الصفات نقص كما أن إثباتها كمال فالحياة من حيث هي هي مع قطع النظر عن تعيين الموصوف بها صفة كمال، وكذلك العلم والقدرة والسمع والبصر والكلام والفعل ونحو ذلك؛ وما كان صفة كمال: فهو سبحانه أحق أن يتصف به من المخلوقات فلو لم يتصف به مع اتصاف المخلوق به: لكان المخلوق أكمل منه.

واعلم أن الجهمية المحضة كالقرامطة ومن ضاهاهم: ينفون عنه تعالى اتصافه بالنقيضين حتى يقولون ليس بموجود ولا ليس بموجود ولا حي ولا ليس بحي ومعلوم أن الخلو عن النقيضين ممتنع في بدائه العقول كالجمع بين النقيضين. وآخرون وصفوه بالنفي فقط فقالوا ليس بحي ولا سميع ولا بصير؛ وهؤلاء أعظم كفرا من أولئك من وجه وأولئك أعظم كفرا من هؤلاء من وجه فإذا قيل لهؤلاء هذا مستلزم وصفه بنقيض ذلك كالموت والصمم والبكم قالوا إنما يلزم ذلك لو كان قابلا لذلك وهذا الاعتذار يزيد قولهم فسادا وكذلك من ضاهى هؤلاء - وهم الذين يقولون: ليس بداخل العالم ولا خارجه إذا قيل هذا ممتنع في ضرورة العقل كما إذا قيل: ليس بقديم ولا محدث - ولا واجب ولا ممكن ولا قائم بنفسه ولا قائم بغيره قالوا هذا إنما يكون إذا كان قابلا لذلك والقبول إنما يكون من المتحيز فإذا انتفى التحيز انتفى قبول هذين **المتناقضين**.." (٢)

-١١٧٢

"من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا} وهو الاختلاف المذكور في قوله: {إنكم لفي قول مختلف} {يؤفك عنه من أفك} . فالتشابه هنا: هو تماثل الكلام وتناسبه: بحيث يصدق بعضه بعضا؛ فإذا أمر بأمر لم يأمر بنقيضه في موضع آخر؛ بل يأمر به أو بنظيره أو بملزوماته؛ وإذا نهى عن شيء لم يأمر به في موضع آخر بل ينهى عنه أو عن نظيره أو عن ملزوماته إذا لم يكن هناك نسخ وكذلك إذا أخبر بثبوت شيء لم يخبر بنقيض ذلك بل يخبر بثبوته أو بثبوت ملزوماته وإذا أخبر بنفي شيء لم يثبته بل ينفيه أو ينفي لوازمه بخلاف القول المختلف الذي ينقض بعضه بعضا فيثبت الشيء تارة وينفيه أخرى أو يأمر به وينهى عنه في وقت واحد

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٦/٣

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٩/٣

ويفرق بين المتماثلين فيمدح أحدهما ويذم الآخر فالأقوال المختلفة هنا: هي المتضادة. والمتشابهة: هي المتوافقة وهذا التشابه يكون في المعاني وإن اختلفت الألفاظ فإذا كانت المعاني يوافق بعضها بعضا ويعضد بعضها بعضا ويناسب بعضها بعضا ويشهد بعضها لبعض ويقتضي بعضها بعضا: كان الكلام متشابها؛ بخلاف الكلام المتناقض الذي يضاد بعضه بعضا فهذا التشابه العام: لا ينافي الإحكام العام بل هو مصدق له فإن الكلام." (١)

-١١٧٣

"وكذلك مدلول أسمائه وصفاته الذي يختص بها التي هي حقيقة لا يعلمها إلا هو؛ ولهذا كان الأئمة كالإمام أحمد وغيره ينكرون على الجهمية وأمثالهم - من الذين يحرفون الكلم عن مواضعه - تأويل ما تشابه عليهم من القرآن على غير تأويله كما قال أحمد: في كتابه الذي صنفه في الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله وإنما ذمهم لكونهم تأولوه على غير تأويله وذكر في ذلك ما يشتبه عليهم معناه وإن كان لا يشتبه على غيرهم وذمهم على أنهم تأولوه على غير تأويله ولم ينف مطلق لفظ التأويل كما تقدم: من أن لفظ التأويل يراد به التفسير المبين لمراد الله به فذلك لا يعاب بل يحمد ويراد بالتأويل الحقيقة التي استأثر الله بعلمها فذاك لا يعلمه إلا هو وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضع ومن لم يعرف هذا: اضطربت أقواله مثل طائفة يقولون إن التأويل باطل وإنه يجب إجراء اللفظ على ظاهره ويحتجون بقوله تعالى: {وما يعلم تأويله إلا الله} ويحتجون بهذه الآية على إبطال التأويل وهذا تناقض منهم؛ لأن هذه الآية تقتضي أن هناك تأويلا لا يعلمه إلا الله وهم ينفون التأويل مطلقا وجهة الغلط أن التأويل الذي استأثر الله بعلمه هو الحقيقة التي لا يعلمها إلا هو.." (٢)

-١١٧٤

"وأما التأويل المذموم والباطل: فهو تأويل أهل التحريف والبدع الذين يتأولونه على غير تأويله ويدعون صرف اللفظ عن مدلوله إلى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك ويدعون أن في ظاهره من المحذور ما هو نظير المحذور اللازم فيما أثبتوه بالعقل ويصرفونه إلى معان هي نظير المعاني التي نفوها عنه فيكون ما نفوه من جنس ما أثبتوه فإن كان الثابت حقا ممكنا كان المنفي مثله وإن كان المنفي باطلا ممتنعا كان الثابت مثله وهؤلاء

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣/٦١

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣/٦٦

الذين ينفون التأويل مطلقا ويحتجون بقوله تعالى: {وما يعلم تأويله إلا الله} قد يظنون أنا خوطبنا في القرآن بما لا يفهمه أحد؛ أو بما لا معنى له أو بما لا يفهم منه شيء وهذا مع أنه باطل فهو **متناقض** لأنا إذا لم نفهم منه شيئا لم يجز لنا أن نقول له تأويل يخالف الظاهر ولا يوافقه؛ لا مكان أن يكون له معنى صحيح وذلك المعنى الصحيح: لا يخالف الظاهر المعلوم لنا فإنه لا ظاهر له على قولهم فلا تكون دلالته على ذلك المعنى دلالة على خلاف الظاهر فلا يكون تأويلا ولا يجوز نفي دلالته على معان لا نعرفها على هذا التقدير. فإن تلك المعاني التي دل عليها قد لا نكون عارفين بها ولأنا إذا لم نفهم اللفظ ومدلوله فلأن لا نعرف المعاني التي لم يدل عليها اللفظ أولى؛ لأن إشعار اللفظ بما يراد به أقوى من إشعاره بما لا يراد به؛ فإذا كان اللفظ لا إشعار له بمعنى." (١)

-١١٧٥

"من المعاني ولا يفهم منه معنى أصلا لم يكن مشعرا بما أريد به فلأن لا يكون مشعرا بما لم يرد به أولى فلا يجوز أن يقال: إن هذا اللفظ متأول بمعنى أنه مصروف عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح فضلا عن أن يقال: إن هذا التأويل لا يعلمه إلا الله. اللهم إلا أن يراد بالتأويل ما يخالف ظاهره المختص بالخلق فلا ريب أن من أراد بالظاهر هذا لا بد وأن يكون له تأويل يخالف ظاهره. لكن إذا قال هؤلاء: أنه ليس لها تأويل يخالف الظاهر أو أنها تجري على المعاني الظاهرة منها كانوا **متناقضين** وإن أرادوا بالظاهر هنا معنى وهناك معنى: في سياق واحد من غير بيان كان تلبيسا وإن أرادوا بالظاهر مجرد اللفظ أي تجري على مجرد اللفظ الذي يظهر من غير فهم لمعناه كان إبطالهم للتأويل أو إثباته **تناقضا**؛ لأن من أثبت تأويلا أو نفاه فقد فهم معنى من المعاني. وبهذا التقسيم يتبين **تناقض** كثير من الناس من نفاة الصفات ومثبتيها في هذا الباب.." (٢)

-١١٧٦

"والله سبحانه منزه عن خصائص المخلوقين وملزومات خصائصهم وهذا الموضع من فهمه فهما جيدا وتدبره: زالت عنه عامة الشبهات وانكشف له غلط كثير من الأذكياء في هذا المقام وقد بسط هذا في مواضع كثيرة وبين فيها أن القدر المشترك الكلي لا يوجد في الخارج إلا معينا مقيدا وأن معنى اشتراك الموجودات في أمر من الأمور هو تشابهها من ذلك الوجه وأن ذلك المعنى العام يطلق على هذا وهذا؛ لأن الموجودات في

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦٧/٣

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦٨/٣

الخارج لا يشارك أحدهما الآخر في شيء موجود فيه بل كل موجود متميز عن غيره بذاته وصفاته وأفعاله ولما كان الأمر كذلك كان كثير من الناس **متناقضا** في هذا المقام؛ فتارة يظن أن إثبات القدر المشترك يوجب التشبيه الباطل فيجعل ذلك له حجة فيما يظن نفيه من الصفات حذرا من ملزومات التشبيه وتارة يتفطن أنه لا بد من إثبات هذا على تقدير فيجيب به فيما يثبته من الصفات لمن احتج به من النفاة ولكثرة الاشتباه في هذا المقام: وقعت الشبهة في أن وجود الرب هل هو عين ماهيته أو زائد على ماهيته؟ وهل لفظ الوجود مقول بالاشتراك اللفظي أو التواطؤ أو التشكيك؟ كما وقع الاشتباه في إثبات الأحوال ونفيها." (١)

-١١٧٧

"وفي أن المعدوم هل هو شيء أم لا؟ وفي وجود الموجودات هل هو زائد على ماهيتها أم لا؟ وقد كثر من أئمة النظار الاضطراب **والتناقض** في هذه المقامات؛ فتارة يقول أحدهم القولين **المتناقضين** ويحكي عن الناس مقالات ما قالوها؛ وتارة يبقى في الشك والتحير وقد بسطنا من الكلام في هذه المقامات وما وقع من الاشتباه والغلط والحيرة فيها لأئمة الكلام والفلسفة ما لا تتسع له هذه الجمل المختصرة وبينا أن الصواب هو أن وجود كل شيء في الخارج هو ماهيته الموجودة في الخارج؛ بخلاف الماهية التي في الذهن فإنها مغايرة للموجود في الخارج؛ وأن لفظ الذات والشيء والماهية والحقيقة ونحو ذلك فهذه الألفاظ كلها متواطئة فإذا قيل: إنها مشككة لتفاضل معانيها فالمشكك نوع من المتواطئ العام الذي يراعى فيه دلالة اللفظ على القدر المشترك سواء كان المعنى متفاضلا في موارده أو متماثلا. وبينا أن المعدوم شيء أيضا في العلم والذهن لا في الخارج فلا فرق بين الثبوت والوجود لكن الفرق ثابت بين الوجود العلمي والعيني مع أن ما في العلم ليس هو الحقيقة الموجودة ولكن هو العلم التابع للعالم القائم به وكذلك الأحوال التي تتماثل فيها الموجودات وتختلف: لها وجود في." (٢)

-١١٧٨

"الوجه الثاني: أن هؤلاء الذين يصفونه بهذه الصفات: يمكنهم أن يقولوا نحن لا نقول بالتجسيم والتحيز كما يقوله من يثبت الصفات وينفي التجسيم فيصير نزاعهم مثل نزاع مثبتة الكلام وصفات الكمال فيصير كلام من وصف الله بصفات الكمال وصفات النقص واحدا ويبقى رد النفاة على الطائفتين بطريق واحد

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٧٦/٣

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٧٧/٣

وهذا في غاية الفساد

الثالث: أن هؤلاء ينفون صفات الكمال بمثل هذه الطريقة واتصافه بصفات الكمال واجب ثابت بالعقل والسمع فيكون ذلك دليلا على فساد هذه الطريقة

الرابع: أن سالكي هذه الطريقة **متناقضون** فكل من أثبت شيئا منهم ألزمه الآخر بما يوافقه فيه من الإثبات كما أن كل من نفى شيئا منهم ألزمه الآخر بما يوافقه فيه من النفي. فمثبتة الصفات - كالحياة والعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر - إذا قالت لهم النفاة كالمعتزلة: هذا تجسيم؛ لأن هذه الصفات أعراض والعرض لا يقوم إلا بالجسم أو لأنا لا نعرف موصوفا بالصفات إلا جسما. قالت لهم المثبتة: وأنتم قد قلتم: إنه حي عليم قدير. وقلتم: ليس بجسم؛ وأنتم لا تعلمون موجودا حيا عالما قادرا إلا جسما فقد أثبتموه على خلاف ما علمتم فكذلك نحن وقالوا لهم: أنتم أثبتم حيا عالما قادرا؛ بلا حياة ولا علم ولا قدرة وهذا **تناقض** يعلم بضرورة العقل." (١)

-١١٧٩

"الضدين يستلزم نفي الآخر فإذا علم أنه موجود واجب الوجود بنفسه وأنه قديم واجب القدم: علم امتناع العدم والحدوث عليه وعلم أنه غني عما سواه فالمفتقر إلى ما سواه في بعض ما يحتاج إليه لنفسه: ليس هو موجودا بنفسه بل بنفسه وبذلك الآخر الذي أعطاه ما تحتاج إليه نفسه فلا يوجد إلا به. وهو سبحانه غني عن كل ما سواه فكل ما نافى غناه فهو منزه عنه؛ وهو سبحانه قدير قوي فكل ما نافى قدرته وقوته فهو منزه عنه وهو سبحانه حي قيوم فكل ما نافى حياته وقيوميته فهو منزه عنه وبالجملة فالسمع قد أثبت له من الأسماء الحسنى وصفات الكمال ما قد ورد فكل ما ضاد ذلك فالسمع ينفيه كما ينفي عنه المثل والكفؤ فإن إثبات الشيء نفي لضده ولما يستلزم ضده والعقل يعرف نفي ذلك كما يعرف إثبات ضده فإثبات أحد الضدين نفي للآخر ولما يستلزمه. فطرق العلم بنفي ما ينزه عنه الرب متسعة لا يحتاج فيها إلى الاقتصار على مجرد نفي التشبيه والتجسيم كما فعله أهل القصور والتقصير: الذين **تناقضوا** في ذلك وفرقوا بين المتماثلين حتى أن كل من أثبت شيئا احتج عليه من نفاه بأنه يستلزم التشبيه وكذلك احتج القرامطة على نفي جميع الأمور حتى نفوا النفي فقالوا:." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣/ ٨٠

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣/ ٨٤

-١١٨٠

"(ى) لها خاليا عنها يقتضي أن يكون ممكنا وذلك ممتنع في حقه وهذه طريقة معروفة لمن سلكها من النظار (الجواب الثاني أن يقال: فعلى هذا إذا قلنا زيد إما عاقل وإما غير عاقل؛ وإما عالم وإما ليس بعالم وإما حي وإما غير حي وإما ناطق وإما غير ناطق. وأمثال ذلك مما فيه سلب الصفة عن محل قابل لها لم يكن هذا داخلا في قسم تقابل السلب والإيجاب ومعلوم أن هذا خلاف المعلوم بالضرورة وخلاف اتفاق العقلاء وخلاف ما ذكروه في المنطق وغيره. ومعلوم أن مثل هذه القضايا تتناقض بالسلب والإيجاب على وجه يلزم منه صدق إحداهما كذب الأخرى فلا يجتمعان في الصدق والكذب فهذه شروط التناقض موجود فيها. وغاية فرقهم أن يقولوا إذا قلنا: هو إما بصير وإما ليس ببصير: كان إيجابا وسلبا وإذا قلنا: إما بصير؛ وإما أعمى: كان ملكة وعدما وهذه منازعة لفظية وإلا فالمعنى في الموضعين سواء. فعلم أن ذلك نوع من تقابل السلب والإيجاب وهذا يبطل قولهم في حد ذلك التقابل: أنه لا استحالة لأحد الطرفين إلى الآخر فإن الاستحالة هنا ممكنة كإمكانها إذا عبر بلفظ العمى (الوجه الثالث أن يقال: التقسيم الحاصر أن يقال: المتقابلان إما أن." (١)

-١١٨١

"(و) أما المتقابلان فلا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة وهو إما ألا يصح اجتماعهما في الصدق ولا في الكذب: أو يصح ذلك في أحد الطرفين؛ ولأنهما متقابلان بالسلب والإيجاب وهو تقابل التناقض؛ والتناقض هو اختلاف القضيتين بالسلب والإيجاب على وجه لا يجتمعان في الصدق ولا في الكذب لذاتيهما؛ كقولنا: زيد حيوان زيد ليس بحيوان. ومن خاصة استحالة اجتماع طرفيه في الصدق والكذب: أنه لا واسطة بين الطرفين ولا استحالة لأحد الطرفين من جهة واحدة ولا يصح اجتماعهما في الصدق ولا في الكذب؛ إذ كون الموجود واجبا بنفسه وممكنا بنفسه. لا يجتمعان ولا يرتفعان فإذا جعلتم هذا التقسيم: وهما " النقيضان ما لا يجتمعان ولا يرتفعان " فهذان لا يجتمعان ولا يرتفعان وليس هما السلب والإيجاب فلا يصح حصر النقيضين - اللذين لا يجتمعان ولا يرتفعان - في السلب والإيجاب وحينئذ فقد ثبت وصفان - شيئان - لا يجتمعان ولا يرتفعان؛ وهو خارج عن الأقسام الأربعة على هذا فمن جعل الموت

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣/٨٨

معنى وجوديا: فقد يقول إن كون الشيء لا يخلو من الحياة والموت هو من هذا الباب؛ وكذلك العلم والجهل والصمم والبكم ونحو ذلك." (١)

-١١٨٢

"فصل:

وإذا ثبت هذا: فمن المعلوم أنه يجب الإيمان بخلق الله وأمره: بقضائه وشرعه. وأهل الضلال الخائضون في القدر انقسموا إلى ثلاث فرق: مجوسية ومشركية وإبليسية فالمجوسية: الذين كذبوا بقدر الله وإن آمنوا بأمره ونهيه؛ فغلاتهم أنكروا العلم والكتاب ومقتصدوهم أنكروا عموم مشيئته وخلقه وقدرته وهؤلاء هم المعتزلة ومن وافقهم والفرقة الثانية: المشركية الذين أقروا بالقضاء والقدر وأنكروا الأمر والنهي؛ قال تعالى: {سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء} فمن احتج على تعطيل الأمر والنهي بالقدر فهو من هؤلاء وهذا قد كثر فيمن يدعي الحقيقة من المتصوفة والفرقة الثالثة: وهم الإبليسية الذين أقروا بالأمرين لكن جعلوا هذا **متناقضا** من الرب - سبحانه وتعالى - وطعنوا في حكمته وعدله كما يذكر ذلك عن إبليس مقدمهم؛ كما نقله أهل المقالات ونقل عن أهل الكتاب.." (٢)

-١١٨٣

"القرآن هو الحرف والصوت أو ليس بحرف ولا صوت: كلاهما بدعة حدثت بعد المائة الثالثة وقلت: هذا جوابي. وكانت هذه المسألة: قد أرسل بها طائفة من المعاندين المتجهمة ممن كان بعضهم حاضرا في المجلس فلما وصل إليهم الجواب أسكتهم وكانوا قد ظنوا أني إن أجبت بما في ظنهم أن أهل السنة تقوله: حصل مقصودهم من الشناعة وإن أجبت بما يقولونه هم: حصل مقصودهم من الموافقة، فلما أجيبوا بالفرقان الذي عليه أهل السنة وليس هو ما يقولونه هم ولا ما ينقلونه عن أهل السنة، إذ قد يقوله بعض الجهال بهتوا لذلك، وفيه: أن القرآن كله كلام الله حروفه ومعانيه ليس القرآن اسما لمجرد الحروف ولا لمجرد المعاني. وقلت في ضمن الكلام لصدر الدين بن الوكيل - لبيان كثرة **تناقضه** وأنه لا يستقر على مقالة؛ واحدة وإنما يسعى في الفتن والتفريق بين المسلمين - عندي عقيدة للشيخ أبي البيان. فيها أن من قال: إن حرفا من القرآن مخلوق فقد كفر. وقد كتبت عليها بخطك أن هذا مذهب الشافعي وأئمة أصحابه وأنك تدين الله بها فاعترف بذلك

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣/٨٨

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣/١١١

فأنكر عليه الشيخ كمال الدين بن الزملكاني ذلك. فقال ابن الوكيل: هذا نص الشافعي. وراجعه في ذلك مرارا فلما اجتمعنا في المجلس الثاني: ذكر لابن الوكيل أن ابن درباس نقل في كتاب." (١)

-١١٨٤

"بل القمر آية من آيات الله من أصغر مخلوقاته وهو موضوع في السماء وهو مع المسافر أينما كان وغير المسافر، وهو سبحانه فوق العرش رقيب على خلقه مهيمن عليهم مطلع إليهم إلى غير ذلك من معاني ربوبيته. وكل هذا الكلام الذي ذكره الله تعالى من أنه فوق العرش وأنه معنا حق على حقيقته لا يحتاج إلى تحريف، ولكن يصان على الظنون الكاذبة. السؤال الثاني: قال بعضهم: نقر باللفظ الوارد مثل حديث العباس حديث الأوعال والله فوق العرش، ولا نقول فوق السموات ولا نقول على العرش. وقالوا أيضا: نقول: {الرحمن على العرش استوى} ولا نقول الله على العرش استوى ولا نقول مستو وأعادوا هذا المعنى مرارا، أي أن اللفظ الذي ورد يقال اللفظ بعينه ولا يبدل بلفظ يرادفه ولا يفهم له معنى أصلا. ولا يقال: إنه يدل على صفة لله أصلا، ونبسط الكلام في هذا في المجلس الثاني كما سنذكره إن شاء الله تعالى. السؤال الثالث: قالوا: التشبيه بالقمر فيه تشبيه كون الله في السماء بكون القمر في السماء. السؤال الرابع: قالوا: قولك حق على حقيقته الحقيقة هي المعنى اللغوي ولا يفهم من الحقيقة اللغوية إلا استواء الأجسام وفوقيتها، ولم تضع العرب ذلك إلا لها، فإثبات الحقيقة هو محض التجسيم ونفي التجسيم مع هذا **تناقض** أو مصانعة." (٢)

-١١٨٥

"وبعد المجلس حصل من ابن الوكيل وغيره: من الكذب والاختلاق **والتناقض** بما عليه الحال ما لا يوصف. فجميع ما يرد إليك مما يناقض ما ذكرت: من الأكاذيب؛ والاختلاقات فتعلم ذلك. ولم ندر إلى الآن كيف وقع الأمر في مصر؛ إلا ما في كتاب السلطان أنه بلغنا أن الشيخ فلانا كتب عقيدة يدعو إليها وأن بعض الناس أنكرها فليعقد له مجلس لذلك ولتطالع ما يقع وتكشف أنت ذلك كشفا شافيا وتعرفنا به. والسلام عليك ورحمة الله وبركاته وعلى الشيخ الإمام الكبير العالم الفاضل قرة العين عز الدين أفضل السلام وكذلك كل فرد من الأهل والأصحاب والمعارف والسلام.." (٣)

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٧٢/٣

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٧٨/٣

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢١٠/٣

-١١٨٦

"فأجاب:

الحمد لله رب العالمين

أما المسألة الأولى: فقول السائل - هل يجوز الخوض فيما تكلم الناس فيه من مسائل في أصول الدين لم ينقل عن سيدنا محمد فيها كلام أم لا؟ - سؤال ورد بحسب ما عهد من الأوضاع المبتدعة الباطلة. فإن المسائل التي هي من أصول الدين - التي تستحق أن تسمى أصول الدين - أعني الدين الذي أرسل الله به رسوله وأنزل به كتابه: لا يجوز أن يقال: لم ينقل عن النبي فيها كلام؛ بل هذا كلام **متناقض** في نفسه إذ كونها من أصول الدين يوجب أن تكون من أهم أمور الدين؛ وأنها مما يحتاج إليه الدين، ثم نفي نقل الكلام فيها عن الرسول يوجب أحد أمرين. إما أن الرسول أهمل الأمور المهمة التي يحتاج الدين إليها فلم يبينها، أو أنه بينها فلم تنقلها الأمة، وكلا هذين باطل قطعا. وهو من أعظم مطاعن المنافقين في الدين؛ وإنما يظن هذا وأمثاله من هو جاهل بحقائق ما جاء به الرسول أو جاهل بما يعقله الناس بقلوبهم أو جاهل بهما جميعا. فإن جهله بالأول: يوجب عدم علمه بما اشتمل عليه ذلك من أصول الدين وفروعه. وجهله بالثاني: يوجب أن يدخل في الحقائق المعقولة ما يسميه هو." (١)

-١١٨٧

"القياس الشمولي المؤلف من المقدمات اليقينية وإن كان لفظ البرهان في اللغة أعم من ذلك كما سمى الله آيتي موسى برهانين. ومما يوضح هذا أن العلم الإلهي لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثيل يستوي فيه الأصل والفرع ولا بقياس شمولي تستوي أفراده؛ فإن الله سبحانه وتعالى ليس كمثله شيء فلا يجوز أن يمثل بغيره ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية تستوي أفرادها - ولهذا لما سلك طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية لم يصلوا بها إلى يقين بل **تناقضت** أدلتهم وغلب عليهم بعد التناهي الحيرة والاضطراب؛ لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكافئها. ولكن يستعمل في ذلك قياس الأولى سواء كان تمثيلا أو شمولا كما قال تعالى: {ولله المثل الأعلى} مثل أن نعلم أن كل كمال ثبت للممكن أو المحدث لا نقص فيه بوجه من الوجوه: وهو ما كان كمالا للموجود غير مستلزم للعدم فالواجب القديم أولى به. وكل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه ثبت نوعه للمخلوق - المربوب المعلول المدبر فإنما استفاده من خالقه

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣/٢٩٤

وربه ومدبره – فهو أحق به منه. وأن كل نقص وعيب في نفسه – وهو ما تضمن سلب هذا الكمال إذا وجب نفيه عن شيء ما من أنواع المخلوقات والمحدثات والممكنات – فإنه يجب نفيه عن الرب تبارك وتعالى بطريق الأولى. وأنه أحق بالأمور الوجودية من كل موجود وأما الأمور العدمية فالممكن بها أحق ونحو ذلك.." (١)

-١١٨٨

"وعدالة الصحابة وقبول الأخبار وتحريف الكلم عن مواضعه والغلو في علي ونحو ذلك. وكذلك الشيعة المتقدمون كانوا يرجحون على المعتزلة بما خالفوهم فيه من إثبات الصفات والقدر والشفاعة ونحو ذلك وكذلك كانوا يستحمدون بما خالفوا فيه الخوارج من تكفير علي وعثمان وغيرهما وما كفروا به المسلمين من الذنوب ويستحمدون بما خالفوا فيه المرجئة من إدخال الواجبات في الإيمان. ولهذا قالوا بالمنزلة وإن لم يهتدوا إلى السنة المحضة. وكذلك متكلمة أهل الإثبات مثل الكلابية والكرامية والأشعرية إنما قبلوا واتبعوا واستحمدوا إلى عموم الأمة بما أثبتوه من أصول الإيمان من إثبات الصانع وصفاته وإثبات النبوة والرد على الكفار من المشركين وأهل الكتاب وبيان **تناقض** حججهم وكذلك استحمدوا بما ردوه على الجهمية والمعتزلة؛ والرافضة والقدرية من أنواع المقالات التي يخالفون فيها أهل السنة والجماعة. فحسناتهم نوعان: إما موافقة أهل السنة والحديث. وإما الرد على من خالف السنة والحديث ببيان **تناقض** حججهم. ولم يتبع أحد مذهب الأشعري ونحوه إلا لأحد هذين الوصفين أو كليهما. وكل من أحبه وانتصر له من المسلمين وعلمائهم فإنما يحبه وينتصر له." (٢)

-١١٨٩

"بذلك. فالمصنف في مناقبه الدافع للطعن واللعن عنه – كالبيهقي؛ والقشيري أبي القاسم؛ وابن عساكر الدمشقي – إنما يحتجون لذلك بما يقوله من أقوال أهل السنة والحديث أو بما رده من أقوال مخالفيهم لا يحتجون له عند الأمة وعلمائها وأمرائها إلا بهذين الوصفين ولولا أنه كان من أقرب بني جنسه إلى ذلك لألحقوه بطبقته الذين لم يكونوا كذلك كشيخه الأول " أبي علي "؛ وولده " أبي هاشم ". لكن كان له من موافقة مذهب السنة والحديث في الصفات؛ والقدر والإمامة؛ والفضائل والشفاعة والحوض والصراط والميزان وله من الردود على المعتزلة والقدرية؛ والرافضة والجهمية وبيان **تناقضهم**: ما أوجب أن يمتاز بذلك عن أولئك؛

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٩٧/٣

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٢/٤

ويعرف له حقه وقدره {قد جعل الله لكل شيء قدرا} وبما وافق فيه السنة والحديث صار له من القبول والأتباع ما صار. لكن الموافقة التي فيها قهر المخالف وإظهار فساد قوله: هي من جنس المجاهد المنتصر. فالراد على أهل البدع مجاهد حتى كان " يحيى بن يحيى " يقول: " الذب عن السنة أفضل من الجهاد " والمجاهد قد يكون عدلا في سياسته وقد لا يكون وقد يكون فيه فجور كما قال النبي صلى الله عليه وسلم " {إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر وبأقوام لا خلاق لهم} " ولهذا مضت السنة بأن يغزى مع كل أمير برا كان أو فاجرا والجهاد عمل مشكور لصاحبه في الظاهر لا محالة." (١)

-١١٩٠

"ووزارة ابن هبيرة لهم فإنه كان من أمثل وزراء الإسلام. ولهذا كان له من العناية بالإسلام والحديث ما ليس لغيره. وما يوجد من إقرار أئمة الكلام والفلسفة وشهادتهم على أنفسهم وعلى بني جنسهم بالضلال ومن شهادة أئمة الكلام والفلسفة بعضهم على بعض كذلك؛ فأكثر من أن يحتمله هذا الموضع وكذلك ما يوجد من رجوع أئمتهم إلى مذهب عموم أهل السنة وعجائزهم كثير وأئمة السنة والحديث لا يرجع منهم أحد لأن " الإيمان حين تخالط بشاشته القلوب لا يسخطه أحد " وكذلك ما يوجد من شهادتهم لأهل الحديث بالسلامة والخلاص من أنواع الضلال وهم لا يشهدون لأهل البدع إلا بالضلال. وهذا باب واسع كما قدمناه. وجميع الطوائف المتقابلة من أهل الأهواء تشهد لهم بأنهم أصلح من الآخرين وأقرب إلى الحق فنجد كلام أهل النحل فيهم وحالهم معهم بمنزلة كلام أهل الملل مع المسلمين وحالهم معهم.

وإذا قابلنا بين الطائفتين - أهل الحديث وأهل الكلام - فالذي يعيب بعض أهل الحديث وأهل الجماعة بحشو القول: إنما يعيبهم بقلة المعرفة؛ أو بقلة الفهم. أما الأول: فبأن يحتجوا بأحاديث ضعيفة أو موضوعة؛ أو بآثار لا تصلح للاحتجاج. وأما الثاني: فبأن لا يفهموا معنى الأحاديث الصحيحة بل قد يقولون القولين المتناقضين ولا يهتدون للخروج من ذلك.." (٢)

-١١٩١

"فصل:

والحاصل: أن كل من استحكم في بدعته يرى أن قياسه يطرد؛ لما فيه من التسوية بين المتماثلين عنده - وإن

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٣/٤

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٣/٤

استلزم ذلك كثرة مخالفة النصوص – وهذا موجود في المسائل العلمية الخبرية والمسائل العملية الإرادية: تجد المتكلم قد يطرد قياسه طردا مستمرا فيكون في ظاهر الأمر أجود ممن نقضها وتجد المستن الذي شاركه في ذلك القياس قد يقول ما يناقض ذلك القياس في مواضع؛ مع استشعار التناقض تارة وبدون استشعاره تارة وهو الأغلب. وربما يخيل بفروق ضعيفة فهو في نقض علته والتفريق بين المتماثلين فيها يظهر أنه دون الأول في العلم والخبرة وطرد القول وليس كذلك؛ بل هو خير من الأول. فإن ذلك القياس الذي اشتركا فيه كان فاسدا في أصله: لمخالفة النص والقياس الصحيح فالذي طرده أكثر فسادا وتناقضا من هذا الذي نقضه. وهذا شأن كل من وافق غيره على قياس ليس هو في نفس الأمر بحق وكان أحدهما من النصوص في مواضع ما يخالف ذلك القياس وهذا يسميه الفقهاء في مواضع كثيرة: الاستحسان. فتجد القائلين بالاستحسان الذي تركوا فيه القياس لنص خيرا من الذين طردوا القياس وتركوا النص.." (١)

-١١٩٢

"يظن أن الذين قالوا هذا النفي اقتصروا على ذلك وليس كذلك. بل مرادهم: أنه ما فوق العرش شيء أصلا ولا فوق السموات إلا عدم محض؛ ليس هناك إله يعبد ولا رب يدعى ويسأل ولا خالق خلق الخلائق ولا عرج بالنبي إلى ربه أصلا هذا مقصودهم.

وهذا هو الذي أوقع الاتحادية في قولهم: هو نفس الموجودات؛ إذ لم تجد قلوبهم موجودا إلا هذه الموجودات؛ إذا لم يكن فوقها شيء آخر وهذا من المعارف الفطرية الشهودية الوجودية: أنه ليس إلا هذا الوجود المخلوق؛ أو وجود آخر مباين له متميز عنه لا سيما إذا علموا أن الأفلاك مستديرة وأن الأعلى هو المحيط. فإنهم يعلمون أنه ليس إلا هذا الوجود المخلوق؛ أو موجود فوقه. فإذا اعتقدوا مع ذلك أنه ليس هناك وجود آخر ولا فوق العالم شيء؛ لزم أن يقولوا: هو هذا الوجود المخلوق؛ كما قال الاتحادية. وهذه بعينها هي حجة الاتحادية. وهذا بعينه هو مشرب قدماء الجهمية وحدثائهم كما يقولون: هو في كل مكان وليس هو في مكان. ولا يختص بشيء. يجمعون دائما بين القولين المتناقضين لأنهم يريدون إثبات موجود؛ وليس عندهم شيء فوق العالم. فتعين أن يكون هو العالم أو يكون فيه. ثم يريدون إثبات شيء غير المخلوق؛." (٢)

-١١٩٣

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٦/٤

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥٩/٤

"فيقولون: ليس هو في العالم كما ليس خارجا عنه؛ أو يقولون: هو وجود المخلوقات دون أعيانها أو يقولون: هو الوجود المطلق فيثبتونه فيما يثبتون إذا كانت قلوبهم متشابهة في النفي والتعطيل وهو إنكار موجود حقيقي مباين للمخلوقات عال عليها. وإنما يفترقون فيما يثبتونه ويكرهون فطرهم وعقولهم على قبول المحال **المتناقض** فيقولون: هو في العالم وليس هو فيه أو هو العالم وليس إياه أو يغلبون الإثبات فيقولون: بل هو نفس الوجود أو النفي فيقولون: ليس في العالم ولا خارجا عنه أو يدينون بالإثبات في حال وبالنفي في حال إذا غلب على أحدهم عقله غلب النفي وهو أنه ليس في العالم وإذا غلب عليه الوجد والعبادة رجح الإثبات وهو أنه في هذا الوجود أو هو هو لا تجد جهميا إلا على أحد هذه الوجوه الأربعة وإن تنوعوا فيما يثبتونه – كما ذكرته لك – فهم مشتركون في التعطيل. وقد رأيت منهم ومن كتبهم؛ وسمعت منهم وممن يخبر عنهم من ذلك ما شاء الله. وكلهم على هذه الأحوال ضالون عن معبودهم وإلههم وخالقهم. ثم رأيت كلام السلف والأئمة كلهم يصفونهم بمثل ذلك. فمن الله علينا باتباع سبيل المؤمنين وآمنا بالله وبرسوله. وكل هؤلاء يجد نفسه مضطربة في هذا الاعتقاد **لتناقضه** في نفسه. وإنما يسكن بعض اضطرابه نوع تقليد لمعظم عنده أو خوفه من مخالفة أصحابه أو زعمه أن هذا من حكم الوهم والخيال دون العقل.." (١)

-١١٩٤

"وهذا **التناقض** في إثبات هذا الموجود الذي ليس بخارج عن العالم ولا هو العالم الذي ترده فطرهم وشهودهم وعقولهم؛ غير ما في الفطرة من الإقرار بصانع فوق العالم فإن هذا إقرار الفطرة بالحق المعروف وذاك إنكار الفطرة بالباطل المنكر.

ومن هذا الباب: ما ذكره محمد بن طاهر المقدسي في حكايته المعروفة: أن الشيخ أبا جعفر الهمداني حضر مرة والأستاذ أبو المعالي يذكر على المنبر: "كان الله ولا عرش " ونفى الاستواء – على ما عرف من قوله وإن كان في آخر عمره رجع عن هذه العقيدة ومات على دين أمه وعجائز نيسابور – قال فقال الشيخ أبو جعفر " يا أستاذ دعنا من ذكر العرش – يعني لأن ذلك إنما جاء في السمع – أخبرنا عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا: ما قال عارف قط " يا الله " إلا وجد من قلبه معنى يطلب العلو لا يلتفت يمنة ولا يسرة فكيف ندفع هذه الضرورة عن قلوبنا؟ ". فصرخ أبو المعالي ووضع يده على رأسه وقال. " حيرني الهمداني ". أو كما قال ونزل. فهذا الشيخ تكلم بلسان جميع بني آدم فأخبر أن العرش والعلم باستواء الله عليه إنما أخذ من جهة

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤/٦٠

الشرع وخبر الكتاب والسنة بخلاف الإقرار بعلو الله على الخلق من غير تعيين عرش ولا استواء فإن هذا أمر فطري ضروري نجده في قلوبنا نحن وجميع من يدعو الله تعالى فكيف ندفع هذه الضرورة عن قلوبنا.." (١)

-١١٩٥

"يعلمون معنى ذلك بل لازم قولهم: أنه هو نفسه لم يكن يعرف معنى ما تكلم به من أحاديث الصفات بل يتكلم بكلام لا يعرف معناه والذين ينتحلون مذهب السلف يقولون: إنهم لم يكونوا يعرفون معاني النصوص بل يقولون ذلك في الرسول. وهذا القول من أبطل الأقوال ومما يعتمدون عليه من ذلك ما فهموه من قوله تعالى {وما يعلم تأويله إلا الله} ويظنون أن التأويل هو المعنى الذي يسمونه هم تأويلا وهو مخالف للظاهر. ثم هؤلاء قد يقولون: تجري النصوص على ظاهرها وتأويلها لا يعلمه إلا الله ويريدون بالتأويل: ما يخالف الظاهر وهذا تناقض منهم. وطائفة يريدون بالظاهر ألفاظ النصوص فقط والطائفتان غالطتان في فهم الآية.
وذلك أن لفظ " التأويل " قد صار بسبب تعدد الاصطلاحات له ثلاثة معان:
أحدها: أن يراد بالتأويل حقيقة ما يئول إليه الكلام وإن وافق ظاهره. وهذا هو المعنى الذي يراد بلفظ التأويل في الكتاب والسنة كقوله تعالى: {هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق} ومنه {قول عائشة: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللهم ربنا ولك الحمد اللهم اغفر لي يتأول القرآن} .." (٢)

-١١٩٦

"كتابا في الفقه على رأي بعض الأئمة ويذكر مذهبه بحسب ما فهمه ورآه وإن كان غيره بمذهب ذلك الإمام أعلم منه بألفاظه وأفهم لمقاصده؛ فإن الناس في نقل مذاهب الأئمة قد يكونون بمنزلتهم في نقل الشريعة. ومن المعلوم: أن أحدهم يقول: حكم الله كذا أو حكم الشريعة كذا بحسب ما اعتقده عن صاحب الشريعة؛ بحسب ما بلغه وفهمه وإن كان غيره أعلم بأقوال صاحب الشريعة وأعماله وأفهم لمراده. فهذا أيضا من الأمور التي يكثر وجودها في بني آدم. ولهذا قد تختلف الرواية في النقل عن الأئمة كما يختلف بعض أهل الحديث في النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم لكن النبي صلى الله عليه وسلم معصوم. فلا يجوز أن يصدر عنه خبران متناقضان في الحقيقة. ولا أمران متناقضان في الحقيقة إلا وأحدهما ناسخ والآخر منسوخ. وأما غير النبي صلى

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦١/٤

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦٨/٤

الله عليه وسلم فليس بمعصوم. فيجوز أن يكون قد قال خبرين **متناقضين**. وأمرين **متناقضين** ولم يشعر **بالتناقض**. لكن إذا كان في المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يحتاج إلى تمييز ومعرفة – وقد تختلف الروايات حتى يكون بعضها أرجح من بعض والناقلون لشريعته بالاستدلال بينهم اختلاف كثير – لم يستنكر وقوع نحو من هذا في غيره؛ بل هو أولى بذلك. لأن الله قد ضمن حفظ الذكر الذي أنزله على رسوله ولم يضمن حفظ ما يؤثر عن غيره. لأن ما بعث الله به رسوله من الكتاب والحكمة هو هدى الله الذي جاء من عند الله وبه يعرف سبيله وهو حجته على عباده؛." (١)

-١١٩٧

"فلو وقع فيه ضلال لم يبين لسقطت حجة الله في ذلك وذهب هداه وعميت سبيله؛ إذ ليس بعد هذا النبي نبي آخر ينتظر ليبين للناس ما اختلفوا فيه؛ بل هذا الرسول آخر الرسل. وأمته خير الأمم. ولهذا لا يزال فيها طائفة قائمة على الحق بإذن الله. لا يضرها من خالفها ولا من خذلها. حتى تقوم الساعة.

الوجه الثاني: أن أبا الفرج نفسه **متناقض** في هذا الباب: لم يثبت على قدم النفي ولا على قدم الإثبات؛ بل له من الكلام في الإثبات نظما ونثرا ما أثبت به كثيرا من الصفات التي أنكرها في هذا المصنف. فهو في هذا الباب مثل كثير من الخائضين في هذا الباب من أنواع الناس يثبتون تارة وينفون أخرى في مواضع كثيرة من الصفات كما هو حال أبي الوفاء بن عقيل وأبي حامد الغزالي.

الوجه الثالث: أن باب الإثبات ليس مختصا بالحنبلية ولا فيهم من الغلو ما ليس في غيرهم؛ بل من استقرأ مذاهب الناس وجد في كل طائفة من الغلاة في النفي والإثبات ما لا يوجد مثله في الحنبلية ووجد من مال منهم إلى نفي باطل أو إثبات باطل." (٢)

-١١٩٨

"إما أن تكون في إثبات ما أثبتوه وإما أن تكون في **تناقضهم** بجمع (١) من إثبات هذه الأمور ونفي الجوارح. أما الأول: فباطل. فإن المجسمة المحضة التي تصرح بالتجسيم المحض وتغلو فيه لم يقل أحد قط: إن قولها مكابرة للعقول ولا قال أحد. إنهم لا يخاطبون؛ بل الذين ردوا على غالية المجسمة – مثل هشام بن الحكم وشيعته – ولم يردوا عليهم من الحجج العقلية إلا بحجج تحتاج إلى نظر واستدلال. والمنازع لهم – وإن كان

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤/١٦٨

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤/١٦٩

مبطلا في كثير مما يقوله – فقد قابلهم بنظير حججهم ولم يكونوا عليه بأظهر منه عليهم إذ مع كل طائفة حق وباطل. وإذا كان مثل " أبي الفرج بن الجوزي " إنما يعتمد في نفي هذه الأمور على ما يذكره نفاة النظار فأولئك لا يكادون يزعمون في شيء من النفي والإثبات أنه مكابرة للمعقول؛ حتى جاحدوا الصانع الذين هم أجهل الخلق وأضلهم وأكفرهم وأعظمهم خلافا للعقول لا يزعم أكثر هؤلاء الذين انتصر بهم أبو الفرج: أن قولهم مكابرة للمعقول بل يزعمون أن العلم بفساد قولهم إنما يعلم بالنظر والاستدلال. وهذا القول – وإن كان يقوله جل هؤلاء النفاة من أهل الكلام – فليس هو طريقة مرضية. لكن المقصود: أن هؤلاء النفاة لا يزعمون أن العلم بفساد

Q (١) هكذا بالأصل والمطبوعة." (١)

-١١٩٩

"بما عليه أمته وإن شاء بما بعث به من المعجزات فكل طريق من هذه الطرق إذا تبين بها نبوة موسى وعيسى: كانت نبوة محمد صلى الله عليه وسلم بها أبين وأكمل. (والمقدمة الثانية: أنه أخبر أن رسالته عامة إلى أهل الأرض من المشركين وأهل الكتاب وأنه لم يكن مرسلا إلى بعض الناس دون بعض وهذا أمر معلوم بالضرورة والنقل المتواتر والدلائل القطعية. وأما اليهود والنصارى: فأصل دينهم حق كما قال تعالى: {إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون} لكن كل من الدينين مبدل منسوخ؛ فإن اليهود بدلوا وحرفوا ثم نسخ بقية شريعتهم بالمسيح صلى الله عليه وسلم. ونفس الكتب التي بأيدي اليهود والنصارى – مثل نبوة الأنبياء وهي أكثر من عشرين نبوة وغيرها – تبين أنهم بدلوا وأن شريعتهم تنسخ وتبين صحة رسالة محمد صلى الله عليه وسلم فإن فيها من الإعلام والدلائل على نبوة خاتم المرسلين: ما قد صنف فيه العلماء مصنفات وفيها أيضا من **التناقض** والاختلاف ما يبين أيضا وقوع التبديل وفيها من الأخبار من نحو بعدها ما يبين أنها منسوخة؛ فعندهم ما يدل على هذه المطالب. وقد ناظرنا غير واحد." (٢)

-١٢٠٠

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٨٨/٤

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٠٨/٤

"{وأصحاب مدين وكذب موسى} إلى قوله: {فكأين من قرية أهلكناها وهي ظالمة} إلى قوله: {أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها} وقوله {وإنكم لتمرون عليهم مصبحين} {وبالليل أفلا تعقلون} وقال {إن في ذلك لآيات للمتوسمين} . فبين أنه تارك آثار القوم المعذبين للمشاهدة ويستدل بذلك على عقوبة الله لهم وقال تعالى: {وكم أهلكنا من القرون} الآيتين. فذكر طريقين يعلم بهما ذلك.

أحدهما: ما يعاين ويعقل بالقلوب.

والثاني: ما يسمع. فإنه قد تواتر عند كل أحد حال الأنبياء ومصدقهم ومكذبهم وعاينوا من آثارهم ما دل على أنه سبحانه عاقب مكذبهم وانتقم منه وأنهم كانوا على الحق الذي يحبه ويرضاه وأن من كذبهم كان على الباطل الذي يغضب الله على أهله وأن طاعة الرسل طاعة لله ومعصيتهم معصية لله. ومن الطرق أيضا أن يعلم ما تواتر من معجزاتهم الباهرة وآياتهم القاهرة وأنه يمتنع أن تكون المعجزة على يد مدعي النبوة وهو كذاب من غير تناقض ولا تعارض كما هو مبسوط؛ في غير هذا الموضع.." (١)

-١٢٠١

"ينفي هذا أو يقف فيه من لا يكون عالما بحقيقة أمور النبي صلى الله عليه وسلم - وإن كان له نصيب من كلام أو فقه أو حساب أو غير ذلك - أو من يكون قد سمع أحاديث مكذوبة: تناقض هذه الأمور المعلومة بالاضطرار عند الخاصة من أهل العلم فتوقف في الأمر أو رجح غير أبي بكر. وهذا كسائر الأمور المعلومة بالاضطرار عند أهل العلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كان غيرهم يشك فيها أو ينفيها: كالأحاديث المتواترة عندهم في شفاعته وحوضه وخروج أهل الكبائر من النار والأحاديث المتواترة عندهم: في الصفات والقدر والعلو والرؤية وغير ذلك من الأصول التي اتفق عليها أهل العلم بسنته كما تواترت عندهم عنه؛ وإن كان غيرهم لا يعلم ذلك كما تواتر عند الخاصة - من أهل العلم عنه - الحكم بالشفعة وتحليف المدعى عليه ورجم الزاني المحصن واعتبار النصاب في السرقة وأمثال ذلك من الأحكام التي ينازعهم فيها بعض أهل البدع. ولهذا كان أئمة الإسلام متفقين على تبديع من خالف في مثل هذه الأصول؛ بخلاف من نازع في مسائل الاجتهاد التي لم تبلغ هذا المبلغ في تواتر السنن عنه: كالتنازع بينهم في الحكم بشاهد ويمين وفي القسامة

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤/٢١٤

والقرعة وغير ذلك من الأمور التي لم تبلغ هذا المبلغ. وأما " عثمان وعلي ": فهذه دون تلك. فإن هذه كان قد حصل فيها نزاع." (١)

-١٢٠٢

"من حين موت النبي صلى الله عليه وسلم وأن الخلفاء الراشدين لم يكونوا أهلا للولاية وأن عقود المسلمين باطلة وأن الله صليب ويقرر دين اليهود والنصارى والمجوس: فإن هذا زنديق من شر الزنادقة من جنس قرامطة الباطنية كالنصيرية والإسماعيلية وأتباعهم. ولهذا يتكلم **بالتناقض** فإن من يقرر دين اليهود والنصارى والمجوس ويطعن في دين الخلفاء الراشدين المهديين والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار: لا يكون إلا من أجهل الناس وأكفرهم ولو كان من المؤمنين الذين يعلمون أن هذه الأمة خير أمة أخرجت للناس وأن خير الأمة القرن الأول ثم الذين يلونه ثم الذين يلونه؛ لما كان مقررا لدين الكفار طاعنا في دين المهاجرين والأنصار والرد على هذا ونحوه مبسوط في غير هذا الموضع. وقد ذكرنا في ذلك في الرد على الرافضة ما لا يتسع له هذا الموضع. ومثل هذا القول لا يقوله من يؤمن بأن محمدا رسول الله فنجيب من يقر أن محمدا رسول الله فنبين له مما جاء به ما يزيل شبهته فأما من يطعن في نبوته فنكلمه من وجه آخر ولكل مقام مقال.." (٢)

-١٢٠٣

"وهؤلاء يظنون أنهم اتبعوا قوله تعالى {وما يعلم تأويله إلا الله} فإنه وقف أكثر السلف على قوله: {وما يعلم تأويله إلا الله} . وهو وقف صحيح لكن لم يفرقوا بين معنى الكلام وتفسيره؛ وبين " التأويل " الذي انفرد الله تعالى بعلمه؛ وظنوا أن التأويل المذكور في كلام الله تعالى هو " التأويل " المذكور في كلام المتأخرين وغلطوا في ذلك. فإن لفظ " التأويل " يراد به ثلاث معان: " فالتأويل " في اصطلاح كثير من المتأخرين هو: صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن بذلك فلا يكون معنى اللفظ الموافق لدلالة ظاهره تأويلا على اصطلاح هؤلاء؛ وظنوا أن مراد الله تعالى بلفظ التأويل ذلك وأن للنصوص تأويلا يخالف مدلولها لا يعلمه إلا الله ولا يعلمه المتأولون. ثم كثير من هؤلاء يقولون: تجري على ظاهرها فظاهرها مراد مع قولهم: إن لها تأويلا بهذا المعنى لا يعلمه إلا الله. وهذا **تناقض** وقع فيه كثير من هؤلاء

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤/٤٢٥

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤/٤٩٠

المنتسبين إلى السنة: من أصحاب " الأئمة الأربعة " وغيرهم.
والمعنى الثاني " أن التأويل " هو تفسير الكلام - سواء وافق ظاهره أو لم يوافقه - وهذا هو " التأويل " في اصطلاح جمهور المفسرين وغيرهم. وهذا " التأويل " يعلمه الراسخون في العلم وهو موافق لوقف من وقف." (١)

-١٢٠٤

"سئل شيخ الإسلام: - قدس الله روحه -: (*)

عن " علو الله تعالى واستوائه على عرشه "؟

فأجاب:

قد وصف الله تعالى نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله " بالعلو والاستواء على العرش والفوقية " في كتابه في آيات كثيرة حتى قال بعض أكابر أصحاب الشافعي: في القرآن " ألف دليل " أو أزيد: تدل على أن الله تعالى عال على الخلق وأنه فوق عباده. وقال غيره: فيه " ثلاثمائة " دليل تدل على ذلك؛ مثل قوله: {إن الذين عند ربك} {وله من في السماوات والأرض ومن عنده} فلو كان المراد بأن معنى عنده في قدرته - كما يقول الجهمي - لكان الخلق كلهم عنده؛ فإنهم كلهم في قدرته ومشيئته ولم يكن فرق بين من في السموات ومن في الأرض ومن عنده. كما أن الاستواء على العرش لو كان المراد به الاستيلاء عليه لكان مستويا على جميع المخلوقات ولكان مستويا على العرش قبل أن يخلقه دائما والاستواء

Q (*) قال الشيخ ناصر بن حمد الفهد (ص ٤٤ - ٤٦) :

هذه الفتوى مختصرة من رسالته عن (الجمع بين العلو والقرب) في (٥ / ٢٢٦ - ٢٥٥) ، والذي اختصرها غير الشيخ رحمه الله لبعض الأدلة الظاهرة على الاختصار، منها على سبيل المثال:

١ - قوله ص ١٢٣ (فليس قبلك شيء إلخ) ، وهذا اختصار نص موجود في ص ٢٢٨.

٢ - قوله ص ١٣٤ (ثم قال بعد كلام طويل: هذا يبين أن كل من أقر بالله. . .) والكلام المتروك انظره ص ٢٤٩ - ٢٤٥، والإشارة في قوله (ثم قال) إلى شيخ الإسلام قبله.

ومن المقابلة بين النصين هناك بعض التنبيهات:

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٥/٥

١ - في الأصل ص ٢٢٦ (فلو كان المراد بأن معنى (عنده) في قدرته كما يقول الجهمية لكان الخلق كلهم [عنده، فإنهم] في قدرته ومشيئته) ، قلت: وما بين المعقوفتين سقطت من الأصل بسبب انتقال النظر، وتم استدراكها من المختصر ص ١٢١.

٢ - في المختصر ص ١٢٣ (وهذا أعدل الوجهين عن أحمد) ، وفي الأصل ص ٢٥٨ (وهذا أحد الوجهين) وهو الأظهر.

٣ - في المختصر ص ١٢٣ (وفي نصوصهم ما يبين نقيض قولهم) ، وفي الأصل ص ٢٢٨ (وفي النصوص ما يبين **تناقضهم**) وهو الأظهر.

٤ - في المختصر ص ١٢٤ (فالمسمى بالمحدثات هي العلية هي لذاتها) ، و (هي) الثانية لا وجود لها في الأصل ص ٢٢٩ وهو الصواب.

٥ - في المختصر ص ١٢٤ (ولهذا كان أبو علي الأهوازي - الذي صنف مثالب ابن أبي بشر، ورد على أبي القاسم بن عساكر - هو من السالمية) وهو كذلك أيضا في الأصل ص ٢٢٩، وهو تصحيف صوابه (ورد عليه أبو القاسم بن عساكر) ، لأن ابن عساكر ألف كتاب (تبيين كذب المفتري) ردا على أبي علي الأهوازي هذا، كما ذكره الشيخ رحمه الله في ٥ / ٤٨٤.

٦ - في المختصر ص ١٢٧ (وهكذا كثير مما يصف الرب نفسه بالعلم بأعمال العباد تحذيرا وتخويفا ورغبة للنفوس في الخير) وفي الأصل ص ٢٣٢ (وهكذا كثيرا ما يصف الرب نفسه بالعلم، وبالأعمال: تحذيرا، وتخويفا، وترغيبا للنفوس في الخير) .

ويظهر أن صحة العبارة (وهكذا كثيرا ما يصف الرب نفسه بالعلم بأعمال العباد تحذيرا وتخويفا وترغيبا للنفوس في الخير) .

٧ - في المختصر ص ١٢٨ (كما يقول الملك: نحن فتحنا هذا البلد، وهو منا هذا الجيش ونحو ذلك) ، وفي الأصل ص ٢٣٣ (وهزمنا الجيش) وهو الصواب.

٨ - في المختصر ص ١٣٥ (قد حصل له إيمان يعبد الله به) وفي الأصل ص ٢٥٥ (إيمان يعرف الله به) وهو الأظهر المناسب للسياق) .

٩ - في المختصر ص ١٣٥ (فهذا أصل عظيم في تعليم الناس ومخاطبتهم، والخطاب العام بالنصوص التي

اشتركوا في سماعها) ، وفي الأصل ص ٢٥٥ (فهذا أصل عظيم في تعليم الناس ومخاطبتهم بالخطاب العام بالنصوص) وهو الأظهر.." (١)

-١٢٠٥

"ولهذا قال ابن عربي: من أسمائه الحسنى العلي على من يكون عليا وما ثم إلا هو وعن ماذا يكون عليا وما هو إلا هو فعلوه لنفسه وهو من حيث الوجود عين الموجودات؛ فالمسمى محدثات هي العلية هي لذاتها وليست إلا هو. قال الخراز: وهو وجه من وجوه الحق ولسان من ألسنته ينطق عن نفسه بأن الله يعرف بجمعه بين الأضداد فهو عين ما ظهر وهو عين ما بطن في حال ظهوره؛ وما ثم من تراه غيره؛ وما ثم من يبطن عنه سواه فهو ظاهر لنفسه وهو باطن عن نفسه وهو المسمى أبو سعيد الخراز اهـ. و " المعية " لا تدل على الممازجة والمخالطة وكذلك لفظ " القرب " فإن عند الحلولية أنه في حبل الوريد كما هو عندهم في سائر الأعيان؛ وكل هذا كفر وجهل بالقرآن. (الثالث: قول من يقول: هو فوق العرش وهو في كل مكان ويقول: أنا أقر بهذه النصوص وهذه لا أصرف واحدا منها عن ظاهره؛ وهذا قول طوائف ذكرهم الأشعري في " المقالات الإسلامية " وهو موجود في كلام طائفة من السالمية والصوفية ويشبه هذا ما في كلام أبي طالب المكي وابن برجان وغيرهما مع ما في كلام أكثرهم من **التناقض**. ولهذا كان أبو علي الأهوازي - الذي صنف مثالب ابن أبي بشر ورد على أبي القاسم بن عساكر - هو من السالمية.." (٢)

-١٢٠٦

"وكذلك ذكر الخطيب البغدادي: أن جماعة أنكروا على أبي طالب بعض كلامه في الصفات. وهذا " الصنف الثالث " وإن كان أقرب إلى التمسك بالنصوص وأبعد عن مخالفتها من الصنفين الأولين؛ فإن الأول لم يتبع شيئا من النصوص؛ بل خالفها كلها. و " الثاني " ترك النصوص الكثيرة المحكمة المبينة وتعلق بنصوص قليلة اشتبهت عليه معانيها. وأما هذا الصنف فيقول: أنا اتبعت النصوص كلها؛ لكنه غالط أيضا؛ فكل من قال: إن الله بذاته في كل مكان فهو مخالف للكتاب والسنة؛ وإجماع سلف الأمة وأئمتها مع مخالفته لما فطر الله عليه عباده؛ ولصريح المعقول وللأدلة الكثيرة. وهؤلاء يقولون أقوالا **متناقضة**. يقولون: إنه فوق العرش. ويقولون: نصيب العرش منه كنصيب قلب العارف؛ كما يذكر مثل ذلك أبو طالب وغيره ومعلوم أن قلب

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٢١/٥

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٢٤/٥

العارف نصيبه منه المعرفة والإيمان؛ وما يتبع ذلك. فإن قالوا: إن العرش كذلك نقضوا قولهم: إنه نفسه فوق العرش. وإن قالوا بحلوله بذاته في قلوب العارفين؛ كان ذلك قولا بالحلول الخاص.." (١)

-١٢٠٧

"فعل الصديق الأكبر حين جاء بماله كله؛ ولم يكن مع هذا يأخذ من أحد شيئا. وقال آخر: " الظالم لنفسه " الذي يصوم عن الطعام لا عن الآثام و " المقتصد " الذي يصوم عن الطعام والآثام و " السابق " الذي يصوم عن كل ما لا يقربه إلى الله تعالى - وأمثال ذلك - لم تكن هذه الأقوال متنافية بل كل ذكر نوعا مما تناولته الآية. (الوجه الثالث: أن يذكر أحدهم لنزول الآية " سببا " ويذكر الآخر " سببا " آخر - لا ينافي الأول - ومن الممكن نزولها لأجل السببين جميعا أو نزولها مرتين: مرة لهذا ومرة لهذا. وأما ما صح عن السلف أنهم: اختلفوا فيه " اختلاف **تناقض** " فهذا قليل بالنسبة إلى ما لم يختلفوا فيه كما أن تنازعهم في بعض مسائل السنة - كبعض مسائل الصلاة والزكاة والصيام والحج والفرائض والطلاق ونحو ذلك - لا يمنع أن يكون أصل هذه السنن مأخوذا عن النبي صلى الله عليه وسلم وجملها منقولة عنه بالتواتر. وقد تبين أن الله تعالى أنزل عليه الكتاب والحكمة؛ وأمر أزواج نبيه صلى الله عليه وسلم أن يذكرن ما يتلى في بيوتهن (من آيات الله والحكمة) .." (٢)

-١٢٠٨

"عليه أن يقرن بخطابه ما يصرف القلوب عن فهم المعنى الذي لم يرد؛ لا سيما إذا كان باطلا لا يجوز اعتقاده في الله فإن عليه أن ينهاهم عن أن يعتقدوا في الله ما لا يجوز اعتقاده إذا كان ذلك مخوفا عليهم؛ ولو لم يخاطبهم بما يدل على ذلك فكيف إذا كان خطابه هو الذي يدلهم على ذلك الاعتقاد الذي تقول النفاة: هو اعتقاد باطل؟ . فإذا لم يكن في الكتاب ولا السنة ولا كلام أحد من السلف والأئمة ما يوافق قول النفاة أصلا؛ بل هم دائما لا يتكلمون إلا بالإثبات امتنع حينئذ أن لا يكون مرادهم الإثبات وأن يكون النفي هو الذي يعتقدونه ويعتمدونه وهم لم يتكلموا به قط ولم يظهروه؛ وإنما أظهروا ما يخالفه وينافيه وهذا كلام مبين؛ لا مخلص لأحد عنه؛ لكن للجهمية المتكلمة هنا كلام وللجهمية المتفلسفة كلام. أما " المتفلسفة والقرامطة " فيقولون؛ إن الرسل كلموا الخلق بخلاف ما هو الحق وأظهروا لهم خلاف ما يبطنون وربما يقولون إنهم كذبوا

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٢٥/٥

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٦٢/٥

لأجل مصلحة العامة فإن مصلحة العامة لا تقوم إلا بإظهار الإثبات وإن كان في نفس الأمر باطلا. وهذا مع ما فيه من الزندقة البينة والكفر الواضح: قول **متناقض** في نفسه فإنه يقال: لو كان الأمر كما تقولون والرسل من جنس رؤسائكم؛." (١)

-١٢٠٩

"ويقال لهم " ثالثا " من الذي سلم لكم أن العقل يوافق مذهب النفاة؛ بل العقل الصريح إنما يوافق ما أثبته الرسول وليس بين المعقول الصريح والمنقول الصحيح **تناقض** أصلا وقد بسطنا هذا في " مواضع " بينا فيها أن ما يذكرون من المعقول المخالف لما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم إنما هو جهل وضلال تقلده متأخروهم عن متقدميهم وسموا ذلك عقليات وإنما هي جهليات ومن طلب منه تحقيق ما قاله أئمة الضلال بالمعقول لم يرجع إلا إلى مجرد تقليدهم. فهم يكفرون بالشرع ويخالفون العقل تقليدا لمن توهموا أنه عالم بالعقليات. وهم مع " أئمتهم الضلال "كقوم فرعون معه حيث قال الله تعالى {فاستخف قومه فأطاعوه} وقال تعالى عنه: {واستكبر هو وجنوده في الأرض بغير الحق وظنوا أنهم إلينا لا يرجعون} {فأخذناه وجنوده فنبذناهم في اليم فانظر كيف كان عاقبة الظالمين} {وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار ويوم القيامة لا ينصرون} {وأتبعناهم في هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة هم من المقبوحين} وفرعون هو إمام النفاة. ولهذا صرح محققو النفاة بأنهم على قوله كما يصرح به الاتحادية من الجهمية النفاة؛ إذ هو أنكر العلو وكذب موسى فيه وأنكر تكليم الله لموسى قال تعالى: {وقال فرعون يا هامان ابن لي صرحا لعلي أبلغ الأسباب} {أسباب السماوات فأطلع إلى إله موسى وإني لأظنه كاذبا} .." (٢)

-١٢١٠

"وهؤلاء الجهال يمثلون في ابتداء فهمهم صفات الخالق بصفات المخلوق: ثم ينفون ذلك ويعطلونه فلا يفهمون من ذلك إلا ما يختص بالمخلوق وينفون مضمون ذلك ويكونون قد جحدوا ما يستحقه الرب من خصائصه وصفاته وألحدوا في أسماء الله وآياته وخرجوا عن القياس العقلي والنص الشرعي فلا يبقى بأيديهم لا معقول صريح ولا منقول صحيح ثم لا بد لهم من إثبات بعض ما يثبته أهل الإثبات من الأسماء والصفات فإذا أثبتوا البعض ونفوا البعض قيل لهم: ما الفرق بين ما أثبتموه ونفيتموه؟ ولم كان هذا حقيقة ولم يكن هذا

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٦٨/٥

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٧٢/٥

حقيقة؟ لم يكن لهم جواب أصلا وظهر بذلك جهلهم وضلالهم شرعا وقدرا. وقد تدبرت كلام عامة من ينفي شيئا مما أثبته الرسل من الأسماء والصفات فوجدتهم كلهم **متناقضين**؛ فإنهم يحتجون لما نفوه بنظير ما يحتج به النافي لما أثبتوه؛ فيلزمهم إما إثبات الأمرين وإما نفيهما؛ فإذا نفوهما فلا بد لهم أن يقولوا بالواجب الوجود وعدمه جميعا وهذا نهاية هؤلاء النفاة الملاحدة الغلاة من القرامطة وغلاة المتفلسفة؛ فإنهم إذا أخذوا ينفون النقيضين جميعا؛ فالنقيضان كما أنهما لا يجتمعان؛ فلا يرتفعان. ومن جهة إن ما يسلبون عنه النقيضين لا بد أن يتصوروه وأن يعبروا عنه؛ فإن التصديق مسبوق بالتصور ومتى تصوروه وعبروا عنه كقولهم الثابت والواجب أو أي شيء قالوه لزمهم فيه من إثبات القدر المشترك نظير ما يلزمهم فيما نفوه." (١)

-١٢١١

"عسلها مثل عسلها كان قد صرح في ذلك بنفي التماثل مع أن الاسم مستعمل فيها على سبيل الحقيقة. ونظائر هذا كثيرة؛ فإنه لو قال القائل: هذا المخلوق ما هو مثل هذا المخلوق وهذا الحيوان الذي هو الناطق ليس مثل الحيوان الذي هو الصامت أو هذا اللون الذي هو الأبيض ليس مثل الأسود أو الموجود الذي هو الخالق ليس هو مثل الموجود الذي هو المخلوق ونحو ذلك كانت هذه الأسماء مستعملة على سبيل الحقيقة في المسميين الذين صرح بنفي التماثل بينهما فالأسماء المتواطئة إنما تقتضي أن يكون بين المسميين قدرا مشتركا وإن كان المسميان مختلفين أو متضادين.

فمن ظن أن أسماء الله تعالى وصفاته إذا كانت حقيقة لزم أن يكون مماثلا للمخلوقين وأن صفاته مماثلة لصفاتهم كان من أجهل الناس وكان أول كلامه سفسطة وآخره زندقة لأنه يقتضي نفي جميع أسماء الله تعالى وصفاته وهذا هو غاية الزندقة والإلحاد. ومن فرق بين صفة وصفة مع تساويهما في أسباب الحقيقة والمجاز: كان **متناقضا** في قوله متهافتا في مذهبه مشابها لمن آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض. وإذا تأمل اللبيب الفاضل هذه الأمور تبين له أن مذهب السلف والأئمة." (٢)

-١٢١٢

"في غاية الاستقامة والسداد والصحة والاطراد وأنه مقتضى المعقول الصريح والمنقول الصحيح وأن من خالفه كان مع **تناقض** قوله المختلف الذي يؤفك عنه من أفك خارجا عن موجب العقل والسمع مخالفا

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥/٢٠٩

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥/٢١٢

للفطرة والسمع والله يتم نعمته علينا وعلى سائر إخواننا المسلمين المؤمنين ويجمع لنا ولهم خير الدنيا والآخرة.
وهذا لا تعلق له بصفات الله تعالى قال بعضهم: قد قال الله تعالى: {واتخذ قوم موسى من بعده من حليهم عجلا جسدا له خوار ألم يروا أنه لا يكلمهم ولا يهديهم سبيلا} فقد ذم الله من اتخذ إلها جسدا؛ و " الجسد " هو الجسم؛ فيكون الله قد ذم من اتخذ إلها هو جسم. وإثبات هذه الصفات يستلزم أن يكون جسما وهذا منتف بهذا الدليل الشرعي. فهذا خلاصة ما يقوله من يزعم أنه يعتمد في ذلك على الشرع فيقال له: هذا باطل من وجوه: (أحدها أن هذا إذا دل إنما يدل على نفي أن يكون جسدا؛ لا على نفي أن يكون جسما والجسم في اصطلاح هؤلاء - نفاة الصفات - أعم من الجسد. فإن الجسم ينقسم عندهم إلى كثيف ولطيف؛ بخلاف الجسد. فإن أردت بقولك الجسم اللغوي - وهو الذي قال أهل اللغة إنه هو." (١)

-١٢١٣

"وأما المحدثات التي ذكرها النبي صلى الله عليه وسلم فهي المحدثات في الدين وهو أن يحدث الرجل بدعة في الدين لم يشرعها الله والإحداث في الدين مذموم من العباد والله يحدث ما يشاء لا معقب لحكمه. فاللفظ المشتبه المجمل إذا خص في الاستدلال وقع فيه الضلال والإضلال. وقد قيل إن أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء.

الوجه الثاني: في بيان بطلان ما ذكر من الاستدلال أن يقال: إن الله سبحانه منزه أن يكون من جنس شيء من المخلوقات: لا أجساد الآدميين ولا أرواحهم ولا غير ذلك من المخلوقات؛ فإنه لو كان من جنس شيء من ذلك بحيث تكون حقيقته كحقيقته للزم أن يجوز على كل منهما ما يجوز على الآخر ويجب له ما يجب له ويمتنع عليه ما يمتنع عليه وهذا ممتنع؛ لأنه يستلزم أن يكون القديم الواجب الوجود بنفسه؛ غير قديم واجب الوجود بنفسه وأن يكون المخلوق الذي يمتنع غناه غنيا يمتنع افتقاره إلى الخالق؛ وأمثال ذلك من الأمور المتناقضة والله تعالى نزه نفسه أن يكون له كفؤ أو مثل أو سمي أو ند.

فهذه الأدلة الشرعية والعقلية يعلم بها تنزه الله تعالى أن يكون من جنس أجساد الآدميين أو غيرها من المخلوقات؛ لكن المستدل على ذلك بقوله:." (٢)

-١٢١٤

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢١٣/٥

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢١٧/٥

"ولهذا قال " ابن عربي ": من أسمائه الحسنى " العلي " على من يكون عليا وما ثم إلا هو وعلى ماذا يكون عليا وما يكون إلا هو؛ فعلوه لنفسه وهو من حيث الوجود عين الموجودات فالمسمى محدثات هي العلية لذاتها وليست إلا هو. ثم قال: قال الخراز: وهو وجه من وجوه الحق ولسان من ألسنته ينطق عن نفسه بأن الله يعرف بجمعه بين الأضداد؛ فهو عين ما ظهر وهو عين ما بطن في حال ظهوره وما ثم من تراه غيره وما ثم من بطن عنه سواه؛ فهو ظاهر لنفسه وهو باطن عن نفسه وهو المسمى " أبو سعيد الخراز ".

" والمعية " لا تدل على الممازجة والمخالطة وكذلك لفظ القرب؛ فإن عند الحلولية أنه في حبل الوريد كما هو عندهم في سائر الأعيان وكل هذا كفر وجهل بالقرآن. " والقسم الثالث " من يقول: هو فوق العرش وهو في كل مكان. ويقول: أنا أقر بهذه النصوص وهذه لا أصرف واحدا منها عن ظاهره. وهذا قول طوائف ذكرهم الأشعري في " المقالات الإسلامية " وهو موجود في كلام طائفة من السالمية والصوفية. ويشبه هذا ما في كلام أبي طالب المكي وابن برجان وغيرهما مع ما في كلام أكثرهما من **التناقض**؛ ولهذا لما كان أبو علي الأهوازي – الذي صنف " مثالب ابن أبي بشر " ورد على أبي القاسم بن عساكر – هو من السالمية وكذلك ذكر " الخطيب البغدادي ": أن جماعة أنكروا على أبي طالب كلامه في الصفات.." (١)

-١٢١٥

"وهذا الصنف الثالث وإن كان أقرب إلى التمسك بالنصوص وأبعد عن مخالفتها من الصنفين الأولين. فإن الأول لم يتبع شيئا من النصوص؛ بل خالفها كلها. والثاني ترك النصوص الكثيرة المحكمة المبينة وتعلق بنصوص قليلة اشتبهت عليه معانيها. وأما هذا الصنف فيقول: أنا اتبعت النصوص كلها لكنه غالط أيضا. فكل من قال: إن الله بذاته في كل مكان فهو مخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها مع مخالفته لما فطر الله عليه عباده ولصريح المعقول وللأدلة الكثيرة. وهؤلاء يقولون أقوالا **متناقضة** يقولون: إنه فوق العرش. ويقولون: نصيب العرش منه كنصيب قلب العارف كما يذكر مثل ذلك أبو طالب وغيره. ومعلوم أن قلب العارف نصيبه منه المعرفة والإيمان وما يتبع ذلك فإن قالوا: إن العرش كذلك نقضوا قولهم: إنه نفسه فوق العرش. وإن قالوا بحلوله بذاته في قلوب العارفين كان هذا قولا بالحلول الخالص. وقد وقع في ذلك طائفة من " الصوفية " حتى صاحب " منازل السائرين " في توحيده المذكور في آخر المنازل في مثل هذا الحلول؛ ولهذا

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥/٢٢٩

كان أئمة القوم يحذرون من مثل هذا. سئل " الجنيد " عن التوحيد فقال: هو إفراد الحدوث عن القدم. فبين أنه لا بد للموحد من التمييز بين القديم الخالق والمحدث المخلوق." (١)

١٢١٦-

"المباينة من باب المفاعلة التي يلزم من ثبوتها من أحد الجانبين ثبوتها في الجانب الآخر عقلا، وكذلك هو في اللغة إلا في مواضع قيل إنها مستثناة بل متأولة: مثل قولهم: عاقبت اللص وداققت النعل وعافاك الله ونحو ذلك. فإن قلت: لست مباينا له لزمك القول بالحلول أو الاتحاد؛ فإنه ما لم يكن مباينا لغيره متميزا عنه كان مجامعا له مداخلا له بحيث هو يحايثه ويجامعه ويداخله كما تحايث الصفة محلها الذي قامت به والصفة المشاركة لها بالقيام به؛ فإن التفاحة مثلا طعمها ولونها ليس هو بمباين لها بل هو محايث لها ومجامع لها وذلك الطعم محايث اللون، والمباينة هي المفارقة وهي ضد المجامعة فلما كانت الصفة التي تسمى العرض تحايث محلها - الذي يسمى الجسم - وتحايث عرضا آخر كان من المعلوم أن مثل هذا منتف عن الله سبحانه وتعالى؛ فإنه ليس بعرض ولا صفة من الصفات؛ بل هو قائم بنفسه مستغن عن محل يقوم به فلا يجوز عليه محايثة المخلوقات والحلول؛ إذ القول بنفي الجسم مع إثبات هذا التقسيم تناقض بين. وإذا كان هذا القول مستلزما للتجسيم لزمه ما يلزم القائلين بالتجسيم وقد خاطب نفاة ذلك بأنهم مفتونون وفاتنون وادعى أن من قال ذلك فإنه معطل وأن " الكفر في قوله كامن ". وهذا يستلزم تكفير من نفى التجسيم وقد علم ما في القول من الوبال العظيم. قالت المثبتة نحن نجيبكم بجوابين: إجمالي وتفصيلي.." (٢)

١٢١٧-

"وأما طريق إلزامه لمنازعه فإنه يستشهد على ذلك بتسليم أرباب العقول السليمة التي لم يعارضها عقد ولا قصد يخالف فطرتها فإذا كان أهل العقول السليمة التي لا هوى لها ولا اعتقاد يخالف ذلك تقر بأن هذه القضية معلومة عندهم بالضرورة علم أن الأمر كذلك وأن المنازع فيها قد تغيرت فطرته التي فطر عليها لاعتقاد أو هوى فإن الحس كما قد يعرض له ما يوجب غلطه فكذلك العقل يعرض له ما يوجب غلطه. ومما يبين أن هذه القضية حق أن جميع الكتب المنزلة من السماء وجميع الأنبياء جاءوا بما يوافقها لا بما يخالفها وكذلك " سلف هذه الأمة " من الصحابة والتابعين وتابعيهم يوافقون مقتضاها؛ لا يخالفونها. ولم يخالف هذه القضية

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥/٢٣٠

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥/٢٦٩

الضرورية من له في الأمة لسان صدق؛ بل أكثر أهل الكلام والفلسفة يقولون بموجبها وإنما خالفها طائفة من المتفلسفة وطائفة من المتكلمين: كالمعتزلة ومن اتبعهم؛ والذين خالفوها – عقلاؤهم وعلماؤهم – **تناقضوا** في ذلك وادعوا الضرورة في قضايا من جنسها وهي أبين منها ومن أنكر منهم ذلك أدى به الأمر إلى جحد عامة الضروريات والحسيات فالمنكر لهذه القضية الضرورية هو بين أمرين: إما أن يستلزم جحد عامة الضروريات وإما أن يقر بقضايا – من جنسها ضرورية – دون هذه في القوة والجلاء يبين ذلك أن الذين قالوا: إن الخالق سبحانه ليس هو جسم ولا متحيز تنازعوا بعد ذلك: هل هو فوق العالم أم ليس فوق العالم؟ فقال طوائف." (١)

-١٢١٨

"فالصواب عندهم هو الأول ولكن الثاني هو قول كثير من أهل المنطق مع **تناقض** أقوالهم في ذلك وبنوا على هذا من الجهالات ما لا يحصيه إلا الله تعالى؛ كما قد بسط في غير هذا الموضع وعلى هذا فإذا جعل هو الموجود المطلق لا بشرط. وقيل: إن المطلق جزء من المعين ملازم له كان الوجود الواجب جزءا من الموجودات الممكنة وإذا قيل: ليس في الخارج مطلق مغاير للأعيان الموجودة وهو الصواب. إذ ليس في هذا الإنسان جواهر بعدد ما يوصف فإذا قيل هو جسم حساس قائم متحرك بالإرادة ناطق لم يكن في الإنسان المعين جواهر قائمة بأنفسها غير ذلك المعين وهذا المعلوم بالضرورة. وعلى هذا فإذا قيل إن الحق هو الوجود المطلق لا بشرط كان الوجود الواجب هو عين وجود الممكنات فلا يكون هناك موجودان أحدهما واجب والآخر ممكن وهذا قول أهل الوحدة وهو تصريح بنفي واجب الوجود المبدع للموجودات الممكنة وتصريح بأن الوجود الواجب يقبل العدم والحدوث كما نشاهده من حدوث الحوادث وعدمها وهذا مع أنه كفر صريح فهو من أعظم الجهل القبيح وكل من قال: إن الرب وجود مطلق لزمته هذه الأقوال ونحوها التي مضمونها نفي وجوده؛ وكذلك إثبات ذات مجردة عن جميع الصفات أمر يقدره الذهن وإلا فوجوده في الخارج ممتنع ولفظ ذات يقتضي ذلك؛ فإن ذات هي في الأصل تأنيث ذو وأصل الكلمة ذات الصفات أي: النفس ذات الصفات فلفظ الذات معناه الصاحبة والمستلزمة للصفات هذا من جهة اللفظ.." (٢)

-١٢١٩

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥/٢٧١

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥/٢٨٣

"وكانت الفطرة والضرورة للأول أعظم إنكارا فإن كان حكم هذه الفطرة والضرورة مقبولا لزم بطلان الأول وإن لم يكن مقبولا لم يجز إنكارهم للقول الثاني وعلى التقديرين لا يبقى لهم حجة على أنه ليس بخارج العالم وهو المطلوب. وهذا تقرير لا حيلة لهم فيه يبين به **تناقض** أصولهم وأنهم يقبلون حكم الفطرة ويردونه بالتشهي والتحكم؛ بل يردون من أحكام الفطرة والضرورة ما هو أقوى وأبين وأبده للعقول مما يقبلونه. والمقصود هنا بيان أنه مباين للعالم خارج عنه وهم إنما ينفون ذلك بأنه يستلزم أن يكون متحيزا: إما جسما وإما جوهرا منفردا وذلك أنه إن كان ما يحاذي هذا الجانب من العرش غير ما يحاذي هذا الجانب كان منقسما وكان جسما وإن لم يكن غيره كان في الصغر بمنزلة الجوهر الفرد وهذا لا يقوله عاقل. فإذا قال لهم طوائف من المثبتة: يمكن أن يكون فوق العرش ولا يقبل إثبات هذه المحاذاة ولا نفيها؛ لأن ذلك إنما يكون أن لو كان متحيزا؛ فإذا لم يكن متحيزا أمكن أن يكون فوق العالم ولا يوصف بإثبات ذلك ولا بنفيه وقالوا: إثبات العلو مع عدم المحاذاة والمسامتة غير معقول أو معلوم الفساد.." (١)

-١٢٢٠

"قيل له: نفي أنه مباين للعالم باطل وملزوم الباطل باطل فإذا كان نفي مسميات هذه الألفاظ ملزوما لنفي المباينة كان نفيها باطلا؛ والأدلة المذكورة على نفي مسماها بهذا الاعتبار باطلة. ويقول المثبت نفي مباينته للعالم وعلوه على خلقه باطل؛ بل هذه الأمور مستلزمة لتكذيب الرسول فيما أثبته لربه وأخبر به عنه وهو كفر أيضا لكن ليس كل من تكلم بالكفر يكفر حتى تقوم عليه الحجة المثبتة لكفره فإذا قامت عليه الحجة كفر حينئذ؛ بل نفي هذه الأمور مستلزم للتكفير للرسول فيما أثبته لربه وأخبر به عنه؛ بل نفي للصانع وتعطيل له في الحقيقة. وإذا كان نفي هذه الأشياء مستلزما للكفر بهذا الاعتبار وقد نفاها طوائف كثيرة من أهل الإيمان فلازم المذهب ليس بمذهب؛ إلا أن يستلزمه صاحب المذهب فخلق كثير من الناس ينفون ألفاظا أو يثبتونها بل ينفون معاني أو يثبتونها ويكون ذلك مستلزما لأمور هي كفر وهم لا يعلمون بالملازمة بل **يتناقضون** وما أكثر **تناقض** الناس لا سيما في هذا الباب وليس **التناقض** كفرا. ويقول الناظم: أنا أخبرت أن من قال ذلك: هو مفتون وفاتن وهذا حق؛ لأنه فتن غيره بقوله وفتنه غيره؛ وليس كل من فتن يكون كافرا وادعيت أن من قال ذلك كان قوله مستلزما للتعطيل؛ فيكون الكفر كامنا." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٨٦/٥

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٠٦/٥

-١٢٢١

"حيوان واختلاف من جهة أن هذا ناطق وهذا صاهل وغير ذلك من الأمور؛ كان بين الصفتين من التشابه والاختلاف بحسب ما بين الذاتين: وذلك أن الذات المجردة عن الصفة لا توجد إلا في الذهن فالذهن يقدر ذاتا مجردة عن الصفة ويقدر وجودا مطلقا لا يتعين وأما الموجودات في أنفسها فلا يمكن فيها وجود ذات مجردة عن كل صفة ولا وجود مطلق لا يتعين ولا يتخصص.

وإذا قال من قال من أهل الإثبات للصفات: " أنا أثبت صفات الله زائدة على ذاته ": فحقيقة ذلك أنا نثبتها زائدة على ما أثبتها النفاة من الذات. فإن النفاة اعتقدوا ثبوت ذات مجردة عن الصفات فقال أهل الإثبات: نحن نقول بإثبات صفات زائدة على ما أثبته هؤلاء. وأما الذات نفسها الموجودة فتلك لا يتصور أن تتحقق بلا صفة أصلا بل هذا بمنزلة من قال: أثبت إنسانا؛ لا حيوانا ولا ناطقا ولا قائما بنفسه ولا بغيره ولا له قدرة ولا حياة ولا حركة ولا سكون أو نحو ذلك أو قال: أثبت نخلة ليس لها ساق ولا جذع ولا ليف ولا غير ذلك؛ فإن هذا يثبت ما لا حقيقة له في الخارج ولا يعقل.

ولهذا كان السلف والأئمة يسمون نفاة الصفات " معطلة " لأن حقيقة قولهم تعطيل ذات الله تعالى؛ وإن كانوا هم قد لا يعلمون أن قولهم مستلزم للتعطيل؛ بل يصفونه بالوصفين **المتناقضين** فيقولون: هو موجود قديم واجب؛ ثم ينفون." (١)

-١٢٢٢

"وهذا النقل غلط عظيم عمن نقلوه عنه فإن هؤلاء متفقون على أن هذه الأسماء عامة متواطئة - كالتواطؤ العام الذي يدخل فيه المشكك - تقبل التقسيم والتنويع وذلك لا يكون إلا في الأسماء المتواطئة كما نقول: الموجود ينقسم إلى قديم ومحدث وواجب وممكن. بل هؤلاء الناقلون بأعيانهم: كأبي عبد الله الرازي وأمثاله من المتأخرين يجمعون في كلامهم بين دعوى الاشتراك اللفظي فقط وبين هذا التقسيم في هذه الأسماء؛ مع قولهم إن التقسيم لا يكون إلا في الألفاظ المتواطئة المشتركة لفظا ومعنى لا يكون في المشترك اشتراكا لفظيا. ومن جملتها التي يسمونها المشككة لا يكون التقسيم في الأسماء التي ليس بينها معنى مشترك عام. فهذا **تناقض** هؤلاء الذين هم من أشهر المتأخرين - بالنظر والتحقيق للفلسفة والكلام قد ضلوا في هذا النقل - وهذا البحث في مثل هذا الأصل ضلال لا يقع فيه أضعف العوام - وذلك لما تلقوه عن بعض أهل المنطق من

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥/٣٢٦

القواعد الفاسدة التي هي عن الهدى والرشد حائدة؛ حيث ظنوا أن الكليات المطلقة ثابتة في الخارج جزءا من المعينات؛ وأن ذلك يقتضي تركيب المعين من ذلك الكلي المشترك ومما يختص به؛ فلزمهم على هذا القول أن يكون الرب تعالى الواجب الوجود مركبا من الوجود المشترك ومما يختص به من الوجوب أو الوجود أو الماهية. مع أنه من المشهور عند أهل المنطق أن الكليات إنما تكون كليات في الأذهان لا في الأعيان.." (١)

-١٢٢٣

"والمقصود هنا: الكلام على التركيب لفظا ومعنى وبيان أن هؤلاء لهم فيه اصطلاح مخالف لجمهور العقلاء وأنهم مضطرون إلى الإقرار بثبوت ما نفوه ولكن هؤلاء يقولون: هذا اشتراك والاشتراك تشبيه ويقولون: هذه أجزاء وهذا تركيب من هذه الأجزاء ثم إنهم لا يقدرون على نفي هذا الذي سموه اشتراكا وتشبيها ولا على نفي هذه الأمور التي سموها أجزاء وتركيبا وتقسيما فإنهم يقولون: هو عاقل ومعقول وعقل ولذيذ ولذة وملتذ وعاشق ومعشوق وعشق. وقد يقولون: هو عالم قادر مريد ثم يقولون: العلم هو القدرة والقدرة هي الإرادة؛ فيجعلون كل صفة هي الأخرى. ويقولون: العلم هو العالم – وقد يقولون: هو المعلوم – فيجعلون الصفة هي الموصوف أو هي المخلوقات. وهذه أقوال رؤسائهم وهي في غاية الفساد في صريح المعقول؛ فهم مضطرون إلى الإقرار بما يسمونه تشبيها وتركيبا ويزعمون أنهم ينفون التشبيه والتركيب والتقسيم؛ فليتأمل اللبيب كذبهم وتناقضهم وحيرتهم وضلالهم؛ ولهذا يئول بهم الأمر إلى الجمع بين النقيضين أو الخلو عن النقيضين. ثم إنهم ينفون عن الله ما وصف به نفسه وما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم لزعمهم أن ذلك تشبيه وتركيب. ويصفون أهل الإثبات بهذه الأسماء وهم الذين ألزموها بمقتضى أصولهم ولا حيلة لهم في دفعها. فهم: كما قال القائل: رمتني بدائها وانسلت." (٢)

-١٢٢٤

"وهم لم يقصدوا هذا التناقض؛ ولكن أوقعتهم فيه قواعدهم الفاسدة المنطقية التي زعموا فيها تركيب الموصوفات من صفاتها ووجود الكليات المشتركة في أعيانها. فتلك القواعد المنطقية الفاسدة التي جعلوها قوانين تمنع مراعاتها الذهن أن يضل في فكره أوقعتهم في هذا الضلال والتناقض. ثم إن هذه القوانين فيها ما هو صحيح لا ريب فيه؛ وذلك يدل على تناقضهم وجهلهم فإنهم قد قرروا في القوانين المنطقية: أن الكلي هو

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥/٣٣٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥/٣٤٠

الذي لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه؛ بخلاف الجزئي. وقرروا أيضا أن الكليات لا تكون كلية إلا في الأذهان: دون الأعيان. وأن المطلق بشرط الإطلاق لا يكون إلا في الذهن وهذه قوانين صحيحة. ثم يدعون ما ادعاه أفضل متأخريهم أن الواجب الوجود هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق عن كل أمر ثبوتي. أو كما يقوله طائفة منهم: إنه الوجود المطلق بشرط الإطلاق عن كل أمر ثبوتي وسلبي؛ كما يقول ذلك من يقوله من الملاحدة الباطنية المنتسبين إلى التشيع والمنتسبين إلى التصوف. أو يقوله طائفة ثالثة: إنه الوجود المطلق لا بشرط كما تقوله طائفة منهم. وهم متفقون على أن المطلق بشرط الإطلاق عن الأمور الوجودية والعدمية." (١)

-١٢٢٥

"لا يكون في الخارج موجودا.

فالمطلق بشرط الإطلاق عن كل أمر ثبوتي؛ أولى أن لا يكون موجودا. فإن المقيد بسلب الوجود والعدم نسبته إليهما سواء والمقيد بسلب الوجود يختص بالعدم دون الوجود والمطلق لا بشرط إنما يوجد مطلقا في الأذهان. وإذا قيل: هو موجود في الخارج؛ فذلك بمعنى أنه يوجد في الخارج مقيدا لا أنه يوجد في الخارج مطلقا فإن هذا باطل؛ وإن كانت طائفة تدعيه. فمن تصور هذا تصورا تاما؛ علم بطلان قولهم وهذا حق معلوم بالضرورة. فهذا القانون الصحيح لم ينتفعوا به في إثبات وجود الرب؛ بل جعلوه مطلقا بشرط الإطلاق عن النقيضين أو عن الأمور الوجودية. أو لا بشرط وذلك لا يتصور إلا في الأذهان. والقوانين الفاسدة أوقعتهم في ذلك **التناقض** والهذيان وهم يفرون من التشبيه بوجه من الوجوه؛ ثم يقولون: الوجود ينقسم إلى: واجب وممكن فهما مشتركان في مسمى الوجود وكذلك لفظ الماهية والحقيقة والذات. ومهما قيل: هو ينقسم إلى واجب وممكن. ومورد التقسيم مشترك بين الأقسام فقد اشتركت الأقسام في المعنى العام الكلي الشامل لما تشابهت فيه فهذا تشبيه يقولون به وهم يزعمون أنهم ينفون كل ما يسمى تشبيها حتى نفوا الأسماء فكان الغلاة من الجهمية والباطنية لا يسمونه شيئا فرارا من ذلك.." (٢)

-١٢٢٦

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٤١/٥

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٤٢/٥

"ولا إرادة لعبادته ودعائه وسؤاله ومحبته وتعظيمه. فإن جميع هذه الأمور لا تكون إلا مع العلم ولا يمكن العلم إلا بإثبات " تلك المعاني " التي فيها من الموافقة والمواطأة ما به حصل لنا ما حصل من العلم لما غاب عن شهودنا. ومن فهم هذه الحقائق الشريفة والقواعد الجليلة النافعة؛ حصل له من العلم والمعرفة والتحقيق والتوحيد والإيمان وانجاب عنه من الشبه والضلال والحيرة مما يصير به في هذا الباب من أفضل الذين أنعم الله عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين ومن سادة أهل العلم والإيمان وتبين له أن القول في بعض " صفات الله " كالقول في سائرها وأن القول في صفاته كالقول في " ذاته " وأن من أثبت صفة دون صفة مما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم مع مشاركة أحدهما الأخرى فيما به نفاها؛ كان **متناقضا**. فمن نفى النزول والاستواء أو الرضى والغضب أو العلم والقدرة أو اسم العليم أو القدير أو اسم الموجود فرارا بزعمه من تشبيه تركيب وتجسيم؛ فإنه يلزمه فيما أثبته نظير ما ألزمه لغيره فيما نفاه هو وأثبت المثبت. فكل ما يستدل به على نفي النزول والاستواء والرضى والغضب: يمكن منازعه أن يستدل بنظيره على نفي الإرادة؛ والسمع والبصر والقدرة والعلم. وكل ما يستدل به على نفي القدرة والعلم والسمع والبصر: يمكن منازعه أن يستدل بنظيره على نفي العليم والقدير والسميع والبصير. وكل ما يستدل به على نفي هذه الأسماء: يمكن منازعه أن يستدل به على نفي الموجود والواجب.." (١)

-١٢٢٧

"ولو لم يرد الشرع بإثبات ذلك ولا دل أيضا عليه العقل. فكيف ينفى بمثل ذلك ما دل الشرع والعقل على ثبوته فيتبين أن كل من نفى شيئا من الصفات - لأن ذلك يستلزم التشبيه والتجسيم - لزمه ما ألزم به غيره وحينئذ فيكون الجواب مشاركا. وأيضا فإذا كان هذا لازما على كل تقدير؛ علم أن الاستدلال به على نفي الملزوم باطل فإن الملزوم موجود لا يمكن نفيه بحال؛ ولهذا لا يوجد الاستدلال بمثل هذا في كلام أحد من سلف الأمة وأئمتها وإنما هو مما أحدثته الجهمية والمعتزلة وتلقاه عنهم كثير من الناس: ينفي عن الرب ما يجب نفيه عن الرب؛ مثل أن ينفي عنه النقائص التي يجب تنزيه الرب عنها: كالجهل والعجز والحاجة وغير ذلك. وهذا تنزيه صحيح؛ ولكن يستدل عليه بأن ذلك يستلزم التجسيم والتشبيه فيعارض بما أثبته؛ فيلزمه **التناقض**. ومن هنا دخلت " الملاحدة الباطنية " على المسلمين حتى ردوا عن الإسلام خلقا عظيما صاروا يقولون لمن نفى شيئا عن الرب - مثل من ينفي بعض الصفات أو جميعها أو الأسماء الحسنى - ألم تنف هذا؟ لئلا يلزم

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٥١/٥

التشبيه والتجسيم فيقول: بلى فيقول: وهذا اللازم يلزمك فيما أثبته؛ فيحتاج أن يوافقهم على النفي شيئا بعد شيء حتى ينتهي أمره إلى أن لا يعرف الله بقلبه؛ ولا يذكره بلسانه ولا يعبده ولا يدعوه وإن كان لا يجزم بعدمه بل يعطل نفسه عن الإيمان به وقد عرف **تناقض** هؤلاء.." (١)

-١٢٢٨

"وإن التزم تعطيله وجحده موافقة لفرعون؛ كان **تناقضه** أعظم؛ فإنه يقال له: فهذا العالم الموجود إذا لم يكن له صانع كان قديما أزليا واجبا بنفسه - ومن المعلوم أن فيه حوادث كثيرة كما تقدم - وحينئذ ففي الوجود قديم ومحدث وواجب وممكن وحينئذ فيلزمك أن يكون ثم موجودان: أحدهما قديم واجب. والآخر محدث ممكن؛ فيلزمك ما فررت منه من التشبيه والتجسيم بل هذا يلزمك بصريح قولك فإن العالم المشهود جسم تقوم به الحركات فإن الفلك جسم وكذلك الشمس والقمر والكواكب أجسام تقوم بها الحركات والصفات؛ فجحدت رب العالمين لئلا تجعل القديم الواجب جسما تقوم به الصفات والحركات ثم في آخر أمرك جعلت القديم الأزلي الواجب الوجود بنفسه أجساما متعددة تشبه غيرها من وجوه كثيرة تقوم بها الصفات والحركات مع ما فيها من الافتقار والحاجة. فإن الشمس والقمر والكواكب محتاجة إلى محالها التي هي فيها ومواضعها التي تحملها وتدور بها والأفلاك كل منها محتاج إلى ما سواه إلى غير ذلك من دلائل نقصها وحاجتها.." (٢)

-١٢٢٩

"والمقصود هنا: أن هذا الذي فر من أن يجعل القديم الواجب موجودا - وموصوفا بصفات الكمال لئلا يلزم ما ذكره من التشبيه والتجسيم وجعل نفي هذا اللازم دليلا على نفي ما جعله ملزوما له - لزمه في آخر الأمر ما فر منه من جعله الموجود الواجب جسما يشبه غيره مع أنه وصفه بصفات النقص التي يجب تنزيه الرب عنها ومع أنه جحد الخالق جل جلاله؛ فلزمه مع الكفر الذي هو أعظم من كفر عامة المشركين فإنهم كانوا يقرون بالصانع مع عبادتهم لما سواه ولزمه مع هذا أنه من أجهل بني آدم وأفسدهم عقلا ونظرا وأشدهم **تناقضا**. وهكذا يفعل الله بالذين يلحدون في أسمائه وآياته - مع دعوى النظر والمعقول والبرهان والقياس كفرعون وأتباعه - قال الله تعالى: {ولقد أرسلنا موسى بآياتنا وسلطان مبين} {إلى فرعون وهامان وقارون

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٦٠/٥

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٦١/٥

فقالوا ساحر كذاب} {فلما جاءهم بالحق من عندنا قالوا اقتلوا أبناء الذين آمنوا معه واستحيوا نساءهم وما كيد الكافرين إلا في ضلال} {وقال فرعون ذروني أقتل موسى وليدع ربه إني أخاف أن يبدل دينكم أو أن يظهر في الأرض الفساد} {وقال موسى إني عذت بربي وربكم من كل متكبر لا يؤمن بيوم الحساب} {وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه أتقتلون رجلا أن يقول ربي الله وقد جاءكم بالبينات من ربكم وإن يك كاذبا فعليه كذبه وإن يك صادقا يصبكم بعض الذي يعدكم إن الله لا يهدي من هو مسرف كذاب} {يا قوم لكم الملك اليوم ظاهرين." (١)

-١٢٣٠

"ما ألزموه لغيرهم وهي **متناقضة** لا يتصور أن ينتظم منها قول صحيح وكلها مقدمات ممنوعة عند جماهير العقلاء وفيها من تغيير اللغة والمعقول ما دخل بسبب هذه الأغاليط والشبهات حتى يبقى الرجل حائرا لا يهون عليه إبطال عقله ودينه والخروج عن الإيمان والقرآن؛ فإن ذلك كله متطابق على إثبات الصفات. ولا يهون عليه التزام ما يلزمونه من كون الرب مركبا من الأجزاء ومماثلا للمخلوقات؛ فإنه يعلم أيضا بطلان هذا وإن الرب عز وجل يجب تنزيهه عن هذا؛ فإنه سبحانه أحد صمد و " الأحد " ينفي التمثيل و " الصمد " ينفي أن يكون قابلا للتفريق والتقسيم والبعضية سبحانه وتعالى فضلا عن كونه مؤلفا مركبا: ركب وألف من الأجزاء؛ فيفهمون من يخاطبون أن ما وصف به الرب نفسه لا يعقل إلا في بدن مثل بدن الإنسان بل وقد يصرحون بذلك ويقولون: الكلام لا يكون إلا من صورة مركبة مثل فم الإنسان ونحو ذلك مما يدعونه. وإذا قال " النفاة " لهم: متى قلتم إنه يرى؛ لزم أن يكون مركبا مؤلفا؛ لأن المرئي لا يكون إلا بجهة من الرائي وما يكون بجهة من الرائي لا يكون إلا جسما والجسم مؤلف مركب من الأجزاء. أو قالوا: إن الرب إذا تكلم بالقرآن أو غيره من الكلام؛ لزم ذلك وإذا كان فوق العرش؛ لزم ذلك وصار المسلم العارف بما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم يعلم أن الله يرى في الآخرة لما تواتر عنده من الأخبار عن الرسول صلى الله عليه وسلم بذلك." (٢)

-١٢٣١

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٦٢/٥

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٢٦/٥

"ونبه أحمد على أن هذا اللفظ لا يدرى ما يريدون به. وإذا لم يعرف مراد المتكلم به لم يوافقه؛ لا على إثباته ولا على نفيه. فإن ذكر معنى أثبته الله ورسوله أثبتناه وإن ذكر معنى نفاه الله ورسوله نفيناه باللسان العربي المبين ولم نحتج إلى ألفاظ مبتدعة في الشرع محرفة في اللغة ومعانيها **متناقضة** في العقل؛ فيفسد الشرع واللغة والعقل؛ كما فعل أهل البدع من أهل الكلام الباطل المخالف للكتاب والسنة. وكذلك أيضا لفظ " الجبر "كره السلف أن يقال جبر وأن يقال: ما جبر؛ فروى الخلال في كتاب " السنة " عن أبي إسحاق الفزاري - الإمام - قال: قال الأوزاعي: أتاني رجلان فسألاني عن القدر فأحببت أن آتيك بهما تسمع كلامهما وتجيبهما. قلت: رحمك الله أنت أولى بالجواب. قال: فأتاني الأوزاعي ومعه الرجلان فقال: تكلما فقالا: قدم علينا ناس من أهل القدر فنازعونا في القدر - ونازعناهم حتى بلغ بنا وبهم الجواب؛ إلى أن قلنا: إن الله قد جبرنا على ما نهانا عنه وحال بيننا وبين ما أمرنا به ورزقنا ما حرم علينا فقال: أجبهما يا أبا إسحاق قلت رحمك الله أنت أولى بالجواب فقال أجبهما؛ فكرهت أن أخالفه؛ فقلت: يا هؤلاء إن الذين آتوكم بما أتوكم به قد ابتدعوا بدعة وأحدثوا حدثا وإني أراكم قد خرجتم من البدعة إلى مثل ما خرجوا إليه؛ فقال أجبت وأحسنت يا أبا إسحاق. وروي أيضا عن بقية بن الوليد قال: سألت الزبيدي والأوزاعي عن الجبر؛ فقال الزبيدي: أمر الله أعظم وقدرته أعظم من أن يجبر أو يعضل ولكن." (١)

-١٢٣٢

"به - لم يحل لأحد أن يدخله في دين المسلمين بخلاف ما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم فإن التصديق به واجب. والأقوال المبتدعة تضمنت تكذيب كثير مما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم وذلك يعرفه من عرف مراد الرسول صلى الله عليه وسلم ومراد أصحاب تلك الأقوال المبتدعة. ولما انتشر الكلام المحدث ودخل فيه ما يناقض الكتاب والسنة وصاروا يعارضون به الكتاب والسنة؛ صار بيان مرادهم بتلك الألفاظ وما احتجوا به لذلك من لغة وعقل يبين للمؤمن ما يمنعه أن يقع في البدعة والضلال أو يخلص منها - إن كان قد وقع - ويدفع عن نفسه في الباطن والظاهر ما يعارض إيمانه بالرسول صلى الله عليه وسلم من ذلك وهذا مبسوط في موضعه. والمقصود هنا: أن ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم لا يدفع بالألفاظ المجملة كلفظ التجسيم وغيره مما قد يتضمن معنى باطلا والنافي له ينفي الحق والباطل. فإذا ذكرت المعاني الباطلة نفرت القلوب. وإذا ألزموه ما يلزمونه من التجسيم - الذي يدعونه نفر إذا قالوا له: هذا يستلزم

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥/٤٣٠

التجسيم؛ لأن هذا لا يعقل إلا في جسم – لم يحسن نقض ما قالوه ولم يحسن حله وكلهم **متناقضون**. وحقيقة كلامهم أن ما وصف به الرب نفسه لا يعقل منه إلا ما يعقل في." (١)

-١٢٣٣

"مخلوق وأن الله يتكلم بمشيئته وقدرته كما ذكرت ألفاظهم في كتب كثيرة في مواضع غير هذا. فالذين يثبتون أنه كلم موسى بمشيئته وقدرته كلاما قائما به؛ هم الذين يقولون إنه يدنو ويقرب من عباده بنفسه. وأما من قال: القرآن مخلوق أو قديم فأصل هؤلاء أنه لا يمكن أن يقرب من شيء ولا يدنو إليه. فمن قال منهم: بهذا مع هذا؛ كان من **تناقضه**؛ فإنه لم يفهم أصل القائلين بأنه قديم. وأهل الكلام قد يعرفون من حقائق أصولهم ولوازمها ما لا يعرفه من وافقهم على أصل المقالة ولم يعرف حقيقتها ولوازمها؛ فلهذا يوجد كثير من الناس **يتناقض** كلامه في هذا الباب. فإن نصوص الكتاب والسنة وآثار السلف متظاهرة بالإثبات وليس على النفي دليل واحد: لا من كتاب ولا من سنة ولا من أثر؛ وإنما أصله قول الجهمية فلما جاء ابن كلاب فرق ووافقه كثير من الناس على ذلك فصار كثير من الناس يقر بما جاء عن السلف وما دل عليه الكتاب والسنة وبما يقوله النفاة مما يناقض ذلك ولا يهتدي **للتناقض** {والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم} . وبهذا يحصل الجواب عما احتج به من قال: إن ثلث الليل يختلف باختلاف البلاد. وهذا قد احتج به طائفة وجعلوا هذا دليلا على ما يتأولون عليه حديث النزول. وهذا الذي ذكروه إنما يصح إذا جعل نزوله من جنس." (٢)

-١٢٣٤

"كان الرائي هو المرئي فما رآه عندهم موسى بل رأى نفسه بنفسه وهذا يدعونه لأنفسهم. والاتحاد والحلول باطل. وعلى قول من يقول به إنما هذا في الباطن والقلب؛ لا في الظاهر؛ فإن غاية ذلك ما تقوله النصارى في المسيح ولم يقولوا إن أحدا رأى اللاهوت الباطن المتدرع بالناسوت. وهذا الغلط يقع كثيرا في السالكين. يقع لهم أشياء في بواطنهم فيظنونها في الخارج؛ في ذلك بمنزلة الغالطين من نظار المتفلسفة ونحوهم؛ حيث يتصورون أشياء بعقولهم كالكليات والمجردات ونحو ذلك فيظنونها ثابتة في الخارج وإنما هي في نفوسهم؛ ولهذا يقول أبو القاسم السهيلي وغيره: نعوذ بالله من قياس فلسفي وخيال صوفي. ولهذا يوجد **التناقض** الكثير في كلام هؤلاء وهؤلاء. وأما الذين جمعوا الآراء الفلسفية الفاسدة والخيالات الصوفية الكاسدة كابن عربي

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥/٤٣٣

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥/٤٦٧

وأمثاله؛ فهم من أضل أهل الأرض. ولهذا كان الجنيد رضي الله عنه سيد الطائفة إمام هدى فكان قد عرف ما يعرض لبعض السالكين فلما سئل عن التوحيد قال: التوحيد إفراد الحدوث عن القدم. فبين أنه يميز المحدث عن القديم تحذيرا عن الحلول والاتحاد. فجاءت." (١)

-١٢٣٥

"فصل:

وإذا عرف تنزيه الرب عن صفات النقص مطلقا فلا يوصف بالسفول ولا علو شيء عليه بوجه من الوجوه بل هو العلي الأعلى الذي لا يكون إلا أعلى وهو الظاهر الذي ليس فوقه شيء كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم وأنه ليس كمثله شيء فيما يوصف به من الأفعال اللازمة والمتعدية لا النزول ولا الاستواء ولا غير ذلك؛ فيجب مع ذلك إثبات ما أثبته لنفسه في كتابه وعلى لسان رسوله والأدلة العقلية الصحيحة توافق ذلك لا **تناقضه**؛ ولكن السمع والعقل يناقضان البدع المخالفة للكتاب والسنة والسلف؛ بل الصحابة والتابعون لهم بإحسان كانوا يقرون أفعاله من الاستواء والنزول وغيرهما على ما هي عليه. قال أبو محمد بن أبي حاتم في " تفسيره " ثنا عصام بن الرواد ثنا آدم ثنا أبو جعفر عن الربيع عن أبي العالية {ثم استوى إلى السماء} يقول: ارتفع. قال: وروي عن الحسن يعني البصري والربيع بن أنس مثله كذلك. وذكر البخاري في " صحيحه " في "كتاب التوحيد " قال: قال أبو العالية:." (٢)

-١٢٣٦

"وكان " أبو الحسن الأشعري " لما رجع عن الاعتزال سلك طريقة أبي محمد بن كلاب فصار طائفة ينتسبون إلى السنة والحديث من السالمية وغيرهم كأبي علي الأهوازي يذكرون في مثالب أبي الحسن أشياء هي من افتراء المعتزلة وغيرهم عليه لأن الأشعري بين من **تناقض** أقوال المعتزلة وفسادها ما لم يبينه غيره حتى جعلهم في قمع السمسمة. " وابن كلاب " لما رد على الجهمية لم يهتد لفساد أصل الكلام المحدث الذي ابتدعوه في دين الإسلام بل وافقهم عليه. وهؤلاء الذين يذمون ابن كلاب والأشعري بالباطل هم من أهل الحديث. والسالمية من الحنبلية والشافعية والمالكية وغيرهم كثير منهم موافق لابن كلاب والأشعري على هذا موافق للجهمية على أصل قولهم الذي ابتدعوه. وهم إذا تكلموا في " مسألة القرآن " وأنه غير مخلوق أخذوا كلام

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٩١/٥

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥١٨/٥

ابن كلاب والأشعري فناظروا به المعتزلة والجهمية وأخذوا كلام الجهمية والمعتزلة فناظروا به هؤلاء وركبوا قولا محدثا من قول هؤلاء وهؤلاء لم يذهب إليه أحد من السلف ووافقوا ابن كلاب والأشعري وغيرهما على قولهم: إن القرآن قديم واحتجوا بما ذكره هؤلاء على فساد قول المعتزلة والجهمية وغيرهم. وهم مع هؤلاء. وجمهور المسلمين يقولون: إن القرآن العربي كلام الله وقد تكلم الله به بحرف وصوت فقالوا: إن الحروف والأصوات قديمة الأعيان أو الحروف." (١)

-١٢٣٧

"كذلك بل تكلم بحسب مبلغه من العلم والنظر والبحث في كل مقام بما يظهر له وهو **متناقض** في عامة ما يقوله؛ يقرر هنا شيئا ثم ينقضه في موضع آخر؛ لأن المواد العقلية التي كان ينظر فيها من كلام أهل الكلام المبتدع المذموم عند السلف ومن كلام الفلاسفة الخارجين عن الملة يشتمل على كلام باطل - كلام هؤلاء وكلام هؤلاء: - فيقرر كلام طائفة بما يقرر به ثم ينقضه في موضع آخر بما ينقض به. ولهذا اعترف في آخر عمره فقال: لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفي عليلا ولا تروي غليلا ورأيت أقرب الطرق " طريقة القرآن " اقرأ في الإثبات: {الرحمن على العرش استوى} {إليه يصعد الكلم الطيب} واقرأ في النفي {ليس كمثله شيء} {ولا يحيطون به علما} ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي. والآمدي تغلب عليه الحيرة والوقف في عامة الأصول الكبار حتى إنه أورد على نفسه سؤالا في تسلسل العلل وزعم أنه لا يعرف عنه جوابا وبنى إثبات الصانع على ذلك؛ فلا يقرر في كتبه لا إثبات الصانع ولا حدوث العالم ولا وحدانية الله ولا النبوات ولا شيئا من الأصول التي يحتاج إلى معرفتها. والرازي - وإن كان يقرر بعض ذلك - فالغالب على ما يقرره أنه ينقضه في موضع آخر لكن هو أحرص على تقرير الأصول التي يحتاج إلى معرفتها من." (٢)

-١٢٣٨

"وقد يحدون بها الحركة. وهم متنازعون في الرب تعالى هل تقوم به جنس الحركة؟ على قولين. وأصحاب " أرسطو " جعلوا الحركة مختصة بالأجسام ويصفون النفس بنوع من الحركة؛ وليست عندهم جسما **فيتناقضون**. وكانت الحركة عندهم " ثلاثة أنواع " فزاد ابن سينا فيها قسما رابعا فصارت " أربعة ". ويجعلون الحركة جنسا

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥/٥٥٦

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥/٥٦٢

تحته أنواع: حركة في الكيف وحركة في الكم. وحركة في الوضع وحركة في الأين. " فالحركة في الكيف " هي تحول الشيء من صفة إلى صفة؛ مثل اسوداده واحمراره واخضراره واصفراره ومثل مصيره حلوا وحامضا ومثل تغير رائحته؛ وكذلك في النفوس كعلم الإنسان بعد جهله وحبه بعد بغضه وإيمانه بعد كفره وفرحه بعد حزنه ورضاه بعد غضبه؛ كل هذه الأحوال النفسانية حركة في الكيف وهذا مما احتج به من جوز منهم الحركة؛ فإن إرادته لإحداث الشيء عندهم حركة. و " الحركة في الكم " مثل امتداد الشيء مثل كبر الحيوان بعد صغره وطوله بعد قصره ومثل امتداد الشجر والنبات وامتداد عروقه في الأرض وأغصانه في الهواء فهذا حركة في المقدار والكمية؛ كما أن الأول حركة في الصفات والكيفية.." (١)

-١٢٣٩

"وكالدنو والقرب والاستواء والنزول بل والأفعال المتعدية كالخلق والإحسان وغير ذلك على ثلاثة أقوال: (أحدها قول من ينفي ذلك مطلقا وبكل معنى فلا يجوز أن يقوم بالرب شيء من الأمور الاختيارية. فلا يرضى على أحد بعد أن لم يكن راضيا عنه ولا يغضب عليه بعد أن لم يكن غضبان ولا يفرح بالتوبة بعد التوبة؛ ولا يتكلم بمشيئته وقدرته إذا قيل إن ذلك قائم بذاته. وهذا القول أول من عرف به هم " الجهمية والمعتزلة " وانتقل عنهم إلى الكلابية والأشعرية والسالمية ومن وافقهم من أتباع الأئمة الأربعة: كأبي الحسن التميمي وابنه أبي الفضل وابن ابنه رزق الله؛ والقاضي أبي يعلى وابن عقيل وأبي الحسن بن الزاغوني وأبي الفرج بن الجوزي؛ وغير هؤلاء من أصحاب أحمد - وإن كان الواحد من هؤلاء قد **يتناقض** كلامه - وكأبي المعالي الجويني وأمثاله من أصحاب الشافعي وكأبي الوليد الباجي وطائفة من أصحاب مالك وكأبي الحسن الكرخي وطائفة من أصحاب أبي حنيفة. (والقول الثاني: إثبات ذلك وهو قول الهشامية والكرامية وغيرهم من طوائف أهل الكلام الذين صرحوا بلفظ الحركة. وأما الذين أثبتوها بالمعنى العام حتى يدخل في ذلك قيام الأمور والأفعال." (٢)

-١٢٤٠

"المحل موجودا - وإلى ما يجوز أن يفارق محله فالأول كالتحيز للجسم بل وكالحيوانية والناطقية للإنسان فإنه ما دام إنسانا لا تفارقه هذه الصفة. وأما قولكم: إن العرض لا يبقى زمانين فهذا شيء انفردتم به من بين

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥/٥٦٧

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥/٥٧٦

سائر العقلاء: وكابرتم به الحس لتنجوا بالمغاليط عن هذه الإلزامات المفحمة ثم إنكم تقولون بتجدد أمثاله فهذا هو معنى بقاء العرض وهذا كما قلتم إنه يرى بلا مواجهة ولا مدابرة ولا يتوجه إليه الرائي بجهة من جهاته فهذا أيضا مما انفردتم به عن العقلاء وكابرتم به الحس والعقل. قالت لهم النفاة: فأثبتم ما يستلزم التجسيم والتشبيه والحشو أو نفيتم التلازم فخالفتم صريح العقل والضرورة. ولهذا صار حذاقكم إلى أنكم في الحقيقة موافقون لنا على نفي رؤية الله تعالى ولكن أظهرتم إثباتها لكونه المشهور عند " الحشوية " المشهورين بالسنة والجماعة؛ ليقال: إنكم منهم أو أثبتم ذلك تناقضا منكم فأنتم دائرون بين المناقضة والمداهنة. فإن كان الرجل ممن يوافق نفاة الصفات ويثبت أسماء الله الحسنى – كما تفعل المعتزلة وهم أئمة الكلام – سماه نفاة أسماء الله الحسنى مشبها حشويا مجسما: كما فعلت القرامطة الحاكمية الباطنية وغيرهم وقالوا: إذا قلتم إنه موجود عليم حي قدير فهذا هو القول بالتشبيه والتجسيم والحشو فإن ذلك مشابهة لغيره من المخلوقات ولأنه لا يعقل موجود حي عليم قدير إلا جسما ولأن هذه الأسماء تستلزم الصفات. والصفات تستلزم التجسيم.." (١)

-١٢٤١

"من الصفات يلزمكم فيه نظير ما أثبتموه فإما أن تعطلوا الجميع وهو ممتنع؛ وإما أن تمثلوه بالمخلوقات وهو ممتنع وإما أن تثبتوا الجميع على وجه يختص به لا يماثله فيه غيره. وحينئذ فلا فرق بين صفة وصفة فالفرق بينهما بإثبات أحدهما ونفي الآخر فرارا من التشبيه والتجسيم قول باطل يتضمن الفرق بين المتماثلين والتناقض في المقالتين. فإن قال: دليل العقل دل على أحدهما دون الآخر كما يقال: إنه دل على الحياة والعلم والإرادة؛ دون الرضا والغضب ونحو ذلك. فالجواب من وجوه: (أحدها: أن عدم الدليل لا يستلزم عدم المدلول عليه؛ فهب أنه لم يعلم بالعقل ثبوت أحدها فإنه لا يعلم نفيه بالعقل أيضا ولا بالسمع فلا يجوز نفيه؛ بل الواجب إثباته إن قام دليل على إثباته وإلا توقف فيه. (الثاني: أن يقال: إنه يمكن إقامة دليل العقل على حبه وبغضه وحكمته ورحمته وغير ذلك من صفاته؛ كما يقام على مشيئته كما قد بين في غير هذا الموضع. (الثالث: أن يقال: السمع دل على ذلك والعقل لا ينفيه فيجب العمل بالدليل السالم عن المعارض. فإن عاد فقال: بل العقل ينفي ذلك؛ لأن هذه الصفات تستلزم التجسيم والعقل ينفي التجسيم. قيل له: القول في هذه الصفات التي تنفيها كالقول في الصفات التي أثبتها؛ فإن كان هذا مستلزما." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤١/٦

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٦/٦

-١٢٤٢

"للتجسيم فكذلك الآخر وإن لم يكن مستلزما للتجسيم فكذلك الآخر. فدعوى المدعي الفرق بينهما بأن أحدهما يستلزم التشبيه أو التجسيم دون الآخر تفريق بين المتماثلين وجمع بين النقيضين؛ فإن ما نفاه في أحدهما أثبته في الآخر وما أثبته في أحدهما نفاه في الآخر فهو يجمع بين النقيضين. ولهذا قال المحققون: كل من نفى شيئا من الأسماء والصفات الثابتة بالكتاب والسنة فإنه **متناقض** لا محالة؛ فإن دليل نفيه فيما نفاه هو بعينه يقال فيما أثبته فإن كان دليل العقل صحيحا بالنفي وجب نفي الجميع وإن لم يكن لم يجب نفي شيء من ذلك فإثبات شيء ونفي نظيره **تناقض** باطل. فإن قال المعتزلي: إن الصفات تدل على التجسيم؛ لأن الصفات أعراض لا تقوم إلا بجسم؛ فلهذا تأولت نصوص الصفات دون الأسماء. قيل له: يلزمك ذلك في الأسماء؛ فإن ما به استدللت على أن من له حياة وعلم وقدرة لا يكون إلا جسما يستدل به خصمك على أن العليم القدير الحي لا يكون إلا جسما. فيقال لك: إثبات حي عليم قدير لا يخلو إما أن يستلزم التجسيم أو لا يستلزم فإن استلزم لزمك إثبات الجسم فلا يكون لرؤيته محدودا على التقديرين وإن لم يستلزم أمكن أن يقال: إن إثبات العلم والقدرة والإرادة لا يستلزم التجسيم فإن كان هذا لا يستلزم فهذا لا يستلزم وإن كان هذا يستلزم فهذا يستلزم فلا فرق بينهما وإن فرق فهو **تناقض** جلي. فإن قال الجهمي والقرمطي والفلسفي الموافق لهما: أنا أنفي الأسماء." (١)

-١٢٤٣

"ثم إذا فعلوا ذلك بزعمهم لئلا يقعوا في " التشبيه والتجسيم " قيل لهم: ما فررتم إليه شر مما فررتم عنه فإن الإقرار بالصانع على أي وجه كان خير من نفيه. وأيضا فإن هذا العالم المشهود: كالسماء والأرض إن كان قديما واجبا بنفسه فقد جعلتم الجسم المشهود قديما واجبا بنفسه وهذا شر مما فررتم منه. وإن لم يكن قديما واجبا بنفسه لزم أن يكون له صانع قديم واجب بنفسه وحينئذ تتضح معرفته وذكره بأن إثبات الرب بالقلب واللسان حق لا ريب فيه سمعا وعقلا؛ فإن كان ذلك مستلزما لما سميتموه تشبيها وتجسيما فلازم الحق حق وإن لم يكن مستلزما له أمكنكم إثباته بدون هذا الكلام. فظهر **تناقض** النفاة كيف صرفت عليهم الدلالات وظهر **تناقض** من يثبت بعض الصفات دون بعض. فإن قالت " النفاة ": إنما نفينا الصفات لأن دليلنا على حدوث العالم وإثبات الصانع دل على نفيها؛ فإن الصانع أثبتناه بحدوث العالم وحدوث العالم إنما

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦/٤٧

أثبتناه بحدوث الأجسام والأجسام إنما أثبتنا حدوثها بحدوث الصفات التي هي الأعراض. أو قالوا: إنما أثبتنا حدوثها بحدوث الأفعال التي هي الحركات وإن القابل لها لا يخلو منها وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث؛ أو أن ما قبل المجيء والإتيان والنزول كان موصوفا بالحركة وما اتصف بالحركة لم يخل منها أو من السكون الذي هو ضدها وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث فإذا ثبت حدوث الأجسام قلنا: إن المحدث لا بد له من محدث فأثبتنا الصانع بهذا؛." (١)

-١٢٤٤

"وكلامه في " الإحياء " غالبه جيد لكن فيه مواد فاسدة: مادة فلسفية ومادة كلامية ومادة من ترهات الصوفية؛ ومادة من الأحاديث الموضوعة. وبينه وبين ابن عقيل قدر مشترك من جهة **تناقض** المقالات في الصفات؛ فإنه قد يكفر في أحد الصفات بالمقالة التي ينصرها في المصنف الآخر؛ وإذا صنف على طريقة طائفة غلب عليه مذهبها. وأما ابن الخطيب فكثير الاضطراب جدا لا يستقر على حال وإنما هو بحث وجدل بمنزلة الذي يطلب ولم يهتد إلى مطلوبه؛ بخلاف أبي حامد فإنه كثيرا ما يستقر. و " الأشعرية " الأغلب عليهم أنهم مرجئة في " باب الأسماء والأحكام ". جبرية في " باب القدر "؛ وأما في الصفات فليسوا جهمية محضة بل فيهم نوع من التجهم. و " المعتزلة " وعيدية في " باب الأسماء والأحكام ". قدرية في " باب القدر ". جهمية محضة - واتبعهم على ذلك متأخرو الشيعة وزادوا عليهم الإمامة والتفضيل وخالفوهم في الوعيد - وهم أيضا يرون الخروج على الأئمة. وأما " الأشعرية " فلا يرون السيف موافقة لأهل الحديث وهم في الجملة أقرب المتكلمين إلى مذهب أهل السنة والحديث. و " الكلابية وكذلك الكرامية " فيهم قرب إلى أهل السنة والحديث وإن كان في مقالة كل من الأقوال ما يخالف أهل السنة والحديث.." (٢)

-١٢٤٥

"سواء؛ لكن تلك لكثرة فروعها والحاجة إلى تفريعها: اطمأنت القلوب بوقوع التنازع فيها والاختلاف بخلاف هذه؛ لأن الاختلاف هو مفسدة لا يحتمل إلا لدرء ما هو أشد منه. فلما دعت الحاجة إلى تفريع الأعمال وكثرة فروعها وذلك مستلزم لوقوع النزاع اطمأنت القلوب فيها إلى النزاع؛ بخلاف الأمور الخبرية؛ فإن الاتفاق قد وقع فيها على الجمل؛ فإذا فصلت بلا نزاع فحسن؛ وإن وقع التنازع في تفصيلها فهو مفسدة من

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٩/٦

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥٥/٦

غير حاجة داعية إلى ذلك. ولهذا ذم أهل الأهواء والخصومات وذم أهل الجدل في ذلك والخصومة فيه؛ لأنه شر وفساد من غير حاجة داعية إليه؛ لكن هذا القدر لا يمنع تفصيلها ومعرفة دقها وجلها. والكلام في ذلك إذا كان بعلم ولا مفسدة فيه ولا يوجب أيضا تكفير كل من أخطأ فيها إلا أن تقوم فيه شروط التكفير هذا لعمري في الاختلاف الذي هو **تناقض** حقيقي. فأما سائر وجوه الاختلاف كاختلاف التنوع والاختلاف الاعتباري واللفظي فأمره قريب وهو كثير أو غالب على الخلاف في المسائل الخبرية. وأما " الصوفية والعباد " بل وغالب العامة فالاعتبار عندهم بنفس الأعمال الصالحة وتركها؛ فإذا وجدت - دخل الرجل بذلك فيهم - وإن أخطأ في." (١)

-١٢٤٦

"والسنة قالوا: والنصوص المثبتة للسمع والبصر والكلام: أعظم من الآيات الدالة على كون الإجماع حجة فالاعتماد في إثباتها ابتداء على الدليل السمعي الذي هو القرآن أولى وأحرى. والذي اعتمدوا عليه في النفي من نفي مسمى التحيز ونحوه - مع أنه بدعة في الشرع لم يأت به كتاب ولا سنة؛ ولا أثر عن أحد من الصحابة والتابعين - هو **متناقض** في العقل لا يستقيم في العقل؛ فإنه ما من أحد ينفي شيئا خوفا من كون ذلك يستلزم أن يكون الموصوف به جسما إلا قيل له فيما أثبته نظير ما قاله فيما نفاه؛ وقيل له فيما نفاه نظير ما يقوله فيما أثبته؛ كالمعتزلة لما أثبتوا أنه حي عليم قدير؛ وقالوا: إنه لا يوصف بالحياة والعلم والقدرة والصفات؛ لأن هذه أعراض لا يوصف بها إلا ما هو جسم؛ ولا يعقل موصوف إلا جسم. فقيل لهم: فأنتم وصفتموه بأنه حي عليم قدير ولا يوصف شيء بأنه عليم حي قدير إلا ما هو جسم ولا يعقل موصوف بهذه الصفات إلا ما هو جسم فما كان جوابكم عن الأسماء كان جوابنا عن الصفات فإن جاز أن يقال بل يسمى بهذه الأسماء ما ليس بجسم جاز أن يقال: فكذلك يوصف بهذه الصفات ما ليس بجسم وأن يقال: هذه الصفات ليست أعراضا وإن قيل: لفظ الجسم " مجمل " أو " مشترك " وأن المسمى بهذه الأسماء لا يجب أن يماثله غيره ولا أن يثبت له خصائص غيره؛ جاز أن يقال: الموصوف بهذه الصفات لا يجب أن يماثله غيره ولا أن يثبت له خصائص غيره.." (٢)

-١٢٤٧

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥٨/٦

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٧٤/٦

"فمعلوم أنه لا بد له من نفسه فلا بد له مما يدخل في مسماها بطريق الأولى الأحرى. وإذا قيل: هو مفتقر إلى نفسه لم يكن معناه أن نفسه تفعل نفسه؛ فكذلك ما هو داخل فيها؛ ولكن العبارة موهمة مجملة فإذا فسر المعنى زال المحذور. ويقال أيضا: نحن لا نطلق على هذا اللفظ الغير؛ فلا يلزمه أن يكون محتاجا إلى الغير فهذا من جهة الإطلاق اللفظي؛ وأما من جهة الدليل العلمي فالدليل دل على وجود موجود بنفسه لا فاعل ولا علة فاعلة وأنه مستغن بنفسه عن كل ما يباينه. وأما الوجود الذي لا يكون له صفة ولا يدخل في مسمى اسمه معنى من المعاني الثبوتية: فهذا إذا ادعى المدعي أنه المعني بوجوب الوجود وبالغني. قيل له: لكن هذا المعنى ليس هو مدلول الأدلة؛ ولكن أنت قدرت أن هذا مسمى الاسم وجعل اللفظ دليلا على هذا المعنى لا ينفعك إن لم يثبت أن المعنى حق في نفسه ولا دليل لك على ذلك؛ بل الدليل يدل على نقيضه. فهؤلاء عمدوا إلى لفظ الغني والقديم والواجب بنفسه فصاروا يحملونها على معاني تستلزم معاني **تناقض** ثبوت الصفات وتوسعوا في التعبير ثم ظنوا أن هذا الذي فعلوه هو موجب الأدلة العقلية وغيرها. وهذا غلط منهم.." (١)

-١٢٤٨

"منهم من قال: " الاسم " هنا صلة والمراد سبح ربك وتبارك ربك. وإذا قيل: هو صلة فهو زائد لا معنى له؛ فيبطل قولهم إن مدلول لفظ اسم " ألف سين ميم " هو المسمى فإنه لو كان له مدلول مراد لم يكن صلة. ومن قال إنه هو المسمى وأنه صلة كما قاله ابن عطية؛ فقد **تناقض** فإن الذي يقول هو صلة لا يجعل له معنى؛ كما يقوله من يقول ذلك في الحروف الزائدة التي تجيء للتوكيد كقوله: {فبما رحمة من الله لنت لهم} و {قال عما قليل ليصبحن نادمين} ونحو ذلك. ومن قال: إنه ليس بصلة بل المراد تسبيح الاسم نفسه فهذا مناقض لقولهم مناقضة ظاهرة. و " التحقيق " أنه ليس بصلة بل أمر الله بتسبيح اسمه كما أمر بذكر اسمه. والمقصود بتسبيحه وذكره هو تسبيح المسمى وذكره فإن المسبح والذاكر إنما يسبح اسمه ويذكر اسمه؛ فيقول: سبحان ربي الأعلى فهو نطق بلفظ ربي الأعلى والمراد هو المسمى بهذا اللفظ فتسبيح الاسم هو تسبيح المسمى. ومن جعله تسبيحا للاسم يقول المعنى أنك لا تسم به غير الله ولا تلحد في أسمائه فهذا مما يستحقه اسم الله لكن هذا تابع للمراد بالآية ليس هو المقصود بها القصد الأول. وقد ذكر " الأقوال الثلاثة " غير

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦/١١٠

واحد من المفسرين كالبغوي قال قوله: {سبح اسم ربك الأعلى} أي قل سبحان ربي الأعلى. وإلى هذا ذهب جماعة." (١)

-١٢٤٩

"ولكن هؤلاء الذين أطلقوا من الجهمية والمعتزلة أن الاسم غير المسمى مقصودهم أن أسماء الله غيره؛ وما كان غيره فهو مخلوق. ولهذا قالت الطائفة الثالثة: لا نقول هي المسمى ولا غير المسمى. فيقال لهم: قولكم إن أسماءه غيره مثل قولكم إن كلامه غيره وإن إرادته غيره ونحو ذلك وهذا قول الجهمية نفاة الصفات وقد عرفت شبههم وفسادها في غير هذا الموضع؛ وهم **متناقضون** من وجوه كما قد بسط في مواضع. فإنهم يقولون: لا نثبت قديما غير الله؛ أو قديما ليس هو الله حتى كفروا أهل الإثبات وإن كانوا متأولين كما قال أبو الهذيل: إن كل متأول كان تأويله تشبيها له بخلقه وتجويزا له في فعله وتكذيبا لخبره فهو كافر؛ وكل من أثبت شيئا قديما لا يقال له الله فهو كافر ومقصوده تكفير مثبتة الصفات والقدر ومن يقول إن أهل القبلة يخرجون من النار ولا يخلدون فيها. فمما يقال لهؤلاء: إن هذا القول ينعكس عليكم فأنتم أولى بالتشبيه والتجويز والتكذيب؛ وإثبات قديم لا يقال له الله فإنكم تشبهونه بالجمادات بل بالمعدومات بل بالممتنعات وتقولون إنه يحبط الحسنات العظيمة بالذنب الواحد؛ ويخلد عليه في النار وتكذبون بما أخبر به من مغفرته ورحمته." (٢)

-١٢٥٠

"يذكر الإنسان الله ويخطر بقلبه ولا يشعر حينئذ بكل معاني أسمائه؛ بل ولا يخطر له حينئذ أنه عزيز وأنه حكيم فقد أمكن العلم بهذا دون هذا؛ وإذا أريد بالغير هذا فإنما يفيد المباينة في ذهن الإنسان؛ لكونه قد يعلم هذا دون هذا وذلك لا ينفي التلازم في نفس الأمر فهي معان متلازمة لا يمكن وجود الذات دون هذه المعاني ولا وجود هذه المعاني دون وجود الذات.

واسم " الله " إذا قيل الحمد لله أو قيل بسم الله يتناول ذاته وصفاته لا يتناول ذاتا مجردة عن الصفات ولا صفات مجردة عن الذات وقد نص أئمة السنة - كأحمد وغيره - على أن صفاته داخلة في مسمى أسمائه فلا يقال: إن علم الله وقدرته زائدة عليه؛ لكن من أهل الإثبات من قال: إنها زائدة على الذات. وهذا إذا أريد به أنها زائدة على ما أثبته أهل النفي من الذات المجردة فهو صحيح؛ فإن أولئك قصروا في الإثبات فزاد هذا

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦/١٩٩

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦/٢٠٤

عليهم وقال الرب له صفات زائدة على ما علمتموه. وإن أراد أنها زائدة على الذات الموجودة في نفس الأمر فهو كلام متناقض؛ لأنه ليس في نفس الأمر ذات مجردة حتى يقال إن الصفات زائدة عليها؛ بل لا يمكن وجود الذات إلا بما به تصير ذاتا من الصفات ولا يمكن وجود الصفات إلا بما به تصير صفات من الذات فتخيل وجود أحدهما دون الآخر ثم زيادة الآخر عليه تخيل باطل. وأما الذين يقولون: إن " الاسم للمسمى "كما يقوله أكثر أهل السنة." (١)

-١٢٥١

"قابلا لتلك الصفة فيلزم التسلسل الممتنع. وقد بسطنا القول على عامة ما ذكروه في هذا الباب وبينا فساده وتناقضه على وجه لا تبقى فيه شبهة لمن فهم هذا الباب. وفضلاؤهم - وهم المتأخرون: كالرازي والآمدي والطوسي والحلي وغيرهم - معترفون بأنه ليس لهم حجة عقلية على نفي ذلك؛ بل ذكر الرازي وأتباعه أن هذا القول يلزم جميع الطوائف ونصره في آخر كتبه: "كالمطالب العالية " - وهو من أكبر كتبه الكلامية الذي سماه " نهاية العقول في دراية الأصول " - لما عرف فساد قول النفاة لم يعتمد على ذلك في " مسألة القرآن ". فإن عمدتهم في " مسألة القرآن " إذا قالوا: لم يتكلم بمشيئته وقدرته - قالوا - لأن ذلك يستلزم حلول الحوادث؛ فلما عرف فساد هذا الأصل لم يعتمد على ذلك في " مسألة القرآن ". فإن عمدتهم عليه؛ بل استدل بإجماع مركب وهو دليل ضعيف إلى الغاية لأنه لم يكن عنده في نصر قول الكلابية غيره؛ وهذا مما يبين أنه وأمثاله تبين له فساد قول الكلابية. وكذلك " الآمدي " ذكر في " أبكار الأفكار " ما يبطل قولهم وذكر أنه لا جواب عنه وقد كشفت هذه الأمور في مواضع؛ وهذا معروف عند عامة العلماء حتى الحلي بن المطهر ذكر في كتبه أن القول بنفي " حلول الحوادث " لا دليل عليه فالمنازع جاهل بالعقل والشرع.." (٢)

-١٢٥٢

"وكذلك من قبل هؤلاء كأبي المعالي وذويه إنما عمدتهم أن " الكرامية " قالوا ذلك وتناقضوا فيبينون تناقض الكرامية ويظنون أنهم إذا بينوا تناقض الكرامية - وهم منازعوهم - فقد فلجوا؛ ولم يعلموا أن السلف وأئمة السنة والحديث - بل من قبل الكرامية من الطوائف - لم تكن تلتفت إلى الكرامية وأمثالهم؛ بل تكلموا بذلك قبل أن تخلق الكرامية: فإن ابن كرام كان متأخرا بعد أحمد بن حنبل في زمن مسلم بن الحجاج وطبقته

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦/٢٠٦

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦/٢٢١

وأئمة السنة والمتكلمون تكلموا بهذه قبل هؤلاء وما زال السلف يقولون بموجب ذلك. لكن لما ظهرت " الجهمية النفاة " في أوائل المائة الثانية بين علماء المسلمين ضلالهم وخطاؤهم؛ ثم ظهر رعنة الجهمية في أوائل المائة الثالثة وامتحن " العلماء ": الإمام أحمد وغيره فجردوا الرد على الجهمية وكشف ضلالهم حتى جرد الإمام أحمد الآيات التي من القرآن تدل على بطلان قولهم وهي كثيرة جدا. بل الآيات التي تدل على " الصفات الاختيارية " التي يسمونها " حلول الحوادث " كثيرة جدا وهذا كقوله تعالى: {ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا} فهذا بين في أنه إنما أمر الملائكة بالسجود بعد خلق آدم؛ لم يأمرهم في الأزل؛ وكذلك قوله: {إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون} فإنما قال له: بعد أن خلقه من تراب؛ لا في الأزل.." (١)

-١٢٥٣

"لا يقدر على فعل متصل به لزم أن لا يقدر على المنفصل؛ فلزم على قولكم أن لا يقدر على شيء ولا أن يفعل شيئا فلزم أن لا يكون خالقا لشيء؛ وهذا لازم للنفاة لا محيد لهم عنه. ولهذا قيل: الطريق التي سلكوها في حدوث العالم وإثبات الصانع: تناقض حدوث العالم وإثبات الصانع ولا يصح القول بحدوث العالم وإثبات الصانع إلا بإبطالها؛ لا بإثباتها. فكان ما اعتمدوا عليه وجعلوه أصولا للدين ودليلا عليه هو في نفسه باطل شرعا وعقلا وهو مناقض للدين ومناف له. ولهذا كان " السلف والأئمة " يعيبون كلامهم هذا ويذمونه ويقولون: من طلب العلم بالكلام تزندق؛ كما قال أبو يوسف. ويروي عن مالك. ويقول الشافعي: حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال ويطاف بهم في العشائر ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام. وقال الإمام أحمد بن حنبل: علماء الكلام زنادقة وما ارتدى أحد بالكلام فأفلح. وقد صدق الأئمة في ذلك فإنهم يبنون أمرهم على "كلام مجمل " يروج على من لم يعرف حقيقته فإذا اعتقد أنه حق وتبين أنه مناقض للكتاب والسنة بقي في قلبه مرض ونفاق وريب وشك؛ بل طعن فيما جاء به الرسول وهذه هي الزندقة. وهو "كلام باطل من جهة العقل "كما قال بعض السلف: العلم بالكلام هو." (٢)

-١٢٥٤

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٢٢/٦

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٤٣/٦

"وأيضا: فالكلام القديم " النفساني " الذي أثبتموه لم تثبتوا ما هو؟ بل ولا تصورتموه وإثبات الشيء فرع تصوره فمن لم يتصور ما يثبته كيف يجوز أن يثبته؟ ولهذا كان أبو سعيد بن كلاب – رأس هذه الطائفة وإمامها في هذه المسألة – لا يذكر في بيانها شيئا يعقل بل يقول: هو معنى يناقض السكوت والخرس. والسكوت والخرس إنما يتصوران إذا تصور الكلام؛ فالساكت هو الساكت عن الكلام والأخرس هو العاجز عنه أو الذي حصلت له آفة في محل النطق تمنعه عن الكلام وحينئذ فلا يعرف الساكت والأخرس حتى يعرف الكلام ولا يعرف الكلام حتى يعرف الساكت والأخرس. فتبين أنهم لم يتصوروا ما قالوه ولم يثبتوه؛ بل هم في الكلام يشبهون النصارى في الكلمة وما قالوه في " الأقانيم " والتثليث " والاتحاد " فإنهم يقولون ما لا يتصورونه ولا يبينونه و " الرسل " عليهم السلام إذا أخبروا بشيء ولم نتصوره وجب تصديقهم. وأما ما يثبت بالعقل فلا بد أن يتصوره القائل به وإلا كان قد تكلم بلا علم فالنصارى تتكلم بلا علم؛ فكان كلامهم متناقضا ولم يحصل لهم قول معقول؛ كذلك من تكلم في كلام الله بلا علم كان كلامه متناقضا ولم يحصل له قول يعقل؛ ولهذا كان مما يشنع به على هؤلاء أنهم احتجوا في أصل دينهم ومعرفة حقيقة الكلام – كلام الله وكلام جميع الخلق – بقول شاعر نصراني يقال له الأخطل:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما ... جعل اللسان على الفؤاد دليلا." (١)

-١٢٥٥

"وهذا ضلال منهم عقلا وشرعا. فلا دليل يدل على امتناع حركة فوق الفلك وقبل الفلك ودليلهم على انشقاق الفلك في غاية الفساد كما قد بسط في موضع آخر وكذلك قوله: إنه لا بد لكل حركة من محرك غير متحرك في غاية الفساد كما قد بسط في موضعه. والمقصود هنا التنبيه على أن خلاصة ما عند هؤلاء الذين يقال: إنهم أئمة المعقولات من أئمة الكلام والفلسفة. إنما يدل على قول السلف وأهل السنة المتبعين للكتاب والسنة؛ فالأدلة الصحيحة التي عندهم إنما تدل على هذا ولكن التبس عليهم الحق بالباطل؛ كما أن أهل الكتاب لبسوا الحق بالباطل وما عندهم من الحق موافق ما جاء به الرسول الأمي الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والإنجيل؛ لا يخالف ذلك فالأدلة السمعية التي جاءت بها الأنبياء لا تتناقض؛ وكذلك الأدلة الصحيحة العقلية ولا تتناقض السمعيات والعقليات والله أعلم.." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦/٢٩٦

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦/٣٠٢

-١٢٥٦

"فصل:

وقد سلك طائفة من أئمة النظار – أهل المعرفة بالكلام والفلسفة – أن يجمعوا بين أدلة هؤلاء وأدلة هؤلاء ورأوا أن هذا غاية المعرفة وسموا " الجواب " الذي أجابوا به الفلاسفة عن حججهم " الجواب الباهر " فوافقوا كل واحدة من الطائفتين فأخطئوا **وتناقضوا** لما جمعوا بين خطأ الطائفتين. فكان قولهم ينقض بعضه بعضا؛ إذ كان خطأ الطائفتين **متناقضا** غاية **التناقض**. وأما ما أصابت فيه كل واحدة من الطائفتين؛ فلو جمعوا بينهما لكان ذلك موافقا للأدلة السمعية التي أخبرت بها الرسل وللأدلة العقلية كالأدلة التي دلت عليها الرسل لكن هؤلاء خرجوا عن موجب الأدلة السمعية والعقلية مع ظنهم نهاية التحقيق ولهم بذلك أسوة بكل واحدة من الطائفتين؛ فإنها مخالفة لموجب الأدلة السمعية والعقلية وإنما الحق هو ما تصادقت عليه الأدلة السمعية والعقلية وهو الذي عليه سلف الأمة وأئمتها متلقين له عن الرسول صلى الله عليه وسلم من جهة خبره ومن جهة تعليمه وبيانه للأدلة العقلية. مع أن هؤلاء يزعمون أن الرسل لم يبينوا هذه المسألة كما ذكر ذلك." (١)

-١٢٥٧

"الرازي في " أول المطالب العالية " فزعموا أنهم لم يثبتوا بها خبرا فضلا عن بيان الأدلة العقلية المصدقة لخبرهم. وقد تكلمنا على فساد ما ذكره في ذلك في غير هذا الموضع والمقصود هنا: التنبيه على طريقة هؤلاء الذين سلكوا مسلك الجمع بين أدلة هؤلاء وأدلة هؤلاء وزعموا أنهم أصحاب " الجواب الباهر " وهذه الطريقة قد ذكرها الرازي في كتبه ورجحها وأخذها عنه الأرموي وذكرها في كتاب الأربعين وأخذها عنه القشيري المصري وهذا القول يشبه مذهب الحرنانيين القائلين بالقدماء الخمسة الذي نصره محمد بن زكريا الرازي وصنف فيه. والرازي " يقوي هذا المذهب في مجمله وغيره وإن كان مذهبا **متناقضا** كما بين فساده محمد بن زكريا البلخي وأبو حاتم صاحب " كتاب الزينة " وغيرهما لكن بين مذهب الحرنانيين وبين مذهب هؤلاء فرق كما سنبينه إن شاء الله. قال هؤلاء: المتكلمون إنما أقاموا الأدلة على حدوث الأجسام فإنها هي التي بينوا أنها لا تخلو من الحوادث وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث لامتناع حوادث دائمة لا ابتداء لها. قالوا: ولم يذكر

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٠٣/٦

المتكلمون دليلا على نفي موجود سوى الأجسام وسوى الصانع والفلاسفة أثبتوا موجودات غير ذلك وهي العقول والنفوس. قالوا: والمتكلمون لم يقيموا دليلا على انتفائها ودليلهم على الحدوث لم يشملها.." (١)

-١٢٥٨

"الفلاسفة. وقد يقولون: مقدار حركتها هو الزمان فقلنا بموجب قدم نوع الحركة والزمان مع حدوث الأجسام. فهذا قول هؤلاء المتبعين للطائفتين. وقد قلنا: إنهم اتبعوا كل طائفة فيما أخطأت فيه وأما **تناقضهم** فلأن المتكلمين إنما اعتمدوا في حدوث الأجسام على امتناع حوادث لا أول لها هذا عمدتهم؛ وإلا فمتى جاز وجود حوادث لا بداية لها أمكن أن يكون قبل كل حادث حادث فلا يلزم حدوث ما تقوم به الحوادث المتعاقبة فإن كان هذا الأصل الذي بنى عليه المتكلمون أصلا صحيحا ثابتا امتنع وجود حركات غير متناهية للنفس وغير النفس وحينئذ فمن قال بموجب هذا الأصل مع قوله بوجود حوادث لا أول لها في النفس أو غيرها فقد **تناقض**. " وحقيقة قوله " يمتنع وجود حوادث لا أول لها ويجب وجود حوادث لا أول لها. وإن كان هذا الأصل باطلا بطلت أدلتهم على حدوث الأجسام ولزم جواز وجود حوادث لا أول لها؛ وحينئذ فيجوز قدم نوعها فالقول بوجوب حدوثها كلها - وأن سبب الحدوث هو حال للنفس - **تناقض**. و " أيضا " فإن النفس عند الفلاسفة يمتنع وجودها بدون الجسم ويمتنع وجود الحركة فيها إلا مع الجسم وإنما تكون نفسا إذا كانت مقارنة للجسم كنفس الإنسان مع بدنه. فنفس الفلك إذا فارقت " المادة " - وهي الهيولى." (٢)

-١٢٥٩

"له عندهم صفة فعلية وإذا قالوا بموجب ما خلقه في غيره لزمهم أن يقولوا: هو متحرك وأسود وأبيض وطويل وقصير وحلو ومر وحامض وغير ذلك من الصفات التي يخلقها في غيره. ثم هم **متناقضون** فهؤلاء يصفونه بالكلام الذي يخلقه في غيره وأولئك يصفونه بكل مخلوق في غيره فعلم أنه لا يتصف إلا بما قام به لا بما يخلقه في غيره؛ وهذا حقيقة الصفة؛ فإن كل موصوف لا يوصف إلا بما قام به لا بما هو مباين له صفة لغيره. وإن نفوا مع ذلك قيام الصفات به لزمهم أن لا يكون له صفة لا ذاتية ولا فعلية. وإن قالوا: إنما سمينا الفعل صفة لأنه يوصف بالفعل فيقال: خالق ورازق قيل: هذا لا يصح أن يقوله أحد من الصفاتية؛ فإن الصفة عندهم قائمة بالموصوف ليست مجرد قول الواصف. وإن قاله من يقول: إن الصفة هي الوصف وهي

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٠٤/٦

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٠٧/٦

مجرد قول الواصف فالواصف إن لم يكن قوله مطابقا كان كاذبا ولهذا إنما يجيء الوصف في القرآن مستعملا في الكذب بأنه وصف يقوم بالواصف من غير أن يقوم بالموصوف شيء كقوله سبحانه {سيجزيهم وصفهم} {ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب} {ويجعلون لله ما يكرهون وتصف ألسنتهم الكذب أن لهم الحسنى} {سبحان ربك رب العزة عما يصفون} . وقد جاء مستعملا في الصدق فيما أخرجاه في الصحيحين عن عائشة: {أن." (١)

-١٢٦٠

"رجلا كان يكثر قراءة {قل هو الله أحد} فقال النبي صلى الله عليه وسلم سلوه لم يفعل ذلك؟ فقال: لأنها صفة الرحمن فأنا أحبها فقال النبي صلى الله عليه وسلم أخبروه أن الله يحبه} ". فمن وصف موصوفا بأمر ليس هو متصفا به كان كاذبا؛ فمن وصف الله بأنه خالق ورازق وعالم وقادر وقال مع ذلك: إنه نفسه ليس متصفا بعلم وقدرة أو ليس متصفا بفعل هو الخلق والإحياء كان قد وصفه بأمر وهو يقول: ليس متصفا به؛ فيكون قد كذب نفسه فيما وصف به ربه وجمع بين النقيضين فقال: هو متصف بهذا؛ ليس متصفا بهذا. وهذا حقيقة أقوال النفاة فإنهم يثبتون أمورا هي حق ويقولون ما يستلزم نفيها فيجمعون بين النقيضين ويظهر في أقوالهم **التناقض**. وحقيقة قولهم: أنه موجود ليس بموجود عالم ليس بعالم حي ليس بحي ولهذا كان غلاتهم يمتنعون عن الإثبات والنفي معا؛ فلا يصفونه لا بإثبات؛ ولا بنفي كما قد بسط في غير هذا الموضع. ومعلوم أن خلوه عن النفي والإثبات باطل أيضا؛ فإن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان. والمقصود هنا أن هذه " المقدمة " الصحيحة: أنه لو خلقه في محل لكان صفة لذلك المحل؛ هي مقدمة صحيحة والسلف وأتباعهم أهل السنة والجمهور: يقولون بها؛ وأما المعتزلة والأشعرية **فيتناقضون** فيها كما تقدم.." (٢)

-١٢٦١

"خالق كل شيء؛ فإنه بهذا يثبت أنه لا قديم إلا الله وأنه كل ما سواه كائن بعد أن لم يكن سواء سمي عقلا أو نفسا أو جسما أو غير ذلك. بخلاف دليل أهل الكلام المحدث على الحدوث؛ فإنهم قالوا: لو كان صحيحا لم يدل إلا على حدوث الأجسام ونحن أثبتنا موجودات غير العقول و " أهل الكلام " لم يقيموا دليلا على انتفائها وقد وافقهم على ذلك المتأخرون: مثل الشهرستاني والرازي والآمدي. وادعوا أنه لا دليل

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦/٣١٨

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦/٣١٩

للمتكلمين على نفي هذه الجواهر العقلية ودليلهم على حدوث الأجسام لم يتناولها؛ ولهذا صار الذين زعموا أنهم يجيبونهم " بالجواب الباهر " إلى ما تقدم ذكره من **التناقض**؛ فقد تبين أن نفس ما احتجوا به يدل على فساد قولهم وفساد قول المتكلمين؛ ويدل على حدوث كل ما سوى الله وأنه وحده القديم دلالة صحيحة لا مطعن فيها. فقد تبين – ولله الحمد – أن عمدتهم على قدم العالم إنما تدل على نقيض قولهم وهو: حدوث كل ما سوى الله – ولله الحمد والمنة –. وأما " الحجة " التي احتجوا بها على أنه لم تزل الحركة موجودة والزمان موجودا وأنه يمتنع حدوث هذا الجنس – وهذا مما اعتمد عليه أرسطو " وأتباعه – فيقال لهم: هذه لا تدل على قدم شيء بعينه من الحركات وزمانها ولا من المتحركات؛ فلا تدل على مطلوبهم: وهو قدم الفلك وحركته وزمانه؛." (١)

-١٢٦٢

"فالجواب عنها أيضا من وجهين:

أحدهما: مشتمل على فنين: المعارضة والمناقضة والثاني الحل.

أما الأول: فإنهم يثبتونه عالما قادرا ويثبتونه واجبا بنفسه فاعلا لغيره ومعلوم بالضرورة أن مفهوم كونه عالما غير مفهوم الفعل لغيره؛ فإن كانت ذاته مركبة من هذه المعاني لزم " التركيب " الذي ادعوه؛ وإن كانت عرضية لزم " الافتقار " الذي ادعوه. وبالجملة فما قالوه في هذه الأمور: فهو قول أهل الكتاب والسنة؛ في العلم والقدرة. وأما " المناقضة ": فإن كان الواجب بنفسه لا يتميز عن غيره بصفة ثبوتية فلا واجب وإذا لم يكن واجبا لم يلزم من التركيب محال؛ وذلك أنهم إنما نفوا المعاني لاستلزامها ثبوت " التركيب " المستلزم لنفي الوجوب وهذا **تناقض**؛ فإن نفي المعاني مستلزم لنفي الوجوب؛ فكيف ينفونها لثبوته؟ وذلك أن الواجب بنفسه حق موجود عالم قادر فاعل؛ والممكن قد يكون موجودا عالما قادرا فاعلا. وليست المشاركة في مجرد اللفظ؛ بل في معان معقولة معلومة بالاضطرار. فإن كان ما به الاشتراك مستلزما لما به الامتياز: فقد صار الواجب ممكنا والممكن واجبا؛ وإن لم يكن مستلزما: فقد صار للواجب ما يتميز به عن." (٢)

-١٢٦٣

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٣٦/٦

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٤٥/٦

"الممكن غير هذه المعاني المشتركة؛ فصار فيه جهة اشتراك وجهة امتياز؛ وهذا عندهم " تركيب " ممتنع. فإن كان هذا التركيب مستلزما لنفي الواجب فقد صار ثبوت الواجب بنفسه مستلزما لنفيه؛ وهذا **متناقض**. فثبت بهذا " البرهان الباهر " أن هذه الحجة **متناقضة** في نفسها كما ثبت أنها معارضة على أصولهم لما أثبتوه. وأما الجواب الذي هو الحل. فنقول: " التركيب " المعقول في عقل بني آدم ولغة الآدميين هو تركيب الموجود من أجزائه التي يتميز بعضها عن بعض وهو تركيب الجسم من أجزائه كتركيب الإنسان من أعضائه وأخلاطه وتركيب الثوب من أجزائه وتركيب الشراب من أجزائه؛ وسواء كان أحد الجزأين منفصلا عن الآخر كانفصال اليد عن الرجل أو شائعا فيه كشياع المرة في الدم والماء في اللبن. وأما ما يذكره " المنطقيون " من تركيب الأنواع من الجنس والفصل: كتركيب الإنسان من حيوان وناطق وهو المركب مما به الاشتراك بينه وبين سائر الأنواع ومما به امتيازه عن غيره من الأنواع وتقسيمهم الصفات إلى " ذاتي " تتركب منه الحقائق وهو الجنس والفصل؛ وإلى " عرضي " وهو العرض العام والخاصة. ثم الحقيقة المؤلفة من المشترك والمميز: هي " النوع ". فنقول: هذا " التركيب " أمر اعتباري ذهني ليس له وجود في الخارج؛ كما أن " ذات النوع " من حيث هي عامة ليس لها ثبوت في الخارج بل نفس." (١)

-١٢٦٤

"والعلم والقدرة والإرادة والكلام والسمع والبصر. وينفون ما عداها وفيهم من يضم إلى ذلك " اليد " فقط ومنهم من يتوقف في نفي ما سواها وغلاتهم يقطعون بنفي ما سواها. وأما " المعتزلة " فإنهم ينفون الصفات مطلقا ويثبتون أحكامها وهي ترجع عند أكثرهم إلى أنه عليم قدير وأما كونه مريدا متكلما فعندهم أنها صفات حادثة أو إضافية أو عدمية. وهم أقرب الناس إلى " الصابئين الفلاسفة " من الروم ومن سلك سبيلهم من العرب والفرس حيث زعموا: أن الصفات كلها ترجع إلى سلب أو إضافة؛ أو مركب من سلب وإضافة؛ فهؤلاء كلهم ضلال مكذبون للرسل. ومن رزقه الله معرفة ما جاءت به الرسل وبصرا نافذا وعرف حقيقة مأخذ هؤلاء علم قطعا أنهم يلحدون في أسمائه وآياته وأنهم كذبوا بالرسل وبالكتاب وبما أرسل به رسله؛ ولهذا كانوا يقولون: إن البدع مشتقة من الكفر وآيلة إليه ويقولون: إن المعتزلة مخانيث الفلاسفة؛ والأشعرية مخانيث المعتزلة. وكان يحي بن عمار يقول: المعتزلة الجهمية الذكور والأشعرية الجهمية الإناث. ومرادهم الأشعرية

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٤٦/٦

الذين ينفون الصفات الخبرية وأما من قال منهم بكتاب " الإبانة " الذي صنفه الأشعري في آخر عمره ولم يظهر مقالة تناقض ذلك فهذا يعد من أهل السنة؛ لكن مجرد الانتساب إلى الأشعري بدعة." (١)

١٢٦٥-

"ونحن نذكر من القيام بحق الله ونصر كتابه ودينه ما يليق بهذا الموضع؛ فإن هذا الكلام الذي ذكره فيه من التناقض والفساد ما لا أظن تمكنه من ضبطه من وجوه.

أحدها: أنه قال في أوله: النور كيفية قائمة بالجسمية. ثم قال في آخره: جسم لطيف شفاف فذكر في أول الكلام أنه عرض وصفة وفي آخره جسم وهو جوهر قائم بنفسه.

الثاني: أنه ذكر عن المفسرين أنهم تأولوا ذلك بالهادي وضعف ذلك ثم ذكر في آخره أن من كلام العارفين أن " النور " هو الذي نور قلوب الصادقين بتوحيده؛ وأسرار المحبين بتأييده وأحيا قلوب العارفين بنور معرفته وهذا هو معنى الهادي الذي ضعفه أولا فيضعفه أولا ويجعله من كلام العارفين وهي كلمة لها صولة في القلوب وإنما هو من كلام بعض المشايخ الذين يتكلمون بنوع من الوعظ الذي ليس فيه تحقيق. فإن الشيخ أبا عبد الرحمن ذكر في حقائق التفسير من الإشارات التي بعضها كلام حسن مستفاد وبعضها مكذوب على قائله مفترى كالمنقول عن جعفر وغيره وبعضها من المنقول الباطل المردود. فإن " إشارات المشايخ الصوفية " التي يشيرون بها: تنقسم إلى إشارة حالية - وهي إشارتهم بالقلوب - وذلك هو الذي امتازوا به وليس هذا موضعه. وتنقسم إلى الإشارات المتعلقة بالأقوال: مثل ما يأخذونها من القرآن." (٢)

١٢٦٦-

"ونحوه فتلك الإشارات هي من باب الاعتبار والقياس؛ وإلحاق ما ليس بمنصوص بالمنصوص مثل الاعتبار والقياس؛ الذي يستعمله الفقهاء في الأحكام؛ لكن هذا يستعمل في الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال ودرجات الرجال ونحو ذلك فإن كانت " الإشارة اعتبارية " من جنس القياس الصحيح كانت حسنة مقبولة؛ وإن كانت كالقياس الضعيف كان لها حكمه وإن كان تحريفا للكلام عن مواضعه وتأويلا للكلام على غير تأويله كانت من جنس كلام القرامطة والباطنية والجهمية؛ فتدبر هذا فإني قد أوضحت هذا في " قاعدة الإشارات ". (الوجه الثالث) في تناقضه فإنه قال: التأويل منقول عن ابن عباس وأنس وسالم ولم يذكر إلا

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦/٣٥٩

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦/٣٧٦

ثلاثة أقوال: (أحدها) : أنه هادي أهل السموات والأرض وقد ضعف ذلك فإن كان المنقول هو هذا الضعيف فيا خيبة المسعى؛ إذ لم ينقل عن السلف في جميع كلامه إلى هنا شيئا عن السلف إلا هذا الذي ضعفه وأوهاه. وإن كان المنقول عن هؤلاء الثلاثة أنه منور السموات بالكواكب كان **متناقضا** من وجه آخر وهو أنه قد ذكر فيما بعد أن هذا روي عن ابن عباس في رواية أخرى وأبي العالية والحسن أنه منورها بالشمس والقمر والنجوم وهذا يوجب أن يكون المنقول عن ابن عباس والاثنين أولا غير المنقول عنه في رواية أخرى وعمن ليس معه في الأولى.." (١)

-١٢٦٧

"وإن كان نوره بالحجج الباهرة والأدلة كان **متناقضا** فإن هذا هو معنى " الهادي ": إذ نصبه للأدلة والحجج هي من هدايته وهو قد ضعف هذا القول فما أدري من أيهما العجب أمن حكايته القولين اللذين أحدهما داخل في معنى الآخر؟ أم من تضعيفه لقول السائل الذي يوجب تضعيف الاثنين - وهو لا يدري أنه قد ضعفهما جميعا - فيجب على الإنسان أن يعرف معنى الأقوال المنقولة ويعرف أن الذي يضعفه ليس هو الذي عظمه. (الوجه الرابع) أنه قد تبين أنه لم ينقل عن ابن عباس وأنس وسالم إلا القول الذي ضعفه أو ما يدخل فيه؛ فإنه إن كان قولهم: " الهادي " فقد صرح بضعفه وإن كان " مقيم الأدلة " فهو من معنى " الهادي "؛ وإن كان " المنور بالكواكب " فقد جعله قولا آخر؛ وإن كان ما ذكره عن بعض العارفين فهو أيضا داخل في " الهادي "؛ وإذا كان قد اعترف بضعف ما حكاه عن ابن عباس وأنس وسالم لم يكن فيه حجة علينا؛ فتبين أن ما ذكره عن " السلف " إما أن يكون مبطلا في نقله أو مفتريا بتضعيفه وعلى التقديرين لا حجة علينا بذلك. (الوجه الخامس) أنه أساء الأدب على السلف؛ إذ يذكر عنهم ما يضعفه وأظهر للناس أن السلف كانوا يتأولون ليحتج بذلك على التأويل في الجملة وهو قد اعترف بضعف هذا التأويل ومن احتج بحجة وقد ضعفها وهو لا يعلم أنه ضعفها فقد رمى نفسه بسهمه ومن رمى بسهم البغي صرع به {والله لا يهدي القوم الظالمين} . (الوجه السادس) قوله: هذا يبطل دعواه أن " التأويل دفع الظاهر." (٢)

-١٢٦٨

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٧٧/٦

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٧٨/٦

"ولم ينقل عن السلف " فإن هذا القول لم أقله؛ وإن كنت قلته فهو لم ينقل إلا ما عرف أنه ضعيف والضعيف لا يبطل شيئا فهذه الوجوه في بيان **تناقضه** وحكايته عنا ما لم نقله. وأما " بيان فساد الكلام " فنقول: أما قوله: " يجب تأويله قطعا " فلا نسلم أنه يجب تأويله ولا نسلم أن ذلك لو وجب قطعي؛ بل جماهير المسلمين لا يتأولون هذا الاسم وهذا مذهب السلفية وجمهور الصفاتية من أهل الكلام والفقهاء والصوفية وغيرهم وهو قول أبي سعيد بن كلاب ذكره في الصفات ورد على الجهمية تأويل " اسم النور " وهو شيخ المتكلمين الصفاتية من الأشعرية - الشيخ الأول - وحكاه عنه أبو بكر بن فورك في كتاب " مقالات ابن كلاب "، والأشعري ولم يذكرا تأويله إلا عن الجهمية المذمومين باتفاق وهو أيضا قول أبي الحسن الأشعري ذكره في " الموجز ". وأما قوله: إن هذا ورد في الأسماء الحسنى فالحديث الذي فيه ذكر ذلك هو حديث الترمذي روى الأسماء الحسنى في " جامعه " من حديث الوليد بن مسلم عن شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ورواها ابن ماجه في سننه من طريق مخلد بن زياد القطواني؛ عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة. وقد اتفق أهل المعرفة بالحديث على أن هاتين الروايتين ليستا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وإنما كل منهما من كلام بعض السلف فالوليد ذكرها عن بعض شيوخه الشاميين كما جاء مفسرا في بعض طرق حديثه.." (١)

-١٢٦٩

"تعالى: {وجعل الظلمات والنور} ومن هذا تسمية الليل ظلمة والنهار نورا فإنهما عرضان وقد قيل: هما جوهران؛ وليس هذا موضع بسط ذلك. فتبين أن اسم النور يتناول هذين والمعترض ذكر أولا حد " العرض " وذكر ثانيا حد " الجسم " **فتناقض** وكأنه أخذ ذلك من كلامي ولم يهتد لوجه الجمع. وكذلك اسم " الحق " يقع على ذات الله تعالى وعلى صفاته القدسية كقول النبي صلى الله عليه وسلم {أنت الحق وقولك الحق والجنة حق والنار حق والنبيون حق ومحمد حق} .

وأما قول المعترض: النور ضد الظلمة وجل الحق أن يكون له ضد. فيقال له: لم تفهم معنى الضد المنفي عن الله؛ فإن " الضد " يراد به ما يمنع ثبوت الآخر كما يقال في الأعراض المتضادة مثل السواد والبياض. ويقول الناس: الضدان لا يجتمعان ويمتنع اجتماع الضدين؛ وهذا التضاد عند كثير من الناس لا يكون إلا في " الأعراض " وأما " الأعيان " فلا تضاد فيها؛ فيمتنع عند هذا أن يقال: لله ضد أو ليس له ضد؛ ومنهم من

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٧٩/٦

يقول يتصور التضاد فيها والله تعالى ليس له ضد يمنع ثبوته ووجوده بلا ريب؛ بل هو القاهر الغالب الذي لا يغلب. وقد يراد " بالضد " المعارض لأمره وحكمه وإن لم يكن مانعا من وجود ذاته كما قال النبي صلى الله عليه وسلم {من حالت شفاعته دون حد من حدود." (١)

-١٢٧٠

"من التفسير منقولات عن السلف مكذوبة عليهم وقول على الله ورسوله بالرأي المجرد؛ بل بمجرد شبهة قياسية أو شبهة أدبية. فالمفسرون الذين ينقل عنهم لم يسمهم ومع هذا فقد ضعف قولهم بالباطل فإن القوم فسروا النور في الآية: بأنه الهادي؛ لم يفسروا النور في الأسماء الحسنى والحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يصح تضعيف قولهم بما ضعفه. ونحن إنما ذكرنا ذلك لبيان **تناقضه** وأنه لا يحتج علينا بشيء يروج على ذي لب فإن **التناقض** أول مقامات الفساد وهذا التفسير قد قاله طائفة من المفسرين.

وأما كونه ثابتا عن ابن عباس أو غيره فهذا مما لم نثبته.

ومعلوم أن في "كتب التفسير " من النقل عن ابن عباس من الكذب شيئا كثيرا من رواية الكلبي عن أبي صالح وغيره فلا بد من تصحيح النقل لتقوم الحجة فليراجع "كتب التفسير " التي يحرر فيها النقل مثل تفسير محمد بن جرير الطبري الذي ينقل فيه كلام السلف بالإسناد - وليعرض عن تفسير مقاتل والكلبي - وقبله تفسير بقي بن مخلد الأندلسي وعبد الرحمن بن إبراهيم دحيم الشامي وعبد بن حميد الكشي وغيرهم إن لم يصعد إلى تفسير الإمام إسحاق بن راهويه وتفسير الإمام أحمد بن حنبل وغيرهما من الأئمة الذين هم أعلم أهل الأرض بالتفاسير الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم وآثار الصحابة والتابعين كما هم أعلم الناس بحديث النبي صلى الله عليه وسلم وآثار الصحابة والتابعين في الأصول والفروع وغير ذلك من العلوم.." (٢)

-١٢٧١

"السلف " فإن هذا الكلام مكذوب علي وقد ثبت **تناقض** صاحبه وأنه لم يذكر عن السلف إلا ما اعترف بضعفه. وأما الذي أقوله الآن وأكتبه - وإن كنت لم أكتبه فيما تقدم من أجوبتي وإنما أقوله في كثير من المجالس - أن جميع ما في القرآن من آيات الصفات فليس عن الصحابة اختلاف في تأويلها. وقد طالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة وما رووه من الحديث ووقفت من ذلك على ما شاء الله تعالى من الكتب الكبار

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦/٣٨٤

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦/٣٨٩

والصغار أكثر من مائة تفسير فلم أجد – إلى ساعتي هذه – عن أحد من الصحابة أنه تأول شيئا من آيات الصفات أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف؛ بل عنهم من تقرير ذلك وتثبيته وبيان أن ذلك من صفات الله ما يخالف كلام المتأولين ما لا يحصيه إلا الله. وكذلك فيما يذكرونه آثرين وذاكرين عنهم شيئا كثيرا. وتمام هذا أني لم أجدهم تنازعوا إلا في مثل قوله تعالى {يوم يكشف عن ساق} فروي عن ابن عباس وطائفة أن المراد به الشدة أن الله يكشف عن الشدة في الآخرة وعن أبي سعيد وطائفة أنهم عدوها في الصفات؛ للحديث الذي رواه أبو سعيد في الصحيحين. ولا ريب أن ظاهر القرآن لا يدل على أن هذه من الصفات فإنه قال: {يوم يكشف عن ساق} نكرة في الإثبات لم يضفها إلى الله ولم يقل عن." (١)

-١٢٧٢

"اللغة العربية إذا قيل: هذا رجل صالح فأكرمه فهم من ذلك أن الصلاح سبب للأمر بإكرامه حتى لو رأينا بعد ذلك رجلا صالحا لقيل كذلك الأمر وهذا أيضا رجل صالح أفلا تكرمه؟ فإن لم يفعل فلا بد أن يخلف الحكم لمعارض وإلا عد تناقضا. وكذلك لما قال النبي صلى الله عليه وسلم {ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه حاجب ولا ترجمان فينظر أيمن منه فلا يرى إلا شيئا قدمه وينظر أشأم منه فلا يرى إلا شيئا قدمه وينظر أمامه فتستقبله النار فمن استطاع منكم أن يتقي النار ولو بشق تمرة فليفعل فإن لم يستطع فبكلمة طيبة} فهم منه أن تحضيضه على اتقاء النار هنا لأجل كونهم يستقبلونها وقت ملاقاة الرب وإن كان لها سبب آخر. وكذلك لما قال ابن مسعود: " سارعوا إلى الجمعة فإن الله يبرز لأهل الجنة في كل جمعة في كثيب من كثب الكافور فيكونون في القرب منه على قدر تسارعهم في الدنيا إلى الجمعة " فهم الناس من هذا أن طلب هذا الثواب سبب للأمر بالمسارعة إلى الجنة. وكذلك لو قيل: إن الأمير غدا يحكم بين الناس أو يقسم بينهم فمن أحب فليحضر فهم منه أن الأمر بالحضور لأخذ النصيب من حكمه أو قسمه وهذا ظاهر. ثم إن هذا الوصف المقتضي للحكم " تارة يكون سببا متقدما على." (٢)

-١٢٧٣

"لوجود التخصيصات فيها. هذا غاية ما يمكن في تقرير هذا السؤال ولولا أنه أورد علي لما ذكرته لعدم توجهه. فنقول: الجواب من وجوه متعددة وترتيبها الطبيعي يقتضي نوعا من الترتيب لكن أرتبها على وجه

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٩٤/٦

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٢٢/٦

آخر ليكون أظهر في الفهم الأول أنا لو فرضنا أنه قد ثبت أن النساء لا يرينه في الموطنين المذكورين لم يكن في ذلك ما ينفي رؤيتهن في غير هذين الموطنين فيكون ما سوى هذين الموطنين لم يدل عليه الدليل الخاص لا بنفي ولا بإثبات والدليل العام قد أثبت الرؤية في الجملة والرؤية في غير هذين الموطنين لم ينفها دليل فيكون الدليل العام قد سلم عن معارضة الخاص فيجب العمل به وهذا في غاية الوضوح. فإن من قال: رأيت رجلا فقال آخر: لم تر أسود ولم تره في دمشق لم **تتناقض** القضيتان والخاص إذا لم يناقض مثله من العام لم يجز تخصيصه به فلو كان قد دل دليل على أن النساء لا يرينه بحال لكان هذا الخاص معارضا لمثله من العام أما إذا قيل: إنه دل على رؤية في محل مخصوص كيف ينفى بنفي جنس الرؤية؟ وكيف يكون سلب الخاص سلبا للعام؟ فإن قيل: لا رؤية لأهل الجنة إلا في هذين الموطنين قيل ما الذي دل على هذا؟ فإن قيل: لأن الأصل عدم ما سوى ذلك. قيل: العدم لا يحتج به في الأخبار بإجماع العقلاء بل من أخبر به كان قائلا ما لا علم له به ولو قيل." (١)

-١٢٧٤

"الوجه التاسع: أن قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح: {من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه} أخبر فيه أن الله يحب لقاء عبد ويكره لقاء عبد وهذا يمتنع حمله على الجزاء؛ لأن الله لا يكره جزاء أحد ولأن الجزاء لا يلقاه الله؛ ولأنه إن جاز أن يلقى بعض المخلوق كالجزاء أو غيره جاز أن يلقى العبد فالمحذور الذي يذكر في لقاء العبد موجود في لقائه سائر المخلوقات فهذا تعطيل النص. وإما أن يقال: بل هو لاق لبعضها **فيتناقض** قول الجهمي ويبطل. ودلائل بطلان هذا القول لا تكاد تحصى يضيق هذا الاستفتاء عن ذكر كثير منها فضلا عن أكثرها.." (٢)

-١٢٧٥

"إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون} وقال تعالى: {إنما يأمركم بالسوء والفحشاء وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون} وقال تعالى: {ولا تقف ما ليس لك به علم} وقال تعالى: {يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله إلا الحق} وقال تعالى: {ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب أن لا يقولوا على الله إلا الحق} .

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٤٦/٦

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٧٥/٦

وكما أن الإنسان لا يجوز له أن يثبت شيئا إلا بعلم فلا يجوز له أن ينفي شيئا إلا بعلم؛ ولهذا كان النافي عليه الدليل؛ كما أن المثبت عليه الدليل. ومما يجب أن يعرف أن " أدلة الحق لا **تتناقض** " فلا يجوز إذا أخبر الله بشيء - سواء كان الخبر إثباتا أو نفيا - أن يكون في إخباره ما يناقض ذلك الخبر الأول ولا يكون فيما يعقل بدون الخبر ما يناقض ذلك الخبر المعقول؛ فالأدلة المقتضية للعلم لا يجوز أن **تتناقض** سواء كان الدليلان سمعيين أو عقليين أو كان أحدهما سمعيا والآخر عقليا ولكن **التناقض** قد يكون فيما يظنه بعض الناس دليلا وليس بدليل كمن يسمع خبرا فيظنه صحيحا ولا يكون كذلك أو يفهم منه ما لا يدل عليه أو تقوم عنده شبهة يظنها دليلا عقليا وتكون باطلة التبس عليه فيها الحق بالباطل فيكذب بها ما أخبر الله به ورسوله وهذا من أسباب ضلال من ضل من مكذبي الرسل إما مطلقا كالذين كذبوا جميع الرسل: كقوم نوح وعاد وثمود ونحوهم. وأما من آمن ببعض وكفر." (١)

-١٢٧٦

"فالله تعالى أخبر في كتابه إنه {بكل شيء عليم} و {على كل شيء قدير} وأنه {غفور رحيم} {عزيز حكيم} {سميع بصير} {خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على العرش} وأنه {يحب المتقين} ويرضى عن المؤمنين ويغضب على الكافرين وأنه {فعال لما يريد} وأنه كلم موسى تكليما وناداه من جانب الطور الأيمن وقربه نجيا وأنه ينادي عباده فيقول: {أين شركائي الذين كنتم تزعمون} وأمثال ذلك وقال تعالى: {ليس كمثله شيء} {هل تعلم له سميا} {ولم يكن له كفوا أحد} . فبين بذلك أن الله لا مثل له ولا سمي ولا كفوا فلا يجوز أن يكون شيء من صفاته مماثلا لشيء من صفات المخلوقات ولا أن يكون المخلوق مكافئا ولا مساميا له في شيء من صفاته سبحانه وتعالى. وأما " الملاحدة " فقلبوا الأمر وأخذوا يشبهونه بالمعدومات والممتنعات **والمتناقضات** فغلاتهم يقولون: لا حي ولا ميت ولا عالم ولا جاهل ولا سميع ولا أصم ولا متكلم ولا أخرس بل قد يقولون لا موجود ولا معدوم ولا هو شيء ولا ليس بشيء. وآخرون يقولون: لا داخل العالم ولا خارجه ولا مباين للعالم ولا حال فيه وأمثال هذه العبارات التي ينفون بها الأمور المتقابلة التي لا يمكن انتفاؤها معا كما يقول محققو هؤلاء: إنه وجود مطلق. ثم منهم من يقول: هو وجود مطلق إما بشرط الإطلاق - كما يقوله " ابن." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥١٤/٦

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥١٦/٦

-١٢٧٧

"سينا " وأتباعه – مع أنهم قد قرروا في " المنطق " ما هو معلوم لكل العقلاء: أن المطلق بشرط الإطلاق لا يكون موجودا في الأعيان؛ بل في الأذهان وكان حقيقة قولهم: إن الموجود الواجب ليس موجودا في الخارج مع أنهم مقرون بما لم يتنازع فيه العقلاء من أن الوجود لا بد فيه من موجود واجب الوجود بنفسه. ومنهم من يقول: هو مطلق لا بشرط – كما يقوله القونوي وأمثاله – فهؤلاء يجعلونه " الوجود " الذي يصدق على الواجب والممكن والواحد والكثير والذهني والخارجي والقديم والمحدث؛ فيكون: إما صفة للمخلوقات وإما جزءا منها وإما عينها. وأولئك يجعلونه " الوجود " المجرد الذي لا يتقيد بقيد؛ فلزمهم أن لا يكون واجبا ولا ممكنا ولا عالما ولا جاهلا ولا قادرا ولا عاجزا؛ وهم يقولون مع ذلك إنه عاقل ومعقول وعاشق ومعشوق؛ **فيتناقضون** في ضلالهم ويجعلون الواحد اثنين والاثنين واحدا؛ كما أنهم يريدون أن يثبتوا وجودا مجردا عن كل نعت مطلقا عن كل قيد وهم – مع ذلك – يخصونه بما لا يكون لسائر الموجودات ولهذا يقول بعضهم: إن العالم والعلم واحد وإنه نفس العلم فيجعلون العالم بنفسه هو العالم بغيره والموصوف هو الصفة؛ **ويتناقضون** أشد من **تناقض** النصارى في " تثليثهم " " واتحادهم " اللذين أفسدوا بهما الإيمان بالتوحيد، والرسالة.." (١)

-١٢٧٨

"أصعد إلى الفلك من الناحية الأخرى؛ فهذا وإن كان ممكنا في المقدور لكنه مستحيل من جهة امتناع إرادة القاصد له؛ وهو مخالف للفطرة فإن القاصد يطلب مقصوده بأقرب طريق لا سيما إذا كان مقصوده معبوده الذي يعبده ويتوكل عليه وإذا توجه إليه على غير الصراط المستقيم كان سيره منكوسا معكوسا. و " أيضا ": فإن هذا يجمع في سيره وقصده بين النفي والإثبات بين أن يتقرب إلى المقصود ويتباعد عنه؛ ويريده وينفر عنه فإنه إذا توجه إليه من الوجه الذي هو عنه أبعد وأقصى وعدل عن الوجه الأقرب الأدنى كان جامعا بين قصدين **متناقضين**؛ فلا يكون قصده له تاما؛ إذ القصد التام ينفي نقيضه وضده. وهذا معلوم بالفطرة. فإن الشخص إذا كان يحب النبي صلى الله عليه وسلم محبة تامة ويقصده أو يحب غيره ممن يحب – سواء كانت محبته محمودة أو مذمومة – متى كانت المحبة تامة وطلب المحبوب طلبه من أقرب طريق يصل إليه؛ بخلاف ما إذا كانت المحبة مترددة: مثل أن يحب ما تكره محبته في الدين فتبقى شهوته تدعوه إلى قصده وعقله ينهاه عن ذلك؛ فتراه يقصده من طريق بعيد كما تقول العامة: رجل إلى قدام ورجل إلى خلف. وكذلك إذا

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥١٧/٦

كان في دينه نقص وعقله يأمره بقصد المسجد أو الجهاد أو غير ذلك من القصودات التي تحب في الدين وتكرهها النفس؛ فإنه يبقى قاصدا لذلك من طريق بعيد متباطئا في السير وهذا كله معلوم بالفطرة.." (١)

-١٢٧٩

"فقد ظهر أنه – على كل تقدير – لا يجوز أن يكون التوجه إلى الله إلا إلى العلو مع كونه على عرشه مباينا لخلقه وسواء قدر مع ذلك أنه محيط بالمخلوقات – كما يحيط بها إذا كانت في قبضته – أو قدر مع ذلك أنه فوقها من غير أن يقبضها ويحيط بها فهو على التقديرين يكون فوقها مباينا لها؛ فقد تبين أنه على هذا التقدير في الخالق وعلى هذا التقدير في العرش لا يلزم شيء من المحذور والتناقض وهذا يزيل كل شبهة وإنما تنشأ الشبهة في اعتقادين فاسدين. (أحدهما أن يظن أن العرش إذا كان كريا والله فوقه وجب أن يكون الله كريا ثم يعتقد أنه إذا كان كريا فيصح التوجه إلى ما هو كري – كالفلك التاسع – من جميع الجهات وكل من هذين الاعتقادين خطأ وضلال فإن الله مع كونه فوق العرش ومع القول بأن العرش كري – سواء كان هو التاسع أو غيره – لا يجوز أن يظن أنه مشابه للأفلاك في أشكالها؛ كما لا يجوز أن يظن أنه مشابه لها في أقدارها ولا في صفاتها – سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا – بل قد تبين أنه أعظم وأكبر من أن تكون المخلوقات عنده بمنزلة داخل الفلك في الفلك. وإنها عنده أصغر من الحمصة والفلفلة ونحو ذلك في يد أحدنا. فإذا كانت الحمصة أو الفلفلة. بل الدرهم والدينار. أو الكرة التي يلعب بها الصبيان ونحو ذلك في يد الإنسان أو تحته أو نحو ذلك هل يتصور عاقل إذا استشعر علو الإنسان على ذلك وإحاطته به أن يكون الإنسان كالفلك؟ والله – ولله المثل الأعلى – أعظم من أن يظن ذلك به وإنما يظنه." (٢)

-١٢٨٠

"صفات الله تعالى وبين من تناقضهم وفساد قولهم ما هو معروف عنه. فتنازع الأشعري وأبو هاشم في مبدأ اللغات؛ فقال أبو هاشم: هي اصطلاحية وقال الأشعري: هي توقيفية. ثم خاض الناس بعدهما في هذه المسألة؛ فقال آخرون: بعضها توقيفي وبعضها اصطلاحي وقال فريق رابع بالوقف. والمقصود هنا أنه لا يمكن أحدا أن ينقل عن العرب بل ولا عن أمة من الأمم أنه اجتمع جماعة فوضعوا جميع هذه الأسماء الموجودة في اللغة ثم استعملوها بعد الوضع وإنما المعروف المنقول بالتواتر استعمال هذه الألفاظ فيما عنوه بها من المعاني

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥٧٠/٦

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥٨٢/٦

فإن ادعى مدع أنه يعلم وضعا يتقدم ذلك فهو مبطل فإن هذا لم ينقله أحد من الناس. ولا يقال: نحن نعلم ذلك بالدليل؛ فإنه إن لم يكن اصطلاح متقدم لم يمكن الاستعمال. قيل: ليس الأمر كذلك؛ بل نحن نجد أن الله يلهم الحيوان من الأصوات ما به يعرف بعضها مراد بعض وقد سمي ذلك منطقا وقولا في قول سليمان: {علمنا منطق الطير} . وفي قوله: {قالت نملة يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم} وفي قوله: {يا جبال أوبي معه والطير} . وكذلك الآدميون؛ فالمولود إذا ظهر منه التمييز سمع أبويه أو من يربيه ينطق باللفظ ويشير إلى المعنى فصار يفهم أن ذلك اللفظ يستعمل في ذلك المعنى أي: أراد المتكلم به ذلك المعنى ثم هذا يسمع لفظا بعد لفظ حتى يعرف لغة القوم الذين نشأ بينهم من غير أن يكونوا قد اصطلحوا معه على وضع متقدم؛ بل ولا أوقفوه على معاني الأسماء." (١)

-١٢٨١

"فصل:

وأبو الحسن الأشعري نصر قول جهم في " الإيمان " مع أنه نصر المشهور عن أهل السنة من أنه يستثني في الإيمان فيقول: أنا مؤمن إن شاء الله؛ لأنه نصر مذهب أهل السنة في أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة ولا يخلدون في النار وتقبل فيهم الشفاعة ونحو ذلك. وهو دائما ينصر - في المسائل التي فيها النزاع بين أهل الحديث وغيرهم - قول أهل الحديث لكنه لم يكن خبيرا بمآخذهم فينصره على ما يراه هو من الأصول التي تلقاها عن غيرهم؛ فيقع في ذلك من **التناقض** ما ينكره هؤلاء وهؤلاء، كما فعل في مسألة الإيمان ونصر فيها قول جهم مع نصره للاستثناء؛ ولهذا خالفه كثير من أصحابه في الاستثناء كما سنذكر مأخذه في ذلك واتبعه أكثر أصحابه على نصر قول جهم في ذلك. ومن لم يقف إلا على كتب الكلام ولم يعرف ما قاله السلف وأئمة السنة في هذا الباب؛ فيظن أن ما ذكروه هو قول أهل السنة؛ وهو قول لم يقله أحد من أئمة السنة بل قد كفر أحمد بن حنبل ووكيع وغيرهما من قال بقول جهم في الإيمان الذي نصره أبو الحسن. وهو عندهم شر من قول المرجئة؛ ولهذا صار من يعظم الشافعي من الزيدية والمعتزلة ونحوهم يطعن في كثير ممن ينتسب إليه." (٢)

-١٢٨٢

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٧/٩١

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٧/١٢٠

"فالتصديق إذا قول في النفس يعبر عنه باللسان فتوصف العبادة بأنها تصديق لأنها عبارة عن التصديق: وقال بعض أصحابنا: التصديق لا يتحقق إلا بالقول والمعرفة جميعا فإذا اجتمعا كانا تصديقا واحدا. ومنهم من اكتفى بترك العناد؛ فلم يجعل الإقرار أحد ركني الإيمان فيقول: الإيمان هو التصديق بالقلب وأوجب ترك العناد بالشرع وعلى هذا الأصل يجوز أن يعرف الكافر الله وإنما يكفر بالعناد لا لأنه ترك ما هو الأهم في الإيمان. وعلى هذا الأصل يقال: إن اليهود كانوا عالمين بالله ونبوة محمد صلى الله عليه وسلم إلا أنهم كفروا عنادا وبغيا وحسدا. قال وعلى قول شيخنا أبي الحسن: كل من حكمنا بكفره فنقول: إنه لا يعرف الله أصلا ولا عرف رسوله ولا دينه. قال أبو القاسم الأنصاري تلميذه: كأن المعنى: لا حكم لإيمانه ولا لمعرفته شرعا. قلت: وليس الأمر على هذا القول كما قاله الأنصاري هذا ولكن على قولهم: المعاند كافر شرعا فيجعل الكفر تارة بانتفاء الإيمان الذي في القلب وتارة بالعناد، ويجعل هذا كافرا في الشرع وإن كان معه حقيقة الإيمان الذي هو التصديق ويلزمه أن يكون كافرا في الشرع مع أن معه الإيمان الذي هو مثل إيمان الأنبياء والملائكة. والحذاق في هذا المذهب؛ كأبي الحسن والقاضي ومن قبلهم من أتباع جهم عرفوا أن هذا **تناقض** يفسد الأصل." (١)

-١٢٨٣

"فصل:

قال الذين نصروا مذهب جهم في الإيمان من المتأخرين - كالقاضي أبي بكر وهذا لفظه - فإن قال قائل: وما الإسلام عندكم؟ قيل له: " الإسلام ": الانقياد والاستسلام؛ فكل طاعة انقاد العبد بها لربه واستسلم فيها لأمره فهي إسلام، والإيمان: خصلة من خصال الإسلام؛ وكل إيمان إسلام وليس كل إسلام إيمانا فإن قال: فلم قلتم: إن معنى الإسلام ما وصفتم؟ قيل: لأجل قوله تعالى {قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا} فنفى عنهم الإيمان وأثبت لهم الإسلام وإنما أراد بما أثبته الانقياد والاستسلام ومنه: {وألقوا إليكم السلم} وكل من استسلم لشيء فقد أسلم وإن كان أكثر ما يستعمل ذلك في المستسلم لله ولنبيه. " قلت ": وهذا الذي ذكروه مع بطلانه ومخالفته للكتاب والسنة هو **تناقض** فإنهم جعلوا الإيمان خصلة من خصال الإسلام فالطاعات كلها إسلام وليس فيها إيمان إلا التصديق. والمرجئة وإن قالوا: إن الإيمان يتضمن

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٤٦/٧

الإسلام فهم يقولون: الإيمان هو تصديق القلب واللسان وأما الجهمية فيجعلونه تصديق القلب فلا تكون الشهادتان ولا الصلاة ولا الزكاة ولا غيرهن من الإيمان وقد." (١)

-١٢٨٤

"تقدم ما بينه الله ورسوله من أن الإسلام داخل في الإيمان فلا يكون الرجل مؤمنا حتى يكون مسلما كما أن الإيمان داخل في الإحسان فلا يكون محسنا حتى يكون مؤمنا. وأما **التناقض** فإنهم إذا قالوا: الإيمان خصلة من خصال الإسلام كان من أتى بالإيمان إنما أتى بخصلة من خصال الإسلام لا بالإسلام الواجب جميعه. فلا يكون مسلما حتى يأتي بالإسلام كله كما لا يكون عندهم مؤمنا حتى يأتي بالإيمان كله وإلا فمن أتى ببعض الإيمان عندهم لا يكون مؤمنا ولا فيه شيء من الإيمان فكذلك يجب أن يقولوا في الإسلام وقد قالوا: كل إيمان إسلام وليس كل إسلام إيمانا وهذا إن أرادوا به أن كل إيمان هو الإسلام الذي أمر الله به ناقض قولهم: إن الإيمان خصلة من خصاله فجعلوا الإيمان بعضه ولم يجعلوه إياه وإن قالوا: كل إيمان فهو إسلام أي هو طاعة لله وهو جزء من الإسلام الواجب وهذا مرادهم. قيل لهم: فعلى هذا يكون الإسلام متعددا بتعدد الطاعات وتكون الشهادتان وحدهما إسلاما والصلاة وحدها إسلاما والزكاة إسلاما بل كل درهم تعطيه للفقير إسلاما وكل سجدة إسلاما وكل يوم تصومه إسلاما وكل تسبيحة تسبحها في الصلاة أو غيرها إسلاما. ثم المسلم إن كان لا يكون مسلما إلا بفعل كل ما سميتموه إسلاما لزم أن يكون الفساق ليسوا مسلمين مع كونهم مؤمنين فجعلتم المؤمنين الكاملي." (٢)

-١٢٨٥

"كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله} فوصف الذين آمنوا بأنهم أشد حبا لله من المشركين لأندادهم. وفي الآية " قولان ": قيل: يحبونهم كحب المؤمنين الله والذين آمنوا أشد حبا لله منهم لأوثانهم. وقيل: يحبونهم كما يحبون الله والذين آمنوا أشد حبا لله منهم وهذا هو الصواب؛ والأول قول **متناقض** وهو باطل فإن المشركين لا يحبون الأنداد مثل محبة المؤمنين لله وتستلزم الإرادة والإرادة التامة مع القدرة تستلزم الفعل فيمتنع أن يكون الإنسان محبا لله ورسوله؛ مريدا لما يحبه الله ورسوله إرادة جازمة مع قدرته على ذلك وهو لا يفعله فإذا لم يتكلم الإنسان بالإيمان مع قدرته دل على أنه ليس في قلبه الإيمان الواجب الذي فرضه الله عليه. ومن هنا يظهر

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٧/١٥٤

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٧/١٥٥

خطأ قول " جهم بن صفوان " ومن اتبعه حيث ظنوا أن الإيمان مجرد تصديق القلب وعلمه لم يجعلوا أعمال القلب من الإيمان وظنوا أنه قد يكون الإنسان مؤمنا كامل الإيمان بقلبه وهو مع هذا يسب الله ورسوله ويعادي الله ورسوله ويعادي أولياء الله ويوالي أعداء الله ويقتل الأنبياء ويهدم المساجد ويهين المصاحف ويكرم الكفار غاية الكرامة ويهين المؤمنين غاية الإهانة قالوا: وهذه كلها معاص لا تنافي الإيمان الذي في قلبه بل يفعل هذا وهو في الباطن عند الله مؤمن قالوا: وإنما ثبت له في الدنيا أحكام الكفار لأن هذه الأقوال أمارة على الكفر ليحكم بالظاهر كما يحكم." (١)

-١٢٨٦

"هذا كافر إن شاء الله لإمكان أن يتوب. وهؤلاء الذين استثنوا في الإيمان بناء على هذا المأخذ ظنوا هذا قول السلف. وهؤلاء وأمثالهم من أهل الكلام ينصرون ما ظهر من دين الإسلام كما ينصر ذلك المعتزلة والجهمية وغيرهم من المتكلمين فينصرون إثبات الصانع والنبوة والمعاد ونحو ذلك. وينصرون مع ذلك ما ظهر من مذاهب أهل السنة والجماعة كما ينصر ذلك الكلابية والكرامية والأشعرية ونحوهم ينصرون أن القرآن كلام الله غير مخلوق وأن الله يرى في الآخرة وأن أهل القبلة لا يكفرون بالذنب ولا يخلدون في النار وأن النبي صلى الله عليه وسلم له شفاعة في أهل الكبائر وأن فتنة القبر حق وعذاب القبر حق وحوض نبينا صلى الله عليه وسلم في الآخرة حق. وأمثال ذلك من الأقوال التي شاع أنها من أصول أهل السنة والجماعة. كما ينصرون خلافة الخلفاء الأربعة وفضيلة أبي بكر وعمر ونحو ذلك. وكثير من أهل الكلام في كثير مما ينصره لا يكون عارفا بحقيقة دين الإسلام في ذلك ولا ما جاءت به السنة. ولا ما كان عليه السلف. فينصر ما ظهر من قولهم بغير المآخذ التي كانت مآخذهم في الحقيقة بل بمآخذ أخر قد تلقوها عن غيرهم من أهل البدع فيقع في كلام هؤلاء من **التناقض** والاضطراب والخطأ ما ذم به السلف مثل هذا الكلام وأهله فإن كلامهم في ذم مثل هذا الكلام كثير. والكلام المذموم هو المخالف للكتاب والسنة وكل ما خالف." (٢)

-١٢٨٧

"فيستدل بعدمه على عدمه. وكان كل من الطائفتين بعد السلف والجماعة وأهل الحديث **متناقضين** حيث قالوا: الإيمان قول وعمل وقالوا مع ذلك لا يزول بزوال بعض الأعمال حتى إن ابن الخطيب وأمثاله

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٨٨/٧

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٣٥/٧

جعلوا الشافعي متناقضا في ذلك فإن الشافعي كان من أئمة السنة وله في الرد على المرجئة كلام مشهور وقد ذكر في كتاب الطهارة من " الأم " إجماع الصحابة والتابعين وتابعيهم على قول أهل السنة فلما صنف ابن الخطيب تصنيفا فيه وهو يقول في الإيمان بقول جهم والصالحي استشكل قول الشافعي ورآه متناقضا. وجماع شبهتهم في ذلك أن الحقيقة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها كالعشرة فإنه إذا زال بعضها لم تبق عشرة؛ وكذلك الأجسام المركبة كالسكنجبين إذا زال أحد جزأيه خرج عن كونه سكنجبينا. قالوا فإذا كان الإيمان مركبا من أقوال وأعمال ظاهرة وباطنة لزم زواله بزوال بعضها. وهذا قول الخوارج والمعتزلة قالوا: ولأنه يلزم أن يكون الرجل مؤمنا بما فيه من الإيمان كافرا بما فيه من الكفر فيقوم به كفر وإيمان وادعوا أن هذا خلاف الإجماع ولهذه الشبهة – والله أعلم – امتنع من امتنع من أئمة الفقهاء أن يقول بنقصه؛ كأنه ظن: إذا قال ذلك يلزم ذهابه كله؛ بخلاف ما إذا زاد.." (١)

-١٢٨٨

"وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت} وفي حديث في المسند قال: {الإسلام علانية والإيمان في القلب} . فأصل الإيمان في القلب وهو قول القلب وعمله وهو إقرار بالتصديق والحب والانقياد وما كان في القلب فلا بد أن يظهر موجبه ومقتضاه على الجوارح وإذا لم يعمل بموجبه ومقتضاه دل على عدمه أو ضعفه؛ ولهذا كانت الأعمال الظاهرة من موجب إيمان القلب ومقتضاه وهي تصديق لما في القلب ودليل عليه وشاهد له وهي شعبة من مجموع الإيمان المطلق وبعض له؛ لكن ما في القلب هو الأصل لما على الجوارح كما قال أبو هريرة – رضي الله عنه –: إن القلب ملك والأعضاء جنوده فإن طاب الملك طابت جنوده وإذا خبث الملك خبثت جنوده وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: {إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد ألا وهي القلب} . ولهذا ظن طوائف من الناس أن الإيمان إنما هو في القلب خاصة وما على الجوارح ليس داخلا في مسماه ولكن هو من ثمراته ونتائجه الدالة عليه حتى آل الأمر بغلاتهم – كجهم وأتباعه – إلى أن قالوا: يمكن أن يصدق بقلبه ولا يظهر بلسانه إلا كلمة الكفر مع قدرته على إظهارها فيكون الذي في القلب إيمانا نافعا له في الآخرة وقالوا: حيث حكم

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥١١/٧

الشارع بكفر أحد بعمل أو قول: فلكونه دليلا على انتفاء ما في القلب وقولهم متناقض؛ فإنه إذا كان ذلك دليلا مستلزما لانتفاء الإيمان الذي في القلب امتنع أن يكون الإيمان ثابتا في." (١)

-١٢٨٩

"والسنة نفوه وما لم ينطق به الكتاب والسنة لا بنفي ولا إثبات استفصلوا فيه قول القائل؛ فمن أثبت ما أثبته الله ورسوله فقد أصاب ومن نفى ما نفاه الله ورسوله فقد أصاب ومن أثبت ما نفاه الله أو نفى ما أثبته الله فقد لبس دين الحق بالباطل فيجب أن يفصل ما في كلامه من حق وباطل فيتبع الحق ويترك الباطل وكلما خالف الكتاب والسنة فإنه مخالف أيضا لصريح المعقول فإن العقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح كما أن المنقول عن الأنبياء عليهم السلام لا يخالف بعضه بعضا ولكن كثير من الناس يظن تناقض ذلك وهؤلاء من الذين اختلفوا في الكتاب {وإن الذين اختلفوا في الكتاب لفي شقاق بعيد} ونسأل الله أن يهدينا الصراط المستقيم صراط الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا.." (٢)

-١٢٩٠

"منهم من جعل ذلك الفعل حادثا ومنهم من يجعله قديما فيقول التخليق والتكوين قديم أزلي. وهؤلاء منهم من يجعل عين التخليق شيئا واحدا هو قديم والمخلوقين مادته؛ ولكنه قديم أزلي ولا يثبتون نزولا قائما بنفسه ولا استواء؛ لأن هذه حوادث وهذا قول: الكلابية الذين يقولون: فعله قديم مثل كلامه كما قال أصحاب ابن خزيمة وهو قول كثير من الحنفية والحنبلية والمالكية والشافعية ومنهم من يجعل القديم هو النوع وأفراده حادثة فعلى هذا القول يكون الفعل نفسه مقدورا وأما على قول من يجعله شيئا معينا فهؤلاء إن قالوا قديم تناقضوا ولزمهم أن يكون القديم المعين مقدورا وإن قالوا هو غير مقدور تناقضوا؛ لأن الفعل يجب أن يكون مقدورا والله أعلم. و (القول الثالث إثبات الفعلين: اللازم والمتعدي كما دل عليه القرآن فنقول: إنه كما أخبر عن نفسه: أنه خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش وهو قول السلف وأئمة السنة وهو قول من يقول: إنه تقوم به الصفات الاختيارية - كأصحاب أبي معاذ وزهير البابي وداود بن علي؛ والكرامية وغيرهم من الطوائف وإن كانت الكرامية يقولون بأن النزول والإتيان أفعال تقوم به - وهؤلاء يقولون:

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦٤٤/٧

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦٦٥/٧

يقدر على أن يأتي ويجيء وينزل ويستوي ونحو ذلك من الأفعال كما أخبر عن نفسه وهذا هو الكمال.." (١)

-١٢٩١

"هو الذي تكلم به وأنزله فجعله قرآنا عربيا بفعل قام بنفسه وهو تكلم به واختاره لأن يتكلم به عربيا – عن غير ذلك من الألسنة – باللسان العربي وأنزله به. ولهذا قال أحمد: الجعل من الله قد يكون خلقا وقد يكون غير خلق فالجعل فعل والفعل قد يكون متعديا إلى مفعول مباين له: كالخلق وقد يكون الفعل لازما وإن كان له مفعول في اللغة كان مفعوله قائما بالفعل: مثل التكلم؛ فإن التكلم فعل يقوم بالمتكلم والكلام نفسه قائم بالمتكلم؛ فهو سبحانه جعله قرآنا عربيا فالجعل قائم به والقرآن العربي قائم به فإن " الكلام " يتضمن شيئين: يتضمن فعلا: هو التكلم والحروف المنظومة والأصوات الحاصلة بذلك الفعل. ولهذا يجعل القول تارة نوعا من الفعل؛ وتارة قسيما للفعل كما قد بسطت هذه الأمور في غير هذا الموضع. والله أعلم. وقد ذكرت في غير هذا الموضع أنه ما احتج أحد بدليل سمعي أو عقلي على باطل إلا وذلك الدليل إذا أعطي حقه وميز ما يدل عليه مما لا يدل تبين أنه يدل على فساد قول المبطل المحتج به؛ وأنه دليل لأهل الحق وأن الأدلة الصحيحة لا يكون مدلولها إلا حقا والحق لا **يتناقض** بل يصدق بعضه بعضا. والله أعلم.

المسألة السادسة: دوام كونه قادرا في الأزل والأبد فإنه قادر ولا." (٢)

-١٢٩٢

"وغيره من المثبتين للقدر؛ فهم يوافقون المعتزلة على إثبات حكمة ترجع إلى المخلوق لكن يقرون مع ذلك بالقدر. والقول الثالث: قول من أثبت حكمة تعود إلى الرب؛ لكن بحسب علمه. فقالوا: خلقهم ليعبدوه ويحمدوه ويثنوا عليه ويمجدوه وهم من خلقه لذلك وهم من وجد منه ذلك فهو مخلوق لذلك؛ وهم المؤمنون ومن لم يوجد منه ذلك فليس مخلوقا له. قالوا: وهذه حكمة مقصودة وهي واقعة. بخلاف الحكمة التي أثبتتها المعتزلة؛ فإنهم أثبتوا حكمة هي نفع العباد ثم قالوا: خلق من علم أنه لا ينتفع بالخلق بل يتضرر به؛ **فتناقضوا**. ونحن أثبتنا حكمة علم أنها تقع فوقعت وهي معرفة عباده المؤمنين به وحمدهم له؛ وثناؤهم عليه؛ وتمجيدهم له؛ وهذا واقع من المؤمنين. قالوا: وقد يخلق من يتضرر بالخلق لنفع الآخرين وفعل الشر القليل لأجل الخير

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٠/٨

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٩/٨

الكثير حكمة كإنزال المطر لنفع العباد وإن تضمن ضررا لبعض الناس. قالوا: وفي خلق الكفار وتعذيبهم اعتبار للمؤمنين وجهاد ومصالح. وهذا القول اختيار القاضي أبي خازم بن القاضي أبي يعلى ذكره في كتابه " أصول الدين " الذي صنفه على كتاب محمد بن الهيثم الكرامي. قالوا: وقوله تعالى {وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون} هو مخصوص بمن وقعت منه العبادة وهذا قول طائفة من السلف والخلف. قالوا: والمراد." (١)

-١٢٩٣

"قديمة كما يقول ذلك طوائف من المسلمين كما سيأتي بيانه وكما يقول ذلك من يقوله من المتفلسفة القائلين بقدم العالم، وهؤلاء أصل قولهم أن المبدع للعالم علة تامة تستلزم معلولها لا يجوز أن يتأخر عنها معلولها. وأعظم حججهم قولهم: إن جميع الأمور المعتبرة في كونه فاعلا إن كانت موجودة في الأزل لزم وجود المفعول في الأزل لأن العلة التامة لا يتأخر عنها معلولها فإنه لو تأخر لم تكن جميع شروط الفعل وجدت في الأزل فإنا لا نعني بالعلة التامة إلا ما يستلزم المعلول فإذا قدر أنه تخلف عنها المعلول لم تكن تامة وإن لم تكن العلة التامة - التي هي جميع الأمور المعتبرة في الفعل وهي المقتضي التام لوجود الفعل وهي جميع شروط الفعل التي يلزم من وجودها وجود الفعل إن لم يكن جميعها في الأزل - فلا بد إذا وجد المفعول بعد ذلك من تجدد سبب حادث وإلا لزم ترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجح وإذا كان هناك سبب حادث فالقول في حدوثه كالقول في الحادث الأول ويلزم التسلسل. قالوا فالقول بانتفاء العلة التامة المستلزمة للمفعول يوجب إما التسلسل وإما الترجيح بلا مرجح. ثم أكثر هؤلاء يثبتون علة غائية للفعل وهي بعينها الفاعلية ولكنهم **متناقضون** فإنهم يثبتون له العلة الغائية ويثبتون لفعله العلة الغائية ويقولون مع هذا ليس له إرادة بل هو موجب بالذات لا فاعل بالاختيار وقولهم باطل من وجوه كثيرة.." (٢)

-١٢٩٤

"لها أول كما يقول ذلك من يقوله من أهل الكلام وبطل قولهم بقدم حركات الأفلاك وإن كان ممكنا أمكن أن يكون حدوث ما أحدثه الله تعالى كالسموات والأرض موقوفا على حوادث قبل ذلك كما تقولون أنتم فيما يحدث في هذا العالم من الحيوان والنبات والمعادن والمطر والسحاب وغير ذلك فيلزم فساد حجتكم على التقديرين. ثم يقال: إما أن تثبتوا لمبدع العالم حكمة وغاية مطلوبة وإما أن لا تثبتوا؛ فإن لم تثبتوا بطل

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٩/٨

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٨٥/٨

قولكم بإثبات العلة الغائية وبطل ما تذكرونه من حكمة الباري تعالى في خلق الحيوان وغير ذلك من المخلوقات و (أيضا فالوجود يبطل هذا القول؛ فإن الحكمة الموجودة في الوجود أمر يفوق العد والإحصاء كإحداثه سبحانه لما يحدثه من نعمته ورحمته وقت حاجة الخلق إليه كإحداث المطر وقت الشتاء بقدر الحاجة وإحداثه للإنسان الآلات التي يحتاج إليها بقدر حاجته وأمثال ذلك مما ليس هذا موضع بسطه وإن أثبتم له حكمة مطلوبة – وهي باصطلاحكم العلة الغائية – لزمكم أن تثبتوا له المشيئة والإرادة بالضرورة فإن القول: بأن الفاعل فعل كذا لحكمة كذا بدون كونه مريدا لتلك الحكمة المطلوبة جمع بين النقيضين؛ وهؤلاء المتفلسفة من أكثر الناس **تناقضا** ولهذا يجعلون العلم هو العالم، والعلم هو الإرادة والإرادة هي القدرة وأمثال ذلك كما قد بسط الكلام عليهم في غير هذا الموضع.

وأما التقدير الثالث: وهو أنه فعل المفعولات وأمر بالمأمورات لحكمة." (١)

-١٢٩٥

"محمودة فهذا قول أكثر الناس من المسلمين وغير المسلمين وقول طوائف من أصحاب أبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد وغيرهم وقول طوائف من أهل الكلام من المعتزلة والكرامية والمرجئة وغيرهم وقول أكثر أهل الحديث والتصوف وأهل التفسير وقول أكثر قدماء الفلاسفة وكثير من متأخريهم كأبي البركات وأمثاله؛ لكن هؤلاء على أقوال. (منهم من قال: إن الحكمة المطلوبة مخلوقة منفصلة عنه أيضا؛ كما يقول ذلك من يقوله من المعتزلة والشيعة ومن وافقهم؛ وقالوا: الحكمة في ذلك إحسانه إلى الخلق؛ والحكمة في الأمر تعويض المكلفين بالثواب؛ وقالوا إن فعل الإحسان إلى الغير حسن محمود في العقل؛ فخلق الخلق لهذه الحكمة من غير أن يعود إليه من ذلك حكم؛ ولا قام به فعل ولا نعت. فقال لهم الناس: أنتم **متناقضون** في هذا القول لأن الإحسان إلى الغير محمود لكونه يعود منه على فاعله حكم يحمد لأجله؛ إما لتكميل نفسه بذلك؛ وإما لقصده الحمد والثواب بذلك؛ وإما لرقة وألم يجده في نفسه يدفع بالإحسان ذلك الألم وإما لالتذاذه وسروره وفرحه بالإحسان؛ فإن النفس الكريمة تفرح وتسر وتلتذ بالخير الذي يحصل منها إلى غيرها فالإحسان إلى الغير محمود لكون المحسن يعود إليه من فعله هذه الأمور حكم يحمد لأجله أما إذا قدر أن وجود الإحسان وعدمه

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٨/٨٨

بالنسبة إلى الفاعل سواء لم يعلم أن مثل هذا الفعل يحسن منه بل مثل هذا يعد عبثا في عقول العقلاء وكل من فعل فعلا ليس فيه لنفسه لذة ولا." (١)

١٢٩٦-

"والمعتزلة أثبتت الحسن في أفعال الله تعالى لا بمعنى حكم يعود إليه من أفعاله. ومنازعوهم لما اعتقدوا أن لا حسن ولا قبح في الفعل إلا ما عاد إلى الفاعل منه حكم نفوا ذلك وقالوا: القبيح في حق الله تعالى هو الممتنع لذاته وكل ما يقدر ممكنا من الأفعال فهو حسن؛ إذ لا فرق بالنسبة إليه عندهم بين مفعول ومفعول وأولئك أثبتوا حسنا وقبحا لا يعود إلى الفاعل منه حكم يقوم بذاته إذ عندهم لا يقوم بذاته لا وصف ولا فعل ولا غير ذلك وإن كانوا قد **يتناقضون**. ثم أخذوا يقيسون ذلك على ما يحسن من العبد ويقبح فجعلوا يوجبون على الله سبحانه ما يوجبون على العبد ويحرمون عليه من جنس ما يحرمون على العبد ويسمون ذلك العدل والحكمة مع قصور عقلهم عن معرفة حكمته وعدله ولا يثبتون له مشيئة عامة ولا قدرة تامة فلا يجعلونه على كل شيء قديرا ولا يقولون " ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن " ولا يقرون بأنه خالق كل شيء ويثبتون له من الظلم ما نزه نفسه عنه سبحانه فإنه قال {ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلما ولا هضما} أي لا يخاف أن يظلم فيحمل عليه من سيئات غيره ولا يهضم من حسناته. وقال تعالى {ما يبدل القول لدي وما أنا بظلام للعبيد} وقال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث البطاقة الذي رواه الإمام أحمد والترمذي وغيرهما {يجاء برجل من أمتي يوم القيامة فتنشر له تسعة وتسعون سجلا كل سجل مد البصر فيقال له: هل تنكر من هذا شيئا؟ . فيقول: لا يا رب فيقال له: ألك عذر ألك حسنة؟ فيقول لا يا رب فيقول: بلى." (٢)

١٢٩٧-

"والقدري إن احتج به كان عونا للمرجئ وإن كذب به كان هو والمرجئ قد تقابلا هذا يبالغ في التشديد حتى لا يجعل العبد يستعين بالله على فعل ما أمر به وترك ما نهي عنه وهذا يبالغ في الناحية الأخرى. ومن المعلوم أن الله تعالى أرسل الرسل وأنزل الكتب لتصدق الرسل فيما أخبرت وتطاع فيما أمرت كما قال تعالى: {وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله} وقال تعالى {من يطع الرسول فقد أطاع الله} والإيمان بالقدر

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٨/٨٩

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٨/٩١

من تمام ذلك. فمن أثبت القدر وجعل ذلك معارضا للأمر فقد أذهب الأصل. ومعلوم أن من أسقط الأمر والنهي الذي بعث الله به رسله فهو كافر باتفاق المسلمين واليهود والنصارى؛ بل هؤلاء قولهم **متناقض** لا يمكن أحدا منهم أن يعيش به ولا تقوم به مصلحة أحد من الخلق ولا يتعاشر عليه اثنان؛ فإن القدر إن كان حجة فهو حجة لكل أحد وإلا فليس حجة لأحد. فإذا قدر أن الرجل ظلمه ظالم أو شتمه شاتم أو أخذ ماله أو أفسد أهله أو غير ذلك فمتى لامه أو ذمه أو طلب عقوبته أبطل الاحتجاج بالقدر. ومن ادعى أن العارف إذا شهد القدر سقط عنه الأمر كان هذا الكلام من الكفر الذي لا يرضاه لا اليهود ولا النصارى بل ذلك ممتنع في العقل محال في الشرع؛ فإن الجائع يفرق بين الخبز والتراب والعطشان يفرق بين الماء والسراب فيحب ما يشبعه ويرويه؛ دون ما لا ينفعه والجميع مخلوق لله تعالى فالحي - وإن." (١)

-١٢٩٨

"المنفصلة عنه مع أن قدرة العباد عنده لا تتجاوز محلها. ولهذا فر القاضي أبو بكر إلى قول وأبو إسحاق الإسفراييني إلى قول وأبو المعالي الجويني إلى قول؛ لما رأوا ما في هذا القول من **التناقض**. والكلام على هذا مبسوط في موضعه والمقصود هنا التنبيه.

ومن النكت في هذا الباب أن لفظ " التأثير " ولفظ " الجبر " ولفظ " الرزق " ونحو ذلك ألفاظ جملة فإذا قال القائل: هل قدرة العبد مؤثرة في مقدورها أم لا؟ قيل له أولا: لفظ القدرة يتناول نوعين:

أحدهما القدرة الشرعية المصححة للفعل التي هي مناط الأمر والنهي. (والثاني القدرة القدرية الموجبة للفعل التي هي مقارنة للمقدور لا يتأخر عنها. فالأولى هي المذكورة في قوله تعالى {ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا} فإن هذه الاستطاعة لو كانت هي المقارنة للفعل لم يجب حج البيت إلا على من حج فلا يكون من لم يحجج عاصيا بترك الحج سواء كان له زاد وراحلة وهو قادر على الحج أو لم يكن. وكذلك {قول النبي صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين صل قائما فإن لم تستطع فقاعدا فإن لم تستطع فعلى جنب} وكذا قوله تعالى {فاتقوا الله ما استطعتم} وقوله صلى الله عليه وسلم {إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم} لو أراد استطاعة لا تكون إلا مع الفعل لكان قد قال فافعلوا منه ما تفعلون فلا يكون من لم يفعل شيئا عاصيا." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٠٦/٨

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٢٩/٨

-١٢٩٩

"له وهذه الاستطاعة المذكورة في كتب الفقه ولسان العموم.

والناس متنازعون في مسمى الاستطاعة والقدرة فمنهم من لا يثبت استطاعة إلا هذه ويقولون الاستطاعة لا بد أن تكون قبل الفعل ومنهم من لا يثبت استطاعة إلا ما قارن الفعل وتجد كثيرا من الفقهاء **يتناقضون**؛ فإذا خاضوا مع من يقول من المتكلمين - المثبتين للقدر - أن الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل وافقوهم على ذلك وإذا خاضوا في الفقه أثبتوا الاستطاعة المتقدمة التي هي مناط الأمر والنهي. وعلى هذا تتفرع " مسألة تكليف ما لا يطاق " فإن الطاقة هي الاستطاعة وهي لفظ مجمل. فالاستطاعة الشرعية التي هي مناط الأمر والنهي لم يكلف الله أحدا شيئا بدونها فلا يكلف ما لا يطاق بهذا التفسير وأما الطاقة التي لا تكون إلا مقارنة للفعل فجميع الأمر والنهي تكليف ما لا يطاق بهذا الاعتبار فإن هذه ليست مشروطة في شيء من الأمر والنهي باتفاق المسلمين. وكذا تنازعهم في العبد هل هو قادر على خلاف المعلوم فإذا أريد بالقدرة القدرة الشرعية التي هي مناط الأمر والنهي كالاستطاعة المذكورة في قوله تعالى {فاتقوا الله ما استطعتم} فكل من أمره الله ونهاه فهو مستطيع بهذا الاعتبار وإن علم أنه لا يطيعه. وإن أريد بالقدرة " القدرية " التي لا تكون إلا مقارنة للمفعول فمن علم أنه لا يفعل الفعل لم تكن هذه القدرة ثابتة له.." (١)

-١٣٠٠

"بأفعال تقوم بنفسه وأن الله خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام. والقائلين بقدم العالم قالوا: هذا الذي قلتموه معلوم الفساد بالضرورة وتجويز هذا يقتضي حدوث الحوادث بلا سبب والترجيح بلا مرجح وذلك يسد باب إثبات الصانع. ثم إن هؤلاء المثبتين للقدر احتجوا بهذه الحجة على نفاة القدر وقالوا: حدوث فعل العبد بعد أن لم يكن لا بد له من محدث مرجح تام غير العبد فإن ما كان من العبد فهو محدث أيضا وعند وجود ذلك المحدث المرجح التام يجب وجود فعل العبد وهذا الذي قالوه حق وهو حجة قاطعة على القدرية والمعتزلة؛ لكنهم نقضوه **وتناقضوا** فيه في فعل الرب تبارك وتعالى وادعوا هناك أن البديهة فرقت بين فعل القادر وبين الموجب بالذات فإن كان هذا الفرق صحيحا بطلت حجتهم على المعتزلة ولم يبطل قول القدرية وإن كان باطلا بطل قولهم في إحداث الله وفعله للعالم وهذا هو الباطل في نفس الأمر فإن القول بأن الممكن لا يترجح وجوده على عدمه إلا بمرجح تام أمر معلوم بالفطرة الضرورية لا يمكن القدح فيه وهو عام

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٨/١٣٠

لا تخصيص فيه فالفرق المذكور باطل وذلك يبطل قولهم بأن خلق العالم هو العالم وأنه حدث بعد أن لم يكن بغير سبب حادث. ومن قال إن قدرة العبد وغيرها من الأسباب التي خلق الله تعالى بها المخلوقات ليست أسبابا أو أن وجودها كعدمها وليس هناك إلا مجرد اقتران." (١)

-١٣٠١

"عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح من غير وجه أنه قال {إن الله اتخذني خليلا كما اتخذ إبراهيم خليلا} وقال {لو كنت متخذا من أهل الأرض خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا ولكن صاحبكم خليل الله} يعني نفسه ولهذا اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة وأهل المعرفة أن الله نفسه يحب ويحب. وأنكرت الجهمية ومن اتبعهم محبته. وأول من أنكر ذلك الجعد بن درهم شيخ الجهم بن صفوان فضحى به خالد بن عبد الله القسري بواسط وقال: أيها الناس ضحوا تقبل الله ضحاياكم فإني مضح بالجعد بن درهم إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلا ولم يكلم موسى تكليما تعالى الله عما يقول الجعد علوا كبيرا. ثم نزل فذبحه. وهذا أصل ملة إبراهيم الذي جعله الله إماما للناس قال تعالى {وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن قال إني جاعلك للناس إماما} وقال {ومن أحسن دينا ممن أسلم وجهه لله وهو محسن واتبع ملة إبراهيم حنيفا واتخذ الله إبراهيم خليلا} . ومن قال: إن المراد بمحبة الله محبة التقرب إليه فقوله متناقض؛ فإن محبة التقرب إليه تبع لمحبته. فمن أحب الله نفسه أحب التقرب إليه ومن كان لا يحبه نفسه امتنع أن يحب التقرب إليه. وأما من كان لا يطيعه ولا يمتثل أمره إلا لأجل غرض آخر فهو في الحقيقة إنما يحب ذلك الغرض الذي عمل لأجله وقد." (٢)

-١٣٠٢

"كمن لا ذنب له ولا يجوز لوم التائب باتفاق الناس. و " أيضا " فإن آدم احتج بالقدر وليس لأحد أن يحتج بالقدر على الذنب باتفاق المسلمين وسائر أهل الملل وسائر العقلاء؛ فإن هذا لو كان مقبولا لأمكن كل أحد أن يفعل ما يخطر له من قتل النفوس وأخذ الأموال وسائر أنواع الفساد في الأرض ويحتج بالقدر. ونفس المحتج بالقدر إذا اعتدي عليه واحتج المعتدي بالقدر لم يقبل منه بل يتناقض وتناقض القول يدل على فساده؛ فالاحتجاج بالقدر معلوم الفساد في بداية العقول. ومن ظن أن الإيمان بالقدر أن الله خالق أفعال

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٣٦/٨

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٤٢/٨

العباد كما يظنه المباحية المشركية الذين يقرون بالقدر دون الأمر والقدرية المجوسية الذين يقرون بالأمر دون القدر أو ظن أن التكليف مع ذلك غير معقول ولكن الشارع أطيع فيه لمحض المشيئة الإلهية وأن الله يفعل وجعل ذلك حجة له في الأفعال لم يتضمن أسبابا مناسبة للأمر والنهي بل أنكر ما اشتملت عليه الشريعة من المصالح والمحاسن والمقاصد التي للعباد في المعاش والمعاد وجعل ذلك الشرع مجرد إضافة من غير أن يكون من العلة والمعلول مناسبة وملاءمة وأنكر أن تكون الأفعال على وجوه لأجلها كانت حسنة مأمورا بها وكانت سيئة منهيا عنها احتجاجا على ذلك بالقدر وأنه مع كون الرب هو الخالق يمتنع هذا كله." (١)

١٣٠٣-

"العقوبات وإن كان ذلك لا يستتب لهم وإنما يفعلونه عند موافقة أهوائهم كفعل المشركين من العرب ثم إذا خولف هوى أحد منهم قام في دفع ذلك متعديا للحدود غير واقف عند حد كما كانت تفعل المشركون أيضا. إذ هذه الطريقة **تتناقض** عند تعارض إرادات البشر. فهذا يريد أمرا والآخر يريد ضده، وكل من الإرادتين مقدرة فلا بد من ترجيح إحداهما أو غيرهما أو كل منهما من وجه وإلا لزم الفساد. وقد يغلو أصحاب هذا الطريق حتى يجعلوا عين الموجودات هي الله كما قد ذكر في غير هذا الموضع. ويتمسكون بموافقة الإرادة القدرية في السيئات الواقعة منهم ومن غيرهم كقول الحريري: أنا كافر برب يعصى، وقول بعض أصحابه لما دعاه مكاس فقيل له هو مكاس فقال: إن كان قد عصى الأمر فقد أطاع الإرادة وقول ابن إسرائيل: أصبحت منفعلا لما يختاره مني ففعلي كله طاعات وقد يسمون هذا حقيقة باعتبار أنه حقيقة الربوبية، والحقيقة الموجودة الكائنة أو الحقيقة الخبرية ولما كان في هؤلاء شوب من النصارى والنصارى فيهم شوب من الشرك تابعوا المشركين في ما كانوا عليه من التمسك بالقدر المخالف للشرع. هذا مع أنهم يعبدون غير الله الذي قدر الكائنات كما أن هؤلاء فيهم شوب من ذلك." (٢)

١٣٠٤-

"فوق قدره بدرجات. فطريقهم رغبة بلا رهبة إلا قليلا كما أن الأول رهبة في الغالب برغبة يسيرة وهذا يشبه ما عليه النصارى من الغلو في العبادات التي يفعلونها مع انحلالهم من الإيجاب والاستحباب لكنهم يتعبدون بعبادات كثيرة ويبقون أزمانا كثيرة على سبيل الاستحباب. والفلاسفة يغلب عليهم هذا الطريق كما

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٧٩/٨

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٥٧/٨

أن المتكلمين يغلب عليهم الطريق الأول.

والقسم الثالث: القدرية الإبليسية الذين صدقوا بأن الله صدر عنه الأمران. لكن عندهم هذا **تناقض** وهم خصماء الله كما جاء في الحديث. وهؤلاء كثير في أهل الأقوال والأفعال من سفهاء الشعراء ونحوهم من الزنادقة كقول أبي العلاء المعري:

أنهيت عن قتل النفوس تعمدا ... وزعمت أن لها معادا آتيا

ما كان أغناها عن الحالين (١)

وقول بعض السفهاء الزنادقة: يخلق نجوما ويخلق بينها أقمارا. يقول يا قوم غضوا عنهم الأبصار. ترمي النسوان وتزعق معشر الحضار. اطفوا الحريق وبيدك قد رميت النار. ونحو ذلك مما يوجب كفر صاحبه وقتله.

Q (١) سقط بعض قول المعري لخرم في الأصل

قال الشيخ ناصر بن حمد الفهد (ص ٧٤) :

وأبيات المعري هي:

صرف الزمان مفرق الإلفين ... فاحكم إلهي بين ذاك وبيني

أنهيت عن قتل النفوس تعمدا ... وبعثت أنت لقبضها ملكين

وزعمت أن لها معادا ثانيا ... ما كان أغناها عن الحالين." (١)

-١٣٠٥

"الكافرون حقا وأعتدنا للكافرين عذابا مهينا} {والذين آمنوا بالله ورسله ولم يفرقوا بين أحد منهم أولئك سوف يؤتيهم أجورهم وكان الله غفورا رحيما} . فإذا كان من آمن ببعض وكفر ببعض فهو كافر حقا فكيف بمن كفر بالجميع. ولم يقر بأمر الله ونهيه ووعده ووعيده؛ بل ترك ذلك محتجا بالقدر فهو أكفر ممن آمن ببعض وكفر ببعض. وقول هؤلاء يظهر بطلانه من وجوه: (أحدها: أن الواحد من هؤلاء إما أن يرى القدر حجة للعبد، وإما أن لا يراه حجة للعبد فإن كان القدر حجة للعبد فهو حجة لجميع الناس فإنهم كلهم مشتركون في القدر وحينئذ فيلزم أن لا ينكر على من يظلمه ويشتمه ويأخذ ماله ويفسد حريمه ويضرب عنقه، ويهلك الحرث والنسل وهؤلاء جميعهم كذابون **متناقضون**؛ فإن أحدهم لا يزال يذم هذا ويبغض هذا ويخالف

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٨/٢٦٠

هذا حتى إن الذي ينكر عليهم يبغضونه ويعادونه وينكرون عليه فإن كان القدر حجة لمن فعل المحرمات وترك الواجبات لزمهم أن لا يذموا أحدا ولا يبغضوا أحدا ولا يقولوا في أحد: إنه ظالم ولو فعل ما فعل. ومعلوم أن هذا لا يمكن أحدا فعله ولو فعل الناس هذا لهلك العالم فتبين أن قولهم فاسد في العقل كما أنه كفر في الشرع وأنهم كذابون مفترون في قولهم: إن القدر حجة للعبد. (الوجه الثاني: إن هذا يلزم منه أن يكون إبليس وفرعون وقوم نوح." (١)

-١٣٠٦

"سارق ولا قتل قاتل ولا أقيم حد على ذي جريمة ولا جوهد في سبيل الله ولا أمر بالمعروف ولا نهي عن المنكر.

الوجه الخامس: أن النبي سئل عن هذا فإنه قال: {ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من الجنة ومقعده من النار فقيل: يا رسول الله أفلا ندع العمل، ونتكل على الكتاب؟ قال: لا، اعملوا فكل ميسر لما خلق له} . رواه البخاري ومسلم. وفي حديث آخر في الصحيح {أنه قيل: يا رسول الله أرأيت ما يعمل الناس فيه ويكدحون أفيما جفت به الأقلام وطويت به الصحف؟ أم فيما يستأنفون مما جاءهم به؟ - أو كما قيل - فقال: بل فيما جفت به الأقلام وطويت به الصحف فقيل ففيم العمل؟ فقال: اعملوا فكل ميسر لما خلق له} .

الوجه السادس: أن يقال: إن الله علم الأمور وكتبها على ما هي عليه؛ فهو سبحانه قد كتب أن فلانا يؤمن ويعمل صالحا فيدخل الجنة وفلانا يعصي ويفسق فيدخل النار؛ كما علم وكتب أن فلانا يتزوج امرأة ويطؤها فيأتيه ولد وأن فلانا يأكل ويشرب فيشبع، ويروى وأن فلانا يبذر البذر فينبت الزرع. فمن قال: إن كنت من أهل الجنة فأنا أدخلها بلا عمل صالح كان قوله قولا باطلا **متناقضا**؛ لأنه علم أنه يدخل الجنة بعمله الصالح فلو دخلها بلا عمل كان هذا مناقضا لما علمه الله وقدره.." (٢)

-١٣٠٧

"فصل:

ومن قال: إن آدم ما عصى فهو مكذب للقرآن ويستتاب فإن تاب وإلا قتل؛ فإن الله قال: {وعصى آدم ربه

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٦٣/٨

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٦٥/٨

فغوى} والمعصية: هي مخالفة الأمر الشرعي فمن خالف أمر الله الذي أرسل به رسله وأنزل به كتبه فقد عصى وإن كان داخلا فيما قدره الله وقضاه وهؤلاء ظنوا أن المعصية هي الخروج عن قدر الله وهذا لا يمكن فإن أحدا من المخلوقات لا يخرج عن قدر الله فإن لم تكن المعصية إلا هذا فلا يكون إبليس وفرعون وقوم نوح وعاد وثمود وجميع الكفار عصاة أيضا؛ لأنهم داخلون في قدر الله ثم قائل هذا يضرب ويهان وإذا تظلم ممن فعل هذا به قيل له: هذا الذي فعل هذا ليس بعاص فإنه داخل في قدر الله كسائر الخلق وقائل هذا القول **متناقض** لا يثبت على حال.." (١)

-١٣٠٨

"أن الله خلق أفعال العباد وإرادة الكائنات وتعارضهم القدرية المجبرة الذين يقولون ليس للعبد قدرة ولا إرادة حقيقية ولا هو فاعل حقيقة وكل هؤلاء مبتدعة ضلال. وشر من هؤلاء من يجعل خلق الأفعال وإرادة الله الكائنات مانعة من الأمر والنهي كالمشركين الذين قالوا: {لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء} فهؤلاء أكفر من اليهود والنصارى ومضمون قولهم: تعطيل جميع ما جاءت به الرسل كلهم من الأمر والنهي. ثم قولهم **متناقض** معلوم الفساد بالضرورة لا يمكن أن يحي معه بنو آدم لاستلزامه فساد العباد فإنه إذا لم يكن على العباد أمر ونهي كان لكل أحد أن يفعل ما يهواه كما قال تعالى: {ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السماوات والأرض} فإذا قيل: إنه يمكن كل أحد مما يهواه من قتل النفوس، وفعل الفواحش وأخذ الأموال وغير ذلك كان ذلك غاية الفساد ولهذا لا تعيش أمة من بني آدم إلا بنوع من الشريعة التي فيها أمر ونهي ولو كانت بوضع بعض الملوك مع ما فيها من فساد من وجوه أخرى. فإن قيل: هذا الذي ذكرتموه يبين أن تقدم علم الله وكتابه بالسعادة والشقاوة وغير ذلك من الأمور لا يمنع توقف ذلك على الأعمال والأسباب التي." (٢)

-١٣٠٩

"وأمثالهم فهذا جائز وذهبت المعتزلة إلى أن تكليف ما لا يطاق غير جائز. قال وهذه المسألة كالأصل لهذه. قلت: وهذا الإجماع هو إجماع الفقهاء وأهل العلم فإنه قد ذهب طائفة من أهل الكلام إلى أن تكليف الممتنع لذاته واقع في الشريعة وهذا قول الرازي، وطائفة قبله وزعموا أن تكليف أبي لهب وغيره من هذا الباب

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٦٩/٨

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٨٩/٨

حيث كلف أن يصدق بالأخبار التي من جملتها الإخبار بأنه لا يؤمن وهذا غلط فإنه من أخبر الله أنه لا يؤمن وأنه يصلى النار بعد دعاء النبي صلى الله عليه وسلم له إلى الإيمان فقد حقت عليه كلمة العذاب: كالذي يعاين الملائكة وقت الموت لم يبق بعد هذا مخاطبا من جهة الرسول بهذين الأمرين **المتناقضين**. وكذلك من قال: تكليف العاجز واقع محتم بقوله: {يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون} فإنه يناقض هذا الإجماع، ومضمون الإجماع نفي وقوع ذلك في الشريعة و " أيضا " فإن مثل هذا الخطاب إنما هو خطاب تعجيز على وجه العقوبة لهم لتركهم السجود وهم سالمون يعاقبون على ترك العبادة في حال قدرتهم بأن أمروا بها حال عجزهم على سبيل العقوبة لهم وخطاب العقوبة والجزاء من جنس خطاب التكوين لا يشترط فيه قدرة المخاطب إذ ليس المطلوب فعله وإذا تبينت الأنواع والأقسام زال الاشتباه والإبهام.." (١)

-١٣١٠

"وقال شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية - رحمه الله تعالى -:

فصل:

قد تكلم الناس من أصحابنا وغيرهم في " استطاعة العبد " هل هي مع فعله أم قبله؟ وجعلوها قولين **متناقضين** فقوم جعلوا الاستطاعة مع الفعل فقط وهذا هو الغالب على مثبتة القدر المتكلمين من أصحاب الأشعري ومن وافقهم من أصحابنا وغيرهم. وقوم جعلوا الاستطاعة قبل الفعل وهو الغالب على النفاة من المعتزلة والشيعة وجعل الأولون القدرة لا تصلح إلا لفعل واحد إذ هي مقارنة له لا تنفك عنه وجعل الآخرون الاستطاعة لا تكون إلا صالحة للضدين ولا تقارن الفعل أبدا والقدرية أكثر انحرافا؛ فإنهم يمنعون أن يكون مع الفعل قدرة بحال فإن عندهم أن المؤثر لا بد أن يتقدم على الأثر لا يقارنه بحال سواء في ذلك القدرة والإرادة والأمر.." (٢)

-١٣١١

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٠٢/٨

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٧١/٨

"{أنا ربكم الأعلى} وقال إنه خلق نفسه وإنما الحق ما عليه أهل السنة والجماعة. وإنما الغلط في اعتقاد **تناقضه** بطريق التلازم وأن ثبوت أحدهما مستلزم لنفي الآخر فهذا ليس بحق وسببه كون العقل يزيد على المعلوم المدلول عليه ما ليس كذلك وتلك الزيادة **تناقض** ما علم ودل عليه.." (١)

-١٣١٢

"الهذيان فإنه كان له علم ودين وإن كان ما تقدم من مسألة قدم أفعال العباد من خير وشر يعزى إليه. وقد أراني بعضهم خطه بذلك. فقد قيل: إنه رجع عن ذلك وكان يسلك طريقة الشيخ أبي الفرج المقدسي الشيرازي ونقل عنه أنه كان يقف ويقول: هي مقضية مقدرة، وأمسك. والشيخ أبو الفرج كان أحد أصحاب القاضي أبي يعلى ولكن القاضي أبو يعلى لا يرضى بمثل هذه المقالات بل هو ممن يجزم بأن أفعال العباد مخلوقة ولو سمع أحدا يتوقف في الكفر والفسوق والعصيان أنه مخلوق - فضلا عن أن يقول إن أفعال العبد من خير وشر قديمة - لأنكر عليه أعظم الإنكار. وإن كان في كلام القاضي مواضع اضطرب فيها كلامه **وتناقض** فيها وذكر في موضع كلاما بنى عليه من وافقه فيه من أبنية فاسدة فالعالم قد يتكلم بالكلمة التي يزل فيها فيفرع أتباعه عليها فروعا كثيرة كما جرى في مسألة " اللفظ " و "كلام الآدميين " ومسألة " الإيمان " و " أفعال العباد ". فإن السلف والأئمة - الإمام أحمد وغيره - لم يقل أحد منهم أن كلام الآدميين غير مخلوق ولا قالوا: إنه قديم ولا أن أفعال العباد غير مخلوقة ولا أنها قديمة. ولا قالوا أيضا: إن الإيمان قديم ولا أنه غير مخلوق ولا قالوا: إن لفظ العباد بالقرآن مخلوق ولا أنه غير مخلوق ولكن منعوا من إطلاق." (٢)

-١٣١٣

"هذا لا يكون إلا ظالما **متناقضا** فإذا آذاه غيره أو ظلمه طلب معاقبته وجزاه ولم يعذره بالقدر وإذا كان هو الظالم احتج لنفسه بالقدر فلا يحتج أحد بالقدر إلا لاتباع هواه بغير علم ولا يكون إلا مبطلا لا حق معه كما احتج به المشركون. فقال تعالى: {قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا إن تتبعون إلا الظن وإن أنتم إلا تخرصون} وقال: {كذلك فعل الذين من قبلهم فهل على الرسل إلا البلاغ المبين} .

ولهذا كان هؤلاء المشركون المحتجون بالقدر إذا عاداهم أحد قابلوه وقاتلوه وعاقبوه ولم يقبلوا حجته إذا قال لو شاء الله ما عاديتكم بل هم دائما يعيبون من ظلم واعتدى ولا يقبلون احتجاجه بالقدر فلما جاءهم الحق من

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٧٦/٨

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٢٢/٨

ربهم أخذوا يدافعون ذلك بالقدر فصاروا يحتجون على دفع أمر الله ونهيه بما لا يجوزون أن يحتج به عليهم في دفع أمرهم ونهيهم بل ولا يجوز أحد من العقلاء أن يحتج به عليه في دفع حقه فعارضوا ربهم ورسل ربهم بما لا يجوزون أن يعارض به أحد من الناس ولا رسل أحد من الناس فكان أمر المخلوق ونهيه وحقه أعظم على قولهم من أمر الله ونهيه وحقه على عباد الله وكان أمر الله ونهيه وحقه على عباده أخف حرمة عندهم من أمر المخلوق ونهيه وحقه على غيره؛ فإن حق الله على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا؛ كما ثبت في الصحيحين عن {معاذ بن جبل قال: كنت رديف النبي صلى الله عليه وسلم على حمار فقال: يا معاذ أتدري ما حق الله على عباده؟ قلت الله ورسوله أعلم قال حقه." (١)

-١٣١٤

"عليهم أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا أتدري ما حق العباد على الله إذا فعلوا ذلك؟ قلت: الله ورسوله أعلم قال حقهم عليه ألا يعذبهم} . فكان هؤلاء المشركون من أعظم الناس جهلا وعداوة لله ورسوله فاحتجوا على إسقاط حقه وأمره ونهيه بما لا يجوزون لا هم ولا أحد من العقلاء أن يحتج به على إسقاط حق مخلوق ولا أمره ولا نهيه. وهذا كما جعلوا لله شركاء وبنات وهم لا يرضى أحدهم أن يكون مملوكه شريكه ولا يرضى البنات لنفسه. قال تعالى: {ويجعلون لله ما يكرهون وتصف ألسنتهم الكذب أن لهم الحسنى لا جرم أن لهم النار وأنهم مفرطون} وقال تعالى: {وإذا بشر أحدهم بما ضرب للرحمن مثلا ظل وجهه مسودا وهو كظيم} وقال تعالى: {ضرب لكم مثلا من أنفسكم هل لكم من ما ملكت أيمانكم من شركاء في ما رزقناكم فأنتم فيه سواء تخافونهم كخيفتكم أنفسكم} أي كخيفة بعضكم بعضا. وقوله تعالى {لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرا} وقوله: {فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم} وقوله: {ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم} فالمكذبون للرسل دائما حجتهم داحضة **متناقضة** فهم في قول مختلف يؤفك عنه من أفك. قال الله تعالى: {ولا يأتونك بمثل." (٢)

-١٣١٥

"ذلك إما نزاعا لفظيا وإما نزاعا لا يعقل وإما نزاعا معنويا وذلك كقول من زعم: أن العبد كاسب ليس بفاعل حقيقة وجعل الكسب مقدورا للعبد وأثبت له قدرة لا تأثير لها في المقدور ولهذا قال جمهور العقلاء:

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٨/٤٥٥

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٨/٤٥٦

إن هذا كلام متناقض غير معقول فإن القدرة إذا لم يكن لها تأثير أصلا في الفعل كان وجودها كعدمها ولم تكن قدرة؛ بل كان اقترانها بالفعل كاقتران سائر صفات الفاعل في طوله وعرضه ولونه. ولما قيل لهؤلاء: ما الكسب؟ قالوا: ما وجد بالفاعل وله عليه قدرة محدثة أو ما يوجد في محل القدرة المحدثة فإذا قيل لهم: ما القدرة؟ قالوا: ما يحصل به الفرق بين حركة المرتعش وحركة المختار؛ فقال لهم جمهور العقلاء: حركة المختار حاصلة بإرادته دون حركة المرتعش وهي حاصلة بقدرته أيضا فإن جعلتم الفرق مجرد الإرادة فالإنسان قد يريد فعل غيره ولا يكون فاعلا له وإن أردتم أنه قادر عليه فقد عاد الأمر إلى معنى القدرة والمعقول من القدرة معنى به يفعل الفاعل ولا تثبت قدرة لغير فاعل ولا قدرة يكون وجودها أو عدمها بالنسبة إلى الفاعل سواء. وهؤلاء المتبعون لجهم يقولون: إن العبد ليس بفاعل حقيقة؛ وإنما هو كاسب حقيقة ويثبتون مع الكسب قدرة لا تأثير لها في الكسب بل وجودها وعدمها بالنسبة إليه سواء ولكن قرنت به من غير تأثير فيه وزعموا أن كل ما في الوجود من القوى والطبائع والأسباب العلوية والسفلية." (١)

-١٣١٦

"أما تكليف أبي لهب وغيره بالإيمان فهذا حق وهو إذا أمر أن يصدق الرسول في كل ما يقوله وأخبر مع ذلك أنه لا يصدقه بل يموت كافرا لم يكن هذا متناقضا ولا هو مأمور أن يجمع بين النقيضين فإنه مأمور بتصديق الرسول في كل ما بلغ وهذا التصديق لا يصدر منه فإذا قيل له أمرناك بأمر ونحن نعلم أنك لا تفعله لم يكن هذا تكليفا للجمع بين النقيضين. فإن قال: تصديقكم في كل ما تقولون يقتضي أن أكون مؤمنا إذا صدقتكم وإذا صدقتكم لم أكن مؤمنا لأنكم أخبرتم أني لا أؤمن بكل ما أخبر به قيل له لو وقع منك لم يكن فيه هذا الخبر ولم يكن يخبر أنك لا تؤمن فأنت قادر على تصديقنا وبتقدير وجوده لا يحصل هذا الخبر وإنما وقع لأنك أنت لم تفعل ما قدرت عليه من تصديقنا بهذا الخبر فوقع بعد تكذيبك وتركك ما كنت قادرا عليه لم نقل لك حين أمرناك بالتصديق العام وأنت قادر عليه. ولو قيل لك آمن ونحن نعلم أنك لا تؤمن بهذا الخبر فالذي أمرت أن تؤمن به هو الإخبار بأن محمدا رسول الله وهذا أنت قادر عليه ولا تفعله وإذا صدقتنا في خبرنا أنك لا تؤمن لم يكن هنا تناقض لكن لا يمكن الجمع بين الإيمان والتصديق فإنه لم يقع ونحن لم نأمرك

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٦٧/٨

بهذا بل أمرناك بإيمان مطلق تقدر عليه وأخبرنا مع ذلك أنك لا تفعل ذلك المقدور عليه ولم نقل لك صدقنا في هذا وهذا في حال واحدة لكن الواجب عليك هو." (١)

-١٣١٧

"فصل وأما قول الناظم السائل:

لأنهم قد صرحوا أنه ... على الإرادات لمقسور

فيقال له: القسر على الإرادة منه. إذا أريد به أنه جعله مريدا فهذا حق لكن تسمية مثل هذا قسرا وإكراها وجبرا **تناقض** لفظا ومعنى فإن المقسور المكره المجبور لا يكون مريدا مختارا محبا راضيا والذي جعل مختارا محبا راضيا لا يقال إنه مقسور مكره مجبور. وإذا قيل: المراد بذلك أنه جعل مريدا بمشيئة الله وقدرته بدون إرادة منه متقدمة اختار بها أن يكون مريدا. قيل لهم: هذا المعنى حق سواء سمي قسرا أو لم يسم. ولكن هذا لا يناقض كونه مختارا فإن من جعل مريدا مختارا قد أثبت له الإرادة والاختيار والشيء لا يناقض ذاته ولا ملازمه فلا يجوز أن يقال كيف يكون المختار قد جعل مختارا والمريد جعل مريدا. وإذا قيل: يخير على أن يكون مختارا. قيل: معنى ذلك أن الله جعله." (٢)

-١٣١٨

"مختارا بغير إرادة منه سابقة لأن يكون مختارا كما جعله قادرا وجعله عالما وجعله حيا وجعله أسود وأبيض وطويلا وقصيرا. ومعلوم أن الله إذا جعله موصوفا بصفة لم يناقض ذلك اتصافه بتلك الصفة فإن الله إذا جعله على صفة كان كونه على تلك الصفة؛ لأن ما جعل الله له؛ فإنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وإذا كان كونه مختارا وعالما وقادرا أمرا ملازما لمشيئة الله وجعله والمتلازمان لا يناقض أحدهما الآخر بل يجامعه ولا يفارقه فيكون اختيار العبد مع إطلاق الجبر الذي يعني به أن الله جعله مختارا أمرين متلازمين لا أمرين **متناقضين** ولا عجب من اجتماع المتلازمين إنما العجب من **تناقضهما**.

فصل وأما قول السائل:

لأنهم قد صرحوا أنه ... على الإرادات لمقسور

ولم يكن فاعل أفعاله ... حقيقة والحكم مشهور

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٧٢/٨

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٨١/٨

فيقال له: المصرح بأنه غير فاعل حقيقة هم الجهمية: أتباع الجهم بن صفوان ومن وافقهم من المتأخرين ولم يصرح بهذا أحد من الصحابة والتابعين لهم." (١)

-١٣١٩

"وافقه؛ وإلا فالسلف والأئمة متفقون على إثبات الأسباب والحكم: خلقا وأمرا. ففي " الأمر " مثل ما يقول الفقهاء؛ الأسباب المثبتة للإرث " ثلاثة ": نسب ونكاح وولاء عتق؛ واختلفوا في المحالفة؛ والإسلام على يديه وكونهما من أهل الديوان؛ منهم من يجعل ذلك سببا للإرث: كأبي حنيفة ومنهم من لا يجعله سببا: كمالك والشافعي. وعن أحمد روايتان. ومثل ما يقولون: ملك النصاب سبب لوجوب الزكاة والقتل العمد العدوان المحض سبب للقود؛ والسرقة سبب للقطع. ومذهب الفقهاء أن السبب له تأثير في مسببه ليس علامة محضة وإنما يقول: إنه علامة محضة طائفة من أهل الكلام الذين بنوا على قول جهم؛ وقد يطلق ما يطلقونه طائفة من الفقهاء وجمهور من يطلق ذلك من الفقهاء **يتناقضون**. تارة يقولون: بقول السلف والأئمة وتارة يقولون: بقول هؤلاء. وكذلك الحكمة وشرع الأحكام للحكم مما اتفق عليه الفقهاء مع السلف. وكذلك الحكمة في " الخلق " والقرآن مملوء بذلك في " الخلق والأمر "." (٢)

-١٣٢٠

"المخلوق وتكلموا في التعديل والتجويز بكلام **متناقض** كما هو معروف عنهم وألزموا الناس إلزامات كثيرة. (منها أن قالوا: إن العبد لو رأى رفقة يظلم بعضهم بعضا وهو يقدر على منعهم من الظلم ولم يمنعهم لكان ظالما ومثل هذا ليس ظلما من الله فقالوا: هو قد نهاهم عن ذلك وعرضهم للثواب إذا أطاعوه وللعقاب إذا عصوه وهم قد ظلموا باختيارهم ولم يمكن منعهم من ذلك إلا بإلجائهم إلى الترك والإلجاء يزيل التكليف الذي عرضهم به للثواب. فقال لهم الجمهور: الواحد منا لو فعل ذلك مع علمه بأن عباده لا يطيعون أمره ولا يمتنعون عن الظلم بل يزدادون عصيانا وظلما لم يكن ذلك حكمة ولا عدلا وإنما يحمد ذلك من الواحد منا لعدم علمه بالعاقبة أو لعجزه عن المنع والله عليم بالعواقب وهو على كل شيء قدير وإلا فإذا كان الواحد منا يعلم أنه إذا أمرهم ليعرضهم للثواب عصوه وظلم بعضهم بعضا وجب عليه أن يمنعهم من الظلم بالإلجاء. وتمام

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٨٢/٨

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٨٥/٨

الكلام في ذلك مبسوط في موضع آخر. فإن هذا الجواب لا يحتمل إلا التنبيه. وقالت طائفة من مثبتة القدر – من المتقدمين والمتأخرين من الجهمية." (١)

-١٣٢١

"بالسبب وبغير السبب فمن أين يلزمنا طلب السبب ثم إن الله ضمن ضمانا مطلقا من غير شرط الطلب والكسب قال تعالى: {وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها} . ثم كيف يصح أن يأمر العبد بطلب ما لا يعرف مكانه فيطلبه: إذ لا يعرف أي سبب منها رزقه يتناوله (ولا عرف الذي صير سبب غذائه وتربيته لا غير فالواحد منا لا يعرف ذلك السبب بعينه من أين حصل له؟ فلا يصح تكليفه فتأمل – راشدا – فإنه بين ثم حسبك أن الأنبياء – صلوات الله وسلامه عليهم – والأولياء المتوكلين لم يطلبوا الرزق في الأكثر والأعم وتجردوا للعبادة وبإجماع أنهم لم يكونوا تاركين لأمر الله تعالى ولا عاصين له في ذلك فليس لك أن تطلب الرزق وأسبابه بأمر لازم للعبد. فما الفرق بين هذا الكلام من هذا الإمام والمنصوص عليه في كتب الأئمة: كالفقه وغيره؟ وهو أن العبد يجب عليه طلب الرزق وطلب سببه وأبلغ من ذلك أن العبد لو احتاج إلى الرزق ووجده عند غيره فاضلا عنه وجب عليه طلبه منه فإن منعه قهره وإن قتله. فهل هذا الذي نص عليه في المنهاج يختص بأحد دون أحد؟ فأوضحوا لنا ما أشكل علينا من تناقض الكلامين؛ مثابين؛ مأجورين؛ وابسطوا لنا القول.

فأجاب – رضي الله عنه:." (٢)

-١٣٢٢

"الجوهر مركبا من عرضين لم يصح. وإن كان من جوهر عام وخاص فليس فيه ذلك. فبطل كون الحقيقة الخارجة مركبة. وإن جعلوها تارة جوهرا وتارة صفة: كان ذلك بمنزلة قول النصارى في الأقانيم وهو من أعظم الأقوال تناقضا باتفاق العلماء. وإن قالوا: المركب الحقيقية الذهنية المعقولة. قيل – أولا – تلك ليست هي المقصودة بالحدود إلا أن تكون مطابقة للخارج. فإن لم يكن هناك تركيب لم يصح أن يكون في هذه تركيب. وليس في الذهن إلا تصور الحي الناطق. وهو جوهر واحد له صفتان كما قدمنا. فلا تركيب فيه بحال. واعلم أنه لا نزاع أن صفات الأنواع والأجناس منها ما هو مشترك بينها وبين غيرها. كالجنس والعرض العام ومنها

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥٠٦/٨

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥٢٥/٨

ما هو لازم للحقيقة ومنها ما هو عارض لها وهو ما ثبت لها في وقت دون وقت كالبطيء الزوال وسريعه وإنما الشأن في التفريق بين الذاتي والعرضي اللازم. فهذا هو الذي مداره على تحكم ذهن الحاد. ولا تنازع في أن بعض الصفات قد يكون أظهر وأشرف. فإن النطق أشرف من الضحك. ولهذا ضرب الله به المثل في قوله: {إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون} ولكن الشأن في جعل هذا ذاتيا تتصور به الحقيقة دون الآخر.." (١)

١٣٢٣-

"من هؤلاء ولا أبعد عن العلم بالله تعالى منهم. نعم لهم في الطبيعيات كلام غالبه جيد. وهو كلام كثير واسع ولهم عقول عرفوا بها ذلك وهم قد يقصدون الحق لا يظهر عليهم العناد؛ لكنهم جهال بالعلم الإلهي إلى الغاية ليس عندهم منه إلا قليل كثير الخطأ. وابن سينا لما عرف شيئا من دين المسلمين وكان قد تلقى ما تلقاه عن الملاحدة وعمن هو خير منهم من المعتزلة والرافضة أراد أن يجمع بين ما عرفه بعقله من هؤلاء وبين ما أخذه من سلفه. ومما أحدثه مثل كلامه في النبوات وأسرار الآيات والمنامات؛ بل وكلامه في بعض الطبيعيات وكلامه في واجب الوجود ونحو ذلك. وإلا فأرسطو وأتباعه ليس في كلامهم ذكر واجب الوجود ولا شيء من الأحكام التي لواجب الوجود وإنما يذكرون " العلة الأولى " ويثبتونه من حيث هو علة غائية للحركة الفلكية يتحرك الفلك للتشبه به. فابن سينا أصلح تلك الفلسفة الفاسدة بعض إصلاح حتى راجت على من يعرف دين الإسلام من الطلبة النظار. وصار يظهر لهم بعض ما فيها من **التناقض** فيتكلم كل منهم بحسب ما عنده؛ ولكن سلموا لهم أصولا فاسدة في المنطق والطبيعيات والإلهيات ولم يعرفوا ما دخل فيها من الباطل فصار ذلك سببا إلى ضلالهم في مطالب عالية إيمانية ومقاصد سامية قرآنية خرجوا بها." (٢)

١٣٢٤-

"وجود هذا الواجب أكمل من وجود الممكن لا يمنع أن يكون مسمى الوجود معنى كليا مشتركا بينهما وهكذا في سائر الأسماء والصفات المطلقة على الخالق والمخلوق: كاسم الحي والعليم والقدير والسميع والبصير وكذلك في صفاته كعلمه وقدرته ورحمته ورضاه وغضبه وفرحه وسائر ما نطقت به الرسل من أسمائه وصفاته. والناس تنازعوا في هذا الباب. فقالت طائفة: كأبي العباس الناشئ من شيوخ المعتزلة الذين كانوا أسبق من أبي علي: هي حقيقة في الخالق مجاز في المخلوق. وقالت طائفة من الجهمية والباطنية والفلاسفة: بالعكس هي

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٩/٥٦

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٩/١٣٥

مجاز في الخالق حقيقة في المخلوق وقال جماهير الطوائف هي حقيقة فيهما. وهذا قول طوائف النظار من المعتزلة الأشعرية والكرامية والفقهاء وأهل الحديث والصوفية وهو قول الفلاسفة؛ لكن كثيرا من هؤلاء يتناقض فيقر في بعضها بأنها حقيقة كاسم الموجود والنفس والذات والحقيقة ونحو ذلك وينازع في بعضها لشبه نفاة الجميع. والقول فيما نفاه نظير القول فيما أثبته؛ ولكن هو لقصوره فرق بين المتماثلين ونفي الجميع يمنع أن يكون موجودا وقد علم أن الموجود ينقسم إلى واجب وممكن وقديم وحادث وغني وفقير ومفعول وغير مفعول وأن وجود الممكن يستلزم وجود الواجب. ووجود المحدث يستلزم وجود القديم ووجود الفقير يستلزم وجود الغني ووجود المفعول يستلزم وجود." (١)

-١٣٢٥

"لكان عقله ولسانه يشبه عقولهم وألسنتهم وهم أكثر ما ينفقون على من لم يفهم ما يقولونه ويعظمهم بالجهل والوهم أو يفهم بعض ما يقولونه أو أكثره أو كله مع عدم تصوره في تلك الحال لحقيقة ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم وما يعرف بالعقول السليمة وما قاله سائر العقلاء مناقضا لما قالوه. وهو إنما وصل إلى منتهى أمرهم بعد كلفة ومشقة واقترن بها حسن ظن فتورط من ضلالهم فيما لا يعلمه إلا الله. ثم إن تداركه الله بعد ذلك كما أصاب كثيرا من الفضلاء الذين أحسنوا بهم الظن ابتداء ثم انكشف لهم من ضلالهم ما أوجب رجوعهم عنهم وتبرؤهم منهم. بل وردهم عليهم وإلا بقي من الضلال. وضلالهم في الإلهيات ظاهر لأكثر الناس ولهذا كفرهم فيها نظار المسلمين قاطبة. وإنما المنطق التبس الأمر فيه على طائفة لم يتصوروا حقائقه ولوازمه ولم يعرفوا ما قال سائر العقلاء في تناقضهم فيه واتفق أن فيه أمورا ظاهرة مثل الشكل الأول ولا يعرفون أن ما فيه من الحق لا يحتاج إليهم فيه بل طولوا فيه الطريق وسلكوا الوعر والضيق ولم يهتدوا فيه إلى ما يفيد التحقيق وليس المقصود في هذا المقام بيان ما أخطئوا في إثباته بل ما أخطئوا في نفيه حيث زعموا أن العلم النظري لا يحصل إلا ببرهانهم وهو من القياس.

وجعلوا أصناف الحجج " ثلاثة ": القياس والاستقراء والتمثيل وزعموا أن التمثيل لا يفيد اليقين وإنما يفيد القياس الذي تكون مادته." (٢)

-١٣٢٦

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٤٦/٩

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٨٧/٩

"والتقسيم " وقد يسميه أيضا الجدليون " التقسيم والترديد " فمضمونه الاستدلال بثبوت أحد النقيضين على انتفاء الآخر وبانتفائه على ثبوته. و " أقسامه أربعة ". ولهذا كان في مانعة الجمع والخلو الاستثناءات الأربعة وهو – أنه إن ثبت هذا انتفى نقيضه وكذا الآخر وإن انتفى هذا ثبت نقيضه وكذا الآخر – ومانعة الجمع الاستدلال بثبوت أحد الضدين على انتفاء الآخر والأمران متنافيان ومانعة الخلو فيها **تناقض** ولزوم والنقيضان لا يرتفعان فمنعت الخلو منهما ولكن جزاءها وجود شيء وعدم آخر؛ ليس هو وجود الشيء وعدمه ووجود شيء وعدم آخر قد يكون أحدهما لازما للآخر وإن كانا لا يرتفعان لأن ارتفاعهما يقتضي ارتفاع وجود شيء وعدمه معا. وبالجملة ما من شيء إلا وله لازم لا يوجد بدونه وله مناف مضاد لوجوده فيستدل عليه بثبوت ملزومه وعلى انتفائه بانتفاء لازمه ويستدل على انتفائه بوجود منافيه ويستدل بانتفاء منافيه على وجوده إذا انحصر الأمر فيهما فلم يمكن عدمهما جميعا كما لم يمكن وجودهما جميعا. وهذا الاستدلال يحصل منه العلم بأحوال الشيء وملزومها ولازمها وإذا تصورته الفطرة عبرت عنه بأنواع من العبارات وصورته في أنواع صور الأدلة لا يختص شيء من ذلك بالصورة التي ذكروها في القياس فضلا عما سموه البرهان؛ فإن البرهان شرطوا له مادة معينة وهي القضايا التي ذكروها وأخرجوا من الأوليات ما سموه وهميات وما سموه مشهورات وحكم الفطرة بهما – لا سيما بما سموه وهميات – أعظم من حكمها بكثير من اليقينيات التي جعلوها مواد البرهان.." (١)

-١٣٢٧

"وقد بسطت القول على هذا وبينت كلامهم في ذلك **وتناقضهم** وأن ما أخرجوه يخرج به ما ينال به أشرف العلوم من العلوم النظرية والعلوم العملية ولا يبقى بأيديهم إلا أمور مقدرة في الأذهان لا حقيقة لها في الأعيان. ولولا أن هذا الموضع لا يتسع لحكاية ألفاظهم في هذا وما أوردته عليهم لذكرته فقد ذكرت ذلك كله في مواضعه من العلوم الكلية والإلهية فإنها هي المطلوبة.

والكلام في " المنطق " إنما وقع لما زعموا أنه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن أن يزل في فكره فاحتجنا أن ننظر في هذه الآلة. هل هي كما قالوا؛ أو ليس الأمر كذلك؟ ومن شيوخهم من إذا بين له من فساد أقوالهم ما يتبين به ضلالهم وعجز عن دفع ذلك يقول: هذه علوم قد صقلتها الأذهان أكثر من ألف سنة وقبلها الفضلاء. فيقال له عن هذا أجوبة:

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٩/١٩٣

أحدها: أنه ليس الأمر كذلك. فما زال العقلاء الذين هم أفضل من هؤلاء ينكرون عليهم ويبينون خطأهم وضلالهم. فأما القدماء فالنزاع بينهم كثير معروف وفي كتب أخبارهم ومقالاتهم من ذلك ما ليس هذا موضع ذكره. فأما أيام الإسلام فإن كلام نظار المسلمين في بيان فساد ما أفسدوه من أصولهم المنطقية والإلهية بل والطبيعية والرياضية كثير قد صنف فيه كل طائفة من طوائف نظار المسلمين حتى الرافضة." (١)

-١٣٢٨

"ومن الناس من يسمي الجميع علة؛ لا سيما من يقول إن العلة إنما يراد بها المعرف؛ وهو الأمارة والعلامة والدليل؛ لا يراد بها الباعث والداعي ومن قال إنه قد يراد بها الداعي وهو الباعث فإنه يقول ذلك في علل الأفعال. وأما غير الأفعال فقد تفسر العلة فيها بالوصف المستلزم كاستلزام الإنسانية للحيوانية والحيوانية للجسمية وإن لم يكن أحد الوصفين هو المؤثر في الآخر على أنا قد بينا في غير هذا الموضع؛ أن ما به يعلم كون الحيوان جسما؛ يعلم أن الإنسان جسم حيث بينا أن قياس الشمول الذي يذكرونه قليل الفائدة أو عديمها؛ وأن ما به يعلم صدق الكبرى في العقليات؛ يعلم صدق أفرادها التي منها الصغرى. بل وبذلك يعلم صدق النتيجة. ثم قال: وتناقضهم وفساد قولهم أكثر من أن يذكر. والمقصود هنا الكلام على " المنطق ". وما ذكروه من البرهان. وأنهم يعظمون قياس الشمول. ويستخفون بقياس التمثيل ويزعمون أنه إنما يفيد الظن. وأن العلم لا يحصل إلا بذاك. وليس الأمر كذلك. بل هما في الحقيقة من جنس واحد. وقياس التمثيل الصحيح أولى بإفادة المطلوب علما كان أو ظنا من مجرد قياس الشمول ولهذا كان سائر العقلاء يستدلون بقياس التمثيل أكثر مما يستدلون بقياس الشمول بل لا يصح قياس الشمول في الأمر العام إلا بتوسط قياس التمثيل وكل ما يحتج به على صحة قياس الشمول في بعض الصور فإنه يحتج به على صحة قياس التمثيل في تلك." (٢)

-١٣٢٩

"فضلوا وأضلوا. ومن قال إنه لا يرى على اثنتي عشرة درجة أو عشر ونحو ذلك. فقد أخطأ. فإن من الناس من يراه على أقل من ذلك ومنهم من لا يراه على ذلك فلا العقل اعتبروا ولا الشرع عرفوا. ولهذا أنكر ذلك عليهم حذاق صناعتهم. ثم قال: فصورة القياس لا تدفع صحتها لكن نبين أنه لا يستفاد به علم بالموجودات. كما أن اشتراطهم للمقدمتين دون الزيادة والنقص شرط باطل. فهو وإن حصل به يقين فلا

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٩/١٩٤

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٩/٢٠٣

يستفاد بخصوصه يقين مطلوب بشيء من الموجودات. فنقول: إن صورة القياس إذا كانت مواده معلومة لا ريب أنه يفيد اليقين فإذا قيل كل أ ب وكل ب ج وكانت المقدمتان معلومتين فلا ريب أن هذا التأليف يفيد العلم بأن كل أ ج لكن يقال ما ذكروه من كثرة الأشكال وشرط نتاجها تطويل قليل الفائدة كثير التعب. فإنه متى كانت المادة صحيحة أمكن تصويرها بالشكل الأول الفطري فبقية الأشكال لا يحتاج إليها وهي إنما تفيد بالرد إلى الشكل الأول إما بإبطال النقيض الذي يتضمنه قياس الخلف وإما بالعكس المستوي أو عكس النقيض فإن ثبوت أحد **المتناقضين** يستلزم نفي الآخر. إذا رد على **التناقض** من كل وجه. فهم يستدلون بصحة القضية على بطلان نقضها وعلى ثبوت عكسها المستوي وعكس نقيضها بل تصور الذهن." (١)

-١٣٣٠

"بني آدم فيه **وتناقضوا** في ذلك؛ فإن بني آدم إنما يشتركون كلهم في بعض المرئيات وبعض المسموعات فإنهم كلهم يرون عين الشمس والقمر والكواكب ويرون جنس السحاب والبرق وإن لم يكن ما يراه هؤلاء عين ما يراه هؤلاء وكذلك يشتركون في سماع صوت الرعد وأما ما يسمعه بعضهم من كلام بعض وصوته فهذا لا يشترك بنو آدم في عينه بل كل قوم يسمعون ما لم يسمع غيرهم وكذا أكثر المرئيات. وأما الشم والذوق واللمس فهذا لا يشترك جميع الناس في شيء معين فيه بل الذي يشمه هؤلاء ويذوقونه ويلمسونه ليس هو الذي يشمه ويذوقه ويلمسه هؤلاء. لكن قد يتفقان في الجنس لا في العين. وكذلك ما يعلم بالتواتر والتجربة والحدس فإنه قد يتواتر عند هؤلاء ويجرب هؤلاء ما لم يتواتر عند غيرهم ويجربوه. ولكن قد يتفقان في الجنس كما يجرب قوم بعض الأدوية ويجرب آخرون جنس تلك الأدوية فيتفق في معرفة الجنس لا في معرفة عين المجرب. ثم هم مع هذا يقولون في المنطق: إن المتواترات والمجربات والحدسيات تختص بمن علمها فلا يقوم منها برهان على غيره. فيقال لهم؛ وكذلك المشمومات والمذوقات. والملموسات بل اشتراك." (٢)

-١٣٣١

"الكلية المعقولة في نفس الإنسان كما أن المفارقات أصلها مفارقة النفس البدن وهذان أمران لا ينكران؛ لكن ادعوا في صفات النفس وأحوالها أمورا باطلة وادعوا أيضا ثبوت جواهر عقلية قائمة بأنفسها ويقولون فيها: العاقل والمعقول والعقل شيء واحد كما يقولون: مثل ذلك في رب العالمين. فيقولون: هو عاقل ومعقول

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٩/٢١٧

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٩/٢٤٤

وعقل وعاشق ومعشوق وعشق ولذيذ وملتذ ولذة. ويجعلون الصفة عين الموصوف ويجعلون كل صفة هي الأخرى فيجعلون نفس العقل الذي هو العلم نفس العاقل العالم ونفس العشق الذي هو الحب نفس العاشق المحب ونفس اللذة هي نفس العلم ونفس الحب ويجعلون القدرة والإرادة هي نفس العلم فيجعلون العلم هو القدرة وهو الإرادة وهو المحبة وهو اللذة ويجعلون العالم المريد المحب الملتذ هو نفس العلم الذي هو نفس الإرادة وهو نفس المحبة وهو نفس اللذة فيجعلون الحقائق المتنوعة شيئا واحدا ويجعلون نفس الصفات المتنوعة هي نفس الذات الموصوفة ثم **يتناقضون** فيثبتون له علما ليس هو نفس ذاته كما **تناقض** ابن سينا في إشاراته. وغيره من محققيهم وبسط الكلام في الرد عليهم بموضع آخر. والمقصود أنهم يعبرون بلفظ العقل عن جوهر قائم بنفسه ويثبتون جواهر عقلية يسمونها المجردات والمفارقات للمادة وإذا حقق الأمر عليهم لم يكن عندهم غير نفس الإنسان التي يسمونها الناطقة وغير ما يقوم بها من المعنى الذي يسمى عقلا.." (١)

-١٣٣٢

"وكان أرسطو وأتباعه يسمون " الرب " عقلا وجوهرا. وهو عندهم لا يعلم شيئا سوى نفسه ولا يريد شيئا ولا يفعل شيئا ويسمونه " المبدأ " و " العلة الأولى " لأن الفلك عندهم متحرك للتشبه به أو متحرك للشبه بالعقل فحاجة الفلك عندهم إلى العلة الأولى من جهة أنه متشبه بها كما يتشبه المؤتم بالإمام والتلميذ بالأستاذ. وقد يقول: إنه يحركه كما يحرك المعشوق عاشقه ليس عندهم أنه أبدع شيئا ولا فعل شيئا ولا كانوا يسمونه واجب الوجود ولا يقسمون الوجود إلى واجب وممكن ويجعلون الممكن هو موجودا قديما أزليا كالفلك عندهم. وإنما هذا فعل ابن سينا وأتباعه وهم خالفوا في ذلك سلفهم وجميع العقلاء وخالفوا أنفسهم أيضا **فتناقضوا**؛ فإنهم صرحوا بما صرح به سلفهم وسائر العقلاء من أن الممكن الذي يمكن أن يكون موجودا وأن يكون معدوما لا يكون إلا محدثا مسبوقا بالعدم. وأما الأزلي الذي لم يزل ولا يزال فيمتنع عندهم وعند سائر العقلاء أن يكون ممكنا يقبل الوجود والعدم بل كل ما قبل الوجود والعدم لم يكن إلا محدثا وهذا مما يستدل به على أن كل ما سوى الله فهو محدث مسبوق بالعدم كائن بعد أن لم يكن كما بسط في موضعه. لكن ابن سينا ومتبعوه **تناقضوا** فذكروا في موضع آخر أن الوجود ينقسم إلى: واجب وممكن. وأن الممكن قد يكون قديما أزليا لم يزل ولا يزال يمتنع." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٧٦/٩

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٧٧/٩

-١٣٣٣

"دائم وظلها} وقال: {إن هذا لرزقنا ما له من نفاد} ظنوا أنه يجب تصديق الشرع فيما خالف فيه أهل العقل ولم يعلموا أن الحجة العقلية الصريحة لا تناقض الحجة الشرعية الصحيحة بل يمتنع تعارض الحجج الصحيحة سواء كانت عقلية أو سمعية أو سمعية وعقلية. بل إذا تعارضت حجتان دل على فساد إحداهما أو فسادهما جميعا. وصار كثير منهم إلى جواز دوام الحوادث في المستقبل دون الماضي وذكروا فروعا عرف حذاقهم ضعفها كما بسط في غير هذا الموضع. وهو لزومهم أن يكون الرب كان غير قادر ثم صار قادرا من غير تجدد سبب يوجب كونه قادرا وأنه لم يكن يمكنه أن يفعل ولا يتكلم بمشيئته ثم صار الفعل ممكنا له بدون سبب يوجب تجدد الإمكان. وإذا ذكر لهم هذا قالوا: كان في الأزل قادرا على ما لم يزل فقيل لهم: القادر لا يكون قادرا مع كون المقدور ممتنعا بل القدرة على الممتنع ممتنعة وإنما يكون قادرا على ما يمكنه أن يفعله فإذا كان لم يزل قادرا فلم يزل يمكنه أن يفعل. ولما كان أصل هؤلاء هذا صاروا في كلام الله على ثلاثة أقوال:

فرقة قالت: الكلام لا يقوم بذات الرب بل لا يكون كلامه إلا مخلوقا؛ لأنه إما قديم وإما حادث ويمتنع أن يكون قديما لأنه متكلم بمشيئته وقدرته والقديم لا يكون بالقدرة والمشيئة وإذا كان الكلام." (١)

-١٣٣٤

"دفعه باللباس وكذلك كل مطلوب يدفع به مكروه. كما قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم {يا رسول الله أرأيت أدوية نتداوى بها ورقى نسترقي بها وتقاة نتقي بها هل ترد من قدر الله شيئا؟ فقال: هي من قدر الله} . وفي الحديث {إن الدعاء والبلاء ليلتقيان فيعتلجان بين السماء والأرض} فهذا حال المؤمنين بالله ورسوله العابدين لله وكل ذلك من العبادة. وهؤلاء الذين يشهدون " الحقيقة الكونية " وهي ربوبيته تعالى لكل شيء ويجعلون ذلك مانعا من اتباع أمره الديني الشرعي على مراتب في الضلال. فغلاتهم يجعلون ذلك مطلقا عاما فيحتجون بالقدر في كل ما يخالفون فيه الشريعة. وقول هؤلاء شر من قول اليهود والنصارى وهو من جنس قول المشركين الذين قالوا: {سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء} . وقالوا: {لو شاء الرحمن ما عبدناهم} . وهؤلاء من أعظم أهل الأرض تناقضا؛ بل كل من احتج بالقدر فإنه

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٩/٢٧٩

متناقض فإنه لا يمكن أن يقر كل آدمي على ما فعل؛ فلا بد إذا ظلمه ظالم أو ظلم الناس ظالم وسعى في الأرض بالفساد وأخذ يسفك دماء الناس ويستحل الفروج ويهلك الحرث والنسل ونحو ذلك من." (١)

-١٣٣٥

"أحدها: أن التوبة تصح من ذنب مع الإصرار على ذنب آخر إذا كان المقتضي للتوبة من أحدهما أقوى من المقتضي للتوبة من الآخر أو كان المانع من أحدهما أشد وهذا هو القول المعروف عند السلف والخلف. وذهب طائفة من أهل الكلام كأبي هاشم إلى أن التوبة لا تصح من قبيح مع الإصرار على الآخر قالوا: لأن الباعث على التوبة إن لم يكن من خشية الله لم يكن توبة صحيحة، والخشية مانعة من جميع الذنوب لا من بعضها وحكى القاضي أبو يعلى وابن عقيل هذا رواية عن أحمد لأن المروذي نقل عنه أنه سئل عمن تاب من الفاحشة وقال: لو مرضت لم أعد لكن لا يدع النظر فقال أحمد: أي توبة هذه قال جرير بن عبد الله {سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظرة الفجأة فقال: اصرف بصرك} والمعروف عن أحمد وسائر الأئمة هو القول بصحة التوبة، وأحمد في هذه المسألة إنما أراد أن هذه ليست توبة عامة يحصل بسببها من التائبين توبة مطلقا لم يرد أن ذنب هذا كذنب المصر على الكبائر فإن نصوصه المتواترة عنه وأقواله الثابتة تنافي ذلك وحمل كلام الإمام على ما يصدق بعضه بعضا أولى من حمله على التناقض لا سيما إذا كان القول الآخر مبتدعا لم يعرف عن أحد من السلف، وأحمد يقول:." (٢)

-١٣٣٦

"بدليل ينقدح في قلب المؤمن ولا يمكنه التعبير عنه وهذا أحد ما فسر به معنى " الاستحسان ". وقد قال من طعن في ذلك - كأبي حامد وأبي محمد -: ما لا يعبر عنه فهو هوس وليس كذلك؛ فإنه ليس كل أحد يمكنه إبانة المعاني القائمة بقلبه، وكثير من الناس يبينها بيانا ناقصا وكثير من أهل الكشف يلقى في قلبه أن هذا الطعام حرام أو أن هذا الرجل كافر أو فاسق من غير دليل ظاهر وبالعكس قد يلقى في قلبه محبة شخص وأنه ولي لله أو أن هذا المال حلال. وليس المقصود هنا بيان أن هذا وحده دليل على الأحكام الشرعية؛ لكن إن مثل هذا يكون ترجيحا لطالب الحق إذا تكافأت عنده الأدلة السمعية الظاهرة. فالترجيح بها خير من التسوية بين الأمرين المتناقضين قطعا فإن التسوية بينهما باطلة قطعا. كما قلنا: إن العمل بالظن

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٠/١٦٤

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٠/٣٢٠

الناشئ عن ظاهر أو قياس خير من العمل بنقيضه إذا احتيج إلى العمل بأحدهما. والصواب الذي عليه السلف والجمهور أنه لا بد في كل حادثة من دليل شرعي فلا يجوز تكافؤ الأدلة في نفس الأمر لكن قد تتكافأ عند الناظر لعدم ظهور الترجيح له وأما من قال: أنه ليس في نفس الأمر حق معين بل كل مجتهد عالم بالحق الباطن في المسألة وليس لأحدهما على الآخر مزية في علم ولا عمل فهؤلاء." (١)

-١٣٣٧

"دنياكم: النساء والطيب وجعلت قرة عيني في الصلاة} " فأضيف ذلك إليه بعد أن خرج منه وزال عنه تحقيقا لما أشرت إليه وتقدم، قال الله تعالى: " {أنا عند المنكسرة قلوبهم من أجلي} " وساق كلامه. وفيه: " {ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل} " الحديث. قلت: هذا المقام هو آخر ما يشير إليه الشيخ عبد القادر – رضي الله عنه – وحقيقته أنه لا يريد كون شيء إلا أن يكون مأمورا بإرادته فقوله: علامة فناء إرادتك بفعل الله أنك لا تريد مرادا قط. أي لا تريد مرادا لم تؤمر بإرادته فأما ما أمرك الله ورسوله بإرادتك إياه فإرادته إما واجب وإما مستحب وترك إرادة هذا إما معصية وإما نقص. وهذا الموضع يلتبس على كثير من السالكين فيظنون أن الطريقة الكاملة ألا يكون للعبد إرادة أصلا وأن قول أبي يزيد: " أريد ألا أريد " – لما قيل له: ماذا تريد؟ – نقص وتناقض؛ لأنه قد أراد، ويحملون كلام المشايخ الذين يمدحون بترك الإرادة على ترك الإرادة مطلقا وهذا غلط منهم على الشيوخ المستقيمين وإن كان من الشيوخ من يأمر بترك الإرادة مطلقا فإن هذا غلط ممن قاله فإن ذلك ليس بمقدور ولا مأمور." (٢)

-١٣٣٨

"منهم من أنكره،ومنهم من لم يفهمه. ومنهم من ادعى أن المتكلم فيه لم يصل إليه. ثم إنك تجد كثيرا من الشيوخ إنما ينتهي إلى ذلك الجمع وهو " توحيد الربوبية " والفناء فيه. كما في كلام صاحب " منازل السائرين " مع جلالة قدره مع أنه قطعا كان قائما بالأمر والنهي المعروفين لكن قد يدعون أن هذا لأجل العامة. و (منهم من يتناقض) . و (منهم من يقول: الوقوف مع الأمر لأجل مصلحة العامة) وقد يعبر عنهم بأهل المارستان. و (منهم من يسمي ذلك مقام التلبيس) . و (منهم من يقول: التحقيق أن يكون الجمع في

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٠/٤٧٧

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٠/٤٩٤

قلبك مشهودا والفرق على لسانك موجودا) فيشهد بقلبه استواء المأمور والمحظور مع تفريقه بينهما. و (منهم من يرى أن هذه هي الحقيقة التي هي منتهى سلوك." (١)

-١٣٣٩

"ومن أقر بالأمر والنهي الدينيين دون القضاء والقدر كان من القدرية كالمعتزلة وغيرهم الذين هم مجوس هذه الأمة فهؤلاء يشبهون المجوس وأولئك يشبهون المشركين الذين هم شر من المجوس. ومن أقر بهما وجعل الرب **متناقضا** فهو من أتباع إبليس الذي اعترض على الرب سبحانه وخاصمه كما نقل ذلك عنه. فهذا التقسيم في القول والاعتقاد. وكذلك هم في " الأحوال والأفعال ". فالصواب منها حالة المؤمن الذي يتقي الله فيفعل المأمور ويترك المحظور ويصبر على ما يصيبه من المقدور فهو عند الأمر والنهي والدين والشريعة ويستعين بالله على ذلك. كما قال تعالى: {إياك نعبد وإياك نستعين} . وإذا أذنب استغفر وتاب: لا يحتج بالقدر على ما يفعله من السيئات ولا يرى للمخلوق حجة على رب الكائنات بل يؤمن بالقدر ولا يحتج به كما في الحديث الصحيح الذي فيه: {سيد الاستغفار أن يقول العبد: اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت خلقتني وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من شر ما صنعت أبوء لك بنعمتك علي وأبوء بذنبي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت} فيقر بنعمة." (٢)

-١٣٤٠

"الطلب والحب والإرادة فرع عن الشعور والإحساس والتصور فما لا يتصوره الإنسان ولا يحسه ولا يشعر به يمتنع أن يطلبه ويحبه ويريده فالجنة فيها هذا وهذا. كما قال تعالى: {لهم ما يشاءون فيها ولدينا مزيد} وقال: {وفيها ما تشتهيه الأنفس وتلذ الأعين} ففيها ما يشتهون وفيها مزيد على ذلك وهو ما لم يبلغه علمهم ليشتهوه. كما قال صلى الله عليه وسلم {ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر} وهذا باب واسع. فإذا عرفت هذه " المقدمة " فقول القائل: الرضا ألا تسأل الله الجنة ولا تستعيذه من النار إن أراد بذلك ألا تسأل الله ما هو داخل في مسمى الجنة الشرعية فلا تسأله النظر إليه ولا غير ذلك مما هو مطلوب جميع الأنبياء والأولياء وإنك لا تستعيذ به من احتجاجه عنك ولا من تعذيبك في النار. فهذا الكلام مع كونه مخالفا لجميع الأنبياء والمرسلين وسائر المؤمنين فهو **متناقض** في نفسه فاسد في صريح العقول.

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٩٨/١٠

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦٧١/١٠

وذلك أن الرضا الذي لا يسأل إنما لا يسأله لرضاه عن الله. ورضاه عنه إنما هو بعد معرفته به ومحبته له. وإذا لم يبق معه رضا عن الله ولا محبة لله فكأنه قال: يرضى ألا يرضى وهذا جمع بين النقيضين. ولا ريب أنه كلام من لم يتصور ما يقول ولا عقله. يوضح ذلك أن الراضي إنما يحمله على احتمال المكاره والآلام." (١)

١٣٤١-

"ما يجده من لذة الرضا وحلاوته. فإذا فقد تلك الحلاوة واللذة امتنع أن يتحمل ألما ومرارة فكيف يتصور أن يكون راضيا وليس معه من حلاوة الرضا ما يحمل به مرارة المكاره؟ وإنما هذا من جنس كلام السكران والفاني الذي وجد في نفسه حلاوة الرضا فظن أن هذا يبقى معه على أي حال كان وهذا غلط عظيم منه: كغلط سمنون كما تقدم. وإن أراد بذلك أن لا يسأل التمتع بالمخلوق بل يسأل ما هو أعلى من ذلك؛ فقد غلط من وجهين: من جهة أنه لم يجعل ذلك المطلوب من الجنة وهو أعلى نعيم الجنة. ومن جهة أنه أيضا أثبت أنه طالب مع كونه راضيا فإذا كان الرضا لا ينافي هذا الطلب فلا ينافي طلبا آخر إذا كان محتاجا إلى مطلوبه؛ ومعلوم أن تمتعه بالنظر لا يتم إلا بسلامته من النار وبتنعمه من الجنة بما هو دون النظر. وما لا يتم المطلوب إلا به فهو مطلوب؛ فيكون طلبه للنظر طلبا للوازمه التي منها النجاة من النار فيكون رضاه لا ينافي طلب حصول المنفعة ودفع المضرة عنه ولا طلب حصول الجنة ودفع النار ولا غيرهما مما هو من لوازم النظر فتبين تناقض قوله.." (٢)

١٣٤٢-

"والنبي صلى الله عليه وسلم قال: {ما لم تعمل به أو تتكلم} وهذا قد تكلم وقد وقع في هذه المسألة كلام كثير واحتيج إلى بيانها مطولا مكشوفا مستوفى.

فأجاب: شيخ الإسلام ابن تيمية – قدس الله روحه ونور ضريحه.

الحمد لله، هذه المسألة ونحوها تحتاج قبل الكلام في حكمها إلى حسن التصور لها فإن اضطراب الناس في هذه المسائل وقع عامته من أمرين.

أحدهما عدم تحقيق أحوال القلوب وصفاتها التي هي مورد الكلام.

والثاني عدم إعطاء الأدلة الشرعية حقها؛ ولهذا كثر اضطراب كثير من الناس في هذا الباب حتى يجد الناظر

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٧٠٤/١٠

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٧٠٥/١٠

في كلامهم أنهم يدعون إجماعات **متناقضة** في الظاهر. فينبغي أن يعلم أن كل واحد من صفات الحي التي هي العلم والقدرة والإرادة ونحوها له من المراتب ما بين أوله وآخره ما لا يضبطه العباد: كالشك ثم الظن ثم العلم ثم اليقين ومراتبه؛ وكذلك الهم والإرادة والعزم وغير ذلك؛ ولهذا كان الصواب عند جماهير أهل السنة – وهو." (١)

-١٣٤٣

"بل ترك الفضول التي تشغل عن طاعة الله ورسوله هو المشروع. وكذلك في أثناء المائة الثانية صاروا يعبرون عن ذلك بلفظ " الصوفي "؛ لأن لبس الصوف يكثر في الزهاد ومن قال إن الصوفي نسبة إلى الصفة أو الصفا أو الصف الأول أو صوفة بن بشر بن أد بن طانجة أو صوفة القفا (*) ؛ فهؤلاء أكفر من اليهود والنصارى؛ لكن من الناس من قد لمحوا الفرق في بعض الأمور دون بعض بحيث يفرق بين المؤمن والكافر ولا يفرق بين البر والفاجر أو يفرق بين بعض الأبرار وبين بعض الفجار ولا يفرق بين آخرين اتباعا لظنه وما يهواه فيكون ناقص الإيمان بحسب ما سوى بين الأبرار والفجار ويكون معه من الإيمان بدين الله تعالى الفارق بحسب ما فرق به بين أوليائه وأعدائه. ومن أقر بالأمر والنهي الدينيين دون القضاء والقدر كان من القدرية كالمعتزلة ونحوهم الذين هم مجوس هذه الأمة فهؤلاء يشبهون المجوس وأولئك يشبهون المشركين الذين هم شر من المجوس ومن أقر بهما وجعل الرب **متناقضا** فهو من أتباع إبليس الذي اعترض على الرب سبحانه وخاصمه كما نقل ذلك عنه. فهذا التقسيم في القول والاعتقاد. وكذلك هم في " الأحوال والأفعال " فالصواب منها حالة المؤمن الذي يتقي الله فيفعل المأمور ويترك المحظور ويصبر على ما يصيبه

Qراجع التعليق السابق: ١١ / ٢٥." (٢)

-١٣٤٤

"واليونان كانوا يعبدون الكواكب والأصنام وهم لا يعرفون الملائكة والأنبياء وليس في كتب أرسطو ذكر شيء من ذلك وإنما غالب علوم القوم الأمور الطبيعية وأما الأمور الإلهية فكل منهم فيها قليل الصواب كثير الخطأ واليهود والنصارى بعد النسخ والتبديل أعلم بالإلهيات منهم بكثير؛ ولكن متأخروهم كابن سينا أرادوا

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٠/٧٢١

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١١/٢٩

أن يلفقوا بين كلام أولئك وبين ما جاءت به الرسل؛ فأخذوا أشياء من أصول الجهمية والمعتزلة وركبوا مذهبا قد يعتزي إليه متفلسفة أهل الملل؛ وفيه من الفساد **والتناقض** ما قد نبهنا على بعضه في غير هذا الموضع. وهؤلاء لما رأوا أمر الرسل كموسى وعيسى ومحمد صلى الله عليه وسلم قد بهر العالم واعترفوا بأن الناموس الذي بعث به محمد صلى الله عليه وسلم أعظم ناموس طرق العالم ووجدوا الأنبياء قد ذكروا الملائكة والجن أرادوا أن يجمعوا بين ذلك وبين أقوال سلفهم اليونان الذين هم أبعد الخلق عن معرفة الله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وأولئك قد أثبتوا عقولا عشرة يسمونها " المجردات " " والمفارقات ". وأصل ذلك مأخوذ من مفارقة النفس للبدن وسموا تلك " المفارقات " لمفارقتها المادة وتجردها عنها. وأثبتوا الأفلاك لكل فلك نفسا وأكثرهم جعلوها أعراضا وبعضهم جعلها جواهر. وهذه " المجردات " التي أثبتوها ترجع عند التحقيق إلى أمور." (١)

-١٣٤٥

"الملاحدة فيزعمون ما كان يزعمه التلمساني منهم - وهو أحذقهم في اتحادهم - لما قرئ عليه " الفصوص " فقيل له: القرآن يخالف فصوصكم. فقال: القرآن كله شرك وإنما التوحيد في كلامنا. فقيل له: فإذا كان الوجود واحدا فلم كانت الزوجة حلالا والأخت حراما؟ فقال: الكل عندنا حلال ولكن هؤلاء المحجوبون قالوا حرام فقلنا حرام عليكم. وهذا مع كفره العظيم **متناقض** ظاهر فإن الوجود إذا كان واحدا فمن المحجوب ومن الحاجب؟ ولهذا قال بعض شيوخهم لمريده: من قال لك: إن في الكون سوى الله فقد كذب. فقال له مريده: فمن هو الذي يكذب؟ وقالوا لآخر: هذه مظاهر. فقال لهم: المظاهر غير الظاهر أم هي؟ فإن كانت غيرها فقد قلتم بالنسبة وإن كانت إياها فلا فرق. وقد بسطنا الكلام على كشف أسرار هؤلاء في موضع آخر وبينا حقيقة قول كل واحد منهم وأن صاحب " الفصوص " يقول المعدوم شيء؛ ووجود الحق قاض عليه فيفرق بين الوجود والثبوت. والمعتزلة الذين قالوا: المعدوم شيء ثابت في الخارج مع ضلالهم خير منه فإن أولئك قالوا: إن الرب خلق لهذه الأشياء الثابتة في العدم وجودا ليس هو وجود الرب. وهذا زعم أن عين وجود الرب فاض عليه فليس." (٢)

-١٣٤٦

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٢٨/١١

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٤١/١١

"المظاهر دون بعض فلو عبدوا الجميع لما أخطئوا عندهم. والعارف المحقق عندهم لا يضره عبادة الأصنام. وهذا مع ما فيه من الكفر العظيم ففيه ما يلزمهم دائما من **التناقض** لأنه يقال لهم: فمن المخطئ؟ لكنهم يقولون: إن الرب هو الموصوف بجميع النقائص التي يوصف بها المخلوق. ويقولون: إن المخلوقات توصف بجميع الكمالات التي يوصف بها الخالق ويقولون ما قاله صاحب " الفصوص ": " فالعلي لنفسه هو الذي يكون له الكمال الذي يستوعب به جميع النعوت الوجودية والنسب العدمية سواء كانت محمودة عرفا أو عقلا أو شرعا أو مذمومة عرفا وعقلا وشرعا وليس ذلك إلا لمسمى الله خاصة ". وهم مع كفرهم هذا لا يندفع عنهم **التناقض** فإنه معلوم بالحس والعقل أن هذا ليس هو ذاك وهؤلاء يقولون ما كان يقوله التلمساني: إنه ثبت عندنا في الكشف ما يناقض صريح العقل. ويقولون: من أراد التحقيق - يعني تحقيقهم - فليترك العقل والشرع. وقد قلت لمن خاطبته منهم: ومعلوم أن كشف الأنبياء أعظم وأتم من كشف غيرهم وخبرهم أصدق من خبر غيرهم؛ والأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم يخبرون بما تعجز عقول الناس عن معرفته؛ لا بما." (١)

-١٣٤٧

"صلى الله عليه وسلم وأبا بكر رضي الله عنه فهو مع موسى وهارون دون فرعون ومع محمد وصاحبه دون أبي جهل وغيره من أعدائه ومع الذين اتقوا والذين هم محسنون دون الظالمين المعتدين. فلو كان معنى " المعية " أنه بذاته في كل مكان **تناقض** الخبر الخاص والخبر العام؛ بل المعنى أنه مع هؤلاء بنصره وتأييده دون أولئك. وقوله تعالى {وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله} أي هو إله من في السموات وإله من في الأرض كما قال الله تعالى: {وله المثل الأعلى في السماوات والأرض وهو العزيز الحكيم} وكذلك وقوله تعالى {وهو الله في السماوات وفي الأرض} كما فسره أئمة العلم كالإمام أحمد وغيره: أنه المعبود في السموات والأرض. وأجمع سلف الأمة وأئمتها على أن الرب تعالى بائن من مخلوقاته يوصف بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل يوصف بصفات الكمال دون صفات النقص ويعلم أنه ليس كمثله شيء في صفات الكمال كما قال الله تعالى: {قل هو الله أحد} {الله الصمد} {لم يلد ولم يولد} {ولم يكن له كفوا أحد} قال ابن عباس: (الصمد العليم الذي كمل

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٤٣/١١

في علمه العظيم الذي كمل في عظمته القدير الكامل في قدرته الحكيم الكامل في حكمته السيد الكامل في سؤدده.." (١)

-١٣٤٨

"ويزعم قوم من غالية المتكلمين أنه لا يستدل بالإجماع على شيء ومنهم من يقول لا يصح الاستدلال به على الأمور العلمية لأنه ظني. وأنواع من هذه المقالات التي ليس هذا موضعها. فإن طرق العلم والظن وما يتوصل به إليهما من دليل أو مشاهدة باطنة أو ظاهرة عام أو خاص فقد تنازع فيه بنو آدم تنازعا كثيرا. وكذلك كثير من أهل الحديث والسنة قد ينفي حصول العلم لأحد بغير الطريق التي يعرفها حتى ينفي أكثر الدلالات العقلية من غير حجة على ذلك. وكذلك الأمور الكشفية التي للأولياء من أهل الكلام من ينكرها ومن أصحابنا من يغلو فيها وخيار الأمور أوساطها. فالطريق العقلية والنقلية والكشفية والخبرية والنظرية طريقة أهل الحديث وأهل الكلام وأهل التصوف قد تجاذبها الناس نفيا وإثباتا فمن الناس من ينكر منها ما لا يعرفه ومن الناس من يغلو فيما يعرفه فيرفعه فوق قدره وينفي ما سواه. فالمتكلمة والمتفلسفة تعظم الطرق العقلية وكثير منها فاسد **متناقض** وهم أكثر خلق الله **تناقضا** واختلافا وكل فريق يرد على الآخر فيما يدعيه قطعيا.." (٢)

-١٣٤٩

"وأما قولهم إنهم قد تجوهروا فقالوا: لا نبالي الآن ما عملنا؟ . فيقال لهم: ماذا تعنون بقولكم؟ فإن أرادوا أن النفس بقيت صافية طاهرة لا تنازع إلى الشهوات والأهواء المردية فهذا لو كان حقا لكان معناه أن النفس قد صارت مطيعة ليس فيها دواعي المعصية فتكون منقادة إلى فعل المأمور ولا تميل إلى المحظور وهذا غايته أن تكون معصومة لا تطلب فعل القبيح وهذا ما يخرجها أن تكون مأمورة منهية كالملائكة. وإذا قال مثل هؤلاء: لا ينافي ما عملنا قيل لهم: الذي تعملونه إن كان من جنس الأهواء المردية فقد **تناقضتم** في زعمكم أن نفوسكم لم يبق لها هوى. وإن كان من جنس الأعمال الصالحة فهذا جنس لا ينكر فعلم أنهم **متناقضون** في هذا الكلام إذا أرادوا بتجوهر النفس صفاءها وطهارتها عن الأكدار البشرية مع أن هذا الكمال ممتنع في حق البشر ما دامت الأرواح في الأجسام؛ ولهذا أنكر المشايخ ذلك على من ادعاه كالآثار المعروفة في ذلك عن

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٥٠/١١

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٣٨/١١

الشيخ أبي علي الروذباري وغيرهم وأعظم الناس درجة الأنبياء عليهم السلام وقد أمرهم الله بالتوبة والاستغفار حتى خاتم الرسل أمره الله في أواخر ما أنزل عليه من القرآن ما أمره به بقوله: {إذا جاء نصر الله والفتح} {ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا} {فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان توابا} .." (١)

-١٣٥٠

"فرق بين ما يثبتونه وبين المعدوم وهم يقولون: إنه موجود ليس بمعدوم **فيتناقضون** يثبتونه من وجه ويجحدونه من وجه آخر. ويقولون: إنه وجود مطلق لا يتميز بصفة. وقد علم الناس أن المطلق لا يكون موجودا فإنه ليس في الأمور الموجودة ما هو مطلق لا يتعين ولا يتميز عن غيره وإنما يكون ذلك فيما يقدره المرء في نفسه فيقدر أمرا مطلقا وإن كان لا حقيقة له في الخارج فصار هؤلاء المتفلسفة الجهمية المعطلون لا يجعلون الخالق سبحانه وتعالى موجودا مباينا لخلقه؛ بل إما أن يجعلوه مطلقا في ذهن الناس أو يجعلوه حالا في المخلوقات أو يقولون هو وجود المخلوقات. ومعلوم أن الله كان قبل أن يخلق المخلوقات وخلقها فلم يدخل فيها ولم يدخلها فيه فليس في مخلوقاته شيء من ذاته ولا في ذاته شيء من مخلوقاته وعلى ذلك دل الكتاب والسنة واتفق عليه سلف الأمة وأئمتها. فالجهمية المعطلة نفاة الصفات من المتفلسفة والمعتزلة وغيرهم - الذين امتحنوا المسلمين كما تقدم - كانوا على هذا الضلال فلما أظهر الله تعالى أهل السنة والجماعة ونصرهم. بقي هذا النفي في نفوس كثير من أتباعهم فصاروا يظهرون تارة مع الرافضة القرامطة الباطنية وتارة مع الجهمية الاتحادية وتارة يوافقونهم." (٢)

-١٣٥١

"والناس قد تنازعوا في كلام الله نزاعا كثيرا. والطوائف الكبار نحو ست فرق فأبعدها عن الإسلام قول من يقول من المتفلسفة والصابئة إن كلام الله إنما هو ما يفيض على النفوس: إما من العقل الفعال وإما من غيره وهؤلاء يقولون: إنما كلم الله موسى من سماء عقله أي بكلام حدث في نفسه لم يسمعه من خارج. وأصل قول هؤلاء أن الأفلاك قديمة أزلية وأن الله لم يخلقها بمشيئته وقدرته في ستة أيام كما أخبرت به الأنبياء بل يقولون: إن الله لا يعلم الجزئيات فلما جاءت الأنبياء بما جاءوا به من الأمور الباهرة جعلوا يتأولون ذلك تأويلات يحرفون فيها الكلم عن مواضعه ويريدون أن يجمعوا بينها وبين أقوال سلفهم الملاحدة فقالوا مثل ذلك.

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤١٤/١١

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٨٤/١١

وهؤلاء أكفر من اليهود والنصارى وهم كثيرو **التناقض** كقولهم إن الصفة هي الموصوف وهذه الصفة هي الأخرى فيقولون: هو عقل وعاقل ومعقول ولذيذ وملتذ ولذة وعاشق ومعشوق وعشق. وقد يعبرون عن ذلك بأنه حي عالم معلوم محب محبوب ويقولون نفس العلم هو نفس المحبة وهو نفس القدرة. ونفس العلم هو نفس العالم ونفس المحبة هي نفس المحبوب. ويقولون إنه علة تامة في الأزل؛ فيجب أن يقارنها معلولها في." (١)

-١٣٥٢

"وأيضا فكونه فاعلا لمفعول معين مقارن له أزلا وأبدا باطل في صريح العقل وأيضا فأنتم وسائر العقلاء موافقون على أن الممكن الذي لا يكون إلا ممكنا يقبل الوجود والعدم وهو الذي جعلتموه الممكن الخاص الذي قسيمه الضروري الواجب والضروري الممتنع لا يكون إلا موجودا تارة ومعدوما أخرى وأن القديم الأزلي لا يكون إلا ضروريا واجبا يمتنع عدمه. وهذا مما اتفق عليه أرسطو وأتباعه حتى ابن سينا وذكره في كتبه المشهورة "كالشفا " وغيره. ثم **تناقض** فزعم أن الفلك ممكن مع كونه قديما أزليا لم يزل ولا يزال وزعم أن الواجب بغيره القديم الأزلي الذي يمتنع عدمه يكون ممكنا يقبل الوجود والعدم وزعم أن له ماهية غير وجوده. وقد بسط الكلام على فساد قول هؤلاء **وتناقضه** في غير هذا الموضع. و " القول الثاني " للناس في كلام الله تعالى قول من يقول: إن الله لم يقم به صفة من الصفات لا حياة ولا علم ولا قدرة ولا كلام ولا إرادة ولا رحمة ولا غضب ولا غير ذلك بل خلق كلاما في غيره فذلك المخلوق هو كلامه وهذا قول الجهمية والمعتزلة. وهذا القول أيضا مخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف وهو مناقض لأقوال الأنبياء ونصوصهم؛ وليس مع هؤلاء عن الأنبياء قول يوافق قولهم؛ بل لهم شبه عقلية فاسدة قد بينا فسادها في غير هذا." (٢)

-١٣٥٣

"النقل الصحيح ولكن كثيرا من الناس يغلطون إما في هذا وإما في هذا فمن عرف قول الرسول ومراده به كان عارفا بالأدلة الشرعية وليس في المعقول ما يخالف المنقول؛ ولهذا كان أئمة السنة على ما قاله أحمد بن حنبل قال: معرفة الحديث والفقه فيه أحب إلي من حفظه أي " معرفته " بالتمييز بين صحيحه وسقيمه. " والفقه فيه " معرفة مراد الرسول وتنزيله على المسائل الأصولية والفروعية أحب إلي من أن يحفظ من غير معرفة وفقه. وهكذا قال علي بن المديني وغيره من العلماء فإنه من احتج بلفظ ليس بثابت عن الرسول أو بلفظ

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٢/١٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٨/١٢

ثابت عن الرسول وحمله على ما لم يدل عليه فإنما أتي من نفسه.

وكذلك " العقليات الصريحة " إذا كانت مقدماتها وترتيبها صحيحا لم تكن إلا حقا لا تناقض شيئا مما قاله الرسول والقرآن قد دل على الأدلة العقلية التي بها يعرف الصانع وتوحيده وصفاته وصدق رسله وبها يعرف إمكان المعاد. ففي القرآن من بيان أصول الدين التي تعلم مقدماتها بالعقل الصريح ما لا يوجد مثله في كلام أحد من الناس بل عامة ما يأتي به حذاق النظار من الأدلة العقلية يأتي القرآن بخلاصتها وبما هو أحسن منها قال تعالى: {ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيرا} وقال: {ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل} وقال: {وتلك الأمثال نضربها للناس لعلهم يتفكرون} .." (١)

-١٣٥٤

"وأما الحجج الداحضة التي يحتج بها الملاحدة وحجج الجهمية معطلة الصفات وحجج الدهرية وأمثالها كما يوجد مثل ذلك في كلام المتأخرين الذين يصنفون في الكلام المبتدع وأقوال المتفلسفة ويدعون أنها عقليات ففيها من الجهل والتناقض والفساد ما لا يحصيه إلا رب العباد. وقد بسط الكلام على هؤلاء في مواضع أخر. وكان من أسباب ضلال هؤلاء تقصير الطائفتين أو قصورهم عن معرفة ما جاء به الرسول وما كان عليه السلف ومعرفة المعقول الصريح؛ فإن هذا هو الكتاب وهذا هو الميزان وقد قال تعالى: {لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب إن الله قوي عزيز} وهذه المسألة لا تحتمل البسط على هذه الأمور؛ إذ كان المقصود هنا التنبيه على أن هؤلاء المتنازعين أجمعوا على أصل فاسد ثم تفرقوا فأجمعوا على أن جعلوا عين صفة الرب الخالق هي عين صفة المخلوق. ثم قال هؤلاء: وصفة المخلوق مخلوقة فصفة الرب مخلوقة فقال هؤلاء: صفة الرب قديمة فصفة المخلوق قديمة ثم احتاج كل منهما إلى طرد أصله فخرجوا إلى أقوال ظاهرة الفساد: خرج النفاة إلى أن الله لم يتكلم بالقرآن ولا بشيء من الكتب الإلهية: لا التوراة ولا الإنجيل ولا غيرهما وأنه لم." (٢)

-١٣٥٥

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٨١/١٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٨٢/١٢

"لأحمد بن الحسن الترمذي: ألست مخلوقا؟ قال بلى قال أليس كل شيء منك مخلوقا؟ قال بلى قال فكلامك منك وهو مخلوق.

قلت الذي قاله أحمد في هذا الباب صواب يصدق بعضه بعضا وليس في كلامه **تناقض** وهو أنكره على من قال: إن الله خلق الحروف؛ فإن من قال إن الحروف مخلوقة كان مضمون قوله: أن الله لم يتكلم بقرآن عربي وأن القرآن العربي مخلوق ونص أحمد أيضا على أن كلام الآدميين مخلوق ولم يجعل شيئا منه غير مخلوق وكل هذا صحيح والسري رحمه الله إنما ذكر ذلك عن بكر بن خنيس العابد فكان مقصودهما بذلك أن الذي لا يعبد الله إلا بأمره هو أكمل ممن يعبده برأيه من غير أمر من الله واستشهدا على ذلك بما بلغهما " {أنه لما خلق الله الحروف سجدت له إلا الألف فقالت لا أسجد حتى أؤمر} وهذا الأثر لا يقوم بمثله حجة في شيء ولكن مقصودهما ضرب المثل أن الألف منتصبة في الخط ليست هي مضطجعة كالباء والتاء فمن لم يفعل حتى يؤمر أكمل ممن فعل بغير أمر. وأحمد أنكر قول القائل إن الله لما خلق الحروف وروي عنه أنه قال: من قال إن حرفا من حروف المعجم مخلوق فهو جهمي لأنه سلك طريقا إلى البدعة ومن قال إن ذلك مخلوق فقد قال إن القرآن مخلوق. وأحمد قد صرح هو وغيره من الأئمة أن الله لم يزل متكلما إذا." (١)

-١٣٥٦

"وسائر صفاته وافقوا السلف والأئمة من وجه وخالفوهم من وجه وليس قول أحدهما هو قول السلف دون الآخر؛ لكن الأشعرية في جنس مسائل الصفات بل وسائر الصفات والقدر أقرب إلى قول السلف والأئمة من المعتزلة. فإن قيل: فقد قال تعالى: {إنه لقول رسول كريم} وهذا يدل على أن الرسول أحدث الكلام العربي. قيل: هذا باطل؛ وذلك لأن الله ذكر هذا في القرآن في موضعين؛ والرسول في أحد الموضعين محمد والرسول في الآية الأخرى جبريل. قال تعالى في سورة الحاقة: {إنه لقول رسول كريم} {وما هو بقول شاعر قليلا ما تؤمنون} {ولا بقول كاهن قليلا ما تذكرون} {تنزيل من رب العالمين} فالرسول هنا محمد صلى الله عليه وسلم وقال في سورة التكوير: {إنه لقول رسول كريم} {ذي قوة عند ذي العرش مكين} {مطاع ثم أمين} فالرسول هنا جبريل. فلو كان أضافه إلى الرسول لكونه أحدث حروفه أو أحدث منه شيئا لكان الخبران **متناقضين** فإنه إن كان أحدهما هو الذي أحدثها امتنع أن يكون الآخر هو الذي أحدثها.

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٨٥/١٢

وأيضا فإنه قال: {لقول رسول كريم} ولم يقل: لقول ملك ولا نبي ولفظ " الرسول " يستلزم مرسلا له فدل ذلك على أن." (١)

-١٣٥٧

"ذلك الفلاسفة القدماء قاطبة كما خالفوا في ذلك جماهير العقلاء من سائر الطوائف؛ ولهذا **تناقضوا** في أحكام الممكن وورد عليهم فيه من الأسئلة ما لا جواب لهم عنه كما ذكرت ذلك في الرد على الأربعين وغير ذلك من المواضع. وما يدعى من أن المعلول قد يقارن علته إنما يعقل فيما كان شرطا لا فاعلا كقولهم: حركت يدي فتحرك الخاتم؛ فإن حركة اليد شرط في تحريك الخاتم والشرط والمشروط قد يتلازمان وليست فاعلة مبدعة لها وكذلك الشعاع مع النار والشمس ونحو ذلك وأما ما يكون فاعلا فلا يتصور أن يقارنه مفعوله في الزمان سواء كان فاعلا بالإرادة أو قدر أنه فاعل بغير إرادة وسواء سمي فاعلا بالذات أو بالطبع أو ما قدر لا يتصور أن يكون المفعول مقارنا لفاعله في الزمان كما اعترف بذلك جماهير العقلاء من الأولين والآخرين. وأرسطو وأتباعه لم يقولوا إن الفلك مفعول للرب ولا إنه معلول لعلة فاعلية أبدعت ذاته؛ بل زعموا أنه قديم واجب بنفسه وأن له علة غائية يتشبه بها نحو حركة المعشوق يجب أن يقتدى به والفلك عندهم يتحرك للتشبه بتلك العلة ولهذا قالوا: " الفلسفة " هي التشبه بالإله بحسب الطاقة وقولهم - وإن كان فيه من الكفر والجهل بالله أعظم مما في قول ابن سينا وأتباعه وفيهم من **التناقض** في الإلهيات." (٢)

-١٣٥٨

"ما ليس هذا موضع بسطه - فلم **يتناقضوا** في إثبات ممكن قديم **كتناقض** متأخريهم. ولهذا لما كانت هذه القضية مستقرة في فطر العقلاء وكان مجرد العلم والخبر بأن السموات مخلوقة أو مصنوعة أو مفعولة موجبا للعلم بأنها حادثة، لا يخطر بالفطر السليمة إمكان كونها مفعولة لفاعل فعلها مع كونها قديمة لم تزل معه ولهذا لم يدع هذا إلا هذه الشرذمة القليلة من المتفلسفة. و " أيضا " فإن ما استلزم الحوادث يمتنع أن يكون فاعله موجب بذاته يستلزم معلوله في الأزل؛ فإن الحوادث المتعاقبة شيئا بعد شيء لا يكون مجموعها في الأزل ولا يكون شيء منها أزليا بل الأزلي هو دوامها واحدا بعد واحد والموجب بذاته المستلزم لمعلوله في الأزل لا يكون معلوله شيئا بعد شيء سواء كان صادرا عنه بواسطة أو بغير واسطة فإن ما كان واحدا بعد واحد يكون

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٣٥/١٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٤٥/١٢

متعاقبا حادثا شيئا بعد شيء فيمتنع أن يكون معلولا مقارنا لعلته في الأزل بخلاف ما إذا قيل إن المقارن لذلك هو الموجب بذاته الذي يفعل شيئا بعد شيء فإنه على هذا التقدير لا يكون في الأزل موجبا بذاته ولا علة سابقة تامة لشيء من العالم فلا يكون معه في الأزل من المخلوقات شيء لكن فاعليته للمفعولات تكون شيئا بعد شيء وكل مفعول يوجد عنده وجود كمال فاعليته." (١)

-١٣٥٩

"من قول ابن سينا وأتباعه ولم يثبت أرسطو وأتباعه " العلة الأولى " بطريقة الوجود ولا قسموا الوجود القديم إلى واجب وممكن بل الممكن عندهم لا يكون إلا حادثا ولا أثبتوا للموجود الواجب الخصائص المميزة للرب عن الأفلاك بل هذا من تصرف متأخريهم الذين خلطوا فلسفتهم بكلام المعتزلة ونحوهم وإنما أثبت واجب الوجود بطريقة الوجود ابن سينا وأتباعه. وحقيقة قول هؤلاء وجود الحوادث بلا محدث أصلا أما على قول من جعل الأول علة غائية للحركة فظاهر، فإنه لا يلزم من ذلك أن يكون هو فاعلا لها. فقولهم في حركات الأفلاك نظير قول القدرية في حركة الحيوان وكل من الطائفتين قد تناقض قولهم. فإن هؤلاء يقولون بأن فعل الحيوان صادر عن غيره. لكون القدرة والداعي مستلزمين وجود الفعل والقدرة والداعي كلاهما من غير العبد. فيقال لهم: فقولوا هكذا في حركة الفلك بقدرته وداعيه فإنه يجب أن يكونا صادرين عن غيره وحينئذ فيكون الواجب بنفسه هو المحدث لتلك الحوادث شيئا بعد شيء وإن كان ذلك بواسطة العقل وهذا القول هو الذي يقوله ابن سينا وأتباعه وهو باطل أيضا؛ لأن الموجب بذاته القديم الذي يقارنه موجبه ومقتضاه يمتنع أن يصدر عنه." (٢)

-١٣٦٠

"وأما قوله: وقوم نحوا إلى أنه قديم لا بصوت ولا حرف إلا معنى قائم بذات الله - وهم الأشعرية - فهذا صحيح؛ ولكن هذا القول أول من قاله في الإسلام عبد الله بن كلاب؛ فإن السلف والأئمة كانوا يثبتون لله تعالى ما يقوم به من الصفات والأفعال المتعلقة بمشيئته وقدرته. والجهمية تنكر هذا وهذا فوافق ابن كلاب السلف على القول بقيام الصفات القديمة وأنكر أن يقوم به شيء يتعلق بمشيئته وقدرته. وجاء أبو الحسن الأشعري بعده - وكان تلميذا لأبي علي الجبائي المعتزلي ثم إنه رجع عن مقالة المعتزلة وبين تناقضهم في مواضع

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٤٦/١٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٥٥/١٢

كثيرة وبالغ في مخالفتهم في مسائل القدر والإيمان والوعد والوعيد حتى نسبوه بذلك إلى قول المرجئة والجبرية والواقفة – وسلك في الصفات طريقة ابن كلاب. وهذا القول في القرآن هو قول ابن كلاب في الأصل وهو قول من اتبعه كالأشعري وغيره. وقوله: فمن قال إن الحرف والصوت الملفوظ بهما عين الكلام القديم فلأهل الحق فيه رأيان: رأي بتكفيره ورأي بتبديعه إلى قوله: وليعلم أن الحرف اللساني والحرف البناني كلاهما مقيد بزمام تصرفه.." (١)

-١٣٦١

"للسنة كما فعل في مسألة الرؤية والكلام والصفات الخبرية وغير ذلك. والمخالفون له من أهل السنة والحديث ومن المعتزلة والفلاسفة يقولون: إنه متناقض وإن ما وافق فيه المعتزلة يناقض ما وافق فيه أهل السنة كما أن المعتزلة يتناقضون فيما نصروا فيه دين الإسلام فإنهم بنوا كثيرا من الحجج على أصول تناقض كثيرا من دين الإسلام؛ بل جمهور المخالفين للأشعري من المثبتة والنفاة يقولون: إنما قاله في مسألة الرؤية والكلام: معلوم الفساد بضرورة العقل. ولهذا يقول أتباعه: إنه لم يوافقنا أحد من الطوائف على قولنا في " مسألة الرؤية والكلام "؛ فلما كان في كلامه شوب من هذا وشوب من هذا: صار يقول من يقول إن فيه نوعا من التجهم. وأما من قال: إن قوله قول جهم فقد قال الباطل. ومن قال: إنه ليس فيه شيء من قول جهم فقد قال الباطل والله يحب الكلام بعلم وعدل وإعطاء كل ذي حق حقه وتنزيل الناس منازلهم. وقول جهم هو النفي المحض لصفات الله تعالى وهو حقيقة قول القرامطة الباطنية ومنحرفي المتفلسفة: كالفارابي وابن سينا. وأما مقتصدة الفلاسفة كأبي البركات صاحب المعتبر وابن رشد الحفيد – ففي قولهم من الإثبات ما هو خير من قول جهم؛ فإن المشهور عنهم إثبات الأسماء." (٢)

-١٣٦٢

"الحسنى وإثبات أحكام الصفات ففي الجملة قولهم خير من قول جهم وقول ضرار بن عمرو الكوفي خير من قولهم. وأما ابن كلاب والقلانسي والأشعري فليسوا من هذا الباب بل هؤلاء معروفون بالصفاتية مشهورون بمذهب الإثبات؛ لكن في أقوالهم شيء من أصول الجهمية وما يقول الناس إنه يلزمهم بسببه التناقض وإنهم جمعوا بين الضدين وإنهم قالوا ما لا يعقل ويجعلونهم مذبذبين لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء فهذا وجه من

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٧٨/١٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٠٥/١٢

يجعل في قولهم شيئا من أقوال الجهمية كما أن الأئمة - كأحمد وغيره - كانوا يقولون: افترقت الجهمية على " ثلاث فرق ": فرقة يقولون: القرآن مخلوق. وفرقة تقف ولا تقول مخلوق ولا غير مخلوق. وفرقة تقول: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة. ومن المعلوم أنهم إنما أرادوا بذلك افتراقهم في " مسألة القرآن " خاصة وإلا فكثير من هؤلاء يثبت الصفات والرؤية والاستواء على العرش وجعلوه من الجهمية في بعض المسائل: أي أنه وافق الجهمية فيها؛ ليتبين ضعف قوله لا أنه مثل الجهمية ولا أن حكمه حكمهم؛ فإن هذا لا يقوله من يعرف ما يقول. ولهذا عامة كلام أحمد إنما هو يجهم اللفظية لا يكاد يطلق القول بتكفيرهم كما يطلقه بتكفير المخلوقية وقد نسب إلى هذا القول غير واحد من المعروفين بالسنة والحديث: كالحسين الكرابيسي ونعيم." (١)

-١٣٦٣

"الحق ويعزب عنهم وجه آخر وكلام الأئمة من أشد الكلام كأحمد بن حنبل ومن قبله من أئمة المسلمين من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر الأئمة الذين لهم في الأمة لسان صدق: مثل سعيد بن المسيب وعلي بن الحسين وعلقمة والأسود والحسن البصري وابن سيرين وغيرهم من التابعين. ومثل مالك والثوري والأوزاعي والليث بن سعد وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وأبي حنيفة وابن أبي ليلى وشريك وأمثالهم من تابعي التابعين ومثل الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم وأبي عبيد وأمثالهم من أتباع تابعي التابعين. وهم أئمة أهل القرون الثلاثة الذين دخلوا في ثناء النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال: {خير القرون القرن الذي بعثت فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم} . ومن تدبر كلام أئمة المسلمين في هذا الباب وغيرهم وجده أشد الكلام المطابق لصريح المعقول وصحيح المنقول. وهذه الجملة لا تحتمل البسط هنا فقد بسطت في غير هذا الموضع وبين أن " الكلام المذموم " الذي ذمه السلف هو الكلام الباطل المخالف لصحيح المنقول وصريح المعقول؛ وأن ما ثبت بالأدلة القطعية لا يتعارض ولا يتناقض أصلا فلا يتعارض دليلان يقينيان أصلا سواء كانا عقليين." (٢)

-١٣٦٤

"باطلا بصريح العقل مع أنه لم يعرف به قائل من العقلاء قبل هؤلاء. وإنما ألجأ هؤلاء إلى هذا ظنهم صحة دليل المتكلمين على حدوث الأجسام وصحة قول الفلاسفة بوجود موجود وممكن غير الأجسام وإثبات

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٢/٢٠٦

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٢/٢١٢

الموجب بالذات؛ فلما بنوا قولهم على الأصل الفاسد لهؤلاء ولهؤلاء: لزم هذا مع أنهم **متناقضون** في الجمع بين هذين؛ فإن عمدة المتكلمين على إبطال حوادث لا أول لها. وعمدة الفلاسفة على أن المؤثرية من لوازم الواجب بنفسه فإذا قالوا بقدم نفس لها تصورات وإرادات لا تتناهى: لزم جواز حوادث لا تتناهى؛ فبطل أصل قول المتكلمين الذي بنوا عليه حدوث الأجسام؛ فكان حينئذ موافقتهم المتكلمين بلا حجة عقلية فعلم أنهم جمعوا بين **المتناقضين**. وأبو عبد الله ابن الخطيب وأمثاله كانوا أفضل من هؤلاء وعرفوا أنه لا يمكن الجمع بين هذا وهذا فلم يقولوا هذا القول **المتناقض** ولم يهتدوا إلى مذهب السلف والأئمة وإن كانوا يذكرون أصوله في مواضع أخر ويثبتون أن جمهور العقلاء يلتزمونها فلو تفطنوا لما يقوم بذات الله من كلامه وأفعاله المتعلقة بمشيئته وقدرته ودوام اتصافه بصفة الكمال خلصوا من هذه المحارات.." (١)

-١٣٦٥

"والناس متفقون على إطلاق القول بأن كلام زيد في هذا الكتاب وهذا الذي سمعناه كلام زيد ولا يستجيز العاقل إطلاق القول بأنه هو نفسه في هذا المتكلم أو في هذا الورق. وقد نطقت النصوص بأن القرآن في الصدور كقول النبي صلى الله عليه وسلم {استذكروا القرآن فلهو أشد تفلتا من صدور الرجال من النعم في عقلها} وقوله: {الجوف الذي ليس فيه شيء من القرآن كالبيت الخرب} وأمثال ذلك وليس هذا عند عاقل مثل أن يقال الله في صدورنا وأجوافنا ولهذا لما ابتدع شخص يقال له الصوري بأن من قال القرآن في صدورنا فقد قال بقول النصارى فقيل لأحمد قد جاءت جهمية رابعة أي: جهمية الخلقية واللفظية والواقفية وهذه الرابعة - اشتد نكيره لذلك وقال هذا أعظم من الجهمية. وهو كما قال. فإن " الجهمية " ليس فيهم من ينكر أن يقال القرآن في الصدور ولا يشبه هذا بقول النصارى بالحلول إلا من هو في غاية الضلالة والجهالة؛ فإن النصارى يقولون؛ الأب والابن وروح القدس إله واحد وإن الكلمة التي هي اللاهوت تدرعت الناسوت وهو عندهم إله يخلق ويرزق؛ ولهذا كانوا يقولون: إن الله هو المسيح ابن مريم ويقولون: المسيح ابن الله؛ ولهذا كانوا **متناقضين** فإن الذي تدرع المسيح إن كان هو الإله الجامع للأقاليم فهو الأب نفسه وإن كان هو صفة من." (٢)

-١٣٦٦

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢١٩/١٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٩٢/١٢

"{إنه لقول رسول كريم} {ذي قوة عند ذي العرش مكين} {مطاع ثم أمين} {وما صاحبكم بمجنون} {ولقد رآه بالأفق المبين} {وما هو على الغيب بضنين} {وما هو بقول شيطان رجيم} {فأين تذهبون} {إن هو إلا ذكر للعالمين} فالرسول هنا جبريل. وأضافه سبحانه إلى كل منهما باسم رسول لأن ذلك يدل على أنه مبلغ له عن غيره وأنه رسول فيه لم يحدث هو شيئا منه. إذ لو كان قد أحدث منه شيئا لم يكن رسولا فيما أحدثه بل كان منشئا له من تلقاء نفسه وهو سبحانه يضيفه إلى رسول من الملائكة تارة ومن البشر تارة فلو كانت الإضافة لكونه أنشأ حروفه لتناقض الخبران فإن إنشاء أحدهما له يناقض إنشاء الآخر له. وقد كفر الله تعالى من قال: إنه قول البشر فمن قال إن القرآن أو شيئا منه قول بشر أو ملك فقد كذب ومن قال إنه قول رسول من البشر ومن الملائكة بلغه عن مرسله ليس قولا أنشأه فقد صدق ولم يقل أحد من السلف: إن جبريل أحدث ألفاظه ولا محمدا صلى الله عليه وسلم ولا إن الله تعالى خلقها في الهواء أو غيره من المخلوقات ولا إن جبريل أخذها من اللوح المحفوظ بل هذه الأقوال هي من أقوال بعض المتأخرين. وقد بسط الكلام في غير هذا الموضع على تنازع المبتدعين الذين اختلفوا في الكتاب وبين فساد أقوالهم وأن القول السديد هو قول." (١)

-١٣٦٧

"وغيره أن الفاعل لا يقوم به الفعل وكان هذا مما أنكره السلف وجمهور العقلاء وقالوا لا يكون الفاعل إلا من قام به الفعل وأنه يفرق بين الفاعل والفعل والمفعول وذكر البخاري في "كتاب خلق أفعال العباد " إجماع العلماء على ذلك. والذين قالوا إن الفاعل لا يقوم به الفعل وقالوا مع ذلك إن الله فاعل أفعال العباد كأبي الحسن وغيره وأن العبد لم يفعل شيئا وإن جميع ما يخلقه العبد فعل له وهم يصفونه بالصفات الفعلية المنفصلة عنه ويقسمون صفاته إلى صفات ذات وصفات أفعال مع أن الأفعال عندهم هي المفعولات المنفصلة عنه فلزمهم أن يوصف بما خلقه من الظلم والقبائح مع قولهم إنه لا يوصف بما خلقه من الكلام وغيره فكان هذا تناقضا منهم تسلطت به عليهم المعتزلة. ولما قرروا ما هو من أصول أهل السنة وهو أن المعنى إذا قام بمحل اشتق له منه اسم ولم يشتق لغيره منه اسم كاسم المتكلم نقض عليهم المعتزلة ذلك باسم الخالق والعادل فلم يجيبوا عن النقض بجواب سديد. وأما السلف والأئمة فأصلهم مطرد. ومما احتجوا به على أن القرآن غير

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٠٨/١٢

مخلوق ما احتج به الإمام أحمد وغيره من قول النبي صلى الله عليه وسلم {أعوذ بكلمات الله التامات} . قالوا والمخلوق لا يستعاذ به فعورضوا بقوله {أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وبك." (١)

-١٣٦٨

"منك} فطرد السلف والأئمة أصلهم وقالوا معافاته فعله القائم به وأما العافية الموجودة في الناس فهي مفعوله. وكذلك قالوا: إن الله خالق أفعال العباد فأفعال العباد القائمة بهم مفعولة له لا نفس فعله وهي نفس فعل العبد وكان حقيقة قول أولئك نفي فعل الرب ونفي فعل العبد. فتسلطت عليهم المعتزلة في " مسألة الكلام والقدر " تسلطا بينوا به تناقضهم كما بينوا هم تناقض المعتزلة. وهذا أعظم ما يستفاد من أقوال المختلفين الذين أقوالهم باطلة فإنه يستفاد من قول كل طائفة بيان فساد قول الطائفة الأخرى فيعرف الطالب فساد تلك الأقوال ويكون ذلك داعيا له إلى طلب الحق ولا تجد الحق إلا موافقا لما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ولا تجد ما جاء به الرسول إلا موافقا لصريح المعقول فيكون ممن له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد وممن له قلب يعقل به وأذن يسمع بها بخلاف الذين قالوا: {لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير} . وقد وافق الكلابية على قولهم كثير من أهل الحديث والتصوف ومن أهل الفقه المنتسبين إلى الأئمة الأربعة وليس من الأئمة الأربعة." (٢)

-١٣٦٩

"ثم إن كان جبريل لم يسمعه من الله وإنما وجده مكتوبا كانت العبارة عبارة جبريل وكان القرآن كلام جبريل ترجم به عن الله. كما يترجم عن الأخرس الذي كتب كلاما ولم يقدر أن يتكلم به. وهذا خلاف دين المسلمين. وإن احتج محتج بقوله: {إنه لقول رسول كريم} {ذي قوة عند ذي العرش مكين} قيل له فقد قال في الآية الأخرى: {إنه لقول رسول كريم} {وما هو بقول شاعر قليلا ما تؤمنون} {ولا بقول كاهن قليلا ما تذكرون} فالرسول في هذه الآية محمد صلى الله عليه وسلم والرسول في الأخرى جبريل فلو أريد به أن الرسول أحدث عبارته لتناقض الخبران. فعلم أنه أضافه إليه إضافة تبليغ لا إضافة إحداث ولهذا قال: {لقول رسول} ولم يقل ملك ولا نبي ولا ريب أن الرسول بلغه كما قال تعالى: {يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك} فكان {النبي صلى الله عليه وسلم يعرض نفسه على الناس في الموسم ويقول: ألا رجل يحملني إلى قومه لأبلغ

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣١٣/١٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣١٤/١٢

كلام ربي فإن قريشا قد منعوني أن أبلغ كلام ربي؟} ولما أنزل الله: {الم} {غلبت الروم} خرج أبو بكر الصديق فقرأها على على الناس فقالوا: هذا كلامك أم كلام صاحبك؟ فقال: ليس بكلامي ولا كلام صاحبي ولكنه كلام الله. وإن احتج بقوله {ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث} قيل له." (١)

-١٣٧٠

"وقد خلق عبارة بيان. . . (١) فإن قلتم إن تلك العبارة كلامه حقيقة بطلت حجتكم على المعتزلة؛ فإن أعظم حجتكم عليهم قولكم إنه يمتنع أن يكون متكلما بكلام يخلقه في غيره كما يمتنع أن يعلم بعلم قائم بغيره وأن يقدر بقدرة قائمة بغيره وأن يريد بإرادة قائمة بغيره وإن قلتم هي كلام مجازا لزم أن يكون الكلام حقيقة في المعنى مجازا في اللفظ وهذا مما يعلم فساده بالاضطرار من جميع اللغات. و " الصنف الثالث ": الذين لم يمنعوا المقدمتين ولكن استفسروهم وبينوا أن هذا لا يستلزم صحة قولكم بل قالوا: إن قلتم: إن الحرف والصوت محدث بمعنى أنه يجب أن يكون مخلوقا منه منفصلا عنه فهذا دليل على فساد قولكم **وتناقضه** وهذا قول ممنوع وإن قلتم: بمعنى أنه لا يكون قديما فهو مسلم لكن هذه التسمية محدثة. وهؤلاء " صنفان ": صنف قالوا: إن المحدث هو المخلوق المنفصل عنه فإذا قلنا: الحرف والصوت لا يكون إلا محدثا كان بمنزلة قولنا لا يكون إلا مخلوقا وحينئذ فيكون هذا المعتزلي أبطل قوله

Q (١) بياض بالأصل." (٢)

-١٣٧١

"وإليه يعود فقالوا: منه بدأ أي هو المتكلم به لا أنه خلقه في بعض الأجسام المخلوقة. وهذا " الجواب " هو جواب أئمة أهل الحديث والتصوف والفقه وطوائف من أهل الكلام من أئمتهم: من الهشامية والكرامية وغيرهم. وأتباع الأئمة الأربعة: أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد: منهم من يختار جواب الصنف الأول وهم الذين يرتضون قول ابن كلاب في القرآن وهم طوائف من متأخري أصحاب مالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة ومنهم من يختار جواب الصنف الثاني وهم الطوائف الذين ينكرون قول ابن كلاب ويقولون إن القرآن قديم: كالسالمية وطوائف من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة ومنهم من يختار جواب

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥٢١/١٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥٢٨/١٢

الطائفة الثالثة وهم الذين ينكرون قول الطائفتين المتقدمتين الكلابية والسالمية. ثم من هؤلاء من يقول بقول الكرامية – والكرامية ينتسبون إلى أبي حنيفة – ومنهم من لا يختار قول الكرامية أيضا لما فيه من **تناقض** آخر؛ بل يقول بقول أئمة الحديث: كالبخاري وعثمان بن سعيد الدارمي ومحمد بن إسحاق بن خزيمة ومن قبلهم من السلف:." (١)

-١٣٧٢

"تعالى: {نزل به الروح الأمين} {على قلبك لتكون من المنذرين} {بلسان عربي مبين} . وأما قوله تعالى {إنه لقول رسول كريم} فإنه أضافه إليه لأنه بلغه وأداه لا لكونه أحدث منه شيئا وابتدأه؛ فإنه سبحانه قال في إحدى الآيتين: {إنه لقول رسول كريم} {وما هو بقول شاعر قليلا ما تؤمنون} {ولا بقول كاهن قليلا ما تذكرون} {تنزيل من رب العالمين} فالرسول هنا محمد صلى الله عليه وسلم. وقال في الآية الأخرى: {إنه لقول رسول كريم} {ذي قوة عند ذي العرش مكين} {مطاع ثم أمين} فالرسول هنا جبريل. والله يصطفي من الملائكة رسلا ومن الناس؛ فلو كانت إضافته إلى أحدهما لكونه ألف النظم العربي وأحدث منه شيئا غير ذلك **تناقض** الكلام. فإنه إن كان نظم أحدهما لم يكن نظم الآخر. وأيضا فإنه قال: {لقول رسول} ولم يقل لقول ملك ولا نبي ولفظ الرسول يشعر بأنه مبلغ له عن مرسله لا أنه أنشأ من عنده شيئا. وأيضا فقوله: {إنه لقول رسول كريم} ضمير يعود إلى القرآن." (٢)

-١٣٧٣

"وشر من هؤلاء الصابئة والفلاسفة الذين يقولون: إن الله لم يتكلم لا بكلام قائم بذاته ولا بكلام يتكلم به بمشيئته وقدرته: لا قديم النوع ولا قديم العين ولا حادث ولا مخلوق؛ بل كلامه عندهم ما يفيض على نفوس الأنبياء. ويقولون إنه كلم موسى من سماء عقله وقد يقولون: إنه تعالى يعلم الكليات دون الجزئيات؛ فإنه إنما يعلمها على وجه كلي ويقولون مع ذلك: إنه يعلم نفسه ويعلم ما يفعله. وقولهم يعلم نفسه ومفعولاته حق كما قال تعالى: {ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير} لكن قولهم مع ذلك: إنه لا يعلم الأعيان المعينة جهل **وتناقض** فإن نفسه المقدسة معينة والأفلاك معينة وكل موجود معين. فإن لم يعلم المعينات لم يعلم شيئا من الموجودات إذ الكليات إنما تكون كليات في الأذهان لا في الأعيان فمن لم يعلم إلا الكليات لم يعلم شيئا

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٢/٥٣٠

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٢/٥٥٥

من الموجودات. تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا. وهم إنما ألجأهم إلى هذا الإلحاد فرارهم من تجدد الأحوال للباري تعالى مع أن هؤلاء يقولون إن الحوادث تقوم بالقديم وإن الحوادث لا أول لها؛ لكن نفوا ذلك عن الباري لاعتقادهم أنه لا صفة له؛ بل هو وجود مطلق وقالوا: إن العلم نفس عين العالم والقدرة نفس عين القادر والعلم والعالم شيء واحد والمريد والإرادة." (١)

-١٣٧٤

"شيء واحد فجعلوا هذه الصفة هي الأخرى وجعلوا الصفات هي الموصوف. ومنهم من يقول بل العلم كل المعلوم كما يقوله الطوسي صاحب " شرح الإشارات " فإنه أنكر على ابن سينا إثباته لعلمه بنفسه وما يصدر عن نفسه وابن سينا أقرب إلى الصواب لكنه **تناقض** مع ذلك حيث نفى قيام الصفات به وجعل الصفة عين الموصوف وكل صفة هي الأخرى. ولهذا كان هؤلاء هم أوغل في الاتحاد والإلحاد ممن يقول معاني الكلام شيء واحد؛ لكنهم ألزموا قولهم لأولئك فقالوا: إذا جاز أن تكون المعاني المتعددة شيئا واحدا جاز أن يكون العلم هو القدرة والقدرة هي الإرادة. فاعترف حذاق أولئك بأن هذا الإلزام لا جواب عنه. ثم قالوا: وإذا جاز أن تكون هذه الصفة هي الأخرى جاز أن تكون الصفة هي الموصوف فجاء ابن عربي وابن سبعين والقونوي ونحوهم من الملاحدة فقالوا: إذا جاز أن تكون هذه الصفة هي الأخرى والصفة هي الموصوف جاز أن يكون الموجود الواجب القديم الخالق هو الموجود الممكن المحدث المخلوق فقالوا: إن وجود كل مخلوق هو عين وجود الخالق وقالوا: الوجود واحد ولم يفرقوا بين الواحد بالنوع والواحد." (٢)

-١٣٧٥

"الكلام والعلم لم يعرفوا الفرق بين الأنبياء والصالحين في الآيات الخارقة وما لأولياء الشيطان من ذلك - من السحرة والكهان والكفار من المشركين وأهل الكتاب وأهل البدع والضلال من الداخلين في الإسلام فجعلوا الخوارق جنسا واحدا وقالوا: كلها يمكن أن تكون معجزة إذا اقترنت بدعوى النبوة والاستدلال بها والتحدي بمثلها.

وإذا ادعى النبوة من ليس بنبي من الكفار والسحرة فلا بد أن يسلبه الله ما كان معه من ذلك وأن يقيض له من يعارضه ولو عارض واحد من هؤلاء النبي لأعجزه الله فخاصة المعجزات عندهم مجرد كون المرسل إليهم لا

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٢/٥٩٥

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٢/٥٩٦

يأتون بمثل ما أتى به النبي مما لم يكن معتادا للناس قالوا: إن عجز الناس عن المعارضة خرق عادة فهذه هي المعجزات عندهم وهم ضاهوا سلفهم من المعتزلة الذين قالوا المعجزات هي خرق العادة لكن أنكروا كرامات الصالحين وأنكروا أن يكون السحر والكهانة إلا من جنس الشعبذة والحيل لم يعلموا أن الشياطين تعين على ذلك وأولئك أثبتوا الكرامات ثم زعموا أن المسلمين أجمعوا على أن هذه لا تكون إلا لرجل صالح أو نبي قالوا: فإذا ظهرت على يد رجل كان صالحا بهذا الإجماع. وهؤلاء أنفسهم قد ذكروا أنها يكون للسحرة ما هو مثلها وتناقضوا في ذلك كما قد بسط في غير هذا الموضع.." (١)

-١٣٧٦

"ونصرها وغلطوا فيما سلكوه فإن النصر لا يكون بتكذيب الحق وذلك لكونهم لم يحققوا خاصة آيات الأنبياء.

والأشعرية ما ردوه من بدع المعتزلة والرافضة والجهمية وغيرهم وبينوا ما بينوه من تناقضهم وعظموا الحديث والسنة ومذهب الجماعة فحصل بما قالوه من بيان تناقض أصحاب البدع الكبار وردهم ما انتفع به خلق كثير. فإن الأشعري كان من المعتزلة وبقي على مذهبهم أربعين سنة يقرأ على أبي علي الجبائي فلما انتقل عن مذهبهم كان خبيرا بأصولهم وبالرد عليهم وبيان تناقضهم [وأما ما بقي عليه من السنة] (*) فليس هو من خصائص المعتزلة بل هو من القدر المشترك بينهم وبين الجهمية وأما خصائص المعتزلة فلم يوالهم الأشعري في شيء منها؛ بل ناقضهم في جميع أصولهم ومال في " مسائل العدل والأسماء والأحكام " إلى مذهب جهم ونحوه. وكثير من الطوائف "كالنجارية " أتباع حسين النجار و " الضرارية " أتباع ضرار بن عمرو يخالفون المعتزلة في القدر والأسماء والأحكام وإنفاذ الوعيد. والمعتزلة من أبعد الناس عن طريق أهل الكشف والخوارق والصوفية يذمونها ويعيبونها.

Q (*) قال الشيخ ناصر بن حمد الفهد (ص ١١١) :

قوله: (وأما ما بقي عليه من السنة) ، يظهر أنه حصل سقط في هذا الموضع، وصواب العبارة: (وأما ما بقي عليه من [مخالفة] السنة) ، والله أعلم.." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٩٠/١٣

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٩٩/١٣

-١٣٧٧

"تعارضا وكانا متناقضين فإثبات أحدهما هو نفي الآخر فهذا الدليل المعلوم قد علم أنه يثبت هذا وينفي ذلك وذلك المجهول بالعكس فإذا كان لا بد من الترجيح وجب قطعا ترجيح المعلوم ثبوته على ما لم يعلم ثبوته. ولكن قد يقال: إنه لا يقطع بثبوته وقد قلنا: فرق بين اعتقاد الرجحان ورجحان الاعتقاد أما اعتقاد الرجحان فهو علم والمجتهد ما عمل إلا بذلك العلم وهو اعتقاد رجحان هذا على هذا وأما رجحان هذا الاعتقاد على هذا الاعتقاد فهو الظن؛ لكن لم يكن ممن قال الله فيه: {إن يتبعون إلا الظن} بل هنا ظن رجحان هذا وظن رجحان ذاك وهذا الظن هو الراجح ورجحانه معلوم فحكم بما علمه من الظن الراجح ودليله الراجح وهذا معلوم له لا مظنون عنده وهذا يوجد في جميع العلوم والصناعات كالطب والتجارة وغير ذلك.

وأما الجواب عن قولهم الفقه من باب الظنون: فقد أجاب طائفة منهم أبو الخطاب بجواب آخر وهو أن العلم المراد به العلم الظاهر وإن جوز أن يكون الأمر بخلافه كقوله: {فإن علمتموهن مؤمنات} . والتحقيق أن عنه جوابين:." (١)

-١٣٧٨

"حكيما ويكون غير حكيم كذلك المريد قد تكون إرادته حكمة وقد تكون سفها والعلم يطابق المعلوم سواء كان حكمة أو سفها فليس عندهم في نفس الأمر أن الله حكيم وكذلك " الرحمة " ما عندهم في نفس الأمر إلا إرادة ترجيح أحد المثلين بلا مرجح نسبتها إلى نفع العباد وضررهم سواء فليس عندهم في نفس الأمر رحمة ولا محبة أيضا. وقد بسط هذا في غير هذا الموضع وبين تناقضهم في الصفات والأفعال؛ حيث أثبتوا الإرادة مع نفي المحبة والرضا ومع نفي الحكمة وبين تناقضهم وتناقض كل من أثبت بعض الصفات دون بعض وأن المتفلسفة نفاة الإرادة أعظم تناقضا منهم؛ فإن الرازي ذكر في المطالب العالية " مسألة الإرادة " ورجح فيها نفي الإرادة؛ لأنه لم يمكنه أن يجيب عن حجة المتفلسفة على أصول أصحابه الجهمية والمعتزلة ففر إليهم وكذلك في غير هذا من المسائل فهو تارة يرجح قوله قول المتفلسفة وتارة يرجح قول المتكلمة وتارة يحار ويقف واعترف في آخر عمره بأن طريق هؤلاء وهؤلاء لا تشفي عليلا ولا تروي غليلا. وقال: قد تأملت الطرق

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١١٧/١٣

الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفي عليلا ولا تروي غليلا ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن اقرأ في الإثبات: {الرحمن على العرش استوى} {إليه يصعد الكلم." (١)

-١٣٧٩

"ولكن كثير من الناس خفي عليه بطلان هذا الكلام فمنهم من اعتقده موافقا للشرع والعقل حتى اعتقد أن إبراهيم الخليل استدل به ومن هؤلاء من يجعله أصل الدين ولا يحصل الإيمان أو لا يتم إلا به؛ ولكن من عرف ما جاء به الرسول وما كان عليه الصحابة علم بالاضطرار أن الرسول والصحابة لم يكونوا يسلكون هذا المسلك فصار من عرف ذلك يعرف أن هذا بدعة وكثير منهم لا يعرف أنه فاسد؛ بل يظن مع ذلك أنه صحيح من جهة العقل؛ لكنه طويل أو يبعد المعرفة أو هو طريق مخيفة مخطر يخاف على سالكه فصاروا يعيبونه كما يعاب الطريق الطويل والطريق المخيف مع اعتقادهم أنه يوصل إلى المعرفة وأنه صحيح في نفسه. وأما الحذاق العارفون تحقيقه فعلموا أنه باطل عقلا وشرعا وأنه ليس بطريق موصل إلى المعرفة بل إنما يوصل لمن اعتقد صحته إلى الجهل والضلال ومن تبين له **تناقضه** أوصله إلى الحيرة والشك. ولهذا صار حذاق سالكيه ينتهون إلى الحيرة والشك؛ إذ كان حقيقته أن كل موجود فهو حادث مسبوق بالعدم وليس في الوجود قديم وهذا مكابرة؛ فإن الوجود مشهود وهو إما حادث وإما قديم والحادث لا بد له من قديم فثبت وجود القديم على التقديرين.." (٢)

-١٣٨٠

"السكون ضد الحركة فالقابل لأحدهما لا يخلو عنه وعن الآخر. وهؤلاء يقولون: السكون ليس بضد وجودي؛ بل هو عدمي وإنما الوجودي هو الإحداث والإفناء فلو قبل قيام الإحداث والإفناء به لكان قابلا لقيام الأضداد الوجودية والقابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده. وهؤلاء لما أراد منازعوهم إبطال قولهم كان عمدتهم بيان **تناقض** أقوالهم كما ذكر ذلك أبو المعالي وأتباعه وكما ذكر الآمدي **تناقضهم** من وجوه كثيرة. قد ذكرت في غير هذا الموضع وغايتهما أنها تدل على مناقضتهم لا على صحة مذهب المنازع. وثم طائفة كثيرة تقول: إنه تقوم به الحوادث وتزول وإنه كلم موسى بصوت وذلك الصوت عدم وهذا مذهب أئمة السنة والحديث من السلف وغيرهم وأظن الكرامية لهم في ذلك قولان وإلا فالقول بفناء الصوت الذي كلم به موسى

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٢٨/١٣

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٤٨/١٣

من جنس القول بقدمه كما يقول ذلك من يقوله من أهل الكلام والحديث والفقه من السالمية وغيرهم ومن الحنبلية والشافعية والمالكية يقول: إنه كلم موسى بصوت سمعه موسى وذلك الصوت قديم وهذا القول يعرف فساده ببديهة العقل وكذلك قول من يقول كلمه بصوت حادث وأن ذلك الصوت باق لا يزال هو وسائر ما يقوم به من الحوادث هي أقوال يعرف فسادها بالبديهة.." (١)

-١٣٨١

"وأيضا فإن كنت لم تعرفه فأنت جاهل فلا تتكلم وإن عرفته فلا بد أن تميز بينه وبين غيره بما يختص به مثل أن تقول: رب العالمين أو القديم الأزلي أو الموجود بنفسه ونحو ذلك وحينئذ فقد أثبت حيا موجودا قائما بنفسه وأثبته فاعلا وأنت لا تعرف ما هو كذلك إلا الجسم. وإن قدر أنه جاحد له قيل له: فهذا الوجود مشهود فإن كان قديما أزليا موجودا بنفسه فقد يثبت جسم قديم أزلي موجود بنفسه وهو ما فررت منه وإن كان مخلوقا مصنوعا فله خالق خلقه ولا بد أن يكون قديما أزليا؛ فقد ثبت الموجود القائم بنفسه القديم الأزلي على كل تقدير. وهذا مبسوط في غير هذا الموضع. وهنا قد نبهنا على ذلك هو أنه كل من بنى تنزيهه للرب عن النقائص والعيوب على نفي الجسم فإنه لا يمكنه أن ينزهه عن عيب أصلا بهذه الحجة وكذلك من جعل عمدته نفي التركيب. ومن تدبر ما ذكروه في كتبهم تبين له أنهم لم يقيموا حجة على وجوده فلا هم أثبتوه وأثبتوا له ما يستحقه ولا نزهوه ونفوا عنه ما لا يجوز عليه؛ إذ كان إثباته هو إثبات حدوث الجسم ولم يقيموا على ذلك دليلا والنفي اعتمدوا فيه على ذلك وهم **متناقضون** فيه لو." (٢)

-١٣٨٢

"كانوا أقاموا دليلا على نفي كونه جسما فكيف إذا لم يقيموا على ذلك دليلا **وتناقضوا**. وهذا مما يتبين لك أن من خرج عن الكتاب والسنة فليس معه علم لا عقلي ولا سمعي؛ لا سيما في هذا المطلوب الأعظم لكنهم قد يكونون معتقدين لعقائد صحيحة عرفوها بالفطرة العقلية وبما سمعوه من القرآن ودين المسلمين فقلوبهم تثبت ما تثبت وتنفي ما تنفي بناء على هذه الفطرة المكملة بالشرعة المنزلة؛ لكنهم سلكوا هذه الطرق البدعية وليس فيها علم أصلا؛ ولكن يستفاد من كلامهم إبطال بعضهم لقول المبطل الآخر وبيان **تناقضه**. ولهذا لما ذكروا المقالات الباطلة في الرب جعلوا يردونها بأن ذلك تجسيم كما فعل القاضي أبو بكر في هداية

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٥٦/١٣

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٦٦/١٣

المسترشدين وغيره فلم يقيموا حجة على أولئك المبطلين وردوا كثيرا مما يقول اليهود بأنه تجسيم وقد كان اليهود عند النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة وكانوا أحيانا يذكرون له بعض الصفات كحديث الحبر وقد ذم الله اليهود على أشياء كقولهم: (إن الله فقير وإن يده مغلولة وغير ذلك ولم يقل النبي صلى الله عليه وسلم قط إنهم يجسمون ولا أن في التوراة تجسيما ولا عابهم بذلك ولا رد هذه الأقوال الباطلة بأن هذا تجسيم كما فعل ذلك من فعله من النفاة.." (١)

-١٣٨٣

"فتناقضوا في مذهبهم الباطل وجعلوا الكلب والحمار أفضل من أفضل الخلق قال لي: وهم يصرحون باللعنة له ولغيره من الأنبياء ولا ريب أنهم من أعظم الناس عبادة للشيطان وكفرا بالرحمن. وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: {إذا سمعتم صياح الديكة فسلوا الله من فضله فإنها رأت ملكا وإذا سمعتم نهيق الحمار ونباح الكلب فتعوذوا بالله من الشيطان فإنها رأت شيطانا} فهم إذا سمعوا نهيق الحمار ونباح الكلب تكون الشياطين قد حضرت فيكون سجودهم للشياطين. وكان فيهم شيخ جليل من أعظمهم تحقيقا - لكن هذا لم يكن من هؤلاء الذين يسبون الأنبياء - وقد صنف كتابا سماه " فك الأزرار عن أعناق الأسرار " ذكر فيه مخاطبة جرت له مع إبليس وأنه قال له ما معناه: إنكم قد غلبتموني وقهرتموني ونحو هذا لكن جرت لي قصة تعجبت منها مع شيخ منكم فإني تجليت له فقلت: أنا الله لا إله إلا أنا فسجد لي فتعجبت كيف سجد لي. قال هذا الشيخ: فقلت له: ذاك أفضلنا وأعلمنا وأنت لم تعرف قصده ما رأى في الوجود اثنين وما رأى إلا واحدا فسجد لذلك الواحد لا يميز بين إبليس وغيره فجعل هذا الشيخ ذاك الذي سجد لإبليس لا يميز." (٢)

-١٣٨٤

"له خوار ألم يروا أنه لا يكلمهم ولا يهديهم سبيلا اتخذوه وكانوا ظالمين} {ولما سقط في أيديهم ورأوا أنهم قد ضلوا قالوا لئن لم يرحمنا ربنا ويغفر لنا لنكونن من الخاسرين} إلى قوله: {إن الذين اتخذوا العجل سينالهم غضب من ربهم وذلة في الحياة الدنيا وكذلك نجزي المفترين} . قال أبو قلابة: هي لكل مفتر إلى يوم القيامة أن يذله الله.

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٦٧/١٣

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٩٠/١٣

والجهمية النفاة كلهم مفترون كما قال الإمام أحمد بن حنبل إنما يقودون قولهم إلى فرية على الله وهؤلاء من أعظمهم افتراء على الله فإن القائلين بأن وجود الخالق هو وجود المخلوق هم أعظم افتراء ممن يقول إنه يحل فيه وهؤلاء يجهلون من يقول بالحلول أو يقول بالاتحاد وهو أن الخالق اتحد مع المخلوق فإن هذا إنما يكون إذا كان شيئان متباينان ثم اتحد أحدهما بالآخر كما يقوله النصارى من اتحاد اللاهوت مع الناسوت وهذا إنما يقال في شيء معين. وهؤلاء عندهم ما ثم وجود لغيره حتى يتحد مع وجوده وهم من أعظم الناس **تناقضا** فإنهم يقولون ما ثم غير ولا سوى وتقول السبعينية ليس إلا الله بدل قول المسلمين لا إله إلا الله ثم يقولون." (١)

-١٣٨٥

"إلا بتسفيهه وتجويره. فهؤلاء نفوا حكمته وعدله وأولئك نفوا قدرته ومشيئته أو قدرته ومشيئته وعلمه وهؤلاء ضاهوا المجوس في الإشراك بربوبيته حيث جعلوا غيره خالقا وأولئك ضاهوا المشركين الذين لا يفرقون بين عبادته وعبادة غيره بل يجوزون عبادة غيره كما يجوزون عبادته ويقولون: {لو شاء الله ما أشركنا} الآية وهؤلاء منتهى توحيدهم توحيد المشركين وهو توحيد الربوبية فأما توحيد الإلهية المتضمن للأمر والنهي ولكون الله يحب ما أمر به ويبغض ما نهى عنه فهم ينكرونه ولهذا هم أكثر اتباعا لأهوائهم وأكثر شركا وتجويزا من المعتزلة ومنتهى متكلميهم وعبادهم تجويز عبادة الأصنام وأن العارف لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة كما ذكر ذلك صاحب منازل السائرين وأما عبادة الأصنام فباح بها متأخروهم كالرازي صنف فيها مصنفا وابن عربي وابن سبعين وأمثالهما يصرحون بجواز عبادتها وبالإنكار على من أنكر ذلك وهم **متناقضون** في ذلك. ف " القدرية " أصلهم أنه لا يمكن إثبات قدرته وحكمته؛ إذ لو كان قادرا لفعل غير ما فعل فلما لم يفعله دل على أنه غير قادر وقالوا: تثبت حكمته كما يثبت حكمه؛ لأن نفي ذلك يوجب السفه والظلم وهو منزه عنه؛ بخلاف ما لم يقدر عليه فإنه معذور إذا لم يفعله." (٢)

-١٣٨٦

"هل رأيت ربك؟ فقال: لا. وسأله أبو بكر فقال: نعم} . " وأنه أجاب عن مسألة واحدة بجوابين **متناقضين** لاختلاف حال السائلين " فهذا من كلام الكذابين المفترين؛ بل هو من كلام الملاحدة المنافقين؛

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٣/١٩٦

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٣/٢١٣

فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال {ما ينبغي لنبي أن تكون له خائنة الأعين} والحديث في سنن أبي داود وغيره {وكان عام الفتح قد أهدر دم جماعة منهم ابن أبي سرح فجاء به عثمان ليبايع النبي صلى الله عليه وسلم فأعرض عنه مرتين أو ثلاثا ثم بايعه ثم قال: أما كان فيكم رجل رشيد ينظر إلي وقد أعرضت عن هذا فيقتله؟ فقال بعضهم: هلا أومضت إلي يا رسول الله؟ فقال: ما ينبغي لنبي أن تكون له خائنة الأعين} وهذا مبالغة في استواء ظاهره وباطنه وسره وعلانيته وأنه لا يبطن خلاف ما يظهر على عادة المكارين المنافقين. ولا ريب أن القرامطة وأمثالهم من الفلاسفة يقولون: إنه أظهر خلاف ما أبطن وأنه خاطب العامة بأمور أراد بها خلاف ما أفهمهم لأجل مصلحتهم؛ إذ كان لا يمكنه صلاحهم إلا بهذا الطريق وقد زعم ذلك ابن سينا وأصحاب " رسائل إخوان الصفا " وأمثالهم من الفلاسفة والقرامطة الباطنية؛ فإن ابن سينا كان هو وأهل بيته من أتباع الحاكم القرمطي العبيدي الذي كان بمصر. وقول هؤلاء كما أنه من أكفر الأقوال فجهلهم من أعظم الجهل." (١)

-١٣٨٧

"البلاغ المبين} وقال تعالى: {وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول فإن توليتم فإنما على رسولنا البلاغ المبين} وقال تعالى: {يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته} . فهذا ونحوه مما يبين أن الرسل عليهم أن يبلغوا البلاغ المبين يقال: بان الشيء وأبان واستبان وتبين وبين كلها أفعال لازمة. وقد يقال: أبان غيره وبينه وتبينه واستبانه. ومعلوم أن الرسل فعلوا ما عليهم؛ بل قد أخذ الله على أهل العلم الميثاق بأن يبينوا العلم ولا يكتموه وذم كاتميه فقال تعالى: {وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه} وقال تعالى: {ومن أظلم ممن كتم شهادة عنده من الله} وقال تعالى: {إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون} فقد لعن كاتمه وأخبر أنه بينه للناس في الكتاب فكيف يكون قد بينه للناس وهو قد كتم الحق وأخفاه وأظهر خلاف ما أبطن؟ فلو سكت عن بيان الحق كان كاتما ومن نسب الأنبياء إلى الكذب والكتمان مع كونه يقول إنهم أنبياء فهو من أشر المنافقين وأخبثهم وأبينهم **تناقضا**. وكثير من أهل النسك والعبادة والعلم والنظر ممن سلك طريق." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٤٩/١٣

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٦٥/١٣

-١٣٨٨

"الطمأنينة إليه في هذه المضايق أعظم ودلالته أتم فلأي شيء نفيت مدلوله أو توقفت وأعدت هذه الصفات كلها إلى الإرادة مع أن النصوص لم تفرق؟ فلا يذكر حجة إلا عورض بمثلها في إثباته الإرادة زيادة على الفعل. " الثالث " يقال له: إذا قال لك الجهمي الإرادة لا معنى لها إلا عدم الإكراه أو نفس الفعل والأمر به وزعم أن إثبات إرادة تقتضي محذورا إن قال بقدمها ومحذورا إن قال بحدوثها. وهنا اضطربت المعتزلة فإنهم لا يقولون بإرادة قديمة لامتناع صفة قديمة عندهم ولا يقولون بتجدد صفة له لامتناع حلول الحوادث عند أكثرهم مع **تناقضهم**. فصاروا حزبين: البغداديون وهم أشد غلوا في البدعة في الصفات وفي القدر نفوا حقيقة الإرادة. وقال الجاحظ لا معنى لها إلا عدم الإكراه. وقال الكعبي لا معنى لها إلا نفس الفعل إذا تعلقت بفعله ونفس الأمر إذا تعلقت بطاعة عباده. والبصريون كأبي علي وأبي هاشم قالوا: تحدث إرادة لا في محل فلا إرادة فالتزموا حدوث حادث غير مراد وقيام صفة بغير محل،." (١)

-١٣٨٩

"كهشام بن الحكم الرافضي فإنه قد قيل: أول ما تكلم في الجسم نفيا وإثباتا من زمن هشام بن الحكم وأبي الهذيل العلاف فإن أبا الهذيل ونحوه من قدماء المعتزلة نفوا الجسم لما سلكوا من القياس فعارضهم هشام وأثبت الجسم لما سلكوه من القياس واعتقد الأولون إحالة ثبوته واعتقد هذا إحالة نفيه وتارة يجمعون بين النصوص والقياس بجمع يظهر فيه الإحالة **والتناقض**. فما أعلم أحدا من الخارجين عن الكتاب والسنة من جميع فرسان الكلام والفلسفة إلا ولا بد أن **يتناقض** فيحيل ما أوجب نظيره ويوجب ما أحال نظيره إذ كلامهم من عند غير الله وقد قال الله تعالى: {ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا} . والصواب ما عليه أئمة الهدى وهو أن يوصف الله بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله لا يتجاوز القرآن والحديث ويتبع في ذلك سبيل السلف الماضين أهل العلم والإيمان والمعاني المفهومة من الكتاب والسنة لا ترد بالشبهات فتكون من باب تحريف الكلم عن مواضعه ولا يعرض عنها فيكون من باب الذين إذا ذكروا بآيات ربهم يخرون عليها صما وعميانا ولا يترك تدبر القرآن فيكون من باب الذين لا يعلمون الكتاب إلا أماني. فهذا أحد الوجهين وهو منع أن تكون هذه من المتشابه.." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٣/٣٠٠

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٣/٣٠٥

-١٣٩٠

"وسئل – رحمه الله –:

عن قوله صلى الله عليه وسلم {من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار} " فاختلاف المفسرين في آية واحدة إن كان بالرأي فكيف النجاة؟ وإن لم يكن بالرأي فكيف وقع الاختلاف والحق لا يكون في طرفي نقيض أفتونا.؟

فأجاب – رحمه الله تعالى –:

ينبغي أن يعلم أن الاختلاف الواقع من المفسرين وغيرهم على وجهين: " أحدهما " ليس فيه تضاد **وتناقض**؛ بل يمكن أن يكون كل منهما حقا وإنما هو اختلاف تنوع أو اختلاف في الصفات أو العبارات وعامة الاختلاف الثابت عن مفسري السلف من الصحابة والتابعين هو من هذا الباب فإن الله سبحانه إذا ذكر في القرآن اسما مثل قوله: {اهدنا الصراط المستقيم} فكل من المفسرين يعبر عن الصراط المستقيم بعبارة يدل بها على بعض صفاته وكل ذلك حق بمنزلة ما يسمى الله ورسوله وكتابه بأسماء كل اسم منها يدل على صفة من صفاته فيقول بعضهم: {الصراط المستقيم} كتاب الله أو اتباع كتاب الله." (١)

-١٣٩١

"ولا نزاع بين المسلمين أن الحروف السبعة التي أنزل القرآن عليها لا تتضمن **تناقض** المعنى وتضاده؛ بل قد يكون معناها متفقا أو متقاربا كما قال عبد الله بن مسعود: إنما هو كقول أحدكم أقبل وهلم وتعال. وقد يكون معنى أحدهما ليس هو معنى الآخر؛ لكن كلا المعنيين حق وهذا اختلاف تنوع وتغاير لا اختلاف تضاد **وتناقض** وهذا كما جاء في الحديث المرفوع عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا حديث: {أنزل القرآن على سبعة أحرف إن قلت: غفورا رحيما أو قلت: عزيزا حكيما فالله كذلك ما لم تختم آية رحمة بآية عذاب أو آية عذاب بآية رحمة} ". وهذا كما في القراءات المشهورة (ربنا باعد) (وباعد) ، {إلا أن يخافا ألا يقيما} . و (إلا أن يخافا ألا يقيما) (وإن كان مكرهم لتزول) . (وليزول منه الجبال) و (بل عجبت) . (وبل عجبت) ونحو ذلك. ومن القراءات ما يكون المعنى فيها متفقا من وجه متباينا من وجه كقوله: (يخدعون ويخادعون (ويكذبون ويكذبون (ولمستم ولامستم) و (حتى يطهرن) (ويطهرن) ونحو ذلك فهذه القراءات التي يتغاير فيها

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٨١/١٣

المعنى كلها حق وكل قراءة منها مع القراءة الأخرى بمنزلة الآية مع الآية يجب الإيمان بها كلها واتباع ما تضمنته من المعنى علما وعملا لا يجوز ترك موجب إحداهما لأجل الأخرى ظنا أن ذلك." (١)

-١٣٩٢

"تعارض بل كما قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه من كفر بحرف منه فقد كفر به كله. وأما ما اتحد لفظه ومعناه وإنما يتنوع صفة النطق به كالهمزات والمدات والإمالات ونقل الحركات والإظهار والإدغام والاختلاس وترقيق اللامات والراءات: أو تغليظها ونحو ذلك مما يسمى القراءات الأصول فهذا أظهر وأبين في أنه ليس فيه تناقض ولا تضاد مما تنوع فيه اللفظ أو المعنى؛ إذ هذه الصفات المتنوعة في أداء اللفظ لا تخرجه عن أن يكون لفظا واحدا ولا يعد ذلك فيما اختلف لفظه واتحد معناه أو اختلف معناه من المترادف ونحوه ولهذا كان دخول هذا في حرف واحد من الحروف السبعة التي أنزل القرآن عليها من أولى ما يتنوع فيه اللفظ أو المعنى وإن وافق رسم المصحف وهو ما يختلف فيه النقط أو الشكل. ولذلك لم يتنازع علماء الإسلام المتبوعين من السلف والأئمة في أنه لا يتعين أن يقرأ بهذه القراءات المعينة في جميع أمصار المسلمين؛ بل من ثبت عنده قراءة الأعمش شيخ حمزة أو قراءة يعقوب بن إسحاق الحضرمي ونحوهما كما ثبت عنده قراءة حمزة والكسائي فله أن يقرأ." (٢)

-١٣٩٣

"نافع وعاصم ليست هي الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها وذلك باتفاق علماء السلف والخلف. وكذلك ليست هذه القراءات السبعة هي مجموع حرف واحد من الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها باتفاق العلماء المعتبرين؛ بل القراءات الثابتة عن أئمة القراء - كالأعمش ويعقوب وخلف وأبي جعفر يزيد بن القعقاع وشيبة بن نصاح ونحوهم - هي بمنزلة القراءات الثابتة عن هؤلاء السبعة عند من ثبت ذلك عنده كما ثبت ذلك. وهذا أيضا مما لم يتنازع فيه الأئمة المتبوعون من أئمة الفقهاء والقراء وغيرهم وإنما تنازع الناس من الخلف في المصحف العثماني الإمام الذي أجمع عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعون لهم بإحسان والأمة بعدهم هل هو بما فيه من القراءات السبعة وتمام العشرة وغير ذلك هل هو حرف من الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها؟ أو هو مجموع الأحرف السبعة على قولين مشهورين. والأول قول أئمة السلف

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٩١/١٣

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٩٢/١٣

والعلماء والثاني قول طوائف من أهل الكلام والقراء وغيرهم وهم متفقون على أن الأحرف السبعة لا يخالف بعضها بعضا خلافا يتضاد فيه المعنى **ويتناقض**؛ بل يصدق بعضها بعضا كما تصدق الآيات بعضها بعضا.." (١)

١٣٩٤-

"رواه أحمد من طريق ابن لهيعة. وذكر أن بعضهم قال: في خمس وأكثرهم على سبع فالصحيح عندهم في حديث عبد الله بن عمرو أنه انتهى به النبي صلى الله عليه وسلم إلى سبع كما أنه أمره ابتداء بقراءته في الشهر فجعل الحد ما بين الشهر إلى الأسبوع وقد روي أنه أمره ابتداء أن يقرأه في أربعين وهذا في طرف السعة يناظر التثليث في طرف الاجتهاد. وأما رواية من روى: " {من قرأ القرآن في أقل من ثلاث لم يفقه} " فلا تنافي رواية التسبيع فإن هذا ليس أمرا لعبد الله بن عمرو ولا فيه أنه جعل قراءته في ثلاث دائما سنة مشروعة وإنما فيه الإخبار بأن من قرأه في أقل من ثلاث لم يفقه ومفهومه مفهوم العدد وهو مفهوم صحيح أن من قرأه في ثلاث فصاعدا فحكمه نقيض ذلك **والتناقض** يكون بالمخالفة ولو من بعض الوجوه. فإذا كان من يقرؤه في ثلاث أحيانا قد يفقهه حصل مقصود الحديث ولا يلزم إذا شرع فعل ذلك أحيانا لبعض الناس أن يكون المداومة على ذلك مستحبة؛ ولهذا لم يعلم في الصحابة على عهده من داوم على ذلك أعني على قراءته دائما فيما دون السبع ولهذا كان الإمام أحمد - رحمه الله - يقرؤه في كل سبع.." (٢)

١٣٩٥-

"وقال شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى -:

هذا تفسير آيات أشكلت حتى لا يوجد في طائفة من "كتب في التفسير " إلا ما هو خطأ فيها.

منها قوله: {إن الذين آمنوا والذين هادوا} الآيتان، فهو سبحانه وصف أهل السعادة من الأولين والآخرين وهو الذي يدل عليه اللفظ ويعرف به معناه من غير **تناقض** ومناسبة لما قبلها ولما بعدها وهو المعروف عند السلف ويدل عليه ما ذكروه من سبب نزولها بالأسانيد الثابتة عن سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد {قال سلمان: سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن أهل دين كنت معهم فذكر من عبادتهم فنزلت الآية} . ولم

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٠١/١٣

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٠٧/١٣

يذكر فيه أنهم من أهل النار كما روي بأسانيد ضعيفة وهذا هو الصحيح كما في مسلم {إلا بقايا من أهل الكتاب} . والنبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يجيب بما لا علم عنده وقد." (١)

-١٣٩٦

"ثبت أنه أثنى على من مات في الفترة كزيد بن عمرو وغيره ولم يذكر ابن أبي حاتم خلافا عن السلف؛ لكن ذكر عن ابن عباس ثم أنزل الله {ومن يبتغ غير الإسلام دينا} الآية ومراده أن الله يبين أنه لا يقبل إلا الإسلام من الأولين والآخرين وكثير من السلف يريد بلفظ النسخ رفع ما يظن أن الآية دالة عليه؛ فإن من المعلوم أن من كذب رسولا واحدا فهو كافر فلا يتناوله قوله: {من آمن بالله} إلخ. وظن بعض الناس: أن الآية فيمن بعث إليهم محمد صلى الله عليه وسلم خاصة فغلطوا ثم افترقوا على أقوال متناقضة.." (٢)

-١٣٩٧

"واختاره أبو سليمان الدمشقي والقاضي أبو يعلى وقالوا: هذا خبر والأخبار لا تنسخ. و " فصل الخطاب ": أن لفظ " النسخ " مجمل فالسلف كانوا يستعملونه فيما يظن دلالة الآية عليه من عموم أو إطلاق أو غير ذلك كما قال من قال: إن قوله: {اتقوا الله حق تقاته} {وجاهدوا في الله حق جهاده} نسخ بقوله: {فاتقوا الله ما استطعتم} وليس بين الآيتين تناقض لكن قد يفهم بعض الناس من قوله: {حق تقاته} و {حق جهاده} الأمر بما لا يستطيعه العبد فينسخ ما فهمه هذا كما ينسخ الله ما يلقي الشيطان ويحكم الله آياته. وإن لم يكن نسخ ذلك نسخ ما أنزله بل نسخ ما ألقاه الشيطان إما من الأنفس أو من الأسماع أو من اللسان. وكذلك ينسخ الله ما يقع في النفوس من فهم معنى وإن كانت الآية لم تدل عليه لكنه محتمل وهذه الآية من هذا الباب؛ فإن قوله: {وإن تبدوا ما في أنفسكم} الآية إنما تدل على أن الله يحاسب بما في النفوس لا على أنه يعاقب على كل ما في النفوس وقوله: {لمن يشاء} يقتضي أن الأمر إليه في المغفرة والعذاب لا إلى غيره. ولا يقتضي أنه يغفر ويعذب بلا حكمة ولا عدل كما قد يظنه من يظنه من." (٣)

-١٣٩٨

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦٨/١٤

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦٩/١٤

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٠١/١٤

"الناس حتى يجوزوا أنه يعذب على الأمر اليسير من السيئات مع كثرة الحسنات وعظمها وأن الرجلين اللذين لهما حسنات وسيئات يغفر لأحدهما مع كثرة سيئاته وقلة حسناته ويعاقب الآخر على السيئة الواحدة مع كثرة حسناته ويجعل درجة ذاك في الجنة فوق درجة الثاني. وهؤلاء يجوزون أن يعذب الله الناس بلا ذنب وأن يكلفهم ما لا يطيقون ويعذبهم على تركه والصحابة إنما هربوا وخافوا أن يكون الأمر من هذا الجنس فقالوا: لا طاقة لنا بهذا؛ فإنه إن كلفنا ما لا نطيق عذبنا فنسخ الله هذا الظن وبين أنه لا يكلف نفسا إلا وسعها وبين بطلان قول هؤلاء الذين يقولون إنه يكلف العبد ما لا يطيقه ويعذبه عليه وهذا القول لم يعرف عن أحد من السلف والأئمة؛ بل أقوالهم تناقض ذلك حتى إن سفيان بن عيينة سئل عن قوله: {لا يكلف الله نفسا إلا وسعها} قال: إلا يسرها ولم يكلفها طاقتها. قال البغوي: وهذا قول حسن؛ لأن الوسع ما دون الطاقة وإنما قاله طائفة من المتأخرين لما ناظروا المعتزلة في " مسائل القدر " وسلك هؤلاء مسلك الجبر جهم وأتباعه فقالوا هذا القول وصاروا فيه على مراتب وقد بسط هذا في غير هذا الموضع. قال ابن الأنباري في قوله: {ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به} أي لا تحملنا ما يثقل علينا أداؤه وإن كنا مطيقين له على تحشم." (١)

-١٣٩٩

"أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها. فمن وجد خيرا فليحمد الله. ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه} وقال تعالى {أولما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنى هذا قل هو من عند أنفسكم} وقال تعالى {وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون} وقال تعالى {ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون} وقال تعالى {وما ظلمناهم ولكن ظلموا أنفسهم} وقال تعالى {وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين} وقال تعالى {لأملأن جهنم منك وممن تبعك منهم أجمعين} وقال تعالى للمؤمنين {ولكن الله حبب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان أولئك هم الراشدون} وقد أمروا أن يقولوا في الصلاة {اهدنا الصراط المستقيم} {صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين} .

فصل:

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٠٢/١٤

وقد ظن طائفة: أن في الآية إشكالا أو **تناقضا** في الظاهر حيث قال {كل من عند الله} ثم فرق بين الحسنات والسيئات. فقال {ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك} .." (١)

-١٤٠٠

"وهذا من قلة فهمهم وعدم تدبرهم الآية. وليس في الآية **تناقض**. لا في ظاهرها ولا في باطنها. لا في لفظها ولا معناها. فإنه ذكر عن المنافقين والذين في قلوبهم مرض الناكصين عن الجهاد. ما ذكره بقوله {أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة وإن تصبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله وإن تصبهم سيئة يقولوا هذه من عندك} هذا يقولونه لرسول الله صلى الله عليه وسلم أي بسبب ما أمرتنا به من دينك والرجوع عما كنا عليه: أصابتنا هذه السيئات. لأنك أمرتنا بما أوجبها. فالسيئات: هي المصائب والأعمال التي ظنوا أنها سبب المصائب: هو أمرهم بها. وقولهم " من عندك " تتناول مصائب الجهاد التي توجب الهزيمة لأنه أمرهم بالجهاد. وتتناول أيضا مصائب الرزق على جهة التشاؤم والتطير. أي هذا عقوبة لنا بسبب دينك. كما كان قوم فرعون يتطيرون بموسى وبمن معه. وكما قال أهل القرية للمرسلين {إنا تطيرنا بكم} وكما قال الكفار من ثمود لصالح ولقومه: {اطيرنا بك وبمن معك} فكانوا يقولون عما يصيبهم - من الحرب والزلزال والجراح والقتل وغير ذلك مما يحصل من العدو -: هو منك. لأنك أمرتنا بالأعمال الموجبة لذلك. ويقولون عن هذا وعن المصائب السمائية: إنها منك. أي بسبب طاعتنا لك واتباعنا لدينك: أصابتنا هذه." (٢)

-١٤٠١

"ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه} وقوله {ما من شفيع إلا من بعد إذنه} .

فمن تدبر القرآن: تبين له أنه كما قال تعالى {الله نزل أحسن الحديث كتابا متشابها مثاني} يشبه بعضه بعضا. ويصدق بعضه بعضا. ليس بمختلف ولا **بمتناقض** {ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا} . وهو " مثاني " يثني الله فيه الأقسام. ويستوفيها. والحقائق: إما متماثلة. وهي " المتشابه " وإما مماثلة. وهي: الأصناف والأقسام والأنواع. وهي " المثاني ". و " التثنية " يراد بها: جنس التعديد من غير اقتصار على اثنين فقط. كما في قوله تعالى {ارجع البصر كرتين} يراد به: مطلق العدد كما تقول: قلت له مرة بعد مرة. تريد: جنس العدد. وتقول: هو يقول كذا ويقول كذا. وإن كان قد قال مرات كقول حذيفة بن اليمان

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٤/٢٤٨

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٤/٢٤٩

رضي الله عنهما {عن النبي صلى الله عليه وسلم إنه جعل يقول بين السجدتين: رب اغفر لي. رب اغفر لي} لم يرد: أن هذا قاله مرتين فقط كما يظنه بعض الناس الغالطين. بل يريد: أنه جعل يثني هذا القول ويردده ويكرره كما كان يثني لفظ التسبيح.." (١)

١٤٠٢-

"وكذلك الاقتصادان فإن هذا يقصد المعبود بأنواع من المقاصد والأعمال والآخر يقصده بما يضاد ذلك وينافيه وليس كذلك تنوع طرق المسلمين ومذاهبهم؛ فإن دينهم واحد كل منهم يعتقد ما يعتقده الآخر ويعبده بالدين الذي يعبده ويسوغ أحدهما للآخر أن يعمل بما تنازع فيه من الفروع فلم يختلفا؛ بل نقول أبلغ من هذا أن القدر الذي يتنازع فيه المسلمون من الفروع لا بد أن يكون أحدهما أحسن عند الله فإن هذا مذهب جمهور الفقهاء الموافقين لسلف الأمة على أن المصيب عند الله واحد في جميع المسائل فذاك الصواب هو أحسن عند الله وإن كان أحدهما يقر الآخر. فالإقرار عليه لا يمنع أن يكون مفضولا مرجوحا وإنما يمنع أن يكون محرما. وإذا كان هذا في دق الفروع فما الظن بما تنازعوا فيه من الأصول؟ فإنه لا خلاف بين المسلمين ولا بين العقلاء أن المصيب في نفس الأمر واحد وإنما تنازعوا في المخطئ هل يغفر له أو لا يغفر وهل يكون مصيبا بمعنى أداء الواجب؟ وسقوط اللوم لا بمعنى صحة الاعتقاد؟ فإن هذا لا يقوله عاقل: أن الاعتقادين **المتناقضين** من كل وجه يكون كل منهما صوابا. فتلخيص الأمر أن هذا المقام إنما فيه تفضيل قول وعمل على قول وعمل فالأقوال والأعمال المختلفة لا بد فيها من تفضيل بعضها على بعض." (٢)

١٤٠٣-

"وقال:

في قوله تعالى {ومن الناس من يعبد الله على حرف فإن أصابه خير اطمأن به وإن أصابته فتنة انقلب على وجهه خسر الدنيا والآخرة ذلك هو الخسران المبين} {يدعو من دون الله ما لا يضره وما لا ينفعه ذلك هو الضلال البعيد} {يدعو لمن ضره أقرب من نفعه لبئس المولى ولبئس العشير} فإن آخر هذه الآية قد أشكل على كثير من الناس كما قال طائفة من المفسرين كالثعلبي والبغوي واللفظ للبغوي قال: هذه الآية من مشكلات القرآن وفيها أسئلة أولها: قالوا: قد قال الله تعالى في الآية الأولى: {يدعو من دون الله ما لا يضره}

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٤/٤٠٧

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٤/٤٣١

أي لا يضره ترك عبادته وقوله: {لمن ضره} أي ضر عبادته؛ - قلت: هذا جواب. وذكر صاحب الكشاف جوابا غير هذا: فقال: فإن قلت: الضر والنفع منتفيان عن الأصنام مثبتان لهما في الآيتين وهذا **تناقض** قلت: إذا حصل المعنى ذهب هذا الوهم: وذلك أن الله سفه الكافر بأنه يعبد جمادا لا يملك ضرا ولا نفعا وهو يعتقد فيه لجهله وضلاله." (١)

-١٤٠٤

"أنه يستشفع به حين يستشفع به؛ ثم قام يوم القيامة هذا الكافر بدعاء وصراخ حين رأى استضراره بالأصنام ودخوله النار بعبادتها ولا يرى أثر الشفاعة التي ادعاها لها: {لمن ضره أقرب من نفعه لبئس المولى ولبئس العشير} أو كرر يدعو كأنه قال: {يدعو من دون الله ما لا يضره وما لا ينفعه} ثم قال: {لمن ضره} بكونه معبودا {أقرب من نفعه} بكونه شفيعا {لبئس المولى} . قلت: فقد جعل ضره بكونه معبودا وذكر تضرره بذلك: وفي الآخرة. وقد قال السدي ما يتضمن الجوابين في تفسيره المعروف قال: {ما لا يضره} قال: لا يضره إن عصاه {وما لا ينفعه} قال: لا ينفعه الصنم إن أطاعه {يدعو لمن ضره} قال: ضره في الآخرة من أجل عبادته إياه في الدنيا. قلت: وهذا الذي ذكر من الجواب: كلام صحيح لكن لم يبين فيه وجه نفي **التناقض**. فنقول: قوله: {ما لا يضره وما لا ينفعه} هو نفي لكون المدعو المعبود من دون الله يملك نفعا أو ضرا وهذا يتناول كل ما سوى." (٢)

-١٤٠٥

"وقد تخرق له العادة فيرى من خلفه. كما قال النبي صلى الله عليه وسلم {إني لأراكم من بعدي} وفي رواية {من بعد ظهري} وفي لفظ للبخاري {إني لأراكم من ورائي} وفي لفظ في الصحيحين {إني والله لأبصر من ورائي كما أبصر من بين يدي} . لكن هم بجهة منه وهم خلفه. فكيف تقاس رؤية الرائي لغيره على رؤيته لنفسه؟ ثم تشبيه رؤيته هو برؤيتنا نحن تشبيه باطل. فإن بصره يحيط بما رآه بخلاف أبصارنا. وهؤلاء القوم أثبتوا ما لا يمكن رؤيته وأحبوا نصر مذهب أهل السنة والجماعة والحديث فجمعوا بين أمرين **متناقضين**. فإن ما لا يكون داخل العالم ولا خارجه ولا يشار إليه يمتنع أن يرى بالعين لو كان وجوده في الخارج ممكنا فكيف وهو ممتنع؟ وإنما يقدر في الأذهان من غير أن يكون له وجود في الأعيان فهو من باب الوهم والخيال الباطل. ولهذا

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٥/٢٦٩

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٥/٢٧٠

فسروا " الإدراك " بالرؤية في قوله: {لا تدركه الأبصار} كما فسرتها المعتزلة. لكن عند المعتزلة هذا خرج مخرج المدح فلا يرى بحال وهؤلاء قالوا: لا يرى في الدنيا دون الآخرة. والآية تنفي الإدراك مطلقا دون الرؤية كما قال ابن كلاب." (١)

-١٤٠٦

"لأن جميع المخلوقات خلقت لغاية مقصودة بها فلا بد أن تهدى إلى تلك الغاية التي خلقت لها. فلا تتم مصلحتها وما أريدت له إلا بهدايتها لغاياتها. وهذا مما يبين أن الله خلق الأشياء لحكمة وغاية تصل إليها كما قال ذلك السلف وجمهور المسلمين وجمهور العقلاء. وقالت طائفة كجهم وأتباعه إنه لم يخلق شيئا لشيء ووافقه أبو الحسن الأشعري ومن اتبعه من الفقهاء أتباع الأئمة. وهم يثبتون أنه مريد وينكرون أن تكون له حكمة يريدها. وطائفة من المتفلسفة يثبتون عنايته وحكمته وينكرون إرادته. وكلاهما **تناقض**. وقد بسط الكلام على فساد قول هؤلاء في غير هذا الموضع وأن منتهاهم جحد الحقائق. فإن هذا يقول: " لو كان له حكمة يفعل لأجلها لكان يجب أن يريد الحكمة وينتفع بها وهو منزه عن ذلك ". وذاك يقول: " لو كان له إرادة لكان يفعل لجر منفعة؛ فإن الإرادة لا تعقل إلا كذلك ". وأرسطو وأتباعه يقولون: " لو فعل شيئا لكان الفعل لغرض وهو منزه عن ذلك ".." (٢)

-١٤٠٧

"وكان الجهم بن صفوان ومن اتبعه كذلك لما ناظر أهل الهند كما كان المعتزلة كذلك لما ناظروا المجوس الفرس والمجوس أرجح من المشركين. فإن من أنكر الأمر والنهي أو لم يقر بذلك فهو مشرك صريح كافر أكفر من اليهود والنصارى والمجوس كما يوجد ذلك في كثير من المتكلمة والمتصوفة أهل الإباحة ونحوهم. ولهذا لم يظهر هؤلاء ونحوهم في عصر الصحابة والتابعين لقرب عهدهم بالنبوة. وإنما ظهر أولئك القدرية المجوسية لأن مذهبهم فيه تعظيم للأمر والنهي والثواب والعقاب. فهم أقرب إلى الكتاب والسنة والرسول والدين من هؤلاء المعطلة للأمر والنهي فإن هؤلاء من شر الخلق. وأما القدرية الإبليسية فهم الذين يقرون بوجود الأمر والنهي من الله ويقرون مع ذلك بوجود القضاء والقدر منه لكن يقولون: هذا فيه جهل وظلم. فإنه **بتناقضه** يكون

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٨٧/١٦

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٣٠/١٦

جهلا وسفها وبما فيه من عقوبة العبد بما خلق فيه يكون ظلما. وهذا حال إبليس. فإنه قال {بما أغويتني لأزينن لهم في الأرض." (١)

-١٤٠٨

"لم يخلقهما باطلا وأن ذلك ظن الذين كفروا. وقال {أفحسبتم أنما خلقناكم عبثا} وقال {أيحسب الإنسان أن يترك سدى} أي مهملا لا يؤمر ولا ينهى. وهذا استفهام إنكار على من جوز ذلك على الرب. والجهمية المجبرة تجوز ذلك عليه ولا تنزهه عن فعل وإن كان من منكرات الأفعال. ولا تنعته بلوازم كرمه ورحمته وحكمته وعدله فيعلم أنه يفعل ما هو اللائق بذلك ولا يفعل ما يضاد ذلك. بل تجوز كل مقدور أن يكون وأن لا يكون وإنما يجزم بأحدهما لأجل خبر سمعي أو عادة مطردة مع **تناقضهم** في الاستدلال بالخبر أخبار الرسل وعادات الرب. كما بسط هذا في مواضع مثل الكلام على معجزات الأنبياء وعلى إرسال الرسل والأمر والنهي وعلى المعاد ونحو ذلك مما يتعلق بأفعاله وأحكامه الصادرة عن مشيئته. فإنها صادرة عن حكمته وعن رحمته ومشيئته مستلزمة لهذا وهذا لا يشاء إلا مشيئة متضمنة للحكمة وهو أرحم بعباده من الوالدة بولدها كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: {لله أرحم بعباده من الوالدة بولدها} .." (٢)

-١٤٠٩

"يجمع بين ما رآه من رأي أولئك وبين ما نقله عن هؤلاء. ولهذا يقول فيه طائفة إنه خرج من التصريح إلى التمويه. كما يقوله طائفة: إنهم الجهمية الإناث وأولئك الجهمية الذكور. وأتباعه الذين عرفوا رأيه في تلك الأصول ووافقوه أظهروا من مخالفة أهل السنة والحديث ما هو لازم لقولهم ولم يهابوا أهل السنة والحديث ويعظموا ويعتقدوا صحة مذاهبهم كما كان هو يرى ذلك. والطائفتان أهل السنة والجهمية يقولون إنه **تناقض** لكن السني يحمد موافقته لأهل الحديث ويذم موافقته للجهمية والجهمي يذم موافقته لأهل الحديث ويحمد موافقته للجهمية. ولهذا كان متأخرو أصحابه كأبي المعالي ونحوه أظهر تجهما وتعطيلا من متقدميهم. وهي مواضع دقيقة يغفر الله لمن أخطأ فيها بعد اجتهاده. لكن الصواب ما أخبر به الرسول فلا يكون الحق في خلاف ذلك قط والله أعلم.

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٣٩/١٦

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٩٩/١٦

ومن أعظم الأصول التي دل عليها القرآن في مواضع كثيرة جدا وكذلك الأحاديث وسائر كتب الله وكلام السلف وعليها تدل." (١)

-١٤١٠

"فصل:

إثبات صفات الكمال له طرق. أحدها ما نبهنا عليه من أن الفعل مستلزم للقدرة ولغيرها. فمن النظار من يثبت أولا القدرة ومنهم من يثبت أولا العلم ومنهم من يثبت أولا الإرادة. وهذه طرق كثير من أهل الكلام. وهذه يستدل عليها بجنس الفعل وهي طريقة من لا يميز بين مفعول ومفعول كجهم بن صفوان ومن اتبعه. وهؤلاء لا يثبتون حكمة ولا رحمة إذ كان جنس الفعل لا يستلزم ذلك. لكن هم أثبتوا بالفعل المحكم المتقن العلم. وكذلك تثبت بالفعل النافع الرحمة وبالغايات المحمودة الحكمة. ولكن هم **متناقضون** في الاستدلال بالإحكام والإتقان على العلم إذ كان ذلك إنما يدل إذا كان فاعلا لغاية يقصدها. وهم يقولون إنه يفعل لا لحكمة ثم يستدلون بالإحكام على العلم وهو **تناقض**. كما **تناقضوا** في المعجزات حيث جعلوها دالة على صدق النبي إما." (٢)

-١٤١١

"للعلم الضروري بذلك؛ وإما لكونه لو لم تدل لزم العجز. وهي إنما تدل إذا كان الفاعل يقصد إظهارها ليدل بها على صدق الأنبياء. فإذا قالوا إنه لا يفعل شيئا لشيء **تناقضوا**.

وأما الطريق الأخرى في إثبات الصفات وهي: الاستدلال بالأثر على المؤثر وأن من فعل الكامل فهو أحق بالكمال. والثالثة طريقة قياس الأولى وهي الترجيح والتفضيل وهو أن الكمال إذا ثبت للمحدث الممكن المخلوق فهو للواجب القديم الخالق أولى. والقرآن يستدل بهذه وهذه وهذه. فالاستدلال بالأثر على المؤثر أكمل كقوله تعالى {وقالوا من أشد منا قوة} قال الله تعالى {أولم يروا أن الله الذي خلقهم هو أشد منهم قوة.} وهكذا كل ما في المخلوقات من قوة وشدة تدل على أن الله أقوى وأشد وما فيها من علم يدل على أن الله أعلم وما فيها من علم وحياة يدل على أن الله أولى بالعلم والحياة.." (٣)

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٠٩/١٦

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٥٦/١٦

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٥٧/١٦

-١٤١٢

"وقد ذكرنا في مواضع أن تنزيهه يرجع إلى أصلين. تنزيهه عن النقص المناقض لكماله. فما دل على ثبوت الكمال له فهو يدل على تنزهه عن النقص المناقض لكماله. وهذا مما يبين أن تنزهه عن النقص معلوم بالعقل بخلاف ما قال طائفة من المتكلمين إن ذلك لا يعلم إلا بالسمع. وقد بينا في غير هذا الموضع أن الطرق العقلية التي سلكوها من الاستدلال بالإعراض على حدوث الأجسام لا تدل على إثباته ولا على إثبات شيء من صفات الكمال ولا على تنزهه عن شيء من النقائص. فليس عند القوم ما يحيلون به عنه شيئا من النقائص. وهم معترفون بأن الأفعال يجوز عليه منها كل شيء بخلاف الصفات. لكن طريقهم في الصفات فاسد **متناقض** كما قد بسط في غير هذا الموضع. الثاني: أنه ليس كمثله شيء في صفات الكمال. والقرآن مملوء بإثبات هذين الأصلين بإثبات صفات الكمال على وجه التفصيل وتنزيهه عن التمثيل سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا.." (١)

-١٤١٣

"وهذا كلام في إبطال التأويل وحمل للفظ على ما دل عليه ظاهره على ما يليق بجلال الله. فإذا قيل مع هذا: إن له تأويلا لا يعلمه إلا الله وأريد بالتأويل هذا الجنس كان **تناقضا**. كيف ينفي جنس التأويل ويثبت له تأويلا لا يعلمه إلا الله. فعلم أن التأويل الذي لا يعلمه إلا الله لا يناقض حمله على ما دل عليه اللفظ بل هو أمر آخر يحقق هذا ويوافقه لا يناقضه ويخالفه كما قال مالك: الاستواء معلوم والكيف مجهول. وإذا كان كذلك أمكن أن من العلماء من يعلم من معنى الآية ما يوافق القرآن لم يعلمه غيره ويكون ذلك من تفسيرها. وهو من التأويل الذي يعلمه الراسخون في العلم كمن يعلم أن المراد بالآية مجيء الله قطعا لا شك في ذلك لكثرة ما دل عنده على ذلك. ويعلم مع ذلك أنه العلي الأعلى يأتي إتيانا تكون المخلوقات محيطة به وهو تحتها. فإن هذا مناقض لكونه العلي الأعلى. والجد الأعلى أبو عبد الله رحمه الله قد جرى في تفسيره على ما ذكر من الطريقة. وهذه عادته وعادات غيره.." (٢)

-١٤١٤

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٦٣/١٦

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٢٠/١٦

"ولهذا قيل لأبي سعيد الخراز بم عرفت الله؟ قال: " بالجمع بين النقيضين ". وأراد أنه يجتمع له ما **يتناقض** في حق الخلق كما اجتمع له أنه خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها من الأعيان والأفعال مع ما فيها من الخبث وأنه عدل حكيم رحيم. وأنه يمكن من مكنه من عباده من المعاصي مع قدرته على منعهم وهو في ذلك حكيم عادل. فإنه أعلم الأعلمين وأحكم الحاكمين وخير الفاتحين؛ يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم. فأن لا يحيطوا علما بما هو أعظم في ذلك أولى وأحرى. وقد سألوا عن الروح فقيل لهم {الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلا} . وفي الصحيحين {أن الخضر قال لموسى لما نقر عصفور في البحر: ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلا كما نقص هذا العصفور من هذا البحر} . فالذي ينفى عنه وينزه عنه إما أن يكون مناقضا لما علم من صفاته الكاملة فهذا ينفى عنه جنسه كما قال: {الله لا إله إلا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم} وقال {وتوكل على الحي الذي لا يموت} . فجنس السنة والنوم والموت ممتنع عليه لا يجوز أن يقال في شيء من هذا " إنه يجوز عليه كما يليق بشأنه " لأن هذا الجنس يوجب نقصا في كماله.." (١)

-١٤١٥

"علامات الحدث أو كل ما أوجب نقصا وحدوثا فالرب منزه عنه فهذا كلام حق معلوم متفق عليه. لكن الشأن فيما تقول النافية. إنه من سمات الحدث وآخرون ينازعونهم. لا سيما والكتاب والسنة **تناقض** قولهم قالت الجهمية: إن قيام الصفات به. أو قيام الصفات الاختيارية هو من سمات الحدث. وهذا باطل عند السلف وأئمة السنة بل وجمهور العقلاء بل ما ذكروه يقتضي حدوث كل شيء. فإنه ما من موجود إلا وله صفات تقوم به وتقوم به أحوال تحصل بالمشيئة والقدرة. فإن كان هذا مستلزما للحدوث لزم حدوث كل شيء وأن لا يكون في العالم شيء قديم. وهذا قد بسط في مواضع أيضا. وسمات الحدث التي تستلزم الحدوث مثل افتقار إلى الغير. فكل ما افتقر إلى غيره فإنه محدث كائن بعد أن لم يكن. والرب منزه عن الحاجة إلى ما سواه بكل وجه. ومن ظن أنه محتاج إلى العرش أو حملة العرش فهو جاهل ضال. بل هو الغني بنفسه وكل ما سواه فقير إليه من كل وجه. وهو الصمد الغني عن كل شيء وكل ما سواه يصمد إليه محتاجا إليه {يسأله من في السماوات والأرض كل يوم هو في شأن}." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٦/٤٢٥

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٦/٤٢٨

-١٤١٦

"الصحيحين وغيرها: هذه أخبار آحاد لا تفيد العلم. وأبلغ من هؤلاء من يقول: دلالة القرآن لفظية سمعية والدلالة السمعية اللفظية لا تفيد اليقين. ويجعلون العمدة على ما يدعونه من العقليات وهي باطلة فاسدة منها ما يعلم بطلانه وكذبه. وهؤلاء أيضا قد يكفرون من خالف ذلك كما فعل أولئك. وكلا الطريقين باطل ولو لم يكفر مخالفه. فإذا كفر مخالفه صار من أهل البدع الذين يبتدعون بدعة ويكفرون من خالفهم فيها كما فعلت الخوارج وغيرهم. وقد بسط في غير هذا الموضع أن الأدلة التي توجب العلم لا **تناقض** قط. ولا يناقض الدليل العقلي الذي يفيد العلم للدليل السمعي الذي يفيد العلم قط كما قد بينا ذلك في كتاب " درء تعارض العقل والنقل ". وهذه الأحاديث قد ذكر بعضها القاضي أبو يعلى في كتاب " إبطال التأويل " مثل ما ذكر في حديث المعراج حديثا طويلا عن أبي عبيدة {أن محمدا رأى ربه} . وطائفة ممن يقول بأنه رأى ربه بعينه يكفرون من خالفهم لما." (١)

-١٤١٧

"أحسن بيان وبين الآيات الدالة على الخالق سبحانه وأسمائه الحسنى وصفاته العليا ووحدانيته على أحسن وجه كما قد بسط في مواضع. وأما أهل البدع من أهل الكلام والفلسفة ونحوهم فهم لم يثبتوا الحق بل أصلوا أصولا **تناقض** الحق. فلم يكفهم أنهم لم يهتدوا ولم يدلوا على الحق حتى أصلوا أصولا **تناقض** الحق ورأوا أنها **تناقض** ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم فقدموها على ما جاء به الرسول. ثم تارة يقولون: الرسول جاء بالتخييل وتارة يقولون: جاء بالتأويل وتارة يقولون: جاء بالتجهيل. فالفلاسفة ومن وافقهم أحيانا يقولون: خاطب الجمهور بالتخييل لم يقصد إخبارهم بالأمر على ما هو عليه بل أخبرهم بخلاف ما الأمر عليه ليتخيلوا ما ينفعهم. وهذا قول من يعرف بأنه كان يعرف الحق كابن سينا وأمثاله ويقولون: الذي فعله من التخييل غاية ما يمكن. ومنهم من يقول: لم يعرف الحق بل تخيل وخيل كما يقوله الفارابي وأمثاله. ويجعلون الفيلسوف أفضل من النبي ويجعلون النبوة من جنس المنامات.." (٢)

-١٤١٨

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٣٣/١٦

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٤٠/١٦

"وأما هؤلاء فيبين أن كلامهم الذي يعارضون به الرسول باطل لا تعارض فيه. ولا يكفي كونه باطلا لا يعارض بل هو أيضا مخالف لصريح العقل. فهم كانوا يدعون أن العقل يناقض النقل. فيبين أربع مقامات: أن العقل لا يناقضه. ثم يبين أن العقل يوافقه. ويبين أن عقلياتهم التي عارضوا بها النقل باطلة. ويبين أيضا أن العقل الصريح يخالفهم. ثم لا يكفي أن العقل يبطل ما عارضوا به الرسول بل يبين أن ما جعلوه دليلا على إثبات الصانع إنما يدل على نفيه. فهم أقاموا حجة تستلزم نفي الصانع وإن كانوا يظنون أنهم يثبتون بها الصانع. والمقصود هنا أن كلامهم الذي زعموا أنهم أثبتوا به الصانع إنما يدل على نفي الصانع وتعطيله. فلا يكفي فيه أنه باطل لم يدل على الحق؛ بل دل على الباطل الذي يعلمون هم وسائر العقلاء أنه باطل. ولهذا كان يقال في أصولهم " ترتيب الأصول في تكذيب الرسول " ويقال أيضا هي " ترتيب الأصول في مخالفة الرسول والمعقول ". جعلوها أصولا للعلم بالخالق وهي أصول **تناقض** العلم به. فلا يتم العلم بالخالق إلا مع اعتقاد نقيضها. وفرق بين الأصل والدليل المستلزم للعلم بالرب وبين المناقض المعارض للعلم بالرب.." (١)

-١٤١٩

"فالمتفلسفة يقولون إنهم أثبتوا واجب الوجود. وهم لم يثبتوه بل كلامهم يقتضي أنه ممتنع الوجود. والجهمية والمعتزلة ونحوهم يقولون إنهم أثبتوا القديم المحدث للحوادث وهم لم يثبتوه بل كلامهم يقتضي أنه ما ثم قديم أصلا. وكذلك الأشعرية والكرامية وغيرهم ممن يقول إنه أثبت العلم بالخالق فهم لم يثبتوه لكن كلامهم يقتضي أنه ما ثم خالق. وهذه الأسماء الثلاثة هي التي يظهرها هؤلاء واجب الوجود والقديم والصانع أو الخالق ونحو ذلك. ثم إنه من المعلوم بضرورة العقل أنه لا بد في الوجود من موجود واجب بنفسه قديم أزلي محدث للحوادث. فإذا كان هذا معلوما بالفطرة والضرورة والبراهين اليقينية وكانت أصولهم التي عارضوا بها الرسول **تناقض** هذا دل على فسادها جملة وتفصيلا. وقد ذكرنا في مواضع أن الإقرار بالصانع فطري ضروري مع كثرة دلائله وبراهينه. ونقول هنا: لا ريب أنا نشهد الحوادث كحدوث السحاب والمطر والزرع والشجر والشمس وحدوث الإنسان وغيره من الحيوان." (٢)

-١٤٢٠

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٤٣/١٦

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٤٤/١٦

"وكذلك إذا قيل: إما ممكن وإما واجب وبين الممكن بأنه المحدث كان من هذا الجنس. وأما إذا فسر الممكن بما يتناول القديم كما فعل ابن سينا وأتباعه كالرازي كان هذا باطلا. فإنه على هذا التقدير لا يمكن إثبات الممكن المفتقر إلى الواجب ابتداء والدليل لا يتم إلا بإثبات هذا ابتداء. وإنما يمكن ذلك في أن المحدث لا بد له من محدث. فإن هذا تشهد أفراده وتعلم بالعقل كلياته. وأما إثبات قديم أزلي ممكن فهذا مما اتفق العقلاء على امتناعه. وابن سينا وأتباعه وافقوا على امتناعه كما ذكروه في المنطق تبعا لسلفهم؛ لكن **تناقضوا** أولا. فسلفهم وهم يقولون: الممكن العامي والخاصي الذي يمكن وجوده وعدمه لا يكون إلا حادثا لا يكون ضروريا وكل ما كان قديما أزليا فهو ضروري عندهم. وكذلك إذا قيل: الموجود إما أن يكون مخلوقا وإما أن لا يكون مخلوقا والمخلوق لا بد له من موجود غير مخلوق فثبت وجود الموجود الذي ليس بمخلوق على التقديرين. وكذلك إذا قيل: الموجود إما غني عن غيره وإما فقير إلى غيره والفقير المحتاج إلى غيره لا تزول حاجته وفقره إلا بغنى عن غيره." (١)

-١٤٢١

"ومقتضاه حدوث كل موجود وإمكان كل موجود وأنه ليس في الوجود قديم ولا واجب بنفسه. فأصولهم **تناقض** مطلوبهم. وهي طريقة مضلة لا هادية. لكن كما قال الله تعالى: {ومن يعش عن ذكر الرحمن نقيض له شيطانا فهو له قرين} {وإنهم ليصدونهم عن السبيل ويحسبون أنهم مهتدون} .

وأما الذين يقولون: نثبت الصانع والخالق ويقولون: إنا نسلك غير هذه الطريق كالاستدلال بحدوث الصفات على الرب. فإن هذه تدل عليه من غير احتياج إلى ما التزمه أولئك. والرازي قد ذكر هذه الطريق. وأما الأشعري نفسه فلم يستدل بها. بل " في اللمع " و " رسالته " إلى الثغر استدل بالحوادث على حدوث ما قامت به كما ذكره في النطفة بناء على امتناع حوادث لا أول لها. ثم جعل حدوث تلك الجواهر التي ذكر أنه دل على حدوثها هو الدليل على ثبوت الصانع. وهذه الطريق باطلة كما قد بين. وأما تلك فهي صحيحة لكن أفسدوها من جهة كونهم جعلوا." (٢)

-١٤٢٢

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٤٦/١٦

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٥٦/١٦

"وكذلك القدرة التي أثبتوها وصفوها بما يمتنع أن يكون قدرة. وهي شرط في الخلق. فإذا نفوا شرط الخلق انتفى الخلق فلم يبق خالقا. فالذي وصفوا به الخالق يناقض كونه خالقا ليس بلازم لكونه خالقا. وهم جعلوه لازما لا مناقضا. أما الإرادة فذكروا لها ثلاثة لوازم والثلاثة **تناقض** الإرادة. قالوا إنها تكون ولا مراد لها بل لم يزل كذلك ثم حدث مرادها من غير تحول حالها. وهذا معلوم الفساد ببديهة العقل. فإن الفاعل إذا أراد أن يفعل فالمتقدم كان عزما على الفعل وقصدا له في الزمن المستقبل لم يكن إرادة للفعل في الحال. بل إذا فعل فلا بد من إرادة الفعل في الحال. ولهذا يقال: الماضي عزم والمقارن قصد. فوجود الفعل بمجرد عزم من غير أن يتجدد قصد من الفاعل ممتنع. فكان حصول المخلوقات بهذه الإرادة ممتنعا لو قدر إمكان حدوث الحوادث بلا سبب فكيف وذاك أيضا ممتنع في نفسه؟ فصار الامتناع من جهة الإرادة ومن جهة تعينت بما هو ممتنع في نفسه. الثاني قولهم إن الإرادة ترجح مثلا على مثل: فهذا مكابرة بل لا تكون الإرادة إلا لما ترجح وجوده على عدمه عند الفاعل. إما لعلمه بأنه أفضل أو لكون محبته له أقوى. وهو إنما يترجح في العلم لكون." (١)

-١٤٢٣

"من لوازمها لا تعرف وقد يعلم المسلمون أن الرب على كل شيء قدير وأنه يفعل ما يشاء وهم لا يعرفون كثيرا من لوازم القدرة والمشيئة. لكن أهل الاستقامة كما لا يعرفون اللوازم فلا ينفونها فإن نفيها خطأ. وأما عدم العلم بها كلها فهذا لازم لجميع الناس فسبحان من أحاط بكل شيء علما وأحصى كل شيء عددا. وما سواه {ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء} وهو سبحانه {يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يحيطون به علما} ولكن المقصود بيان أن المخالفين للرسول صلى الله عليه وسلم ولو في كلمة لا بد أن يكون في قولهم من الخطأ بحسب ذلك. وأن الأدلة العقلية والسمعية المنقولة عن سائر الأنبياء توافق ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم **وتناقض** ما يقوله أهل البدع المخالفون للكتاب والسنة. وإذا قالوا: إن العقل يخالف النقل أخطئوا في خمسة أصول: أحدها: أن العقل الصريح لا يناقضه. الثاني: أنه يوافقه الثالث: أن ما يدعونه من العقل المعارض ليس بصحيح. الرابع: أن ما ذكروه من المعقول المعارض هو المعارض للمعقول الصريح. الخامس: أن ما أثبتوا به الأصول كمعرفة الباري وصفاته لا يثبتها بل يناقض إثباتها.." (٢)

-١٤٢٤

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٦/٤٥٨

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٦/٤٦٣

"ولهذا جاء كتاب الله جامعا. كما قال صلى الله عليه وسلم " {أعطيت جوامع الكلم} " وقال تعالى: {كتابا متشابها مثاني} فالتشابه يكون في الأمثال والمثاني في الأقسام فإن التثنية في مطلق التعديد. كما قد قيل في قوله: {ارجع البصر كرتين} وكما في قول حذيفة "كنا نقول بين السجدتين: رب اغفر لي رب اغفر لي " وكما يقال: فعلت هذا مرة بعد مرة فتثنية اللفظ يراد به التعديد؛ لأن العدد ما زاد على الواحد وهو أول التثنية وكذلك ثنيت الثوب أعم من أن يكون مرتين فقط أو مطلق العدد فهو جميعه متشابه يصدق بعضه بعضا ليس مختلفا بل كل خبر وأمر منه يشابه الخبر لاتحاد مقصود الأمرين ولاتحاد الحقيقة التي إليها مرجع الموجودات. فلما كانت الحقائق المقصودة والموجودة ترجع إلى أصل واحد وهو الله سبحانه. كان الكلام الحق فيها خبرا وأمرا متشابها ليس بمنزلة المختلف **المتناقض**. كما يوجد في كلام أكثر البشر والمصنفون الكبار منهم يقولون شيئا ثم ينقضونه وهو جميعه مثاني؛ لأنه استوفيت فيه الأقسام المختلفة فإن الله يقول: {ومن كل شيء خلقنا زوجين} فذكر الزوجين مثاني والإخبار عن الحقائق بما هي عليه بحيث يحكم على الشيء بحكم نظيره وهو حكم على المعنى الواحد المشترك خبرا أو طلبا خطاب متشابه فهو متشابه مثاني.." (١)

-١٤٢٥

"وقال: {يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويتوب عليكم والله عليم حكيم} {والله يريد أن يتوب عليكم ويريد الذين يتبعون الشهوات أن تميلوا ميلا عظيما} {يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفا} . وهذا مبسوط في موضع آخر. والمقصود هنا: أنه لا بد في الأمر من طلب واستدعاء واقتضاء سواء قيل: إن هناك إرادة شرعية وأنه لا إرادة للرب متعلقة بأفعال العباد سواها كما تقوله المعتزلة ونحوهم من القدرية أو قيل: لا إرادة للرب إلا الإرادة الخلقية القدرية التي يقال فيها ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وأن إرادته عين نفس محبته ورضاه وأن إرادته ومحبته ورضاه متعلقة بكل ما يوجد من إيمان وكفر ولا تتعلق بما لا يوجد سواء كان إيمانا أو كفرا وأنه ليس للعبد قدرة لها أثر في وجود مقدوره وليس في المخلوقات قوى وأسباب يخلق بها ولا لله حكمة يخلق ويأمر لأجلها كما يقول هذا وما يشبهه جهم بن صفوان رأس الجبرية هو ومن وافقه على ذلك أو بعضه من طوائف أهل الكلام وبعض متأخري الفقهاء وغيرهم المثبتين للقدر على هذه الطريقة لا على طريقة السلف والأئمة كأبي الحسن وغيره؛ فإن هؤلاء ناقضوا القدرية المعتزلة

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥٢٣/١٦

مناقضة ألجأتهم إلى إنكار حقيقة الأمر والنهي والوعد والوعيد وإن كان من يقول ببعض ذلك **يتناقض** وقد يثبت أحدهم من ذلك ما لا حقيقة له في المعنى.." (١)

-١٤٢٦

"ويرضاه كفرا قبيحا معاقبا عليه. وهو كما قال أبو المعالي فإن المتقدمين من جميع أهل السنة على ما دل عليه الكتاب والسنة من أنه سبحانه لا يرضى ما نهى عنه ولا يحبه وعلى ذلك قدماء أصحاب الأئمة الأربعة أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد كأبي بكر عبد العزيز وغيره من قدمائهم ولكن من المتأخرين من سوى بين الجميع كما قاله أبو الحسن وهو في الأصل قول لجهم فهو الذي قال في القدر بالجبر وبما يخالف أهل السنة وأنكر رحمه الله تعالى وكان يخرج إلى الجذمى فيقول: أرحم الراحمين يفعل هذا؟ فنفى أن يكون الله أرحم الراحمين وقد قال الصادق المصدوق {لله أرحم بعباده من الوالدة بولدها} . وهذه مسائل عظيمة ليس هذا موضع بسطها. وإنما المقصود هنا التنبيه على الجمل فإن كثيرا من الناس يقرأ كتبا مصنفة في أصول الدين وأصول الفقه بل في تفسير القرآن والحديث ولا يجد فيها القول الموافق للكتاب والسنة الذي عليه سلف الأمة وأئمتها وهو الموافق لصحيح المنقول وصريح المعقول بل يجد أقوالا كل منها فيه نوع من الفساد **والتناقض** فيحار ما الذي يؤمن به في هذا الباب وما الذي جاء به الرسول وما هو الحق والصدق إذ لم يجد في تلك الأقوال ما يحصل به ذلك وإنما الهدى فيما جاء به الرسول الذي قال الله فيه: {وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم} {صراط الله الذي له ما في السماوات وما في الأرض ألا إلى الله تصير الأمور} .." (٢)

-١٤٢٧

"**متناقضون** أما الأول فلأن سلب النقيضين ممتنع كما أن جمعهما ممتنع فيمتنع أن يكون شيء من الأشياء لا موجودا ولا معدوما. وأما **تناقضهم** لا بد أن يذكروا ما ذكروا أنه يسلب عنه النقيضان ببعض الأمور التي يتميز بها ليخبر عنه بهذا السلب وأي شيء قالوه فلا بد أن يتضمن نفيا أو إثباتا بل لا بد أن يتضمن إثباتا وقد بسطنا الرد عليهم في غير هذا الموضع. ولهذا كان كثير من الملاحدة لا يصلون إلى هذا الحد؛ بل يقولون كما قال أبو يعقوب السجستاني وغيره من الملاحدة: نحن لا ننفي النقيضين بل نسكت عن إضافة واحد منهما إليه؛ فلا نقول هو موجود ولا معدوم ولا حي ولا ميت ولا عالم ولا جاهل. فيقال لهم:

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦٣/١٧

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٠٢/١٧

إعراض قلوبكم عن العلم به وكف ألسنتكم عن ذكره لا يوجب أن يكون هو في نفسه مجردا عن النقيضين؛ بل يفيد هذا كفركم بالله وكراهتكم لمعرفته وذكره وعبادته وهذا حقيقة مذهبكم. ومن قال من الملاحدة المنتسبين إلى التصوف والتحقيق كابن سبعين والصدر القونوي وغيرهما: إنه وجود مطلق بشرط الإطلاق عن كل وصف ثبوتي وسلبي فهو من جنس هؤلاء. لكن هؤلاء يقولون هو وجود مطلق فيخصونه بالوجود دون العدم. ثم يقولون هو مطلق والمطلق بشرط الإطلاق عن كل قيد سلبي وثبوتي إنما يكون." (١)

-١٤٢٨

"وأما الإرادة التي يقال فيها إنها تخص أحد المثلين عن الآخر بلا سبب فتلك هل يوصف الله بها؟ فيه نزاع. فإن قيل: إنه لا يوصف بها فلا كلام وإن قيل: إنه يوصف بها فمعلوم أن تخصيص الأنبياء عليهم السلام بهذا وتخصيص أعدائهم بهذا لم يصدر عن تخصيص بلا مخصص؛ بل يعلم أنه قصد تخصيص هؤلاء بالإكرام وهؤلاء بالعقاب وأن إيمان هؤلاء سبب تخصيصهم بهذا وكفر هؤلاء سبب تخصيصهم بهذا. ولبسط هذه الأمور موضع آخر. لكن المقصود هنا أن هذه الثلاثة داخلة في الثلاثة الأول. ولكن أبو حامد يجعل الحجاج صنعة الكلام ويجعل عمارة الطريق علم الفقه ويجعل أخبار الأنبياء علم القصص ويقول: إن الكلام والجدل ليس فيه بيان حق بدليل؛ بل إنما فيه دفع البدع ببيان **تناقضها**؛ ويجعل أهله من جنس خفراء الحجيج ويجعل علم الفقه ليس غايته إلا مصلحة الدنيا وهذا مما نازعه فيه أكثر الناس وتكلموا فيه بكلام ليس هذا موضعه كما تكلموا على ما ذكره في هذا الكتاب (جواهر القرآن) وغيره من كتبه من معاني الفلسفة وجعل ذلك هو باطن القرآن وكلام علماء المسلمين على رد هذا أكثر من كلامهم على رد ذلك؛ فإن هذا فيه مما يناقض مقصود الرسول أمور عظيمة كما تكلموا على ما ذكره في النبوة بما يشبه كلام الفلاسفة فيها.." (٢)

-١٤٢٩

"تقوم بذاته حتى يقال: هل بعضها أفضل من بعض أم لا؟ وكل قول سوى قول السلف والأئمة في هذا الباب فهو خطأ **متناقض** وأي شيء قاله في جواب هذه المسألة كان خطأ لا يمكنه أن يجيب فيه بجواب صحيح. فمن قال: إنه ليس له صفة ثبوتية بل ليس له صفة إلا سلبية أو إضافية – كما يقول ذلك الجهمية المحضة من المتفلسفة والمتكلمة أتباع جهم بن صفوان – فهذا إذا قيل له أيهما أفضل: نسبته التي هي الخلق

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٠٦/١٧

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٢٠/١٧

إلى السموات والأرض أم إلى بعوضة؟ أم أيما أفضل: نفي الجهل بكل شيء عنه والعجز عن كل شيء أم نفي الجهل بالكليات؟ لم يمكنه أن يجيب بجواب صحيح على أصله الفاسد. فإنه إن قال: خلق السموات مماثل خلق البعوضة كان هذا مكابرة للعقل والشرع قال تعالى: {لخلق السماوات والأرض أكبر من خلق الناس ولكن أكثر الناس لا يعلمون} وإن قال: بل ذلك أعظم وأكبر كما في القرآن قيل له ليس عندك أمران وجوديان يفضل أحدهما الآخر إذ الخلق على قولك لا يزيد على المخلوق فلم يبق إلا العدم المحض فكيف يعقل في المعدومين من كل وجه أن يكون أحدهما أفضل من صاحبه إذا لم يكن هناك وجود يحصل فيه التفاضل؟ وكذلك إذا قيل: نفي الجهل والعجز عن بعض الأشياء مثل نفي ذلك عن بعض الأشياء كان هذا مكابرة وإن قال: بل نفي الجهل العام أكمل من نفي الجهل الخاص قيل له: إذا لم." (١)

-١٤٣٠

"فلهذا لا يطلق القول بأن كلام الله وعلم الله ونحو ذلك هو هو لأن هذا باطل. ولا يطلق أنه غيره لئلا يفهم أنه بائن عنه منفصل عنه. وهذا الذي ذكره الإمام أحمد عليه الحذاق من أئمة السنة فهؤلاء لا يطلقون أنه هو ولا يطلقون أنه غيره ولا يقولون ليس هو هو ولا غيره. فإن هذا أيضا إثبات قسم ثالث وهو خطأ ففرق بين ترك إطلاق اللفظين لما في ذلك من الإجمال وبين نفي مسمى اللفظين مطلقا وإثبات معنى ثالث خارج عن مسمى اللفظين. فجاء بعد هؤلاء " أبو الحسن " وكان أحذق ممن بعده فقال: ننفي مفردا لا مجموعا فنقول مفردا: ليست الصفة هي الموصوف ونقول مفردا: ليست غيره ولا يجمع بينهما فيقال: لا هي هو ولا هي غيره لأن الجمع بين النفي فيه من الإيهام ما ليس في التفريق. وجاء بعده أقوام فقالوا: بل ننفي مجموعا فنقول: لا هي هو ولا هي غيره. ثم كثير من هؤلاء إذا بحثوا يقولون هذا المعنى أما أن يكون غيره فيتناقضون. وسبب ذلك أن لفظ " الغير " مجمل: يراد بالغير: المباين المنفصل ويراد بالغير: ما ليس هو عين الشيء. وقد يعبر عن الأول بأن الغيرين ما جاز وجود أحدهما وعدمه أو ما جاز مفارقة أحدهما الآخر بزمان أو مكان أو وجود ويعبر عن الثاني بأنه ما جاز العلم بأحدهما مع." (٢)

-١٤٣١

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٤١/١٧

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٦٠/١٧

"بعد ذلك على هذه الأقوال مع أن أكثر الذين قالوا بعض هذه الأقوال لا يعلمون ما قال غيرهم؛ بل غاية ما عند أئمتهم المصنفين في هذا الباب معرفة قولين أو ثلاثة أو أربعة من هذه الأقوال - كقول المعتزلة والكلابية والسالمية والكرامية - ولا يعرفون أن في الإسلام من قال سوى ذلك ويصنف أحدهم كتابا كبيرا في " مقالات الإسلاميين " وفي " الملل والنحل " ويذكر عامة الأقوال المبتدعة في هذا الباب والقول المأثور عن السلف والأئمة لا يعرفه ولا ينقله مع أن الكتاب والسنة مع المعقول الصريح لا يدل إلا عليه وكل ما سواه أقوال **متناقضة** كما بسط في موضعه. والقصد هنا: أن من كان عنده أن قول المعتزلة مثلا أو قول المعتزلة والكرامية أو قول هؤلاء وقول الكلابية أو قول هؤلاء وقول السالمية - هو باطل من أقوال أهل البدع لم يبق عنده قول أهل السنة إلا القول الآخر الذي هو أيضا من الأقوال المبتدعة المخالفة لصريح المعقول وصحيح المنقول فيفرع على ذلك القول ما يضيفه إلى السنة ثم إذا تدبر نصوص الكتاب والسنة وآثار السلف وجدها تخالف ذلك القول أصلا وفرعا كما وقع لمن أنكر فضل " فاتحة الكتاب " و " آية الكرسي " و ({قل هو الله أحد} على غيرها من القرآن فإن عمدتهم ما قدمته من الأصل الفاسد. أما كون الكلام واحدا فلا يتصور فيه." (١)

-١٤٣٢

"وإجماع سلف الأمة وكذلك من قابلهم فنفى حكمة الرب الثابتة في خلقه وأمره وما كتبه على نفسه من الرحمة وما حرمه على نفسه من الظلم وما جعله للمخلوقات والمشروعات من الأسباب التي شهد بها النص مع العقل والحس واتفق عليها سلف الأمة وأئمة الدين كقوله تعالى: {وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها} وقوله تعالى: {فأنزلنا به الماء فأخرجنا به من كل الثمرات} ونحو ذلك فإن هذه الأقاويل أصلها مأخوذ من الجهم بن صفوان إمام غلاة المجبرة وكان ينكر رحمة الرب ويخرج إلى الجذمى فيقول: أرحم الراحمين يفعل مثل هذا يريد بذلك أنه ما ثم إلا إرادة رجح بها أحد المتماثلين بلا مرجح لا لحكمة ولا رحمة. ولهذا كان الذين وافقوه على قوله من المنتسبين إلى مذهب أهل السنة والجماعة **يتناقضون** لأنهم إذا خاضوا في الشرع احتاجوا أن يسلكوا مسالك أئمة الدين في إثبات محاسن الشريعة وما فيها من الأمر بمصالح العباد وما ينفعهم من النهي عن مفاسدهم وما يضرهم وأن الرسول الذي بعث بها بعث رحمة كما قال تعالى: {وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين} وقد وصفه الله تعالى بقوله: {ورحمتي وسعت كل شيء فسأكتبها للذين

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٦٧/١٧

يتقون ويؤتون الزكاة والذين هم بآياتنا يؤمنون} {الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم." (١)

-١٤٣٣

"طائفة من أهل السنة المثبتين للقدر لظنهم أنه لا بد من حكمة تكون في المأمور به والمنهي عنه: فلا يجوز أن ينهى عن نفس ما أمر به. وهذا قياس من يقول إن النسخ تخصيص في الأزمان فإن التخصيص لا يكون برفع جميع مدلول اللفظ لكنهم **تناقضوا** والجهمية الجبرية يقولون: ليس للأمر حكمة تنشأ لا من نفس الأمر ولا من نفس المأمور به ولا يخلق الله شيئا لحكمة ولكن نفس المشيئة أوجبت وقوع ما وقع وتخصيص أحد المتماثلين بلا مخصص وليست الحسنات سببا للثواب ولا السيئات سببا للعقاب ولا لواحد منهما صفة صار بها حسنة وسيئة بل لا معنى للحسنة إلا مجرد تعلق الأمر بها ولا معنى للسيئة إلا مجرد تعلق النهي بها فيجوز أن يأمر بكل أمر حتى الكفر والفسوق والعصيان ويجوز أن ينهي عن كل أمر حتى عن التوحيد والصدق والعدل وهو لو فعل لكان كما لو أمر بالتوحيد والصدق والعدل ونهى عن الشرك والكذب والظلم. هكذا يقول بعضهم وبعضهم يقول: يجوز الأمر بكل ما لا ينافي معرفة الأمر. بخلاف ما ينافي معرفته. وليس في الوجود عندهم سبب ولكن إذا اقترن أحد الشيئين بالآخر خلقا أو شرعا صار علامة عليه فالأعمال مجرد علامات محضة لا أسباب مقتضية. وقالوا: أمر من لم يؤمن بالإيمان معناه إني أريد أن أعذبكم." (٢)

-١٤٣٤

"الروايات غلط ذكر الروايات المحفوظة التي تبين غلط الغالط فإنه كان أعرف بالحديث وعلله وأفقه في معانيه من مسلم ونحوه وذكر ابن الجوزي في موضع آخر أن هذا قول ابن إسحاق قال: وقال ابن الأنباري: وهذا إجماع أهل العلم. وذكر قولا ثالثا في ابتداء الخلق: أنه يوم الاثنين. وقاله ابن إسحاق وهذا **تناقض**. وذكر أن هذا قول أهل الإنجيل والابتداء بيوم الأحد قول أهل التوراة وهذا النقل غلط على أهل الإنجيل. كما غلط من جعل الأول إجماع أهل العلم من المسلمين. وكأن هؤلاء ظنوا أن كل أمة تجعل اجتماعها في اليوم السابع من الأيام السبعة التي خلق الله فيها العالم وهذا غلط؛ فإن المسلمين إنما اجتماعهم في آخر يوم خلق الله فيه العالم وهو يوم الجمعة كما ثبت ذلك في الأحاديث الصحيحة. والمقصود هنا: أن لفظ الأحد لم يوصف

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٧٧/١٧

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٩٩/١٧

به شيء من الأعيان إلا الله وحده. وإنما يستعمل في غير الله في النفي قال أهل اللغة يقول: لا أحد في الدار ولا تقل فيها أحد. ولهذا لم يجئ في القرآن إلا في غير الموجب كقوله تعالى: {فما منكم من أحد عنه حاجزين} وكقوله: {لستن كأحد من النساء} وقوله: {وإن أحد من." (١)

-١٤٣٥

"الثالث: أن الصفة لا تتحد وتتدرع شيئا إلا مع الموصوف فيكون الأب نفسه هو المسيح والنصارى متفقون على أنه ليس هو الأب فإن قولهم **متناقض**: ينقض بعضه بعضا يجعلونه إلها يخلق ويرزق ولا يجعلونه الأب الذي هو الإله ويقولون: إله واحد وقد شبهه بعض متكلميهم كيحيى بن عدي بالرجل الموصوف بأنه طبيب وحاسب وكاتب وله بكل صفة حكم فيقال: هذا حق لكن قولهم ليس نظير هذا فإذا قلتم أن الرب موجود حي عالم وله بكل صفة حكم فمعلوم أن المتحد إن كان هو الذات المتصفة فالصفات كلها تابعة لها فإنه إذا تدرع زيد الطبيب الحاسب الكاتب درعا كانت الصفات كلها قائمة به وإن كان المتدرع صفة دون صفة عاد المحذور. وإن قالوا: المتدرع الذات بصفة دون صفة لزم افتراق الصفتين وهذا ممتنع؛ فإن الصفات القائمة بموصوف واحد وهي لازمة له لا تفترق وصفات المخلوقين قد يمكن عدم بعضها مع بقاء الباقي بخلاف صفات الرب تبارك وتعالى. الرابع: إن المسيح نفسه ليس هو كلمات الله ولا شيئا من صفاته بل هو مخلوق بكلمة الله وسمي كلمة لأنه خلق بكن من غير الحبل المعتاد كما قال تعالى: {إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون} وقال تعالى: {ذلك عيسى." (٢)

-١٤٣٦

"ابن مريم قول الحق الذي فيه يمترون} {ما كان لله أن يتخذ من ولد سبحانه إذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون} ولو قدر أنه نفسه كلام الله كالتوراة والإنجيل وسائر كلام الله لم يكن كلام الله ولا شيء من صفاته خالقا ولا ربا ولا إلها. فالنصارى إذا قالوا: إن المسيح هو الخالق كانوا ضالين من جهة جعل الصفة خالقة ومن جهة جعله هو نفس الصفة وإنما هو مخلوق بالكلمة ثم قولهم بالتثليث وأن الصفات ثلاث باطل وقولهم أيضا: بالحلول والاتحاد باطل. فقولهم يظهر بطلانه من هذه الوجوه وغيرها. فلو قالوا: إن الرب له صفات قائمة به ولم يذكروا اتحادا ولا حلولا كان هذا قول جماهير المسلمين المثبتين للصفات. وإن قالوا: إن

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٣٧/١٧

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٧٦/١٧

الصفات أعيان قائمة بنفسها فهذا مكابرة فهم يجمعون بين **المتناقضين**. وأيضا فجعلهم عدد الصفات ثلاثة باطل فإن صفات الرب أكثر من ذلك فهو سبحانه موجود حي عليم قدير. والأقانيم عندهم التي جعلوها الصفات ليست إلا ثلاثة؛ ولهذا تارة يفسرونها بالوجود والحياة والعلم وتارة يفسرونها بالوجود والقدرة والعلم واضطرابهم كثير. فإن قولهم في نفسه باطل ولا يضبطه عقل عاقل ولهذا يقال: لو اجتمع عشرة من النصارى لافترقوا على أحد عشر قولا." (١)

-١٤٣٧

"عندهم على تغيير شيء من العالم بل ذلك لازم له لزوما: حقيقته أنه لم يفعل شيئا؛ بل ولا هو موجود وإن سموه علة ومعلولا فعند التحقيق لا يرجعون إلى شيء محصل فإن في قولهم من **التناقض** والفساد أعظم مما في قول النصارى. وقد ذكر طائفة من أهل الكلام أن قولهم بالعلة والمعلول من جنس قول غيرهم بالوالد والولد وأرادوا بذلك أن يجعلوهم من جنسهم في الذم وهذا تقصير عظيم بل أولئك خير من هؤلاء وهؤلاء إذا حققت ما يقوله من هو أقربهم إلى الإسلام كابن رشد الحفيد وجدت غايته أن يكون الرب شرطا في وجود العالم لا فاعلا له وكذلك من سلك مسلكهم من المدعين للتحقيق من ملاحدة الصوفية كابن عربي وابن سبعين حقيقة قولهم أن هذا العالم موجود واجب أزلي ليس له صانع غير نفسه وهم يقولون: الوجود واحد وحقيقة قولهم أنه ليس في الوجود خالق خلق موجودا آخر وكلامهم في المعاد والنبوات والتوحيد شر من كلام اليهود والنصارى وعباد الأصنام فإن هؤلاء يجوزون عبادة كل صنم في العالم لا يخصون بعض الأصنام بالعبادة.." (٢)

-١٤٣٨

"فما قاله الناس من الأقوال المختلفة في تفسير القرآن وتأويله ليس لأحد أن يصدق بقول دون قول بلا علم ولا يكذب بشيء منها إلا أن يحيط بعلمه وهذا لا يمكن إلا إذا عرف الحق الذي أريد بالآية فيعلم أن ما سواه باطل فيكذب بالباطل الذي أحاط بعلمه وأما إذا لم يعرف معناها ولم يحط بشيء منها علما. فلا يجوز له التكذيب بشيء منها مع أن الأقوال **المتناقضة** بعضها باطل قطعا ويكون حينئذ المكذب بالقرآن كالمكذب بالأقوال **المتناقضة** والمكذب بالحق كالمكذب بالباطل وفساد اللازم يدل على فساد الملزوم. وأيضا فإنه إن بني على ما يعتقده من أنه لا يعلم معاني الآيات الخبرية إلا الله لزمه أن يكذب كل من احتج بآية من

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٧٧/١٧

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٩٥/١٧

القرآن خبرية على شيء من أمور الإيمان بالله واليوم الآخر ومن تكلم في تفسير ذلك وكذلك يلزم مثل ذلك في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وإن قال: المتشابه هو بعض الخبريات لزمه أن يبين فصلا يتبين به ما يجوز أن يعلم معناه من آيات القرآن وما لا يجوز أن يعلم معناه بحيث لا يجوز أن يعلم معناه لا ملك مقرب ولا نبي مرسل ولا أحد من الصحابة ولا غيرهم. ومعلوم أنه لا يمكن أحدا ذكر حد فاصل بين ما يجوز أن يعلم معناه بعض الناس وبين ما لا يجوز أن يعلم معناه أحد. ولو ذكر ما ذكر انتقض عليه فعلم أن المتشابه ليس هو." (١)

-١٤٣٩

"فقد روى البخاري عن ابن أبي مليكة عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها الحديث المرفوع في هذا وليس فيه هذه الزيادة ولم يذكر أنه سمعها من القاسم بل الثابت عن الصحابة أن المتشابه يعلمه الراسخون كما تقدم حديث معاذ بن جبل في ذلك وكذلك نحوه عن ابن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب وغيرهم وما ذكر من قراءة ابن مسعود وأبي بن كعب ليس لها إسناد يعرف حتى يحتج بها والمعروف عن ابن مسعود أنه كان يقول: ما في كتاب الله آية إلا وأنا أعلم في ماذا أنزلت وماذا عني بها. وقال أبو عبد الرحمن السلمي: حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن: عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي صلى الله عليه وسلم عشر آيات لم يجاوزوها حتى يعلموا ما فيها من العلم والعمل وهذا أمر مشهور رواه الناس عن عامة أهل الحديث والتفسير وله إسناد معروف بخلاف ما ذكر من قراءتهما وكذلك ابن عباس قد عرف عنه أنه كان يقول: أنا من الراسخين الذين يعلمون تأويله وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه دعا له بعلم تأويل الكتاب فكيف لا يعلم التأويل مع أن قراءة عبد الله إن تأويله إلا عند الله لا **تناقض** هذا القول فإن نفس التأويل لا يأتي به إلا الله كما قال تعالى: {هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله} وقال: {بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله} .." (٢)

-١٤٤٠

"لما سأله السائل عن الساعة وهو في الظاهر: أعرابي لا يعرف قال له: متى الساعة؟ قال: ما المسئول عنها بأعلم من السائل} ولم يقل: إن الكلام الذي نزل في ذكرها لا يفهمه أحد بل هذا خلاف إجماع

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٠٤/١٧

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٠٧/١٧

المسلمين بل والعقلاء؛ فإن إخبار الله عن الساعة وأشراطها كلام بين واضح يفهم معناه وكذلك قوله: {وقرونا بين ذلك كثيرا} قد علم المراد بهذا الخطاب وأن الله خلق قرونا كثيرة لا يعلم عددهم إلا الله كما قال: {وما يعلم جنود ربك إلا هو} فأي شيء في هذا مما يدل على أن ما أخبر الله به من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر لا يفهم معناه أحد لا من الملائكة ولا من الأنبياء ولا الصحابة ولا غيرهم. وأما ما ذكر عن عروة فعروة قد عرف من طريقه أنه كان لا يفسر عامة آي القرآن إلا آيات قليلة رواها عن عائشة ومعلوم أنه إذا لم يعرف عروة التفسير لم يلزم أنه لا يعرفه غيره من الخلفاء الراشدين وعلماء الصحابة؛ كابن مسعود وأبي بن كعب وابن عباس وغيرهم. وأما اللغويون الذين يقولون إن الراسخين لا يعلمون معنى المتشابه فهم **متناقضون** في ذلك فإن هؤلاء كلهم يتكلمون في تفسير كل شيء في القرآن ويتوسعون في القول في ذلك حتى ما منهم أحد إلا وقد قال في ذلك أقوالا لم يسبق إليها وهي خطأ. وابن الأنباري الذي." (١)

-١٤٤١

"معناه إلا الله ثم **يتناقضون** في ذلك من وجوه. أحدها: أنهم يقولون النصوص تجري على ظواهرها ولا يزيدون على المعنى الظاهر منها ولهذا يبطلون كل تأويل يخالف الظاهر ويقرون المعنى الظاهر ويقولون مع هذا إن له تأويلا لا يعلمه إلا الله والتأويل عندهم ما يناقض الظاهر فكيف يكون له تأويل يخالف الظاهر وقد قرر معناه الظاهر وهذا مما أنكره عليهم مناظروهم حتى أنكر ذلك ابن عقيل على شيخه القاضي أبي يعلى. ومنها أنا وجدنا هؤلاء كلهم لا يحتج عليهم بنص يخالف قولهم لا في مسألة أصلية ولا فرعية إلا تأولوا ذلك النص بتأويلات متكلفة مستخرجة من جنس تحريف الكلم عن مواضعه من جنس تأويلات الجهمية والقدرية للنصوص التي تخالفهم فأين هذا من قولهم: لا يعلم معاني النصوص المتشابهة إلا الله تعالى واعتبر هذا بما تجده في كتبهم من مناظرتهم للمعتزلة في مسائل الصفات والقرآن والقدر إذا احتجت المعتزلة على قولهم بالآيات التي **تناقض** قول هؤلاء مثل أن يحتجوا بقوله: {والله لا يحب الفساد} {ولا يرضى لعباده الكفر} {وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون} {لا تدركه الأبصار} {إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون} {وإذ قال ربك للملائكة} ونحو ذلك كيف تجدهم يتأولون هذه النصوص بتأويلات غالبها فاسد." (٢)

-١٤٤٢

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤١٠/١٧

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤١٣/١٧

"وإن كان في بعضها حق فإن كان ما تأولوه حقا دل على أن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه فظهر **تناقضهم** وإن كان باطلا فذلك أبعد لهم. وهذا أحمد بن حنبل إمام أهل السنة الصابر في المحنة الذي قد صار للمسلمين معيارا يفرقون به بين أهل السنة والبدعة لما صنف كتابه في " الرد على الزنادقة والجهمية " فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله تكلم على معاني المتشابه الذي اتبعه الزائغون ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله آية آية وبين معناها وفسرها ليبين فساد تأويل الزائغين واحتج على أن الله يرى وأن القرآن غير مخلوق وأن الله فوق العرش؛ بالحجج العقلية والسمعية ورد ما احتج به النفاة من الحجج العقلية والسمعية وبين معاني الآيات التي سماها هو متشابهة وفسرها آية آية وكذلك لما ناظروه واحتجوا عليه بالنصوص جعل يفسرها آية آية وحديثا حديثا ويبين فساد ما تأولها عليه الزائغون ويبين هو معناها ولم يقل أحمد إن هذه الآيات والأحاديث لا يفهم معناها إلا الله ولا قال أحد له ذلك بل الطوائف كلها مجتمعة على إمكان معرفة معناها لكن يتنازعون في المراد كما يتنازعون في آيات الأمر والنهي وكذلك كان أحمد يفسر المتشابه من الآيات والأحاديث التي يحتج بها الزائغون من الخوارج." (١)

-١٤٤٣

"عنهم والمنقول عنهم أن الراسخين يعلمون معنى المتشابه. والقول الثاني مأثور عن جابر بن عبد الله أنه قال: المحكم ما علم العلماء تأويله والمتشابه ما لم يكن للعلماء إلى معرفته سبيل كقيام الساعة ومعلوم أن وقت قيام الساعة مما اتفق المسلمون على أنه لا يعلمه إلا الله فإذا أريد بلفظ التأويل هذا كان المراد به لا يعلم وقت تأويله إلا الله وهذا حق ولا يدل ذلك على أنه لا يعرف معنى الخطاب بذلك وكذلك إن أريد بالتأويل حقائق ما يوجد وقيل لا يعلم كيفية ذلك إلا الله فهذا قد قدمناه وذكر أنه على قول هؤلاء من وقف عند قوله: {وما يعلم تأويله إلا الله} هو الذي يجب أن يراد بالتأويل. وأما أن يراد بالتأويل التفسير ومعرفة المعنى ويوقف على قوله إلا الله فهذا خطأ قطعا مخالف للكتاب والسنة وإجماع المسلمين. ومن قال ذلك من المتأخرين فإنه **متناقض** يقول ذلك ويقول ما يناقضه. وهذا القول يناقض الإيمان بالله ورسوله من وجوه كثيرة ويوجب القدح في الرسالة ولا ريب أن الذي قالوه لم يتدبروا لوازمه وحقيقته بل أطلقوه وكان أكبر قصدهم دفع تأويلات أهل

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤١٤/١٧

البدع للمتشابه. وهذا الذي قصدوه حق وكل مسلم يوافقهم عليه؛ لكن لا ندفع باطلا بباطل آخر ولا نرد بدعة ببدعة ولا يرد تفسير." (١)

١٤٤٤-

"قال الله تعالى: {فمال هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا} {ما أصابك من حسنة} أي: من نعمة {فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك} أي: فبذنبك. كما قال: {وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم} وقال: {وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم} . وأما القسم الثالث في هذا الباب: فهم قوم لبسوا الحق بالباطل وهم بين أهل الإيمان أهل الخير وبين شرار الناس وهم الخائضون في القدر بالباطل فقوم يرون أنهم هم الذين يهدون أنفسهم ويضلونها ويوجبون لها فعل الطاعة وفعل المعصية بغير إعانة منه وتوفيق للطاعة ولا خذلان منه في المعصية. وقوم لا يثبتون لأنفسهم فعلا ولا قدرة ولا أمرا. ثم من هؤلاء من ينحل عن الأمر والنهي فيكون أكفر الخلق وهم في احتجاجهم بالقدر **متناقضون**؛ إذ لا بد من فعل يحبونه وفعل يبغضونه ولا بد لهم ولكل أحد من دفع الضرر الحاصل بأفعال المعتدين فإذا جعلوا الحسنات والسيئات سواسية لم يمكنهم أن يذموا أحدا ولا يدفعوا ظالما ولا يقابلوا مسيئا وإن يبيحوا للناس من أنفسهم كل ما يشتهيه مشته ونحو ذلك من الأمور التي لا يعيش." (٢)

١٤٤٥-

"الحقائق سواء علمها أو لم يعلمها وإنما خاطب الجمهور بما يخيل لهم وما ينتفعون به. فصار أولئك المتكلمون النفاة مخطئين في السمعيات والعقليات وصار خطؤهم من أكبر أسباب تسلط الفلاسفة لما ظن أولئك الفلاسفة الدهرية أنه ليس في هذا المطلوب إلا قولان: قول أولئك المتكلمين وقولهم. وقد رأوا أن قول أولئك باطل فجعلوا ذلك حجة في تصحيح قولهم مع أنه ليس للفلاسفة الدهرية على قولهم بقدم الأفلاك حجة عقلية أصلا وكان من أعظم أسباب هذا أنهم لم يحققوا معرفة ما بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم. الوجه الثالث عشر: أن الغلط في معنى هذا الحديث هو من عدم المعرفة بنصوص الكتاب والسنة بل والمعقول الصريح؛ فإنه أوقع كثيرا من النظار وأتباعهم في الحيرة والضلال فإنهم لم يعرفوا إلا قولين: قول الدهرية القائلين بالقدم وقول الجهمية القائلين بأنه لم يزل معطلا عن أن يفعل أو يتكلم بقدرته ومشيئته ورأوا لوازم كل قول

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٧/٤١٩

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٨/٢٠٨

تقتضي فساده وتناقضه فبقوا حائرين مرتابين جاهلين وهذه حال من لا يحصى منهم ومنهم من صرح بذلك عن نفسه كما صرح به الرازي وغيره. ومن أعظم أسباب ذلك أنهم نظروا في حقيقة قول الفلاسفة فوجدوا أنه لم يزل المفعول المعين مقارنا للفاعل أزلا وأبدا وصريح." (١)

-١٤٤٦

"ويمتنع أن يحدث له غيره صفة بل يمتنع توقف شيء من لوازمه على غيره سبحانه فهو المستحق لغاية الكمال وذاته هي المستوجبة لذلك. فلا يتوقف شيء من كماله ولوازم كماله على غيره بل نفسه المقدسة وهو المحمود على ذلك أزلا وأبدا وهو الذي يحمد نفسه ويثني عليها بما يستحقه. وأما غيره فلا يحصي ثناء عليه بل هو نفسه كما أثنى على نفسه كما قال سيد ولد آدم في الحديث الصحيح: {اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك؛ أنت كما أثنيت على نفسك} . وإذا قيل: لم يكن متكلما ثم تكلم أو قيل: كان الكلام ممتنعا ثم صار ممكنا له كان هذا مع وصفه له بالنقص في الأزل وأنه تجدد له الكمال ومع تشبيهه له بالمخلوق الذي ينتقل من النقص إلى الكمال: ممتنعا؛ من جهة أن الممتنع لا يصير ممكنا بلا سبب والعدم المحض لا شيء فيه فامتنع أن يكون الممتنع فيه يصير ممكنا بلا سبب حادث. وكذلك إذا قيل: كلامه كله معنى واحد لازم لذاته ليس له فيه قدرة ولا مشيئة كان هذا في الحقيقة تعطيلا للكلام وجمعا بين المتناقضين إذ هو إثبات لموجود لا حقيقة له بل يمتنع أن يكون موجودا مع أنه لا مدح فيه ولا كمال.." (٢)

-١٤٤٧

"وكذلك إذا قيل: كلامه كله قديم العين وهو حروف وأصوات قديمة لازمة لذاته ليس له فيه قدرة ولا مشيئة. كان هذا مع ما يظهر من تناقضه وفساده في المعقول لا كمال فيه إذ لا يتكلم بمشيئته ولا قدرته ولا إذا شاءه. أما قول من يقول: ليس كلامه إلا ما يخلقه في غيره. فهذا تعطيل للكلام من كل وجه وحقيقته أنه لا يتكلم كما قال ذلك قدماء الجهمية وهو سلب للصفات؛ إذ فيه من التناقض والفساد حيث أثبتوا الكلام المعروف ونفوا لوازمه - ما يظهر به أنه من أفسد أقوال العالمين بأنهم أثبتوا أنه يأمر وينهي؛ ويخبر ويبشر؛ وينذر وينادي؛ من غير أن يقوم به شيء من ذلك كما قالوا: إنه يريد ويحب ويبغض؛ ويغضب من غير أن

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٨/٢٢٥

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٨/٢٣٣

يقوم به شيء من ذلك وفي هذا من مخالفة صريح المعقول وصحيح المنقول ما هو مذكور في غير هذا الموضع. وأما القائلون بقدم هذا العالم فهم أبعد عن المعقول والمنقول من جميع الطوائف؛ ولهذا أنكروا الكلام القائم بذاته والذي يخلقه في غيره ولم يكن كلامه عندهم إلا ما يحدث في النفوس من المعقولات والمتخيلات وهذا معنى تكليمه لموسى عليه السلام عندهم فعاد التكليم إلى مجرد علم المكلم. ثم إذا قالوا مع ذلك: إنه لا يعلم الجزئيات فلا علم ولا إعلام وهذا غاية التعطيل والنقص وهم ليس لهم دليل قط." (١)

١٤٤٨-

"وإذا قال القائل: كان في الأزل قادرا على أن يخلق فيما لا يزال كان هذا كلاما **متناقضا** لأنه في الأزل عندهم لم يكن يمكنه أن يفعل ومن لم يمكنه الفعل في الأزل امتنع أن يكون قادرا في الأزل؛ فإن الجمع بين كونه قادرا وبين كون المقدور ممتنعا جمع بين الضدين فإنه في حال امتناع الفعل لم يكن قادرا. وأيضا يكون الفعل ينتقل من كونه ممتنعا إلى كونه ممكنا بغير سبب موجب يحدد ذلك وعدم ممتنع. وأيضا فما من حال يقدرها العقل إلا والفعل فيها ممكن وهو قادر وإذا قدر قبل ذلك شيئا شاءه الله فالأمر كذلك فلم يزل قادرا والفعل ممكنا؛ وليس لقدرته وتمكنه من الفعل أول فلم يزل قادرا يمكنه أن يفعل فلم يكن الفعل ممتنعا عليه قط. وأيضا فإنهم يزعمون أنه يمتنع في الأزل والأزل ليس شيئا محدودا يقف عنده العقل بل ما من غاية ينتهي إليها تقدير الفعل إلا والأزل قبل ذلك بلا غاية محدودة حتى لو فرض وجود مدائن أضعاف مدائن الأرض في كل مدينة من الخردل ما يملؤها؛ وقدر إنه كلما مضت ألف ألف سنة فنيت خردلة فنى الخردل كله والأزل لم ينته ولو قدر أضعاف ذلك أضعافا لا ينتهي. فما من وقت يقدر إلا والأزل قبل ذلك.." (٢)

١٤٤٩-

"بأن عدم التأثير يبطل العلة ويقول بأن العكس ليس بشرط فيها وآخرون يقولون: هذا **تناقض**. والتحقيق في هذا: أن العلة إذا عدمت عدم الحكم المتعلق بها بعينه كمن يجوز وجود مثل ذلك الحكم بعلة أخرى فإذا وجد ذلك الحكم بدون علة أخرى علم أنها عديمة التأثير وبطلت وأما إذا وجد نظير ذلك الحكم بعلة أخرى كان نوع ذلك الحكم معللا بعلتين وهذا جائز كما إذا قيل في المرأة المرتدة: كفرت بعد إسلامها فتقتل قياسا على الرجل لقول النبي صلى الله عليه وسلم {لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله إلا

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٣٤/١٨

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٣٨/١٨

بإحدى ثلاث: رجل كفر بعد إسلامه أو زنى بعد إحصانه؛ أو قتل نفسا فقتل بها} . فإذا قيل له: لا تأثير لقولك: كفر بعد إسلامه فإن الرجل يقتل بمجرد الكفر وحينئذ فالمرأة لا تقتل بمجرد الكفر؛ فيقول: هذه علة ثابتة بالنص وبقوله: {من بدل دينه فاقتلوه} وأما الرجل فما قتلته لمجرد كفره بل لكفره وجراءته ولهذا لا أقتل من كان عاجزا عن القتال كالشيخ الهرم ونحوه. وأما الكفر بعد الإسلام فعلة أخرى مبيحة للدم؛ ولهذا قتل بالردة من كان عاجزا عن القتال كالشيخ الكبير. وهذا قول مالك وأحمد وإن كان ممن يرى أن مجرد الكفر." (١)

-١٤٥٠

"اتباعها وقد يكون من سنته ما يظن أنه مخالف لظاهر القرآن وزيادة عليه كالسنة المفسرة لنصاب السرقة والموجبة لرجم الزاني المحصن فهذه السنة أيضا مما يجب اتباعه عند الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر طوائف المسلمين إلا من نازع في ذلك من الخوارج المارقين الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم {يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية أينما لقيتموهم فاقتلوهم. فإن في قتلهم أجرا عند الله لمن قاتلهم يوم القيامة} . وقد استفاضت الأحاديث الصحيحة في وصفهم وذمهم والأمر بقتالهم عن النبي صلى الله عليه وسلم. قال أحمد بن حنبل: صح الحديث في الخوارج من عشرة أوجه وقد روى مسلم في صحيحه حديثهم من عشرة أوجه كأنها هي التي أشار إليها أحمد بن حنبل فإن مسلما أخذ عن أحمد. وقد روى البخاري حديثهم من عدة أوجه وهؤلاء أولهم قال للنبي صلى الله عليه وسلم يا محمد اعدل فإنك لم تعدل. فمن جوز عليه أن يظلمه فلا يعدل كمن يوجب طاعته فيما ظلم فيه؛ لكنهم يوجبون اتباع ما بلغه عن الله وهذا من جهلهم **وتناقضهم** ولهذا قال النبي." (٢)

-١٤٥١

"فصل:

والمتحقق أن الأحكام والأقوال والاعتقادات كما تقدم نوعان: عيني وعملي تابع للمعتقد؛ ومتبوع للمعتقد فرع للمعتقد؛ وأصل له فأما الأولى وهو العيني التابع للمعتقد المتفرع عليه فهذا لا تؤثر فيه الاعتقادات ولا

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٧٤/١٨

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٨٦/١٩

يختلف باختلافها فإن حقائق الموجودات ثابتة في نفسها سواء اعتقدها الناس أو لم يعتقدوها وسواء اتفقت عقائدهم فيها أو اختلفت وإذ اختلف الناس فيها على قولين **متناقضين** لم يكن كل مجتهد مصيبا بمعنى أن قوله مطابق للمعتقد موافق له لا يقول ذلك عاقل كما تقدم. ومن حكى عن أحد من علماء المسلمين – سواء كان عبيد الله بن الحسن العنبري؛ أو غيره – أنه قال: كل مجتهد في الأصول مصيب؛ بمعنى أن القولين **المتناقضين** صادقان مطابقان؛ فقد حكي عنه الباطل بحسب توهمه؛ وإذا رد هذا القول وأبطله فقد أحسن في رده وإبطاله وإن كان هذا القول المردود لا قائل به. ولكن المنازعات والمخالفات في هذا الجنس تشتمل على أقسام وذلك أن التنازع إما أن يكون في اللفظ فقط أو في المعنى فقط أو في كل منهما؛ أو في مجموعهما.." (١)

-١٤٥٢

"فإن كان في المعنى مع اللفظ أو بدونه؛ فلا يخلو إما أن **يتناقض** المعنيان أو يمكن الجمع بينهما فإن كان النزاع في المعنيين **المتناقضين** فأحد القولين صواب والآخر خطأ وأما بقية الأقسام فيمكن فيها أن يكون القولان صوابا ويمكن أن يكون الجميع خطأ ويمكن أن يكون كل منهما أو أحدهما صوابا من وجه خطأ من وجه وحيث كان القولان خطأ وقد لا يكون وإذا لم يكن كفرا فقد يكون فسوقا وقد لا يكون. فمن قال: إن المتنازعين كل منهما صواب بمعنى الإصابة في بعض الأقسام المتقدمة أو بمعنى أنه لا يعاقب على ذلك فهذا ممكن وأما تصويب **المتناقضين** فمحال. فإنه كثيرا ما يكون النزاع في المعنى نزاع تنوع لا نزاع تضاد **وتناقض** فيثبت أحدهما شيئا وينفي الآخر شيئا آخر ثم قد لا يشتركان في لفظ ما نفاه أحدهما وأثبته الآخر وقد يشتركان في اللفظ فيكون **التناقض** والاختلاف في اللفظ وأما المعنى فلا يختلفان فيه ولا **يتناقضان**. ثم قد يكونان متفقين عليه يقوله كل منهما وقد يكون أحدهما قاله أو يقوله والآخر لا يتعرض له بإثبات ولا نفي وقد يكون النزاع اللفظي مع اتحاد المعنى لا تنوعه وكثير من تنازع الأمة في دينهم هو من هذا الباب في الأصول والفروع والقرآن والحديث وغير ذلك. مثال التنوع الذي ليس فيه نزاع لفظي أن يقول أحدهما: الصراط." (٢)

-١٤٥٣

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٣٨/١٩

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٣٩/١٩

"نفسها موجودة بدون اعتقاده لا أنه يطلب باعتقاده أن يثبت للأمر والفعل صفة لم تكن له قبل ذلك؛ إذ ليس لأحد من المجتهدين غرض في أن يثبت للأفعال أحكاما باعتقاده ولا أن يشرع دينا لم يأذن به الله. وإنما مطلوبه أن يعتقد حكم الله ودينه ولا له مقصود أن يجيء إلى الأفعال المتساوية في ذواتها وفي أمر الله فيعتقد في أحدها الوجوب على نفسه وفي الآخر التحريم من غير سبب تختص به الأفعال. فهذا موضع ينبغي تدبره. فإن المؤمن الطالب لحكم الله إذا علم أن تلك الأفعال عند الله سواء لم يميز بعضها عن بعض بأمر ولا نهي وهي في أنفسها سواء لم يميز بعضها عن بعض بحسن ولا سوء ولا مصلحة ولا مفسدة فإن هذا الاعتقاد منه موجب لاستوائها وتماثلها فاعتقاده بعد هذا أن هذا واجب يذم تاركه وهذا حرام يعاقب فاعله **تناقض** في العقل وسفسطة وكفر في الدين وزندقة. أما الأول فلأن اعتقاد التساوي والتماثل ينافي اعتقاد الرجحان والتفضيل فضلا عن وجوب هذا وتحريم هذا فكيف يجمع العاقل بين الاعتقادين **المتناقضين**؟ إلا أن يكون أخرق كافرا فيقول: أنا أوجب هذا وأحرم هذا بلا أمر من الله ولا مرجح لأحدهما من جهة العقل فإذا فعل هذا كان شارعا من الدين لما لم يأذن به الله وهو مع هذا دين معلوم الفساد بالعقل حيث جعل الأفعال المستوية." (١)

-١٤٥٤

"الحق وأنهم بينوه مع علمهم بأنهم أعلم الخلق بالحق فهم الصادقون المصدوقون علموا الحق وبينوه فمن قال: إنهم كذبوا للمصلحة فهو من إخوان المكذبين للرسل لكن هذا لما رأى ما عملوا من الخير والعدل في العالم لم يمكنه أن يقول: كذبوا لطلب العلو والفساد بل قال: كذبوا لمصلحة الخلق. كما يحكى عن ابن التومرت وأمثاله. ولهذا كان هؤلاء لا يفرقون بين النبي والساحر إلا من جهة حسن القصد فإن النبي يقصد الخير والساحر يقصد الشر وإلا فلكل منهما خوارق هي عندهم قوى نفسانية وكلاهما عندهم يكذب؛ لكن الساحر يكذب للعلو والفساد والنبي عندهم يكذب للمصلحة؛ إذ لم يمكنه إقامة العدل فيهم إلا بنوع من الكذب. والذين علموا أن النبوة **تناقض** الكذب على الله وأن النبي لا يكون إلا صادقا من هؤلاء قالوا: إنهم لم يبينوا الحق ولو أنهم قالوا: سكتوا عن بيانه لكان أقل إلحادا لكن قالوا: إنهم أخبروا بما يظهر منه للناس الباطل ولم يبينوا لهم الحق فعندهم أنهم جمعوا بين شيئين: بين كتمان حق لم يبينوه؛ وبين إظهار ما يدل على الباطل وإن

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٤٧/١٩

كانوا لم يقصدوا الباطل فجعلوا كلامهم من جنس المعاريض التي يعني بها المتكلم معنى صحيحا لكن لا يفهم المستمع منها إلا الباطل. وإذا قالوا: قصدوا التعريض كان أقل إلحادا ممن قال: إنهم قصدوا الكذب.." (١)

-١٤٥٥

"كان كل منهم يتكلم بحسب ما عنده من العلم فمن رأى دلالة الكتاب ذكرها ومن رأى دلالة الميزان ذكرها والدلائل الصحيحة لا **تتناقض** لكن قد يخفى وجه اتفاقها أو ضعف أحدها على بعض العلماء. وللصحابة فهم في القرآن يخفى على أكثر المتأخرين كما أن لهم معرفة بأمور من السنة وأحوال الرسول لا يعرفها أكثر المتأخرين فإنهم شهدوا الرسول والتنزيل وعاينوا الرسول وعرفوا من أقواله وأفعاله وأحواله مما يستدلون به على مرادهم ما لم يعرفه أكثر المتأخرين الذين لم يعرفوا ذلك فطلبوا الحكم ما اعتقدوا من إجماع أو قياس. ومن قال من المتأخرين: إن الإجماع مستند معظم الشريعة فقد أخبر عن حاله؛ فإنه لنقص معرفته بالكتاب والسنة احتاج إلى ذلك وهذا كقولهم: إن أكثر الحوادث يحتاج فيها إلى القياس لعدم دلالة النصوص عليها؛ فإنما هذا قول من لا معرفة له بالكتاب والسنة ودلالتهما على الأحكام وقد قال الإمام أحمد - رضي الله عنه - إنه ما من مسألة إلا وقد تكلم فيها الصحابة أو في نظيرها فإنه لما فتحت البلاد وانتشر الإسلام حدثت جميع أجناس الأعمال فتكلموا فيها بالكتاب والسنة وإنما تكلم بعضهم بالرأي في مسائل قليلة والإجماع لم يكن يحتج به عامتهم ولا يحتاجون إليه؛ إذ هم أهل الإجماع فلا إجماع قبلهم لكن لما جاء التابعون كتب عمر إلى شريح؛ اقض بما في كتاب." (٢)

-١٤٥٦

"بمعنى الإثم وقيل يثبت في الخطاب المبتدأ دون الناسخ والأقوال الثلاثة في مذهب أحمد وغيره. وإذا كان كذلك فما لم يسمعه المجتهد من النصوص الناسخة أو المخصوصة فلم تمكنه معرفته فحكمه ساقط عنه وهو مطيع لله في عمله بالنص المنسوخ والعام ولا إثم عليه فيه. وهنا تنازع الناس على ثلاثة أقوال: قيل: عليه اتباع الحكم الباطن؛ وأنه إذا أخطأ كان مخطئا عند الله وفي الحكم تارك لما أمر به مع قولهم: إنه لا إثم عليه وهذا **تناقض** فإن من ترك ما أمر به فهو آثم؛ فكيف يكون تاركا لمأمور به وهو غير آثم وقيل: بل لم يؤمر قط بالحكم الباطن ولا هو حكم في حقه ولا أخطأ حكم الله ولا لله في الباطن حكم في حقه غير ما حكم به؛ ولا يقال

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٩/١٥٨

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٩/٢٠٠

له: أخطأ؛ فإن الخطأ عندهم ملازم للإثم وهم يسلمون أنه لو علمه لوجب عليه العمل به ولكان حكما في حقه فكان النزاع لفظيا وقد خالفوا في منع اللفظ في الكتاب والسنة وإجماع الصحابة وأيضا فقولهم: ليس في الباطن حكم خطأ؛ بل حكم الله في الباطن." (١)

١٤٥٧-

"وقال شيخ الإسلام – رحمه الله –:

فصل:

في تعليل الحكم الواحد بعلتين، وما يشبه ذلك من وجود مقدر واحد بين قادرين ووجود الفعل الواحد من فاعلين فنقول: النزاع وإن كان مشهورا في ذلك فأكثر الفقهاء من أصحابنا وغيرهم يجوز تعليل الحكم بعلتين وكثير من الفقهاء والمتكلمين يمنع ذلك.

فالنزاع في ذلك يعود إلى نزاع تنوعي؛ ونزاع في العبارة؛ وليس بنزاع **تناقض** ونظير ذلك النزاع في تخصيص العلة؛ فإن هذا فيه خلاف مشهور بين الطوائف كلها من أصحابنا وغيرهم حتى يذكر ذلك روايتان عن أحمد. وأصل ذلك أن مسمى العلة قد يعني به العلة الموجبة وهي: التامة التي يمتنع تخلف الحكم عنها فهذه لا يتصور تخصيصها ومتى انتقضت فسدت ويدخل فيها ما يسمى جزء العلة؛ وشرط الحكم؛." (٢)

١٤٥٨-

"الوصف وصفا آخر يكون علة له فهم يوردون هذا السؤال في الموضع الذي ليست العلة فيه إلا علة واحدة إما لقيام الدليل على ذلك؛ وإما لتسليم المستدل لذلك. والمقصود هنا أن نبين أن النزاع في تعليل الحكم بعلتين يرجع إلى نزاع تنوع ونزاع في العبارة لا إلى نزاع **تناقض** معنوي؛ وذلك أن الحكم الواحد بالجنس والنوع لا خلاف في جواز تعليله بعلتين يعني أن بعض أنواعه أو أفراده يثبت بعلة؛ وبعض أنواعه أو أفراده يثبت بعلة أخرى كالإرث الذي يثبت بالرحم وبالنكاح وبالولاء والملك الذي يثبت بالبيع والهبة والإرث وحل الدم الذي يثبت بالردة والقتل والزنا ونواقض الوضوء وموجبات الغسل وغير ذلك. وأما التنازع بينهم في الحكم المعين الواحد بالشخص؛ مثل من لمس النساء ومس ذكره وبال: هل يقال: انتقاض وضوئه ثبت بعلل متعددة؟ فيكون الحكم الواحد معللا بعلتين. ومثل من قتل وارتد وزنى؛ ومثل الربيبة إذا كانت محرمة بالرضاع كما {قال

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٦/٢٠

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٦٧/٢٠

النبي صلى الله عليه وسلم في درة بنت أم سلمة لما قالت له أم حبيبة: إنا نتحدث أنك ناكح درة بنت أم سلمة فقال: بنت أبي سلمة؟ فقالت: نعم فقال: إنها لو لم تكن ربيبتي في حجري لما حلت لي؛ لأنها بنت أخي من الرضاعة. أرضعتني وأبا سلمة ثويبة مولاة أبي لهب} وكما قال أحمد." (١)

-١٤٥٩

"المريد بحال والإرادة الجازمة بلا قدرة لا يوجد مرادها والإرادة الجازمة مع القدرة التامة تستلزم وجود المراد فلو كان أحد المشتركين تام القدرة تام الإرادة لوجب وجود المفعول به وحده ووجوده به وحده يمنع وجوده بالآخر فيلزم اجتماع النقيضين وهو: وجود المفعول به وحده: وعدم وجود المفعول به وحده وأن يكون فاعلا غير فاعل وذلك ظاهر البطلان. وهذا التمانع ليس هو أن كل واحد من الفاعلين يمنع الآخر كما يقال إذا أراد أحدهما تحريك جسم والآخر تسكينه؛ أو إماتة شخص والآخر إحياءه وإنما هو تمانع ذاتي وهو: أنه تمانع اشتراك شريكين تامي القدرة والإرادة في مفعول هما عليه تاما القدرة والإرادة فإن من كان على الشيء تام القدرة وهو له تام الإرادة وجب وجود المفعول به وحده وإذا كان الآخر كذلك وجب وجود المفعول به. وهذان يتتابعان ويتمانعان إذ الإثبات يمنع النفي والنفي يمنع الإثبات تمانعا وتناقضا ذاتيا. فتبين أن الاشتراك موجب لنقص الشريك في نفس القدرة وإذا قدر اثنان مريدان لأمر من الأمور فلا بد من أمرين: إما أن يكون المفعول الذي يفعله هذا ليس هو المفعول الذي يفعله الآخر ولكن كل منهما مستقل ببعض المفعول.." (٢)

-١٤٦٠

"القائمة بمحلين؟ وإذا كان من المعلوم أن المحلين المتباينين اللذين قام بهما قدرتان إذا قدر أنهما محل واحد وأن القدرتين قامتا به لم تنقص القدرة بذلك بل تزيد علم أن المفعول الممكن المقدور عليه لقادرين منفصلين إذا قدر أنهما بعينهما قادر واحد قد قام به ما قام بهما لم ينقص بذلك بل يزيد فعلم أنه يمكن أن يكون كل منهما قابلا للقدرة على الاستقلال فإن ذلك ممكن فيه. فتبين أنه ليس يمكن في المشتركين على المفعول الواحد أن يكون كل منهما قادرا عليه بل من الممكن أن يكونا شيئا واحدا قادرا عليه فتبين أن كلا منهما يمكن أن يكون أكمل مما هو عليه وأن يكون بصفة أخرى وإذا كان يمكن في كل منهما أن تتغير ذاته وصفاته ومعلوم أنه هو لا يمكن أن يكمل نفسه وحده ويغيرها إذ التقدير أنه عاجز عن الانفراد بمفعول

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٦٩/٢٠

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٧٧/٢٠

منفصل عنه فأن يكون عاجزا عن تكميل نفسه وتغييرها أولى وإذا كان هذا يمكن أن يتغير ويكمل وهو لا يمكنه ذلك بنفسه لم يكن واجب الوجود بنفسه؛ بل يكون فيه إمكان وافتقار إلى غيره. والتقدير: أنه واجب الوجود بنفسه غير واجب الوجود بنفسه فيكون واجبا ممكنا وهذا **تناقض** إذ ما كان واجب الوجود بنفسه تكون نفسه كافية في حقيقة ذاته وصفاته لا يكون في شيء من ذاته وأفعاله وصفاته مفتقرا إلى غيره؛ إذ ذلك كله داخل في مسمى ذاته بل ويجب أن لا يكون مفتقرا إلى غيره في شيء من أفعاله ومفعولاته فإن أفعاله القائمة به داخلة في." (١)

-١٤٦١

"وسئل شيخ الإسلام – قدس الله روحه –:

هل لازم المذهب مذهب أم لا؟ .

فأجاب:

وأما قول السائل: هل لازم المذهب مذهب أم ليس بمذهب؟ فالصواب: أن [لازم] (*) مذهب الإنسان ليس بمذهب له إذا لم يلتزمه؛ فإنه إذا كان قد أنكره ونفاه كانت إضافته إليه كذبا عليه بل ذلك يدل على فساد قوله **وتناقضه** في المقال غير التزامه اللوازم التي يظهر أنها من قبل الكفر والمحال مما هو أكثر فالذين قالوا بأقوال يلزمها أقوال يعلم أنه لا يلتزمها لكن لم يعلم أنها تلزمه ولو كان لازم المذهب مذهبا للزم تكفير كل من قال عن الاستواء أو غيره من الصفات أنه مجاز ليس بحقيقة؛ فإن لازم هذا القول يقتضي أن لا يكون شيء من أسمائه أو صفاته حقيقة وكل من لم يثبت بين الاسمين قدرا مشتركا لزم أن لا يكون شيء من الإيمان بالله ومعرفته والإقرار به إيمانا؛ فإنه ما من شيء يثبته القلب إلا ويقال فيه نظير ما يقال في الآخر ولازم قول هؤلاء يستلزم قول غلاة الملاحدة المعطلين الذين هم أكفر من اليهود والنصارى.

Q (*) ما بين معقوفتين غير موجود في المطبوع، والمثبت من كتاب صيانة مجموع الفتاوى من السقط والتصحيف ص ٢٦٣." (٢)

-١٤٦٢

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٨٠/٢٠

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢١٧/٢٠

"عوارض المعنى أخرى وقد تجعلونه من عوارض الاستعمال فيقال: استعمال هذا اللفظ في هذا المعنى حقيقة وفي هذا مجاز. ثم يقال: لا ضابط لهؤلاء؛ فإن من يجعل استعمال اللفظ في بعض معناه حقيقة. ومنهم من يجعله مجازا. ومنهم من يجعله حقيقة ومجازا جميعا كما قد ذكر ذلك في مسألة العموم والأمر إذا أريد به الندب: هو مما يبين **تناقض** هذا الأصل. ثم يقال: هب أن هذا من عوارض الألفاظ: فإنما هو من عوارض اللفظ المستعمل الذي أريد به معناه فقولك: هو من صفات الألفاظ دون القرائن المعنوية فلا تكون الحقيقة صفة للمجموع: باطل من وجوه: أحدها: أن اللفظ لم يدل قط إلا بقرائن معنوية وهو كون المتكلم عاقلا له عادة باستعمال ذلك اللفظ في ذلك المعنى؛ وهو يتكلم بعادته والمستمع يعلم ذلك وهذه كلها قرائن معنوية تعلم بالعقل ولا يدل اللفظ إلا معها. فدعوى المدعي أن اللفظ يدل مع تجرده عن جميع القرائن العقلية: غلط. الثاني: أن يقال: أنت لم تفرق بين القرائن المعنوية واللفظية: فإن." (١)

-١٤٦٣

"قلت: ما ذكره من أن السورة القصيرة لا إعجاز فيها مما ينازعه أكثر العلماء ويقولون: بل السورة معجزة بل ونازعه بعض الأصحاب في الآية والآيتين قال أبو بكر ابن العماد - شيخ جدي أبي البركات -: قوله إنما جاز للجنب قراءة اليسير من القرآن لأنه لا إعجاز فيه: ما أراه صحيحا؛ لأن الكل محترم وإنما ساغ للجنب قراءة بعض الآية توسعة على المكلف ونظرا في تحصيل المثوبة والحرج مع قيام الحرمة كما سوغ له الصلاة مع يسير الدم مع نجاسته.

قلت: وأما قوله: إن القرآن نزل بلغة العرب: فحق بل بلسان قريش كما قال تعالى: {وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه} وقال عمر وعثمان: إن هذا القرآن نزل بلغة هذا الحي من قريش وحينئذ فمن قال: إن الألفاظ التي فيه ليست مجازا ونظيرها من كلام العرب مجاز فقد **تناقض** لكن الأصحاب الذين قالوا: ليس في القرآن مجاز لم يعرف عنهم أنهم اعترفوا بأن في لغة العرب مجازا؛ فلا يلزمهم **التناقض**. وأيضا فقول القائل: إن في لغة العرب مجازا غير ما يوجد نظيره في القرآن؛ فإن كلام المخلوقين فيه من المبالغة والمجازفة من المدح والهجو والمرائي وغير ذلك ما يصان عنه كلام الحكيم؛ فضلا عن كلام الله: فإذا كان المسمي لا يسمي مجازا إلا ما كان كذلك لم يلزمه أن يسمي." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٥٩/٢٠

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٨٢/٢٠

-١٤٦٤

"في أن الله إله حق وإنما كانوا يجعلون معه آلهة أخرى فكان النزاع بين الرسول وبينهم في نفي الإلهية عما سوى الله حقيقة إذ لم يستعمل في غير ما وضع له وأن الموضوع الأصل هو النفي وهو نفي الإله مطلقا فهذا المعنى لم يعتقده أحد من العرب بل ولا لهم قصد في التعبير عنه ولا وضعوا له لفظا بالقصد الأول إذ كان التعبير هو عما يتصور من المعاني وهذا المعنى لم يتصوروه إلا نافين له يتصوروه مثبتين له ونفي النفي إثبات. فمن قال: إن هذا اللفظ قصدوا به في لغتهم كان أن يبعث الرسول لنفي كل إله وأن هذا هو موضوع اللفظ الذي قصدوه به أولا وقولهم: لا إله إلا الله: استعمال لذلك اللفظ في غير المعنى الذي كان موضوع اللفظ عندهم: فكذبه ظاهر عليهم في حال الشرك فكيف في حال الإيمان؟ . ولا ريب أن جميع التخصيصات المتصلة كالصفة؛ والشرط؛ والغاية؛ والبدل؛ والاستثناء: هو بهذه المنزلة لكن أكثر الألفاظ قد استعملوها تارة مجردة عن هذه التخصيصات وتارة مقرونة بها بخلاف قول: لا إله إلا الله؛ فإنهم لم يعرفوا قط عنهم أنهم استعملوها مجردة عن الاستثناء إذ كان هذا المعنى باطلا عندهم فمن جعل هذا حقيقة في لغتهم ظهر كذبه عليهم وإن فرق بين استثناء واستثناء تناقض وخالف الإجماع؛ وذلك." (١)

-١٤٦٥

"لأنه بني على أصل فاسد متناقض والقول المتناقض إذا طرده صاحبه وألزم صاحبه لوازمه ظهر من فساده وقبحه ما لم يكن ظاهرا قبل ذلك وإن لم يطرده تناقض وظهر فساده فيلزم فساده على التقديرين. ولهذا لا يوجد للقائلين بالمجاز قول ألبتة بل كل أقوالهم متناقضة وحدودهم والعلامات التي ذكروها فاسدة؛ إذ كان أصل قولهم باطلا فابتدعوا في اللغة تقسيما وتعبيرا لا حقيقة له في الخارج بل هو باطل فلا يمكن أن يتصور تصورا مطابقا ولا يعبر عنه بعبارة سديدة؛ بخلاف المعنى المستقيم فإنه يعبر عنه بالقول السديد كما قال تعالى: {يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا} والسديد: الساد الصواب المطابق للحق من غير زيادة ولا نقصان وهو العدل والصدق بخلاف من أراد أن يفرق بين المتماثلين ويجعلهما مختلفين؛ بل متضادين؛ فإن قوله ليس بسديد. وهذا يبسط في موضعه. والمقصود هنا: أن الذين يقولون: ليس في القرآن مجاز أرادوا بذلك أن قوله: {واسأل القرية} اسأل الجدران؛ والعير البهائم ونحو ذلك مما نقل عنهم فقد أخطئوا. وإن جعلوا اللفظ المستعمل في معنى في غير القرآن مجازا وفيه ليس بمجاز فقد أخطئوا أيضا. وإن قصدوا أن في غير القرآن

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٠/٤٨٤

من المبالغات والمجازفات والألفاظ التي لا يحتاج إليها ونحو ذلك مما ينزه القرآن عنه فقد أصابوا في ذلك. وإذا قالوا:." (١)

-١٤٦٦

"لوجوه متعددة {وقوله صلى الله عليه وسلم للمستحاضة: إنما ذلك عرق وليس بالحيضة} تعليل لعدم وجوب الغسل لا لوجوب الوضوء فإن وجوب الوضوء لا يختص بدم العروق بل كانت قد ظنت أن ذلك الدم هو دم الحيض الذي يوجب الغسل فبين لها النبي صلى الله عليه وسلم أن هذا ليس هو دم الحيض الذي يوجب الغسل فإن ذلك يرشح من الرحم كالعرق وإنما هذا دم عرق انفجر في الرحم ودماء العروق لا توجب الغسل وهذه مسائل مبسوطة في مواضع أخر. والمقصود هنا التنبيه على فساد قول من يدعي **التناقض** في معاني الشريعة أو ألفاظها ويزعم أن الشارع يفرق بين المتماثلين بل نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بعث بالهدى ودين الحق بالحكمة والعدل والرحمة فلا يفرق بين شيئين في الحكم إلا لافتراق صفاتهما المناسبة للفرق ولا يسوي بين شيئين إلا لتماثلهما في الصفات المناسبة للتسوية. والأظهر أنه لا يجب الوضوء من مس الذكر ولا النساء ولا خروج النجاسات من غير السبيلين ولا القهقهة ولا غسل الميت فإنه ليس مع الموجبين دليل صحيح بل الأدلة الراجحة تدل على عدم الوجوب لكن الاستحباب متوجه ظاهر فيستحب أن يتوضأ." (٢)

-١٤٦٧

"أعز عليه من ماله؟ وإن قيل: تعلق حق الثاني بها قيل: حقه سابق على حق الثاني وقد ظهر انتقاض السبب الذي به استحق الثاني أن تكون زوجة له وما الموجب لمراعاة حق الثاني دون حق الأول. فالصواب ما قضى به أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وإذا ظهر صواب الصحابة في مثل هذه المشكلات التي خالفهم فيها مثل أبي حنيفة ومالك والشافعي فلأن يكون الصواب معهم فيما وافقهم فيه هؤلاء بطريق الأولى وقد تأملت من هذا الباب ما شاء الله فرأيت الصحابة أفقه الأمة وأعلمها واعتبر هذا بمسائل الأيمان بالنذر والعتق والطلاق وغير ذلك ومسائل تعليق الطلاق بالشروط ونحو ذلك وقد بينت فيما كتبته أن المنقول فيها عن الصحابة هو أصح الأقوال قضاء وقياسا وعليه يدل الكتاب والسنة وعليه يدل القياس الجلي وكل قول سوى

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٠/٤٨٥

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٠/٥٢٦

ذلك تناقض في القياس مخالف للنصوص. وكذلك في مسائل غير هذه مثل مسألة ابن الملاعنة ومسألة ميراث المرتد. وما شاء الله من المسائل لم أجد أجود الأقوال فيها إلا الأقوال المنقولة عن الصحابة.." (١)

-١٤٦٨

"يمكنه إصلاحه في السفر فإن لم يجز المسح عليه لم يحصل مقصود الرخصة. وأيضا فإن جمهور العلماء يعفون عن ظهور يسير العورة وعن يسير النجاسة التي يشق الاحتراز عنها: فالخرق اليسير في الخف كذلك. وقول القائل: إن ما ظهر فرضه الغسل: ممنوع فإن الماسح على الخف لا يستوعبه بالمسح كالمسح على الجبيرة بل يمسح أعلاه دون أسفله وعقبه وذلك يقوم مقام غسل الرجل فمسح بعض الخف كاف عما يحاذي الممسوح وما لا يحاذيه فإذا كان الخرق في العقب لم يجب غسل ذلك الموضع ولا مسحه ولو كان على ظهر القدم لا يجب مسح كل جزء من ظهر القدم و (باب المسح على الخفين مما جاءت السنة فيه بالرخصة حتى جاءت بالمسح على الجوارب والعمائم وغير ذلك فلا يجوز أن يتناقض مقصود الشارع من التوسعة بالحرج والتضييق.

وسئل:

هل يجوز المسح على الجورب كالخف أم لا؟ وهل يكون الخرق الذي فيه الطعن مانعا من المسح فقد يصف بشرة شيء من محل." (٢)

-١٤٦٩

"للسجود وعلى هذا مذاهب أكثر أهل العلم وكذلك يكبر إذا رفع رأسه من السجود قال: وكان الشافعي وأحمد يقولان يرفع يديه إذا أراد أن يسجد. وعن ابن سيرين وعطاء إذا رفع رأسه من السجود يسلم. وبه قال إسحاق بن راهويه. قال: واحتج لهم في ذلك بقول النبي - صلى الله عليه وسلم - تحريمها التكبير وتحليلها التسليم. وكان أحمد لا يعرف - وفي لفظ - لا يرى التسليم في هذا. قلت: وهذه الحجة إنما تستقيم لهم أن ذلك داخل في مسمى الصلاة لكن قد يحتجون بهذا على من يسلم أنها صلاة فيتناقض قوله. وحديث ابن عمر رواه البخاري في صحيحه وليس فيه التكبير. قال: {كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا السورة فيها السجدة فيسجد ونسجد حتى ما يجد أحدنا موضع جبهته. وفي لفظ - حتى ما يجد أحدنا مكانا

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥٨٢/٢٠

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢١٣/٢١

لجبهته} . فابن عمر قد أخبر أنهم كانوا يسجدون مع النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر تسليما وكان ابن عمر يسجد على غير وضوء. ومن المعلوم أنه لو كان النبي صلى الله عليه وسلم بين لأصحابه أن السجود لا يكون إلا على وضوء لكان هذا مما يعلمه عامتهم؛ لأنهم كلهم." (١)

-١٤٧٠

"والمخلوقات كلها مرادة له وهؤلاء يصرح أحدهم بإطلاق الجمال في كل شيء وأقل ما يصيب هؤلاء أنهم يتركون الغيرة لله والنهي عن المنكر والبغض في الله والجهاد في سبيله وإقامة حدوده وهم في ذلك **متناقضون** إذ لا يتمكنون من الرضا بكل موجود. فإن المنكرات هي أمور مضرة لهم ولغيرهم فيبقى أحدهم مع طبعه وذوقه وينسلخون عن دين الله وربما دخل أحدهم في الاتحاد والحلول المطلق وفيهم من يخص الحلول والاتحاد ببعض المخلوقات كالمسيح أو علي أو غيرهما أو المشايخ والملوك والمردان. فيقولون: بحلوله في الصور الجميلة ويعبدونها ومنهم من لا يرى ذلك بل يتدين بحب الصور الجميلة من النساء الأجانب والمردان وغير ذلك ويرى هذا من الجمال الذي يحبه الله فيحبه هو ويلبس المحبة الطبيعية المحرمة بالمحبة الدينية ويجعل ما حرمه الله مما يقرب إليه {وإذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها قل إن الله لا يأمر بالفحشاء} والآخرون قالوا: قد ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: {إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم وإنما ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم} وقد قال تعالى عن المنافقين: {وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم} وقال تعالى: {وكم أهلكنا قبلهم من قرن." (٢)

-١٤٧١

"فإنه لم يرده وربما قالوا: ولم يحبه ولم يرضه إلا إذا وجد. قالوا. ولكن أمر به وطلبه. فقيل لهم: هل يكون طلب وإرادة واستدعاء بلا إرادة ولا محبة ولا رضى. هذا جمع بين النقيضين فتحيروا. فأولئك سلبوا الرب خلقه وقدرته وإرادته العامة وهؤلاء سلبوه محبته ورضاه وإرادته الدينية وما تضمنه أمره ونهيه من ذلك. فكما أن الأولين لم يثبتوا أن الشخص الواحد يكون مثابا معاقبا: بل إما مثابا وإما معاقبا فهؤلاء لم يثبتوا أن الفعل الواحد يكون مرادا من وجه دون وجه مرادا غير محبوب بل إما مراد محبوب وإما غير مراد ولا محبوب. وكما تفرقوا في صفات الخالق تفرقوا في صفات المخلوق فأولئك لم يثبتوا إلا قدرة واحدة تكون قبل الفعل وهؤلاء لم

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٧٨/٢١

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٢٦/٢٢

يثبتوا له إلا قدرة واحدة تكون مع الفعل. أولئك نفوا القدرة الكونية التي بها يكون الفعل وهؤلاء نفوا القدرة الدينية التي بها يأمر الله العبد وينهاه وهذا من أصول تفرقهم في " مسألة تكليف ما لا يطاق ". وانقسموا إلى قدرية مجوسية؛ تثبت الأمر والنهي وتنفي القضاء والقدر. وإلى قدرية مشركية شر منهم: تثبت القضاء والقدر وتكذب بالأمر والنهي أو ببعض ذلك وإلى قدرية إبليسية: تصدق بالأمر لكن ترى ذلك **تناقضا** مخالفا للحق والحكمة وهذا." (١)

١٤٧٢-

"شأن عامة ما تتعارض فيه الأسباب والدلائل. تجد فريقا يقولون: بهذا دون هذا وفريقا بالعكس أو الأمرين فاعتقدوا **تناقضهما** فصاروا متحيرين معرضين عن التصديق بهما جميعا **ومتناقضين** مع هذا تارة ومع هذا تارة وهذا تجده في مسائل الكلام والاعتقادات ومسائل الإرادة والعبادات. كمسألة السماع الصوتي ومسألة الكلام ومسائل الصفات وكلام الله تعالى وغير ذلك من المسائل. وأصل هذا كله: هو العدل بالتسوية بين المتماثلين فإن الله يقول: {لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط} . وقد بسطنا القول في ذلك. وبينا أن العدل جماع الدين والحق والخير كله: في غير موضع. والعدل الحقيقي قد يكون متعذرا أو متعسرا إما علمه وإما العمل به لكون التماثل من كل وجه غير متمكن أو غير معلوم فيكون الواجب في مثل ذلك ما كان أشبه بالعدل وأقرب إليه وهي الطريقة المثلى؛ ولهذا قال سبحانه: {وأوفوا الكيل والميزان بالقسط لا نكلف نفسا إلا وسعها} .." (٢)

١٤٧٣-

"لا ضابط لها كما يختلف الذين يريدون أن يعلموا طلوع الهلال بالحساب أو طلوع الفجر بالحساب وهو أمر لا يقوم عليه دليل حسابي مطرد؛ بل ذلك **متناقض** مختلف فهؤلاء أعرضوا عن الدين الواسع والأدلة الشرعية فدخلوا في أنواع من الجهل والبدع مع دعواهم العلم والحذق كذلك يفعل الله بمن خرج عن المشروع إلى البدع وتنطع في الدين. وقد ثبت في الصحيح صحيح مسلم عن الأحنف بن قيس عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: {هلك المتنطعون} قالها ثلاثا ورواه أيضا أحمد وأبو داود. وأيضا فإن الله قال {فول وجهك شطر المسجد الحرام} وقال: {ولكل وجهة هو موليها} أي مستقبلها. وقال النبي صلى

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٣١/٢٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٣٢/٢٢

الله عليه وسلم {هذه القبلة} والقبلة ما يستقبل وقال: {من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم له ما لنا وعليه ما علينا} . وأجمع المسلمون على أنه يجب على المصلي استقبال القبلة في الجملة فالمأمور به الاستقبال للقبلة وتولية الوجه شطر المسجد الحرام فينظر هل الاستقبال وتولية الوجه من شرطه أن يكون وسط وجهه مستقبلا." (١)

-١٤٧٤

"حتى أنكروا فحوى الخطاب وتنبيهه. كقوله تعالى: {فلا تقل لهما أف} وقالوا: إن هذا لا يدل إلا على النهي عن التأفيف لا يفهم منه النهي عن الضرب والشتم وأنكروا " تنقيح المناط " وادعوا في الألفاظ من الظهور ما لا تدل عليه وقوم يقدمون القياس تارة لكون دلالة النص غير تامة أو لكونه خبر الواحد وأقوام يعارضون بين النص والقياس ويقدمون النص **ويتناقضون** ونحن قد بينا في غير هذا الموضع أن الأدلة الصحيحة لا **تتناقض** فلا **تتناقض** الأدلة الصحيحة العقلية والشرعية ولا **تتناقض** دلالة القياس إذا كانت صحيحة ودلالة الخطاب إذا كانت صحيحة. فإن القياس الصحيح حقيقة التسوية بين المتماثلين وهذا هو العدل الذي أنزل الله به الكتاب وأرسل به الرسل والرسول لا يأمر بخلاف العدل ولا يحكم في شيئين متماثلين بحكمين مختلفين ولا يحرم الشيء ويحل نظيره. وقد تأملنا عامة المواضع التي قيل: إن القياس فيها عارض النص وأن حكم النص فيها على خلاف القياس. فوجدنا ما خصه الشارع بحكم عن نظائره فإنما خصه به لاختصاصه بوصف أوجب اختصاصه بالحكم كما خص العرايا بجواز بيعها بمثلها خرصا لتعذر الكيل مع." (٢)

-١٤٧٥

"أولها بسم الله الرحمن الرحيم إذ لو كان مقصوده ذلك **لتناقض** حديثاه. وأيضا فإن افتتاح الصلاة بالفاتحة قبل السورة هو من العلم الظاهر العام الذي يعرفه الخاص والعام كما يعلمون أن الركوع قبل السجود وجميع الأئمة غير النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان يفعلون هذا ليس في نقل مثل هذا فائدة ولا هذا مما يحتاج فيه إلى نقل أنس وهم قد سألوه عن ذلك وليس هذا مما يسأل عنه وجميع الأئمة من أمراء الأمصار والجيوش وخلفاء بني أمية وبني الزبير وغيرهم ممن أدركه أنس كانوا يفتتحون بالفاتحة ولم يشتبه هذا على أحد ولا شك؛ فكيف يظن أن أنسا قصد تعريفهم بهذا وأنهم سألوه عنه. وإنما مثل ذلك مثل أن يقال:

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢١٥/٢٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٣٢/٢٢

فكانوا يصلون الظهر أربعا والعصر أربعا والمغرب ثلاثا أو يقول: فكانوا يجهرون في العشاءين والفجر ويخافتون في صلاتي الظهرين أو يقول: فكانوا يجهرون في الأوليين دون الأخيرتين. ومثل حديث أنس حديث عائشة الذي في الصحيح أيضا {أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفتتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين} إلى آخره وقد روى {يفتح القراءة بالحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم. مالك يوم الدين} وهذا صريح في إرادة." (١)

-١٤٧٦

"وابن المنذر كما روي عن غير واحد من السلف مثل الحسن ومكحول وغيرهما. وكثير من العلماء لم يعرفوا هذا الحديث فنهوا عن الصلاة وقت الخطبة؛ لأنه وقت نهي كما نقل عن شريح والنخعي وابن سيرين وهو قول أبي حنيفة والليث ومالك والثوري. وهو قياس قول من منع تحية المسجد وقت النهي فإن الصلاة والخطيب على المنبر أشد نهيا؛ بل هو منهي عن كل ما يشغله عن الاستماع وإذا قال لصاحبه أنصت فقد لغا فإذا كان قد أمر بتحية المسجد في وقت الخطبة فهو في سائر الأوقات أولى بالأمر. وقد احتج بعض أصحابنا: أنه إذا دخل المسجد في غير وقت النهي عن الصلاة يسن له الركوع لقوله: {إذا دخل أحدكم المسجد والإمام يخطب فلا يجلس حتى يصلي ركعتين} وقالوا تنقطع الصلاة بجلوس الإمام على المنبر فلا يصلي أحد غير الداخل يصلي تحية المسجد ويوجز وهذا **تناقض** بين بل إذا كان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالتحية في هذا الموضع وهو وقت نهي عن الصلاة وغيرها مما يشغل عن الاستماع؛ فأوقات النهي الباقية أولى بالجواز. يبين ذلك أنه في هذه الحال لا يصلى على جنازة؛ ولا يطاف." (٢)

-١٤٧٧

"ومعلوم أنه لو أراد الوقت لاستثنى ركعتي الفجر والفرض كما ورد استثناء ذلك في ما نهى عنه حيث قال: {لا صلاة بعد الفجر إلا سجدتين} فلما لم يذكر ذلك في الأحاديث علم أنه أراد فعل الصلاة كما جاء مفسرا في أحاديث صحيحة. ولأنه يمتنع أن تكون أوقات الصلاة المكتوبة فرضها وسنتها وقت نهي وما بعد الفجر وقت صلاة الفجر سنتها وفرضها فكيف يجوز أن يقال: إن هذا وقت نهي؟ وهل يكون وقت نهي سن فيه الصلاة دائما بلا سبب؟ وأمر بتحري الصلاة فيه؟ هذا **تناقض** مع أن هذا الوقت جعل وقتا للصلاة

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤١٣/٢٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٩٣/٢٣

إلى طلوع الشمس ليس كوقت العصر الذي جعل آخر الوقت فيه إذا اصفرت الشمس. والنهي هو لأن الكفار يسجدون لها وهذا لا يكون من طلوع الفجر ولهذا كان الأصل في النهي عند الطلوع والغروب كما في حديث ابن عمر لكن نهى عن الصلاة بعد الصلاتين سدا للذريعة فإن المتطوع قد يصلي بعدهما حتى يصلي وقت الطلوع والغروب. والنهي في هذين أخف ولهذا كان يداوم على الركعتين بعد العصر حتى قبضه الله. فأما قبل صلاة الفجر فلا وجه للنهي لكن لا يسن ذلك الوقت إلا الفجر سنتها وفرضها. ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل ويوتر ثم إذا طلع الفجر صلى الركعتين ثم صلى الفرض وكان يضطجع أحيانا." (١)

-١٤٧٨

"معنى الرجوع. ولفظ الظل يتناول هذا وهذا فإنه قبل طلوع الشمس يكون الظل ممتدا كما قال تعالى: {ألم تر إلى ربك كيف مد الظل ولو شاء لجعله ساكنا} ثم إذا طلعت الشمس كانت عليه دليلا فتميز الظل عن الضحى ونسخت الشمس الظل لا تزال تنسخه وهو يقصر إلى الزوال فإذا زالت فإنه يعاد ممتدا إلى المشرق حيث ابتدأ بعد أن كان أول ما نسخته عن المشرق ثم عن المغرب ثم تفيء إلى المشرق ثم المغرب ولم يزل يمتد ويطول إلى أن تغرب فينسخ الظل جميع الشمس. فلهذا قال في حديث عمرو بن عبسة: " {ثم اقصر عن الصلاة فإنه حينئذ تسجر جهنم فإذا أقبل الفيء فصل} . وعلى هذا فمن رخص في الصلاة يوم الجمعة قال: إنها لا تسجر يوم الجمعة كما قد روي وقالوا: إنه لا يستحب الإبراد يوم الجمعة بل يجوز عقب الزوال بالسنة الصحيحة واتفاق الناس وفي الإبراد مشقة للخلق. ويجوز عند أحمد وغيره أن يصلي وقت الزوال كما فعله غير واحد من الصحابة فكيف يكون وقت نهي والجمعة جائزة فيه والفرائض المؤداة لا تشرع في وقت النهي لغير عذر كما قلنا في الفجر فإن هذا **تناقض**. وبالجملة جواز الصلاة وقت الزوال يوم الجمعة على أصل أحمد أظهر منه على أصل غيره فإنه يجوز الجمعة وقت الزوال ولا يجعل." (٢)

-١٤٧٩

"طرد هذا الدليل طائفة من متأخري أصحاب الشافعي وأحمد وجوزوا أن يتطوع الرجل مضطجعا لغير عذر؛ لأجل هذا الحديث ولتعذر حمله على المريض كما تقدم. ولكن أكثر العلماء أنكروا ذلك وعدوه بدعة

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٠٣/٢٣

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٠٨/٢٣

وحدثا في الإسلام. وقالوا: لا يعرف أن أحدا قط صلى في الإسلام على جنبه وهو صحيح ولو كان هذا مشروعا لفعله المسلمون على عهد نبيهم صلى الله عليه وسلم أو بعده ولفعله النبي صلى الله عليه وسلم ولو مرة لتبيين الجواز فقد كان يتطوع قاعدا ويصلي على راحلته قبل أي وجه توجهت ويوتر عليها غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة فلو كان هذا سائغا لفعله ولو مرة. أو لفعله أصحابه. وهؤلاء الذين أنكروا هذا مع ظهور حجتهم قد **تناقض** من لم يوجب الجماعة منهم حيث حملوا قوله: " {تفضل صلاة الجماعة على صلاة الرجل وحده بخمس وعشرين درجة} على أنه أراد غير المعذور فيقال لهم: لم كان التفضيل هنا في حق غير المعذور والتفضيل هناك في حق المعذور وهل هذا إلا **تناقض**. وأما من أوجب الجماعة وحمل التفضيل على المعذور فطرد دليله وحينئذ فلا يكون في الحديث حجة على صحة صلاة المنفرد لغير عذر.." (١)

-١٤٨٠

"{فاستمعوا له وأنصتوا} وإلا **تناقضوا**. كما ذكره البخاري.

وأما قول أبي هريرة: اقرأ بها في نفسك يا فارسي فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: {قال الله: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين} إلى آخره. فقد يقال أن أبا هريرة إنما أمره بالقراءة؛ لما في ذلك من الفضيلة المذكورة في حديث القسمة لا لقوله: {من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج} فإنه لو كان صلاة المأموم خداجا إذا لم يقرأ لأمره بذلك؛ لأجل ذلك الحديث. ولم يعلل الأمر بحديث القسمة. اللهم إلا أن يقال: ذكره توكيدا أو لأنه لما قسم القراءة قسم الصلاة فدل على أنه لا بد منها في الصلاة إذ لو خلت عنها لم تكن القسمة موجودة. وعلى هذا يبقى الحديثان مدلولهما واحد. وقوله: اقرأ بها في نفسك. مجمل فإن أراد ما أراد غيره من القراءة في حال المخافتة أو سكوت الإمام لم يكن ذلك مخالفا؛ لقول أولئك يؤيد هذا أن أبا هريرة ممن روى قوله: {وإذا قرأ فأنصتوا} وروى قوله: {لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب. وما زاد} وقال: {تجزئ فاتحة الكتاب وإذا زاد فهو خير} ومعلوم أن هذا لم يتناول المأموم المستمع لقراءة الإمام فإن هذا لا تكون الزيادة على الفاتحة خيرا له بل الاستماع والإنصات خيرا له فلا يجزم حينئذ بأنه أمره." (٢)

-١٤٨١

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٣/٢٣٥

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٣/٣٠٠

"وهكذا الأقوال التي يكفر قائلها قد يكون الرجل لم تبلغه النصوص الموجبة لمعرفة الحق وقد تكون عنده ولم تثبت عنده أو لم يتمكن من فهمها وقد يكون قد عرضت له شبهات يعذره الله بها فمن كان من المؤمنين مجتهدا في طلب الحق وأخطأ فإن الله يغفر له خطأه كائنا ما كان سواء كان في المسائل النظرية أو العملية هذا الذي عليه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم. وجماهير أئمة الإسلام وما قسموا المسائل إلى مسائل أصول يكفر بإنكارها ومسائل فروع لا يكفر بإنكارها. فأما التفريق بين نوع وتسميته مسائل الأصول وبين نوع آخر وتسميته مسائل الفروع فهذا الفرق ليس له أصل لا عن الصحابة ولا عن التابعين لهم بإحسان ولا أئمة الإسلام وإنما هو مأخوذ عن المعتزلة وأمثالهم من أهل البدع وعنهم تلقاه من ذكره من الفقهاء في كتبهم وهو تفريق متناقض فإنه يقال لمن فرق بين النوعين: ما حد مسائل الأصول التي يكفر المخطئ فيها؟ وما الفاصل بينها وبين مسائل الفروع؟ فإن قال: مسائل الأصول هي مسائل الاعتقاد ومسائل الفروع هي مسائل العمل. قيل له: فتنازع الناس في محمد صلى الله عليه وسلم هل رأى ربه أم لا؟ وفي أن عثمان أفضل من علي أم علي أفضل؟ وفي كثير من معاني القرآن وتصحيح بعض الأحاديث هي من المسائل الاعتقادية العلمية ولا كفر فيها بالاتفاق." (١)

-١٤٨٢

"ليس على شيء منها حجة وهي متناقضة ولا يمكن أن يحد ذلك بحد صحيح. فإن الأرض لا تذرع بذرع مضبوط في عامة الأسفار وحركة المسافر تختلف. والواجب أن يطلق ما أطلقه صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم ويقيد ما قيده فيقصر المسافر الصلاة في كل سفر وكذلك جميع الأحكام المتعلقة بالسفر من القصر والصلاة على الراحلة والمسح على الخفين. ومن قسم الأسفار إلى قصير وطويل وخص بعض الأحكام بهذا وبعضها بهذا وجعلها متعلقة بالسفر الطويل فليس معه حجة يجب الرجوع إليها. والله سبحانه وتعالى أعلم.

وسئل شيخ الإسلام - رحمه الله -:

إذا سافر إنسان سفرا مقدار ثلاثة أيام أو ثلاثة فراسخ هل يباح له الجمع والقصر أم لا؟

فأجاب:

وأما الجمع والقصر في السفر القصير ففيه ثلاثة أقوال؛ بل أربعة؛ بل خمسة في مذهب أحمد.." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٤٦/٢٣

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٣/٢٤

-١٤٨٣

"يجمع في حجته إلا بعرفة ومزدلفة ولم يجمع بمنى ولا في ذهابه وإيابه ولكن جمع قبل ذلك في غزوة تبوك والصحيح أنه لم يجمع بعرفة لمجرد السفر كما قصر للسفر؛ بل لاشتغاله باتصال الوقوف عن النزول ولاشتغاله بالمسير إلى مزدلفة وكان جمع عرفة لأجل العبادة وجمع مزدلفة لأجل السير الذي جد فيه وهو سيره إلى مزدلفة وكذلك كان يصنع في سفره: كان إذا جد به السير أخر الأولى إلى وقت الثانية ثم ينزل فيصليهما جميعا كما فعل بمزدلفة. وليس في شريعته ما هو خارج عن القياس؛ بل الجمع الذي جمعه هناك يشرع أن يفعل نظيره كما يقوله الأكثرون؛ ولكن أبو حنيفة يقول هو خارج عن القياس وقد علم أن تخصيص العلة إذا لم تكن لفوات شرط أو وجود مانع دل على فسادها وليس فيما جاء من عند الله اختلاف ولا **تناقض**؛ بل حكم الشيء حكم مثله والحكم إذا ثبت بعلة ثبت بنظيرها. وأما " القصر " فلا ريب أنه من خصائص السفر ولا تعلق لا بالنسك ولا مسوغ لقصر أهل مكة بعرفة وغيرها إلا أنهم بسفر وعرفة عن المسجد بريد كما ذكره الذين مسحوا ذلك وذكره الأزرقي في " أخبار مكة ". فهذا قصر في سفر قدره بريد وهم لما رجعوا إلى منى كانوا في الرجوع من السفر وإنما كان غاية قصدهم." (١)

-١٤٨٤

"صلى الله عليه وسلم نهى أن توصل صلاة بصلاة حتى يفصل بينهما بكلام أو قيام} . وقد كان الصحابة ينكرون على من يصل الجمعة وغيرها بصلاة تطوع فكيف يسوغون أن يصل الركعتين في السفر إن كان لا يجوز إلا ركعتان بصلاة تطوع؟ وأيضا فلماذا وجب على المقيم خلف المسافر أن يصلي أربعا كما ثبت ذلك عن الصحابة وقد وافق عليه أبو حنيفة؟ وأيضا فيجوز أن يصلي المقيم أربعا خلف المسافر ركعتين كما كان النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه يفعلون ذلك ويقولون أتموا صلاتكم فإنا قوم سفر. وهذا مما يبين أن صلاة المسافر من جنس صلاة المقيم فإنه قد سلم جماهير العلماء أن يصلي هذا خلف هذا كما يصلي الظهر خلف من يصلي الجمعة وليس هذا كمن صلى الظهر قضاء خلف من يصلي الفجر. وأما من قال: إن المسافر فرضه أربع وله أن يسقط ركعتين بالقصر فقوله مخالف للنصوص وإجماع السلف والأصول وهو قول

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٤/٤٦

متناقض. فإن هاتين الركعتين يملك المسافر إسقاطهما لا إلى بدل ولا إلى نظيره وهذا يناقض الوجوب فإنه يمتنع أن يكون الشيء واجبا." (١)

-١٤٨٥

"الثاني: خاص في النساء وهو قوله صلى الله عليه وسلم {لعن الله زوارات القبور أو زائرات القبور} وقوله: " فزوروها " بطريق التبع فيدخلن بعموم ضعيف إما أن يكون مختصا بالرجال وإما أن يكون متناولا للنساء والعام إذا عرف أنه بعد الخاص لم يكن ناسخا له عند جمهور العلماء وهو مذهب الشافعي وأحمد في أشهر الروايتين عنه وهو المعروف عند أصحابه فكيف إذا لم يعلم أن هذا العام بعد الخاص إذ قد يكون قوله: {لعن الله زوارات القبور} بعد إذنه للرجال في الزيارة ويدل على ذلك أنه قرنه بالمتخذين عليها المساجد والسرج وذكر هذا بصيغة التذكير التي تتناول الرجال ولعن الزائرات جعله مختصا بالنساء، ومعلوم أن اتخاذ المساجد والسرج باق محكم كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة فكذلك الآخر. وأما ما ذكر عن عائشة رضي الله عنها فأحمد احتج به في إحدى الروايتين عنه لما أداه اجتهاده إلى ذلك والرواية الأخرى عنه تناقض ذلك وهي اختيار الخرقي وغيره من قدماء أصحابه. ولا حجة في حديث عائشة، فإن المحتج عليها احتج بالنهي العام فدفعت ذلك بأن النهي منسوخ، وهو كما قالت رضي الله عنها ولم يذكر لها المحتج النهي المختص بالنساء الذي فيه لعنهن على الزيارة. يبين ذلك قولها: " قد أمر بزيارتها " فهذا يبين أنه أمر بها أمرا." (٢)

-١٤٨٦

"بمسمى الهلال والشهر: كالصوم والفطر والنحر فقال تعالى: {يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج} . فبين سبحانه أن الأهلة مواقيت للناس والحج. قال تعالى: {كتب عليكم الصيام} إلى قوله: {شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس} أنه أوجب صوم شهر رمضان وهذا متفق عليه بين المسلمين لكن الذي تنازع الناس فيه أن الهلال. هل هو اسم لما يظهر في السماء؟ وإن لم يعلم به الناس؟ وبه يدخل الشهر أو الهلال اسم لما يستهل به الناس والشهر لما اشتهر بينهم؟ على قولين: فمن قال بالأول يقول: من رأى الهلال وحده فقد دخل ميقات الصوم ودخل شهر رمضان في حقه وتلك الليلة هي في نفس الأمر من رمضان وإن لم يعلم غيره. ويقول من لم يره إذا تبين له أنه كان طالعا قضى الصوم وهذا هو القياس في

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٤/١٠٣

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٤/٣٥٣

شهر الفطر وفي شهر النحر لكن شهر النحر ما علمت أن أحدا قال من رآه يقف وحده دون سائر الحاج وأنه ينحر في اليوم الثاني ويرمي جمرة العقبة ويتحلل دون سائر الحاج. وإنما تنازعوا في الفطر: فالأكثرون ألحقوه بالنحر وقالوا لا يفطر إلا مع المسلمين؛ وآخرون قالوا بل الفطر كالصوم ولم يأمر الله العباد بصوم واحد وثلاثين يوما وتناقض." (١)

-١٤٨٧

"الجهات بقدر واحد فاضطرار أن تكون الأرض وسط السماء. وقد يظن بعض الناس أن ما جاءت به الآثار النبوية من أن العرش سقف الجنة وأن الله على عرشه مع ما دلت عليه من أن الأفلاك مستديرة متناقض أو مقتض أن يكون الله تحت بعض خلقه "كما احتج بعض الجهمية على إنكار أن يكون الله فوق العرش باستدارة الأفلاك وأن ذلك مستلزم كون الرب أسفل. وهذا من غلطهم في تصور الأمر ومن علم أن الأفلاك مستديرة وأن المحيط الذي هو السقف هو أعلى عليين وأن المركز الذي هو باطن ذلك وجوفه وهو قعر الأرض هو " سجين " " وأسفل سافلين " علم من مقابلة الله بين أعلى عليين وبين سجين مع أن المقابلة: إنما تكون في الظاهر بين العلو والسفل أو بين السعة والضيق وذلك لأن العلو مستلزم للسعة والضيق مستلزم للسفول وعلم أن السماء فوق الأرض مطلقا لا يتصور أن تكون تحتها قط وإن كانت مستديرة محيطة وكذلك كلما علا كان أرفع وأشمل. وعلم أن الجهة قسمان: قسم ذاتي. وهو العلو والسفول فقط. وقسم إضافي: وهو ما ينسب إلى الحيوان بحسب حركته: فما أمامه." (٢)

-١٤٨٨

"التطوع التي لا سبب لها في أوقات النهي بخلاف ذوات الأسباب فإن الراجح في الدليل من قولي العلماء: أنها تجوز لحاجته إليها فإنه إن لم يفعلها تعذر فعلها وفاتت مصلحتها؛ بخلاف التطوع المحض فإنه لا يفوت. والصوم من هذا الباب ليس لها صوم إلا ويمكن فعله في أيام الطهر ولهذا جاز للمستحاضة الصوم والصلاة. وأما الصلاة: فإنها لو أبيحت مع الحيض لم يكن الحيض مانعا من الصلاة بحال فإن الحيض مما يعتاد النساء كما {قال النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة: إن هذا شيء كتبه الله على بنات آدم} فلو أذن لهن النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلين بالحيض صارت الصلاة مع الحيض كالصلاة مع الطهر. ثم إن أبيح سائر

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١١٦/٢٥

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٩٦/٢٥

العبادات لم يبق الحيض مانعا مع أن الجنابة والحدث الأصغر مانع وهذا **تناقض** عظيم وإن حرم ما دون الصلاة وأبيحت الصلاة كان أيضا **تناقضا** ولم تكن محتاجة إلى الصلاة زمن الحيض فإن لها في الصلاة زمن الطهر – وهو أغلب أوقاتها – ما يغنيها عن الصلاة أيام الحيض ولكن رخص لها فيما تحتاج إليه من التلبية والذكر والدعاء. وقد أمرت مع ذلك بالاغتسال كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أسماء أن تغتسل عند الإحرام لما نفست بمحمد بن أبي بكر. وأمر أيضا بذلك النساء مطلقا وأمر عائشة حين حاضت بسرف." (١)

١٤٨٩-

"عن ذلك} رواه مسلم. فمن لم يفرق بين ما هو مشروع في زيارة القبور وما هو منهي عنه لم يعرف دين الإسلام في هذا الباب. والمقصود التنبيه على ما في هذا المصنف الذي صنفه هذا المعترض على الجواب المذكور وبيان ما فيه من الجهل والافتراء. فمنها أنه قال في الجواب: إنه ظهر لي من صريح ذلك الكلام وفحواه ومقصده إلي ومغزاه: وهو تحريم زيارة قبور الأنبياء وسائر القبور والسفر إليها ودعواه أن ذلك معصية محرمة مجمع عليها. فيقال: معلوم لكل من رأى الجواب أنه ليس فيه تحريم لزيارة القبور؛ لا قبور الأنبياء ولا غيرهم؛ إذا لم يكن بسفر؛ ولا فيه دعوى الإجماع على تحريم السفر؛ بل قد صرح بالخلاف في ذلك. فكيف يحكى عنه أنه يقول: إن نفس زيارة القبور مطلقا معصية محرمة مجمع عليها فهذا افتراء ظاهر على الجواب؛ ثم إنه **تناقض** في ذلك فحكى بعد هذا عن المجيب أنه حكى الخلاف في جواز السفر. ثم قال في آخر كلامه: إن ما ادعاه مجمع على أنه حرام وأنه يناقض في ذلك وهو الذي يناقض في هذه الحكاية. وأما المجيب." (٢)

١٤٩٠-

"عشرا} . فالله يجزيه على هذا السلام أفضل مما يحصل بالرد كما أنه من صلى عليه مرة صلى الله عليه بها عشرا. وكان ابن عمر يسلم عليه ثم ينصرف. لا يقف لا لدعاء له ولا لنفسه. ولهذا كره مالك ما زاد على فعل ابن عمر من وقوف له أو لنفسه لأن ذلك لم ينقل عن أحد من الصحابة فكان بدعة محضة. قال مالك: لن يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها. مع أن فعل ابن عمر إذا لم يفعل مثله سائر الصحابة إنما يصلح للتسويغ كأمثال ذلك فيما فعله بعض الصحابة رضوان الله عليهم. وأما القول بأن هذا الفعل مستحب أو منهي عنه أو مباح فلا يثبت إلا بدليل شرعي فالوجوب والندب والإباحة والاستحباب والكراهة والتحريم لا

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٨٩/٢٦

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٢٨/٢٧

يثبت شيء منها إلا بالأدلة الشرعية والأدلة الشرعية مرجعها كلها إليه صلوات الله وسلامه عليه. فالقرآن هو الذي بلغه. والسنة هو الذي علمها. والإجماع بقوله عرف أنه معصوم. والقياس إنما يكون حجة إذا علمنا أن الفرع مثل الأصل وأن علة الأصل في الفرع. وقد علمنا أنه صلى الله عليه وسلم لا **يتناقض** فلا يحكم في المتماثلين بحكمين **متناقضين** ولا يحكم بالحكم لعلة تارة ويمنعه أخرى مع وجود العلة إلا لاختصاص إحدى الصورتين بما يوجب التخصيص. فشرعه هو ما شرعه هو صلى الله عليه وسلم وسنته ما سنها هو لا يضاف إليه قول غيره." (١)

-١٤٩١

"ظاهر **التناقض**. ومن ذلك إذا كان الناس محتاجين إلى من يطحن لهم ومن يخبز لهم لعجزهم عن الطحن والخبز في البيوت؛ كما كان أهل المدينة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه لم يكن عندهم من يطحن ويخبز بكراء ولا من يبيع طحينا ولا خبزا بل كانوا يشترون الحب ويطحنونه ويخبزونه في بيوتهم؛ فلم يكونوا يحتاجون إلى التسعير وكان من قدم بالحب باعه فيشتريه الناس من الجالبين؛ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم " {الجالب مرزوق والمحتكر ملعون} " وقال: " {لا يحتكر إلا خاطئ} " رواه مسلم في صحيحه. وما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم " {أنه نهى عن قفيز الطحان} " فحديث ضعيف بل باطل فإن المدينة لم يكن فيها طحان ولا خباز؛ لعدم حاجتهم إلى ذلك كما أن المسلمين لما فتحوا البلاد كان الفلاحون كلهم كفارا؛ لأن المسلمين كانوا مشتغلين بالجهاد. ولهذا لما فتح النبي صلى الله عليه وسلم خيبر أعطاها لليهود يعملونها فلاحة؛ لعجز الصحابة عن فلاحتها؛ لأن ذلك يحتاج إلى سكناها وكان الذين فتحوها أهل بيعة الرضوان الذين بايعوا تحت الشجرة وكانوا نحو ألف وأربعمائة وانضم إليهم أهل سفينة جعفر فهؤلاء هم الذين قسم النبي صلى الله عليه وسلم بينهم أرض خيبر فلو أقام." (٢)

-١٤٩٢

"إذا كثر منه فلا أرى ذلك؛ وعلى صاحبه العقوبة؛ لأنه يذهب في ذلك أموال عظام. يريد في الصدقة بكثيره. قال بعض الشيوخ: وسواء على مذهب مالك كان ذلك يسيرا أو كثيرا؛ لأنه ساوى في ذلك بين الزعفران واللبن والمسك قليله وكثيره؛ وخالفه ابن القاسم؛ فلم ير أن يتصدق من ذلك إلا بما كان يسيرا؛ وذلك

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٩٦/٢٧

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٨٨/٢٨

إذا كان هو الذي غشه وأما من وجد عنده من ذلك شيء مغشوش لم يغشه هو؛ وإنما اشتراه أو وهب له أو ورثه: فلا خلاف في أنه لا يتصدق بشيء من ذلك. وممن أفتى بجواز إتلاف المغشوش من الثياب ابن القطان قال في الملاحف الرديئة النسج: تحرق بالنار. وأفتى ابن عتاب فيها بالتصدق؛ وقال: تقطع خرقا وتعطى للمساكين إذا تقدم إلى مستعمليها فلم ينتهوا. وكذلك أفتى بإعطاء الخبز المغشوش للمساكين؛ فأنكر عليه ابن القطان وقال: لا يحل هذا في مال امرئ مسلم إلا بإذنه. قال القاضي أبو الأصبع: وهذا اضطراب في جوابه **وتناقض** في قوله؛ لأن جوابه في الملاحف بإحراقها بالنار أشد من إعطاء هذا الخبز للمساكين وابن عتاب أضبط في أصله في ذلك وأتبع لقوله وإذا لم ير ولي الأمر عقوبة الغاش بالصدقة أو الإتلاف فلا بد." (١)

-١٤٩٣

"تعالى: {وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون} {ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون} {إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين} . فالمقصود الواجب بالولايات: إصلاح دين الخلق الذي متى فاتهم خسروا خسرانا مبينا ولم ينفعهم ما نعموا به في الدنيا؛ وإصلاح ما لا يقوم الدين إلا به من أمر دنياهم. وهو نوعان: قسم المال بين مستحقيه؛ وعقوبات المعتدين فمن لم يعتد أصلح له دينه ودنياه ولهذا كان عمر بن الخطاب يقول: " إنما بعثت عمالي إليكم ليعلموكم كتاب ربكم وسنة نبيكم ويقسموا بينكم فيأكم "} . فلما تغيرت الرعية من وجه والرعاة من وجه؛ **تناقضت** الأمور. فإذا اجتهد الراعي في إصلاح دينهم ودنياهم بحسب الإمكان كان من أفضل أهل زمانه وكان من أفضل المجاهدين في سبيل الله؛ فقد روي: {يوم من إمام عادل أفضل من عبادة ستين سنة} وفي مسند الإمام أحمد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: {أحب الخلق إلى الله إمام عادل وأبغضهم إليه إمام جائر} وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم {سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: إمام عادل وشاب نشأ في طاعة الله ورجل قلبه معلق بالمسجد إذا خرج منه حتى يعود إليه ورجلان تحابا في الله اجتمعا على ذلك وتفرقا عليه ورجل ذكر الله خاليا ففاضت." (٢)

-١٤٩٤

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١١٦/٢٨

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٦٢/٢٨

"فمن كان لا يؤمن بالله بل يسب الله ويقول: إنه ثالث ثلاثة وأنه صلب. ولا يؤمن برسله؛ بل يزعم أن الذي حمل وولد وكان يأكل ويشرب ويتغوط وينام: هو الله وابن الله. وأن الله أو ابنه حل فيه وتدرعه ويجحد ما جاء به محمد خاتم المرسلين ويحرف نصوص التوراة والإنجيل؛ فإن في الأناجيل الأربعة من التناقض والاختلاف بين ما أمر الله به وأوجبه ما فيها ولا يدين الحق. ودين الحق هو الإقرار بما أمر الله به وأوجبه من عبادته وطاعته ولا يحرم ما حرم الله ورسوله؛ من الدم والميتة ولحم الخنزير الذي ما زال حراما من لدن آدم إلى محمد صلى الله عليه وسلم ما أباحه نبي قط؛ بل علماء النصارى يعلمون أنه محرم وما يمنع بعضهم من إظهار ذلك إلا الرغبة والرهبة. وبعضهم يمنعه العناد والعادة ونحو ذلك. ولا يؤمنون باليوم الآخر؛ لأن عامتهم وإن كانوا يقرون بقيامة الأبدان؛ لكنهم لا يقرون بما أخبر الله به من الأكل والشرب واللباس والنكاح والنعيم والعذاب في الجنة والنار؛ بل غاية ما يقرون به من النعيم السماع والشم. ومنهم متفلسفة ينكرون معاد الأجساد وأكثر علمائهم زنادقة وهم يضمرون ذلك ويسخرون بعوامهم؛ لا سيما بالنساء والمترهبين منهم: بضعف العقول. فمن هذا حاله فقد أمر الله رسوله بجهاده حتى يدخل في دين الله أو يؤدي الجزية وهذا دين محمد صلى الله عليه وسلم. ثم المسيح لم يأمر بجهاد؛ لا سيما بجهاد الأمة." (١)

-١٤٩٥

"وكما أن العالم من الصحابة والتابعين والأئمة كثيرا ما يكون له في المسألة الواحدة قولان في وقتين فكذلك يكون له في النوع الواحد من المسائل قولان في وقتين. فيجيب في بعض أفرادها بجواب في وقت ويجيب في بعض الأفراد بجواب آخر في وقت آخر. وإذا كانت الأفراد مستوية وكان له فيها قولان. فإن لم يكن بينهما فرق يذهب إليه مجتهد فقوله فيها واحد بلا خلاف وإن كان مما قد يذهب إليه مجتهد فقالت طائفة منهم أبو الخطاب: لا يخرج. وقال الجمهور - كالقاضي أبي يعلى - يخرج الجواب إذا لم يكن هو ممن يذهب إلى الفرق كما اقتضته أصوله. ومن هؤلاء من يخرج الجواب إذا رآهما مستويين وإن لم يعلم هل هو ممن يفرق أم لا. وإن فرق بين بعض الأفراد وبعض مستحضرا لهما فإن كان سبب الفرق مأخذا شرعيا: كان الفرق قولا له. وإن كان سبب الفرق مأخذا عاديا أو حسيا ونحو ذلك مما قد يكون أهل الخبرة به أعلم من الفقهاء الذين لم يباشروا ذلك فهذا في الحقيقة لا يفرق بينهما شرعا وإنما هو أمر من أمر الدنيا لم يعلمه العالم؛ فإن

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦٢١/٢٨

العلماء ورثة الأنبياء وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم " {أنتم أعلم بأمر دنياكم. فأما ما كان من أمر دينكم فإلي} . وهذا الاختلاف في عين المسألة أو نوعها من العلم قد يسمى **تناقضا**." (١)

-١٤٩٦

"أيضا؛ لأن **التناقض** اختلاف مقالتين بالنفي والإثبات. فإذا كان في وقت قد قال: إن هذا حرام. وقال في وقت آخر فيه أو في مثله: إنه ليس بحرام أو قال ما يستلزم أنه ليس بحرام - فقد **تناقض** قولاه وهو مصيب في كليهما عند من يقول: إن كل مجتهد مصيب وإنه ليس لله في الباطن حكم على المجتهد غير ما اعتقده. وأما الجمهور الذين يقولون: إن لله حكما في الباطن علمه العالم في إحدى المقالتين ولم يعلمه في المقالة التي **تناقضها** وعدم علمه به مع اجتهاده مغفور له مع ما يثاب عليه من قصده للحق واجتهاده في طلبه. ولهذا يشبه بعضهم تعارض الاجتهادات من العلماء بالناسخ والمنسوخ في شرائع الأنبياء مع الفرق بينهما بأن كل واحد من الناسخ والمنسوخ ثابت بخطاب حكم الله: باطنا وظاهرا؛ بخلاف أحد قولي العالم **المتناقضين**. هذا فيمن يتقي الله فيما يقوله مع علمه بتقواه وسلوكه الطريق الراشد. وأما أهل الأهواء والخصومات: فهم مذمومون في مناقضاتهم؛ لأنهم يتكلمون بغير علم ولا حسن قصد لما يجب قصده. وعلى هذا فلازم قول الإنسان نوعان:." (٢)

-١٤٩٧

"أحدهما: لازم قوله الحق، فهذا مما يجب عليه أن يلتزمه؛ فإن لازم الحق حق ويجوز أن يضاف إليه إذا علم من حاله أنه لا يمتنع من التزامه بعد ظهوره، وكثير مما يضيفه الناس إلى مذهب الأئمة: من هذا الباب. والثاني: لازم قوله الذي ليس بحق. فهذا لا يجب التزامه؛ إذ أكثر ما فيه أنه قد **تناقض**. وقد ثبت أن **التناقض** واقع من كل عالم غير النبيين. ثم إن عرف من حاله: أنه يلتزمه بعد ظهوره له فقد يضاف إليه؛ وإلا فلا يجوز أن يضاف إليه قول لو ظهر له فساده لم يلتزمه؛ لكونه قد قال ما يلزمه وهو لا يشعر بفساد ذلك القول ولا يلزمه. وهذا التفصيل في اختلاف الناس في لازم المذهب: هل هو مذهب أو ليس بمذهب؟ هو أجود من إطلاق أحدهما فما كان من اللوازم يرضاه القائل بعد وضوحه له فهو قوله، وما لا يرضاه فليس قوله. وإن كان **متناقضا**. وهو الفرق بين اللازم الذي يجب التزامه مع ملزوم اللازم الذي يجب ترك الملزوم للزومه. فإذا عرف

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٠/٢٩

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤١/٢٩

هذا عرف الفرق بين الواجب من المقالات والواقع منها. وهذا متوجه في اللوازم التي لم يصرح هو بعدم لزومها. فأما إذا نفى هو اللزوم لم يجز أن يضاف إليه اللازم بحال؛ وإلا." (١)

-١٤٩٨

"لأضيف إلى كل عالم ما اعتقدنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله؛ لكونه ملتزما لرسالته فلما لم يضف إليه ما نفاه عن الرسول؛ وإن كان لازما له: ظهر الفرق بين اللازم الذي لم ينفه واللازم الذي نفاه. ولا يلزم من كونه نص على الحكم نفيه للزوم ما يلزمه لأنه قد يكون عن اجتهادين في وقتين. وسبب الفرق بين أهل العلم وأهل الأهواء - مع وجود الاختلاف في قول كل منهما: - أن العالم قد فعل ما أمر به من حسن القصد والاجتهاد وهو مأمور في الظاهر باعتقاد ما قام عنده دليله وإن لم يكن مطابقا؛ لكن اعتقادا ليس بيقيني كما يؤمر الحاكم بتصديق الشاهدين ذوي العدل وإن كانا في الباطن قد أخطآ أو كذبا وكما يؤمر المفتي بتصديق المخبر العدل الضابط أو باتباع الظاهر، فيعتقد ما دل عليه ذلك وإن لم يكن ذلك الاعتقاد مطابقا. فالاعتقاد المطلوب هو الذي يغلب على الظن مما يؤمر به العباد وإن كان قد يكون غير مطابق وإن لم يكونوا مأمورين في الباطن باعتقاد غير مطابق قط. فإذا اعتقد العالم اعتقادين **متناقضين** في قضية أو قضيتين مع قصده للحق واتباعه لما أمر باتباعه من الكتاب والحكمة: عذر بما لم يعلمه وهو الخطأ المرفوع عنا؛ بخلاف أصحاب الأهواء. فإنهم {إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس} ويجزمون بما يقولونه بالظن والهوى." (٢)

-١٤٩٩

"أباحه الله. فإن شرطه حينئذ يكون مبطلا لحكم الله. وكذلك ليس له أن يسقط ما أوجبه الله؛ وإنما المشترط له أن يوجب الشرط ما لم يكن واجبا بدونه. فمقصود الشروط وجوب ما لم يكن واجبا ولا حراما وعدم الإيجاب ليس نفيا للإيجاب حتى يكون المشترط مناقضا للشرع وكل شرط صحيح فلا بد أن يفيد وجوب ما لم يكن واجبا؛ فإن المتبايعين يجب لكل منهما على الآخر من الإقباض ما لم يكن واجبا ويباح أيضا لكل منهما ما لم يكن مباحا ويحرم على كل منهما ما لم يكن حراما. وكذلك كل من المتآجرين والمتناكحين. وكذلك إذا اشترط صفة في المبيع أو رهنا أو اشترطت المرأة زيادة على مهر مثلها؛ فإنه يجب ويحرم ويباح بهذا الشرط ما لم يكن كذلك. وهذا المعنى هو الذي أوهم من اعتقد أن الأصل فساد الشروط

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٢/٢٩

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٣/٢٩

قال: لأنها إما أن تبيح حراما أو تحرم حلالا أو توجب ساقطا أو تسقط واجبا وذلك لا يجوز إلا بإذن الشارع. وقد وردت شبهة عند بعض الناس حتى توهم أن هذا الحديث **متناقض** وليس كذلك؛ بل كل ما كان حراما بدون الشرط: فالشرط لا يبيحه كالربا وكالوطء في ملك الغير وكثبوت الولاء لغير المعتق؛ فإن الله حرم الوطء إلا بملك نكاح أو ملك يمين فلو أراد رجل أن يعير أمته لآخر للوطء لم يجز له ذلك؛ بخلاف إعارتها للخدمة فإنه جائز وكذلك الولاء." (١)

-١٥٠٠

"فإن العقد إذا كان له مقصود يراد في جميع صوره وشرط فيه ما ينافي ذلك المقصود، فقد جمع بين **المتناقضين** بين إثبات المقصود ونفيه فلا يحصل شيء. ومثل هذا الشرط باطل بالاتفاق؛ بل هو مبطل للعقد عندنا. والشروط الفاسدة قد تبطل لكونها قد تنافي مقصود الشارع مثل اشتراط الولاء لغير المعتق؛ فإن هذا لا ينافي مقتضى العقد ولا مقصوده فإن مقصوده الملك والعتق قد يكون مقصودا للعقد. فإن اشتراء العبد لعتقه يقصد كثيرا. فثبوت الولاء لا ينافي مقصود العقد وإنما ينافي كتاب الله وشرطه. كما بينه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله {كتاب الله أحق وشرط الله أوثق} فإذا كان الشرط منافيا لمقصود العقد كان العقد لغوا. وإذا كان منافيا لمقصود الشارع كان مخالفا لله ورسوله. فأما إذا لم يشتمل على واحد منهما فلم يكن لغوا ولا اشتمل على ما حرمه الله ورسوله فلا وجه لتحريمه بل الواجب حله؛ لأنه عمل مقصود للناس يحتاجون إليه إذ لولا حاجتهم إليه لما فعلوه؛ فإن الإقدام على الفعل مظنة الحاجة إليه. ولم يثبت تحريمه فيباح؛ لما في الكتاب والسنة مما يرفع الحرج. وأيضا فإن العقود والشروط لا تخلو إما أن يقال: لا تحل ولا تصح إن لم يدل على حلها دليل شرعي خاص من نص أو إجماع أو." (٢)

-١٥٠١

"الحلال هو الغالب على أموال الناس وهو أكثر من الحرام وهذا القول قد يقوله طائفة من المتفقهة المتصوفة وأعرف من قاله من كبار المشايخ بالعراق ولعله من أولئك انتقل إلى بعض شيوخ مصر. ثم الذي قال ذلك لم يرد أن يسد باب الأكل؛ بل قال: الورع حينئذ لا سبيل إليه. ثم ذكر ما يأتي فيما يفعل ويترك. لم يحضرني الآن. فليتدبر العاقل وليعلم أنه من خرج عن القانون النبوي الشرعي المحمدي الذي دل عليه الكتاب

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٤٨/٢٩

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٥٦/٢٩

والسنة وأجمع عليه سلف الأمة وأئمتها احتاج إلى أن يضع قانونا آخر **متناقضا** يرده العقل والدين؛ لكن من كان مجتهدا امتحن بطاعة الله ورسوله فإن الله يثيبه على اجتهاده ويغفر له خطأه: {ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رءوف رحيم} .

وما ذكره: من أن وقعة المنصورة لما لم تقسم فيها المغانم واختلطت فيها المغانم دخلت الشبهة. الجواب عنه من كلامين: أحدهما أن يقال: الذي اختلط بأموال الناس من الحرام المحض كالغصب الذي يغصبه القادرون من الولاة والقطاع. أو أهل الفتن وما يدخل في ذلك من الخيانة في المعاملات أكثر من ذلك بكثير؛." (١)

-١٥٠٢

"وكثير منهم لا يلحظ فيها معنى؛ بل يتمسك فيها بظاهر النصوص وكل منهما قد **يتناقض** فيها؛ لكن قد جعل على حمل المذاهب فيها والله أعلم.

وسئل - رحمه الله -:

عن رجل اشترى صبرة مجازفة ثم تلفت على ملك المشتري قبل قبضها ثم باعها قبل قبضها من غير أن يعلم تلفها. فإذا قلنا: إن المشتري الأول لم يجز له بيعها قبل قبضها. فتلفت. فهل هي من ماله؟ أو من مال البائع الأول؟ وهل ذكر أحد من العلماء: أن المشتري الأول إذا لم يجز له التصرف فيها قبل القبض فتلفت يكون ضامنا لها أو أن جواز التصرف والضمان متلازمان طردا وعكسا؟

فأجاب:

الحمد الله، أما في هذه الصورة فالبيع باطل بالاتفاق إذا تلف المبيع وقت العقد سواء باعها بالصفة أو بغير الصفة أو باعها برؤية سابقة على العقد؛ بل في مثل هذه الصورة لو تلفت بعد العقد وقبل وجودها على الصفة أو الرؤية الأولى لا يفسخ البيع. فأما إذا تبين أنها كانت تالفة حين العقد فالبيع باطل بلا ريب. وأما ضمانها فظاهر مذهب مالك وأحمد أن التلف من ضمان." (٢)

-١٥٠٣

"يقصد الانتفاع بعينها. فمتى بيع بعضها ببعض إلى أجل قصد بها التجارة التي **تناقض** مقصود الثمنية واشتراط الحلول والتقابض فيها هو تكميل لمقصودها من التوسل بها إلى تحصيل المطالب؛ فإن ذلك إنما يحصل

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٢٩/٢٩

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٠٤/٢٩

بقبضها. لا بثبوتها في الذمة؛ مع أنها ثمن من طرفين فنهى الشارع أن يباع ثمن بثمن إلى أجل. فإذا صارت الفلوس أثمانا صار فيها المعنى فلا يباع ثمن بثمن إلى أجل. كما أن النبي صلى الله عليه وسلم {نهى عن بيع الكالئ بالكالئ} وهو المؤخر بالمؤخر ولم ينه عن بيع دين ثابت في الذمة يسقط إذا بيع بدين ثابت في الذمة يسقط؛ فإن هذا الثاني يقتضي تفريغ كل واحدة من الذمتين ولهذا كان هذا جائزا في أظهر قولي العلماء كمذهب مالك وأبي حنيفة؛ وغيرهما؛ بخلاف ما إذا باع دينا يجب في الذمة ويشغلها بدين يجب في الذمة كالمسلم إذا أسلم في سلعة ولم يقبضه رأس المال فإنه يثبت في ذمة المستسلف دين السلم وفي ذمة المسلف رأس المال ولم ينتفع واحد منهما بشيء. ففيه شغل ذمة كل واحد منهما بالعقود التي هي وسائل إلى القبض وهو المقصود بالعقد. كما أن السلع هي المقصودة بالأثمان فلا يباع ثمن بثمن إلى أجل كما لا يباع كالئ بكالئ؛ لما في ذلك من الفساد والظلم المنافي لمقصود الثمنية ومقصود العقود؛ بخلاف كون المال موزونا ومكيلا؛ فإن هذا صفة لما." (١)

-١٥٠٤

"ضمن بالقبض في الآخر إلا أنه يضمن هنا بالمسمى وهناك بالبدل. وهذه حجة قوية لا محيص عنها فإنه إن جعل ما لم يخلق من الأجزاء مقبوضا لزمه أن يضمن في العقد الفاسد وإن جعله غير مقبوض لزمه ألا يضمن في العقد الصحيح. والأول باطل قطعا مخالف للنص والإجماع. ومن قال من الكوفيين: إن المعقود عليه هو ما وجد فقط وهو المقبوض فقد سلم من هذا **التناقض**؛ لكن لزمه مخالفة النصوص المستفيضة ومخالفة عمل المسلمين قديما وحديثا ومخالفة الأصول المستقرة ومخالفة العدل الذي به تقوم السماء والأرض كما هو مقرر في موضعه. وهذا كالحجج القاطعة على وجوب وضع الجوائح في العقود الصحيحة والفاسدة ووضعها في العقد الفاسد أقوى. وأما إذا جعلنا الضمان صحيحا فإنا نقول بوضع الجوائح فيه. كما نقوله في الشراء وأولى أيضا وأما من يصحح هذه الحيلة ويرى العقد صحيحا فقد يقول: أنت مساق والمساقاة ليس فيها جائحة فيبنى هذا على وضع الجوائح في المساقاة.." (٢)

-١٥٠٥

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٧٢/٢٩

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٨٧/٣٠

"الذي يؤخذ من الطريق. فقال: أكره الصلاة فيه؛ إلا أن يكون بإذن الإمام فهنا اشترط في الجواز إذن الإمام. ومسائل إسماعيل عن أحمد بعد مسائل ابن الحكم؛ فإن ابن الحكم صحب أحمد قديما ومات قبل موته بنحو عشرين سنة. وأما إسماعيل فإنه كان على مذهب أهل الرأي ثم انتقل إلى مذهب أهل الحديث وسأل أحمد متأخرا وسأل معه سليمان بن داود الهاشمي وغيره من علماء أهل الحديث. وسليمان كان يقرن بأحمد حتى قال الشافعي: ما رأيت ببغداد أعقل من رجلين: أحمد بن حنبل وسليمان بن داود الهاشمي. وأما الذين جعلوا في المسألة رواية ثالثة فأخذوها من قوله في رواية المرذوي: حكم هذه المساجد التي قد بنيت في الطريق أن تهدم. وقال محمد بن يحيى الكحال: قلت لأحمد: الرجل يزيد في المسجد من الطريق؟ قال: لا يصلي فيه. ومن لم يثبت رواية ثالثة فإنه يقول: هذا إشارة من أحمد إلى مساجد ضيقت الطريق وأضرت بالمسلمين وهذه لا يجوز بناؤها بلا ريب؛ فإن في هذا جمعا بين نصوصه فهو أولى من **التناقض** بينها. وأبلغ من ذلك أن أحمد يجوز إبدال المسجد بغيره للمصلحة كما فعل ذلك الصحابة. قال صالح بن أحمد: قلت لأبي: المسجد يخرب." (١)

-١٥٠٦

"يجاور بأحد الحرمين. أو على أن الفقهاء يشهدون الدرس في كل غداة ونحو ذلك من النظائر التي تفوت العدد والإحصاء.

ومما يغلط فيه بعض الأذهان في مثل هذا أن يحسب أن بين أول الكلام وآخره **تناقضا** أو تعارضا. وهذا شبهة من شبهات بعض الطماطم من منكري العموم؛ فإنهم قالوا: لو كانت هذه الصيغ عامة لكان الاستثناء رجوعا أو نقضا. وهذا جهل؛ فإن ألفاظ العدد نصوص مع جواز ورود الاستثناء عليها كما قال تعالى: {فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما} وكذلك النكرة في الموجب مطلقة مع جواز تقييدها في مثل قوله: {فتحرير رقبة} . وإنما أتي هؤلاء من حيث توهموا أن الصيغ إذا قيل: هي عامة: قيل: إنها عامة مطلقا. وإذا قيل: إنها عامة مطلقا ثم رفع بالاستثناء بعض موجبها: فقد اجتمع في ذلك المرفوع العموم المثبت له والاستثناء النافي له. وذلك **تناقض** أو رجوع. فيقال لهم: إذا قيل: هي عامة فمن شرط عمومها أن تكون منفصلة عن صلة

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٠٤/٣٠

مخصصة فهي عامة عند الإطلاق؛ لا عامة على الإطلاق. واللفظ الواحد تختلف دلالته بحسب إطلاقه وتقييده؛ ولهذا أجمع الفقهاء أن الرجل لو قال: له ألف درهم من النقد الفلاني. أو مكسرة." (١)

-١٥٠٧

"أو سود أو ناقصة أو طبرية أو ألف إلا خمسين ونحو ذلك: كان مقرا بتلك الصفة المقيدة. ولو كان الاستثناء رجوعا لما قبل في الإقرار؛ إذ لا يقبل رجوع المقر في حقوق الآدميين. وكثيرا ما قد يغلط بعض المتطرفين من الفقهاء في مثل هذا المقام فإنه يسأل عن شرط واقف أو يمين حالف ونحو ذلك: فيرى أول الكلام مطلقا أو عاما وقد قيد في آخره. فتارة يجعل هذا من باب تعارض الدليلين ويحكم عليهما بالأحكام المعروفة للدلائل المتعارضة من التكافؤ والترجيح. وتارة يرى أن هذا الكلام **متناقض**؛ لاختلاف آخره وأوله. وتارة يتلدد تلدد المتحير وينسب الشاطر إلى فعل المقصر. وربما قال: هذا غلط من الكاتب. وكل هذا منشؤه من عدم التمييز بين الكلام المتصل والكلام المنفصل. ومن علم أن المتكلم لا يجوز اعتبار أول كلامه حتى يسكت سكوتا قاطعا وأن الكاتب لا يجوز اعتبار كتابه حتى يفرغ فراغا قاطعا: زالت عنه شبهة في هذا الباب وعلم صحة ما تقوله العلماء في دلالات الخطاب. ومن أعظم التقصير نسبة الغلط إلى متكلم مع إمكان تصحيح كلامه وجريانه على أحسن أساليب كلام الناس ثم يعتبر أحد الموضعين المتعارضين بالغلط دون الآخر فلو جاز أن يقال: قوله: على أنه من مات منهم عن غير ولد. غلط لم يكن ذلك بأولى من أن." (٢)

-١٥٠٨

"وقلوبهم عن ذكر الله وعن الصلاة أكثر مما يفعله بهم كثير من أنواع الخمور والحشيشة. وقليلها يدعو إلى كثيرها فتحريم النرد الخالية عن عوض مع إباحة الشطرنج مثل تحريم القطرة من خمر العنب وإباحة الغرفة من نبيذ الحنطة. وكما أن ذلك القول في غاية **التناقض** من جهة الاعتبار والقياس والعدل فهكذا القول في الشطرنج. " وتحريم النرد " ثابت بالنص كما في السنن عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: {من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله} وقد رواه مالك في الموطأ وروايته عن عائشة رضي الله عنها أنه بلغها أن أهل بيت في دارها كانوا سكانا لها عندهم نرد فأرسلت إليهم: إن لم تخرجوها لأخرجنكم من داري وأنكرت ذلك عليهم. ومالك عن نافع عن عبد الله ابن عمر: أنه كان إذا وجد من أهله من يلعب بالنرد ضربه وكسرها.

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١١٣/٣١

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١١٤/٣١

وفي بعض ألفاظ الحديث عن أبي موسى قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ذكرت عنده؛ فقال: {عصى الله ورسوله من ضرب بكعابها يلعب بها} فعلق المعصية بمجرد اللعب بها ولم يشترط عوضا؛ بل فسر ذلك بأنه الضرب بكعابها. وقد روى مسلم في صحيحه عن أبي بريدة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: {من لعب بالنردشير فكأنما غمس يده في لحم خنزير ودمه} وفي لفظ آخر: {فليشقص الخنازير} فجعل النبي صلى الله عليه وسلم في هذا." (١)

-١٥٠٩

"لثبت فيه الرجعة وهذا يزيل معنى الافتداء؛ إذ هو خلاف الإجماع؛ فإنا نعلم من قال: إن الخلع المطلق يملك فيه العوض ويستحق فيه الرجعة. لكن قال طائفة هو غير لازم؛ فإن شاء رد العوض وراجعها؛ وتنازع العلماء فيما إذا شرط الرجعة في العوض: هل يصح؟ على قولين: هما روايتان عن مالك. وبطلان الجمع مذهب أبي حنيفة والشافعي وهو قول متأخري أصحاب أحمد. ثم من هؤلاء من يوجب العوض ويرد الرجعة. ومنهم من يثبت الرجعة ويبطل العوض. وهما وجهان في مذهب أحمد والشافعي؛ وليس عن أحمد في ذلك نص. وقياس مذهب أحمد صحته بهذا الشرط كما لو بذلت مالا على أن تملك أمرها. فإنه نص على جواز ذلك ولأن الأصل عنده جواز الشرط في العقود إلا أن يقوم على فسادها دليل شرعي وليس الشرط الفاسد عنده ما يخالف مقتضى العقد عند الإطلاق؛ بل ما خالف مقصود الشارع وناقض حكمه؛ كاشتراط الولاء لغير المعتق واشتراط البائع للوطء مع أن الملك للمشتري ونحو ذلك. " وأيضا " فالفرق بين لفظ ولفظ في الخلع قول محدث لم يعرف عن أحد من السلف: لا الصحابة ولا التابعين ولا تابعيهم. والشافعي - رضي الله عنه - لم ينقله عن أحد؛ بل ذكر: أنه يحسب أن الصحابة يفرقون. ومعلوم أن هذا ليس نقلا لقول أحد من السلف. والشافعي ذكر هذا في أحكام القرآن. ورجح فيه أن الخلع طلاق وليس بفسخ فلم يجز هذا القول لما ظنه من تناقض أصحابه وهو أنهم يجعلونه بلفظ طلاقا بائنا من الثلاث." (٢)

-١٥١٠

"وبلفظ ليس من الثلاث فلما ظنه من تناقضه عدل عن ترجيحه. ولكن هذا التناقض لم ينقله: لا هو؛ ولا أحد غيره عن أحد من السلف القائلين به ولا من اتبعه. كأحمد بن حنبل وقدماء أصحابه؛ وإنما قاله

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٢/٢٢٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٢/٣٠٠

بعض المتأخرين من أصحاب أحمد لما وجدوا غيرهم قد ذكروا الفرق فيه بين لفظ الطلاق وغيره؛ وذكر بعضهم كمحمد بن نصر والطحاوي: أنهم لا يعلمون في ذلك نزاعا؛ وإنما قاله بعض المتأخرين من أصحاب أحمد والمنقول عن السلف قاطبة: إما جعل الخلع فرقة بائنة وليس بطلاق. وإما جعله طلاقا. وما رأيت في كلام أحد منهم أنه فرق بين لفظ ولفظ ولا اعتبر فيه عدم نية الطلاق؛ بل قد يقولون كما يقول عكرمة: كل ما أجازه المال فليس بطلاق ونحو ذلك من العبارات: مما يبين أنهم اعتبروا مقصود العقد؛ لا لفظا معينا والتفريق بين لفظ ولفظ مخالف للأصول والنصوص. وببطلان هذا الفرق يستدل من يجعل الجميع طلاقا: فيبطل القول الذي دل عليه الكتاب والسنة. وهذا الفرق إذا قيل به كان من أعظم الحجج على فساد قول من جعله فسخا؛ ولهذا عدل الشافعي – رضي الله عنه – عن ترجيح هذا القول؛ لما ظهر له أن أهله يفرقون. " وأيضا " ففي السنن أن {فيروز الديلمي أسلم وتحته أختان فقال له النبي صلى الله عليه وسلم طلق أيتهما شئت قال: فعمدت إلى أسبقهما صحبة ففارقتها} . وهو حديث حسن فقد أمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يطلق إحداهما وهذه الفرقة عند الشافعي وأحمد فرقة بائنة؛ وليست." (١)

-١٥١١

"بعدها والأمر برجعة لا فائدة فيها مما تنزه عنه الله ورسوله؛ فإنه إن كان راغبا في المرأة فله أن يرتجعها وإن كان راغبا عنها فليس له أن يرتجعها فليس في أمره برجعتها مع لزوم الطلاق له مصلحة شرعية؛ بل زيادة مفسدة ويجب تنزيه الرسول صلى الله عليه وسلم عن الأمر بما يستلزم زيادة الفساد والله ورسوله إنما نهى عن الطلاق البدعي لمنع الفساد فكيف يأمر بما يستلزم زيادة الفساد وقول الطائفة الثانية أشبه بالأصول والنصوص؛ فإن هذا القول **متناقض**؛ إذ الأصل الذي عليه السلف والفقهاء: أن العبادات والعقود المحرمة إذا فعلت على الوجه المحرم لم تكن لازمة صحيحة وهذا وإن كان نازع فيه طائفة من أهل الكلام فالصواب مع السلف وأئمة الفقهاء؛ لأن الصحابة والتابعين لهم بإحسان كانوا يستدلون على فساد العبادات والعقوبة بتحريم الشارع لها وهذا متواتر عنهم. وأيضا فإن لم يكن ذلك دليلا على فسادها لم يكن عن الشارع ما يبين الصحيح من الفاسد فإن الذين قالوا: النهي لا يقتضي الفساد. قالوا: نعلم صحة العبادات والعقود وفسادها بجعل الشارع هذا شرطا أو مانعا ونحو ذلك. وقوله." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٠١/٣٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٤/٣٣

١٥١٢-

"هذا صحيح. وليس بصحيح من خطاب الوضع والإخبار. ومعلوم أنه ليس في كلام الله ورسوله. وهذه العبارات مثل قوله: الطهارة شرط في الصلاة والكفر مانع من صحة الصلاة وهذا العقد وهذه العبادة لا تصح. ونحو ذلك؛ بل إنما في كلامه الأمر والنهي والتحليل والتحريم وفي نفي القبول والصلاح كقوله: {لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول} وقوله: {هذا لا يصلح} وفي كلامه: {إن الله يكره كذا} وفي كلامه: الوعد ونحو ذلك من العبارات فلم نستفد الصحة والفساد إلا بما ذكره وهو لا يلزم أن يكون الشارع بين ذلك وهذا مما يعلم فساده قطعا. وأيضا فالشارع يحرم الشيء لما فيه من المفسدة الخالصة أو الراجحة. ومقصوده بالتحريم المنع من ذلك الفساد وجعله معدوما. فلو كان مع التحريم يترتب عليه من الأحكام ما يترتب على الحلال فيجعله لازما نافذا كالحلال لكان ذلك إلزاما منه بالفساد الذي قصد عدمه. فيلزم أن يكون ذلك الفساد قد أراد عدمه مع أنه ألزم الناس به وهذا **تناقض** ينزه عنه الشارع صلى الله عليه وسلم. وقد قال بعض هؤلاء: إنه إنما حرم الطلاق الثلاث لئلا يندم المطلق: دل على لزوم الندم له إذا فعله. وهذا يقتضي صحته.." (١)

١٥١٣-

"فعلم أن اللعنة لمن قصد التحليل. وعلم أن الملعون لم يحللها في نفس الأمر ودلت اللعنة على تحريم فعله والمنازع يقول فعله مباح فتبين أنه لا حجة معهم بل الصواب مع السلف وأئمة الفقهاء ومن خرج عن هذا الأصل من العلماء المشهورين في بعض المواضع فإن لم يكن له جواب صحيح وإلا فقد **تناقض** كما **تناقض** في مواضع غير هذه. والأصول التي لا **تناقض** فيها ما أثبت بنص أو إجماع وما سوى ذلك **فالتناقض** موجود فيه وليس هو حجة على أحد. والقياس الصحيح الذي لا **يتناقض** هو موافق للنص والإجماع؛ بل ولا بد أن يكون النص قد دل على الحكم؛ كما قد بسط في موضع آخر. وهذا معنى العصمة؛ فإن كلام المعصوم لا **يتناقض** ولا نزاع بين المسلمين أن الرسول صلى الله عليه وسلم معصوم فيما بلغه عن الله تعالى فهو معصوم فيما شرعه للأمة بإجماع المسلمين. وكذلك الأمة أيضا معصومة أن تجتمع على ضلالة؛ بخلاف ما سوى ذلك؛ ولهذا كان مذهب أئمة الدين أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه الذي فرض الله على جميع الخلائق الإيمان به وطاعته وتحليل ما حلله وتحريم ما حرمه وهو الذي

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٥/٣٣

فرق الله به بين المؤمن والكافر وأهل الجنة وأهل النار والهدى والضلال والغي والرشاد. فالمؤمنون أهل الجنة وأهل الهدى والرشاد: هم متبعون. والكفار أهل النار وأهل الغي والضلال هم الذين لم يتبعوه.." (١)

١٥١٤-

"الفساد. ولا يذكرون في الاعتذار عن هذه الصورة فرقا صحيحا. وهذا مما تسلط به عليهم من نازعوهم في أن النهي يقتضي الفساد. واحتج بما سلموه له من الصور؛ وهذه حجة جدلية لا تفيد العلم بصحة قوله؛ وإنما تفيد أن منازعيه أخطئوا: إما في صور النقض وإما في محل النزاع. وخطؤهم في إحداهما لا يوجب أن يكون الخطأ في محل النزاع؛ بل هذا الأصل أصل عظيم عليه مدار كثير من الأحكام الشرعية فلا يمكن نقضه بقول بعض العلماء الذين ليس معهم نص ولا إجماع؛ بل الأصول والنصوص لا توافق بل تناقض قولهم. ومن تدبر الكتاب والسنة تبين له أن الله لم يشرع الطلاق المحرم جملة قط. وأما الطلاق البائن فإنه شرعه قبل الدخول وبعد انقضاء العدة. وطائفة من العلماء يقول لمن لم يجعل الثلاث المجموعة إلا واحدة: أنتم خالفتم عمر؛ وقد استقر الأمر على التزام ذلك في زمن عمر وبعضهم يجعل ذلك إجماعا فيقول لهم: أنتم خالفتم عمر في الأمر المشهور عنه الذي اتفق عليه الصحابة؛ بل وفي الأمر الذي معه فيه الكتاب والسنة فإن منكم من يجوز التحليل. وقد ثبت عن عمر أنه قال: لا أوتي بمحلل ولا محلل له إلا رجمتهما. وقد اتفق الصحابة على النهي عنه: مثل عثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وغيرهم؛ ولا يعرف عن أحد من الصحابة أنه أعاد المرأة إلى زوجها بنكاح تحليل. وعمر وسائر الصحابة معهم الكتاب." (٢)

١٥١٥-

"قال هؤلاء وليس في كتاب الله طلاق بائن محسوب من الثلاث أصلا بل كل طلاق ذكره الله تعالى في القرآن فهو الطلاق الرجعي. وقال هؤلاء: ولو قال لامرأته: أنت طالق طلقة بائنة لم يقع بها إلا طلقة رجعية؛ كما هو مذهب أكثر العلماء؛ وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد في ظاهر مذهبه. قالوا: وتقسيم الطلاق إلى رجعي وبائن تقسيم مخالف لكتاب الله وهذا قول فقهاء الحديث وهو مذهب الشافعي وظاهر مذهب أحمد؛ فإن كل طلاق بغير عوض لا يقع إلا رجعيا وإن قال: أنت طالق طلقة بائنة أو طلاقا بائنا: لم يقع به عندهما إلا طلقة رجعية. وأما الخلع ففيه نزاع في مذهبهما. فمن قال بالقول الصحيح طرد هذا الأصل واستقام

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٨/٣٣

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٠/٣٣

قوله ولم يتناقض كما يتناقض غيره؛ إلا من قال من أصحاب الشافعي وأحمد: إن الخلع بلفظ الطلاق يقع طلاقا بائنا فهؤلاء أثبتوا في الجملة طلاقا بائنا محسوبا من الثلاث فنقضوا أصلهم الصحيح الذي دل عليه الكتاب والسنة. وقال بعض الظاهرية: إذا وقع بلفظ الطلاق كان طلاقا رجعيا؛ لا بائنا؛ لأنه لم يمكنه أن يجعله طلاقا بائنا لمخالفة القرآن؛ وظن أنه بلفظ الطلاق يكون طلاقا فجعله رجعيا وهذا خطأ؛ فإن مقصود الافتداء لا يحصل إلا مع البينونة؛ ولهذا كان حصول البينونة بالخلع مما لم يعرف فيه خلاف بين المسلمين؛ لكن بعضهم جعله جائزا؛ فقال: للزوج أن يرد العوض ويراجعها؛ والذي عليه الأئمة الأربعة والجمهور أنه لا يملك الزوج وحده أن يفسخه ولكن لو اتفقا على فسخه كالتقايل: فهذا فيه نزاع آخر كما بسط في موضعه.." (١)

-١٥١٦

"عنه: إن الله في السماء؛ وعلمه في كل مكان لا يخلو من علمه مكان. وقال الإمام أحمد بن حنبل: مثل ما قال مالك وما قاله ابن المبارك. والآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وسائر علماء الأمة بذلك متواترة عند من تتبعها؟ وقد جمع العلماء فيها مصنفات صغارا وكبارا؛ ومن تتبع الآثار علم أيضا قطعا أنه لا يمكن أن ينقل عن أحد منهم حرف واحد يناقض ذلك؛ بل كلهم مجمعون على كلمة واحدة؛ وعقيدة واحدة؛ يصدق بعضهم بعضا؛ وإن كان بعضهم أعلم من بعض؛ كما أنهم متفقون على الإقرار بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم وإن كان فيهم من هو أعلم بخصائص النبوة ومزاياها وحقوقها وموجباتها وحقيقتها وصفاتها. ثم ليس أحد منهم قال يوما من الدهر: ظاهر هذا غير مراد؛ ولا قال هذه الآية أو هذا الحديث مصروف عن ظاهره؛ مع أنهم قد قالوا مثل ذلك في آيات الأحكام المصروفة عن عمومها وظاهرها؛ وتكلموا فيما يستشكل مما قد يتوهم أنه تناقض. وهذا مشهور لمن تأمله. وهذه الصفات أطلقوها بسلامة وطهارة وصفاء لم يشوبوه بكدر ولا غش. ولو لم يكن هذا هو الظاهر عند المسلمين لكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم سلف الأمة قالوا للأمة: الظاهر الذي تفهمونه غير مراد ولكان أحد من المسلمين استشكل هذه الآية وغيرها.." (٢)

-١٥١٧

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٥٥/٣٣

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٨٠/٣٣

"أيمان جميع المسلمين لفظا ومعنى؛ ولم يخصه نص ولا إجماع ولا قياس؛ بل الأدلة الشرعية تحقق عمومه. واليمين في كتاب الله وسنة رسوله " نوعان ": نوع محترم منعقد مكفر كالحلف بالله. ونوع غير محترم؛ ولا منعقد ولا مكفر وهو الحلف بالمخلوقات. فإن كانت هذه اليمين من أيمان المسلمين ففيها الكفارة. وهي من النوع الأول. وإن لم تكن من أيمان المسلمين فهي من الثاني. وأما إثبات يمين منعقدة؛ غير مكفرة فهذا لا أصل له في الكتاب والسنة. وتقسيم أيمان المسلمين إلى يمين مكفرة وغير مكفرة كتقسيم الشراب المسكر إلى خمر وغير خمر. وتقسيم السفر إلى طويل وقصير. وتقسيم الميسر إلى محرم وغير محرم؛ بل الأصول تقتضي خلاف ذلك. وبسط الكلام له موضوع آخر لكن هذا " القول الثالث " وهو القول بثبوت الكفارة في جميع أيمان المسلمين هو القول الذي تقوم عليه الأدلة الشرعية التي لا **تتناقض** وهو المأثور عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكابر التابعين:." (١)

-١٥١٨

"فأجاب:

هذه المسألة فيها نزاع مشهور في مذهب الشافعي. وأحمد في المشهور عنه لا يحرم إلا خمس رضعات؛ لحديث عائشة المذكور وحديث سالم مولى أبي حذيفة لما {أمر النبي صلى الله عليه وسلم امرأة أبي حذيفة بن عتبة بن أبي ربيعة أن ترضعه خمس رضعات} وهو في الصحيح أيضا فيكون ما دون ذلك لم يحرم فيحتاج إلى خمس رضعات. وقيل يحرم الثلاث فصاعدا وهو قول " طائفة " منهم أبو ثور وغيره وهو رواية عن أحمد. واحتجوا بما في الصحيح: {لا تحرم المصة ولا المصتان ولا الإملاجة ولا الإملاجتان} " قالوا: مفهومه أن الثلاث تحرم ولم يحتج هؤلاء بحديث عائشة. قالوا: لأنه لم يثبت أنه قرآن إلا بالتواتر وليس هذا بمتواتر. فقال لهم الأولون: معنا حديثان صحيحان مثبتان. أحدهما يتضمن شيئين حكما وكونه قرآنا. فما ثبت من الحكم يثبت بالأخبار الصحيحة. وأما ما فيه من كونه قرآنا فهذا لم نثبته ولم نتصور أن ذلك قرآن؛ إنما نسخ رسمه وبقي حكمه. فقال أولئك: هذا **تناقض** وقراءة شاذة عند الشافعي؛ فإن عنده أن القراءة الشاذة لا يجوز الاستدلال بها؛ لأنها لم تثبت بالتواتر كقراءة." (٢)

-١٥١٩

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٢٢/٣٣

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٢/٣٤

"وللعلماء هنا ثلاثة أقوال: " أحدها " أن هذه النفقة نفقة زوجة معتدة ولا فرق بين أن تكون حاملا أو حائلا. وهذا قول من يوجب النفقة للبائن كما يوجبها للرجعية كقول طائفة من السلف والخلف وهو مذهب أبي حنيفة وغيره؛ ويروى عن عمر وابن مسعود؛ ولكن على هذا القول ل يس لكونها حاملا تأثير فإنهم ينفقون عليها حتى تنقضي العدة؛ سواء كانت حاملا أو حائلا. " القول الثاني " أنه ينفق عليها نفقة زوجة؛ لأجل الحمل؛ كأحد قولي الشافعي وإحدى الروايتين عن أحمد. وهذا قول **متناقض**؛ فإنه إن كان نفقة زوجة فقد وجب لكونها زوجة لا لأجل الولد. وإن كان لأجل الولد فنفقة الولد تجب مع غير الزوجة كما يجب عليه أن ينفق على سريته الحامل إذا أعتقها. وهؤلاء يقولون: هل وجبت النفقة للحمل؟ أو لها من أجل الحمل؟ على قولين. فإن أرادوا لها من أجل الحمل. أي لهذه الحامل من أجل حملها فلا فرق. وإن أرادوا – وهو مرادهم – أنه يجب لها نفقة زوجة من أجل الحمل: فهذا **تناقض** فإن نفقة الزوجة تجب وإن لم يكن حمل. ونفقة الحمل تجب وإن لم تكن زوجة. و " القول الثالث " وهو الصحيح: أن النفقة تجب للحمل؛ ولها من أجل الحمل؛ لكونها حاملا بولده؛ فهي نفقة عليه؛ لكونه أباه." (١)

-١٥٢٠

"لا تثبت إلا لرجل من العصبة أو لامرأة وارثة أو مدلية بعصبة أو وراث فإن عدموا فالحاكم. وعلى الوجه الثاني فلا حضانة للرجال من أقارب الأم. وهذان الوجهان في مذهب الشافعي وأحمد. فلو كانت جهات الأقربة راجحة لترجح رجالها ونساؤها فلما لم يترجح رجالها بالاتفاق فكذلك نساؤها أيضا؛ لأن مجمع أصول الشرع إنما يقدم أقارب الأب في الميراث والعقد والنفقة وولاية الموت والمال وغير ذلك ولم يقدم الشارع قرابة الأم في حكم من الأحكام فمن قدمهن في الحضانة فقد خالف أصول الشريعة ولكن قدم الأم لأنها امرأة؛ وجنس النساء في الحضانة مقدمات على الرجال. وهذا يقتضي تقديم الجدة أم الأب على الجد كما قدم الأم على الأب وتقديم أخواته على إخوته وعماته على أعمامه وخالاته على أخواله. هذا هو القياس والاعتبار الصحيح. وأما تقديم جنس نساء الأم على نساء الأب فمخالف للأصول والعقول ولهذا كان من قال هذا موضع **يتناقض** ولا يطرد أصله؛ ولهذا تجد لمن لم يضبط أصل الشرع ومقصوده في ذلك أقوالا **متناقضة** حتى توجد في الحضانة من الأقوال **المتناقضة** أكثر مما يوجد في غيرها من هذا الجنس. فمنهم من يقدم أم الأم

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٧٣/٣٤

على أم الأب؛ كأحد القولين من مذهب أحمد وهو عند مالك والشافعي وأبي حنيفة. ثم من هؤلاء من يقدم الأخت من الأب على الأخت." (١)

-١٥٢١

"من الأم ويقدم الخالة على العمة كقول الشافعي في الجديد وطائفة من أصحاب أحمد. وبنوا قولهم على أن الخالات مقدمة على العمات؛ لكونهن من جهة الأم. ثم قالوا في العمات والخالات والأخوات: من كانت لأبوين أولى ثم من كانت لأب؛ ثم من كانت لأم. وهذا الذي قالوه هنا موافق لأصول الشرع؛ لكن إذا ضم هذا إلى قولهم بتقديم قرابة الأم ظهر **التناقض**. وهم أيضا قالوا بتقديم أمهات الأب والجد على الخالات والأخوات للأم وهذا موافق لأصول الشرع؛ لكنه يناقض هذا الأصل ولهذا لا يوافق القول الآخر أن الخالة والأخت للأم أولى من أم الأب؛ كقول الشافعي في القديم؛ وهذا أطرد لأصلهم؛ لكنه في غاية المناقضة لأصول الشرع. " وطائفة أخرى " طردت أصلها فقدمت من الأخوات من كانت لأم على من كانت لأب؛ لقول أبي حنيفة والمزني وابن سريج. وبالغ بعض هؤلاء في طرد قياسه حتى قدم الخالة على الأخت من الأب لقول زفر ورواية عن أبي حنيفة ووافقها ابن سريج؟ ولكن أبو يوسف استشنع ذلك فقدم الأخت من الأب رواه عن أبي حنيفة وروي عن زفر أنه أمعن في طرد قياسه حتى قال: إن الخالة أولى من الجدة أم الأب. ويروون عن أبي حنيفة أنه قال: لا تأخذوا بمقاييس زفر؛ فإنكم إذا أخذتم بمقاييس زفر حرمتم الحلال وحللتم الحرام. وكان يقول: من القياس." (٢)

-١٥٢٢

"و (الكتاب) القرآن، و (الميزان) العدل. والقياس الصحيح هو من العدل؛ لأنه لا يفرق بين المتماثلين؛ بل سوى بينهما فاستوت السيئات في المعنى الموجب للتحريم؛ لم يخص أحدها بالتحريم دون الآخر؛ بل من العدل أن يسوي بينهما ولو لم يسو بينهما كان **تناقضا** وحكم الله ورسوله منزه عن **التناقض**. ولو أن الطبيب حمى المريض عن شيء لما فيه من الضرر وأباحه له لخرج عن قانون الطب. والشرع طب القلوب والأنبياء أطباء القلوب والأديان ولا بد إذا أحل الشرع شيئا منه أن يخص هذا بما يفرق به بينه وبين هذا حتى يكون فيه معنى خاص بما حرمه دون ما أحله. والله أعلم.

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٢٣/٣٤

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٢٤/٣٤

وسئل – رحمه الله تعالى –:

عمن يأكل الحشيشة ما يجب عليه؟

فأجاب:

الحمد لله، هذه الحشيشة الصلبة حرام سواء سكر منها أو لم يسكر؛ والسكر منها حرام باتفاق المسلمين؛ ومن استحل ذلك وزعم أنه حلال فإنه يستتاب؛ فإن تاب وإلا قتل مرتدا لا يصلى عليه؛ ولا يدفن في مقابر المسلمين. وأما إن اعتقد ذلك قربة وقال: هي لقيمة الذكر والفكر وتحرك العزم الساكن إلى أشرف الأماكن وتنفع في." (١)

-١٥٢٣

"وتبين له في آخر عمره أن لو فعل غير الذي كان فعله لكان هو الأصوب وله فتاوى رجع ببعضها عن بعض كقوله في أمهات الأولاد فإن له فيها قولين " أحدهما " المنع من بيعهن. " والثاني " إباحة ذلك. والمعصوم لا يكون له قولان متناقضان؛ إلا أن يكون أحدهما ناسخا للآخر كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم السنة استقرت فلا يرد عليها بعده نسخ إذ لا نبي بعده وقد وصى الحسن أخاه الحسين بأن لا يطيع أهل العراق ولا يطلب هذا الأمر وأشار عليه بذلك ابن عمر وابن عباس وغيرهما ممن يتولاه ويحبه ورأوا أن مصلحته ومصلحة المسلمين ألا يذهب إليهم لا يجيبهم إلى ما قالوه من المجيء إليهم والقتال معهم؛ وإن كان هذا هو المصلحة له وللمسلمين ولكنه رضي الله عنه فعل ما رآه مصلحة والرأي يصيب ويخطئ. والمعصوم ليس لأحد أن يخالفه؛ وليس له أن يخالف معصوما آخر؛ إلا أن يكونا على شريعتين كالرسولين ومعلوم أن شريعتهما واحدة. وهذا باب واسع مبسوط في غير هذا الموضع. " والمقصود " أن من ادعى عصمة هؤلاء السادة المشهود لهم بالإيمان والتقوى والجنة: هو في غاية الضلال والجهالة ولم يقل هذا القول من له في الأمة لسان صدق؛ بل ولا من له عقل محمود.." (٢)

-١٥٢٤

"ومن ظن من أصحاب أحمد وغيرهم أن تحريم نكاح من أبواه مجوسيان أو أحدهما مجوسي قول واحد في مذهبه فهو مخطئ خطأ لا ريب فيه لأنه لم يعرف أصل النزاع في هذه المسألة؛ ولهذا كان من هؤلاء من

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢١٠/٣٤

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٢٦/٣٥

يتناقض فيجوز أن يقر بالجزية من دخل في دينهم بعد النسخ والتبديل ويقول مع هذا بتحريم نكاح نصراني العرب مطلقا ومن كان أحد أبويه غير كتابي كما فعل ذلك طائفة من أصحاب أحمد. وهذا **تناقض**. والقاضي أبو يعلى وإن كان قد قال هذا القول هو وطائفة من أتباعه فقد رجع عن هذا القول في " الجامع الكبير " وهو آخر كتبه فذكر فيمن انتقل إلى دين أهل الكتاب من عبدة الأوثان: كالروم وقبائل من العرب وهم تنوخ؛ وبهراء ومن بني تغلب هل تجوز مناكحتهم؛ وأكل ذبائحهم؟ وذكر أن المنصوص عن أحمد أنه لا بأس بنكاح نصارى بني تغلب وأن الرواية الأخرى مخرجة على الروايتين عنه في ذبائحهم؛ واختار أن المنتقل إلى دينهم حكمه حكمهم سواء كان انتقاله بعد مجيء شريعتنا أو قبلها وسواء انتقل إلى دين المبدلين أو دين لم يبدل ويجوز مناكحته وأكل ذبيحته. وإذا كان هذا فيمن أبواه مشركان من العرب والروم فمن كان أحد أبويه مشركا فهو أولى بذلك. هذا هو المنصوص عن أحمد فإنه قد نص على أنه من دخل في دينهم بعد النسخ والتبديل كمن دخل في دينهم في هذا الزمان فإنه يقر بالجزية. قال أصحابه: وإذ أقررناه بالجزية حلت ذبائحهم ونساؤهم وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وغيرهما.." (١)

-١٥٢٥

"فيحكم بأن قوله هو الصواب. فهذا لا يمكن أن يكون كل واحد من القولين المتضادين يلزم جميع المسلمين اتباعه؛ بخلاف ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم فإنه من عند الله؛ حق وهدى وبيان ليس فيه خطأ قط ولا اختلاف ولا **تناقض** قال تعالى: {أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا} وعلى ولاة الأمر أن يمنعوهم من التظالم فإذا تعدى بعضهم على بعض منعوهم العدوان؛ وهم قد ألزموا بمنع ظلم أهل الذمة؛ وأن يكون اليهودي والنصراني في بلادهم إذا قام بالشروط المشروطة عليهم لا يلزمه أحد بترك دينه؛ مع العلم بأن دينه يوجب العذاب فكيف يسوغ لولاة الأمور أن يمكنوا طوائف المسلمين من اعتداء بعضهم على بعض؛ وحكم بعضهم على بعض بقوله ومذهبه هذا مما يوجب تغير الدول وانتقاضها؛ فإنه لا صلاح للعباد على مثل هذا. وهذا إذا كان الحكام قد حكموا في مسألة فيها اجتهاد ونزاع معروف فإذا كان القول الذي قد حكموا به لم يقل به أحد من أئمة المسلمين ولا هو مذهب أئمتهم الذين ينتسبون

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٥/٢٢٢

إليهم؛ ولا قاله أحد من الصحابة والتابعين؛ ولا فيه آية من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم بل قولهم يخالف الكتاب والسنة وإجماع الأئمة فكيف يحل مع هذا أن يلزم علماء المسلمين." (١)

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٨٠/٣٥